

من النص إلى الواقع

محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه
(الجزء الأول)



حسن حنفي

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

تكوين النص

تأليف
حسن حنفي



من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

حسن حنفي

الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شبيث ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ليلي يسري

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣١٧١ ٦

صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٣.

صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة للسيد الدكتور حسن حنفي.

المحتويات

٧	الإهداء
٩	الجزء الأول: تكوين النص
١١	مقدمة
٤٧	١- كشف البنية
١٤٩	٢- حجب البنية
٢٣٩	٣- اجتزاء البنية
٢٧٣	٤- تحريك البنية
٣٨٥	٥- تثبيت البنية

الإهداء

إلى كل من يُعطي الأولوية للمصالح العامة على النصوص والحروف.

الجزء الأول

تكوين النص

مقدمة

أولاً: من «من النقل إلى الإبداع» إلى «من النص إلى الواقع»

(١) إعادة بناء علم أصول الفقه

طالما وُجِّه سؤال: لماذا لا تُترجم الرسالة الأولى «مناهج التفسير» من الفرنسية إلى العربية بعد أن زاعت وأصبحت موضوعاً لعدة رسائل علمية في الغرب؟ وكان الرد باستمرار: سيُعاد كتابتها من جديد، خاصةً وقد انقضى عليها ما يزيد على ثمانية وثلاثين عاماً^١. قَدُم عليها العهد وإن بقي الروح. كانت مثالية الطابع، تبدأ من الوعي الفردي وتنتهي إليه. فقد كتبت قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧م، وإبَّان المد القومي العربي، وفي خِضم حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفرقٌ بين هذا العهد وما حدث للثورة المصرية من تقلبات، وللقومية العربية من تحولات، وللخيار الاشتراكي من مراجعات، منذ السبعينيات حتى الآن.

وكان قد صدر منها «التراث والتجديد» عام ١٩٨٠م، وهو المقدمة الأولى للرسالة، المقدمة المنهجية مثل المقدمات التي غلبت على كتب الأصول الأولى، المنطق في «المستقصى»، وفلسفة العمل في «الموافقات»، مثلاً. وتتَّضح فيها التحولات التي حدثت في مصر إبَّان السبعينيات، وتحولُ الثورة إلى ثورةٍ مضادة. وفي رأي البعض هذا «المانفستو» الصغير الذي يُعتبر مقدمة للمشروع كله هو أفضل ما كتبت من حيث الأسلوب والتحليل والبرهان

^١ Les Méthodes d'Exégèse, essai sur la science des Fondements de la Compréhension,

Ilm Usul al-Fiqh, Le Caire, 1965, (Paris, 1966)

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بعيداً عن إنشائيات «من العقيدة إلى الثورة»، والتحليلات الكمية في «من النقل إلى الإبداع». أعجب العلمانيين وأغضب السلفيين كما هو الحال في معظم كتاباتي النظرية، وهو نفس ما حدث عندما صدر «مقدمة في علم الاستغراب»، فأفرح السلفيين وغضب العلمانيون. والفرح والغضب من هذا الفريق أو ذاك موقفان غير علميين؛ فالتحليل العلمي يُناقش علمياً ولا يرد إلى مواقف أيديولوجية مسبقة تُخطئ في الحكم؛ فلا «من العقيدة إلى الثورة» نيلٌ من العقيدة وتشكُّكٌ فيها، بل قراءتها كدافع إلى التقدم بعد اتهامها بأنها سبب التخلف؛ ولا «مقدمة في علم الاستغراب» رفض للغرب، بل هو تحويل الغرب من كونه مصدرًا للعلم كي يصبح موضوعًا للعلم.

وقد تم التنبيه من قبل على أهمية «علم أصول الفقه» استثنائاً لحركة الإصلاح الحديثة التي كانت وراء تأسيس قسم الفلسفة في الجامعة المصرية؛ فقد نبّه الشيخ مصطفى عبد الرزاق، تلميذ محمد عبده، على أهمية علم الأصول بشقيه، أصول الفقه وأصول الدين، في كتابه الشهير «التمهيد لتاريخ الفلسفة في الإسلام» في معرض رده على تهمة المستشرقين بتبعية الفلسفة الإسلامية لليونان ترجمةً وشرحاً وتلخيصاً، ومُبيناً أن إبداع المسلمين يتجلّى في علم الأصول. وقد وجّه تلميذه علي سامي النشار لدراسة هذا الموضوع في رسالته الشهيرة «مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسططاليسي».^٢

^٢ علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسططاليسي، دار الفكر العربي.

وقد تم التنويه من قبل كيف تم اختيار «علم الأصول» موضوعاً للدكتوراه في باريس عام ١٩٥٦م؛ فقد استمعت لنقاش بين المرحوم مصطفى حلمي وطالب هو رشدي راشد، وهو الآن العالم الكبير في تاريخ العلوم بباريس، عن نقد ابن تيمية للمنطق ومحاولته وضع منطق جديد، نقد الصورية الأرسطية ووضع منطق حسي مادي تجريبي. وقد كنا ننتسب للإخوان المسلمين في ذلك الوقت، ونقرأ أبا الأعلى المودودي «منهاج الانقلاب الإسلامي»، وسيد قطب «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته». كان الهاجس التجديد والإبداع والأصالة، وكانت فكرة أن الإسلام منهج، منهج فكر وحياة من الأفكار التي ورثناها من الحركة الإصلاحية، كما لاحظ ذلك لاوست وأنا أقدم له خطة رسالة الدكتوراه الأولى عن «المنهج الإسلامي العام» عام ١٩٥٦م.

وبعد مغادرتي باريس نفس العام بعد التخرج بأربعة أشهر بين تأميم القناة في يوليو ١٩٥٦م والعدوان الثلاثي في أكتوبر ١٩٥٦م، بدأت فكرة «المنهاج الإسلامي العام»، وقدمتها كمشروع للدكتوراه تنهل من مصادرها الإصلاحية منذ الأفغاني إلى سيد قطب. وكانت له صورتان، صورة ثابتة Statique وصورة حركية Dynamique. وكان للصورة الثابتة جانبان، التصور Concept والنظام ordre، وهو

وبعد جنوح الحركة الإصلاحية نحو التشدد والتزُّم والقطعية والاستبعاد والإقصاء، بل والتكفير والعنف، عاد «علم الأصول»، خاصةً مقاصد الشريعة، والمصلحة أساس التشريع، وبرزت أسماء الشاطبي والطوفي، ودخل حثيثاً في الجامعات، وأُعِدَّت على موضوعاته الرسائل العلمية.^٢

و«من النص إلى الواقع» هو ثالث علم من التراث القديم يُعاد بناؤه بعد «من العقيدة إلى الثورة» لإعادة بناء علم أصول الدين، و«من النقل إلى الإبداع» لإعادة بناء علوم الحكمة.

تعبيراً لا شعوري نظري عن العقيدة والشريعة. وللصورة الحركية جانبان، الطاقة Energie والحركة Mouvement، وهو تعبيرٌ لا شعوري ربما عن الإيمان والجهاد. أراد لاوست إرجاعه إلى مصادره التاريخية وتوجيه دراستي إلى الفكر الإصلاحي التاريخي، بينما كنت أريد تجاوزه بمزيد من التنظير، وأراد فال Wahl أن أدرس كانط الذي يجمع بين القبلي والبعدي؛ أي بين الوعي والعقل. أما ماسنيون فقد أراد أن أبقى على فكريتي «المنهاج الإسلامي العام»، وأُضِلَّها في علم أصول الفقه، وهو التفكير المنهجي في الإسلام، واتباعاً لنصيحة الشيخ مصطفى عبد الرزاق. وعَجِب كيف أننا لم ندرس في قسم الفلسفة بجامعة القاهرة هذا العلم. كان اكتشاف الشباب بعد قراءة «المستصفى» و«الموافقات». وكان معروف الدواليبي من سوريا قد درس معه هذا العلم، وطلب من برنشفيج مدير معهد الدراسات الإسلامية بالسربون تسجيل الموضوع معه إدارياً؛ لأن ماسنيون كان بالكوليج دي فرانس التي لا تُعطي درجاتٍ علمية؛ فالعلم فيها للعلم. وكان برنشفيج فقيهاً أكثر منه أصولياً، مؤرخاً أكثر منه فيلسوفاً، وقِيلَ على مضض الرسالة التي تبدأ من علم أصول الفقه وتصبُّ في الظاهريات، وهو ما قاله أتين جيلسون عندما قرأ الرسالة للمناقشة، وكان من ممثلي التوماوية: «هذه أول مرة أرى فيها أحداً يدرس وحي إبراهيم بطريقة جان بول سارتر، يدرس القديم بلغة الجديد. وقد لاحظ المستشرقون على مدى عشرة أعوام أنه لا يُشْرَفُ عليَّ إلا «رينان» المستشرق الفيلسوف لأنني «عربي بين ثقافتين»، وكلانا إسلامي هيجلي». Les Méthodes d'Exégèse, pp. V-VI. وأيضاً «محاولة مبدئية لسيرة ذاتية»، الدين والثورة في مصر، ١٩٥٢-١٩٨١م، ج ٦ الأصولية الإسلامية، مدبولي، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٢٠٧-٢٩٢. وأيضاً «الحرية والإبداع، شهادة على العصر، محاولة ثانية لسيرة ذاتية»، هموم الفكر والوطن، ج ٢ الفكر العربي المعاصر، قباء، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٦٠٩-٦٦٧.

^٢ أدخل قسم الفلسفة بكلية الآداب بجامعة القاهرة «علم أصول الفقه» في أوائل التسعينيات كجزء من مقررات السنة الرابعة حتى تكتمل العلوم العقلية النقلية الأربعة، علم الكلام أي أصول الدين (السنة الثانية)، والفلسفة أي علوم الحكمة (السنة الثالثة)، والتصوف (السنة الرابعة)، حتى يُقارن الطالب التأويل والتنزيل، ويعرف دلالة الصراع بين الصوفية والفقهاء، بين الباطن والظاهر. كما أُعِدَّت عدة رسائل جامعية في علم أصول الفقه، مثل: محمد فهمي علوان، المقاصد في علم الأصول. سحبان خليفات (أردني)، مبادئ الأخلاق في علم الأصول. رابح مجاوي (جزائري)، التعليل في علم أصول الفقه. وأيضاً «التعادل والتراجع في علم أصول الفقه». وقد صدر لي مؤخراً «المقاصد، قراءة في الموافقات» للشاطبي، المسلم المعاصر.

كان بوذي أن يأتي بعد «من الفناء إلى البقاء» لإعادة بناء علوم التصوف؛ لأنني كنت أريد أن أختم العلوم النقلية العقلية الأربعة بعلم أصول الفقه باعتباره زبدة العلوم، وأقلها حاجة إلى إعادة البناء، وأبعدها عن عقائد علم الكلام، وتصورات الفلسفة، ومقامات الصوفية وأحوالهم، بعد أن أبدأ بأخطرها على العصر في العلوم الثلاثة السابقة، وكما هو مُعلن عنه في الخطة الأولى لمشروع «التراث والتجديد». لولا إلحاح «علم أصول الفقه» عليّ، ورؤية «من النص إلى الواقع» أمامي وما عليّ إلا التدوين، وكما حدث من قبل في «مقدمة في علم الاستغراب» عندما رأيته في شريط سينمائي أمامي عام ١٩٩٠م وأنا في خضم «من النقل إلى الإبداع»، وما عليّ إلا العرض.^٤

وإذا كان المُتلقي جزءاً من الخطاب، فالرسالة خطاب من كاتب إلى قارئ؛ فقد كُتِب «من العقيدة إلى الثورة» للثائر الذي يريد تأصيل ثورته ومد جذورها في الموروث الثقافي، وللمُحافظ ليقبّل محافظته ويساهم في مسار التقدم الاجتماعي، وللعلماني كي يعرف أن التراث الذي يقطع معه يمكن أن يجد فيه بغيته، وللسلفي الذي يتصور العقائد غاية في ذاتها، عالماً مغلقاً يحتوي على حقائق في ذاتها وليست مجرد أدوات لتغيير الواقع وأدوات لتطويره، وللمتكمّل أنه لا يوجد علم مقدّس، بل علم اجتماعي أيديولوجي يدخل في صراع الأفكار كجزء من عملية الصراع الاجتماعي، وللعالم الاجتماعي كي يعلم أن الصراع الأيديولوجي في المجتمعات هو العامل الأكثر حسماً في عمليات الصراع الاجتماعي؛ فإن «من النقل إلى الإبداع» كُتِب لكل من يريد الحكم على الذات العربية الإسلامية وقدرها بين النقل والإبداع، وفي أي مرحلة، وفي أي علم، وفي أي نص، من أجل تقييد إطلاق الأحكام، إما الحكم بالنقل على الإطلاق كما يفعل بعض المستشرقين، أو بالإبداع على الإطلاق كما يفعل بعض الباحثين العرب الغيورين على التراث ودوره الحضاري. ويُكتب الآن «من النص إلى

^٤ هذا بالإضافة إلى هومو قصر العمر، وسرعة إنجاز «من النص إلى الواقع» بعد أن اختمر في ذهن عبر أربعة عقود من الزمان، وأنه بالإمكان إنجازها في عام واحد، في حين أن «من الفناء إلى البقاء» يحتاج إلى سنوات أطول لم أعد أمتلكها على وجه يقيني. كما أن مادة «علم أصول الفقه» من حيث المؤلفات أقل من مادة «علم التصوف» من حيث المؤلفين. وربما حاجة طلاب قسم الفلسفة إلى مؤلف معاصر في «علم أصول الفقه» بالإضافة إلى مؤلفات القدماء، منذ «الرسالة» مروراً بـ «المستصفي»، حتى «الموافقات» ومقاصد الشريعة ومكارمها، لعلال الفاسي، و«تجديد علم الأصول» لمحمد باقر الصدر، وكأحد علامات تطور العلم ضمن اجتهادات المعاصرين.

الواقع» للفقهاء من أجل أن يُحسن الاستدلال ويغلب المصلحة العامة، وهي أساس التشريع، على حرفية النص، وإعطاء الأولوية للواقع على النص.

وقد كُتبت كل محاولة من أجل دحض شبهة شائعة روجها المستشرقون أو بعض الباحثين العرب المتأثرين بالاستشراق، وتصحيح حكم سابق، إما على مجمل التراث أو أحد علومه؛ فقد كُتِبَ «من العقيدة إلى الثورة» لدحض شبهة أن الإسلام سبب تخلف المسلمين، وبأنه غير قادر أيديولوجيًا على الدخول في عصر الحداثة، عصر العقلانية والعلم وحقوق الإنسان.

وكُتِبَ «من النقل إلى الإبداع» لدحض شبهة أن علماء المسلمين كانوا نقلة عن اليونان، مترجمين لعلومهم، شارحين لمؤلفاتهم وملخصين وعارضين لها، وأن الفلسفة يونانية، والتصوف مسيحي أو فارسي أو هندي أو يوناني، أفلاطون أو سقراط أو النحلة الأورفية، وأن علم الكلام نصراني يهودي، وأن أصول الفقه يوناني في القياس، وكأن المسلمين لم يُبدعوا شيئاً، وأنهم مجرد حفظة ونقلة يُسيئون النقل، ويخلطون بين أرسطو وأفلاطون، وبين أفلاطون وأرسطو، وينتحلون نصوصاً على لسان الفلاسفة.

ويُكْتَبَ الآن «من النص إلى الواقع» ضد شبهة أن التشريعات الإسلامية حرفية فقهية تضحى بالمصالح العامة، قاسية لا تعرف إلا الرجم والقتل والجلد والتعذيب وقطع الأيدي، والصلب والتعليق على جذوع النخل، وتقطيع الأيدي والأرجل من خلاف، وتكليف بما لا يُطاق. كما أن من ضمن مآسينا خروج بعض الحركات الإسلامية المعاصرة من النص الحرفي، وتطبيق شعاراته حول الحاكمية لله وتطبيق الشريعة الإسلامية والبديل الإسلامي دون رعاية لواقع متجدد أو لتدرُّج في التغيير.

وإذا كان «من النص إلى الواقع» عنواناً مُستقراً لهذه المحاولة الثالثة لإعادة بناء العلوم العقلية العقلية بعد «من العقيدة إلى الثورة» لإعادة بناء علم أصول الدين، و«من النقل إلى الإبداع» لإعادة بناء علوم الحكمة، فإن عنوان كل جزء ما زال موضع التساؤل؛ فإذا كان الجزء الأول هو وصفاً لنشأة النصوص الأصولية وتطورها لمحاولة التعرف على بنيتها كبديل عن الفصول التمهيدية التاريخية التقليدية خارج النص، فإن عنوان هذا الجزء يكون «تكوين النص». وإن كان الجزء الثاني يُحاول إرجاع بنية النص الثلاثية إلى تجاربها المعيشية وأبعاد الشعور التاريخي والنظري والعملي، فإن عنوانه يكون «بنية النص». والتقابل بين التكوين والبنية قائم، وهو الاختيار الذي تم بعد احتمال كان واردًا. وبالرغم أن لفظ النص يتكرر في الجزأين، إلا أن الجزء الثاني دراسة لواقع

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

النص في التجربة المعيشة كما يدل على ذلك العنوان، والجزء الأول «بنية النص» أو «تكوين النص»، وهي حيرة أخرى، أيهما أفضل؟ فالتكوين طريق للبنية، والبنية من خلال التكوين. والثاني «واقع النص»، وفي هذه الحالة يكون النص أيضًا قد تكرر في الجزأين الأول والثاني، كما أن تكوين النص إنما يقوم على وصف بنيته عبر التاريخ وطبقًا للترتيب الزمني، من السابق إلى اللاحق؛ فهو تكوين للبنية، وبنية للتكوين. ويُراعى في نفس الوقت البنيات المتشابهة من خلال الترتيب الزمني، والترتيب الزمني داخل البنية الواحدة.

وقد انتهى عصر المجلدات؛ فلم يعد في العمر مَتَّسَعٌ لكتابة الموسوعات، ولم يعد لدى القارئ العام أو المتخصص الهمة ولا الوقت ولا الرغبة في الاطلاع على هذا الكم الكبير والتحقق منه. «من العقيدة إلى الثورة» خمسة مجلدات، و«من النقل إلى الإبداع» تسعة مجلدات. كانت النية أن يكون «من النص إلى الواقع» مجلدًا واحدًا، لكن عز الطلب، وانقسم الموضوع بطبيعته إلى قسمين؛ الأول لرصد النص الماضي تكوينًا وبنية، والثاني لإعادة قراءته طبقًا لروح العصر واكتشاف بنيته في تحليل الشعور. ومجلدان أفضل من خمسة أو تسعة. ويؤمل من أن يكون «من الفناء إلى البقاء» مجلدين أيضًا؛ الأول في التصوف كتاريخ، والثاني في التصوف كطريق.

(٢) النقد الذاتي لـ «من النقل إلى الإبداع»

بالرغم من عدم وجود مراجعات دقيقة ومناقشات تفصيلية حول «من النقل إلى الإبداع» كي تُبرز أوجه القصور فيه اعتمادًا على الخبرات المشتركة بين جماعة العلماء، إلا أن عيوب أي عمل لا تظهر إلا بعد اكتماله، وهي في الحقيقة رد فعل على انتقادات أخرى لأعمال أخرى؛ فالكمال لا وجود له في العمل الإنساني، كماله في إنجازه، وتحوُّله من النية إلى التحقق، ومن الإمكان إلى الواقع، ومن عالم الأذهان إلى عالم الأعيان بتعبير القدماء.^٥ هذا التقليد في مراجعة النفس المستمرة، وإخضاعها للنقد الذاتي، هو نوع من الاستبطان، وكشف المفكر لمساره أمام نفسه؛ فكل عمل يعبر عن مرحلة من مراحل

^٥ «من النقل إلى الإبداع»، مج ١، النقل، ج ١، التدوين، (١) النقد الذاتي، ص ٧-١٤.

تطوره الفكري منهجاً وموضوعاً؛ هو نوع من البحث عن الكمال، والتعلم من التجارب السابقة، والرقى العلمي، والتعلم من الأخطاء المرحلية.^٦ وأحياناً يأتي هذا النقد الذاتي في البداية كما هو الحال في «من النقل إلى الإبداع» مراجعة لـ «من العقيدة إلى الثورة»، واعتماداً على نقد الآخرين حتى يتم توجيه العمل الجديد بناءً على التجربة السابقة.^٧ وأحياناً يأتي في النهاية بعد اكتمال العمل مباشرة دون انتظار للعمل التالي.^٨

ويمكن رصد أهم أوجه السلب في «من النقل إلى الإبداع» على النحو التالي:

(أ) نظراً لكثرة ما وُجِّه إلى «من العقيدة إلى الثورة» من أنه أيديولوجي وليس علمياً، خطابي وليس برهانياً، يريد تثوير النص أكثر مما يريد تغيير الواقع، قراءة للنص عن طريق إعادة التعبير عنه بلغة جديدة أكثر منه تحليل للواقع الاجتماعي والسياسي الذي نشأ فيه النص؛ ارتدَّ «من النقل إلى الإبداع» إلى النقيض، وغلب المعرفي على الأيديولوجي، والتاريخي على الفكري. أتى أقرب إلى البحث العلمي منه إلى الفكر الخالص، حتى إنه ليصل إلى درجة المدرسية والتعليمية، وذكر أسماء العلم وأسماء المقالات والمؤلفات. أتى أقرب إلى الموسوعة أو الملحة منه إلى التحليل في العمق. جاء أقرب إلى الاتساع عرضاً منه إلى العمق طولاً.

^٦ مقدمة في علم الاستغراب، خاتمة النقد الذاتي وهموم قصر العمر، ص ٧٧٧-٧٩١.

^٧ عُقدت ندوة في قسم الفلسفة بكلية الآداب، جامعة القاهرة، عن «من العقيدة إلى الثورة» بعد صدوره ١٩٨٨م للتسجيل والنشر في إحدى المجلات الثقافية التي كان يُشرف عليها أ. د. أحمد عثمان، ولكنها لم ترَ النور. وعُقدت ندوة يومًا كاملاً بلجنة الفلسفة في المجلس الأعلى للثقافة يوم ٢٨/٦/٢٠٠٢، شارك فيها عشرات الأساتذة والجمهور المتخصص، وأُعطي لكل أستاذ جزء للمراجعة والنقد، بالإضافة إلى جلسة أولى عامة عن المنهج والموضوع شارك فيها محمود أمين العالم، محمود إسماعيل، واعتذر جابر عصفور لأمر طارئ. وقدم الأجزاء الشيعة على التوالي أميرة حلمي معطر، أحمد عثمان، مصطفى الشار (النقل)، سهير أبو وافية، سعيد مراد، أحمد عبد الحليم (التحول)، مصطفى لبيب، عبد الحميد مدكور، علي مبروك (الإبداع). وباستثناء المناقشات المنهجية العامة، غابت المراجعات التفصيلية والدقيقة، إما لتضخم المجلدات مما يجعل قراءتها يحتاج إلى وقت طويل، أو نقص في الاهتمام، أو لغياب في الرؤية أو لروح العصر.

^٨ هذا ما فعله كيركجارد في التحول من «الفتات الفلسفي» إلى «شروح على الفتات»، Kierkegaard: Postscriptum aux Miettes Philosophiques, Paris, Gallimard, 1949 pp. 167-200. (نظرة على جهد مؤانٍ في الأدب الدنماركي، pp. 243-259، من أجل توجيه الذات نحو تخطيط «الفتات»).

(ب) انتهى منهج تحليل المضمون إلى نوع من الصورية والشكلانية فيما يتعلق برصد أسماء الأعلام، الموروث منها والوافد، والإحصائيات لمن لم يتعود عليها بغير ذي دلالة حاسمة، وأن وصف مكونات النص الموروث والوافد والواقع التاريخي لا يكفي في الحكم على النص. والحقيقة أن هذا هو عيب المنهج، وليس عيب التطبيق، ولا يوجد منهج كامل. كل منهج له مميزاته وعيوبه. منهج تحليل المضمون له مميزاته في أنه قادر على إعطاء حكم دقيق على النص ومكوناته ومقاصده وبواعثه، وتجنّب الأحكام المطلقة وتكرار الأخطاء الشائعة؛ وله عيوبه، مثل الوقوع في الصورية، واعتبار النص عالماً مغلقاً بذاته عائماً فوق الواقع وليس داخلاً فيه أو خارجاً منه. والمنهج التاريخي له مميزاته في أنه يبيّن أن النص جزء من مكونات الواقع ومتكوّن فيه، وأن النص ما هو إلا الواقع يتحدث عن نفسه، لسان حال له، ومرآة تعكسه، كما أن الواقع مرآة تعكس النص؛ وعيبه في فقد المكونات الداخلية للنص وبنيته المستقلة. والمنهج البنوي له ميزته في أنه يكشف المنطق الداخلي للنص، والبنية المتحركة في تكوينه دون ردها إلى جزئياتها في الواقع التاريخي، فالكل سابق على الجزء؛ وله عيوبه في جعل النص أيضاً عالماً صورياً، سواء كان في ذهن أو في عالم المثل، وإغفال التجارب التاريخية والحياة اليومية الفردية والاجتماعية التي يتكوّن فيها النص. والمنهج الظاهرياتي قد يكون أكمل المناهج؛ لأنه يبدأ من التجربة الحية التي تتكون في الواقع، وكما عرض هوسرل في «التجربة والحكم»، وفي نفس الوقت يصف الماهيات المستقلة ويتجه نحو المعاني، كما أنه أيضاً يحلّل لغة الخطاب؛ فالفكر قول، وكما وضّح في الهرمنيوطيقا. ومع ذلك لم يسلم من الاتهام بالأنواحدية والذاتية والاستبطان والنزعة النفسية؛ لذلك كانت ميزات منهج تحليل المضمون تفوق عيوبه، وكان هو الأقدر على تحليل نصوص علوم الحكمة بعد استعمال منهج القراءة في «من العقيدة إلى الثورة»، وهو منهج ذاتي تأويلي تحديثي ينقل الماضي إلى الحاضر مع تغيير اللغة ومستوى التحليل وإعادة توجيه القصد لما ينقص الواقع الحالي من قدرة على التشريع وصياغة القانون، وفهم مضمون النص باعتباره تجربة حية في الشعور، وهو منهج يعتمد على تحليل النصوص وليس الأفكار، وتحليل اللغة وليس المعاني، والدخول إلى الفكر عن طريق اللغة، والاتجاه إلى المضمون ابتداءً من الشكل. واللغة عالم بأكمله؛ عالم الكلام وعالم العقل وعالم الوجود.

(ج) كان معيار الإبداع هو استقلال النص عن مكوّنَيه الرئيسيين، الوافد والموروث، واعتماده على العقل الخالص وبنيته الداخلية واتساقه المنطقي دون دعائم خارجية

من الموروث الداخلي أو الوافد الخارجي أو الواقع التاريخي. وقد يراه البعض معياراً شكلياً؛ فالإبداع يتجاوز مكونات النص إلى مضمونه، معانيه وتصوراتهِ ونظرياته، وليس لغته وأسماء أعلامه ومواقعه. وهو نقدٌ صحيحٌ علمياً، إلا أن الإبداع ليس له معنىً واحد؛ فالإبداع في أحد مستوياته هو الاستقلال عن المكونات، والاستغناء عن الروافد، وإقصاء الدعامات الداخلية والخارجية من أجل إبداع ذاتي له منطقهِ الداخلي. وقد يكون للإبداع معنىً آخر، وهو تجاوز التصورات والنظريات والمناهج والرؤى القديمة إلى أخرى جديدة، إبداع في المضمون وليس في الشكل، في الجوهر وليس في العرض، في الشيء وليس في طرق التعبير عنه. ولما كان الإبداع بالمعنى الأول في العلوم الرياضية والطبيعية، فإن الإبداع بالمعنى الثاني لا يقوى عليه إلا مؤرخ العلوم، وهو ما يتجاوز قدرات الباحث وتخصصه،^٩ إلا أن تاريخ العلوم الخالص بلا دلالاتٍ حضارية عامة، ودون ارتباط بالإبداع الحضاري الشامل في باقي العلوم العقلية والنقلية بل والنقلية الخالصة، يكون أقرب إلى التاريخ الصّرف. وإن كان هناك سبق إبداع فإنه يكون في تاريخ العلوم العام من اليونان إلى العرب إلى الغرب، وربما من الصين والهند وفارس وحضارات ما بين النهرين ومصر القديمة إلى الغرب الحديث مروراً بالشرق المتوسط. وهو بحثٌ علمي خالص لا شأن له بالتغيرات الاجتماعية وأزمات العصر الحالية. النظر نظر، والعمل عمل.

جاء «النقل» بأجزائه الثلاثة أقوى من «التحول» بأجزائه الثلاثة؛ ففي «التدوين» تم عرض الكتب التي حاولت التأريخ لعلوم الحكمة؛ كيف تمت قراءته، ثم كيف أضيف الانتحال لإكمال التاريخ. وفي «النص» تم التعرف على أنواع الترجمة، وكيف نشأ المصطلح الفلسفي، وأخيراً كيف تحوّلت الترجمة إلى تعليق. وفي «الشرح» تم التعرف على أنواع الشروح الثلاثة، التفسير ابتداءً من اللفظ، والتلخيص اقتناصاً للمعنى، والجامع توجّهاً نحو الشيء.

أما «التحول» فإنه غلب عليه رصد الشكل لمعرفة مراحل التأليف ابتداءً من العرض، الجزئي والكلي، والنسقي المنطقي، والنسقي الشعبي، ثم الأدبي. كما تم وصف مراحل

^٩ «من النقل إلى الإبداع»، مج ٢، التحول، ج ٣، التراكم، الفصل الثالث: الإبداع الخالص. والأقدر على ذلك هم الزملاء والأصدقاء: رشدي راشد، عبد الحميد صبرة، خليل درويش، أحمد جبارة، ومعظم أعضاء الجمعيات الدولية والوطنية لتاريخ العلوم ومعاهد تاريخ العلوم، مثل معهد حلب بسوريا.

التأليف الست: تمثل الوافد، تمثل الوافد قبل تنظير الموروث، تمثل الوافد مع تنظير الموروث، تنظير الموروث قبل تمثل الوافد، تنظير الموروث، وأخيرًا الإبداع الخالص. فلما أتى المجلد الثالث «الإبداع» تم التحول من الشكل إلى المضمون لمعرفة كيف نشأت علوم الحكمة من نقد علم الكلام والتوحيد بين الدين والفلسفة وتصنيف العلوم، ثم عرض الحكمة النظرية: المنطق، والطبيعيات والإلهيات، والنفس؛ ثم الحكمة العملية: الأخلاق، والاجتماع والسياسة، والتاريخ. وكان من الضروري استرجاع كل نصوص «التحول» وإدخالها في «الإبداع»، والتحول من تحليل الشكل إلى وصف المضمون، إلا أنه تم الاكتفاء بالنصوص الكبرى في «الإبداع»، خاصة وأن مادتها متكررة؛ ومن ثم كان السؤال عن نص ضروري في «الإبداع» سؤالاً شرعياً نظراً لأنه استعمل من قبل في «التحول». وبرزت مسألة دائمة: أين موقع هذا النص في «التحول» من حيث الشكل، أو في «الإبداع» من حيث المضمون؟

(د) ظهر الإبداع مُتشظياً مُتجزئاً مُتناثراً جزئياً في كل نص على حدة، ولدى كل فيلسوف كجزيرة مُنعزلة دون نظرية شاملة للإبداع الفلسفي تلمُّ الأجزاء وتستخلص النتائج العامة. صحيح أن الإبداع في كل مرحلة: ف «النقل» إبداع في التدوين، في تدوين التاريخ وقرآته وضم الوافد إلى الموروث في رؤية فلسفية إنسانية حضارية عامة. وتبلغ قمة الإبداع في التدوين في الانتحال، إكمال الناقص في الوافد بإبداع الموروث فيه. والترجمة إبداع تتجاوز النقل الحرفي إلى النقل المعنوي؛ فالهدف هو النص الجديد وليس النص القديم، المتلقي وليس المؤلف، الحضارة الجديدة وليس الحضارة القديمة، العرب المسلمون وليس اليونان والرومان غرباً، أو فارس والهند شرقاً. ونشأة المصطلح الفلسفي إبداع؛ فلأول مرة في اللغة العربية، لغة الشعر والخيال والسياف والبيداء، تتحوّل إلى لغة الجوهر والعرض، والصورة والمادة، والعلة والمعلول، والوحدة والكثرة، نقلاً من اللغة الحسية العادية إلى المصطلح الفلسفي المجرد. والشرح بأنواعه الثلاثة، التفسير والتلخيص والجامع، إبداع طبقاً لمستويات اللغة الثلاثة، اللفظ والمعنى والشيء. الشرح للفظ والعبارة وتركيب الجملة، والتلخيص التعبير عن المعنى بإيجاز ووضوح بعد تخليصه من ألفاظه وعباراته الأولى، والجامع اتجاه نحو الشيء ورؤيته وكشفه وتصويره في قضايا قصيرة مركزة، وكأن الشيء يتحدث عن نفسه.

و«التحول» إبداع؛ إبداع في العرض الجزئي والقدرة على فهم كل نص على حدة، والتعرف على موضوعه وقصده. والعرض الكلي إبداع يضم نصين معاً لفيلسوف واحد، أو ضم مذهبين لفيلسوفين متكاملين، أو ضم الفلاسفة جميعاً في رؤية حضارية واحدة تعبّر عن روحها ومقصدها الكلي. والعرض النسقي إبداع في ضم الفلسفة كلها كعلم أو نسق،

سواء على المستوى المنطقي كما فعل ابن سينا في «الشفاء»، وهيجل في «موسوعة العلوم الفلسفية»، أو على المستوى الشعبي عند إخوان الصفا، أو بأسلوب أدبي عند أبي حيان؛ فالفلسفة للخاصة والعامة، للمتخصّص ولرجل الشارع، للفيلسوف والأديب. والتأليف إبداعٌ مرحليّ كتقدم عقارب الساعة كل عشر دقائق خطوة في ست مراحل في التفاعل بين الوافد والموروث. يبدأ أولاً تمثل الوافد من أجل هضمه والاستفادة منه، ثم يأتي ثانياً تمثل الوافد قبل تنظير الموروث بعد أن يتداخل الموروث مع الوافد على استحياء كمصدر ثانٍ للمعرفة، ثم يتعادل ثالثاً تمثل الوافد مع تنظير الموروث بعد أن بُعد العهد بتمثل الوافد واشتدّ ظهور تنظير الموروث، ثم يتغلب تنظير الموروث على تمثل الوافد رابعاً، فالدخول له الأولوية على الخارج، ثم يطغى تنظير الموروث على تمثل الوافد خامساً بعد أن تحوّل الوافد إلى مجرد ذكرى حضارية قديمة، وأخيراً يظهر الإبداع الخالص عندما يختفي تنظير الموروث أيضاً ولا يبقى إلا الإبداع الخالص دون مكوّنيه الأولين، اعتماداً على العقل وحده الذي استقلّ بنفسه ووضع موضوعه دونما حاجة إلى «عكازين» من الخارج أو الداخل. وهي ليست مراحل تاريخية متوالية في الزمان، بل مراحل بنوية خارج الزمان في بنية الموضوع نفسه.^{١٠}

و«الإبداع» إبداع، سواء في تكوين الحكمة وتجاوز علم الكلام بعد نقده والتخلص من موضوعه ومنهجه، أو في التوحيد بين الفلسفة والدين، أي بين الحكمة والشرعية، في نسقٍ معرفي واحد، أو في إحصاء العلوم ووضع المعرفة الإنسانية كلها في نسقٍ واحد. والحكمة النظرية إبداع، سواء في المنطق تدرجاً من عرض المنطق السوري القديم إلى نقضه إلى أقيسة الرسول، حتى المنطق المتكامل في الميزان. والطبيعيات والإلهيات علمٌ واحد بالتضاييف بين النفي والإثبات على التبادل. والنفوس إبداع في وظيفتها الممزوجة بين قُوى البدن وقُوى الروح. والحكمة العملية إبداع في الأخلاق الإنسانية العامة، وفي الاجتماع السياسي وتكوين المدن الفاضلة، أو في التاريخ وصياغة صور التقدم، ابتداءً من قصص الأنبياء ودورات التاريخ.

(هـ) ومع ذلك جاء المجلد الثالث كله «الإبداع» بأجزائه الثلاثة «تكوين الحكمة»، «الحكمة النظرية»، «الحكمة العملية»، أقرب إلى النقل منه إلى الإبداع؛ ففي «تكوين الحكمة» كان «نقد علم الكلام»، و«الفلسفة والدين»، و«إحصاء العلوم»، موضوعاتٍ تقليديةً

^{١٠} بلغة البنيويين المعاصرين، التوالي في الزمان Diachronic، والبنية خارج الزمان Synchronic.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

يتمُّ فيها رصد مواقف القدماء دون تجاوزها تجاوزًا ملحوظًا مُلفتًا للأنظار. و«الحكمة النظرية» «المنطق»، و«الطبيعيات والإلهيات» و«النفوس»، قسمةٌ تقليدية موروثة. وقد تُرَّ تجاوز المنطق القديم إلى المنطق الجديد والانتهاى بالمنطق الشعوري، تعرَّضت إليه كثير من الدراسات المنطقية من قبل، ويُخشى أن يكون فيه انتقال من الغزالي وابن تيمية إلى هوسرل والظاهرية وعلوم التأويل في الغرب المعاصر، بل إن ضم الطبيعيات والإلهيات في علم واحد سبق إليه الفارابي في «إحصاء العلوم». و«النفوس» ليس به جديد إلا من تجاوز الثنائية القديمة؛ النفس والبدن. ويغلب على «الحكمة العملية» الأخلاق التقليدية، والاجتماع والسياسة القديمان، وربما الإضافة هي في إعلان النوايا عن ضرورة إضافة التاريخ ورصد اجتهادات القدماء في فلسفة التاريخ انتهاءً بتطويره. وكان السبب في ذلك رغبة التواصل مع القدماء، فجاء التواصل أكثر من الانقطاع. ولم يستيقظ الكندي والرازي والفارابي وابن سينا وابن رشد وابن باجه وابن طفيل وأبو حيان، ولم يُبعثوا في هذا العصر. ولا نعرف إذا استيقظ ابن سينا الآن فكيف يكتب «الشفاء»، وكيف يقسم الحكمة. وإذا بُعث ابن رشد اليوم، فمن يشرح؟ من خليفة أرسطو اليوم؟ هيجل؟ وأي مدينة فاضلة يكتبها الفارابي أو ابن باجه اليوم؟ هذا ما لم يُجب عليه «من النقل إلى الإبداع» حتى الآن. ربما عرفنا «النقل» في المجلد الأول، وعرفنا «التحول» من المجلد الثاني، ولكننا لم نعرف «الإبداع» الذي ظل أقرب إلى نقل القدماء من اجتهادات المُحدثين. وهو اعتراضٌ صحيح، يبدو سببه أن الهمَّ كان وصف حكمة القدماء أكثر من وضع حكمة للمُحدثين. ما زال الهم هو حسن فهم القدماء درءًا لشبهة التقليد والتبعية، والتحليل العلمي الدقيق للقديم أكثر من تطويره على مستوى المُحدثين. وربما كان الدافع هو أن هذا المطلب هو وظيفة «الجبهة الثانية» الموقف من التراث الغربي، وإعادة استئناف علوم الحكمة القديمة في لحظة تاريخية ثانية، هي اللحظة الغربية، الفلسفة الحديثة والمعاصرة والتي نحن على اتصال معها منذ فجر النهضة العربية الحديثة عبر رواد النهضة، ثم بعد تأسيس أقسام الفلسفة في الجامعات المصرية.^{١١}

^{١١} تعامل رُواد النهضة الأوائل مع المفكرين الغربيين، مثل الطهطاوي وفلاسفة التنوير، وشبلي شميل ودارون، والأفغاني وريثان، ومحمد حسين هيكل وروسو، وعثمان أمين وديكارت وكانط ورُواد المثالية في الفلسفة الغربية.

(و) توارى تطوير الإبداع القديم إلى الإبداع الجديد، فغلب القديم على الجديد، وتم الاكتفاء بالإبداع القديم دون تطويره إلى إبداع جديد، سواء في الحكمة النظرية أو الحكمة العملية. جاءت الحكمتان عرضاً أكثر منهما تطويراً، ورصدًا أكثر منهما قراءة. ربما كان السبب في ذلك الحرص على العلم دون الأيديولوجيا، وعلى التحليل دون التركيب، وعلى الموضوع دون الذات. لم يظهر الإبداع الجديد إلا في الخاتمة في التساؤل حول إمكانية قيام منطق جديد، أو طبيعيات شعورية شعرية جديدة، أو رؤية أحادية للإنسان لا تنفصل فيه النفس عن البدن. وفي الحكمة العملية كان الجديد أيضًا تساؤلًا حول إمكانية رد الأخلاق المثالية المعمارية إلى تحليلات طبقية، أخلاق الطبقة العليا في السيطرة، والطبقة الوسطى في القانون والنظام، والطبقة الدنيا في التعايش من أجل البقاء. وربما كان الإبداع في الاجتماع السياسي هو التساؤل حول الدولة الوطنية والصلة بينها وبين المجتمع. وكان الإبداع في التاريخ في محاولة الحفر عن فلسفة في التاريخ ضمن علوم الحكمة، وتحديد مراحل التقدم، وكيفية قيام الدول وسقوطها، والتصورات المختلفة للتاريخ الخطي أو الدائري، وجدل الضرورة والحرية، والقانون التاريخي والعمل الإنساني الحر الفردي والجماعي، مع إعادة قراءة لابن خلدون، ولو أنه أقرب إلى التاريخ باعتباره مؤرخًا وليس إلى الفلسفة باعتبار التاريخ أحد عناصرها. ربما كان الدافع إلى ذلك أيضًا خشية الإطالة، وربما كان من الحكمة ترك ذلك لجيل جديد يُعيد بناء الحكمتين النظرية والعملية ابتداءً من روح العصر، بحيث يتغلب الإبداع الجديد على الإبداع القديم، وبحيث لا يبقى القديم إلا كذكريات تتوارى في الوعي الفلسفي التاريخي.

(ز) غرق «من النقل إلى الإبداع» في اللحظة القديمة، اللحظة اليونانية، دون نقلها إلى اللحظة الحديثة، اللحظة الغربية؛ إذ تنشأ علوم الحكمة في كل لحظة تاريخية تمرُّ بها الحضارة الإسلامية وهي في لقاء وتفاعل مع الحضارات المجاورة القديمة أو الحديثة. كان الحديث يتخلل القديم أحيانًا في اللغة أو التحليل أو الأفق، ومع ذلك ظل مطويًا داخل القديم ومُتناثرًا فيه. صحيح أن المقارنات مع الغرب الحديث كانت في الهوامش لجيل جديد قادم، قادر على أن ينقل اللحظة اليونانية القديمة إلى اللحظة الغربية الحديثة، يكفي هذا الجيل المراحل المتوسطة؛ فالتاريخ له قانونه المرحلي. كان الخيال يقتضي أن يُبعث الكندي والرازي والفارابي وابن سينا وابن باجه وابن طفيل وابن رشد من جديد، فتُعاد كتابة الفلسفة الإسلامية بعد ما يقرب من ألف عام على لسان أحفادهم. والخيال شيء، والواقع التاريخي شيء آخر. يكفي تحريك التاريخ كي يستأنف دوراته بدلًا من التوقف على دورة واحدة، ويظل الأحفاد خارج التاريخ. بدأ الأجداد والآباء، وأنهاه الأبناء والأحفاد.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

(ح) بالرغم من التحذير من طول المحاولات، وأن الناس لم يعد لديهم وقت لقراءة مجلدات ومجلدات، كانت النية بعد أن انفلت عقال «من العقيدة إلى الثورة» إلى خمسة مجلدات، تقليص «من النقل إلى الإبداع» إلى اثنين فقط؛ الأول النقل، والثاني الإبداع. ولما تضحّم الإبداع ظهر جزءٌ ثالث، التحول، مرحلة وسطية للعرض والتأليف والتراكم بين النقل والإبداع. ولسهولة النشر والطباعة والحمل تم تفصيل المجلد الأول في ثلاثة أجزاء، والثاني في ثلاثة، والثالث في ثلاثة؛ مما أدّى إلى الارتباك في عدد الأجزاء من الأول إلى التاسع أو من الأول إلى الثالث لكل مجلد؛ لذلك تجددت النية من جديد على أن يكون «من النص إلى الواقع» جزءاً واحداً، ولن تتعدد الأجزاء بأي حال. وإذا كان «من العقيدة إلى الثورة» قد استغرق ثلاثة عشر عاماً (١٩٧١-١٩٨٤م)، و«من النقل إلى الإبداع» ستة عشر عاماً (١٩٨٤-٢٠٠٠م)، فكم في العمر من عشرات الأعوام وأنا في نهاية العقد السابع؟ والتأليف الآن في منتصف الطريق يبدو أيضاً أن الجزء الواحد قد يتحوّل إلى جزأين؛ الأول «تكوين النص»، والثاني «بنية النص»، وربما الأول «النص، التكوين والبنية»، والثاني «النص، الواقع والتجربة»، ولكني ما زلت إلى الاختيار الأول أقرب.

ثانياً: السمات والمنهج

(١) السمات العامة للفكر الأصولي

ويتّسم الفكر الأصولي بعدة سمات عامة تميّزه عن الفكر الكلامي والفكر الفلسفي والفكر الصوفي، أهمّها:

(أ) العقل

ويعني التحليل العقلي، والنظر العقلي، والقسمة العقلية، والبحث عن بنية الموضوع في العقل؛ فهو أحد الضروريات الخمس من مقاصد الشريعة في وضع الشريعة ابتداءً عند الشاطبي؛ فليس المنهج العقلي من إبداع الغرب الحديث وحده، بل مارسه الأصوليون القدماء لدرجة تشعّب القسمة إلى فروع عدة. ويبتعد المنهج العقلي عن الخطابة والإنشاء والوعظ والإرشاد، كما يبتعد عن المنهج الحدسي الذوقي الصوفي الذي يغيب عنه البرهان. العقل ركيزة الوحي وأساسه الأول، وهو ما اتفق عليه المتكلمون والفلاسفة من قبل في التوحيد بين العقل والنقل، وبين الفلسفة والدين أو الحكمة والشريعة، وهو ما أكّده الفقهاء

أيضاً في «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول»، و«درء تعارض النقل والعقل»؛ فمن قدح في العقل فقد قدح في النقل، وفي الحديث القدسي «أول ما خلق الله خلق العقل». الوحي معرفة مِعْطاة للبشر كحدسٍ أولي في حاجة إلى برهان كما طالب إبراهيم الخليل ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾، وهو حدسٌ أصيل يمنع عنه الخطأ في الاستدلال، يقصر مسافة البحث النظري من أجل تخصيص الوقت والعمر للتحقيق والفائدة العملية منه، إسراراً في الحصاد. وارتبط العقل بالتحليل والقسمة من أجل رؤية الموضوع في أجزائه الأولية بوضوح وتميُّز، وردَّ المركَّب إلى أجزائه الأولية. كما ارتبط بالاستنباط والاستدلال والوصول من المقدمات إلى النتائج في تسلسلٍ منطقي يقوم على الاتساق.

(ب) التجربة

وتعني المشاهدة والتجريب والتعليل، كما هو معروف في المنهج التجريبي، والانتقال من الجزئيات إلى الكليات. وليس من الضروري أن يكون الإحصاء شاملاً والاستقراء كاملاً، يكفي ما سمَّاه الشاطبي «الاستقراء المعنوي»؛ أي الاستقراء الكافي للوصول إلى الحكم العام، وهو أشبه بالاستقراء العلمي الناقص الذي لا يجرب على كل الجزئيات، بل على الجزئيات الكافية للوصول منها إلى القانون الكلي. ولا تعني التجربة الطبيعية للوصول إلى القانون الطبيعي كما هو الحال في العلوم الطبيعية، بل التجربة الإنسانية واطِّراد حقائقها للوصول إلى جوهر الطبيعة البشرية. تلك وظيفة مراحل الوحي في التاريخ، ومساهمة في تطوير الوعي البشري ومساعدته على الاستقلال، عقلاً وإرادة، وتجريب الشريعة على الواقع الإنساني حتى تتمَّ صياغتها طبقاً لقدرات البشر وإمكانيات الفعل. الوحي تجريبي بمعنى أنه يُسائر تطور الوعي الإنساني ويدفع على تقدمه، والشريعة تجريبية بمعنى أنها تُقدَّ طبقاً للقدرات كما هو معروف في «الناسخ والمنسوخ» لرفع الحرج، وعدم تكليف ما لا يُطاق، واليسر دون العسر، في حين أن التجربة في الغرب الحديث على نقيض العقل وضده، ولا بد من الاختيار بين العقل أو التجربة، بين الاستنباط أو الاستقراء، بين الفلسفة أو العلم. وهي الثنائية، ثنائية النفس والبدن، التي مرَّقت الوعي الأوروبي في بداية العصور الحديثة.^{١٢}

^{١٢} انظر: مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٢٤٧-٢٤٩.

(ج) المنهجية

والمنهجية سمةٌ طبيعية للعقل والتجربة، وهما المنهجان اللذان بدأ بهما الوعي الأوروبي الحديث. وتعني البحث عن نقطة بداية يقينية يبدأ بها العلم، ثم تتوالى الخطوات بعد ذلك على نحوٍ منهجي دون قفز على الخطوات المتوسطة منذ تلقي الوحي كمُعطًى حتى تحقيقه كنظامٍ مثالي للعالم؛ فالوحي ينتقل إلى التاريخ على مراحل، الوحي غير المتعَيَّن وهو القرآن، إلى الوحي المتعَيَّن في تجربةٍ مثالية أولى وهو الحديث، إلى الوحي المتعَيَّن في الأمة وهو الإجماع؛ فصوت الله هو صوت الشعب وضمير الجماعة، إلى الوحي المتعَيَّن في تجربة الفرد وفهمه الخاص وهو الاجتهاد. وبعد أن يتمَّ التلقي يبدأ الفهم عن طريق الألفاظ إلى المعاني، ثم من المعاني إلى الأشياء، ثم من الأشياء إلى أفعال البشر وعللها. وبعد أن يتمَّ الفهم يأتي التحقق؛ تحقق مقاصد الوحي الكلية والفردية، ثم الأحكام الوضعية والتكليفية. هذه الخطوات المنهجية هي التي تجعل علم أصول الفقه أحد أشكال مناهج البحث في العلوم الإنسانية وهي العلوم السلوكية، وتصف مسار الوحي في الوعي الإنساني منذ لحظة التلقي إلى لحظة التحقق، لا تسبق خطوة خطوةً مثل نظام الطبيعة، ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾.

(د) المنطقية

وتعني قبول العقل البديهي بهذا الفكر المنهجي بلا اعتراضٍ أساسي؛ فكل تساؤل له إجابة، وكل اعتراض له رد. ويتخيل الفكر الاعتراض مسبقاً للرد عليه حتى يكفل الاتساق المنطقي والإحكام النظري ورؤية الموضوع من كل جوانبه، والجمع بين «وجهات النظر» كلها في رؤيةٍ متكاملة للموضوع. لا يوجد في الفكر الأصولي ما يخرج على قواعد المنطق وأصول الفهم السليم. وهو منطق عملي يقوم على الفهم المشترك والخبرة المتبادلة، وليس منطقاً صورياً يضع القضايا، ويصف أشكالها المتطابقة أو المتناقضة كألعاب الشطرنج أو الكراسي الموسيقية. يعني المنطق البداة، والانتقال من بداةٍ أولى إلى بداةٍ ثانية، كما هو الحال في علم البدايات أو المصادر أو المبادئ الأولى؛^{١٢} لذلك يمكن ضم المذاهب الفقهية

^{١٢} انظر دراستنا Hermeneutics as Axiomatics في: Religious Dialogue and Revolution, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1977, pp. 1-20.

في نسقٍ أصولي واحد، والجمع بين القواعد في نسقٍ منطقي واحد. جوانبه اختياراتٌ بشرية محتملة طبقاً للظروف والإمكانات، تتراوح بين المثال والواقع، بين ما يجب أن يكون وما هو كائن. وتقوم المنطقية على البدهة والاتساق، البدهة كبدائية، والاتساق كمسار، والتحقق كنهاية.

(هـ) الفطرة

وهي الطبيعة البشرية الثابتة المطردة بصرف النظر عن الدين والفِرقة والمذهب والطائفة والجنس والعمر والعصر والمرحلة التاريخية، وهي التي أشار إليها القرآن ﴿فَطَرَهُ اللَّهُ أَتْيَ فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾، وقد سَمَّاها أيضاً «الصبغة» ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾، وسَمَّاها أيضاً «سنة» ﴿سُنَّةَ اللَّهِ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾؛ فلا يخص علم أصول الفقه ديناً معيناً أو شعباً خاصاً أو نحلة أو ملة، بل يتجاوز كل هذه الفروق إلى الطبيعة البشرية الأصلية، الحد الأدنى المشترك بين الشعوب، الجامع بين الناس والثقافات، وهي فطرة الخلق التي لا تتبدل مهما تبدلت العصور والأزمان، هي البراءة الأولى قبل أن تتبدد في الأوضاع الاجتماعية، وتتشابك وتتداخل وتتعمد في السياق البشري؛ لذلك يظل علم الأصول ثابتاً لا يتغير وإن تغيرت مادته. وهو منطق الوحي بعد أن اكتمل في ختم النبوة، وبعد أن اكتمل الوعي الإنساني عقلاً مستقلاً وإرادة حرة.

(و) الذاتية

وتعني أفق التحليل وميدانه؛ فالوحي عندما ينتقل إلى التاريخ يمكن وصفه من حيث صحة المسار التاريخي، وهو موضوع النقد التاريخي للكتب المقدسة، ويمكن وصفه باعتباره مُدرِّكاً بشرياً كما هو الحال في علوم التأويل أو الهرمنيوطيقا، ويمكن تحقيقه باعتباره نظاماً مثالياً للعالم كما هو الحال في العلوم الإنسانية، الأخلاق والاجتماع والسياسة. ميدان الوصف إذن هو العالم الإنساني، وجوهر العالم الإنساني وبؤرته هي الذاتية؛ فتلقّي الوحي في الوعي الإنساني الفردي والجماعي، وفهم الوحي في الوعي الإنساني باللغة وبالعالم، وتطبيق الوحي بالفعل الإنساني الذي يحقق مقاصده؛ فالذاتية هي أفق التحليل وميدان الوصف كما لاحظ إقبال، وكما هو الحال في بداية الفلسفة الغربية الحديثة بالكوجيتو الديكارتي «أنا أفكر فأنا إذن موجود»، وتطوره في المثالية الترنسندنتالية حتى اكتمالها في الظاهريات، فينومينولوجيا هوسرل. الوحي في الشعور كقصد بين اللغة

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والعالم، بين الكلمة والوجود. عالم الذاتية إذن ليس عالمًا مُنغلقًا على الذات، بل هو عالمٌ مُنفتح على اللغة التي عبّر بها الوحي من خلالها، ومُتّجه نحو التحقق في العالم؛ فالوحي قصدٌ مُتّجه نحو العالم، وليس فقط خطابًا Discours لغويًا مُغلَقًا، يدور حول نفسه، أوله في نهايته، ونهايته في أوله، كما هو الحال في تحليل الخطاب في الفكر العربي المعاصر.

(ز) الوضعية

وتعني أن الذاتية ليست مجرد خواء أو فراغ، خيال أو وهم، بل هي جوهر الوضعية وأساسها؛ فالشريعة وضعية وأحكامها وضعية كما يقول الشاطبي؛ أي إنها موضوعة في الواقع والتاريخ، لها أَسُسها في بنية الفرد والمجتمع، وفي قدراته الفعلية وسياساتها الاجتماعية؛ فلكل فعل ميدانٌ تحقّق بكل ما فيه من شروط وموانع وأشكال للتحقق وأنماط للفعل. الفعل ليس مُطلقًا خارج الزمان والمكان، بل له سياقاته الاجتماعية والتاريخية؛ فقد تَمَّت تجربة الشريعة من قبلُ على الواقع وقياسها عليه، كما تَمَّت تجربتها في التاريخ لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها عند أكثر من شعب وفي أكثر من مرحلة تاريخية للوصول إلى عموم الشريعة عبر الزمان والمكان.

ولقد ساء معنى «وضعي» إثر انتشار المذهب الوضعي من الفلسفة الغربية في فكرنا المعاصر بمعنًى قدحي لما سادت المثالية كتطورٍ طبيعي للدين؛ فالوضعي مُعارض للديني والميتافيزيقي والمثالي، وأقرب إلى الحسي المادي، يبعد عن الإيمان ويقترب من الإلحاد، ويتباعد عن الدين ويتقارب من العلمانية، وينحرف عن التراث القديم ويغترّب في التراث الحديث. وأصبح القانون الوضعي ضد القانون الإلهي، والشريعة الوضعية ضد الشريعة الإسلامية. ولفظ «وضعي» من إبداع الشاطبي، ووصف الشريعة بأنها وضعيةٌ وصفُ الشاطبي؛ أي تقوم في وضع اجتماعي وتاريخي وليست معلّقة في الهواء؛ ومن ثَمّ جَمَعَ علم الأصول بين الذاتية والموضوعية في آنٍ واحد، بين تحليل الذات الفاعل في إطارها الاجتماعي ووضعها التاريخي.

(ح) العملية

ويُسمّ الفكر الأصولي بالنزعة العملية الخالصة؛ فالوحي نداء للعمل بالرغم من أن أول آية فيه تُوحي بالنظر ﴿اقْرَأْ﴾، والقراءة هنا تعني التدبر والوعي والدراية من أجل انتفاضة

الفعل، وليس من أجل القراءة والكتابة، والرسول أُمِّي لا يقرأ ولا يكتب. القراءة تعني النظر في الطبيعة والإنسان، والتأمل في الكون والبشر من أجل العلم كمقدمة للعمل. اللفظان من اشتقاق واحد مع تبدل ترتيب الحروف الثلاثة «ع ل م»، «ع م ل». وهما نفس اللفظين، العلم والعمل من أجل التحقق في العالم. والعالم من نفس الاشتقاق، وله نفس الترتيب للعلم «ع ل م» بزيادة حرف المد بعد الحرف الأول إشارة إلى امتداد العالم وسعة آفاقه؛ فإذا كان «الكوجيتو» الغربي «أنا أفكر فأنا إذن موجود» يُعطي الأولوية للنظر على العمل، وللحكمة على الوجود، فإن «الكوجيتو» الإسلامي ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا﴾، ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾، يُعطي الأولوية للعمل على النظر، وللوجود على الفكر؛^{١٤} لذلك تعددت القواعد الفقهية العامة، مثل «عدم جواز تكليف ما لا يطاق»، «رفع الحرج»، «الضرورات تبيح المحظورات»، «لا ضرر ولا ضرار»، استنباطاً من عدة آيات، مثل ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾. وقد كانت المثالية باستمرارٍ مثالية عمل عند فشته.^{١٥} وجعل بلوندل «الفعل» تجلياً من التجليات الإلهية قبل أن تحوِّله البرجماتية والذرائعية إلى مجرد منفعة وتحقق أداتي.

(ط) الإنسانية

بالرغم من أن الوحي مُعطى من الموحى إلى الموحى إليه، إلا أنه مقصدٌ نحو الإنسان والعالم، وحركةٌ نحو البشر والتاريخ. وكما أنه لا يجوز قلب القصد وجعله اتجاهًا من الموحى إليه إلى الموحى، ومن التاريخ إلى ما وراء التاريخ، كما حدث في «علم الكلام» عندما جعل موضوع الوحي «الذات والصفات والأسماء والأفعال»، فإن علم أصول الفقه قد صمد ضد هذا القلب، وظل علماً إنسانياً خالصاً.^{١٦} لا يتحدث عن الموحى إلا باعتباره الشارع، أي الذي وضع الشريعة، ولا يصف الوحي إلا بعد تحقيقه في التاريخ. لا يصف الوحي كما يفعل الفلاسفة في نظرية «النبوة» على نحو رأسي، الوحي خارج التاريخ، بل يصف الوحي على نحو أفقي، الوحي في التاريخ. لا يهتم بطريق الوحي من الموحى إلى الموحى إليه، بل بمسار

^{١٤} انظر حوارنا مع الأخ أبي يعرب المرزوقي: العمل والنظر، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٣ م.

^{١٥} انظر كتابنا عن «فشته، فيلسوف المقاومة»، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٣ م.

^{١٦} من العقيدة إلى الثورة، ج ٢ التوحيد، إلهيات أم إنسانيات، مدبولي، القاهرة ١٩٧٨ م، ص ٦٠٠-٦٦٤.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الوحي من الموحى إليه إلى المتلقين منه، الكلمة في التاريخ، الوحي أساس لنظام اجتماعي. الوحي قصد من «الله» إلى «الإنسان»، يتوجه إليه بالخطاب، ويتحول إلى تجربة مثالية في أقوال النبي، وتجربة جماعية في إجماع الأمة، وتجربة فردية في اجتهاد الشخص؛ ثم يتم فهمه باللغة الإنسانية التي من خلالها يفهم «الكلام»، ثم يتم تحقيقه كمقاصد إنسانية. الحياة (النفس)، والعقل، والمبدأ العام (الدين)، والكرامة الإنسانية (العرض)، والثروة الوطنية والمال العام (المال). ويتم ذلك بالفعل الإنساني كواجب ضروري أو اختياري إيجاباً (الواجب والمندوب)، أو سلباً (المحرم والمكروه)، أو كطبيعة تلقائية تعبر عن الفطرة والبراءة الأصلية (المباح).

ومن ثم كانت كل محاولات الدعوة إلى حقوق الإنسان بناءً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الغرب الحديث إنما تكتفي بالنقل عن الوافد دون الحفر في الموروث في مقاصد الشريعة، ثم إكمال «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» بإعلان آخر «الإعلان العالمي لحقوق الشعوب» إثر حركات التحرر الوطني، وحق كل شعب في تقرير المصير، إنما هو الاستسهال بالإعلانات الجاهزة دون حفر في الموروث القديم، والانبهار بالغرب دون تحويل الغرب من مصدر العلم كي يكون موضوعاً للعلم.^{١٧}

(ي) الأصالة

وتعني الإبداع الذاتي؛ إذ يعتمد علم الأصول على المصدر الداخلي، في العلوم النقلية العقلية المشابهة، مثل الكلام والتصوف والحكمة، بعيداً عن المصادر الخارجية؛ فلا يظهر الحكماء المتعاملون مع الخارج مثل الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد. علم أصول الفقه علم أصيل، إبداع ذاتي خالص نشأ مع علم أصول الدين قبل عصر الترجمة في القرن الثاني الهجري. وما قيل عن معرفة الشافعي باللغة اليونانية مجرد افتراض، ورد القياس الشرعي إلى القياس الأرسطي أخذ بالشبهات. له مصادره الداخلية في حديث الرسول الشهير إلى معاذ عن الحكم بكتاب الله ثم بسنة رسول الله ثم الاجتهاد بالرأي دون تردد أو خوف. وتظهر بعض الألفاظ اليونانية المعربة، مثل الموسيقى والسفسطة، بعد أن تم تعريبها، كما تم تعريب بعض الألفاظ الفارسية مثل استبرق، والهندية مثل مشكاة، واليونانية

^{١٧} انظر: مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية، القاهرة ١٩٩١م، ص ٥.

مثل صراط، إلى العربية قبل نزول الوحي واستعمال الوحي لها.^{١٨} فعلم الأصول بشقيه، أصول الدين وأصول الفقه، وعلوم التصوف كلها، قامت بدافعٍ داخلي خالص. علوم الحكمة وحدها هي التي نشأت في القرن الثالث بعد عصر الترجمة في القرن الثاني من أجل وحدة المعرفة الإنسانية بدلاً من ازدواجية الموروث والوافد، القديم والجديد، الذي يهدد وحدة الثقافة.^{١٩}

في «الإحكام في أصول الأحكام» لا يذكر إلا جالينوس مرةً واحدة للرد عليه في قوله إن لغة اليونانيين أفضل اللغات، وإن سائر اللغات إنما تشبه إما نباح الكلب أو نقيق الضفادع.^{٢٠} وإذا ذكر سقراط أو أبقرط فكأسماء وأعلام، مثل زيد وعمر، ويذكر السفسطائيين كنموذجٍ تاريخي لإنكار العلم،^{٢١} ويذكر سقراط الشهيد بكل تبجيل واحترام، واستشهاداً بقول له بعد أن نظر إلى رجلٍ يحب الفلسفة ويستحي ويستغرب عن حياته، وكيف أنه لا يرضى بأن يكون في آخر عمره أفضل مما كان في أوله.^{٢٢}

(٢) كيف يمكن دراسة علم أصول الفقه؟

يمكن دراسة علم أصول الفقه بعدة طرق تحددها مادة العلم التي توجد في كتب علم الأصول؛ مما يحتم اتباع منهج تحليل النصوص. صحيح أن هناك واقعاً خارجياً نشأت النصوص فيه، ولكن هذا الواقع يُساعد في شرح تكوين النص وليس في فهم مكوناته الداخلية؛ لذلك يؤخذ في الاعتبار تطور النصوص زمانياً، ومحاولة التعرف على مراحلها في المسار التاريخي للعلم ومنعطقاته. وهذا لا يعني استعمال المنهج التاريخي، بل يعني فقط ترتيب كتب علم الأصول زمانياً منذ «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ) حتى «إرشاد الفحول» للشوكاني (١٢٥٥هـ). ويبدو أن المنعطفين الرئيسيين في هذا المسار هما «المستصفى» للغزالي

^{١٨} ابن الهمام، التحرير ج ١، ٤٩، سفسطا؛ محب الله عبد الشكور، مسلم الثبوت، ج ١، ٤٠.

^{١٩} من النقل إلى الإبداع، ج ٢، النقل.

^{٢٠} ابن حزم، الإحكام، ج ١، ٣٢.

^{٢١} الباقلاني، التقريب والإرشاد، ج ١، ٣٥٩.

^{٢٢} أصول السرخسي، ج ١، ٢٨٣؛ المستصفى، ج ١، ١٠؛ المنحول، ص ٣٤؛ شفاء الغليل، ص ٣٥٢؛ الواضح، ج ١، ٢٠٢، ٢٣٥، ج ٥، ١٧٠؛ الوصول إلى الأصول، ج ١، ١٤٠؛ الإحكام للأمدى؛ البحر المحيط، ج ١، ٤٢٨ ... إلخ.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

(٥٠٥ هـ) و«الموافقات» للشاطبي (٧٩٠ هـ)؛ فالتاريخ للنص وليس للواقع الذي نشأ النص فيه، بل إن لكل متن سبب تأليف في الواقع الذي يصدر فيه.^{٢٣}

ومن ثم يُعرّف التاريخ من خلال النص، وليس النص من خلال التاريخ. التاريخ يكشف نفسه من خلال النص، والنص مرآة له. ليس النص من صنع التاريخ ومجرد انعكاس له. النص هو الذي يحدّد التاريخ ويفرض نفسه عليه، وليس التاريخ هو الذي يحدّد النص ويكوّن بنيته. النص له استقلاله الذاتي عن التاريخ، والتاريخ مجرد حامل له. النص مستقلٌّ عن التاريخ ويظهر فيه التاريخ، يقدّم النص ثم يبتعد عنه.

ويمكن تتبّع نشأة النص الأصولي بطريقتين؛ الأولى تتبّع نشأة النص الأصولي المذهبي وتكوينه، النص المالكي، والنص الحنفي، والنص الشافعي، والنص الحنبلي، على التوالي. وميزة هذه الطريقة أنها تبين نشأة أصول كل مذهب وتطوره من السابق إلى اللاحق؛ هل استمرّ على أصوله الأولى، أم تحوّل عنها مُقترباً من المذاهب الأخرى خاصة في العصور المتأخرة التي غلب عليها التجميع؟^{٢٤}

وعيبُ هذه الطريقة هي الرؤية المذهبية للعلم، وتحويله إلى مذاهب مُغلّقة، والتضحية بالأصل من أجل الفرع، وبالعلم من أجل المذهب، وتكريس الفرقة المذهبية بعد المحاولات المعاصرة الجادة للتقريب بين المذاهب، كما أن المذاهب الفقهية في الواقع لم تكن مُغلّقة على ذاتها، بل كانت مُتداخلة ومُتفاعلة مع المذاهب الأخرى، وفي حوار مستمر وجدل بينهما أشبه بالجدل بين الفرق الكلامية. وقد تكون المذاهب الفقهية في أسسها النظرية تعبيراً عن الفرق الكلامية مثل الحنفية والمعتزلة، والشافعية والأشعرية. وكانت هناك محاولات في تطور العلم في مراحلها النهائية للجمع بين المذاهب الفقهية، مثل «الموافقات» للشاطبي الذي حاول الجمع بين الشافعية والمالكية.^{٢٥}

والطريقة الثانية أفضل، تتبع نشأة النص الأصولي وتطوره بصرف النظر عن المذاهب الفقهية؛ فالنص الأصولي واحد، والعلم واحد أسّسه الشافعي وإن لم يكن أول الفقهاء،

^{٢٣} كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار وحجة الإجماع وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب «الرسالة». الرسالة، ص ٤.

^{٢٤} ومن ثمّ يمكن عرض نشأة النص الأصولي المالكي والحنفي والشافعي والحنبلي كلّ على حدة ووصف تطوره.

^{٢٥} الشاطبي، الموافقات، ج ١، ٢٤.

والخلافات المذهبية قليلة، في الفروع وليست في الأصول، باستثناء القول بالإمام المعصوم كأحد مصادر الأصول عند الشيعة، وبإجماع أهل العترة، الإجماع الخاص وليس الإجماع العام. والقول بالإمام المعصوم الذي تفرّد به الشيعة على نحو ما مثل القول بعمل أهل المدينة الذي تفرّد به مالك، والقول بإجماع أهل العترة عند الشيعة مثل القول بإجماع الخاص عند ابن حزم؛ ومن ثمّ فإن علم الأصول علمٌ واحد بصرف النظر عن الفروق المذهبية في الفقه؛ إذ إنها في الفروع وليست في الأصول.

وإذا كان علم أصول الفقه القديم قد امتلأ بالخلافات المذهبية في الكلام والفقه لأنه كان مُوازياً لنشأتها، فإنه يمكن إعادة بناء علم أصول الفقه الجديد حفاظاً على الأصول دون الفروع، وبناءً على الاتفاق بين المذاهب بعد محاولات التقريب، وتجاوز التاريخ منطق الخلاف والفرقة إلى منطق الاتفاق والوحدة.^{٢٦}

وإذا كان أصول الفقه القديم قد وقع في الحجاج والسّجال والجدل بين المذاهب المختلفة بل والمتعارضة، وأن الصواب في فرقة والخطأ في الفرق الأخرى طبقاً لحديث الفرقة الناجية، فإن أصول الفقه الجديد لا يخطئ ولا يصوب أحداً، ويعتبر كل الاجتهادات تعبيراً عن وجهات نظر في الموضوع تحتملها الظروف الاجتماعية والسياسية وجدل التاريخ بين التقدم والتخلف، والتحرر والمحافظة، والتجديد والتقليد، والمحكوم والحاكم؛ فليس نفي القياس خطأً وإثباته صواباً، وليس إثباته صواباً ونفيه خطأً. ونفي القياس يُفسح المجال للعمل الطبيعي دون سؤال التحليل والتحرير. وما سكت عنه فهو عفو أو مُباح. وإثبات القياس يفتح المجال في البحث عن علل الأحكام، وأن الشريعة مستمرة عبر التاريخ، إذا حضرت العلة حضر الحكم، وإذا غابت العلة غاب الحكم؛ فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا. ونشأة المذاهب الأصولية والفقهية نشأةً طبيعية نتيجةً لإعمال النظر وإبداء الرأي وممارسة الاجتهاد.

ومن ثمّ فإن اختلاف الآراء يبيّن الجوانب المختلفة للموضوع وأوجه النظر إليه. لا يوجد صحيح وفساد، خطأ وصواب. والاعتراف بالتعددية في وجهات النظر لا يسمح بإصدار الحكم على الصحيح أو الفاسد، ولا على «الأصح عندي» دون رفض الرأي المخالف

^{٢٦} من العقيدة إلى الثورة، ج ٥، الإيمان والعمل والإمامة، من الفرقة العقائدية إلى الوحدة الوطنية، ص ٣٩٣-٣٩٨.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الذي قد يكون صحيحًا. الأصح والأصوب هو الأفضل والأصلح في تغيير الواقع وتطويره ودفعه إلى الأمام، وإزالة معوقات تقدّمه.

ولم يخلُ تكوين النص في علم أصول الفقه من الدوافع السياسية منذ أن وضع الشافعي «الرسالة» لضبط طرق الاستدلال وتثبيت النص،^{٢٧} واستمرّ الأمر حتى الغزالي في «المخول»، وتشبيه الله بالسلطان، والسلطان بالله.^{٢٨} ومع ذلك يظل أقلّ توجيهًا بالسياسة من علم أصول الدين؛ فالفرق الكلامية أحزابٌ سياسية، وعقائدها أيديولوجياتٌ سياسية، في حين أن علم أصول الفقه أقرب إلى التأسيس العقلي، ووضع قواعد للاستدلال لاستنباط الأحكام. إنما يظهر فيه صراع القوى الاجتماعية بين قوة تُعطي الأولوية للنص على الواقع، وهي القوى المحافظة التي في الغالب ما تكون قريبة من السلطان، وقوة تُعطي الأولوية للواقع على النص، والتي في الغالب ما تكون خارجة عن إطار الحكم. وكثيرًا ما قاوم الأصوليون الحاكم الظالم أسوةً بالفقهاء، وألّفوا مصنّفاتهم والمدن محاصرة، وفي لحظات الانكسار.^{٢٩}

وقد تم في الجزء الأول استخدام منهج وصف تكوين النص وتتبع مراحل ابتداء من البنية الثلاثية في «الرسالة» عند الشافعي (٢٠٤هـ)، إلى البنية الرباعية ابتداءً من «المستصفي» للغزالي (٥٠٥هـ)، إلى تشتت البنية ابتداءً من القرن السادس، إلى غياب البنية كليةً، والاكتفاء بالمقال السيّال دون بنية.

وقد قيل كثيرًا عن المنهج الظاهرياتي «الفينومينولوجي» الساري في مشروع «التراث والتجديد» منذ بيانه الأول «موقفنا من التراث القديم»، وفي المحاولة الأولى «من العقيدة إلى الثورة» لإعادة بناء علم أصول الدين، وفي المحاولة الثانية «من النقل إلى الإبداع» لإعادة بناء علوم الحكمة. وهو حكمٌ ناتج عن بنية لا شعورية أو شعورية. إن الغرب هو أصل المناهج، وإن الباحثين خارج الدائرة الغربية لا مناهج لهم؛ لذلك يتبنّون بالضرورة أحد المناهج الغربية طبقًا لموقفهم الفكري والتزامهم الاجتماعي. وهو غير صحيح؛ فالمناهج موجودة في كل حضارة، أشهرها مناهج التأويل، ومناهج النظر، ومناهج الذوق، ومناهج

^{٢٧} نصر حامد أبو زيد، الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، دار سيناء، القاهرة ١٩٩٢م.

^{٢٨} الغزالي، المخول، ص ١٧.

^{٢٩} وذلك مثل السرخسي في أصوله.

التحليل اللغوي، وغيرها في الحضارة الإسلامية. وهناك مناهج في الفكر والسياسة والدين والفن في الصين والهند وفارس وحضارات ما بين النهرين ومصر القديمة. وكل حضارة أدرى بمناهجها.

ومنهج تحليل الخبرات منهج إنساني عام في كل حضارة، وهو منهج تلقائي طبيعي، لا يدرك الإنسان إلا ما يشعر به، والعالم الخارجي هو العالم المدرك، المعطى في الشعور. والنصوص الشعرية والدينية ما هي إلا وصف للتجارب الحية للشعراء والأنبياء، الأحرار والأفراح، والانكسارات والانتصارات. ويظهر ذلك في كثير من الآيات القرآنية ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا﴾، وفراغ الشعور وملء الشعور من التحليلات الفينومينولوجية. وأيضاً ﴿فَأَجْعَلْ أَفْتِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾، وهي القصيدة. وهو منهج يسهل التعبير من خلاله عن الأفكار الواضحة التي يمكن إيصالها للقارئ بسهولة ويُسر، دون فيقها لفظية وصياغات نظرية مجردة.

أما في الجزء الثاني فقد استخدم منهج البحث عن بنية النص خارج النص في التجربة الإنسانية المعيشة؛ فبنية النص تعبير عن أبعاد الشعور؛ ومن ثم فإن تحليل النص هو في نفس الوقت تحليل التجارب الشعورية.^{٢٠} لا فرق بين اللغة والوجود، بين الفكر والواقع، بين التصور والأفق، بين المفهوم وبُعد الشعور. يمكن فهم النص برده إلى أصله في التجربة الإنسانية؛ فالنص صياغة لتجربة معيشة ليس فقط لمؤلف النص، بل لقارئه؛ فقد مات المؤلف وبقي القارئ حياً مُتجدداً ومُتعدداً بتعدد القراءات. ولما كانت التجربة البشرية واحدة، فإن تجربة المؤلف في نفسها تجربة القارئ، حتى ولو تغيرت ظروف العصر. القصد واحد؛ قصد النص، وقصد المؤلف، وقصد القارئ.

(٣) النص وليس المؤلف

ومؤلفات علم الأصول في وحدات التحليل، وليس المؤلفين والأعلام؛ فالعمل مستقل عن صاحبه، كما أن الرسالة مستقلة عن الرسول. النص لا مؤلف له، استقل عنه وأصبح عملاً مستقلاً بذاته؛ فالمؤلف يعرض أنماطاً مثالية سابقة عليه، ولا يخطُ موقفاً خاصاً به إلا في إطار البنية الحضارية العامة، وذلك على عكس الاستشراق الذي أكثر من تحويل الفكر

^{٢٠} Les Méthodes d'Exégèse, pp. CLXXX–CCLXVIII.

إلى أشخاص، والعلوم إلى العلماء، وكذلك الأمر في الرسائل الجامعية في عصور التدهور والانحطاط عن فلان وعلان، حياته وأعماله حتى تشخص الفكر، وفي عصر المذاهب الفلسفية الكبرى في الفلسفة الغربية عندما ارتبط المذهب باسم صاحبه؛ الديكارتية، الكانطية، الهيجلية، البرجسونية، وكما حدث من قبل في الفرق الكلامية؛ الأشعرية، النجادية، الهذيلية، وفي المذاهب الفقهية؛ المالكية، والحنفية، والشافعية، والحنبلية، وكما يفعل الاستشراق في حديثه عن السينوية والرشدية.^{٣١} وخطورة أولوية المؤلف على النص هو توارى النص لصالح المؤلف، وتضخيم المؤلف بحيث يحتوي النص. ويتضخم المؤلف بحيث يصبح معصوماً من الخطأ، ولا عصمة لأحد من المؤلفين، ولا تضخيم ولا تعظيم ولا تمجيد ولا إكبار لأي منهم حتى لا يشعر المحدثون أمامهم بالدونية، وبالتالي يقعون في التقليد، «هم رجال ونحن رجال، نتعلم منهم ولا نقتدي بهم»؛ لذلك يُذكر النص بلا تضخيم بأنه أفضل نص وأعظم متن، ويُذكر صاحبه بلا ألقاب من أجل إرجاع الشخص إلى حجمه الطبيعي وإبراز النص أمامه.

وتُذكر الألقاب مثل «الإمام»، وما أكثر الأئمة، مثل الأئمة الأربعة،^{٣٢} وقد يُقرن بالإمام إمام من أو ماذا، مثل «إمام الحرمين» للجويني (٤٧٨هـ)، وقد يأخذ الأصولي لقباً مزدوجاً، مثل الإمام فخر الإسلام البزدوي (٤٨٣هـ)، شمس الأئمة السرخسي (٤٩٠هـ).

^{٣١} «لما نظرت الرسالة للشافعي أنهلنتني؛ لأنني رأيت كلام رجل عاقل فصيح ناصح؛ فإني لأكثر الدعاء له» (عبد الرحمن بن مهدي)، الرسالة (الغلاف الداخلي). «هذا السُّفر القيم»، «قرأت كتاب «الرسالة» للشافعي خمسمائة مرة، ما من مرة منها إلا واستفدت فائدة جديدة لم أستفدها في الأخرى»، «أنا أنظر في كتاب «الرسالة» عن الشافعي منذ خمسين سنة، ما أعلم أنني نظرت فيه من مرة إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفت»، السابق، ص ٣-٤.

^{٣٢} وبالإضافة إلى الأئمة الأربعة مالك وأبي حنيفة والشافعي (٢٠٤هـ) وأحمد بن حنبل، هناك الإمام الغزالي (٥٠٥هـ)، الإمام أبو بكر الصيرفي (٣٣٠هـ)، الإمام السرخسي (٤٩٠هـ)، الإمام أبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)، الإمام أبو عبد الله المازري المالكي (٥٣٦هـ)، الإمام أبو نصر أحمد بن جعفر ابن الصباغ (٤٧٧هـ)، الإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، الإمام سيف الدين الأمدي (٦٣١هـ)، الإمام سراج الدين الأرموي (٦٧٢هـ)، الإمام تاج الدين الأرموي (٦٥٦هـ)، الإمام شهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ)، الإمام جمال الدين الإسفندي (٧٧٢هـ)، الإمام تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ)، الإمام تاج الدين السبكي (٧٧١هـ)، الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٠هـ)، الإمام أحمد بن علي الجصاص (٣٧٠هـ)، الإمام الكرخي (٥٤٠هـ)، الإمام محمد بن الحسن البخشي، الإمام أبو عمر عثمان بن عمرو والمعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ)، الإمام الساعاتي (٦٩٤هـ)، الإمام النسفي (٧١٠هـ)، الإمام المحلي (٨٦٤هـ)، الإمام الزركشي (٧٩٤هـ).

وهناك ألقابٌ أخرى، مثل «حجة الإسلام»، «القاضي»، «الكبير»، «الشريف»، «العلامة»، «الأستاذ».^{٣٣} ويُطلق اللقب على أكثر من واحد بحيث يختلط القاضي، فقد كانت شهرة اللقب في عصره، وانقضت باختلاف العصور، وربما أضعفهم لقب «الشيخ» أو «الأستاذ».^{٣٤} بل يُعطي المحققون أيضًا لأنفسهم نفس الألقاب، مثل «أبو الأشبال».^{٣٥} وتزداد الألقاب وتتضاعف وتتكاثر على مر العصور، خاصةً في العصور المتأخرة؛ فكلما ضعف العلم قوي العالم؛^{٣٦} فتكثر العمام وتقل العلوم، وتزداد المناصب وتقل النصوص. وقد يتجاوز التعظيم الألقاب إلى المدح والتقريظ، وقد يكون ذلك من الأئمة الكبار لبعضهم البعض اعتزازًا بهم، وليس تملقًا لهم، ولإعطاء نموذج لاحترام المُحدثين للقدماء، والتراكم المعرفي الضروري للوعي التاريخي. ويكون التعظيم نثرًا وشعرًا؛ إذ لا يتجلى وجدان العرب إلا في الشعر.^{٣٧}

^{٣٣} حجة الإسلام الغزالي، القاضي أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ)، القاضي أبو الطيب الطبري (٤٥٠هـ)، القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ)، القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ). الكبير القفال الشاشي، الشريف الجرجاني، الشريف أبو يحيى زكريا بن يحيى الحسني المغربي، العلامة الإيجي، العلامة قطب الدين الشيرازي، العلامة شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (٧٤٩هـ).
^{٣٤} الشيخ شمس الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (٨٠٦هـ). الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (—هـ).
^{٣٥} تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، النص، ص ١.
^{٣٦} من العقيدة إلى الثورة، ج ١، المقدمات النظرية، ص ٣٩-٤٤.
^{٣٧} «كان الشافعي كالشمس للدين، وكالعافية للناس؛ فانظر هل لهذين من خلف أو منهما عوض» (أحمد بن حنبل). «طالت مجالستنا للشافعي، فما سمعت منه لحنًا قط، ولا كلمة غيرها أحسن منها»، «الشافعي كلامه لغة يُحتج بها» (ابن هشام النحوي صاحب السيرة).

ألم تر آثار ابن إدريس بعده	ولا مثله في المشكلات لواضع
مَعَالِمُ يَفْنَى الدهر وهي خوالد	وتنخفض الأعلام وهي فوارع
مناهج فيها للهدى متصرف	موارد فيها للرشاد شرائع
فمن يك علم الشافعي إمامه	فمرتعه في باحة العلم واسع

(أبو بكر ابن دريد صاحب الجمهرة).

«ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها» (عبد الرحمن بن مهدي)، الرسالة، ص ٣-٤.

ثالثاً: أنواع المصنفات

ومصنّفات الأصول على أنواعٍ عدة:

- (١) المؤلّفات الأصولية ابتداءً من «الرسالة» للشافعي حتى «إرشاد الفحول» للشوكاني. وهي المؤلّفات العمدية في العلم.
- (٢) المؤلّفات الأصولية الجزئية في بعض الموضوعات الخلافية خاصةً الإجماع لابن حزم وابن تيمية، والقياس وملحقاته مثل الشافعي وأبي الحسن البصري وابن حزم والغزالي وابن تيمية والطوفي والشوكاني والطهطاوي، ومباحث الألفاظ للقرافي. وهي مؤلّفات مكتملة لبعض أجزاء العلم.
- (٣) الشروح والحواشي والملخصات للنصوص الأساسية، خاصةً في العصور المتأخرة ابتداءً من القرن السابع، مثل الإسنوي والأرموي والدمياطي والعبادي والبناني والقرافي والأنصاري وغيرهم من الشُّراح وأصحاب الحواشي والملخصين. ولها منطقتها الخاص عندما توقّفت الحضارة عن الإبداع، وعاشت على ما أنتجته من قبل، واجترّت مثل جمل الصحراء ما أنتجته من قبل لتمضغه من جديد.
- (٤) المؤلّفات الأصولية الشيعية التي تمثّل وحدةً بمفردها، وإن كان الخلاف بينها وبين المؤلّفات الأصولية السنية ليس كبيراً، مثل مؤلفات الطوسي والحلي والخميني ومحمد باقر الصدر وغيرهم. وهي في الأغلب لا تُضيف شيئاً إلا من حيث الإمام المعصوم كمصدر من مصادر العلم، كما يصنّف مالكٌ عمل أهل المدينة.
- (٥) الدراسات الثانوية التي قام بها أساتذة الجامعات بغرض تدريس كتب مقرّرة دون تطوير للأصول القديمة. وهي كثيرة لا تحصى، ضررها أكثر من نفعها.

(١) المتون الأصلية

ويقسّم بعض القدماء والمُحدّثين مصنّفات الأصول إلى نوعين؛ الأول طريقة المتكلمين التي تضع الأصول والقواعد، كما يفعل الأشاعرة في كتب قواعد العقائد في علم أصول الدين، يفعل الشافعية نفس الشيء في علم أصول الفقه، وتعتمد على الاستدلال العقلي وتجريد المسائل الأصولية عن الأمثلة الفقهية؛ فالأصول علمٌ مستقل عن الفروع.^{٣٨}

والثاني طريقة الفقهاء التي تجمع بين الأصول والفروع، بين القواعد الأصولية والأمثلة الفقهية، وتعتمد على الشواهد النقلية أكثر من الاستدلالات العقلية.^{٣٩} وهناك كتبٌ جمعت بين الطريقتين، طريقة المتكلمين وطريقة الفقهاء، من أجل استقلال العلم عن علم أصول الدين وعن علم الفقه.^{٤٠}

والتقسيم الأفضل هو تقسيم مصنّفات الأصول بين مصنّفات لا مذهبية ومصنّفات مذهبية. معظم كتب الأصول لا مذهبية، تبني العلم بناءً على العقل الخالص وإن كانت في أغليبتها أشعرية بعد أن أصبحت الأشعرية هي عقيدة الفرقة الناجية، واختيار الدولة القائمة.^{٤١} ترصد اختلافات المذاهب دون أن تتبنّاها. والفروق الأصولية طفيفة بين المذاهب

^{٣٨} مثل: «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ)، «التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد» للباقلاني (٤٠٣هـ)، «القواطع» لابن السمعاني (٤٦٢هـ)، «اللمع» للشيرازي (٤٧٦هـ)، «البرهان» للجويني (٤٧٨هـ)، «عدة العالم والطريق السالم» لابن الصباغ (٤٧٧هـ)، «شرح الكفاية» للقاضي الطبري (٤٥٠هـ)، «العمد» للقاضي عبد الجبار (٤١٥هـ)، «المعتمد» لأبي الحسين البصري (٤٧٣هـ)، «المستصفى»، «شفاء الغليل» في بيان مالك التعليل»، «المنحول من تعليقات الأصول» للغزالي (٥٠٥هـ)، «المحصول» للرازي (٦٠٦هـ)، «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٦٣١هـ) ... إلخ.

^{٣٩} مثل: «مآخذ الشرائع» للماتريدي (٣٣٠هـ)، «أصول الكرخي» (٥٤٠هـ)، «أصول البزدوي» (٤٨٣هـ)، «أصول الجصاص» (٣٧٠هـ)، «أصول السرخسي» (٤٩٠هـ)، «تقويم الأدلة» و«تأسيس النظر» للدبوسي (٤٣٠هـ)، «المنار» للنسفي (٧١٠هـ) ... إلخ.

^{٤٠} مثل: «بديع النظام بين أصول البزدوي والإحكام» للساعاتي (٦٩٤هـ)، «التنقيح لصدر الشريعة» (٧٤٧هـ)، «التحرير» لابن الهمام (٨١١هـ)، «جمع الجوامع» لتاج الدين السبكي (٧٧١هـ)، «مسلم الثبوت» لابن عبد الشكور (١١١٩هـ)، وربما «الموافقات» للشاطبي (٧٩٠هـ). الغزالي، «المنحول»، مقدمة المحقق محمد حسن هيتو، ص ٦-١٢.

^{٤١} وذلك مثل: «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ)، «كتاب الحدود في الأصول» لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ)، «اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي الشافعي (٤٧٦هـ)، «البرهان في أصول الفقه» للجويني (٤٧٨هـ) (جزءان)، «أصول السرخسي» للسرخسي (٤٩٠هـ) (جزءان)، «كتاب الورقات» للجويني (٤٧٨هـ)، «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (٥٠٥هـ)، «المنحول من تعليقات الأصول» للغزالي (٥٠٥هـ)، «المحصول» للرازي (٦٠٦هـ)، «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٦٣١هـ) (ثلاثة أجزاء)، «منهاج الوصول في معرفة علم الأصول»، للبيضاوي (٦٨٥هـ)، «المنار» للنسفي (٧١٠هـ)، «جمع الجوامع» للسبكي (٧٧١هـ)، «الموافقات» للشاطبي (٧٩٠هـ) (أربعة أجزاء في مجلدين)، «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكاني (١٢٥٥هـ)، «ألفية الوصول إلى علم الأصول» للشيخ علي إبراهيم شقير.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الفقهية الأربعة عند أهل السنة. وهذا لا يمنع من انتساب عالم الأصول إلى أحد المذاهب الأربعة غير الشافعية، مثل الباجي والطوفي والشاطبي من المالكية، وابن رجب الحنبلي، والبرزدوي الحنفي ... إلخ، ولكن هذا الانتساب لا يظهر في وضع الأصول، بل في التطبيقات الفقهية.

وهناك كتبٌ أصولية مذهبية كاملة تعبر عن اتجاهٍ جذريٍّ معيّن، مثل الظاهرية وإنكار القياس والتعليل،^{٤٢} وأصول الفقه الشيعي والقول بتقليد الإمام المعصوم.^{٤٣} وهناك كتب الفرق الكلامية، مثل المعتزلة والقول بالحُسن والقبح العقليّين.^{٤٤} ولم نعتمد عليها كثيرًا لأننا نريد تأصيل الأصول وتجريدها، كما هو الحال في علم المصادر أو علم البديهيات أو علم الأوليات،^{٤٥} كما أن علم الأصول، مثل علوم التصوف وعلوم الحكمة، أكثر العلوم عمومية وشمولًا، والإبقاء عليها خارج الأطر المذهبية اتجاهٌ إصلاحي أصيل. هذا بالإضافة إلى أن كثيرًا من كتب الأصول، خاصةً «المستصفي»، قد صدرت المسائل بمناقشات كلامية؛ أي الأصول النظرية للأصول العملية. ولما كانت المسائل الكلامية مثل الحُسن والقبح العقليّين، والفلسفية مثل العلية واجب الوجود، والصوفية مثل الأحوال والمقامات، مسائلَ نظريةً خالصة، فإنها تكون خارج منظور أصول الفقه باعتباره علمًا يضع القواعد النظرية للعمل وليس للنظر.

وقد عاب علينا الإخوة علماء إيران الأجلّاء أننا لم نأخذ بعين الاعتبار في «من العقيدة إلى الثورة» اعتقادات الشيعة، وهذا تقصير بالفعل، إلا أنه يرجع لعدة أسباب؛ أنني لست على علم به بالقدر الكافي مثل علماء إيران الأجلّاء، كما أنه ربما ليس مُدرِّكًا في الثقافة

^{٤٢} يُعتبر ابن حزم عادةً ممثلًا لهذه المدرسة في كتب الأصولية، مثل: «الإحكام في أصول الأحكام» (ثمانية أجزاء في مجلدين)، «النَّبذ في أصول الفقه الظاهري».

^{٤٣} كتب أصول الفقه الشيعي كثيرة، منها: الحلي، «تهذيب الأصول إلى علم الأصول»؛ الطوسي، «العدة في أصول الفقه»؛ الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني، معالم الأصول، تحقيق مهدي محقق، شركة انتشارات علمي وفر بنكي، طهران ١٩٨٥م؛ الشيخ المفيد (٤١٣هـ)، أوائل المقالات في المذاهب المختارات، تقديم وتعليق الزنجاني؛ القاضي النعمان بن محمد (٣١٥هـ)، اختلاف أصول المذاهب ... إلخ.

^{٤٤} كتب اعتزاليةٍ مثل: «العمد» للقاضي عبد الجبار (٤١٥هـ)، «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري (٤٧٣هـ).

^{٤٥} Hermeneutics as Axiomatics, in: Religious Dialogue and Revolution, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1977, pp. 1-20.

الشعبية بالقدر الكافي مثل عقائد أهل السنة، بالرغم من أنهم في الممارسة العملية من آل البيت كما هو الحال في مصر، ولأن الثورة الإسلامية في إيران قد قامت بهذا الدور خاصة في أعمال الإمام الخميني، الأب والابن، والطالقاني وغيرهم من أئمة الثورة الإسلامية، وربما حرصًا على تجاوز الخلاف حول الأصول. وقد تفادينا ذلك في «من النقل إلى الإبداع» ربما لأن الفلسفة بطبيعتها مصادرهما شيعية الأصل، وسنحاول تجاوز ذلك قدر الإمكان في «من النص إلى الواقع»، خاصة بعد تجديد الإمام محمد باقر الصدر لعلم الأصول.

(٢) الشروح والحواشي والمختصات

النص هو الأساس، أما الشروح والحواشي والمختصات فلم تبدأ إلا منذ القرن السابع؛ فقد كان آخر نص هو «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدّي (٦٣١هـ)؛^{٤٦} بعدها بدأت الشروح والحواشي عندما توقفت الحضارة عن إبداع المتون باستثناء «الموافقات» للشاطبي (٧٩٠هـ)، «إرشاد الفحول» للشوكاني (١٢٥٥هـ).^{٤٧}

وغالبًا لا تخرج الشروح والحواشي والتذييلات والتقاريرات عن بنية المتن، إنما تعمل من داخله على مستوى الخطاب، إما شرحًا للفظ أو بيانًا لمعنى أو إضافة لشبيه

^{٤٦} ربما يصعب العثور على نصوص أصولية قبل «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ)، ولكن يمكن العثور على شروح وحواشٍ ومختصات على متون أصولية، وربما على متون بعد «إرشاد الفحول» للشوكاني (١٢٥٠هـ) نثرًا أو شعرًا، مثل «ألفية الوصول إلى علم الأصول» للشيخ على إبراهيم شقير من علماء الأزهر الشريف.

^{٤٧} • أول الشروح هو «شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، والمتن هو «المحصول» للرازي (٦٠٦هـ).

• «نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول» للإسنوي (٧٧٢هـ)، مع حواشيه «سؤل الوصول لشرح نهاية السؤل» لمحمد المطيعي، والمتن «منهاج الوصول» للبيضاوي (٦٨٥هـ).

• «شرح المنار وحواشيه من علم الأصول». الشرح لعز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد الملك، والحاشية الأولى ليحيى الرهاوي المصري، والتذييل الأول لعزيمي زادة (١٠٤٠هـ)، والثاني لابن الحلبي (٩٧١هـ). والمتن الأول هو «المنار» للنسفي (٧١٠هـ).

• «حاشية نسمات الأسفار» لمحمد بن عابدين على «شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار» لمحمد علاء الدين الحصني، مع بعض التغييرات على الحاشية والشرح لمحمد أحمد الطوخي. والمتن هو أيضًا «المنار».

• حاشية أحمد بن محمد الدمياطي على شرح الورقات في أصول الفقه لجلال الدين المحلي.

من علم آخر. وهي موضوع لدراسة خاصة كيف يكون الفكر ثانيًا في المكان، يدور حول نفسه، ينغلق حول النص دائرًا ومُتضخمًا دون أن يخرج منه كما تخرج الدودة من الشرنقة إلا في لحظات التجديد كما فعل الشاطبي في «الموافقات». هي موضوع لدراسات خاصة حول الإبداع إلى الوراء، وليس الإبداع إلى الأمام. عندما يعيش الفكر على ذاته ويتذكر ماضيه، تسترجع الذاكرة ما حفظت دون أن يفكر العقل فيما وصل إليه، عمل الماضي وليس عمل الحاضر أو المستقبل، جمل الصحراء عندما لا يجد ما يأكله يجترُّ ما اختزنه من قبل ويُعيد مضغه.

وكما أن هناك الشروح والحواشي والتخريجات والتذييلات والتقارير، هناك أيضًا الملخصات والمختصرات؛ فالمتن بين التوسيع والتضييق، بين الإسهاب والاختزال؛ فإذا كانت الغاية من الإسهاب هو أن يعيش المتن على نفسه، ويكون قناة لجميع المعلومات اللغوية والفقهية والأصولية من موادٍ أخرى، فإن الغاية من الاختصار هو التركيز والحرص على اللب والتمسك بالقلب، وهو ليس اختصارًا للمتن، بل هو اختصار للشروح والحواشي، عمليات كر وفر، ذهاب وعودة، وإقدام وإحجام، تنتهي في النهاية إلى «محلِّك سر» في أصل المتن أو المتن الأصلي.^{٤٨} في الشرح عندما تعيش الحضارة على ذاتها، تتضخم من الداخل كالبالون الذي يزداد انتفاخًا بالهواء فلا يتمدد إلا من الداخل، وفي المختصر يتم الانكماش إلى الداخل عندما يقلُّ الهواء تدريجيًا حتى الوصول إلى جلد البالون نفسه، النص الأول،

• شرح أحمد بن قاسم العبادي الشافعي على شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي على الورقات.

• «غاية الوصول شرح لب الأصول»، وكلاهما لأبي يحيى زكريا الأنصاري، وعليه حواشي محمد الجوهري، والمتن هو «جمع الجوامع» للسبكي (٧٧١هـ).

• حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن «جمع الجوامع» للسبكي أيضًا، وبهامشها تقرير عبد الرحمن الشربيني؛ فهناك أربعة نصوص، المتن والحاشية والشرح والتقريب.

• «فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت» لعبد العلي محمد ابن نظام الدين الأنصاري، والمتن «مسلم الثبوت» لمحِب الله بن عبد الشكور (١١٢٩هـ)، على حاشية «المستصفى» للغزالي.

^{٤٨} من هذه المختصرات: «مختصر تنقيح الفصول» لشهاب الدين القرافي (المالكي) (٦٨٤هـ)، «قواعد الأصول» لصفي الدين البغدادي (الحنبلي) (٧٣٩هـ) وهو مختصر، «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» لابن الحاجب، «مختصر المنار» لزين الدين الحلبي (الحنفي) (٨٠٨هـ)، وكلها مع «الورقات» للجويني مطبوعة تحت عنوان «مجموع متون أصولية».

هيكله الأساسي، دون تفريع أو تشعب أو استطراد. وفي كلتا الحالتين، لا يُضاف جديد ولا تُبدع بنية، كلاهما حركة في المكان؛ بطيئة في الشرح، أو سريعة في المختصر.

وتتكرر مادة علم الأصول؛ كل كتاب لاحق يبني على السابق ويزيد عليه في التفصيلات، يعدّل بنيته أو يغيّر اتجاهه؛ فالمادة مُتكررة ومُتشابهة أكثر منها متنوعة ومختلفة. وفي ثقافة لا تعرف حق ملكية الأفكار، فإن اقتباس اللاحق من السابق وارد حتى دون الإحالة إليه أو ذكره؛ فالفكر جماعي، والبنية موضوعية، والعلم حضاري؛ لذلك يكفي أكبر قدر ممكن من نماذج النصوص الأصولية دون إحصاء كامل شامل لها. المطبوع يُغني عن المخطوط، والمطبوع الموجود يُغني عن المطبوع الغائب.

وتتفاوت كتب الأصول في التحقيق بين المغالاة فيه إلى حد ترقيم العبارات والفقرات وعشرات الفهارس للآيات والأحاديث والأعلام والأماكن والاستدراكات والمراجع والمفردات المفسرة والفوائد اللغوية المستنبطة، وبين الطبعات الأزهرية غير المحققة والمفهرسة التي تملأ الصفحات بالمتون والهوامش والحواشي، وما بينهما طبعات بولاق القديمة وسط بين الاثنين، دقيقة من حيث التصحيح، ولكنها ليس مفهّرة أو مخرّجة.

وأخيرًا تتفاوت عناوين الكتب القديمة حول سبعة اتجاهات:

- (١) العناوين المحايدة غير الدالة على خاصية خاصة، مثل «كتاب» أو «رسالة».^{٤٩}
- (٢) العناوين الحذرة التي تُفيد الاقتراب من الموضوع مثل «التقريب»، أو الإرشاد إليه مثل «الإرشاد»، أو الإعداد له مثل «العدة والطريق».^{٥٠}
- (٣) العناوين الصوفية الدالة على أن الأصول أيضًا وإن كانت برهانية إلا أنها لمحات وومضات وبرقات، مثل «اللمع»، «المنار»، «أنوار البروق»، «بديع النظام».^{٥١}
- (٤) العناوين البرهانية التي تدل على أن الأصول برهانية، مثل «البرهان»، «تقويم الأدلة»، «تأسيس النظر»، «مسلم الثبوت».^{٥٢}

^{٤٩} مثل «الرسالة» للشافعي.

^{٥٠} مثل «التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد» للباقلاني.

^{٥١} مثل «اللمع» للشيرازي، «المنار» للنسفي، «أنواء البروق في أنوار الفروق» للقرافي، «بديع النظام» للساعاتي.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

- (٥) عناوين الأصول والقواعد والأحكام والقواطع والعمد والمعتمد والمآخذ.^{٥٣}
(٦) عناوين التلخيص والتركيز والزبدة والمنحول والتنقيح والمستصفي والمحصل والذخيرة وشفاء الغليل والتحرير.^{٥٤}
(٧) عناوين الجمع والتوفيق وتجميع الأصول والموافقات بين المذاهب.^{٥٥}

أما عنوان «من النص إلى الواقع» فإنه يدل على مرحلة جديدة في تطور علم الأصول والتحول فيها من النص للواقع؛ أي من الحرف إلى المصلحة استثنافاً للشاطبي والطوفي؛ فسواءً كان الأصل عقلاً بطريقة المتكلمين أو نصاً بطريقة الفقهاء، فإن أصول الفقه الجديدة تبدأ من الواقع ومن مصالح الناس المتغيرة بتغير العصور. وهو رد فعل على ما يحدث في هذا العصر من تضحية بالمصالح العامة باسم النص، وتراكم مآسي الناس باسم الشريعة. صحيح أنه كانت هناك محاولات لإصلاح قانون الأحوال الشخصية، وإعادة النظر في قضايا الربا والفائدة وعوائد شهادات الاستثمار وصناديق التوفير، ولكنها ما زالت محاولات جزئية متكررة، لها مؤيدوها ومعارضوها. إنما الإصلاح الجذري هو العودة إلى أصول التشريع ومناهج الاستدلال وإعادة بناء علم أصول الفقه نفسه استثنافاً للشاطبي في «الموافقات»، وللطوفي في «المصالح المرسلّة»، ولعلّال الفاسي في «مقاصد الشريعة ومكارمها»، ولجمال الدين عطية في «تفعيل مقاصد الشريعة».

(٣) الدراسات الثانوية

كانت المؤلفات الإصلاحية آخر المحاولات لتجديد علم الأصول عند علال الفاسي، ومحمد الطاهر ابن عاشور، ومحمد باقر الصدر. بعدها تحوّلت إلى كتب مدرسية ومؤلفات جامعية

^{٥٣} مثل «البرهان» للجويني، «تقويم الأدلة» و«تأسيس النظر» للدبوسي، «تقويم النظر» لابن شعيب، «مسلم الثبوت» لابن عبد الشكور.

^{٥٤} مثل «القواطع» لابن السمعاني، «العمد» للقاضي عبد الجبار، «المعتمد» لأبي الحسين البصري، «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم، والآمدي، أصول السرخسي، أصول البزدوي، أصول الجصاص، «مآخذ الشرائع» للماتريدي.

^{٥٥} مثل «المستصفي»، «المنحول»، «شفاء الغليل» للغزالي، «المحصل» للرازي، «التنقيح» لصدر الشريعة، «التحرير» لابن الهمام، «الذخيرة» للقرافي.

^{٥٥} مثل «جمع الجوامع» للسبكي، «الموافقات» للشاطبي.

تعرض القدماء أو المُحدثين بدعوى الموضوعية والحياد، وكأن العلم أصبح غريباً على العلماء، والعلماء غرباء عن العلم؛ فالأصول تراث من القدماء يُنقل ويُعرض ويُتاجر به، لا فرق بين حامل العلم والعالم استثنائاً لعلماء الخلافة العثمانية، علماء المشيخة وفقهاء السلطنة.

جاء وقت واعتبر العالم فيه نفسه خارج التراث، مُتفجعاً عليه، إما بدعوى الحياد والموضوعية والتاريخية والبعد عن الأيديولوجيا والمواقف الشخصية، أو خوفاً من أخذ موقف في عصر يُحاصر فيه العالم بين المطرقة والسندان، بين السلفية التي تكفر وتستبعد وتُحاصر وتُقصي، والعلمانية التي تدفع وتؤيد وتشجع. وفي كلتا الحالتين يُصب الزيت على النار ويشتعِل الحريق.^{٥٦} وربما كان الوضع الاقتصادي للعالم أيضاً مسئولاً عن هذا التأليف الجامعي لمزيد من الإثراء عن طريق تأليف كتب مقررة على مستوى الطلاب من أجل الاستذكار والامتحان، ثم نسيان كل شيء بعده؛ فلا عرف الطالب كيف نشأ علم أصول الفقه القديم ولا بنيته، ولا حاول أن يجتهد لتطويره إلى علم أصول فقه جديد، وفارق الشيء لا يُعطيه. وربما كان تأليف المُعارين لجامعات شبه الجزيرة العربية أحد الأسباب أيضاً؛ حتى يطمئن الأستاذ إلى تجديد العقد واستقرار الحال والحرص على المال.^{٥٧}

وقد غذى ذلك الاتجاه المُحايد الاستشراق والمنهج التاريخي والخلط بين المعلومات والعلم؛ فقد بدأ الاستشراق منذ القرن التاسع عشر هذا النوع من التأليف للعلم به والتعريف بمضمونه؛ فهو جديد بالنسبة للمستشرق مع أنه مألوف لنا، يكفي أن يذكر المستشرق الشافعي واضحاً علم الأصول في الرسالة، أو «المستصفي» للغزالي، أو «المحصول» للرازي، حتى يكون عالماً معلماً. ويغلب عليه المؤلفون لا المؤلفات، أسماء الأعلام أكثر من أسماء المصنّفات؛ فالمؤلف لديه علمٌ يتميز به عن مؤلفٍ آخر، مع أن العلم يضع نفسه من خلال المؤلفين. ولا يهتم ببنية العلم ولا بروح الحضارة، ولا يهدف إلى تطويره وإعادة بنائه، ولا يبغي مصلحة عامة أو الدفاع عن قضية؛ فالحضارة ليست حضارته، والقضية ليست قضيته، والأمة ليست أمته، والمعاناة ليست معاناته. يكفيهِ التاريخ والتعريف بما أنتجه الأسلاف ومحاولات المصلحين، ينشر المخطوطات نشرًا علميًا سليمًا. وفي إطار الانبهار

^{٥٦} وأشهر مثال على ذلك قضية نصر حامد أبو زيد.

^{٥٧} هناك العشرات من هذا النوع من التأليف تزخر بها المكتبات العامة والخاصة، يكفي الاطلاع على فهارس المكتبات العامة والمعروض منها في المكتبات التجارية لمعرفة.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بالغرب بدأ أيضًا الإعجاب بالاستشراق وتقليده، فأصبح تاريخ علم الأصول هو علم الأصول، لا فرق بين مستشرق غربي أو شرقي وباحث وطني، غربي أو إسلامي. لذلك كانت الدراسات الثانوية موضوع دراسة وليست دراسة لموضوع. تكشف دراسات العرب والمسلمين عن حال البحث العلمي، والموقف من التراث الإسلامي، وحال الأمة وموقف علمائها من قضاياها، وتكشف دراسات المستشرقين عن موقف الاستشراق، مناهجه وأهدافه ونتائجه، وعن موقف الباحث الغربي أو الشرقي من التراث الإسلامي، إيجابًا أم سلبيًا، وهو موضوع يدخل في «أنثروبولوجيا الثقافة» أكثر مما يدخل في علم أصول الفقه.

الفصل الأول

كشف البنية

أولاً: بنية علم الأصول

وتعني البنية القواعد والأصول التي يقوم عليها العلم طبقاً لتقسيم واضعه، وهي بنية ظاهرية بصرف النظر عما وراءها الميتافيزيقي في الوجود، أو النظري في العقل. ولا يعني البحث عن القواعد والأصول الوقوع في التجريد الرياضي أو التحليل المنطقي؛ فهذه الأصول مستقراة من الشريعة وأحكامها الجزئية، إنما يكون البحث عن أصول الأصول وتعميق الأصول النظرية العامة في أسسها الشعورية في التجربة الإنسانية الحية. وهذا هو الفرق بين المبادئ وما بعد المبادئ، والمنطق وما بعد المنطق، والأصول وما بعد الأصول. وتعني «ما بعد» هنا «ما قبل» أو «ما تحت»^١. وتتخذ البنية هنا بالمعنى العادي، وهو القسمة أو «التمفصلات» بلغة المغاربة. وتتجلى القسمة في الأقسام والأبواب والفصول ليس باعتبارها أجزاء للنص، بل باعتبارها كاشفة عن وعي المؤلف بالموضوع وطريقة تصويره وقسمته له. والهدف من هذا التصنيف التاريخي البنيوي لكتب علم الأصول الكاملة هو بيان كيف تتأسس القواعد والأصول التي ينبنى عليها العلم. كيف بدأت الأصول في «الرسالة»، وبلغت الذروة في القسمة الرباعية في «المستصفى»، الثمرة، والمستثمر، وطُرق الاستثمار، والمستثمر، وكيف تحولت هذه القسمة الرباعية في «الموافقات» إلى قسمة رباعية أخرى،

^١ Axiomatics, Meta-axiomatics, Logic, Meta-logic, Mathematics, Meta-mathematics

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ثنائية مضاعفة؛ مقاصد الشارع، ومقاصد المكلف، وأحكام الوضع، وأحكام التكليف. وكما لا يمكن القول إن ترتيب كتب الأصول تاريخياً لمعرفة تطورها، نشأة واكتمالاً، من البداية إلى النهاية هو المنهج التاريخي، لأنه لا يخرج عن النص كوحدة تحليل أولي إلى الواقع الخارجي، كذلك لا يمكن القول إن محاولة الكشف عن القواعد والأصول الثلاثية والرابعة، أقل أو أكثر، للعلم هو منهجٌ بنيوي، لأنه لا يتجاوز الوصف للبنية الداخلية لتطور العلم؛ فالبنية ليست موضوعاً سابقاً على التاريخ، في الذهن أو في الواقع، بل هي شيء يتخلّق عبر العصور، ويتطور بتطوّر روح الحضارة، قوةً وضعفاً، بداية ونهاية، نشأة واضمحلالاً، من أجل العثور على بنية العلم الثابتة وتحريكها من جديد بروح هذا العصر.

وتتدرج البنية من البنية الثنائية («قواطع الأدلة» للسمعاني، «مفتاح الوصول» للتلسماني) إلى الثلاثية («الرسالة» للشافعي، «الإشارات» للباقي، «المذهب» للأخسيكي، «البحر المحيط» للزركشي، «التحرير» لابن الهمام، «مسلم الثبوت» لعبد الشكور) إلى الرباعية («أصول» ابن فورك، «المستصفى» للغزالي، «الإحكام» للآمدي، «مختصر المنتهى» لابن الحاجب، «منهاج الوصول» للبيضاوي، «أصول المنار» للنسفي، «تنقيح الأصول» للبخاري، «رسالة» السيوطي، «الوصول إلى قواعد الأصول» للتمرتاشي، «نشر البنود» للشنقيطي، «ألفية الوصول» لإبراهيم شقير، «نظم مختصر المنار» لبسنوي زادة) إلى الخماسية («ميزان الأصول» للسمرقندي، «الموافقات» للشاطبي)^٢ إلى السباعية («بذل النظر» للأسمندي، «جمع الجوامع» للسبكي، «إرشاد الفحول» للشوكاني) إلى الثمانية («البرهان» للجويني، «روضة الناظر» لابن قدامة)؛ فالغالب هي البنية الثلاثية والبنية الرباعية. وقد يكون للأصولي الواحد أكثر من متن، تتشابه في البنية أو تختلف، ويكون لكلّ متنٍ بنية. ولا يعني ترتيب المصنّفات زمانياً أن البنية تتغير بتغير الزمان؛ فالبنية الثلاثية هي الثابت، وما قبلها جميع فيها، وما بعدها تفريع عليها. البنية الثلاثية في النص وفي الشعور، في المتن وفي الواقع. والشعور ثابت، والنص مُتغير طبقاً للمادة العلمية؛ والواقع الشعوري ثابت، والمتن المدوّن مُتغير طبقاً للمعلومات المتوافرة.

^٢ يقوم «الموافقات» على بنيةٍ رباعية، فإذا أضيفت إليها المقدمات تصبح خماسية.

ثانيًا: البنية الأحادية

(١) «المقدمة في أصول الفقه» للقاضي عبد الوهاب المالكي (٤٢٢هـ)^٢

تدور كلها حول الفرق بين الأحكام التكليفية الخمسة، الواجب والمندوب والمحظور أو المحرّم والمكروه والمباح، في الشرع وفي اللغة كمقدمة لأول «التلقين»، ثم انفصلت عنه؛^٣ ففي الشرع الواجب ما حرّم تركه أو ما فعله ثواب وفي تركه عقاب، والأول أفضل، وهو نوعان ليس في تركه عقاب إذا كان له بدل، والثاني به عقاب لأن لا بدل له. وله ألفاظٌ أخرى، مثل مكتوب، ثابت، مفروض، محتوم، لازم، مستحق، وهي ألفاظ من الكتاب والسنة واللغة. والمندوب ما فعله ثواب وليس في تركه عقاب، وله ألفاظٌ أخرى، مثل مسنون، نفل، تطوُّع، فضيلة، مرغوب فيه. والمحظور نقيض الواجب، ما تركه ثواب وفعله عقاب، ويُسمى أيضًا محرّمًا. والمكروه تركه ثواب وعمله ليس به عقاب. والمباح يستوي فيه أحوال المكلفين، لا ثواب ولا عقاب في فعله أو عدم فعله.

أما في اللغة فتختلف معاني الألفاظ الخمسة؛ فالوجوب في اللغة السقوط، والفرض إما التقرير أو الثبوت، والسُّنة الطريقة، والندب الدعاء إلى الشيء، والنفل فعل ما ليس عليه عقاب، والمحظور الممنوع، والكراهة نفور النفس من الشيء، والإباحة التوسعة. وعند الأصوليين يأتي المعنى الشرعي اعتمادًا على المعنى اللغوي، ونقله من المعنى الحسي إلى المعنى الشرعي. وتستشهد المقدمة بعدة آيات، وبيت شعر واحد لأبي ذؤيب، للتأكيد على معنى السُّنة؛ أي الطريقة. ولا توجد أسماء أعلام أو فرق، وهنا يتخلق العلم حول أحكام التكليف الخمسة، ويتم الانتقال من المصطلح إلى اللغة، ثم من اللغة إلى العالم، عبر المعنى الاشتقائي، فتظهر أحكام التكليف ليست فقط مستنبطة من النص، بل أيضًا مستقراة من الواقع؛ فالنص واقع، والأصل تجربة، وفي الشعور يتفاعل النص مع الواقع من خلال اللغة. وهذا هو الذي جعل معظم المتون الأصولية تبدأ بأحكام التكليف باعتباره النواة الأولى لعلم الأصول.

^٢ القاضي عبد الوهاب علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، «المقدمة في أصول الفقه، المقدمة في الأصول» لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م، ملحق، ص ٢٢٧-٢٣٤.

^٤ «قال القاضي: وكنت أجعل هذه مقدمة لأول «التلقين»، ولكن خرجت منه نُسخ فكرهت إفسادها.» السابق، ص ٢٣٤.

ثالثاً: البنية الثنائية

(١) «مسائل في أصول الفقه» للقاضي عبد الوهاب المالكي (٤٢٢هـ)°

وتدور أيضاً حول أحكام التكليف الخمسة، الوجوب والندب والحظر والكره والإباحة، عند علماء الأصول وعلماء اللغة، وما يتعلق بها من الطاعة والصحة والرخصة. والصحة والرخصة ضمن أحكام الوضع، السبب والشرط والمانع والعزيمة والرخصة والصحة والبطلان، ثم يظهر إجماع أهل المدينة الخاص بمالك للدفاع عنه، ثم الأدلة الشرعية الخمسة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعمل، «واعتقاد ما يؤدي صحيح النظر في ذلك فيه». فإذا كانت أفعال التكليف تمثل الثمرة، أي الوعي العملي، والأدلة الأربعة أو الخمسة تمثل المثمر، فإن الوعي النظري، أي مباحث الألفاظ، تظل غائبة. من الثمرة، وهي أحكام التكليف، يخلق المثمر، بتعبير «المستصفي»، قبل طرق الاستثمار؛ أي مباحث الألفاظ؛ ومن ثم تتحوّل البنية الأحادية إلى بنية ثنائية، الأحكام والأدلة. وقد أراد المؤلف أن يصنّف تأليفاً، فوضع له هذه المقدمة بدلاً من الخاتمة، ثم انفصالها عنه وإجازتها خوفاً من الوقوع في الاختلاف حولها.^٦ وهو نفس السبب الذي جعله يكتب «المقدمة في علم أصول الفقه» كمقدمة للتلقين؛ أي العلم المدوّن.

والأحكام الخمسة جزء من أحكام الشريعة وأدائها؛ فهي جزء من الأخلاق العلمية. أما إجماع أهل المدينة فهو حجة تحرّم مخالفته نقلاً، وإن كان يمكن ذلك اجتهداً. وهو يرجّح على غيره، ولا يحرم عدم القول به. والإجماع به عن طريق النقل، نقلاً لقول أو فعل أو إقرار أو ترك. وهو أصل عديد من المسائل، وإن كان ليس في قوة أخبار الآحاد والمقاييس. والدليل على صحته اتصال نقله المتواتر. وشرطه تساوي الأطراف، وامتناع الكذب والتواطؤ. وهم أهل المدينة قرناً بعد قرن، وخلفاً عن سلف. أخذ به أبو يوسف، وتراجع بسببه عن مسألة فيها حكم صاحبه أبي حنيفة. كما أنه حجة عن طريق الاستنباط والاجتهاد؛ فقد شافه أهل المدينة الرسول واستمعوا إلى كلامه، ومن المدينة انتشرت السنن. وهو ليس حجة

° القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، مسائل في أصول الفقه مستخرجة من كتاب «المعونة على مذهب أهل المدينة»، المقدمة في الأصول لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م، ملحق، ص ٢٣٥-٢٥٠.

^٦ «وقد كان في حق التصنيف أن يكون الابتداء أولى من الخاتمة، ولكن تجدد هذا الرأي بعد خروج نسخ منه كرهنا إفسادها بالاختلاف.» السابق، ص ٢٣٧.

عند أبي بكر وكافة البغداديين من الأصحاب، وإذا ثبت أنه ليس حجة تحرّم مخالفته فهو أولى من اجتهد غيرهم إذا اقترن بأحد الخبرين المتعارضين رُجِّح به على ما حري عنه؛ فهو عاملٌ مرجَّح للانتقال من الظن إلى اليقين لما له من ميزة المعاينة والرجحان والمشاهدة والمعرفة بمخارج الكلام؛ فاجتهدهم أولى. وكان بعض الصحابة يؤخّر حكمه وهو خارج المدينة حتى يعود إليها، وهي دار الهجرة وموطن الصحابة. وإذا ما تعارضت الأخبار مع عمل أهل المدينة تم ترجيح عمل أهل المدينة لأنه أشبه بالنقل المتواتر. وعمل أهل المدينة هو المصدر الخامس بعد الأدلة الشرعية الأربعة، ومنها تُستمد الأحكام بالاجتهاد والنظر دون الاعتقاد بالمذاهب الفقهية أو بأقوال المتكلمين دون طلب الدليل. وهذا هو مذهب مالك الذي اعتقده المبتدئون بالدليل النقلي والعقلي. اعترف به الشافعي ومحمد بن إدريس والأوزاعي والنوري، وتأويل الأئمة مثل ابن جريج وابن عُيينة وعبد الرحمن مهدي. ويظهر أسلوب الرد على الاعتراض المسبق من أجل نفي الدليل المعارض.^٧ ومن الأدلة النقلية يتقدّم القرآن، الحديث.^٨ والقرآن هو المصدر الأول. ومن أسماء الأعلام يتساوى مالك والشافعي وابن جريج، ثم يأتي أبو حنيفة وأبو يوسف والنوري والأوزاعي وغيرهم؛^٩ فلم يحنّ الوقت بعد لتفضيل مذهب على آخر. ومن المجموعات يتقدم بطبيعة الحال أهل المدينة على البغداديين والتابعين والأصوليين وأهل اللغة.^{١٠}

(٢) «فصول مختارة في أصول الفقه» للقاضي عبد الوهاب المالكي (٢٢هـ)^{١١}

وهي كما يدل العنوان فصولٌ مختارة من كتاب المؤلف «الملخص في أصول الفقه»، والذي يُحيل إليه مرات عديدة،^{١٢} ويقوم على فصولٍ خمسة: النظر، والإجماع، والحث على النظر ودم التقليد، وفساد التقليد، والفرق بين الحقيقة والمجاز. ولما كان البعض منها يدخل في

^٧ السابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

^٨ القرآن (١١)، الحديث (٤).

^٩ مالك، الشافعي، ابن جريج، عبد الرحمن بن عوف عمر (٢)، النوري، أبو يوسف، أبو حنيفة، الأوزاعي، محمد بن إدريس، عبد الرحمن بن مهدي، أبو بكر ابن حزم، أبو الزناد، ابن مسعود، سعيد بن المسيب، علي بن ربيعة (١).

^{١٠} أهل المدينة (٤)، البغداديون، الأصوليون، أهل اللغة، التابعون (١).

موضوع واحد مثل النظر، والحث على النظر وذم التقليد، وفساد التقليد، دخلت كلها في فصل واحد أشبه بالمقدمات النظرية الأولى حول اللغة والمنطق، أو أشبه بالدليل الرابع وهو القياس، ويبقى الإجماع الدليل الثالث، والفرق بين الحقيقة والمجاز من مباحث الألفاظ؛ ومن ثم تتشكل بنية ثنائية من الأدلة، الإجماع والقياس، ومباحث الألفاظ. ومادة الإجماع مُشابهة لكتاب «الإجماع» لنفس المؤلف، ويتساوى النظر والإجماع كمًّا، وكلاهما أكبر من الحقيقة والمجاز.^{١٣} فالخيلتان هنا هما المصادر الأربعة ومباحث الألفاظ، أي المُثْمِر وطرق الاستثمار، بعد أن أصبحت الثمرة مكتسبًا تاريخيًا. ويتجلى فيه أيضًا أسلوب الرد على الاعتراضات مسبقًا. ويعتمد على الآيات أكثر من الأحاديث.^{١٤} وتقلُّ أسماء الأعلام باستثناء القاضي أبي بكر، ومالك بن أنس. كما تقلُّ أسماء الفرق والجماعات إلى الحد الأدنى تتقدمها المالكية.^{١٥}

ويُثبت المؤلف صحة النظر، وأنه مُثْمِر للعلم ومُفيد لحقيقته إذا رُتّب على سننه بإجماع أهل العلم؛ لذلك فإنه واجب يُعرَف به الصواب والخطأ في الاستدلال.^{١٦} وفي الحث على النظر وذم التقليد من أول «المقدمات في علم أصول الفقه» يذكر أدلة نقلية أخرى.^{١٧} والتفقه من الفهم والتبيين، ولا يكون إلا بالنظر في الأدلة دون التقليد؛ فالتقليد لا يُثْمِر

١١ القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، فصول مختارة في أصول الفقه، «مقدمة في الأصول» لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م، ملحق، ص ٢٨٩-٣٠٨.

١٢ الملخص (٥).

١٣ النظر، الإجماع (٨)، الحقيقة والمجاز (٢).

١٤ الآيات (٢٢)، الأحاديث (٧).

١٥ المالكية (٢)، الصحابة، المسلمون (١).

١٦ وتذكر بعض الأدلة النقلية، مثل: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾، ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ﴾، ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾. السابق، ص ٢٩١-٢٩٢.

١٧ مثل: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾، ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾، ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾، ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾. السابق، ص ٣٠٠-٣٠٢.

علماً، وقد جاء النص بزم التقليد، والمقلد قد يُصيب ويُخطئ ولا يُراجع المقلد. وإذا علم وجه التقليد بالدليل والحجة فإنه ليس مقلداً. وقد حث القرآن على النظر والاعتبار وطلب الدليل.^{١٨} وناظر الصحابة بعضهم بعضاً. فالتفقه هو النظر والاعتبار عن طريق الاستدلال الصحيح. واتباع مذهب مالك ليس عن طريق التقليد، بل عن طريق الدليل. ويتكرر نفس الشيء في فصل «فساد التقاليد» بأنه لا يُثمر علماً. ولا يُنكره إلا صاحب رئاسة أو مصلحة أو نشوة أو عادة أو عصبية. والمقلد إما أن يكون عالماً بموضوعه فهو عالم وليس مقلداً، أو غير عالم فيظلُّ به جاهلاً لغياب الدليل.

وفرق بين الاجتهاد والقياس؛ الاجتهاد أعم من القياس، كما أن الاستدلال أعم من القياس؛ لأن كل قياس استدلال، وليس كل استدلال قياساً. والرأي في اللغة يتعلق بالتدبير والمشاورة والمصالح، وفي الشرع ما يُتوصل به إلى الحكم الشرعي من جهة الاستدلال والقياس. وإذا قام على دلالة قاطعة كان إجماعاً. الرأي هو المذهب والقول بالحكم فقط، ولا يستعمل إلا ما كان فيه خلاف، وليس من شرطه الصحة.^{١٩}

والإجماع حجة في كل عصر، وغير مقيّد بوقت ولا حال. وبالرغم من أن الوحي قد انقطع والشريعة محفوظة، فإن الأمة وريثة الشرع والمحافظة عليه من الخطأ والضلال. والأمة قادرة على الحكم على الحدث، وإن تولّت فإنها أيضاً قادرة على نقله، ولا يقع الخطأ منها. ورتبته أقل من السنة قولاً وفعلًا وإقراراً. ولا يشترط وصول حد الإجماع حد التواتر، وإلا شقَّ على الناس؛ فلا تحديد مطلقاً له ولا بأقل القليل. ولا يشترط فيهم وجود المعصوم؛ فالعصمة للجماعة وليست للأحاد، كلهم من المسلمين، وعصمتهم أنهم من الأولين. وإذا كان الإجماع أقل من عدد التواتر فإنه يكون استدلالاً. وإذا قلَّ العدد وامتنع الكذب فلا يزول وصف العدالة عنهم أو الأخذ بشهاداتهم. وإذا استحال الإجماع نظراً لجواز الكذب أو لعدم ظهور المهدي، فإن السمع يؤمنه. وإذا أجمع الصحابة على أحد القولين فإنه يجوز للمتابعين إحداث قول ثالث. وقد يظهر القائم بالحق والداعي إلى الهدى مما يجعل الأمة قادرة على معرفة الصواب.^{٢٠}

^{١٨} مثل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾. السابق، ص ٣٠٣.

^{١٩} السابق، ص ٣٠٥-٣٠٦.

^{٢٠} «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم خلاف من خالفهم حتى يأتي الله أمراً». السابق، ص ٣٠٠.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

و«الحقيقة والمجاز» هو مبحث الألفاظ الوحيد. لا يُعرَف بالفعل أو بالسمع، بل عن طريق اللغة، بالرغم من تقدُّم الفعل على اللغة. ويُنقَل اللفظ إلى غير معناه بقريضة أو دليل، ثم يأتي السمع بعد اللغة وفهم الخطاب ومعرفة الاستعمال وإقرار وضع الألفاظ لمعانيها أو لغير ما وُضعت له؛ فاللغة هي القادرة على التمييز بين الحقيقة والمجاز، وصرف الكلمة مثنًى وجمعاً واشتقاقاً وتعلّقاً بمعلوم، واستعمالها في موضع غيرها يجعلها مجازاً، مثل ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرْعُونَ بِرَشِيدٍ﴾؛ أي جملة أفعاله. واطراد الكلمة في موضع وعدم اطرادها في موضع آخر دون مانع يجعلها مجازاً لوجوب اطراد الحقيقة، وإلا كان ذلك نقضاً للغة، مثل تسمية الجد أباً، وابن الابن أباً، وعدم اطرادها. وتقوية الكلام بالتأكيد يجعله مجازاً عند القاضي أبي بكر (الباقلاني)، يجعله من علامات التمييز بين الحقيقة والمجاز، لا يتضرر بالتأكيد، بل يُفيد الحقيقة، مثل ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾.^{٢١}

(٣) «قواطع الأدلة في الأصول» لأبي المظفر السمعاني (٤٨٦هـ)^{٢٢}

وفيه تنتظم أصول الفقه في بنية ثنائية «الأوامر والنواهي» و«العموم والخصوص»، وهي أبحاث أو مباحث الألفاظ. ويشمل العموم والخصوص المطلق والمقيّد. وتسبقهما مقدمتان؛ الأولى مقدمات أصول الفقه، وتشمل الأدلة الشرعية الأربعة، وهي تتخلّق من حيث الألفاظ والترتيب؛ إذ تتعدّد ألفاظ القياس وتتنوع، مثل العقل والقياس والنظر والجدل والدليل والحد، ستة ألفاظ استقر منها القياس. كما تتنوع ألفاظ الإجماع بين الملة والإجماع، ثم استقر الإجماع. ويتغير الترتيب؛ إذ يأتي العقل قبل الكتاب.^{٢٣} وتشمل المقدمة الثانية «أقسام الكلام ومعاني الحروف»، وهي تُعادل «المبادئ اللغوية» كمقدمة عامة للعلم في كثير من مصنّفات الأصول، مثل «المستصفي». ويتساوى الأصلان تقريباً من حيث الكم، في حين أن المقدمتين لا تتعديان ثلث أي من الأصلين. والعنوان يُوحى بالأصول، وبه قدر من الإبداع، «قواعد الأدلة»؛ فالثنائية هنا تضمّ مباحث الألفاظ والمصادر الأربعة،

^{٢١} السابق، ص ٣٠٦-٣٠٨.

^{٢٢} أبو مظفر السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط ١، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

^{٢٣} المقدمتان (٥٤)، الأوامر والنواهي (١٦١)، العموم والخصوص (١٤٥).

أي طرق الاستثمار والمُثمر، وتختفي أحكام التكليف، الخلية الأولى في البنية الأحادية. إنما الخوف من القواطع أن تكون قطعاً، والقواطع نفسها عليها خلاف كما يبدو في الكتاب. وتتكوّن أبحاث «الأوامر والنواهي» من أبواب وأقوال وفصول ومسائل؛ فهناك باب الأوامر وباب النواهي. وبعد باب الأوامر «القول بالوقف في الأوامر والنواهي»، و«باب القول في النواهي». ومباحث العموم والخصوص تبدأ بالقول في العموم والخصوص، وتتخلل الأبواب فصول، وتتخلل الفصول مسائل،^{٢٤} بل قد تجتمع بعض المسائل والفصول نظراً لأهميتها في عنوانٍ فرعي خاص، مثل «مسائل قصار وفصول من المذهب تليق بهذا الوضع».^{٢٥} وقد تظهر بعض الموضوعات الفرعية كفروع للمسائل دون تحديد لنوع قسمتها.^{٢٦} وطريقة رصد «المسائل» الخلافية قبل عرض الأصول هي نفس الطريقة التي اتبعتها الغزالي في «المستصفى».

والأصول مناسبة لرصد خلاف الفرق الكلامية والفقهية؛ لذلك غلب الجدل والحجاج والسجال لدرجة تخطئة جميع الآراء الكلامية والفقهية المخالفة، وتصويب رأي المؤلف وأصحابه ومذهبه عندما يقول «أصحابنا» و«مذهبنا». يعرض آراء المخالفين ثم يردُّ عليها حجةً حجةً بأسلوب «فإن قيل ... قلنا»، «فإن قالوا ... قلنا»، حتى يضيع الأصل وسط الخلاف حوله تغيب الأصول لصالح الفروع، ويختفي الاتفاق في خضم الاختلاف. ولما كان المذهب الفقهي أو الكلامي لا يمثل اتجاهًا واحدًا، بل به أغلبية وأقلية، فكثرًا ما توضع أسماء التبعية قبل الفرقة، مثل «بعض أصحابنا»، «بعض الأصحاب»، «جماعة من أصحابنا»، «بعض أصحاب الشافعي»، «بعض الفقهاء». وينطبق التبعية أيضًا على المتكلمين، مثل بعض المتكلمين. وقد يكون التبعية بالفاظ طائفة أو جماعة أو شرزمة أو قوم أو جماعة، أو بعضهم على الإطلاق دون تعيين. وقد يكون التبعية بالأغلبية وليس بالأقلية، مثل أكثر المعتزلة، «أكثر أصحابهم من العراقيين»، «سائر الأصحاب».^{٢٧}

^{٢٤} فصول الأوامر والنواهي (١٢)، فصول العموم والخصوص (١٧)، مسائل فصول الأوامر والنواهي (٧)، ومسائل فصول العموم والخصوص (١٠).

^{٢٥} قواطع الأدلة، ص ١٨٣-٢٢١.

^{٢٦} مثل: من هم الذين يتناولهم الخطاب، ومن فروع هذه المسألة، تخصيص العموم بالإجماع، التخصيص بالإجماع السكوتي، تخصيص الخبر بمذاهب راوية، التخصيص بالقياس. السابق، ١٩٨، ٢٦٣-٢٦٧، ٣٠٧-٣١٤.

ويتطور العلم من المتقدمين إلى المتأخرين وتتغير الأصول؛ مما يدل على التراكم المذهبي ونشأة الوعي التاريخي.^{٢٨}

وتتقدم المذاهب الفقهية بطبيعة الحال على الفرق الكلامية؛ إذ يتقدم الشافعي وأبو حنيفة على المعتزلة والأشاعرة بالرغم من أن المؤلف حنفي، إلا أن الشافعي يتقدم في وعيه الأصولي نظرًا لأنه مؤسس علم الأصول. وهو في النهاية التلميذ الذي فاق الأستاذ، ونسق مذهبه، وأعاد إليه التوازن بين العقل والواقع، بين النص والمصلحة. ولا يُحال إلى مؤسسي المذاهب وحدهم مثل الشافعي وأبي حنيفة، بل أيضًا إلى الفرقة الفقهية وأصحاب المذهب، مثل أصحاب أبي حنيفة. ويتوحد معهم المؤلف ويقول أصحابنا.^{٢٩} ويُشار إلى الجماعة أو الفرقة على العموم دون تخصيص بالكل والكافة، أو تبعض بالبعض أو الطائفة.^{٣٠} وقد يكون الرأي بالإجماع عند «كافة المسلمين»، «عامة أهل اللغة».^{٣١}

ومن أسماء الأعلام يتقدم الشافعي وعيسى بن أبان والقفال والقاضي أبو يزيد والكرخي على أبي حنيفة، والأصولي على الجماعة، والفرد على المذهب.^{٣٢} ومن المتكلمين الأشاعرة يتقدم الباقلاني على الأشعري.^{٣٣} ومن المعتزلة يتقدم أبو هاشم على أبي علي والنظام.^{٣٤} وتنسأوى باقي الفرق، مثل الظاهرية لأبي داود الظاهري. ومن اللغويين يتقدم سيبويه.^{٣٥} ثم تنسأوى الفقهاء تبعًا.^{٣٦}

^{٢٧} بعض أصحابنا (١٧)، بعض الأصحاب، بعض المبتدعة، بعض النحويين، بعض المتكلمين، بعض المخالفين، بعض من يُنسب إلى الكلام، بعضهم، شذمة من فقهاء العراقيين (٢)، طائفة من الفقهاء، جماعة من أصحابنا، طائفة من المتكلمين، شذمة من الفقهاء، طائفة قليلة من أصحابنا، قوم من المتكلمين، جماعة أكثر المتكلمين (٣)، أكثر الفقهاء، أكثر أصحابنا (١).

^{٢٨} المتقدمون، بعض أصحابنا من المتأخرين، المتأخرون من أصحابنا، جماعة من متأخريهم (١).

^{٢٩} أصحاب أبي حنيفة (١٦)، المعتزلة (١٢)، أصحابنا، الأصحاب (١١).

^{٣٠} كافة المسلمين عامة أهل العلم، جمهور أهل العلم، عامة الفقهاء.

^{٣١} مثل: أهل اللغة (٦)، الفقهاء (٤)، المتكلمون، الواقفية (٢)، أهل العلم، العلماء، أهل الكلام، أهل التحقيق من الفقهاء، أهل الظاهر، الفقهاء المتكلمون (١).

^{٣٢} الشافعي (١٧)، القاضي أبو يزيد، عيسى بن أبان (٨)، القفال (٥)، أبو حنيفة، الكرخي (٤)، أبو زيد الدبوسي (١)، مالك (٢)، أحمد بن حنبل، أبو عبد الله البصري (جعل)، أبو العباس ابن سريج، المزني (١).

^{٣٣} الباقلاني (٥)، الأشعري (٤)، الإسفراييني، القاضي أبو ماجد، ابن الدقاق، داود الظاهري، أبو بكر الصيرفي، أبو الحسين البصري (١).

ويتم الاستشهاد بالشعر والشعراء، مثل النابغة وكميت ولبيد؛ فالقرآن وريث الشعر، والشعر أصله الأدبي، والقديم يفسّر الجديد، والجديد تطوير للقديم. ويتم اللجوء إلى عادة العرب، وكلام العرب، وأساليب العرب؛ مما يدل على الأصل العربي لمباحث الألفاظ.^{٣٧} ولما كان الكتاب جدلياً فقد اعتمد على كثير من الشواهد النقلية، القرآن والحديث، والقرآن أكثر بأربعة أضعاف تقريباً.^{٣٨} كما تتم الإحالات إلى بعض المؤلفات الأصولية السابقة، مثل «الإفصاح» للقفال الشاشي، و«المعتمد» لأبي الحسين البصري. ويُحيل العمل إلى نفسه؛ مما يدل على وحدته ورؤيته الكلية.^{٣٩}

(٤) «مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول» للتمساني (٧٧١هـ)^{٤٠}

ويقوم على قسمة ثنائية عقلية تنقسم بدورها إلى أقسام ثنائية من أجل بناء الفروع على الأصول كما يكشف عن ذلك العنوان. وبالرغم من أن التلمساني مالكي المذهب إلا أنه عقلاني القسمة؛ لا يبدأ بالمصالح المرسله كما هو معروف عند المالكية، بل بالبحث عن القسمة العقلية للعلم كله بحيث يصبح النقل جزءاً منها؛ فالأصول تنقسم إلى جنسين: دليل بنفسه وامتضمّن في الدليل. والدليل بنفسه ينقسم إلى نوعين: أصل وفرع. والأصل ينقسم إلى صنفين: نقلي وعقلي، وهو الاستصحاب. والنقلي ينقسم إلى أربعة أبواب: سند ومتن ونسخ وترجيح. والسند ينقسم إلى فصلين: مُتواتر وآحاد. والمتواتر كتاب وسنة. والمتن قول وفعل وتقرير. وينقسم القول إلى جهتين: منطوق ومفهوم. وينقسم المنطوق

^{٣٤} أبو هاشم (٤) أبو علي (٢)، النظام، القاضي عبد الجبار (١).

^{٣٥} سيبويه (٣)، المبرد، الخليل، الفراء، ابن فارس، الشماخ، الخطابي (١).

^{٣٦} الماوردي، أبو بكر الرازي، ابن كيسان، محمد بن شجاع، نفطويه، أبو علي ابن خيران، أبو علي ابن أبي هريرة، أبو بكر الأشعري، الحسن، طاوس (١).

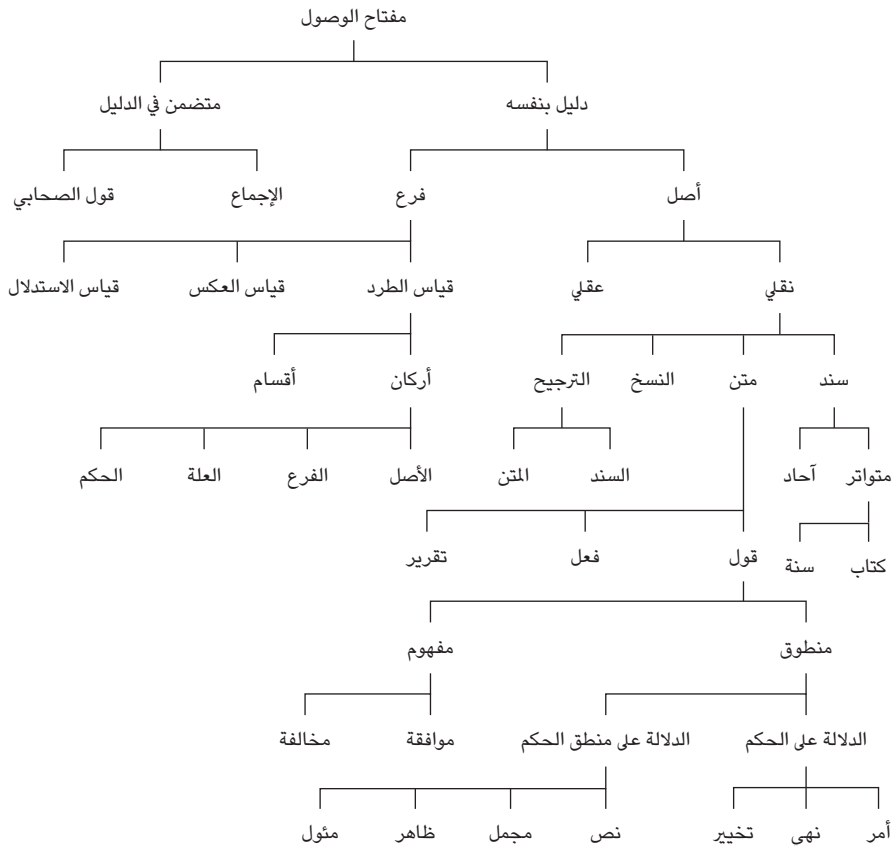
^{٣٧} الشواهد الشعرية (١١)، العرب (١٠)، كلام العرب (٤)، لسان العرب (٣)، لبيد، الكميت، النابغة، الحسن بن هانئ (١).

^{٣٨} الآيات (٢٠٦)، الأحاديث (٥٧).

^{٣٩} قواطع الأدلة، ص ١٣٧، ١٤٩.

^{٤٠} الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، حقّقه وخرّج أحاديثه وقَدّم له عبد الوهاب عبد اللطيف، الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الأزهر، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت.).

إلى طرفين: الدلالة على الحكم، والدلالة على منطق الحكم. وتنقسم الدلالة على الحكم إلى أمر ونهي وتخيير. وتنقسم الدلالة على منطق الحكم إلى نص ومُجمل وظاهر ومثوّل. والمفهوم موافقة أو مخالفة. والترجيح في السند أو في المتن. والفرع، وهو القياس، ينقسم إلى قياس الطرد وقياس العكس وقياس الاستدلال. وقياس الطرد ينقسم إلى أركانه الأربعة، الأصل والفرع والعلة والحكم، وأقسامه. أما المتضمّن في الدليل فهما الإجماع وقول الصحابي. ومن ثمّ تدرّج القسمة من الجنس إلى النوع إلى الصنف إلى الباب إلى الفصل إلى الجهة إلى الطرف إلى المسائل، ثمانية أقسام مُترتبة من العام إلى الخاص.^{٤١}



أكبرها الدليل بنفسه، والأصل أكبر من الفرع، والنقلي أكبر من العقلي، والمتن أكبر من السند، وقد تُشَفَّع بخاتمة،^{٤٢} والنسخ أكبر من الترجيح.^{٤٣} ومع ذلك فهو نصٌ مختصر حَظِي بشروح كثيرة فيما بعد. وتدخل أفعال التكليف ضمن المنطوق. فالبنية الثنائية هي طُرُق الاستثمار والمستثمر، وليس الثمرة التي اختفت كخلفية أولى.

وبالرغم من أن التلمساني مالكي المذهب يعتمد على المصالح المرسله، إلا أنه كثير الاعتماد على الشواهد النقلية. وتتعاذل الآيات القرآنية مع الأحاديث النبوية. كما أنه يُكثِّر من مراجعة الروايات للتحقق من صدقها بالرغم من بُعد العهد بجمع السنة وصحة الأسانيد؛ لذلك تكثرُ أسماء الرواة لدرجة أنها تزيد على أسماء الأصوليين. كما يتمُّ الاستشهاد بالشعر.^{٤٤} وذلك يدل على أن النص أو المصلحة شيءٌ واحد، إذ يمكن استنباط المصلحة من النص كما يمكن استقراؤها من الواقع. والتجربة الشعرية هي نقطة الالتقاء بين النص والواقع. وفي المقابل تغيب الحجج العقلية؛ فالمالكية توجيه للنص نحو الواقع بصرف النظر عن الأساس النظري كما تفعل الحنفية؛ لذلك اقتربت من الحنبلية في العودة إلى النص، ومع ذلك لا يخلو من حجاج. وبالرغم من أن الكتاب يهدف إلى «بناء الفروع على الأصول» إلا أنه استغرق في الفروع، وفي رصد الاختلافات أكثر من عرض أوجه الاتفاق بين المذاهب. والجواب الصحيح عند «أصحابنا». ولا يُستبعد أن يكون أيضاً عند المذاهب الأخرى كالحنفية. ويحكم بالصحة والبطلان على المواقف بعد التحقيق و«تحقيق المذهب»؛^{٤٥} ومن ثمَّ يخلو الكتاب من الجديد أو اكتشاف مدخل جديد يُعاد بناء العلم عليه كما فعل الشاطبي في «المقاصد». ويُحيل إلى كتب الفقه والأصول الأخرى لمن شاء التوسع في المسائل.^{٤٦}

وتتقدم المالكية بلفظ «أصحابنا»، ثم أصحاب الشافعي، ثم أصحاب أبي حنيفة، ثم الحنابلة إشارةً إلى مجموع الفقهاء. وأحياناً تكون الإحالة إلى المذهب الفقهي؛ الشافعية

^{٤٢} مفتاح الوصول، ص ٢٥.

^{٤٣} الدليل بنفسه (١١٩ص)، المتضمن في الدليل (٣)، الأصل (٩١)، الفرع (٢٨)، النقلي (٩٠)، العقلي (١)، المتن (٧٨)، السنة (١٢)، النسخ (٨)، الترجيح (٦).

^{٤٤} القرآن (١٤٦)، الحديث (١٤٥)، الشعر (٥).

^{٤٥} مفتاح الوصول، ص ٤١.

^{٤٦} مفتاح الوصول، ص ٢١، ٣٠، ٣٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والحنفية والمالكية والظاهرية. وأحياناً يُحال إلى مؤسس المذهب الفقهي، مثل أبي حنيفة والشافعي. وأحياناً يُذكر مذهب أبي حنيفة ومذهب الشافعي. والعجيب الإحالة إلى الحنفية والشافعية قبل المالكية؛ مما يدل على أن المالكية في البداية لم تكن منافسة للحنفية والشافعية وإن ازدهرت في النهاية.^{٤٧} ويُحال إلى أعلام الفقهاء والمتكلمين.^{٤٨} كما يُحال إلى الأصوليين على العموم، وإلى الفقهاء، وإلى الأكثرين وجمهور العلماء، والمعتزلة، والظاهرية، وأصحابنا المشاركة، لما كان المؤلف من المغرب، من تلمسان.^{٤٩} ويُحال إلى عديد من الصحابة والرواة.^{٥٠}

(٥) «المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لابن اللحام (٨٠٣هـ)^{٥١}

وهو استمرار لهذا اللون من التأليف عن طريق التجميع باسم المختصر. وهي أصولٌ حنبلية تجمع بين الأصول الحنفية والشافعية؛ فالتجميع سابق على التمهيد، وأقرب إلى الشرح منه إلى التلخيص والمختصر كما يدل العنوان. ويكشف ذلك عن بداية الوعي التاريخي عند المتأخرين عندما يبدأ العلم في تاريخ ذاته، ورصد مساره من البداية إلى النهاية؛ لذلك تكثر أسماء الأعلام، فقهاء وأصوليين ومتكلمين ورواة وصحابة وتابعين، بحيث يستحيل تحليل المضمون. ومن الواضح أنه تراكمٌ حنبلي من ابن عقيل لرصد أقوال

^{٤٧} أصحابنا (١٦٣)، أصحاب الشافعي (٢٦)، أصحاب أبي حنيفة (٢١)، الحنابلة (٣)، الشافعية (٦٣)، الحنفية (٦٢)، المالكية (٥)، الظاهرية (١)، أبو حنيفة (٩)، الشافعي (٥)، مالك (١)، مذهب أبي حنيفة (٢)، مذهب الشافعي (١).

^{٤٨} ابن القاسم، ابن الأنباري (٢)، ابن خويزمنداد، ابن حبيب، أبو يوسف، أحمد بن حنبل، الجوهري، الباقلاني، ابن حزم، أبو عبد الله البصري، الدبوسي، أبو موسى الأشعري (١).

^{٤٩} الأصوليون (١٤)، الجمهور (٦)، الفقهاء (٥)، الأكثرين، جمهور العلماء، المعتزلة، الظاهرية، أصحابنا المشاركة (١).

^{٥٠} مثل: عائشة، ابن معين، الدارقطني، الجعفي، أبو ثور، ابن أبي كعب، ابن جريج.

^{٥١} أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن علي بن عباس البجلي المعروف بابن اللحام، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

السابقين مع كثير من التكرار دون إضافة جديدة. وأحياناً يذكر الكتاب. ويحرص في إصدار الأحكام التي تبدأ بالتبويض والتخصيص بلفظي «الأكثر» و«البعض». وكما هو الحال عند الحنابلة تظهر الأدلة النقلية، والآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية، ويقلُّ الشعر؛ ففي صحوة التجميع يختفي الوجدان.^{٥٢}

وربما مال الكتاب إلى اعتبار الصواب دائماً من جانب الإمام أحمد وفقهاء الحنابلة بوجه عام؛ فهي الفرقة الناجية، وهي قريبة من الأشعرية، الفرقة الناجية في علم أصول الدين؛ لذلك يُقال «عند أصحابنا والأشعرية». وتظل المعتزلة تمثل الخصوم من كثرة الإحالة إليهم أكثر من الأشاعرة بالرغم من سطوة الغزالي في المشرق والمغرب.

وتغيب البنية المحكمة؛ إذ يضمُّ الكتاب مجموعة من الموضوعات المتفرقة يتم التحقق من الخلاف فيها. ونظراً لغياب البنية فإنها تخلو من الترقيم، كل موضوع مقسَّم إلى مسائل، والموضوعات نفسها إلى أقسام أبواب أو فصول. ومع ذلك يمكن تلمس بنية ثنائية غير ظاهرة، الأحكام والأدلة بعد مقدمة عن تعريف العلم واللغة؛ فاللغة وليس المنطق هو مدخل العلم، والأدلة أكبر من المقدمة والأحكام.^{٥٣} وتشمل الأحكام مبدأ الحكم «لا حاكم إلا الله» والحكم والمحكوم فيه والمحكوم عليه. والأدلة هي الأدلة الأربعة المعروفة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وأكبرها القياس بالرغم من الحنبلية.^{٥٤} وتظهر مباحث الألفاظ كعنصرٍ مشترك بين الكتاب والسنة والإجماع لضبط فهم النص ووضع منطق لغوي له، وهو أكبر من الأدلة مجتمعة،^{٥٥} وهي الخبر، والأمر والنهي، العام والخاص، والمطلق والمقيّد، والمجمل والمبين، والظاهر والمثوّل، ومفهوم المخالفة والموافقة في فحوى الخطاب، ثم النسخ. وأكبرها العام والخاص، ثم الخبر، ثم النسخ، وأصغرها المطلق والمقيّد. والعجيب أن يدخل الخبر مع مباحث الألفاظ،^{٥٦} وهو أقرب إلى السنة. كما أن ثنائيات اللفظ المذكورة كلُّ طرف فيها على حدة دون الجمع بينهما، والظاهر

^{٥٢} القرآن (٦١)، الحديث (١٨)، الشعر (١).

^{٥٣} الأدلة (١٩٣)، المقدمة (٣٢)، الأحكام (٢١).

^{٥٤} القياس (٢٥)، الإجماع (٦)، الكتاب (٣)، السنة (٢).

^{٥٥} مباحث الألفاظ (١٢١).

^{٥٦} العام والخاص (٣٣)، الخبر (٢٩)، النسخ (١٩)، المجمل والمبين (١٣)، مفهوم الموافقة والمخالفة

(٧)، الظاهر والمثوّل (٥)، المطلق والمقيّد (٢).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

مذكور بمفرده دون المثل. ويضم القياس الاستصحاب والاجتهاد والتقليد والترجيح، وأكبرها الترجيح ثم التقليد ثم الاجتهاد ثم الاستصحاب؛ فالترتيب الكمي عكس الترتيب الكيفي.^{٥٧}

وتكشف البنية الثنائية عند السمعاني عن أهمية مباحث الألفاظ، والأوامر والنواهي، العموم والخصوص، وعند التلمساني عن أهمية الاستدلال، الدليل بنفسه، الأصل والفرع، والنقلي والعقلي، والمتضمن في الدليل مثل الإجماع. فالكتاب والسنة يدخلان ضمن نظرية في الاستدلال النقلي، كما يدخل القياس في نظرية للاستدلال العقلي، وعند ابن اللحام الأحكام والأدلة دون طرق الاستدلال. يركّز السمعاني والتلمساني على الوعي النظري التأملي وحده، وابن اللحام على الوعي التاريخي والوعي العملي، وكأن الوعي النظري مكتسبٌ حضاري لغوي تكفيه المقدمة وليس في بنية العلم.

رابعاً: البنية الثلاثية

(١) «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ)^{٥٨}

بالرغم من أن «الرسالة» للشافعي إملاء وليست تحريراً، إلا أنها تكشف ولو شكلياً عن بنية ثلاثية من خلال قسمتها إلى أجزاء ثلاثة لا حدود بينها، ومُتداخلة في موضوعاتها؛^{٥٩} فالجزء الأول عن «البيان»، وهو مصطلحٌ أصيل يعني بيان الأدلة النقلية وأوجه الاستدلال بها في حالة تعارض رواياتها وظواهرها من الكتاب والسنة، والعموم والخصوص، والناسخ والمنسوخ، بل والفرائض؛ أي الواجب في أحكام التكليف. وإذا ما تغيّر أسلوب الإملاء إلى أسلوب الحوار لم تتغير القواعد أو الأصول.^{٦٠} والجزء الثاني استمرار لأحكام التكليف في المحرّم نقيض الفرض، استمراراً للموضوع وإن كان انقطاعاً في الشكل. وتُسعمل صيغة النهي في المحرّم دون استعمال صيغة الأمر في الفرض، وهما من مباحث

^{٥٧} الترجيح (١٢)، التقليد (١١)، الاجتهاد (٧)، الاستصحاب (٦).

^{٥٨} الإملاء، ص ٣٦٩-٣٦٩؛ الحوار، ص ٣٦٩-٦٠١.

^{٥٩} الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م.

^{٦٠} لذلك تبدأ بعض الفقرات بصيغة «قال الشافعي»، وأخرى «قال» فقط.

الألفاظ. ويبدو التعليل في الأحاديث وطرق الاستدلال بها وليس في الأفعال، العلل النظرية وليست العلل المادية؛ لذلك ينتهي الجزء الثاني بباب العلم وبباب خبر الواحد هل يورث العلم أم لا؛ فالجزء الثاني بين الوعي التاريخي في العلل في الأحاديث، والوعي النظري في مباحث الألفاظ، والوعي العملي في المحرّم من أحكام التكليف. والجزء الثالث استمرار لموضوع خبر الواحد آخر الجزء الثاني ومدى حجّيته، ثم يعرض الإجماع، الدليل الثالث، ثم القياس والاجتهاد والاستحسان أشكال الدليل الرابع، وأخيرًا الاختلاف، وهو ما أصبح التعارض والتراجيح.

ويمكن القول إن الأجزاء الثلاثة التي تتكوّن منها الرسالة هي في الحقيقة عن الأدلة الشرعية في الجزء الأول، «البيان» خاص بالقرآن، والثاني خاص بالحديث «العلل في الأحاديث»، والثالث خاص بالإجماع والقياس والتعارض والتراجيح، خاصة إذا ما تعارض خبر الواحد مع القياس.^{٦١} وتتساوى الأجزاء الثلاثة فيما بينها كمّا تقريباً وإن اختلفت في عدد الأبواب.^{٦٢} وهي بنية عقلية خالصة لا تعتمد على اجتهادات سابقة؛ لأن «الرسالة» أول اجتهاد مؤسّس هذا العلم، لا تحيل إلا إلى ذاتها باسم الكتاب أو كتابنا وكتّابي. وكثير من الفقرات تنتهي بالعبارة الشهيرة «الله أعلم»، وأقل منها «أسأل الله التوفيق إن شاء الله».

وهنا وعيٌ ضمّني بالقسمة غير المعلّنة، وكلها مستنبطة من الوعي التاريخي؛ أي الخبر.^{٦٣} وهناك أيضًا وعي بالأدلة الشرعية الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس.^{٦٤}

^{٦١} قرأت الرسالة منذ أكثر من خمسة وأربعين عامًا وكنت مُتأثّرًا بـ «المستصفي»، فلما وجدت أقل منه لم أعطيها الاهتمام الكافي. والآن تبدو أهميتها في ضبط الخبر والاستدلال في الرواية؛ مما جعله عند القدماء «ناصر السنة»، وعند المُحدّثين «مُقْصِي العقل» (نصر حامد أبو زيد)، وكلاهما صحيح في عصره. ^{٦٢} الجزء الأول (٢٠٠ ص)، الثاني (١٨٥)، الثالث (٢١١)، الأول (١٦ بابًا)، الثاني (٤)، الثالث (٥).

^{٦٣} فأول ما نبدأ به بعد ذكر سُنّة رسول الله مع كتاب الله، ذِكرُ الاستدلال بسُنّته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله، ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سنن رسول الله معها، ثم ذكر الفرائض المُجمّلة التي أبان رسول الله عن الله كيف هي ومواقفها، ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام، والعام الذي أراد به الخاص، ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب. السابق، ص ١٠٥.

^{٦٤} «وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس». السابق، ص ٣٩، ١٣٧. «توسّمت قولك في الإجماع والقياس بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله، رأيت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرّقوا فيها؟» السابق، ص ٥٩٦.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وأحياناً تُذكر السنة والإجماع أو الكتاب والسنة. وتتفرّق الموضوعات في أكثر من مكان، مثل الناسخ والمنسوخ والفرائض.^{٦٥} وقد توجد بعض المناقشات النظرية للقواعد الأصولية قبل أن تتحول إلى علمٍ دقيق.^{٦٦} كما يبدأ تجميع بعض الأحاديث في معانٍ قبل أن تتحول إلى قاعدة.^{٦٧}

ويختلط الفقه بالأصول، وتتداخل الأصول مع الفقه؛ فالعلم في أول نشأته قبل التمييز بين الأصول والفروع. وتظهر بعض القواعد الفقهية قبل أن تتحول إلى علمٍ مستقل «علم القواعد الفقهية»، مثل «عدم جواز تكليف ما لا يُطاق».^{٦٨} وتبدو بعض المناطق الجغرافية مثل الشام التي أثّرت في تكوين المدارس الفقهية.^{٦٩} وهناك وعي ببداية تخلُّق المذاهب في هذه الفترة المبكرة وبداية المذهب الأصولي الأول.^{٧٠}

والشافعي تلميذ أبي حنيفة تلميذ مالك. لم يكن لمالك قصب السبق في وضع علم الأصول، وهو أستاذ أبي حنيفة أستاذ الشافعي. ربما كانت المصالح المرسلّة اتجاهاً نحو الواقع لا يحتاج إلى تنظيرٍ عقلي، وربما كان الوقت مبكراً في القرن الأول، ولم يكن التنظير لأي علم قد بدأ بعد، وربما كان الحجاز أقرب إلى الأثر والنقل من العراق ومصر، من العقل والواقع. ولم يسبق أبو حنيفة في وضع علم الأصول وهو أستاذ الشافعي، ويعتمد على العقل والرأي والنظر والاجتهاد، وكان التنظير قد بدأ عند المعتزلة الأوائل. وهو من أهل العراق، حيث يسود الرأي والنظر وإعمال العقل. تأسّس العلم عند الشافعي الذي يجمع بين العقل والواقع، بين الرأي والمصلحة، بين العراق ومصر. ولم يتمّ استئنائه عند أحمد بن حنبل وهو تلميذ الشافعي ربما لأنه عاد إلى النص الخام دون تنظير من العقل أو المصلحة أو الجمع بينهما.

^{٦٥} السابق، الناسخ والمنسوخ، ص ١٠٦-١١٧، ١٣٧-١٤٧؛ الفرائض، ص ٧٩-١٠٦، ١١٧-١٣٧، ١٦١-٢٠٤.

^{٦٦} مثل المناقشات النظرية حول النسخ، ص ١٢١-٢٢٢، والفرق بين خبر الواحد والشهادة، ص ٣٨٠-٣٨٤، ٣٩٢-٣٩٤.

^{٦٧} السابق، ص ٢٣٧.

^{٦٨} السابق، ص ١٢٨.

^{٦٩} السابق، ص ١٣٩، ٢٩٢.

^{٧٠} فقال لي قائل: «قد فهمت مذهبك في أحكام الله وأحكام رسوله.» السابق، ص ٤٧١.

(٢) «الإشارات في أصول الفقه المالكي» للباجي (٤٧٤هـ)^{٧١}

وبالرغم من الإعلان عن بنية ثلاثية، أن الأدلة الشرعية على ثلاثة أضرب؛ أصل، ومعقول أصل، واستصحاب حال؛ إلا أن تقسيم الكتاب جاء على نحو آخر، في ستة عشر فصلاً، النية موجودة ولكنها لم تتحقق، القصد في الذهن ولكنه لم يتحول إلى فعل. الأصل هو الكتاب والسنة وإجماع الأمة، هي الأدلة الشرعية الثلاثة الأولى. ويتضمن مباحث الألفاظ في الأبواب العشرة الأولى، أقسام أدلة الشرع، والعموم، والاستثناء، والأسماء العرفية وأفعال النبي، والأخبار، والناسخ والمنسوخ، والإجماع. والأصل الثاني، معقول الأصل، يشمل أبواباً لمن الخطاب، وفحوى الخطاب، والحصص، ومعنى الخطاب والقياس. وهي مباحث المعاني والعلة، جمعاً بين مباحث الألفاظ والقياس الأصل الرابع. والأصل الثالث استصحاب الحال، ويشمل أبواب الترجيح للمتون والمعاني، وهي من ملاحق القياس. وتغيب أحكام التكليف، ثمرة العلم بتشبيه «المستصفي». وتضم طرق الاستدلال بحيث تضم أصليين، الثاني والثالث، فتضم الوعي النظري على حساب الوعي العملي.

وعلى هذا النحو تختلف الأصول الثلاثة فيما بينها كمّاً؛ الأصل الأول، الألفاظ والسنة والقرآن والإجماع، أكبر بكثير من الأصل الثاني؛ والثاني أصغر بكثير من الثالث.^{٧٢} ومباحث الألفاظ في الأصل الأول تستغرق أكثر من نصف الأصل.^{٧٣} وتأتي السنة قبل القرآن.

وتغلب الحجج النقلية على الحجج العقلية. وتظهر الآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية.^{٧٤} كما يستشهد بالشعر العربي لشرح ألفاظ القرآن. ومن الشعراء يُذكر امرؤ القيس والنابغة وأبو تمام.^{٧٥} ومن علماء الأصول يأتي في المقدمة الباقلاني والشافعي،

^{٧١} أبو الوليد ابن سليمان بن خلف الباجي، الإشارات في أصول الفقه المالكي، تحقيق وتعليق د. نور الدين مختار الخادمي، دار ابن حزم، بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

^{٧٢} الأصل الأول (٤٦)، الثاني (١١)، الثالث (٢١).

^{٧٣} مباحث الألفاظ (٢٥)، السنة (٩)، القرآن (٧)، الإجماع (٥).

^{٧٤} القرآن (٦٣)، الأحاديث (١٧).

^{٧٥} الإشارات، ص ٦٦، ١٥٥.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ثم أبو حنيفة، ثم داود الظاهري، ثم مالك بن أنس، ثم المزني، ثم الكرخي، وآخرون غيرهم.^{٧٦}

(٣) «المذهب في أصول المذهب على المنتخب» للأخسيكتي (٦٤٤هـ)^{٧٧}

وتبرز القسمة الثلاثية بوضوح، وهي الأدلة الأربعة والأحكام وحروف المعاني،^{٧٨} وأكبرها القسم الأول، وأصغرها الثالث. وفي الأدلة الأربعة الكتاب أكبرها، ثم السنة، ثم القياس، ثم الإجماع.^{٧٩} والفرق بين الثلاثة الأولى خلاف في الدرجة، في حين أن الفرق بين الثلاثة الأولى والدليل الرابع فرق في النوع؛ لذلك تُذكر الأدلة ثلاثة ويُضاف إليها الرابع مستنبطاً منها، بدلاً من أن تكون الأدلة أربعةً مُتتالية.^{٨٠} ويشمل الكتاب مباحث الألفاظ: النظم، والاستدلالات الفاسدة، والأمر والنهي وأضرارهما، وأسباب الشرائع، والعزيمة والرخصة. وتشمل السنة أقسامها والتعارض والتراجيح، والبيان والأفعال، وشرع من قبلنا، وتقليد الصحابي، وتقليد التابعي. ويتناول الإجماع أركانه وحجيته وأهليته وعصره وكثرته ومراتبه ونسخه وسنده ووجوه النقل. أما القياس فيضمُّ شرائطه وأركانه وحكمه ومتى يرفع والترجيح في العلل. أما القسم الثاني، الأحكام، فهو الثمرة في «المستصفى» المحكوم به والحكم والمحكوم عليه، والأهلية وجوداً وعدماً. والقسم الثالث حروف الجر تضمُّ حرف العطف والجر والشرط، وهي أقرب إلى المبادئ اللغوية.

^{٧٦} الباقلاني، الشافعي (١٠)، أبو حنيفة (٩)، ابن خويزمنداد (٨)، عمر بن الخطاب (٧)، داود الظاهري (٦)، مالك بن أنس (٤)، عائشة، ابن عباس، ابن عمر ابن الخطاب، ابن المنجاب (٣)، الأبهري، عثمان، أبو الفرج المالكي، المزني، البغدادي عبد الوهاب القاضي، الكرخي (٢)، الإسفراييني، إسماعيل القاضي، أبو بكر ابن واحد، أبو بكر الصديق، أبو بكر الصيرفي، ابن جرير الطبري، خليل اللغوي، أبو عبيدة، فريجة بنت مالك، ابن القصار، ابن المسيب سعيد، النخعي، أبو هريرة (١).

^{٧٧} سلطان الشريعة وبرهان الحقيقة العلامة حسام الدين محمد بن محمد الأخسيكتي الحنفي، المذهب في أصول المذهب، (جزءان)، دار الفرфор، دمشق ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

^{٧٨} الأدلة الأربعة (٩٣٧)، الأحكام (٢٤٨)، حروف المعاني (٧٢).

^{٧٩} الكتاب (٣٥٣)، السنة (٢٧١)، القياس (٢٠٠)، الإجماع (١٠٤).

^{٨٠} «إن أصول الشرع ثلاثة، الكتاب والسنة وإجماع الأمة، والأصل الرابع القياس المستنبط من هذه الأصول الثلاثة.» المذهب، ج ١، ٤٩.

وهو نصٌ قصير للغاية وضع له الناشر المعاصر شرحًا يتجاوزته عشرات المرات، وكأنَّ عصر الشروح لم ينتهِ بعد، بهدف إظهار العلم أو التبرج بنشر جزأين. والنص مجرد للغاية يكاد يخلو من أسماء الأعلام والفرق إلا في أضيق الحدود. ولما كان المؤلف حنفياً يتقدم أبو حنيفة، ثم الشافعي، ثم الشيباني، ثم أبو يوسف، ثم الجصاص، وأخيراً عيسى بن أبان والكرخي والبزدي.^{٨١} ومن الفرق يتقدم بطبيعة الحال أصحابنا، وأصحابنا المتقدمون، وعلمائنا ومشايخنا، ثم يأتي العلماء والفقهاء والجمهور، ثم المشايخ وأئمة الفتوى وأئمة اللغة والعامّة.^{٨٢} ومن الفرق يتقدم المعتزلة والأشاعرة.^{٨٣} وتقلُّ الشواهد النقلية للغاية حتى مع أولوية الآيات على الأحاديث.^{٨٤} كما تقلُّ المحاجّة العقلية إلى أقصى حد للتركيز على البنية الخالصة بوضوح وتركيز شديدين. ولا يُحكم بالخطأ والصواب أو الصحة والفساد، بل يُشار إلى المختار فحسب.^{٨٥}

(٤) «تيسير الوصول إلى قواعد الأصول»

لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (٧٣٩هـ)^{٨٦}

وهو اختصار لعمل المؤلف «تحقيق الأمل» دون الإخلال به، بل «مجردة عن الدلائل»؛ أي مع تخفيف الحجج النقلية والعقلية حتى يسهل تعلّمه؛^{٨٧} لذلك أتى واضحاً قصيراً مركّزاً. ويقوم على بنية ثلاثية الأحكام والأدلة ثم الاجتهاد والتقليد. وأكبرها الأدلة، وأصغرها

^{٨١} أبو حنيفة (١٢)، الشافعي (٩)، الشيباني (٧)، أبو يوسف (٦)، الجصاص (٢)، عيسى بن أبان، الكرخي، البزدي (١).

^{٨٢} أصحابنا (٣)، أصحابنا المتقدمون، علمائنا، مشايخنا (١)، العلماء (٣)، الفقهاء، الجمهور (٢)، أئمة اللغة، أئمة الفتوى، المشايخ والعامّة (١).

^{٨٣} المعتزلة (٢)، الأشاعرة (١).

^{٨٤} الآيات (١٨)، الأحاديث (٤).

^{٨٥} «المذهب المختار»، ج ١، ٤٦٦.

^{٨٦} الإمام عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (٧٣٩هـ)، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، شرح عبد الله بن صالح الفوزان، دار الفضيلة، دار ابن حزم، بيروت ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

^{٨٧} «هذه قواعد الأصول ومعاقد الفصول من كتابي المسمّى بـ «تحقيق الأمل» مجردة عن الدلائل، من غير إخلال بشيء من المسائل، تذكرة للطالب المستبين، وتبصرة للراغب المستعين.» السابق، ص ١٩-٢٠.

الاجتهاد والتقليد.^{٨٨} وتشمل الأحكام التكليف والوضع.^{٨٩} وتضمُّ الأدلة الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وأكبرها السنة؛ لأنها تضمُّ مبحث الألفاظ، ثم القياس، ثم الإجماع، وأصغرها الكتاب.^{٩٠} كما تضمُّ الأدلة الأصول المختلف فيها، مثل شرع من قبلنا وقول الصحابي والاستحسان والاستصلاح.^{٩١} وفي الباب الثالث الاجتهاد أكبر من التقليد، حتى ولو كان بعض الانبعاث الكمي لصالح الأدلة الأربعة، أي الوعي التاريخي، على حساب الأحكام وهو الوعي العملي، والاجتهاد والتقليد وهو الوعي النظري.^{٩٢} والمؤلف على وعي بهذه البنية الثلاثية الرئيسية في تقسيم المتن إلى ثلاثة أبواب، ويُعلن عنها صراحةً.^{٩٣} ولا توجد أقسامٌ أخرى، فصول أو أقسام أو فنون، حرصاً على البنية الأولية، باستثناء الأدلة الأربعة وتسمية كل دليل أصلاً، وتسمية كل من الأمر والنهي والمفهوم باباً؛ نظراً لطول مباحث الألفاظ وضرورة قسمتها قسمه فرعية ثانية. ويدل ذلك على أثر «المستصفى» في قسمته الرباعية وردها إلى الثلاثية. وقد أفاض الناشر الحديث في الشرح على طريقة القدماء، وكأننا ما زلنا في العصر المملوكي العثماني عصر الشروح والمخصصات؛ نظراً للبيئة الثقافية التي يعيش فيها في شبه الجزيرة العربية، وتقدمه لدرجة علمية تعطي على أكبر قدر ممكن من المعلومات والشروح حتى ولو تحوّل العلم إلى تعالم، والعقل إلى نقل. وهناك تنبيهٌ واحد خلال المتن.^{٩٤} ويعتمد على عدد من الشواهد النقلية دون الشعرية.^{٩٥} وبالرغم من أن المؤلف حنبلي إلا أن الثقافة في عصره كانت شافعية حنفية؛ لذلك يتقدم أبو الخطاب، ثم القاضي، ثم أبو حنيفة، ثم الشافعي، ثم مالك، ثم التميمي، ثم ابن حامد، وأخيراً أحمد، ثم يتداخل فقهاء الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية، مثل الجزري وابن شقلا وعيسى بن أبان والقفال والرازي وابن عقيل والكرخي والبستي والغزالي والعنبري والخرقي. ويظهر المتكلمون مثل المعتزلة والنظام والجاحظ. وقد ظل

^{٨٨} الأدلة (٥٨٣)، الأحكام (٧٤)، الاجتهاد والتقليد (٤٤).

^{٨٩} الأحكام التكليفية (٣٨)، الأحكام الوضعية (٣٦).

^{٩٠} السنة (٣١٦)، القياس (١٧٢)، الإجماع (٣٠)، الكتاب (١٧).

^{٩١} تيسير الوصول، ص ٤٦٩-٥١٣.

^{٩٢} الاجتهاد (٧١)، التقليد (١٣).

^{٩٣} تيسير الوصول، ص ٢٨-٣٢.

^{٩٤} السابق، ص ٢٢٣.

^{٩٥} القرآن (٢٥)، الحديث (١٦).

الأثر قائماً حتى هذا العصر المتأخر.^{٩٦} ومن الفرق والمذاهب يتقدم الشافعية، ثم الحنفية، ثم المتكلمون، ثم الفقهاء، ثم المعتزلة، ثم الظاهرية، وأخيراً «أصحابنا» قبل المالكية قبل أن تؤكد سلطانها؛ مما يدل على سيادة المذاهب الفقهية الثلاثة الأولى على الحنبلية في الثقافة الفقهية المتأخرة. وتذكر المعتزلة في الغالب أكثر من القدرية.^{٩٧}

(٥) «البحر المحيط في أصول الفقه» لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)^{٩٨}

تبدو نهاية الإبداع في علم الأصول وبداية تجميع آراء السابقين، وإعمال الذاكرة بدلاً من العقل، وتحويل العلم إلى موسوعة ضخمة تنقل كل شيء ولا تقول شيئاً؛ فالاسم على مسمى «البحر المحيط»، ومع ذلك لا يشرب منه. ويبدو أن «الموافقات» للشاطبي كانت آخر إبداعات علم الأصول. وفي هذه الحالة التلخيص كنوع أدبي أفضل من الشرح لأنه تركيز، في حين أن الشرح إسهاب، ولكن الغالب على هذه الفترة كانت الشروح على المتن، والهوامش على الشروح، والتخريجات على الهوامش.^{٩٩} ويصيب الروح بالخواء، ويشعر القارئ بالضيق.

ضاعت الأصول وسط الفروع، واختفت الاتفاقات وسط الاختلافات، وتاهت الكليات وسط الجزئيات، وغاب عن علم أصول الفقه البحث عن معايير للسلوك الإنساني وقواعد

^{٩٦} أبو الخطاب (٢٤)، القاضي (٢٢)، أبو حنيفة (٢١)، الشافعي (٨)، مالك (٦)، التميمي (٥)، أحمد (٤)، ابن حامد (٣)، الجزري، ابن شقلا، ابن داود، أبو بكر عبد العزيز، الجاحظ، عيسى بن أبان (٢)، القفال، الرازي، ابن عقيل، الكرخي، البستي، النظم، القاضي يعقوب، العنبري، الخرقى، الغزالي، أبو ثور (١)، ومن الصحابة والتابعين داود (٢)، عمر، أبو بكر، ابن عباس، العطار، الحسن، ابن جرير (١).
^{٩٧} الشافعية (٣١)، الحنفية (٢٤)، المتكلمون (١٥)، الفقهاء (٩)، المعتزلة (٧)، الظاهرية (٦)، أصحابنا (٤)، القدرية، المالكية، المحققون (٢)، أصحاب الحديث، المحدثون، بعض النحاة، متأخرو النحاة، المجتهدون، التابعون، العلماء المحققون، متأخرو أصحابنا، أهل العربية والكلام، أهل اللغة، أهل الشرع والشرعية (١).

^{٩٨} الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. محمد محمد تامر (أربعة مجلدات)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

^{٩٩} انظر كتابنا «من النقل إلى الإبداع»، المجلد الأول النقل، الجزء الثالث: التفسير، دار قباء، القاهرة ٢٠٠٠م.

له. أصبحت الخلافات بديلاً عن الواقع الذي يحتاج إلى توحيد القوى، وهو ما نحن فيه الآن. ومكانها كلها في الهوامش لإبقاء الأصول في صلب المتن حتى لا يختلط القش مع التبر. وأحياناً تظهر البنية العقلية وسط الركام الضخم من الروايات والأقوال حتى ولو كانت نقلاً عن ابن تيمية.^{١٠٠} وكل قول تسبقه الرواية كما هو الحال في علم الحديث، وكل متن يعتمد في صحة نقله على صحة السند؛ فطغى السند على المتن، وبرزت الرواية على حساب الموقف والرأي. وإذا كان هناك رد على الاعتراضات فبرواية أخرى، فهل النقل صحيح؟ وهل هو عن مصادر شفاهية يصعب تصديقها نظراً لبُعْدِ الزمن الأول أو عن مصادر كتابية؟ والأرجح المصادر الكتابية نظراً لورود اقتباسات بطريقة المحدثين، بدايةً ونهايةً، وهي طريقة التأليف الغالبة اليوم.^{١٠١} ويشرح الاقتباسات مع كثير من التكرار. وإذا كثرت الروايات وتزايد النقل قلَّ الشعر واختفى الوجدان. ولما كان العقل لا يعمل، والذاكرة لا تحتوي، فإنه يصعب الدخول في «البحر المحيط» والخروج منه لأن القارئ سرعان ما يغرق فيه ويغوص في القاع.^{١٠٢}

وهو مملوء بالشواهد النقلية، والآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية بنفس المنهج النقلي.^{١٠٣} ونظراً لكثرة الإحالات يُحيل العمل أيضاً إلى نفسه للتذكير بأقسامه؛ لذلك يصعب تطبيق منهج تحليل المضمون لكثرة أسماء الأعلام من الرواة والصحابة والتابعين والفقهاء المعروفين والذين طوهم النسيان، والملوك والخلفاء والأئمة والقضاة والأصوليين والمتكلمين والصوفية، وهي تبلغ الآلاف؛ لذلك استحال عمل ثبت بأسماء الأعلام في الطبقات الحديثة. وأحياناً يكتفي بالإشارة إلى مؤلف الكتاب. ولأول مرة يُحال إلى ابن تيمية؛ مما يدل على نهاية فترة وبداية أخرى في مسار الحضارة الإسلامية. وتكثر ألقابهم وتنوّع بين القاضي والأستاذ والشيخ والإمام، وهي ألقاب في أصول الفقه غيرها في أصول الدين أو علوم الحكمة أو التصوف. وعادةً ما يكتفي باللقب دون الاسم؛ فالقاضي

^{١٠٠} البحر المحيط، ج ١، ٢١٢.

^{١٠١} يتحدث المؤلف نفسه في المقدمة عن مصادره. السابق، ج ١، ٣-٦.

^{١٠٢} بدأت قراءته في منتصف يناير محاولاً تطبيق تحليل المضمون عليه لمعرفة مكوناته ومصادره وتوجهاته التي استمرت حتى القرن الثامن الهجري، ثم توقفت حتى نهاية أبريل لغرق في «البحر المحيط»، بالإضافة إلى اجتياح الضفة الغربية. وأعود الآن إليه في أول مايو بعد انقطاع دام حوالي ثلاثة أشهر ونصف.

^{١٠٣} يصعب إحصاء الشواهد النقلية لكثرتها بأسماء الأعلام.

هل هو الباقلاني؟ والأستاذ هل هو ابن فورك؟ والشيخ ابن سينا غير الشيخ في أصول الفقه، والإمام هل هو الرازي؟

ومع ذلك يمتاز «البحر» بالوضوح وحسن الترتيب والموضوعية والهدوء دون التطرف في الأحكام من أجل الإقصاء والاستبعاد الذي قد يصل عند البعض إلى حد التكفير، ويكفي الحكم على الرأي المخالف بأنه «فاسد» أو «باطل» أو «غريب». وعندما يذكر رأيه يكتفي بالقول «والمختار عندنا»، أو «والتحقيق»، وأحياناً «والصحيح». وهو شافعي الاتجاه، ولكن لا تبدو الشافعية مذهباً قطعياً يستبعد المذاهب الأخرى. ومع ذلك يبدو الهجوم ما زال مستمراً على المعتزلة في نظرية الحُسن والقبح العقليين تحت أثر الغزالي منذ القرن الخامس عندما طعن في أصول التوحيد والعدل عندهم في «الاقتصاد في الاعتقاد»، فسادت عقيدة الفرقة الناجية وتوحد بها السلاطين، فنشأ التسلط بالإرادة وليس الحكمة بالعقل كما هو الحال عند ابن رشد.

ولأول مرة يتم الاعتماد على أصول الفقه «الشيعة»، واستعمال مصادر الشيعة قبل محاولات التقريب الحالية التي بدأها الشيخ شلتوت، واعتبار الفقه الجعفري المذهب الفقهي الخامس، وهو تلميذ أبي حنيفة. وفي نفس الوقت تم التحول من نظرية العلم المعروفة في علم أصول الدين إلى المنطق، واللغة عامل مشترك بينهما.^{١٠٤}

وبالرغم من قسمة الكتاب إلى فصول ومقدمات ومسائل وفروع وضوابط وخواتيم وتنبيهات وتتمات وتكبيلات ومباحث، إلا أنه يبدو ذا بنية ثلاثية غير مُعلنة: المقدمات، والأحكام، والمباحث، وهي الأدلة الشرعية الأربعة دون أن يكون هناك مفهوم جامع بينها. أكبرها المباحث، ثم الأحكام، وأصغرها المقدمات؛ مما يدل على انبعاج البنية الثلاثية حول الأدلة الأربعة (المباحث)، أي الوعي التاريخي، على حساب الأحكام، الوعي العملي، والمقدمات، بعد أن أصبح الوعي النظري، أي مباحث الألفاظ، جزءاً من الوعي التاريخي.^{١٠٥} المقدمات مجرد حديث عن تاريخ العلم؛ مما يدل على بداية النهاية عندما يؤرخ العلم لنفسه، وشرفه وغايته ومرتبته ودور العقل فيه، وكما هو الحال في المقدمات القديمة، إنما تضم الأحكام أساساً أحكام التكليف الخمسة، الواجب والمحرم والمندوب والمكروه دون المباح، مُكتفياً بالتضاد المطلق أو النسبي، الضروري أو الاختياري، بعد

^{١٠٤} «من العقيدة إلى الثورة»، ج ١، المقدمات النظرية، مدبولي، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٣١-٤٠٩.

^{١٠٥} الأدلة الأربعة (عدد الصفحات) (١٩٨٢)، الأحكام (٢٦٥)، المقدمات (٨٧).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

مقدمة عن الأحكام وما يُعَلَّم به الخطاب، ثم تفصيل أقسام الواجب. ويتحدث عن أحكام الوضع في الخاتمة تحت عنوان «خلاف الأولى»، وهو تعبيرٌ جديد. والمباحث تضم الأدلة الشرعية الأربعة، أكبرها الكتاب، ثم القياس أي النص والواقع، ثم السنة، ثم الإجماع، أي النص الثاني، والأمة.^{١٠٦}

وفي الكتاب تدخل مباحث الألفاظ بعد تعريفه وأهمية اللغة والاشتقاق والترادف، وهي الحقيقة والمجاز، الأمر والنهي، العام والخاص، المطلق والمقيّد، الظاهر والمثوّل، المُجَمَّل والمبَيّن، بل يدخل أيضًا مفهوم المخالفة، وهو عن فحوى الخطاب، وموضوع النسخ. وبين الحقيقة والمجاز والأمر والنهي يظهر موضوع أدوات المعاني. وتنقسم السنة إلى قول وفعل وإقرار وسند ومتن، وهي أقسام السنة التقليدية في كتب الأصول السابقة. ويتضمن الإجماع تعريفه، وما ينعقد منه، وما ينقد به، وفيما يستقر به، والمُجمَع عليه، وأحكام الإجماع. أما القياس فيبدأ بالتعريف، ثم بالأركان الأربعة، الأصل والفرع والعلة والحكم. وتلحق به الأدلة المختلف عليها، والتعادل والتراجيح، والاجتهاد.

(٦) «التحرير» لابن الهمام (٨٦١هـ) ^{١٠٧}

وربما يكون آخر النصوص الأصولية التي ما زالت تحرص على التجريد الأصولي، والتأسيس العقلي الخالص، بعيدًا عن التجميع الذي طبع المؤلفات الأصولية المتأخرة ابتداءً من «البحر المحيط» للزركشي. وربما يرجع هذا الطابع العقلي المجرد إلى الحنفية التي ينتسب إليها المؤلف بالرغم من محاولات الجمع بينها وبين الشافعية. وكان المؤلف على وعي بذلك؛ إذ تحتكم الحنفية إلى العقل لا إلى النص؛^{١٠٨} لذلك تغيب عنه الأحكام الإقصائية والمواقف الحدية، لا يستعمل أحكام الخطأ والصواب أو الصحيح أو الفاسد، بل «والمختار»؛ أي مجرد احتمال ضمن احتمالات، ورأي ضمن الآراء. وكان هم الكم هو أحد الدوافع على التركيز في العرض والتأصيل للقواعد بالرغم من ظهور السجع كعادة العصور المتأخرة في الكتابة. وتقلُّ فيه الشواهد النقلية، الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

^{١٠٦} الكتاب (١٠٢٤)، القياس (٦٠٥)، السنة (٢٥٠)، الإجماع (١٠٣).

^{١٠٧} الإمام الكمال ابن الهمام، التحرير في علم الأصول، الجامع بين اصطلاحَي الحنفية والشافعية (ثلاثة أجزاء)، دار الفكر، بيروت ١٩٩٦م.

^{١٠٨} السابق، ج١، ١٩٩.

والأشعار العربية، إلى الحد الأدنى. ويغلب الحديث على القرآن؛ مما يدل على بداية فترة أهل الحديث أو السلفية المعاصرة. وكلاهما يغلبان الشعر بعد أن توارى الوجدان.^{١٠٩} وتظهر البنية الثلاثية للعلم؛ المبادئ اللغوية، أحوال الموضوع، والاجتهاد. وهي بنية واعية يعبر عنها المؤلف كقصد له.^{١١٠} أكبرها أحوال الموضوع الأربعة، ثم المبادئ اللغوية، وأصغرها الاجتهاد.^{١١١} وتجمع المقدمة بين بعض المبادئ اللغوية والمنطقية، في حين تشمل المبادئ اللغوية مباحث الألفاظ. وتضمُّ مسائل الاشتقاق والدلالة والمقايسة والكلي والجزئي والمفرد والمركَّب، في حين تضمُّ مباحث الألفاظ الحقيقة والمجاز. وتضم أحوال الموضوع أحكام التكليف وأحكام الوضع بالإضافة إلى الأدلة الشرعية الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس. والاجتهاد لا يحتوي إلا على عدة مسائل دون أبواب أو فصول. ويتم انبعاث البنية الثلاثية أيضاً لصالح أحوال الموضوع، أي الأدلة الأربعة، أي الوعي التاريخي، على حساب المبادئ اللغوية، أي الوعي النظري، والاجتهاد جزء منه. أما أحكام التكليف فإنها تدخل ضمن الوعي التاريخي؛ مما يدل على بداية اختفاء العمل لحساب النص واللغة. وبالرغم من هذه التقسيمات تتأكد وحدة العمل بإحالة السابق إلى اللاحق.^{١١٢}

لذلك تتقدم الحنفية ومشتقاتها، أبو حنيفة وحنفي، تتلوها الشافعية والشافعي وشافعي،^{١١٣} ويتبعهما فقهاء الحنفية مثل فخر الإسلام، ثم القاضي، ثم أبو يوسف، ثم يتداخل فقهاء الشافعية، مثل الآمدي، ثم الغزالي. ويعود الأحناف للظهور، مثل

^{١٠٩} الحديث (٤١)، القرآن (٢٧)، الشعر (١).

^{١١٠} «وسمّيته بالتحريير بعد ترتيبه على مقدمة هي المقدمات، وثلاث مقالات في المبادئ وأحوال الموضوع والاجتهاد». السابق، ج ١، ١٨-١٩.

^{١١١} أحوال الموضوع (٧٠٠)، المبادئ اللغوية (٤٢٢)، الاجتهاد (٨٧).

^{١١٢} التحرير، ج ١، ١٣٥، ١٤٥، ٢١٤.

^{١١٣} الحنفية (٢٠٩)، أبو حنيفة (٢٤)، حنفي (٩)، الشافعية (٧٣)، الشافعي (٥٦)، شافعي (٤)، فخر الإسلام (٣٨)، أبو يوسف (٣٠)، القاضي (٢١)، الآمدي (١٧)، الغزالي، الشيباني (١٦)، الكرخي (١٣)، الأشعري، الجبائي (١٠)، الماتريدي (١١)، القاضي أبو بكر، إمام الحرمين، أبو الحسين (٩)، الحسن، أحمد بن حنبل (٨)، أبو الحسن، السرخسي (٧)، القاضي عبد الجبار، شمس الأئمة (٦)، الإمام، القاضي أبو زيد (٥)، الرازي (٤)، الدارقطني، ابن الحاجب، الصيرفي، ابن اللبان، مالك، ابن جريج، الرازي الحنفي، الإسفراييني (الأستاذ) (٣)، الكعبي، الجصاص، الجرجاني، ابن المسيب، ابن معين، الشعبي، القفال (٢)، وخمسون آخرون مثل الباقلاني، والنخعي، والسمعاني، والثوري، وإسحاق بن راهويه، والبيضاوي، وأبو زيد الدبوسي، وعيسى بن أبان، والنظام. ومن اللغويين الخليل وسيبويه وابن جني.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الكرخي، ثم محمد بن الحسن الشيباني. ويظهر المتكلمون باعتبارهم أصوليين، مثل الأشعري والأشاعرة المرتبطين بالشافعية، والجبائي وابنه أبي هاشم المرتبطين بالأحناف. ويظهر أبو منصور الماتريدي باعتباره أول من جمع بين الأشاعرة والمعتزلة، كما يفعل ابن الهمام بين الشافعية والحنفية. ويتداخل الأصوليون، حنفية وشافعية، مع المتكلمين، معتزلة وأشاعرة؛ مما يدل على الرغبة في الجمع بين المذهبين في الأصول بشقّيه، أصول الفقه وأصول الدين، بل يتداخل الحنابلة أيضًا من خلال أحمد بن حنبل قبل المالكية من خلال مالك.

ومن الفرق يتقدم المعتزلة بطبيعة الحال الذين كانوا ولا يزالوا يمثلون التحدي العقلي للأشاعرة والشافعية، ثم باقي الجمهور، أي غالبية الفقهاء الحنابلة، ثم الأشاعرة والأشعرية وعامة الشافعية. ولا حرج من ذكر الفرق الهالكة، مثل الشيعة والخوارج واليهود والنصارى.^{١١٤} ويُشار إلى الأصوليين والفقهاء باعتبارهم فرقة. ويُشار إلى الفرق الصائبة باسم «المحققون»، والظاهرية فرقةً أصولية، ومنهم المتقدمون والمتأخرون إحساسًا بتطور العلم في التاريخ، أو التابعون الذين يُنكرون تغيّر الزمن.^{١١٥}

ومن الفرق من يرتبط بالمدن والأمصار؛ فالجغرافيا، أي المكان، بعدُ فقهي في الأحكام، مثل الزمان في الفرق بين المتقدمين والمتأخرين؛ فهناك أئمة الكوفة والكوفيون، والعراقيون، والسمرقنديون، ومشايخ سمرقند، وأهل المدينة، ومشايخ ما وراء النهر من الحنفية، والبخاريون، ومنها ما يرتبط بالمعرفة، مثل: الإشراقيون، السُمنية التي لا تعترف إلا بالحس، والسوفسطائية التي تُنكر المعارف بعد أن تعرّبت الكلمة على أيدي الفلاسفة، ومنها ما يرتبط بالديانات السابقة، مثل الحنيفية والمجوس، ومنها ما يرتبط بالعلوم، مثل علم اللغة، مثل أئمة اللغة وأهل اللسان، ومنها ما يرتبط بالجماعة، مثل: الشيوخ، أصحابنا، مشايخهم، المشايخ. ويتم الاعتماد على الصحابة والتابعين باعتبارهم فقهاء ورواة للحديث في نفس الوقت، وكأن الصحابة فرقة. ويتقدمهم ابن عباس حبر الأمة.^{١١٦} بل ويظهر الأنبياء أيضًا في موضوع النسخ، يتقدمهم عيسى وموسى، ثم آدم

^{١١٤} المعتزلة (٣٣)، الجمهور (١٣)، الحنابلة (١٠)، الأشاعرة (٩)، الأشعرية، الشيعة، الخوارج، اليهود (٦)، الأصوليون (٥)، المحققون (٤)، النصارى، الظاهرية (٣)، المتكلمون، الروافض، العيسوية، الحشوية، أصحاب الحديث، أهل الحديث، الخطابية، المالكية (١).
^{١١٥} المتأخرون المحدثون، المتقدمون (٢)، قداماؤهم، التابعون (١).

ونوح وإبراهيم، ثم يعقوب وإسماعيل ومحمد.^{١١٧} وتُذكر التوراة. كما يُشار إلى نبختنصر ملك بابل الذي أسر اليهود.

(٧) «مسلم الثبوت» لمحِب الله بن عبد الشكور (١١١٩هـ)^{١١٨}

ويجمع بين الحنفية والشافعية، «ولا يميل ميلاً ما عن الواقعية»، وهي المالكية؛ ومن ثم يعتمد النص على العقل والوجود كما يتَّضح في مبحث «الماهية والوجود».^{١١٩} وتظهر مباحث الفلسفة والفلاسفة مثل ابن سينا.

وهو أقرب النصوص إلى «المستصفى» للغزالي. وقد طُبِع النصَّان معاً على صفحة واحدة، قصداً أو مصادفة. يقوم على الججاج ضد المتكلمين، وهو ما يظهر في الأسلوب «فإن قيل ... قلنا». ويبحث عن اليقين كما يُوحى العنوان «مسلم الثبوت»، ومع ذلك لا يستبعد رأياً ولا يكفر أحداً. وإذا أراد الصواب قال «والمختار»؛ أي احتمال لا ينفي الاحتمالات الأخرى. وهو أقرب إلى الماتريدية التي حاولت من قبل في علم الكلام الجمع بين الأشعرية والاعتزال وبين الشافعية والحنفية. ويظهر موضوع «الصلاة في الدار المغصوبة» كنموذج لإصدار حكم شرعي يجمع بين العقل والنقل.^{١٢٠}

وتكثرُ الشواهد النقلية، وتتقدم الآيات القرآنية على الأحاديث النبوية.^{١٢١} وتقلُّ الشواهد الشعرية إلى الحد الأقصى؛ فالمؤلف أقرب إلى العقل منه إلى الوجدان.^{١٢٢} ويُحيل النص إلى عدة نصوص سابقة، متون وملخصات وشروح، أو نصوص المؤلف نفسه.^{١٢٣}

^{١١٦} الصحابة، ابن عباس (١٢)، فاطمة، علي (١٠)، أبو بكر (٧)، أبو هريرة، ابن عمر، عائشة (٦)، أنس، عمر (٥)، عثمان، البخاري (٤)، الترمذي (٢)، ابن الزبير، معاذ، مجاهد، أبو داود، الضحاك، ميمونة، زيد بن ثابت، عبد الرحمن بن عوف، سعد بن معاذ، ابن العاص، أم سلمة، وآخرون (١).
^{١١٧} عيسى، موسى (٤)، آدم، نوح، إبراهيم (٢)، المسيح، يعقوب، إسماعيل، محمد (١) التوراة، نبختنصر (١).

^{١١٨} الإمام المحقق الشيخ محب الله بن عبد الشكور، مسلم الثبوت، حاشية: المستصفى للغزالي (جزءان)، الطبعة الأولى، بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، سنة ١٣٢٢هـ، ج ١، ص ٧.

^{١١٩} السابق، ص ١٩-٢٤.

^{١٢٠} السابق، ص ١٠٥.

^{١٢١} القرآن (١٣٩)، الحديث (٧٩).

والبنية ثلاثية تتضمن مقدمة عن حد العلم وموضوعه وغايته ومقالات ثلاث، كلامية وإحكامية ولغوية، والمقاصد وهي الأدلة الشرعية الأربعة. المبادئ الكلامية تتضمن ما يُعادل نظرية العلم، والأحكام ما سَمَّاهُ المستصفي الثمرة. والمبادئ اللغوية طرق الاستثمار. والمقاصد الأربعة في المُثْمَر. ومن حيث الكم تتعادل تقريباً المقدمة والمبادئ الكلامية والحكمية واللغوية، وهي بمثابة المنهج مع الأصول الأربعة، وهي بمثابة الموضوع.^{١٢٤} والمبادئ اللغوية أكبر من الحكمية والكلامية.^{١٢٥} والقياس أكبر الأصول الأربعة، والإجماع أصغرها.^{١٢٦} وتنبعج البنية الثلاثية لصالح الأصول الأربعة، أي الوعي التاريخي، في حين تضمُّ الأحكام، أي الوعي العملي، والمبادئ اللغوية، أي الوعي النظري، مع المقدمات.

ولما كان الكتاب يجمع بين الأصول الشافعية والحنفية يتصدر الشافعي وأبو حنيفة، وما بينهما ابن الحاجب والباقلاني، ثم يتداخل علماء الأصول مثل إمام الحرمين، والحنفية مثل الجصاص، الغزالي والأمدي من ناحية، وأبو الحسين البصري وأبو هاشم الجبائي من ناحية أخرى، ثم يتوالى فقهاء الحنفية كاليزدوي والسرخسي وأبي يوسف، ومن المتأخرين ابن الهمام. وفي هذا العصر المتأخر الذي سيطر فيه الفقهاء وسادت فيه الحركة السلفية يتقدم أحمد بن حنبل والحنابلة على مالك والمالكية.^{١٢٧} ويظهر أئمة الصحابة باعتبارهم أصوليين، ويتقدمهم ابن عباس حبر الأمة، ثم عمر مُنجمها.^{١٢٨}

ومن الفرق يتقدم أيضاً الحنفية ثم الشافعية، وتكيف الأصول الشافعية طبقاً للأصول الحنفية، ثم يظهر المعتزلة قرائن الأحناف لاشتراكهم في الفعل. ويتساوى الجمهور والحنابلة بعد أن أصبحت السلفية التيار الغالب في الثقافة الشعبية؛ لذلك كثيراً ما يُحال إلى الصحابة والشيخين. ومن المتكلمين يظهر الأشاعرة أو الأشعرية والشيعة والظاهرية، أنصار التأويل وأعداؤه، والزيدية والكرامية. وتظهر فرق الأقالييم مثل مشايخ سمرقند مع العراقيين والبخاريين. والحكماء أو الفلاسفة فرقة أيضاً. وأهل الحق والجدليون مع الأصوليين فرق، بل تتفرع الفرق الكلامية إلى الجبائية والجهمية،

^{١٢٢} الشعر (٢).

^{١٢٣} وهي: شرح المختصر (٥٨)، التحرير (٥٣)، المنهاج (٨)، شرح الشرح (٧)، المحصول (٥)، التلويح

(٢)، المواقف، الشفاء، المعتمد، الهداية، الكشف، البرهان، الإقرار (١)، كتبنا (١).

^{١٢٤} المقدمة والمقالات الثلاث (٤٣٥)، الأصول الأربعة (٤٠٦).

^{١٢٥} المبادئ اللغوية (٢٥٩)، المبادئ الحكمية (١٥٣)، المبادئ الكلامية (٧).

أو الجبرية والبهشمية والخوارج، أو الروافض والجعفرية. كما تظهر بعض الفرق غير الإسلامية، كالنصارى واليهود والمجوس والبراهمة والصابئة. ويظهر أصحاب الرأي كالعقلاء والفضلاء والمحققين والمصوبة والمجتهدين والعلماء. ويُحال إلى علماء اللغة أو النحاة أو البلاغة. وفي كل فرقة بها قدماء ومُحدثون؛ إذ يتغير مسار الفرقة واتجاهها عبر الزمان. كما يظهر الأنبياء خاصة في موضوع النسخ، ويتقدمهم موسى، ثم عيسى، ثم إبراهيم ونوح، ثم آدم، ثم داود وسليمان وهارون ويعقوب وإسحاق وإسماعيل ومحمد. ولا يُنسَى أيضًا جبريل.^{١٢٩}

وتكشف البنية الثلاثية بطريقة أو بأخرى عن أبعاد الشعور الثلاثية؛ البعد التاريخي الذي يتلقى الوحي في تعيّناته الأربعة؛ الكتاب وهي الخبرة البشرية العامة الأولى التي تمثل حكمة الشعوب، والسنة التي تمثل التجربة المثالية الأولى والنموذج الأول، والإجماع الذي يمثل التجربة الجماعية للأمة، والقياس تجربة الفرد واجتهاده الخاص. سَمَّى الشافعي

^{١٢٦} القياس (١٦٢)، السنة (١١٥)، الكتاب (٨٩)، الإجماع (٣٥).

^{١٢٧} الشافعي (٦٥)، ابن الحاجب (٤٥)، الباقلاني (القاضي) (٤١)، أبو حنيفة (٣٧)، إمام الحرمين، أبو بكر الرازي (الجصاص) (٣١)، الغزالي (٢٤)، الأمدى (٢٣)، أبو الحسين البصري (١٩)، أحمد بن حنبل (١٧)، البزدوي (فخر الإسلام)، أبو يوسف (١٣)، ابن الهمام (١٢)، الكرخي، الأشعري (١١)، مالك (١٠)، ابن شريح، الدبوسي (أبو زيد) (٧)، الشيرازي، عبد الجبار (القاضي) (٦)، زفر، ابن أبان، الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (٥)، البيضاوي، النظام (٤)، الكعبي، السبكي، فخر الدين الرازي (الإمام) (٣)، الماتريدي، ابن سينا، الصيرفي، المرتضى، الأوزاعي، سيبويه، أبو عبد الله البصري، ابن السمعاني، ابن الصلاح، القفال، النخعي، أبو ثور، أبو عبد الله البصري (٢)، أبو علي الفارسي، الأرموي، القرافي، عباد بن سليمان، عبد القاهر، الثوري، الزهري، ابن جني، ابن الراوندي، ابن الجوزي، ابن المبارك، الذهبي، البردعي، داود الظاهري، القاساني، النهرواني، البيهقي (١)، وآخرون.

^{١٢٨} ابن عباس (٣٣)، عمر (٢١)، علي (١٦)، أبو بكر (١٥)، ابن مسعود (١١)، عثمان (٧)، أبو رافع (٥)، معاذ (٤)، البخاري، العباس، أبو ثور، سلمة، ابن مالك، أبو بكر، طلحة، وآخرون.

^{١٢٩} الحنفية (١٣٧)، الشافعية (٧٣)، المعتزلة (٤٧)، الحنابلة، الجمهور (١٦)، المتكلمون، الأشاعرة (١١)، الصحابة (١٠)، الفقهاء، المالكية (٩)، الشيعة (٨)، الشيوخ (٦)، الظاهرية (٥)، الحكماء ومشايخ سمرقند (٤)، أهل الحق، الجدليون، الأصوليون (٣)، الزيدية، الكرامية، القاضيان، القدماء، أئمة اللغة، النحاة (٢)، الجبائية، الجهمية، البهشمية والخوارج، أو الروافض والجعفرية، الإمامية، النصارى، اليهود، الصابئة، المجوس، البراهمة، أصحاب الرأي، العقلاء، الفضلاء، المحققون، المصوبة، المجتهدون، العلماء (١)، علماء اللغة، النحاة، علماء البلاغة (٢)، ومن الأنبياء موسى (٩)، عيسى، إبراهيم (٤)، نوح (٣)، آدم (٢)، داود، سليمان، هارون، يعقوب، إسحاق، إسماعيل، محمد (١)، جبريل (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

هذا البعد خبر الواحد والإجماع والقياس والاجتهاد والاستحسان والاختلاف، وسمّاه التلمساني الأصل، الكتاب والسنة والإجماع، واستصحاب الحال والقياس والترجيح، وسمّاه الأخسيكتي الأدلة الأربعة، والزركشي المباحث، أي الأدلة الشرعية الأربعة، وابن الهمام الاجتهاد، وعبد الشكور المقاصد، أي الأدلة الأربعة. وغالبًا ما يكون القسم الثالث، باستثناء الأخسيكتي الذي جعله القسم الأول، والتلمساني الذي جعله الأول والثالث.

والبعد الثاني الشعور التأملي أو النظري الذي يفهم الوحي المدوّن في الكتاب والسنة، أو غير المدوّن في التجربتين الجماعية والفردية. سمّاه الشافعي البيان، وغلبت عليه الأدلة النقلية، والتلمساني معقول الأصل، أي مباحث الألفاظ، والأخسيكتي حروف المعاني والمبادئ اللغوية، والزركشي المقدمات، وابن الهمام المبادئ اللغوية، وعبد الشكور المقدمة. وهو القسم الأول عند الشافعي والزركشي وابن الهمام وعبد الشكور، والثاني عند التلمساني، والثالث عند الأخسيكتي.

خامسًا: البنية الرباعية

(١) «أصول الفقه» لابن فورك (٤٠٦هـ) ١٣٠

تدور على الأدلة الشرعية الأربعة وحدها، الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وتدخل مباحث الألفاظ، مثل النص والظاهر والعموم والمجمل، مع الكتاب. ومع السنة يدخل الفعل والإقرار. ويجتمع في القياس، وهو أكبرها، معقول الأصل، وهو لحن الخطاب وفحوى الخطاب ودليل الخطاب ومعنى الخطاب، وهي أقسام القياس، وتلحق به حجيته، وكذلك الاستصحاب وأقسامه. ابتلع الوعي التاريخي، المصادر الشرعية الأربعة، كل مسائل الوعي النظري والوعي العملي؛ فالنص حوى كل شيء، اللغة في طرق الاستدلال، والفعل في أحكام التكليف. ويكثر فيه الاعتماد على الشواهد النقلية، ويتغلب الحديث على القرآن. ١٣١ ويغيب الشعر بعد أن تحوّل الإبداع العربي إلى العقل. ويتقدم الشافعي وأبو حنيفة على مالك وأحمد، والأشعري وعمر والأصحاب. ١٣٢

١٣٠ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الحسين بن فورك الأصبهاني الشافعي، عليه رحمة الله والرضوان (المتوفى سنة ٤٠٦هـ)، مقدمة في نكت من أصول الفقه، ص ٤-١٤.

١٣١ القرآن (٨)، الحديث (١١).

١٣٢ الشافعي، أبو حنيفة (٢)، مالك، أحمد، الأشعري، عمر، أصحابنا (١).

(٢) «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (٥٠٥هـ) ١٣٣

وفيه تظهر البنية الرباعية؛ إذ يدور العلم حول أربعة أقطاب، الحكم وهي أحكام التكليف، وأدلة الأحكام وهي الأدلة الشرعية الأربعة، وكيفية استثمار الأحكام وهي مباحث الألفاظ والمعاني والعلل، وحكم المستثمر الذي يضم الاجتهاد والتقليد والاستفتاء والترجيح. ولأول مرة تتحول العلة من الأصل الرابع إلى مباحث الألفاظ بعد قسمة الخطاب إلى لفظ ومعنى وشيء، إلى منظوم وفحوى، أو إشارة وقياس. ولما كان القطب الرابع أقرب إلى الأصل الرابع، ومن ثم تبرز البنية الثلاثية ضمناً بداية بأحكام التكليف، ثم الأدلة الأربعة، ثم مباحث الألفاظ، بداية بالثمرة ثم المثمر ثم طرق الاستثمار. والأولى البداية بالمثمر ثم بطريق الاستثمار ثم بالثمرة، البذور قبل الجذوع، والجذوع قبل الثمار. أكبرها القطب الثالث كيفية الاستثمار، وأصغرها الثمرة مع أحكام المستثمر. ١٣٤ وأحياناً يقول الغزالي إن الأدلة ثلاثة، الكتاب والسنة والإجماع، ودليل رابع هو دليل العقل أو الاستصحاب؛ أي استصحاب الأصل. ولا يُضاف الدليل الرابع إلى باقي الأدلة الثلاثة وبنفس الصيغة ربما لأثر الأشعرية الشافعية، وتقديم النقل على العقل. فيظهر انبعاث البنية الثلاثية نحو الوعي النظري، أي طرق الاستثمار، على حساب الوعي التاريخي، أي الأدلة الأربعة، والوعي العملي، أي أحكام التكليف.

ولإحكام البنية تكثر ألفاظها وتنوع أقسامها. البنية الرباعية كل من أقسامها قطب، وهو مصطلح صوفي، القطب وقطب الأقطاب مثل البدل وبدل الأبدال في مدينة السماء التي يعيش فيها الصوفية، وقد كان ابن عربي قطباً. وينقسم القطب إلى فنون، والفن إلى مسائل. وقد ينقسم القطب إلى أصول، والأصول إلى أقسام أو أبواب، والأصول والأبواب إلى مسائل. وقد ينقسم القطب إلى فنون، والفنون إلى أقسام، والأقسام إلى فصول أو

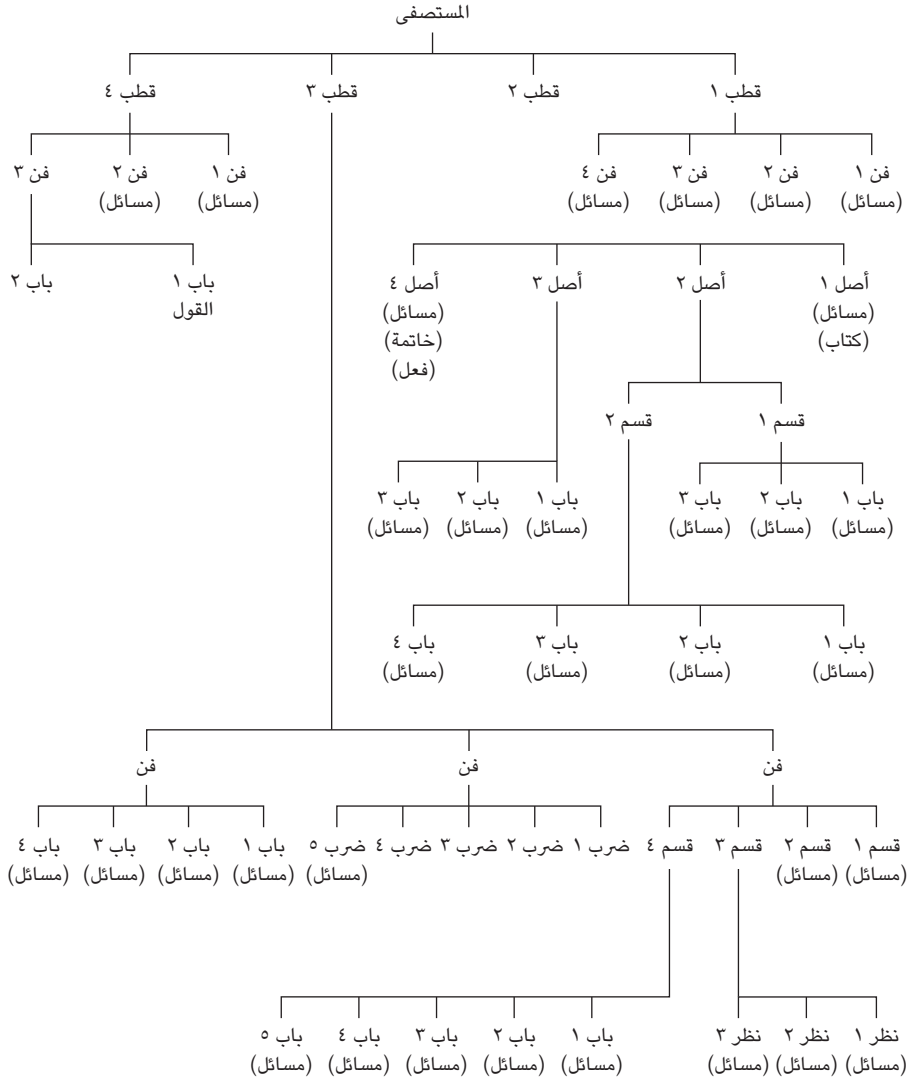
١٣٣ الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول (جزءان)، المطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣٢٢هـ، الطبعة الثانية بالأوفست، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع القاهرة (د. ت.).

١٣٤ القطب الثالث (٣٥٠)، الثاني (١١٥)، الأول (٤٤)، الرابع (٤٤). وهو نفس الخلل الكمي في رسالتنا «مناهج التفسير»، وصغر الوعي العملي لحساب الوعي النظري. الوعي التاريخي (١٣٨)، الوعي التأمل (١٦٠)، الوعي العملي (١٠٤).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

مسائل، والأقسام إلى أنظار، والأنظار إلى مسائل وأبواب. وقد تنقسم الأقسام إلى أبواب. وقد ينقسم الفن إلى أضرب أو أبواب.^{١٣٥}

١٣٥



وهناك الخطبة والصدر والبيان والدعامة والقانون والامتحان في أول الكتاب قبل القطب الأول،^{١٣٦} وهي ألفاظٌ صوفية استعملها الفلاسفة مثل ابن سينا في «الإشارات والتنبيهات»، وصدر الدين الشيرازي في «الأسفار الأربعة» و«شواهد الربوبية».^{١٣٧} وقد ينقسم الأصل إلى أبواب، مثل كتاب النسخ ببابيه في الأصل الأول.^{١٣٨} وقد توضع خاتمة في آخر الكتاب أو الباب أو المسألة.^{١٣٩} وكما يبرز الكتاب يبرز القول داخل قسم في فن، أو داخل مسألة في نظر، أو بعد باب أو فصل أو ضرب أو مسألة.^{١٤٠} وقد تسبق مقدمة الباب. وقد يتكوّن الباب كله من مجموعة من المقدمات أولى وثانية وثالثة.^{١٤١} ويكون بعد القول بيان.^{١٤٢} وقد توضع أكثر من مقدمة للفن، مقدمة أولى ومقدمة أخرى.^{١٤٣} وقد يوضع تنبيه بعد باب.^{١٤٤} وتزاد خلال العرض ألفاظٌ أخرى مثل امتحان، قانون، رتبة، ضرب، مسلك، تنبيه، نظر، شبهة، وضع. وقبل كل قطب أو فن أو أصل أو باب أو قسم يتم تلخيص الموضوع أولاً وعرضه في جوانبه الرئيسية قبل الدخول في تفصيله جزءاً جزءاً؛ فالكل يسبق الجزء، والبنية تسبق الموضوع.^{١٤٥}

وبما أن «المستقصى» آخر ما كتب الغزالي بعد أن اختار الطريق الصوفي في مؤلفاته الصوفية، خاصة «إحياء علوم الدين» الذي يُحيل إليه، يظهر الأسلوب الصوفي في خطبة الكتاب وصدره، أسلوب السجع مع الدعوات الصوفية؛^{١٤٦} فهو كتابٌ بسيط مثل «كيمياء السعادة». ونظراً لأنه آخر ما كتب الغزالي ففيه جمع العقل والتجربة، العلم والرؤية.

^{١٣٦} السابق، ج ١، ٢-٥٤، ٣١٥-٣١٦.

^{١٣٧} من النقل إلى الإبداع، مجلد ٢، ج ١.

^{١٣٨} المستقصى، ج ١، ١٠٧-١٢٨.

^{١٣٩} السابق، ج ١، ١٢٨-١٢٩، ١٣٩-١٤٠، ١٦١-١٦٢، ٢٤٥-٢٧٠، ٣٦٠-٣٦٣، ج ٢، ٣٤٧-٣٥٠.

^{١٤٠} السابق، ج ١، ٣٦٤-٣٦٧، ج ٢، ٣٨-٤٨، ٥٤-٥٧، ١٨٠-١٨٦، ٢٠٤-٢١٠، ٢١٢-٢٢١، ٢٥٦-٢٥٩، ٣٠٦-٣٠٩، ٣٩٨.

^{١٤١} السابق، ج ٢، ٣٢-٣٥، ٣٩٢-٣٩٨.

^{١٤٢} السابق، ج ٢، ٤٨-٥٤.

^{١٤٣} السابق، ج ٢، ٢٢٨-٢٣٤.

^{١٤٤} السابق، ج ٢، ٣٢١-٣٢٣.

^{١٤٥} السابق، ج ١، ٦٧، ٣١٥-٣١٧، ج ٢، ٣٨.

^{١٤٦} السابق، ج ١، ٢-٤؛ إحياء علوم الدين، ج ٢، ٢١٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والغزالي على وعي برائعته بنيةً وكمًّا وقصدًا وأسلوبًا. ووضع علم أصول الفقه كعلمٍ عقلي نقلي وسط العلوم النقلية الخالصة والعلوم العقلية الخالصة. جمع بين «الترتيب والتحقيق»؛ أي بين البنية العقلية والمادة الأصولية. ويهدف إلى التوسط بين الإخلال والإملال، بين الإيجاز والاختصار من جانب مثل «المنحول»، والاستقصاء والإكثار مثل «تهذيب الأصول». ويرجع الفضل في ذلك إلى «الورقات» للجويني أستاذة الذي لا يميل إليه ولا يذكره، بل إن «المستصفى» يُعتبر شرحًا على «الورقات» وتفصيلًا له.

ويجمع الكتاب بين العقل والنقل، وهو إلى العقل أقرب؛ مما أعطاه طابعًا منطقيًا استدلالياً واضحاً في ترتيب الحجج والاعتراضات والردود عليها، مرقمة ومرتبّة من الكل إلى الجزء، ومن العام إلى الخاص، والقرآن ضِعف الحديث.^{١٤٧} ويغيب الشاهد الشعري؛ ففي الاستبطان غنى عن الشعر، ومع ذلك لم يغيب عنه الطابع الجدلي السجالي ضد الفرق الكلامية خاصة المعتزلة أكثر منه ضد المذاهب الفقهية خاصة الحنفية، وهو أمرٌ طبيعي؛ فالحنفية اعتزال، كما أن الشافعية أشعرية. ويتوحد الغزالي مع فرقته الأثرية؛ الشافعية في الفقه، والأشعرية في الكلام. ويتكلم عن «أصحابنا» و«اصطلاحاتنا»، ويقصد الشافعية والأشعرية.

ومع ذلك هناك صحيح وفساد، وليس صوابًا وخطأً؛ حتى يظل للعلم مقاييسه المنطقية الاستدلالية بعيداً عن الفرقة الناجية والفرق الهالكة كما هو الحال في علم الكلام؛ لذلك خلا من الأحكام القطعية الحادة التي عُرف بها ابن حزم، ومن بعض الألفاظ التي تتجاوز اللياقة العلمية باستثناء القليل مثل هوس.^{١٤٨}

«أصرف العناية فيه إلى التلفيق بين الترتيب والتحقيق، وإلى التوسط بين الإخلال والإملال على وجه يقع في الفهم دون كتاب «تهذيب الأصول» لميله إلى الاستقصاء والاستكثار، وفوق كتاب «المنحول» لميله إلى الإيجاز والاختصار ... وجمعت فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني، فلا مندوحة لأحدهما عن الثاني؛ فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب يطلع فيه الناظر لأول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويُفيده الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه؛ فكل علم لا يستوفي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبادئه فلا مطعم له في الظفر بأسراره ومباغيه».

^{١٤٧} القرآن (٤٧٧)، الحديث (١٩٣).

^{١٤٨} المستصفى، ج ١، ٢٨١.

ويُحيل الكتاب إلى نفسه؛ مما يدل على وحدة العمل وترباط أجزائه.^{١٤٩} كما يُحيل إلى باقي أعمال المؤلف؛ مما يدل على وحدة المشروع الفكري.^{١٥٠} كما يُحيل إلى كتب الآخرين؛ مما يدل على التراكم العلمي والوعي التاريخي، من المتقدمين إلى المتأخرين.^{١٥١} ويتصدّر الباقلاني (القاضي) نموذج الأشاعرة في الكلام والشافعي وأصحابه مؤسسة الشافعية في الفقه. ونظرًا لأهمية الشافعي والباقلاني مع المعتزلة فإنهما يظهران في الفهرس التحليلي لبعض الموضوعات في فصلٍ خاص،^{١٥٢} ثم يأتي أبو حنيفة وأصحابه المقابل للشافعي والمعتزلة في مقابل الأشاعرة، ولا يكاد يُذكر مالك،^{١٥٣} ثم يتداخل الأصوليون حنفية وشافعية، والمتكلمون أشاعرة ومعتزلة.^{١٥٤} ومن الفرق تتصدر المعتزلة أو القدرية، ثم أهل الظاهر، ثم الشيعة.^{١٥٥} ومن العلماء يتصدر الفقهاء ثم المتكلمون،^{١٥٦} كما يتصدر فقهاء الأمصار.^{١٥٧} وتتكاثر الطبقات مثل الصحابة والتابعين، أو الجماعات العامة مثل قوم، طائفة، جماعة.^{١٥٨}

^{١٤٩} السابق، ج ١، ٣٨، ٧٨، ١٠٧، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٦٣، ٣٨٣؛ ج ٢، ٣٠، ١٤١، ١٦٤، ٢٢٧، ٢٤٦، ٢٦٦، ٣٠٩.

^{١٥٠} السابق، ج ١، ٤٠؛ ج ٢، ٢١٣، ٢٩٠.

إذ يحيل الغزالي إلى شفاء الغليل (٢)، محك النظر، ومعيار العلم (١).

^{١٥١} يحيل الغزالي إلى اختلاف الحديث وأحكام القرآن للشافعي. السابق، ج ١، ٢٧١، ٤٢٦.

^{١٥٢} الشافعي، المستصفى، ج ١، ٢٧١-٣١٥؛ الباقلاني، ج ١، ١٠٥-١٠٦؛ المعتزلة، ج ١، ٥٥-٦٥.

^{١٥٣} الباقلاني، الشافعي (٤٩)، أصحاب الشافعي (٧)، أبو حنيفة (٣٠)، الحنفية (٦)، أصحاب أبي حنيفة (٢)، مالك (٤).

^{١٥٤} النظام (٥)، الكرخي (٤)، الأشعري، ابن سريج، العنبري (٣)، أبو هاشم، عيسى بن أبان (٢)، الشيباني، الصيرفي، بشر المريسي، الكعبي، القاشاني، الدبوسي، النهرواني، المروزي، وبعض الموحدين قبل الإسلام مثل أويس القرني، قس بن ساعدة، زيد بن عمرو بن نفيل.

^{١٥٥} المعتزلة (١٨)، القدرية (٧)، أهل الظاهر (٥)، الشيعة (٢)، الجبرية، الأشعرية، الفلاسفة الدهرية، الخوارج، التعليمية، الروافض، الحشوية. وقد لاحظت وأنا طالب تقدّم الشافعي والمعتزلة دون تحليل كمي دقيق للمضمون، بل بانطباع كيفي خالص؛ مما يدل على صدق الحدوس عبر مراحل العمر.

^{١٥٦} الفقهاء (٢٤)، المتكلمون (٩).

^{١٥٧} أهل العراق، أهل الشام، فقهاء الكوفة، فقهاء البصرة.

^{١٥٨} وتتكاثر الفرق مثل الصحابة والتابعين، أرباب العموم، أرباب الخصوص الواقفية، بعض الأصحاب، أهل الرأي. كما تتكاثر أسماء الصحابة مثل علي، وابن عباس، وعثمان، وابن مسعود، والعباس، وأبي بكر، وعائشة، وأبي هريرة، والحسن، وابن سيرين، وعلقمة، والشعبي الأسود، ومسروق.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن الفرق غير الإسلامية يتصدر اليهود ثم النصارى وأنبياءهم موسى وعيسى، وكتبهم التوراة والإنجيل، ومن الشعراء ابن الرومي، ومن النحويين الخليل والمبرد. ولكل فرقة تبعيضا، كلها أو بعضها أو أكثرها.^{١٥٩}

ويُحيل إلى الشعر العربي لإحكام مباحث الألفاظ ولبيان أوجه استعمال اللغة عند العرب بالمقارنة مع العجم أو الفرس والترك.^{١٦٠}

لذلك يظل «المستصفى» بعد «الرسالة» علامة على الطريق، ما قبل «المستصفى» وما بعده. أما «المحصول» للرازي فإنه قراءة للمستصفى، ثم تأتي «الموافقات» للشاطبي علامة ثانية قبل أن يتجدد العلم من جديد في «من النص إلى الواقع» ابتداءً من قراءة «المستصفى» وكما لخصه ابن رشد.

(٣) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٦٣١هـ)^{١٦١}

ويقوم على أربع قواعد مثل «المستصفى» للغزالي؛ الأولى تعريف علم الأصول وموضوعه وغايته، ويضمُّ المقدمات الأولى، المبادئ الكلامية واللغوية والفقهية. وتضمُّ المبادئ الفقهية أحكام الوضع وأحكام التكليف، والتي سمّاها الغزالي الثمرة. والثانية الأدلة الشرعية الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس. ويظهر فيها مباحث الألفاظ كقاسمٍ مشترك بين الكتاب والسنة والإجماع، مع أن الكتاب والسنة نصوص في حين أن الإجماع تجربةٌ مشتركة قبل أن تكون رواية عن القدماء. وهناك ما يشترك فيه الكتاب والسنة وحدهما، وهما الناسخ والمنسوخ. والقاعدة الثالثة في المجتهدين وأحوال المفتين والمستفتين، وهي عادةً ما تكون خاتمة الاجتهاد. والقاعدة الرابعة في الترجيحات، وتضم التعارض. وكلاهما في المنقول والمعقول. أكبرها بطبيعة الحال الثانية، ثم الأولى، ثم الثالثة، وأصغرهما

^{١٥٩} اليهود (١٧)، النصارى (١٣)، المجوسية (١١)، موسى (١٢)، عيسى (٦)، نوح، هارون، إبراهيم (٢)، داود، يوسف، فرعون، العبرانيون (١)، التوراة (٥)، الإنجيل (٢).

^{١٦٠} الشعر، السابق، ج ١، ١٠٠، ١٠٧، ٤١٨؛ ج ٢، ٦٨، ١٦٩، ١٧٢. كلام العرب والفرس والترك والعجم. لسان العرب (١٧)، ألفاظ العرب، الفرس، العجم (٣)، التركية (١)؛ ج ٢، ٧، ٢٦، ٢٨، ٤٦، ٥٥، ٨٠، ٩٦، ١٦٤، ١٦٩-١٧١، ١٧٧، ٣٥٢.

^{١٦١} الشيخ الإمام العلامة سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، صبيح، القاهرة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

الرابعة.^{١٦٢} وتظهر عدة فقرات تحدّد عناصر الموضوع، وتكشف عن البنيات الجزئية للقواعد الكلية.^{١٦٣} ويكون انبعاث البنية لصالح الأدلة الشرعية الأربعة، أي الوعي التاريخي على حساب الوعي النظري، وخاصةً على حساب الوعي العملي؛ مما يبيّن تمرکز العلم حول النص، وليس حول الفهم أو الفعل.

ويستعمل الأمدي أسلوب الحجاج على طريق تخيّل الاعتراض مسبقاً «فإن قيل ... قلنا» دون استبعاد أحد.^{١٦٤} وتُرقم الحجج العقلية كما هو الحال في المستصفي حتى يتم حصرها وترتيبها. كما تكثر الشواهد النقلية، ومن الآيات أكثر من الأحاديث كالعادة، ويستشهد بالشعر خاصة في مباحث الألفاظ؛ فالشعر العربي هو منطق اللغة العربية وكيفية استعمالها، وعليه تُفهم الآيات والأحاديث. وأحياناً يذكر أسماء كبار الشعراء، مثل امرئ القيس والكميت والنابعة الذبياني.^{١٦٥}

وتظهر طريقة المستصفي في التأليف؛ عرض المسألة، ثم بيان اختلاف المذاهب الكلامية والفقهية فيها، ثم عرض حجج كل فريق، وأخيراً اختيار أحدهما، وهو «المختار» أو «المعتمد» دون الحكم المستمر بالصواب والخطأ، الصحيح والباطل.^{١٦٦}

ويقدم الشافعي، مذهباً وأصحاباً، على الإطلاق، ثم الباقلاني شيخ الأشاعرة، ثم المعتزلة خصومهم مثل أبي الحسين البصري، ثم أبو حنيفة وأصحابه، ثم أحمد بن حنبل الذي بدأ في الظهور منافساً للشافعي، ثم يتبادل أصحاب كل مذهب الأوليّة مع أصحاب المذهب الآخر؛ فمن الشافعية والأشاعرة يتقدم الغزالي، والأشعري، والجويني، وأبو إسحاق الإسفراييني، والقفال الشاشي، والكيال الهراسي وغيرهم؛ ومن المعتزلة القاضي عبد الجبار، وأبو هاشم الجبائي، وأبو عبد الله البصري، وأبو علي الجبائي، والنظام، والجاحظ، والخياط؛ ومن الحنفية يتقدم الكرخي، والجصاص، وعيسى بن أبان، وأبو يوسف،

^{١٦٢} الثانية (٥٣٠)، الأولى (٧٧)، الثالثة (٥٢)، الرابعة (٤٠).

^{١٦٣} الإحكام (الأمدي)، ج ١، ٨١-٨٢، ١٦٠، ١٩٠.

^{١٦٤} وهذا باطل. السابق، ج ٢، ١٥٥، ١٧٥. وقد أبطلناه، ج ١، ٧٤؛ ج ٢، ٢٧، ١٨١. وهو فاسد، ج ٢، ١٥، ٩٦.

وقد أبطلناه في كتبنا الكلامية، ج ٣، ٢٢٧. وقد أبطلناه في موضعه، ج ٣، ٢٣٩-٢٤٠.

^{١٦٥} الآيات (٦٢٥)، الأحاديث (٢٢٠)، الشعر (٣٢).

^{١٦٦} الإحكام (الأمدي)، ج ١، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٣، ١٦١، ١٨٧، ٢٠٠-٢٠١؛ ج ٢، ٦، ١٥، ٢١، ٣٥، ٧٠، ١٠٢، ١٢٤، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٩١-١٩٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والدبوسي، والكعبي وغيرهم.^{١٦٧} ومن الأنبياء يذكر نوح وإبراهيم وموسى وعيسى.^{١٦٨} ومن الكتب المقدسة التوراة والإنجيل خاصة في موضوع النسخ والرواتب.^{١٦٩}

والمعتزلة على الإطلاق، ومعتزلة بغداد على الخصوص هم الخصوم كما هو الحال في «المستصفى»، والشافعي هو المصيب وأصحابه من الشافعية هم «أصحابنا»، ثم يأتي مجموع الأصوليين والمتكلمين، وأهم الفرق الكلامية أهل الظاهر والأشاعرة والشيعة والخوارج، وآخرهم الأزارقة والزيدية والجدليون، ثم السُّننية والفلاسفة والجبائية والكرامية والبهشمية، والفرقة الناجية أصحاب الحديث وفقهاء الحرمين والمحدثون وأهل السنة. ومن الفرق غير الإسلامية الثنوية ثم المجوس والبراهمة.^{١٧٠} وتُسمى الفرق المختارة المحققين.^{١٧١} وتكثر الإحالة إلى أهل العلم وأهل العربية على الخصوص، أو أهل اللسان وأرباب اللغات على العموم. كما تكثر الإحالة إلى كلام العرب واستعمالات العرب؛ مما يدل على أن اللغة منطق للحكم على الأشياء.^{١٧٢}

^{١٦٧} الشافعي (٩٦)، الباقلاني (٦٨)، أبو الحسين البصري (٦٣)، أبو حنيفة وأصحابه (٥٥)، أحمد بن حنبل (٤٤)، القاضي عبد الجبار (٣١)، الغزالي، مالك بن أنس، الكرخي (٢٠)، أبو هاشم الجبائي (١٧)، أبو عبد الله البصري (١٥)، أبو علي الجبائي، الأشعري (١٢)، سيبويه (١٠)، النظام (٩)، الجصاص، الجويني، أبو إسحاق الإسفراييني (٨)، ابن سريج، الصيرفي (٦)، عيسى بن أبان، الجاحظ، القفال الشاشي، أبو يوسف (٥)، الدبوسي، ابن العنبري (٤)، أبو موسى الأشعري، جعفر بن مبشر، عبد القاسم بن سلام، أبو الهذيل، الكيا الهراسي (٣)، الكعبي، المزني، جعفر بن حرب، القاشاني، الشيباني، أبو ثور (٢)، يحيى الإسكافي، الشيرازي، الأصمعي، الخليل، الأصم، بشر المريسي، ابن علي، موسى بن عمران، ابن جيزان، الإصطخري، المروزي، أبو حامد الإسفراييني، الجرجاني، ابن حديد، ابن أبي يعلى، ابن الراوندي، الليث بن سعد، الدقاق، ابن درستويه، الطبري، الخياط، أنس بن مالك، الفارض، ابن سيرين، مسروق، الشعبي، البرذعي، البخاري، مسلم، يحيى بن معين، ابن حزم، الأنماطي، الحلبي.

^{١٦٨} موسى، نوح، إبراهيم (٣)، عيسى (٢)، هارون (١).

^{١٦٩} التوراة (٤)، الإنجيل (٢).

^{١٧٠} المعتزلة (٧٢)، أصحابنا (٥٦)، الفقهاء (٣٢)، الأصوليون (٢٧)، المتكلمون (٢٥)، الجمهور (١٥)، أهل الظاهر (١٢)، الحنابلة، العلماء، الأشاعرة (١١)، الحنفية (١٠)، الأكترون (٩)، الشيعة، الخوارج (٨)، الشافعية (٧)، العقلاء (٣)، الجدليون، الزيدية، المسلمون (٢)، السمنية، الفلاسفة، الجبائية، الكرامية، البهشمية، المجوس، البراهمة، الحشوية، التعليمية (١).

والمذاهب الفقهية ليست مغلقة على نفسها؛ إذ يُروى عن صاحب كل مذهب أكثر من موقف؛ لذلك يجمعها النافون والمُثبتون والواقفية كمواقف أصولية، أو أرباب العموم وأرباب الخصوص.^{١٧٣}

ويقوم الأمدي بشرح أقواله وتعريفاته؛ مما يُنبئ ببداية عصر الشروح والمخصصات، شرح الذات قبل شرح الغير.^{١٧٤} وهو على علم بتطور العصر وتغيّر الزمان، فيتحدث عن «زماننا»؛ مما يدل على نهاية مرحلة تاريخية وبداية أخرى.^{١٧٥}

ولا يُحيل الأمدي إلى مصادره، ولكنه يذكر فقط «أبكار الأفكار» له، وكذلك «دقائق الحقائق»، ويذكر لغيره «الرسالة» للشافعي، و«العمد» لأبي الحسين البصري.^{١٧٦} ومع ذلك فالعمل له وحدته، تُحيل أجزاؤه إلى بعضها البعض؛ فوحدة العمل مقدمة لوحدة المشروع الكلي الذي يجمع بين شقّي علم الأصول، أصول الدين وأصول الفقه.^{١٧٧}

(٤) «مختصر المنتهى الأصولي» لابن الحاجب (٦٤٦هـ) ^{١٧٨}

ويُسمى «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»، ويقوم على بنية رباعية؛ المبادئ، والأدلة السمعية، والترجيح، والاجتهاد. وتشمل المبادئ المنطق واللغة كما هو الحال في «المستقصى». والأدلة السمعية هي الأدلة النقلية؛ الكتاب والسنة والإجماع، والترجيح بينها في حالة التعارض، والدليل الرابع الاجتهاد. أما مباحث الألفاظ فهي جزء

^{١٧١} المحققون، أهل الحق (٣)، أهل الحق من أصحابنا، المحققون من أصحابنا (١)، اليهود (٩)، النصارى (٤).

^{١٧٢} أهل اللغة (٨)، أهل العربية (٢)، أرباب اللغات، أهل اللسان، أهل الأدب (١).

^{١٧٣} المثبتون، النافون (٥)، الشاذون (٣)، الواقفية (٢)، أرباب العموم، أرباب الخصوص (٣).

^{١٧٤} الإحكام (الأمدي)، ج ١، ٦٧، ١٠١.

^{١٧٥} وهو مذهب أكثر أبناء أهل زماننا، ج ٣، ٩١.

^{١٧٦} الإحكام (الأمدي)، ج ١، ٦، ٧، ١١٧، ٢٥٦؛ ج ٢، ٢، ٧٢، ٨٨؛ ج ٣، ١.

^{١٧٧} السابق، ج ١، ٦٧، ٨٧، ١٠٧، ١٢٢، ١٣٠، ١٦٤؛ ج ٣، ١٩٢، ٢١٧، ٢٨٥.

^{١٧٨} الإمام العلامة أبو عمر جمال الدين عثمان بن محمد بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المالكي، مختصر المنتهى الأصولي، مع «شرح العضد» للقاضي عضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، وله طبعةٌ أزهريّة قديمة بمطبعة السعادة عام ١٣٢٦هـ.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

من الأدلة النقلية، وأحكام التكليف هي جزء من المبادئ العامة. وهنا تبدو البنية الثلاثية ماثلةً نحو الأدلة الشرعية الأربعة على حساب الوعي النظري والوعي العملي. وأحياناً تبدو البنية سداسية؛ المنطق واللغة، والحكم عامة، والحكم خاصة، والأدلة، والاستدلال والاستصحاب، والمصالح المرسله. الحكم عامة الأحكام الشرعية، والحكم خاصةً مباحث الألفاظ. ويمكن ردها إلى القسمة الثلاثية؛ الأدلة الشرعية الأربعة وطرق الاستدلال على الأحكام منها. أما المقدمات وأحكام الاستفتاء فهي خارج العلم. ولا توجد حدوداً فاصلة، أبواب أو فصول أو أقسام أو مباحث أو أقوال لبيان بنية العلم؛ فقد أصبح سيلاً واحداً تغيب عنه «التمفصلات»، أصبح العلم كله مقالاً متصلًا؛ مما يدعو الناشر إلى تقسيمه إلى كلام ومباحث وكلام. وتظل المسائل، أي الموضوعات المتفرقة، بلا بنية جامعة تدل على رؤية للعلم. ومبادئ اللغة والمنطق الخالص معروضان، كما هو الحال في «المستقصى»، دون توظيف أو توطئة مباشرة لعلم أصول الفقه بعد تكفير الغزالي للفلاسفة في «الإلهيات والطبيعيات»، واستثناء المنطق باعتباره آلة تخرج عن دائرة الحكم بالكفر. والمنطق عرضٌ مبسّط للمنطق القديم دون بيان زيادات ابن سينا والغزالي والسهوروردي وغيرهم. وأسلوب الكتاب هادئ يخلو من الحدة والتعصب؛ فهو مالكي المذهب، وإذا انتصر إلى رأي فهو «المختار»، وليس الصحيح أو الصواب في مُقابل الفاسد أو الباطل، وإذا خطأ القاضي (الباقلائي) فبهدوء، وإذا أصدر حكماً فهو ضعيف أو أعظم الخطأ.^{١٧٩} ويجمع بين النقل والعقل وإن كان للعقل أقرب. يعتمد على القرآن أكثر من الحديث؛ فالأصول أولى من الفروع. ويستعمل الشعر مع القرآن كشواهد نقلية؛ فالقرآن وريث الشعر.^{١٨٠} وإذا كان القول مستبعداً فإن صاحبه زاعم، وإذا كان مقبولاً فهو المختار.^{١٨١} ونظرًا للمحاجة العقلية تظهر صياغة «قيل ... قالوا»، والخلاف في اللغة وليس في المنطق. ويُحيل العمل إلى ذاته مما يبيّن وحدته.

وبالرغم من أن المؤلف مالكي المذهب إلا أن الباقلائي مُتكلم الأشاعرة ثم الشافعي ثم الإمام (الرازي) ثم الغزالي يتقدّمون أبا الحسين والبصري، ثم يأتي أبو حنيفة ثم أحمد، وفي النهاية يذكر مالكا؛ مما يدل على تواضع المؤلف وسماحته. ويتداخل متكلمو

^{١٧٩} السابق، ص ١٠٠، ١٠٣، ١٢٠.

^{١٨٠} الآيات القرآنية (٦٥)، الأحاديث النبوية (٣٥)، الشعر (٥).

^{١٨١} المختار (١٦).

الأشاعرة، مثل الأشعري والإسفراييني مع متكلمي المعتزلة كالجبائي وأبي هاشم والنظام. ويدخل أهل اللغة مثل سيبويه والخليل وأبي عبيد.^{١٨٢} أما على مستوى الفرق فيتقدّم المعتزلة مع الجمهور، أي العقل مع الطبيعة والفطرة، ثم الحنابلة، وكأن النص الخام هو الحامي للمصلحة، ثم الشافعية والأكثر، فالشافعية مذهب الأمة، ثم الشيعة بعد أن هدأت حدة الخلاف بين السنة والشيعة، ثم تتكاثر الفرق الكلامية كالرافضة والظاهرية والجبائية، وتتداخل مع الفلاسفة والأئمة الأربعة والفقهاء وعلماء اللغة.^{١٨٣}

(٥) «منهاج الوصول في معرفة علم الأصول» للبيضاوي (٦٨٥هـ)^{١٨٤}

ويقوم على قسمة رباعية في الأدلة الشرعية الأربعة في الكتب الأربعة الأولى، ثم الأدلة المختلف عليها، والتعادل والتراجع، والاجتهاد والإفتاء في الكتب الثلاثة الأخيرة. أما المقدمة فتشمل أولاً تعريف العلم، والثانية أحكام التكليف؛ فالمقدمات والأحكام ليست جزءاً من العلم. الكتاب أكبرها، والقياس أوسعها.^{١٨٥} والكتاب يضم مباحث الألفاظ، بل ومقدمة عامة عن اللغات قبل الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ. وينقسم الكتاب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، بالإضافة إلى تذييل أو تنبيه.^{١٨٦} والكتاب

^{١٨٢} القاضي (الباقلاني) (٣٧)، الشافعي (٣٠)، الإمام (الرازي) (١٩)، الرازي (٢)، أبو الحسين (١٧)، البصري (١٠)، أبو حنيفة، أحمد (١٥)، الكرخي، الأشعري (١٠)، الجبائي (٩)، عبد الجبار (٦)، مالك (٥)، ابن سريج (٤)، أبو هاشم، الأستاذ (الإسفراييني)، النظام، القاشاني (٣)، الزهري، القفال، ابن داود، الكعبي، أبو يوسف، العنبري، بشر المريسي، أبو ثور، الأصم (٢)، الجصاص، ابن سعيد، البغوي، ابن فورك، الصيرفي، المزني، الحلبي، البلخي، ابن الراوندي، الأخفش، ابن غيلان، ابن جني، الدقاق، الأصفهاني، سيبويه، أبو عبيد، الخليل، الأصمعي، ابن أبان، الشيرازي (١).

^{١٨٣} المعتزلة، الجمهور (١٨)، الحنابلة (١٠)، الشافعية (٩)، الأكثر، الشيعة (٥)، الروافض (الخوارج) (٤)، الظاهرية (٢)، الجبائية، الفلاسفة، الأئمة الأربعة، الفقهاء، المحققون (٢)، الكرامية، المتكلمون، السمنية، الصحابة، أهل اللغة، أهل العربية، المصوبة (١).

^{١٨٤} قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي، منهاج الوصول في معرفة علم الأصول، صبيح، القاهرة (د. ت.).

^{١٨٥} الكتاب (٢٥)، القياس وتوابعه (١٧)، المقدمات (٧) السنة (٦)، الإجماع (٤).

^{١٨٦} منهاج الوصول، ص ٣١، ٣٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

في غاية التركيز؛ مما استدعى شرحه من المؤلف نفسه ومن آخرين.^{١٨٧} وتظل البنية مائلةً نحو المصادر الأربعة؛ أي الوعي التاريخي. ودخل الوعي النظري في الكتاب؛ أي في النص، وأحكام التكليف في المقدمة؛ أي خارج العلم؛ مما يدل على السيطرة الكاملة للنص على بنية العلم.

ويتقدم الشافعي صاحب المذهب المختار منذ الغزالي، ثم الباقلاني شيخ الأشاعرة، ثم يأتي أبو هاشم وأبو الحسين البصري من المعتزلة، فالجدل ما زال ضد الفرق المخالفة، ثم يأتي أصحاب المذاهب الأخرى مثل أبي حنيفة وأصحابه، مثل الكرخي وابن سريج والكعبي وابن أبان، وأصحاب الشافعي مثل ابن سريج والغزالي والرازي والجويني والصيرفي، وباقي المعتزلة مثل الكعبي وعبد الجبار والجبائي، وابن داود من الظاهرية، والمرتضى من الشيعة، وابن سينا من الفلاسفة.^{١٨٨} ويُذكر عديد من رواة الصحابة.^{١٨٩}

ومن الفرق تتقدم المعتزلة، فضدّهم يحدث الججاج، ثم الحنفية والفقهاء، ثم المتكلمون، ثم الشيعة، ثم تتداخل المذاهب الفقهية، كالحنابلة والمالكية، مع الفرق الكلامية، كالإمامية والبصرية والبغدادية والخوارج، والفرق الفلسفية، كالسمنية و«أصحابنا»؛ أي الأشاعرة في الكلام الشافعية في الفقه.^{١٩٠}

وتكثرُ الشواهد النقلية، والآيات أكثر من الأحاديث، وتتخلّلها بعض الشواهد الشعرية،^{١٩١} والحجج العقلية في صيغة «فإن قيل ... قلنا» للرد على الاعتراضات. ومع

^{١٨٧} شرحه البيضاوي في «الإبهاج بشرح المنهاج»، والإسنوي في «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول»، وتاج الدين السبكي وابنه.

^{١٨٨} الشافعي (١٢)، الباقلاني (١١)، أبو هاشم، البصري (١٠)، أبو حنيفة (٧)، الكرخي (٥)، ابن سريج (٤)، أبو علي، النظام (٣)، الغزالي، الإمام (الرازي)، الجويني، أبو الحسين (٢)، الكعبي، الشيخ، الصيرفي، ابن سينا، ابن داود، المرتضى، عبد الجبار، أبو حازم، مالك، الجبائي، ابن أبان، القفال الشاشي، أبو إسحاق، ابن الزبير (١).

^{١٨٩} مثل أبي هريرة، عبد الرحمن بن عوف، عثمان، ابن عباس، علي، طلحة، فاطمة، معاذ، أبو موسى، أبو بكر، عمر.

^{١٩٠} المعتزلة (١٢)، الحنفية، الفقهاء (٦)، المتكلمون (٥)، الشيعة (٣)، الحنابلة، المالكية، الإمامية، البصرية، البغدادية، الخوارج، السمنية، أصحابنا (١).

^{١٩١} الآيات (١٣٢)، الأحاديث (٤٠)، الشواهد الشعرية (٢). السابق، ص ٢٣، ٤٩.

ذلك فيمتاز النص بالتركيز على الأصول دون الدخول في الفروع.^{١٩٢} ويُحيل إلى كتابه الآخر «المصباح»؛ مما يدل على وحدة المشروع الفكري.

(٦) «أصول الشاشي» (القرن السابع الهجري)^{١٩٣}

ويقوم على بنية رباعية؛ الأدلة الشرعية الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس. أكبرها الكتاب؛ لأنه يضم مبحث الألفاظ، وأصغرها الإجماع.^{١٩٤} وقد تقلّصت البنية الثلاثية إلى مصادر الشرع الأربعة وحدها، أي النص، بعد أن تحوّل الوعي النظري إلى داخل النص، الكتاب، وغاب نهائياً الفعل، أي الواقع، لصالح النص. وبالرغم من الوعي بالبنية الرباعية إلا أن الأصول مقسّمة إلى مباحث، وكل مبحث مقسّم إلى فصول غير مرقّمة.^{١٩٥} والأسلوب واضح، يغلب عليه القصر والتركيز كما هو الحال في التعريفات والمواصفات والمصطلحات بلا حشو. تكثرُ الشواهد النقلية، وتتقدم الآيات على الأحاديث، ويقلُّ الشعر.^{١٩٦} وتقلُّ أسماء الأعلام والفرق والمذاهب، ويتقدمها أبو حنيفة، ثم الشيباني، ثم الشافعي، ثم القاضي أبو زيد وأبو يوسف.^{١٩٧} ومن الصحابة والتابعين يتقدم أبو هريرة وعبد الله بن مسعود، ثم زيد بن ثابت ومعاذ وأنس وعلي وغيرهم.^{١٩٨} ومن الفرق والمذاهب يتقدم «أصحابنا»، ثم «علمائنا»، ثم «مشايخنا» والفقهاء والأئمة والعلماء، ومنهم المتقدمون

^{١٩٢} «وإن كتابنا هذا منهاج الوصول إلى علم الأصول الجامع بين المعقول والمشروع، والمتوسط بين الأصول والفروع. وهو وإن صغر حجمه كبر علمه، وكثرت فوائده، وجلّت عوائده.» السابق، ص ٣.

^{١٩٣} الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي (من رجال القرن السابع الهجري)، أصول الشاشي (مختصر في أصول الفقه الإسلامي) مع مقدمة لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي. حققه وراجع نصوصه وعلّق عليه الأستاذ محمد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٠م.

^{١٩٤} الكتاب (١٧٤)، السنة (١٧)، القياس (١٣)، الإجماع (١٠).

^{١٩٥} أصول الشاشي، ص ١٦.

^{١٩٦} القرآن (٤٥)، الحديث (٣٤)، الشعر (١).

^{١٩٧} أبو حنيفة (٢٥)، الشيباني (١٦)، الشافعي (١٥)، القاضي أبو زيد، أبو يوسف (٢)، الحماسي، الكرخي، زفر (١).

^{١٩٨} أبو هريرة، عبد الله بن مسعود (٣)، زيد بن ثابت، معاذ بن جبل، أنس، علي، عبد الله بن عمر، عائشة، ابن الصباغ، قيس بن حالف، الحسن بن زياد (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والمُتأخرون.^{١٩٩} ومن الأقوام يُذكَرُ العربُ والفُرسُ. ومن ألوان البشرة الأحمر والزنجي والأدهم.^{٢٠٠} ومن المصادر يُذكَرُ «الشامل» للجويني، و«الجامع الكبير» و«السير الكبير» للشيباني.^{٢٠١}

(٧) «المسودة» لآل تيمية

ولأول مرة يتكوّن نصّ جماعي من مذهبٍ واحد، الحنبليّة، ومن أجيالٍ ثلاثة من نفس العائلة؛ ابن تيمية الجد والأب والحفيد.^{٢٠٢} ويقوم على قسميّة رباعيّة طبقاً لمصادر الشرع الأربعة. القسم الأول عدة مسائل تتعلق بمباحث الألفاظ، مثل: مسائل الأوامر، مسائل الأفعال، مسائل العموم، مسائل البيان والمجمل والمحكم والمتشابه والحقيقة والمجاز ونحو ذلك، ثم مسائل المفهوم وأقسامه مفصولة بكتّابي الأخبار والإجماع. ويعني ذلك أن مباحث الألفاظ هي البديل عن الكتاب، المصدر الأول. ثم تأتي بعد ذلك المصادر الثلاثة التالية؛ الأخبار، أي السنة، ثم الإجماع ثم القياس. ويضم كتاب القياس عدة مسائل: مسائل التقليد والاستصحاب ونحوهما، ومسائل أحكام المجتهد والمقلّد. أكبرها مباحث الألفاظ، ثم القياس، ثم الأخبار، وأصغرها الإجماع.^{٢٠٣} ومع ذلك تظل مسائل مُتفرقة دون بنية واضحة، مجرد لحم فقهي دون هيكل عظمي، مادة هلامية دون عصب.

^{١٩٩} أصحابنا (١٥)، علماؤنا (٣)، مشايخنا، الأئمة، الفقهاء، العلماء، قدماء أصحابه، المتأخرون (١).

^{٢٠٠} العرب، الفرس، الأحمر، الزنجي، الأدهم.

^{٢٠١} الجامع الكبير (٥)، السير الكبير (٤)، الشامل (١).

^{٢٠٢} «المسودة في أصول الفقه» تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية:

(١) مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر.

(٢) شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام.

(٣) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد عبد الحليم.

جمّعها وبَيَضَها شهاب الدين أبو العباس الفقيه الحنبلي أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحرّاني الدمشقي المتوفى في سنة ٧٤٥ من الهجرة. حَقَّق أصوله وفَصَّلَه، وضبط مُشكِّله، وعلَّق على حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، عفا الله عنه. وجميع حق إعادة الطبع محفوظة له، مطبعة المدني، ٦٨ شارع العباسية، القاهرة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

^{٢٠٣} مباحث الألفاظ (٢٤٧)، القياس (٢١٤)، الأخبار (٨٤)، الإجماع (٣١).

وتتكون بعض المسائل من عدة فصول؛ فالمسألة أكبر من الفصل، هي الأصل وهو الفرع. ولتأكيد وحدة العمل يتم الإحالة إلى أجزائه السابق واللاحق منها.^{٢٠٤} وعلى غير عادة الفقهاء الحنابلة تتسم المسودة بأسلوب معتدل، ونفيس هادئ، وروح موضوعية، وتحليل علمي دقيق. تخلو من المحاجة والسجال والعنف، والحكم بالكفر أو الشرك أو الضلال أو الهلاك على غير عادتهم في أصول الدين؛ لذلك خلا النص من الحياة، واتسم بالبرود على غير عادة الحنابلة، مثل «اجتماع الجيوش» ترصد الخلافات طبقاً للروايات والمصادر دون أن تحتاج عقلاً أو نقلاً مع فريق لصالح فريق آخر، حتى أصبحت المسودة قاموساً للمسائل الخلافية الفقهية أكثر منها الأصولية؛ فمادة الفقه واضحة على حين توارت مادة الأصول بالرغم من الاستشهاد بعدد من الأدلة النقلية، الآيات والأحاديث دون الأشعار؛ فالتجربة الشعرية ليست مصدرًا للتجربة الأصولية عند الحنابلة، مع أن الكثير منهم لهم باع في النقد الأدبي.

ومع ذلك يتم التحقق من الخلافات المذهبية ورصدها دون الججاج ضد آراء المخالفين، بل الحكم عليها فقط بالصواب أو الخطأ، بالصحة أو الفساد.^{٢٠٥} رأي المخالف يتقدمه فعل «زعم»، والرأي الصواب يتقدمه فعل «قال». وكان يمكن تطوير بعض المسائل التقليدية مثل الصلاة في الدار المغصوبة. وآل تيمية لهم باع طويل في صد هجمات التتار،^{٢٠٦} وهم أصحاب إيمان قوي يتجلى في اللزمات المعروفة «والله أعلم».

وتحضر الحجة النقلية خاصة الآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية، وتقل الحجج العقلية إلى الحد الأدنى إن لم تغب كلية.^{٢٠٧}

وتكثر أسماء الأعلام، أصوليين وفقهاء ورواة، يتقدمهم جميعاً القاضي أبو يعلى الحنبلي، ثم ابن عقيل الحنبلي أيضاً، ثم يحضر الأشاعرة بقوة عند الجويني والشافعي والباقلاني والرازي والغزالي والأشعري والقفال والإسفراييني، ثم يتوالى الحنابلة بدايةً من أحمد، وأبي الخطاب، ثم يظهر الأحناف بدايةً بأبي حنيفة والصيرفي والجصاص والمزني والسرخسي وعيسى بن أبان، ثم يظهر المعتزلة بدايةً بأبي هاشم وأبي علي والقاضي

^{٢٠٤} «وسنذكره». السابق، ص ١٨.

^{٢٠٥} «وهو حسن». السابق، ص ٦. «وهو ضعيف». ص ٢٨.

^{٢٠٦} الدار المغصوبة. السابق، ص ٥٢، ٨٣، ٨٥.

^{٢٠٧} الآيات (٣٥٠)، الأحاديث (١٢٥).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

عبد الجبار (صاحب المغني) وأبي الحسين البصري والكعبي وأبي عبد الله البصري والبلخي، ويأتي المالكية أيضًا بدايةً بمالك وأبي نصر المالكي، وأبي الفرج المالكي، ومن المتكلمين أبو شمر المرجئي.^{٢٠٨}

ومن المصنفات يتصدى «الكفاية» للقاضي أبي يعلى، ثم تتعدد المصادر والإحالات بالعشرات دون أن يكون لأحدها أي صدارة؛^{٢٠٩} وذلك يدل على أن الحنابلة يعتمدون على المنقول والروايات والنوازل والأمثلة الفقهية أكثر من اعتمادهم على النصوص الجاهزة. ومن الفرق والطوائف يتقدم المعتزلة على غيرهم، مما يدل على حضور الاعتزال حتى القرن الثامن بالرغم من محنتهم أيام المتوكل في القرن الخامس،^{٢١٠} ثم يظهر الشافعية بعد أن تزحزحو من مركز الصدارة، ثم الحنفية تأكيدًا للمذاهب المهمشة على حقها في أن تصدر الوعي الأصولي التاريخي، ثم يأتي مجموع المتكلمين والفقهاء، ثم تظهر الأشعرية وأهل السنة والمرجئة مع فرق أخرى من «أصحابنا»؛ أي الحنابلة والمالكية وأهل الظاهر وأهل العراق والكرامية.

^{٢٠٨} القاضي (أبو يعلى) (٤٧٥)، ابن عقيل (٢٥٥)، الجويني، أحمد (١٧٥)، أبو الخطاب، ابن برهان (١٢٥)، الشافعي (١٢٠)، أبو الطيب (٧٥)، أبو حنيفة، الحلواني (٦٥)، الباقلاني، المقدسي (٦٠)، أبو هاشم (٥٥)، الرازي (٥٠)، الجرجاني، الكرخي (٣٥)، أبو بكر الخلال، أبو الحسين البصري (٣٠)، الغزالي، الأشعري (٢٥)، الميموني، مالك، أبو علي، الصيرفي، القفال (٢٠)، الدقاق، عبد الجبار، الأشعري (١٥)، الجوزجاني، علي بن سعيد، شيخنا، الإسفراييني، أبو نصر المالكي، الشيخ، الكعبي، ابن خلد (١٠)، حنبل (إمامنا)، والد شيخنا، أبو عبد الله ابن حامد، الجصاص، أبو محمد البغدادي، شيخنا أبو العباس (حفيد المصنف)، أبو هاشم، أبو الحارث، أبو الحسن التميمي، أبو الفرج المالكي، ابن أبي هريرة، الفيروزابادي، المزني، الروزي، محمد بن شجاع، أبو سفيان، ابن وافد، صاحب المغني، ابن شقلا، الفخر إسماعيل، الإصطخري، ابن خيران، السرخسي، أبو شمر، عيسى بن أبان، أبو عبد الله البصري، البلخي.

^{٢٠٩} وذلك مثل: الروايتان للقاضي في الرد على من اتبع الظاهر وإن خالف السنة والأثر، اللامع، طاعة الرسول، اختلاف الروايتين والوجهين، مختصر أصول الفقه، المحصول، كتاب المجلد ... إلخ.

^{٢١٠} المعتزلة (١٩٠)، الشافعية (١٥٠)، الحنفية (١٤٠)، المتكلمون (١٣٥)، الفقهاء، أصحابنا (١٢٥)، الأشعرية (١٠٥)، المالكية، الجمهور (٣٥)، الأصوليون (٢٠)، أهل السنة، أهل الظاهر، العلماء (أهل العلم) (١٠)، المرجئة، الأصحاب، المتقدمون، أهل العراق، الكرامية.

(٨) «أصول المنار» للنسفي (٧١٠هـ) ٢١١

وتقوم على قسمة رباعية هي الأدلة الأربعة التي يُسميها أصولاً. الأدلة الثلاثة الأولى نقلية، والرابعة عقلية؛ فالإجماع عند القدماء إجماع على تفسير أو تأويل نص أو صحة رواية أو أثر، وليس خارج النص في التجربة المشتركة؛ لذلك يُقال إن الأصول ثلاثة ثم يُضاف إليها الأصل الرابع. ٢١٢ وهنا يمكن رد البنية الرباعية إلى ثنائية؛ النص والعقل، أو النقل والعقل بتعبير المتكلمين دون الواقع، بل إن الإجماع ليس تجربةً مشتركة بين المجتهدين، بل أيضاً نص؛ مما يدل على انبعاث البنية نحو النص الذي يتضمن أيضاً مباحث الألفاظ؛ أي الوعي النظري. وأكبرها الكتاب، ثم القياس، ثم السنة، وأصغرها الإجماع. ٢١٣ وتدخل مباحث الألفاظ كلها تحت الأصل الأول؛ الكتاب. ولا تنقسم الأصول إلى فصول أو مباحث أو مسائل. كل أصل يُسمى باباً باستثناء الأول؛ الكتاب؛ ٢١٤ فهو أقرب إلى المقال السيال دون «تمفصلات» كثيرة، أشبه بمصنفات قواعد العقائد المتأخرة في علم الكلام. ٢١٥ ويبلغ درجة عالية من التجريد والتركيز والاختصار، وكأن المصنفات المتأخرة قد صارت في اتجاهين؛ الأول التركيز والقالب الواحد، مثل «منهاج الوصول» للبيضاوي، و«المنار» للنسفي؛ والثاني الإسهاب والتجميع والتفصيل والقليل والقال، مثل «البحر المحيط» للزركشي (٧٩٤هـ). يغلب عليه العرض العقلي أكثر من الشواهد النقلية. والآيات أكثر من الأحاديث. ٢١٦ ويغيب الشعور بعد أن غابت التجربة الأصولية والواقع المعيش. وتقلُّ أسماء الأعلام. وبالرغم من أن المؤلف حنفي المذهب إلا أن الشافعي هو الأكثر ذكراً؛ إما لأنه المحاور الرئيسي وله الاحترام الكامل، أو لاستقراره مذهباً للأمة منذ الغزالي عندما اختار الأشعرية في العقيدة، والشافعية في الفقه، مذهباً للفرقة الناجية. ثم يأتي أبو حنيفة

٢١١ أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، المنار في «فتح الغفار بشرح المنار»، المعروف بـ «مشكاة الأنوار في أصول المنار»، تأليف الإمام العلامة زين الدين ابن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٢١٢ السابق، ص ١٢.

٢١٣ الكتاب (٢٥٠)، القياس (١٤٥)، السنة (٨٢)، الإجماع (٧).

٢١٤ هناك أيضاً، تنبيه. السابق، ص ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٤٣، ٤٠٧.

٢١٥ من العقيدة إلى الثورة، ج ١، المقدمات النظرية، الفصل الثاني: بناء العلم، ص ١٤١-٢٢٧.

٢١٦ الآيات (٢٣)، الأحاديث (٦).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بعد ذلك مع باقي الأحناف، مثل الكرخي وعيسى بن أبان. ويُحال إلى مالك دون أحمد بن حنبل.^{٢١٧} ومن الفرق يتصدر المعتزلة لأنهم المحاور الرئيسي، ولقربهم من الأحناف لاشتراكهم في النظر والقياس، ثم يأتي الأشعرية والمتكلمون والفقهاء وأهل اللغة.^{٢١٨}

(٩) «تنقيح الأصول» للمحبوبي البخاري الشافعي (٧٤٧هـ)^{٢١٩}

ويقوم على القسمة الرباعية التقليدية بعد أن أصبحت الأدلة الشرعية الأربعة هي بنية الأصول. والقرآن أكبرها، ثم القياس، ثم السنة، والإجماع أصغرها.^{٢٢٠} وتدخل مباحث الألفاظ في القرآن. أما الأحكام، أحكام التكليف وأحكام الوضع، فإنها تأتي في النهاية بعد القياس؛ فالثمررة في النهاية وليست في البداية كما هو الحال في «المستصفى»، وهي ثاني موضوع من حيث الكم بعد القرآن وقبل القياس.^{٢٢١} مالت البنية الرباعية كلها نحو النص، أي التاريخ، بما في ذلك طرق الاستدلال، أي الوعي النظري، وأحكام التكليف، أي الفعل خارج النص. ويتميز الكتاب بالهدوء وعدم إطلاق الأحكام بالصواب والخطأ والعنف مع المواقف، يكفي أن يُقال «والمختار».^{٢٢٢} وتغيب المسائل الميتافيزيقية الكلامية الفلسفية الخالصة. يعتمد على العرض العقلي مع بعض الشواهد النقلية، والآيات أكثر من الأحاديث، وتقل في القياس. تخلو من الحياة وروح العصر، وتحتمي وراء التجريد والصورية. ومن حيث أسماء الأعلام يتقدم الشافعي على أبي حنيفة وأبي يوسف والشياباني وباقي الأحناف؛ نظرًا لتصدر الشافعية على الحنفية في الوعي الأصولي التاريخي المتأخر.^{٢٢٣} ومن الفرق يتقدم المعتزلة لقربهم من الحنفية، أو للجدال

^{٢١٧} الشافعي (٢١)، أبو حنيفة (٩)، الكرخي (٤)، عيسى بن أبان (٢)، مالك (١).

^{٢١٨} المعتزلة (٢)، الأشعرية، المتكلمون، الفقهاء، أهل اللغة (١).

^{٢١٩} الإمام القاضي صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الشافعي، تنقيح الأصول (جزءان)، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت.).

^{٢٢٠} القرآن (٣٧٩)، القياس (١٤٩)، السنة (٨٤)، الإجماع (٢٣).

^{٢٢١} أحكام التكليف وأحكام الوضع، ج ٢، ص ٢٥٩-٤٢٧ (١٦٩ ص).

^{٢٢٢} تنقيح الأصول، ج ١، ٩٦.

^{٢٢٣} الشافعي (٣١)، أبو حنيفة (١٢)، أبو يوسف، الشياباني (٥)، الكرخي (٣)، الأشعري (٢)، البردعي، أبو الحسين (١).

معهم باسم الشافعية، ثم أصحابنا أو علماؤنا ومشايخنا، أي الأحناف، ثم الشافعية، ثم الصحابة، ثم الفقهاء والمحدثون وعلماء البيان.^{٢٢٤}

(١٠) «رسالة في أصول الفقه» للسيوطي (٩١١هـ):^{٢٢٥} وتخلو من أية دلالة أو زيادة أو أي شاهد نقلي أو عقلي. تدور حول موضوع الأدلة الأربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. وتدخل مباحث الألفاظ في الكتاب. ويتلو القياس الاستصحاب والاستدلال والمستدل. ويخلو من الشواهد النقلية والعقلية وأسماء الأعلام والفرق، مجرد وضع صوري لبنية العلم التي مالت نحو النص وانحصرت فيه، وأصبح النص بديلاً عن العقل، أي الوعي النظري، والواقع، أي الوعي العملي.

(١١) «الوصول إلى قواعد الأصول» للتمرتاشي الغزي الحنفي (كان حياً عام ١٠٠٧هـ):^{٢٢٦} ويقوم على التجميع مثل معظم المؤلفات المتأخرة ابتداءً من «البحر المحيط» للزركشي؛ لذلك تبدأ كثير من الفقرات بألفاظ «قال»، «يقول»، دون نقد الأقوال، أو إبداء الرأي فيها، أو إيجاد بديل لها. وهو من نوع تخريج الفروع على الأصول. الفصول في الأبواب، والفروع في المسائل. يجمع الجزئيات في الكليات. والفروع انتقائية نظراً لاستحالة حصرها؛ فالزمان مُتجدد، والوقائع تتوالى؛ لذلك لزم الانتقاء؛ إذ تبدأ كثير من الفقرات بالتبعية بلفظ «منها». ويُحيل اللاحق إلى السابق تأكيداً على وحدة العمل. والأسلوب هادئ دون إقصاء أو استبعاد؛ يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشتت، يضم ولا يُبعثر.

ويقوم النص على بنية رباعية هي الأدلة الشرعية الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس. ويلحق بالقياس بابٌ خامس في الاجتهاد والإفتاء، وبابٌ آخر بلا ترقيم «الأمر المعترض على الأهلية»، وهي أقرب إلى الموانع في أحكام الوضع خاصة، وإن الأحكام غائبة، ودخول مباحث الألفاظ في الدليل الأول الكتاب. وأكبرها الكتاب، ثم السنة، ثم القياس ومُلحقه، وأصغرها الإجماع.^{٢٢٧} والمقدمة في تعريف علم الأصول وموضوعه وغاياته

^{٢٢٤} المعتزلة (٧)، أصحابنا (٦)، الصحابة، علماؤنا (٣)، المحدثون، الفقهاء، الشافعية، علماء البيان، مشايخنا (١).

^{٢٢٥} الحافظ السيوطي، رسالة في أصول الفقه، ص ٧٢-٧٧.

^{٢٢٦} الإمام محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الخطيب التمرتاشي الغزي، الوصول إلى قواعد الأصول، دراسة وتحقيق د. محمد شريف مصطفى أحمد سليمان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

^{٢٢٧} الكتاب (١٦٢)، السنة (٢١)، القياس (١٠)، الاجتهاد والإفتاء (١٠)، الأمور المعترضة على الأهلية (٣٠)، المقدمة (١٥).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

واستمداده، أي مصادره، والخاتمة «فصل في المتفرقات» أدخل في نظرية العلم التي عادةً ما تُوضَّع ضمن المقدمات، الإلهام والنظر والدلالة والحجة وشهادة العقل والجدل مع الخصوم. وهنا أيضًا تنحصر البنية داخل قطب واحد هو النص الذي شمل كل شيء، خاصةً الكتاب، والذي ضم العقل، أي الوعي النظري، في غياب تام لأحكام التكليف، أي للوعي العملي.

ويعتمد على الشواهد النقلية. تغلب الآيات الأحاديث، كما تغلب الآثار الأشعار.^{٢٢٨} وآثار عمر أكثر من آثار علي وعثمان وابن عباس.^{٢٢٩} وهنا يختلط القول المأثور بالشعر كنوع من الأمثال العامة والثقافة الشعبية.

أما الأسماء فيتقدم أبو حنيفة، فالمؤلف حنفي، ثم الشافعي المحاور الأول قبل العصر التركي، ثم أصحاب أبي حنيفة مثل الشيباني، ثم باقي الأصوليين على اختلاف مذاهبهم، مثل الإسنوي، ثم الرافعي، ثم ابن الحاجب، مع بعض النحاة مثل سيبويه، والصحابة مثل ابن عباس، والمحدثين مثل البخاري، والمتكلمين مثل الأشعري، وبعض الشيعة مثل ملاً خسرو، وآخرون.^{٢٣٠} ومن المدن تتقدم بغداد، ثم مكة، ثم بلخ وخواقنده والديلم والري. ومن الأمصار الشام.^{٢٣١}

^{٢٢٨} الآيات (١١٠)، الأحاديث (٤٠)، الآثار (٨)، الأشعار (٥).

^{٢٢٩} عمر (٣)، علي (٢)، عثمان، ابن عباس (١).

^{٢٣٠} أبو حنيفة (٤١)، الشافعي (٢٤)، الإسنوي (٢٣)، الشيباني (٢٢)، الرافعي (١٦)، ابن الحاجب (١١)، الأمدي (٧)، ابن الهمام (٦)، الجويني، السرخسي، قاضيجان (٥)، الزليعي، سيبويه، الماوردي، ابن ملك (٤)، ابن أبي ليلى، البوشنجي، البيضاوي، الخبازي، الرازي، الروياني، ابن عباس، الغزالي، القرافي، الكرخي (٣)، ابن الصلاح، ابن مالك، أبو جعفر البلخي، أبو سفيان، أبو هريرة، الأشعري، البخاري، البزازي، البزدوي، الترجماني، الخصاف، فخر الإسلام الحنفي، القيرواني، الكردي، الكرمانلي، ملاً خسرو، النسفي، النووي، هلال البصري (٢). وهناك ثلاثة وثمانون اسمًا يُذكر كلٌّ منها مرةً واحدة. ومن الأئبياء إبراهيم، أيوب، نوح. ومن الأصوليين الأبهري، ابن برهان، ابن البيضاوي، ابن سماعة، ابن غيلان، ابن عيسى، ابن اللحام، الجصاص، الدبوسي، الرازي، زفر، الشيرازي، الكرخي. ومن الفقهاء ابن عبد السلام. ومن المتكلمين الإيجي، أبو الحسين البصري، التفتازاني، الجرجاني، الصيمري، غيلان، النسفي. ومن المحدثين البخاري. ومن الصحابة أبو بكر، أبي بن كعب، عائشة، عمر بن الخطاب. ومن أهل السلف ابن سيرين.

^{٢٣١} المدن: بغداد (٧)، مكة (٢)، بلخ، خواقنده، الديلم، الري، المدينة المنورة (١). الأمصار: الشام (١).

(١٢) «نُشِرَ البنود على مراقي السعود» للشنقيطي (في أوائل القرن الثالث عشر):^{٢٣٢} وفيه تم التعبير عن علم الأصول في منظومة شعرية؛ فالشعر ذخيرة العرب ورصيدهم الأول في لحظات القوة، عصر المتنبي وأبي العلاء، أو في لحظات الضعف في بداية الأراجيز والمنظومات الشعرية لتدوين العلوم في عصر التدوين الثاني حفاظًا على التراث بوجدان العرب وصياغاتهم الأولى بعد هجمات التتار والمغول من الشرق والصليبيين من الغرب، وهو شعرٌ موزون وإلا لما كان شعرًا، وأقرب إلى الشعر العمودي، وأحيانًا يأتي نصف بيت كما هو الحال في الرجز، وفي الغالب تتغير القافية في كل بيت، ويُشارك الشطر الأول الشطر الثاني في القافية. وبالرغم من صعوبة الشعر التعليمي إلا أنه كان أداة حفظ الذاكرة العربية في هذه العصور المتأخرة، يضحي بجماليات الشعر لصالح المضمون المجرد بلا خبراتٍ جديدة. هو شعر عقلي، وليس شعرًا وجدانيًا. يصوغ فكرًا نظريًا، ولا يعبر عن تجربة شعرية. الشعر وسيلة وليس غاية، كعلم النحو أو الرياضيات. تغيب جماليات الشعر، ويغيب المضمون الأصولي الجديد. لا يتحمل الشعر الاستدلال والمحاكاة، والرأي والرأي الآخر.

ولا يتضح للعمل هدفٌ خاص، أخذ موقف أو الجمع بين مذهبين، بل يعبر فقط عن خصائص الأقاليم، القدرة الشعرية في موريتانيا؛ صحرائها وخيمها وبدوها. وله بنيةٌ رباعية طبقًا للأدلة الشرعية الأربعة، القرآن والسنة والإجماع والقياس، بالإضافة إلى المقدمة. أكبرها القياس، ثم القرآن، ثم السنة، وأصغرها الإجماع.^{٢٣٣} تغيب المقدمات النظرية اللغوية أو المنطقية، وتكتفي بتعريف العلم وتحديد موضوعه. وتدخل مباحث اللغة ضمن الدليل الأول، القرآن، دون أن تكون مبحثًا بمفردها كما هو الحال في «المستصفي» في «طرق الاستثمار». ويعتمد على نصوص سابقة يُورد أسماءها في بيتٍ شعري مرةً واحدة لجمع المادة منها.^{٢٣٤} وهنا يتقدم العقل على النقل، ولكن يغيب الواقع؛ فالعقل أسلم، والواقع مخاطرة.

^{٢٣٢} سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود (جزءان)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، تم تأليفه عام ١٢٠٧هـ، والانتهاء منه عام ١٢١٤هـ.

^{٢٣٣} القياس (٢٤٢)، القرآن (٢٢٨)، السنة (٧١)، الإجماع (٢٤)، المقدمة (٦٥).

^{٢٣٤} مثل: التلويح، الضياء اللامع، الآيات، الجمع، التنقيح، الشرح، شروح الجمع، المختصر، ج ٢، ٣٤٧-٣٤٨.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وتقلُّ الشواهد النقلية، القرآن والحديث، وأسماء الأعلام والفرق والأماكن من المنظومة الشعرية لصعوبة التحكم فيها طبقاً لأوزان الشعر، والبعض منها يتحول إلى صيغٍ شعرية.^{٢٣٥}

وتقلُّ أسماء الأعلام والفرق لصعوبة وضعها في الشعر الموزون المقفى. ويتصدر مالك والقرافي والباجي فقهاء المالكية على السبكي وابن الحاجب والغزالي وغيرهم.^{٢٣٦} ومن المذاهب يأتي المذهب السني قبل الشافعي والمعتزلي أو الاعتزالي والحنبلي،^{٢٣٧} ولا يُذكر الحنفي. والمؤلف من نسب علوي. ومن الفرق يُذكر الصحابي وأهل السلف، ثم آل البيت.^{٢٣٨} ومن الرسل يُذكر محمد الرسول، أي النبي، ثم إسماعيل ويوسف.^{٢٣٩} ويُذكر العديد من الصحابة بألقابهم المثالية، مثل الصديق والفاروق والبحر (ابن عباس) والشيخ ذي الترجيح.^{٢٤٠} ومن الفرق غير الإسلامية يُذكر النصارى. وبطبيعة الحال تظهر الأقاليم والأمصار والبادي، مثل أهل المغرب وأهل المشرق وفارس والترك والعرب.^{٢٤١}

(١٣) «الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة» للمشاط (١٣٩٩هـ):^{٢٤٢} وهي إعادة صياغة نثرية لقصيدة «مراقي السعود» للشنقيطي مع الإكثار من الحجج النقلية، الآيات والأحاديث، وجمعاً بين النثر والشعر. وهو غير الشرح؛ لأن النص الجديد ليس

^{٢٣٥} مثل تحوُّل حديث «في سائمة الغنم الزكاة» إلى:

معلوفة الغنم أو ما يعلف الخلف في النهي لا يعرف

السابق، ج ١، ٩٧.

^{٢٣٦} مالك (٣)، القرافي، القاضي (الباقلاني)، القاضي (عبد الوهاب) (٢)، القشيري، النعمان، ابن الحاجب، حجة الإسلام (الغزالي)، ابن حلو، اللخمي، الطحاوي، ابن دقيق العيد، ابن السبكي، ابن علي (١).
^{٢٣٧} المذهب السني (٢)، الشافعي، المعتزلي، الاعتزالي، الحنبلي، الفاطمي، العلوي، أهل الاجتهاد، الولي، الراوي (١).

^{٢٣٨} الصحابي (٤)، أهل السلف، الفقيه (٢)، أهل البيت، الأصحاب، التابعين، أهل الاجتهاد، أصحاب النبي، الأولياء، الجمهور (١).

^{٢٣٩} محمد، النبي (٢)، أحمد، إمام الأعجمين والعرب، إسماعيل، يوسف، الرسل (١).

^{٢٤٠} الصديق، الفاروق، أنس، جابر، أبو هريرة (صاحب روش)، ابن عمر، المسيب، ابن تغلب، ابن فارس، البخاري، مسلم، الجطفي.

^{٢٤١} العرب (٢)، الترك، المغرب، المشرق، فارس، أم قيس (١).

تقطيعاً للنص القديم لفظاً لفظاً، وعبارةً عبارة، بل إعادة صياغة للمعاني. كما أن إعادة التعبير تسبق الأبيات المشروحة ولا تتلوها كما هو الحال في الشرح. وتأتي الأبيات كشاهد شعر على صدق الشرح؛ فهو تأليف شارح أو شرح تأليفي. وهو مختلف عن «إيضاح المحصول من برهان الأصول» للمازري (٥٣٦هـ) الذي يقوم بإعادة كتابة نص «البرهان» دون التزام به قبل الكتابة وبعدها؛ فإذا كانت «الجواهر الثمينة» أشبه بالتلخيص لأنه يعتمد على المتن المشروح، فإن «إيضاح المحصول» يكون أقرب إلى الجوامع الذي لا يشير إلى المتن المشروح، بل يدخل إلى موضوع مباشرة خارج الألفاظ وخارج عالم اللغة. ولا يعتمد فقط على نظم «مراقي السعود»، بل أيضاً على شرحه في «نشر البنود»؛ لذلك لم يبق شيء للعالم الجليل.

وهو مالكي يعيش في شبه الجزيرة العربية موطن الوهابية والسلفية. يشرح مالكيًا موريتانياً؛ مما يدل على وحدة الأمة بالرغم من تنوع فرقها ومذاهبها. وكلاهما ينتسب إلى مالك «عالم المدينة»، ويحاولان بيان أدلته، الجواهر الثمينة، دون نقد للإمام أو تطوير لمذهبه طبقاً لظروف العصر، القرن الرابع عشر. وقد تم التأليف بناءً على أمر وتكليف، وليس طوعية واختياراً بناءً على قصد في التطوير ونية في التغيير. وكعادة القدماء يحتقر العالم نفسه، ويتهمها بأنها أسيرة المساوي والشهوات، وأنه كثير الخطايا والزلات، راجياً الفوز على الصراط.^{٢٤٣}

وهو يدل على نهاية الإبداع في العصور الحديثة في علم الأصول، وحاجة التأليف إلى سند جديد يبدأ منه في متن شعري سابق وفي الحجج النقلية؛ فالقرآن والشعر ركيزتان للتأليف عندما ينتهي الإبداع. وتُضاف إليه عدة اقتباسات من أقوال القدماء بين معقوفتين،^{٢٤٤} أو علامة «انتهى»، أو يعتمد على نص من المحدثين كشماعة يعلّق عليها اقتباسات من القدماء، ويحمل على نص شعري حديث نصوصاً من القدماء مساهمة من

^{٢٤٢} العلامة الفقيه حسن بن محمد المشاط، الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، دراسة وتحقيق د. عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م؛ ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

^{٢٤٣} السابق، ص ١١١.

^{٢٤٤} السابق، ص ١٢٥، ١٣٠، ١٣٨، ١٥٢، ١٧٢، ١٨٣، ١٩٢، ١٩٧-١٩٩، ٢٠٣، ٢١٥، ٢٦٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٣.

علماء موريتانيا الصحراويين في التأليف الأصولي حتى ولو خلا من الإبداع. لا يأخذ النص الجديد موقعاً من المتن الشعري، ولا يغيّر فيه موقفاً، ولا ينقد فيه رأياً، التأليف لمجرد التأليف كما يفعل علماء النقل، وإذا قارن فلا ينقد، ويكفي الإعلان عن «المختار». ويمكن تقليد القدماء في الشكل والأسلوب مثل إضافة «تذنيب» و«تعميم» و«تنبيه».^{٢٤٥} هو نصٌ «قعيد» لأنه له دعامتان، وليس فقط نصاً «كسيحاً» أو «أعرج» يعتمد على دعامة واحدة. وربما لم يعتمد المؤلف على أبيات القصيدة كلها، بل كفاه نماذج منها لعرض الآراء نثرًا. وقد استوفى القدماء كل شيء. والمالكية أفضل المذاهب.^{٢٤٦}

ويعتمد على البنية الثلاثية الأولى؛ الكتاب، والسنة، ثم باقي الأدلة من إجماع وقياس وعمل أهل المدينة وقول الصحابي والاستحسان وسد الذرائع والاستصحاب ومراعاة الخلاف والاستدلال والمصالح المرسلة وتصديق المعصوم والبراءة الأصلية والعوائد والأخذ بالأخف. وهي موضوعات متعددة تدخل معظمها في الأصل الرابع؛ القياس. وقد كانت بنية القصيدة الشعرية رباعية، ثم تحوّلت إلى ثلاثية، وهناك وعيٌ مبدئي بهذه البنية الثلاثية المختارة، وهي تُردّ جميعاً إلى الكتاب والسنة؛ عودًا بالتجربة المشتركة، الإجماع، والتجربة الفردية، الاجتهاد، إلى بطن النص من جديد. وتُضاف مقدمة في الأدلة إجمالاً، وخاتمة عن التمييز بين الحكم والفتوى. وبالرغم من هذه البنية التقليدية ينعى المؤلف حال العلم في عصره، وامتهان العلماء، والإعراض عنهم، وتشتّت أغراض العلم، والتكسب به،^{٢٤٧} كما أنه ينعى الجمود على النصوص لأنه ضلال وإضلال، طبقاً للقول المأثور؛

^{٢٤٥} السابق، ص ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٥٥.

^{٢٤٦} «وقد تكلم على المسألة الإمام الغزالي في كتابه فاستوفى.» السابق، ص ٢٥٤.

^{٢٤٧} «وهذه الرسالة تشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب وأربعة وعشرين فصلاً، حسبما اقتضته الأدلة التي بنى عليها إمامنا مالك مذهبه، وخاتمة. أما المقدمة ففي سرد الأدلة إجمالاً ليتصوّرها الطالب قبل الشروع في مباحثها والحكم عليها؛ لأن الحكم على شيء فرعٌ من تصوره. وأما الفصول ففي مباحث الأدلة المسرودة في المقدمة؛ فخمسة فصول منها تحت الباب الأول، وهو باب أدلة الكتاب، وخمسة أيضاً تحت الباب الثاني، وهو باب أدلة السنة، وأربعة عشر فصلاً تحت الباب الثالث، وهو باب الأدلة الأربعة عشرة الباقية، وهي مفرّعة على أدلة الكتاب والسنة ومبنية عليها؛ لأن كل دليل راجع إلى الكتاب والسنة وأميل إليهما في نفس الأمر. وأما الخاتمة ففي الفرق بين الحكم والفتوى، وبيان أقل الصفات للمفتي في هذا الزمن الذي قلّ فيه العلم، وصار كل من يُنسب إلى العلم فيه ممتهنًا، وقد أعرض الناس عنه كل الأعراض، وكثرت فيه الدعاوى والأغراض، وفي بيان أن من جاز له الإفتاء جاز له القضاء ليكون

فالتجديد أيضًا تقليد لقول مأثور.^{٢٤٨} والخاتمة في علم القواعد الفقهية، أربعة منها.^{٢٤٩} ويتضمن الكتاب، كعادة المتأخرين، مباحث الألفاظ، وتكرر نفسها في السنة دون الجمع بين الدليلين اللفظيين الأدلين في نفس المنطق اللغوي.^{٢٥٠} والمعصوم في باقي الأدلة ليس ما هو معروف لدى الشيعة الإمام المعصوم، بل النبي باعتباره معصومًا.^{٢٥١} ويتم الاعتماد على العديد من الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث، والآيات أكثر تدعيمًا للمتن النثري الذي لم تتحمله القصيدة الشعرية.^{٢٥٢}

كما يُحال إلى عديد من الأعلام يتقدمهم القرافي، ثم مالك، ثم الحلو، ثم الشافعي، ثم الأمدي والسبكي والشاطبي والغزالي وابن الحاجب وأبو حنيفة والرازي والباقلاني وابن العربي والجويني والسيوطي والإسفراييني والأشعري، وعديد من الأصوليين والمتكلمين والنحاة والفقهاء والمتصوفة والمعتزلة والبغداديين ... إلخ، ويتقدمهم علماء المالكية وباقي المذاهب الأخرى.^{٢٥٣}

كما يذكر عديدًا من النصوص القديمة في مقدمتها «نشر البنود»، وهو شرح على «مراقي السعود»، «وجمع الجوامع» وشروحه المختلفة، و«التنقيح» و«الفروق» للقرافي، و«الموافقات» للشاطبي، و«الإحكام» للأمدي، و«الإحياء» و«المستصفي» و«شفاء الغليل» و«المنحول» للغزالي، و«الإشارات» للباجي، و«التحرير» لابن الهمام، و«نهاية السؤل»

العالم على بصيرة من ذلك إن ابْتُلي بأحدهما، وفي ذكر القواعد الخمس التي أُسس عليها الفقه.» السابق، ص ١١٢-١١٣.

^{٢٤٨} «والجمود على النصوص أبدا ضلال وإضلال.» السابق، ص ٢٩٣.

^{٢٤٩} وهي: (١) أن الضرر يُزال. (٢) أن المشقة تجلب التيسير. (٣) أن اليقين لا يُزال بالشك. (٤) أن العادة محكمة. السابق، ص ٢٩١-٢٩٢.

^{٢٥٠} وهي: نص الكتاب أو السنة، العموم، مفهوم المخالفة، المفهوم بالأولى، التنبيه على العلة. السابق، ص ١٢١-١٢٢، ١٥٢-١٥٥، ١٨٦-١٨٧.

^{٢٥١} السابق، ص ٢٥٧.

^{٢٥٢} الآيات (٦٧)، الأحاديث (٤٩).

^{٢٥٣} لم يُقَمَّ الكشف برصد تردّد اسم كل علم، بل اكتفى بذكرهم مرّة واحدة، وبلغ عددهم حوالي ١٣١ علمًا مع سنوات وفاتهم. ومع ذلك يمكن رصد التردد الآتي: القرافي (٣٧)، مالك (٣٠)، الحلو، الشافعي (١٧)، الأمدي، السبكي، الشاطبي (١٢)، الغزالي (٧)، ابن الحاجب (٦)، أبو حنيفة، الرازي، الحلبي، الباقلاني (٥)، ابن العربي (٤)، الجويني، السيوطي، الأبياري، البطليوسي (٣)، وآخرون مثل الأبهري، الإسفراييني، الأشعري، البلقيني، ابن رشد، السمعاني، الصيرفي، القاضي عياض، المزني، المقرئ ... إلخ.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

للبيضاوي، وغيرها من أمهات المتون الأصولية جمعًا بين المالكية والشافعية، وأقلها الحنفية والحنبلية.^{٢٥٤}

(١٤) «ألفية الوصول إلى علم الأصول» لعلي إبراهيم شقير (من علماء الأزهر الشريف):^{٢٥٥} ومن مظاهر توقُّف الإبداع ليس فقط بداية الشروح والمختصات، ولكن أيضًا بداية صياغة العلم بالشعر؛ فالشعر هو الإبداع المتواصل الذي لم يتوقَّف؛ لأنه هو الذي يعبر عن جوهر الثقافة العربية، والذي ورثه القرآن بنفس الإبداع الشعري الذي وصل إلى حد الإعجاز. وتقوم على القسمة التقليدية الرباعية المتأخرة: الأدلة الشرعية الأربعة، مثل «منهاج الوصول» للبيضاوي، ويُسميها المؤلف الأركان، بالإضافة إلى مقدمة عن تعريف الأصول وموضوعه وغايته وأحكام التكليف، ومعها بعض مباحث الأمر. وفي الركن الأول، الكتاب، تدخل معظم مباحث الألفاظ في أبواب وفصول، مثل المنطوق والمفهوم والمفاهيم والاشتقاق، والحقيقة والمجاز، والحروف، والأمر، والعام والتخصيص، والظاهر والمثوَّل، والمجمل والبيان والنسخ. وفي الركن الثاني كتاب السنة، فالسنة أيضًا كتاب، وتشمل الخبر وأنواعه، وشروط الراوي، وانقطاع الحديث. والركن الثالث الإجماع، شروطه ومراتبه. والركن الرابع القياس، أركانه وشروطه ومسالكه وقوادحه واستدلاله والاجتهاد والتقليد، خاصة في علم أصول الدين، مع حديث الفرقة الناجية نظرًا للوحدة بين العلمين. وتُضاف خاتمة في علم التصوف تأكيدًا على وحدة العلوم باستثناء الفلسفة، بعد أن تم إقصاؤها منذ ابن خلدون وابن الصلاح. وأطولها الكتاب، ثم المقدمات، ثم القياس، ثم الخاتمة، ثم السنة، وأصغرها الإجماع.^{٢٥٦} وبعض الفصول بلا عناوين.^{٢٥٧} ويُحاصر القياس، أي

^{٢٥٤} بلغت أكثر من ثلاثين نصًا قديمًا، في مقدمتها نشر البنود (١٣)، شرح التنقيح للحلو (١٢)، وغيرها مثل محلي جمع الجوامع، جمع الجوامع للسبكي (٥)، مراقي السعود للشنقيطي (٣)، الضوء اللامع، التنقيح للقرافي، الإحكام للآمدي، الأحكام لابن عربي، الموافقات للشاطبي (٢)، ثم الفروق للقرافي، البرهان للزركشي، الاعتصام للشاطبي، الموطأ، اللامع على جمع الجوامع، شرح المنهاج للإسنوي، شرح الورقات للمحلي، الإشارات للبايجي، الإحياء والمنخول وشفاء الغليل والمستصفي للغزالي، التحرير لابن الهمام، إصلاح المنطق، ونيل السؤل ... إلخ.

^{٢٥٥} الشيخ علي إبراهيم شقير: ألفية الوصول إلى علم الأصول، غفر الله له وللمسلمين، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، شركة مطبعة الرغائب بمصر (د. ت.).

^{٢٥٦} الكتاب (٣٧ص)، المقدمات (١٤)، القياس (٩)، الخاتمة (٨)، السنة (٦)، الإجماع (٢).

^{٢٥٧} ألفية الوصول، ص ٣٣، ٦٦.

العقل والوعي النظري، بين نص الكتاب ونص السنة والإجماع، ويغيب الفعل، أي الوعي العملي.

وتظهر بعض المواد من العلم الحديث مثل علم الأجنة كدليل على التعاقب وعدمه.^{٢٥٨} وقد دخلت الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث، داخل النظم.^{٢٥٩} وبالرغم من النظم يظهر أعلام الأصول مثل الرازي والغزالي، ثم الشافعي، ثم الإمام الأعظم النعمان بألقاب التعظيم المتأخرة في الظهور. ويظهر المتكلمون مثل الجبائي، ثم القاضي، ثم الأمدي، ثم الجويني والشيرازي ومالك والكرخي وغيرهم من أهل النحو ومؤسسي الفرق.^{٢٦٠} كما يُحال إلى «المحصول» للرازي. ومن الفرق يظهر المعتزلة (أهل الاعتزال).^{٢٦١} ويُذكر عديد من الصحابة الرواة.^{٢٦٢} والحقيقة في مذهبٍ دون آخر.^{٢٦٣}

(١٥) «نظم مختصر المنار» للشيخ طه أفندي العرّيف بسنوي زادة:^{٢٦٤} لما كان الشعر هو وجدان العرب ومركز ثقافتهم وحضارتهم قبل أن يرثه القرآن، فقد تم نظم علم الأصول شعرًا في الفترة الأخيرة. وبطبيعة الحال لا يتحمل النظم الشواهد النقلية من القرآن والحديث لأنها لها نظمها الخاص، كما يخلو من أسماء الأعلام والفرق.^{٢٦٥} وهو شعرٌ تعليمي ركيك، الغاية منه مساعدة الطلاب الأزهريين على حفظ المادة العلمية حتى ولو بدون فهم كما هو الحال في حفظ القرآن، ويكون حافظًا لا عالمًا. ولا يتضمن مادة أو رؤيةً أصولية جديدة، بل هو تكرر لما هو معروف سلفًا مع اضطراب في ترتيب الأدلة الأربعة، وتداخل بين الفصل والباب.^{٢٦٦} وهو أقرب إلى التمرينات الإنشائية منه

^{٢٥٨} مثاله بيع الملاقيح، تكون في البطون من أجنة.

^{٢٥٩} القرآن (٦)، الحديث (٢).

^{٢٦٠} الرازي، الغزالي (٨)، الشافعي، الإمام (الأعظم) (٧)، أبو هاشم الجبائي (٥)، القاضي (٤)، الأمدي (٣)، الجويني، أحمد، الشيخ، ابن الحاجب، الشيرازي، مالك، الكرخي (٢)، أبو عينة، الأستاذ، الثوري، الأوزاعي، الأشعري، إسحاق، ابن دقيق العيد، الكيا، البصري، الفاضيان، الخليل، عبد الجبار، داود الظاهري (١).

^{٢٦١} المعتزلة (أهل الاعتزال) (٥)، الجمهور (٣)، العرب (٢)، مجوس (١).

^{٢٦٢} مثل: أبو هريرة، مسلم، الترمذي، البخاري، عمر، خزيمة.

^{٢٦٣} ألفية الوصول، ص ٢٦، ٢٨.

^{٢٦٤} الشيخ طه أفندي، مختصر المنار، إستانبول ١٣١٦هـ.

^{٢٦٥} يذكر النعمان، كذا روى القوم عن النعمان. السابق، ص ١٧.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

إلى الموضوعات العلمية. تبدأ القصيدة بمدح السلطان «باسمه»، وهو الوحيد المذكور.^{٢٦٧} وتنتهي بعض الأشعار باللازمة «الله أعلم»،^{٢٦٨} وأحياناً تُذكر تنمّة.^{٢٦٩} ويركّز على الأدلة الأربعة؛ الكتاب والإجماع والسنة والقياس.^{٢٧٠} وتدخل مباحث الألفاظ في الكتاب؛ فلم تُعد تمثل طُرُقاً لاستنباط الأحكام. وفي الأمر تدخل الأحكام؛ أحكام التكليف، وأحكام الوضع. ويدخل في السنة تعارض الحجج، وعادةً ما يأتي التعارض والتراجيح في النهاية. ويضم البيان إلى السنة، والاجتهاد إلى القياس؛ فالنص قد ابتلع كل شيء، الوعي النظري والوعي العملي على حدٍّ سواء.

وواضح أن النموذج الأمثل للبنية الرباعية هو نموذج «المستصفي» للغزالي؛ الأحكام وهي الثمرة، والأدلة الأربعة وهي المستثمر، ومباحث الألفاظ وهي طرق الاستثمار، والاجتهاد والاستفتاء والتراجيح وهو المستثمر. ثم بدأت البنية تنحسر بعده في «الأحكام» للآمدي بوضع الأحكام ضمن المقدمات مع المبادئ الكلامية واللغوية والفقهية، وبقاء الأدلة الأربعة، والمجتهدون والمستفتون، ثم إضافة الترجيحات والتعارض واختفاء طرق الاستثمار. وهو ما حدث أيضاً في «مختصر المنتهى» لابن الحاجب. أما «منهاج الوصول» للبيضاوي فإنه قسّم الأدلة إلى متفق عليها وهي الأدلة الأربعة، وأدلة مختلفة عليها في قسمين، ثم التعادل والتراجيح، والاجتهاد والإفتاء، في قسمين آخرين، واختفت الأحكام وطرق الاستثمار، ثم أبقى «تنقيح الأصول» للبخاري الأدلة الأربعة بالإضافة إلى الأحكام كخاتمة عرضية، ثم أصبحت الأدلة الشرعية الأربعة وحدها هي البنية الرباعية

^{٢٦٦} فصل في حكم الأمر. السابق، ص ١١. فصل في الحكم التكليفي، ص ٣٤. فصل، ص ١٣، ٣٨. فصل في الحكم الوضعي، ص ٣٥. الباب الثاني في السنة، ص ٣٦. فصل في نفس الخبر، ص ٣٩. فصل في تعارض الحجج، ص ٤٠. فصل في البيان، ص ٤١. باب الإجماع، ص ٤٥. باب القياس، ص ٤٥. باب الاجتهاد، ص ٤٦.

^{٢٦٧} السابق، ص ٤-٥.

^{٢٦٨} السابق، ص ٤٢.

^{٢٦٩} تنمّة. السابق، ص ٢٠.

^{٢٧٠} والشرع مبني على الكتاب والإجماع والسنة قولاً وعملاً.

هذه الأصول والقياس رابعها وهي له أساس

السابق، ص ٧.

في «أصول الفقه» لابن فورك، و«أصول المنار» للنسفي، و«أصول الفقه» للسيوطي، و«الوصول إلى قواعد الأصول» للتمرتاشي، و«نشر البنود» للشنقيطي، و«ألفية الوصول» لإبراهيم شقير، و«نظم مختصر المنار» لبسنوي زادة، حتى مع اضطراب في ترتيب الأدلة.

سادساً: البنية الخماسية

(١) «تقريب الوصول إلى علم الأصول» لأحمد بن جُزَي المالكي (٧٤١هـ) ٢٧١

ويقوم على بنية خماسية؛ المنطق (التعاريف العقلية)، واللغة (التعريفات اللغوية)، والأحكام الشرعية، وأدلة الأحكام، وأخيراً الاجتهاد والتقليد والفتوى والتعارض والتراجع. أكبرها أدلة الأحكام، ثم التعريفات اللغوية، ثم الاجتهاد وما يتعلق به، ثم التعاريف العقلية، وأصغرها الأحكام الشرعية. ٢٧٢ ويمكن ردها إلى بنية ثلاثية؛ الأدلة والأحكام واللغة؛ أي مباحث الألفاظ بالإضافة إلى المقدمة المنطقية. والبنية الخماسية مقسمة إلى فنون، وكل فن مقسمٌ إلى أبواب، وبعض الأبواب في الفن الثاني والرابع إلى فصول، ولا ضير من إضافة تنبيه واحد. ٢٧٣ ويكون للوعي النظري الأولوية على الوعي العملي والوعي التاريخي بينهما. الأولوية للعقل ثم للنقل وأخيراً يأتي الفعل في ثلاثية العقل والنقل والفعل.

وهو نصٌ قصير وواضح، أقرب إلى التعريفات الأولى لمصطلحات الأصول والمبادئ الأولى والمصادر والبديهيات الأولية، دون حشو أو شرح يقوم على التشعب النظري، ودون الدخول في اختلافات المذاهب والفرق، وأقرب إلى الهيكل العظمي منه إلى المادة العضوية. ويقوم على العد والإحصاء لترقيم الأقسام؛ فقد كتبه المؤلف لتعليم ابنه. ويقوم على شرح الذات، إيراد التعريف ثم شرحه. ويعتمد على عديد من الأدلة النقلية، تتقدم فيها الآيات على الأحاديث. ٢٧٤ ويظهر كلام العرب ولغة العرب واللسان العربي والعربية. ٢٧٥

٢٧١ أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جُزَي (٧٤١هـ)، تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق د. عبد الله الجبوري، دار النفائس، عمان، الأردن ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٢٧٢ أدلة الأحكام (٤٠)، التعريفات اللغوية (٣٠)، الاجتهاد والتقليد والفتوى والتعارض والتراجع (٢٤)، التعاريف العقلية (٢٠)، الأحكام الشرعية (١٦).

٢٧٣ تقريب الوصول، ص ١٣٧.

٢٧٤ الآيات (٣٨)، الأحاديث (١٣).

٢٧٥ كلام العرب (٢)، لغة العرب، اللسان العربي، العربية (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وبالرغم من أن المؤلف مالكي إلا أن الشافعي يتقدم أسماء الأعلام قبل مالك؛ نظرًا لسيادة الشافعية على علم الفقه والأصول بعد أن جعلها الغزالي المذهب الفقهي الرسمي للأمة، ثم يأتي أبو حنيفة، ثم يتداخل المتكلمون والأصوليون، أشاعرة وأحنافًا ومالكية، مثل الباقلاني وفخر الدين الخطيب والأبهرى والأشعري، ثم يأتي القرافي والباجي والجويني وأبو يوسف وابن حنبل، وغيرهم مثل الجاحظ والدقاق وأبي حامد وأبي داود الظاهري والشيباني وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه.^{٢٧٦} ومن المجموعات والفِرَق والمذاهب يتقدم العلماء، ثم الفقهاء، ثم الظاهرية أو أهل الظاهر، ثم المتكلمون والمعتزلة وأهل المدينة والنصارى، ثم يأتي النحويون والصحابة واليهود، وأخيرًا يأتي المقلدون والمجتهدون والمالكيون أو المالكية والحنفية وأهل السنة وأهل الكوفة وفقهاء الأمصار وغيرهم.^{٢٧٧}

(٢) «إحكام الفصول في أحكام الأصول» للباجي (٤٧٤هـ)^{٢٧٨}

وهو نص واضح هادئ غير سجالي، يرصد الخلاف بين المذاهب دون استبعاد أحد، والصحيح ما جاء في «الموطأ». وهو دقيق العرض دون رغبة في التطويل.^{٢٧٩} والبنية خماسية كما هو الحال في باقي متون المؤلف حول الأدلة الأربعة بالإضافة إلى الاستصحاب بعد القياس.^{٢٨٠} وأكبرها القياس، ثم السنة، ثم الكتاب، ثم الاستصحاب وما

^{٢٧٦} الشافعي (١٦)، مالك (١١)، أبو حنيفة (٩)، القاضي أبو بكر (الباقلاني) (٧)، فخر الدين الخطيب (٦)، أبو الفرج الأبهري (٥)، الأشعري (٣)، القرافي، الباجي، الجويني، أبو يوسف، أحمد بن حنبل (٢)، العنبري، الجاحظ، الدقاق، أبو حامد، موسى بن عمران، أبو داود الظاهري، إسحاق بن راهويه، سفيان الثوري، الشيباني، أبو بكر، يعقوب، ابن محيص (١).

^{٢٧٧} العلماء (٨)، الفقهاء (٦)، الظاهرية، أهل الظاهر (٥)، المعتزلة، المتكلمون، أهل المدينة، النصارى (٣)، النحويون، اليهود، الصحابة (٢)، الحنفية، المقلدون، المجتهدون، المالكيون، المالكية، فقهاء الأمصار، أهل الكوفة، المحدثون، أهل السنة، الخلفاء الأربعة، إجماع العشرة (١).

^{٢٧٨} أبو الوليد الباجي، إحكام الفصول في أحكام الأصول، حَقَّقَهُ وقَدَّمَ له ووضع فهرسه عبد المجيد تركي، (جزءان)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م؛ ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. (وللمحقق فضل كبير على النشر العلمي الدقيق لمتون المالكية في المغرب الإسلامي، وهو خليفة برنشفيج في إدارة مجلة دراسات إسلامية).

^{٢٧٩} السابق، ص ٥٨٥.

^{٢٨٠} الكتاب، السنة، الإجماع، القياس، الاستصحاب (بالإضافة إلى الاجتهاد والتعارض).

يتبعه من اجتهاد وتعارض، وأصغرها الإجماع، ثم المدخل.^{٢٨١} وتدخّل مباحث الألفاظ كالعادة في القرآن. وتخفّي أحكام التكليف؛ فالأولوية للنقل، أي المصادر الأربعة، على العقل، أي الاجتهاد، ويختفي الفعل، أي الواقع، كليةً. ويظهر اتفاق أصول الفقه السُّني والشيعة على الاستصحاب وتدعيمه بنفس الأدلة النقلية والعقلية. والتعارض في السنن أكثر منه في الآيات؛ نظرًا لتفاوتها في الصحة، ولتطوُّرها في الزمان، واختلاف المواقف والأذواق والعادات والأعراف العربية.

وتكثرُ فيه الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث والأشعار. والأحاديث أكثر، والأشعار أقل. ويكثرُ الشعر في فصل الحروف وفي باب القرآن، ويقلُّ في باب القياس.^{٢٨٢} ومن أسماء الأعلام يتقدم الباقلاني مُتكلّم الأشاعرة وليس مالكا، ثم عمر بن الخطاب روح المالكية، ومن الصحابة ابن عباس وأبو بكر وعائشة، ثم يأتي أبو حنيفة والنظام،^{٢٨٣} ثم يأتي غيرهم من المتكلمين والفقهاء والمؤرخين والنحاة والشعراء والصحابة والتابعين والمحدثين والمفسرين وأصحاب المذاهب الفقهية والأنبياء.^{٢٨٤}

^{٢٨١} القياس (١٧١)، السنة (١٢٣)، الكتاب (١١٩)، الاستصحاب (١٠٥)، الإجماع (٧٠)، التعارض (٣٦)، الاجتهاد (٢٤)، المدخل (١٧).

^{٢٨٢} الأحاديث (٣٠١)، الآيات (٢٣١)، الأبيات الشعرية (٢٣).

^{٢٨٣} الباقلاني (٦٣)، عمر بن الخطاب (٥١)، أبو جعفر (٣٨)، ابن عباس (٣٥)، أبو تمام البصري (٣٤)، أبو بكر (٣٣)، الشيرازي، السمناني (٢٩)، أبو محمد (والد الجويني)، الشافعي (٢٤)، عائشة (١٩)، الطبري، علي (١٧)، داود بن علي، ابن عمر (١٥)، ابن القصار (١٤)، ابن نصر، الصيرفي، الباجي، ابن عفان (١٢)، أبو الفرج (القاضي)، ابن مسعود، زيد بن ثابت (١٠)، ابن سريج (٩)، أبو حنيفة، أنس بن مالك، معاذ، النظام (٨)، الجبائي (أبو علي)، القفال، الأشعري (أبو موسى) (٧)، الأبهري، الخدري، الكرخي (٦)، أبو الحسن (القاضي)، أبو عبيدة، داود، ابن المسيب، طلحة، ابن عوف (٥)، ابن فورك، بريرة، بلال، جابر، الحسين البصري، ذو اليمين، ابن أبي عروة، شعبة (٤)، إبراهيم (النبي)، ابن المنتاب، أبو الدرداء، أبو سلمة، أحمد بن حنبل، الأزدي، أم سلمة، البخاري، حمزة، الزبير، زيد بن الأرقم، سعد بن أبي وقاص، سلمة بن صخر، سليمان (النبي)، الطبري (أبو علي)، عروة، ابن أبان، القاساني، ابن مسلمة، مسروق، النابغة، معاوية، موسى (٣)، ابن بكير، ابن خيران، أبو إسحاق، أبو الفضل المالكي، المزوردي، أبو طلحة، أبو هريرة، أبي بن كعب، إسحاق (النبي)، إسماعيل (النبي)، الأسود بن يزيد، الإصطخري، الأغشي، امرؤ القيس، بشير بن نهيك، الثوري، جعفر بن أبي طالب، حذيفة بن النعمان، الحسين بن علي، الحكم بن أبي العاص، حمل بن مالك، خالد بن الوليد، رافع بن خديج، الزبرقان، زيد بن حارثة، الشيباني، سالم بن عبد الله، ابن معاذ، طاوس، الطبري (جرير)، عامر، عكرمة، ابن العاص، عوف بن مالك، قتادة، مالك بن نويرة، المسيح، مصعب (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن الطوائف والفرق يتقدم الصحابة بطبيعة الحال، وهم أهل الرواية والحديث، ثم الحنفي، ثم الشافعي قبل المالكي، ثم أهل اللغة وأهل الأصول والمتكلمون لارتباط اللغة بالأصول، ثم السلف واليهودية لإنكارها النسخ، والمعتزلة للقول بالحسن والقيح العقليين في التكاليف، ثم أهل الظاهر والنصرانية، ثم تتداخل باقي الفرق والطوائف الإسلامية وغير الإسلامية، وفقهاء الأمصار، المتقدمون منهم والمتأخرون.^{٢٨٥}

ومن الكتب التي يُحال إليها «الموطأ»، ثم «أصول الديانات» للباجي مع الصحيحين، البخاري ومسلم، ثم «إحكام الفصول» نفسه تأكيداً على وحدة العمل، و«التقريب» للباقلاني، و«الرسالة» للشافعي.^{٢٨٦}

ومن أسماء المدن تتقدم المدينة ومكة بطبيعة الحال موطن أهل الأثر، ثم بغداد واليمن موطن أهل الرأي، ثم بيت المقدس وبقاع الحجج مثل الصفا والمروة، ثم الغزوات الأولى كبدر وأحد، ثم باقي المدن الإسلامية حتى الهند والصين.^{٢٨٧}

^{٢٨٤} حوالي ١٨٥ علماً.

^{٢٨٥} حوالي ٧٩ فرقة وجماعة أشهرها: الصحابي (١٠١)، الحنفي (٦٥)، الشافعي (٥١)، أهل اللغة (٢٥)، أهل الأصول، المتكلمون (١٧)، السلف، اليهودية (١٤)، المعتزلة (١٢)، أهل الظاهر، النصرانية (٩)، أعجمي، أهل البدع، أهل المدينة (٧)، الأنصار، الخلف (٦)، أصحاب الحديث، أهل العراق، الفارسية (٥)، أهل النظر، بنو النضير، النحاة (٤)، أهل الرأي والاجتهاد، أهل الكفر والضلال، الخوارج، حفاظ الحديث، المهاجرون، القرشيون (٣)، الأنبياء، أهل الردة، أهل الكتاب، بنو تميم، بنو سليم، بنو عمرو بن عوف، الرافضة، الشيعة، الصدر الأول من الفقهاء، القدرية، المجوسية، الملاحدة (٢)، الإمامية، أهل الاجتهاد، أهل الأوثان، أهل التفسير، أهل الحجاز، أهل السنة، أهل الشرائع، أهل الفتيا، أهل القدوة، أهل القرآن، أهل النقل والسُّرير، أهل أيلة، أهل قباء، أهل قسطنطينة، البراهمة، البصريون، البغداديون، المعتزلة، بنو أسد، بنو إسرائيل، بنو حنيفة، بنو قريظة، تابعو التابعين، السوفسطائية، السودان، الشاميون، العراقيون، العنانية، الفقهاء السبعة، قوم لوط، بنو كليب، المتأخرون، متفقهة خراسان، المغاربة، المنافقون (١).

^{٢٨٦} الموطأ (٦)، أصول الديانات، صحيح البخاري، صحيح مسلم (٢)، إحكام الفصول، الرسالة، التقريب (١).

^{٢٨٧} المدينة، مكة (٥)، بغداد، اليمن (٤)، بيت المقدس، خيبر، الشام، الصفا، قباء، مؤتة، المروة (٢)، بدر، أحد، البصرة، الحجاز، صُفين، صنعاء، الصين، العراق، عرفة، الكوفة، منى، النهروان، النيل، همذان، الهند، اليمامة (١).

(٣) «المنهاج في ترتيب الحجاج» للباجي (٤٧٤هـ)^{٢٨٨}

وقد يُعرَض علم الأصول كله في إطار منهج الجدل، والتعارف والتراجيح؛ فهو منهج علم أصول الدين الذي استطاع علم أصول الفقه تجاوزه إلى البرهان، ومع ذلك بقي منهج الجدل أيضًا في علم أصول الفقه، فأصبح جزءًا من علم الخلافات، وهو ما يدل عليه عنوان الكتاب، ومستعملًا لفظي «المنهاج» و«الحجاج»؛ أي منهج الجدل. والحجاج هنا يعني الاعتراض، اعتراض العقل على النص، والاستدلال على الكتاب والسنة والإجماع، وهي مشكلة كلامية؛ النقل والعقل. هنا يأخذ العقل زمام المبادرة، ويعترض على الاستدلال بالنقل، كتابًا أم سنة أم إجماعًا. أما النص فلا يعترض على معقول العقل ولا على الاستصحاب.

ويدخل أيضًا ضمن آداب الجدل والمناظرة وكيفية الاعتراض على الخصوم بإعادة استعمال النص لصالح طرف ضد الطرف الآخر؛ فالنص مُتشابه وليس به تعيين داخلي إلا بالتأويل. النص بمفرده ظني في حاجة إلى سياق داخلي أو خارجي حتى يحين استعماله على الوجه الصحيح بحيث يؤمن به الطرفان ويتفقان على معناه، ويشاركان في فهمه وقراءته وتأويله دون معارضته بنص آخر، أو انتقاء البعض دون البعض إذا كان نصًا من الكتاب. أما إذا كان نصًا من السنة فمن الطبيعي أن يكون الاتفاق على صحة السند أولاً قبل الاتفاق على معنى المتن، وتسليم الطرفين به لفظًا ومعنى ونسخًا ومنسوخًا. ويكون الاتفاق أيضًا على نص الإجماع لمعرفة إجماع من؛ الخاص أم العام. وهو أقرب إلى موقف المعتزلة والشيعة؛ فالعقل أساس النقل عند المعتزلة، وعلم أصول الفقه عند الشيعة نظرية في المعرفة أولاً تقوم على التمييز بين القطع والشك والظن. ويكشف «المنهاج» عن قدرة نقدية على أعمال العقل في النص، وعدم التردد في عرض الاعتراض على النص بالعقل، وبيان أوجه التعارض بين النقل والعقل. والمؤلف مالكي، ومعروف أن المالكية من أهل الأثر وليست من أهل العقل.

^{٢٨٨} أبو الوليد الباجي، كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م؛ ط٣، ٢٠٠١م. ومن نفس النوع «كتاب الجدل على طريقة الفقهاء» لابن عقيل (٥١٥هـ)، تحقيق جورج مقدسي، مجلة المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية، ج٢٠، ص١١٩-٢٠٦، دمشق ١٩٦٧م.

ولا يكون حل التعارض بين الأدلة فقط عن طريق التأويل، أو السياق، أو زمن النص في الناسخ والمنسوخ، أو مكانه في أسباب النزول؛ أي عن طريق النص، ولكن أيضًا عن طريق المصلحة خارج النص جمعًا للزمان والمكان والقدرة والأهلية والتغير والتطور وروح العصر، حتى لو اقتضى ذلك العود إلى المنسوخ؛ فضبط النص يكون بالسياق اللغوي والزماني والمكاني والاجتماعي والتاريخي. التعارض قائم بين النصوص للاشتباه في اللغة، ويحل بالعقل والمصلحة نظرًا لتطابق الوحي والعقل والواقع. والنص تجربة بشرية فردية وجماعية وتاريخية، وليس خطابًا مغلقًا لا يُحيل إلى عوالم أخرى خارجه، عالم المعاني وعالم الأشياء بالإضافة إلى عالم اللغة. ولا يكفي في حل التعارض تخصيص العموم أو إحكام المتشابه أو بيان المجل؛ فهي كلها من مباحث الألفاظ ومن طبيعة اللغة.

والبنية خماسية تدور حول الأدلة الشرعية؛ الكتاب، والسنة، والإجماع، ومعقول الأصل، ثم استصحاب الحال، في خمسة أبواب، ثم يسبقها مدخل وباب لإحصاء أقسام أدلة الشرع الخمسة، بعدها باب في أقسام السؤال والجواب، وهو الجدال بين الطرفين الذي عادةً ما يوضع في نهاية العلم بعد الاجتهاد مع المفتي والمستفتي كما هو الحال في «الموافقات» للشاطبي. وبعد عرض الأدلة الخمسة يُنهي العلم بباب عن الترجيحات، وهو ما يُعادل التعارض والتراجيح.^{٢٨٩} فالعلم كله مُحاصر في البداية بالجدال في السؤال والجواب، وفي النهاية بالترجيحات. وأكبرها معقول الأصل، ثم السنة، ثم الكتاب، ثم الترجيحات، ثم أقسام أدلة الشرع، ثم السؤال والجواب، ثم المدخل، ثم الإجماع، وأصغرها استصحاب الحال.^{٢٩٠} ويتضمن الكتاب مباحث الألفاظ، كما يتضمن معقول الأصل القياس. وتغيب «الثمرة» بتعبير «المستصفي»؛ أي أحكام التكليف؛ ومن ثم يبنّي العلم على قطبين فحسب؛ العقل والنقل دون الفعل. يسقط الفعل أولًا لحساب العقل والنقل، ثم يسقط العقل ثانيًا لحساب النقل. ويقترب أصول الفقه عند السنة مع أصول الفقه

^{٢٨٩} ويكون مجموع الأبواب سبعة: (١) المدخل. (٢) أقسام أدلة الشرع. (٣) أقسام السؤال والجواب.

(٤) الاعتراض على الاستدلال بالكتاب. (٥) الاعتراض على الاستدلال بالسنة. (٦) الاعتراض على الاستدلال

بالإجماع. (٧) معقول الأصل. (٨) استصحاب الحال. (٩) الترجيحات.

^{٢٩٠} معقول الأصل (٧٤)، السنة (٦٢)، الكتاب (٣٤)، الترجيحات (٢٠)، أدلة الشرع (١٩)، السؤال

والجواب، المدخل (٨)، الإجماع (٧)، استصحاب الحال (٢).

عند الشيعة في الاستصحاب الذي بدأه «المستصفي» من قبل في جعله مُعادلاً لدليل العقل. ويبدأ المدخل بتجديد مصطلحات العلم كما هو الحال عند ابن فورك والشيرازي.^{٢٩١} وهناك بنية أخرى ثلاثية في أول الباب الأول «أقسام أدلة الشرع»؛ فأدلة الشرع ثلاثة؛ أصل، ومعقول أصل، واستصحاب حال. والأصل هو الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ومعقول الأصل لحن الخطاب وفحوى الخطاب والحصص ومعنى الخطاب، واستصحاب الحال هي براءة الذمة. ولكلّ توابعها؛ فالأصل هو النص، ومعقول الأصل القياس، واستصحاب الحال بتأويل عملي هو الشيء أو الواقع أو الطبيعة.^{٢٩٢} وأحياناً تتفرّع البنية في كل موضوع في قسمة كل باب إلى فصول، بحيث يمكن إقامة منطق دقيق للجدل بالنسبة للعلاقة بين الطرفين، وتحديد الأهداف والمقاصد لكل منهما في علاقتهما بالنص والواقع، واللفظ والمعنى، والمعنى والشيء.

وتكثر الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث، والأحاديث أكثر. ويدخل الشعر والمثل بدرجة أقل لإحكام معنى النص العربي،^{٢٩٣} بل إنه يتم أحياناً الاستشهاد بالعهد القديم نظراً لوحدة الوحي بالرغم من التحريف الذي أثبتته علم أصول الدين، خاصة ابن حزم وابن تيمية وغيرهم من مؤسسي علم تاريخ الأديان المقارن وعلم نقد الكتب المقدسة.^{٢٩٤} وتتكرر الآيات والأحاديث أكثر من مرة. ونقد الحديث أكثر تعقيداً من نقد الآيات؛ لمرور الحديث بفترة شفاهية تضع مشكلة الصحة التاريخية، وتجعل النقد للسند والمتن على حدّ سواء.^{٢٩٥} وتدل الروايات العدة لحديث واحد على تحوّل القول غير المباشر إلى قول مباشر وبالعكس، كما يتم استعمال ألفاظ الرواية الخمسة المعروفة في أول باب الأخبار لمعرفة درجة المباشرة. والسنة قول وفعل وإقرار. القول قاطع للتعارض والتراجع لأنه لغة، والفعل تأس وقدوة ورؤية، واستصحاب حال للأفعال الطبيعية والعرفية، والنسخ أيضاً في الحديث طبقاً لتغيّر المصالح والأزمان، بالرغم مما يبدو في بعض الأحاديث من أدواق ومشاعر إنسانية خالصة، وكثير منها يتناول الحياة البدوية الخالصة.

^{٢٩١} المنهاج، ص ١٠-١٤.

^{٢٩٢} السابق، ص ١٥.

^{٢٩٣} الأحاديث (١٧٥)، الآيات (٩٦)، الشعر (١٠).

^{٢٩٤} المنهاج، ص ٩٨-٩٩.

^{٢٩٥} انظر دراستنا «من نقد السند إلى نقد المتن»، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، العدد الخامس

١٩٩٦م، ص ١٣١-٢٤٣.

ومن أسماء الأعلام يتقدم مالك بطبيعة الحال، فالمؤلف مالكي، ثم عمر بن الخطاب مؤسس الفقه الواقعي المصلحي مثل المالكية، ثم الشيرازي الأصولي الأشعري، ثم أبو حنيفة تلميذ مالك مُتحولاً من الأثر إلى الرأي، ومن النص إلى العقل، مع ابن عباس حبر الأمة، ثم يتوالى الصحابة مثل علي وابن مسعود، مع أئمة الأشاعرة مثل الباقلاني، ثم يأتي الشافعي، وبعده ابن حنبل، ثم يتقدم بعض الشعراء والنحويين.^{٢٩٦}

ومن الفرق والمذاهب يتقدم بطبيعة الحال ومرةً أخرى المالكي، ثم الحنفي، ثم الشافعي، ولا يأتي الحنبلي إلا متأخراً، ثم يأتي أصحاب كل منهم أصحاب الباجي، ثم أصحاب أبي حنيفة، ثم أصحاب الشافعي، ثم أصحاب مالك، ثم يأتي الصحابة وأهل الحديث والتابعون والفقهاء والظاهرية وأهل اللسان واللغة، ثم أصحاب الكلام والأصول.^{٢٩٧}

^{٢٩٦} مالك (٤٣)، عمر بن الخطاب (٢٥)، الشيرازي (١٧)، أبو حنيفة، الداودي، ابن عباس (١٣)، عبد الله بن عمر، أبو هريرة (١٢)، ابن القصار (١١)، علي بن أبي طالب (٩)، الباقلاني، ابن مسعود (٨)، الباجي، عثمان بن عفان (٧)، أنس بن مالك، البخاري، أبو بكر (٦)، القاضي عبد الوهاب (٥)، أبي بن كعب، بريرة، جابر، الزهري، الشافعي، أبو يوسف (القاضي) (٤)، ابن أبي ليلى، ميمونة، أحمد بن شاکر، أبو جعفر القاضي، ابن حنبل، يحيى بن معين، طلق بن علي، النسائي، ابن معين، أبو موسى الأشعري (٣)، ابن أبي هريرة، أسامة بن زيد، إسماعيل القاضي، يسرة، بشر بن نهيك، بلال، أبو تمام، أبو حاتم، الحطيئة، ابن خويزمنداد، داود الأصبهاني، الزجاج، أبو زيد (الصحابي)، سعيد بن المسيب، عبادة بن الصامت، عبد الله بن أبي بكر، أبو عبيدة، أبو علي الطبري، أبو الفرج المالكي، أبو قزازه، العيسي، فضالة بن عبيد، قتادة، المبرد، الأشعري، ابن أم مكتوم، المغيرة، ابن المنكر، موسى بن عقبة، نافع، النضر بن أنس (٢)، ثم يأتي ما يُقارب من مائة وأربعين علماً يُذكر كلٌ منهم مرةً واحدة، مثل الأنبياء إبراهيم وموسى وعيسى وإسماعيل، وعلماء ومؤرخين ونحاة وشعراء ومتكلمين، مثل القيرواني وابن الأثير والدؤلي وامرئ القيس والحسن البصري وابن سريج والخدري والمعري والكرخي والمبرد ... إلخ.

^{٢٩٧} المالكي (٢٩٠)، الحنفي (١٨٩)، الشافعي (٨٥)، الصحابة (٣٤)، أصحاب الباجي (٢٧)، أصحاب أبي حنيفة (٢١)، أصحاب الشافعي (١٥)، أصحاب مالك (١٣)، أصحاب الحديث، التابعون (٩)، أهل الزمة، الفقهاء، الظاهرية (٨)، الخليفة، الخلفاء (٧)، أصحاب النظر وأهل الجدل (٦)، الحنبلي، أهل اللسان أو أهل اللغة (٥)، أهل الردة، أهل الكتاب (٤)، أهل الظاهر، السلف (٣)، أصحاب الكلام، أهل الأصول، أهل الجزية، شيوخ الباجي، القدري (٢)، أصحاب الصوامع، أهل الأوثان، أهل البغي، أهل عصر الصحابة، أهل الفسق، أهل الكوفة، الشيعة، العراقيون، بنو مخزوم (١).

ومن الأماكن تتقدم المدينة، فمالكٌ منها، وإجماع أهلها وعملها دليلٌ شرعي، وتتلوها مكة وبغداد، وأهل الأثر وأهل الرأي، ثم العراق ومصر حيث عاش الشافعي، وخير.^{٢٩٨} ومن المؤلفات التي يُحيل إليها المؤلف مصنّفه «إحكام الفصول في أحكام الأصول»؛ مما يدل على وحدة المشروع، وأن «المنهاج» ما هو إلا قراءة لعلم الأصول من خلال أحد موضوعاته، وهو التعارض والتراجيح.^{٢٩٩}

(٤) «إيضاح المحصول من برهان الأصول» للمازري (٥٣٦هـ)^{٣٠٠}

وهو كما يبدو من العنوان لا هو شرح ولا حاشية ولا تقرير ولا تلخيص، بل هو «إيضاح»؛ أي إبراز المضمون، وتوضيح الفكر، ووصف مساره، والدخول في مسائل «البرهان» للجويني، ربما أسوةً بما فعل الغزالي في «المنحول» عندما «نخل» «البرهان».^{٣٠١} هو أشبه بتقارير الشيعة على محاضرات الحوزة وإن اختلف الأسلوب، باستثناء «اعلم» والدعوة لمشاركة القارئ. ولا يبيّن سبب التلخيص أو هدفه. «الإيضاح» في العنوان، ولكن ضاع في خضم التفصيلات والمقارنات والخلافات والتحقيقات. أراد التلخيص ولكن أتى الإيضاح مسهباً بالرغم من نقد تطويل البرهان.^{٣٠٢} أسهب في المسائل النظرية الخالصة التي لا ينتج عنها أثر عملي؛ مما يجعل التطوير خارج مقصد العلم، وهي المسائل الكلامية الفلسفية. كثرت التفصيلات المسهبة، فأتى أقرب إلى دوائر المعارف. وفي خضم التفصيلات ضاعت العموميات، ووسط التعريفات اختفت الكليات، وفي المطبخ الداخلي تاهت الحصيلة، وكثيرٌ من التفصيلات خارج الموضوع مثل التأويلات، مع أنه في القرن

^{٢٩٨} المدينة (١)، مكة، بغداد (٦)، العراق، مصر، خير (٣)، بدر، الحديبية، الشام، الطائفة، العقبة، اليرموك (٢)، وحوالي سبع عشرة مدينة وموقعاً ومصرًا مثل الشام وأفريقية والجزائر واليمن والبصرة وتونس ودمشق والكوفة والموصل وأرض العدو ودار الحرب والقادسية ... إلخ.
^{٢٩٩} السابق، ص ٦٦، ١٢٤، ١٤٢، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦ (كشاف الكتب في فهرس الكتاب كلها تقريباً من هوامش المحقق وليس من المتن). السابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.

^{٣٠٠} أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد التميمي المازري، إيضاح المحصول من برهان الأصول، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت ٢٠٠١ م.

^{٣٠١} «إن الغزالي نخل هذا الكتاب الذي نحن آخذون في «شرحه». السابق، ص ١٣٨.

^{٣٠٢} «هذا باب أطال فيه أبو المعالي القول حتى خرج من فن إلى فن، ولباب ما أورد في هذا الباب سبع نُكَّت.» السابق، ص ١١٤. «ورأيت أطال في كتابه الكلام على هذا المذهب.» السابق، ص ٤٤٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

السادس كان «المستصفي» قد كُتِبَ من قبلُ بإحكامٍ أكثر، وتوازن بين الأصول والفروع؛ لذلك كان «المستصفي» نصًّا مُحْكَمًا لجمعه بين الكل والجزء دون فقد الكل. وأحيانًا يتم اقتباس نص من البرهان قبل شرحه.^{٣٠٢} في أوله خرم أو سقط؛ وبالتالي غابت البداية التي كان يمكن أن تحدّد الهدف أو القصد من «الإيضاح». والأسلوب غير مميز، بل متنوع، على غير أسلوب تقارير الشيعة المميزة باستثناء «والحق» ومخاطبة القارئ.^{٣٠٤}

غلب عليه الأسلوب السّجالي، وإبراز أوجه الخلاف بين المذاهب والفرق، والرد على الاعتراضات. ما زال المعتزلة هم المحاور الرئيسي لكثرة الحوار معهم، ورفض نظرياتهم في الحُسن والقبح العقليّين، والقدرة شرط التكليف، وهي مسائل العدل دون التوحيد، العمل وليس النظر؛ فانقلب الخلاف الكلامي إلى الأصول مع خلط واضح بين العلمين، علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، خاصةً في مباحث العلم،^{٣٠٥} بل أحيانًا يبدو طُغيان علم الكلام على علم الأصول. ويأخذ موقفًا من المذاهب الأصولية والكلامية، بل ويفصّل الاتجاهات المتعددة داخل المذهب الواحد.

يوضع الجزء في إطار الكل، علم الأصول بشقّيه، علم أصول الفقه في علم أصول الدين، وعلم الأصول داخل علوم الحكمة، والعلوم الإسلامية داخل العلوم اليونانية.^{٣٠٦} وتصحّح بعض المصطلحات اليونانية؛ لفظ «سوفسطان» ليس اسم شخص، بل مشتق من المغالطة، كما تُستعمل بعض الألفاظ اليونانية المعرّبة، مثل السقمونيا.^{٣٠٧} ويدخل في حوار بين المتكلمين والفلاسفة، مثل ابن سينا، وينقد الفريقين، وينوي تأليف كتاب مستقل في نقدهم. وأحيانًا تتّم المغالاة والتطرف في الأحكام والحدة في الأسلوب، كما هو الحال عند بعض الفقهاء الذين نصبوا أنفسهم حُرّاسًا للشريعة لامتلاكهم الحق ومعرفتهم إياه.^{٣٠٨}

^{٣٠٢} الإيضاح، ص ٢٦٥.

^{٣٠٤} السابق، ص ٤٣٢، ٤٨٩.

^{٣٠٥} السابق، ص ١١٣.

^{٣٠٦} السابق، ص ٨٤.

^{٣٠٧} السابق، ص ٩٢، ١٢٢.

^{٣٠٨} «وهذه الحجة لا تُساوي استماعها». السابق، ص ٢٥٨. «وهذا جريُّ القوم في علومهم التي سَمَوْها الإلهيات والطبيعيات، يستمسكون فيها بخيالاتٍ مُضمحلّات، لكنهم يجنحون فيها إلى المحسوسات؛ فربما

والنشر جيد، ومقدمة التحقيق دقيقة تبين أهمية «البرهان» للجويني وشرحه من المازري المالكي، واتباع منهج التحليل والنقد، مع نظرات أصيلة واجتهادات متميزة وأحكام حرة، مع مناقشة الفلاسفة اليونان والإسلام، وحواره مع أساتذته، ونقد جوانب ميتافيزيقية ومنطقية عند القدماء. كما قدّم اجتهادات في اللغة العربية وفي النقد الأدبي.^{٢٠٩} والمازري من المالكية يشرح نص «البرهان» للجويني من الشافعية؛ مما يدل على الحوار بين المذاهب الفقهية؛ وبالتالي الفرق الكلامية. يكشف عن روح المناظرة، ودرجة عالية في السّجال ضد التهمة الشائعة ضد المالكية أنهم ليسوا أهل نظر بل أهل عمل، وبأنهم أهل أثر وليسوا أهل رأي.^{٢١٠}

يعني «الإيضاح» بيان الاتفاق والاختلاف بين المذاهب، وهو أقرب إلى الشرح منه إلى الاختصار، والإسهاب منه إلى التركيز، مع أنه جزء واحد، في حين أن «البرهان» جزءان، ويحكم عليها بالصحة أو البطلان، ويختلف مع المتن الأول ويتفق معه.^{٢١١} وما زال النص هو المحكّ، وليس التجربة البشرية أو المصالح العامة؛ المفهوم الرئيسي عند المالكية. ويكشف عن رغبة في التجديد، سواء في النص الأول أو في النص الثاني.^{٢١٢}

والبنية خماسية؛ الأوامر، والعموم والخصوص، والتأويلات، والأخبار، والإجماع. كل موضوع كتاب، وكل كتاب ينقسم إلى فصول إلا كتاب التأويلات الذي ينقسم إلى مسائل. ويضاف إليها مقدمة بلا عنوان تنقسم في معظمها إلى فصول، باستثناء «القول في البيان»

استمالت الغرّ واستقاوت من لم يعجم حقائق الأدلة، ثم مع هذا يزدرون مع أدلة المتكلمين، وأن نفس الله في مدة العمر؛ فلا بد أن نُورد جميع ما قالوه في كتبهم في الإلهيات حرفاً حرفاً ... وذكر الصحيح من المذهبين لظهور ضعف مبانيهم التي بنوا عليها معانيهم.» السابق، ص ٢٥١.

^{٢٠٩} والتحية واجبة لدار الغرب الإسلامي التي أسّسها الأخ الحبيب اللّمسّي لنشر التراث المالكي في المغرب العربي، وكذلك لدار الكتب العلمية التي قامت بتوفير عدد من النصوص التراثية.

^{٢١٠} السابق، ص ٢٣٦.

^{٢١١} السابق، ص ٢٦٤.

^{٢١٢} «دعت الضرورة في هذا الكتاب إلى الخروج عن رسم ما يقتضيه التأليف في هذا العلم؛ وذلك أن أبا المعالي رمز فيه إلى مذاهب الفلاسفة في القوة الفكرية والعقلية، وخرج عن عاداته القديمة في إكبار أئمة الأشعرية وتحسين الخارج لهم فيما قد يظن ظانّ بهم أن يتوجّه عليهم فيهم قدح. وأشار إليهم بأنهم طاشت منهم الأحلام في أمرهم في استهانتهم إياه كالنّيام استركاكاً واستهجاناً، ووصفهم بأنهم جهلوا من علم الفلاسفة أمراً فاخبطوا لأجله.» السابق، ص ٢٥٠.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

و«حد الكلام».^{٣١٣} أكبرها العموم والخصوص، ثم الأخبار، ثم الأوامر، ثم التأويلات، وأصغرها الإجماع. والغريب أن الإجماع لا يتجاوز صفحة واحدة!^{٣١٤} وتبدو مباحث الألفاظ لها الأولوية المطلقة على الأخبار والتأويلات.^{٣١٥} وإذا كانت الأخبار هي السنة المصدر الثاني، والتأويلات القرآن المصدر الأول، والإجماع المصدر الثالث؛ فإن القياس يغيب كليةً. والفصول قصيرة، والمسائل أقصر. ومع ذلك يظلُّ للعقل الأولوية على النقل، وغياب الفعل كليةً؛ فقد سقط الفعل أولاً قبل أن يسقط العقل ثانيًا.

ومن ثم ارتدت البنية الثمانية في «البرهان» إلى بنية خماسية بغاية الإيضاح؛^{٣١٦} فانقسم البيان إلى الأوامر والعموم والخصوص والتأويلات، وتحول الكتاب الواحد إلى ثلاثة كتب مستقلة، وتحول النسخ إلى الأخبار، وبقي الإجماع لم يتغير، ثم حذفت كتب القياس والاستدلال والترجيحات والاجتهاد والفتوى؛ فصاحب «الإيضاح» مالكي، الاستدلال لديه بالمصالح المرسلة وليس بالقياس.

وهناك وعي بالبنية يظهر في عد عناصر الموضوع الذي يمثل جوانبه المختلفة،^{٣١٧} وأحياناً يتم ذلك في بداية الفصل تحديداً لعناصره؛^{٣١٨} هي الفقرات-البرنامج التي تحدّد خط السير ونقالات الفكر. وهناك وحدة للعمل تظهر من إحالة اللاحق إلى السابق، والسابق إلى اللاحق،^{٣١٩} كما تظهر وحدة المشروع الفكري كله للمازري بالإحالة إلى أعماله الأخرى

^{٣١٣} القول في البيان. السابق، ص ١٣٤-١٥٨. حد الكلام وأقسامه، ص ١٥٩-١٨٧.

^{٣١٤} العموم والخصوص (١٢٤)، الأخبار (١١٥)، الأوامر (٦٢)، التأويلات (٤٢)، الإجماع (١).

^{٣١٥} مباحث الألفاظ (١٨٦)، الأخبار (١١٥)، التأويلات (٤٢)، الإجماع (١).

^{٣١٦} كانت بنية «البرهان» الثمانية كالآتي: (١) البيان. (٢) الإجماع. (٣) القياس. (٤) الاستدلال. (٥) الترجيحات. (٦) النسخ. (٧) الاجتهاد. (٨) الفتوى.

^{٣١٧} السابق، ص ٨٣، ١٠٢، ١٣٧، ١٤٨، ١٦٣، ١٦٥-١٦٦، ١٧٠، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٥-٢٠٦، ٢١٠، ٢٤٦، ٢٨١، ٣٢٥، ٣٦٨، ٣٧٩-٣٨٠، ٣٨٦، ٤٤٥-٤٤٦، ٥١٥.

^{٣١٨} السابق، ص ٩٢، ١١٤، ١٣١-١٣٢، ١٥٠، ١٨٨، ١٩٩، ٣٠١، ٣١٣، ٣٢٨، ٣٣٢-٣٣٣، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٨٤، ٥١٨، ٥٣١.

^{٣١٩} السابق، ص ١١٩، ٢٧٦، ٢٨٠، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٥٣، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٤، ٤٣٦، ٣٩٤، ٣٨٢، ٤٢٩، ٤٤٠، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٩٨، ٥٢٢، ٥٢٧.

التي يُحيل «الإيضاح» إليها،^{٣٢٠} كما يُحيل إلى مصادر أخرى كما هو الحال في الدراسات المعاصرة.^{٣٢١}

وتكثرُ الحجج النقلية، الآيات والأحاديث، والآيات أكثر. كما يتم الاستشهاد بالشعر خاصةً في كتاب الحروف.^{٣٢٢} وتظهر اللزمات الدينية، مثل «إن شاء الله»، «وبالله التوفيق».^{٣٢٣}

وتكثرُ أسماء الأعلام، ويأتي في المقدمة بطبيعة الحال أبو المعالي الجويني صاحب البرهان، ثم الشافعي صاحب المذهب السائد منذ الغزالي، ثم مالك بن أنس صاحب المذهب الذي ينتمي إليه المازري، ثم أبو حنيفة صاحب المذهب الثالث، ثم الباقلاني، ثم القاضي عبد الوهاب، ثم ابن خويزمناد، من أعلام الأشاعرة مثل الأشعري مؤسس المذهب والإسفراييني، ثم من الصحابة يتقدم عمر بن الخطاب، ثم عثمان، ثم ابن عباس وعائشة وعبد الله بن عمر وأبو بكر وأبو هريرة وعلي وابن مسعود ومعاذ، ومن المحدثين يتقدم البخاري، ومن الفلاسفة ابن سينا، ومن المتكلمين يتقدم الجبائي والنظام والجاحظ والعلّاف والحسن البصري وعبد الجبار وواصل، ومن الشعراء يتقدم امرؤ القيس، ومن المؤرخين الطبري، ومن الأصوليين الصيرفي وابن القصار وعيسى بن أبان وأبو يوسف والغزالي وابن فورك، ومن النحاة الخليل وابن جني.^{٣٢٤}

^{٣٢٠} السابق، ص ٢٣١، ٢٦٢، ٢٩٣، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٩٤، ٣٩٨-٣٩٩، ٥٠٨، ٤٣٧، ٥١١.

^{٣٢١} السابق، ص ٣٣٦، ٣٤٨، ٤٢٠-٤٢١، ٤٦٥، ٤٩٦، ٤٨٦.

^{٣٢٢} الآيات (٢٨٨)، الأحاديث (١٣٧)، الشعر (٢٥).

^{٣٢٣} إن شاء الله (٦)، وبالله التوفيق (٥).

^{٣٢٤} الجويني (٣٠٨)، الشافعي (٩٦)، مالك بن أنس (٦٥)، أبو حنيفة (٦٠)، الباقلاني (٥٣)، القاضي عبد الوهاب (٣٢)، ابن خويزمناد (٣٠)، عمر بن الخطاب (٢٢)، الأشعري (١٩)، الإسفراييني (١٧)، ابن الجبائي، عبد الله بن عمر (١٦)، سيبويه (١٤)، ابن فورك (١١)، عثمان بن عفان (١٠)، ابن بردة، أبو بكر (٩)، آدم، ابن عباس، أبو الفرج الليثي، البخاري (٨)، الدقاق، عائشة، موسى (٧)، إبراهيم، أبو هريرة، امرؤ القيس، الصيرفي، علي (٦)، ابن القصار، نوح، ابن مسعود، الأبهري، الأذري، المغيرة، النظام (٥)، ابن القاسم، ابن المسيب، أبو موسى الأشعري، البلخي، الخليل بن أحمد، الكعبي، عيسى بن أبان، سحنون (٤)، إبلّيس، ابن جني، ابن داود، ابن الزبير، أبو ثور، الجاحظ، حاتم الطائي، يونس، داود الظاهري، الزجاج، الطحاوي، العلاف، فرعون، القفال، اللخمي، معاذ (٣)، وسبعة وثلاثون علماً آخرون، منهم: أبو جهل، أبو سنان، أبو يوسف، أسامة بن زيد، الإسكافي، الأصم، الحسن البصري، داود،

ومن أسماء المذاهب والفِرَق يتقدم الفقهاء على العموم، ثم الأصوليون على الخصوص، ثم المعتزلة على وجهٍ أخص، فما زالوا يمثلُّون الخصم الرئيسي، ثم يظهر العرب لارتباط الأصول باللغة العربية، ثم أصحابنا (المالكية)، فالمؤلف مالكي، ثم الفقيه على الإطلاق، ثم المسلمون والمتعلمون على الإطلاق، ثم صاحب الشرع والمحدثون والواقفية، ثم أصحاب أبي حنيفة والنحاة، ثم أصحاب الشافعي وأهل اللسان، ثم أصحابنا (الأشاعرة) والأشعرية، ثم الفلاسفة والنصارى والنظار ... إلخ، وتتوالى الفِرَق، ويتداخل الأصوليون والفقهاء والمتكلمون والفلاسفة والنحاة والرواة، وكأنها موسوعة عامة للفِرَق والمذاهب الإسلامية.^{٣٢٥}

زفر، زيد بن ثابت، زيد بن حارثة، الطبري، عبد الجبار، عمرو بن عبيد، الغزالي، القاساني، الكرخي، لبيد، الشيباني، يحيى بن أكثم ... إلخ (٢)، كما يُذكر أكثر من ثمانين علماً كلٌّ منها مرةً واحدة، مثل ابن حنبل، ابن الراوندي، ابن الزعري، ابن سينا، ابن سيرين، ابن قتيبة، ابن وهب، الخدي، الصابوني، الأصمعي، الباهلي، سفيان الثوري، الشيرازي، المروزي، غيلان، المحاسبي، قس بن ساعدة، كعب الأحبار، لوقا، مرقص، واصل، يوحنا ... إلخ.

٣٢٥ الفقهاء (٦٢)، الأصوليون العلماء (٥٤)، المعتزلة (٥١)، العرب (٤٨)، أصحابنا (المالكية) (٤١)، الفقيه (٣٣)، المسلمون (٢٧)، المتكلمون (٢٦)، صاحب الشرع (٢١)، المحدثون، الواقفية (١٩)، أصحاب أبي حنيفة (١٦)، النحاة (١٥)، أصحاب الشافعي (١٤)، أهل اللسان (١٣) أصحابنا (الأشاعرة) (١١)، الأشعرية (١٠)، الفلاسفة (٩)، النصارى، النظار (٨)، الأصولي، أهل الظاهر، المالكي (٧)، أهل الأصول، أهل اللغة، الخوارج، الشافعية، اليهود، المالكية، المعتزلي (٦)، أئمة اللغة الأطباء، البغداديون، فقهاء الأمصار (٥)، أئمة الأشعرية، أئمة المتكلمين، أصحاب مالك، أهل الجنة، الفلاسفة، أهل المنطق، الجاهلية، العجم، بنو إسرائيل (٤)، أئمة النحاة، أصحاب التراخي، أهل التواتر، أهل الصحيح، أهل الكتاب، الإسلاميون، الإمامية، البصريون، بنو آدم، الحنفي، العربي (٣)، أئمة الشافعية، أئمة المحدثين، أئمة المسلمين، أصحاب المقالات، أصحاب الوجوب، الأنصار، أهل الأعصار، أهل الشرع، أهل العراق، أهل الكُمون والظهور، أهل اللغات، أهل المدينة، أهل بيعة الرضوان، بنو عبد المطلب، بنو هاشم، الجهمية، السفسطائية، السمنية، صاحب المذهب، المفتون، المهاجرون (٢)، ثم نذكر حوالي مائة من الفِرَق والطوائف كلٌّ منها مرةً واحدة، مثل أئمة الحديث والدين والصحابة والفقهاء والأصوليين والمحققين والمسلمين والأشعرية والمهاجرين والأنصار، وأهل كل من الإباحة والاصطلاح والجنة والحديث والخصوص والوقف والصحيح والكسب والكمون والظهور والنار والنبي والنصب والأيمان والكبائر والأخبار والاعتزال والتأويل والتراخي والحق والخير والردة والسنة والشرائع والصغائر والعربية والعلم والقبلة والقرية والكفر والمصر والنطق والتواتر والعصر واللغة والإمام المعصوم والحجازيين والخارجي ورؤساء الدين والزندقة والسفسطة والشعراء والصوفية وعلماء الأمة والشرع والقدرية والقدماء والكعبية

ويُحال إلى عديد من المصادر كتاب المازري نفسه عن فوائد مسلم، ثم كتب علم الكلام؛ مما يبيّن طُغيان علم أصول الدين على علم أصول الفقه، ثم كتب الفقه، ثم موطأ مالك، فالمؤلف مالكي، ثم شرح التلقين، ثم البخاري لكثرة الحجج النقلية، والبرهان للجويني المتن المشروح، ثم التلقين والمدونة، ثم التمهيد للباقلاني متكلم الأشاعرة، ثم تتوالى كتب الأصول والفقه وباقي مؤلفات الباقلاني، والكتب المقدسة الأخرى، التوراة والإنجيل، والرسالة للشافعي وابن فورك، وكتب النحاة والديانات والحديث والفلسفة.^{٣٢٦} ومن الأماكن تتقدم المدينة موطن مالك، ثم بغداد والبصرة موطنًا العلوم العقلية، ثم الكوفة ومكة وبعض البلدان والأمصار.^{٣٢٧}

(٥) «ميزان الأصول في نتاج العقول» للسمرقندي (٥٣٩هـ)^{٣٢٨}

وتحت أثر «المستصفي» للغزالي يقوم العلم على خمسة فصول؛ الأحكام، ما تعرّف به الأحكام وهي الأدلة الأربعة، والتعارض بين الأدلة، وأهلية الأحكام وهي أقرب إلى أحكام الوضع، وأخيرًا توابع القياس أو أحوال المجتهدين وتعادل أحكام المفتي والمستفتي. وتشمل الأحكام تفسيرها وأنواعها، والأدلة أربعة الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والتعارض

والكوفيين والمتفلسفين واليونانيين والمجوس وأرباب الأصول والشرائع والملحدين والمهندسين والنحويين واليهودية.

^{٣٢٦} المُعَلِّم بفوائد مسلم للمازري (٢٢)، كتب على الكلام (١٦)، كتب الفقه (١٣)، الموطأ مالك (١٠)، شرح التلقين (٩)، البخاري، البرهان للجويني، التلقين، المدونة (٧)، التمهيد للباقلاني، مسلم (صحيح) (٤) كتب الأصول، كتب الفقهاء، كتبنا الفقهية، كتبه (الباقلاني)، كتبهم (الفقهاء) (٣)، الإنجيل، الانتصار لنقل القرآن للباقلاني، التوراة، الرسالة للشافعي، كتاب ابن فورك في أصول الفقه، كتب أصول الديانات، كتب الحديث، كتب النحاة، كتبهم (أهل الحديث)، كتبهم (الفلاسفة) (٢)، ثم تُذكر بعض الكتب كلٌّ منها مرة واحدة، مثل الأساليب للجويني، والتلخيص له أيضًا، وديوان الإسفراييني، والرسائل للمازري، والزاهي لابن شعبان، وسر الصناعة لابن جني، وشرح العمدة، وغريب الحديث لابن قتيبة، وقطع لسان النابح في المترجم بالواضح، وكتب الأحاديث الصحيحة، وكتب أخرى للجويني، وكتب أصول الفقه، وكتب الديانات، والكتب السماوية السالفة والمنزلة، وكتب العلل والصفات، وكتب الفقهيات للمازري، وكتب الكلام، وكتب المالكية، وكتب النحو، وكتب مُتفرقة للجويني، وكتب العروض والقوافي، وكتب أهل المنطق والحُفَاف والمتكلمين.

^{٣٢٧} المدينة (٦)، بغداد (٥)، البصرة (٤)، عرفة، الكوفة، مكة (٣)، الحمام، العراق، الكعبة، مصر (٢)، ثم تُذكر بعض الأماكن كلٌّ منها مرة واحدة، مثل حنين والشام والصفاء والمروّة والمزدلفة.

يشمل النسخ والتراجيح؛ فالنسخ أحد وسائل حل التعارض،^{٣٢٩} وتدخل معظم مباحث الألفاظ مثل الأمر والنهي والخبر في الكتاب، وتضم السنة القول والفعل والإقرار وشرع من قبلنا وتقليد الصحابي. وأكبر الفصول الخمسة الثاني عن الأدلة، وأصغرها الأهلية؛^{٣٣٠} فمن الواضح تضخم الأدلة أكثر من عشرة أضعاف الأحكام والتعارض، وأربعة أخماس العلم كله؛ فالعلم كله هو المثمر بتعبير الغزالي، وطرق الاستثمار جزء منه، والثمرة والمستثمر أقل القليل؛^{٣٣١} فالبنية الخماسية مُنبعجةٌ نحو النص، أي الأدلة، ثم العقل، أي التعارض وأحوال المجتهدين، على حساب الفعل، أي الأحكام والأهلية.

والحقيقة أن الكتاب كله، كما يبدو في وعي المؤلف، يقدّم أصليين فقط؛ الأحكام، وما تُعرّف به الأحكام؛ أي الثمرة والمثمر، بعد أن أدخل طرق الاستثمار في الدليل الأول، والمستثمر في الدليل الرابع.^{٣٣٢} فالبنية الخماسية هي بنيةٌ ثنائية؛ الأحكام، وما تُعرّف به الأحكام؛ أي الثمرة والمثمر بتعبير «المستصفي». أما طرق الاستثمار، أي مباحث الألفاظ، فقد دخلت في الكتاب، الدليل الأول، وأهلية الأحكام القسم الرابع في أحكام الوضع ترد إلى الأحكام، القسم الأول، وتوابع القياس لأحوال المجتهدين وأحكام المفتي والمستفتي تدخل ضمن الأدلة الأربعة في الدليل الرابع. ومع ذلك هناك اضطراب في القسمة والتأليف؛ الفصلان الأولان فصلان، والثالث باب، والرابع والخامس بلا ترقيم؛ فالفصل الأول في بيان الأحكام ينقسم إلى فصلين في تفسير الحكم وأنواع الأحكام.^{٣٣٣} والفصل الثاني

^{٣٢٨} الشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، ميزان الأصول في نتائج العقول (المختصر) حققه وقدم عليه وينشره لأول مرة د. محمد زكي عبد البر، دار التراث، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

^{٣٢٩} الفصل الأول في بيان الأحكام، ص ١٣-٦٦. الفصل الثاني بيان ما يُعرّف به الأحكام، ص ٦٩-٦٨٤. الفصل الثالث التعارض، ص ٦٨٦-٧٤١. الفصل الرابع في أهلية الأحكام، ص ٧٤٢-٧٥٠. الفصل الخامس في أحوال المجتهدين، ص ٧٥١-٧٧٣.

^{٣٣٠} الترتيب الكمي للفصول كالآتي: (١) الأدلة (٦١٨). (٢) التعارض (٥٦). (٣) الأحكام (٥٤). (٤) أحوال المجتهدين (٢٤). (٥) الأهلية (٩).

^{٣٣١} ميزان الأصول، الصفحة الأولى من الكتاب بلا ترقيم (من الناشر).

^{٣٣٢} «وجعلنا الكتاب المسمى بأصول الفقه في العُرف على فصلين؛ فصل في بيان الأحكام المسماة بالفقه، وفصل في بيان ما يُعرّف به الأحكام. وبدأنا بفصل الأحكام ثم بفصل الدلائل، فيتم الكتاب بذكر الفصلين بتوفيق الله تعالى وعونه.» السابق، ص ١١.

^{٣٣٣} ميزان الأصول، ص ١٥-٦٦.

«ما يُعرَف به الأحكام» ينقسم إلى الكلام في الكتاب، والقول في السنة، والكلام في الإجماع، والقول في القياس، تذبذباً بين الكلام والقول. والكتاب ينقسم إلى فصول؛ الأمر والنهي، والعام والخاص، والمُشترك والمُتَوَلَّى، والظاهر والنص، والمفسر والمبين والحكم، وما يُقابلها من الخفي والمُشْكِل والمُجَمَّل والمُتَشَابِه، والحقيقة والمجاز، والصريح والكنائية، والمُطَلَق والمُقَيَّد، وما يرجع إلى العبارة من حيث الإشارة والدلالة والإضمار والاقتضاء.^{٣٣٤} وفي كل فصل بيان، ويتضمن مسائل وفصول بيانية أخرى.^{٣٣٥}

ويصنّف السمرقندي كتب الأصول في نوعين؛ الأول في غاية الإحكام والإتقان جمعاً بين الفروع والأصول، وتبحراً في المعقول والمنقول، ونموذج ذلك «مآخذ الشرائع» للماتريدي. والثاني في نهاية التحقيق والمعاني، وحسن الترتيب والمباني، واستخراج الفروع من ظواهر المسموع، دون التمهّر في دقائق الأصول في قضايا العقول؛ مما أدّى إلى اختلافهم في بعض الفصول. وقلّ النوع الأول، وهجره المؤلفون؛ إما لتوحُّش الألفاظ والمعاني، أو لقصور الهمم والتواني. وساد النوع الثاني لميل الفقهاء إلى الفقه المحض مع الوقوع في المخالفة والنقض دون قصد؛ فالتفريع دون أحكام الأصول، والأمن عن الزلل خارج عن العقل؛ فأكمل السمرقندي هذا النقص في «ميزان الأصول في نتائج العقول» ليزن العاقل قضايا العقول حتى يظهر الحق. وقد كتبها المؤلف مرتين، المبسوط والمختصر، وفضّل الثاني على الأول.^{٣٣٦}

ويعتمد «ميزان الأصول» على شواهد نقلية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآيات أكثر من ضعف الأحاديث.^{٣٣٧} كما يستشهد بالشعر والشعراء. وبالرغم من أن «ميزان الأصول» هو «المختصر» وليس «المبسوط»، إلا أنه ما زال ضخماً. وقد حاول السمرقندي التخفيف من ذلك بإيراد عناصر الموضوع في كل فصل، وكأنه يُعطي الهيكل له قبل التفصيل؛ البنية العقلية قبل المادة الفقهية،^{٣٣٨} كما أن العمل

^{٣٣٤} السابق، ص ٦٧-٦٨٥.

^{٣٣٥} وقد استدعى ذلك الناشر إلى التدخل لتوضيح القسمة وترقيمتها في الفهرس الأول والفهرس الختامي.

السابق، ص ٧٩١-٨٠٢.

^{٣٣٦} السابق، ص ٣-٧.

^{٣٣٧} الآيات القرآنية (٢٤٦)، الأحاديث النبوية (٩٧)، الشواهد الشعرية (٨)، من الشعراء: المتنبي، الهذلي، النابغة، زهير (١).

يُحيل إلى بعضه البعض من أجل التأكيد على وحدته.^{٣٣٩} ومع ذلك، الكتاب مُرهق في قراءته لإسهابه، وكثرة أعلامه وفِرقه ومواقفه، ولسجاله خاصةً ضد المعتزلة استمرارًا لنقد الغزالي، بالرغم من أن الماتريدي حاول التوسط بين الأشاعرة والمعتزلة في سمرقند. ويتَّسم بطابع المراجعة والتحقيق من صحة المواقف الأصولية مثل الحنابلة، وعدم إضافة جديد، حتى ضاعت الأصول من كثرة الآراء وكثرة القيل والقال.

ويتضح من تردّد أسماء الأعلام أولوية الشافعي، ثم أعلام الحنفية مثل الدبوسي، ثم الجمع بين الأشعرية والاعتزال عن الماتريدي، ثم يتوالى أعلام الحنفية، ثم الكرخي والجصاص، ثم أبو هاشم من المعتزلة، ثم أبو حنيفة من أهل النظر، ثم النظام من المعتزلة، ثم الشيباني وعيسى بن أبان، والقاشاني وأبو يوسف من أعلام الحنفية قبل أي علم من الأشاعرة أو الشافعية؛ وذلك لأن السمرقندي يُجادل المعتزلة باسم الأشعرية الضمنية، ويُحاور الحنفية باسم الشافعية، ثم يظهر علماء اللغة والمتكلمون كدعامة للأصوليين نظرًا لارتباط مباحث الألفاظ بمبادئ اللغة، وأحكام التكليف بالحسن والقبح العقليين.^{٣٤٠} كما يُحيل السمرقندي إلى أهل اللغة وأهل اللسان وأهل الأدب.^{٣٤١} كما يستشهد بالشعر والشعراء. ولا تقل أهمية أقوال العامة عن أقوال أهل اللسان؛ فاللغة للاستعمال.^{٣٤٢}

ومن الفرق تتقدم المعتزلة على الإطلاق لأنها الخصم، واستثنائًا لدور الغزالي في تقديم مع باقي فرق المعارضة العلنية والسرية. وقد يخصص المعتزلة بالمتقدمين أو

^{٣٣٨} ميزان الأصول، ص ١١، ١٥، ٢٤، ٦٩، ٧٦-٧٧، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٩٧، ٣٦٧، ٤٢٠، ٤٨٩، ٥٥١، ٦١٥، ٦٥٦-٦٥٧، ٦٧٧، ٦٨٥-٦٨٦، ٦٩٦-٦٩٧، ٧٢٩، ٧٥١.

^{٣٣٩} السابق، ص ٢٦٦، ٤٠٥، ٧٣٥.

^{٣٤٠} الشافعي (٤٣) الدبوسي (٢٤)، الماتريدي (٢١)، الكرخي (١٥)، الجصاص (١٠)، أبو هاشم (٩)، أبو حنيفة (٨)، النظام (٥)، الشيباني، عيسى بن أبان، القاشاني (٤)، أبو يوسف، محمد بن شجاع الثلجي، الجبائي (٣)، الإسفراييني، الكعبي، الأشعري، القلانسي، القفال، الشاشي، مالك، عيسى النحوي، ابن الراوندي (٢)، عباد الضمري، الحلبي، أبو عبد الله البصري، مسروق، شريح، الجاحظ، بشر المريسي، ضرار بن عمرو، أبو علي الفسوي، محمد بن شبيب، صاحب المعتمد (أبو الحسين البصري)، زفر، البزدوي، ابن السراج النحوي، الفراء، الخليل، الزجاجي، أبو عبد الله الثلجي، عبد القاهر البغداد، أبو الثور، داود الأصفهاني، عبيدة السمان، أبو موسى الأشعري، الشطوي (١).

^{٣٤١} أهل اللغة (٣)، أهل اللسان (٢)، أهل الأدب، أئمة الأدب (١).

^{٣٤٢} قول العامة (١١).

المتأخرين منهم، وبمعتزلة البصرة أو بغداد، من عامتهم أو من حُذاقهم، كلهم أو بعضهم، وأحياناً يذكر الأصولي أنه من المعتزلة أو أهل الاعتزال، ثم يأتي أصحاب الحديث أو أهل الحديث، وهو تعبيرٌ عام يدل على البداية بالنقول على عكس المعتزلة التي تبدأ بالمعقول، ثم أهل الأصول، أي المختصون بعلم الأصول، ثم أصحاب الشافعي، أي الشافعية مشخّصةً في الشافعيين، ثم الفقهاء مؤسسو المذاهب الفقهية، ثم العلماء عامتهم أو أكثرهم لصعوبة الإجماع، ثم الفقهاء المتكلمون، أي الأصوليون الذين يجمعون بين أصول الفقه وأصول الدين، ثم أهل التحقيق أو الحق، أي أهل الخبرة والاختصاص، ثم الأشعرية عامتهم وخاصتهم، أغلبيتهم وأقليتهم، ثم المتكلمون أصوليو الدين فقط دون الفقه، ثم أصحاب الظواهر، أي الظاهرية في الأصول، ثم أهل السنة والجماعة وهم الفرقة الناجية، وبعدها تأتي الفرق الضالة، مثل الملحدة والإمامية والروافض والسمنية والدهرية والفلاسفة والجعفرية والمشبّهة؛ مما يدل على قوة الرافض في علم الأصول.^{٣٤٣} كما يُحيل إلى مشايخ الأمصار، ويأتي في المقدمة مشايخ العراق، ثم مشايخ سمرقند، والتي منها ينتسب الماتريدي الإمام الزاهد، الشيخ الإمام.^{٣٤٤} ومن الفرق غير الإسلامية يُذكر اليهود والمجوس، ومن الأنبياء موسى وعيسى وإبراهيم وهارون ولوط وزرادشت، ومن الكتب المقدسة التوراة.^{٣٤٥}

ويُكثر السمرقندي من الإشارة إلى المذهب الذي ينتمي إليه والفرقة التي يمثّلها بألفاظ «مشايخنا»، «أصحابنا»، «علمائنا»، «مشايخ ديارنا»، «مذهبنا».^{٣٤٦} وهو المذهب الصحيح وما دونه فاسد، المذهب الحق، وما دونه باطل.^{٣٤٧} ومن المؤلفات يُحال إلى

^{٣٤٣} المعتزلة (٨١)، أصحاب الحديث (٥٠)، الفقهاء (٣٠)، أصحاب الشافعي (٢٥)، العلماء (٢١)، أهل الأصول (١٦)، الفقهاء المتكلمون (١٥)، أهل التحقيق (١٤)، الأشعرية (١٢)، المتكلمون (٩)، أصحاب الظواهر (٨)، أهل السنة والجماعة (٤)، الإمامية، المشبه من الحنابلة (٣)، النجادية، المفسرون (أهل التفسير)، أهل السنة، الخوارج، الملحدة (٢)، المرجئة، أصحاب الحديث من المتكلمين، المشايخ، السمنية من الدهرية، الفلاسفة، الإمامية، الجعفرية (من الروافض)، قوم من الصوفية، الدهرية، النجدات (١).

^{٣٤٤} مشايخ العراق (٢٧)، مشايخ سمرقند (٢٢)، مشايخ بخارى (٣).

^{٣٤٥} اليهود (٥)، المجوس (١)، موسى (٥)، عيسى، إبراهيم (٤)، هارون، لوط، زرادشت (١)، التوراة (١).

^{٣٤٦} مشايخنا (٥١)، أصحابنا (٤٠)، علمائنا، مشايخ ديارنا (٣)، مذهبنا (٢).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

«مآخذ الشرائع» للماتريدي، و«المنتقى» للمرزوقي، و«الأضداد» لأبي عبيدة، و«الاشتقاق» في اللغة.^{٣٤٨} وقد يتم تجاوز المذاهب الفقهية والفِرَق الكلامية إلى المواقف والمناهج، مثل الواقفية التي تقوم بالتوقف عن الحكم في مُقابل النفي والإثبات؛ فالموقف أو المنهج هو الذي يحدّد الفِرقة، مثل أنصار القياس أو العموم أو الخصوص.^{٣٤٩}

(٦) «الموافقات في أصول الشريعة» للشاطبي (٧٩٠هـ) ٣٥٠

ويقفز قفزةً نوعيةً لتطوير العلم كما فعل «المستصفى» للغزالي (٥٠٥هـ) من قبل لأحكام العلم؛ فالشريعة قد وقعت في أيدي الفقهاء وتحوّلت إلى حرف دون روح في وقتٍ تضيع فيه الأندلس، وتحتاج إلى شحذ الهمم. وقد برزت هذه المهمة عند الشاطبي الغرناطي الأندلسي عن طريق الجمع بين المذاهب جمعًا لفرق الأمة، بين مذهبي أبي القاسم وأبي حنيفة، ووجد هذه الروح في التصوف والأخلاق والتجارب الشعورية التي تجلّت في فكرة «المقاصد»، مقاصد الشريعة الكلية وأهدافها العامة وليس أحكامها الجزئية، وهي الأسس التي قامت عليها الشريعة ابتداءً من المصالح الضرورية. وهنا يُعاد تأسيس المالكية والمصالح المرسلة على التصوف والتجارب الشعورية؛ فالواقع في الشعور، بل تظهر مصطلحات الصوفية، المقامات والأحوال، ولغة الشيخ والمريد، والإلهام والأحلام؛ فقد تم تأليف الكتاب بناءً على حلمٍ أعطى عنوانه. وقد كان العنوان الأول في اليقظة «التعريف بأسرار التكليف»،

^{٣٤٧} وإنما الصحيح أن يقال. ميزان الأصول، ص ٦١٧. وأما الصحيح، ص ٧٣٨. وهذا الأخير هو الصحيح، ص ٥٧٨. وإنما ما ذكرنا، ص ٢٣٩، ٣١٧. وهذا حدُّ صحيح، ص ٤٢١. والحد الصحيح، ص ٢٥٨، ٥٥٤. والصحيح قولنا، ص ١٢٦، ١٧١. حجة القول الصحيح، ص ٢٦٥. والصحيح قول العامة، ص ٧٦٥. والصحيح مذهبنا، ص ٢١٩. وما قالوه باطل، ص ١٦٥. والأول باطل، والثاني باطل، ص ٥٢٨. الأول فاسد، والثاني فاسد، ص ٤٢٥، ٤٥٤. وهذه العبارات فاسدة، ص ٥٨١. وهو حدُّ فاسد، ص ٦٠١. وهذا فاسد، ص ٦٧٣.

^{٣٤٨} مآخذ الشرائع، الجد ٢، المنتقى، الأضداد، الاشتقاق (١).

^{٣٤٩} الواقفية (٦)، أهل الحظر، أصحاب العموم، أصحاب الخصوص، القايسون (١).

^{٣٥٠} أبو إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي)، الموافقات في أصول الشريعة، وعليه شرحٌ لجليل للشيخ عبد الله دراز شيخ علماء دمياط (أربعة أجزاء في مجلدين)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (د. ت.).

وهو أيضًا عنوانٌ صوفي يجعل للشرعية ظاهرًا وباطنًا، تكليفيًا وسرًّا.^{٣٥١} ويبرز الغزالي في «الإحياء» وفي «جواهر القرآن» و«مشكاة الأنوار» باعتباره المنقذ من المذاهب الفقهية عند مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل، ومن المتكلمين والقضاة مثل الجويني وابن العربي والرازي، والفلاسفة مثل ابن رشد، ومن الشعراء يظهر ذو الرمة والأصمعي والحطيئة.^{٣٥٢} كما اقتضت العودة إلى النص وتوجيهه نحو الشعور مباشرةً ظهور سيبويه والخليل، ويستشهد بالشعر.^{٣٥٣} كما يعتمد على لسان العرب وكلام العرب وقواعد اللغة العربية.^{٣٥٤} وبالرغم من اعتماد المقدمة على السجع كما هو الحال في المؤلفات المتأخرة.^{٣٥٥} ومع ذلك لم تخلُ «الموافقات» من بعض القضايا الكلامية والفلسفية، مثل العلاقة بين السبب والمسبب، وخلق العالم ووجود الله.

ويعتمد على المصادر المدونة، ويُحيل إلى الصوفية والفلاسفة والأصوليين.^{٣٥٦} والاعتماد الأكثر على الآيات والأحاديث،^{٣٥٧} والآيات أكثر من ضعف الأحاديث. ومع ذلك يعتمد «الموافقات» على الترتيب المنطقي، والبرهان، والاستدلال، واستنباط كل قاعدة تالية من القاعدة السابقة كما هو الحال في البنيان. وفي نفس الوقت يعتمد على الاستقراء المعنوي، استقراء جزئيات الشريعة بما يكفي للحصول على القاعدة الكلية؛ لذلك كان أقرب إلى «علم القواعد الفقهية» عند السيوطي وابن النجيم الذي برع فيه المالكية حرصًا على روح

^{٣٥١} السابق، ص ٢٤.

^{٣٥٢} مالك (٦٧)، الغزالي (٢٦)، الشافعي (٢٣)، أبو حنيفة (١٨)، الجويني (١٤)، ابن العربي (١٢)، أبو يوسف القاضي (٩)، القرافي (٥)، اللخمي، الباجي (٤)، القشيري، أحمد بن حنبل، المزني، ابن رشد، الكتاني، ابن سريج (٣)، أبو هاشم، أبو يزيد البسطامي، ابن عبد السلام، الجويني، داود، الأصفهاني، ابن قتيبة، الشاشي، الشبلي، الشيرازي، الأوزاعي، محمد بن الحسن، ابن وهب (٢)، ابن عبد البر، الكعبي، إسماعيل القاضي، أبو تراب النخشبي، الطحاوي، المحاسبي، ذو الرمة، الأصمعي، الحطيئة، الشيرازي، بشر الحافي (١).

^{٣٥٣} سيبويه (٨)، الخليل (٥)، الفراء (٢)، المبرد (١).

^{٣٥٤} ج ١، ٥٤؛ ج ٣، ٣٢١، ٣٩٥؛ ج ٤، ٢٥٧.

^{٣٥٥} الموافقات، ج ١، ١٩-٢٦.

^{٣٥٦} الغزالي: الإحياء، جواهر القرآن، مشكاة الأنوار، شفاء الغليل، المستظهر. ابن رشد: فصل المقال. الكعبي: الأحكام. الرازي: الحصول. الباجي: التبيين لسنن المهتدين. الشافعي: الرسالة. ابن حبيب: كتاب الجهاد. الداودي: الأحوال.

^{٣٥٧} الآيات (١٤٥٠)، الأحاديث (٦٥٠).

العلم، كلياته وقواعده، أصوله وأسس؛ فالأدلة عقلية وعادية، في الذهن وفي العالم. ومع ذلك يظهر أسلوب «فإن قيل ... قيل» ردًا على الاعتراضات مسبقًا من أجل الإحكام النظري والاتساق المنطقي.

وما زال الجدل قائمًا ضد المعتزلة والأشاعرة والظاهرية والباطنية والمرجئة، ومجموع المتكلمين، ومع المذاهب الفقهية المغلقة، الشافعية والمالكية، استنادًا إلى باقي الفقهاء والعلماء والصوفية والفلاسفة والحكماء المتقدمين منهم والمتأخرين، أهل العراق وأهل الشام، المحققين والمصوبين ومجموع الأصوليين.^{٣٥٨} ويظهر الصحابة والتابعون والرواة الأوّلون باعتبارهم المصادر الرئيسية لتطوير العلم الجديد، حيث كانت الشريعة ما زالت حية في القلوب، بل يفوق عددهم عدد المتكلمين والفقهاء والأصوليين والفلاسفة والمحدثين والصوفية والحكماء الذين حاولوا تأسيس العلوم.^{٣٥٩}

ويقوم «الموافقات» على بنية خماسية كما يصرّح الشاطبي بذلك في المقدمة؛ المقدمات، والأحكام، والمقاصد، والأدلة، والاجتهاد والتقليد. وتبيّن المقدمات الطابع العملي الأصولي للعلم، ووضع قواعد عامة للسلوك. والأحكام قسمان؛ أحكام التكليف وأحكام الوضع. الأولى قواعد سلوك الإنسان في العالم، والثانية العالم ميدان تحقّق الفعل الإنساني. والمقاصد نوعان؛ مقاصد الشارع، وهي مقاصد الشريعة، الشريعة كقصد وهدف وغاية، ومقاصد المكلف؛ أي النية. وتطبيق الشريعة هو تطابق النية مع مقاصد الشرع. وقد لامس القدماء أحكام الوضع، ولكن الشاطبي هو الذي أبرزها وفصلها في مُقابل أحكام التكليف. والأدلة الكتاب والسنة دون الإجماع والرأي؛ نظرًا لتعرّض السابقين لهما؛ فالشاطبي يريد التطوير والإكمال على ما ترك السابقون. والاجتهاد والتقليد هي لواحق

^{٣٥٨} المعتزلة (١٣)، الأصوليون (١١)، الفقهاء (١٠)، العلماء (٦)، المصوبون، الأشاعرة (٤)، الفلاسفة، الخوارج (٣)، أهل العراق، الظاهرية، الباطنية، الشيوخ، الحنفية، الجمهور، المتأخرون، المحققون (٢)، الحكماء، الشافعية، المالكية، علماء الفقه، المرجئة، الأقدمون، الصوفية، أهل الشام المتكلمون، أهل فاس، أهل تونس، أهل مصر، المجتهدون، أصحاب المنطق، السوفسطائية (١)، ومن الفرق غير الإسلامية النصارى (٧)، اليهود (٥).

^{٣٥٩} ويتقدمهم أبو بكر، ابن مسعود، عائشة، الحسن، علي، الشعبي، يحيى بن معين، الثوري، ابن عيينة، ابن عبد البر، أبو زر، عمر، ابن حبيب، ابن عباس، ابن عياض، سمنون، مطرف، ابن الماجشون، أبو هريرة، ابن مسعود، عمر بن عبد العزيز، ابن المسيب، عبد الرحمن بن عوف، عثمان، الترمذي، النسائي، عمر بن الخطاب، شريح، حذيفة، سعيد بن جبير ... إلخ.

الدليل الرابع الذي لم يتم التعرض له. ومن الناحية الكمية تتقدم الأدلة الأربعة كما هو الحال في المصنّفات الأصولية المتأخرة، ثم المقاصد، القفزة النوعية الجديدة، ثم تتعادل تقريباً الأحكام مع الاجتهاد؛ مما يدل على إبراز الاجتهاد ولواحقه، وأخيراً تأتي المقدمات العامة.^{٣٦٠} والعجيب إسقاط الإجماع ليس فقط لأن القدماء قد تعرّضوا له، فقد تعرّض القدماء لكل موضوعات علم الأصول، ربما لتحجّر الفقهاء، ووقوع العلماء في الحرفية؛ فأراد الشاطبي الاعتماد على النص والواقع، على الوحي والمصلحة. والعجيب أيضاً تسمية الدليل الرابع الرأي، وعدم الحديث عنه لأن القدماء عرّضوا له، والقدماء قد تعرّضوا لكل شيء. ومع ذلك يجعل الكتاب الخامس في الاجتهاد ولواحقه. والاجتهاد هو رعاية المصلحة، وقد يؤدي الرأي إلى الفقه الافتراضي النظري الخالص.

فالبنية الخماسية في «الموافقات» للشاطبي في الحقيقة بنيةٌ رباعيةٌ أيضاً باستثناء المقدمات، وهي الأحكام، والمقاصد، والأدلة، والاجتهاد والتقليد والمفتي والمستفتي. وقد دخلت طرق الاستثمار كالعادة في الكتاب، وتكرّر الدليل الرابع في الاجتهاد والتقليد، والجديد هو المقاصد؛ ومن ثمّ تصبح بنية «الموافقات» الجديدة ثلاثية؛ الأحكام والمقاصد والأدلة. ولما كانت المقدمات الأصولية العملية الأولى خارجة عن بنية العلم، ولكنها أقرب إلى الفعل لنزعتها العملية، وكان الاجتهاد جزءاً من الأدلة الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والرأي، تبقى القسمة ثلاثية؛ الأدلة والمقاصد والأحكام؛ فقد حلّت المقاصد محل مباحث الألفاظ التي دخلت في الأدلة على الجملة؛ فإذا ما دخلت المقاصد مع الأحكام، وأصبحت الأحكام وسيلة لتحقيق المقاصد، فإن القسمة الثلاثية تظل هي البنية الثلاثية للعلم، وتكون الأولوية حينئذٍ للفعل في المقاصد والأحكام، ثم النص في الأدلة، وأخيراً العقل في الاجتهاد.^{٣٦١}

سابعاً: البنية السباعية

(١) «بذل النظر في الأصول» للأسمندي (٥٥٢هـ)

ويدور على أصولٍ مُشابهة لـ «ميزان الأصول» للسمرقندي مع أنه شافعي، والأسمندي حنفي؛ مما يدل على أن العصر وليس المذهب، العقل وليس الفِرقة، هو الذي يفرض أصوله.^{٣٦٢}

^{٣٦٠} الأدلة (٥٠٦)، المقاصد (٤١٠)، الأحكام (٢٥٦)، الاجتهاد (٢٥٥)، المقدمات العامة (٧٨).

^{٣٦١} المقاصد والأحكام (٧٤٤)، الأدلة (٥٠٦)، الاجتهاد (٢٥٥).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويقوم على سبعة أقسام تدور كلها حول الأدلة الأربعة وحدها؛ الكتاب، والأخبار (السنة)، والإجماع، والقياس. وأكبرها الكتاب الذي يستغرق بمفرده أكثر من نصف الكتاب، وأصغرها تقليد الصحابي.^{٣٦٣} ويضمُّ الكتاب كل مباحث الألفاظ في أبواب: الحقيقة والمجاز، اللغات، الأمر، النواهي، العموم، الخصوص، المطلق والمقيد، المجمل والمبين، والنسخ؛ فقد ارتبطت مباحث الألفاظ أساساً بالكتاب، بل إن المبادئ اللغوية العامة عن أصل اللغة ومعاني الحروف تدخل في مباحث الألفاظ. وينفصل الأمر عن النهي، والعموم عن الخصوص، في حين تجمع الحقيقة والمجاز، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين. وتُسمى السنة «الأخبار» لأنها أهم موضوع فيها، وتضمُّ الأقوال (الأخبار) والأفعال. أما الاستحسان واستصحاب الحال وتقليد الصحابي فإنها تدخل في موضوع القياس. أكبرها الأمر، وأصغرها اللغات.^{٣٦٤}

ويبدأ الكتاب بمقدمة عن علم أصول الفقه؛ وجوبه وماهيته وقسمته.^{٣٦٥} ولفظ الباب كله مفرد إلا في العموم فهو جمع، وكذلك الإجماع. والقسمان الأولان، الكتاب والإجماع، بلا لفظ باب مفرداً أو جمعاً. وفي الحقيقة إن البنية السباعية تُرد إلى الرباعية؛ أي إلى الأدلة الأربعة بعد إضافة ملحقات للدليل الرابع، وهو القياس؛ فبعد تسمية السنة الأخبار، ودخول مباحث الألفاظ في الكتاب، يُضاف إلى القياس الاستحسان واستصحاب الحال وتقليد الصحابي دليلاً أم لا؛ فالبنية الغالبة الرباعية والثنائية. الثنائية مثل العقل والنقل؛ ومن العقل تُستنبط الأحكام، ومن النقل تُستنبط الأقوال، الكتاب والسنة والإجماع، والأفعال، وهو القياس.^{٣٦٦} والعقل هو الأساس، والنقل هو الفرع. أحكام التكليف الخمسة

^{٣٦٢} الشيخ الإمام العلاء العالم محمد بن عبد الحميد الأسمندي، بذل النظر في الأصول، حققه وعلّق عليه ونشره لأول مرة محمد زكي عبد البر، دار التراث، القاهرة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

^{٣٦٣} الكتاب (٣٥٥)، الأخبار (٥٢)، الإجماع (٥٤)، تقليد الصحابي (٧)، القياس (٦٦)، الاستحسان (٢٦)، استصحاب الحال (٣٦).

^{٣٦٤} الحقيقة والمجاز (١٩)، اللغات (٤)، الحروف (١٣)، الأمر (٩٧)، النواهي (٩)، العموم (٤٤)، الخصوص (٥٩)، المطلق والمقيد (٩)، المجمل والمبين (٣٨)، النسخ (٥٨).

^{٣٦٥} بذل النظر، ص ٣-١٠.

^{٣٦٦} «وطريق المجتهد ضربان؛ أحدهما الرجوع إلى حكم العقل لأننا متعبدون بالبقاء على حكم العقل إلى أن يرد الشرع بالنقل عنه، وذلك يوجب أن نتكلم في أن الحظر والإباحة ثابتان بقضية العقل ليصح لنا التمسك بهما إلى أن يرد الشرع بالنقل عنهما؛ فلذلك صار الكلام في الحظر والإباحية من أصول الفقه.

بالعقل قبل النقل.^{٣٦٧} ومع ذلك تبدو البنية مُنبعجةً نحو النقل، أي الأدلة، ثم العقل، ويختفي الفعل كلياً بعد أن كان له الأولوية في «الموافقات».^{٣٦٨} والكتاب تجربةٌ إنسانية عامة اتَّفقت عليها كل الشعوب، حكمة البشر. والسنة روايةٌ مُتواترة، صدقها أيضاً في التجربة الإنسانية الخاصة والعامة. والإجماع تجربة الأمة، والوعي الجماعي. والاجتهاد عملٌ ذهني فردي. وهي مصادر أربعة أيضاً تؤكدها التجربة البشرية العامة. وتتضح البنية في وعي المؤلف في تعداد عناصر كل موضوع قبل البدء فيه في «الفقرة-البرنامج» أولاً.^{٣٦٩} فالأصول تجمع ولا تفرِّق، تؤسِّس ولا تفرِّع، والفروع والفروق في علمٍ آخر هو علم الخلاف.^{٣٧٠}

ويمتاز الكتاب بدرجةٍ عالية من التنظير، ويعتمد على العقل أكثر من النقل، ويستشهد بالآيات أكثر من الأحاديث.^{٣٧١} ويستشهد بالشعر العربي وبلسان العرب ولغتهم؛ فالثقافة لغة، واللغة ثقافة، في مُقابل التُّرك والزنج.^{٣٧٢} ومع ذلك فإن الأسمندي حنفي يُدافع عن المذهب الصحيح، الحنفية، وهو المذهب المختار. هناك صواب وخطأ، صحة وفساد.^{٣٧٣} وتقلُّ أسماء الأعلام والفِرَق، ويتقدم الشافعي على الكرخي، والكرخي على أبي حنيفة، وأبو حنيفة على الشيباني وأبي يوسف، ثم يتساوى الأشعري وعيسى بن أبان الحنفي، ثم يتعادل الماتريدي ومالك وابن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين؛ فالشافعي مذهباً،

والآخر ضربان؛ أفعال وأقوال. فالأقوال، هو القول الصادر من الله تعالى وهو الكتاب، ووجه الدلالة فيه أنه كلام حكيم غني لا يجوز عليه الكذب والهذيان والمغالطة، أو من الرسول وهو الخبر، ووجه الدلالة فيه أنه كلام مُخبر صادق مؤيد بالمعجزة، لا يكذب فيما يؤدي عن الله تعالى، ولا يقصِّر في تبليغ الرسالة، أو من الأمة وهو الإجماع، ووجه الدلالة فيه أن عقائد قوم لا يجتمعون على ضلال، عُرِف ذلك بكتاب الله ورسوله. والأفعال الأقيسة والاجتهادات. فهذه جملة أصول الفقه وأقسامها. السابق، ص ١٠.

^{٣٦٧} بذل النظر، ص ٣-١٠.

^{٣٦٨} الأدلة (٤٦٣)، العقل (١٢٨).

^{٣٦٩} السابق، ص ٣٦٧، ٥١٩، ٣٦٧.

^{٣٧٠} السابق، ص ٣.

^{٣٧١} الآيات (٢٩٤)، الحديث (٥٨)، الشعر (٢).

^{٣٧٢} الشعر، بذل النظر، ص ٢٠٤، ٢١٢؛ لسان العرب، ص ٢١٢؛ الترك والزنج، ص ٢٩٠، ٢٩٣.

^{٣٧٣} والدلالة على صحة مذهبنا، بذل النظر، ص ٦٠٤. والمذهب الصحيح، ص ٢١٨. والمذهب المختار، ص ٢٦٠، ٤٧٤، ٦٠٦، ٦٩٥.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وليس ملة أو ديناً، هو الحاضر دائماً، والمُحاور الأول للأحناف. ويذكر للشيباني عدة كتب، مثل المناسك والصوم والنكاح.^{٣٧٤} ومن الفرق الإسلامية يتقدم المتكلمون، عامتهم وخاصتهم، أصحاب الشافعي وأصحابنا (أصحاب أبي حنيفة)، كما يتقدم الفقهاء على الإطلاقي، الأصوليون وأهل الظاهر والإمامية وعامة العلماء وأهل الحق. ولكل فرقة متقدمون ومتأخرون؛ مما يدل على تطور المذهب.^{٣٧٥} ومن الفرق غير الإسلامية يُذكر عادةً اليهود والنصارى في موضوعات النسخ والدية والأخبار، ومن الأنبياء نوح وإبراهيم وموسى، ومن الكتب المقدسة التوراة والإنجيل.^{٣٧٦}

(٢) «جمع الجوامع» للسبكي (٧٧١هـ)^{٣٧٧}

ويقوم على قسمةٍ سباعية تُرد إلى رباعية طبقاً للأدلة الشرعية الأربعة؛ نظراً لأن الكتب الثلاثة الأخيرة، الاستدلال، والتعادل والتراجيح، والاجتهاد، لواحق للقياس. أكبرها القياس ولواحقه، ثم الكتاب ثم السنة، وأصغرها الإجماع.^{٣٧٨} أما الأحكام ففي المقدمات.^{٣٧٩} والبنية مُنبعجةٌ نحو النقل والعقل، والفعل غائبٌ بعد أن كانت له الأولوية في «الموافقات». وهو نصٌّ مركّزٌ يقدّم تعريفاتٍ قصيرة؛ مما استدعى شرحه عدة مرات. يجمع بين المقال السيّال فتغيب التمفصلات، مثل «منهاج الوصول» للبيضاوي، و«المنار» للنسفي، وتجميع الآراء الذي سيتضخّم في «البحر المحيط» للزركشي، وهو أحدُ شُراحه. يبدأ بنظرية العلم

^{٣٧٤} الشافعي (١٩)، الكرخي (١٥)، أبو حنيفة (٧)، الشيباني، أبو يوسف، أبو موسى الأشعري (٣)، الأشعري، عيسى بن أبان (٢)، الماتريدي، أبو سعيد الخدري، مالك، عبيدة السلماني، ابن سيرين، أبو الحسن (١). الكتب: المناسك، الصوم، النكاح (١).

^{٣٧٥} المتكلمون (٢٤)، أصحاب الشافعي، أصحابنا (١٦)، الفقهاء (١٣)، أصحاب الظاهر (٦)، أهل الأصول (٥)، الأصوليون (٣)، أصحاب أبي حنيفة، مشايخنا المتأخرون، الإمامية، عامة العلماء، أهل الحق (١).

^{٣٧٦} اليهود (٣)، النصارى (١)، نوح، إبراهيم، موسى (١)، التوراة، الإنجيل (١).

^{٣٧٧} تاج الدين السبكي، جمع الجوامع في تشنيف المسامع (جزءان)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

^{٣٧٨} القياس ولواحقه (٣٩٨)، الكتاب (٢٧٣)، السنة (٨٨)، الإجماع (٢٦).

^{٣٧٩} السابق، ج ١، ٣٠-١٧٢.

كما هو الحال في علم أصول الدين، وينتهي بنظرية العلم.^{٣٨٠} لا يفرّق بل يجمع، ولا يستبعد بل يضم. والخلاف بين المذاهب في معظمه لفظي. والمذهب الصحيح هو المختار، وليس الصواب المطلق.^{٣٨١} وتكثر الألقاب في المذهب المختار، مثل الإمام (الرازي)، وإمام الحرمين (الجويني)، والأستاذ (الإسفرائيني)، والقاضي (الباقلاني)، والشيخ (الجنيد). والتصوف تضخيم للأشعرية وتكبير لها. وقد تتضاعف ألقاب التعظيم، مثل الشيخ الإمام. وبقدر ما تزيد أسماء الأعلام تقلّ الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث، ويغيب الشعر.^{٣٨٢} وهي على الاتساع وليست في العمق؛ أي في كثرتها وليس في ترددها. ويتقدم الرازي إمام الأشعرية المتأخر، ثم إمام الحرمين والقاضي الباقلاني والآمدي، ثم الشيخ الإمام، ثم الغزالي، وواضح أولوية المتكلمين على الفقهاء، وعلم أصول الدين على علم أصول الفقه، ثم يأتي بعد ذلك الشافعي، ثم أبو حنيفة، ثم الشيرازي، ثم السمعاني. ويتداخل الشافعية، مثل الأستاذ والقاضي وابن فورك، مع الحنيفة، مثل الكرخي، والمالكية، مثل ابن الحاجب والقرافي، والحنابلة مثل أحمد. ونظرًا لأولوية المتكلمين على الفقهاء يظهر متكلمو المعتزلة، مثل أبي هاشم والجبائي وأبي علي والقاضي عبد الجبار، والأشاعرة، مثل الأشعري نفسه، كما يظهر الماتريدي الذي جمع بين الأشعرية والاعتزال، ومن الصوفية يظهر القشيري والجنيد والسهورودي، ومن الأنبياء نوح وإبراهيم وموسى وعيسى في شرع من قبلنا.^{٣٨٣}

^{٣٨٠} السابق، ج ٢، ٣٩١-٤٢٦.

^{٣٨١} السابق، ج ١، ١١٤، ٢٤١، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٤١، ٥١٥؛ ج ٢، ١٣، ٤٤، ٤٦، ٦٠، ٦٦، ٦٨، ١١٩، ١٣٣، ٢١٦، ٢٢٧، ٣٨٥، ٣٨٧.

^{٣٨٢} الآيات (١٨)، الأحاديث (٥).

^{٣٨٣} الرازي (٣٨)، إمام الحرمين (٢٨)، القاضي أبو بكر، الآمدي (٢٣)، الشيخ الإمام، الغزالي، الشافعي (٢١)، أبو حنيفة (١٦)، أبو إسحاق الشيرازي (١٢)، السمعاني (٩)، أبو الحسين (٨)، الأستاذ (٧)، الكرخي، القاضي، ابن الحاجب (٦)، أحمد، ابن فورك (٥)، أبو هاشم، الإمامان، الصيرفي (٤)، الباقلاني، أبو حامد، مالك، عبد الجبار، ابن سريج (٣)، القاضي حسين، ابن دقيق العيد، أبو حيان، القاضي أبو الطيب، الأشعري، القرافي، الماوردي، ثعلبة، سليم، الخطيب، العنبري، الجبائي، ابن عصفور، المروزي، داود، الزمخشري، ابن سيرين، الشيخ (٢)، أبو شامة، البغوي، الدقاق، ابن خوزيمنداد، الكيا الهراسي، الكعبي، ابن أبي هريرة، ابن فارس، البيضاوي، الهندي، عياض، الشهرستاني، أبو مسلم، الأخفش، ابن مالك، المبرد، الزجاجي، الأصمعي، العبادي، ابن الصباغ، الماتريدي، القزويني، الإصطخري، البصري،

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن الفرق يتقدم المعتزلة باعتبارهم الخصم الدائم الذي دافع عن الحسن والقبح العقليين في أحكام التكليف وفي العقل كشرعية من قبلنا، ثم يظهر الجمهور باعتبار الأغلبية السائدة والفرقة الناجية، وتأتي الحنفية قبل الشافعية، كما تأتي المعتزلة قبل الأشعرية، لأنها المخالف أو السائد في خراسان، ثم تأتي الظاهرية، نظرًا لسيادة الحرفية والنصية في العصور المتأخرة، مع الحشوية والمرجئة والحنابلة، ونظرًا لسيادة عقائد الفرقة الناجية يظهر علماؤنا وأصحابنا والمحققون، ونظرًا لسيادة التقليد يظهر الشيوخ والخلفاء الأربعة وأهل الحرمين وأهل البيت وأهل المصرين، الكوفة والبصرة، والصحابة، ونظرًا لسيادة التصوف وسيطرته على الفكر فيظهر الصوفية باعتبارهم أصحاب عقائد وأصول.^{٢٨٤}

والأهم من ذلك كله هو الخاتمة الكلامية الصوفية الإيمانية العقيدية التي على نقيض علم أصول الفقه؛ مما يؤذن ببداية النهاية. وقد بدأ ذلك من قبل في أصول «المنار» للنسفي (٧١٠هـ)؛ أي منذ القرن الثامن الهجري قبل ابن خلدون بقرن من الزمان (٨٠٨هـ)؛ فقد تحوّلت الخاتمة إلى ما يُشبه «قواعد العقائد» في علم أصول الدين، لا خلاف عليها، بل عقائد مُغلقة مُصمّنة، يجب الإيمان بها والتسليم بصياغاتها حتى ولو كانت تحت باب الاجتهاد،^{٢٨٥} لا يكفر فيها أحد. ومن هنا أتى اسمه «جمع الجوامع». وهي عقائد الفرقة الناجية، الأشعرية التي يُسميها ابن رشد الأموية، عقائد السلطان التي جعلها الغزالي منذ «الاقتصاد في الاعتقاد» عقائد الأمة. الاختلاف فيها قليل، وفي الطبيعيات وحدها، والإيمان بها واجب حتى في الطبيعيات وفي الموضوعات الميتافيزيقية الخالصة؛ ومن ثم ينتهي علم أصول الفقه باعتباره علمًا عمليًا إلى علم نظري خالص، ومن علم استدلالي إلى علم إيماني عقائدي صرف، ومن الاجتهاد كأصل فيه إلى التسليم كواجب منه، ويصبح الأشعري هو نموذج الأمة، والشيخ الجنيد مخلصها، والاجتهاد يتحول إلى جهاد النفس، من العقل إلى الإرادة، ومن الأصول إلى التصوف.^{٢٨٦}

الذهبي، ابن شعبان، أبو عبد الله الحافظ، الذهبي، البيهقي، الحربي، أبو الشيخ، ابن حزم، ابن عبدان، ابن يحيى، القفال، الجاحظ، أبو يوسف، الأوزاعي، الرازي (أبو بكر) (١).

^{٢٨٤} المعتزلة (١٥)، الجمهور (١٢)، الحنفية (١٠)، الظاهرية (٣)، الشافعية، أهل المدينة، علماؤنا (٢)، أصحابنا، المحققون، الحشوية، المرجئة، الحنابلة، الفقهاء، الزيدية، المتأخرون، أهل الحرمين، أهل البيت، أهل المصرين الكوفة والبصرة، الشيوخ، الخلفاء الأربعة، الصحابة، الجدليون، الصوفية (١).

^{٢٨٥} جمع الجوامع، ج ٢، ٢٣٧-٣٩١.

(٣) «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكانى (١٢٥٥هـ) ٣٨٧

ويعود إلى طريقة التجميع ورصد الآراء والمواقف لمختلف المذاهب الأصولية والكلامية، تلك الطريقة التي بلورها «البحر المحيط» للزركشي في القرن الثامن الهجري. ميزتها أنها دائرة معارف عامة تمتلئ بمئات المتكلمين والأصوليين والرواة والمصنّفين والمصنّفات. يصعب تحليل مضمون لها لكثرتها، وتقتبس نصوصها من المصنّفات الأصولية السابقة، والإعلان عن نهاية النص بفعل «انتهى» ٣٨٨. يجمع بين الأصول والفروع، وتضم الخلافات نحو الأصل الواحد. ويُحيل إلى ما يقرب من المائة مصدر يقتبس منها أقوال السابقين، يتقدمها «المحصول» للرازي، ثم «البحر المحيط» للزركشي، ثم «التقريب» للقاضي، ثم «البرهان» للجويني، ثم «مختصر المنتهى» لابن الحاجب، ثم «اللمع» للشيرازي، ثم «المنحول» و«المستقصى» للغزالي، وعشرات أخرى من المصنّفات، أو ملخصات أو شروح، ٣٨٩ بل تتم العودة إلى النص الأصلي «الرسالة» للشافعي، كما يُحال إلى «المنهاج» للبيضاوي، و«الدلائل» للصيرفي، و«الودائع» لابن سريج، و«العدة» لابن الصباغ، و«التلويع» للطبري،

٣٨٦ السابق، ج ٢، ٢٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٤١٠.

٣٨٧ محمد بن علي بن محمد الشوكانى، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.

٣٨٨ عدد الاقتباسات (١٠١).

٣٨٩ المحصول (٧٥)، البحر المحيط (٣٠)، التقريب (٢٨)، البرهان (١٩)، مختصر المنتهى (١٢)، اللمع، المنحول (٨)، الوجيز (ابن برهان) (٦)، المستقصى (٤)، الرسالة، شرح مختصر المنتهى (العسد)، شرح البرهان (الأنباري)، التلويع (الطبري)، التحرير (ابن الهمام)، جامع بيان العلم (القاضي ابن عبد البر)، المعتمد (أبو الحسين البصري)، المرشد (ابن القشيري) (٣)، القواطع (ابن السمعاني)، الملخص (القاضي عبد الوهاب)، الإحكام (ابن حزم)، شرح المحصول (الأصفهاني)، النبلاء (الذهبي)، شرح الكفاية (٢)، المنهاج (البيضاوي)، شرح البرهان (ابن المنير)، شرح اللمع (الشيرازي)، الخصائص (ابن جني)، الدلائل (الصيرفي)، الودائع (ابن سريج)، أحكام القرآن (الشافعي)، العدة (ابن الصباغ)، التلخيص (الجويني)، المسائل (ابن قتيبة)، شرح البزدوي (عبد العزيز)، الإفادة (القاضي عبد الوهاب)، التفسير (الرازي)، شرح سيبويه (السيرافي)، مسائل الخلاف (الصيمري)، الملل والنحل (ابن حزم)، كتاب العلل (ابن الخلال)، شرح مقالات الأشعري (ابن فورك)، الفقيه والمتفقه (الحافظ البغدادي)، التذكرة في أصول الدين (التميمي)، شفاء الغليل، إجماع العوام، التفرقة بين الإسلام والزندقة (الغزالي)، الروضة (ابن قدامة)، المطالب العالية (الرازي)، التبصرة (الشيرازي) ... إلخ.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وإلى عشرات نصوص أخرى من اللغة والأصول والتفسير والحديث وعلوم القرآن والمدونات الفقهية؛ فضاء الأصل من خلال الفروع، وتاه المتن في تشعب السند.

ومع ذلك، يمتاز بالهدوء وعدم التطرف في المواقف، بل إنه يرفض التطرف والغلو في الأحكام، وهي إحدى شيم الإصلاح. ومع أنه شافعي المذهب إلا أنه يُحاور الحنفية والمالكية والحنبلية، بل ويضم الشيعة أيضًا طبقًا لنوايا الإصلاح في توحيد فرق الأمة. والصواب هو «المختار»؛ أي الصحيح والمرجح دون إقصاء أو إبعاد لمذهب أو رأي، مع أن العنوان يُوحى باليقين «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول». وقد يكون هذا الاعتدال من آثار الماتريدية التي حاولت من قبل الجمع بين الأشاعرة والمعتزلة في الكلام، وبين الشافعية والحنفية في أصول الفقه. يُحاجج المواقف الأخرى، ويرد على الأدلة بأدلة، ويبين ضعفها أو قوتها. وقد طغت المباحث الكلامية على علم الأصول المتأخر، كما طغت على علوم الحكمة؛ لأن الكلام كان هو العلم الشرعي الوحيد. يجمع بين الحجج النقلية والعقلية، وتغلب الآيات القرآنية على الأحاديث النبوية، ويقلُّ الشعر إلى أقل درجة؛ فالتجريد النظري لا يُنتج تجربة إنسانية شعرية.

والقسمة سباعية بعد المقدمة؛ الكتاب والسنة والإجماع، ثم تأتي النواهي والعموم والخصوص كمنطق للألفاظ للأدلة الثلاثة الأولى، ثم القياس والاجتهاد والتعادل والتراجيح. أكبرها المقصد الرابع عن مباحث الألفاظ، ثم مباحث القياس، وأصغرها الأدلة الثلاثة الأولى.^{٣٩٠} والمقدمة أشبه بالمقدمات الكلامية، شبيهة بنظرية العلم عند المتكلمين. وقد تم عرض المقاصد السبعة على نحو ترتيب تعليمي، كل مقصد في عدة فصول، وكل فصل يتضمن عدة أبحاث أو أبواب، وكل بحث عدة مسائل؛ ومن ثم تتوارى البنية الثلاثية خاصة الأحكام وطرق الاستثمار لصالح المثمر، الأدلة الأربعة. وتنبعج نحو النص على حساب العقل، ويغيب الفعل بعد أن كانت له الأولوية في «الموافقات».

وبالرغم من قسمة النص إلى سبعة مقاصد إلا أنها تُحيل إلى بعضها البعض للتأكيد على وحدة النص،^{٣٩١} كما يُحيل الشوكاني إلى بقية أعماله في الأصول، مثل «القول المفيد

^{٣٩٠} المقصد الرابع: النواهي والعموم والخصوص (١٠٨). المقصد الخامس: القياس (٥١)، الاجتهاد

(٢٤)، التعادل والتراجيح (١٥) = (٩٠). السنة (٣٨)، الإجماع (١٩)، الكتاب (٤) = (٥١). المقدمة (٢٦).

^{٣٩١} السابق، ص ٦، ١٦، ٢٠، ٢٩، ٣٥، ٣٩، ٥٥، ٦٠، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٨٦.

في أدلة الاجتهاد والتقليد»، وإلى تفسيره «فتح القدير»، وإلى فقهه في «أدب الطلب».^{٣٩٢}
ويضع الموضوع كله في إطار العلوم الإسلامية كلها ومنظورها الحضاري العام.^{٣٩٣}
ولما كان الشوكاني من أوائل المصلحين، فإن بدايات الإصلاح الحديث تظهر في «إرشاد الفحول». ويتطلب الإصلاح التخلي عن التطويل والتفصيل في كل ما لا فائدة منه. والشوكاني نفسه لم يطبق ذلك؛ نظرًا لأنه أراد في نفس الوقت الجمع بين التدوين الثاني، والعمل بالذاكرة والإصلاح والتطوير، بل قد يصل النقد إلى درجة الحدة في التعبير، والتعجب من الموقف، والاندعاش من الرأي؛ فينقد الإسفراييني لعدم اطلاعه على لغة العرب، وأحيانًا يُقال «وهذا كلامٌ ساقط جدًا»،^{٣٩٤} ويتعجب من مقالةٍ تقشعُرُ لها الجلود.^{٣٩٥} وينقد القدماء؛ فالتراث الأصولي ليس مقدسًا، والأسلاف ليسوا معصومين. كان الهدف من الدخول في حوار مع المذاهب الأصولية تحريك العلم، وإعادة النظر في مسلماته، والدخول في معارك القدماء من أجل تعليم المُحدثين.^{٣٩٦}

^{٣٩٢} السابق، ص ٣١، ٢٤٥، ٢٦٧.

^{٣٩٣} السابق، ص ٣٢، ٣٥، ١٧٧، ٢٣٩، ٢٦٠.

^{٣٩٤} السابق، ص ٢٣.

^{٣٩٥} «فيا للعجب من هذه المقالة التي تقشعُرُ لها الجلود، وترجف عند سماعها الأفتدة، فإنها جناية على جمهور هذه الأمة المرحومة، وتكليف لهم بما ليس في وسعهم ولا يُطيقونه.» ص ٢٦٩.

^{٣٩٦} «بل هو محل نزاع، وتطويل الكلام في هذا البحث قليل الجدوى، بل مسألة الخلاف في كلام الله سبحانه وإن طالت ذيولها، وتفرّق الناس فيها فرقًا، وامتنَحَن بها من امتنَحَن من أهل العلم، وظن من ظن أنها من أعظم مسائل أصول الدين، لها كبير فائدة، بل هي من فضول العلم؛ ولهذا صان الله سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم من التكلم فيها.» السابق، ص ١٢. «ثم أطال الكلام على هذا، ثم عاد إلى التشكيك في نقلها آحادًا، وجميع ما جاء به مدفوعٌ مردود؛ فلا نشتغل بالتطويل بنقله والكلام عليه.» ص ١٦. «هذا كلام صاحب المحصول، وقد أسقطنا ما فيه من ضعف، وما اشتمل على تعسف.» ص ٧٦. «وقد أطال أهل الأصول والكلام في هذه المسألة، وليس هناك ما يقتضي التطويل.» ص ١٣٩. «وقد أطال أهل الأصول والكلام في هذه المسألة، وساقوا من أدلة المذاهب ما لا طائل تحته.» ص ١٥٢. «وقد طوّل أهل الأصول والكلام في هذا البحث بإيراد شبه زائفة لا طائل تحتها.» ص ١٥٩. «والكلام في هذا يطول لما فيه من كثرة النقول عن الفحول.» ص ١٧٧. «وهو من حشو الكلام لولا أنه أُورع كتابًا مستعملًا لكان تركه أولى.» ص ٢٢٥. «و بالجملة فتطويل البحث في مثل هذا لا يأتي بكثير فائدة؛ فإن أمره أوضح من كل واضح.» ص ٢٥٤. «كلامٌ طويل، وليست محتاجة إلى التطويل؛ فإن القول فيها لا مستند له إلا بعض الرأي.» ص ٢٦٤.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والعقل معيار الإصلاح، وهو قصد خاتمة الكتاب؛ فالعقل حاكم على صفات الكمال والنقص، وملائمة الغرض ومنافرة، وقسمة الأحكام الشرعية إلى خمسة أحكام قسمة عقلية.^{٣٩٧}

ويظهر ابن رشد فقيهاً فيلسوفاً أو مُتكلماً أو طبيباً أو نحوياً، وهو أول من حاول إعادة بناء الفقه طبقاً للفضائل في آخر «بداية المجتهد ونهاية المقتصد».^{٣٩٨} ويتوجه الشوكاني إلى نقد التقليد،^{٣٩٩} ويكتب فيه رسالة خاصة «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد»؛ فالتقليد قول بلا برهانٍ نقلي أو عقلي.^{٤٠٠}

ثامناً: البنية الثمانية

(١) «البرهان» للجويني (٤٨٧هـ)^{٤٠١}

وإذا كان مقال «الورقات» قد رصد أوجه الاتفاق بين الفرق الكلامية والمذاهب الفقهية حول القواعد والأصول في صيغة مركزة، فإن «البرهان» على عكس من ذلك، مسهب ومطول يرصد الاختلاف أكثر من الاتفاق، ويستعمل الأصل كمناصفة لرصد الاختلاف

^{٣٩٧} «قدّمنا في أول هذا الكتاب الخلاف في كون العقل حاكماً أو لا، وذكرنا أنه لا خلاف في أن بعض الأشياء يُدركها العقل ويحكم فيها كصفات الكمال والنقص، وملائمة الغرض ومنافرة، وأحكام العقل باعتبار مُدركاته تنقسم إلى خمسة أحكام، كما انقسمت الأحكام الشرعية إلى خمسة أقسام؛ الأول الوجوب كقضاء الدين، والثاني التحريم كالظلم، والثالث النذب كالإحسان، والرابع الكراهة كسوء الأخلاق، والخامس الإباحة كتصرف المالك في ملكه.» السابق، ص ٢٨٤.

^{٣٩٨} انظر دراستنا «ابن رشد فقيهاً»، مجلة الف للبلغة المقارنة، العدد ١٦، القاهرة ١٩٩٦م؛ الجامعة الأمريكية، القاهرة، ص ١١٦-١٤٤.

^{٣٩٩} السابق، ص ١٧٩، ٢٤٧.

^{٤٠٠} «ويا للعجب من جري أقلام أهل العلم بمثل هذه الأقوال التي لا ترجع إلى عقل ولا نقل، ولا يوجد بينها وبين محل النزاع جامع، وإنما ذكرناها ليعتبر بها المعتبر، ويعلم أن القيل والقال قد يكون من أهل العلم في بعض الأحوال من جنس الهذيان، فيأخذ عند ذلك حذره من التقليد، ويبحث عن الأدلة التي هي شرع الله الذي شرعه لعباده.» السابق، ص ٤٨.

^{٤٠١} الجويني، البرهان في أصول الفقه (جزءان)، حققه وقدمه ووضع فهارسه د. عبد العظيم الديب، توزيع دار الأنصاري، القاهرة، ج ١، ١٤٠٠هـ. وذلك مثل العلاقة بين «اللمع» للاتفاق، و«التبصرة» للاختلاف للشيرازي.

حولها بين الفرق الكلامية والمذاهب الفقهية؛ فالأصل وسيلة للاختلاف، وليس الاختلاف وسيلة إلى تجريد الأصل. ويبدو الارتباط الوثيق بين علم أصول الفقه وعلم أصول الدين. ولما كان الجويني شافعياً أشعرياً مثل تلميذه الغزالي، كان الحجاج ضد المعتزلة وتفنيد شبههم؛ مما يدل على انتشارهم قبل محنتهم في القرن الخامس.^{٤٠٢} يرد على الاعتراضات مسبقاً. والاعتماد على الحجج العقلية أكثر من الاعتماد على الحجج النقلية، خاصة في المقدمات النظرية الأولى التي تماثل نظرية العلم في علم أصول الدين. وفي الكتب الخمسة الأخيرة عن القياس الآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية،^{٤٠٣} وتدعمها الشواهد الشعرية ولغة العرب وكلامهم.^{٤٠٤}

والمقدمات إيمانية بالرغم من العنوان «البرهان»؛ لذلك تأتي الأحكام قطعية، الحق مع الأصحاب، والخطأ مع الفرق المعارضة. وقد يشوب الأسلوب بعض الحدة في التعبير مثل ابن حزم.^{٤٠٥}

وتغيب عن الكتاب القسمة الواضحة إلى كتب وأبواب وفصول، وكلها غير مرقمة، وكل كتاب أو باب أو فصل أو قول أو عنوان منفرد يتكوّن من عدة مسائل؛ فالمسألة هي الوحدة الصغرى. مجموع المسائل لم يفرض بنيته. وهناك إحساس بالقسمة وترتيب الكلام دون تحوّلها إلى بنية مستقلة عن الكلام والأقوال.^{٤٠٦} ومع ذلك تغيب الرؤية الكلية والقسمة الشاملة، وإن حضرت في قسمة الموضوعات الجزئية كالإجماع أو القياس.^{٤٠٧} ومع ذلك وبجهد الناشر ينقسم «البرهان» إلى ثمانية كتب متفاوتة في الكم.^{٤٠٨} أطولها الأول «البيان»، وأصغرها السابع «ملحق كتاب البرهان» أو «كتاب الاجتهاد».^{٤٠٩} وبعض

^{٤٠٢} السابق، ج ١، ١٣-٢٥. ويلخص المحقق هذا المنهج في النقاط الآتية:

(أ) تحديد الهدف المطلوب مما يختلط به لمزيد من الوضوح في التقسيم.

(ب) تحديد معاني الألفاظ والمصطلحات المستخدمة في الجدل والكلام.

(ج) عرض آراء المخالفين وأدلتهم ومناقشتها واختيار أفضلها.

(د) التحرر من الأفكار المسبقة وعدم التعصب لمذهب أو رأي.

(هـ) إسقاط العنصر الشخصي من أجل البحث عن الحقيقة الموضوعية.

(و) الانتباه إلى الأصول دون الفروع، والتوجه إلى الكليات دون الجزئيات.

(ز) الحذر من أساليب الزلل في البحث والخطأ في الحكم.

(ح) إعطاء القرآن والأدلة والبراهين والحجج في كل موقف. السابق، ص ٥٧-٥٨.

^{٤٠٣} الآيات القرآنية (١٢٧)، الأحاديث النبوية (٨٨).

^{٤٠٤} الشواهد الشعرية (١٢)، كلام العرب. ج ١، ٥٤٧؛ ج ٢، ٨٠٧.

الأبواب يتكوّن من فصلٍ واحد، والبعض الآخر من أكثر من فصل، والبعض الثالث من باب أو أكثر. ويُضاف إلى الفصول والأبواب لفظ «القول». وبعض الفصول بعناوين، والبعض الآخر بلا عناوين.^{٤٠٦} والثاني الإجماع من فصل واحد، ثم عنوانٌ مفرد «مسائل متفرقة في الإجماع». والثالث كتاب القياس، يتضمن خمسة أبواب؛ الأول بلا عنوان، والثاني «القول في تقاسيم النظر الشرعي»، سبعة فصول بلا عناوين، والثالث «تقسيم العلل والأصول» بلا فصول، والرابع «الاعتراضات» وتقسيمها أربعة فصول؛ الأول «الاعتراضات الصحيحة»، والثاني «من توابع القول في النقض»، والثالث والرابع بلا عناوين، وبين الثاني والثالث عنوانٌ مفرد «مسائل في الفرق»، والخامس «القول في المركبات» فصلان بلا عناوين. والكتاب الرابع «الاستدلال» ثلاثة فصول بلا عناوين. والخامس كتاب «الترجيحات» فصل

^{٤٠٥} وتظهر هذه الحدة في تعبيرات مثل: «شرذمة من الأصحاب»، «بعض المستظرفين في علم الأصول». السابق، ص ٢٤٠، ٢٥٥.

^{٤٠٦} «عود إلى ترتيب الكتاب». السابق، ج ١، ٥٦٢-٥٦٣. «وقد نجز مرادنا في التأويل تفصيلًا تفصيلًا، ونحن الآن نُجدد العهد بترتيب يشتمل على ما مضى من الكتاب، وعلى ما سيأتي منه؛ حتى يتجدد عهد الناظر بترتيب أبواب الكتاب؛ فإن معرفة الترتيب من أظهر الأعوان على درك مضمون العلوم القطعية». السابق، ج ١، ٢٦٢.

^{٤٠٧} السابق، ج ١، ٦٧٠، ٧٥٠.

^{٤٠٨} الكتاب الأول: البيان (٥١١). الثاني: الإجماع (٥٥). الثالث: القياس (٣٧٠). الرابع: الاستدلال (٢٩). الخامس: الترجيحات (١٥١). السادس: النسخ (٢٣). السابع: ملحق كتاب البرهان «كتاب الاجتهاد» (١٤). الثامن: الفتوى (٣٧).

^{٤٠٩} ومن ثم يكون ترتيب الكتب تنازليًا كالاتي: (١) البيان (٥١١). (٢) القياس (٣٧٠). (٣) الترجيحات (١٥١). (٤) الإجماع (٥٥). (٥) الفتوى (٣٧). (٦) الاستدلال (٢٩). (٧) النسخ (٢٣). (٨) ملحق كتاب البرهان «كتاب الاجتهاد» (١٤).

^{٤١٠} مقدمات الكتاب قبل الكتاب الأول تحتوي على فصلين وقول، وشُبّه المعتزلة لا يسبقها فصل أو باب أو قول. والكتاب الأول «القول في البيان» يتضمن سبعة أبواب؛ الأوامر، والنواهي (يسبقها القول)، والعموم والخصوص، وأفعال الرسول (يسبقها القول)، والتعلق بشرائع الماضين (يسبقها القول)، والتأويلات، والأخبار. ويتضمن القول في البيان فصلًا واحدًا، والأوامر ثلاثة فصول، والنواهي فصلين، والعموم والخصوص ستة فصول مع عنوانين زائدين، واحد بعد الفصل الثالث، والآخر بعد الفصل الخامس، والفصل السادس يبدأ بالقول، وأفعال الرسول فصلٌ واحد. والتعلق بشرائع الماضين والتأويلات بلا فصول، والأخبار ستة فصول، وتظهر الأحكام الشرعية في فصل من باب النواهي بعنوان «في معنى الأحكام الشرعية». السابق، ج ١، ٢١٧-٢٢٥.

بلا عنوان، وباب «في ترجيح الأقيسة»، وعنوان مفرد «مسائل في سائر أغراض المرجّحين». والكتاب السادس «النسخ». والكتاب السابع «ملحق كتاب البرهان (كتاب الاجتهاد)». والكتاب الثامن «الفتوى» بلا فصول أو أبواب أو أقوال.

بنية العلم على هذا النحو تبدأ بالبيان تحت أثر «الرسالة» للشافعي، والذي يشمل مباحث الألفاظ التي تُعادل الدليل الأول القرآن، وتشمل مباحث الدليل الثاني الأخبار والأفعال، بل وأحكام التكليف ثمرة العلم بتعبير «المستصفي»، ثم يظهر موضوع النسخ في الكتاب السادس، وهو خاص بالدليل الأول، والكتاب الثاني الدليل الثالث؛ أي الإجماع، والكتاب الثالث كتاب القياس، والرابع كتاب الاستدلال، والخامس كتاب الترجيحات، والسابع ملحق كتاب البرهان أو كتاب الاجتهاد، والثامن كتاب الفتوى؛ أي خمسة كتب من ثمانية تتعلق بالدليل الرابع وهو القياس. وبهذه القسمة تكون البنية رباعية طبقاً للأدلة الشرعية الأربعة. أكبرها القياس، ثم القرآن والسنة، وأصغرها الإجماع؛^{٤١١} ومن ثم تنعرج البنية نحو العقل ثم النقل، ويكاد يختفي الفعل.

وللبرهان أصوله المكتوبة؛ فهو لا يُحيل فقط إلى ذاته، إحالة إلى الماضي أو بياناً للحاضر أو استنباطاً لمستقبل، بل يُحيل إلى باقي أعمال الجويني؛ مما يدل على وحدة مشروعه الفكري،^{٤١٢} بل يُحيل أيضاً إلى التراث الفقهي الأصولي السابق، ويصف مسار العلم من المتقدمين إلى المتأخرين؛ مما يدل على بداية ظهور الوعي التاريخي؛^{٤١٣} ففي كل مذهب هناك متقدمون ومتأخرون. ويُحيل الجويني إلى مجموعة من الكتب السابقة تدل على تراكم الوعي التاريخي،^{٤١٤} وأكثرها أعمال الجويني ذاته الأصولية والكلامية، ثم

^{٤١١} القياس (٦٠١)، الكتاب والسنة (٥١١)، الإجماع (٥٥).

^{٤١٢} «وإن ساعف الزمان أملينا مجموعاً من الكلام ما فيه شفاء الغليل إن شاء الله تعالى». السابق، ص ٢٧٥. وهو ما فعله الغزالي مُستعيراً نفس الاسم في «شفاء الغليل».

الإحالة إلى النفس، السابق، ص ١٥٣، ١٦٩، ٥١٢.

الإعلان عن الحالي، السابق، ص ٧٤٧، ٨٤٠، ٩٢٧، ٩٥١.

استباق الموضوع، السابق، ج ١، ١٦٩، ١٩٨، ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٨٢، ٣٣٧، ٤١١، ٥١٠، ٥١٢-٥١٣، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٨٦، ٥٩٨، ٦٠٢؛ ج ٢، ٧٥٧، ٤٧١، ٨٠٢، ٨١٢، ٨٣٣، ٨٧٢، ٧٨٣، ٩٨٥، ١٠٦٩، ١٢١٤.

^{٤١٣} السابق، ج ١، ٤١٣، ٥٣١؛ ج ٢، ٧٤٧.

^{٤١٤} يُحيل الجويني إلى باقي أعماله، مثل: «الأساليب»، ج ١، ٩٠، ٣٧٤، ٤٨١؛ ج ٢، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٢، ٩٤٤، ١٠١٠، ١١٥١، ١٣٦٩، ١٣٩٩، ١٤٤٦. «الاستقصاء»، ج ٢، ٨١٢. «التكفير والتبرؤ»، ج ١، ٦٧٣.

الباقلاني، ثم القاضي عبد الجبار، ثم الأشعري والشافعي وابن فورك وابن جني والجبائي والذهليين.^{٤١٥}

ومما يدل على ارتباط العلمين معاً، علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، أسماء الأعلام من المتكلمين والفقهاء على التبادل، وفي مقدمتهم الباقلاني بأسلوبه وججابه، ثم أبو حنيفة إمام الحنفية، ثم الإسفراييني مُتَكَلِّم الأشعرية، ثم مالك بن أنس فقيه المالكية، ثم عمر بن الخطاب عوداً إلى الصحابة. ويظل التبادل بين المتكلمين أشاعرة ومعتزلة، مثل أبي هاشم الجبائي والنظام وابن فورك والقاضي عبد الجبار وأبي داود الظاهري، والفقهاء من المذاهب الأربعة أحمد بن حنبل، واللغويين مثل سيبويه والزجاج، والصحابة مثل الصديق وعلي ومعاذ وابن عباس وابن مسعود وأبي هريرة وبلال وزيد وسعد، والمفسرين مثل الطبري. هذا بالإضافة إلى الأنبياء؛ إبراهيم وموسى وعيسى والرسول.^{٤١٦} ومن الفرق والجماعات والطوائف والأصحاب يتقدم الصحابة، ثم علماء الشريعة، ثم الفقهاء، ثم الأصحاب، مما يدل على أن الصحابة كانوا هم العلماء والفقهاء قبل

«العمد»، ج ١، ٤٨١. «الغياتي»، ج ٢، ٩١٦. «النظر في الكلام»، ج ١، ٤٩، ٥٥. وإلى أعمال الباقلاني، مثل: «الانتصار في علوم القرآن»، ج ١، ٦١٦. «التأويلات»، ج ١، ١٧٢. «التقريب»، ج ٢، ٨٤١، ١٥١٢. وللقاضي عبد الجبار «شرح العمدة»، ج ١، ١٣١؛ ج ٢، ١١٨٦. «المُعْنَى»، ج ١، ١٣١؛ ج ٢، ١١٨٦. كما يُحيل إلى «جواب المسائل البصرية» للأشعري، ج ١، ١١٥. «دواوين الذهليين»، ج ١، ٣٦٠؛ ج ٢، ١٥٠١. «الرسالة» للشافعي، ج ١، ٧٢، ٣٥٣، ٣٨٠، ٥٨١؛ ج ٢، ١٥٠٢. «سر صناعة الإعراب» لابن جني، ج ١، ٩٠. «مجموعات» ابن فورك، ج ١، ٣٥٤.

^{٤١٥} الجويني (٦)، الباقلاني (٣)، القاضي عبد الجبار (٢)، الأشعري، الشافعي، ابن فورك، ابن جني، الجبائي، الذهليون (١).

^{٤١٦} الباقلاني (١٥٩)، أبو حنيفة (٥٢)، الإسفراييني (٣٥)، مالك بن أنس (٣٢)، عمر بن الخطاب (١٨)، الأشعري (١٧)، أبو هاشم الجبائي (١٦)، سيبويه، أبو بكر الصديق، علي بن أبي طالب (١٣)، معاذ بن جبل (١٠)، ابن عباس، الكعبي، ابن مسعود، النظام (٩)، ابن فورك (٨)، ابن سريج، عبد الله بن عمر (٧)، الدقاق، موسى (٦)، إبراهيم، عائشة، عثمان (٥)، الحليمي، ابن فوات، زفر، القاضي عبد الجبار، أبو هريرة (٤)، البخاري، الصيرفي، عبد الرحمن بن عوف، عيسى، غيلان، أحمد بن حنبل (٣)، أسامة بن زيد، الأصمعي، أنس، أبو بردة، بلال، جابر، الجبائي، خالد بن الوليد، ابن داود الظاهري، الزجاج، زيد بن ثابت، زيد بن حارثة، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبيد الله، عباد بن الصامت، عمرو بن العاص، القاساني، الطبري، القلانسي، ماعز، المغيرة بن شعبه، النهرواني، يعلى بن أمية (٢)، بالإضافة إلى أسماء وأعلام أخرى (٣١) ذُكر كلٌّ منها مرةً واحدة.

صياغة المذاهب الفقهية الأربعة، والعرب والعجم، والرواة والمحدثون، بل يدخل الأنبياء كمُعَلِّمين للبشر كفرقة وجماعة، كما تظهر بعض الفرق الكلامية مثل الواقفية، ثم تتبادل الفرق الإسلامية، مثل الجدليين والتابعين وأهل السلف والكفار وأهل السنة والحشوية والروافض، مع الفرق غير الإسلامية، مثل اليهود، مع الجماعات الفقهية، مثل المُفْتَيْن والمحدثين والرواة والظاهرية والمالكية والحنابلة ومُنْكَرِي القياس، كما تظهر المدارس الفقهية الجغرافية، مثل أهل المدينة وأهل الحجاز.^{٤١٧}

(٢) «روضة الناظر وجُنة المناظر» لابن قدامة الحنبلي (٦٢٠هـ) ^{٤١٨}

ويتضمن ثمانية أبواب، تدور حول أربعة أصول؛ الحكم والأدلة الأربعة مثل «بذل النظر» للأسمندي، ثم مباحث الألفاظ التي تشمل الكلام والأسماء، والأمر، والعموم، والفحوى والإشارة، ثم القياس، ثم ترتيب الأدلة والترجيح. مباحث الألفاظ هنا خارج الكتاب في أربعة مباحث مستقلة.^{٤١٩} أكبرها الأدلة الأربعة، ثم القياس، ثم العموم، ثم الحكم، ثم

^{٤١٧} الصحابة (١٠١)، علماء الشريعة (٦٩)، الفقهاء (٦٧)، الأصحاب (٥٢)، الحنفية (٥٠)، المعتزلة (٤٤)، الجدليون (٢٤)، العرب (٢٠)، المفتون (١٩)، أهل اللسان (أهل العربية)، المحدثون (١٦)، الواقفية (١٤)، الرواة (١٣)، الأنبياء (١٢)، التابعون، السلف، الكفار (المشركون)، المتقدمون (الأوائل) (١١)، أهل السنة (١٠)، الحشوية، حملة الشريعة، المتكلمون (٩)، نقلة الشريعة، اليهود (٨)، المتأخرون (٧)، الروافض (٦)، الجماهير (الجمهور) (٥)، أهل المدينة، العجم، القضاة، الفسقة (٤)، أهل الكتاب، البصريون، الحنابلة، الظاهرية، القراء، المالكية، المشبهة، المفسرون، منكرو القياس (٣)، المنافقون، الهذليون، أهل بيعة الرضوان، أهل الحجاز، بنو تميم، ذو القربي، السمنية (٢)، بالإضافة إلى ثلاثين فرقة يُذكر كلُّ منها مرةً واحدة، مثل الإباضية والأزارقة والبراهمة والخوارج والزنادقة والسوفسطائية والمجوس والمعلطة واليعسوية والنصارى والنجدات والبهشية من المتكلمين، وأصحاب الشورى ومُنْكَرِي البداء ومُنْكَرِي النظر من الأصوليين، وأصحاب الهيولى من الفلاسفة، والأعراب وأهل بدر والأنصار وأهل بيعة السقيفة وأهل الفياثي والخلفاء الراشدين وخدمة الحديث وكتبة الحديث وقريش والكوفيين.

^{٤١٨} موفَّق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، قدَّم له ووضَّح غوامضه وخرَّج شواهده الدكتور شعبان محمد إسماعيل الأستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى (جزءان)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة التدمرية، المكتبة الملكية، مكة المكرمة، ط ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

^{٤١٩} (١) الحكم (٩٧). (٢) الأدلة (٢٩١). (٣) الكلام والأسماء (٥٧). (٤) الأمر (٧٣). (٥) العموم (١٠٤). (٦) الفحوى والإشارة (٣١). (٧) القياس (٢٤٩). (٨) ترتيب الأدلة والترجيح (١٤).

الأمر، ثم الكلام والأسماء، ثم الفحوى والإشارة، وأصغرها ترتيب الأدلة والترجيح. ويميّز في الحكم بين أحكام التكليف وأحكام الوضع مثل الشاطبي في «الموافقات». ويتقسّم «المستصفى» يأتي المستثمر أي الأدلة الأربعة أولاً، ثم طرق الاستثمار ثانياً، ثم الثمرة ثالثاً، وفي النهاية المستثمر رابعاً.^{٤٢٠} والقياس جزء من مباحث الألفاظ فيما يتعلق بالمعاني كما هو الحال في «المستصفى». والمقدمة في المنطق مثل «المستصفى» من أجل توسيعه وجعله نظرية في الأصول، أو «تعقيل» الأصول وجعلها نظرية في المنطق. قد يكون المنطق أعم من الأصول، وأصول أخص منه، وقد تكون الأصول أعم من المنطق، والمنطق أخص منها؛ فلا فرق بين مباحث الألفاظ في الأصول والمقولات والعبارة في المنطق، وبين القياس الأصولي والقياس المنطقي. وينقسم كل باب من الأبواب الثمانية إلى فصول، بعنوان أو بغير عنوان. والنهي جزء من الأمر، في حين يشمل العموم الخصوص والاستثناء والشرط والإطلاق والتقييد. وأحياناً يُسمى الفصل كتاباً أو مسألة، كما يُسمى الباب فصلاً.^{٤٢١} وتتداخل المقدمة المنطقية مع نظرية العلم عند المتكلمين، والمنطق عند الفلاسفة؛ فهي نظرية شاملة تعبّر عن وحدة العلم داخل الحضارة الإسلامية. ويُحيل الكتاب إلى بعضه البعض؛ مما يدل على وحدة العمل والرؤية.^{٤٢٢} وتتّضح البنية في الفقرات-البرنامج التي تلخص الموضوع في عناصره الأولية أولاً قبل بداية عرضه،^{٤٢٣} وهي العناصر التي يمكن إعادة بنائها بحيث يمكن من خلالها اكتشاف بنية العلم، بدلاً من الاكتفاء بالتخريجات المسهبة للآيات والأحاديث وأسماء الأعلام والفرق والطوائف، والإحالة إلى مصادرها الأصلية. وهو نوع من الشروح على المتون، والحواشي على الشروح، والتخريجات على الحواشي، استئنفاً لعصر الشروح والمختصات الذي لم ينتهِ بعدُ في الجامعات والمعاهد الدينية.^{٤٢٤} والحقيقة أن البنية الثمانية تُرد أيضاً إلى البنية الرباعية؛ ففي «البرهان» للجويني يستحوذ الدليل الأول «البيان»، وهو الكتاب، على كل مباحث الألفاظ كما هو الحال عند الشافعي، بل

^{٤٢٠} المستثمر (٥٥٤)، طرق الاستثمار (٢٥١)، الثمرة (٩٧)، المستثمر (١٤).

^{٤٢١} السابق، ج ٢، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٨٩.

^{٤٢٢} السابق، ج ٢، ٣٠٥.

^{٤٢٣} السابق، ج ١، ٥٢.

^{٤٢٤} ملأ الناشر هوامشه بالشروح والحواشي والتخريجات لدرجة الإسهاب، وتجاوزها كمّا النص الأصلي، وطباعة الحديث بنفس بنط القرآن بالرغم من التمايز النوعي بينهما في أكثر من ثمانية وعشرين موضعاً.

والدليل الثاني أيضًا وهو السنة، وينضم إليها النسخ الموضوع السادس، ثم يتفرع القياس ويتضمن الاستدلال والترجيحات والاجتهاد والفتوى؛ أي إلى خمسة أقسام من الثمانية، بل إن تضخم القياس في العصور المتأخرة ضد التصور الشعبي الشائع بخلق باب الاجتهاد. وترتدُّ البنية الثمانية إلى بنيةٍ رباعيةٍ أيضًا؛ تبدأ بالحكم وهو الثمرة، ثم بالأدلة وهي المثمر، ويتفرد القياس بإضافة ترتيب الأدلة والترجيح، ثم تستأثر طرق الاستثمار بخمسة موضوعات من ثمانية، وهي مباحث الألفاظ؛ الكلام والأسماء، الأمر، والعموم، والفحوى والإشارة.

ويمتاز الكتاب بدرجةٍ عالية من التنظير والتجريد؛ فالقول أهم من القائل، والموقف أهم من الفرقة أو الطائفة. وما يعتبره الناشر عيبًا هو في الحقيقة ميزة؛ استقلال الأفكار عن أصحابها؛^{٤٢٥} فلا توجد خلافاتٌ كبيرة في المنطق نظرًا لطابعه الصوري الخالص، والخلاف في المضمون وليس في الصورة. اتَّسم الكتاب بدرجةٍ كبيرة من الوضوح والهدوء والشمول والموضوعية دون حدة وانفعال أصحاب المواقف والأصول المذهبية كالظاهرية. ومع ذلك يعتمد على الشواهد النقلية. ولما كان المؤلف حنبليًا فقد تجاوزت الأحاديث النبوية الآيات القرآنية.^{٤٢٦} وفي القياس تقلُّ الشواهد النقلية، كما تزداد آثار الصحابة والتابعين وأقوالهم.^{٤٢٧} كما يستشهد بالشعر؛ ديوان العرب الذي فيه تفسير الكتاب.^{٤٢٨} وعلى غير العادة من الحنابلة الهجَّائين الشَّتَّامين الذين تصل مواقفهم إلى بعد الاستبعاد والإقصاء إلى حد التكفير، ومع ذلك يظهر الأسلوب السجالي «فإن قالوا ... قلنا» مع ترقيم الحجج بعد إحصائها.

والحقيقة أن الخلاف بين القواعد الأصولية والمذاهب الأربعة، الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، أقل بكثير من الخلاف بينها وبين القواعد الأصولية عند أهل الظاهر والإمامية؛ وذلك راجع أساسًا إلى الخلاف بينهما في قواعد العقائد. وتتداخل المذاهب

^{٤٢٥} روضة الناظر، ص ٤٢-٤٨.

^{٤٢٦} الآيات (١٧٥)، الأحاديث (١٩١).

^{٤٢٧} مجموع الآثار (٦٢)، عمر (١٦)، علي، عبد الله بن عباس (٨)، أبو بكر (٧)، عثمان، عائشة (٥)، عبد الله بن مسعود (٣)، البراء بن عازب، أنس بن مالك، عبد الله بن عمر (٢)، أبو هريرة، عثمان بن مظعون، إبراهيم النخعي، الحسن البصري (١).

^{٤٢٨} الأبيات الشعرية (١٩).

فيما بينها دون وجود فواصل حادّة بينها؛ مما يدل على وحدة القواعد الأصولية بصرف النظر عن المذاهب الفقهية والخلافات العقائدية. ومع ذلك يقترب الحنابلة من أصحاب الحديث وأهل الظاهر، وأحياناً من الحشوية من المتكلمين.^{٤٢٩} والمذهب الحنبلي هو المذهب الصحيح، وغيره من المذاهب فاسد، هو الصواب وغيره باطل.^{٤٣٠} وهو مذهبٌ سلفي يرى أن المتقدمين أفضل من المتأخرين، والسلف خير من الخلف.^{٤٣١}

ونظراً للطابع النظري العام تقلُّ أسماء الأعلام والفرق والطوائف نسبياً، بل يغطي اللقب عن الأسماء؛ فالقاضي عند الأشاعرة عقيدة الشافعية مذهباً هو أبو بكر الباقلاني، وعند الماتريدية الحنفية هو الدبوسي أو الجصاص، وعند الحنابلة هو القاضي أبو يعلى الفراء، وهو الذي يتقدم الجميع مع أبي الخطاب الكلوزاني. ومع ذلك يظل المحاور الرئيسي صاحب المذهب المتكامل هو الشافعي أو أبو حنيفة؛ فالشافعي فقيه وصاحب مذهب «الشافعية»، ثم يأتي أحمد بن حنبل، ثم مالك، ثم باقي الأصوليين الأحناف مثل الجصاص والكرخي، والشافعية مثل الغزالي والقفال الشاشي، وبعض المعتزلة مثل النظام والجاحظ والجبائي.

ونظراً للاستشهاد بالشعر واللغة يظهر أسماء الشعراء، مثل امرئ القيس ولبيد والخنساء، ومن النحويين سيبويه وابن جني والزجاج وابن فصال.^{٤٣٢} ويذكر عديد من الصحابة والتابعين كرواة وأصحاب آثار.^{٤٣٣}

ومن الفرق يتقدم أيضاً الشافعية، أي أصحاب الشافعي، ثم الحنفية، أهم مذهبين فقهيين، ثم المتكلمون نظراً لأنهم الأصوليون أيضاً، ثم المعتزلة، ثم أهل الظاهر، ثم القدريّة، ونظراً لارتباط مباحث الألفاظ بمبادئ اللغة يظهر أهل اللغة وأهل اللسان والنحويون وأهل العربية، ونظراً لانتساب المؤلف إلى الحنبلية فإنه يُحيل إلى «أصحابنا».

^{٤٢٩} «ولا فرق بين الكلامية»، ج ٢، ٣٣٤.

^{٤٣٠} «وهو فاسد»، ج ١، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٨، ٣٧٢، ٤٧١، ٥٤٣. «الفاصد هذا الضرب»، ج ٢، ١١٣. «وما ذكروه باطل»، ج ١، ٤٨٦. «دليل صحتها انتفاء المفاصد، ودليل الفساد انتفاء المصالح»، ج ٢، ٢٣٤. «وهذا غير صحيح»، ج ١، ٣٧١؛ ج ٢، ٢٣٦، ٢٩٠. «والصحيح»، ج ١، ١٧٤، ٢١٥، ٤٨٢، ٥٤٨؛ ج ٢، ٣١٩. «ولأننا نعلم أن أحد القولين صواب، والآخر خطأ، ولا نعلم ذلك إلا بالدليل، وإنما يدل اختلافهم على تسويغ الاجتهاد في كلا القولين. أما على الأخذ به فكلاً»، روضة الناظر، ج ١، ٤٧١.

^{٤٣١} «الصحابة شاهدوا التنزيل، وهم أعلم بالتأويل، وأعرف بالمقاصد، وقولهم حجة على من بعدهم؛ فهم من التابعين كالعلماء مع العامة؛ ولذلك قدّمنا تفسيرهم.» السابق، ج ١، ٣٩٧، ٤٦٨-٤٦٩.

وتُذكر فرقة واحدة من المبتدعة.^{٤٣٤} ومن الفرق غير الإسلامية يظهر اليهود في موضوع النسخ، ثم النصارى في موضوع الرواية، والمجوس في ضمهم إلى أهل الكتاب. ومن الأنبياء يظهر إبراهيم، ثم آدم ويعقوب وسليمان وداود وعيسى ومحمد. ومن الكتب المقدسة تُذكر التوراة ثم الإنجيل.^{٤٣٥}

والنتيجة النهائية في كشف البنية وتجليها وظهورها وتخلُّقها أن البنيات الأحادية والثنائية والرباعية والخماسية والسباعية والثمانية تُرد معظمها إلى البنية الثلاثية؛ الأدلة الأربعة، ومباحث الألفاظ، والأحكام. وهي أبعاد الشعور الثلاثة؛ الوعي التاريخي، والوعي النظري، والوعي العملي.

^{٤٣٢} أبو يعلى (٣٥)، أبو الخطاب الكلوزاني (٣١)، أبو حنيفة (٢٥)، الشافعي (٢٢)، أحمد بن حنبل (إمامنا) (١٩)، مالك (١٢)، الجصاص، التميمي (٤)، النظام، القاضي يعقوب المزياني، ابن شقلا (٣)، الكرخي، عبد العزيز بن جعفر، ابن حامد، أبو الحسن العنبري، ابن قتيبة، الجزري (٢)، أبو ثور، القفال الشاشي، الغزالي، أبو الحسن، أبو حفص الجرمكي، ابن عقيل، الجبائي، أبو يوسف، محمد بن شجاع الثلجي (١). ومن الشعراء: لبيد، الخنساء، امرؤ القيس (١). ومن اللغوين: سيبويه، إسحاق الزجاج، ابن جني، ابن فصال النحوي (١).

^{٤٣٣} مثل: ابن عباس، أبي هريرة، عكرمة، الدارقطني.

^{٤٣٤} الشافعية (أصحاب الشافعي) (٢٩)، الحنفية (٢٤)، المتكلمون (٢١)، المعتزلة (١١)، أهل الظاهر (٩)، القدرية، الواقفية (أهل الوقف)، بعض أصحابنا (٦)، أهل اللغة (٥)، أهل اللسان (٤)، النحويون، أصحاب الحديث، أهل العلم (العلماء) (٢)، أهل العربية، الجدليون، العربي، التركي، العلماء، السلف، فرقة من المبتدعة (١).

^{٤٣٥} الفرق غير الإسلامية: اليهود (٤)، النصارى (٢)، المجوس (١). الأنبياء: إبراهيم (٣)، آدم، يعقوب، سليمان، داود، عيسى، محمد (١). الكتب المقدسة: التوراة (٥)، الإنجيل (١).

الفصل الثاني

حجب البنية

أولاً: توارى البنية

وتتوارى البنية كليةً، وتتداخل الأصول في معظم المؤلفات المذهبية التي تعبر عن مواقف الفرق الكلامية، سواءً داخل أهل السنة مثل المعتزلة في «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري (٤٣٦هـ)، أو أهل الظاهر مثل «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (٤٥٦هـ)، أو الأشاعرة مثل «اللمع» للشيرازي (٤٧٦هـ). وهي نصوصٌ دون بنية، مجرد كلام في موضوعاتٍ أصولية قبل أن تقعد القواعد وتوصل الأصول. وقد تم ذلك مباشرةً منذ القرن الثالث بعد أن حاول الشافعي في «الرسالة» وضع بنية ثلاثية للعلم.

يعني «توارى» البنية وجود مادة أصولية هلامية دون هيكل عظمي، مواد بناء دون رسم هندسي، قماش دون تفصيل؛ فالهيكل ما زال يتخلق، والأطراف ما زالت تتجمع، والكثرة ما زالت تبحث عن وحدةٍ أولى.

وتكوين البنية من الكشف إلى الحجب لا يعني تطوراً في الزمان، بل فقط نوعاً آخر من المصنّفات الأصولية توارت فيه البنية حتى بعد ظهورها في «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ)؛ فالكشف والستر في وعي المؤلف وليس في التاريخ. والوعي التاريخي هو الحامل للكشف والستر على حدٍّ سواء في الزمان وخارجه.^١

^١ كان ظهور «الرسالة» مُبكرًا هو الذي جعل الفصل الأول «كشف البنية»، والثاني «حجب البنية»، بالرغم من احتمال اعتراض البعض بأن الكشف بعد الحجب، والحجب قبل الكشف.

والصعوبة في توارى البنية هو عدم تطابق التكوين مع البنية؛ فتنبُّع التكوين التاريخي تختفي البنية وتظهر دون نسق طولي من الاختفاء إلى الظهور، أو من الظهور والخفاء، مرّةً تظهر ومرّةً تختفي؛ ومن ثمّ يتردد عرض البنية بين التكوين التاريخي بصرف النظر عن البنية، أو بين التكوين البنيوي بصرف النظر عن التاريخ. وكان من الأفضل الاختيار الأول التكوين التاريخي بصرف النظر عن البنية لمعرفة جدل الخفاء والتجلي لتاريخ البنية وبنية التاريخ.

وقد توارت البنية بسبب سيادة الفروع على الأصول (أصول الكرخي، ٣٤٠هـ)، أو سيطرة الخلافات الفقهية على قواعدها (تأسيس النظر للدبوسي، ٤٣٠هـ).

ثم بدأت مُتناثرةً عن بعدٍ قبل أن تتجمع في بنيات واضحة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية في أبواب تصل إلى المائة وخمسة باباً (الفصول في الأصول للجصاص، ٣٧٠هـ)، وكما يُوحى به العنوان، مجرد فصول في الأصول، ثم تأخذ في التناقص إلى ثمانين باباً (أصول البزدوي، ٤٨٢هـ)، ثم إلى أربعين باباً (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ٤٥٦هـ)، إلى سبعة وعشرين فصلاً (الكافية في الجدل للجويني، ٤٧٨هـ) إلى تسعة عشر باباً (أصول السرخسي، ٤٩٠هـ).

ثم بدأت البنية في التشكل ابتداءً من المقال السيّال، وحدة واحدة بلا أدنى تقسيم (الورقات للجويني، ٤٧٨هـ)، حتى بدايات بعض المباحث، مثل مباحث الألفاظ (التقريب والإرشاد (الصغير) للباقلاني، ٤٠٣هـ)، حتى تقويم النظر عندما بدأت المقدمات المنطقية اللغوية في التشكل (تقويم النظر لابن البرهان، ٥٩٢هـ)، ثم تخلّقت البنية الثلاثية بالفعل في الإجماع والسنة التي تشمل القرآن وإبطال الرأي والقياس والتعليل ودليل الخطاب والمفهوم (النبد في أصول الفقه الظاهري لابن حزم، ٤٥٦هـ).

وبعد كشف البنية الثنائية والرباعية والخماسية والسباعية والثمانية تفرّعت البنية من جديد، وبدأت تذوب في تفرّعاتٍ أوسع، مجرد أقوال في موضوعاتٍ أصولية تسعة تتعلق معظمها بمبحث الألفاظ والنسخ والقياس ولواحقه مثل الاجتهاد بلا ترتيب لأدلة أو وعي بأصول (اللمع في أصول الفقه للشيرازي، ٤٧٦هـ). وتصيح الأصول كلها أبواباً وفصولاً وأقوالاً في أنواع الحجج وأنواع التكلم وأسباب الشرائع وأسماء الألفاظ، ثم تظهر الموضوعات الأصولية دون الأصول وترتيبها، مثل الخبر الواحد والنسخ وأفعال النبي والقياس العام والخاص والظاهر والمثول والمقاصد والأحكام والأمر والنهي والأدلة الشرعية الثلاثة الأولى والنسخ والأفعال (تقويم الأدلة للدبوسي، ٤٣٠هـ).

ثم تتفرع التسعة موضوعات إلى اثني عشر موضوعاً دون ترقيم، وكلام في الأوامر والنواهي والأفعال والناسخ والمنسوخ والإجماع والأخبار والقياس والاجتهاد والحظر والإباحة والمفتي والمستفتي، مع فصول في المجمل والمبين، بلا ترتيب أو نسق أو بنية (المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، ٤٣٦هـ). ويتشعب نص آخر إلى اثني عشر موضوعاً أيضاً بلا ترتيب أو نظام مثل أخلاق الفقيه، والقياس، والجدل، والسؤال والجواب، والتفقه في الدين، الكتاب، ويشمل مباحث الألفاظ والناسخ والمنسوخ، والسنة والأفعال والإجماع والفقه وأصوله (الفقيه والمتفقه للبغدادى، ٤٦٣هـ). وتنصب في مصنف ثالث إلى اثني عشر موضوعاً أيضاً في كتب وأبواب وفصول ومسائل وأقسام حول البيان، والأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، والتأويل، والمفهوم والأخبار، والنسخ، والإجماع، والقياس، والترجيح، والاجتهاد، والفتوى، بلا ترتيب أو نسق (المنحول من تعليقات الأصول للغزالي، ٥٠٥هـ)، ثم تتشعب المسائل إلى ثلاثة عشر قسمًا موزعة حول الأمر، والقياس، والأخبار، والعموم، والإجماع، والاجتهاد، والنسخ، والمجمل والمفصل، ودليل الخطاب، والتقليد، والاستثناء، والأفعال، والمطلق والمقيد، بلا ترتيب أو نظام (التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، ٤٧٤هـ).

ثم تتشعب الأصول أكثر من ذلك إلى ثلاثة عشر موضوعاً حول اللغات، والأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، والمجمل والمبين، والأفعال، والناسخ والمنسوخ، والإجماع، والأخبار، والقياس، والتعادل والتراجيح، والجهاد، والمفتي والمستفتي، وفيما اختلف فيه المجتهدون أنه من أدلة الشرع، بلا نظام أو ترتيب، تختلط فيه مباحث الألفاظ مع الأدلة في غياب الأحكام (المحصول للرازي، ٦٠٦هـ)، ثم تتشعب الأصول أكثر فأكثر إلى أربعة عشر موضوعاً تختلط فيما بينها بلا ترتيب أو نسق، بين التعارض والسنة والرواية والنسخ والألفاظ والإجماع والتقليد والاستثناء والاجتهاد (أصول الفقه لابن عربي، ٦٣٨هـ)، ثم تتشعب الموضوعات أكثر إلى خمسة عشر موضوعاً بلا نسق أو ترتيب، مثل التكاليف واللغات والبيان ومباحث الألفاظ والأفعال والنسخ والإجماع والأخبار والقياس والاجتهاد (الوصول إلى الأصول لابن برهان، ٥١٨هـ)، ثم تتشعب الموضوعات أكثر فأكثر إلى سبعة عشر موضوعاً بلا ترتيب أيضاً ولا نسق، وهي المقدمات، والنظر والعقل والتكليف، والحدود والعقود والحروف، والناسخ والمنسوخ، والجدل، والحجة والشبهة، والعلة والمعلول، والمعارضة، والقياس، والاستدلال والانتقطاع (الواضح في أصول الفقه لابن عقيل الحنبلي، ٥١٣هـ)، ثم تتشعب أخيراً في ثمانية عشر عنواناً، من المقدمة وأحكام

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الوضع والتكليف والأدلة الأربعة ومباحث الألفاظ حتى لواحق القياس، مثل الاستدلال والتعادل والتراجيح والاجتهاد (سُلم الوصول إلى علم الأصول لعبد العليم ابن الشيخ محمد ابن أبي حجاب الشافعي، ١٣٦١هـ).

ثانيًا: غياب البنية

(١) «أصول الكرخي» (٣٤٠هـ)

هي أقرب إلى الفروع منها إلى الأصول، أو إلى الأصول الجزئية منها إلى الأصول الكلية.^٢ تُعطي الأصل الجزئي والمثال الفقهي عليه. هي أقرب إلى علم الخلافات كما هو الحال في «تأسيس النظر» للدبوسي. وهو تقليدٌ شائع عند الأحناف الذين يضعون الأصول قبل الفروع. وعلم الخلافات لا هو أصول الفقه، ولا هو الفقه، ولا هو علم القواعد الفقهية. يجمع بين الأصل الجزئي ومثاله الفقهي، في حين أن علم القواعد الفقهية يضع القواعد الكلية التي تندرج تحتها الأمثلة الفقهية. يعتمد عليه أصول الفقه في مناهج الاستدلال. تقلُّ فيها الشواهد العقلية لاعتمادها على الأصول، وللآيات الأولية على الأحاديث.^٣ وفي نفس الوقت يخلو من الججاج العقلي لصالح مذهب ضد مذهب آخر؛ فالغاية الرصد وليس الجدل؛ لذلك تخلو أحكامه من الحدة والعنف، أو الاستبعاد والإقصاء، وهو تقليد الأحناف. وفي المقابل يكثر لفظ «أصحابنا»، والمقارنة مع الشافعي؛ لذلك يتقدم على الأحناف مثل محمد وأبي يوسف، ويأتي الصحابة والتابعون بعد ذلك.^٤

(٢) «تأسيس النظر» للدبوسي (٤٣٠هـ)

وبالرغم من أنه يُوحي بأن موضوعه علم أصول الفقه، مثل «تقويم الأدلة» له أيضًا، إلا أنه في علم الخلافات.^٥ ويعني الأصل فيه الموضوع الفقهي؛ أي الفرع الذي تختلف عليه المذاهب الأربعة، أو الفروع داخل المذهب الواحد؛ فلم أصول الفقه إذن هو العلم الوسيط بين «علم القوانين الفقهية»، وهو ما سمّاه القدماء «الأشباه والنظائر»، والذي

^٢ الكرخي، الأصول التي عليها مدار كتب أصحابنا من جهة الإمام العلامة أبي الحسن الكرخي، وذكر أمثلتها ونظائرها وشواهدا الإمام نجم الدين أبو حفص عمر بن أحمد النسفي، ص ٨٠-٨٧.

^٣ القرآن (٧)، الحديث (٥).

يضع القواعد العامة للاستدلال بصرف النظر عن الأدلة الأربعة ومباحث الألفاظ والأحكام الشرعية، آخذاً فقط بعين الاعتبار المقاصد الشرعية وأحكام الوضع، وعلم الخلافات الذي هو أقرب إلى علم الفروع حتى وإن تفرّعت من أصل فقهي واحد. ولا يخضع علم الخلافات لترتيب علم الأصول المعروف وبنية العلم الثلاثية؛ الأدلة الأربعة، مباحث الألفاظ، الأحكام. كما أنه لا يخضع لترتيب كتب الفقه بدايةً بكتاب العلم أسوةً بالحديث، ثم العبادات، ثم المعاملات. كما أن الأصول، وهي الموضوعات الفقهية أي الفروع، لا ترابط بينها ولا ينظمها أصلٌ واحد، وهي في الغالب النوازل القديمة، مثل الطلاق والزواج، والجواري والعبيد، والغنائم والأسرى، والمعاملات التجارية البدوية. ويُحال إلى كتب الفقه في المدونات المذهبية، مثل كتاب الوقف وغيرها، مثل كتب الصلاة والصالح والشفعة والصرف،^٦ ويُحال إلى «السّير الكبير» للشيباني.^٧ وهناك متقدمون ومتأخرون؛ مما يدل على تطور الفقه عبر العصور. وتقلُّ الشواهد النقلية إلى أقصى حد، عدد قليل من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.^٨

وتداخل علم الخلافات مع علم الأصول مثل تداخل علم المناظرة والجدل مع علم الكلام؛ فالخلافات جدلٌ حول الفروع، وعلم المناظرة خلافٌ حول الأصول. ويقتصر «تأسيس النظر» على رصد الخلافات بين المذاهب حول المسائل الفقهية دون دخول في الحجج العقلية أو النقلية، وبيان ججاج الفرق فيما بينها، وهو أشبه بما يُسمى في عصرنا «الفقه على المذاهب الأربعة». وكان يمكن للدبوسي، خاصةً بعد أن عنون كتابه «تأسيس النظر»، أن يبيّن نظرياً مكان الخلاف وأوجهه وكيفية تجاوزه والعودة إلى وحدة الأصل. ونادراً ما يكون الخلاف حول أصل، مثل الخلاف حول العموم والخصوص، وتعارض

٤ أصحابنا (٥)، الشافعي (٣)، النسفي محمد، أبو يوسف، ابن عباس (٢)، عيسى، أنس، ابن مسعود (١).

٥ الإمام الأجل أبو زيد عبيد الله عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي عليه سحائب الرحمة والرضوان، تأسيس النظر، الطبعة الأولى، الخانجي الحلبي، مصر. وكان برنشفيج أول من حدّثني عن هذا الكتاب في باريس عام ١٩٥٨م.

٦ كتاب الوقف (٢)، الصلاة، الصالح، الشفعة، الصرف (١).

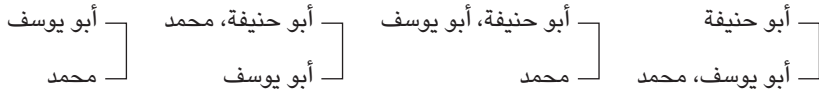
٧ السّير الكبير (١).

٨ القرآن (١١)، الحديث (١).

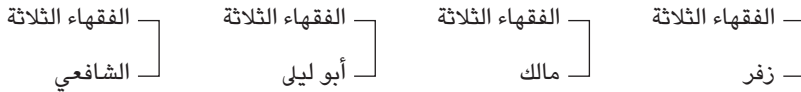
من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

القياس مع خبر الأحاد بين الحنفية والمالكية.^٩ والأحناف هم الأكثر تأهيلاً للكتابة في علم الخلافات؛ فهم أصحاب الأصول العقلية، والقدرة على الاستدلال. والعقل يوحد، والنوازل تفرّق. والعجيب ظهور بعض مسائل الفقه الافتراضي وليست النوازل الفعلية، ويتم الخلاف عليها من أجل المران العقلي.^{١٠}

ولما كان الدبوسي حنفي المذهب فإنه يبدأ أولاً برصد الخلاف بين أئمة المذاهب الثلاثة: أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، طبقاً لاحتمالات أربعة بين طرفين في مناطق العلاقات على النحو الآتي:



وطبقاً لمنطق العلاقات بين المذهب الحنفي والمذاهب الثلاثة الأخرى توجد أربعة احتمالات أخرى، هي:



وبالإضافة إلى هذه الاحتمالات الثمانية يوجد قولٌ تاسع في أصلٍ تنبني عليه مسائل. وتختلف الأقوال الستة فيما بينها من حيث الكم؛ أطولها القول الأول الذي يعرض للخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه.^{١١} ويحضر أبو حنيفة كطرفٍ أول في كل العلاقات داخل المذهب الحنفي أو خارجه مع المذاهب الأخرى خاصةً الشافعية والمالكية؛ لذلك يتقدم أبو حنيفة أولاً، يتلوه الشافعي، ثم أبو يوسف، ثم محمد الحسن الشيباني، ثم زفر، ثم مالك، ثم ابن أبي ليلى، ثم الحسن بن زياد. ويأتي الآخرون في درجةٍ أقل من الأهمية

^٩ السابق، ص ٨، ٤٧.

^{١٠} السابق، ص ١٣.

^{١١} القول الأول (٢٤)، الثامن (١٧)، التاسع (١١)، الخامس (١٠)، الرابع (٦)، الثالث (٣) الثاني، السادس، السابع (٢).

كأطرافٍ بعيدة في الحوار، بحيث بدت المقارنات غير مُتساوية بين الأطراف، ويسمّي الشافعي بعدة أسماء؛ أبو عبد الله، والإمام القرشي، والشافعي. وغالبًا ما يتم الترحم على أبي حنيفة، ويتم تلقّيه باسم الإمام الأعظم، بالرغم من عدم استمرار عقلانيته المترسبة في المخزون التراثي القديم.^{١٢}

ولما كان المؤلف حنفي المذهب تحدّث باسمه؛ تقدّم «أصحابنا»، ثم «علمائنا»، ثم «علمائنا الثلاثة».^{١٣} ويُحال إلى عديد من الصحابة والتابعين، وفي مقدمتهم عمر.^{١٤} كما يُحال إلى أهل الذمة والمجوس.^{١٥} ومن الخلفاء يُشار إلى معاوية؛ أي إلى نظامٍ سياسي اختلف عليه الفقهاء بين مؤيّد ومعارض. وتتكرر الأسماء بطريقةٍ آلية دون دلالة أو معنى.^{١٦} والسؤال بالنسبة لنا: لماذا بقي مذهب أبي حنيفة وتوارى مذهباً صاحبيه محمد وأبي يوسف؟ هل لأسبابٍ خارجية، اجتماعية وسياسية واقتصادية وجغرافية، بين الحجاز والشام والعراق ومصر، خاصةً وأن صفة «الشامية» ترد في النص، أم لأسبابٍ داخلية تتعلق ببنية المذهب وقدرته على الجمع بين الأصول والفروع؟^{١٧} وقد يرجع أحد أسباب الخلاف إلى الروايات ودرجتها من الصحة.

ثالثاً: تناثر البنية

(١) «الفصول في الأصول» للجصاص (٣٧٠هـ)، والمعروف باسم «أصول الجصاص»^{١٨}

وهو كتابٌ كبير الحجم، في أربعة مجلدات، ويتضمن مائة وخمسة أبواب غير مُتساوية كمًّا؛^{١٩} أكبرها الثاني والثمانون «ذكر الدلالة على إثبات الاجتهاد والقياس في أحكام

^{١٢} أبو حنيفة (٢٦٢)، الشافعي (٢١٩)، أبو يوسف (١٦١)، محمد (١٢٢)، زفر (١٠٠)، مالك (٢٢)، ابن أبي ليلى (٢١)، الحسن بن زياد (٥)، إبراهيم النخعي، سفيان الثوري، الكرخي، الأوزاعي، الشعبي، البردعي، داود الأصفهاني، البلخي (١).

^{١٣} أصحابنا (١٠٠)، علمائنا (٢٥)، علمائنا الثلاثة (٨)، أصحابنا الثلاثة (٣).

^{١٤} عمر (٥)، عبد الله بن عباس (٣)، علي، عبد الله بن مسعود، عائشة (٢)، أشعب بن أبي القاسم، نصير بن يحيى، محمد بن سلمة، أبو مدين، علقمة بن قيس، سعيد بن المسيب، زيد بن أرقم، معاوية (١).

^{١٥} أهل الذمة (٣) المجوس (٢).

^{١٦} «ومسائل هذا الباب كثيرة لا تُحصى، وما ذكرنا فيه كفاية لمن اهتدى.» السابق، ص ٤٣.

الحوادث»، وأصغرهما التاسع والخمسون «في القول في أفعال النبي».^{٢٠} ويتضمن بعضها عدة فصول مُتفاوتة من حيث العدد؛ أكبرها الثاني والثلاثون «الأمر إذا تناول أحد

^{١٧} تأسيس النظر، ص ١٧.

^{١٨} الإمام أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول (أربعة أجزاء)، دراسة وتحقيق د. عجيل جاسم النشمي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية، دولة الكويت (التراث الإسلامي، ١٤)، مطبعة الإرشاد، إستانبول، تركيا.

^{١٩} الجزء الأول (عدد الأبواب) (٢١)، الثاني (٢١)، الثالث (٣٧)، الرابع (٢٦). بالرغم من النية في الاختصار «فكرهنا إعادته مخافة التطويل»، ج ٢، ٣١٤.

^{٢٠} ترتيب الأبواب في تنازلٍ كمي طبقاً لعدد الصفحات: (٨٢) ذكر الدلالة على إثبات الاجتهاد والقياس في أحكام الحوادث (٧٣). (١٠٣) في حكم المجتهدين واختلاف أهل العلم فيه (٦٧). (٨) تخصيص العموم بخبر الواحد (٥٣). (٤٩) قبول خبر الآحاد في أمور الديانات (٣٥). (٤٠) في الوجوه التي يُعَلَّم بها النسخ (٤٨). (٢٠) في العام والخاص والمجمل والمفسر (٤٠). (٥) في إثبات القول بالعموم وذكر الاختلاف فيه (٣٨). (١٤) في دليل الخطاب وحكم المخصوص بالذكر (٣٣). (٩) في تخصيص العموم بالقياس (٣٢). (٢٦) في تأخير البيان (٣٠). (٣٣) في النهي؛ هل يوجب فساد ما تعلق به من العقود والقرب أم لا؟ (٢٦). (٤٧) فيما يقع به البيان (٢٥). (٤٢) في نسخ القرآن بالسنة (٢٤). (٣٨) في نسخ الحكم قبل مجيء وقته (٢١). (٣٢) في الأمر إذا تناول أحد أشياء على جهة التخيير. (٨٤) في ذكر ما يمتنع فيه القياس (٢٠). (٤١) فيما ينسخ بعضه بعضاً وما لا ينسخ (١٩). (١) في العام (٣٩). في نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، (٨٨) فيما يُستدل به على صحة العلة (١٧). (٣) في معنى المجمل، (٢٨) في لفظ الأمر إذا صدر لمن تمت طاعته على الوجوب هو أم على النذب، (٥١) في اعتبار أحوال رواة أخبار الآحاد (١٦). (٢٩) في الأمر إذا صدر غير مؤقت؛ هل هو على الفور أم على المهلة؟ (١٥). (٤) في معاني حروف العطف وغيرها، (١٢) في الاستثناء ولفظ التخصيص إذا اتصل بالخطاب؛ ما حكمهما؟ (٢٢) في صفة البيان، (٣٧) في نسخ الحكم بما هو أثقل منه، (٥٣) في الخبرين المتضادين، (٦٠) فيما يُستدل به على أحكام أفعاله عليه السلام، (٧٨) في وجوب النظر وذم التقليد (١٤). (٢٥) فيما يقع به البيان، (٥٢) في الخبر المرسل (١٣). (١٨) في الحقيقة والمجاز، (٣١) في الأمر المطلق؛ هل يقتضي التكرار؟ (٩٤) في تعارض العلل والإلزام وذكر وجوه الترجيح، (٩٩) في الاحتجاج لما تقدّم ذكره (١٢). (٧) في الوجوه التي يقع بها التخصيص، (١٦) في الكلام الخارج عن سبب، (٥٠) في قبول شرائط أخبار الآحاد، (٦٤) في الإجماع، (٦٨) فيمن ينعقد بهم الإجماع، (٧٩) في النافي، وهل عليه دليل؟ (٨٦) في وصف العلل الشرعية وكيفية استخراجها، (٩٧) في ماهية الاستحسان وبيان وجوهه (١١). (١٠) في اللفظ العام إذا حُصّ منه شيء، ما حكم الباقي؟ (٤٥) في لزوم شرائع الأنبياء من كان قبل نبينا من الأنبياء، (١٠٥) في الكلام على عبيد الله بن الحسن العنبري (١٠). (٣٠) في الأمر المؤقت، (٤٨) في موجب أخبار الآحاد (٩). (١٥) في حكم المجمل، (٣٥) فيما يجوز نسخه وما لا يجوز، (٦٣) في أحكام الأشياء قبل مجيء السمع

أشياء على جهة التخيير» (ثمانية فصول)، وأصغرها فصل واحد.^{٢١} وأحياناً تسبق بعض الفصول لفظة باب؛ مما يدل على غموض القسمة وعدم تشكُّلها على نحو نهائي واضح كما هو الحال في «المستقصى». وقد يكون الفصل بلا عنوان.^{٢٢} وعلاقة الفصول بالأبواب

في الحظر والإباحة، (٧٤) في الإجماع بعد الاختلاف، (٨٥) في ذكر الأصول التي يُقاس عليها، (٩٦) في الاستحسان، (١٠٤) في إثبات الأشبه المطلوب (٨). (٨٠) في إثبات القياس والاجتهاد، (٩٣) فيما يُضَم إلى غيره فيُجعلان بمجموعهما علة الحكم، وما لا يُضَم إليه، وما جرى مجرى ذلك (٧). (٣٦) في الدلالة على جواز النسخ في الوجوه التي بيننا، (٥٨) في الصحابي إذا روى خبراً ثم عمل بخلافه، (٦٦) فيما يكون عنه الإجماع، (٦٧) في صفة الإجماع الذي هو حجة الله تعالى، (٧١) في إجماع أهل المدينة، (٧٧) في تقليد الصحابي إذا لم يُعَلِّم خلافه، (١٠٠) في صفة من يكون من أهل الاجتهاد (٦). (٦) في اللفظ العام المخرج إذا أُريد به الخصوص، (١١) في حكم التحليل والتحريم إذا عُلِّق بما لا يصلح أن يتناولاه في الحقيقة، (١٧) في حرف النفي إذا دخل على الكلام، (١٩) في المحكم والمتشابه، (٢٧) في الأمر؛ ما هو؟ (٦٢) في أن النبي هل كان يسُنُّ عن طريق الاجتهاد؟ (٦٩) في وقت انعقاد الإجماع، (٧٦) في اعتبار الإجماع في موضع الخلاف، (١٠١) في تقليد المجتهد (٥). (٣٤) في الناسخ والمنسوخ، (٤٣) في الناسخ من الأحكام، أمثلة من الكتاب والسنة على ذلك، (٥٦) في رواية المدلسين، (٥٧) في قول الصحابي: أُمِرنا بكذا ونُهينا عن كذا والسنة كذا، (٦٥) في إجماع أهل الأنصار، (٧٣) في التابعي هل يعد خلافاً على الصحابة؟ (٩٥) في ذكر وجوه الاستدلال بالأصول على أحكام الموارث (٤). (٢) في صفة النص، (١٣) في الإجماع والسنة إذا حصل على معنى يُوَاطئ حكماً مذكوراً في الكتاب، (٢١) في الخبرين إذا كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه آخر، (٤٤) في باب آخر في النسخ، (٥٤) في اختلاف الرواية في زيادة ألفاظ الحديث، (٥٥) فيمن رُوي عنه حديث وهو يُنكِره، (٧٠) في اختلاف الأقل على الأكثر، (٩٢) في مخالفة علة الفرع لعللة الأصل، (١٠٢) في القول بالاجتهاد في حضرة النبي (٣). (٢٣) في وجوه البيان، (٢٤) فيما يحتاج إلى البيان وما لا يحتاج إليه، (٤٦) في الأخبار واختلاف الناس في أصول الأخبار، (٦١) في سنن رسول الله، (٧٢) في الخروج عن اختلاف السلف، (٧٥) في وقوع الاتفاق على التسوية بين شيئين في الحكم، (٨٧) في ذكر الوجوه التي يُستدل بها على كون الأصل معلولاً، (٨٩) في اختلاف الأحكام مع اتفاق المعنى واتفاقها مع اختلاف المعنى، (٩٠) في ذكر شروط الحكم مع العلة، (٩١) في ذكر الأصناف التي تكون علة للحكم، (٩٨) في تخصيص أحكام العلة الشرعية (٢). (٥٩) في أفعال النبي (١).

^{٢١} ترتيب الأبواب من حيث عدد الفصول في تنازل كمي: (٣٢) في الأمر إذا تناول أحد الأشياء على التخيير (٨). (١) في العام، (٣) في معنى المَجْمَل (٣). (٤٠) في الوجوه التي يُعَلِّم بها النسخ، (٥١) في اعتبار أحوال رواة أخبار الآحاد (٢). (٢٦) في تأخير البيان، (٣١) فصل الأمر إذا كان مُعَالِفاً أو مُعَلِّفاً بوقت أو شرط أو صفة، هل يقتضي التكرار؟ (٣٣) فصل في الدلالة على صحة ما قَدَّمنا في أصل هذا الباب، (٣٤) فصل في ماهية النسخ، (٣٥) فصل، فصل من هذا الباب، (٣٨) فصل في الدلالة على

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

علاقة توضيح وبيان دلالة وماهية ورصد الاحتجاجات والاعتراضات والأسئلة والآراء. وأكثر من ثلاثة أرباع الكتاب أبواب بلا فصول.^{٢٣} تتناثر فيه البنية وتذوب فيه، حتى إنه يصعب المسك بها أو تثبيتها أو حتى التعرف عليها.

وهي أشبه بمادة هلامية لم يتخلق فيها هيكلها العظمي بعد. ولا توجد عناوين مستقلة رنانة للأصول الحنفية كما هو الحال في الأصول الشافعية، بل ترتبط أصول الحنفية بأسماء أصحابها، مثل «أصول الجصاص»، «أصول البزدوي»، «أصول السرخسي».

ويبدو أثر الشافعي الذي تأثر بسيبويه على كل مؤلفات الأصول حتى الحنفية منها في البداية بمباحث الألفاظ بدايةً بالعام والخاص، والتي تستغرق أحد عشر باباً متقطعةً غير متواصلة بموضوعاتٍ أخرى،^{٢٤} وترتبط بموضوعاتٍ شبيهة مثل الاستثناء، ودليل الخطاب، والمجمل والمفسر، بالرغم من وجود أبواب في المجمل،^{٢٥} وتظهر على استحياءٍ باقي مباحث الألفاظ الأخرى مثل الحقيقة والمجاز، والمحكم والمُتشابه،^{٢٦} ثم تظهر مباحث عامة تتداخل وسط العام والخاص، مثل النص، وحروف العطف، والكلام الخارج عن السبب، وحروف النفي الأقرب إلى مبحث الأمر والنهي، وهي أقرب إلى المبادئ اللغوية العامة قبل أن تنفصل عن مباحث الألفاظ كمقدمة له،^{٢٧} ثم يظهر «البيان» مُتفردًا بنفسه وليس كطرف للمجمل،^{٢٨} ثم يظهر تباعاً الأمر والنهي.^{٢٩}

امتناع جواز نسخ الأمر قبل مجيء وقته، (٤١) فصل الدليل على جواز نسخ السنة بالقرآن، (٨٠) فصل في معنى الدليل، العلة، القياس والاجتهاد، (٨٢) فصل فيما احتج به مُبطلو القياس، (٨٤) فصل فيما حُصَّ بالأثر من جملة قياس الأصول لا يُقاس عليه، (١٠٣) فصل في سؤالات من قال: إن الحق واحد، احتجاجهم لذلك، (١٠٤) آراء العلماء فيما يوجب الاجتهاد في الأحكام.

٢٢ الباب الأول (الفصول الثلاثة)، الباب الثالث (الفصول الثلاثة).

٢٣ هي ٨٧ باباً: ٢، ٤-٢٥، ٢٧-٣٠، ٣٦-٣٩، ٤٢-٥٠، ٥٢-٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٦-١٠٢، ١٠٥.

٢٤ (١) في العام. (٥) إثبات القول بالعموم وذكر الاختلاف فيه. (٦) اللفظ العام المخرج إذا أُريد به الخصوص. (٧) الوجوه التي يقع بها التخصيص. (٨) تخصيص العموم بخبر الواحد. (٩) تخصيص العموم بالقياس. (١٠) اللفظ العام إذا خص منه شيء ما حكم الباقي؟ (١٢) الاستثناء ولفظ التخصيص إذا اتصلا بالخطاب ما حكمهما؟ (١٤) دليل الخطاب وحكم المخصوص بالذكر. (٢٠) العام والخاص والمجمل والمفسر. (٢١) الخبران إذا كان كل واحد منهما عامًّا من وجه وخاصًّا من وجه آخر.

٢٥ (٣) معنى المجمل. (١٥) حكم المجمل.

ومن ثم تكون مباحث الألفاظ أكبر المباحث على الإطلاق.^{٢٠} ويبدو أن مباحث الألفاظ قد ارتبطت بالدليل الأول، القرآن؛ لذلك أتى موضوع النسخ لاحقاً به،^{٢١} ثم تأتي الأخبار، موضوع الدليل الثاني، السنة.^{٢٢} ولما كانت الأخبار هي الأقوال تأتي بعد ذلك أفعال النبي،^{٢٣} ثم يأتي الدليل الثالث الإجماع،^{٢٤} والدليل الرابع الاجتهاد، ويبدأ بنسخ التقليد.^{٢٥} وتغيب أحكام التكليف، وهي ثمرة العلم، قبل أن تتخلق مباحث الألفاظ، الأمر والنهي، مع بزوغ موضوع واحد هو «شرع من قبلنا»؛^{٢٦} مما يدل على انحسار الفعل لحساب النقل والعقل منذ بدايات علم الأصول.

وإذا كان علم الأصول عند الشافعي قد نشأ من اللغة في «الرسالة» من أجل ضبط الأخبار وتقنين السنة، فإن أصول الفقه الحنفي تخلّقت من تفسير القرآن؛ فأصول الجصاص ما هي إلا منطق «أحكام القرآن» له أيضاً؛ فقد نشأت الحاجة إلى وضع منطق

^{٢٦} (١٨) الحقيقة والمجاز. (١٩) المحكم والمتشابه.

^{٢٧} (٢) صفة النص. (٤) معاني حروف العطف وغيرها. (١٦) الكلام الخارج عن سبب. (١٧) حرف النفي إذا دخل على الكلام.

^{٢٨} (٢٢) صفة البيان. (٢٣) وجوه البيان. (٢٤) ما يحتاج إليه البيان وما لا يحتاج إليه. (٢٥) ما يقع به البيان. (٢٦) تأخير البيان.

^{٢٩} (٢٧) الأمر ما هو؟ (٢٨) لفظ الأمر إذا صدر لمن تمت طاعته على الوجوب هو أم على الندب؟ (٢٩) الأمر إذا صدر غير مؤقت هل هو على الفور أو على المهلة؟ (٣٠) الأمر المؤقت. (٣١) الأمر المطلق هل يقتضي التكرار؟ (٣٢) الأمر إذا تناول أحد الأشياء على جهة التخيير. (٣٣) النهي هل يوجب فساد ما تعلق به من العقود والقرب أم لا؟

^{٣٠} مباحث الألفاظ ٣٣ باباً، ٥١٩ ص.

^{٣١} (٣٤) الناسخ والمنسوخ. (٣٥) ما يجوز نسخه وما لا يجوز. (٣٦) الدلالة على جواز النسخ في الوجوه التي بيّنا. (٣٧) نسخ الحكم بما هو أثقل منه. (٣٨) نسخ الحكم قبل مجيء وقته. (٣٩) نسخ التلاوة مع بقاء الحكم. (٤٠) الوجوه التي يُعلم بها النسخ. (٤١) فيما ينسخ بعضه بعضاً وما لا ينسخ. (٤٢) نسخ القرآن بالسنة. (٤٣) نسخ الناسخ من الأحكام وأمثلة من الكتاب والسنة على ذلك. (٤٤) باب آخر في النسخ. النسخ ١١ باباً، ١٦٨ ص.

^{٣٢} (٤٦) الأخبار واختلاف الناس في أصول الأخبار. (٤٧) وجوه الأخبار ومراتبها وأحكامها. (٤٨) موجب أخبار الأحاد. (٤٩) قبول أخبار الأحاد في أمور الديانات. (٥٠) قبول شرائط أخبار الأحاد. (٥١) اعتبار أحوال رواة أخبار الأحاد. (٥٢) الخبر المرسل. (٥٣) الخبران المتضادان. (٥٤) اختلاف الرواية في زيادة ألفاظ الحديث. (٥٥) فيمن روي عنه حديث وهو ينكره. (٥٦) رواية المدلسين. (٥٧) قول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا والسنة كذا. (٥٨) الصحابي إذا روى خبراً ثم عمل بخلافه.

للتفسير خاصةً بعد أن تكرر الآيات والأحكام ولزم لفهمها بنية؛ لذلك أتت «مباحث الألفاظ» أهم الموضوعات. ويتم وضع الحديث في نفس منطق القرآن وقياساً عليه؛ لذلك تغلب الشواهد النقلية على العقلية، ويغلب القرآن على الحديث.^{٣٧} وتكرر نفس الآيات ونفس الأحاديث طبقاً للمواقف والاستعمال. والآيات قصيرة لتوظيفها كقضايا منطقية دون استشهادات إيمانية طويلة، والأحاديث أيضاً قصيرة ومُتقطعة كمقدمات كبرى أو صغرى في قياس. وتذكر المتون دون الأسانيد لعدم الحاجة إليها، يكفي العقل لفهم المتن واستنباط الحكم منه. وتظهر الشواهد الشعرية والاحتكام إلى لغة العرب وكلامهم

^{٣٢} (٥٩) أفعال النبي. (٦٠) فيما يُستدل به على أحكام أفعاله. (٦١) سنن الرسول. (٦٢) النبي هل كان يسن عن طريق الاجتهاد؟ وبالتالي تكون السنة ١٧ باباً، ١٤٥ ص.

^{٣٤} (٦٤) الإجماع. (٦٥) إجماع أهل الإحصار. (٦٦) فيما يكون عند الإجماع. (٦٧) صفة الإجماع الذي هو حجة الله تعالى. (٦٨) فيمن ينعقد بهم الإجماع. (٦٩) وقت انعقاد الإجماع. (٧٠) اختلاف الأهل على الأكثر. (٧١) إجماع أهل المدينة. (٧٢) الخروج عن اختلاف السلف. (٧٣) التابعي هل يعد خلافاً على الصحابة؟ (٧٤) الإجماع بعد الاختلاف. (٧٥) وقوع الاتفاق على التسوية بين شيئين في الحكم. (٧٦) اعتبار الإجماع في موضع الخلاف. ومن ثم يكون الإجماع ١٣ باباً، ٧٦ ص.

^{٣٥} (٧٧) تقليد الصحابي إذا لم يُعلم خلافه. (٧٨) وجوب النظر وذم التقليد. (٧٩) النافي هل عليه دليل؟ (٨٠) إثبات القياس والاجتهاد. (٨١) الوجوه التي يوصل بها إلى أحكام الحوادث. (٨٢) الدلالة على إثبات الاجتهاد والقياس في أحكام الحوادث. (٨٣) وجوه القياس. (٨٤) ما يمتنع فيه القياس. (٨٥) الأصول التي يُقاس عليها. (٨٦) وصف العلل الشرعية وكيفية استخراجها. (٨٧) الوجوه التي يستدل بها على كون الأصل معلولاً. (٨٨) ما يستدل به على صحة العلة. (٨٩) اختلاف الأحكام مع اتفاق المعنى واتفاقها مع اختلاف المعنى. (٩٠) شروط الحكم مع العلة. (٩١) الأصناف التي تكون علة للحكم. (٩٢) مخالفة علة الفرع لعلّة الأصل. (٩٣) ما يُضَمّ إلى غيره فيُجعلان بمجموعهما علة الحكم، وما لا يُضَمّ إليه وما جرى مجرى ذلك. (٩٤) تعارض العلل والإلزام وذكر وجوه الترجيح. (٩٥) وجوه الاستدلال بالأصول على أحكام الحوادث. (٩٦) الاستحسان. (٩٧) ماهية الاستحسان وبيان وجوهه. (٩٨) تخصيص أحكام العلة الشرعية. (٩٩) الاحتجاج لما تقدم ذكره. (١٠٠) صفة من يكون من أهل الاجتهاد. (١٠١) تقليد المجتهد. (١٠٢) الاجتهاد بحضرة النبي. (١٠٣) حكم المجتهدين واختلاف أهل العلم فيه. (١٠٤) إثبات الأشبه المطلوب. (١٠٥) آراء العلماء فيما يوجب الاجتهاد من الأحكام. وبالتالي يكون القياس ٢٦ باباً، ٣٤٠ ص.

^{٣٦} (٦٢) القول في أحكام الأشياء قبل مجيء السمع في الحظر والإباحة، ج ٣، ٢٤٧-٢٥٤.

^{٣٧} الآيات (٤٠٥)، الأحاديث (٣٣٥).

كمنطق للغة لإحكام التفسير،^{٢٨} وتُذكر أشعار امرئ القيس، وأمية ابن أبي الصلت، وحسان بن ثابت.

ويعتمد الجصاص في أصوله على مشايخ الحنفية على مدى قرنين من الزمان، ويأتي في المقدمة شيخه أبو الحسن الكرخي، ثم عمر بن الخطاب صاحب الجراءة في التشريع طبقاً للعقل والمصلحة، ثم عيسى بن أبان من شيوخ الحنفية، ثم ابن عباس وأبو بكر وعائشة من الصحابة والرواة، ثم محمد بن الحسن الشيباني فقيه الحنفية في الشام، ثم أبو هريرة وعبد الله بن عمرو وأبو حنيفة النعمان وعمرو بن دينار؛ فمؤسس المذهب يأتي في المرتبة الثامنة، ثم الشافعي مؤسس العلم الأول، ثم يأتي أنس بن مالك في المرتبة الثالثة عشرة.^{٢٩}

ويرتبط علم أصول الفقه بعلم أصول الدين منذ البداية؛ فعلماء أصول الدين من المعتزلة مثل النظام، ومن الأشاعرة مثل الأشعري وبشر المريسي. ومن الفرق الكلامية تُذكر الخوارج والرافضة والمرجئة من الفرق الإسلامية، واليهود والنصارى والمجوس مع

^{٢٨} الشعر (١٩)، ج ١، ٥١، ٦٠، ٦٧-٦٨، ٨٦، ٩٠-٩١، ١٢٢، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٦٥؛ ج ٢، ٨-٧، ٨٣، ٩٦؛ ج ٣، ٢٥٧؛ ج ٤، ٧٦.

لغة العرب (٦)، ج ١، ١١٤، ٣٥٩، ٣٠٨، ٣٦٢، ٣٦٥؛ ج ٢، ٨٩.

^{٢٩} أبو الحسن الكرخي (٨٩)، عمر بن الخطاب (٧١)، عيسى بن أبان (٦٩)، ابن عباس (٥١)، أبو بكر الصديق، عائشة (٣٥)، محمد بن الحسن الشيباني (٣٤)، أبو هريرة (٣٣)، عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو حنيفة النعمان، عمرو بن دينار (٣٠)، الشافعي (٢٨)، علي بن المديني (٢٧)، إبراهيم الخليل (٢٢)، علي بن أبي طالب (٢٠)، أنس بن مالك، أنيس ابن الضحاك الأسلمي (١٦)، إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو يوسف الأنصاري (١٥)، الحسن البصري، موسى بن عمران (١٤)، المسيح، معاذ بن جبل (١٣)، عبد الرحمن بن عوف (١٢)، بريرة (١١)، زيد بن ثابت، أبو موسى الأشعري (١٠)، ابن شهاب الزهري (٩)، ذو اليندين، أبو سعيد الخدري، عبادة بن الصامت، ميمونة بنت الحارث (٨)، أبو إدريس الخولاني، سليمان بن داود، فاطمة بنت قيس، مالك بن أنس (٧)، جابر الأنصاري، حمل بن مالك، أم سلمة (٦)، أسامة بن زيد، أبو سنان الأشجعي، الضحاك بن سفيان، عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عمرو بن العاص، ماعز بن مالك (٥)، بشر المريسي، أحمد بن يحيى الشيباني الشعبي، أبو العاليا الرفاعي (٤) العباس بن عبد المطلب، عمران بن حصين، المغيرة بن شعبه، النظام، أنيس بن الضحاك الأسلمي، محمد بن حزم، ابن سيرين، أبو العاص ابن عبد العزى (٣) القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق، المبرد، محمد بن شجاع الثلجي، محمد بن سلمة الأنصاري، بالإضافة إلى مائة من الصحابة والفقهاء المذكورين مرتين أو مرة واحدة.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

زرادشت من الفرق غير الإسلامية.^{٤٠} فلكل فرقة كلامية أصولها، خاصة أصول الخوارج والمعتزلة والأشعرية والشيعة. ولكل مذهب فقهي أصوله، بدأه الشافعي، ثم أبي حنيفة، ثم مالك، ثم أحمد.^{٤١}

لقد بدأ أصول الفقه بالرأي والنظر والاستحسان كما هو واضح عند أبي حنيفة (١٥٠هـ)، ثم تلتها أصول الفقه القائمة على المصالح المرسلّة عند مالك (١٧٩هـ). الأولى على العقل، والثانية على المصلحة؛ ركني الوحي؛ ثم قام الشافعي (٢٠٤هـ)، فتوسّط بينهما جاعلاً الأصول تقوم على الدعامتين معاً؛ ثم عاد أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) للنص الخام من جديد دون تشعيب وتفريع وتقنين وتعقيد. توسّط الشافعي بين الحنفية في العراق والمالكية في مصر؛ فالأصول تعبّر عن طبائع الأقوام وتوزيعهم الجغرافي بين الحجاز (مالك) والعراق والشام وتركيا وخراسان وما وراء النهر (أبو حنيفة)، والشافعي (مصر).

وقد تغلب أصول الفقه الشافعي لقيامه على الأشعرية، عقائد السلطة، في حين توارى الفقه الحنفي القائم على الاعتزال الذي يمثّل عقائد المعارضة؛ فقد ضرب أبو حنيفة وسُجن، وخرج مع آل البيت. كانت المعارضة تتم باسم العقل مثل المعارضة الاعتزالية، أو باسم المصلحة، ثم الأصول المالكية. وقد انقطعت الأصول الكلامية إلا الشافعية لقيامها على الأشعرية؛ عقيدة السلطة.

وبالإضافة إلى الحجج النقلية هناك أيضاً الحجج العقلية التي تتمثل في الردود على الاعتراضات، ومقابلة الحجة بالحجة، والرأي بالرأي، والبرهان بالبرهان؛ لذلك غلب الأسلوب السجالي الحجاجي على أصول الجصاص، بل إن أبواباً وفصولاً بأكملها خُصصت

^{٤٠} الخوارج (٤)، الرافضة، المرجئة (١)، اليهود (٦)، النصاري (٤)، المجوس، زرادشت (١).
^{٤١} من الأصول الاعتزالية «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري (٤٣٦هـ). ومن الأصول المالكية «الحدود في الأصول»، و«الإشارات» للباقي (٤٧٤هـ). ومن الأصول الحنفية «أصول الجصاص» (٣٧٠هـ)، «أصول البزدوي» (٤٨٩هـ)، أصول السرخسي (٤٩٢هـ). ومن أصول الفقه الظاهري «الإحكام في أصول الأحكام» و«النبذ» لابن حزم. ومن الأصول الشافعية «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ)، «الحدود والمواضع» لابن فورك (٤٠٦هـ)، «اللمع» و«التبصرة» للشيرازي (٤٧٦هـ)، «الورقات» و«البرهان» لإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، «المستصفى» للغزالي (٥٠٥هـ). ومن أصول الفقه الحنبلي «مختصر المنتهى الأصولي» لابن الحاجب، «الوصول إلى الأصول» للبغدادى.

لذلك.^{٤٢} ونظرًا للاعتماد على العقل فقد اتّسمت الأصول بوضوحها الشديد، وقامت على روح التساؤل والبحث، وليس على المذاهب المغلقة مثل الظاهرية والتشيع. وبالرغم من كل هذه التقسيمات والامتداد الكمي الضخم إلا أن العمل لم يفقد وحدته؛ إذ يُحيل بعضه إلى بعض،^{٤٣} كما أن العمل نفسه يُحيل إلى باقي مؤلفات الجصاص داخل وحدة المشروع الأصولي الكلي.

(٢) «أصول البزدوي» (٤٨٢هـ)^{٤٤}

وتغيب البنية إذ تتوالى الأبواب واحدًا تلو الآخر حتى تبلغ الثمانين بابًا، أقل من «أصول الجصاص» التي بلغت مائة وخمسة أبواب.^{٤٥} وهي غير مرقّمة، وتظهر بعض الفصول داخل الأبواب على نحو غير نسقي. ويشمل الموضوع الواحد عدة أبواب؛ فالأبواب أقرب إلى الفصول.^{٤٦} ويُحيل العمل إلى أبوابه؛ مما يبيّن وحدة الرؤية الكلية للموضوع بالرغم من تناثر أجزائه.^{٤٧}

ومع ذلك تتكشف البنية الضمنية في الأدلة الأربعة. الدليل الأول الكتاب هو المعلّن عنه دون الأدلة الثلاثة الأخرى، وتدخل فيه مباحث الألفاظ، الخاص والعام، والأمر والنهي مُتداخلان،^{٤٨} ثم تظهر باقي مباحث الألفاظ حول الظاهر والمنوّل، والحقيقة والمجاز، والصريح والكنائية، وأحكام النظم، وهو ما يُقابل فحوى الخطاب، وبعض المبادئ اللغوية عن حروف المعاني أو معاني الحروف، ثم البيان والاستثناء والعود إلى المنطوق، وكلها

^{٤٢} مثلًا ج ١، ١٦٩-١٨١، ٣٨٨-٣٨٦؛ ج ٢، ٩٨-٩٣؛ ج ٣، ٢٢٧، ٣٧٢-٣٧٦، ٣٨٧؛ ج ٤، ١٢٨، ١٦٦-١٦٨، ٣٣٦-٣٣٥، ٣٦١-٣٥٠. والباب ٩٩ كله «الاحتجاج لما تقدم ذكره»، ج ٤، ٢٥٩-٢٧٢.

^{٤٣} الإحالة إلى العمل نفسه، ج ١، ٦٩، ٧٥، ٢٠٦، ٣١٦؛ ج ٢، ٢٨، ٣٠٧، ٣٤٨، ٣٦١؛ ج ٣، ٦٧، ٣١١.

^{٤٤} أصول البزدوي في كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي للإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠هـ)، ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت (الطبعة الثالثة) ١٤١٧هـ/١٩٩٧م (أربعة أجزاء). وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها، وله طبعة أخرى في «الكافي شرح البزدوي» لحسام الدين حسين بن علي بن حجاج السنغاني (٧١٤هـ)، دراسة وتحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م (٥ أجزاء).

^{٤٥} ج ١ (١٠)، ج ٢ (١٩)، ج ٣ (٣١)، ج ٤ (٢٠).

^{٤٦} مثل فصل في تعليل الأصول داخل باب تفسير القياس، ج ٣، ٥٣١.

^{٤٧} ج ١، ٧٢؛ ج ٤، ٣٠.

متداخلة فيما بينها،^{٤٩} ثم تأتي بدايات ما سمّاه الشاطبي أحكام الوضع، مثل العزيمة والرخصة، مع أسباب الشرائع التي توجي بالمقاصد،^{٥٠} ثم يأتي الدليل الثاني دون الإعلان عنه، وهو السنة، في أقسام السنة، وتضم الأخبار وأنواعها، المتواتر والآحاد، وطرق النقل الكتابي، والتعارض والتراجيح،^{٥١} ثم يظهر النسخ مع السنة كأحد أوجه البيان، وليس مع القرآن،^{٥٢} ثم تظهر السنة الفعلية بعد السنة القولية،^{٥٣} ويظهر معها شرع من قبلنا، وهي من المصادر المزاحة جانباً، الزائدة على المصادر الأربعة،^{٥٤} ثم يأتي الدليل الثالث الإجماع، وأهلية المجمعين، وشروطه وحكمه وسببه.^{٥٥} ثم يأتي الدليل الرابع القياس.^{٥٦} أكبرها الدليل الرابع، ثم الأول والثاني، ثم الثالث وهو أصغرها.^{٥٧} ويبيّن ذلك أولوية العقل على النقل في أصول الأحناف.

وتبرزُ البنية الثلاثية كالبرق وتختفي، كاحتمال لم يتحقق داخل قسمة علم الفروع، وهو الفقه. علم المشروع بنفسه؛ أي الأدلة الأربعة، وإتقان المعرفة به، وهي مباحث الألفاظ، ثم العمل به؛ أي أحكام التكليف.^{٥٨} وهي مركّزة للغاية، خالية من الحشو والاستطراد؛ مما استدعى شرحها مرتين على الأقل في «الكافي» للسنغاني (٧١٤هـ)، و«كشف الأسرار» للبخاري (٧٣٠هـ).

^{٤٨} يشمل الدليل الأول اثني عشر باباً: (١) أحكام العموم والخصوص. (٢) الأمر. (٣) موجب الأمر وحكمه. (٤) موجب الأمر في معنى العموم والتكرار. (٥) صفة حكم الأمر. (٦) صفة حسن المأمور به. (٧) تقسيم المأمور في حكم الوقت. (٨) النهي. (٩) أحكام العموم. (١٠) العام إذا لحقه الخصوص. (١١) ألفاظ العموم. (١٢) حكم الأمر والنهي وأضدادهما.

^{٤٩} ويشمل ذلك أحد عشر باباً: (١٢) حكم الظاهر. (١٣) أحكام الحقيقة والمجاز والصريح والكناية. (١٤) جملة ما تترك به الحقيقة. (١٥) حروف المعاني. (١٦) حتى. (١٧) حروف الجر. (١٨) الصريح والكناية. (١٩) أحكام النظم. (٢٨) البيان. (٣٩) بيان التخيير، وهو نوعان: التعليق بالشرط والاستثناء. (٤٠) بيان الضرورة، وهو على أربعة أوجه.

^{٥٠} وذلك في بابين: (٢٠) العزيمة والرخصة. (٢٢) أسباب الشرائع.

^{٥١} وذلك في خمسة عشر باباً: (٢٣) أقسام السنة. (٢٤) المتواتر. (٢٥) المشهور. (٢٦) خبر الواحد. (٢٧) تقسيم الراوي الذي جعل خبره حجة. (٢٨) شرائط الراوي. (٢٩) تفسير هذه الشروط وتقسيمها. (٣٠) قسم الانقطاع. (٣١) محل الخبر. (٣٢) القسم الرابع من أقسام السنة، وهو الخبر. (٣٣) الكتابة والخط. (٣٤) تقسيم الخبر عن طريق المعنى، وهو خمسة أقسام. (٣٥) ما يلحقه النكير من قبل الراوي، وهو أربعة أقسام. (٣٦) الطعن يلحق الحديث من قبل غير راويه قسمان. (٣٧) المعارضة (التعارض) أربعة أقسام.

ومع ذلك فهو يُحاجج الفرق الكلامية خاصة المعتزلة لأواصر القربى بين الحنفية والاعتزال في الاعتماد على العقل والنظر، كما يُشير إلى أصحاب الرأي وأصحاب الحديث والعلماء والفقهاء وأصحابنا ومشايخنا، كلهم أو بعضهم.^{٥٩} وتدل التفرقة بين «أصحابنا» و«أصحابنا المتقدمين» على تطور المذهب تاريخياً من الأوائل إلى الأواخر؛ فالمذهب قد يكون «مذهبنا». وتبدو التعددية فيه منذ البداية؛ فالمذهب لا يمثل نسقاً واحداً مُتسقاً مغلقاً، بل تتنوع فيه الآراء والاتجاهات. وتظهر الفرق غير الإسلامية كما هو الحال في علم الكلام، مثل اليهود والنصارى والمجوس، مع بعض الأنبياء مثل إبراهيم وسليمان والمسيح، وبعض أنبياء الفرق مثل زرادشت.^{٦٠}

^{٥٢} وذلك في خمسة أبواب: (٤١) بيان التبديل وهو النسخ. (٤٢) بيان محل النسخ. (٤٣) بيان الشرط. شروط النسخ. (٤٤) تقسيم الناسخ. (٤٥) تفصيل المنسوخ.

^{٥٣} وذلك في ثلاثة أبواب: (٤٦) أفعال النبي. (٤٧) تقسيم السنة في حق النبي. (٤٩) متابعة أصحاب النبي والافتداء بهم.

^{٥٤} (٤٨) شرع من قبلنا.

^{٥٥} وذلك في خمسة أبواب: (٥٠) الإجماع. (٥١) أهلية المجمعين. (٥٢) شروط الإجماع. (٥٣) حكم الإجماع. (٥٤) سبب الإجماع، وهو نوعان: الداعي والناقل.

^{٥٦} وذلك في خمسة وعشرين باباً: (٥٦) القياس. (٥٧) شروط القياس، وهي أربعة أوجه. (٥٨) ركن القياس. (٥٩) تقسيم وجوهه، وهو الطرد. (٦٠) حكم العلة. (٦١) القياس والاستحسان. (٦٢) أحوال المجتهدين ومنازلهم في الاجتهاد. (٦٣) فساد وتخصص العلل. (٦٤) وجوه دفع العلل. (٦٥) أوجه الممانعة في نفس الحجة. (٦٦) المعارضة، وهي قسمان. (٦٧) بيان وجوه دفع المعارضة. (٦٨) الترجيح. (٦٩) وجوه دفع العلل الطردية. (٧٠) وجوه الانتقال أربعة. (٧١) معرفة أقسام الأسباب والعلل والشروط. (٧٢) تقسيم السبب. (٧٣) تقسيم العلة سبعة أقسام. (٧٤) تقسيم الشرط خمسة أقسام. (٧٥) تقسيم العلامة. (٧٦) بيان العقل. (٧٧) بيان الأهلية. (٧٨) أهلية الأداء، قاصر وكامل. (٧٩) الأمور المعارضة على الأهلية؛ سماوية ومكتسبة. (٨٠) العوارض المكتسبة.

^{٥٧} الرابع (٢٥)، الأول (٢٣)، الثاني (٢٢)، الثالث (٥).

^{٥٨} «علم الفروع، وهو الفقه، وهو ثلاثة أقسام: علم المشروع بنفسه. والقسم الثاني إتقان المعرفة به، وهو معرفة النصوص بمعانيها، وضبط الأصول بفروعها. والقسم الثالث هو العمل به حتى لا يصير في العلم مقصوداً. فإذا تَمَّت هذه الأوجه كان فقيهاً.» أصول البزدوي، ج ١، ٤٧، ٤٨.

^{٥٩} أصحابنا (١٨)، المعتزلة (الاعتزال) (٤)، بعض مشايخنا (٣)، أصحابنا المتقدمين، أهل الكوفة، الأشعرية (٢)، الخطابية، أهل الفقه، الفقهاء، علماء الشريعة، علماؤنا، أهل اللغة، أصحاب ظاهر الحديث، بعض أصحابنا، البصريون، مشايخنا، الجبرية، المقدرية (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويعتمد على الحجج النقلية والحجج العقلية، وعلى الحجج العقلية أكثر كما هو الحال في أصول الحنفية؛ إذ تقلُّ الأدلة النقلية تبعاً كلما تم الانتقال من الدليل الأول إلى الدليل الرابع. ومن الحجج النقلية يتم الاعتماد على القرآن أكثر من الحديث بحوالي الضعف؛ فالقرآن يتضمن الأصول، والحديث الفروع. والعقل أقرب إلى الأصول.^{٦١} كما يتم الاستشهاد بالشعر العربي ديوان العرب الذي به تفسير الكتاب كما قال عمر،^{٦٢} كما يتم الاستشهاد بالأمثال العربية وبكلام العرب وعاداتهم في القول؛ فالقرآن إنما نزل بلسان عربي مُبين.^{٦٣}

ويُحال إلى أسماء المصنّفات السابقة كشفاً عن المصادر على غير ما هو متبع في علوم الحكمة؛ فنادرًا ما يُشير الحكماء إلى بعضهم البعض؛ كل حكيم يبني الحكمة من الألف إلى الياء كما فعل ابن سينا في موسوعاته الأربع؛ فيُحال إلى الجامع، والجامع الصغير، ثم إلى كتاب إبطال الاستحسان للشافعي، والسير الكبير للشيباني، والمبسوط للسرخسي، وإلى كتبٍ فقهية مُتفرقة، مثل الصلاة والإقرار والحدود والتركاة والعبادات.^{٦٤} والسؤال هو: لماذا لم تُعش مذاهب الشيباني وأبي يوسف في الشام، وعاش مذهب أبي حنيفة في العراق؟ هل لأنهما كانا تنوعين على أبي حنيفة؟ وما هي الفروق النوعية بين المذهب الأصلي والمذهبين الفرعيين؟

ومن أسماء الأعلام يتقدم أبو حنيفة على الشافعي، الأستاذ على التلميذ، اتفاقاً واختلافًا، وهو إلى الاتفاق أقرب بعد أن كَوَّن التلميذ مذهباً مستقلاً، ثم يظهر صاحباً أبي حنيفة أبو يوسف والشيباني، ثم يأتي مالك وغيره من الفقهاء قبل أن تتحول المالكية إلى مذهب، بالإضافة إلى رواية الحديث. ويحدث التراكم الفلسفي الأصولي الحنفي في هذا الوقت المبكر، فتتمُّ الإحالة إلى أصول الجصاص، ثم أصول الكرخي، وبعض مشايخ

^{٦٠} النصارى، موسى، المسيح (٢)، اليهود، المجوس، إبراهيم، سليمان، زرادشت (١).

^{٦١} القرآن (١٢٣٠)، الحديث (٩٨٠).

^{٦٢} ج ١ (٣)، ٤٩، ١٢٢، ١٦٩؛ ج ٢، ٢٠٧، ٢٤٤، ٣٦٦، ٢٠٧.

^{٦٣} ج ١، ٣١١؛ ج ٢، ١١٤، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣١١؛ ج ٣، ٢١١.

^{٦٤} الجامع (الصغير) (١٢)، الاستحسان، السير الكبير (٤)، الصلاة، الإقرار، الحدود، التركاة، العبادات، الفقه الأكبر، العالم والمتعلم، الرسالة (لأبي حنيفة) (١).

الحنفية الأقل شهرة مثل عيسى بن أبان، ثم يأتي مالك بن أنس في النهاية لأنه لم يكن صاحب مذهب نظري مُتكامل مع بعض الفقهاء الأقل شهرة.^{٦٥}

(٣) «المقدمة في الأصول» لابن القصار المالكي (٣٩٧هـ)^{٦٦}

ولم تتناثر البنية فقط في أصول الحنفية والشافعية والظاهرية، بل تناثرت أيضًا أصول المالكية؛ فقد توزعت البنية وانتشرت في واحد وخمسين بابًا، كلٌّ منها يبدأ بلفظ «الكلام في ...» أو «القول في ...»^{٦٧} ثلاثة منها تحتوي على فصول؛ الأول «الكلام في وجوب أدلة السمع»، ويحتوي على خمسة فصول، الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ثم الاستدلال والقياس ثم القياس مرةً أخرى، وهي لبُّ الأدلة الشرعية الأربعة.^{٦٨} والثاني «القول فيما يُخص به العموم»، ويضم ستة فصول حول التخصيص؛ تخصيص القرآن بالقرآن، والكتاب بالسنة، والكتاب بالإجماع، والكتاب بالقياس، والظاهر بقول الصحابي، وأخيرًا السنة بالقرآن، والسنة بالسنة، والسنة بالإجماع، والسنة بالقياس.^{٦٩} وهي جزء من مباحث الألفاظ. والثالث «الكلام في العلة والمعلول»، ويضم فصلًا واحدًا «في المعلول».^{٧٠} وأكبر الأبواب بطبيعة الحال البابان عن أدلة السمع وتخصيص العموم، ومعظم باقي الأبواب أقرب إلى الصغر.^{٧١}

ومع ذلك يمكن تلمّس هذه البنية المتناثرة داخل هذه الأبواب الواحد وخمسين؛ فالأبواب الثلاثة عشر الأولى حول اختلاف وجوه الدلائل ووجوب النظر، وإبطال التقليد وما يجوز فيه، مثل تقليد العامي للعالم، والعامي للعامي، وتقليد من مات من العلماء،

^{٦٥} أبو حنيفة (٨٤)، الشافعي (٧٨)، أبو يوسف (٥٦)، الشيباني (٤٩)، الجصاص (٧)، الكرخي (٥)، عيسى بن أبان (٢)، مالك، الأقرع بن حابس، زفر، الغرر، الفراء (١).

^{٦٦} الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن القصار المالكي (٣٩٧هـ)، المقدمة في الأصول، قرأها وعلق عليها محمد بن الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م.

^{٦٧} «القول في ...» (٣٧)، «الكلام في ...» (١٤).

^{٦٨} السابق، ص ٤٠-٥٢.

^{٦٩} السابق، ص ٩٤-١٠٦.

^{٧٠} السابق، ص ١٦٧-١٧٠.

^{٧١} تتراوح بين الصفحة الواحدة والسبع صفحات.

وما يوجد في كتب العلماء، وما يلزم المُستفتي العامي، وما يلزم فيه الاجتهاد، واستعمال العامي ما يُفتي له، والترجمة على المُفتي؛^{٧٢} ثم تبدأ الأدلة الشرعية الأربعة في باب واحد كأصل بارز، وهو الباب الرابع عشر؛^{٧٣} ثم تتداخل مباحث الألفاظ مثل الخصوص والعموم،^{٧٤} والأوامر والنواهي،^{٧٥} ودليل الخطاب والبيان والاستثناء،^{٧٦} مع موضوعات الدليل الثاني؛ الأخبار، والخبر المتواتر، وخبر الواحد العدل، والخبر المرسل، والزائد من الأخبار، وتعارض الأخبار فيما بينها، وتعارضها مع القياس؛^{٧٧} كما تتداخل مع الدليل الأول في موضوع النسخ؛^{٧٨} ثم يأتي الإجماع؛^{٧٩} الدليل الثالث، ثم مباحث العلة والقياس، الدليل الرابع.^{٨٠} وتأتي بعض الأبواب للمحققات القياس، مثل إجماع أهل المدينة، شرع من قبلنا، واستصحاب الحال.^{٨١} ولا تظهر أحكام التكليف إلا في باب واحد؛ في

^{٧٢} هذه الأبواب الثلاثة عشر هي: (١) اختلاف وجوه الدلائل. (٢) وجوب النظر. (٣) إبطال التقليد من العالم إلى العالم. (٤) ما يجوز فيه التقليد. (٥) تقليد العامي للعالم. (٦) تقليد العامي للعامي. (٧) ما يلزم المُستفتي العامي. (٨) ما يلزم فيه الاجتهاد وما لا يلزم. (٩) ما يجوز فيه التقليد وما لا يجوز. (١٠) استعمال العامي ما يُفتي له. (١١) تقليد من مات من العلماء. (١٢) ما يوجد في كتب العلماء. (١٣) الترجمة على المُفتي. السابق، ص ٥-٣٩.

^{٧٣} (١٤) في وجوب أدلة السمع: الكتاب، والسنة، والإجماع، والاستدلال والقياس، والقياس.
^{٧٤} (١٥) الخصوص والعموم. (٢٥) ما يُخص به العموم. (٣٠) خطاب الواحد هل يكون خطاباً للجميع؟ (٣١) العموم يخص بعضه.
^{٧٥} (١٦) الأوامر والنواهي. (٣٤) الأوامر هل هي على الفور أو على التراخي؟ (٣٥) الأوامر هل تقتضي تكرار الأمور به أم لا؟
^{٧٦} (٢٢) دليل الخطاب. (٢٣) الأسباب الوارد عليها الخطاب. (٢٩) تأخير البيان. (٣٣) الاستثناء عقيب الجملة.

^{٧٧} (١٧) أفعال النبي. (١٨) الأخبار وخبر التواتر. (١٩) خبر الواحد العدل. (٢٠) الخبر المرسل. (٢٤) الزائد من الأخبار. (٢٦) الأخبار إذا اختلفت. (٢٧) خبر الواحد والقياس يجتمعان.
^{٧٨} (٣٦) في نسخ القرآن بالسنة. (٣٧) الزيادة على النص هل تكون نسخاً أم لا؟
^{٧٩} (٤١) الإجماع بعد الخلاف. (٤٢) إجماع الأمصار.

^{٨٠} (٤٣) العلة والمعلول. (٤٤) ما يدل على صحة العلة. (٤٥) العلة التي لا تتعدى. (٤٦) تخصيص العلة. (٤٧) القول بالعتين. (٤٨) العلتان إحداها أكثر فروعاً من الأخرى. (٤٩) جواز كون الاسم علة. (٥٠) أخذ الأسماء قياساً. (٥١) الحدود هل تؤخذ من جهة القياس؟

^{٨١} (٢١) إجماع أهل المدينة وعلمهم. (٣٨) شرائع من كان قبلنا من الأنبياء. (٢٨) الحق واحد من أقاويل المجتهدين. (٤٠) استصحاب الحال.

الحظر والإباحة.^{٨٢} وعلى هذا النحو يكون القياس أكبرها، ثم مباحث الألفاظ، ثم النظر والتقليد، ثم السنة، ثم الأدلة الأربعة، ثم الكتاب والإجماع، ثم التكليف، وهو أصغرهما على الإطلاق.^{٨٣} وتكون الأولوية للعقل على النقل على حساب الفعل كما هو الحال في معظم الأصول الحنفية؛ فالمصلحة في قوة الاستدلال العقلي. ومع ذلك تظهر وحدة الموضوع في الإحالة إلى السابق واللاحق؛ مما ينبئ بظهور البنية.^{٨٤}

ويبدأ كل باب بمذهب مالك؛ ما يُقرُّه وما لا يُقرُّه، ما يقبله وما لا يقبله، ما فيه وما ليس فيه؛ فأصول الفقه أيضاً نشأت من خلال المالكية، وليس فقط من خلال الشافعية أو الحنفية. صحيحٌ سبق مالك (١٥٠هـ) الشافعي (٢٠٤هـ)، ولكن تلاه الجصاص من الحنفية (٣٧٠هـ)، ثم ابن القصار من المالكية (٣٩٧هـ).^{٨٥} ولما كان مذهب مالك هو الحق كثر الدفاع عنه يقوم على العقل والنقل؛ لذلك تكثر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، كما تبرز الأدلة العقلية؛^{٨٦} فالأصول استقراء للفروع، والعقليات استقراء للنقلات. وبعض الأبواب خالية من الآيات، وهي أكثر من النصف؛ مما يدل على إمكانية تأسيس الأصل على العقل وحده.^{٨٧} وتصل الأدلة العقلية إلى حد قسمة موضوعها قسمة عقلية من أجل تناول كل قسم على حدة، مثل قسمة شروط العلة إلى أربعة،^{٨٨} كما يظهر أسلوب الرد

^{٨٢} (٣٩) الحظر والإباحة.

^{٨٣} القياس (٤٨)، مباحث الألفاظ (٤٣)، النظر والتقليد (٣٥)، السنة (٢١)، الأدلة الأربعة (١٣)، الكتاب، الإجماع (٨)، التكليف (٦).

^{٨٤} المقدمة في الأصول، ص ٤٨.

^{٨٥} «سألتُموني — أرشدكم الله — أن أجمع لكم ما وقع إليّ من الأدلة في مسائل الخلاف بين مالك بن أنس، رحمه الله، وبين من خالفه من فقهاء الأمصار، رحمة الله عليهم، وأن أبين ما علمته من الحجج في ذلك. وأنا أذكر لكم جملة من ذلك بمشيئة الله وعونه لتعلموا أن مالكا، رحمه الله، كان موقفاً في مذهبه، مُتبعاً لكتاب الله وسنة نبيه وإجماع الأمة والنظر الصحيح، وأن الله خصّه بحسن الاختيار ولطيف الحكمة وجودة الاعتبار ... وقد رأيت أن أقدم لكم بين يدي المسائل جملةً من الأصول التي وقفت عليها من مذهبه، وما يليق به مذهبه، وأن أذكر لكل أصل نكتةً ليجتمع لكم الأمران جميعاً؛ أعني علم أصوله ومسائل الخلاف من فروعه ...» السابق، ص ٣-٤.

^{٨٦} الآيات (٦٧)، الأحاديث والآثار (٤٥).

^{٨٧} هي الأبواب الآتية: ٤، ٦-١٣، ١٨، ٢٠-٢١، ٢٤-٢٧، ٣١، ٣٩-٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٧-٤٩ (٢٨ باباً).

^{٨٨} المقدمة في الأصول، ص ١٦٨-١٦٩.

مُسَبِّقًا على الاعتراضات بعد تخیُّلها من أجل الإبقاء على الاتساق المنطقي.^{٨٩} وكان من الممكن الزيادة في الحجج المنطقية لأسباب الخلاف بين المذاهب؛ فقد كان القصد الأصول وليس الفروع.^{٩٠} ومع ذلك تغلب العبارات الإيمانية في نهاية كل باب تقريبًا، مثل «الله أعلم»، و«وبالله التوفيق»، و«إن شاء الله تعالى».^{٩١} وبطبيعة الحال يتقدم الرسول، وهو المُعلم، على مالك وهو المُتعلّم، ثم المؤلف ابن القصار، ثم أبو الفرج المالكي، وبعد ذلك يأتي الشافعي والأبهرى من المالكية، وعمر بن الخطاب الذي أسَّس روح المالكية بأولوية الواقع على النص، ثم يأتي أبو حنيفة النعمان والأوزاعي والتميمي، ومن الصحابة علي وغيرهم.^{٩٢} ومن الفرق والجماعات يتقدم الصحابة، ثم الفقهاء، ثم المالكية، ثم أهل المدينة، ثم التابعون طبقًا لأولويات المالكية، ثم يأتي بعد ذلك أهل العلم، وأهل العراق (الحنفية)، وأصحاب أبي حنيفة، وأصحاب مالك، وأهل الاجتهاد، وأخيرًا يأتي أهل اللغة، وأهل مكة، وأهل عصر مالك، والمتقدمون من أصحاب مالك نظرًا لتطور المذهب، والمتكلمون، والمجتهدون، والقائسون، وغيرهم.^{٩٣} ومن المدن تتقدم بطبيعة الحال المدينة، ثم مكة.^{٩٤} ويُحيل ابن القصار إلى عدة كتب، في مقدمتها «الموطأ» لمالك، ثم كتاب الشافعي «الأم»، وجامع سفيان الثوري، ثم كتاب «السنن في الفقه» للأوزاعي.^{٩٥}

^{٨٩} السابق، ص ١٣٨.

^{٩٠} «هذه مقدمة عن الأصول في الفقه ذكرتها في أول مسائل الخلاف ليفهمها أصحابنا، ولم أستقصِ الحجج عليها لأنه لم يكن مقصودي ذلك.» السابق، ص ٢٠٦.

^{٩١} «الله أعلم» (٣٠)، «وبالله التوفيق» (١٤)، «إن شاء الله تعالى» (١)، فصول خالية منها (٦) فقط.

^{٩٢} الرسول (٥٧)، مالك (٥٦)، ابن القصار (١٩)، أبو الفرج المالكي (٧)، الشافعي، الأبهرى، عمر بن الخطاب (٣)، أبو حنيفة، الأوزاعي، التميمي، علي، إسماعيل بن إسحاق، عبد الله بن نافع (٢)، أسامة بن زيد، زيد، الليث بن سعد، المدلجي، عائشة، أبو هريرة، العنقي، ابن رواحة، ابن عباس، سفيان الثوري، سراقه (١).

^{٩٣} الصحابة (١٥)، الفقهاء (١١)، المالكية (٨)، أهل المدينة (٥)، التابعون (٤)، أهل العلم، بنو تميم، العرب، أهل العراق (٣)، أصحاب أبي حنيفة، أصحاب مالك، أهل الاجتهاد، المشركون، العامة، شيوخ بني تميم (٢)، أهل التوراة، أهل الذكر، أهل الذمة، أهل اللغة، أهل مكة، أهل عصر مالك، أهل العهد والذمة، أهل اليمن، بنو إسرائيل، المتكلمون، المتقدمون من أصحاب مالك، المجتهدون، المحدثون، المفسرون، العجم، القائسون (١).

^{٩٤} المدينة (٥)، مكة (٢)، بيت المقدس، حنين، خراسان، الصين، اليمن (١).

^{٩٥} الموطأ (٥)، الأم، جامع سفيان الثوري (٢)، السنن للأوزاعي (١).

(٤) «الإشارة في أصول الفقه» لأبي الوليد الباجي (٤٥٠هـ)^{٩٦}

وتتناثر البنية فيه في اثنين وستين باباً، ينقسم البعض منها إلى فصل واحد أو فصلين أو ثلاثة أو أربعة أو تسعة فصول،^{٩٧} تتفاوت فيما بينها من حيث الحجم ولو أنها جميعاً أقرب إلى القصر.^{٩٨} وتتكرر معظم الموضوعات في أكثر من باب، في عدد من الأبواب المتفرقة، وتدخل بعض موضوعات الفقه مع الأصول كأمثلة توضيحية،^{٩٩} وتترك بعض الفصول بلا عناوين، وأخرى يُضاف إليها «مسائل»،^{١٠٠} وبعض الأبواب تبدأ بـ «القول في ...» وأخرى بـ «الكلام في ...» وثالثة «في ...» مباشرة في الموضوع،^{١٠١} ويُجمع باب

^{٩٦} الإمام العلامة الحافظ ذو الفنون القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الأندلسي القرطبي الباجي الذهبي (٤٥٠هـ)، الإشارة في أصول الفقه، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الرياض ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

^{٩٧} (٤٢) الكلام في العلة والمعلول. (٥٣) أحكام الاستثناء. (٥٦) الإجماع وأحكامه (فصل واحد). (٥٥) أحكام الناسخ والمنسوخ. (٥٧) الكلام في معقول الأصل. (٥٨) أحكام القياس. (٥٩) أحكام استصحاب الحال (فصلان). (٥٤) حكم المطلق والمقيد وما يتصل بالعام والخاص (ثلاثة فصول). (١٣) الكلام في وجوب أدلة السمع. (٢٤) القول فيما يُخص به العموم. (٥٤) حكم المطلق والمقيد وما يتصل بالعام والخاص (أربعة فصول). (٥٢) أبواب العموم وأقسامه (خمس فصول). (٥١) باب أقسام أدلة الشرع (تسعة فصول).

^{٩٨} (٥١) أقسام أدلة الشرع (٣٣). (٥٥) أحكام الناسخ والمنسوخ (١٥). (٥٤) حكم المطلق والمقيد وما يتصل بالعام والخاص (١٣). (١٣) في وجوب أدلة السمع، (٢٤) فيما يُخص به العموم (١١). (٢٠) إجماع أهل المدينة، (٥٢) أبواب العموم وأقسامه (١٠). (٢٨) تأخر البيان (٨). (٣٠) فيما يجوز فيه التقليد. (٢١) دليل الخطاب (٧). (١٨) خبر الواحد العدل، (١٩) الخبر المرسل، (٢٣) الزائد في الأخبار، (٣٦) الزيادة على النص هل يكون نسخاً أم لا؟ (٦). (١٤) في الخصوص والعموم، (١٥) في الأوامر والنواهي، (٢٧) في أن الحق واحد من أقاويل المجتهدين، (٣٢) في الاستثناء عقب الجملة، (٥٠) في الحدود، (٥٧) في معقول الأصل (٥). (٥) في تقليد العامي، (١٦) أفعال النبي، (١٧) الأخبار والتواتر، (٣٥) نسخ القرآن بالسنة، (٤٦) إجماع الأعصار، (٥٦) الإجماع وأحكامه، (٥٩) استصحاب الحال (٤). (٦) ما يلزم المُستفتي للعامي، (١٠) تقليد من مات من العلماء، (٣٠) العموم يخص بعضه (٣). (٢) إبطال التقليد من العالم للعالم، (١١) ما يوجد في كتاب العلماء، (٢٩) خطاب الواحد هل يكون خطاباً للجميع؟ (٣٤) في الأوامر هل تقضي تكرار الأمور أم لا؟ (٤٢) العلة والمعلول، (٥٣) أحكام الاستثناء (٢). بالإضافة إلى ثمانية عشر باباً كلٌ منها صفحة واحدة.

^{٩٩} الإشارة، ص ٢٤٦-٢٥٠.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

«في أبواب» مرة واحدة.^{١٠٢} وشرح المحقق مُسهب للغاية وكأننا ما زلنا في عصر الشروح والملخصات.

ومع ذلك يمكن تجميع هذه الأبواب الاثنين وستين والمُتشابه منها في عدة أصول؛ نظرية العلم، الأدلة الشرعية الأربعة، مباحث الألفاظ، أحكام التكليف؛ وهي البنية الثلاثية للعلم بالإضافة إلى المقدمة العامة. وتضم المقدمة العامة وجوب النظر، وإبطال التقليد، وضرورة الاجتهاد، وأحكام الاستفتاء.^{١٠٣} وتشمل الأدلة الشرعية الأربعة موضوعات مُتفرقة ومُتداخلة؛^{١٠٤} أصغرها الكتاب في موضوع النسخ،^{١٠٥} وأكبرها السنة، وتشمل أفعال النبي والأخبار، والتواتر والآحاد والمرسل والزائد والتعارض بينها، والتعارض بينها وبين القياس.^{١٠٦} ويضم الإجماع أحكامه وتكراره في كل عصر.^{١٠٧} أما القياس فيشمل معظم مباحث العلة، ومعقول الأصل، واستصحاب الحال، والترجيح.^{١٠٨} وتضم مباحث الألفاظ،

^{١٠٠} فصول بلا عناوين، السابق، ص ٢٤٤-٢٤٦، ٣٠٩، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٧١-٣٧٧. إضافة مسائل، ص ٣٤٣-٣٥٦.

^{١٠١} «القول في ...» (٣٧)، «الكلام في ...» (١٢)، في الموضوع مباشرة (١٣).

^{١٠٢} أبواب العموم وأقسامه، السابق، ص ٣٥٦-٣٥٨.

^{١٠٣} نظرية العلم في الأبواب: (١) وجوب النظر. (٢) إبطال التقليد من العالم للعالم. (٣) ما يجوز فيه التقليد. (٤) تقليد العامي للعالم. (٥) تقليد العامي للعامي. (٦) ما يلزم المُستفتي للعامي. (٧) ما يلزم فيه الاجتهاد وما لا يلزم. (٨) ما لا يجوز فيه التقليد وما يجوز. (٩) استعمال العامي ما يُفتي به. (١٠) تقليد من مات من العلماء. (١١) ما يوجد في كتاب العلماء. (١٢) في الترجمة على المُفتي (اثنًا عشر بابًا)، السابق، ص ١٣٢-١٦٤.

^{١٠٤} (١٣) وجوب أدلة السمع، السابق، ص ١٦٤-١٨٥.

^{١٠٥} (٣٥) نسخ القرآن بالسنة. (٣٦) الزيادة على النص هل يكون نسخًا أم لا؟ (٥٥) أحكام النسخ والمنسوخ. السابق، ص ٢٨٧-٢٩٧، ٣٨١-٣٩٦.

^{١٠٦} (١٦) أفعال النبي. (١٧) الأخبار والتواتر. (١٨) خبر الواحد العدل. (١٩) الخبر المرسل. (٢٣) الزائد من الأخبار. (٢٥) الأخبار إذا اختلفت. (٢٦) خبر الواحد والقياس يجتمعان. السابق، ص ١٩٥-٢١٥، ٢٣٣-٢٣٩، ٢٥١-٢٥٠.

^{١٠٧} (٤٠) الإجماع بعد الخلاف. (٤١) إجماع الأعصار. (٥٦) الإجماع وأحكامه. (٥٧) إجماع كل عصر حجة. السابق، ص ٣٠١-٣٠٧، ٣٩٦-٤٠٠.

^{١٠٨} (٤٢) العلة والمعلول. (٤٣) ما يدل على صحة العلة. (٤٤) العلة التي لا تتعدى. (٤٦) القول بعلتين. (٤٧) العلتان أحدهما أكثر فروغًا من الأخرى. (٤٨) جواز كون الاسم علة. (٤٩) أخذ الأسماء

وهي أوسعها، الخصوص والعموم، الأوامر والنواهي، المَجَل والمَبْنِ، المطلق والمقيّد، ودليل الخطاب، والاستثناء.^{١٠٩} أما أحكام التكليف فإنها نادرة للغاية، تضمُّ الحظر والإباحة والحدود قياساً أو لا.^{١١٠} وهناك أبوابٌ أخرى في موضوعاتٍ إضافية خارج الأدلة الشرعية، مثل إجماع أهل المدينة، وشرع من قبلنا، وتعدُّد الصواب في أقوال المجتهدين.^{١١١} ويدل على نفس النتيجة أولوية العقل على النقل على حساب الفعل.

ونظرًا لأن المؤلف مالكي المذهب فإنه يبدأ الباب بمذهب مالك، ما يريد وما لا يريد، بالرغم من انتهاء معظم الفصول بالالزامات المعروفة، مثل «والله أعلم»، «وبالله التوفيق».^{١١٢} ويعتمد على كثير من الحجج النقلية، وأقلها العقلية، والآيات أكثر من الأحاديث، كما يستشهد بالشعر.^{١١٣} ويرد على الاعتراضات مسبقًا حرصًا على اتساق الحجة العقلية. ومن أسماء الأعلام يتقدم مالك بطبيعة الحال، ثم الباقلاني مفكر الأشاعرة، ثم الشافعي وأصحابه، وأبو حنيفة وأصحابه، وفقهاء المالكية والشافعية والحنفية، مثل محمد بن خويزمنداد، والأبهرى، وإسماعيل بن إسحاق، والثوري، والأوزاعي، والماوردي، والكرخي وغيرهم، ومن الشعراء النابغة، ومن النحويين الخليل وسيبويه.^{١١٤}

قياسًا. (٥٧) معقول الأصل. (٥٨) أحكام القياس. (٥٩) استصحاب الحال. (٦٠) أحكام الترجيح. (٦١) ترجيحات المتن. (٦٢) ترجيح المعاني. السابق، ص ٣٠٧-٣١٨، ٤٠٠-٤٢٩. ^{١٠٩} (١٤) الخصوص والعموم. (١٥) الأوامر والنواهي. (٢١) دليل الخطاب. (٢٢) الأسباب الوارد عليها الخطاب. (٢٤) ما يُخص به العموم. (٢٨) تأخير البيان. (٢٩) خطاب الواحد يكون خطابًا للجميع. (٣٠) العموم يخص بعضه. (٣١) القياس على المخصوص. (٣٢) الاستثناء عقب الجملة. (٣٣) الأوامر هل هي على الفور أو على التراخي؟ (٣٤) الأوامر هل تقضي تكرار المأمور به أم لا؟ (٥١) أقسام أدلة الشرع. (٥٢) أبواب العموم وأقسامه. (٥٣) أحكام الاستثناء. (٥٤) حكم المطلق والمقيّد وما يتصل بالعام والخاص. السابق، ص ١٨٥-١٩٥، ٢٢٥-٢٣٣، ٢٣٩-٢٤٣، ٢٦٦-٢٨٧، ٣٢٣-٣٨١. ^{١١٠} (٣٨) الحظر والإباحة. (٥٠) الحدود. السابق، ص ٢٩٨-٣٠٠، ٣١٨-٣٢٣. ^{١١١} (٢٠) إجماع أهل المدينة، السابق، ص ٢١٥-٢٢٥. (٣٧) شرائع من قبلنا قبل الأنبياء، السابق، ص ٢٩٧-٢٩٨. (٢٧) أن الحق واحد من أقاويل المجتهدين، السابق، ص ٢٥١-٢٦٦. ^{١١٢} «والله أعلم» (٣٤)، «وبالله التوفيق» (١٤)، «إن شاء الله» (١)، وبدون لازمة (١٤). ^{١١٣} الآيات (١٤٢)، الأحاديث (٢٩)، الشعر (٢).

^{١١٤} مالك (٥٤)، الباقلاني (٢٤)، الشافعي، أصحاب الشافعي (٥)، أصحاب أبي حنيفة (٥)، أبو حنيفة (٢)، محمد بن خويزمنداد (٥)، الأبهرى (٤)، إسماعيل بن إسحاق (٣)، الثوري، الأوزاعي، أصحاب

(٥) «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (٤٥٦هـ)

وفيه تغيب البنية أيضًا؛ إذ يقسم الكتاب إلى أربعين بابًا، وكل باب له فصول، ويختلف عدد الفصول في كل باب بين أبواب بلا فصول إلى أبواب من عشرين فصلًا،^{١١٥} وإذا كان لكل باب وفصل عنوان فإن بعض الفصول ليس لها عناوين،^{١١٦} وأكثر من نصفها يبدأ باللازمة الشهيرة في التأليف القديم «الكلام في ...» وتضم الأبواب الأربعين في ثمانية أجزاء متداخلة البداية والنهاية دون حد موضوعي بينها.^{١١٧} وإذا كانت الأجزاء الثمانية متساوية فيما بينها من حيث الكم تقريبًا، باستثناء الرابع فهو أكبرها،^{١١٨} الأبواب الأربعون والفصول أيضًا تختلف فيما بينها كمًّا.^{١١٩} ويبدو، انتقاليًا من الكم إلى کیف، أن أهم الأبواب هو إبطال القياس في أحكام الدين، ثم الأخبار والإيجاب، ثم الإجماع، ثم التقليد، طبقًا لنفس الجدول المقلوب بين الإثبات والنفي، ثم الأوامر والنواهي، ثم الأوامر على العموم، ثم النسخ من أجل حل التعارض في الأخبار ورد اعتراضات الخصوم، ثم

مالك، النابغة (٢)، الربيع (كتاب)، الماوردي، ابن القطان، الليث، ابن العراقي، ابن القاسم، ابن روضة، الكرخي، الخليل، سيبويه.

^{١١٥} الأبواب بلا فصول (٢٥): ١، ٢، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٠، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٠.

• الأبواب من فصل واحد (٥): ٥، ٦، ٧، ١٤، ١٨.

• الأبواب من فصلين (١): ١٥.

• الأبواب من ثلاثة فصول (٣): ١٣، ٣٦، ٣٨.

• الأبواب من خمسة فصول (٢): ٣٧، ٣٩.

• الأبواب من عشرة فصول (١): ١٢.

• الأبواب من خمسة عشر فصلًا (١): ٢٢.

• الأبواب من تسعة عشر فصلًا (١): ٢٠.

• الأبواب من عشرين فصلًا (١): ١١.

^{١١٦} عناوين الفصول الثاني حتى الخامس من الباب العشرين عن النسخ من الناشر، ج ٤، ٤٤٢-٤٤٤.

^{١١٧} مثل الباب الحادي عشر في الأخبار موزع بين الجزأين الأول والثاني، ج ١، ٨٧-١٣٤؛ ج ٢، ١٣٥-٢٥٨.

^{١١٨} ج ١ (عدد الصفحات) (١٣١)، ج ٢ (١٢٤)، ج ٣ (١٣٢)، ج ٤ (١٩٩)، ج ٥ (١٦٥)، ج ٦ (١٤٢)، ج ٧ (١٦٢)، ج ٨ (١٢٤).

إبطال القول بالعلل، ثم دليل الخطاب، ثم استصحاب الحال، ثم الاستحسان والاستنباط والرأي وإبطال كل ذلك للنفي المطلق في جدل ذي طرف واحد.

ثم بعد ذلك يتداخل المحايد بين السلب والإيجاب، وهو إلى السلب أقرب، مثل شرائع الأنبياء قبل محمد أو شرع من قبلنا، والاجتهاد. وأحياناً يكون إلى الإيجاب أقرب، مثل التفقه في الدين، والنيات في الأعمال. وأحياناً تكون الموضوعات أقرب إلى الإعلان عن الموقف المذهبي الظاهري، مثل الحق واحدٌ وسائر الأقوال كلها باطل، لزوم الشريعة لكل مؤمن وكافر على الأرض. وأحياناً تكون الموضوعات محايدة تمامًا، مجرد وصف موضوعي له دون إثبات أو نفي أو إعلان موقف، مثل الاستثناء والكناية والإشارة، كيفية ظهور اللغات، والغرض من الكتاب وموضوعاته وأقسامه.

وتغيب الأصول والقواعد والأسس والمبادئ التي يقوم عليها علم الأصول وسط هذا الخصم الهائل من الخلاف النظري حولها؛ فابن حزم من أصحاب المواقف، يمثل أصول الفقه الظاهري كما يمثل القاضي النعمان والشيخ المفيد أصول الفقه الشيعي، وأبو الحسين البصري أصول الفقه الاعتزالي.

ويغلب على الكتاب الطابع الحجاجي، والمنهج السجالي، ليس فقط بين المذاهب الفقهية الأربعة، المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية، بل أيضاً مع الفرق الكلامية من سنة وشيعة، ومعتزلة ومرجئة وخوارج، بالرغم من التمييز بين علم أصول الفقه وعلم

^{١١٩} (٣٨) إبطال القياس في أحكام الدين (١٨١). (١١) الأخبار (١٧٢). (٣) الإجماع (٩٦). (٤) إبطال التقليد (٩٤). (٥) الأوامر والنواهي (٧٩). (٦) الأوامر على العموم (٥٣). (٧) النسخ (٥١). (٨) إبطال القول بالعلل (٤٥). (٩) دليل الخطاب (٤٢). (١٠) استصحاب الحال (٤٠). (١١) إبطال الاستحسان والاستنباط والرأي (٣٦). (١٢) في شرائع الأنبياء قبل محمد (٢٣). (١٣) الاجتهاد (١٨). (١٤) التفقه في الدين (١٧). (١٥) في أفعال الرسول، النيات في الأعمال (١٦). (١٦) الاستثناء (١٥). (١٧) الحق واحد وسائر الأقوال كلها باطل (١٤). (١٨) تسمية الصحابة، الألفاظ الاصطلاحية (١٣). (١٩) الحكم بأقل القليل، الاحتياط وقطع الذرائع، هل الأشياء في العقل قبل ورود الشرع على الحظر أم على الإباحة؟ أصول الأحكام في الديانة وأقسام المعارف (١٢). (٢٠) الأخذ بموجب القرآن، تأخير البيان (١٠). (٢١) في المجاز والتشبيه (٩). (٢٢) في أقل الجمع، كيفية ظهور اللغات (٦). (٢٣) الغرض المقصود من الكتاب، المتشابه في القرآن والأحكام (٥). (٢٤) البيان (٤). (٢٥) الدليل، فهرس الكتاب وأبوابه، الأخذ بموجب القرآن، الشذوذ (٢). (٢٦) لزوم الشريعة الإسلامية لكل مؤمن وكافر على الأرض، الكناية بالضمير، الإشارة (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

أصول الدين. وتُذكر المذاهب الفقهية الثلاثة الأولى أكثر مما يُذكر المذهب الحنبلي الرابع، فهو آخرها.^{١٢٠}

وتهتمُّ أمثال هذه المؤلفات بالمواقف وليس بالبنية، بالحجاج وليس بالقاعدة، بالأسس النظرية التي تنبني عليها القواعد، وليس بالقواعد كأسسٍ نظرية ينبني عليها علم الأصول؛ لذلك تكثر التفصيلات والجزئيات والحوادث وأسماء الإعلام والرواة للنقاش حول الأصل والدفاع عن المذهب؛ فالمذهب أساس القاعدة وليس العكس. وتطول الحجج والحجج المضادة، ويُسهب في الاعتراضات والردود على الاعتراضات حتى تَمُحي الغاية من علم الأصول وهو التجميع؛ جمع الجزئيات في الكليات، والفروع في الأصول.

في هذا الجو المشحون بالرفض والإقصاء والجدال والتعصب والقطعية، وأن الحق مع فرقة واحدة والباقي هالكة، يعود التحزب الكلامي، وينعكس على علم الأصول، فتضيع الغاية منه. يتحدث ابن حزم باسم الله لأن الآخرين يتحدثون باسم الشيطان. يُعلن عن الحق بينما يُعلن الآخرون عن الباطل. وفي هذا التحزب تُطلَق الأحكام القطعية، وتغيب النسبية، وتضيع القاعدة وسط الإقصاء المتبادل. تغيب الموضوعية والحياد الذي يتسم به «المستصفي» بالرغم من أشعريته، مصالح التحزب والتحيز والانزواء. وليس السجال بديلاً عن الحوار، ولا الحجاج بديلاً عن التعددية المذهبية.

وأحياناً تغلب الأمثلة الفقهية على القواعد الأصولية، وتُستخدم القاعدة للتحقق من الحكم الفقهي، أكثر من استخدام الأمثلة الفقهية الجزئية لاستقراء المبدأ الكلي. كما يُراجع ابن حزم صحة الأحكام الشرعية على الأمثلة الفقهية رافضاً أحكام المذاهب، ناسياً استقراء المبادئ الأصولية العامة، بصرف النظر عن الفروق المذهبية واختلاف الأحكام الشرعية؛ مع أن عنوان الكتاب «الإحكام في أصول الأحكام»؛ أي إحكام الأصول وليس استخدامها للتحقق من صدق الأحكام على الفروع.

ومع ذلك يمكن اكتشاف البنية الثلاثية وهي تتخلق خلال الأربعين باباً والتسعين فصلاً حول الأدلة الأربعة؛ القرآن في صيغة البيان، والسنة في صيغة الخبر،^{١٢١} ثم تأتي مباحث الألفاظ، الأوامر والنواهي، مع النسخ، وهو يتعلق بالدليل الأول، القرآن، والإجماع

^{١٢٠} انظر دراستنا «المذاهب الإسلامية، هموم الفكر والوطن»، ج١، التراث والغرب والحداثة، دار قباء، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٢٣٩-٢٤٦.

^{١٢١} هذا هو الجزء الأول والجزءان الثاني والثالث.

وهو الدليل الثالث.^{١٢٢} وتظهر مادة أحكام التكليف، مثل النية وشرع من قبلنا، مع بعض أوجه الاستدلال.^{١٢٣} وأخيراً يظهر الدليل الرابع نفياً، وهو القياس والاستحسان والاستنباط والرأي والتعليل.^{١٢٤} وهنا أيضاً تكون الأولوية للنقل على العقل كما هو الحال في الأصول الظاهرية على حساب الفعل.

وتكثرُ الشواهد النقلية من القرآن والحديث، وتكرر نفس الآيات عدة مرات، ونفس الأحاديث في عدة صياغات وروايات وأسانيد، ويتمُّ إحصاؤها واحدةً تلو الأخرى والرد عليها. ولكل فريق أدلته النقلية الجزئية خارج السياق، أسباب النزول، وخارج المنظور الكلي. يردُّ ابن حزم على حجج الخصوم، ويُعيد تأويل شواهدهم النقلية ضدهم، ثم يستعمل نفس المنهج، اجتزاء شواهد نقلية مضادةً يستطيع الخصم أن يردَّ عليها بنفس المنهج، وإعادة تأويلها ضد ابن حزم ولصالحهم، وينتهي الفريقان إلى ضرب الكتاب بعضه ببعض، ويضيع الأصل وسط الخصومات المذهبية، والتي هي في الحقيقة مواقف اجتماعية وسياسية ومزاجية في الصلة بين النص والواقع، بين النظر والعمل، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. ويستشهد بالآيات القرآنية أكثر؛ مما يستشهد بالأحاديث النبوية؛ فالقرآن أصل الأصول، والحديث مُتواتر وأحاد.

كما يستعمل الشعر كشاهدٍ نقلي لتفسير الكتاب أو كدليل لغوي، كما قال عمر: «عليكم بشعر جاهليتكم؛ ففيه تفسير كتابكم». وابن حزم فقيه وأصولي ومُتَكَلِّم وأديب. وكما كان الشعر مركزاً للحضارة العربية قبل الإسلام أصبح القرآن هو مركز الحضارة الإسلامية وبُورثتها بعد الإسلام؛ ومن ثَمَّ يمكن تفسير القرآن بالشعر؛ فقد استمرَّت نفس الجماليات التي كانت وراء «إعجاز القرآن».

ويتم رصد الحجج العقلية بنفس الطريقة، عدها وإحصائها والرد عليها، ثم تُعطى حججٌ عقلية مُعارضة يستطيع الخصم أيضاً أن يردَّ عليها؛ وبالتالي يتحول العقل البرهاني إلى عقلٍ جدي، ويصبح العقل البديهي عقلاً تبريرياً؛ لا يبدأ العقل من ذاته، من بديهياته ومشاهداته، بل من المواقف المسبَّقة والمذاهب المغلقة؛ وبالتالي يقضي على علم أصول الفقه لصالح علم أصول الدين. ويستعمل ابن حزم الحجج النقلية «السلطوية» التي توحى

^{١٢٢} هذا هو الجزء الرابع.

^{١٢٣} هذا هو الجزء الخامس.

^{١٢٤} هذه هي الأجزاء السادس والسابع والثامن.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بسلطة النص وتلجم اللسان وتبطل العقل، مثل ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾؛ حتى يتوقف كل عمل عقلي في النص. ويقع المذهب، الظاهرية، في عدة تناقضات. يُدافع عن الظاهر ضد التأويل والرأي والقياس والاستحسان والتعليل والنظر، وفي نفس الوقت ينقد التقليد، ويعني تقليد المذاهب الفقهية، وقد يكون التقليد أيضاً للحرف. وقد نشأت الظاهرية في المشرق، في الكوفة، على يد داود الظاهري؛ ربما ردًا على معتزلة البصرة وبغداد، وأقرب إلى الأثر في الحجاز، ثم انتقل المذهب إلى الأندلس بسبب سيطرة الفقهاء على الحياة العقلية والسياسية فيها. ويُحيل «الإحكام» إلى ذاته؛ مما يدل على وحدة عناصر الكتاب، وضم أجزاءه في كل واحد، وخضوعه لمنطق واحد وروية واحدة بالرغم من تناثر الأجزاء، كما يُحيل إلى باقي مؤلفات ابن حزم الأصولية، مثل «النبذ» وهو تلخيص «الإحكام»، أو «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتعليل والتعليل» وهو ملخص الجزء الثامن والأخير، كما يُحيل إلى باقي مؤلفاته الفقهية مثل «المحلّ»، أو الكلامية مثل «الفصل في أهل الأهواء والمِلل والنحل»؛ مما يدل على وحدة المشروع الفكري لابن حزم.

(٦) «الكافية في الجدل» للجويني (٤٧٨هـ)^{١٢٥}

وتبدو الصلة بين الجدل في علم أصول الدين والقياس في علم أصول الفقه؛ فعلم الأصول واحد وإن اختلف المنهجان. ليس الغرض منه تأسيس علم الأصول، بل رصد الخلافات بين الأصوليين في علم مستقل فرعي هو «علم الجدل» أو «علم الخلافات». الجدل شفاهي، والقياس مدوّن. الأول مناظرة، والثاني استدلال. موضوع الكتاب هو الخلافات في الأقيسة، وإخضاعه لمنطق مُحكّم، والتحول من المعارضة الجدلية إلى الاعتراض القياسي. ومع ذلك يغلب الجدل الكلامي على القياس الأصولي، ويتمتع بدرجة عالية من التنظير، والرد مسبقًا على الاعتراضات في أسلوب «فإن قيل ... قيل». ولا غرابة على الجويني في ذلك وهو أول من وضع نسق العقائد في علم أصول الدين في «العقيدة النظامية»، وقد انعكست هذه القدرة على تلميذه الغزالي في «المستصفى».

^{١٢٥} إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي، الكافية في الجدل، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

وتقلُّ الأدلة النقلية، ويغلب التحليل العقلي الخالص. ومع ذلك تفوق الآيات القرآنية الأحاديث النبوية.^{١٢٦} وتبرز البنية من إشكال النقل والعقل في علم أصول الدين؛ فالدليل إما خبر أو نظر، والخبر إما كتاب أو سنة أو إجماع، والنظر هو القياس؛ ومن ثمَّ تنتظم الأدلة الشرعية الأربعة في علم أصول الفقه في موضوع النقل والعقل في أصول الدين. يتضمن النقل الأدلة الثلاثة الأولى، في حين يُشير النظر إلى الدليل الرابع وحده. والسؤال هو: إذا كان القرآن والحديث خبراً فإن الإجماع ليس كذلك؛ هو تجربةٌ مشتركة، اتفاق واختلاف، ووجود أمة خارج النص.^{١٢٧} وإذا كان الخبر يحكمه منطق الألفاظ فإن النظر تحكمه قواعد القياس، وكلاهما تعبير عن الواقع الجديد الذي يستدعي حكماً في بيئة يصدر سلوك الأفراد والجماعات فيها عن منطق الأحكام.

ومع ذلك يمكن استكشاف البنية الأصولية من خلال الجدل الكلامي؛ فالكتاب يتكوّن من سبعة وعشرين فصلاً بعد مقدمة عن تحديد أهم المصطلحات الأصولية. الفصلان الأولان في طريق معرفة الأحكام وكيفيته، والآخران في التعلق بالإجماع والمعاني، وكل الفصول التالية في القياس والعلة والقلب والعكس والتأثير واستصحاب الحال والدليل والتقسيم والمعارضة والترجيح وآداب الجدل والمناظرة. وواضح في البنية الثلاثية الضمنية أولوية العقل على النقل وغياب الفعل. والخير في استعمال القرآن والشعر كأمثال وحكم حين يتعدى أهل الجدل على بعضهم البعض؛ فالقرآن تجربةٌ شعرية، والشعر تجربةٌ دينية. ويتم الاستشهاد بالشعر وبلسان العرب. ومن الشعراء يُذكر المتنبي والفرزدق والكميت.^{١٢٨} وتبيّن هذه القسمة أن أصول الفقه تطوّر لعلم الجدل والتحول من الخصم إلى النص.^{١٢٩}

^{١٢٦} الآيات (١٢٤)، الأحاديث (٥٨).

^{١٢٧} السابق، ج ١، ٥٥.

^{١٢٨} الشعر (١١)، لسان العرب، المتنبي، الفرزدق، الكميت (١).

^{١٢٩} (١) طريق معرفة الأحكام في الشرع. (٢) كيفية الحصول على الحكم. (٣) النطق بالإجماع. (٤) المعاني والتعلق بها. (٥) كيفية الاعتراض على القياس ببيان فساد الوضع والجواب عنه. (٦) القول بموجب العلة ومقتضاها. (٧) الاعتراض على الأدلة بالمناقضة. (٨) القلب والعكس. (٩) بيان ما يدفع به القلب. (١٠) بيان عدم التأثير. (١١) القياس بوجه الفرق. (١٢) الجواب عن الفرق. (١٣) صحة الاحتياج بالعلة المأخوذة من أصليين بين الخصمين متفقّي الحكم مختلفي موجب الحكم. (١٤) بيان

وتقلُّ أسماء الأعلام، ومع ذلك يتقدم الشافعي على الإطلاق أو «الرسالة»، ويتلوه أبو حنيفة والأوزاعي والنخعي وأبو إسحاق وأبو الحسن «شيخنا»، ومن المعتزلة يُحال إلى أبي هاشم والجبائي.^{١٢٠} ومن الفرق الكلامية يُحال إلى المعتزلة والقدرية؛ المعتزلة في الحسن والقبح العقليين، والقدرية في خلق الأفعال، وهما فرقة واحدة. والفرقة الغالبة هي «أصحابنا»، «أهل التحقيق»، على الكل أو على التبعية، في مُقابل «أصحابكم».^{١٢١} وهناك صواب وخطأ كما يظهر من عبارات مثل: «والصحيح»، «وهذا غلط جداً»، «وقد أخطأ قوم» ... إلخ. ولا فرق في ذلك بين المتقدمين والمتأخرين. ومن الفرق غير الإسلامية يُشار إلى أهل الكتاب، ومن فقه المناطق يُذكر أهل العراق.^{١٢٢}

(٧) «أصول السرخسي» (٤٩٠هـ) ^{١٢٣}

وتغيب البنية فيه مثل باقي أصول الحنفية؛ «أصول الجصاص»، و«أصول البزدوي»، وربما «أصول الكرخي». يكفي وضع الأصول دون تجميعها في بنية واحدة تنتظمها؛ لذلك تغيب العناوين المميزة لكتب الأصول. وتضم تسعة عشر باباً، وكل باب من عدة فصول، أكبرها اثنا عشر فصلاً، وأصغرها فصل واحد،^{١٢٤} وبعض الفصول بلا عناوين نظراً لأنها لا تدخل في صلب البنية.^{١٢٥}

ومع ذلك يمكن اكتشاف البنية وهي تتخلق ابتداءً من مباحث الألفاظ حتى الأدلة الأربعة؛ إذ تضم مباحث الألفاظ معظم أبواب الكتاب،^{١٢٦} ثم يأتي بعدها القياس ثم

وجه التصرف عند التعلق بالقياس. (١٥) التعلق بالأولى. (١٦) التعلق باستصحاب الحال. (١٧) التعلق بعدم الدليل وبأن النافي هل عليه دليل؟ (١٨) التعلق بالتقسيم. (١٩) بيان ما لا يصح من الاعتراضات وما أُحدث من الرسوم الفاسدة. (٢٠) المعارضة. (٢١) أحكام المعارضة. (٢٢) الترجيح وبيان وجوه وأقسامه. (٢٣) ترجيحات المعاني والعلل. (٢٤) آداب الجدل. (٢٥) بيان حيل المتناظرين. (٢٦) وجوه الانتقال والانقطاع. (٢٧) فيما يُستعمل من ذكر الأمثال والحكم عند تعدي أهل الجدل بعضهم على بعض.

^{١٢٠} الشافعي (٩)، الرسالة (١)، أبو حنيفة، إسحاق، الأوزاعي، النخعي، أبو الحسن، الأستاذ، أبو هاشم، الجبائي (١).

^{١٢١} أصحابنا (٥)، أهل التحقيق، جمهور أهل النظر (٢)، المتكلمون، أصحابكم، أهل الكتاب (١).
^{١٢٢} «والصحيح»، الكافية، ج ٢، ٢٥، ٣٠٥. «و هذا غلط جداً»، ج ٢، ١١٤. «وقد أخطأ قوم»، ج ٢، ٣٠٦.
«وقد غلط بعض المتأخرين»، ج ٢، ١١٣. «ليس من عادة المتقدمين»، ج ٢، ٢٤٤. أهل العراق، ج ٢، ٢٩٤.

السنة ثم الكتاب، وأصغرها الإجماع.^{١٣٧} أما من حيث الفصول فأكثرها الأدلة الشرعية الأربعة، ثم مباحث الألفاظ، ثم أحكام التكليف.^{١٣٨} ولم تستقر بعدُ مباحث الألفاظ من حيث مصطلحاتها؛ إذ يُشار إلى صيغة الخطاب وتعني العام والخاص والمحكم والمتشابه، والظاهر والنص يعنيان الظاهر والمثول.^{١٣٩} وتظل أحكام التكليف مطوَّيةً داخل مبحث الأمر والنهي قبل أن تستقل وتصبح ثمرة العلم؛ فالأولوية للعقل على النقل وعلى حساب الفعل.

وقد استطاع السرخسي في أصوله تلمُّس البنية الثلاثية والمرور عليها دون التوقف عندها بأن تمام الفقه لا يكون إلا باجتماع ثلاثة أشياء؛ المشروعات، أي الأدلة الأربعة، والإتقان في معرفتها من النصوص، ألفاظها ومعانيها، وهي مباحث الألفاظ، ثم العمل بها؛ فغاية العلم العمل، وهي مباحث المقاصد والأحكام.^{١٤٠} فحمل المشروعات بلا علم يكون رواية، والعالم بالمشروعات دون العمل بها فهو فقيه ناقص وليس فقيهاً كاملاً،

^{١٣٣} الإمام الفقيه الأصولي النظار أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، أصول السرخسي (جزءان)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

^{١٣٤} (١) الأمر (٦). (٢) النهي (٥). (٣) صيغة الخطاب (٤). (٤) صيغة الخطاب (٤). (٥) معاني الحروف (١٢). (٦) الظاهر والنص (١). (٧) الحجة الشرعية (٨). (٨) أخبار الآحاد (٧). (٩) الشهادة والرواية (٢). (١٠) البيان (٢). (١١) النسخ (٤). (١٢) أفعال النبي (٧). (١٣) القياس (٦). (١٤) الاحتجاج (٤). (١٥) الاعتراض (٤). (١٦) الترجيح (٣). (١٧) الاعتراض على العدل (٤). (١٨) أقسام الأحكام (٥). (١٩) أهلية الحقوق (١).

^{١٣٥} أصول البزدوي، ج ١، ٢١٧-٢٣٥، ٢٥٥-٢٧٧.

^{١٣٦} مباحث الألفاظ (عدد الأبواب) (٧)، الأدلة الشرعية الأربعة (١٠)، أحكام التكليف (٢).

^{١٣٧} مباحث الألفاظ (عدد الصفحات) (٢٩٣)، القياس (١٧١)، السنة (١٢٣)، الكتاب (٣٥)، الإجماع (٢٦).

^{١٣٨} الأدلة الشرعية الأربعة (عدد الفصول) (٤٩)، مباحث الألفاظ (٣٤)، أحكام التكليف (٦).

^{١٣٩} أصول السرخسي، ج ١، ١٢٤-١٩٩.

^{١٤٠} «غير أن تمام الفقه لا يكون إلا باجتماع ثلاثة أشياء؛ العلم بالمشروعات، والإتقان في معرفة ذلك بالوقوف على النصوص بمعانيها وضبط الأصول بفروعها، ثم العمل بذلك؛ فتمام المقصود لا يكون إلا بعد العمل بالعلم. ومن كان حافظاً للمشروعات من غير إتقان في المعرفة فهو من جملة الرواة، وبعد الإتقان إذا لم يكن عاملاً بما يعلم فهو فقيه من وجه دون وجه؛ فأما إذا كان عاملاً بما يعلم فهو الفقيه المطلق». أصول السرخسي، ج ١، ١٠.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والعالم به فقيهٌ نسبي وليس فقيهاً مُطلقاً، وهو يُساوي ألف عابد دون علم؛ فالمتقدم هو الفقيه المطلق، وهو خير من ألف عابد يجمع بين العلم والعمل، مثل أبي حنيفة وأبي يوسف والشيباني.^{١٤١}

ولا يوجد جِجاجٌ كلامي أو فقهي، بل تأصيل للأصول؛ إذ يهدف الكتاب إلى بيان أوجه الاتفاق على الأصول وليس الاختلاف فيما بينها إلا بقدر ما يسمح به الأصل. يخلو الكتاب من الخلافات والجذليات والسجاليات، وينمُّ عن روح صافية هادئة بسيطة تأملية رفيعة. وتُذكر الاختلافات الفقهية فحسب وبأدب الاختلاف، رصد دون جِجاج بطريقة «فإن قيل ... قلنا»، ويريد التركيز دون الإطالة.^{١٤٢}

و«أصول السرخسي» على وعي بهذا الشكل الأدبي، الانتقال من شرح الشيباني إلى التأليف في الموضوع، من الشرع إلى بنيته، ومن الفروع إلى الأصول. والأصول محدودة، والحوادث ممدودة.^{١٤٣} والكتاب على وعي بتطور العلم من المتقدمين إلى المتأخرين، وبالاتباع دون الابتداع، وأنه أقرب إلى المتقدمين منه إلى المتأخرين، عوداً إلى الأصول الأولى. وبالرغم من أن علم الأصول علمٌ إسلامي خالص إلا أنه علمٌ مُقارن بأصول الديانات الأخرى، اليهودية والنصرانية والمجوسية والزرادشتية، كما هو الحال في علم الكلام والحديث عن الفرق غير الإسلامية والمقارنات في النسخ اليهودية، فيذكر زرادشت.^{١٤٤} ونظراً لأنها أصولٌ حنفية، تغلب الأدلة العقلية على الأدلة النقلية. وتغلب الآيات القرآنية على الأحاديث النبوية، وبطبيعة الحال تقلُّ في القياس.^{١٤٥} ويتم اللجوء إلى الشعر العربي؛ فهو ديوان الجاهلية الذي به تفسير الكتاب كما قال عمر،^{١٤٦} ويُذكر زهير من الشعراء، كما يتم الاعتماد على كلام العرب وعاداتهم في الاستعمالات اللغوية.^{١٤٧}

ومن حيث أسماء الأعلام يتصدر الشافعي على الإطلاق بالرغم من أن الأصول حنفية لأنه واضع علم الأصول، ثم أبو حنيفة، ثم صاحبه الشيباني، ثم صاحبة الثاني أبو يوسف، ويتلوهما من الصحابة عمر، ثم عبد الله بن مسعود، ثم علي وابن عباس حبر الأمة، ثم يأتي الكرخي في أصوله الحنفية، وزفر صاحب أبي حنيفة، ومن أصحاب أبي حنيفة يُذكر عيسى بن أبان، ومن أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة يُذكر مالك بن أنس، وعشرات آخرون من الصحابة والرواة والفقهاء.^{١٤٨}

^{١٤١} السابق، ج ١، ١٣٢، ٣٠٢، ٣٣٣، ٣٦٨؛ ج ٢، ٢٠١.

^{١٤٢} السابق، ج ٢، ١١.

ويُحيل السرخسي إلى باقي أجزاء العمل مما يدل على وحدته،^{١٤٩} كما يُحيل إلى باقي مؤلفاته مما يدل على وحدة فكره ومشروعه.^{١٥٠}

رابعاً: تشكُّل البنية

(١) «مقدمة في الأصول» للجبري المالكي (٣٧٨هـ)^{١٥١}

وكما نشأ علم الأصول عند الشافعي (٢٠٤هـ) لتقنين الشافعية، كذلك نشأ علم الأصول عند المالكية لتقنين المالكية.

وقد تشكَّلت البنية حول النص والاستدلال والمصلحة، وهي الوحدة الثلاثية بين الوحي والعقل والواقع. وكان الدافع هو أن في الأوامر والنواهي الجلي والخفي، والظاهر

^{١٤٣} «ولما انتهى المقصود من ذلك رأيت من الصواب أن أبين للمُقتبسين أصول ما بنيت عليها شرح الكتب ليكون الوقوف على الأصول مُعيناً لهم على فهم ما هو الحقيقة في الفروع، ومُرشداً لهم إلى ما وقع في الإخلال به في بيان الفروع؛ فالأصول محدودة، والحوادث ممدودة. والمجموعات في هذا الباب كثيرة للمتقدمين والمتأخرين، وأنا فيما قصدته بهم من المُقتدين: رجاء أن أكون من الأشياء؛ فخير الأمور الاتباع، وشرها الابتداع.» أصول السرخسي، ج ١، ١٠.

^{١٤٤} السابق، ج ١، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٧٤؛ ج ٢، ٢٢، ١٠٢، ٣٢٨.

^{١٤٥} الآيات (٧١٩)، الأحاديث (٣٦٨)، الشعر (١٣).

^{١٤٦} السابق، ج ١، ١٥، ١١٢، ١٦٥، ١٩٠، ٣٩٨، ٢٠١، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٧٦-٢٧٧؛ ج ٢، ٣٠١، ٣٤٦.

^{١٤٧} السابق ج ١، ١٢٥، ١٧٨، ٢٠٠، ٢٢٧.

^{١٤٨} الشافعي (١٣٦)، أبو حنيفة (١٣٢)، الشيباني (١١٤)، أبو يوسف (٧٨)، عمر (٥١)، ابن مسعود (٢٨)، علي، ابن عباس، أبو بكر الصديق (٣٦)، الكرخي، زفر (١٩)، الجصاص (١٦)، ابن عمر (١٢)، عائشة، عيسى بن أبان، معاذ، عثمان (١٠)، إبراهيم، موسى (٩)، أنس بن مالك، مالك بن أنس، محمد الرسول (٨)، المسيح، أبو سنان (٧)، أبو هريرة، بريرة، أبي بن كعب (٦)، زيد بن ثابت، هاشم بن عبد مناف، محمد الرسول (٥)، إبراهيم النخعي، الحسن البصري، الشعبي، سعيد بن المسيب، آدم، جبريل (٤)، بلال، سلمان الفارسي، فاطمة بنت قيس، معاذ، الحسن بن زياد، الكوفي، سعيد بن المسيب، الشعبي، ابن سيرين، بلال، أبي بن كعب، نوح، الفراء (٣)، ذو الديدن، النظام، مسروق، قتادة، الزهري، عمرو بن العاص، سلمة بن المحرق (٢)، الفضل بن عباس، المغيرة بن شعبه، ابن سيرين، الأعمش، قتادة، محمد بن شجاع، مسيلمة، يزيد بن الأصم، عمار بن ياسر، عبد الرحمن بن عوف، زينب، زيد بن ثابت، حبيب بن عاصم، جابر الأنصاري (١).

^{١٤٩} السابق، ج ١، ١٢٨، ١٦٦، ٢٢٣؛ ج ٢، ٣٠٣.

^{١٥٠} السابق، ج ١، ٢٢٧.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والباطن؛ فلو كانت كلها جلية لارتفع الخلاف بين الفقهاء والأصوليين، ولما احتاجوا إلى تفكّر وتدبير ونظر واستدلال، لا فرق بين علم وجهل، وكان العلم كله طباعاً. والخفي لا يُعلم بنفسه، وإلا كان جلياً. والنص الخفي غير مُكتفٍ بذاته، ولا يستغني عن جليٍّ يدل عليه؛ ومن ثمَّ وجب الاستنباط والخلاف بين المُستنبطين في النظر المؤدي إليه. وهنا لزم أن يَسلم النظر من الآفات حتى يُصيب مطلوبه، وصدقه عن طريق إجماع أهل العلم واتفاقهم على الحكم في الحادثة موضوع النظر. وإذا كان في الاختلاف نص، فالأولوية للنص. وإن غاب النص فالأولوية لمذهب مالك؛ لأنَّ له منزلتين؛ ضبط الآثار وحسن الاختيار، ظاهر النص واتفاق الأمة وإجماع أهل المدينة. وهو إما استنباط وإما توقيف. والأول يتفق عليه أهل الأمصار، والثاني مُعترض على خبر الواحد به، مثل الحكم على السنة التي لا نص فيها استدلالاً على السنة التي بها نص. ولا مدخل للعقل في التوقيف؛ فإذا انعدم الكتاب والسنة واتفاق الأمة وإجماع أهل المدينة، «فُزع إلى العبرة»؛ أي إلى النظر للحكم على الفرع بحكم الأصل. فالأصول الشرعية إذن خمسة؛ الكتاب والسنة واتفاق الأمة وإجماع أهل المدينة والعبرة. وربما عدل مالك عن هذه الأصول إما لخفاء العلة أو لضرب من المصلحة، طبقاً للحكم بالأصلح فيما لا نص فيه ما لم تُعارض نصّاً أو دليلاً؛ فربما للحكم غايةً أخرى، وهو نادر؛ لذلك كان التمسك بالأصول الخمسة لأنها أولى بالاتباع من احتمالٍ يجوز عليه السهو والخطأ. وهذا هو سبب مخالفة بعض أصحاب مالك له نظراً لحكمه على الحادثة خارج الأصول. وقد يختلف الحكم في المسألة الواحدة بحيث لا يمكن الجمع بينهما؛ وذلك لاختلاف الأدلة والشبهات، والفرق بين العلم والعمل. وهذا هو سبب خلاف أصدق أصدقائه عبد الرحمن بن القاسم له. وكانت الغاية من وضع هذه المقدمة ضبط المسائل المختلف عليها في المدونة، وتوسُّط القول العدل بينها مع تأييد كل حكم بالأدلة الشرعية والعقلية، من الكتاب والسنة واتفاق الأمة أو إجماع أهل المدينة أو العبرة. و«مفتاح معالم التنزيل ومستقر دلائل التأويل» علمٌ لا ينتهي.^{١٥٢} ومن ثمَّ تتشكل بنية

^{١٥١} الفقيه أبو عبيد القاسم بن خلف الجبيري المالكي (٣٧٨هـ)، مقدمة في الأصول، مسألة من كتاب «التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة»، المقدمة في الأصول، قراءة وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦، ملحق ص ٢٠٧-٢١٥.
^{١٥٢} وكان الدافع أيضاً الامتثال لأمر الإمام الحاكم المستنصر بالله، أمير المؤمنين المؤتمر بأمر الله، الذي تفرّد بالعلم والفضل، ووصل خيره للقاصي والداني. السابق، ص ٢١٤-٢١٥.

خماسية، إضافةً لعمل أهل المدينة على الأدلة الشرعية الأربعة. ولأهمية ما تفرّد به مالك يُسمى الإجماع اتفاق الأمة، ويُسمى عمل أهل المدينة «إجماع أهل المدينة»، أشبه بالإجماع الخاص عند الشيعة؛ إجماع «العترة»؛ أي أئمة آل البيت. والحجج النقلية وأسماء الأعلام قليلة للغاية.^{١٥٣} وواضح هنا أولوية النقل على العقل وغياب الفعل.

(٢) «الورقات» للجويني (٤٧٨هـ) ^{١٥٤}

مقالٌ سيّال صغير بلا أبواب أو فصول، يُعطي مادة علم أصول الفقه مرةً واحدة في عباراتٍ بسيطة مُجمّلة، دون سجال أو جدل مع الآراء المخالفة والمذاهب المعارضة. هو أقرب إلى التعريفات والحدود، الحد الأدنى من الاتفاق على قواعد العلم وأصوله، الهيكل العام قبل أن يُضيعه الجويني في «البرهان» مُطوّلاً، والغزالي تلميذه في «المستصفى» مُبرهنًا عليه.

تغلب عليه التحديدات العقلية اللغوية وتعريف المصطلحات، وتغيب منه الحجج النقلية إلا في أقل الحدود،^{١٥٥} والقرآن أكثر من الحديث. ويخلو من أسماء الأعلام والكتب. وهو النص الذي تحوّل فيما بعد بعد مزيد من الإسهاب وإبراز البنية في «المستصفى» للغزالي.

^{١٥٣} الآيات (٣)، مالك (١).

^{١٥٤} إمام الحرمين، الورقات، مجموع متون أصولية، طُبع على ذمة محمد هاشم الكتبي وأخيه، يُباع بالمكتبة الهاشمية بدمشق مع تعليقاتٍ مُقتبسة من الشروح والحواشي في العشر الأخير من رمضان بدمشق على يد جمال الدين القاسمي، سنة ١٣٢٤هـ، ص ٢٧-٣٩. وله طبعة أخرى في حاشية الدمياطي على شرح الورقات للعالم العلامة، والحبر الفهامة، وحيد عصره، وفريد دهره، الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي على شرح الورقات في أصول الفقه للإمام جلال الدين المحلي، رحمهما الله أمين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (د. ت.). ولا يتجاوز اثنتي عشرة صفحة.

^{١٥٥} أربع آيات، ثلاث منها لضرب المثل بالمجاز، زيادة في «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، ونقصاً في «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»، واستعارة في «جَذَارًا يَرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ»، ورابعة لدخول الكفار في المخاطبين بفروع الشرائع في «قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ»، وخامسة في الأفعال «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ». السابق، ص ٢٩-٣٠. والأحاديث، الأول في الإجماع «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، والثاني في الاجتهاد «من اجتهد وأصاب قله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد». السابق، ص ٣٤، ٣٩.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

فبعد تعريف العلم «أصول الفقه» تبرز أحكام التكليف لأول مرة قبل «المستصفي»، وهي خمسة لا سبعة، الواجب والمندوب والمباح والمكروه والمحظور، وإضافة الصحيح والفاقد للذين سيصحبان خمسة في «الموافقات» للشاطبي في أحكام الوضع، ثم يتم تحديد الفقه والعلم والجهل والنظر والدليل، وكأن أحكام التكليف جزء من حدود العلم الأولى وأحد مداخله، ثم تبدو أبواب أصول الفقه من خلال أقسام الكلام، وهي مباحث الألفاظ، طرق الاستثمار بتعبير «المستصفي»، الأمر والنهي، الخاص والعام، المجمل والمبني، الظاهر (دون المؤول). وتدخل معها الأفعال، وهو الدليل الثاني، والسنة، والناسخ والمنسوخ، وهو الدليل الأول، القرآن، ثم الإجماع، الدليل الثالث؛ ثم تظهر الأخبار، عودًا إلى الدليل الثاني، ثم القياس، ثم تظهر حدود أحكام التكليف من البداية في النهاية، مثل الحظر والإباحة، وتنتهي الموضوعات بملحق القياس، مثل ترتيب الأدلة، وصفة المفتي والمستفتي، وأحكام المجتهدين.

وتبدأ مباحث الألفاظ بما سمّاه «المستصفي» المبادئ اللغوية، الاسم والفعل والحرف، وقسمة الكلام إلى أمر ونهي وخبر واستخبار، وتمنّ وعرض وقسم، وحقيقة ومجاز، وقسمة الحقيقة إلى لغوية وشرعية وعرفية، ثم يظهر الأمر والنهي، والعام والخاص، ومعه الاستثناء والشرط والمقيّد (دون المطلق)، والمجمل والمبني، والظاهر والمؤول، ثم تعود الأفعال، ثم يظهر النسخ، ثم الإجماع، ثم الأخبار، وأخيرًا القياس وأنواعه، قياس العلة وقياس الدلالة وقياس الشبه، وشروط العلة والحكم. وتعود أحكام التكليف، الحظر والإباحة، للظهور داخل الدليل الرابع قبل الانتهاء باستصحاب الحال، والأدلة، وشرط المفتي والمستفتي، ونقد التقليد وإثبات الاجتهاد. وهنا يتقدم الفعل لأول مرة على العقل والنقل، وكما سيُضح في «المستصفي» للغزالي، وربما لأولوية العمل على النظر في التصوف.

(٣) «التقريب والإرشاد» (الصغير) للباقلاني (٤٠٣هـ) ١٥٦

وتغيب البنية فيه بالرغم من أنه شافعي ينتسب إلى «الرسالة» ويطورها. تغيب عنها القسمة الواضحة إلا من قسمة ثلاثية طبقًا للأجزاء الثلاثة؛ الأول في مباحث الألفاظ،

١٥٦ الباقلاني، التقريب والإرشاد (الصغير)، قدّم له وحققه وعلّق عليه د. عبد الحميد بن علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م (ثلاثة أجزاء).

والثاني في الأمر والنهي، والثالث في العموم والخصوص. وهي أيضًا من مباحث الألفاظ؛ وبالتالي تغلب طرق الاستثمار على المستثمر وهي الأدلة الشرعية الأربعة، وعلى أحكام التكليف وهي الثمرة. أكبرها الثالث، ثم الثاني، ثم الأول.^{١٥٧} ومن ثم تكون الأولوية للعقل على النقل على حساب الفعل. وتتضمن بعض الأبواب فصولًا بعناوين أو بدون عناوين. وقد يظهر لفظ «القول» أو «الكلام» قبل الباب؛ مما يدل على قسمة أكبر،^{١٥٨} وأحيانًا تنفرد بعض العناوين بين الفصول والأبواب والقول والكلام.^{١٥٩}

وتتفاوت الأبواب من حيث الكم؛ أكبرها باب إثبات الأسماء العرفية في الجزء الأول، وكلها أقرب إلى الصَّغر،^{١٦٠} وأكبرها في الجزء الثاني «أدلة من حمل «افعل» على الوجوب والرد عليهم»،^{١٦١} وأكبرها في الجزء الثالث «شبه القائلين بالعموم ورد الباقلاني عليها». ^{١٦٢} والكتاب وجيز في مُقابل الوسيط والكبير؛ فأنواع الشروح الثلاثة الأصغر والأوسط والكبير التي عُرف بها ابن رشد في شروحه مع أرسطو معروفة عند الأصوليين من أجل التركيز والإسهاب.^{١٦٣}

ومع ذلك يمكن الكشف عن بنية تتخلق؛ تبدأ بتحديد العلم والنظر كما هو الحال في علم أصول الدين؛^{١٦٤} ثم تظهر أحكام التكليف،^{١٦٥} ثم يعود تحديد علم أصول الفقه

^{١٥٧} الثالث (عدد الفصول) (٦٢)، الثاني (٥٢)، الأول (٤٥). (عدد الصفحات): الثالث (٤٢٧)، الثاني (٣٦٤)، الأول (٢٨١).

^{١٥٨} مثل: القول في حقيقة الفقه وأصوله، ج ١، ١٧١. القول في حد العلم وحقيقته، ج ١، ١٧٤. القول في حد الحد، ج ١، ١٩٩. القول في الفصل بين الدليل والادل والمدلول له، ج ١، ٢٠٧. القول في أن النظر الصحيح لا يولد العلم، ج ١، ٢١١. القول في الوجوه التي من قبلها يخطئ الناظر في نظره، ج ١، ٢١٩. القول في الأمر ما هو؟ ج ٢، ٥. القول في العموم والخصوص، ج ١، ٥. الكلام على القدرية في حد العلم، ج ١، ١٧٨. الكلام في أقسام العلوم، ج ١، ١٨٣. الكلام في الأوامر، ج ٢، ٥. الكلام في دليل الخطاب وأقوال العلماء فيه، ج ٣، ٢٣١.

^{١٥٩} السابق، ج ١، ٣٦٧-٣٨٧؛ ج ٢، ١٢٤-١٢٩.

^{١٦٠} أصغرها صفحة واحدة.

^{١٦١} السابق، ج ٢، ٥٠-٧٢.

^{١٦٢} السابق، ج ٣، ٢١-٥٠.

^{١٦٣} من النقل إلى الإبداع، مج ١، النقل، ج ٣، الشرح.

^{١٦٤} السابق، ج ١، ١٧١-٢٣١.

^{١٦٥} السابق، ج ١، ٢٣٢-٣٠٢.

ووجوبه وترتيبه وأقسامه ومباحثه قبل أن تبدأ مباحث الألفاظ،^{١٦٦} وتضم الحقيقة والمجاز. وتحليل الأوامر أكثر من النهي،^{١٦٧} والأوامر جمع، والنهي مفرد. ويشمل العموم والخصوص، الاستثناء والمطلق والمقيّد والبيان، وبعض المفاهيم الأخرى مثل الشرط التي ستصبح في «الموافقات» جزءاً من «أحكام الوضع». هناك إحساس بالبنية لا يتجاوز ترتيب العلم وأقسامه ومباحثه، مادة دون صورة.^{١٦٨} ولما كان العلم ما زال في طور التشكل تغلّبت عليه التعريفات والحدود بالرغم من أن الأبواب والفصول تُعطي عباراتٍ شارحةً أكثر مما تُعطي تصوراتٍ وحدوداً. وتغيب الأدلة الأربعة كبنية مُتميزة، وتنضمُّ كلها تحت مبحث الألفاظ؛ فالقرآن والسنة كمتنٍ تخضع للمبادئ اللغوية، وباب «الطريق معرفة مواده تعالى» أقرب إلى السنة كمتن، والرسول ومعجزاته وكلام الله المخلوق، وهي موضوعاتٌ كلامية وفلسفية وليست أصولية،^{١٦٩} والقياس ممنوع في الأسماء،^{١٧٠} والإجماع غائب تماماً. والكتاب سجالي حجاجي، يعتمد منهج الجدل والكلام. فالعلم واحد هو علم الأصول بشقيه، أصول الدين وأصول الفقه؛ لذلك يرصد الباقلاني آراء المتكلمين والفقهاء معاً، ويظهر أسلوب الردود على الشبهات، ورصد الأدلة وتفنيد أدلة الخصوم، وتخيل الاعتراض مسبقاً والرد عليه «فإن قيل ... قيل». والأسلوب قطعي، يعرف الباقلاني الحق وهو فرقه الكلامية، الأشعرية، ومذهبه الفقهي، الشافعية. وبطبيعة الحال يتصدر المعتزلة في الردود عليهم ثم الخوارج. الأصحاب والمشايخ هم أهل الحق، الفرقة الناجية، وغيرها من الفرق الهالكة.^{١٧١} الأولى تقرّر وتصحّح، والثانية تزعم. الحق مع الأولى، أهل الحق، أهل

^{١٦٦} السابق، ج ١، ٣٠٣-٣١٥.

^{١٦٧} الأوامر (٣١٢)، النهي (٥١)؛ أي حوالي السدس.

^{١٦٨} السابق، ج ١، ٣١٠-٣١٥.

^{١٦٩} السابق، ج ١، ٤٢٩-٤٤٤.

^{١٧٠} السابق، ج ١، ٣٦١-٣٦٣.

^{١٧١} في الجزء الأول: المعتزلة (القدرية) (٢٤)، الفقهاء (١٠)، المتكلمون (٨)، الخوارج (٧)، أصحابنا، الأشاعرة، شيوخوا أهل الحق (٦)، أصحاب أبي حنيفة، أهل العراق (٤)، البراهمة، المجوس (٣)، الدهرية، أهل الدهر (٢)، نوابت القدرية (١). الجزء الثاني: المعتزلة (القدرية) (٢٧)، الفقهاء (١٠)، المتكلمون (٧)، أهل العراق (٥)، أهل الظاهر (٤)، أصحاب الشافعي (٢)، أصحاب أبي حنيفة، أصحاب مالك، أصحابنا، أهل الإثبات، أهل المدينة، أهل اللغة، البراهمة، الثنوية، المجوس، الوثنيون (١). الجزء الثالث: أهل اللغة (٣٤)، أهل العراق (١٤)، الشافعية (١٠)، المتكلمون (٩)، أهل الوقف، الحنفية،

السلف، والثانية الشذوذ من الفقهاء. والحق معروف سلفاً كما تدل على ذلك المقدمات الإيمانية واللوازم، مثل «إن شاء الله»، «الله أعلم».^{١٧٢} وتُذكر بعض الفرق غير الإسلامية، مثل البراهمة والمجوس والثوية والوثنيين والدهرية، امتداداً لتاريخ الأديان من علم أصول الدين إلى علم أصول الفقه.^{١٧٣} ولا يُذكر أحمد بن حنبل ربما لعدم حضوره في هذا الوقت المبكر مثل حضوره في القرون المتأخرة. ويُذكر من كل فرقة المتقدمون والمتأخرون بداية بلورة الوعي التاريخي.^{١٧٤}

ويجمع بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية. تكثر الأدلة العقلية في البداية حيث تُعرض الأمور حول تحديد العلم والنظر عرضاً عقلياً خالصاً. وهنا يظهر الججاج، وتكثر ألفاظ الأدلة والبراهين والحجج والشُّبه، وكثيراً ما تنتهي الفقرات بلازمة «فصح بذلك ما قلناه»، أو «فبطل ما قالوه»، أو «فسقط ما قالوه»؛ فالججاج كله لإثبات صحة رأي النفس وإبطال الرأي الآخر.^{١٧٥} وتوجد عناوين بأكملها للإبطال والرد؛ فهناك صواب وخطأ، حق وباطل، صحيح وفاسد، مع أنها كلها مواقف اجتماعية وسياسية تبحث عن شرعيتها في الفكر.^{١٧٦} وهناك الدهماء أو الجمهور، فكر الأغلبية في كل فرقة؛ فالفرقة ليست على رأي واحد. ويظهر فقه الأمصار والمناطق الجغرافية خاصة أهل العراق. وفي الأدلة

الفقهاء، القدرية (المعتزلة) (٨)، أصحاب العموم (٦)، المالكية (٥)، الأشاعرة (٢)، وست فرق أخرى من بطون قریش.

١٧٢ السابق، ج ١، ٢٤٢.

١٧٣ هناك إمكانية دراسة الصلة بين العلمين عند المتكلمين الفقهاء، مثل الجويني في «الإرشاد» و«البرهان»، الغزالي في «الاقتصاد» و«المستصفى»، ابن حزم في «الفصل» و«الإحكام»، القاضي عبد الجبار في «المُغني» و«العمد».

١٧٤ ج ٣، ١١٨، ٣٠١، ٣١٠.

١٧٥ السابق، ج ٢؛ مثلاً «فبطل ما قالوه»، ج ٢، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦؛ «فلم يلزم ما قالوه»، ج ٢، ٢٩٩؛ «فلتثبت ما قلناه»، ج ٢، ٣٠٠؛ «فصح ما قلناه»، ج ١، ٣٠.

١٧٦ إبطال الباقلاني لقول الجمهور أن «افعل» تكون أمراً لصيغتها، ج ٢، ١٢. ذكر الأدلة، ج ٢، ٥٠-٨٢، ١٩٨-١٩٢، ٢٠٢، ٢١٦-٢٣١، ٢٩٠-٢٩٢، ٢٩٩-٣٠٧. أدلة المعتزلة، ج ٢، ١٦٠-١٦٣، ٢٧٧-٢٨٢. ذكر الشبه، ج ٢، ١٢٤-١٣٠، ٢٠٤، ٢٠٨. إبطال أدلة، ج ٢، ٣٤١-٣٤٦، ٣٥٩-٣٦٤. حجة، ج ٢، ٢٣٥. شبه، ج ٣، ٢١. إبطال، ج ٣، ٤٣-٥٠. أدلة، ج ٣، ٥٥-٦٣، ١٤٨-١٥٧، ١٧٢-١٧٣، ٢٠٠، ٢٩٤-٣٠١، ٣١٨-٣٢٨، ٣٢١-٣٢٨، ٢٣٨. حجية، ج ٣، ٧٣-٧٦. الرد، ج ٣، ٢٣٧-٢٤٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

النقلية تزيد الآيات القرآنية على الأحاديث النبوية، وتكرر كأدلة،^{١٧٧} وهي قصيرة كقضايا منطقية، وليست طويلة تعبر عن تصورات إيمانية.^{١٧٨} ويستشهد بكثير من الأشعار في مباحث الألفاظ،^{١٧٩} ويجمع بين القرآن والشعر،^{١٨٠} كما تكثر الإحالة إلى لغة العرب وكلام العرب.^{١٨١}

ومن أسماء الأعلام يتصدر المتكلمون والفقهاء واللغويون والشعراء والصحابة والسياسيون؛^{١٨٢} فالشعر به تفسير القرآن، واللغة تقدّم منطق، والمتكلمون والفقهاء ينظرون عقيدته وشريعته، ورجال السياسة يُعطون الخلفية السياسية للمذاهب والفرق. ويُحيل الباقلاني إلى باقي أجزاء العمل مما يدل على وحدته الداخلية، ما سبق وما يأتي،^{١٨٣} كما يُحيل إلى باقي أعماله مما يدل على وحدة مشروعه الفكري، ثم يُحال إلى أعمال الآخرين السابقين عليه بلورةً للوعي التاريخي، مثل «أحكام القرآن» للشافعي، والذي كانت «الرسالة» مقدمة له.^{١٨٤}

^{١٧٧} في الجزء الأول: الآيات (٩١)، الأحاديث (١٩). في الجزء الثاني: الآيات (١١١)، الأحاديث (٣٦). في الجزء الثالث: الآيات (١٧٤)، الأحاديث (١٢٥).

^{١٧٨} السابق، ج ٣، ١٢٨.

^{١٧٩} في الجزء الأول (١٤)، ج ١، ٣١٧، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٤١، ٣٧٩، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٦. في الجزء الثاني (١)، ج ٢، ٣٣. في الجزء الثالث (١٢)، ج ٣، ١٣٩، ١٣٤، ١٣٨، ٣١٣، ٣٨١، ١٣٤، ١٣٩، ٣١٣، ١٤٤، ٣١٣. ^{١٨٠} السابق ج ٣، ١٤٣.

^{١٨١} كلام العرب، السابق، ج ١، ١٧١، ٣٨٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٤؛ ج ٣، ١٣٣. لغة العرب، ج ٣، ٣٤٢. ^{١٨٢} في الجزء الأول: الأعشى (٢)، امرؤ القيس، ذو الرمة، الأسود بن يعفر، ابن الجبائي، أبو الهذيل، الحارث بن ظالم، سحبان وائل، سلمان الفارسي، سيبويه، علي بن أبي طالب، المزني، معاوية، وابصة، يزيد بن حجية (١). وفي الجزء الثاني: أبو شمر المرجئي الحنفي، الشافعي الكرخي (٤)، ابن الجبائي (٣)، أبو سعيد ابن المعلي، البلخي، الجبائي، عبد الرحمن بن عوف (٢)، أبو عمر، أبو الحسن الأشعري، أبو بردة، الأقرع، أم سلمة، بروع بنت واشق، بريرة، الجاحظ، حمل بن مالك، سراقه، ابن عباس، العنبري، عيسى بن أبان الحنفي، ماعز بن مالك، مسيلمة (١). وفي الجزء الثالث: الشافعي (١٠)، عمر بن الخطاب (٨)، ابن سريج، عبد الله بن عباس، علي بن أبي طالب، عيسى بن أبان (٥)، علي بن إسماعيل الأشعري (٤)، أبو بكر الصديق، عبد الله بن عمر، عبد الله بن قيس، الجبائي، النعمان بن ثابت (٣)، عائشة، عبادة بن الصامت، عبد الرحمن بن صخر، فاطمة بنت قيس، ماعز بن مالك (٢). وهناك عشرات أخرى ذكرت مرةً أخرى مثل أبي بكر الصيرفي، أنس بن مالك، أويس القرني، النابغة الذبياني، زيد بن ثابت، أبو سعيد الخدري، سعد بن أبي وقاص، عمر بن عبد العزيز، القفال الشاشي ... إلخ.

(٤) «تقويم النظر» لابن البرهان (٥٩٢هـ) ١٨٥

وهو عنوانٌ مُشابه لعنوان الدبوسي «تأسيس النظر»؛ فليس الغاية منه تأسيس الأصول وإيجاد بنية لعلم أصول الفقه بعد أن أحكمها «المستصفى»، بل الغاية إدخال الأصول في علم المنطق لتعميق مباحث القياس في علم الأصول باعتباره نظرية في الاستدلال، وإدخال المنطق في علم الأصول لتوسيع مفهوم المنطق بحيث يشمل الأدلة الثلاثة الأخرى. وهذا ما سُمي «تقويم النظر»؛ أي تعميقه من ناحية الاستدلال، وتوسيعه من ناحية الأدلة. ولما كان علم الأصول يجمع بين اللغة في مباحث الألفاظ والمنطق في القياس، فقد غلب على الكتاب المنطق واللغة، كما أن المنطق يجمع بين اللغة في المقولات والعبارة وأشكال القضايا في التحليلات الأولى والتحليلات الثانية، لدرجة أنه يصعب الحكم على المنطق؛ هل هو منطق لغة أم منطق تصورات؟ ويتَّسم بالاختصار الشديد وكأنه أقرب إلى رسائل التعريفات وتحديد معاني الألفاظ. ولا غرابة في الجمع بين تحليل مخارج الحروف كما هو معروف في علم الأصوات وحساب الجُمْل، ومعرفة تاريخ مولد الشافعي ووفاته وبعض الصحابة عن طريق حساب الحروف. ١٨٦

لذلك تقلُّ الشواهد النقلية، وتكثرُ التعريفات العقلية. ومع ذلك يكثرُ الاستشهاد بالشعر؛ فهو الرصيد الثاني لمباحث الألفاظ بعد اللغة. ١٨٧ ويتقدم الشافعي على أبي حنيفة وما سواه، الشعراء أو أحد الصحابة. ١٨٨

١٨٣ السابق، ج ٢، ١٧٥، ١٨٥، ٢٦٠، ٣٥٣؛ ج ٣، ٥٦، ٦٣، ٨٢، ٨٥، ٨٨، ١٥٥، ١٣١، ١٨١، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٥٨، ٣٥٧، ٣٧٧.

١٨٤ من كتب الباقلاني يُحيل في الجزء الأول إلى: الأصول الكبير، الأصول الأوسط، الفرق بين معجزات الرسل وكرامات الأولياء، تعريف عجز المعتزلة عن إثبات دلائل النبوة وصحتها على مذاهب المثبتة (١)، السابق، ج ١، ٤٢٠، ٤٣٩، ٤٠٧. وفي الجزء الثاني: التقريب والإرشاد الكبير، الأوسط، إعجاز القرآن، الأمالي، الإمامة، ثم أحكام القرآن للشافعي. وفي الجزء الثالث يُحيل إلى الكتاب الكبير له (٥).

١٨٥ محمد بن علي بن شعيب ابن البرهان، تقويم النظر، دراسة وتحقيق وتعليق عبد الفتاح أحمد الفاوي، القاهرة ١٩٩٢م.

١٨٦ السابق، ص ١٨٩.

١٨٧ القرآن (٣)، الحديث (٢)، الشعر (١٣).

١٨٨ الشافعي (٣)، أبو حنيفة (١)، خالد الهذلي، علي ابن أبي الغدير القنوي (١)، ابن مسعود (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وفي نفس الوقت هو محاولة للجمع بين المذاهب الفقهية الأربعة في نظرية لغوية واحدة تتجاوز الخلافات المذهبية بالرغم من تقديم الشافعي عليها؛ فالمؤلف شافعي وليس «شفعويًا».^{١٨٩}

لم يُحِصْ أصولاً أو قواعد، بل وضع عدة فقرات في موضوعات مُتفرقة مرتبطة فيما بينها بموضوعات اللغة والمنطق.^{١٩٠} وتظهر بين الحين والآخر ألفاظ مثل «تفهم»، وهو الأغلب، أو فصل أو إشارة أو مقدمة، وهو الأقل.^{١٩١} وتتداخل الموضوعات، تحضر وتغيب؛ إذ تبدأ اللغة باللفظ والمعنى وعيوب اللسان وأقسام الكلام، ثم تتحول إلى منطق التصورات مثل الكلي والجزئي، والقوة والفعل، والموضوع والمحمول. والأسماء الخمسة في الجامع بين الألفاظ والتصورات، ثم تظهر أنواع القضايا وأشكال القياس، وترتبط به بعض مباحث العلة والدلالة من القياس الفقهي، ثم تأتي مباحث الألفاظ من علم الأصول مثل الخاص والعام، والأمر والنهي، والظاهر والمثوّل، والمنطق والمفهوم، وينتهي بالمنقول والنسخ.

(٥) «النَّبَذُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ الظَّاهِرِيِّ» لابن حزم (٤٥٦هـ)^{١٩٢}

للتخلص من الإسهاب والتطويل والتفريغ والجزئيات قرّر ابن حزم نفسه تلخيصه؛ فالإحكام كتاب تقصّ لا كتاب إيجاز. ويعتبر أن الخصوم قد شغبوا وأطالوا، فشغب بشغب، وإطالة بإطالة،^{١٩٣} بل إنه أقرب إلى التفصيل والشرح منه إلى التلخيص بمقارنة الأبواب في «الإحكام»، والفصل في «النَّبَذ»، أما بمقارنة الفصول فإن «النَّبَذ» تُعتبر اختصاراً للإحكام، وربما لا يكون ملخصاً أو تلخيصاً أو تفصيلاً، بل هو تأليفٌ جديد؛ لأنّ الفصول بين «الإحكام» و«النَّبَذ» غير مُتطابقة، والترتيب مختلف؛ فالبداية في «النَّبَذ» بالإجماع، وفي «الإحكام» بالبيان؛ أي مباحث الألفاظ بعد المقدمة اللغوية التي أصبحت في «النَّبَذ» مقدمةً إيمانية خالصة.^{١٩٤} أراد ابن حزم أن يكون تمهيداً ومدخلاً لـ «الإحكام» والإلمام بأصول

^{١٨٩} «ثم جمعت هذه الأوراق ووسمتها بـ «تقويم النظر»، يشتمل على مسائل خلافية ذائعة، ونَبَذَ مذهبية ناقصة بعد مقدمات تُعين على النظر في ذلك، وجعلته يشتمل على المذاهب الأربعة مقدماً مذهب الشافعي ...»

المذهب بأسرع طريق، ولكن أتى بموضوعاتٍ جديدة للاستدلال على المذهب ليست في «الإحكام»، وتكثر فيه الآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية؛ فالقرآن أصل، والحديث فرع؛ والقرآن مُتواتر، والحديث مُتواتر وآحاد.

وكما تغيب البنية في «الإحكام» تغيب أيضًا في «النبد»، وتستعمل الأصول والمبادئ للإعلان عن الموقف المذهبي لأهل الظاهر. ومع ذلك تتخلق البنية جزئيًا بدايةً بالإجماع، الدليل الثالث، ثم الأخبار أي السنة، الدليل الثاني، ثم بإبطال الرأي والقياس والتعليل ودليل الخطاب والمفهوم. أما القرآن، وهو الدليل الأول، فيعرض من خلال الأخبار، الدليل الثاني، في موضوع التشابه.^{١٩٥}

^{١٩٠} وهي واحد وأربعون عنوانًا على النحو الآتي: (١) اللفظ والمعنى. (٢) عيوب اللسان. (٣) أقسام الكلمة. (٤) أقسام الكلم. (٥) الجزئي والكلي. (٦) الاسم المحصل والمعدول. (٧) أقسام الاسم من حيث المعنى. (٨) القوة والفعل. (٩) الموضوع والمحمول. (١٠) الكليات الخمس. (١١) أنواع الدلالات. (١٢) القياس وأنواعه. (١٣) الصفقة المحصلة والمعدلة. (١٤) الكم والكيف. (١٥) أجزاء القضية. (١٦) جهة القضية. (١٧) تقابل القضايا. (١٨) عكس القضايا. (١٩) استعمال الحروف. (٢٠) أجزاء القياس. (٢١) أشكال القياس. (٢٢) القياس الشرطي. (٢٣) مقدمات القياس. (٢٤) الفرق بين برهاني العلة والدلالة. (٢٥) أمهات المطالب. (٢٦) وجه الدليل. (٢٧) المقصود بالأمر. (٢٨) المقصود بالعام. (٢٩) المقصود بالطلق. (٣٠) المقصود بالنص. (٣١) المقصود بالظاهر. (٣٢) المقصود بالتأويل. (٣٣) المقصود بالمجمل. (٣٤) المقصود بالمنطوق. (٣٥) المقصود بالمفهوم. (٣٦) مفهوم بالخطاب. (٣٧) تنقيح المناط. (٣٨) تأثير العلة. (٣٩) تقويم العلة وتوابعها. (٤٠) المنقول. (٤١) النسخ.

^{١٩١} تفهيم (١٩)، فصل، مقدمة، إشارة (١).

^{١٩٢} الإمام الحافظ علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، النبذ في أصول الفقه الظاهري، عرف الكتاب وعلّق على حواشيه أستاذ المحققين العلّامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ محمد زاهد ابن الحسن الكوثري، وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقًا، وقف على طبعه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني مؤسس ومدير مكتبة نشر الثقافة الإسلامية من أقدم عصورها حتى الآن، الخانجي، القاهرة ١٩٤٠م.

^{١٩٣} «لكن شغبوا وأطالوا، فوجب تقصّي شغبهم؛ إذ كتابنا هذا كتاب تقصّ لا كتاب إيجاز». «الإحكام، ج ٥، ٧٩٤». «و يكون إن شاء الله عز وجل درجة إلى الإشراق على ما في كتابنا الكبير في ذلك»، النبذ، ص ٦. ^{١٩٤} النبذ، ص ٦-٧.

^{١٩٥} السابق، ص ٢٣٨.

خامسًا: تفرّيع البنية

(١) «اللُّمع في أصول الفقه» للشيرازي (٤٧٦هـ)^{١٩٦}

وقد تم تأليف «اللمع» اختصارًا لكتاب «التبصرة» بناءً على سؤال^{١٩٧} وتبيّن خطة الكتاب بيان العلم والظن وما يتعلق بهما من النظر والدليل.^{١٩٨} «اللمع» في الاتفاق، و«التبصرة» في الاختلاف. اللمع في الأصول والقواعد، و«التبصرة» في اختلاف المذاهب حولها. وتتفرع البنية فيه، إذ ينقسم الكتاب إلى سبعة أقسام غير مرقّمة بدايةً بلزمة «الكلام في ...» أو «القول في ...» ودون نسق عقلي واضح؛^{١٩٩} يبدأ بمباحث الألفاظ، الأمر والنهي، والمجمل والمبّين، ثم الكلام في النسخ، وهو موضوع يتعلق بالمصدر الأول، القرآن، ثم القول في الإجماع المصدر الثالث، ثم الكلام في القياس المصدر الرابع، ثم القول في التقليد والقول في الاجتهاد، الأصل الرابع. وتتقدم مباحث الألفاظ من حيث الكم، ثم القياس، ثم النسخ، وأقلهم الإجماع.^{٢٠٠} ويغيب المصدر الثاني السنة، كما تغيب أحكام التكليف الخمسة، ثمرة العلم بتعبير «المستصفي»؛ ومن ثم يكون للعقل الأولوية على النقل، ويغيب الفعل.

ويتكون كل كلام أو قول من الأقوال السبعة من عدة أبواب،^{٢٠١} وتكثر الأبواب لدرجة أن تصبح كل فقرة بابًا، وقد تتخلل الأبواب عبارات أخرى مثل «ذكر» أو «بيان»،^{٢٠٢}

^{١٩٦} الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي الشافعي، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

^{١٩٧} «سألني بعض إخواني أن أصنّف له مختصرًا في المذهب في أصول الفقه ليكون ذلك مُضافًا إلى ما عملت من «التبصرة» في الخلاف، فأجبتّه إلى ذلك إيجابًا لمسألته وقضاء لحقه، وأشرت فيه إلى ذكر الخلاف وما لا بد منه من الدليل؛ فربما وقع ذلك إلى ما ليس عنده ما عملت من الخلاف.» اللمع، ص ٣.

^{١٩٨} السابق، ص ٣.

^{١٩٩} الكلام في الأمر والنهي، الكلام في المجمل والمبّين، الكلام في النسخ، الكلام في القياس، القول في الإجماع، القول في التقليد، القول في الاجتهاد.

^{٢٠٠} الألفاظ (٤٣)، القياس (٣٩)، النسخ (٣٢)، الإجماع (٩).

^{٢٠١} عدد الأبواب: المقدمة (٦)، الأمر والنهي (١٧)، المجمل والمبّين (٤)، النسخ (١٩)، الإجماع (٧)، القياس (١٣)، التقليد (٢)، الاجتهاد (٣).

^{٢٠٢} اللمع، ص ٣١-٣٤.

ويتكون كل باب من عدة فصول مختلفة عددًا، وبعضها بلا فصول،^{٢٠٣} وغالبيتها بلا عنوان، وبعض الأبواب من فصل واحد، وبعضها بلا فصول على الإطلاق، وبعض الموضوعات خارجة عن الأبواب والفصول.^{٢٠٤}

الأدلة النقلية أكثر من العقلية، والقرآن أكثر من الحديث، ما يقرب من الضعف.^{٢٠٥} ويُستعمل الشعر كدليل على تفسير ألفاظ القرآن.^{٢٠٦} ويتقدم أبو حنيفة والمعتزلة على غيرهم للجدال معهم باسم الأشعرية.^{٢٠٧}

(٢) «تقويم الأدلة» للدبوسي (٤٣٠هـ)^{٢٠٨}

وتتفرع البنية أيضًا فيه؛ إذ ينقسم إلى أبواب وفصول وأقوال دون معرفة أيهما الأصل وأيها الفرع،^{٢٠٩} ويغيب الترتيم كليةً مما يدل على غياب «التمفصلات».

والعنوان يدل على الهدف «تقويم الأدلة»؛ أي البحث عن الأسس النظرية للاستدلال، ووضع فلسفة للأصول، وتأسيس للنظر، وكما يتضح ذلك في كتابه الثاني «تأسيس النظر»؛ يعني «تقويم» الضبط والتصحيح والتأسيس. يعتمد على التنظير المباشر لاعتماد الأحناف على العقل؛ لذلك يغلب عليه التأمل النظري، والانعكاف على الذات، والنظر إلى الداخل. ويبعد عن السجال ضد الفرق بالرغم من ظهور أسلوب «فإن قيل ... قلنا».

ومع ذلك يعتمد على الأدلة النقلية، الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والقرآن أكثر من

^{٢٠٣} عدد الفصول بالنسبة لعدد الأبواب: ١٨ فصل = باب واحد، ١٦ = ١، ١٤ = ١، ١٢ = ١، ١٠ = ١، ٩ = ٢، ٨ = ٢، ٧ = ٥، ٦ = ٢، ٥ = ٣، ٤ = ١٠، ٣ = ٩، ٢ = ١٣، ١ = ١٣، أبواب دون فصول ٨.

^{٢٠٤} مثل بيان الخبر وصحته، اللمع، ص ٧١.

^{٢٠٥} الآيات (٩٨)، الأحاديث (٤٤) (بما في ذلك التكرار)، الشعر (٢).

^{٢٠٦} اللمع، ص ٤٦، ٥٦.

^{٢٠٧} أبو حنيفة (٥)، المعتزلة (٤)، الأشعرية (٢)، الأشعري (٢)، أبو إسحاق المروزي (٣)، أبو بكر الصيرفي، سفيان الثوري (٢)، الباقلاني، الكرخي، الدقاق، الشافعي، الحسن، عطاء الشعبي، النخعي، مالك، أحمد، محمد بن الحسن (١).

^{٢٠٨} الإمام أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي، تقويم الأدلة في أصول الفقه، قدّم له وصحّحه الشيخ خليل محيي الدين الميس، مُفتي زحلة والبقاع، مدير أزهر لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م.

^{٢٠٩} باب القول (٨٢)، القول (٢٥)، الأصل (١٣)، «بدون عنوان (٧)، بعنوان (٦)».

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الحديث أربعة أضعاف.^{٢١٠} ويستشهد بالشعر العربي وبكلام العرب ولسانهم وعاداتهم واستعمالاتهم اللغوية.^{٢١١} والبداية بتحديد مصطلحات العلم؛ مما يبيّن أن العلم ما زال في مرحلة التكوين من حيث البنية والمصطلح.

ومع ذلك تبرز بدايات البنية في بعض عناوين الأبواب-البرنامج التي تفصل بنية موضوع جزئي داخل العلم الكلي، مثل أنواع الحجج الشرعية، والحجج العقلية، والكلام، وأسماء الشرائع، والألفاظ، والحجج المحجوزة من الشرعيات.^{٢١٢} ومنها يمكن رصد تشكّل بنية غير مُعلَن عنها تقوم على تسعة موضوعات؛ الأدلة الثلاثة الأولى، ثم الأمر والنهي من مباحث الألفاظ، ثم ما يُعادل أحكام التكليف وأحكام الوضع، ثم العودة إلى العام والخاص والظاهر والمنوّل من مباحث الألفاظ، ثم خبر الواحد المرتبط بالدليل الثاني، ثم النسخ المرتبط بالدليل الأول، ثم أفعال النبي المرتبطة بالدليل الثاني، فالسنة قول وفعل وإقرار، ثم القياس الدليل الرابع، ثم الأهلية؛ أي الحقوق والواجبات التي تدخل في مقاصد الشارع، مثل العقل والتكليف.^{٢١٣} وأكبرها القياس، وأصغرها أفعال النبي.^{٢١٤} وهنا تكون الأولوية للنقل على العقل على حساب الفعل.

وبالرغم من أن المؤلف حنفي إلا أن الشافعي هو الأكثر ذكرًا؛ فقد فاق التلميذ الأستاذ. وفرض نفسه على العلم في «الرسالة»،^{٢١٥} ثم يأتي أبو حنيفة مؤسس المذهب، ثم محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، ثم أبو يوسف، ثم الكرخي، ثم الجصاص، ثم زفر وعيسى بن أبان وإبراهيم النخعي من أعلام الحنفية، والفراء من النحويين. وبالرغم من الطابع النظري التأملي الخالص إلا أنه يُحاور المذاهب، والمذهب الصحيح «مذهبنا» ضد الخصوم، ويتحدث عن «علمائنا» وأصحابنا في مقابل العلماء

^{٢١٠} الآيات (٤٥٩)، الأحاديث (١٢٣).

^{٢١١} الشواهد الشعرية (١٠)، العرب (٢)، لسان العرب، اللسان (١).

^{٢١٢} القول في أسماء أنواع الحجج، السابق، ص ١٣. القول في أنواع التكلم، ص ٣٤. القول في الحجج المحجوزة من الشرعيات، ص ١٦٨.

^{٢١٣} (١) القول في أسماء أنواع الحجج، ص ١٣-٣٣. (٢) القول في أنواع التكلم وضعًا وتفسيرها حقًا، ص ٣٤-٦٠. (٣) القول في بيان أسباب الشرائع، ص ٦١-٩٣. (٤) القول في أسماء الألفاظ في حق قدر تناولها المسمّيات وحكمها فيما تناوله، ص ٩٤-١٦٩. (٥) باب القول في الخبر الواحد، ص ١٧٠-٢٢٧. (٦) باب القول في النسخ تفسيرًا وجوًا، ص ٢٢٨-٢٤٦. (٧) باب القول في أفعال النبي، ص ٢٤٧-٢٥٩. (٨) باب القول في القياس، ص ٢٦٠-٤١٦. (٩) باب القول في حين أهلية الآدمي لوجوب الحقوق المشروعة عليه، وهي الأمانة التي حملها الإنسان، ص ٤١٧-٤٦٨.

والفقهاء والعقلاء وأهل الحديث وأهل العلم وأهل النظر والصحابة، ويكون أحياناً على التبعية مثل جمهور العلماء، جماعة العلماء، بعض أهل الحديث؛ نظراً للفروع داخل كل طائفة.^{٢١٦} فهناك صحيح وفاسد، صواب وخطأ.^{٢١٧} وما زال الجدل مع المتكلمين خاصة الحشوية والخوارج. ويُذكر النظام لإنكاره الإجماع،^{٢١٨} بل تُذكر الفرق غير الإسلامية كالنصارى واليهود والمجوس وأنبيائهم عيسى وزرادشت، مع المسلمين كفرقة وأنبيائهم نوح وإبراهيم وداود وسليمان ولوط،^{٢١٩} بل وتُذكر بعض الفرق الأصولية مثل الطردية.^{٢٢٠}

وتبرز وحدة العمل في إحالته إلى نفسه تذكيراً بالسابق وإنباء باللاحق،^{٢٢١} كما يوضع العمل في إطار المشروع الفكري للمؤلف عندما يُحيل إلى باقي أعماله، مثل «الأمد الأقصى»، و«خزانة الهدى»، و«الهداية».^{٢٢٢} وتوضع مساهمته في إطار العلم والسابقين عليه، مثل «الرسالة» للشافعي، و«كتاب الإكراه» والاستحسان للشيباني.^{٢٢٣} ويتبلور الوعي التاريخي بالعلم والخلاف بين المتقدمين والمتأخرين، والتحول من اللابنية إلى البنية، والانتقال من النظرية الجزئية إلى المذهب المتكامل.^{٢٢٤}

^{٢١٤} القياس (١٥٧)، العام والخاص، والظاهر والمثول (٧٦)، خبر الواحد (٥٩)، مقاصد الشارع (٥١)، أحكام التكليف والوضع (٣٣)، الأمر والنهي (٢٧)، الأدلة الشرعية الثلاثة الأولى (٢١)، النسخ (١٩)، أفعال النبي (١٣).

^{٢١٥} الشافعي (٤٤)، أصحاب الشافعي، مشايخ الشافعي (١)، أبو حنيفة (٢٥)، الشيباني (١٩)، أبو يوسف (١٣)، الكرخي (٧)، الجصاص، أبو الحسن (٢)، الفراء، زفر، عيسى بن أبان، إبراهيم النخعي (١).

^{٢١٦} علماؤنا (٤٦)، أصحابنا (٢)، مذهبنا، خصمنا (١)، الفقهاء، جمهور العلماء (٤)، العلماء، العقلاء (٢)، بعض أهل الحديث، بعض العلماء، أهل العلم، جماعة العلماء، وأهل النظر، الصحابة (١).
^{٢١٧} الصحيح (٣).

^{٢١٨} الحشوية (٣)، المتكلمون، الخوارج، النظام (١).

^{٢١٩} اليهود (٢)، المجوس، عيسى، زرادشت (١).

^{٢٢٠} تقويم الأدلة، ص ٣١٢.

^{٢٢١} تقويم الأدلة، ص ٣٠٢، ٣٠٦.

^{٢٢٢} الأمد الأقصى (٣)، خزانة الهدى، الهداية (١). السابق، ص ٩، ١١، ٤٥٩.

^{٢٢٣} السابق، ص ٨٦، ٢١٩، ٢٣٩.

^{٢٢٤} «وليس عن أصحابنا المتقدمين مذهب ثابت». السابق، ص ٢٥٦.

(٣) «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري (٤٣٦هـ)^{٢٢٥}

ويتفرع إلى اثني عشر قسمًا دون ترقيم ودون مفهوم ودون تصور، مثل «أصل» أو «دليل»، بل مجرد «الكلام في ...» دون اطراد، وفي تسعة أقسام فقط.^{٢٢٦} ومرةً أخرى يُستبدل «الكلام في ...» بلفظ «أبواب»، مثل «أبواب العموم والخصوص»، ومرةً أخرى دون «الكلام في ...» أو «أبواب» ذكرًا للموضوع مباشرةً «المجمل والمبين»،^{٢٢٧} وأحيانًا تظهر كلمة «فصول» دون أي دلالة، وهي القسمة الشائعة في الزيادات وفي كتاب القياس الشرعي، وهناك «باب» كمقدمة و«كتاب» لوضع الزيادات، ويلحق به «كتاب القياس الشرعي»، وهو كتابٌ مستقل.^{٢٢٨} أكبرها «القياس والاجتهاد»، فالكتاب معتزلي، ثم «الأخبار» نظرًا لإشكال العلاقة بين القياس وخبر الواحد حين التعارض، ثم «الأوامر» أهم مبحث من مباحث الألفاظ دون «النواهي»، ثم العموم والخصوص معًا، ثم الإجماع المصدر الثالث للتشريع، ثم «المفتي والمستفتي» الذي يوضع عادةً من لواحق الاجتهاد، ثم «الناسخ والمنسوخ» الذي يُذكر عادةً مع المصدر الأول، الكتاب، ثم «الحظر والإباحة» من أحكام التكليف، ثم «المجمل والمبين» عودًا إلى مباحث الألفاظ، ثم «الأفعال» دون الأقوال، وهو من موضوعات المصدر الثاني، السنة، السنة الفعلية، وأخيرًا «النواهي» أصغرها منفصلةً عن «الأوامر».^{٢٢٩}

^{٢٢٥} أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، كتاب المعتمد في أصول الفقه، اعتنى بتهديبه وتحقيقه محمد حميد الله بتعاون محمد بكير وحسن حنفي (جزءان)، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

^{٢٢٦} الكلام في الأوامر، الكلام في النواهي، الكلام في الأفعال، الكلام في الناسخ والمنسوخ، الكلام في الإجماع، الكلام في الأخبار، الكلام في القياس والاجتهاد، الكلام في الحظر والإباحة، الكلام في المفتي والمستفتي.

^{٢٢٧} أبواب العموم والخصوص، السابق، ج ١، ص ٢٠٣-٣١٥. المجمل والمبين، ج ١، ص ٣١٦-٣٦٢. ومرةً فصول الأمر، السابق، ص ٤٣. فصول الناسخ والمنسوخ، ص ٣٩٣. في فصول الإجماع، ص ٤٥٧. زيادات المعتمد، ص ٦٩٣-٩٩٩. القياس الشرعي، ص ١٠٣١-١٠٤٦.

^{٢٢٨} باب، ج ١، ص ٦-٤٢. كتاب زيادات المعتمد، ج ٢، ص ٩٩٣-١٠٣٠. كتاب القياس الشرعي، ج ٢، ص ١٠٣١-١٠٥٠.

^{٢٢٩} القياس والاجتهاد (١٧٨ص)، الأخبار (١٤٩)، الأوامر (١٣٨)، العموم والخصوص (١١٥)، الإجماع (٨٤)، المفتي والمستفتي (٦٤)، الناسخ والمنسوخ (٦٣)، الحظر والإباحة (٦١)، المجمل والمبين (٤٧)، الأفعال (٣٠)، النواهي (٢٠)، القياس الشرعي (٢٠)، الزيادات (٣٥).

وتتشكل بنية العلم خلال هذه الأقسام، يبدو أن الأولوية ما زالت لمباحث الألفاظ؛ الأوامر والنواهي، العموم والخصوص، المجمل والمبين، وهي الأقسام الأربعة الأولى، ثم تظهر الأدلة الأربعة بعد ذلك في الأقسام السبعة الباقية دون ترتيب. الدليل الثاني، وهو السنة في الأفعال، القسم الخامس، والأخبار القسم الثامن. والدليل الأول، الكتاب، في الناسخ والمنسوخ، القسم السادس. والدليل الثالث الإجماع في القسم السابع. والدليل الرابع، القياس أو الاجتهاد، في القسم التاسع. والمفتي والمستفتي في القسم الحادي عشر، ثم القياس الشرعي الكتاب المستقل. أما أحكام التكليف، وهي الثمرة، فتظهر داخل الدليل الرابع بعنوان الحظر والإباحة، القسم العاشر. فمن حيث الأولوية تأتي مباحث الألفاظ أولاً قبل الأدلة الشرعية، أي طرق الاستثمار قبل المستثمر، أما الثمرة فأقلها، وهي أحكام التكليف بتشبيهه «المستصفي». ومن حيث الكم أيضاً تأتي مباحث الألفاظ أولاً، القياس ثانياً، والسنة ثالثاً، والإجماع رابعاً، والقرآن خامساً، وأحكام التكليف سادساً.^{٢٢٠} فالأولوية للنقل على العقل على حساب الفعل أيضاً.

ونظرًا لعدم استقرار العلم بعدُ فقد تميّز الأسلوب بالإسهاب بالرغم من قصر الأبواب وعدم التركيز. ما زال الفكر يدور حول نفسه باحثًا عن أصل أو قاعدة أو ركن حتى تتخلق البنية، وإذا ظهرت القواعد فلتأسسها وإخضاعها لنقاش نظري قبل البناء عليها؛^{٢٢١} لذلك يتم تفصيل المسائل إلى درجة المتناهي في الصغر، فتضيع القاعدة الكلية في زمام التفصيلات قبل أن تخرج القاعدة من شرنقتها؛ لذلك أتى أقرب إلى «الأمالي» مثل «المغني في أبواب التوحيد والعدل» لأستاذه القاضي عبد الجبار. ويبحث الفكر عن الاتساق، وتطابق المقدمات مع النتائج، ويرد على الاعتراضات مسبقًا في صيغة «فإن قيل ... قلنا»، وذكر الرأي والرأي الآخر؛ فهو كتابٌ حجاجي ما زال خاضعًا لمنهج الجدل الكلامي. وتُرصَد الأدلة تباعًا، وتحصر حجج المعارضين. وهناك أكثر من طريقة في الاستدلال في صيغة «طريقة أخرى»، وأحيانًا تكون صيغة السؤال والجواب، والاعتراضات والردود؛ ومن ثم طغى أسلوب الحجاج الكلامي والسجال مع الفرق، خاصة الشافعية التي ترتكن

^{٢٢٠} الأوامر والنواهي، العموم والخصوص، المجمل والمبين (٢٢٠)، القياس والاجتهاد، المفتي والمستفتي، كتاب القياس الشرعي (٢٦٢)، الأفعال، الأخبار (١٧٩)، الإجماع (٨٤)، الناسخ والمنسوخ (٦٣)، الحظر والإباحة (٦١).

^{٢٢١} وهو ما يمكن تسميته Meta-axiomatics.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

إلى الأشعرية أكثر من السجال مع الحنفية لأنها من نفس الاتجاه العقلي، أو المالكية لأن المصالح العامة مُتَوَارِيَةٌ وراء الاتساق النظري؛ في حين أن «المستصفي» هو الذي أبرز القاعدة أولاً ثم قدّم لها بالخلافات النظرية حولها من آراء الفرق الكلامية.

ولما كان الاتساق النظري هو السمة الغالبة على الخطاب الأصولي ظهرت الأدلة النقلية إلى أقل حد ممكن، آيات قصيرة، داخل الخطاب النظري كسندٍ فرعي وليس كدليلٍ نظري؛ فالعقل أساس النقل كما هو معروف في الاعتزال. ويظهر القرآن أكثر من الحديث بحثاً عن الأصول النظرية والقواعد العامة، ويغيب الشعر؛ فالعقل يكفي دون الخيال.

ويقُلُّ المضمون لصالح الشكل، ويغيب المحتوى لصالح صورة الفكر؛ على عكس «الموافقات» للشاطبي فيما بعدُ التي غلبت المضمون على الشكل، والموضوع على الصياغة؛ فقد اكتفى «المعتمد» بتحليل صيغ القول أكثر من مضمون القول. وللتخفيف من حدة هذا العرض النظري المجرد ضُربت الأمثال بالعبارات كما هو الحال في مدارس تحليل اللغة المعاصرة، حتى ولو كان ضرباً للأمثال للخطاب القرآني أو الحديث النبوي. ونظراً لغياب القواعد والأصول تم ربط الفقرات ألياً بطريقة مصطنعة للإعلان عن القادم.

وما زال «الله» بادياً في الخطاب الأصولي، ولو أن لفظ «الحكيم» يُجاوره؛ فلغة أصول الدين لم تختفِ بعدُ في علم أصول الفقه بالرغم من التمييز بين العلمين، وتسمية الشاطبي «الله» «الشارع»، أي واضح الشريعة؛ نظراً لأنها شريعة وضعية لها أسسها في العالم، وليست فقط تعبيراً عن الإرادة الإلهية كما هو الحال في علم الكلام.^{٢٢٢}

ومن حيث أسماء الأعلام يأتي قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي أستاذ أبي الحسين البصري في المقدمة، ثم أبو عبيد الله وأبو علي وأبو هاشم، وكلهم من المعتزلة؛ مما يدل على المصدر الاعتزالي،^{٢٢٣} ثم يأتي أئمة المذاهب الشافعي وأبو حنيفة دون مالك وابن حنبل، أي دون المصلحة والنص، ثم الصحابة، ويُذكر بعض مُتَكَلِّمي المعتزلة مثل النظام وأبي الهذيل والجاحظ والخياط، ومن الحنفية أبو الحسن الكرخي وعيسى بن أبان.^{٢٢٤}

ومن الفرق والمذاهب والأصحاب يأتي أولاً الفقهاء، ونظراً لأن الأصول هو تجريد للفقه، ثم أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة وأهل اللغة الذين يعتمد عليهم

^{٢٢٢} وهذا هو نفس الانطباع القديم الذي أخذته من «المعتمد» وأنا بصدد نشره في أوائل الستينيات في باريس بالاشتراك مع برنشفيج الذي تنازل إلى «حميد الله»، وكان قد قطع شوطاً أكبر في التحقيق، ومحمد بكير من تونس. وقد طُبِعَ من جديد في المكتبة العلمية في بيروت دون أخذ إذن المحققين الأوائل.

الأصوليون في مباحث اللغة كمدخل للعلم، ثم أصحابنا من المعتزلة وشيوخنا المعتزلة وشيوخنا البغداديون وأهل العراق، ثم أهل الظاهر وأهل القبلة والحنفية.^{٢٣٥} ومن أسماء الكتب كمصادر للمعتمد يُذكر بطبيعة الحال كتاب الشرح، ثم كتاب الدرس، ثم كتاب العمدة والنهاية للقاضي عبد الجبار، ثم شرح العمدة وكتاب القياس الشرعي لأبي الحسين البصري، ثم كتاب مختصر المعتمد لسليمان بن ناصر، والرسالة للشافعي، وكتب أصول أخرى مفقودة مثل إثبات القياس لعيسى بن أبان، والاجتهاد لأبي علي الجبائي، والأصول للإمام محمد، و«جوامع الأدلة» لأبي طالب الزيدي.^{٢٣٦} وهناك كتبٌ أخرى في التاريخ والتفسير والحديث والكتب المقدسة، مثل التوراة والإنجيل، خاصةً إنجيل يوحنا. وهناك وثائق تاريخية معروفة كمصادر لعلوم الأصول، مثل كتاب عمر لأبي موسى الأشعري.^{٢٣٧}

(٤) «الفقيه والمتفقه» للبغدادى (٤٦٣هـ)^{٢٣٨}

وتتفرع البنية أيضًا؛ إذ ينقسم إلى اثني عشر جزءًا بإعلانٍ رسمي عن نهاية جزء وبداية آخر بشرط الإجازة والمناولة والكتابة كالوثائق الشرعية، دون منطق واضح؛^{٢٣٩} فقد ينقسم موضوعٌ واحد بين جزأين مثل التفقه في الدين، والناسخ والمنسوخ، والمجمل

^{٢٣٣} قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي (٢٤٠)، أبو عبيد الله المعتزلي (٥١)، أبو علي المعتزلي (٤٩)، أبو هاشم المعتزلي (٤٧)، أبو الحسن الكرخي (٤٤)، عمر بن الخطاب (٤٣)، الإمام الشافعي (٤١)، ابن عباس (٢٣)، أبو بكر الصديق (٢٠)، أبو حنيفة النعمان (١٩)، علي بن أبي طالب، معاذ بن جبل (١٥)، عيسى بن أبان (١١).

^{٢٣٤} النظام (٦)، أبو الهذيل (٣)، ابن عليّ المعتزلي، الجاحظ (٢)، جعفر بن حرب المعتزلي، جعفر بن مبشر المعتزلي، أبو الحسين الخياط (١).

^{٢٣٥} الفقهاء (٣٣)، أصحاب الشافعي (٢٣)، أصحاب أبي حنيفة (٢٠)، أصحابنا المعتزلة (١٦)، شيوخنا المعتزلة (٩)، شيوخنا المتكلمون (٧)، أهل العراق (العراقيون) (٦)، شيوخنا البغداديون (٢)، البغداديون (١)، أهل الظاهر (١٢)، أصحاب الحديث (٦)، أهل القبلة (٥).

^{٢٣٦} كتاب الشرح (٢٨)، كتاب الدرس (١٣)، كتاب العمدة (١٠)، كتاب شرح العمدة (٨)، كتاب القياس الشرعي (٣)، كتاب مختصر المعتمد، الرسالة (٣).

^{٢٣٧} التوراة (١٠)، اللاويون (٢)، التثنية، الخروج، الإنجيل، إنجيل يوحنا (١)، الاستيعاب لابن عبد البر، أنساب الأشراف للبلاذري، التفسير لابن كثير، صحيح البخاري (٢)، سنن ابن ماجه، كتاب الكوفة لعمر بن شبة (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والمبَّين، والإجماع، والقياس، والسؤال والجواب.^{٢٤٠} وقد يمتدُّ موضوعٌ واحد في أكثر من جزء، مثل آداب الجدل كملحق لكتاب القياس.^{٢٤١} وأكبرها القياس وملحقاته مثل الجدل والسؤال والجواب، وأخلاق الفقيه أكبرها؛ إذ يشمل الجزء الثاني كله تقريباً. ويبدو أن علم الأصول هو انتقال من الجدل الكلامي إلى القياس الأصولي، وأن القياس ما هو إلا تطوير للجدل. ويشمل الكتاب مباحث الألفاظ مثل المحكم والمتشابه، والحقيقة والمجاز، والأمر والنهي، والعموم والخصوص، والمجمل والمبَّين، ثم يعود العام والخاص من جديد، كما يضمُّ الناسخ والمنسوخ، ثم تأتي السنة، الأقوال والأفعال، والأفعال أكبر، ثم يأتي الإجماع، وأصغرها تعريف الفقه وأصوله.^{٢٤٢} وعلى هذا النحو يكون للعقل الأولوية على النقل على حساب الفعل.

وبالرغم من جمال العنوان «الفقيه والمتفقه» وهو من حديث للرسول أي العاقل والمتعقل، إلا أنه يغلب عليه الرواية، وأقرب إلى الحديث منه إلى الفقه أو الأصول.^{٢٤٣} السند لا يقل أهمية فيه عن المتن. ويتحدث الراوي عن نفسه بصيغة المتكلم المفرد «أنا» بطرق الرواية القديمة مُحدداً مذهبه، وهو في الغالب شافعي؛ فالكتاب أقرب إلى بدايات تنظير الآيات والحديث، ووضعها في أصول دون تجميع هذه الأصول في بنية للعلم. وقد وضع الشافعي «الرسالة» بهذه الطريقة، البحث عن المعاني التي تجمع الأحاديث أو

^{٢٣٨} الحافظ المؤرخ أبو بكر الصيرفي أحمد بن علي بن ثابت الطيب البغدادي، كتاب الفقيه والمتفقه (جزءان في مجلد واحد)، قام بتصحيحه والتعليق عليه فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري، عضو دار الإفتاء، المكتبة العلمية، بيروت (د. ت.).

^{٢٣٩} السابق، ج ١، ٣٩-٤٠، ٧٧-٧٨، ١١٦، ١٥٦-١٥٨، ١٩٦-١٩٧، ٢٣٥-٢٣٦؛ ج ٢، ٣٨، ٧٤، ١١٤، ١٤٦، ١٧٥، ٢٠٥.

^{٢٤٠} الناسخ والمنسوخ، ج ١، ٨٠-٨٦، ١٢٢-١٣٠؛ المجمل والمبَّين، ج ١، ١١٤-١٢٢؛ الإجماع، ج ١، ١٥٤-١٧٧؛ القياس، ج ١، ١٧٨-٢١٠؛ ج ٢، ٧-٥٣.

^{٢٤١} ج ٢، ٢٥-٢٠٤.

^{٢٤٢} أخلاق الفقيه (١١٧)، القياس (٥١)، الجدل (٣٩)، السؤال والجواب (٣٠)، مجموع الأصل الرابع (٢٣٧)، التفقه في الدين (٥٢)، الكتاب ويشمل مباحث الألفاظ (٤٩)، الناسخ والمنسوخ (١٤)، السنة (٢٠)، الأفعال (٢٤)، الإجماع (٢٤)، الفقه وأصوله (٢).

^{٢٤٣} السابق، ج ١، ٥. وتغلب هذه الثنائيات على باقي مؤلفاته كما تغلب على مؤلفات الأمدي مثل آداب السامع، المتفق والمفترق، السابق واللاحق، الفصل والوصل ... إلخ. ج ١، ي.

«أحكام القرآن».^{٢٤٤} لا شأن له بالمذاهب الفقهية أو الكلامية أو السجال بينها؛ فالمؤلف مؤرّخ ومحدّث، يعتمد على الرواية وليس على الدراية، وعلى النقل أكثر من العقل، بل وتكرر الأحاديث طبقاً لاختلاف رواياتها؛ فصحة المتن من صحة السند،^{٢٤٥} والزيادة والنقصان في المتن تؤثر في منطق الاستدلال، حتى تتم طبقات مُتقابلة للإصحاحات الخمسة لوضع منطق مُحكّم للزيادة والنقصان في المتن، وتبريره بمنطق الإبداع وليس بصحة السند؛ فالكتاب أقرب إلى المادة منه إلى الصورة، إلى الفقه منه إلى الأصول، إلى الأدلة النقلية منه إلى «تقويم الأدلة» و«تأسيس النظر» للدبوسي. صحيح أن الأدلة النقلية تقلّ في الجزء الثاني المخصّص للقياس نظراً لطبيعة الموضوع، ولكن دون أن يزيد الجانب النظري الخالص. ويتم الاستشهاد بالشعر على أوسع نطاق، وبكلام العرب ولسانهم.^{٢٤٦} وتختلط أسماء الرواة بالصحابة والتابعين والفقهاء لدرجة أنه يصعب معرفة المحاورين، ومع ذلك يتقدم الشافعي، ليس كأصولي أو حتى فقيه، بل راوٍ، يتلوه أبو حنيفة، ويقلّ مالك وأحمد بن حنبل، ويظهر أصحاب أبي حنيفة مثل الأوزاعي وليس الشيباني، ولا يظهر اسم المذهب «الشافعية»، بل اسم الصفة «شافعي»، وليس الحنفية بل «أصحاب أبي حنيفة»؛ مما يدل على أن المؤلف لا يهتم بالمذهب وبنيته وطرق استدلاله. ويكثر الشافعي في القياس وأشكاله المختلفة مثل الاستحسان. ويذكرون في قصص وروايات كأصحاب أقوال، وليس كأصحاب مذاهب وآراء.^{٢٤٧} ويذكر المتكلمون والفرق غير الإسلامية كاليهود والنصارى خاصة في النسخ، مع الاستشهاد بآية من التوراة عن ضرب أيوب لزوجته.^{٢٤٨} ويتحدث عن المحدثين من المتكلمين؛ مما يدل على بلورة الوعي التاريخي، وتقدمه من القدماء إلى المحدثين. ونادراً ما يتحدث عن الفقهاء.

^{٢٤٤} انظر دراستنا «من نقد السند إلى نقد المتن»، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، العدد الخامس ١٩٩٦م، ص ١٣١-٢٤٣.

^{٢٤٥} السابق، ج ١، ١٢٩.

^{٢٤٦} الشعر (٣٠)، لغة العرب، كلام العرب (٦).

^{٢٤٧} الشافعي (٤٣)، شافعي (١)، أبو حنيفة (١٠)، أصحاب أبي حنيفة (٣)، الحنفيون (١)، مالك (٢)، أحمد بن حنبل، الأوزاعي (١).

^{٢٤٨} المتكلمون (٢)، الفقهاء (١)، اليهود والنصارى (١١).

(٥) «المنحول من تعليقات الأصول» للغزالي (٥٠٥هـ)^{٢٤٩}

وفيه تتفرع البنية أيضًا، وهو من تعليقات الجويني، ومن أوائل أعمال الغزالي، وقبل «المستقصى» آخر أعماله. ويتكون من اثني عشر كتابًا،^{٢٥٠} وينقسم الكتاب إلى أبواب، أو أبواب وفصول وقول، أو فصول وقول، أو مسائل وقول، أو فصل، أو فصول، أو أقسام.^{٢٥١} وينقسم الباب إلى فصول أو مسائل أو أقسام، والفصول إلى مسائل، والقول إلى مسائل أو فصول. وتتفاوت الكتب كمًّا؛ أكبرها القياس، وأصغرها الاجتهاد، بالرغم من حرصه على «القول الوجيز».^{٢٥٢} وتبدأ الكتب بكتاب البيان تحت تأثير الشافعي، أي بمباحث الألفاظ، وأسوَّةً بباقي كتب الأصول السابقة. وقد تكون الأبواب والفصول والمسائل مرقَّمة أو غير مرقَّمة؛ مما يدل على غياب الحصر العقلي. تغلب عليها طابع الأمالي أو المدونات أو المذكرات لقصر الفقرات وجمع الأقوال ورصد الآراء. لم تكتمل الثنائيات بعدُ مثل عقد كتاب «الأوامر» دون النواهي، وجعلها مجرد قول، وربما لأن النواهي أوامر سلبية، والإيجاب يسبق السلب. ويمكن رؤية تخلق البنية ابتداءً من مباحث الألفاظ، ثم الأدلة الأربعة: أي طرق الاستثمار والمستثمر بلغة «المستقصى». وفي الأدلة الأربعة تكون الأولوية للقياس، ثم للسنة نظرًا للأخبار، ثم للإجماع، ثم للكتاب في موضوع النسخ.^{٢٥٣} وعلى هذا النحو تكون الأولوية للعقل على النقل، والغياب شبه الكلي للفعل.

^{٢٤٩} الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، حققه وخرَّج نصه وعلَّق عليه محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت (د. ت.).

^{٢٥٠} وهي: (١) البيان. (٢) الأوامر (والنواهي). (٣) العموم والخصوص. (٤) التأويل. (٥) المفهوم. (٦) الأخبار. (٧) النسخ. (٨) الإجماع. (٩) القياس. (١٠) الترجيح. (١١) الاجتهاد. (١٢) الفتوى.

^{٢٥١} تنقسم الكتب الأولى والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة إلى فصول وقول وأبواب، والكتاب الثاني إلى فصول وقول، والثالث والخامس إلى مسائل وقول، والسادس إلى أقسام.

^{٢٥٢} الكتب مرتَّبة من حيث الكم تنازليًا: (١) القياس (١٠٣). (٢) الأخبار (٥٣). (٣) التأويل (٤٤). (٤) الفتوى (٤٣). (٥) الأوامر (٤٠). (٦) البيان (٣٥). (٧) المفهوم (٢٧). (٨) العموم والخصوص (٢٦). (٩) الترجيح (٢٥). (١٠) الإجماع (٢٠). (١١) النسخ (١٥). (١٢) الاجتهاد (١١). السابق، ص ٢٨٥، ٢٨٧.

^{٢٥٣} مباحث الألفاظ (١٧٢). الأدلة الأربعة (٢٩٠): الرابع (٢٠٢)، الثاني (٥٣)، الثالث (٢٠)، الأول (١٥).

ونظرًا لكثرة الأبواب والفصول والأقسام والأقوال والمسائل يُحيل العمل إلى بعضه البعض لبيان وحدته،^{٢٥٤} كما يُعلن الجزء الحاضر عن الجزء القادم، أو يستعيد الجزء الماضي،^{٢٥٥} كما يُحيل العمل إلى أعمالٍ أخرى سابقة، مثل «المختصر» للشافعي.^{٢٥٦} ويتبلور الوعي التاريخي في التمييز بين المُحدثين والقدماء، والحديث عن المُحدثين.

ويجمع الكتاب بين الاتفاق والاختلاف، بين الأصول والفروع؛ ففي كل أصل يرصد المذاهب الكلامية والفقهية فيه، ويُحاجج ويُساجل، ويرصد المذاهب ويصنّفها بين مُغالية ووسطية، وهو أقرب إلى التوسط كما هو معروف عند الأشعرية في الكلام، والشافعية في الفقه. وهو سجالٌ أصولي استدلائي منطقي لا يحتد ولا ينفعل ضد أحد إلا نادرًا عندما يصف المواقف المُغالية بالهوس، أو المعتزلة بالجهالة.^{٢٥٧} لا يُصدر أحكامًا بالحق والباطل، بل بالصحيح والفاقد؛ أي أنه خطأ الاجتهاد والاستدلال؛ لذلك يرصد الحجج والمسالك والطرق العقلية المنطقية؛ ولهذا ظهر أسلوب «فإن قيل ... يُقال» ردًا على الاعتراضات مسبقًا. لا يقطع بحكم إلا فيما ندر؛^{٢٥٨} لذلك يقول «المختار عندنا» أو «الأصح عندنا»، بل إنه يعقد فصلًا خاصًا بعنوان «فصل في بيان المختار عندنا»، وأحياناً يقول «الضابط عندنا»؛ أي الأصح والأقرب إلى العقل والمنطق.^{٢٥٩} يرصد وجهات النظر المختلفة ثم إثبات خطئها إلا واحدًا بطريقة السبر والتقسيم. وهذا لا يمنع من الانتساب إلى فرقة كلامية، الأشعرية، وإلى مذهبٍ فقهي، الشافعية؛ لذلك يقول «شيخنا أبو الحسن»؛ يقصد الأشعري؛^{٢٦٠} كما يتحدث باسم الفرقة، الفرقة الناجية، في الغالب بلفظ «أصحابنا»،^{٢٦١} ويقول «المحققون»، وهم الذين على صواب؛ الفرقة الناجية.

وما زالت الأصول واحدة، أصول الدين وأصول الفقه، أصول النظر وأصول العمل؛ لذلك يستشهد بآراء المتكلمين، بل والفلاسفة والصوفية، بل لقد خصّص فصلًا عن

^{٢٥٤} السابق، ص ٧٣، ٢٩٩، ٤٦٥، ٤٧٥.

^{٢٥٥} السابق، ص ٢٧٦.

^{٢٥٦} السابق، ص ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٨.

^{٢٥٧} السابق، ص ٧٧، ١١١، ٤٢٢، ٤٥٣.

^{٢٥٨} مثل: «ونحن نقطع بوقوع النسخ». السابق، ص ٢٩٥.

^{٢٥٩} ذكر لفظ المختار حوالي ٧٢ مرة، والأصح (٧). السابق، ص ٣٢٤، ٢٥٩-٣٦٣، ٣٨٥.

^{٢٦٠} المنحول، ص ٢٢-٢٣، ٣٦، ١٠٥، ١٢٤، ١٣٩.

^{٢٦١} السابق، ص ٦٤، ١٧٧، ٢٢١، ٢٣٩-٢٤٠، ٣٠٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

«مراسم المتكلمين».^{٢٦٢} كما يرتبط العلمان معاً بأصول الجدل والمناظرة وقواعد الاستدلال المنطقي، والخلاف فقط في مادة التطبيق؛ العقلية أم الشرعية، الاعتقادات أم العمليات؟ وربما كان الخلاف في أصول الدين هو أساس الخلاف في أصول الفقه، مثل قول المعتزلة بالحسن والقبح العقلين في أصول الدين، وأن الأوامر والنواهي في ذاتهما.^{٢٦٣} ويعتمد على الحجج العقلية والنقلية، ولكن على العقلية أكثر. والقرآن أكثر من الحديث.^{٢٦٤} ووسط هذا الجدل يغيب الشعر، ومن خُصم السجال لا يأتي خيال.

وواضح من تحليل أسماء الأعلام أن الباقلاني متكلم الأشعرية هو عمدته الأولى، ثم الشافعي، فالأشعرية هي الأساس النظري للشافعية، والشافعية هي التطبيق العملي للأشعرية، ثم يأتي أبو حنيفة المُقابل للشافعي، ومالك الفقيه الثالث، وأخيراً أحمد بن حنبل.^{٢٦٥} ثم يعود مُتكلمو الأشاعرة الإسفراييني والأشعري والكعبي، ثم الجويني أستاذ الغزالي، والقلانسي، وابن فورك، وابن سريج.^{٢٦٦} ثم يأتي مُتكلمو المعتزلة أبو هاشم الجبائي، وأبو علي الجبائي، ثم فقهاء الحنفية مثل الشيباني،^{٢٦٧} ومن الصوفية الحسن البصري ثم المحاسبي،^{٢٦٨} ومن الصحابة يتقدم أبو بكر وعمر وابن عباس وعلي وسعيد بن المسيب والزبير وخالد وأبو هريرة،^{٢٦٩} ومن اللغويين سيبويه والزجاج،^{٢٧٠} ومن الشعراء

^{٢٦٢} السابق، ص ٤٥.

^{٢٦٣} السابق، ص ٥٢-٨٢.

^{٢٦٤} القرآن (١٠٢)، الحديث (٧٦).

^{٢٦٥} الباقلاني (٩٨)، الشافعي (٧٠)، أبو حنيفة (٤٧)، مالك (١٦)، أحمد بن حنبل، الحنبلية، أبو يوسف (١).

^{٢٦٦} الإسفراييني (١٥)، الأشعري (٨)، الكعبي (٧)، الجويني، القلانسي، ابن فورك، الدقاق، ابن سريج، الكرخي (٢)، المروزي، الأوزاعي، الصيرفي، العنبري، القاشاني، القفال (١).

^{٢٦٧} أبو هاشم الجبائي (١٠)، النظام (٤)، أبو علي الجبائي، الشيباني (٣)، أبو الحسين البصري، وأصل بن عطاء (١).

^{٢٦٨} الحسن البصري (٢)، المحاسبي (١).

^{٢٦٩} أبو بكر (١٥)، عمر بن الخطاب (٨)، ابن عباس (٦)، ابن مسعود (٤)، علي (٣)، طلحة، معاذ، عثمان، سعيد بن المسيب، الزبير، خالد، أبو هريرة (٢)، بلال، زيد بن ثابت، سعد بن أبي وقاص، سفيان بن عيينة، ابن سيرين، عمرو بن العاص (١).

^{٢٧٠} سيبويه، الزجاج، أبو الأسود الدؤلي.

الأخطل.^{٢٧١} ويتمُّ اللجوء إلى اللغة العربية ولسان العرب وكلام العرب والألفاظ العربية وعادات العرب في الكلام لضبط فهم النصوص.^{٢٧٢}

ومن الفرق يتصدر المعتزلة باعتبارهم المُقابل للأشعرية، كما أن الحنفية هي المُقابل للشافعية، ثم يأتي الروافض نظرًا لغلوّ فقه الخوارج، ثم الحشوية نظرًا لارتباط الفرق الكلامية بالمذاهب الفقهية، ثم تأتي الفرق الكلامية، الخوارج والداودية (الظاهرية)، والسمنية التي تُنكر ما يتجاوز الحس، ثم تأتي باقي الفرق مثل الإباضية والأزارقة والجهمية والذمية والزيدية والشيعة والفلاسفة والكرامية والمرجئة والنجدات والوعيدية، ومعظمها فرقٌ كلامية، والفلاسفة فرقةٌ ضمن باقي الفرق.^{٢٧٣} ومن الفرق غير الإسلامية يُذكر اليهود، ويُحال إلى التوراة، ثم النصارى، ثم البراهمة والسوفسطائية التي أصبحت عنوانًا على إنكار العلم اليقيني.^{٢٧٤} ويتوزع الفقهاء على المناطق كما تتوزع اللهجات بين بني تميم وأهل الحجاز.^{٢٧٥} وأحيانًا يتم الحديث عن جماعاتٍ غير معيّنة، مثل: آخرون، قائلون.^{٢٧٦}

(٦) «التبصرة في أصول الفقه» للشيرازي (٤٧٤هـ)^{٢٧٧}

وتتفرع البنية أكثر؛ إذ إنه مجموعة من المسائل موزعةً دون تساوي على ثلاثة عشر قسمًا؛ الأمر (مع النهي)، والعموم، والاستثناء، والمجمل والمفصل، والمطلق والمقيّد، ودليل الخطاب، والأفعال، والنسخ، والأخبار، والإجماع، والتقليد، والقياس، والاجتهاد. أكبرها من حيث الكم الأمر ثم القياس ثم الأخبار ثم العموم ثم الإجماع ثم الاجتهاد ثم النسخ ثم

^{٢٧١} الأخطل، امرؤ القيس.

^{٢٧٢} المنحول، ص ١٥٨، ١٦٦، ١٧٠، ٤٦٣.

^{٢٧٣} المعتزلة (١٩)، الروافض (٤)، الحشوية (٣)، الخوارج، الداودية، السمنية (٢)، الإباضية، الأزارقة، الجهمية، الذمية، الزيدية، الشيعة، الفلاسفة، الكرامة، المرجئة، النجدات، الوعيدية (١).

^{٢٧٤} اليهود (٤)، النصارى (٢)، البراهمة، السوفسطائية (١)، التوراة. المنحول، ص ١٧٠.

^{٢٧٥} المنحول، ص ١٥٦.

^{٢٧٦} السابق، ص ٢٤١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٣٣٥، ٣٨٤، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤١١، ٤٢٣، ٤٥٨، ٤٤٦، ٤٧٢، ٤٨٣.

^{٢٧٧} الشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، شرحه وحققه د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٣م.

المجمل والمفصل ثم دليل الخطاب ثم التقليد ثم الاستثناء ثم الأفعال ثم المطلق والمقيد.^{٢٧٨} كما تتفاوت كمياً في المسائل؛ أكبرها القياس ثم الأمر ثم الأخبار ثم الإجماع ثم العموم ثم الإجماع ثم النسخ ثم الاجتهاد ثم المجمل والمفصل ثم دليل الخطاب ثم التقليد ثم الاستثناء مع الأفعال ثم المطلق والمقيد.^{٢٧٩} وكأن التأليف قد تم بناءً على طلب السائل، فأتى مُتوسطاً بين المبسوط الكبير، بالرغم من كبر حجمه، والمختصر اللطيف، تبصرةً للمبتدئين، وتذكراً للمُنتهين، مع تقريب الألفاظ وتحرير الدلائل ليسهل تعلُّمه وتيسير حفظه.^{٢٨٠}

ومع ذلك يمكن رؤية بنية خماسية تتخلق وتتداخل فيما بينها؛ تبدأ بمباحث الألفاظ، وهي أكبرها، ثم السنة ثم القياس ثم الإجماع ثم القرآن من حيث الكم؛^{٢٨١} ومباحث الألفاظ والسنة والقرآن والإجماع والقياس من حيث الكيف. وتغيب أحكام التكليف والمقاصد. وعلى هذا النحو يكون للعقل الأولوية على النقل مع غياب كلي للفعل في العالم.

ويعتمد على الحجج النقلية والعقلية، وعلى الآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية، أكثر من الضعف.^{٢٨٢} كما يعتمد على الشعر العربي كشواهد على مباحث الألفاظ.^{٢٨٣} ومن أسماء الأعلام يتصدر أصحاب أبي حنيفة، ثم بعض المتكلمين، ثم المعتزلة، ثم أبو الحسن الكرخي، ثم الشافعي، ثم أبو بكر الصيرفي، ثم القاضي أبو حامد المروزي وأبو بكر القفال الشاشي وأبو حنيفة والنظام، ثم عيسى بن أبان وغيرهم من الأصوليين، متكلمين وفقهاء.^{٢٨٤} ونظراً لاتصال علمي الأصول، علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، ظهرت

^{٢٧٨} الأمر (٨٨)، القياس (٨٠)، الأخبار (٦٠)، العموم (٥٧)، الإجماع (٥٢)، الاجتهاد (٤٢)، النسخ (٣٨)، المجمل والمفصل (٣٥)، دليل الخطاب (٢٢)، التقليد (١٥)، الاستثناء (١٢)، الأفعال (١١)، المطلق والمقيد (٦).

^{٢٧٩} القياس (٣٣)، الأمر (٢٨)، الأخبار (٢٧)، العموم (١٧)، الإجماع (١٥)، النسخ (١٣)، الاجتهاد (١٢)، المجمل والمفصل (١١)، دليل الخطاب (٧)، التقليد (٥)، الاستثناء، الأفعال (٤)، المطلق والمقيد (٢).

^{٢٨٠} التبصرة، ص ١٦.

^{٢٨١} عدد الصفحات: مباحث الألفاظ (١٢٠)، السنة (٧١)، القياس (٦٥)، الإجماع (٥٢)، القرآن (٣٨). عدد المسائل: مباحث الألفاظ (٦٩)، القياس (٥٠)، السنة (٣١)، الإجماع (١٥)، القرآن (١٣).

^{٢٨٢} الآيات القرآنية (٢١٢)، الأحاديث (٩١)، الشعر (٩).

^{٢٨٣} التبصرة، ص ١٠٧، ١٦٦، ١٦٩، ٢١٣، ٢٣٢، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٣٩، ٣٥٤.

^{٢٨٤} أصحاب أبي حنيفة (٤٧)، بعض المتكلمين (٢٠)، المعتزلة (١٧)، أبو الحسين الكرخي (١١)، الشافعي (١٠)، أبو بكر الصيرفي (٩)، القاضي أبو حامد المروزي، القفال الشاشي، أبو حنيفة، الأشعرية،

الفرق الإسلامية كالرافضة والمعتزلة والأشعرية والإمامية وأهل الظاهر وأهل الحديث وأهل العراق والبغداديين والبصريين، وغير الإسلامية مثل اليهود والنصارى والبراهمة والسوفسطائية.

والكتاب حجاجي سجالي، يضع الاعتراضات ويردُّ عليها؛ فهو كتاب في الخلاف وليس في الاتفاق، تكشف عن آراء المتكلمين في علم أصول الفقه أكثر مما تكشف عن آراء علماء أصول الفقه في العقائد.^{٢٨٥} تُرصد الخلافات في كل مسألة، ويكون الحجاج مع أبي حنيفة ثم مالك، وهما خصما الأشعري الشافعي؛ أي ضد العقل والمصلحة. والخلاف ليس فقط بين المذاهب، بل أيضًا بين المواقف التي قد يلتقي عليها مذهبان. ولا فرق بين الظاهرية والإمامية في رفض الإجماع؛ الأولى لحساب النص الحرفي، والثانية لحساب الإمام والتأويل.

سادسًا: تشعيب البنية

(١) «كتاب التلخيص في أصول الفقه» للجويني (٤٧٨هـ)^{٢٨٦}

وهو تلخيص لكتاب «التقريب والإرشاد» للقاضي الباقلاني (٤٠٣هـ). وكلاهما من أعلام الأشاعرة في أصول الدين، والشافعية في أصول الفقه؛ فالأشعرية هي الأصول النظرية التي تقوم عليها الشافعية كأصول علمية، وكلاهما من أصول «الأموية» كما يقول ابن رشد؛ أي من نظر الحكم ضد المعارضة خاصة الاعتزالية والحنفية. ولم يُعلن الجويني ذلك، بل قام بتمرينات عقلية حول المتن في إسهاب وتطويل دون أي قصد أو معنى أو دلالة؛ فقد تحوّل الجزء في المتن إلى ثلاثة أجزاء في التلخيص! وماذا لو كان شرحًا؟! ربما كتبه في أول

النظام (٧)، عيسى بن أبان (٦)، أبو علي الدقاق، أهل الظاهر، أبو العباس سريج، أبو هاشم الجبائي، أبو علي الجبائي (٤)، أبو بكر الأشعري، أبو الحسين البصري، القاساني، أبو يحيى الجبائي، أبو ثور، داود الأصبهاني، أصحاب الحديث، الإمامية، محمد بن جرير (٣)، ابن داود، أبو عبد الله البصري، علي بن حيوان، ابن سيرين، ابن عباس (٢)، وعشرات آخرون مثل نفطويه، ابن درستويه، العنبري، البلخي، الأشعري، ثعلب، ابن الراوندي، الدارقطني، الإسفراييني، الطبري ... إلخ (١).

^{٢٨٥} يمكن إعداد رسالة جامعية عن آراء الأصوليين في العقائد، وآراء المتكلمين في الأصول.

^{٢٨٦} إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله يوسف الجويني، كتاب التلخيص في أصول الفقه (ثلاثة أجزاء)، تحقيق د. عبد الله جولم النيبالي، شبير أحمد العمري، دار النشر الإسلامية، مكتبة دار الباز، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

حياته وهو ما زال يتمرّن على ممارسة العلم، وربما كتب في آخر حياته وهو يفيض علمًا كما فعل ابن رشد في الشروح الكبرى. والاحتمال الأول أقرب. وكانت عاداته في التركيز مرة والإسهاب مرة أخرى، كما فعل في «الورقات» ثم في «البرهان». والغريب أن يتم ذلك في ذروة الإبداع الحضاري في القرن الخامس الهجري، وقبل أن يقضي الغزالي على العلوم النظرية، ويدعو إلى العلوم الذوقية، تحوّل العلم إلى معلومات، والإبداع إلى حشو، والعقل إلى ذاكرة. والمؤلف على وعي بقضية التركيز والإطناب.^{٢٨٧}

ثم جاء الناشر الحديث وزاد في الإسهاب والتطويل، مُضيفًا معلومات تاريخية على المعلومات الأصولية إظهارًا للعلم أو نيلاً للدرجة العلمية في الجامعات التقليدية، وناقل العلم ليس بعالم، وكأننا ما زلنا نعيش في العصر المملوكي العثماني عصر الشروح والملخصات لحفظ التراث من الضياع بعد أن توالى الغارات والغزوات على العالم الإسلامي من الغرب ومن الشرق على التوالي. ولم تشهد العلوم إبداعًا جديدًا، أو على الأقل إعادة بناء مواكبة لحركات التحرر الوطني الحديثة، أو على أكثر تقدير تالية لها. وجاءت هذه الهوامش القاموسية المطوّلة رميةً بغير رام؛ لأن النشر نفسه خالٍ من الفهارس حول تخريج الآيات والأحاديث والشواهد الشعرية وأسماء الأعلام والفرق والمذاهب والمدن والبلدان والأمصار كما هو الحال في النشر العلمي الحديث. كما تم تقسيم النص إلى فقرات، والفقرات إلى فصول، أسوةً بالنشر العلمي الحديث في الغرب، تقليدًا دون هدف خاص، واستبعاد أرقام الصفحات كليةً.

وكما هو الحال في الشروح غابت البنية وتفرّعت وتشعّبت وتاهت وسط هذا الركام الضخم من المعلومات الفقهية والأصولية بلا قصد أو رؤية أو تنظير أو تطوير. ربما كان العصر قريبًا بين المتن والتلخيص أقل من قرن واحد. تشعّبت البنية في ثلاثمائة وثلاثة وعشرين فصلًا دون تجميع منطقي لها في فصول أو أبواب أو أقسام. تتداخل الأقوال والفصول والأبواب فيما بينها دون منطق مُحكم، ودون بنية مرئية أو غير مرئية يمكن الكشف عنها.^{٢٨٨} يبدأ بالفصل وليس بالقول، وليس كل قول به فصول، وينقسم الكلام أو الباب إلى أقوال كما ينقسم إلى فصول، والفصول إلى مسائل، وتكرر نفس الموضوعات

^{٢٨٧} «فلا فائدة في الإطناب»، ج ٣، ٣٦١.

^{٢٨٨} وهي موزّعة كالاتي: الفصول (١٦١)، الأقوال (١٢١)، الأبواب (١٨)، المسائل (٨)، باب القول في (٧)، باب الكلام في (٣)، الكلام في (٤)، كتاب ... (١)، لا شيء (١).

في أكثر من باب، وتظهر مسائل بين الأقوال والفصول، بل إن الكلام يبدأ مباشرة أحياناً دون فصل أو قول أو باب أو كلام أو مسألة أو كتاب، ولا تتناسب أحجام الكتب والأبواب والأقوال والفصول، ويمكن ضم عدة أبواب أو أقوال أو فصول في موضوع واحد، بل إن الحديث في معاني الحروف كل حرف في قول، مع أن الحروف كلها تدخل في قول واحد. ولا يكون بالضرورة الكتاب أكبر من الباب، والباب أكبر من القول، والقول أكبر من الفصل، والفصل أكبر من المسألة.

وإذا كانت الأبواب هي أساس القسمة فإن مباحث الألفاظ أكبرها ثم القياس ثم السنة ثم الإجماع ثم الكتاب.^{٢٨٩} وتشمل مباحث الألفاظ الأوامر والنواهي والعموم والخصوص والاستثناء ودليل الخطاب. أما القياس فإنه يعرض لحقيقته والتعليل والتعبدية وتخريج المسألة على قولين والتقليد والاجتهاد. وتضم مباحث السنة أفعال الرسول وشريعة من قبلنا وخبر الواحد والمرسل والجرح والتعديل والسماع وألفاظ الرواية وترجيح الألفاظ. أما الإجماع فإنه يشمل وجه ثبوته وأحكامه وإجماع أهل المدينة واستصحاب الحال بين الإجماع والقياس. وأخيراً يتناول القرآن موضوع النسخ؛ مقدماته وجوازه ووقوعه.^{٢٩٠} ومن ثم تظهر قسمة خماسية حول الأدلة الأربعة ثم مباحث الألفاظ. وتغيب الأحكام، ولا تظهر إلا في الأوامر والنواهي من مباحث الألفاظ. وهناك وعي بالبنية الخماسية القائمة على الأدلة الشرعية الأربعة والإعلان عنها ومباحث الألفاظ استناداً إلى القاضي.^{٢٩١} وعلى هذا النحو يكون للعقل الأولوية على النقل، وغياب الفعل؛ أي التحقق في العالم.

والأسلوب تعليمي ابتدائي يقوم على الشرح أكثر مما يقوم على التلخيص. يُكثر من الأسئلة والأجوبة المتتالية بطريقة القيل والقال «فإن قيل ... قيل». ويتجزأ الموضوع الواحد إلى عدة أجزاء مُتناثرة، فيضيع الأصل وتتوه البنية وسط هذا الكم الهائل من المعلومات، ويتوه القارئ. ويفضل المتن الأول على التلخيص الثاني. ضاعت الأصول لصالح الفروع،

^{٢٨٩} مباحث الألفاظ (عدد الصفحات) (٤٧٤)، القياس (٣٣٨)، السنة (٢٠٥)، الإجماع (١٣٩)، القرآن (٩٧).

^{٢٩٠} مباحث الألفاظ (عدد الأبواب) (٧)، القياس (٦)، السنة (٩)، الإجماع (٤)، النسخ (٤).

^{٢٩١} «أولها الخطاب الوارد في الكتاب والسنة وما يتعلق به من ترتيب مُقتَضيات الخطاب. والثاني معرفة أفعال رسول الله الواقعة موقع البيان. وثالثها الأخبار ومراتبها، ومنها أخبار الآحاد. ورابعها الإجماع وخامسها القياس. التلخيص، ج ١، ١٧٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وغاب الكل لصالح الأجزاء، وتحوّل التلخيص إلى مجموعة من النصوص المتفرقة المشوّهة المضطربة المفكّكة التجزيئية المتناثرة؛ فتناثرت البنية معها وتشردمت.

ويغلب على التلخيص الطابع السجالي مع الخصوم، والردود مسبقاً على الاعتراضات وشبهات الخصوم. وهي طريقة الحجاج الكلامي ومنهج الجدل عند المتكلمين، وإرجاع أصول الفقه إلى أصول الدين؛ فالجويني والباقلاني هما من أئمة الأشاعرة في أصول الدين، وليساً فقط من أئمة الشافعية في أصول الفقه، وكما هو الحال في الجدل الحقّ مع المتكلم الأصولي، والخطأ من جانب الخصم، وهم في الغالب المعتزلة؛ وبالتالي يتحول الخصام الكلامي إلى خصامٍ أصولي مع أن العلمين مختلفان؛ الأول جدلي، والثاني برهاني. المتكلم هو «شيخنا»، وهو الباقلاني، والخصم هم الأغيار، المخالف، عدو المذهب. الأول كل شيء، والثاني يجهل كل شيء. ومع المعتزلة يوضع أبو حنيفة، ويناله ما ينال المعتزلة من وصف، مثل «شرذمة من أصحاب بني حنيفة».^{٢٩٢} وتشمل المعارضة ليس فقط المعتزلة والخوارج والشيعة؛ أي كل صنوف المعارضة العلنية الفكرية مثل المعتزلة، والمسّلحة مثل الخوارج، والسّرية مثل الشيعة، دفاعاً عن فرقة السلطان؛ الأشعرية في الكلام والشافعية في الفقه، الأموية كما سمّاها ابن رشد. لم يعد علم الأصول علماً، بل أصبح محاكاةً، هدفه الدعوة للفرقة الناجية واستبعاد الفرق الهالكة؛ فسادت الأحكام القطعية بالحق والباطل وبالصواب والخطأ، وضاعت التعددية الفكرية التي هي أهم ما يتّصف به علم الأصول بشقيه، علم أصول الدين وعلم أصول الفقه. ومن الخصوم أيضاً الفلاسفة والمناطق وأراؤهم في القياس.^{٢٩٣}

وبالرغم من أن الاعتدال يبدو أحياناً إثارةً للمذهب المختار إلا أن الحق والباطل والصواب والخطأ هي القسمة الجدلية الأثيرة.^{٢٩٤} وبالرغم من الحديث عن بعض المخالفين دون تسمية إلا أنهم يوصفون بصفات التهكم والسخرية إلى حد القذف والسب، وهو الأسلوب الحاد المعروف عند ابن حزم (٤٥٦هـ)، ومن نفس العصر؛ فهم «شرذمة من الفقهاء»، «ممن يعتزّي إلى الأصول»، «ومن ينتسبون إلى الكلام»، «ومن المنتميين إلى العلم»، «بعض من لا معرفة له بالحقائق»، «بعض من ينتمي إلى أصل الحق»، «طائفة ممن

^{٢٩٢} السابق، ج ١، ٢٣٣.

^{٢٩٣} السابق، ج ٣، ١٥١.

^{٢٩٤} السابق، ج ١، ١٧٤-١٧٥.

تتعاطى اللغة»، «والراوندي لعنه الله»، «وهذا كلام ركيك جدًّا»، «كلام لا طائل تحته».^{٢٩٥} وتوصف الآراء المعارضة بأن «هذا تلبيس»، «من عجيب المذاهب».^{٢٩٦} أقوال الخصوم شبهاتٌ ضروريُّ الرد عليها، وآراؤهم مَزاعم ضروريُّ تفنيدها؛^{٢٩٧} في مُقابل المحقِّقين، أرباب الحق، أهل الحق، عصبة أهل الحق.

ومن أجلِّ لَمَّ الشتات المبعثر يتم التذكير بالسابق والتنبيه على اللاحق حتى تظهر وحدة العمل،^{٢٩٨} كما يُحيل إلى بعض المصادر، مثل «الرسالة» للشافعي، بالإضافة إلى كتاب القاضي نفسه.

كما ركَّز على وحدة العلمين، علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، فحلَّ الخلاف الأصولي في علم الفرق والديانات؛ فالخلاف ديني، والعقل غير قادر على مسائل الخلاف حتى يسهل الاستبعاد والتكفير باسم الدين.^{٢٩٩}

لذلك يتقدم القاضي أسماء الأعلام، ثم باقي رؤساء المذاهب، الشافعي ثم أبو حنيفة ثم مالك، ثم يتداخل المعتزلة مثل النظام والجبائي وأبي هاشم وابن الجبائي وهشام والفوطي وضرار بن عمرو والجاحظ، مع الأحناف مثل عيسى بن أبان والعنبري والقفال الشاشي والمروزي والمزني. ويظهر المتكلمون، معتزلة وأشاعرة، مثل البلخي وأبي الحسن الأشعري، ليكشف أصول الخلاف، كما يظهر باقي المتكلمين من ظاهرية مثل أبي داود الأصفهاني، ومرجئة مثل أبي شمر المرجئي.^{٣٠٠}

^{٢٩٥} السابق، ج ١، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٨٣، ٣٠٨، ٣٦٠، ٤٢٢، ٤٤٣، ٤٦٠.

^{٢٩٦} السابق، ص ٣٧١-٣٨٥.

^{٢٩٧} السابق، ج ١، ٢٧٠-٢٧٣، ٤١٧، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٨٤، ج ٢، ٢٦-٣٢، ١١٢، ١٢٣، ١٥٨-٢٦٠، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٩٦، ١٩٨، ٢١١-٢١٨، ٢٣٧، ٢٥٩.

^{٢٩٨} السابق، ج ١، ١٥٦، ١٦٤، ١٧١، ١٧٤، ١٨٤، ٢٠٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٥٣، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٢-٣٢٥، ٣٣٦-٣٣٧، ٣٥١-٣٥٣، ٣٥٥-٣٥٨، ٣٧٨-٣٧٩، ٤٢١، ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٦٥-٤٦٦، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠٣؛ ج ٢، ١٢، ٣٤-٣٥، ٣٨-٣٩، ٤٨-٤٩، ٥٣، ٥٥، ٥٩، ١٠٦، ١٠٩، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٣-١٥٤، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٣-٢٣٤، ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٤-٣١٥، ٣٢١-٣٢٢، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٨٠، ٣٩١-٣٩٢، ٤١١، ٤٦٦، ٤٨٨، ٤٩٤، ٥١١.

^{٢٩٩} السابق، ج ١، ٢٣٥، ٢٦١، ٤١٥، ٤٥٥، ٤٨١.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن الفرق يتقدم المعتزلة الخصم الأول للأشاعرة، ثم الشيعة والإمامية والخوارج (الرافضة، الإباضية)، وهم الخصوم الذين يمثلون مع المعتزلة المعارضة للسلطان، ثم الحشوية والظاهرية لمعارضتهم للتأويل، ثم الفرق غير الإسلامية مثل الدهرية والبراهمة.^{٣٠١} ومن الطوائف والجماعات يتقدم الفقهاء ثم العلماء ثم «أصحابنا» ثم الأصوليون ثم المتكلمون ثم الجمهور.^{٣٠٢}

وتقلُّ الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث والأشعار؛^{٣٠٣} ففي خضم الجدل العقلي وأسلوب القيل والقال، وفي منطق الججاج، تتوارى الحجة النقلية التي تُعطي الخصم قدر ما تُعطي المتكلم؛ لأنها سلاح ذو حدين، والمتكلم لا يريد إعطاء الخصم أي شيء، يريد الإقصاء والاستبعاد والتكفير.

وتكثر المقدمات والخواتم الإيمانية في اللزمات المعروفة في التراث القديم؛ ففي البداية «اعلم وفقك الله» كما هو الحال في أسلوب إخوان الصفا، ودعوة إلى مشاركة القارئ في هذه التجربة الإيمانية لتحريضه ضد الخصوم؛ وأحياناً أخرى «اعلم» دون «وفقك الله» من أجل إيهام القارئ بجهل الخصم، وضمه إلى المتكلم. وتتعدد لازمات أخرى مثل «إن شاء الله»، و«إن شاء الله تعالى»، «إن شاء الله عز وجل»، «وبالله التوفيق».^{٣٠٤}

^{٣٠٠} القاضي (١٤٥)، الشافعي (٦٢)، أبو حنيفة (٢٨)، مالك (٢١)، النظام (٢٠)، الطبري (١٠)، الجبائي (٨)، الصيرفي، ابن سريج (٧)، الكرخي، الكعبي (٦)، أبو هاشم، عيسى بن أبان (٥)، العنبري، داود الأصفهاني، القفال الشاشي، أبو إسحاق (الأستاذ)، القاشاني (٤)، المروزي، ابن الجبائي، المزني (٣)، البلخي، أبو شمر المرجئي، أبو موسى الأشعري، النهرواني (٢)، ابن داود، الإصطخري، هشام، الفوطي، ضرار بن عمرو، القلانسي، عبد الجبار، الجاحظ، عبد الله بن سعيد، ابن الزعبري، أبو الحسن الأشعري (شيخنا)، الكميت، النابغة، ابن أبي يعلى، ابن فورك (١).

^{٣٠١} المعتزلة (٣٨)، القدرية (١٠)، معتزلة بغداد (١)، الظاهرية (أهل الظاهر) (٥)، الشيعة (٤)، السمنية (٤)، الروافض (٣)، الإباضية، الإمامية (٢)، الحشوية، الدهرية، البراهمة (١).

^{٣٠٢} الفقهاء (٥٥)، العلماء (٤٥)، أصحابنا (٢٢)، الأصوليون، أرباب الأصول (١٨)، المتكلمون، أهل الحق، المحققون، أرباب التحقيق (٧)، الجمهور (١٥)، أهل المدينة، الفلاسفة (٢)، أهل الحديث، الخلفاء الراشدون، المناطق (١).

^{٣٠٣} الآيات (٢٢٨)، الأحاديث (٩٦)، الأشعار (الكميت والنابغة) (٨).

^{٣٠٤} «إن شاء الله (٥٠)، الله أعلم (٨)، وفقك الله (٤٨).

(٢) «التمهيد في أصول الفقه» للكلوذاني الحنبلي (٥١٠هـ)^{٣٠٥}

وهو مؤلفٌ تعليمي واضح يقوم على التعريفات اللغوية والحدود المنطقية. يخضع المؤلف المتن للشرح والتقسيم؛ فالتراث يشرح ذاته في هذا الوقت المبكر، ويُراجع تعريفات القدماء ويتحقق من صدقها. الجُمْل قصيرة، أشبه بالقضايا المنطقية. لا يدخل في المنازعات والخلافات، ويبتعد عن السجال والمحاجّة بالرغم من اتباع أسلوب «القول ... والقال»، والرد على الاعتراضات مسبقاً، وجمع الأدلة ورصدها. يغلب على المؤلف هدوء الطبع دون إصدار أحكام قطعية بالصواب والخطأ أو بالحق والباطل، مع أنه حنبلي المذهب. يعرض موضوعياً آراء المذاهب الأخرى دون تجريح أو إقصاء، ويتم حوار بين المُعترض والمستدل، أو بين الخصم أو المخالف والمستدل، مثل الاعتراضات حول القياس بين الحنبلي من ناحية، والحنفي من ناحية أخرى.^{٣٠٦}

ويضم تحليلاتٍ جزئيةً مُسهبة تضيع فيها الأصول وسط الفروع، وتتشعب فيها البنية بالرغم من إمكانية رؤيتها والعثور عليها عن طريق ضم الموضوعات المُتشابهة إلى موضوع واحد. ينقسم إلى أبواب، والباب إلى مسائل، ويتكرر الموضوع الواحد في عدة أبواب.^{٣٠٧} وقد تأتي موضوعات بلا أبواب ولا مسائل مثل «شرع من قبلنا»،^{٣٠٨} وكلها بلا ترقيم، بلا عد ولا إحصاء، بعد اختفاء الهيكل العظمي وراء الكم الهائل من المعلومات، كما هو الحال في «التلخيص» للجويني (٤٧٨هـ). وتُضاف مقدمةٌ خارج الأبواب والمسائل

^{٣٠٥} أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي، التمهيد في أصول الفقه، جزء ١، ٢، دراسة وتحقيق د. مفيد محمد أبو عمشة؛ جزء ٣، ٤، د. محمد بن علي بن إبراهيم، مؤسسة الريان، المكتبة المكية، بيروت، مكة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م. وقد تقاسمه ناشران للحصول على درجتين علميتين من جامعة تبني المذهب الحنبلي ويقوم عليه نظام الدولة.

^{٣٠٦} ج ٤، ١٠٨-١٣٧، ١٤٠-١٤٦، ٩٩-١٦٨.

^{٣٠٧} يضم اثنين وعشرين باباً هي: (١) الحدود. (٢) الحروف. (٣) حروف الصفات التي يقوم بعضها مقام بعض. (٤) ترتيب أصول الفقه. (٥) الخصوص. (٦) تخصيص العموم بالأدلة المنفصلة. (٧) المجلد والمبين. (٨) الحقيقة والمجاز. (٩) المحكم والمتشابه. (١٠) البيان. (١١) الأفعال. (١٢) النسخ. (١٣) الأخبار. (١٤) فيما يُرد به الخبر. (١٥) الإجماع. (١٦) القياس. (١٧) شروط القياس وما يُصححه وما يُفسده. (١٨) حكم الأصل. (١٩) الاعتراضات على القياس. (٢٠) ترجيح المعاني. (٢١) الاجتهاد ومسائله وصفة المجتهد. (٢٢) التقليد وما يجوز أن يقلد فيه وما لا يجوز.

^{٣٠٨} «شرع من قبلنا»، التمهيد، ج ٢، ٤١١-٤٢٥.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

عن تعريف العلم وموضوعاته أشبه بتلخيص شامل للعلم قبل تفصيله،^{٣٠٩} وأحياناً يأتي «الكلام في ...» بعد الباب.^{٣١٠} ويظل الغالب على القسمة الأبواب دون تفريعها إلى مسائل، باستثناء ثلاثة أبواب في مبحث الألفاظ وباب في ترجيح المعاني.^{٣١١} ومسائل العموم ليست في باب مثل الخصوص، وتدخل مع الأمر والنهي.^{٣١٢} تكثر التحليلات اللغوية لأن مباحث الألفاظ هو المبحث الرئيسي الذي يتصدر الأدلة الشرعية الأربعة، مع أن الحقيقة ليست في اللفظ أو حتى في المعنى، فحوى الخطاب، بل في التوجه نحو العالم والفعل فيه.

ومع ذلك يمكن ضم الأبواب المتشابهة حول موضوع واحد، واكتشاف بنية خماسية، بالإضافة إلى المقدمة اللغوية المنطقية، تقوم على مباحث الألفاظ والنسخ (الكتاب) والسنة، والإجماع والقياس، وتُرد إلى بنية ثنائية: الأدلة الأربعة، ومباحث الألفاظ. وغياب الأحكام الشرعية، أحكام التكليف وأحكام الوضع، طرق الاستثمار، والمثمر، دون الثمرة بتعابير «المستصفي». ويغيب لفظ الكتاب، ولكن النسخ يُشير إليه بالرغم من أن النسخ في الكتاب والسنة على حدٍّ سواء.^{٣١٣} ومن حيث الكم أكبرها مباحث الألفاظ ثم القياس ثم السنة ثم المقدمة اللغوية المنطقية ثم النسخ، وأصغرها الإجماع.^{٣١٤} والمؤلف على وعي

^{٣٠٩} السابق، ج ١، ٢-٩٨.

^{٣١٠} (ست مرات) السابق، (٧) باب الكلام في المجلد والمبين. (١١) باب الكلام في الأفعال. (١٣) باب الكلام في الأخبار. (٢٥) باب الكلام في الإجماع. (٢٦) باب الكلام في القياس. (١٨) باب الكلام في حكم الأصل.

^{٣١١} أربعة أبواب فقط تتفرع إلى مسائل، هي: (٤) باب ترتيب أصول الفقه: مسائل الأمر، مسائل النهي، مسائل العموم. (٥) باب الخصوص: مسائل الاستثناء. (٦) باب تخصيص العموم بالأدلة المنفصلة: مسائل المطلق والمقيد، مسائل دليل الخطاب وفحواه. (٢٠) باب ترجيح المعاني: مسائل في استصحاب الحال.

^{٣١٢} التمهيد، ج ٢، ٥-٧٠.

^{٣١٣} أولاً: المقدمة الأولى: (١) الحدود. (٢) الحروف. (٣) حروف الصفات. ثانياً: مباحث الألفاظ: (٤) ترتيب الأصول. (الأمر، والنهي، والعموم). (٥) الخصوص. (٦) تخصيص العموم بالأدلة التفصيلية (المطلق والمقيد، دليل الخطاب وفحواه). (٧) المجلد والمبين. (٨) الحقيقة والمجاز. (٩) المحكم والمتشابه. (١٠) البيان. ثالثاً: الكتاب: (١٢) النسخ. رابعاً: السنة: (١١) الأفعال. (١٣) الأخبار. (١٤) فيما يُرد به الخبر. خامساً: الإجماع: (١٥) الإجماع. سادساً: القياس: (١٦) القياس. (١٧) شروط القياس. (١٨) حكم الأصل. (١٩) الاعتراضات على القياس. (٢٠) ترجيح المعاني (استصحاب الحال). (٢١) الاجتهاد ومسائله وصفة المجتهد. (٢٢) التقليد، ما يجوز وما لا يجوز.

بالبنية، ويُفرد لها عنوان خاصاً «في ترتيب علم الأصول»، وإن كان مضمونه بعض مباحث الألفاظ؛ فإذا كان علم الأصول هو علم الاستدلال يتقدم الخطاب؛ أي مباحث الألفاظ. والخطاب حروف قبل الألفاظ، والأمر والنهي أعلى حالات الخطاب يحتاج إلى الأمر والنهي؛ فمعرفة الشيء بنفسه تسبق معرفة الشيء بالآخر. ويقدم الأمر على النهي، كما يقدم الإثبات على النفي، والإيجاب على السلب، ويتقدم الخاص والعام على المجمل والمفسر؛ لأن الأول جلي، والثاني خفي؛ ثم تأتي الأفعال بعد الخطاب لأن الخطاب مقدم على الأفعال. وتتقدم الأفعال على الناسخ والمنسوخ؛ لأن الأفعال إثبات، والنسخ نفي. والنسخ مقدم على الإجماع لأن النسخ يدخل على الخطاب والأفعال، وليس على الإجماع. ويتقدم الإجماع على القياس لأن شرعية القياس من ممارسته في إجماع الصحابة. ويتقدم القياس على الإفتاء لأن الإفتاء يقوم على القياس.^{٣١٥} وعلى هذا النحو للعقل الأولوية على النقل أو النص على حساب الواقع؛ أي الفعل في العالم.

^{٣١٤} مباحث الألفاظ (٥٦٦)، القياس (٤٧١)، السنة (٣٥١)، المقدمة اللغوية المنطقية (١١٦)، النسخ (القرآن) (٧٦)، الإجماع (٣٤).

^{٣١٥} «أصول الفقه طريق تُوصل إلى معرفة الفقه ينبغي أن يعرف مراتبها وطرقها وكيفية الاستدلال بها، وإنما ذكرنا ذلك لأنها متعلقة بالخطاب؛ فأول ما ينبغي أن يُعلم حدود الخطاب (وحقيقته) ومجازه والحروف الداخلة عليه والمغيرة له؛ ولهذا المعنى بدأنا بذكرها، وسنذكر الخطاب. وأول ما ينبغي أن نبدأ به من الخطاب الأمر والنهي؛ لأنه أعلى حالات الخطاب؛ لأن به يثبت الإيجاب (ويتم) الإلزام. وإنما قدّمنا الأمر والنهي على الخاص والعام لأن الخاص والعام من فوائد الأمر والنهي، والأولى أن يعرف الشيء نفسه ثم يعرف بعد ذلك فوائده. وإنما يُقدم الأمر على النهي لأن الأمر مُثبت، والنهي منفي، والإثبات مقدم على النفي. ونذكر بعد ذلك الخاص والعام، وإنما نقدّمه على المجمل والمفسر لأنه خطاب مفهوم جلي، والمجمل والمفسر خطاب خفي، والجلي مقدم على الخفي. ونذكر بعد ذلك المجمل والمفسر ونقدّمه على الأفعال، وإنما كان كذلك لأنه وإن كان مجملاً فهو من الخطاب، والخطاب مقدم على الأفعال. ونذكر بعد ذلك الأفعال ونقدّمها على الناسخ والمنسوخ، وإنما كان كذلك لأن الأفعال موجبة ومثبتة، ويدخل عليها النسخ؛ فهذا المعنى ألحقناها بالخطاب. ونذكر بعد ذلك الناسخ والمنسوخ، ونقدّمه على الإجماع لأجل أنه يدخل على الخطاب والأفعال (ويثير) الأحكام فيها فلا يدخل على الإجماع؛ فهذا قدّمناه. ونذكر بعد ذلك الإجماع ونقدّمه على القياس، وإنما كان كذلك لأنه دليل مقطوع، وبه نستدل على جواز الاستدلال بالقياس لأن الصحابة اجتمعت على الاستدلال بالقياس، فكانه أصل للقياس، والأصل مقدم على الفرع. ونذكر بعد ذلك القياس، ونقدّمه على الحظر والإباحية وعلى المفتي، وإنما كان كذلك لأنه دليل من أدلة الشرع مُثبت، وإنما يكون الحظر والإباحة بينهما، والمفتي إنما يُفتي إذا عرف ما القياس وما الدليل، ولا يجوز له أن يُفتي حتى توجد في حقه، والمستفتي لا يجوز أن يستفتي حتى

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويعتمد على كثير من الأدلة النقلية والعقلية والأقوال المأثورة والشعرية. الأحاديث أكثر من الآيات، وكلاهما أكثر من الشعر.^{٣١٦} كما تُذكر بعض الفرق، وكلها من المعارضة، مثل الرافضة (الخوارج) والمعتزلة (القدرية) والإمامية والفلاسفة، بالإضافة إلى فرق السلطان مثل الأشعرية والجهمية، وبعض الفرق غير الإسلامية مثل البراهمة.^{٣١٧} وتتوالى الأدلة النقلية دليلاً وراء آخر مع عدها والرد عليها أيضاً؛^{٣١٨} فالمقصود هو الحاجة الداخلية النظرية وليس الهيكل الخارجي؛ ومن ثم حفر الحُفر دون البناء. وله مصادر يُحيل إليها، ومشايخ يُجلُّ لهم المؤلف الاحترام والتبجيل.

ومن أسماء الأعلام يتقدم بطبيعة الحال أحمد بن حنبل وعمر بن الخطاب، أي النص والمصلحة، ثم الشافعي باعتبار الشافعية في المذهب السائد بعد تقنين الغزالي له، ثم يتقدم الصحابة لاعتماد المذهب الحنبلي عليهم، مثل علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود، قبل باقي المذاهب الفقهية مثل أبي حنيفة، ثم يتقدم الصحابة من جديد مثل أبي بكر وعائشة، قبل الفقهاء مثل المروزي، ثم يتقدم من جديد أبو الحسن الكرخي فقيه الحنفية على بعض الصحابة مثل أبي هريرة، ثم يتداخل الفقهاء، مثل الجصاص ومالك والسرخسي وأبي يوسف وشريح والقاشاني والصيرفي وابن شقلا، مع المتكلمين أشاعرة ومعتزلة، مثل الأشعري والمريسي والقاضي عبد الجبار والنظام والجبائي والإسفراييني والخياط وأبي الحسين البصري وابن الراوندي وغيرهم.^{٣١٩}

يُعَدُّ في حقه؛ فلهذا قَدَّمناه. ونذكر بعد ذلك المجتهد، وهل كل مجتهد مُصيب؟ والحظر والإباحة، وما نُبينه بعد ذلك إن شاء الله تعالى.» التمهيد، ج ١، ١٢١-١٢٣.

^{٣١٦} الأحاديث (١٣٦)، الآيات (٩٠)، الآثار (٦١)، الأشعار (٣) (دون التكرار).

^{٣١٧} الرافضة (٢) الإمامية، الخوارج، الفلاسفة، القدرية، المعتزلة، الأشعرية، الجهمية، البراهمة (١).

^{٣١٨} التمهيد، ج ١، ٢٢٢، ٢٢٧-٢٤٢، ٢٥٤-٢٥٦، ٢٧٢-٢٧٤، ٢٨٣-٢٨٦، ٢٩٤-٢٩٧، ٣٠٦-٣١٠، ٣١٩-٣٢٧، ٣٣٤-٣٣٨، ٣٤٢-٣٥٢، ٣٧٤-٣٧٦؛ ج ٢، ٧-٤٠، ٦١-٦٤، ٧٤-٧٩، ٨٦-٨٨، ٩٤-٩٥، ١٢٣-١٢٦، ١٥٢-١٥٤، ١٦٣-١٦٦، ١٨٢-١٨٨، ١٩٤-٢١٤، ٢٤٢-٢٤٦، ٢٩٤-٣٠٦، ٣٣٢-٣٣٨، ٣٤٩-٣٤٤، ٣٦٠-٣٧٠، ٤١٦-٤١٨؛ ج ٣، ٢٤-٣٠، ٣٦-٣٨، ٦٣، ١٥٧-١٥٨، ١٦٤-١٦٥، ١٧٨-١٨٩، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٨٧-٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٢، ٢٩٤، ٣٦١-٣٦٣، ٣٦٩، ٤٤٢؛ ج ٤، ٣٣، ٤٤، ٥٧، ٦٥، ٧٢-٧٦، ١٥٤، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٣٨، ٣٠٩، ٣٢٠-٣٢١، ٣٧٩، ٤٠١، ٤١١-٤١٢.

^{٣١٩} أحمد بن حنبل، عمر بن الخطاب (٢٥)، الشافعي (٢٠)، علي بن أبي طالب (١٨)، عبد الله بن عباس (١٧)، أبو حنيفة، عبد الله بن مسعود (١٥)، أبو بكر، عائشة (١٣)، المروزي (١١)، الكرخي

ويُحيل العمل إلى ذاته بحثاً عن وحدته، يُحيل السابق إلى اللاحق، ويذكر اللاحق بالسابق.^{٢٢٠}

وبالرغم من الحكم الشائع بأن الحنبلية قطعية الحكم إلا أن اللزمات الدينية، مثل «الله أعلم»، «والله أعلم بالصواب»، «إن شاء الله تعالى»، تجعل العلم أقرب إلى الاحتمال الأقوى.^{٢٢١} ومع ذلك يُصدر أحياناً أحكاماً بالقطع؛ «وهذا غلط».^{٢٢٢}

(٣) «المحصول» للرازي (٦٠٦هـ)^{٢٢٣}

وفيه تنفك بنية الغزالي، وتعود الأصول إلى الامتداد إلى ثلاثة عشر أصلاً يمكن ضمها إلى أصول أصغر، وكما كان الحال قبل «المستصفى».^{٢٢٤} وكل أصل يبدأ بلفظ «الكلام في ...»

(٩)، أبو هريرة، عثمان بن عفان (٨)، أبو هاشم، أبو الحارث، عبد الله بن عمر (٧)، أبو سعيد الخدري، أبو بكر الرازي الجصاص، عبد الرحمن بن عوف، الميموني، المغيرة بن شعبة، مالك بن أنس (٦)، الأشرم، أبو علي الجبائي، الحسن البصري، داود الظاهري، أبو موسى الأشعري (٥)، السرخسي، أبو داود السجستاني، أبو يوسف، أبو الحسن الأشعري، بشر المريسي، بكر بن محمد، زيد بن ثابت، شريح، عصمة ابن أبي عصمة، عبد الجبار الهمداني، محمد بن سيرين، محمد بن سلمة، النظام (٤)، أبو يعلى، الأصم، التميمي، الجرجاني، سعيد بن المسيب، عبيدة السليمان، محمد بن الحسم (٣)، أبو عبد الله البصري، أبو إسحاق الإسفراييني، الخزري، ابن سلام، القاشاني، جعفر بن مبشر، عبد الله بن حنبل، الصيرفي، الطبري، موسى بن عمران، وآخرون من الصحابة (٢)، الخياط، أبو الحسين البصري، الإسكافي، الأخفش، ابن شقلا، أبو الهذيل، ابن سريج، ابن الراوندي، البغوي، البخاري، سفيان الثوري، وعشرات من الصحابة (١).

^{٢٢٠} التمهيد، ج ١، ٢٣، ٣١، ج ٢، ٢١٣، ٣٣٤؛ ج ٣، ٧٥؛ ج ٤، ١٢٥، ٢١٧، ٣١٧.
^{٢٢١} السابق، ج ٢، ٥٨، ٦٥، ١١٨، ١٧٦، ٣٥٢، ٤١٣، ٤٢٥؛ ج ٣، ٢٢، ٢٤٩، ٢٥٥، ٣٧٧، ٢٨٧؛ ج ٤، ٨٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢٤٩، ٣٢٠.

^{٢٢٢} السابق، ج ٣، ١٠٩، ٢٩٨، ٣٦٩، ٣٨٢؛ ج ٤، ١٧.
^{٢٢٣} فخر الدين محمد بن عمر الرازي، الحصول في علم أصول الفقه، (أربعة مجلدات)، وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

^{٢٢٤} وهي: (١) اللغات. (٢) الأوامر والنواهي. (٣) العموم والخصوص. (٤) المجلد والمبين. (٥) الأفعال. (٦) الناسخ والمنسوخ. (٧) الإجماع. (٨) الأخبار. (٩) القياس. (١٠) التعادل والتراجيح. (١١) الاجتهاد. (١٢) المفتي والمستفتي. (١٣) فيما اختلف فيه المجتهدون أنه من أدلة الشرع.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

أكبرها القياس ثم الأوامر والنواهي ثم اللغات ثم العموم والخصوص، وأصغرها المفتي والمستفتي.^{٣٢٥} وتتداخل مباحث الألفاظ مع الأدلة الشرعية الأربعة. ويبدأ الكتاب بمقدمة عن تعريف العلم وبعض مصطلحاته وضوابطه، وموضوع الحسن والقبح عقليان أم شرعيان، وفيه تظهر أحكام التكليف.^{٣٢٦} ويمكن ضمُّ الموضوعات المتشابهة في أصل واحد؛ وبالتالي تتقدم مباحث الألفاظ، ثم الأدلة الشرعية الأربعة ابتداءً من القياس، ثم الإجماع، ثم السنة، وأصغرها الكتاب.^{٣٢٧} ومن ثم تكون الأولوية للعقل على النقل على حساب الفعل في العالم وتحقيقه في الواقع.

وينقسم كل كلام إما إلى أبواب أو أقسام أو أركان أو مسائل، والقسمة إلى الأقسام هي الغالبة، والمقدمة تنقسم إلى فصول،^{٣٢٨} ثم ينقسم القسم إلى مسائل أو أنظار تنقسم بدورها إلى مسائل، وقد ينقسم القسم إلى شطور أو أشطار، والشرط إلى مسائل، والمسائل إلى فصول. وقد ينقسم القسم إلى أبواب، والباب إلى مسائل أو فصول، كما ينقسم إلى أبحاث أو مسالك أو إلى أقوال أو إلى أنواع. كل ذلك يدل على غياب البنية المحكّمة.^{٣٢٩} أما الباب كوحدة أولى فقد تنقسم إلى أنظار، والنظر إلى مسائل.^{٣٣٠} ولا تغيب البنية الواعية، بل يتم الإعلان عنها في أسس كل موضوع بتوضيح أولى خطوات البنية.^{٣٣١} وقد يدخل القول في الباب أو في الفصل أو في المسألة. ويُستعمل لفظ «تنبيه» للتركيز على جزئية خاصة في مسألة أو قول،^{٣٣٢} كما يُستعمل لفظ «فرع» لجزء في مسألة.^{٣٣٣}

^{٣٢٥} الترتيب الكمي على النحو الآتي: (١) القياس (٢٣٧). (٢) الأوامر والنواهي (٢١٦). (٣) اللغات (١٦١). (٤) العموم والخصوص (١٥٩). (٥) الإجماع (١٢٤). (٦) الأخبار (٧٦). (٧) الناسخ والمنسوخ (٦٨). (٨) فيما اختلف فيه المجتهدون أنه من أدلة الشرع (٦١). (٩) المجلد والمبين (٥٧). (١٠) التعادل والتراجيح (٥٥). (١١) الاجتهاد (٣٦). (١٢) الأفعال (٣٢). (١٣) المفتي والمستفتي (٢٥).
^{٣٢٦} المحصول، ج ١، ٥-٨١.

^{٣٢٧} مباحث الألفاظ (٦١٠)، القياس (٤١٤)، الإجماع (١٢٤)، السنة (١٠٠)، الكتاب (٦٨).
^{٣٢٨} الأوامر والنواهي (أقسام) (٣)، العموم والخصوص (٤)، المجلد والمبين (٤)، الأفعال (٣)، الناسخ والمنسوخ (٤)، الإجماع (٧)، الأخبار (٢)، القياس (٣)، التعادل والتراجيح (٤)، المفتي والمستفتي (٣)، اللغات (أبواب) (٩)، الاجتهاد (أركان) (٤)، فيما اختلف فيه المجتهدون أنه من أدلة الشرع (مسائل) (١١)، المقدمة (فصول) (١٠).

^{٣٢٩} المحصول، ص ٢٤٣-٨٩١، ١٠٧١-١٣٦٢.

^{٣٣٠} السابق، ص ٨٢-٢٤٢.

وللرازي فضلٌ كبير على علم أصول الدين في «المحصل» و«أساس التقديس» و«محصل عقائد المتقدمين والمتأخرين» و«معالم أصول الدين» و«المسائل الخمسون»، وفي أصول الفقه في «المحصل»، وفي الفلسفة في «المباحث المشرقية»؛ مما يدل على إمكانية التأليف في العلوم؛ فالقسمة بالعلم وليست بالعالم. وواضحٌ شيوع مشتقات فعل «حصل» في «المحصل» و«المحصل». ويبدأ «المحصل» بمشكلة الحسن والقبح العقليين التي تربط بين شقّي علم الأصول. ويتَّسم بدرجةٍ عالية من التنظير؛ مما يدل على قلة أسماء الأعلام والمذاهب والفرق نسبياً بالمقارنة بالمؤلفات الأصولية الأخرى. وتأتي الأعلام كلها في فقرة واحدة أو في موضوع واحد في رأسي المسألة لبيان أوجه الاختلاف نحوها. ومع ذلك تكثرُ التفرعات النظرية في القواعد والأصول. ويتم ترقيم الأدلة؛ فالدليل هو وحدة التحليل. كما يتم الرد على الاعتراض واحتجاجات المخالفين، اعتراضاً واعتراضاً، وحجةً حجة. كما يتم تقطيع التعريف لفظاً لفظاً، وشرح كل جزء على حدة، وكأن الرازي يشرح نصه، ويفسّر متنه، وحتى يصبح كل جزء واضحاً بنفسه. وهي بداية عصر الشروح والملخصات والتخرجات.^{٣٣٤} وكثيراً ما يتم التحليل على مستوى الشعور، مثل البحث عن «الطلب النفساني» و«المعنى النفساني» و«زوّرت في نفسي كلاماً» و«الوجداني».^{٣٣٥}

ويستشهد الرازي بعدد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآيات أكثر.^{٣٣٦} كما يستشهد بالشعر العربي ولغة العرب في مباحث الألفاظ.^{٣٣٧} ومن النحاة يذكر سيبويه وابن جني والمبرد.^{٣٣٨} ويستشهد بشعر الفرزدق. ومن كتب النقد يذكر الجرجاني في الوساطة بين المتنبي وخصومه. ويتميز كلام العرب عن كلام الزنجي؛ فاللغة قوم،

^{٣٣١} السابق، ص ٥٧١-٥٧٢، ٥٩٢-٥٩٨، ٦٢٣-٦٢٦.

^{٣٣٢} تنبيهه، ص ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٩٢.

^{٣٣٣} فرع، ص ٦٨٩، ١٢١٢.

^{٣٣٤} السابق، ص ٨٣-٨٧، ٥٨٥-٥٨٩، ٦٤٦، ٧٥٧، ١٠٨٨.

^{٣٣٥} السابق، ص ٢٥٥، ٢٥٨، ٧٧١.

^{٣٣٦} الآيات (٦٢٠)، الأحاديث (٢٢٠).

^{٣٣٧} الشعر (١٩)، لغة العرب (٧)، الفرزدق (٣)، لبيد (٢)، الأخطل، طرفة، النابغة، الكميت، الطرماح، ذو الرمة (١).

^{٣٣٨} سيبويه (٣)، ابن جني (٤)، المبرد (٢).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والشعوب لغات.^{٣٣٩} ومن الكتب يُحال إلى كتاب الخليل «العين»، والخصائص لابن جني،
والصاح للجوهري. ومن كتب النقد يذكر الوساطة بين المتنبّي وخصومه للجرجاني.^{٣٤٠}
ويذكر الرازي عددًا من الأعلام والفرق والمذاهب،^{٣٤١} يتقدمهم الشافعي لأنه شافعي،
ثم أبو الحسين البصري شيخ المعتزلة للحوار معه، ثم الباقلاني شيخ الأشاعرة بعد
الأشعري، ثم أبو حنيفة من أهل النظر، ثم أبو هاشم من أئمة المعتزلة، ثم الغزالي الذي
جعل الأشعرية المذهب في العقيدة، والشافعية المذهب في الفقه، ثم النظام ... إلخ، مرة
أشعري مثل الجويني والإسفراييني والرازي (أبو بكر) والأشعري، ومرة معتزلي مثل
أبي علي والجبائي وأبي الهذيل وأبي علي ابن خلاد وأبي إسحاق الشيرازي والطبري، ومرة
شافعي مثل ابن سريج والأصفهاني، ومرة حنفي مثل الجصاص والكرخي والشيبياني.
ويدخل فقهاء الشيعة مع فقهاء أهل السنة مثل الشريف المرتضى.^{٣٤٢} ويُذكر الصحابة
والتابعون وغيرهم، مثل ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم، ومن آل البيت الحسن
وعلي وفاطمة والحسين.^{٣٤٣}

ومن الفرق يتقدم «المعتزلة» ثم «الفقهاء» ثم «أصحابنا» ثم «المتكلمون»؛ مما
يدل على صلة العلمين؛ الفقهاء علماء أصول الفقه، والمتكلمون علماء أصول الدين.^{٣٤٤}
كما تظهر المذاهب الفقهية مثل الحنفية والشافعية، ويتقدم الحنفية لأنهم الخصوم،

^{٣٣٩} السابق، ص ٦٦١-٦٦٤، ٦٦٧.

^{٣٤٠} العين (٦)، الخصائص، الوساطة (١).

^{٣٤١} للأسف لا توجد في هذه الطبعة، كما هو الحال في طبعات المؤلفات الأصولية الأخرى، فهرس للأعلام
أو الآيات أو الأحاديث أو الأشعار أو الفرق والمذاهب أو الأماكن.

^{٣٤٢} الشافعي (٦٦)، أبو الحسين البصري (٤٥)، الباقلاني (٢٢)، أبو حنيفة، أبو هاشم (١٣)، الغزالي
(١٢)، النظام، القاضي عبد الجبار، ابن سريج (١٠)، الكرخي، أبو مسلم الأصفهاني (٩)، مالك (٨)،
أبو علي (٧)، عيسى بن أبان (٦)، الجبائي، المرتضى من الشيعة (٥)، الجويني، الأصمعي، الصيرفي،
الشريف المرتضى (٤)، سيبويه، الإسفراييني، الرازي (أبو بكر)، الشيبياني، الأشعري، أبو الهذيل،
أبو عبد الله البصري، أبو علي ابن خلاد، أبو إسحاق الشيرازي، ابن العارض، الأشعري (٣)، الإصطخري،
القفال، أبو علي الفارسي، بشر المريسي، المازني (٢)، عبد الجبار، ابن فورك، المزني، المروزي، الدقاق،
ابن الزبير، علي بن حيزان، عبد الله بن سلام، ابن سيرين، الخياط، أبو زيد، المزني الباهلي (١).

^{٣٤٣} ابن عباس (٣)، أبو سعيد، أبو هريرة، ابن هريرة، كعب، عمر، الصديق (٢).

^{٣٤٤} المعتزلة (٢٣)، الفقهاء (١٩)، أصحابنا (٣١)، المتكلمون (٩)، الإمامية (٣)، السمنية، أهل الظاهر
(١).

ثم الشيعة.^{٣٤٥} كما تظهر بعض الفرق غير الإسلامية، مثل المجوس واليهود والنصارى والمناوية.^{٣٤٦} وقد يعبر عن المذهب بلفظ «أصحاب»، مثل أصحاب بني حنيفة وأصحاب الشافعي.^{٣٤٧} وتكثر الفرق الكلامية مثل الخوارج، ومنهم الفضيلية والميمونية والحشوية. وتتحدد المذاهب بالأمصار وفقهائهم مثل الكوفيين.^{٣٤٨} ومن الأنبياء يُذكر موسى ثم عيسى ثم إبراهيم ثم آدم ومحمد ثم إسماعيل، ومن الكتب المقدسة يُحال إلى التوراة، ومن ملوك بابل نبختنصر.^{٣٤٩}

وبالرغم من العقلانية والتحليل النظري والاعتدال في المواقف إلا أن الرازي يتحدث عن «مذهبن» و«أصحابنا» و«مشايخنا»، مُعلناً انتسابه لموقفٍ دون آخر، موقفه هو الصحيح والمواقف الأخرى هي الفاسدة؛^{٣٥٠} فالدليل هو وحدة التحليل.^{٣٥١} والمواقف نفي وإثبات وتوقف، أو طرف وطرف نقيض وواسطة.^{٣٥٢} وتكثر مصطلحات مثل «مسلم» و«ممنوع»؛ أي مقبول ومرفوض، أو صحيح وفاسد.^{٣٥٣}

ويُحيل العمل إلى بعضه البعض ضمّاً لأجزائه؛ مما يكشف عن وحدة الرؤية، كما يُحيل إلى بعض كتبه الأخرى مثل «عصمة الأنبياء»، مع الوعي بتمايز العلمين، علم أصول

^{٣٤٥} الحنفية (١٢)، الشيعة (٩)، الشافعية (٤)، الأصوليون (٢)، الأخباريون، الصحابة، التابعون (١).

^{٣٤٦} اليهود (٥)، النصارى (٤)، المجوس (٣)، المناوية، البراهمة (١).

^{٣٤٧} العلماء، أصحاب الحديث (المحدثون) (٤)، المحققون، أصحاب النظر (١).

^{٣٤٨} الخوارج (٢)، الفضيلية، الميمونية، قدماء الروافض، الخطابية، الحشوية (١)، الكوفيون (٤)، أهل العراق، فقهاء الأمصار، البصريون، نحاة الكوفة، نحاة البصرة (١).

^{٣٤٩} موسى (٦)، عيسى (٥)، إبراهيم (٤)، آدم، محمد (٢)، إسماعيل (١)، التوراة (٥)، نبختنصر (١).
^{٣٥٠} وهذا باطل، ص ٥٢٦، ٦٥١. وهذه الثلاثة باطلة، ص ٥٧٤. هذا التعريف فاسد، الحصول، ص ١٩، ٤٠، الأول باطل والثاني باطل، ص ٩٧. فهذا برهانٌ قاطع على فساد قولهم، ص ٤٤٣. هذا تلبيس، ص ٧١٤. هذا ضعيف، ص ١٥٩٧، ٧٦٧، ٨٥٧. والصحيح أن يُقال، ص ٢٥١. الأول باطل والثاني حق، ص ٩١٣. الطرق الفاسدة، ص ٩٣٥. والإنصاف أن، ص ٥٥٨. وهو المختار، ص ٦١٤، ١٠٣٦، ١٤٣٥. والمعتمد، ص ٩٩٧.

^{٣٥١} واحتجّ المخالف، ص ٤١٤. احتجّ الخصم والجواب، ص ٤٣٤. حجة المنكرين، حجة المؤيدين، ص ٤٣٥. وأما المعارضة التي ذكروها، ص ٤٤٥.

^{٣٥٢} الأطراف والوسط، ص ٦٠٦-٦٠٧.

^{٣٥٣} هذا مسلمٌ وهذا ممنوع، ص ٨٣٤، ٩٣٣، ١٠٩٣، ١١٠٠، ١١١٧. والدليل على صحة هذا التعريف، ص ٥٤٠.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الدين وعلم أصول الفقه، كما يُحيل إلى كتاب «النهاية» و«الخلق والبعث»^{٣٥٤}، ومن كتب المتكلمين يُحال إلى كتاب الغيث للجاحظ، و«اختلاف الحديث» للشافعي^{٣٥٥}.

(٤) «أصول الفقه» لابن عربي (٦٣٨هـ)^{٣٥٦}

ويدخل مع أصول الفقه الظاهري، مثل ابن حزم، جامعًا بين الظاهر والباطن، في الأصول والتصوف. تكثر فيه الشواهد النقلية، والقرآن أكثر من الحديث^{٣٥٧}. وتقلُّ فيه أسماء الأعلام باستثناء مالك من الفقهاء، والجنيد من الصوفية^{٣٥٨}. ولا يخلو من حدة الأحكام التي عُرف بها أصول الفقه الظاهري عن ابن حزم، والحكم بالضلال والخروج عن دين الله عند المخالفين. وتبدو الظاهرية بوضوح في عد أصول الأحكام المتفق عليها في ثلاثة، الكتاب والسنة والإجماع، وأما الرابع وهو القياس فعليه خلاف. وتنقسم الرسالة إلى أربعة عشر فصلًا دون رابط بينها،^{٣٥٩} قبلها يظهر الاستحسان وهو أدخل في القياس، ثم خبر العدل وهو أدخل في السنة. وتغلب مباحث السنة على مباحث الكتاب، رواية الحديث باللفظ والمعنى، ثم العود إلى أفعال النبي. وتتأرجح مباحث الألفاظ والأمر والنهي بين الكتاب والسنة. ويضم القياس عددًا من الموضوعات مثل شرع من قبلنا، والتقليد، والاستفتاء والاجتهاد. وتختفي أحكام التكليف فيه في خطاب الشرع. وبالرغم من انتهاء ابن عربي إلى التصوف مثل الغزالي إلا أن رسالته في أصول الفقه تميل إلى

^{٣٥٤} السابق، ص ٤٤، ١٥٠، ٢٨٧، ٣٤٠، ٣٩٢، ٦٧٠، ٧٦٩، ٨١٩، ٧٩٧، ٨٢٤، ٨٨٢، ٨٩٧، ٩٠٥، ١٠١٧، ١٤٢٤، ١٣٧١، ١٤٣٦.

^{٣٥٥} المحصول، ص ٩٥٦، ١٤٥٣.

^{٣٥٦} العالم الراسخ الكامل الشيخ محيي الدين محمد بن عربي الأندلسي عليه الرحمة، رسالة في أصول الفقه، ص ١٨-٣٥.

^{٣٥٧} القرآن (٧)، الحديث (٢).

^{٣٥٨} الجنيد، مالك بن أنس (١).

^{٣٥٩} وهي: (١) التعارض. (٢) السنة. (٣) وجوب الأخذ برواية الراوي ما له يُجرح بجرح يؤثر في نقله، رواية الحديث بالمعنى. (٤) النسخ. (٥) فيما تحمّل عليه الألفاظ الواردة في الشرح. (٦) الأمر والنهي. (٧) لا يجوز القول بغير حجة. (٨) أفعال النبي. (٩) شرع من قبلنا. (١٠) التقليد. (١١) الاستفتاء. (١٢) الأصل المسكوت عنه الإباحة. (١٣) خطاب الشرع. (١٤) الاجتهاد، أن كل مجتهد مصيب.

النقل قبل العقل، ويكاد يختفي الفعل في العالم بالرغم من أهمية الرياضات والمجاهدات في التصوف.

(٥) «الوصول إلى الأصول» لابن برهان البغدادي الشافعي (٥١٨هـ)^{٣٦٠}

وتتشعب إلى خمسة عشر كتابًا، كما هو الحال في «المستصفى»،^{٣٦١} لكل كتاب عنوانٌ قصير، كلمة واحدة، والمسائل بلا عناوين إلا فيما ندر.^{٣٦٢} وتظهر مرةً واحدة كلمة فصل عرضياً.^{٣٦٣} تختلف الكتب فيما بينها طولاً وقصراً، كما تختلف المسائل في كل كتاب من حيث العدد. أكبرها القياس الدليل الرابع، ثم الخصوص منفصلاً عن العموم من مباحث الألفاظ، ثم الأخبار وهو الدليل الثاني، ثم النسخ من الدليل الأول، ثم الإجماع الدليل الثالث، ثم الأوامر من مباحث الألفاظ، ثم الاجتهاد من لواحق القياس، ثم يظهر البيان لفظ الشافعي الذي صدر به مباحث الألفاظ، ثم اللغات المقدمة العامة لمباحث الألفاظ، ثم التكليف وهي أحكام التكليف الثمرة التي صدر بها الغزالي «المستصفى»، ثم المفهوم عوداً إلى مباحث الألفاظ من حيث معانيها، ثم الأفعال التي تنطوي تحت الدليل الثاني، ثم التأويلات التي تضم الظاهر والمثوّل من مباحث الألفاظ، ثم العموم الشق الثاني من مبحث العموم والخصوص من مباحث الألفاظ، وأخيراً النهي بالمفرد الشق الثاني من الأوامر من مباحث الألفاظ.^{٣٦٤}

^{٣٦٠} شرف الإسلام أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي، الوصول إلى الأصول (جزءان)، تحقيق د. عبد الحميد علي أبو زيد، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

^{٣٦١} هذه الكتب الخمسة عشر هي: (١) التكليف. (٢) اللغات. (٣) البيان. (٤) الأوامر. (٥) النهي. (٦) العموم. (٧) الخصوص. (٨) المفهوم. (٩) الأفعال. (١٠) التأويلات. (١١) النسخ. (١٢) الإجماع. (١٣) الأخبار. (١٤) القياس. (١٥) الاجتهاد.

^{٣٦٢} مثل: الصلاة في الدار المغصوبة، ج ١، ١٨٩-١٩٦. العموم على عوارض الألفاظ، ج ١، ٢٠٣-٢٠٦. الاستثناء المنفصل باطل، ج ١، ٢٤٠-٢٤٣. الاستثناء من غير الجنس باطل، ج ١، ٢٤٣-٢٤٨. الزيادة على النص ليست نسخاً، ج ٢، ٣٢-٣٤. في علة الربا، ج ٢، ٢٢٥-٢٢٨.

^{٣٦٣} ج ٢، ٢٢٥.

^{٣٦٤} الترتيب الكمي التنازلي (الصفحات أولاً والمسائل ثانياً) (١) القياس (١٢٧، ٣٣). (٢) الخصوص (١١٤، ٣٦). (٣) الأخبار (٧٨، ٢٢). (٤) النسخ (٦٦، ٢٤). (٥) الإجماع (٦٤، ٢٤). (٦) الأوامر (٥٩، ٢٢). (٧) الاجتهاد (٤٦، ١١). (٨) البيان (٢٧، ١٠). (٩) اللغات (٢٤، ١٠). (١٠) التكليف (٢٢، ٩).

وتتكشف البنية بطريقة «المستصفى»، وتكون الأولوية للمستثمر أي الأدلة الأربعة، وأولوية القياس ثم السنة على الكتاب ثم الإجماع، ثم تأتي مباحث الألفاظ، وأخيرًا أحكام التكليف أصغرهما قبل أن تتضخم في «الموافقات» للشاطبي.^{٣٦٥} ويبدأ الكتاب بتعريف العلم.^{٣٦٦} وبالتالي تكون الأولوية للنقل على العقل، وعلى حساب الفعل في الواقع والتحقق في العالم.

وبالرغم من أن المؤلف شافعي فقد كان حنبليًا ثم ترك الحنبلية لحشويتها، إلا أن روح الكتاب حنفية، مثل أصول السرخسي وأصول الجصاص وأصول البزدوي، مجرد رصد للأصول بصرف النظر عن تجميعها في بنية مركبة كما فعل الجويني والغزالي.^{٣٦٧} ونظرًا لأنه تلميذ لهما فقد ظهرت روحهما في مؤلفه؛ التحليل العقلي الهادئ، وضوح الأفكار، الجدل الصافي، رصد المسائل وهي الأصول الأولى، القواعد النظرية قبل أن تنتظم في البنية، الخلو من الحشو والمغالاة، والحمية المذهبية بالاستبعاد. صحيح أنه سجالي، ولكنه سجال راقٍ بأسلوب «فإن قالوا ... قلنا» دون الهجوم على الأشخاص، تجريح أشخاصهم وتسفيه آرائهم كما يفعل ابن حزم وبعض الفقهاء.^{٣٦٨} صحيح أنه يحكم بالصحة والبطلان أو الصحة والفساد، ولكن للأقوال والاستدلالات والكلام،^{٣٦٩} ويختار الصواب والصحيح والحق، وهو مذهبه الشافعية.^{٣٧٠} ويتوحد مع المذهب، ويتكلم عن «مذهبنا»، ويناصر أصحابه فيتكلم عن «أصحابنا»، «علمائنا»، وينصر شيخه في

(١١) المفهوم (٢٠، ٥). (١٢) الأفعال (٢٠، ٥). (١٣) العموم (١٩، ٧). (١٤) التأويلات (١٧، ٣). (١٥) النهي (١٦، ٤).

^{٣٦٥} الأدلة الأربعة (٤٠١)، القياس (١٧٣)، السنة (٩٨)، الكتاب (٦٦)، الإجماع (٦٤)، مباحث الألفاظ (٢٩٦)، التكليف (٢٢).

^{٣٦٦} ج ١، ٤٧-٧٤.

^{٣٦٧} ج ١، ١٥-١٨.

^{٣٦٨} مثلًا: ج ١، ٥٦؛ ج ٢، ٦٢، ١٥٨-١٥٩، ١٦٤-١٦٥.

^{٣٦٩} هذا الاستدلال باطل، ج ١، ٦٨، ١٣٨، ١٤٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٩٠، ٣٢٦؛ ج ٢، ٢٣٢. هذا قول باطل، ج ٢، ٣٦١. هذا باطل، ج ٢، ٣٩، ٤٠، ٣١٩. هذا الكلام فاسد، ج ١، ١٨٠، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٨٨. هذا فاسد، ج ٢، ١٣٤. وهذا الجواب ليس بسديد، ج ٢، ٣٨. هذا غير صحيح، ج ٢، ٥٩، ١٢٦، ١٨٦. وليس هذا بصحيح، ج ٢، ١٤٦.

^{٣٧٠} والجواب الصحيح، ج ٢، ٣٨، ٧٢، ١٢٠. مذهب أهل الحق، ج ١، ١٢٨. والحق، ج ١، ٢٥٥. والحق عندنا أن، ج ٢، ١٣٠. صحة مذهبنا، ج ٢، ١٨٢.

«شيخنا»، وإمامه في «إمامنا».^{٣٧١} ويعتمد على الحجة والبرهان والرد على حجج الخصوم. ويسمّي الدليل «العمدة»، «عمدتنا»، و«عمدة الخصم»، أو «عمدة هؤلاء»، أو «عمدتهم»، أو «العمدة» دون الضمير.^{٣٧٢} ويتطور المذهب تاريخياً بين الأولين والآخرين، بين المتقدمين والمتأخرين. ولكل فريق عمدته.^{٣٧٣}

ويُحيل العمل إلى بعضه البعض تأكيداً لوحده، كما يُحيل إلى باقي الأعمال الأخرى تأكيداً على وحدة الرؤية واختلاف الشكل الأدبي بين الإطناب والتركيز، الإسهاب والاختصار؛ إذ يُحيل ابن برهان البغدادي إلى كتابه «اللغات».^{٣٧٤}

ونظراً للطابع العقلي التحليلي العام فإن الحجج العقلية تفوق النقلية، ونظراً للتركيز على الأصول فإن الآيات تفوق الأحاديث.^{٣٧٥} وفي الآثار المروية عن الصحابة يتقدم عمر ثم علي ثم ابن عباس ثم أبو بكر على عثمان وابن مسعود وعائشة والبراء.^{٣٧٦} ويكثر

^{٣٧١} مذهبنا، ج ١، ١٣٥. صحة مذهبنا، ج ٢، ١٨٢. أصحابنا، ج ١، ٩٤، ١٧٥، ١٧٨، ٢٣٥، ٢٨٦؛ ج ٢، ٥٨، ١١٩. علماؤنا، ج ١، ٥٨، ٦١، ٨٧، ١٢٥، ١٢٧، ١٥٣، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٨، ١٩٥، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣١٦، ٣٤١، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٨٣، ٣٩٠؛ ج ٢، ٣٩، ٦٦، ٧٢، ٧٨، ٩٩، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٥، ٢٠٥، ٢٨٤، ٣٢١. شيخنا (أبو الحسن الأشعري)، ج ١، ٦٥-٦٦. شيخنا الإمام، ج ٢، ٥٦. شيخنا، ج ٢، ٨٨. إمامنا (الشافعي)، ج ١، ٦٦.

^{٣٧٢} عمدتنا، ج ١، ١٠٦، ١٠٩، ١١٨، ١٥٢، ١٥٤، ١٧١، ١٧٩، ١٨١، ١٩٧، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٥٦، ٢٩٦، ٣٦٢؛ ج ٣، ٣٣، ٣٧، ٥٠، ٥٣، ٦١، ٦٤، ٨٥-٨٦، ٩٢، ١٠٩، ١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥-١٢٦، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥-١٩٦، ٣٣٧. عمدة الخصم، ج ١، ١٠٧، ١١٣-١١٤، ١١٨، ١٤٠، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٩٤، ٣١٦، ٣٢٠؛ ج ٢، ٤٣، ٥٣، ٥٥-٥٩، ٦١، ٦٣، ٨٦، ٩٣، ١٠٦، ١١١، ١١٥، ١٢٢، ١٢٥-١٢٦، ١٢٨-١٢٩، ١٣٢، ١٥١، ١٧٠، ١٨٩، ١٩٦-١٩٧، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٨٨، ٣٢٥. عمدة هؤلاء، ج ١، ١٦٥، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٩٨، ٣٠٦. عمدتهم، ج ٢، ٣٣، ٣٧، ١٠٩، ١١٨، ١٢٩، ١٥٤-١٥٥، ١٨٣، ١٩٢. والعمدة، ج ٢، ٤٤، ٨٩، ١١١، ١١٣، ١٤٢، ١٤٤-١٤٥، ١٧٤-١٧٥، ١٧٨، ١٨٦، ٢٠٣، ٢٣٣، ٢٦٥، ٣٠٤، ٣١٠، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٧٩. عمدة الإمام، ج ٢، ١٠٤. والمعتمد، ج ٢، ٤٣.

^{٣٧٣} عمدة الأولين، ج ٢، ٣٥، ٥١، ٥٦، ١١٧، ٢٣١، ٣١٦. عمدة الآخرين، ج ٢، ٣٥، ٢٨٥، ٣٠٧. الأولون، ج ٢، ٣٧٨. المتأخرون، ج ٢، ٢٠١، ٣٥٢.

^{٣٧٤} ج ١، ٣٥٤، ٣٨٠.

^{٣٧٥} الآيات (١٥٦)، الأحاديث (١١٤).

^{٣٧٦} عمر (٥)، علي (٤)، ابن عباس (٣)، أبو بكر (٢)، عثمان، ابن مسعود، عائشة، البراء (١).

الاستشهاد بالشعر ولغة العرب وكلامهم.^{٢٧٧} ومن الصحابة يتقدم عمر ثم أبو بكر ثم ابن عباس ثم علي ثم عائشة وغيرهم من رواة الأحكام الشرعية،^{٢٧٨} ومن المؤرخين السيوطي والصفدي وابن كثير، ومن المحدثين البخاري وداود، ومن الزهاد الحسن البصري.^{٢٧٩} ومن الأصوليين والفقهاء يتقدم الشافعي مؤسس المذهب وأول الأصوليين، ثم الباقلاني مفكر الأشاعرة وأبو حنيفة، ثم المؤلف ذاته، ثم الجويني والجبائي (أبو علي) مناظرةً بينهما، ثم الجبائي (أبو هاشم)، ثم الإسفراييني علم أصول الدين، ثم القاضي عبد الجبار، ثم أبو الحسين البصري والغزالي وابن السبكي، ثم الإسنوي وابن عقيل الحنبلي، ثم الشاشي وأبو زيد وابن العماد، ثم ابن حنبل والزركلي القديم، ثم داود الظاهري، ثم القلانسي وابن سريج والكرخي ومالك بن أنس وغيرهم.^{٢٨٠} ومن الفرق يتقدم المعتزلة، فالكتاب كله جدل معهم وإن وافقهم أحياناً مثل حدهم للنسخ، ثم الروافض لتميز أصول الشيعة وفقههم، ثم أهل الظاهر الذين يتماهون مع الحنبلية والحشوية والمشبّهة، ثم السمنية التي تنكر المعارف خارج الحس، والعيسوية من فرق اليهود.^{٢٨١} ومن الفرق غير الإسلامية يتقدم اليهود ثم النصارى ثم المجوس. ويتم الاستشهاد بالقورا التي كانت مقروءة عند العرب والمسلمين.^{٢٨٢}

^{٢٧٧} الشعر (١٦)، ج ١، ٨، ٤٨، ٥٩، ٩٨، ١٠٢، ١٣٠، ٢١٦، ٢٤٥-٢٤٦؛ ج ٢، ١١. اللغة العربية، ج ١، ٥٤-٥٣، ٩٧، ٩٩-١٠٠، ١٠٣-١٠٤، ١١١، ١٤٠، ١٦٥، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٤-٢١٦، ٢١٨، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٤-٢٥٧، ٢٥٨-٢٥٩، ٢٨٥، ٣٠١-٣٠٢؛ ج ٢، ٥، ١٢، ٣٣.

^{٢٧٨} عمر (٢١)، أبو بكر (١٤)، ابن عباس (١٠)، علي (٩)، عائشة (٧)، معاذ (٣)، عبد الرحمن بن عوف، عثمان، أبو هريرة ... (٢)، المغيرة بن شعبه ... (١).

^{٢٧٩} السيوطي، الصفدي، ابن كثير (٥)، البخاري، داود، الحسن البصري (٢).

^{٢٨٠} الشافعي (٤٧)، الباقلاني، أبو حنيفة (٤٠)، ابن برهان (٣١)، الجويني، الجبائي (أبو علي) (١٨)، الجبائي (أبو هاشم) (١٣)، الإسفراييني (١١)، القاضي عبد الجبار (١٠)، أبو الحسين البصري، ابن السبكي، الغزالي (٨)، الإسنوي، ابن عقيل (٧)، الشاشي، أبو زيد، ابن العماد (٦)، ابن حنبل، الزركلي (٤)، داود الظاهري، سعيد بن المسيب، الكعبي، الكيا الهراسي، النظام، اليافعي (٣)، الجاحظ، الحسن البصري، الكرخي، ابن سريج، القلانسي، مالك بن أنس (٢)، أبو الحسن الأشعري، القفال، الشيباني ... (١).

^{٢٨١} المعتزلة (٤٥)، معتزلة بغداد (٢)، الروافض (٣)، أهل الظاهر، الحشوية، الدهرية، المشبهة (٢)، السمنية، العيسوية (١)، وحد المعتزلة أقرب إلى الصواب. ج ١، ٩.

^{٢٨٢} اليهود (١٠)، النصارى (٧)، المجوس (٣).

(٦) «الواضح في أصول الفقه» لابن عقيل الحنبلي (٥١٣هـ)^{٣٨٣}

ولأول مرة يدخل الحنابلة ويدونون أصولهم بعد أن بدأ الشافعية ثم الحنفية، وقبل أن يدون المالكية أصولهم في النهاية. لم يكن قصد الحنابلة إعطاء بنية ولا المالكية؛ فالحنبلية عود إلى النص، المنيع الأول للعلوم، ومراجعة كل الأصول الخارجة من الشافعية والحنفية في الفقه، والأشعرية والاعتزالية في الكلام. وتتم المراجعة من أجل إنقاذ النص من التنظير العقلي الحنفي، والتوفيق الشافعي، والتخريج المالكي. ويدل العنوان على الغاية منه «الواضح»؛ أي توضيح غموض الأصول في المذاهب الفقهية والكلامية.

ويعني تشعب البنية أيضًا غياب التصورات، والتنسيق، والعرض النظري، والإحكام المنطقي، عودًا إلى الأصل؛ فالنص في حد ذاته منطق، يكفي بذاته، ومهمة الأصول تخليصه من علم الأصول الذي يتجاوز منطق النص؛ لغته وروايته.

غلب عليه الطابع السجالي بطريقة «فإن قيل ... قيل»، «فإن قلت ... قلنا»، «فإن قالوا ... قلنا».^{٣٨٤} وقد يكون السجال مُتخيلًا، مثل السجال بين الشيعي والعثماني أي الأموي، والسُني والمعتزلي، والمعتزلي والجبري،^{٣٨٥} بل إن الجدل أصبح موضوعًا رئيسيًا في علم الأصول تحولًا من الجدل إلى القياس،^{٣٨٦} وهو موضوع كلامي، ونظرًا لارتباط العلمين معًا، علم أصول الفقه وعلم أصول الدين؛ لذلك تكثر الشبهة والأدلة والحجج والاعتراضات والردود والأسئلة والأجوبة، ويخصّص فصل بأكمله للرد على شبهة المعتزلة،^{٣٨٧} والمجموعة الرابعة من الفصول في الجزء الثالث للرد على شبهات المخالف.^{٣٨٨} ويكون السجال بين الحنابلة «أصحابنا» والشافعية، أو بين الحنابلة والشافعية في مُقابل الحنفية.^{٣٨٩}

^{٣٨٣} أبو الوفا علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي (٥١٣هـ)، الواضح في أصول الفقه (خمسة أجزاء)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

^{٣٨٤} السابق، ج ١، ٣٩٠-٣٩٣؛ ج ٢، ٥٧٠-٥٧٧.

^{٣٨٥} السابق، ج ١، ٥٠٧-٥٣٠.

^{٣٨٦} السابق، ج ٣، ٧٨-٤٩٩.

^{٣٨٧} السابق، ج ٣، ٢٢٧-٢٤٩.

^{٣٨٨} السابق، ج ٤، ٢٣٢-٢٣٢.

^{٣٨٩} الحنابلة والشافعية، ج ٢، ٧٥، ٨٤، ٩٧، ١٥٣، ١٥٥-١٥٦، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٤-١٧٧، ٢٠٣، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٥. الحنابلة وأبو حنيفة، ج ٢، ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٦٣. الحنابلة والشافعية في مُقابل الحنفية،

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

يجمع الأسئلة والأجوبة على الآية؛ فالآية هي الأصل، وليس عقلها أو تخريجها.^{٣٩٠} والجديد هو المستوى النفسي للتحليل.^{٣٩١} وبالرغم من أن ابن عقيل أول الحنابلة إلا أنه يميّز بين المتقدمين والمتأخرين.^{٣٩٢} ويشعر بتميّزه بمذهبٍ مستقل، فيقول «مذهبنا»، «أصحابنا»؛ فهناك صواب وخطأ. أهل التحصيل وأهل العلم والمحققون من العلماء هم الحنابلة، الفرقة الناجية. ويدعو المؤلف القارئ بالهداية، ويطلب مشاركته.^{٣٩٣} ويُحيل العمل إلى ذاته من أجل ضمان وحدة الرؤية في هذا العمل الضخم،^{٣٩٤} كما يُحيل إلى غيره نظرًا لوحدة علم الأصول.^{٣٩٥}

ومع ذلك توجد بنيةٌ خارجية عن طريق القسمة العضوية، ووضع مجموعة من الفصول أولاً حول موضوع واحد قبل عرضها فصلاً فصلاً، ودون ترقيم للمجموعة أو للفصل، وأحياناً توجد فصول في موضوع واحد دون ضمها في مجموعة واحدة،^{٣٩٦} وأحياناً توضع فصول بلا عناوين.^{٣٩٧} وبعد بعض الفصول يأتي لفظ الكلام،^{٣٩٨} وتقتصر

ج ٢، ١٨٦-١٨٧، ١٥٣، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٤١، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣١٣، ٣٠٨.

٣٩٠ السابق، ج ٢، ٤٦٣-٤٦٦.

٣٩١ السابق، ج ١، ١٢، ١٩-٢٠.

٣٩٢ السابق، ج ١، ١٢-١٣.

٣٩٣ السابق، ج ١، ٤٥٨؛ ج ٢، ٥٧.

٣٩٤ السابق، ج ١، ٦٣، ٢٦٠، ٤٢٥؛ ج ٢، ١٧٠، ١٧٩، ٣٢٠؛ ج ٣، ٣١٣؛ ج ٤، ١١٧.

٣٩٥ يُحيل إلى كتاب الإقرار للخرقي، وجوابات المسائل للقتبي، والجامع في النحو لابن قتيبة، وكتاب العدة، ج ٣، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٨٨، ٢٩٧؛ وكتاب التفسير، ج ٤، ٥٣، ٣١٩؛ وكتاب الفتيا للجاحظ، والأصول للجرجاني، ج ٥، ٣٣١، ١٠١، ١٩٤، ٢١٧.

٣٩٦ السابق، ج ١، ٧-٤٥؛ ج ٢، ٥-٦٨؛ ج ٥، ٥-٩٦.

٣٩٧ السابق، ج ١، ١٧-٤٥، ٤٦-٥٦، ٦٠-٦٤، ٧٣-٨٥، ٨٨، ٩٠-١٠٣، ١٢٥-١٢٧، ١٣١، ١٣٢-١٣٤، ٢٤٥-٢٥٧، ٢٦٢-٢٦٨، ٢٩٧، ٢٩٨-٣٠٠، ٣٣٤-٣٣٩، ٤٠٢-٤٠٩، ٤١٤-٤١٦؛ ج ٢، ١٢-٤٣، ٦١-٦٧، ٧٠-٨٢، ٩٧-١٠٠، ١١٤-١١٩، ١٤٩-١٥٤، ١٥٨-١٦٨، ١٦٩-١٨٣، ١٩٢-٢٣٦، ٢٧١-٢٩٠، ٢٩٤-٣١٠، ٣١٦-٣٢٥، ٣٣٩، ٣٥٧-٣٥٠، ٣٦٠-٣٨٤، ٣٨٧-٣٩٥، ٤١٠-٤٢٢، ٤٢٨-٤٤٨، ٤٥٧-٤٦٣، ٤٧٣، ٤٧٦-٤٨٤، ٤٨٨-٤٨٩، ٤٩٣، ٥١١، ٥١٨، ٥٢٢-٥٤٦، ٥٤٨-٥٥٤، ٥٦٥-٥٦٧، ٥٧٠-٥٧٢، ٥٧٤-٥٧٧.

٣٩٨ السابق، ج ١، ٩٠، ٣٥٠؛ ج ٢، ٤٥٠.

بعض العناوين وتطول، والبعض منها يبدأ البداية التقليدية «في كذا...» والبعض الآخر بمجرد عبارة تعزيزية توضع كعنوان أو تُترك في أول الكلام. وقد تقصّر بعض الفصول وهو الغالب، أو تطول وهو الأقل، لدرجة أن عدد الفصول في مجموعة قد يفوق عدد صفحاتها أو يُعادلها.^{٣٩٩} وقد تغيب هذه القسمة العفوية لأنها تصدر عن بنية، فيُضيفها الناشر من عنده دون الإعلان عن ذلك، أو وضعها بين معقوفتين. ومن الصعب تجميع مجموعة الفصول في بنية أصولية واحدة نظرًا لأنها قد تجمع موضوعاتٍ مُتفرقة، تتكرر باستمرار في عدة مجموعات أخرى، وقد تتكون مجموعة من الفصول من فصلٍ واحد.^{٤٠٠} وقد يتم الإعلان عن موضوع، مثل العموم، دون وضع فصوله في مجموعة خاصة به،^{٤٠١} وقد تتخلل الفصول مسألة أو شبهة.^{٤٠٢}

^{٣٩٩} ج ١ (الرقم الأول للفصول، والثاني الصفحات)، المقدمات التمهيدية (٢٣، ٣٠)، النظر والعقل والتكليف (٣١، ٤٤)، الحدود والعقول والحروف (٢٩، ١٩)، حروف المعاني (١٤٥، ١١٣)، النسخ والمنسوخ (٣، ٣)، شروط النسخ (١٤، ٧)، التعبد بالنسخ (٨، ١١)، وجوه النسخ (٦٢، ٥٣)، صناعة الجدل (٣٠، ٣٢)، الحجة والشبهة (٢٢، ٢٢)، العلة والمعلول (١٠، ٢٩)، العقلية والشرعية (١٠، ٨)، المعارضة (٤، ١٤)، المعارضة كاشفة للمعنى (٢١، ٣٢)، القياس (١٠، ١٤)، الاستدلال (١٩، ٣٦)، الانقطاع (١٢، ٤٨)، الجدل (١٠، ٢٢).

ج ٢، الأدلة الشرعية (٤٤، ٦٤)، الأقيسة (٣٨، ٥٨)، الاعتراضات بالكتاب (١، ١١)، الاعتراضات بالسنة (٣١، ٤٣)، الاعتراض على قول الواحد (١١، ٢)، الاعتراضات على فحوى الخطاب (٥، ١)، الاعتراضات على دليل الخطاب (٤، ٤)، معنى الخطاب وهو القياس (٢٨، ٢٧)، الممانعة (٢٧، ٣٤)، النقص (١٤، ١٩)، القلب (٧، ٨)، فساد الاعتبار (٣، ١٥)، المعارضة (١٨، ١٦)، استصحاب الحال (١٥، ٣٣)، الأسئلة الفاسدة (٦، ٧)، التراجيح (٤، ١٢)، الخطاب (٣٨، ٩٠)، الأوامر (٦٦، ١١٢)، نفي التكرار (١٢، ١٢).

ج ٣، الشروط والصفات للأمر والنهي (٣٥، ٥٤)، القضاء والإعادة والفوات (١٤١، ١٧١)، المناهي (٢٩، ٢٨)، فحوى الخطاب ودليله (٢٧، ٥٥)، العموم والخصوص (١٠٣، ١٤٧)، الاستثناء (٢٠، ٤٠). ج ٤، المجمل والمبَيّن والمحكم والمتشابه والمجاز والاستعارة (٤٣، ١٢١)، أفعال النبي (٢٧، ٧١)، النسخ (١٤، ٣٥)، شبه المخالف (٥٠، ٩١)، الأخبار وما فيها من خلاف (٥٨، ١١٢).

ج ٥، الراوي (١٠١، ٩٢)، التراجيح (٩، ٧)، الإجماع (٩٢، ١٣٣)، التقليد (٢٥، ٣٣)، القياس (٢٨، ٨١)، الاجتهاد (١٠٠، ١٥٤).

^{٤٠٠} السابق، ج ٢، ١٢٧-١٣٧.

^{٤٠١} السابق، ج ٣، ٣١٣-٤٦٠.

^{٤٠٢} السابق، ج ٤، ٤٢١-٤٢٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

المصطلحات قرآنية مثل القياس والاستنباط ولحن القول والبيان، موروثه من الداخل، وليست وافدة من الخارج مثل مصطلحات الفلاسفة.^{٤٠٣} ويتعرض للعقائد بالرغم من الفصل بين العلمين، علم أصول الفقه وعلم أصول الدين، مثل النظر والعلم والتوليد، والسمع والعقل، والحسن والقبح العقليين.^{٤٠٤}

ومع ذلك يمكن اكتشاف البنية الأصولية الشافعية أو الحنفية؛ ففي الجزء الأول بعد البداية بنظرية العلم أسوةً بعلم أصول الدين، وأحكام التكليف أسوةً بالغزالي في «المستصفي»، وذكر الأدلة الثلاثة الأولى فقط، يعرض في مجموعة الفصول الأولى قضية العقل والسمع من علم أصول الدين، وفي الثانية والثالثة لمبادئ اللغة أو لمباحث الألفاظ من علم أصول الفقه، وفي الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والنسخ، والثامنة والتاسعة الجدل والحجة والشبه، ومن العاشرة حتى السابعة عشرة لموضوعات القياس مثل العلة والمعلول، العقلية والشرعية، والمعارضة، والقياس والاستدلال والانقطاع والجدل؛ مما يدل على ارتباط العلمين معاً، الجدل في أصول الدين، والقياس في أصول الفقه.^{٤٠٥}

والجزء الثاني كله مخصص للقياس بمجموعات فصوله الثمانية عشرة مُستنبطاً من فحوى الخطاب؛ فالقياس من مباحث اللغة، الصلة بين المعنى والشيء كما حدّد الغزالي في «المستصفي»، والاعتراضات عليه بالممانعة والنقض والأسئلة الفاسدة، ومن الكتاب والسنة وفحوى الخطاب، ودليله أكثر من الأدلة عليه.^{٤٠٦}

^{٤٠٣} السابق، ج ١، ٣٢، ٨٥.

^{٤٠٤} السابق، ج ١، ٢٦-٢٧، ٧٦، ٢٠٢-٢٠٤.

^{٤٠٥} السابق، ج ١، (١) العقل والسمع. (٢) مبادئ اللغة. (٣) حروف المعاني. (٤) شروط الناسخ والمنسوخ. (٥) ما ليس من شروطهما. (٦) ما يثبت بالتعبد وما يزول بالنسخ. (٧) وجوه النسخ. (٨) صناعة الجدل. (٩) الحجة والشبهة. (١٠) العلة والمعلول. (١١) العلة العقلية والعلة الشرعية. (١٢) المعارضة. (١٣) المعارضة الكاشفة للمعنى. (١٤) القياس. (١٥) الاستدلال. (١٦) الانقطاع. (١٧) الجدل.

^{٤٠٦} (١) القياس. (٢) الاعتراضات بالكتاب. (٣) الاعتراضات بالسنة. (٤) الاعتراضات بالصحابي. (٥) الاعتراضات على فحوى الخطاب. (٦) الاعتراضات على دليل الخطاب. (٧) معنى الخطاب (القياس). (٨) الممانعة. (٩) النقض. (١٠) القلي. (١١) فساد الاعتبار. (١٢) المعارضة. (١٣) استصحاب الحال. (١٤) الأسئلة الفاسدة. (١٥) التراجيح. (١٦) الخطاب. (١٧) الأوامر. (١٨) نفي التكرار.

والجزء الثالث يتعرض لمباحث الألفاظ؛ الأمر والنهي، والقضاء والإعادة والفوات، وفحوى الخطاب، والعموم والخصوص، والاستثناء.^{٤٠٧} والجزء الرابع يستكمل مباحث الألفاظ؛ المحكم والمتشابه، والحقيقة والمجاز، ثم يتطرق لأفعال النبي، السنة الفعلية في الدليل الثاني، ثم يعود النسخ من جديد بعد أن تم عرضه في الجزء الأول، ثم تُخصَّص المجموعة الرابعة من الفصول للرد على شبهات المخالفين، والخامسة لما في الأخبار من خلاف.^{٤٠٨}

والجزء الخامس يعرض في الفصول الأولى لشروط الراوي كي تُقبَل روايته، استكمالاً للدليل الثاني في خبر الواحد، ثم التراجيح ابتداءً من السند والمتن، ثم الإجماع، ثم التقليد، ثم القياس، ثم الاجتهاد، تكررًا لموضوعات الأجزاء السابقة؛ فلا تهَمُّ البنية بقدر ما تهَمُّ المراجعة وتصحيح المذاهب الأصولية.^{٤٠٩} ومع ذلك للعقل الأولوية على النقل في الأصول الحنبلية، وعلى حساب الفعل أيضًا والتحقق في العالم.

وبطبيعة الحال يتم الاعتماد على الحجج النقلية أكثر من الحجج العقلية، وعلى الآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية.^{٤١٠} ويستشهد بالشعر العربي من أجل إحكام منطق التفسير للآيات والأحاديث، بل إن النبي أيضًا يقرض الشعر.^{٤١١} ومن أسماء الأعلام يتصدر موسى الأنبياء ثم عيسى ثم إبراهيم ثم آدم لغلبة التشريع عليهم.^{٤١٢} ومن الفقهاء يتصدر بطبيعة الحال ابن حنبل، فالملؤلَّف حنبلي، ثم الشافعي مؤسس العلم، ثم أبو حنيفة

^{٤٠٧} (١) معنى الشروط والصفات التي تتعلق بالأمر والنهي. (٢) القضاء والإعادة والفوات. (٣) المناهي. (٤) فحوى الخطاب ودليله. (٥) العموم والخصوص. (٦) الاستثناء.

^{٤٠٨} (١) المجلد والمبين، والمحكم والمتشابه، والمجاز والاستعارة. (٢) أفعال النبي. (٣) النسخ. (٤) شبهات المخالف. (٥) الأخبار وما فيها من الخلاف.

^{٤٠٩} (١) صفات الراوي. (٢) التراجيح في الإسناد والمتن. (٣) الإجماع. (٤) التقليد. (٥) القياس. (٦) الاجتهاد.

^{٤١٠} الآيات (٩٥٤)، الأحاديث (٦٤٧)، فالأحاديث حوالِي ثَلَاثِي الآيات، الشعر (٤٩).

^{٤١١} ج ١، ٣٠، ٩١، ٩٦-٩٨، ١١٨، ١٢١، ١٢٦، ٢٠٧؛ ج ٢، ١٥٦، ١٧٧، ٣٨٩، ٤١٥-٤١٦، ٤٢٧، ٤٣٩، ٤٥٣، ٤٥٥-٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٨٤، ٥١٩؛ ج ٣، ٢٤٤، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٠، ٣١٥، ٤١٠، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٤-٤٨٥، ٤٨٥؛ ج ٤، ٣٨، ٤٣، ٥٨، ١٠٦، ١٩٩، ٢٣٤، ٣٠٨، ٣٣٠، ٣٤٨، ٣٩٢؛ ج ٥، ١٠٦.

^{٤١٢} موسى (٦٠)، عيسى (٣٩)، إبراهيم (٣٥)، آدم (٢٥)، نوح، هارون، لوط (٨)، إسحاق، سليمان، إسماعيل، داود، والعدو فرعون (٦)، الخضر (٤)، يعقوب، زكريا، يوسف (٣).

أول فقيه أصولي واضح لمذهب، ثم الكرخي ثم السرخسي من فقهاء الأحناف، ثم التميمي، ثم مالك بن أنس.^{٤١٣} ومن المتكلمين يتقدم الباقلاني مفكر الأشاعرة، ثم الحسن البصري مفكر المعتزلة، ثم الأشعري والجبائي (أبو علي) وداود الظاهري، ثم النظام وأبو بكر الصيرفي وغيرهم حتى الجاحظ.^{٤١٤}

ومن الصحابة يتقدم عمر ثم علي ثم أبو بكر ثم ابن عباس ثم عائشة ثم عثمان ثم معاذ ثم ابن مسعود ثم أبو هريرة، وكل من لهم صلة بالتشريع، وفاطمة وأم سلمة، لا فرق بين رجال ونساء، وقس بن ساعدة، لا فرق بين مسلمين ونصارى.^{٤١٥} ومن اللغويين الفراء والخليل والزجاج،^{٤١٦} ومن المؤرخين الطبري، ومن المحدثين البخاري.^{٤١٧} ومن الفرق يتصدر أصحاب الشافعي، فهم الذين وضعوا العلم، ثم أصحاب أبي حنيفة أول من وضعوا مذهباً فقهياً، وتتضح الحنبلية، العودة إلى الأصول في الاعتماد على الصحابة وأصحاب الرسول والتابعين وأصحاب الحديث وأهل السنة. ويُجادل الفقيه الحنبلية المعتزلة أنصار التأويل والأشاعرة والرافضة والشيعة وأهل الجدل وأهل الوقف والإمامية وأهل الطبع، وأهل الاعتزال والحنفية، ويعتمد على أهل الظاهر والأنصار وأهل المدينة وأنصار أحمد وأهل اللغة وأهل مكة والمهاجرين وأهل الحديث،^{٤١٨} ويذكر عديداً

^{٤١٣} ابن حنبل (١٣٤)، الشافعي (٣٥)، أبو حنيفة (٣٢)، الكرخي (٢٩)، السرخسي (٢٦)، التميمي (١٧)، مالك (١٦)، ابن سريج (١١)، عيسى بن أبان (١٠)، أبو الحسين البصري (٩)، النخعي (٧)، شريح (٦)، داود الظاهري، المروزي (٥)، الشيباني، الشعبي (٤)، ابن شجاع، ابن زفر، المزني، أنس بن مالك (٣).

^{٤١٤} الباقلاني (٣٢)، الحسن البصري (١٣)، الأشعري، الجبائي (أبو علي)، داود الظاهري (١٠)، أبو بكر الصيرفي، النظام (٨)، الجبائي (أبو هاشم)، البلخي، الكعبي، أبو بكر الدقاق (٥)، بشر المريسي، أبو ثور، أبو سعيد الخدري (٤)، الأصم (٣)، الجاحظ، ذو النون (٢).

^{٤١٥} عمر (١٠٧)، علي (٨٣)، أبو بكر (٦٧)، ابن عباس (٥٣)، عائشة (٣٨)، عثمان (٢٧)، معاذ (٢٦)، ابن مسعود (٢٠)، أبو هريرة (١٩)، زيد بن ثابت (١٨)، عبد الله بن عمر (١٥)، عبد الرحمن بن عوف (٩)، ابن سيرين (٨)، فاطمة وأم سلمة (٧)، أبو بكرة، قس بن ساعدة (٦)، أبو موسى الأشعري، المغيرة بن شعبة (٥)، معاوية، عمرو بن العاص، ابن الزيد العبّاسي (٤)، ابن حامد، بلال، طلحة، عمر بن عبد العزيز (٣)، عمار بن ياسر، كعب الأحبار (١).

^{٤١٦} الفراء (٩)، الخليل (٤)، الزجاج (٢).

^{٤١٧} الطبري (٦)، البخاري (٣).

^{٤١٨} أصحاب الشافعي (٢٠٤)، أصحاب أبي حنيفة (١٣٧)، الصحابة (١٣٠)، المعتزلة (٧٤)، أصحاب رسول الله (٦٠)، التابعون (٣٠)، أصحاب الحديث (٢٣)، أهل السنة (٢٢)، الأشعرية (٢١)، أهل

من أقوال الصحابة ومآثرهم، وتتقدم أقوال عمر ثم علي المشترعين ثم ابن عباس حبر الأمة ثم أبي بكر ثم عائشة مصدر العلم ثم ابن مسعود.^{٤١٩}

ومن الفرق غير الإسلامية يتقدم اليهود ثم النصارى ثم البراهمة ثم المجوس ثم السوفسطائية وأصحاب سوفسطا.^{٤٢٠} وتختلط الفرق بالأقوام، وبطبيعة الحال يتقدم العرب، لغة العرب، لسان العرب، وكلام العرب، ثم الروم أي اليونان، ثم قریش زبدة العرب، ثم الترك والهند، ثم الزنج ثم الزنوج والعجم.^{٤٢١} وهي الأقوام التي دخلت الإسلام وشاركت في حضارته. ولما ارتبط الفقه بالمناطق قدر ارتباطه بالديانات والمِلل فيتقدم بيت المقدس، ثم الكعبة، ثم مكة، ثم اليمن بسبب معاذ، ثم المدينة وقباء مسجد الرسول، ثم البيت الحرام. وتختلط الأماكن المقدسة، مثل بيت المقدس والمسجد الحرام والكعبة وقباء، بالمناطق، مثل اليمن والعراق، بالمدن، مكة والمدينة وبغداد والبصرة والكوفة.^{٤٢٢}

(٧) «سَلَّمَ الوصول إلى علم الأصول»

لعبد العليم ابن الشيخ محمد ابن أبي حجاب الشافعي^{٤٢٣}

ويبدأ التأليف الأزهرى مُكرِّراً المادة القديمة دون أي رؤية خاصة أو دلالة جديدة. يختفي العد والإحصاء؛ فالمادة لا بنية لها إلا من ثمانية عشر عنواناً؛ الأول أشبه بالمقدمة في التعريف بعلم الأصول،^{٤٢٤} والثاني والثالث والرابع في أحكام الوضع وأحكام التكليف،^{٤٢٥} ثم تأتي أدلة الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال. وأكبرها الكتاب ثم القياس ثم السنة والاستدلال ثم الإجماع.^{٤٢٦} ويضم الكتاب الألفاظ،^{٤٢٧} وتضم السنة أفعال

الظاهر (١٨)، الأشاعرة (١٤)، أصحاب مالك بن أنس (١٣)، الرافضة (١٢)، الأنصار (١١)، أهل الجدل، الشيعة (٩)، أهل الوقف (٨)، الإمامية، أهل الطبع، بنو تميم (٧)، القدرية (٦)، أهل الرأي، أهل المدينة (٥)، أصحاب أحمد، أهل اللغة، أهل مكة، المهاجرون (٤)، أهل الاعتزال، أهل بغداد (٣)، أهل الحديث، أهل الكهف، الحنفية (٢).

^{٤١٩} عمر (٦٠)، علي (٥٢)، ابن عباس (٤٢)، أبو بكر (٢٦)، عائشة (١٥)، ابن مسعود (٩)، ابن عمر (٧)، أبو هريرة (٦)، عبد الرحمن بن عوف (٤)، يعلى بن أمية، شفيق بن سلمة، أبو موسى الأشعري (٣)، ذو اليمين، معاذ بن جبل، عمار بن ياسر، البراء بن عازب (٢)، وغيرهم.

^{٤٢٠} اليهود (٢٠)، النصارى (١١)، البراهمة (٥)، المجوس (٤)، السوفسطائية (٣)، أصحاب سوفسطا (٢).

الرسول، ومن تُقْبَل روايته ومن لا تُقْبَل، مع عدة مسائل مُتفرقة.^{٤٢٨} والإجماع لا تفرع فيه.^{٤٢٩} ويضم القياس أركانه وشروطه، وأدلة العلة المعنونة عنها بالمسالك، وقوادح العلة، وخاتمة.^{٤٣٠} ويضم الاستدلال عدة مسائل وخاتمة، مع التعادل والتراجيح والاجتهاد وأمثلة أخرى وخاتمة.^{٤٣١} وهنا يبدو التركيز على الأدلة الأربعة وحدها نظرًا لتداخل الاستدلال مع القياس، دخول مباحث الألفاظ مع الكتاب، وغياب النسخ. بعض الموضوعات بها مسائل، والبعض بها خاتمة.^{٤٣٢} وما زال به أسلوب التأليف القديم في إيراد الاعتراض من المسبق والرد عليه دون فقد وحدة الموضوع، وإحالة السابق إلى اللاحق، واللاحق إلى السابق.^{٤٣٣} وما زال تحريم الفلسفة قائمًا؛ إذ يُشار إلى أهل الشرع دون الفلاسفة.^{٤٣٤} وهنا يكون للنقل الأولوية على العقل، ويختفي الفعل كليّةً، وهو السائد حتى الآن؛ أولوية النص على الواقع.

^{٤٢١} العرب (١٠٨)، الروم (٧)، قريش (٦)، الفُرس، النبط (٥)، الهند، الترك (٣)، الزنج (٢)، الزنوج، العجم (١)، لغة العرب، ج ٢، ١٢٨، ٣٩٨، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢١، ٤٣٧، ٤٥٥، ٤٦٢؛ ج ٣، ٧٩، ١٢٥-١٢٧، ١٣٧، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٨٩، ٣٠٦، ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٥٣، ٤٣١، ٤٤٨، ٤٦٨، ٤٧١-٤٧٢، ٤٧٥، ٤٨٢؛ ج ٤، ٣٤، ٤٢، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٢٦٩؛ ج ٥، ٣٦٠، ٤٥٦، ٤٨٢.

^{٤٢٢} بيت المقدس (٢٣)، الكعبة (٢١)، مكة (١٣)، اليمن (١١)، المدينة، قباء (٩)، بغداد، عرفة (٤)، حراء، بدر، الحرم، المروة، غدير خم، العراق، الصفا (٣)، البصرة، الكوفة، المسجد الحرام (٢).

^{٤٢٣} المُفتقر إلى رحمة الكريم التَّوَاب عبد العليم ابن الشيخ محمد أبي حجاب، الشافعي مذهبًا، الحدادي بلدًا ومولّدًا، أحد علماء الأزهر الشريف عفا الله عنه آمين، سُلّم الوصول إلى علم الأصول، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٢٨م.

^{٤٢٤} السابق، علم الأصول، ص ٢-٤.

^{٤٢٥} مطلب الحكم، مطلب الأداء والقضاء والإعادة، مطلب العزيمة والرخصة. السابق، ص ٤-٨.

^{٤٢٦} الكتاب (١٧)، القياس (١٠)، السنة، الاستدلال (٨)، الإجماع (٣).

^{٤٢٧} الكتاب، النص وغيره من أقسام المدلول المنطوق وغيره من أقسام الدال. السابق، ص ٨-٢٥.

^{٤٢٨} السنة، السابق، ص ٢٥-٣٣.

^{٤٢٩} السابق، ص ٣٣-٣٦.

^{٤٣٠} السابق، ص ٣٦-٤٦.

^{٤٣١} السابق، ص ٤٦-٥٤.

^{٤٣٢} السابق، الخاتمة، ص ٤٥، ٤٩، ٥٣: المسائل، ص ٣١، ٤٧، ٥٢.

^{٤٣٣} السابق، ص ٩.

^{٤٣٤} السابق، ص ١٥، ٢٩.

ومن الشواهد النقلية يتقدم القرآن على الحديث، ويتوارى الشعر تقريباً.^{٤٣٥} ويتقدم الشافعي بعد أن استقرَّ مذهبه مذهباً رسمياً منذ القرن الخامس الهجري على يد الغزالي، ثم يتلوه أبو حنيفة، ثم يأتي مالك مع تقي الدين السبكي وابنه حصاراً للواقع بين نصوص الشافعية والأشعرية والظاهرية، ثم يُذكر الفخر دون الرازي تعظيماً لأعلام الأشعرية الشافعية،^{٤٣٦} ثم يزداد الواقع حصاراً بأعلام الحنابلة، ويُحال إلى نصوصهم مثل «مناقب الشافعي» و«جمع الجوامع».^{٤٣٧} ومن الفرق والمذاهب يتقدم الحنفية والحنفي على الشافعية والمعتزلة. ويُشار إلى المحققين والأصوليين والأئمة الأربعة والشيعة.^{٤٣٨}

وتظهر خصائص التأليف المتأخر في السجع منذ العنوان، وتقريظ الكتاب شعراً في البداية ونثراً في النهاية من عديد من العلماء،^{٤٣٩} كما تبدأ الإلهامات والمواجيد الصوفية في بداية الكتاب. ونظراً للطابع التعليمي فإنه يبدو مختصراً واضحاً تقل فيه خلافات الفرق، ولكن تكثر فيه الشواهد النقلية نظراً لتواري العقل أمام النقل في التأليف المتأخر، كما تظهر اللازمة الشهيرة «والله أعلم» في آخر بعض الأقسام.^{٤٤٠}

وفي النهاية، وبالرغم من حجب البنية، تظهر البنية الثلاثية على استحياء في أصول البزدوي وأصول السرخسي في البنية المتناثرة؛ فهي في أصول البزدوي علم المشروع

^{٤٣٥} الآيات (٥٨)، الحديث (٢٧)، الشعر (٢).

^{٤٣٦} الشافعي (١٤)، أبو حنيفة (٧)، مالك، التقي السبكي، العلامة العطار (٣)، ابن السبكي، الباقلاني، داود الظاهري (٢)، الفخر الرازي، ابن الحاجب، العضد، إمام الحرمين، ابن حجر، ابن قاسم، الزهري، عبد الله بن سليمان، ابن أكتمة اللبسي، الطبري، ابن حزم، أبو بكر، عمر، شيخنا (١).

^{٤٣٧} مناقب الشافعي للفخر، جمع الجوامع للتقي السبكي (٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (١).

^{٤٣٨} الحنفية (٦)، الحنفي (٢)، الشافعية، المعتزلة، المحققون، الأصوليون، الأئمة الأربعة، الشيعة (١).

^{٤٣٩} على صفحة العنوان الأولى يُذكر هذا البيت من الشعر، وينتهي بقصيدة أخرى من الشعر. السابق، ص ٥٦.

وما الكُتُب إلا الضيوف وحققها بأن تتلقى بالقبول وأن تُقرى

وفي النهاية تقريظ الشيخ محمد موسى البحيري شيخ السادة الشافعية، والشيخ سالم عطا الله البولاقي الشافعي، والشيخ عبد المعطي الشرشيمي، والشيخ محمد أبو عليان، والشيخ سعيد مرجي الشافعي، وكلهم من كبار علماء الأزهر الشريف. السابق، ص ٥٤-٥٦.

^{٤٤٠} السابق، ص ٣٩، ٤١.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بنفسه أي الأدلة الأربعة، وإتقان المعرفة به وهي مباحث الألفاظ، ثم العمل به أي أحكام التكليف. وهي نفسها في أصول السرخسي المشروعات أي الأدلة الأربعة، ومعانيها وهي مباحث الألفاظ، ثم العمل بها وهي المقاصد والأحكام.^{٤٤١} وهذا يكشف عن أن بنية العلم الثلاثية حاضرة في كشف البنية وفي حجبها على حدٍّ سواء، وهي التي تم تأويلها على أنها أبعاد الشعور الثلاثة؛ الشعور التاريخي (الأدلة الأربعة)، والشعور النظري (مباحث الألفاظ)، والشعور العملي (المقاصد والأحكام).

^{٤٤١} أصول البزدوي، ج ١، ٤٧-٤٨؛ أصول السرخسي، ج ١، ١٠.

الفصل الثالث

اجتزاء البنية

أولاً: المصنّفات الجزئية

ومن الصعب التفرقة بين اجتزاء البنية في موضوعاتٍ مستقلة كالإجماع والقياس، وبين الموضوعات المستقلة الوافدة من القرآن والحديث التي دخلت على علم أصول الفقه وهو في طور النشأة والتكوين، مثل الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول المستمدة من علوم القرآن، والتواتر والآحاد المستمدة من علم مصطلح الحديث.

ولا يكفي في «اجتزاء البنية» عرض الشكل فقط، أي بنية الموضوع الجزئي، بل يتم تحليل المضمون لمعرفة أوجه الخلاف حولها. ويتفاوت حجم تحليل المضمون؛ يكون تفصيلياً إذا كان النص صغيراً، ويكون مجملاً إذا كان النص طويلاً؛ لأنه يُستعمل أيضاً مع المصنّفات الكاملة لمزيد من التفصيل.

ولا تعني المصنّفات الجزئية اجتزاء فقرات أصولية من مصنّفات غير أصولية، كلامية أو فلسفية أو صوفية، فهذه الفقرات الأصولية تدخل ضمن وحدة العلوم التي تظهر في المصنّفات غير الأصولية، كما تظهر فقرات كلامية وفلسفية وصوفية داخل المصنّفات الأصولية دون أن تكون مصنّفات كلامية أو فلسفية أو صوفية؛^١ فابن تيمية مثلاً لم يدوّن مصنفاً في علم أصول الفقه، وربما استعمل في مؤلفاته الكلامية والفلسفية المنهج الأصولي باعتباره منهجاً إسلامياً من أجل نقد الكلام والفلسفة والمنطق والتصوف، وربما لأن علم الأصول أقل العلوم عرضةً للنقد في حين أن النقد كله قد تم توجيهه إلى الكلام

^١ شيخ الإسلام ابن تيمية، فصول في أصول الفقه، الجمع والترتيب والعناية لأبي الفضل عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم، المكتبة الإسلامية، القاهرة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

في «منهاج السنة»، والفلسفة والمنطق في «الرد على المنطقيين» و«نقض المنطق»، كما أن التجميع لفقرات في الأصول في أربع قواعد؛ الأولى المصالح والمفاسد، وتدخل في موضوع القياس. والثانية التفاضل والأفضلية، وهو ليس موضوعاً أصولياً خالصاً، بل هو موضوعٌ كلامي في المفضل والأفضل، والموضوع الأصولي هو التعارف والتراجيح كأحد ملحقات القياس. والثالثة العقل والنقل، وهو موضوعٌ كلامي خالص عرضه ابن تيمية في «درء تعارض النقل والعقل» و«موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول». والرابعة الأصول والفروع، وهي مقدمةٌ عامة في تصنيف العلوم الفقهية. وهذه القواعد الأربعة أقرب إلى علم القواعد الفقهية منها إلى علم الأصول. وتجمع هذه الاقتباسات بين المتن والشرح، بين النص والدراسة؛ مما يجعل المحاولة كلها أقرب إلى الدراسة الثانوية في علم الأصول عند ابن تيمية مستشهداً ببعض فقرات أصولية من خلال بعض مؤلفاته، كما أنها تهدف إلى تبجيل ابن تيمية باعتباره أحد مصادر التيار السلفي المعاصر، وأقرب إلى التقريظ والمدح منه إلى التحليل والوصف، ترويجاً لابن تيمية من السلفيين المُحدثين.

تعني اجتزاء البنية إذن المصنّفات الأصولية التي تناولت أحد الموضوعات الجزئية في علم الأصول إما بالعرض والتعميق، أو بالجدل والرفض والإبطال والتفنيد.^٢ وقد كان

٢ من النوع الأول:

- (أ) ابن فورك، الحدود في الأصول (٤٠٦هـ).
 - (ب) الباجي، الحدود في الأصول (٤٧٤هـ).
 - (ج) أبو الحسين البصري، القياس في الشرع الإسلامي (٤٣٦هـ).
 - (د) الغزالي، شفاء الغليل في بيان الشُّبه والمخيل ومسالك التعليل (٥٠٥هـ).
 - (هـ) القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم (٦٨٤هـ).
 - (و) الطوخي، المصالح المرسلة (٧١٦هـ).
 - (ز) الشوكاني، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد (١٢٥٥هـ).
 - (ح) الطهطاوي، القول السديد في الاجتهاد والتجديد (١٢٧٣م).
- ومن النوع الثاني:
- (أ) الشافعي، إبطال الاستحسان (٢٠٤هـ).
 - (ل) ابن حزم، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل (٤٥٦هـ).
 - (ج) ابن حزم، مراتب الإجماع (٤٥٦هـ).
 - (د) ابن تيمية، نقد مراتب الإجماع (٧٢٨هـ).

الدافع على ذلك الاختلاف حولها، وقد كان الاختلاف حول شرعية القياس أولاً ثم الإجماع ثم السنة خاصةً خبر الواحد، ولم يقع الخلاف حول القرآن. ويمكن عرضها بعدة طرق:

(أ) الترتيب التاريخي لمعرفة متى تنشأ الحاجة إلى هذه الموضوعات الجزئية والجدال حولها في عصرها.

(ب) الترتيب الموضوعي من أجل معرفة الجدل حولها عبر العصور، مثل الجدل حول مراتب الإجماع بين ابن حزم وابن تيمية.

(ج) الترتيب الأصولي في نسق الأدلة في علم الأصول بدايةً بالمصطلحات الأصولية التي تدخل في المقدمات، ثم الأدلة الأربعة والخلاف حول الإجماع والقياس، ثم مباحث الألفاظ، طرق الاستثمار، مثل مباحث العموم والخصوص.

ثانياً: المؤلفات الاصطلاحية

وهناك مجموعة من المؤلفات الأصولية خاصة بالمصطلحات وحدها؛ فكل علم يضع مصطلحاته؛ وضع الفلاسفة مصطلحاتهم مثل الكندي والرازي وابن سينا وابن حيان والخوارزمي والأمدى والجرجاني،^٢ ووضع الصوفية مصطلحاتهم مثل القشيري، بل وُضعت مصطلحات خاصة ببعض الكتب الرئيسية، مثل وضع الجرجاني لمصطلحات «الفتوحات المكية» لابن عربي، ووضع ابن فورك «ملحق» في شرح بعض المفردات والمصطلحات الشرعية المستخرجة من «تفسير القرآن» له.

(١) «الحدود في الأصول» أو «الحدود والمواصفات» لابن فورك (٤٠٦هـ)^٤

وتضمُّ المصطلحات علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، وعلم أصول الدين أكثر. وهي حدودٌ عقلية خالصة لا تعتمد على أية أدلة نقلية من قرآن أو حديث، ولا تتضمن أسماء

^٢ من النقل إلى الإبداع، مجلد ١ النقل، ج ٢ النص، الفصل ٢ المصطلح الفلسفي، ص ١٨١-٢٥٠.

^٤ ابن فورك، الحدود في الأصول، قرأه وقَدَّم له وعلَّق عليه محمد السليمانى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٩٩م، ص ١٦٣-١٩٤.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

أعلام أو أصحاب فرق ومذاهب، بل تضم أحياناً بعض مصطلحات الفقه والحديث والتصوف.

ويسبق لفظ الحد قبل المحدود في كل الحدود باستثناء حدين يسبقان بلفظ «معنى»، وحدين بلا لفظ «حد» أو «معنى».° ولا تخضع لترتيب أبجدي في حين تخضع مصطلحات «تفسير القرآن» لترتيب أبجدي. وقد أُلّف الكتاب بناءً على سؤال وطلب؛ مما يدل على مدى الحاجة إلى معرفة المصطلحات التي يقوم عليها كل علم.^٦

(٢) «كتاب الحدود في أصول الفقه» للباجي الأندلسي (٤٧٤هـ)^٧

وهو مقالٌ سيّال، بلا تقسيم لأبواب أو فصول، ودون ترتيب أبجدي. كل الألفاظ المتقاربة حول موضوع واحد تُجمَع تباعاً. وتضم علم أصول الفقه وعلم أصول الدين والفقه والحديث والمنطق؛ فهي مصطلحاتٌ مستعملةٌ في أكثر من علم، وعددها ليس كبيراً.^٨ وتذكر بعض الاختلافات في الحدود؛ مما يدل على تباين المذاهب والاتجاهات. ويقوم الباجي بذكر الحد ثم شرحه؛ فهو المشرح والشارح. وتختلف الحدود فيما بينها كمّاً؛ أطولها الاستحسان لأنه حدٌّ مالكي مثل المؤلف.^٩ ويعتمد على عديد من الآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية،^{١٠} ويعتمد على لغة العرب وكلام العرب كمعيار لفهم النص الديني.^{١١} والمصدر الرئيسي له من المتكلمين هو

° يسبق لفظ حد المحدود في ٢٠٠ حذاً، ومعنى مرتين، وبلا حد أو معنى مرتين.

^٦ «سألتهم، أدام الله توفيقكم، أن أملي عليكم حدود ومواصفات ومعاني ومعاني عبارات دائرة بين العلماء بأصول الدين وفروعه، مما ارتضاها شيوخنا، رحمهم الله، وقام الدليل عندي بصحتها، وأوجزها ليقرب تناولها ويسهل حفظها، فأجبتكم إلى ذلك رغبة في الثواب، وجزيل الأجر عند المآب، فأقول والله الهادي للصواب.» الحدود في الأصول، ص ٧٥.

^٧ الإمام الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، كتاب الحدود في الأصول، تحقيق د. نزيه حماد، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.

^٨ الحدود (٧٣).

^٩ الحدود في الأصول، ص ٦٥-٦٨.

^{١٠} الآيات (١٠)، الأحاديث (٢).

^{١١} لغة العرب، كلام العرب (١).

أبو بكر الباقلاني، ومن الفقهاء مالك وأنصاره، ثم أبو حنيفة والشافعي، ولا يذكر أحمد بن حنبل.^{١٢}

ثالثاً: مباحث الألفاظ

(١) «العقد المنظوم في الخصوص والعموم» للقراقي (٦٨٤هـ)^{١٣}

فقط في أحد مباحث الألفاظ «الخصوص والعموم» كمبحث جامع لمباحث الشرط والشرط، والمستثنى منه والمستثنى، والمطلق والمقيّد، دون الحقيقة والمجاز، والظاهر والمثول، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمبين. يتضمن خمسة وعشرين باباً، بعضها ينقسم إلى فصول فقط، والبعض الآخر إلى فصول وأقسام، وثالثة إلى فصول وأقسام ومسائل، ورابعة إلى فصول ومخصصات ومسائل، وخامسة إلى مسائل فقط.^{١٤} وأكبرها الرابع عشر «الدليل على أن هذه الصيغ للعموم»، وأصغرها الثاني «في بيان أنهم يُطلقون لفظ العام والأعم»، والسابع «في الفرق بين العموم اللفظي والعموم المعنوي».^{١٥} وتبدأ بعض الأبواب بلفظ «بيان»،

^{١٢} الباقلاني (١١)، مالك (٣)، مالكي (٦)، مالكيون (١)، أبو حنيفة (٣)، الحنفي (٢)، محمد بن خويزمنداد (٢)، الشافعي، ابن عبد الحكم، القاضي أبو محمد، أشهب (١).

^{١٣} شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المعروف بالقراقي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م (وهي طبعة تخلو من أي فهرس).

^{١٤} باب فقط (١٩)، باب وفصول فقط (١)، باب وفصول وأقسام (١)، باب وفصول وأقسام ومسائل (١)، باب وفصول ومخصصات ومسائل (١)، باب ومسائل فقط (٢).

^{١٥} الترتيب الكمي للأبواب (رقم الباب بين قوسين ثم عدد الصفحات): (١) (١٤) الدليل على أن هذه الصيغ للعموم (١٥٥). (٢) (٢٠) المخصصات المتصلة (١٠٨). (٣) (٢١) المخصصات المنفصلة (٤٤). (٤) (٩) الأسباب المفيدة للعموم (٤٢). (٥) (٥) حقيقة مسمّى العموم وحده (٣٩). (٦) (١٠) الفرق بين ثبوت الحكم في الكلي وبين نفي الكلي والنهي عنه، (١٩) في جواز التخصيص ومسائله (٣٨). (٧) (١٠) الفرق بين العام والمطلق (٢٨). (٨) (٢٣) ما ظن أنه من مخصصات العموم (٢٧). (٩) (٨) خواص العموم اللفظي (٢٣). (١٠) (١٧) الفرق بين المخصص والمؤكد (١٨). (١١) (١٦) حد التخصيص وتمييزه وقبول اللفظ العام (١٧). (٢٢) بناء العام على الخاص (١١). (١٢) (١٣) صيغ العموم المستفادة من النقل العرفي (١١). (١٣) (٤) في الفرق بين الكلي والكلية والكل، (٢٤) في حمل المطلق الكلي على المقيّد (١٠). (١٤) (١٥) تقرير الجمع بين أقوال العلماء (٨). (١٥) (٢٥) تحقيق

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والبعض الآخر بلفظ «الفرق» وهو الأعم، بينما تبدأ بعض الأبواب بألفاظٍ أخرى مثل «حقيقة»، «حد»، «دليل»، «تقرير»؛ فالغرض من الكتاب هو الإيضاح والتمييز والتحديد.^{١٦} وخلال الأبواب والمسائل تظهر ألفاظ «تنبيه» و«فائدة» و«سؤال».^{١٧} وبالرغم من أن المؤلف مالكي المذهب إلا أنه عقلي لغوي منطقي الاتجاه، يحلّل في العمق وليس على الاتساع. اختار اللغة كمدخل لعلم الأصول كما هو الحال في المنطق القديم، فلا فرق بين مباحث الألفاظ في علم الأصول وبين أول مبحثين في المنطق القديم، المقولات والعبارة، قبل أن يتحول إلى منطقٍ شكلي في القياس والبرهان، كي يعود من جديد إلى منطق المضمون في الجدل والسفسطة والخطابة والشعر. لا يقطع بشيء، بل يضع احتمالات عدة، لا يكفر ولا يستبعد، ولا يُصدر أحكاماً بالصواب والخطأ أو الصحة والفساد. وقد يكون المختار مذهباً آخر.^{١٨} والغاية من التأليف التوضيح والبيان والتمييز؛ فقد وقع خلط في فهم العموم لفظاً ومعنى في اللغة والاصطلاح، بين العام والمطلق، واحتار الناس في عدد صيغه ومخصصاته ودرجات العموم والكلّي والكلّي؛ لذلك سُمي الكتاب «العقد المنظوم»؛ أي التوضيح والجلء عن طريق إعادة التنظيم والترتيب والتمييز بين حبات العقد.^{١٩}

الفرق بين حمل المطلق (٧). (١٦) (١١) الفرق بين نفي المشترك أو النهي عنه مطابقةً وبين النفي أو النهي عنه التزاماً، (١٢) سرد صيغ العموم (٥). (١٧) (١) إطلاقات العلماء العام والأعم، (٣) بيان أن العموم من عوارض الألفاظ والمعاني (٤). (١٨) (١٨) ما يصير به العام مخصوصاً (٣). (١٩) (٢) بيان أنهم يطلقون لفظ العام والأعم، (٧) الفرق بين العموم اللفظي والعموم المعنوي (٢).

^{١٦} الفرق (٥)، بيان (٢)، حقيقة، أسباب، سرد، حد، دليل، تقرير (١).

^{١٧} تنبيه (٢)، فائدة، سؤال (١)، العقد المنظوم، ص ٣٥-٣٦، ١٠٦، ٢١٧، ٧٢٦، ٧٢٩.

^{١٨} السابق، ص ٤٤-٥٠. «و المختار قول أبي الحسين البصري»، ص ٥٤٢.

^{١٩} «فقد رأيت كثيراً من الفقهاء النبلاء الذين يشتغلون بأصول الفقه، ويزعمون أنهم حازوا قصب السبق، لا يُحقق معنى العموم والخصوص في موارده حيث وجده، ويلتبس عليه العام والمطلق إذا انتقده، ولم أجد في كتب الأصوليين وغيرها من صيغ العموم إلا نحو عشرين صيغة، ومقتضى ذلك ألا يكون ما عداها صيغة في لسان العرب، والعموم أكثر من ذلك يعضدها النقل والاستدلال ... ووجدت مسمى العموم في اللغة خفياً جداً على الفضلاء، حتى إنني حاولت تحريره مع من تيسر لي الاجتماع به منهم فلم أجده يجد لتحري ذلك سبيلاً، بل يدور عنده اللفظ العام بين أن يكون موضوعاً لقدر مشترك بين أفرادها فيكون مطلقاً عاماً، وبين أن يكون قد تعرّض الواضع فيه لخصوصيات تلك المحال فيكون اللفظ مشتركاً، مع أن صيغ العموم ليست مشتركة على الصحيح من المذاهب، ومجملًا مع أنها غير

وبالرغم من هذه الدرجة العالية من التنظير إلا أن التحليل يعتمد على عديد من الشواهد النقلية من الآيات والأحاديث التي غالباً ما تتكرر في عديد من الاستعمالات.^{٢٠} والآيات أكثر؛ نظراً لأنها تتعلق بالأصول أكثر من الفروع. كما يستشهد بالشعر العربي وتحديد بحوره، الطويل أو الرجز ... إلخ، وهو الذخيرة الأولى للمبادئ اللغوية، والذي على أساسه يتم تفسير الآيات.^{٢١} الشواهد من القرآن والشعر والمعقول، كما يتم الاستشهاد بلسان العرب وقول العرب ولغة العرب والقبائل العربية وباللغويين والنحاة اللغويين وأئمة اللغة والنحاة الأصوليين؛ لذلك كانت هناك صلة بين علم الأصول وعلم التفسير عن طريق مباحث الألفاظ.^{٢٢} ويستعمل المحاجة العقلية، ويرد على الاعتراضات، ويسرد الحجج والحجج المضادة حتى ينتهي إلى الاستدلال السليم والبرهان. جمع بين التنظير المغربي والوضوح المصري.^{٢٣} يُحصى الأفكار لدرجة ذكر مائتي وخمسين صيغة للعموم، مالكي يقول بالمصالح العامة ويُدرِك منطق الألفاظ.^{٢٤}

ويتقدم فخر الدين الرازي كعلم من أعلام الأشاعرة الشافعية، ثم الرازي في «المحصول» على وجه التحديد، الأصولي الأشعري الشافعي، أو الرازي بمفرده، أو

مجملة عند مُثَبِّتها، وبين أن يكون اللفظ العام موضوعاً لمجموع الأفراد من حيث هو مجموع، فيتعدّر الاستدلال به في حالة النفي والنهي. والحق في صيغ العموم وراء ذلك كله. ووجدتهم يعدون المخصصات المتصلة أربعة في لغة العرب، ووجدتها نحو العشرة. ووجدتهم يُسوون بين استعمال العام والأعم، وبين النية المؤكدة والنية المخصصة، وهو خطأ. ووجدتهم في حمل المطلق على المقيد يسوون بين الكل والكلي، والأمر والنهي، والنفي والثبوت، وهو لا يصح، إلى غير ذلك من المباحث المتعلقة بالعموم والإطلاق مما يتعين تمييزه وتحريره. فأردت أن أجمع في ذلك كتاباً يقع التنبيه فيه على غوامض هذه المواضع واستنارة فوائدها وضبط فرائدها، بحيث يصير للواقف على هذا الكتاب ملكة جديدة في تحرير هذه القواعد وضبط هذه المعاهد ... وسُمِّيَتْ «العقد المنظوم في الخصوص والعموم». السابق، ص ١٩-٢٣.

٢٠ الآيات (٣٤٨)، الأحاديث (٧٧).

٢١ الشواهد الشعرية (٣٤).

٢٢ العرب (١٥)، لسان العرب (١١)، قول العرب (٣)، القبائل العربية (٢)، لغة العرب (١)، اللغويون (٣)، النحاة اللغويون (٢)، جماهير النحويين، أئمة اللغة، النحاة الأصوليون (١). العقد المنظوم، ص ٥٩٢.

٢٣ يتحدث المؤلف عن حياته في صنهاجه قبل قدومه إلى القاهرة. السابق، ص ٣١٩.

٢٤ العقد المنظوم، ص ١١١-١١٣، ٢٢١-٣١٦.

«المحصول» بمفرده، يتلوه الحنفية وعظماؤهم، والقراقي مالكي، تعظيماً وإجلالاً للمذهبين الرائدتين التاليتين للمالكية، الحنفية والشافعية، يتلوه الشافعي أصولياً ومذهباً والشافعية، ثم الباقلاني، ثم الغزالي من الأشعرية الشافعية، ثم الغزالي في «المستصفى» مثل الرازي في «المحصول»، ثم أبو الحسين البصري ثم على التخصيص في «المعتمد»، ثم سيف الدين الأمدي ثم على التخصيص في «الإحكام»، ثم ابن عصفور على التخصيص في «المقرب»، وأحياناً «صاحب المقرب»، ثم الكرخي إمام الحنفية وصاحب الأصول وحججه، ثم مالك ومذهب مالك والمالكية التي ينتسب إليها القراقي. وينضم المفسرون كالزمخشري ثم على التخصيص في «المفصل»، ثم ينضم اللغويون والنحاة مثل سيبويه وابن جني في «الخصائص». ويظهر أبو هاشم ثم الجبائي من المعتزلة كمُنظِّرين لأصول الفقه الاعتزالي، ثم يتداخل الأصوليون من المذاهب الأربعة مما يدل على وحدة العلم وعموم الأصل، مثل الشريف المرتضى من الشيعة، وعيسى بن أبان والصيرفي من الحنفية، وأحمد رائد الحنابلة، ويُحال إلى «الملخص» لعبد الوهاب المالكي،^{٢٥} ومن اللغويين والشعراء يظهر ابن دريد، ومن النحاة يونس والخليل والمبرد.^{٢٦}

ومن الفرق والطوائف والمِلل يظهر العلماء أولاً على الإطلاق، ثم الأصوليون على التخصيص، ثم الفقهاء، ثم النحاة؛ مما يدل على أن الأصوليين هم الصلة بين الفقهاء

^{٢٥} فخر الدين الرازي (٥٧)، الحنفية (٢٦)، الغزالي (٢٥)، الشافعي (٢٣)، أبو حنيفة (١٩)، الباقلاني (١٨)، الشافعية (١٤)، إمام الحرمين (١٢)، سيف الدين الأمدي (٩)، أبو الحسين البصري، الكرخي، الزمخشري، المازري، المالكية (٨)، ابن عصفور، سيف الدين الأبياري، أبو بكر الصيرفي (٧)، سيبويه، أبو هاشم (٦)، الجبائي (٥)، الشريف المرتضى (٤)، النقشواني، ابن القاصري، أحمد بن حنبل، ابن العربي، العز بن عبد السلام، ابن سريج، الخرق، مذهب الحنفية (٣)، ابن جني، مالك، مذهب مالك (٢)، عبد الوهاب المالكي، ابن السكيت، الكراع، أبو ثور، تاج الدين الأرموي، الجرجاني، القفال الشاشي، أبو علي الفارسي، التبريزي، ابن عطية، ابن الزعبري، عيسى بن أبان، ابن برهان، عبد الملك بن الماجشون المالكي، الجرجاني، الأبهري، القاضي عبد الجبار، أبو عبد الله البصري، النفري، ابن الشميل، الكسائي، الجوهري، أبان بن عثمان، ابن يعيش، الشيرازي، التبريزي، قاضي القضاة صدر الدين، القاضي أبو ليلى، شرف الدين التلمساني، شمس الدين الأبياري، المدخل لابن طلحة الأندلسي، المحصول، أبو سعيد الإصطخري، الشيرازي، ابن يونس الموصلي، ابن الفارض، المرتضى من الشيعة (١).

^{٢٦} ابن دريد، النابغة (٢)، يونس النحوي، صاحب الصحاح، الخليل، المبرد، ليبيد، عثمان بن مظعون، البطلوسي، ابن الأنباري، أبو إسحاق، المغني (١).

والنحاة.^{٢٧} وتقلُّ الفرق الأخرى كالظاهرية والمعتزلة والدهرية، ثم تظهر مدارس الفقه والنحو والمنطق في الكوفة والبصرة.^{٢٨} ويبرز المذهب الذي ينتمي إليه المؤلف في «الفضلاء منا»، «أصحابنا»، «مذهب القاضي منا»، في مُقابل مذهب الجمهور،^{٢٩} وتقلُّ الإشارات على أن مذهبه هو المذهب الصحيح.^{٣٠} ومن الفرق غير الإسلامية يُحال إلى اليهودية والنصرانية، ومن الأنبياء إسحاق والمسيح.^{٣١}

ويُحال إلى عديد من مؤلفات الأصول السابقة للمؤلف ولغيره؛ مما يدل على بداية التراكم الفلسفي وعصر الشروح والملاحظات، وأكثر المؤلفات ذكرًا هي «المحصول» للرازي وشروحه المختلفة، ثم «المستقصى» للغزالي، ثم «المقرب» لابن عصفور، ثم «الإحكام» للآمدي، و«البرهان» للجويني، ثم مشاهير كتب النحاة،^{٣٢} ويذكر القرافي خمسة من مؤلفاته السابقة.^{٣٣} أما الناشر الحديث فإنه يُسهب في التعليقات والتخرجات؛ مما يوحي بأن عصر الشروح والملاحظات قد بدأ ولم ينتهِ بعد.^{٣٤}

رابعًا: الإجماع

(١) «الإجماع» للقاضي عبد الوهاب المالكي (٤٢٢هـ)^{٣٥}

وهو دفاع عن حجية الإجماع، إجماع الصحابة، ضد مُنكريه من المعتزلة والرافضة؛ لذلك امتلأ بأسماء الفرق، وفي مقدمتهم الصحابة ثم المعتزلة والرافضة والشيعة واليهود والنصارى والكفار والروم والهند.^{٣٦} ويعتمد على الأحاديث أكثر مما يعتمد على الآيات.^{٣٧} ويُحيل إلى «شرح كتاب اللمع» لأبي الفرج.^{٣٨} وبطبيعة الحال يُذكر النظام نموذج مُنكري الإجماع، والشافعي وأبو بكر للمُثبتين. كما يُذكر صلب المسيح وشجاعة علي وسخاء حاتم

^{٢٧} العلماء (١٢)، الأصوليون (١١)، الفقهاء (٨)، النحاة (٥)، الرافضة (٢)، أهل الظاهر، الدهرية، المعتزلة، النحاة والأصوليون، أئمة اللغة، أهل طبرستان (١).

^{٢٨} الكوفيون، البصريون، المنطقيون، المفسرون، النحاة، الحنبلي (١).

^{٢٩} الفضلاء منا، الأصحاب، أصحابنا (٣)، مذهب القاضي منا (١)، مذهب الجمهور (٢).

^{٣٠} مثل: «وقد بيّنا فساد هذا الطريق»، السابق، ص ٣٦٥. «فالصواب في هذه المسألة ما حدّته بها»، ص ٥٥٥.

^{٣١} النصارى، اليهود (٢)، النصرانية، المجوس (١)، المسيح، إسحاق (١).

وحلم معاوية على حقائق معروفة بالإجماع. وهو كتابٌ سجالي حجاجي نظرًا لطبيعة الموضوع، ويقوم على تخيُّل الاعتراض مسبقًا والرد عليه، ويعتمد على جدل النفي والإثبات، أولاً بإيراد حجج النفي، وهي سبع، والرد عليها، ثم إيراد حجج الإثبات، وهي ثلاثة، والرد على الاعتراضات عليها مسبقًا. وقد يتم الجواب على الاعتراض، ثم الاعتراض على الجواب، ثم الجواب على الاعتراض، عدة مرات في حججٍ مُتداخلة ومُتشابكة بحثًا عن اتساق الفكر وسلامة المنطق.

ولا خلاف في الصدر الأول وفقهاء الأمصار وأئمة العلم من سائر الأعصار على حجية الإجماع واتباع السلف الصالح لقدرتهم على التأويل والاستنباط، حتى ولو اختلفوا فيما بينهم. إنما وقع الخلاف بين المعتزلة والرافضة والنظام في أربعة طرق؛ الأول استحالة

^{٣٢} المحصول للرازي (٢٤)، المستصفى للغزالي (١٠)، المقرب لابن عصفور (٧)، الإحكام لسيف الدين الآمدي، البرهان لإمام الحرمين (٥)، شرح البرهان للمازري (٤)، للمخص لعبد الوهاب المالكي، إصلاح المنطق لابن السكيت، المنتخب للكرام، شرح الإيضاح للرجاني، المعتمد لأبي الحسين البصري، شرح المحصول للنقشواني، الإقرار في الفروع للخرقي (٣)، الفصل للزمخشري (٢)، الخصائص والجامع لابن جني، الأوسط لابن برهان، شرح المفصل لابن يعيش، اللمع للشيرازي، اختصار المحصول للتبريزي، العمدة للقاضي أبي يعلى، شرح المحصل لشرف الدين التلمساني، شرح البرهان لشمس الدين الأبياري، المدخل لابن طلحة الأندلسي، طبقات الأطباء للشيرازي، تعليق على المحصول لابن يونس الموصل، إصلاح الخلل في شرح الجمل للبطلوس، النحو لابن الأنباري، المغني، المعالم لفخر الدين الرازي، الشيرازيات لأبي علي الفارسي، الأوسط لابن برهان، والمفتاح وأدب القضاء والمواقيت والتلخيص لابن القاضي (١).

^{٣٣} وهي: شرح المحصول، التنقيح، شرح التنقيح، الاستغناء في أحكام الاستثناء. السابق، ص ٤٧٦، ٥٤٥، ٦٠٦.

^{٣٤} السابق، ص ٣٠-٣١، ٥١-٧١، ٧٤-٧٥، ٩٧-٩٨، ١٢٦-١٢٨، ١٤٢، ١٤٧، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٣-٢١٢، ٢٢١-٢٢٢، ٢٥٧-٢٧٨، ٢٩٤-٣١٤، ٣٨٣-٣٨٤، ٣٩٢-٣٩٩، ٤١٤-٤٢٠، ٤٨٩-٤٩٧، ٥٢٦-٥٣٤، ٥٧٣-٥٧٧، ٥٨٣-٥٨٤، ٦٤١-٦٤٣، ٦٨٨-٦٩١، ٦٩٨-٧٠١، ٧٢٠-٧٢٥.

^{٣٥} القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، الإجماع، المقدمة في الأصول لابن القصار، قرأها وعلق عليها محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م، ص ٢٥٩-٢٨٧.

^{٣٦} الصحابة (٧)، أصحابنا (٣)، اليهود، النصاري، الكفار (٢)، الروم، الهند، المعتزلة، الرافضة، الشيعة، فقهاء الأمصار، أئمة العلم، أهل الاجتهاد، الفقهاء الأصوليون، أهل الردة، الأنبياء (١).

^{٣٧} الآيات (٨)، الأحاديث (١٦).

^{٣٨} الإجماع، ص ٢٨٦.

وقوعه ومنع وجوده أصلاً. والثاني منع الشريعة الإجماع على حادثة نظراً لاختلاف الرؤى والتأويلات بين البشر وإن أمكن ذلك عقلاً. والثالث جواز وقوعه، ولكن ليس حجة لحدّثه في الصحابة ونسبة الشبه إليهم، وترك العمل بالصواب طلباً للرئاسة ومحبة للسيادة، وهو موقف النظام. والرابع استحالة نقله إن وقع. وحجج النفي سبع:

(أ) استحالة القطع على أن الجماعة الكبيرة تتفق على اختيار الحق والصواب والعدول عن الباطل في كل الأوقات، واستحالة الاتفاق على الصدق في الإخبار عن الغيوب، واستحالة الصدق في كل الأقوال والأفعال.

(ب) إن جاز الخطأ على الواحد جاز على الجماعة، فالجماعة مجموع الآحاد، ويستحيل القول بأن الجماعة لا تُخطئ مع خطأ الآحاد، كما يستحيل الإجماع بالأغلبية دون الأقلية ولو كان واحداً؛ فالحق كيف وليس كمّاً.

(ج) تجري العادة على استحالة اتفاق الجماعة على أمر واحد من أمور الدنيا، والأولى ألا تتفق في أمور الدين؛ فأمور الدنيا تحكمها المصالح في حين أن أمور الدين يختلف فيها الناس على الشيء الواحد مصلحة أو مفسدة.

(د) تُعذر دخول أية جماعة تحت العد والحصار، واعتبار قولهم حجة مبني على وجوده، ووجوده مشروط بالعلم به وهو أمر مُتَعَذِّر. ونظراً لتكاثر الأمة وزيادة آحادها فمن الصعب القول بأن هذا القول يمثل جميع الأمة، فيجوز وجود آحاد من المجتهدين لم يدخل في الحصر.

(هـ) لم يكن إجماع الأمم السالفة حجة، فالظن واحد في الأمم السابقة وفي هذه الأمة. (و) لا يجوز أن يكون الإجماع تخميناً أو حدساً حجة. وإن كان الإجماع عن دليل أو أمانة فالحجية فيهما وليس في الإجماع، وإن كان خبراً واحداً أو اجتهاداً أو عموماً قابلاً للخصوص أو مجملاً في حاجة إلى بيان فالإجماع لا يصح.

(ز) إجماع الأمة على أمور الدنيا ليس حجة على من بعدهم نظراً لتغيّر المصالح طبقاً لتغيّر الزمان، والأولى أن يكون ذلك في أمور الدين. والدليل على ذلك إجماع الأمة السابقة على القتال والجهاد، والأمة الحالية على الهدنة والمصالحة.^{٣٩}

^{٣٩} السابق، ص ٢٦٠-٢٦٤.

أما حجج الإثبات فإنها حججٌ نقلية خمسة، ترد على الاعتراضات العقلية مسبقاً،
مثل:

(أ) ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛
إذ تتوَعَد الآية من يتَّبِع غير سبيل المؤمنين ومن يُشَاقِق الرسول؛ وبالتالي فإن اتباعهم
وطاعته واجبة. واعتراضات النُّفَاة على هذه الحجة كثيرة، منها الآية تدل على المنع وليس
على الفرض؛ أي إنها حجةٌ سلبية وليست حجةً إيجابية، استدلال يقوم على برهان الخلف،
ويمكن اتباع سبيلهم دون الموافقة على أحكامهم. والجواب أن قبول حكم من أحكامهم
هو اتباع للسبيل، كما أن الاتباع يقتضي صفة الإيمان وهو شرط الموافقة. وإذا عُلق الوعيد
على اتباع السبيل بشرط بيان الهدى فإن القرينة في الدليل وليس في الإجماع. والجواب
أن الشرط عائد إلى مشاققة الرسول بعد رؤية المعجزة، كما أن الآية جملةٌ مستقلة غير
مشروطة، ولا يتطلب الاتباع معرفة صحة السبيل؛ فالإجماع لا يكون إلا عن صواب. وإذا
كان الوعيد معلقاً على مشاققة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين فإنه يكون في الأمرين
معاً، ولا ينتج عن ذلك مفسدة. ولا يُقال ولو كانت الآية تقتضي الاتباع لوجب حين توفّر
شرط الإيمان؛ لأن الإيمان لا يكون إلا بالدليل، ولا يُقال إن الاتباع في الصلاح، بل في كل
شيء، ولا يُقال إن الاتباع ندب لأن الاتباع في الشكل وليس في المضمون. والصيغة تدل على
الاستغراق لجميع المؤمنين حتى يوم الدين، وليس بعد انقراض الأمة، وإلا كان مُتَعَذِّراً.
والاتباع يكون لسبيل المؤمنين دون غيرهم، وعن يقين وليس عن ظن، ولا يخلو عصر من
المؤمنين، والاتباع للجماعة وليس للأحاد، للاتفاق وليس للاختلاف.^{٤٠}

(ب) يدل الحديث المشهور «لا تجتمع أمتي على خطأ» وصياغاته المتعددة، «لا تجتمع
أمتي على ضلال» أو «ضلالة»، على أنه إذا انتفى الخطأ أو الضلال وقع الإجماع. ومع
أنه خبر آحاد إلا أن الصحابة قبلوه، يوجب العمل وإن لم يوجب العلم. والإجماع على
خبر آحاد بمثابة حجة للخبر، يتحول به من الظن إلى اليقين. ولا يُحتج بإجماع اليهود
والنصارى على صلب المسيح وهو باطل، فلكل أمة طرقٌ نقلها والتحقق من صدقه دون
السؤال حوله بالرغم من تشكُّك علم النقد التاريخي للكتب المقدسة فيه، والسؤال حوله،
وحجة الخبر مستمدة من حجة الآية. ولا مانع من قطع تواتر الخبر، يكفي إجماع الأمة

^{٤٠} السابق، ص ٢٦٤-٢٧٠.

على العمل به دون أن يقتضي ذلك تحويل تواتر خبر الآحاد إلى تواتر على العموم وعلى نحو إلزامي. وجواز الإجماع على رأي لم يُنقل مع جواز نقل إجماع لم يتم يُنافي إجماع الأمة على أخبار مثل «لا ميراث لقاتلٍ عمد».^{٤١} كما لا يجوز على الأمة التواطؤ والكتمان، وقد أجمع الصحابة عليه، وكان إجماعهم بمثابة السنة المقطوعة ونص الكتاب، وهي أمة عظيمة كبيرة يستحيل عليها التواطؤ والكتمان، وقد وردت أحاديث أخرى بهذا الصدد.^{٤٢} وتُجمع الأمة على شجاعة علي وسخاء حاتم وحلم معاوية بأخبار متصلة أصلها خبر آحاد مع اتفاق معانيها. ولم يعترض أحد من الصحابة وإلا كان تم نقله بالرغم من توفر الدواعي على إظهار غيره، ولا يُقال إن الإجماع في الشكل ولكن في المضمون. قد تكون هناك أشياء تنهى عن الصواب والخطأ لأن الفعل قصد والقصد حكم. وليس المقصود بالضلالة السهو فحسب كما هو الحال في باقي الأمم، بل الخطأ العمد. وليس المقصود أيضاً الكفر، بل الخطأ في الحكم. وليس نفي الخطأ في حكم واحد، بل كفعل ذاتي يتكرر في الأحكام. والاحتجاج بالإجماع على أن الإجماع حجة ليس وقوعاً في الدور، بل استدلال بالخبر على أن الإجماع حجة. وإذا اجتمعت اليهود والنصارى على صلب المسيح فلا تجتمع الأمة الإسلامية على اتساع رقعتها وكثرتها على خطأ. وقد منعت عصمة الأنبياء وقولهم في الخطأ مما لا يمنع أن تكون أمة الإسلام كذلك، مثل الإجماع على إمامة أبي بكر وقتال أهل الردة. والجماعة تُفارق الواحد وتصوّبه لأنها ليست مجرد مجموعة أفراد.

(ج) ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾. وهو دليلٌ نقلي يدل على عدم اجتماعها على خطأ في كل الأحكام وليس في بعضها، فلا تخصيص في الحكم. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شرط التفضيل، يمنع من الاجتماع على خطأ. ومدح الأمة ليس مجرد ثناء، بل لسببٍ فعلي هو صواب الحكم، وليس مجرد وصف بالعدالة والفضيلة مع احتمال وقوعها في السهو الغلط؛ لأن ذلك يقدم في العدالة.^{٤٣}

^{٤١} السابق، ص ٢٧١-٢٨٢.

^{٤٢} مثل: «من سرته بُحبوحة الجنة فليزِم صلاة الجماعة»، «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»، «عليكم بالسواد الأعظم»، «من فارق الجماعة مات ميتةً جاهلية»، «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» ... إلخ.

^{٤٣} السابق، ص ٢٨٢-٢٨٤.

(د) ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾. وهو أيضاً دليلٌ نقلي، ويعني الوسط العدالة والخيرية والنزاهة؛ مما يؤدي ذلك كله إلى الصواب في الحكم. وهو خطابٌ عام يتجاوز عصر الصحابة طبقاً لخصوص السبب وعموم الحكم. والشهادة على الناس في ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ للجميع وليس للبعض.^{٤٤}

(هـ) ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾. وهو دليلٌ نقلي ثالث يُشير إلى الأمة الحالية حتى ولو كانت أمة الصحابة وليست الأمة الماضية، وبالرغم من وجود النبي فيها. والصيغة في المضارع وليست في الماضي.

ويُحيل المؤلف إلى مزيد من الأدلة عن حجية الإجماع في «شرح كتاب اللمع» لأبي الفرج.^{٤٥}

(٢) «مراتب الإجماع» لابن حزم (٤٥٦هـ)^{٤٦}

وفيه عرض الموقف الظاهري من الإجماع، وهو الإجماع الخاص وليس الإجماع العام، إجماع الصحابة وليس إجماع كل عصر، مثل إجماع أهل «العترة»، إجماع آل البيت عند الشيعة. وهو مقالٌ سيّالٌ مثل «الملخص» يقسّم لكتب وأبواب دون ترقيم.^{٤٧} وهو أقرب إلى الفقه منه إلى الأصول، هو فقهٌ تطبيقي. يعرض لموضوع الإجماع أولاً ثم يبيّن الموضوعات التي تم فيها الاتفاق أو الاختلاف ثانياً بين المذاهب الفقهية والكلامية؛ مما يدل على ارتباط العلمين، أصول الفقه وأصول الدين،^{٤٨} بل إن الباب الأخير في الإجماع في العقائد؛^{٤٩} لذلك كانت موضوعات الكتب والأبواب موضوعاتٍ فقهيةً خالصة.^{٥٠}

^{٤٤} السابق، ص ٢٨٤.

^{٤٥} السابق، ص ٢٨٤-٢٨٧.

^{٤٦} ابن حزم، مراتب الإجماع، بعناية حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، بيروت ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

^{٤٧} عدد الكتب (١٧)، الأبواب (٢).

^{٤٨} يُذكر من الفرق الكلامية القدري والشيوعي والإباضي والمرجئي. مراتب الإجماع، ص ٣٢.

^{٤٩} ابن حزم، مراتب الإجماع، ص ٢٦٧-٢٧٤.

^{٥٠} أسماء الكتب: الصلاة، الطهارة، الجنائز، الزكاة، الصيام، الحج، الأقضية، التفليس، الحجر، الغصب، الرهن، النكاح، الرضاع والنفقات والحضانة، البيوع، الفرائض، الوصايا والأوصياء، الحدود. والبابان باب الاعتكاف بين كتابي الصيام والحج، وباب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع.

ويكاد يخلو من الأدلة النقلية والعقلية باستثناء أربع آيات، كما يخلو من المحاجة، إنما يرصد فقط موضوعات الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الفقهية، ويسبق الاتفاق والاختلاف؛ فالاتفاق هو الأصل، والاختلاف هو الفرع.^{٥١} وصيغ الاتفاق هي: اتفقوا، أجمعوا. وصيغ الاختلاف: اختلفوا، لم يتفقوا، اختلف القائلون، اختلف الموجبون، لا إجماع. ليت الاتفاق أو الاختلاف كان على الأصول وليس على الفروع، على الكليات وليس على الجزئيات. كما يخلو من الشواهد الشعرية التي تفسر ألفاظ القرآن والحديث. والهدف من ذلك كله إبطال الإجماع بسبب الاختلاف حوله، وكأن الاتفاق لا وجود له مع أنه أكثر من الاختلاف، وكأن الاختلاف يطعن في مبدأ الإجماع وليس أحد نتائجه الطبيعية، بل إن الاختلاف حول فهم القرآن وحجية السنة خاصة خبر الواحد لم يطعن فيهما كدليلين شرعيين.^{٥٢}

(٣) «نقد مراتب الإجماع» لابن تيمية (٧٢٨هـ)^{٥٣}

وهو موضوعٌ جزئي ردًا على موضوع جزئي؛ مما يدل على التراكم في كل علم.^{٥٤} وهو أيضًا مقالٌ سيّال، يخلو من أي تقسيم أو ترقيم لأبواب أو فصول. ويكاد يخلو أيضًا من الأدلة النقلية والعقلية باستثناء أربع آيات وحديثين. وتذكر أسماء بعض مؤسسي المذاهب والفرق، ويُذكر اسم ابن حزم في أول المقال.^{٥٥} ويعتمد الرد على اقتباس النصوص للرد عليه كما فعل الغزالي في «تهافت الفلاسفة»، وابن رشد في «تهافت التهافت». وهو أصغر حجمًا من «مراتب الإجماع» بأقل من العُشر.^{٥٦}

^{٥١} اتفقوا (٩٦٣)، أجمعوا (٣٢)، اختلفوا (٣٧٠)، لم يتفقوا (٦)، لا إجماع (٤)، اختلف القائلون، اختلف الموجبون (١).

^{٥٢} «فهذه مسائل من الأحكام والعبادات، لا سبيل إلى وجود مسمى الإجماع لا في جوامعها ولا في أفرادها». مراتب الإجماع، ص ٢٤.

^{٥٣} الإمام الحافظ ابن تيمية حفظه الله تعالى، نقد مراتب الإجماع، بعناية حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

^{٥٤} مثل الرد على ابن الراوندي المُلحد للخيّاط في علم الكلام، ورد «تهافت التهافت» الشهير لابن رشد على «تهافت الفلاسفة» للغزالي.

^{٥٥} ابن حزم (٣)، أبو حنيفة (٥)، الشافعي (٤)، أحمد بن حنبل (٣)، البخاري (٢)، مسلم، مالك، القدرية (١).

(٤) «الانتصار لأهل المدينة» لابن الفخار (٤١٩هـ)^{٥٧}

ومن «إجماع أهل المدينة» أو «عمل أهل المدينة» يمكن اعتباره إحدى صور الإجماع، الإجماع الخاص المحدّد بالمكان، أو اعتباره من المصادر التي لم يُجمَع عليها المسلمون بعد القياس. ولما كان الشائع هو لفظ «إجماع» فإنه اعتُبر إحدى صور الإجماع، وهو عمل أهل المدينة عند مالك والدفاع عنه.^{٥٨} وهو أيضًا ردٌّ على ما صنّفه «بعض المتعسفين والمتفقيهن» من الشافعية بانتفاصهم مالكا وأهل المدينة وتجهيلهم، وجعل المدينة كسائر الأمصار، وأنهم يُخالفون أحاديث الرسول، طعنًا على أهل المدينة واتباعًا لأهواء الناس، وحسدًا لأئمة المسلمين؛ فالجهلاء أعداء العلماء، وكل ما نسب إلى أهل المدينة غير صحيح. مذهب أهل المدينة هو مذهب المالكية والشافعية الذي نصح يونس بتقسيم ما جاء من أهل المدينة قسمين؛ الأول ما نُقل عنهم وفقًا عن النبي، والثاني ما ينتشر فيهم من عمل. وهو حجة على كل الناس؛ فهي مدينة الرسول وحرمة ومهاجره، بها أُحكمت الأحكام واستقرّت، ومنها انتشرت الشرائع، ومنها أخذت السنن، فُتحت سِلماً، وبها عاش الصحابة المهاجرون والأنصار، وفيها خيار التابعين وأزواج الرسول، لم تضل بعد الهداية، ولم تنشأ فيها غواية، ولا ظهرت فيها بدعة. رأى فيها كل الناس أفعال الرسول وسمعوا أقواله، ونقل أهلها ذلك خلفًا عن سلف، ألقى فيها عمر خطبته.

هذا هو مذهب مالك وصحبه، دون الإجماع عن طريق الاجتهاد والاستنباط والاستدلال، فليس لأهل المدينة على غيرهم من علماء الأمصار فضلٌ فيه؛ لأن الاستدلال لكل العلماء بالرغم من تفضيل بعضهم على بعض في الفهم. أما الرواية عن الرسول فأهل المدينة حجة على غيرهم ومصدر للمسلمين فيها، وهو ليس مذهب مالك وحده، بل أيضًا مذهب أبي حنيفة، وقد رجع إليه صاحبه أبو يوسف بعد مناظرته لهارون، كما احتجّ مالك على مذهب أهل الكوفة بمذهب أهل المدينة في الأذان والإقامة وزكاة الخضر وغير

^{٥٦} مراتب الإجماع (٢٥٢)، نقد مراتب الإجماع (٢٣).

^{٥٧} أبو عبد الله محمد بن عمر الأندلسي المعروف بابن الفخار (٤١٩هـ)، كتاب الانتصار لأهل المدينة، في «المقدمة في علم الأصول» لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٩٦م.

^{٥٨} السابق، ص ٢١٩-٢٢٦.

ذلك ما ثبت بالنقل. وما نقله غير أهل المدينة ليس نقلًا مُتواترًا باستثناء نقل الشاهد العدل. وفي قبول خبر الواحد العادل يتساوى أهل المدينة وأهل سائر الأمصار. ويعتمد النص على عدد من الآيات دون الأحاديث.^{٥٩} وبطبيعة الحال يتقدم مالك، ومالك وأصحابه على أبي يوسف والشافعي وهارون وأبي حنيفة،^{٦٠} كما يتقدم أهل المدينة على أهل الكوفة وأهل مكة.^{٦١} ومن الجماعات والفِرَق يتقدم الصحابة والتابعون على الأئمة والمجتهدين والخوارج.^{٦٢}

(٥) «إجماع أهل المدينة» للقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي (٤٢٢هـ)^{٦٣}

وهو مقتبس من كتاب «المخلص»، كما أن «إبطال الاستحسان» للشافعي ملحق لكتاب «الأم»؛ فقد نشأ علم الأصول من رحم الفقه. وهو دفاع عن إجماع أهل المدينة عن طريق عرضه عرضًا عقليًا خالصًا، وعلى نحو استدلاي منطقي. وهو على ضربين؛ نقلي واستدلاي. والنقلي على ثلاثة أضرب؛ الأول نقل شرع من النبي قولًا أو فعلًا أو إقرارًا، وهو حجة تجب بالأخبار والمقاييس. والثاني إجماع عن طريق الاستدلال، وهو ليس بحجة عند ابن بكير وأبي يعقوب الرازي والقاضي أبي بكر وابن السمعاني والطيالسي وأبي الفرج والأبهري؛ لأنه ليس مذهب مالك، وهو ليس بحجة عند فريق آخر، ولكن يرجح به أحد الاجتهادين، ورضي بذلك بعض الشافعية، وهو عند فريق ثالث حجة لا يحرم خلافه، مثل أحمد ابن المعدل وأبي مصعب والحسن ابن أبي عمر من البغداديين وجماعة من المغاربة والمالكية. وهو مقدّم على خبر الواحد والقياس، ويُعزى إلى مالك، وهو غير صحيح. وهي بنية ثنائية أو ثلاثية محكمة.^{٦٤} ولا يعتمد على أي دليل نقلي من قرآن

^{٥٩} الآيات (٩).

^{٦٠} مالك (٧)، مالك وأصحابه (٢)، أبو يوسف (٣)، الشافعي، هارون (٢)، أبو حنيفة، عمر، عبد الرحمن بن عوف (١).

^{٦١} أهل المدينة (١٢)، أهل مكة، أهل الكوفة (١).

^{٦٢} الصحابة، التابعون (٣)، الأئمة، المجتهدون، الخوارج (١).

^{٦٣} القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (٤٢٢هـ)، إجماع أهل المدينة، المقدمة في الأصول لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م، ص ٢٥٣-٢٥٥.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

أو حديث أو أثر. ومن الأعلام لا يُذكر إلا مُمَثِّلُو القسمة، ومن الفرق يُذكر البغداديون والمغاربة و«أصحابنا»؛ أي المالكية.

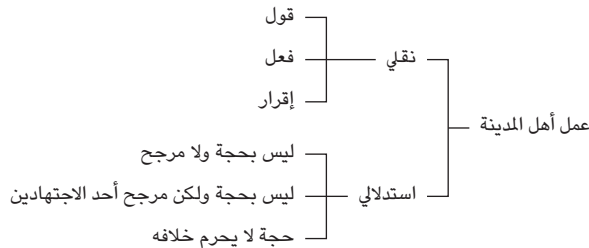
(٦) «إجماع أهل المدينة» للإمام علي بن إسماعيل الأبياري (٦١٨هـ)^{٦٥}

وقد ظل السَّجال حول حجية عمل أهل المدينة إلى عصرٍ مُتأخِّر، القرن السابع، وإثباته من المالكية ضد الشافعية، وهو ما فعله الأبياري مُعلِّقًا على قول إمام الحرمين في «البرهان». والقول باتفاق أهل المدينة مشهور عن مالك، وهو «إجماع أهل المدينة»، وهو لا ينزل منزلة إجماع الأمة حتى يفسق المخالف. هو أقرب إلى القياس وخبر الواحد. وله خمس صور:

(أ) نقل عمل مُستفيض كابرًا عن كابر مثل مسألة الأحباس التي أنكرها شريح وهو لم يَقم في المدينة، وأقرَّها الصحابة والتابعون، وأصبحت سنةً حيةً في الممارسة اليومية التاريخية.

(ب) سماع أخبارها ومخالفتها يُسقط حجة الرواية؛ فالأولى بقاء عمل أهل المدينة ونسخه للأخبار المخالفة التي لم تعش في الممارسة، نُقلت أم لم تُنقل، وهو بمثابة خبر تم الاتفاق عليه.

٦٤



^{٦٥} الإمام علي بن إسماعيل الأبياري (٦١٨هـ)، إجماع أهل المدينة، المقدمة في الأصول لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٩٦م، ملحق ص ٣٠٩-٣١٤.

(ج) نقل خبر يُناقض حكمًا، ولكن غلبة الظن تقضي بأن الخبر لا يخفى عن الجميع لنزول الوحي بالمدينة ومعرفة أهلها بالسنة؛ لذلك كان الناس إذا اختلفوا في شيء احتكموا إلى أهل المدينة.

(د) نقل خبر على خلاف القضاء والقياس على غير ذلك يوقع النفس في التردد بين الخبر والقياس، مثل القصاص بين الحر والعبد وبين الكافر والمسلم «يجري في النفوس من أحد الجانبين»، في حين لا يجري القصاص بينهما في الأطراف إذا وقعت فيها الجراح؛ فالنفس مقدّمة على الأطراف، تقديم الكل على الجزء. وهو قول جمهور الفقهاء، الفقهاء السبعة، وإن كان القياس يقضي إلحاقها بالنفوس. ولما كان قولٌ مشابه، ولكن الأشهر الأول بناءً على خبر. وقد أقرّ الشافعي بإقراره خبراً عن علي لأنه لا يفعل إلا عن توقيف؛ فما أنكر على مالك هو عين مذهب الشافعي وطريقته في تغليب جهة الظن.

(هـ) أن يُصادف القضاء لا على خلاف خبر منقول أو قياس يدعو إلى التمسك بالخبر لأجل مخالفة القياس. والصواب عدم ترجيح العمل المنقول وترجيح النظر سواء كان موافقاً أو مختلفاً معه. وقول أحد المناظرين إنه أعلم من الغير جنوباً إلى التقليد من غير دليل، وهو مُناقض للاجتهاد.

والمقال يخلو من الأدلة النقلية لأنه تنظيرٌ عقلي خالص أشبه بالإبداع الخالص في علوم الحكمة. ومن أسماء الأعلام يتقدم بطبيعة الحال مالك ثم الشافعي والجويني وشريح وعلي،^{٦٦} ومن الفرق والجماعات يتقدم بطبيعة الحال أهل المدينة ثم الصحابة والتابعون ثم الأصحاب والفقهاء،^{٦٧} ويُحال إلى «البرهان» للجويني،^{٦٨} كما يُحيل العمل إلى ذاته تأكيداً لوحدة الرؤية.^{٦٩}

(٧) «مسألة مرسومة في إجماع أهل المدينة» للقاضي الربيعي المالكي (٦٣٢هـ)^{٧٠}

وهو دفاع عن مالك؛ فقد نسب الغزالي وغيره من الشافعية إلى مالك أنه يقول بأنه لا حجة إلا في إجماع أهل المدينة عن رأي واجتهاد، وطعنوا في مقاله وازدروا مذهبه. وهو جهل

^{٦٦} السابق، مالك (٧)، الشافعي (٣)، إمام الحرمين، شريح، علي (٢).

^{٦٧} أهل المدينة (٤)، الصحابة، التابعون (٢)، الأصحاب، الفقهاء (١).

^{٦٨} البرهان (١).

ونقلٌ غير صحيح عن مالك. يقصد مالكُ النقل الصحيح عن الرسول طبقاً لما كان ساريًا من عمل في المدينة، وهو ما نقله أئمة المالكية مثل الأبهري، والقاضي البغدادي، والقاضي عبد الوهاب، والطروشني، وهو ما أثبتته أيضًا إسماعيل ابن أبي أويس حين سأل مالكًا واستفسر عما قاله في «الموطأ»؛ فإجماع أهل المدينة ليس إجماعًا عن رأي واجتهاد، وهو يُفقد العلم الضروري مثل التواتر. والنص خالٍ من الأدلة النقلية أو العقلية، بل مجرد تنبيه على عدم تشويه مذهب مالك في عمل أهل المدينة.^{٧١}

(٨) «عمل أهل المدينة» للإمام القرافي (٦٨٤هـ)^{٧٢}

ويسمى «إجماع أهل المدينة» وأيضًا «عمل أهل المدينة» وهو الأغلب. والهدف من هذه الرسالة تصحيح المفهوم لدى الرازي، وهو من الشافعية، لقوله «الأمكان لا تؤثر في كون الأقوال حجة»، وهو ما لم يقله مالك؛ إذ اختلف أصحابه في تقرير مذهبه على قولين:

(أ) المقصود من تلك الأقوال أو الأفعال المنقولة عن الرسول من السلف إلى الخلف، ومن الآباء إلى الأبناء. وقد سأل مالك أبا يوسف الذي سأل أبناء الصحابة عن الأذان وأوقاف الصحابة فأقرُّوها، فرجع أبو يوسف عن مذهب أبي حنيفة؛ ومن ثم يخرج الحديث المنقول عن الواقعة عن الظن والتخمين إلى حيز العلم واليقين، وعلى أقل تقدير يرتقي عمل أهل المدينة إلى مستوى خبر الأحاد الذي يؤسس العمل اليقيني وإن بقي العلم ظنيًا.

^{٦٩} السابق، ص ٣١٢-٣١٣.

^{٧٠} القاضي أبو علي الحسين بن عتيق بن رشيقي الربيعي المالكي (٦٣٢هـ)، مسألة مرسومة في إجماع أهل المدينة، المقدمة في الأصول لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٩٦م، ملحق ص ٣١٥-٣١٩.

^{٧١} من أسماء الأعلام: مالك (٥)، القاضي عبد الوهاب (٢)، أبو حامد، الأبهري، القاضي البغدادي، الطروشني، إسماعيل بن أويس، عائشة، حفصة (١). ومن الفرق والجماعات: أهل المدينة (٣)، الشافعية (١). ومن أسماء الكتب: الموطأ (٢).

^{٧٢} الإمام أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المعروف بالقرافي (٦٨٤هـ)، عمل أهل المدينة، المقدمة في الأصول لابن القصار، قرأها وعلّق عليها محمد بن الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٩٦م، ملحق ص ٣٢١-٣٢٥.

(ب) المقصود أكثر من ذلك، وهو الاتفاق على نقلٍ سواء كان فعلًا أم لا. ويقوم على الأحاديث التي قد تكون منسوخة، ويكون النقل المتفق عليه ناسخًا. ولا عبرة بالمكان، ولو تغير المكان لظل النقل صحيحًا، لا خصوصية إذن للمكان. ومع ذلك يرجح أهل الحديث الأحاديث الحجازية على الأحاديث العراقية، حيث قال البعض «إذا تجاوز الحديث الحرة انقطع نخاعه». فالمدينة مهبط الوحي، والضبط فيها أكثر، وإذا بعد المكان كان احتمال الخلط أكثر. ولو سكن هؤلاء الرواة بغير الحجاز لظلت روايتهم صادقة. ولا تستعمل أدلةً نقلية، بل الاعتماد على العقل وحده في هذا العصر المتأخر. ومن الأعلام يتقدم مالك على أبي يوسف الذي يتقدم على أبي حنيفة،^{٧٣} ومن الفرق يُذكر أهل الحديث والمحدثون والعلماء وأبناء الصحابة وأوقافهم،^{٧٤} ومن الأماكن الحرة والحجاز.^{٧٥}

خامسًا: القياس

(١) «إبطال الاستحسان» للشافعي (٢٠٤هـ)^{٧٦}

وقد بدأ الجدل حول القياس الشافعي نظرًا لموقفه من تثبيت الأدلة النقلية، الكتاب والسنة، على حساب الألة العقلية مثل القياس، خاصةً إذا كان في شكله الحر، وهو الاستحسان في قوله الشهير «من استحسَن فقد شرَّع»، وهو في العادة ملحق لكتاب «الأم» في الفقه. وهو كتابٌ صغير يضمُّ عنوانين «كتاب إبطال الاستحسان» و«باب إبطال الاستحسان». وهو مُتقطع إلى فقراتٍ يفصلها «قال الشافعي»، وكأن شخصًا آخر هو الذي روى عن الشافعي؛ فهو جزء من «الأم» وليس كتابًا مستقلًا، وكأن أصول الفقه قد تولد من رحم الفقه، ومجموعة من المبادئ الكلية لتنظم الأفعال الجزئية؛ لذلك تظهر فيه بعض الأمثلة الفقهية. يُقيم تعارضًا بين القرآن وما دونه، ويجعل الاستحسان تعبيرًا عن الأهواء البشرية اعتمادًا على تفرقة القرآن بين «الحق» و«الهوى»، وهو في النهاية لفظٌ

^{٧٣} مالك (٣)، أبو يوسف (٢)، أبو حنيفة (١).

^{٧٤} أهل الحديث، المحدثون، العلماء، أبناء الصحابة، أوقاف الصحابة (١).

^{٧٥} الحجاز، الحرة، الأحاديث الحجازية، الأحاديث العراقية (١).

^{٧٦} الشافعي، كتاب إبطال الاستحسان، كتاب الأم، ج ٧ (طبعة الشعب)، ص ٢٦٧-٢٧٧ = (١٠) صفحات.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

قرآني يصعب شكلاً وموضوعاً، لفظاً ومعنى، أصلاً وفرعاً. يعتمد على القيل والقال والرد مسبقاً على الاعتراضات من أجل قدر ولو بسيط من الاتساق العقلي. ينقد المشرقيين من أهالي خراسان لأنهم يعتمدون على العقل أكثر من النقل، ويقصد بهم الفقهاء الأحناف. وهو مملوء بالآيات والأحاديث، والآيات أكثر.^{٧٧} يعتمد على النقل أكثر من العقل. وهو ضعيف نظرياً، والحجج العقلية لصالح الحجج النقلية. فقط كتب في عصر تدوين الحديث، وغلب الحرص عليه؛ لذلك يبدو خارج الموضوع وبعيداً عن العنوان. ومع ذلك يقوم على الاستبعاد والإقصاء، ضد أستاذه مالك الذي كان يقول بالاستحسان، «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن». لم تذكر كلمة «الاستحسان» إلا نادراً، والقياس دونه، مع أن الاستحسان فرع منه وأحد أشكاله الحرة. والقرآن خطاب من الله إلى النبي، وليس إجابة على سؤال في الواقع، وما الرسول إلا المبلغ والأداة. ولا تذكر أسماء أعلام من الفقهاء أو المتكلمين باستثناء الرواة لإثبات صحة السند؛ فالحديث حجة قطعية مثل القرآن، وما دون النص وخارجه يبطل.

(٢) «القياس الشرعي» لأبي الحسين البصري (٤٣٦هـ)^{٧٨}

وهو ملحق للمعتمد في أصول الفقه له أيضاً، وهو كتاب صغير مستقل عن «المعتمد»، مع زياداته.^{٧٩} ويضم ستة فصول تشمل موضوعات القياس، مثل: حد القياس، الحكم، العلة، صحة العلة، ما يخص العلة من الوجوه المفسدة لها، ترجيح علة الأصل على علة أخرى، وترجيح قياس على قياس، وضميمة في القلب أي نقيض العلة. وأكبرها مباحث العلة، وتشمل ثلثي الكتاب.^{٨٠} وهو كتاب نظري خالص، تغلب عليه الحجج العقلية أكثر من الحجج النقلية، تقل فيه الشواهد النقلية، ولا يظهر من أسماء الأعلام إلا الشافعي.^{٨١}

^{٧٧} الآيات (٥٠)، الحديث (١٨).

^{٧٨} أبو الحسين البصري، كتاب المعتمد في أصول الفقه، يليه «زيادات المعتمد» و«القياس الشرعي»، اعتنى بتهديبه وتحقيقه محمد حميد الله، بتعاون أحمد بكير وحسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات الشرقية، ج٢، دمشق ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

^{٧٩} السابق، ج٢، ١٠٣١-١٠٥٠ = (١٠) صفحات.

^{٨٠} مباحث العلة (١٦)، حد القياس، الحكم (٢).

^{٨١} القرآن، الحديث، الشافعي (١).

ويقوم على القسمة والعد والإحصاء خاصةً لشروط صحة العلة ووجوه فسادها. هدفه نقل سجال الفقهاء ومناظراتهم إلى تحليل نظري محكم يتجاوز الخلاف المذهبي إلى البنية النظرية، والمؤلف على وعي بها.^{٨٢} وتوضع التعريفات بين قوسين قبل شرحها. والأسلوب هادئ بلا استبعاد أو إقصاء أو تكفير.

(٣) «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» لابن حزم (٤٥٦هـ)^{٨٣}

ونظرًا لأهمية إبطال القياس في المذهب الظاهري عند ابن حزم فإنه لخص باب «إبطال القياس» من «الإحكام» في هذا الكتيب الجزئي الخاص، وهو في الحقيقة موضوع واحد، هو الدليل الرابع في علم الأصول الاجتهاد في صيغة القياس الذي يقوم على التعليل عند الشافعية وكل أشكال الاجتهاد الأخرى، مثل الرأي عند الحنفية والاستحسان عند المالكية. والتلخيص هنا، وهو نوع أدبي، ابتدعه الفلاسفة أولاً، وسار فيه المتكلمون والأصوليون والصوفية بعد ذلك. وهو ليس مجرد اختزال لباب «القياس» في «الإحكام» كما فعل ابن سينا في تلخيص «الشفاء» في «النجاة»، وانتقاء فقرات دون أخرى، بل هو إعادة كتابة النص مع التركيز على الحجج دون إسهاب وتطويل. ويتبع فيه ابن حزم نفس الأسلوب الحجاجي؛ إذ تبدأ معظم الفقرات بأفعال القول مثل قال، قلنا، قالوا، قلت، نقول، قولهم. وقد تكون الأفعال مركبة مثل، قال، فإن قالوا. وتختفي الآثار المروية في إبطال الرأي والقياس والتقليد،^{٨٤} ثم تأتي بعدها أفعال السؤال والذكر والدعوى.^{٨٥}

ويختلف تبويب التلخيص عن العنوان؛ فبينما يبدأ العنوان بإبطال القياس، وهو الدليل الرابع والموضوع الأصلي الذي يتفرع منه الرأي والاستحسان والتعليل، يبدأ الكتاب

^{٨٢} «اعلم أن الغرض من هذه المسألة أن نُورد الوجوه التي يُتكلّم بها في القياس الشرعي على قسمة ملخصة، ونذكر ما يدور بين الفقهاء في مناظرة الفقه دون ما يختص أصول الفقه، نحو الدلالة على المنع من تخصيص العلة وما أشبه ذلك ...» القياس الشرعي، ج٢، ١٠٣١.

^{٨٣} ابن حزم، ملخص القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، للإمام الحافظ ابن حزم الأندلسي، بتحقيق سعيد الأفغاني، ط٢ ومنقحة، دار الفكر، بيروت ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.

^{٨٤} قالوا (٩)، قلنا (٥)، قولهم، قال (٤)، نقول (٣)، فإن قالوا (٢)، فإن قيل، قلت، يقال (١).

^{٨٥} نسألهم، وذكروا، دعواهم (١).

بإبطال التعليل والعلة أصل القياس وركنه، الركن مع الأصل والفرع والحكم، ثم إبطال الاستحسان والتقليد والرأي، ثم ذكر الآثار في القياس والتقليد مع قول جامع أخير؛ فالهم ليس في بنية الدليل الرابع، بل إبراز الموقف المذهبي. ويُضاف في البداية مقدمة عامة للتعريف بالمصطلحات الخمسة تُبرز الموقف والمذهب أكثر مما تُعرف وتُحدد. وتختلف هذه الأقسام فيما بينها كمًّا؛ أطولها المقدمة الأولى التي لا عنوان لها، ثم الآثار في إبطال الرأي، ثم تتعادل تقريباً موضوعات إبطال التقليد وإبطال الاستحسان والآثار في القياس والتقليد، وأصغرها القول الجامع في النهاية الذي يعتبر القياس تكليف ما لا يُطاق.^{٨٦} وهو أقرب إلى المقال السيّال دون تقسيم أو ترقيم إعلاناً عن موقف، ودفاعاً عن مذهب، ورفضاً للمذاهب الأخرى كما هو الحال في الفرق الكلامية؛ فرقة واحدة ناجية، والأخرى هالكة. وقد يتناقض المذهب بين إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل مع إبطال التقليد، تقليد المذاهب الفقهية؛ لأن الظاهرية تقليد للنص، وتبعية مُطلقة له، وتضحية بالعقل والمصلحة، وهما بُعدا النص ورُكنا الوحي، وقد قاس الرسول كما هو معروف في «أقيسة المصطفى».^{٨٧}

ويجمع «الملخص» بين الحجج النقلية والحجج العقلية، والآيات القرآنية أكثر من الأحاديث النبوية، ضعفها تقريباً.^{٨٨} وهو منهجٌ ضعيف يقوم على الانتقاء، ويمكن إعادة تأويله النقل بحيث يُرد على صاحبه؛ فهو سلاحٌ مزدوج ضد الخصم وضد النفس. والحجج العقلية وحدها لا تكفي؛ لأنها حججٌ صورية منطقية خالصة مقطوعة الصلة بالمصلحة؛ فالمنطق صورة ومضمون.

والأهم هو استعمال ابن حزم المنهج التاريخي في مقدمة الملخص لبيان كيفية الانحراف عن النص الديني في الرأي والقياس في اتجاه العقل، أو في الاستحسان والقياس في اتجاه المصلحة، أو في التقليد في اتجاه المذهب المغلق؛ فالتاريخ انحراف في حاجة إلى تصحيح بالعودة من جديد إلى النص الخام. الظاهرية بهذا المعنى حركةٌ سلفية؛ فالتاريخ سلب، والتقدم انحراف، والتطور اغتراب. كان النص سائداً في القرن الأول ثم حدث

^{٨٦} المقدمة الأولى (٤٤)، الآثار في إبطال القياس (١٣)، إبطال التقليد، الآثار في القياس (٣)، إبطال الاستحسان، الآثار في التقليد (٢)، قول جامع (١).

^{٨٧} أقيسة المصطفى.

^{٨٨} الآيات (٥٤)، الأحاديث (٣٣).

القياس في القرن الثاني، والاستحسان في القرن الثالث، والتعليل والتقليد في القرن الرابع، لم يقل أحد بالاستحسان قبل أبي حنيفة، ثم حدث التعليل عند أصحاب الشافعي ثم أصحاب أبي حنيفة، وحدث التقليد عند أصحاب الشافعي بالرغم من تضارب أقواله؛^{٨٩} لذلك فإن أكثر الأسماء ذكرًا هو الرسول ثم البخاري ثم أحمد بن حنبل وعمر بن الخطاب ثم الذهبي ثم الشعبي ثم أبو بكر الصديق ثم الدارمي ومالك بن أنس ثم أبو حنيفة والشافعي؛^{٩٠} وحوالي ستين آخرين من أهل السلف.^{٩١} وكانت أكثر المجموعات ذكرًا هم الصحابة ثم العلماء ثم التابعون ثم الحنفيون والشافعيون ثم القياسيون ثم المالكيون ثم أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الرأي، والفقهاء والعرب.^{٩٢} والنص رواية حتى وصلت إلى ابن عربي؛ فلا فرق بين الظاهر والباطن، بين التنزيل والتأويل.^{٩٣}

(٤) «شفاء الغليل في بيان الشَّبه والمخيل ومسالك التعليل» للغزالي (٥٠٥هـ)^{٩٤}

وهو مثل كتاب ابن حزم مع اختلاف المواقف؛ الأول يُثبت، والثاني ينفيه. ويقوم على بينة خماسية طبقًا للتعريف التقليدي للقياس، تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لتشابه

^{٨٩} الملخص، ص ٣-٤٦.

^{٩٠} الرسول (٤٧)، البخاري، أحمد بن حنبل، عمر بن الخطاب (١٤)، الذهبي (١١)، الشعبي (١٠)، أبو بكر الصديق (٩)، الدارمي، مالك بن أنس (٨)، أبو حنيفة، الشافعي (٧)، ابن عباس، الزهري، شعبة، عبد الله بن عمر (٦)، الأعمش، سفيان الثوري، علي بن أبي طالب (٥).

^{٩١} مثل: أبو إسحاق الشيباني، حماد بن زيد، ابن سعد، سعيد بن المسيب، مجالد بن سعيد الهمداني (٤)، حماد بن سلمة، الخرزجي، أبو داود، داود ابن أبي هند، ابن سيرين، عبد الله ابن أبي الزبير، عمر بن الحارث، الليث بن سعد، ابن ماجه (٣)، وحوالي أربعين علمًا (٢)، وحوالي مائة وستين علمًا (١).

^{٩٢} الصحابة (٢٢)، العلماء (٨)، التابعون (٦)، الحنفيون، الشافعيون (٥)، المالكيون (٤)، القياسيون (٣)، أصحاب أبي حنيفة، أصحاب الرأي، العرب، الفقهاء (٢).

^{٩٣} «رواية أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني عنه كتابةً. أنبأني به أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي من تونس عن أبي القاسم أحمد بن زيد بن عبد الرحمن البقوي عن شريح إذنًا، محيي الدين ابن عربي»، «عُلّق من خط محيي الدين ابن عربي محمد ابن الذهبي وردت عليه في أماكن سيرة»، السابق، ص ١.

^{٩٤} الشيخ الإمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي محمد بن محمد بن محمد الطوسي، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق د. حمد الكبيسي، ديوان الأوقاف، بغداد ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.

بينهما في العلة، كل ركن لتحديد معنى لفظ من الألفاظ الخمسة الواردة في التعريف.^{٩٥} الركن الأول «في طريق معرفة كون الوصف الجامع علة لحكم الأصل حتى يترتب عليه وجودها الحكم في الفرع»، وهو معنى لفظ «التعدية»، والثاني العلة، والثالث الحكم، الرابع الأصل، والخامس الفرع. أكبرها الأول، وأصغرها الخامس؛ لذلك يتكوّن الركن الأول من خمسة مسالك، والمسلك الثاني من خمسة أنواع، والركن الثالث من أربع مسائل. ويتخلل الأركانَ والمسالك والأنواع والمسائل «مقالٌ وتنبيه». وهي ألفاظ ابن سينا في «الإشارات والتنبيهات». والكتاب يستقضي «الشبه والمخيل» في مسالك التعليل؛ أي أوجه التعليل الفاسدة بسبب الشبه المخيل في الذهن، وهو تحليلٌ نفسي منطقي للمعرفة.^{٩٦} وهو ما يدل أيضًا على جمال العنوان؛ لما فيها من ألفاظ السلوك عند الصوفية. كما يتضح الأسلوب الصوفي في المقدمة، في الابتهالات والدعوات وأساليب البيان والبدیع، ثم يتضح تأسيس العلم وشرط المعرفة، مثل كمال آلة الإدراك، واستكداد الفهم، والانفكاك عن داعية العناد؛ أي التخلي عن الأحكام المسبقة.^{٩٧} والغالب على الأسلوب هو الإسهاب والاستطراد وكثرة الكلام، كما هو الحال في أصول الحنفية للجصاص والبرزدوي والسرخسي، بالرغم من الحرص على اصطلاحات الفقهاء. وقد كُتِبَ بعد «المنحول» الذي كُتِبَ بطريقة الجويني ومن تعليقاته، واستعمل فيه الغزالي أسلوب الجدال والرد على الخصوم اعتمادًا على مؤلفات الدبوسي. وهو على وعي بالكم؛ لا يريد التطويل والحشو بما لا فائدة فيه.^{٩٨} ويُحال إلى كتاب «مآخذ الخلاف»، ثم «تحصين المآخذ» و«المنحول» للغزالي، ثم إلى كتاب «البيوع القديم» و«الرسالة» للشافعي، وكتاب «التقويم» للدبوسي، وكتاب «التقريب» ربما للقفال الشاشي أو لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي.^{٩٩}

وبالإضافة إلى وحدة العمل، والإحالة إلى أجزائه، والتذكير بالسابق، وعرض «التمفصلات»، وبيان خطة الكتاب وسط عرض الموضوع إعدادًا له، يُحال إلى وحدة المشروع الأصولي للغزالي ولغيره من الأصوليين الحنفية والشافعية.^{١٠٠}

^{٩٥} التعدية (٤٣٣)، العلة (٤٤)، الأصل (٣٨)، الحكم (٣٥)، الفرع (٨).

^{٩٦} «خيال وتنبيه» (١٦). شفاء الغليل، ص ٦١، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١١٤، ١١٨، ١٢٦، ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٥، ٦٢٢، ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٧٦.

^{٩٧} السابق، ص ٨-٥.

^{٩٨} السابق، ص ٩، ١٨.

وهو ذو طابع سجالي بين الشافعية والحنفية، وكأن الشافعي وأبا حنيفة خصيمان،^{١٠١} ويظهر ذلك في أسلوب «فإن قيل ... قلنا». وقد يتجاوز الجدل إلى المذاهب الفقهية الأربعة كلها، الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية، بالرغم من صدارة المذهبين الأولين على المذهبين الآخرين؛ لذلك يظهر لفظ الجدل والجدلين.^{١٠٢} ونظرًا للطابع الحجاجي تكثُر الأدلة النقلية والعقلية، وتشمل الأدلة النقلية القرآن والحديث. ولأول مرة تزيد الأحاديث النبوية على الآيات القرآنية، ربما لدخول الغزالي في الفروع والتفصيلات والجزئيات وطرق الاستدلال،^{١٠٣} وتقلُّ الأدلة النقلية تدريجيًا حتى تختفي كليةً في نهاية الكتاب اعتمادًا على العقل الخالص، كما تظهر بعد الشواهد الشعرية واللغوية.^{١٠٤}

ويتوحد الغزالي مع فرقة بعينها هي الأشعرية في الكلام، الشافعية في الأصول، ويتكلم عن أصحابنا.^{١٠٥} وتظهر أمثلته الأثيرة وتشبيهاته المفضلة، السلطان.^{١٠٦} ومن الفرق يتقدم الحشوية ثم المراوزة ثم المعتزلة والسوفسطائية والطرديّة.^{١٠٧} ومن فقهاء المناطق يظهر أهل بغداد وسمرقند والعراقيون وصنعاء والعراق ومكة ونيسابور، بين الأمصار والمدن،^{١٠٨} كما تظهر مجموعات غير محدّدة مثل «آخرون».^{١٠٩} ومن الفرق غير الإسلامية يظهر اليهود والنصارى.^{١١٠} والسؤال هو: إذا كانت الشافعية أشعرية، والحنفية اعتزالية، فهل الحنبلية حشوية، والمالكية مرجئة؟

^{٩٩} مآخذ الخلاف (٤)، تحصيل المآخذ، المنحول (٣)، البيوع القديم، الرسالة، التقويم، التقريب (١).

^{١٠٠} شفاء الغليل، ص ٩، ١٦، ٨٢، ٢٧٧، ٥٤٧.

^{١٠١} السابق، ص ١١١-١١٤، ١٢٢-١٢٦، ٣١٧، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٦٢، ٤١٧-٤١٩، ٤٢٥-٤٣٤.

^{١٠٢} السابق، ص ٣٠٤، ٣١١؛ جدل المتكلمين، ص ٤٨٣؛ للجدلين خلاف، ص ٥٠٥؛ طريقة المآخذ كافية في الجدل، ص ٥٦٤.

^{١٠٣} الأحاديث (٩٤)، الآيات (٤٤).

^{١٠٤} الشعر، شفاء الغليل، ص ٨، ١٠؛ قول العرب، ص ١٩؛ كلام العرب، ص ٤٢.

^{١٠٥} السابق، ص ٥٦، ٤٠٣، ٥٠٦.

^{١٠٦} السابق، ص ٢٠١.

^{١٠٧} الحشوية (٣) المراوزة (٢)، السوفسطائية، الطردية (١).

^{١٠٨} أهل بغداد، أهل سمرقند، العراقيون، المعتزلة، صنعاء، العراق، مكة، نيسابور (١).

^{١٠٩} شفاء الغليل، ص ٤٥٩.

^{١١٠} السابق، ص ٢٢٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن تحليل أسماء الأعلام يبدو سجال الشافعي ضد أبي حنيفة وأبي زيد الدبوسي ثم مالك بن أنس. ومن الصحابة يتصدر عمر بن الخطاب ثم ماعز ثم الباقلاني مُتصدراً المتكلمين والفقهاء الأشاعرة، مثل الإسفراييني والجويني، ثم ابن سريج، ومن المعتزلة أبو هاشم، ثم يتداخل المتكلمون والفقهاء والصحابة الصوفية على التوالي.^{١١١} ويتّضح من «شفاء الغليل» أن علم أصول الفقه قد نشأ ليس فقط لضبط أحكام القرآن كما هو الحال عند الشافعي والجصاص، بل أيضاً من أجل ضبط الخلافات الفقهية عند المجتهدين، وإيجاد منطق مشترك للفقهاء؛ منطق لغة مثل الشافعي، أو منطق استدلال مثل الجصاص، أو جمعاً بينهما مثل الغزالي.

(٥) «رسالة المصالح المرسلّة» لنجم الدين الطوفي (٧١٦هـ)^{١١٢}

وتعرّض موضوعاً جزئياً هو المصالح المرسلّة، وهي أحد أبواب القياس، وأحد أشكال الاستدلال الحر. تُكثر من الاعتماد على الشواهد النقلية دون العقلية، وكأن النص والمصلحة شيء واحد؛ النص بالاستنباط، والواقع بالاستقراء. ويتقدم القرآن الحديث، ويُذكر حديث «لا ضرر ولا ضرار».^{١١٣} ولا يُذكر من الأصوليين والفقهاء أحد، ولا يُذكر من الصحابة إلا عمر وأبو هريرة، ومن الفرق إلا الشيعة والفلاسفة.^{١١٤} وتتوارى الأدلة العقلية أمام الأدلة النقلية، ويتهّم الفلاسفة بأنهم تعبّدوا بالعقل الخالص دون الشريعة. وتقسم الأدلة بالاستقراء إلى تسعة عشر؛ الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ويُزاد عليه إجماع أهل المدينة، وإجماع أهل الكوفة، وإجماع أهل العترة عند الشيعة، وإجماع الخلفاء الأربعة؛ ومن ثم يصبح المصدر الثالث، وهو الإجماع، خمسة مصادر. أما القياس

^{١١١} الشافعي (٨٩)، أبو حنيفة (٦١)، أبو زيد الدبوسي (٢٤)، مالك بن أنس (٢١)، عمر بن الخطاب (١٢)، الباقلاني (٦)، الإسفراييني، الجويني، ماعز (٤)، ابن المسيب، معاذ (٣)، ابن سريج، بشر المريسي، سلمة، أم سلمة، عائشة، عبادة، عثمان العتبي، أبو حنيفة العراقي (٢)، أبو بردة، أبو بكر الصديق، أبو بكرة، أبو بكر الفارسي، أبو سعيد الخدري، أبو سفيان، أبو قتادة، أبو هريرة، أبو يوسف، ابن عباس، ابن عمر، ابن الماجشون، أسامة بن زيد، بريرة، حمزة، الحنفي، خالد، خزيمه، سالم، عروة، علي، فاطمة بنت أبي حبيش، قاسم بن محمد، الكعبي، الشيباني، المزني، المغيرة، هند (١).

^{١١٢} الشيخ نجم الدين الطوفي الحنبلي، رسالة في المصالح المرسلّة، ص ٣٩-٦٩.

^{١١٣} القرآن (٢٢)، الحديث (٨).

^{١١٤} عمر، أبو هريرة، الشيعة، الفلاسفة (١).

فيشمل المصلحة المرسله، والاستصحاب، والبراءة الأصلية، والعادات، والاستقرار، وسد الذرائع، والاستدلال، والاستحسان، والأخذ بالأخف، أي عشرة مصادر، ويضم إليه قول الصحابي عند السنة، والعصمة عند الشيعة.^{١١٥} ومعظمها مستمد من المالكية؛ فالحنبلية تمثل النص، والمالكية تمثل المصالح المرسله. وإن خالف النص الواقع المصلحة وجب تخصيص النص، تفرض المصلحة نفسها على النفس كما تفرض الرحمة نفسها على الله ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾.

(٦) «القياس في الشرع الإسلامي» لابن تيمية (٧٢٨هـ)^{١١٦}

وهي فتوى فقهية مثل فتوى ابن رشد عن النظر وحكمه الشرعي في «فصل المقال» بناءً على سؤال مشابه، وهو حكم القياس في الشرع الإسلامي بعد تردد قول الفقهاء «هذا خلاف القياس»، وهو ما ثبت بالنص أو قول الصحابة أو بالإجماع،^{١١٧} والأمثلة على ذلك كثيرة؛^{١١٨} فهل يُعارض القياس الصحيح النص الصحيح؟ وهو نفس موقف ابن تيمية السابق في «درء تعارض النقل والعقل»، و«موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول»؛ فالقياس الصحيح لا يُعارض النص الصحيح نظرًا لتطابق النص والعقل، أو الوحي والعقل، وكما قال المعتزلة والشيعة من قبل في الحسن والقبح العقليين.^{١١٩}

^{١١٥} وهي: الكتاب، السنة، إجماع الأمة، إجماع أهل المدينة، القياس، قول الصحابي، المصلحة المرسله، الاستصحاب، البراءة الأصلية، العادات، الاستقرار، سد الذرائع، الاستدلال، الاستحسان، الأخذ بالأخف، العصمة، إجماع أهل الكوفة، إجماع أهل العترة عند الشيعة، إجماع الخلفاء الأربعة.

^{١١٦} ابن تيمية (شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية)، القياس في الشرع الإسلامي، وإثبات أنه لم يرد في الإسلام نص يُخالف القياس الصحيح، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ١٣٨٥هـ. وقد تم استبعاد نص ابن القيم لأنه مقتبس من «أعلام الموقعين».

^{١١٧} «سئل شيخ الإسلام ابن تيمية، رضي الله عنه، عما يقع في كلام كثير من الفقهاء عن قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص أو قول الصحابة أو بعضهم، وربما كان حكمًا مجمعًا عليه»، السابق، ص ٦.

^{١١٨} «فمن ذلك قولهم: تطهير الماء إذا وقع فيه نجاسة خلاف القياس، بل وتطهير النجاسة خلاف القياس، والتوضؤ من لحوم الإبل على خلاف القياس، والإجارة والحوالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والقرض وصحة صوم المفطر ناسيًا والمضي في الحج الفاسد، كل ذلك على خلاف القياس، وغير ذلك من الأحكام»، السابق، ص ٦.

^{١١٩} «فهل هذا القول صواب أم لا؟ وهل يُعارض القياس الصحيح النص أم لا؟» السابق، ص ٦.

الغرض من الفتوى إذن الدفاع عن اتفاق القياس مع النص، والنص مع القياس، وإزالة التعارض الظاهر بينهما، والاتفاق بين الحجة النقلية والحجة العقلية بالرغم من غلبة الحجة النقلية عليها من أجل إثبات الاتفاق بين النقل والعقل. وتغلب الآيات على الأحاديث،^{١٢٠} ويغيب الشعر. ويتم الرد على الاعتراضات مسبقاً بطريقة القيل والقال تأكيداً على الاتساق العقلي والبداهة النظرية. ويُستعمل أسلوب المتكلم التزاماً بالقضية بطريقة الفقهاء، وليس عرضاً وتأسيساً لها كموضوع مستقل.

وجاءت الفتوى طبقاً للمسائل الفقهية، وليس طبقاً للقياس وأركانه الأربعة. وتعددت المسائل دون عد أو إحصاء أو ترقيم أو ترتيب أو تبويب طبقاً لأركان القياس الأربعة؛ الأصل والفرع والعلة والحكم.^{١٢١} وأكبرها الإجارة. وهي أقرب إلى الفقه التطبيقي باستثناء تصنيف ما عدّه المسلمون مخالفاً للقياس في نوعين.^{١٢٢} ويتنوع الفقه وتتعدد أحكامه طبقاً للأمصاري؛ فهناك فقه العراق وفقه الحجاز، وكما فعل الشافعي بين العراق ومصر.^{١٢٣} ونظراً لارتباط القياس بمباحث الألفاظ فإنه تتم المقارنة بين الألفاظ الفارسية والرومية والعربية.^{١٢٤}

والقياس به خطأ وصواب بالرغم من وقوع ابن تيمية أحياناً في التعليلات الأسطورية للظواهر الدينية الاجتماعية؛ فالوضوء يدرأ الغضب، ومن مس الذكر أو النساء لما فيه من الشهوة؛ فالغضب من الشيطان، والشيطان من النار.^{١٢٥} وقد يكون هناك تفسير علمي بأثر البرودة على الحرارة كما هو الحال في وضع الثلج على رأس المصاب بالحمى أو فوق الورم.

^{١٢٠} الآيات (٣٢)، الأحاديث (٢٤).

^{١٢١} بلغت ٢١ مسألة، هي: (١) المضاربة والمساواة والمزارعة. (٢) الحوالة. (٣) القرص. (٤) إزالة النجاسة، النكاح. (٥) تطهير الماء. (٦) التوضؤ من لحوم الإبل. (٧) الوضوء من النجاسة الخارجة من غير السبيلين. (٨) الفطر من الحجامة. (٩) فصل في التيمم. (١٠) السلم. (١١) مكاتب الرقيق. (١٢) الإجارة. (١٣) العقل والدية. (١٤) ما عدوه على خلاف القياس نوعان. (١٥) إعادة المصلي وحده خلف الصف. (١٦) نفقة الرهن المركوب والمطلوب. (١٧) الحكم فيمن وقع على جارية امرأته. (١٨) المضي في الحج الفاسد. (١٩) الأكل ناسياً. (٢٠) أقوال الصحابة والقياس. (٢١) الحكم في امرأة المفقود. ^{١٢٢} القياس في الشرع الإسلامي، ص ٣٥-٣٧.

^{١٢٣} السابق، ص ١٣-١٤.

^{١٢٤} السابق، ص ٢٤.

^{١٢٥} السابق، ص ١٧.

ويُحيل إلى المذاهب الأربعة على عكس الصورة الشائعة عن السلفية أو الحنبلية المعاصرة المتزمتة الحرفية النصية التي ترفض الحوار، وتقوم على الاستبعاد والإقصاء، وتعتبر نفسها الفرقة الناجية. صحيح أن أحمد هو أكثر الفقهاء إحالة له، مذهباً وأصحاباً وأصولاً ونصوصاً وظاهراً وراويًا ومُتملاً لأهل الحديث، يتلوه الشافعي قولاً ومذهباً، ثم مالك مذهباً، ثم أبو حنيفة أصحاباً، ومع أهل الظاهر مذهباً. ولأحمد أكثر من رواية، ولمذهبه أكثر من وجه، وله أكثر من قول في الموضوع الواحد. وبطبيعة الحال تتم الإحالة إلى مشاهير الحنابلة، مثل ابن عقيل والقاضي وأبي يعلى والزهري.^{١٢٦} ولما كان الحنابلة مُتمسكين بالسنة وأهل السلف تكثر الإحالة إلى الصحابة، وهو مذهب جمهور العلماء وجمهور الأمة وعامة الفقهاء،^{١٢٧} ومن الصحابة عمر وأبو بكر وعثمان وابن مسعود وأبو سفيان، ومن الخلفاء عمر بن عبد العزيز،^{١٢٨} ومن الرواة الشالخي، ومن الشراح الجوزجاني وآخرون،^{١٢٩} ومن الأنبياء داود وسليمان.^{١٣٠}

والحنابلة لا يمثلون فرقةً ناجيةً أو مذهباً مغلقاً، بل يتفق معهم في الآراء أبو حنيفة والشافعي وأحمد، ومالك والشافعي وأحمد، وأبو حنيفة ومالك، ومالك وأحمد، ومذهب أهل الحديث ومالك؛^{١٣١} فالنص والمصلحة شيء واحد كما وضح في رسالة «الطوفي» الحنبلي؛ فأحمد يدخل في علاقات مع مالك والشافعي، وأبي حنيفة والشافعي، وأبي حنيفة ومالك، كما يدخل في علاقة مع كل من الفقهاء الأربعة، مالك وأبي حنيفة والشافعي، كما يُضم إلى أحمد الثوري أو أبو عبيد.

^{١٢٦} مذهب أحمد (١٣)، أصحاب أحمد (٧)، رواية أحمد (٣)، أصول أحمد، نصوص أحمد (٢)، مذهب أهل الحديث وأحمد، رواة أحمد في مسائل ابنه صالح، ظاهر مذهب أحمد (١)، الشافعي (١٠)، أصحاب الشافعي (٣)، مالك (٥)، أبو حنيفة (٣)، أبو حنيفة وأصحابه، أبو حنيفة وأهل الظاهر (١)، ابن عقيل، القاضي أبو يعلى (٧)، الزهري (٣).

^{١٢٧} بعض الصحابة (٦)، مذهب جمهور العلماء (٤)، الجمهور (٢).

^{١٢٨} عمر (١٠)، أسيد بن حضير، أبو بكر (٢)، ابن مسعود، العباس، أبو سفيان، ابن عباس، ابن عمر، سعد، أبو هريرة، ابن الخطاب (١).

^{١٢٩} أبو الزناد، ربيعة، أبو عبد الله ابن حامد، الخرقى (١)، ومن المحدثين البخاري والترمذي وأبو أحمد ابن المني.

^{١٣٠} داود، سليمان (٢).

^{١٣١} مالك والشافعي وأحمد، أبو حنيفة والشافعي وأحمد، أحمد والثوري وأبو عبيد (١)، أبو حنيفة ومالك، مالك وأحمد (٥)، مذهب أهل الحديث ومالك، أبو حنيفة والشافعي، الشافعي وأحمد (٢).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن مجموع الفرق والطوائف والجماعات يُحال إلى الصحابة ومُتأخريهم ثم الفقهاء ثم الخلفاء الراشدين ثم فقهاء الحديث وأهل العلم.^{١٣٢} كما ينقد الفلاسفة والمتكلمين لقياساتهم الفاسدة في الإلهيات والعقليات.^{١٣٣}

(٧) «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» للشوكاني (١٢٥٥هـ)^{١٣٤}

وهو من لواحق القياس، لنقد التقليد وإثبات الاجتهاد؛ مما يدل على أن الاجتهاد، الأصل الرابع، يمكن أن يكون مصدرًا من مصادر الحركة الإصلاحية، وهو ما يتفق مع الحكم الشائع في العصور المتأخرة بغلبة التقليد و«قفل باب» الاجتهاد. والشوكانى يمتنّي يكتب في بيئة جعلت تقليد الإمام أحد مصادر التشريع بدلًا من الدليل الرابع. ولما كان التقليد للمذاهب والأئمة فإنه تم الاحتماء بالنص ضد التقليد، فشاعت السلفية، وارتبط الإصلاح بالمدرسة السلفية كما عبّر عنها ابن القيم، والتقليد آفة كل عصر، «وهكذا حال سائر الديار في جميع الأمصار».^{١٣٥} وتكثر الشواهد النقلية، والقرآن أكثر من الحديث.^{١٣٦} ويقوم الكتاب على تفنيد حجج أنصار التقليد «على نمط علم المناظرة»؛ لذلك غلبت صياغة السؤال والجواب، وصيغ القول. وطبقًا لعلم الجدل فإن الكتاب يبدأ بتفنيد حجج الخصوم، أنصار التقليد، ثم يُعطي حجج الاجتهاد، ثم يذكر حججًا ضد التقليد، ويدافع عن الحجج ضد الاجتهاد في جدلٍ رباعي، ويوضّع كل ذلك في وحدة العمل ووحدة العلم.^{١٣٧}

^{١٣٢} الصحابة (٨)، الفقهاء (٧)، الخلفاء الراشدون (٣)، فقهاء الحديث، أهل العلم، الفلاسفة، المتكلمون (١).

^{١٣٣} القياس الشرعي، ص ٢٨.

^{١٣٤} إمام الأصوليين، وحافظ المحدثين، وقدوة المجتهدين، محمد بن علي الشوكانى صاحب «نيل الأوطار»، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد. وعليه تعليقات مفيدة لرئيس التصحيح الشيخ إبراهيم حسن الإنبائي الشافعي، خادم العلم بالأزهر الشريف، البابي الحلبي، القاهرة (د. ت.).

^{١٣٥} القول المفيد، ص ١٢، ٢٠.

^{١٣٦} القرآن (٦٠)، الحديث (٣٩).

^{١٣٧} السابق، ص ٦، ٢٩، ٤٨.

وتكثرُ الإحالة إلى الشافعي بعد أن أصبحت الشافعية المذهب المختار، ثم مالك وأحمد بن حنبل احتماً بالنص، ثم أبي حنيفة والأوزاعي كمصادر للحجج العقلية،^{١٣٨} ثم يُذكر باقي الأصوليين والمتكلمين،^{١٣٩} كما يُذكر أعلام المدرسة السلفية وكثرة من الصحابة والتابعين والرواة،^{١٤٠} ويُحال إلى زيد بن علي والزيدية والهادي يحيى بن الحسين من أئمة الزيدية في اليمن.^{١٤١} وقد أجمع أهل المذاهب على تقديم النص على آرائهم.^{١٤٢} ويتم الاعتماد على الشعر خاصة المتنبي. ويُحال إلى «القواعد» لابن الوزير، و«تهذيب الآثار» للطبري.^{١٤٣}

(٨) «القول السديد في الاجتهاد والتجديد» لرفاعة الطهطاوي (١٨٧٣م) ^{١٤٤}

وهي رسالة في موضوع جزئي هو الأصل الرابع المنوط به الاجتهاد والتجديد عكس التقليد مثل رسالة الشوكاني. تمتلئ بالشواهد الشعرية أكثر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وتكثر أسماء الأعلام من فقهاء ومتكلمين ومؤرخين وصوفية وصحابة وتابعين ما يقرب من المائتين، كما هو الحال في «البحر المحيط» للزركشي، وكما يفعل ناظر المدرسة.^{١٤٥} كما تكثر الاقتباسات وعلامات الانتهاء. ويتقدم الشافعي الجميع، فهو نموذج المجدد المصلح، وكأن علم الأصول يبدأ من جديد، ويتلوه باقي الفقهاء مثل السيوطي، ثم أبي حنيفة، ثم سفيان الثوري، ثم ابن حنبل، ثم الغزالي، ثم السبكي، ثم ابن دقيق العيد والمزني وأبي يوسف ومحمد، ثم القفال، ثم إمام الحرمين، ثم الأوزاعي وابن حزم

^{١٣٨} الشافعي (١٤)، مالك (١١)، أحمد بن حنبل (٦)، أبو حنيفة، ابن القيم، الأوزاعي (٥).

^{١٣٩} ابن خويزمنداد، أبو يوسف، ابن دقيق العيد، المزني، الجويني، الشعراني، الثوري (١).

^{١٤٠} سحنون، الخطيب الذهبي، ابن الجوزي، أبو داود، ابن سيرين.

^{١٤١} الهادي بن الحسين (٢)، الزيدية، زيد بن علي (١).

^{١٤٢} القول المفيد، ص ٢٣.

^{١٤٣} الشعر (٣)، المتنبي (١).

^{١٤٤} حضرة رفاعة بك ناظر قلم الترجمة وروضة المدارس، القول السديد في الاجتهاد والتجديد، مطبعة وادي النيل، القاهرة ١٢٨٧هـ.

^{١٤٥} الشعر (١٧)، الحديث (٧)، القرآن (٥).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والكرخي والرازي والحنفي وآخرين.^{١٤٦} ومن الفرق يتقدم الأحناف ثم الفقهاء ثم المتكلمون والصوفية،^{١٤٧} ومنهم متقدمون ومتأخرون، مُحدثون وقدماء. وتُحِيل الرسالة إلى عديد من النصوص.^{١٤٨} والرسالة تاريخية تقليدية لا جديد فيها إلا العنوان.

^{١٤٦} الشافعي (٣٦)، السيوطي (١٩)، أبو حنيفة (١٨)، مالك (١٤)، سفيان الثوري (١٢)، ابن حنبل (١٠)، الغزالي (٨)، تقي الدين السبكي، عمر بن عبد العزيز (٧)، تاج الدين السبكي، ابن دقيق العيد، الزملي، المزني، أبو يوسف، محمد (٥)، القفال، الرافعي، النووي (٤)، محمد (الرسول)، ابن سريج، ابن حجر، زفر، عمر، عبد الله بن عباس، علي، السراج البلقيني، إمام الحرمين، ابن الأثير (٣)، الطبري، الحفيد، سفيان بن عيينة، الأوزاعي، ابن حزم، الكرخي، الرازي الحنفي، ابن كمال باشا، البويطي، ابن عمر، الباقلاني، زكريا الأنصاري، ابن سيرين، المقتدر (٢)، الشعرائي، الصفدي، ابن جريج، البكري، ابن عبد السلام، البيهقي، أبو تمام، الشعبي، ابن علقمة، الليث بن سعد، ابن السبكي، الأشعري، الحسن البصري، ابن فورك، وعشرات آخرون (١).

^{١٤٧} الحنفية (٧)، الفقهاء (٤)، الشافعية (٢).

^{١٤٨} تبلغ حوالي خمسة عشر نصًا، مثل: طبقات الشافعية (تاج الدين)، حُسن المحاضرة، الرد على من أخلد إلى الأرض ويجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض (السيوطي)، شرح الرملي (الشوبري)، مختصر الكفاية (النقيب)، جمع الجوامع (السبكي)، الاقتصاد في مراتب الاجتهاد (البكري)، الهداية (المقدوري)، جامع الأصول (ابن كثير)، المناقب (البيهقي)، ونصوص أخرى مثل: الكنز، الفتوحات، الدر المختار ... إلخ.

الفصل الرابع

تحريك البنية

أولاً: السمات العامة لأصول الفقه الشيعي

(١) البداية المتأخرة والازدهار المتأخر

وضع السُّنة «علم الأصول» بفضل «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ) واضع العلم بحق، وتأخّر الشيعة في المساهمة في صياغة العلم؛ فأول مصنّف شيعي كامل في علم الأصول هو «التذكرة بأصول الفقه» للشيخ المفيد (٤١٣هـ)، ثم «الذريعة إلى أصول الشريعة» للشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، أي في القرن الخامس الهجري، والذي كاد أن يقترب فيه أصول الفقه السني من الذروة في «المستصفى» عند الغزالي (٥٠٥هـ)، وبعد أن وُضعت أصول الجصاص والكرخي والبزدوي من قبل.

وبعد أن انتهى أصول الفقه السُّني أو كاد في «الموافقات» للشاطبي، وبدأ عصر الشروح والمُلخصات، ازدهر أصول الفقه الشيعي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، حتى ليكاد يُسمى القرن الرابع عشر الهجري بحق قرن أصول الفقه الشيعي. بدأ أصول الفقه السُّني مُبكراً في القرن الثاني، وانتهى مُبكراً في القرن السابع، في حين بدأ أصول الفقه الشيعي مُتأخراً في القرن الخامس ولم ينتهِ بعد، بل ازدهر في القرن الرابع عشر، وما زال مُزدهراً في القرن الخامس عشر.^١

^١ ويدل على ذلك عدد المصنّفات الأصولية عند الشيعة، وهي على النحو التالي: القرن الخامس (٣)، السادس (١)، السابع (٢)، الثامن (٥)، التاسع (لا شيء)، العاشر (٣)، الحادي عشر (١٢)، الثاني عشر (٤)، الثالث عشر (٤١)، الرابع عشر (١٢٠)، الخامس عشر (٧٤). مهدي مهريزي، أصول فقه شيعة، بائز ١٣٧٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وقد نشأت نفس الظاهرة في علوم الحكمة عندما توقفت عند ابن رشد (٥٩٥هـ) عند أهل السنة، واستمرت عند الشيعة حتى صدر الدين الشيرازي (١٠٥٠هـ) على مدى أربعة قرون، حيث ازدهرت العلوم الرياضية خاصة، مثل الطوسي وغيره من أعلام العلوم الرياضية والمنطقية.

وكون أصول الفقه الشيعي قد تأخر في الظهور عن أصول الفقه السني بقرنين من الزمان لا يحتاج إلى دفاع لارتباط أصول الفقه السني بالسلطان، وأصول الفقه الشيعي بالمعارضة، ولاستمرار أصول الفقه الشيعي وازدهاره في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، في حين توقفت أصول الفقه السني باستثناء بعض الشروح والملاحظات والحواشي، والموضوعات الجزئية لا تكون علمًا، خاصة وأن علم أصول الفقه اعتمد على علوم اللغة والحديث والقرآن. صحيح أن هناك «الألفاظ ومباحثها» لهشام بن الحكم، ولكنها أقرب إلى علم اللغة، و«اختلاف الحديث ومسائله» ليونس بن عبد الرحمن، ولكنها أقرب إلى علم الحديث. ولم يصعد علم الأصول ثم ينزل في هذه الفترة المبكرة قبل الشيخ المفيد بجيلين، الشيخ الخليل حسن بن علي ابن أبي عقيل، وجعفر بن محمد بن قولويه صاحب كتاب «كامل الزيارات» و«المتمسك بحبل آل الرسول»، وأحد مشايخ الشيخ المفيد. وصحيح أيضًا وجود «تهذيب الشريعة لأحكام الشريعة» للإسكافي، ولكن ذلك كله أقرب إلى الفقه منه إلى أصول الفقه. إنما البداية لعلم أصول الفقه الشيعي هو الشيخ المفيد الذي يُعادل الشافعي عند أهل السنة، ثم السيد المرتضى ثم الطوسي.^٢

ويمكن افتراض عدة أسباب وراء هذه الظاهرة العكسية في تاريخ أصول الفقه السني الذي بدأ مبكرًا وانتهى مبكرًا، وأصول الفقه الشيعي الذي بدأ متأخرًا ولم ينتهِ بعدُ في الآتي:

(١) إسراع أهل السنة في التشريع من أجل تثبيت الأمر الواقع وتثبيت الفكر الأصولي لصالح السلطة القائمة، كما فعل الشافعي في «الرسالة» بعد سقوط الأمويين، وتدعيم الدولة، وتقنين الفكر، ووضع الأصول، وتثبيت القواعد، في حين انشغل الشيعة بمعارضة آل البيت للسلطة القائمة من أجل تغييرها. انشغل السنة بالتقنين وإيجاد شرعية للسلطة، بينما انشغل الشيعة بالتغيير وزعزعة السلطة القائمة من أجل العودة إلى الشرعية المغتصبة.

^٢ الخميني، مناهج الوصول إلى علم الوصول، مقدمة محمد الفاضل اللنكراني، ج ١، ١٣-١٤.

(٢) السلطة في موقع الدولة تكون أحوج إلى وضع الشرائع والقوانين وتنظيم المجتمع، في حين أن السلطة في المعارضة تُحافظ على وجودها كأقلية سرية تعصي القانون وتعتبره ظالمًا؛ فالموقفان مختلفان بين القانون وعصيانه، بين فرض القانون والثورة عليه.

(٣) انشغال الشيعة بتثوير العقائد أكثر من تثوير الشرائع خاصة الإمامة؛ أي السلطة السياسية التي أصبحت في قریش بيعَةً خاصة ثم عامة، وليست نصًّا أو تعيينًا بالاسم أو بالرسم، بالشخص أو بالوصف. ووضعوا عقائد الغيبة والعصمة والتقية، وغالت بعض الفرق بوضع عقائد الألوهية والحلولية في الأئمة. وتثوير العقائد أولى من تثوير الشرائع؛ فالعقائد تصوّرات للعالم، والشرائع قواعد للسلوك.

(٤) بروز «التأويل» في مُقابل «التنزيل»، والصعود إلى أعلى في مُقابل النزول إلى أسفل، والتوجه إلى الله كردِّ فعل على التكالب على العالم، والرغبة في الشهادة ضد التمسك بالحياة، وعشق الآخرة ضد شبق الدنيا، وتكوين مجتمع مثالي «مدينة الله» يقوم على الأبدال والأقطاب، بدلًا من الدولة الظالمة «مدينة الأرض» التي تقوم على الجند والشرطة. (٥) وربما ازدهر علم الأصول في القرن الرابع عشر، قرن العلم، نظرًا لبداية تحرُّك المجتمع الإيراني في العصر الحديث ضد نظام التسلط والقهر الذي مثَّله الحكم الشاهنشاهي من أجل الثورة عليه، ثم ازدهر هذا العلم من جديد في القرن الخامس عشر بعد نجاح الثورة والرغبة في إعادة بناء العلم بحيث يكون مُواكبًا للثورة، وبحيث لا يكون علم أصول الفقه أقل ارتباطًا بالثورة من علم أصول الدين، سواء في البداية أو في النهاية، حتى بعد ظهور «ولاية الفقيه» التي هي جمع بين أصول الدين والفقه. ومع ذلك ما زال تثوير «أصول الفقه» بعيد المنال.

(٢) أصول الفقه الشيعي

ولأول مرة يتم دراسة أصول الفقه الشيعي داخل علم الأصول، ليس بقصد الججاج ولا حتى المقارنات، بل من أجل إكمال المادة العلمية، ورؤية الصورة الكلية، ومعرفة البدائل في تأسيس العلم، والخروج على النمطية المذهبية وأحادية النظرة، والاقتراب من باقي المذاهب والفرق استمرارًا في اتجاه التقريب الذي بدأ في الجيل السابق، وما زال مستمرًا في هذا الجيل.^٣

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وأصول الفقه الشيعي هي الأصول الإمامية؛ فلم تَرِدْ مصنّفاتٌ شيعية أخرى غير الإمامية، ولا تُعرَفْ مصنّفاتٌ في أصول الفقه الإسماعيلي، والزيدية بين الإمامية والمعتزلة، ويصرّح كل مصنّف شيعي بأنه مصنّف على مذهب الإمامية.^٤ وكما أن أصول الفقه قد يكون نقلًا لقواعد العقائد في علم أصول الدين، وهي طريقة الأصوليين المتكلمين، فإنه يكون أيضًا استقراءً للكليات من الجزئيات، وهي طريقة الأصوليين الفقهاء. وإذا كان السؤال حول الطريقة الأولى: هل هناك صلة بين أصول الفقه وقواعد العقائد عند كلّ من المذهبين، السنة والشيعية؟ فإن السؤال يتكرر: هل هناك صلة بين أصول الفقه والفقه السني، أو بين أصول الفقه الشيعي والفقه الشيعي؟ والحقيقة أن علم أصول الفقه في الحالتين قد وصل إلى حدٍّ من التجريد المنطقي بحيث أصبحت الأمثلة الفقهية فيه قليلة للغاية، بل لقد حاول علم أصول الفقه الشيعي الانتقال إلى علم القواعد الفقهية أو إدخالها ضمن العلم مثل قاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، أو «نفي الضرر»، أو «قاعدة الميسور»، والتي سمّاها أهل السنة «عدم جواز تكليف ما لا يُطاق»، أو قاعدة «الفراغ والتجاوز» ... إلخ، ومع ذلك تظهر بعض الأمثلة الفقهية كما تبدو في أصول الفقه السني، مثل الماء المضاف، والمتعة، ومعنى اللباس، وفقه الرضا، ومسألة الكر، والخلل الواقع في الصلاة، ومنايع الفقه، والصلاة في المكان المغصوب، وهو ما سمّاه أهل السنة الصلاة في الدار المغصوبة.

وتظهر بعض عقائد الشيعة على استحياء في علم الأصول الشيعي، وأحيانًا يُعلن صراحةً عن «وجوب التمسك بمذهب الإمامية» وضرورة «اتباع الأئمة»، وأخذ «الأصول عن الأئمة»، و«صدور العبادة من النبي والأئمة»، وحجية فتوى الأئمة، كما يتم التركيز خاصةً على دور الإمام المعصوم في الأصول، وذكر «الآيات والأخبار على انحصار الأدلة في السماع عن المعصوم»، كما يُعتبر «عمل المعصوم» أحد مصادر التشريع، ويمكن استنباط الأحكام

^٢ وقد عيب علينا من علماء إيران، خاصةً علماء الحوزة العلمية في قم، نسيان علم العقائد الشيعي في «من العقيدة إلى الثورة»، محاولتنا لإعادة بناء علم أصول الدين، ولم يشفع الرد من التقليل من قوة الاعتراض. كان الرد هو دراسة العقائد الموروثة في الثقافة الشعبية، وهو ما يكشف عن حب آل البيت والتشيع الطبيعي في الممارسات الشعبية. وقد تلافينا هذا النسيان من قبل في «من النقل إلى الإبداع»، محاولتنا لإعادة بناء علوم الحكمة؛ لأن الفلسفة في تكوينها الرئيسي شيعية، خاصةً عند إخوان الصفا والسجستاني وابن سينا.

^٤ الطوسي، العدة، ج ١، ٨، ١٧٢-١٨٢.

بطريقة «الحمل على التقية»، كما يمكن «إخبار الأئمة في زمن الغيبة»^٥. وقد خفت هذه العقائد في تطور علم الأصول من البداية إلى النهاية، ولم تعد إلى الظهور إلا عند الإمام الخميني^٦. ومع ذلك توجد مصنّفات قليلة في أصول الإمامية^٧.

وتنقسم مصنّفات الشيعة إلى نوعين؛ كلية وجزئية، والجزئية الأقل كما هو الحال في مصنّفات السنة. ويغلب التصنيف الجزئي في الموضوعات التي تحرّكت نحوها البنية مثل الاستصحاب، والتسامح في أدلة السنن، ومباحث الألفاظ، والأمر والنهي، والمشتق، وطرق الاستنباط، والتعادل والتراجيح^٨.

^٥ ذكرى الشيعة، مكتبة بصيرتي، قم. «وجوب التمسك بالإمامية»، محمد محسن الفيض الكاشاني، الأصول الأصلية، «أخبار الأئمة في زمن الغيبة»، الأصول من الأئمة، ص ٥٠-٦٥. محمد رضا تغرشي، سفينة النجاة، الآيات والأخبار على انحصار الأدلة في السماع عن المعصوم، ص ٣٦-٥٢. محمد بن الحسن الحر العاملي، فصول مهمة، ص ٦٦-٦٨. يوسف البحراني، الحقائق الناضرة، الحمل على التقية، ص ٤-١٤. السيد عبد الله شبر، الأصول الأصلية والقواعد الشرعية، التقية، ص ٣١٧.

^٦ الإمام روح الله الموسوي الخميني، الرسائل، ج ١، التقية، ص ١٧٤. الحسين الفريد الكلبايكاني، ملاحظات الفريد على فوائد التوحيد، عمل المعصوم، ص ١٩٥-٢٠٠. مهدي مهريزي، أصول فقه شيعة، ص ٧٩، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٥٦، ١٨٣.

^٧ حسين الإمامي الكاشاني، أصول الإمامية في الأصول الفقهية، مطبعة الرباطي، أصفهان. حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي، هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار، تصحيح رءوف جمال الدين، بغداد ١٣٩٦ ق.

^٨ كتب كلٌّ من محمد شفيع البروجردي وعلم المهدي التبريزي ومحمد صالح المازندراني الحائري «رسالة في الاستصحاب»، وكتب كلٌّ من مرتضى الأنصاري ومحمد مهدي الحسيني آل حكيم وميرزا أبو القاسم «رسالة في التسامح في أدلة السنن»، وكتب كلٌّ من محمد كاظم اليزدي النجفي ومحمد حسين النائيني وموسى زنجاني في «جواز اجتماع الأمر والنهي»، وألف كلٌّ من مرتضى الأنصاري وأبو القاسم الطهراني والسيد محمد حسن الشيرازي «رسالة في المشتق»، ودوّن كلٌّ من محمد الموسوي الزنجاني ومحمد كاظم اليزدي النجفي ومحمد صالح المازندراني الحائري «في التعادل والتراجيح»، وصنّف السيد علي تقي الحيدري «أصول الاستنباط»، وكلٌّ من السيد أبي القاسم الخوئي وضيائي بكدلي «مباني الاستنباط»، والسيد حسين يوسف الملكي العاملي «قواعد استنباط الأحكام»، ولكلٌّ من السيد علي آقا البهبهاني والسيد علي الفاني الأصفهاني آراء ومقالات «حول مباحث الألفاظ»، ولشعباني الكيلاني النجفي «أحكام القطع والظن»، ولمحمد مهدي الحسيني آل حكيم «النهي في العبادات»، ولمصطفى الحسيني الكاشاني «رسالة في التجري»، ولبيزرا محمد حسن الاشتياني «الأجزاء» و«قاعدة نفي العسر والحرج»، ولحمود عرب الأراكي رسالة في «العلم الإجمالي»، ولمحمد تقي الحكيم «السنة»، ولحمد تقي الصديقين الأصفهاني

ومصنّفات الشيعة مثل مصنّفات السنة متون وشروح وحواشٍ، والشروح والحواشي أقل.^٩ وتعدد الأشكال الأدبية بين أشهرها مثل الشروح والحواشي، وما يتميز به التأليف الشيعي مثل التحرير والتقدير، ويشترك السنة والشيعة في «التعليق»، وقد يجتمع نوعان أدبيان مثل التوضيح والتعليق.^{١٠}

وكما أن التقليد هو السائد في أصول الفقه السني، وأن الخلاف في الأصول بين الأصوليين قليل، كذلك فإن التقليد هو السائد في أصول الفقه الشيعي؛ فالخلاف بين المصنّفات في أصول الفقه الشيعي قليل، يكرّر الكل بعضه بعضاً، ويكون الفضل في واضع العلم الأول الشافعي عند أهل السنة (٢٠٤هـ)، والشيخ المفيد عند الشيعة (٤١٣ق). وقد لا تكون لهذه الفروق الصغيرة أية دلالات أصولية عند الأصولي، بل عند المؤرخ الذي يرصد بنية الأصول وتطورها من داخلها في بنية العقل ذاته، أو من خارجها بالعودة إلى مصادرها التاريخية وإطارها الاجتماعي والسياسي.

وقد كُتبت معظم مصنّفات أصول الفقه الشيعي بالعربية، باستثناء بعض المصنّفات في القرن الخامس عشر التي كُتبت بالفارسية بعد تأسيس الدولة الوطنية وظهور الفكر القومي، وإن كانت النسبة ما زالت ضعيفة.^{١١} ومع ذلك ظلّت مصطلحات العلم كلها عربية. وربما كان أحد الأسباب هو التأليف المدرسي لمقتضيات التعليم في الحوزات العلمية، حيث الفارسية هي اللغة الوطنية، لغة التأليف والتعليم.

وقد تميّزت المصنّفات الأصولية الشيعية بحسن التحقيق وإعداد الفهارس الكاملة للآيات والأحاديث والأقوال المأثورة والأشعار وأسماء الأعلام والرواة والكتب المحال إليها في المتن، وأسماء الفرق والطوائف والمذاهب الإسلامية وغير الإسلامية، وأسماء البقاع والبلدان والأمصار، بالإضافة إلى مصادر البحث والتحقيق؛ مما يساعد الباحث الحديث على تحليل

«الأخبار والإجماع». وهي حوالي ٣٠ مصنّفًا من مجموع ٢٦٦؛ أي بنسبة ١١٪. ولم نشأ تحليلها في فصل «اجتزاء البنية» اكتفاءً بمؤلّفات أهل السنة الجزئية، ولأن الغاية من هذا الفصل هو بيان تحريك البنية الكلية وليس اجتزاء البنية.

^٩ من حوالي ٢٦٦ مصنّفًا ٧٥ متون، والباقي شروح وحواشٍ؛ أي بنسبة ٢٨٪. الشروح (١٨)، الحواشي (١٤)، التحرير (٨)، التعليق (٧)، التقرير (٣).

^{١٠} حبيب الله رفيغان نيشابوري، توضيحات وتعليقات على كتاب معالم الأصول.

^{١١} من مجموع ٢٦٦ مصنّفًا شيعيًا في أصول الفقه هناك ٣٤ مصنّفًا فقط بالفارسية؛ أي بنسبة ١٣٪، وكان أول مصنّف «رسالة أصول فقه» لأبي الفتح شريف كركاني (٩٧٦ق).

المضمون. ومع ذلك لا تُغني هذه الفهارس عن قراءة النص نفسه لمعايشته ومعرفة أسلوبه وشكله الأدبي وطريقة عرضه وسجالة وترتيبه ومسار فكره ووحدة عمله داخل إطار وحدة مشروع المؤلف في إطار وحدة العلم نفسه أولاً ثم وحدة الحضارة ثانياً.

(٣) تحريك البنية إلى الداخل

وتعني «تحريك» البنية هز البنية القديمة التي تم تثبيتها في عصر الشروح والمخصصات، والتي استقرت وأصبحت هي بنية علم أصول الفقه ذاته؛ فقد توقّف بعدها، وانتهى الإبداع في العلوم في المرحلة الأولى للحضارة الإسلامية في القرون السبعة الأولى التي أرّخ لها ابن خلدون، ثم بدأ التقليد في المرحلة الثانية، في القرون السبعة الثانية، والتي يُحاول مشروع «التراث والتجديد» إنهاؤها من أجل بداية المرحلة الثالثة في قرونٍ سبعٍ قادمة نحو عصر ذهبي ثانٍ يكون في الأمام وليس في الخلف، مُتجهاً نحو المستقبل وليس عائداً إلى الماضي.

وكانت هناك عدة مصطلحات مطروحة مثل «تبديل» البنية، أو «البنية البديلة». والحقيقة أن بنية أصول الفقه الشيعي ليست بنيةً بديلة؛ لأنها ما زالت تقوم على البنية القديمة مع تحريك لها وإعادة تأسيسها طبقاً لأولويات جديدة بناءً على عقائد الشيعة؛ فالصلة بين علم أصول الدين وعلم أصول الفقه عند السنة والشيعة قائمة، وإن أصول التشريع إنما تُستمد من قواعد العقائد. ولما كانت العقائد أيضاً توظيفاً سياسياً للدين، وكان للسنة والشيعة موقفان سياسيان مختلفان، موقع السلطة وموقع المعارضة، أتت قواعد العقائد، ومن ثم أصول التشريع، تعبيراً عن الموقف السياسي لكل فريق؛ ومن ثم كان لفظ «تعديل» البنية أقرب إلى الواقع منه إلى «تبديل البنية».

وهو أفضل أيضاً من لفظ «تجديد» البنية؛ فاللفظ ينطبق على «الموافقات» للشاطبي الذي أعاد بناء علم أصول الفقه بناءً على مفهوم جديد، هو «المقاصد»، مقاصد الشارع ومقاصد المكلف. لم يجدد أصول الفقه الشيعي بنية العلم الذي وضعه السنة، بل حاول فقط تعديلها أو تغييرها أو العمل في إطارها، والتحرك في ميدانها، وإعادة النظر في أولوياتها.

أما ألفاظ الإثارة مثل «هز» أو «تغيير» أو «رفض» أو «تفكيك» البنية، فإنها غير مُطابقة لواقع أصول الفقه الشيعي التي تقدّم مجرد تغيير نسبي في نظام الأولويات لأصول الفقه السُّني على عكس الفروق بين العقائد، خاصةً حول الإمامة.

أما «تمييع» البنية وطمس معالمها فإنه حكم قيمة، وإن كان أيضًا وصفًا لواقع؛ فقد وضع أهل السنة أصولًا جامدة ممثلة في الأدلة الشرعية الأربعة ومنطقٍ مُحكم للألفاظ، بالإضافة إلى تقنينٍ خماسي مُحكم لأحكام التكليف، وأراد الشيعة التخفف من هذه الحدة والأحكام في التشريع من أجل مرونة أكثر في ترتيب الأدلة ومنطق اللغة ومعايير السلوك. وقد تم هذا «التحريك» إلى الداخل، إلى الأسس المعرفية للعلم، بحيث تحوّل أصول الفقه الشيعي إلى فلسفةٍ نظرية في الأصول تبحث عن اليقين النظري، وليس عن التوجه العلمي، كما هو الحال في أصول الفقه السني؛ لذلك كان الأدق هو «تحريك البنية إلى الداخل»؛ أي «استبطان البنية»، والبحث عن يقينها المعرفي الخالص؛ لذلك أيضًا كانت مقولاتها الرئيسية القطع والظن والشك، والأدلة النظرية والأصول العملية بمعنى الأدلة أيضًا.

والحقيقة أنه لا يوجد خلافٌ جوهري بين أصول الفقه السني وأصول الفقه الشيعي؛ فقد حاول كل فريق تأصيل الأصول بصرف النظر عن قواعد العقائد؛ فأهل السنة يتحدثون عن «الشارع» أو «واضع الشريعة» كي لا يدخلوا في الإلهيات كما فعل الشاطبي، وكان الشيعة أيضًا حريصين على ذلك بالرغم من تسرّب بعض العقائد، مثل العصمة للإمام والتقية وبعض مسائل التوحيد.

وتربط المعتزلة بين العلمين؛ فقد ساهم المعتزلة في وضع أصول الفقه مثل «العمد» للقاضي عبد الجبار، و«المعتمد» لأبي الحسين البصري، وأقاموا مباحث الأمر والنهي على أصل التحسين والتقبيح العقلي. وتستمد الشيعة، بل والخوارج، أصول التوحيد والعدل من المعتزلة، وتُقيم أيضًا مباحث الأمر والنهي على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين؛ فالأمر يقتضي المصلحة، والنهي يقتضي الفساد.

البنية في العلمين واحدة، وإنما التغير في أهمية الموضوع ونظام الأولويات؛ مباحث الألفاظ عند الشيعة، والأدلة الأربعة عند السنة؛ الإجماع والاستصحاب عند الشيعة، والكتاب والسنة عند السنة.

وبتحليل مضمون معظم مصنّفات أصول الفقه الشيعي يمكن رصد تحريك البنية نحو مباحث الألفاظ بعيدًا عن الأدلة الشرعية الأربعة؛ أي نحو طرق الاستثمار وليس المثمر بمصطلحات «المستصفي»؛ فلا يوجد خلافٌ كبير حول مصادر التشريع، بل الخلاف في تأويلها وكيفية استخدامها. ليس الخلاف في الأدلة، أربعة أم ثلاثة، ولو أن أصول الفقه الشيعي أحيانًا يعتبر الأدلة ثلاثة باعتبار أن دليل العقل أو الاستصحاب ليس دليلًا، بل هو أساس الاجتهاد الأول، وكما فعل الغزالي من قبل في «المستصفي».

(أ) مباحث الألفاظ^{١٢}

وتبدأ مباحث الألفاظ بوضع المفاهيم والمقدمات والكليات قبل الدخول في التفصيلات؛ مما يدل على أهمية التصورات أو الصياغات النظرية.^{١٣} ويأتي الأمر والنهي أولاً من حيث الأولوية والأهمية. إذن يجتمع الأمر والنهي في صيغ واحدة، «افعل» و«لا تفعل»، الإثبات والنفي،^{١٤} ثم يتلو الأمر النهي، جمعاً ومفرداً، معناه ودوامه وأقسامه.^{١٥}

ثم يتقدم النهي الأمر جمعاً «النواهي» أكثر منه مفرداً. ويتم إبراز دلالة النهي على الفساد أو اقتضاء النهي الفساد بناءً على قاعدة الحسن والقبح العقليين عند المعتزلة، مثل النهي عن اتباع الرأي، والتي تُذكر صراحةً باعتبارها أساس الأمر والنهي.^{١٦} ويكون النهي في العبادات وفي المعاملات، وفي العبادات أكثر. وهي في النهاية ألفاظ وأحكام.^{١٧}

وتبدأ مباحث الألفاظ بالعموم والخصوص ومشتقاتها، مثل الصحيح والأعم، وهو الأغلب، وتعارض العموم والخصوص والجمع بينهما،^{١٨} ومنهما يتولد المطلق والمقيّد ومشتقاتهما كمفاهيم وعمليات مثل الإطلاق والتقييد،^{١٩} ومنهما يتولد المجمل والمبيّن، وتأخر البيان عن وقت الحاجة،^{٢٠} ثم يأتي الظاهر والمثوّل بمفهومي الظواهر والظهور وحجية كل منهما، وهي ظواهر الكتاب، أي القرآن، في مُقابل التأويل والواقع؛ فالنص

^{١٢} هذا التحليل للمضمون يقوم على تحليل ٢٦٦ مصنفًا أصوليًا شيعيًا وصفها مهدي مهريزي في «كتابشناي أصول فقه شيعية»، والذي نشره الشيخ مرتضى الأنصاري، بانيز ١٣٧٣.
^{١٣} المفاهيم (١١٥)، المقدمات (المقدمة) (٨٦)، الكليات (٣٦)، متمم المقولات العشر، التعريفات، المفهوم البسيط (١).

^{١٤} اجتماع الأمر والنهي (١٠٣)، الأمر والنهي (١٠)، امتناع الأمر والنهي، صيغ الأمر والنهي (١).

^{١٥} الأوامر (٧٢)، الأمر (٣٦)، معنى الأمر، إدامة الأمر، أقسام الأمر.

^{١٦} النواهي (٥٨)، النهي (٣٢)، اقتضاء النهي الفساد (٤٧)، دلالة النهي على الفساد (٤٦)، الفساد (١١)، النهي في العبادات (٧)، النهي في العبادات والمعاملات (٥)، النهي في المعاملات، النهي في العبادة، أحكام النهي (١).

^{١٧} الحسن والقبح العقلي (٨)، الحسن والقبح العقليان، الحسن والقبح (١).

^{١٨} الصحيح والأعم (٩٦)، العموم والخصوص (٤٠)، العموم (٦)، إفادة مطلق العموم، حمل المطلق على العموم، تعارض العام والخاص، إمكان الوضع الخاص والموضوع العام، العام (١).

^{١٩} المطلق والمقيّد (١٠٧)، الإطلاق (٣)، المطلق (٢)، التقابل بين المطلق والمقيّد (١).

^{٢٠} المجمل والمبيّن (٦٥)، تأخير البيان (عن وقت الحاجة) (٣)، المجمل (١).

مشدود بين العقل والواقع، بين التأويل والتنزيل،^{٢١} ثم يأتي مفهومًا الحقيقة والمجاز كاستعمالين للنص ودورانه بينهما،^{٢٢} ويكاد المحكم والمتشابه لا يُذكران،^{٢٣} ثم يتحول المفهوم المزدوج إلى مفهوم مفرد مثل الاشتراك والاستثناء،^{٢٤} ويُضاف إليهما المشتق والوضع،^{٢٥} ويُضاف إليهما أيضًا مفهومًا الشرط والوصف.^{٢٦}

وقد تم الوصول لهذه المفاهيم من تحليل خطاب الشارع.^{٢٧} والخطاب لغة، وربما عدة لغات تتعارض أحوالها،^{٢٨} يحكمه منطق القول اللغوي؛ أي قول أهل اللغة.^{٢٩} وقد استمدَّ منهم الأصوليون نحوهم، مثل أقسام الكلمة، الفعل، الجملة.^{٣٠} ويتكون الخطاب من ألفاظ،^{٣١} وكل لفظ له حالات، معانٍ وسياقات. وقد تتعارض أحوال الألفاظ،^{٣٢} وهذه الأحوال تنتظمها أصول؛ أي مبادئ عامة.^{٣٣} وكل لفظ له معنى، كما أن لكل منطوق مفهومًا.^{٣٤} ويُستعمل اللفظ في أكثر من معنى واحد؛ فالألفاظ للاستعمال، وتتحدد معانيها بالاستعمال في الأكثر،^{٣٥} ويتحدد الاستعمال بالعرف والعادة؛ بعرف المجتمع، وعرف الشارع أو اصطلاحه.^{٣٦} ولكل لفظ معنيان؛ معنى حرفي ومعنى دلالي،

^{٢١} الظواهر (٥٢)، الظهور (٧)، حجية الظواهر (٥)، حجية الظهور، ظواهر القرآن (٣)، ظواهر الكتاب، الظاهر، اتباع الظهور، الظاهر والمثول، الحكم الواقعي والحكم الظاهري (١).

^{٢٢} الحقيقة والمجاز (٣٣)، استعمال حقيقي واستعمال مجازي (٣)، دوران الأمر بين الحقيقة والمجاز (١).

^{٢٣} المتشابه وحكمه (١).

^{٢٤} الاشتراك (١٦)، المشترك (٣)، الاشتراك اللفظي، الاستثناء من الجمل (١).

^{٢٥} المشتق (١٠٧)، الأوصاف والأسماء المشتقة، المصدر ومصدر الاشتقاق، الوضع (١٠٢).

^{٢٦} مفهوم الشرط (٣)، شرائط الأصول، شرائط العمل بالأصول، تقدم الشروط على الشروط، كل شرط موضوع وبالعكس، الشروط المتأخر، أصالة عدم الجزئية والشرطية (١)، مفهوم الوصف (١).

^{٢٧} الخطاب الشارع، الخطاب (١).

^{٢٨} اللغة (٥)، اللغات (٢)، تعارض أحوال اللغة (١).

^{٢٩} قول اللغوي (١٩)، قول أهل اللغة (١).

^{٣٠} نحو الأصوليين، أقسام الكلمة، الفعل، الجملة (١).

^{٣١} الألفاظ (٦)، اللفظ (٢).

^{٣٢} حالات اللفظ، تعارض أحوال اللفظ (١).

^{٣٣} الأصول اللفظية (٧)، تعارض أصول اللفظ (١).

^{٣٤} المنطوق والمفهوم (٤)، اللفظ والمعنى (١).

مثل الواو.^{٣٧} العلم بمدلول الألفاظ وباقتناص الدلالة:^{٣٨} لذلك كانت الأدلة على أنواع؛ الدليل اللفظي، والدليل البرهاني، والدليل الاستقرائي، والدليل المحرز. الأول دليل اللغة، والثاني دليل العقل، والثالث دليل الواقع، والرابع هو اجتماع الأدلة الثلاثة في دليل لغوي وعقلي وواقعي؛ أي هو الدليل النافع.^{٣٩} والدليل للاستقراء هو الذي سمّاه الشاطبي في الموافقات «الاستقراء المعنوي»، وقد تم تفصيله ابتداءً من نقد الاستقراء التجريبي السانج في «الأسس المنطقية للاستقراء».^{٤٠} وقد تتعارض الأدلة كما تتعارض الأحوال، وقد يدور الأمر بين المحذورين، ولكن عدم الدليل لا يعني دليل العدم.^{٤١} وأخيراً يتم الانتقال من المبادئ اللغوية إلى المبادئ المنطقية إلى المبادئ الإحكامية أو الحكمية. ولما كان الحكم تصوراً وتصديقاً يتم وضع المبادئ التصورية الإحكامية والمبادئ التصديقية الإحكامية.^{٤٢}

(ب) القطع والظن

ويتأسس العلم على نمطين من أنماط الاعتقاد والقطع والظن. والقطع هو اليقين، والظن مثل الشك. القطع حجة حتى ولو كانت غير متعارف عليها، وهو على أنواع.^{٤٣} وفي مُقابل القطع أو العلم الظن المطلق أو الظن، وهو خارج ميدان أصول الدين؛ إذ لا يجوز

^{٣٥} استعمال اللفظ في أكثر من معنًى (واحد) (٦١)، الاستعمال (٥٢)، الاستعمال في الأكثر (١٠)، استعمال اللفظ في الأكثر (٤).

^{٣٦} العرف والعادة (٣)، العرف (٢)، عرف الشارع (١).

^{٣٧} المعنى الحرفي (٢)، الحرف والمعنى الحرفي، الحروف، معاني بعض الحروف، المعاني الحرفية (١).

^{٣٨} الدلالة، العلم بمدلول الألفاظ (٢).

^{٣٩} الدليل اللفظي، الأدلة المحرزة (٢)، الدليل البرهاني، الدليل الاستقرائي (١)، الاستقراء (٣).

^{٤٠} محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، دراسة جديدة للاستقراء تستهدف اكتشاف الأساس المنطقي المشترك للعلوم الطبيعية وللإيمان بالله، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م. وهو ما قام به لاشيليه أيضاً في «أسس الاستقراء» Les Fondements de l'Induction.

^{٤١} تعارض الأدلة (١٦)، تعارض الأحوال (٥)، دوران الأمر بين المحذورين، عدم الدليل دليل العدم (١).

^{٤٢} المبادئ اللغوية (٤)، المبادئ المنطقية (٢)، المبادئ الإحكامية، المبادئ الحكمية، المبادئ التصورية الإحكامية، المبادئ التصديقية الإحكامية (١).

^{٤٣} القطع (٨٢)، الحجة القاطعة، حجة القطع، حجة قطع غير المتعارف، أقسام القطع (١).

التعبد بالظن، أو إمكانية التعبد به، أو الإفتاء على أساسه مطلق الظن موجود. وهو حجة ودليل، ولكن في الأمور المعتبرة، وليس في القرآن؛ فالظن على أقسام.^{٤٤} والشك قرين الظن، ويكون في القضايا الجزئية والشرطية، وليس في القضايا الكلية المطلقة؛ ولا يكون في التكليف، بل في المكلف به؛ وهو ليس في النظر، بل في أوجه العمل.^{٤٥} ويقوم الشك على شبهات محصورة وغير محصورة. ويذهب الشك بالتمسك بالعام أو بالمصلحة، بالعقل أو بالواقع.^{٤٦} كما يضيع الشك بحجية الأمارات، وهي الأسباب أو المعرفات، وتقوم مقام القطع مثل الأصل، وتتأسس عليها الأمور العملية؛ لذلك يجوز التعبد بها.^{٤٧} وهذا هو التجري،^{٤٨} وهو مفهوم رئيسي في طرق الاستنباط في أصول الفقه الشيعي بالرغم من استعمال مفهوم تنقيح المناط.^{٤٩} وتتفرع هذه الطرق اعتمادًا على الأصل في الأفعال؛ فقد يتنافى الأصلان أو يتعارضان أو يتزاحمان.^{٥٠} وقد تتفرع إلى درجة التجريد، وكأن أصول الفقه قد تحوّل إلى منطقٍ صوري خالص.^{٥١} كما يظهر مفهومٌ جديد آخر في أصول الفقه الشيعي هو مُتمم الجعل؛ ويعني ما يتم به إجراء الفعل.^{٥٢} كل ذلك هو العلم

^{٤٤} الظن المطلق (٤٥)، الظن (١٢)، الظن في أصول الدين (٨)، التعبد بالظن (٧)، إمكان التعبد بالظن (٢)، عدم حجية الظن في العقائد والإفتاء، حرمة العمل بالظن، عدم جواز العمل بالظن الخاص، الظن بالأمور الاعتقادية، مطلق الظن، الظن والقرآن، الظنون المعتبرة، الأدلة الظنية، عدم حجية الظن المطلق، أقسام الظن، العلم والظن (١)، حجية الظن (٤).

^{٤٥} الشك (٢)، الشك في الجزئية والشرطية، الشك في المكلف به، الفرق بين الشك في التكليف والشك في المكلف به، كون الشك موضوعًا في الحكم الواقعي (١).

^{٤٦} الشبهات المحصورة وغير المحصورة، الشبهات غير المحصورة، الشبهات المحصورة، المحصور وغير المحصور، تلاقي الشبهة، التمسك بالعام في الشبهة المصدقية.

^{٤٧} حجية الأمارات (٤٩)، أمارات (٣)، إمكان التعبد بالأمارات (٢)، الأمارات أسباب أو معرفات، مجاري الأصول والأمارات، مجاري الأصول، تقدم الأمانة على الأصل، قيام الأمارات والأصول مقام القطع، قيام الطرق والأمارات مقام القطع، الأمارات والأصول العملية، القلبية (١).

^{٤٨} التجري (٥٦).

^{٤٩} طرق الاستنباط، تنقيح المناط.

^{٥٠} الأصل، الأصل في الأفعال، الأصلان المتنافيان، المتعارضان، المتزاحمان، التعارض والتزاحم (١).

^{٥١} وذلك مثل: التركيب الاتحادي الانضمامي، الأقل والأكثر الارتباطي، القاعدة الفعلية في المقدمات المفوتة (١).

^{٥٢} متمم الجعل.

الإجمالي، إنجازاته وفروعه وحججه على العالم ووجوب العمل بالعلم، ومع ذلك يجوز التعبد بغيره.^{٥٣}

(ج) الأدلة الشرعية

وفي الأدلة الشرعية الأربعة هناك أولوية مطلقة للاستصحاب وللإجماع على الكتاب والسنة؛^{٥٤} فقد أصبح «الاستصحاب» عنواناً لأصول الفقه الشيعي وإن كان المصطلح قد ظهر من قبل في «المستصفى» في الأصل الرابع، دليل العقل أو الاستصحاب؛^{٥٥} فهو قاعدة وأصل، قاعدة للاستدلال وأصل ودليل. هو استصحاب الكلي في حالة غياب حكم للجزئي؛ لذلك يوصف بأصالة الاستصحاب؛ أي إنه أصلٌ مستقل وليس مجرد فرع. هو استصحاب للحال في حالة النفي، استصحاب للعدم الأزلي، وهو لا يتعارض مع الدليل، ولكنه يفي بغرضه في حالة غيابه. وفي الاستصحاب يبقى الموضوع ولا يتم التضحية به. هو مصاحبة الأشياء وصحبته، والإبقاء على وحدتها دون تجزئتها، وهو يقوم بدور القياس والبراءة الأصلية، وقد يتعارض الاستصحاب مع اليد أو مع الصحة. وللإستصحاب أشكال عدة؛ استصحاب تعليلي بعد تعليق الحكم، واستصحاب في الفرد المبرود؛ أي مصاحبة الموضوع بعد انتفاء الحكم، وأقسام الاستصحاب. وأحياناً يُستبدل بالاستصحاب دليل العقل أو الدليل العقلي، فرداً أو جمعاً، أو الملازمات العقلية.^{٥٦}

وقد تم تقنين المصحف بالإجماع، وجمع السنة بالإجماع، والاتفاق على الشهرة بالإجماع؛ فالإجماع هو المصدر الأول وراء المصدرين الأولين، الكتاب والسنة، ثم أصبح

^{٥٣} العلم الإجمالي (٦٣)، منجزية العلم الإجمالي (٢)، العلم، فروع العلم الإجمالي، إطلاق الحجة على العالم، وجوب العمل بالعلم، التعبد بغير العلم (١).

^{٥٤} ترتيب الأدلة الشرعية الأربعة طبقاً للأهمية في أصول الفقه الشيعي.

^{٥٥} الاستصحاب (١٥٠): استصحاب الكلي (٢)، قاعدة الاستصحاب، النافي والاستصحاب للحال، استصحاب الحال، أصالة الاستصحاب، استصحاب العدم الأزلي، عدم تعارض الاستصحاب مع الدليل، بقاء الموضوع في الاستصحاب، وحدة الموضوع في الاستصحاب، تعارض الاستصحاب، تعارض اليد والاستصحاب، تعارض الاستصحاب وأهل الصحة، أقسام الاستصحاب، الاستصحاب في الفرد المبرود، البراءة والاستصحاب والقياس، الاستصحاب التعليلي (١).

^{٥٦} العقل (١٨)، الأدلة العقلية (١٥)، الدليل العقلي، الملازمات العقلية (١٠)، دليل العقل (٥).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

القضية إجماع مَنْ؛ الإجماع العام أم الإجماع الخاص، إجماع الأمة أم إجماع أهل العترة، إجماع أهل الحل والعقد أم الإجماع الذي يشارك فيه المعصوم؟^{٥٧}

ثم يظهر الاجتهاد والتقليد، وتصلح من يكون الترجيح، وشرائط الاجتهاد وتاريخه والفرق بينه وبين الإفتاء، وتقليد الحي وجواز تقليد الميت بالرغم من تغير العصر، وجواز التقليد في العبادات دون المعاملات نظرًا لتغير المصالح،^{٥٨} والتعادل والتراجيح، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، وكل ما يتعلق بالمصدر الرابع؛ فالقضية ليست في الأدلة، بل في تعارض الأدلة؛ مما يستلزم الترجيح بينها.^{٥٩}

وقد حدث الإجماع والاجتهاد ويتحد والحوادث وتغير الأزمان، وفُضِّل آخرون التمسك بالنصوص وعدم تجاوزها إلى غيرها.^{٦٠} ومع ذلك فقد ذمَّ بعض القدماء الاجتهاد اعتمادًا على الآيات والأخبار، وعلى أقوال إخوان الصفا، وعلى خطورة نتائجه.^{٦١}

ثم تأتي بعد ذلك في الأهمية صور الاجتهاد المختلفة مثل القياس، وأشكاله الحرة مثل الاستحسان والمصالح المرسلة، أو أشكال التقليد مثل مذهب الصحابي وشرع من قبلنا.^{٦٢} وقد يَضمُّ أكثر من شكلٍ حر للقياس، مثل الاستحسان والمصالح المرسلة، الرأي والقياس، الاستقراء والقياس، القياس والاستحسان. وتتفرع أنواع القياس إلى قياس الأولوية، والقياس المشكوك فيه. وأحيانًا يكون الجمع بين شكلين مع اختلاف الأولوية،

^{٥٧} الإجماع (١٣٢)، الإجماع والشهرة (٢)، الكتب الأربعة (١).

^{٥٨} الاجتهاد والتقليد (٩٠): (٥٣)، الاجتهاد (٢١)، التقليد (١٣)، شرائط الاجتهاد، تاريخ الاجتهاد، الاجتهاد والإفتاء (١)، تقاليد الحي (٢)، البقاء على تقليد الميت، البقاء على الميت، التقاليد في موضوع العبادات (١).

^{٥٩} التعادل والتراجيح (٧٥): (٦٨)، الترجيح، المرجحات (٢)، الترجيحات، التعارض والتعادل والتراجيح، رسالة في التعارض والتراجيح، الترجيح بلا مرجح (١).

^{٦٠} سبب حدوث الإجماع والاجتهاد، أجوبة شبهات القائلين بالإجماع والاجتهاد (١).

^{٦١} كلام القدماء في ذم الاجتهاد، الآيات والأخبار في ذم الاجتهاد، كلام صاحب كتاب إخوان الصفا، ما يترتب على الاجتهاد (١).

^{٦٢} القياس (٤٥)، الاستحسان (١٠)، المصالح المرسلة (٣)، شرع من قبلنا، الاستحسان والمصالح المرسلة، الرأي والقياس، القياس والرأي، الاستقراء والقياس، القياس والاستحسان، قياس الأولوية، القياس المشكوك فيه، شريعة السلف (١).

مثل الرأي والقياس، أو القياس والرأي. وقد يأخذ شكلٌ واحد تعبيرين، شرع من قبلنا أو شريعة السلف، المصالح المرسله أو فتح الذرائع وليس سدها.^{٦٣}

ثم يأتي الدليل الثاني في صورة خبر الواحد نظرًا للخلاف حول حجتيه عندما تتعارض الأدلة عند السنة والشيعة على حدٍّ سواء؛ فهو عند أهل السنة ظني في النظر، يقيني في العمل، وهو عند الشيعة ظني في النظر والعمل على حدٍّ سواء.^{٦٤} أما التواتر فلا إشكال فيه بين السنة والشيعة، يُعطي اليقين في النظر والعمل معًا؛ لذلك كان التالي في الأهمية.^{٦٥} وكلاهما يدخلان تحت نظرية عامة في الأخبار؛ أي في الرواية والمعارف السمعية، في التبليغ وخبر الثقة وصحة الأخبار وحجية الخبر وتعارض الأخبار أو صحتها جميعًا والجمع بينها، والفرق بين الخبر والإنشاء، والرواية عن فعل والرواية عن خيال، والصلة بين الخبر والإجماع وكيف أن صدق أحدهما مرهون بصدق الآخر. فقد عُرف الخبر بالإجماع، وعُرف الإجماع بالخبر. كما يرتبط الخبر بالسنة؛ فقد عُرف الخبر بالسنة، وعُرفت السنة بالخبر.^{٦٦} فالخبر في النهاية هو نظرية في اليقين السمعي وصدق الرواية؛ أي المعرفة التاريخية في مُقابل المعرفة العقلية، الرواية في مُقابل الدراية، والعدل والثقة بالرواية وتركيتهم والحاجة إلى علم الرجال.^{٦٧} ويتم تناول الخلاف بين الإخباريين والمجتهدين في أصول الفقه الشيعي المعاصر.^{٦٨}

والأفعال تالية في الأهمية للأخبار.^{٦٩} وربما كانت أهم الأخبار في خبر الواحد الذي يعتمد عليه أهل السنة لإثبات «الإمامة في قریش»، ويعتمد عليه الشيعة لإثبات النص على علي في خلافة الرسول؛ فخير الواحد سلاحٌ ذو حدين عند الفريقين المتنازعين في الإمامة.

^{٦٣} سد الذرائع تعبير في البرجماتية المعاصرة.

^{٦٤} خبر الواحد (٩٦): (٩١)، حجية خبر الواحد (٣)، إبطال العمل بأخبار الآحاد، المنع من العمل بأخبار الآحاد (١).

^{٦٥} الخبر المتواتر (٤): (٣)، المتواتر (١).

^{٦٦} الأخبار (٤٢): (١٧)، الخبر (٧)، أخبار من بلغ (٤)، خبر الثقة (٣)، الخبر والإجماع (٢)، تصحيح الأخبار، الأخبار النبوية، حجية الخبر، العلم بصحة صدور الأخبار، إثبات الصدور، الإنشاء والإخبار، الإنشاء، تعارض الأخبار، التعارض بين الخبرين، الجمع بين الأخبار، الجمع بين الأحاديث، صحة جميع الأخبار (١).

^{٦٧} علم الدراية، قول العدل، مرجع الروايات، تزكية الرواية، الحاجة إلى علم الرجال (١).

^{٦٨} الفرق بين الإخباري والمجتهد، المحاكمة بين الإخباريين والمجتهدين (١).

^{٦٩} الأفعال (٦)، التأسي بالأفعال، دلالة الفعل (١).

ويتقدم الكتاب السنة، والنسخ الكتاب، والكتاب القرآن. ويرتبط القرآن بالإجماع؛ فقد عُرِفَ القرآن بالإجماع، وعُرِفَ الإجماع بالقرآن.^{٧٠} والكتاب والسنة قرينان؛ فالتمسك بالكتاب والسنة، والعلم بالكتاب والسنة. وأحياناً تنحصر الأدلة في القرآن والحديث وحدهما؛ فقد كمل الدين قبل قبض النبي.^{٧١} فالأدلة نصية، الكتاب والسنة، ثم حدثت ظروفٌ استدعت الإجماع والاجتهاد.^{٧٢}

ثم تأتي السنة، خاصةً «التسامح في أدلة السنن»، و«التسامح» هو اللفظ الشائع عن «التساهل»، وأحياناً يُستعمل اللفظ جمعاً «السنن»؛ أي مجموع الأقوال والأفعال. وترتبط السنة بالإجماع؛ لأن الإجماع على السنة، والسنة عليها إجماع.^{٧٣} ويضم إليهما أيضاً السكوت والتقرير، وهو ما سمّاه أهل السنة الإقرار.^{٧٤} ويتم إبراز حديث الرفع.^{٧٥}

(د) الأحكام الشرعية

وفي نهاية المطاف تأتي الأحكام الشرعية التي سمّاها المستصفي «الثمرة»، وجعلها في بداية العلم، وتدخل تحت مقولة «الحقيقة الشرعية»، بل و«الحقيقة» على الإطلاق، وعلاماتها وعلائمها، وتأتي جمعاً ومفرداً. وأهم شرط لها «مناسبة الحكم للموضوع»؛ أي الحكم للفعل. وهي أحكامٌ منصوصة عليها، ومع ذلك ترتبط بالمصالح الشرعية. وحكم الله في كل واقعة؛ مما يقلل من أهمية القياس وأشكال الاجتهاد الحر. ولا يجوز أن تقوم المناطات مقامها كما يدّعي بعض الصوفية.^{٧٦} وهي تجمع بين الشرع والعقل؛ فهي أحكامٌ شرعية

^{٧٠} النسخ (٤١)، الناسخ والمنسوخ (٣)، الكتاب (٢٥)، القرآن (٤)، حجية الكتاب، الكتاب المجيد، القرآن والإجماع (١).

^{٧١} التمسك بالكتاب والسنة، العلم بالكتاب والسنة، انحصار الأدلة في القرآن والحديث، إكمال الدين قبل قبضة النبي (١).

^{٧٢} سبب حدوث الاجتماع والجهاد.

^{٧٣} السنة (٥٧): (٢٨)، التسامح في أدلة السنن (٢٧)، التساهل في أدلة السنن، السنن، السنة والإجماع (١).

^{٧٤} الفعل (٢)، السكوت والتقرير، الفعل والتقرير، التقرير (١).

^{٧٥} حديث الرفع (١).

^{٧٦} الحقيقة الشرعية (٩٩)، الحقيقة، علائم الحقيقة، علامات الحقيقة (١)، الأحكام الشرعية، الحكم الشرعي (٣)، تقسيم الحكم، أقسام الحكم (٢)، الحكم، موضوعات الأحكام، مناسبات الحكم للموضوع،

وعقلية في آن واحد نظرًا للملازمة بين أحكام الشرع وأحكام العقل؛ فالحكمان مُتلازمان بالرغم من المستقلات العقلية اعتمادًا على الأدلة العقلية،^{٧٧} في حين ترتبط الأدلة الشرعية باللغة وبالقول اللغوي. والحكم والحكومة شيء واحد، وكذلك الطاعة والورود.^{٧٨} والفعل مبادرة وانصراف.^{٧٩}

والأحكام الشرعية أصولٌ عملية، والحكم الشرعي أصلٌ عملي.^{٨٠} يُفترض حرية الاختبار دون الخبر، بحيث يتبع القضاء الأداء؛^{٨١} لذلك تقوم التكاليف على الإقناع والتوسط والتخيير وتوافر النية، ولا يجوز فيها السهو والنسيان.^{٨٢} وتتعلق بالأسباب الإرادية والقدرة الشرعية،^{٨٣} وتعدد الأسباب والمسببات، ولكل أصلها.^{٨٤} وتتضمن أصالة التعبد التخطئة والتصويب من أجل أصالة الصحة، صحة الفعل أو فسادها؛^{٨٥} فإذا ما حدث «انسداد»، انسداد في العلم يمنع من الفعل أي «الاشتغال»، يقع التخيير، التخيير العقلي أو التخيير الشرعي؛ مما يدل على أصالة التخيير.^{٨٦} وبالرغم من عدم جواز التعدي على متون النصوص إلا أنه وُضعت القواعد الشرعية من أجل الحفاظ على الحياة، مثل قاعدة نفي الضرر بصياغاتها المتعددة، وقاعدة الميسور ومشتقاتها، مثل رفع العسر والحر، وعدم جواز تكليف ما لا يُطاق، وقاعدة المقتضي والممانع؛ المقتضي الذي يؤدي

تعلم الأحكام، الأحكام المنصوصة، مصالح الأحكام الشرعية، حكم الله في كل واقعة، عدم جواز العمل بالمنامات في الأحكام (١).

^{٧٧} الملازمة بين حكم العقل والشرع، الملازمة بين العقل والشرع، التلازم بين الحكمين، الملازمة، الملازمات (١)، المستقلات العقلية (٤).

^{٧٨} الحكومة أو الورد، الحكومة (١).

^{٧٩} التبادر، الانصراف (١).

^{٨٠} الأصول العملية (١٣)، الأصل العملي (١).

^{٨١} الجبر والاختيار، بحث تبعية القضاء للأداء (١).

^{٨٢} النية (٢)، خطاب الناسي (١).

^{٨٣} القناعة في التكليف، التوسط في التكليف أو التخيير، تعلق التكليف بالسبب الإرادي، القدرة الشرعية في التكليف (١).

^{٨٤} تعدد الأسباب والمسببات، أصل السبب والمسبب، الفرق بين الحيثية التعليلية والحيثية التقليدية (١).

^{٨٥} أصالة التعبد، التخطئة والتصويب، أصالة الصحة، أصل الصحة، صحة المعاملة وفسادها (١).

^{٨٦} الاشتغال (٥١)، أصالة الاشتغال (١)، التخيير (٤١)، أصالة التخيير (٢)، التخيير العقلي، التخيير الشرعي، الانسداد (٧)، انسداد باب العلم، تنبيهات دليل الانسداد (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

إلى الفعل، والمانع الذي يمنع من الفعل.^{٨٧} وهناك قواعد أخرى تميّز بها علم الأصول الشيعي، مثل قاعدة الفراغ والتجاوز، والتي قد تجمع قواعد اللاضرر وأصالة الحل والصحة، وقاعدة اليد، وقاعدة القرعة، وقاعدة الترتيب، وقاعدة الصحة.^{٨٨} ومجموع هذه المفاهيم تُعادل أحكام الوضع في أصول الفقه عند السنة؛ السبب والشرط والمانع، والعزيمة والرخصة، والصحة والبطلان. والصحة قد تكون للنفس أو الغير.

ثم يأتي ما يُعادل أحكام التكليف الخمسة عند أهل السنة، الفرض والمحرم والمندوب والمكروه والمباح، وهي مقدمة الواجب أو الوجوب، وعدم إجزاء النفل عن الفرض، وأقسام الواجب، الواجب تجاه النفس والواجب تجاه الغير،^{٨٩} وعكسه الحرام مع العزم على المعصية بالرغم من حق الطاعة، وهو أقل ذكرًا من الواجب،^{٩٠} ثم يأتي المندوب باتحاد الطلب والإرادة، وهو أقل ذكرًا من المكروه،^{٩١} ثم يأتي المكروه في العبادات والمعاملات، في التعبدية والتوصلي.^{٩٢} والأحكام الأربعة السابقة يصدّق عليها المدح والذم في الأفعال.^{٩٣} وهنا يبرز مفهوم أصولي جديد عند الشيعة، وهو مفهوم الاحتياط في العبادات والمعاملات، رجحانه، والعمل به، أصالته وأصله، وأنواعه، الاحتياط العقلي والاحتياط الشرعي؛^{٩٤} ثم يأتي المفهوم الخامس وهو الإباحة، أصالتها ومقابلتها بالحظر،^{٩٥} ومعه يأتي مفهوم

^{٨٧} عدم جواز التعدي على متون النصوص (١)، القواعد الشرعية (٢)، قاعدة لا ضرر (اللاضرر) (٢٦)، قاعدة نفي الضرر (٦)، قاعدة لا ضرر ولا ضرار (١)، قاعدة الميسور (١٥)، قاعدة لا حرج، العسر والحرج، التكليف بما لا يطاق، قاعدة المقتضي والمانع (١).

^{٨٨} قاعدة الفراغ والتجاوز (١٨)، قواعد التجاوز والفراغ واللاضرر وأصالة الحل والصحة، قاعدة اليد (٧)، قاعدة القرعة (٣)، القرعة (٢)، قاعدة الترتيب (٢)، الترتيب (١)، قاعدة الصحة، تصحيح الغير (١).

^{٨٩} مقدمة الواجب (١٢٠)، الوجوب، عدم إجزاء النفل عن الفرض، أقسام الواجب، الواجب النفسي والواجب الغيري (١).

^{٩٠} مقدمة الحرام، العزم على المعصية، حي الطاعة (١).

^{٩١} المندوب، اتحاد الطلب والإرادة، الطلب والإرادة، الإرادة (١).

^{٩٢} الكراهة في باب العبادات (١).

^{٩٣} المدح والذم في الأفعال (١).

^{٩٤} الاحتياط (١٨)، الاحتياط، العمل بالاحتياط، التوصلي والتعبدية، رجحان الاحتياط، أصالة الاحتياط، أصل الاحتياط، الاحتياط العقلي، الاحتياط الشرعي (١).

^{٩٥} أصالة الإباحة، الحظر والإباحة (١).

البراءة الأصلية كنوع من حسم الاحتياط؛ إذ تعني البراءة نفي الحكم أصلاً، العالم قبل الأحكام؛ فالبراءة هي أصالة النفي، وهي براءة أصلية تنفي أي حكم مسبق، وهي تدفع إلى العمل والاشتغال، وتنقسم إلى براءة عقلية وبراءة شرعية؛ مما يدل على اتحاد حكم العقل وحكم الشرع.^{٩٦} وتتضح من مقاصد الشارع، وضع الشريعة للامتثال، بتعبير «الموافقات» للشاطبي؛ إذ يتصرف الشارع في دائرة الامتثال ومراحله.^{٩٧}

وفي المصنّفات المتأخرة عندما بدأ علم أصول الفقه الشيعي كتابة تاريخه، وتحويل الأصولي نفسه إلى مؤرخ وعارض، يعرف الأصول وعلم الأصول، ويكتب تاريخ الأصول وتاريخ علم الأصول، والفرق بين طريقة القدماء والمتأخرين.^{٩٨} ويتم التعريف أيضاً بالفقه ووجوب التفقه، وشرط الفقيه، ورعاية الأهم فالمهم فيما يُعرف باسم فقه الأولويات،^{٩٩} ثم يتم تحديد موضوعات العلم وبيان فضيلته، ووجوب تعلم أحكامه، وتأصيله في علم الدراية، كما يتم الحديث عن حياة المصنّفين في السيرة، والسيرة التاريخية، وسيرة المشرعة، ومشخة الصدوق، تحولاً من الموضوع إلى الشخص، ومن العلم إلى العالم، ومن المرام إلى الأعلام.^{١٠٠} كما يعبر عن الأشكال الأدبية، مثل مسائل متفرقة، والحواشي على الأصول، وحواشي المؤلف، والمباحث الرجالية.^{١٠١} كما يُحال إلى بعض المصادر التي استقى منها المؤلف مادته، له أو لغيره.^{١٠٢}

ثانياً: البنية الرباعية

وتغلب على المصنّفات الشيعية قبل الثورة الإسلامية البنية الرباعية من البداية إلى النهاية.

^{٩٦} البراءة (٦٧)، أصالة البراءة (١٤)، البراءة والاشتغال (٦)، أصل البراءة وأصالة النفي (٢)، أصل البراءة والإباحة، البراءة والاحتياط، البراءة الأصلية، البراءة العقلية، البراءة الشرعية (١).

^{٩٧} تصرف الشارع في دائرة الامتثال، مراحل الامتثال (١).

^{٩٨} تاريخ الأصول (٤)، تاريخ علم الأصول، تعريف علم الأصول (٣)، التعريف (٢)، تعريف الأصول، تاريخ الفقه والأصول، مدخل إلى علم الأصول، يحدث في علم الأصول، مجاري الأصول، مفردات الأصول (١).

^{٩٩} تعريف الفقه (٢)، وجوب التفقه، لزوم التفقه في الدين، شرط الفقيه، رعاية الأهم فالمهم (١).

^{١٠٠} السيرة (٧)، السيرة التاريخية، سيرة المشرعة، كلام الأعلام لتحقيق المرام، مشخة الصدوق (١).

^{١٠١} مسائل متفرقة، الحواشي على الأصول، حواشي المؤلف على الجزء الأول، مباحث رجالية، خاتمة المطاف (١).

(١) «اختلاف أصول المذاهب» للقاضي النعمان بن محمد (ت: ٣٥١هـ) ١٠٣

تتخلق البنية الرباعية وسط أجزاء ثمانية في إطار جدل أصول الفرق، أصول الشيعة في جدلها مع أصول السنة؛ إذ ينقسم الكتاب إلى ثمانية أجزاء، وينقسم كلُّ من الجزأين الأول والثاني فقط إلى ثلاثة أبواب؛ الجزء الأول بأبوابه الثلاثة عن علة الاختلاف وأقوال المختلفين والرد عليهم، وهو ما يُعادل التعارض والتراجع في آخر باب الاجتهاد في بنية الأصول بعد «المستصفي». والجزء الثاني بأبوابه الثلاثة عن مذهب أهل الحق، والرد على أصحاب التقليد، والفرق بين التقليد والرد إلى أولي الأمر، فحلَّ التعارض في تصويب مذهب، وتخطئة المذاهب الأخرى. والثالث والرابع عن أصحاب الإجماع ووجه الحجة فيه. والخامس حتى الثامن عن القائلين بالنظر والرد عليهم، والرد على أصحاب القياس والقائلين بالاستحسان والاستدلال والاجتهاد والرأي. تتضمن الأجزاء الثمانية إذن موضوعات أربعة؛ الاختلاف بين الفرق، والحق لدى الفرقة الناجية، والإجماع، والقياس. وكأنَّ الاختلاف بين الفرق يُعادل القرآن المصدر الأول، والتقليد يُعادل المصدر الثاني، السنة. ومن حيث الكم القياس أولها ثم الإجماع ثم الحق والتقليد ثم الاختلاف. ١٠٤ وتغيب مباحث الألفاظ لب طرق الاستثمار نظرًا لغياب الرأي والقياس، كما تغيب أحكام التكليف نظرًا لأن طاعة الإمام تجبُّ الأوامر والنواهي؛ فالبنية تدور حول النص في التاريخ من أجل تحريره من استئثار فرقة السلطان به، والعودة بالنص من الخارج إلى الداخل كما هو الحال في التصوف.

وهو كتابٌ حجاجي مثل «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري، و«الإحكام في أصول الأحكام» وملخص «النبذ» و«ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» لابن حزم. يعبر عن موقف ولا يؤصل القواعد، يحمل دعوة ولا يؤسس نظرًا، يذكر الخلاف حول الأصول دون تنظير لها، بالرغم من أنه يعلن أنه يريد الجمع بين الفرق كما أراد الشاطبي بعد ذلك في «الموافقات». يغلب عليه الرفض، رفض الإجماع

١٠٢ مثل: رسالة الشدید، رسالة البینة، رسالة فی الطهارة، مراسلات ابن أبی عمیر (١).

١٠٣ القاضي النعمان بن محمد، اختلاف أصول المذاهب، تقديم وتحقيق مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت ١٩٧٣م.

١٠٤ النظر والقياس والاستحسان والاجتهاد والرأي (٩٢)، الإجماع (٥٦)، الحق والتقليد (٣٤)، الاختلاف بين الفرق (١٤).

والقياس وتقليد أهل السنة في الرواية؛ مما يميّز فكر المضطهدين ونبرته العالية. يعتمد على الأدلة النقلية لدرجة غياب الأدلة العقلية، ومعظمها من القرآن على التوالي أكثر من الحديث خشيةً من رُواته الذين ربما كانوا من أصحاب الأهواء. وتدل كثرة الشواهد النقلية على أنه سلفي شيعي كما تفعل المدرسة السلفية منذ أحمد بن حنبل مروراً بابن تيمية وابن القيم حتى محمد بن عبد الوهاب، وهي أدلة انتقائية، كل فرقة تختار ما يناسبها لتدعيم موقفها، وتتوّلّها وتُخرج مناطها لتتنطبق عليها.

والعجيب أن أصول الشيعة لا تختلف عن أصول أهل الظاهر في البنية والاتجاه؛ فكلاهما يرفض القياس والنظر والتعليل والرأي والاستحسان، الشيعة باسم تقليد الإمام المعصوم، وأهل الظاهر باسم النص، وخوفاً من فقهاء السلطان، وإيجاد نظر في مقابل نظر واجتهاد في مواجهة اجتهاد، وإجماع خاص على نقيض إجماع عام؛ فالعقل وسيلة إخراج النقل من سوء تأويله في التاريخ لدى فرقة السلطان.

(٢) «العدة في أصول الفقه» لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)^{١٠٥}

ويُعتبر أول متن أصولي عند الشيعة يُعادل «الرسالة» للشافعي عند السنة، ومُتأخر عنه بحوالي قرنين ونصف من الزمان، وإن كان سبقه «التذكرة بأصول الفقه» للشيخ المفيد (٤١٣ق)، و«الذريعة إلى أصول الشريعة» للشريف المرتضى (٤٣٦ق).^{١٠٦} ويتميز النص بالوضوح والترتيب المنطقي والبدائية بالتعريفات.^{١٠٧} والمؤلف على وعي بالترتيب المقصود وإن لم يكن على وعي كامل بالبنية،^{١٠٨} ويدل على نضج عقلي ووضوح نظري. وتُذكر الأقوال دون نسبتها إلى أصحابها، بل بصيغة المبني للمجهول، حتى قلّ ذكر أسماء الأعلام والفرق. كما يهدف إلى الاختصار والقول المفيد دون إسهاب أو تطويل.

^{١٠٥} شيخ الطائفة الإمام أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي (جزءان)، ستارة، قم ١١١٧هـ ق-٣٧٦هـ ش.

^{١٠٦} السابق، ص ٣-٤.

^{١٠٧} تتكرر لازمات «وهذا واضح» كثيراً مثلاً، السابق، ج ١، ٣٨١.

^{١٠٨} «وأقدم في أول الكتاب فصلاً يتضمن ماهية أصول الفقه وانقسامها وكيفية ترتيب أبوابها وتعلق بعضها ببعض، حتى إن الناظر إذا نظر فيه وقف على الغرض المقصود بالكتاب، وتبين من أوله إلى آخرها.» السابق، ج ١، ٤.

ويستعمل النص أسلوب القيل والقال، والرد على الاعتراضات مسبقاً دون الوقوع في السجال المذهبي العقائدي أو الفقهي. يكفي الحجاج الداخلي النظري العام من أجل اتساق المذهب وإحكام البرهان. ولا تصدر أحكام قطعية بالصواب أو الخطأ، تصويب النفس وتخطئة الغير، بل تصدر أحكاماً احتمالية بعد مناقشة كل الآراء واختيار أفضلها، ثم يُقال «وهذا هو الأقوى»^{١٠٩}. ويقوم الخطاب على القسمة العقلية وعد الحجج وإحصائها الأدلة؛ فالأدلة هي وحدات الخطاب الأولى. ويتم الرد على الشبهات وذكر الأجوبة عليها. وكثيراً ما يستعمل برهان الخلف، إثبات خطأ الآخر إيجاباً من أجل إثبات رأي النفس سلباً. ونادراً ما تصدر أحكام بالتخطئة، وأقصى ما يُقال «وهذا غير صحيح»^{١١٠}. وكثيراً ما يترك الموضوع تساؤلاً دون إصدار حكم فيه.^{١١١}

ومع ذلك يخلو النص من السجال والاستبعاد، وتفنيد المذاهب المخالفة الفقهية أو الأصولية أو الكلامية. وإذا كان أهل السنة يقومون بتفنيد أصول الشيعة الكلامية والفقهية كما يفندون المذاهب السنية مثل الظاهرية والحنفية، فإن الشيعة لا يقومون بتفنيد الأصول السنية، والأولى عدم وصول الأمر إلى حد الاستبعاد والإقصاء والتكفير. ونظراً لارتباط العلمين، علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، تظهر العقائد الكلامية ضمن التحليلات الأصولية حتى ولو كانت على استحياء وبقدر محسوب، ومحصورة في الإمام المعصوم ودوره في الرواية حتى تصح، وفي الإجماع حتى يصدق، وفي الاجتهاد حتى يُصيب. اختفى الغلاة الذين يجعلون للإمام المعصوم دوراً في تلقّي الوحي، وبقي دوره في الرواية من أجل ضمان صحتها مثل التواتر.^{١١٢} ودوره في الإجماع واضح حتى يصح، سواء كان الإجماع العام أو الإجماع الخاص لأهل العترة؛ لذلك تبدأ كل فقرة ببيان الرأي في الموضوع عند الفقهاء والمتكلمين أي عند الأصوليين، علماء أصول الفقه وعلماء أصول الدين. ويعترف المصنّف أنه يكتب في علم الأصول «على ما تقتضيه مذاهبنا وتوجبه أصولنا»^{١١٣}. ويتضح ارتباط العلمين في تخصيص الفصل الخامس في المقدمة الأولى

^{١٠٩} السابق، ج ١، ١٢٦، ١٤٢، ٣٦٤.

^{١١٠} السابق، ج ٢، ٦٣١.

^{١١١} السابق، ج ٢، ٤٨١.

^{١١٢} السابق، ج ١، ١٥٠-١٥١.

^{١١٣} السابق، ج ١، ٣.

«في ذكر ما يجب معرفته من صفات الله وصفات النبي وصفات الأئمة حتى يصح معرفة مرادهم».^{١١٤}

ولا تفترق أصول الفقه السُّني عن أصول الفقه الشيعي إلا في موضوعاتٍ صغيرة لا تؤثر في بنية العلم؛ فالأصول واحدة وإن تعددت الأولويات؛ فالأصل عقلي، ولا خلاف بين المذاهب في العقل خاصة وقد ربط الاعتزال بين المذهبين، السنة والشيعية. وبالرغم من ذكر التقية والغيبة إلا أنهما لا يؤثران كثيراً في علم الأصول، بالرغم من التعارض الظاهر بين الوظيفة التاريخية والمعرفية للإمام المعصوم وبين تقيته التي قد تصل إلى حد عدم الصدق والتمويه، وغيبته التي لا نفع منها إذا ما دعت الحاجة إلى ظهور الإمام.

ويعي المؤلف البنية باعتبارها ترتيباً منطقيّاً مُتسقاً، يخرج اللاحق من السابق على نحو طبيعي؛ فالوحي خطاب، أي قولٌ لغوي، كلامٌ ذو معنى. وليس كل قول خطاباً وإن كان كل خطاب قولاً. ويعبرُ الخطاب عن إرادة المخاطب؛ إذ إن الخطاب اقتضاء أمر، ويتجلى في الكتاب والسنة، وهو على خمسة أنواع؛ الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيّد، والمجمل والمبيّن، والناسخ والمنسوخ؛ مما يدل على أولوية مباحث الألفاظ بالرغم من أن الناسخ والمنسوخ لا يتعلّقان بصيغة الخطاب، بل بزمان الخطاب، والأخبار طريق الوصول إليها. ولما كان الخطاب اقتضاء فعل جاءت الأفعال. أما الإجماع والقياس والاجتهاد وصفة المفتي والمستفتي والخطر والإباحة فهي خارجة عن بنية العلم عند الإمامية؛ لأن صحة الإجماع تأتي من المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطأ ولا يخلو الزمان منه، ومعرفته بالعقل وليس بالسمع. والقياس والاجتهاد ليسا بدليلين، بل يُحظر استعمالهما. الأدلة إذن اثنان، الكتاب والسنة، وليس الإجماع والقياس. أما الحظر والإباحة وهما القطبان السالب والموجب في أحكام التكليف ويُعرفان بالفعل. وتقدّم الأخبار على الخطاب حتى تثبت صحة الخطاب تاريخياً أولاً، وكأن الوعي التاريخي سابق على الوعي التأملي. أما المقدمة فهي تمهيد لمعرفة معنى العلم والنظر، واليقين والظن؛ فنظرية العلم تسبق تأسيس العلم. وتدخل الحقيقة والمجاز في المقدمة، وليس في مباحث الألفاظ، ثم يدخل أصول الفقه الشيعي المخاطب؛ أي نظرية الذات والصفات والأسماء والأفعال، وهي ما يعتبره أصول الفقه عند السنة أدخل في علم أصول الدين منه إلى علم أصول الفقه للتمايز بين العلمين، أصول النظر وأصول العمل.^{١١٥}

^{١١٤} السابق، ج ١، ٤٢-٤٧.

^{١١٥} السابق، ج ١، ٧-١١.

ولا ينقسم النص إلى أبواب أو مقاصد أو مطالب أو مباحث كلية، بل إلى أحد عشر كلاماً بالإضافة إلى المقدمة، وهي: الأخبار، والأوامر، والنهي، والعموم والخصوص، والبيان والمجمل، والناسخ والمنسوخ، والأفعال، والإجماع، والقياس، والاجتهاد، والحظر والإباحة. أكبرها العموم والخصوص، وأصغرها الاجتهاد.^{١١٦} وبإعادة تركيب هذا «الكلام» يمكن اكتشاف تعديل البنية بحيث تتقدم مباحث الألفاظ على كلٍّ من الأدلة الشرعية الأربعة، بدءاً من السنة ثم القياس ثم الكتاب (الناسخ والمنسوخ) ثم الإجماع، وتأتي أحكام التكليف (الحظر والإباحة) في آخر المطاف،^{١١٧} وتغيب أحكام الوضع تماماً. ويدل ذلك على أولوية العقل على النقل من أجل تحرير النقل من تأويل السلطان، ويظل ذلك على حساب الفعل في العالم والتحقق في الواقع.

وتكثر الحجج النقلية، الآيات والأحاديث، كما تكثر الأدلة العقلية، الشبهات والأجوبة عليها.^{١١٨} ومن أسماء الأعلام يتقدم الرسول بطبيعة الحال، يتلوه أبو هاشم الجبائي، مما يدل على اعتماد أصول الفقه الإمامي على الاعتزال، ثم أبو علي، وأبو عبد الله البصري، وعبد الجبار، ويتلو أبو هاشم الشافعي والكرخي، مما يدل على الاحترام الكامل للفقه السني، يتلوه أبو حنيفة ومالك دون ذكر ابن حنبل. ومن الصحابة يأتي علي في المقدمة، يتلوه عمر، ثم عبد الله بن عباس، ثم أبو بكر وعبد الله بن مسعود، ثم معاذ، ثم أبو هريرة. وفي مقدمة فقهاء الشيعة يأتي المرتضى، ثم الشيخ المفيد، ثم الإمام الصادق، أقلية شيعية وسط أغلبية سنية، ثم يتداخل الفقهاء والأصوليون والصحابة بلا تمييز بين المذاهب والفرق، مثل داود الظاهري وعيسى بن أبان وأبي القاسم البلخي وأبي موسى الأشعري، ثم يُذكر عشرات منهم؛ مما يدل على وحدة المادة الأصولية عند المذهبيين.^{١١٩}

^{١١٦} الترتيب الكمي على النحو الآتي: العموم والخصوص (١٣٠)، الأوامر (٩٦)، الأخبار (٩٦)، البيان والمجمل (٨٢)، القياس (٧٦)، الناسخ والمنسوخ (٦٨)، المقدمة (٥٦)، الإجماع (٤٦)، الأفعال (٣٨)، الحظر والإباحة (٢٥)، النهي (١٨)، الاجتهاد (١٦).

^{١١٧} مباحث الألفاظ (٣٢٦)، السنة (١٣٤)، القياس (٩٢)، الناسخ والمنسوخ (٦٨)، الإجماع (٤٦)، الحظر والإباحة (٢٥).

^{١١٨} الآيات (دون التكرار) (٢٢١)، الأحاديث (٩٦)، الآثار وأقوال الصحابة (٥١)، الأشعار (٣).
^{١١٩} الرسول (١٣٦)، أبو هاشم الجبائي (٢٧)، الشافعي (٢٥)، علي، المرتضى (٢٤)، الكرخي (٢٣)، الجبائي، أبو عبد الله البصري (٢٢)، عمر (٢١)، عبد الله بن عباس (١٦)، الشيخ المفيد (١٤)، أبو بكر،

ومن الفرق يتقدم الفقهاء والمتكلمون، أي الأصوليون، وأهل الكلام نظرًا لارتباط العلمين، ثم يأتي الصحابة باحترامٍ كامل دون ما يُشاع بالطعن عليهم، ثم أصحاب الشافعي بعد أن استقرَّت الشافعية كمذهبٍ رسمي عند أهل السنة، ثم أهل اللغة والأئمة والعلماء قبل «أصحابنا»، مما يدل على اتجاهٍ لا مذهبي وموقفٍ لا طائفي في علم الأصول الشيعي، ثم يأتي المعتزلة الذين يمدُّون أصول الفقه الشيعي بأساسها النظري، فكلاهما مع الخوارج من المعارضة على تنوع أشكالها وطرقها، ثم تظهر الطائفة الحقة دون تعيين لها، ثم يظهر أهل العلم والعقلاء قبل الإمامية مع أهل الظاهر والواقفة والمجبرة، ويأتي أصحاب الحديث مع النصاري، والبصريون مع اليهود، مما يدل على انفتاح على الفرق غير الإسلامية، ثم يأتي الشيعة مع أصحاب الأشعري وأصحاب الظاهر وأصحاب مالك ومجموع الأصوليين والبغداديين والتابعين والمفسرين والنحويين ... إلخ، ويظهر آل البيت مع أصحاب الجمل والأعجمية والأنصار وأهل الرأي وأهل العراق وأهل القبلة وأهل القدر والتناسخية والجهمية والروم والزنادقة والملحدة والقرامطة والمجوس والعجم والعرب، دون تفضيل لأحدهم في الأولوية على الآخر؛ مما يُعطي صورة لأصول الفقه الشيعي واعتداله مخالفةً لصورة أصول الدين.^{١٢٠}

ويُحيل الطوسي إلى الكتب المقدسة وعديد من المتون الأصولية، وبطبيعة الحال يأتي القرآن في المقدمة، ثم «العمد» لأصول الفقه للقاضي عبد الجبار، مما يدل على اعتماد

عبد الله بن مسعود، موسى (النبي) (٩)، أبو حنيفة (٨)، معاذ (٧)، شريح، عبد الجبار، إبراهيم (النبي)، عائشة، عبد الله بن عمر (٥)، مالك، أبو هريرة، الإمام الصادق (٤)، زيد بن حارثة، ابن سريج، مسروق ابن الأجدع (٣)، داود الظاهري، زيد، عثمان بن عفان، عيسى بن أبان، أبو القاسم البلخي، أبو موسى الأشعري (٢)، الأشعري، الأصم، بشر المريسي، ابن سيرين، الفراء، أبو يوسف القاضي ... إلخ (١).
^{١٢٠} الفقهاء (٧٣)، المتكلمون (٤٧)، الصحابة (٣٣)، أصحاب الشافعي (٢٨)، أهل اللغة (٢٥)، الأئمة (٢٠)، العلماء (١٩)، الطائفة (١٥)، أصحابنا (١٢)، المعتزلة (٩)، الطائفة المحقة، الفرقة المحقة، المسلمون (٨)، أهل العلم، العقلاء (٧)، الإمامية، أهل الظاهرة، الواقفة، المجبرة (٦)، الكفار (٥)، أصحاب الحديث، الفطحية، النصاري (٤)، البصريون، اليهود (٣)، أصحاب الأشعري، أصحاب الظاهر، أصحاب مالك، الأصوليون، الأمة، البغداديون، بنو سماع، بنو فضال، التابعون، الشيعة، المفسرون، المقلدة، المكلفون، الملائكة، الناووسية، النحويون (٢)، أصحاب الإباحة، أصحاب الجمل، أصحاب العنود، الأعجمية، الأنصار، أهل البيت، أهل الرأي، أهل العراق، أهل القبلة، أهل القدر، التناسخية، الجهمية، الخلفاء، الخوارج، الروم، الزنادقة، الزيدية، والسمنية، السوفسطائية، الشعراء، العجم، العرب، القرامطة، قريش، المتفقهة، المجوس، المرجئة، المشبهة، المشركون، الملحدة، الملحدون، النبطية، النجارية ... إلخ (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

أصول الفقه الشيعي على أصول الفقه الاعتزالي قبل الثورة، ولكتاب «الرسالة» للشافعي، ولا تُذكر مصنفات أصول الفقه الشيعي إلا بعد ذلك، مثل أمالي المرتضى والتذكرة للمفيد وغيرها ومع الإنجيل.^{١٢١} ويدل ذلك على وحدة العمل الفكري للمؤلف أو وحدة المشروع الحضاري كله. ومن الأماكن والبقاع يأتي بيت المقدس في المقدمة، وليس غدير خم، ثم قباء والكعبة، ثم القبلة وبغداد واليمن، ثم بدر والبصرة والسقيفة وعرفات والشام والصين والهند ومكة مع خراسان.^{١٢٢}

(٣) «تهذيب الوصول إلى علم الأصول» للعلامة الحلي (ت: ٧٢٦هـ) ^{١٢٣}

وهو مثل «العدة» للطوسي، أقرب إلى التعريفات المنطقية الواضحة وتأصيل الأصول. ويتم الرد على الحجج بعد إحصائها وعدها دون سجال أو استبعاد، بل مع احترام كامل للآراء المخالفة للمذهب الإمامي الذي لا يظهر إلا في الإمام المعصوم وإجماع أهل العترة.^{١٢٤} وينقسم إلى اثني عشر مقصدًا، وهو تعبير الإيجي في «المواقف»،^{١٢٥} وينقسم كل مقصد إلى فصولٍ مُتفاوتة: أكبرها الأمر والنهي، وأصغرها التعادل والتراجيح.^{١٢٦} وبتجميع بعض الأبواب في أصول عامة تصبح الأولوية لمباحث الألفاظ، ثم للدليل الرابع وملحقاته، القياس والتعادل والتراجيح والاجتهاد، دون ذكر للاستصحاب إلا في بحثٍ من فصل من

^{١٢١} القرآن (٥٣)، العمدة (٥)، التوراة، الرسالة، الكتاب (٣)، تلخيص الشافعي (٢)، الاستبصار، أمالي المرتضى، المفصح في الإمامة، والإنجيل، التذكرة بأصول الفقه، تهذيب الأحكام، الذخيرة، كتاب السيد المرتضى، كتاب عمرو بن حزم (١).

^{١٢٢} بيت المقدس (٥)، قباء، الكعبة (٣)، القبلة، بغداد، اليمن (٢)، بدر، البصرة، خراسان، السقيفة، الشام، الصين، عرفات، المدينة، مكة، الميقات، الهند (١).

^{١٢٣} العلامة الحلي (جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر)، تهذيب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق السيد محمد حسين الرضوي الكشميري، مؤسسة آل البيت، قم، (د. ت.).

^{١٢٤} السابق، ص ٢٠٥، ٢٠٩-٢١١.

^{١٢٥} وهي: (١) المقدمات. (٢) اللغات. (٣) الأمر والنهي. (٤) العام والخاص. (٥) المجلد والمبين. (٦) الأفعال. (٧) النسخ. (٨) الإجماع. (٩) الأخبار. (١٠) القياس. (١١) التعادل والتراجيح. (١٢) الاجتهاد. ^{١٢٦} وطبقًا للترتيب الكمي: الأمر والنهي (٣٤)، اللغات، العام والخاص، القياس (٣٢)، الأخبار (٢٦)، النسخ (٢٠)، الاجتهاد (١٩)، الإجماع (١٦)، المقدمات، المجلد والمبين (١٤)، الأفعال (١٠)، التعادل والتراجيح (٦).

المقصد الثاني عشر عن الاجتهاد بعنوان «في حجية استصحاب الحال»^{١٢٧} ثم ما يُعادل الدليل الثاني الأخبار والأفعال، ثم ما يُعادل الدليل الأول وهو النسخ، وأخيراً الإجماع مع المقدمة.^{١٢٨} وتغيب أحكام التكليف وأحكام الوضع على حدٍّ سواء. ويدل ذلك أيضاً على أولوية العقل، أي التأويل، على النقل من أجل تحرير النقل من تأويل السلطان، ويظل الفعل محاصراً بين العالم الخارجي والعالم الداخلي.

ويعتمد النص على عديد من الحجج النقلية، القرآن والحديث، ويندر الشعر العربي. ومن الأعلام يتقدم الشريف المرتضى بطبيعة الحال عالم الشيعة المرموق، ثم أبو الحسن البصري المعتزلي، مما يدل على ارتباط التشيع بالاعتزال، وكلاهما حركتا معارضة، ثم يظهر أبو حنيفة باعتباره المذهب السني العقلي، ثم الشافعي المذهب السني الرسمي، ثم الأشعري الذي أعطى الأساس العقائدي للشافعية فيما بعد، ثم أبو علي الفارسي، ثم يتوالى المعتزلة والأشاعرة والأحناف والشافعية على التبادل؛ فمن الأصوليين الأحناف يتصدر الجصاص ثم الكرخي ثم ابن أبان وابن شريح، ومن المعتزلة يتصدر أبو عبد الله البصري وأبو الهذيل وعبد الجبار ثم أبو علي وأبو هاشم الجبائي والجاحظ وأبو الحسين البصري والخياط وعباد بن سليمان وعمرو بن عبيد، ومن الأصوليين الأشاعرة والشافعيين يتصدر الباقلاني ثم الإسفراييني والغزالي وابن فورك، ومن النحويين يأتي ابن جني والفراء، ومن الشيعة لا يظهر إلا الطوسي مع باقي فقهاء أهل السنة مثل مالك وأحمد.^{١٢٩}

ومن الفرق والطوائف يتقدم الحنفية ثم الأشاعرة، وليس الشيعة أو الإمامية، كما يتقدم الفقهاء والجبائيان، وليس أئمة الشيعة وعلماءهم، ثم تأتي الإمامية في المرتبة الثانية مع المعتزلة، في البصرة وبغداد، وأخيراً يأتي الحنابلة والظاهرية أو الظاهريون والحشوية والسمنية وأهل اللغة والنحويون والبصريون والشيعة.^{١٣٠}

^{١٢٧} تهذيب الوصول، ص ٢٩٣-٢٩٤.

^{١٢٨} الآيات (١٣٣)، الأحاديث (الأقوال والأفعال والإقرارات) (٨٠)، الشعر (١).

^{١٢٩} المرتضى (١٥)، أبو الحسين البصري (١١)، أبو حنيفة (١٠)، الشافعي (٦)، الأشعري (٥)، أبو علي (الفارسي) (٤)، أبو بكر الرازي (الجصاص)، أبو عبد الله البصري، الباقلاني، الكرخي (٣)، ابن أبان، ابن شريح، الإسفراييني، أبو الهذيل، عبد الجبار، الغزالي (٢)، ابن جني، ابن الراوندي، ابن سيرين، ابن فورك، أبو ثور، أبو جعفر الطوسي، أبو علي الجبائي، أبو مسلم الأصفهاني، أبو هاشم الجبائي، أحمد بن حنبل، بشر المريسي، الجاحظ، الجويني، الحسن البصري، الخياط، الطبري، عباد بن سليمان، عمرو بن عبيد، العنبري، الفراء، قتادة، الكعبي، المازني، مالك بن أنس (١).

(٤) «معالم الأصول (معالم الدين وملاد المجتهدين)» للشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت: ١٠١١هـ) ١٣١

وهو متنٌ يجمع بين الأسلوب الفلسفي المجرد والأسلوب الصوفي المعروف في الفلسفة الإلهية، يعدّد الحجج والأدلة والردود والأجوبة عليها، وفي نفس الوقت يعتمد على كثير من الروايات والعنونات عن الأئمة الأعلام، جمعاً بين العقل والذوق والنقل. وقد بدأت ألقاب التعظيم للمؤلفين عند الشيعة كما عند السنة، وتزايدت عبر العصور. وتظهر عقيدة المعصوم كالعادة في الإجماع مما يجعل الإجماع زائداً عن الحاجة؛ لأن صحته في وجود المعصوم، وهو يستغني عن الإجماع،^{١٣٢} وهو كل شيء، راوٍ ومجمع ومجتهد، وعند بعض الغلاة ينزل عليه الوحي. وهو رد فعل على الإمام الظالم المدلس في الرواية، المزور للإجماع، الناكِر للوحي. ولدى المؤلف إحساسٌ قوي بالانتماء إلى المذهب، ومع ذلك لا يُصير أحكاماً قاطعة بالصواب أو بالخطأ، ولا يستبعد أو يُقصي أو يُكفر أحداً كما يفعل أهل السنة مع بعضهم البعض ومع غيرهم؛ فالتكفير سلاح السلطة وليس المعارضة، بل يُقال «وهذا الكلام جيد»، «والتحقيق عندي»، «وكلام المحقق هو الأقوى، ووجه واضح، ولا يحتاج إلى البيان».^{١٣٣} ويتم الربط بين المقاصد والمطالب بلازمات الإيمان، مثل «الله أعلم» و«إن شاء الله».^{١٣٤} ويتضح في الفقرة الأخيرة هذا الانتماء المذهبي إشارةً إلى التقية من أحوال الأئمة، والدعوة إلى النبي وآله الطيبين المعصومين المطهّرين المكرمين.^{١٣٥}

وتميل البنية كالعادة في أصول الفقه الشيعي نحو مباحث الألفاظ، والتي لها الأولوية على الأخبار (السنة) والاستصحاب (القياس) والإجماع والنسخ (الكتاب)؛^{١٣٦} إذ ينقسم الكتاب إلى مقصدين غير مُتساويين؛ الأول «في بيان فضيلة العلم»، والثاني «في تحقيق

١٣٠ الحنفية (٨)، الأشاعرة (٦)، الفقهاء، الجبائيان (٣)، الإمامية، المعتزلة (٢)، الحنابلة، الشيعة، الظاهرية، الظاهريون، الحشوية، السمنية، أهل اللغة، النحويون، البصريون (١).

١٣١ الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني، معالم الدين وملاد المجتهدين (معالم الأصول) (د. ت.).

١٣٢ السابق، ص ٢٠٠-٢٠١، ٢٤٨، ٢٨٧.

١٣٣ السابق، ص ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٧.

١٣٤ السابق، ص ١٦٦، ٢٠٢، ٢٢٨.

١٣٥ السابق، ص ٢٨٧.

١٣٦ مباحث الألفاظ (١٦٦)، الاستصحاب وملحقاته (٣٤)، الإجماع (١١)، النسخ (٧).

مهمات المباحث الأصولية» لصالح الثاني؛^{١٣٧} فالقسمة ثنائية على ما تبدو؛ نظرية العلم وموضوع العلم. الأولى كيف أعلم، والثاني ماذا أعلم؛ ثم ينقسم المطلب الثاني إلى تسعة مطالب،^{١٣٨} أكبرها الأوامر والنواهي ثم العموم والخصوص ثم المطلق والمقيد والمجمل والمبين.^{١٣٩} وهذا يبين أولوية التأويل على النص، حتى ولو كان على حساب الفعل في العالم والتحقق في الواقع.

ويعتمد النص على عديد من الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث،^{١٤٠} ويضم إليها أقوال الأئمة، وأكثرهم اقتباساً أبو عبد الله ثم علي ثم الرسول ثم علي بن الحسين ثم أبو جعفر ثم أبو الحسن موسى.^{١٤١} ومن الأعلام يُذكر أولاً الشريف المرتضى ثم ابن سعيد ثم العلامة الحلي ثم الطوسي ثم الشيخ المفيد، ثم سيبويه من النحاة، وأخيراً يذكر أبا حنيفة والشافعي وآخرين من الصحابة والتابعين.^{١٤٢} ومن الفرق والطوائف يأتي بطبيعة الحال أولاً «الأصحاب»، «أصحابنا»، «أصحابنا الكلامية»، «جمع من الأصحاب»، «أصحابنا معاصر الإمامية»، «قديم الأصحاب وحديثهم»، «قدماء الأصحاب»، لبيان الانتماء

^{١٣٧} المقصد الثاني (٢٥٨)، المقصد الأول (٢٧).

^{١٣٨} هذه المطالب التسعة هي: (١) مباحث الألفاظ. (٢) الأوامر والنواهي. (٣) العموم والخصوص. (٤) المطلق والمقيد والمجمل والمبين. (٥) الإجماع. (٦) الأخبار. (٧) النسخ. (٨) القياس والاستصحاب. (٩) الاجتهاد والتقليد، خاتمة في التعادل والتراجيح.

^{١٣٩} الترتيب الكمي كالاتي: الأوامر والنواهي (٦٨)، العموم والخصوص (٥٧)، الأخبار (٤٠)، المطلق والمقيد المجمل والمبين (٢٦)، الاجتهاد والتقليد (١٢)، الإجماع، القياس، الاستصحاب، التعادل والتراجيح (١١)، النسخ (٧).

^{١٤٠} الآيات (٥٤)، الأحاديث (١٢).

^{١٤١} أبو عبد الله (٢١)، علي (٧)، الرسول (٤)، علي بن الحسين، أبو جعفر (٣)، أبو الحسن موسى (٢).
^{١٤٢} المرتضى (٥٦)، المحقق (أبو القاسم ابن سعيد) (٤٩)، العلامة (الحلي) (٤٧)، الطوسي (٣٦)، الرسول، النبي (نبينا) (١١)، الإمام المعصوم (٧)، الوالد (والدي) (٦)، ابن زهرة، المعصوم (٥)، المفيد (٤)، إبراهيم (النبي)، سيبويه، الشهيد (٣)، آدم (النبي)، إبليس، ابن البراج، ابن قبة، الأعرابي، نجم الأئمة، محمد بن حليم، موسى (٢)، أبان بن عثمان، ابن أبي عمير، ابن إدريس، ابن سيرين، أبو حنيفة، أبو عبد الله أمير المؤمنين (علي)، جمال الدين ابن طائوس، الجواهري، الخليل، ابن طائوس، الحمصي، الشافعي، الصادق، عبد الله بن بكير، ابن عيسى، علي ابن أبي حمزة، عيسى، الفاضلان، فخر المحققين، فضيل بن يسار، الفراء، الكسائي، الكشتي، الكعبي، ابن عمير، ابن خالد، نعيم بن مسعود، ابن أبي فراس، هارون، يزيد بن معاوية (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

المذهبي علماً بأن المذهب قد تطوّر من القدماء إلى المُحدّثين، ثم تأتي العامة، جميعها أو بعضها، قوم أو شُرْزمة، ثم أهل الخلاف والأئمة والأئمة المعصومون، ثم الإمامية وقدمائهم، والمحقّقون أكثرهم وجمعهم وجمهورهم وبعضهم، ثم الفقهاء أكثرهم وفقهاء الأمصار و«فقهاؤنا» انتماءً إلى المذهب، ثم المتأخرون جمهورهم وبعضهم وجماعة منهم ومحقّقوهم، ثم الأصوليون أو بعضهم، ثم جمهور وعلماء الإسلام أو العلماء أو علماء الشيعة الإمامية أو المتقدمون، مما يدل على تطور المذهب، ثم الطائفة أو الطائفة المحقة انتساباً إلى الحق واختياراً للفرقة الناجية، ثم الأمة والتابعون والمتقدمون أكثرهم أو بعضهم، ثم أهل البيت وأهل العصر وأهل اللغة والصحابة والمتكلمون وأوائلهم ومحقّقو المتأخّرين والنصارى واليهود من الفرق غير الإسلامية، وأخيراً يأتي أصحاب الحديث والسلف والأنبياء والصحابة والتابعون والرواة، أو بعض الفرق مثل الشيعة والناوسية أو النحاة، أو إصدار الأحكام على فاسدي المذاهب والمعصومين.^{١٤٣}

ونظراً لأهمية الرواة فإن لكلّ فرقة رواتهم التّقاء، خاصّة فيما يتعلق بخبر الواحد الذي يؤيد عقائد كل فرقة؛ لذلك أفرد بعض محققي متون الشيعة فهرساً لرواتهم.^{١٤٤}

^{١٤٣} الأصحاب والمشتقات (٢٨)، العامة والمشتقات (٢٢)، أهل الخلاف، الأئمة المعصومون (١٣)، الإمامية وقدمائهم، المحقّقون الأكثر والبعض والجمهور (١١)، الفقهاء والمشتقات، المتأخرون والمشتقات (٧)، الأصوليون أو بعضهم (٦)، العلماء أو المتقدمون منهم وعلماء الشيعة الإمامية وجمهور علماء الإسلام (٥)، الطائفة أو الطائفة المحقة (٤)، الأمة، التابعون المتقدمون أكثرهم أو بعضهم (٣)، أهل البيت، أهل العصر، أهل اللغة، الصحابة، المتكلمون أو أوائلهم، محقّقو المتأخّرين، النصارى، اليهود (٢)، أصحاب الحديث، الأشاعرة، الأنبياء، البلغاء، بنو فضال، تابعو التابعين، الخاصة، الرواة، رواة الأخبار، السوفسطائية، السلف، الشيعة، الطاطريون، فاسدو المذاهب، فقهاء حلب، الفطحية، القدماء، القوم، المسلمون أو جمهورهم، مصنفو الأصول، المصوبة، المعصومون، الناوسية، النحاة (١).

^{١٤٤} أبو عبد الله (عليه السلام) (١٦)، محمد بن يعقوب (١١)، علي بن إبراهيم (١٠)، علي بن أبي طالب (أمير المؤمنين عليه السلام) (٨)، محمد بن يحيى (٧)، أحمد بن محمد، محمد بن محمد بن النعمان (٦)، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، الرسول (٥)، أبو جعفر (عليه السلام)، أحمد بن محمد بن عيسى (٤)، ابن أبي عمير، أحمد بن محمد بن سليمان الرازي، سهيل بن زياد، علي بن الحسين (عليهما السلام)، علي بن محمد، عدة من أصحابنا، فضل بن شاذان، محمد بن إسماعيل (٣)، أبان ابن أبي عياش، ابن محبوب، جعفر بن محمد الأشعري، حسن بن علي الوشاء، حسين بن محمد، حفص بن غياث، حماد بن عثمان، ربعي بن عبد الله، سليم بن قيس، عبيد الله بن عبد الله الدهقان، علي ابن أبي حمزة، علي بن الحسين السعدابادي، عمرو بن أذينة، قاسم بن محمد، محمد بن علي بن الحسين

وكل فرقة تدّعي أنها تطبّق الجرح والتعديل وعلم ميزان الرجال. والرسول ضمن الرواة راوياً، وهم معصومون؛ لذلك تصح روايتهم.
ويُحيل النص إلى عدد من المتون الأصولية السابقة، مثل «النهاية» و«التهذيب» و«الذكرى» و«جواب المسائل التبانيات» والقرآن (الكتاب) والشافي وغيرها من المتون الأصولية الشيعية.^{١٤٥}

(٥) «كفاية الأصول» لمحمد كاظم الخراساني (ت: ١٣٢٩هـ) ^{١٤٦}

هو متنٌ أقرب إلى المتون الأولى لأهل السنة والشيعية، يمتاز بالتركيز والاقتصار، والوضوح والترتيب. كما يستعمل أسلوب القيل والقال والرد على الاعتراضات مسبقاً من أجل الاتساق العقلي والبرهان المنطقي، مع حصر الأدلة والحجج؛ لذلك تكثر ألفاظ الوضوح والتجلي والتأمل والتدبر والتعرف والتفطن والنظر والمراجعة والتنبيه وعدم الغفلة والتذكر ... إلخ،^{١٤٧} ويكون ذلك عادةً في نهاية الفقرة، وأحياناً في أولها.^{١٤٨} فكل مراجعة لدليل الهدف

بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، محمد بن عيسى، معاوية بن وهب، معلي بن محمد، المنقري (٢)، وما يزيد على المائة من رواة يُذكر كلٌّ منهم مرةً واحدة.

^{١٤٥} النهاية (١٩)، التهذيب (١٤)، القرآن (الكتاب) (٤)، الذكرى، جواب المسائل التبانيات (٣)، الشافي (٢)، البهجة لثمرة المهجة، المجهرة، الخلاصة، الدروس، الرعاية، فوائد على الخلاصة، القاموس، كتب الاستدلال، كتب أصحابنا الكلامية، كتب الفن، المعتبر (١).

^{١٤٦} الأستاذ الأعظم المحقق الكبير الأخوند الشيخ محمد كاظم الخراساني (قدّس الله سره)، كفاية الأصول، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم ١٤١٧ق هـ.

^{١٤٧} كما لا يخفى (١٣٥)، فافهم (١٠١)، فتأمل جيداً (٣٧)، فتدبر جيداً (٢٣)، فتأمل، فلا تغفل (١٤)، فتدبر (٩)، فافهم وتأمل جيداً، فتفطن (٦)، فافهم وتأمل، تأمل تعرف، فافهم واغتنم (٣)، فتذكر، فراجع، فراجع وتأمل، فافهم وتدبر جيداً، فلاحظ وتدبر، فانتظر، تحقق ولا تفعل، فلا تغفل وتأمل (٢). وهناك عباراتٌ أخرى مثل: كما هو أوضح من أن يخفى، كما هو واضح (٥)، على ما عرفت (٤)، فقد اتضح مما حققناه، فنلخص مما حققناه، ولا يخفى ما فيه، حسبما حققناه، كما يظهر وجهه بالتأمل، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان أو إقامة برهان، فافهم فإنه دقيق، وعليك بالتأمل التام، فافهم فإنه لا يخلو من دقة، كما لا يخفى فافهم، كما لا يخفى فتدبر جيداً ... (١)، فلا يخفى على المتأمل، لا يخلو من دقة.

^{١٤٨} ويكون ذلك بالفاظ: كما ترى، تنبيه، فانقدح بذلك، تبصرة لا تخلو من تذكرة، فاعلم، لا يخفى، فافهم وتأمل فإنه دقيق جداً، وانظر لذلك تنمة توضيح ...

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

منها التوضيح وبيان الإشكال ثم حله.^{١٤٩} وكما يكون الحكم بالوضوح يكون الحكم أيضاً بالفساد والقبح والمعارضة للعقل والنقل.^{١٥٠} ومسار الفكر منطقي استدلائي طبيعي.^{١٥١} ويطلب المؤلف بمشاركة القارئ في التأمل والتدبر؛ فالفكر تجربة مشتركة.^{١٥٢} وفي نفس الوقت يقوم النص على التجميع والاقتراس، وذكر لفظ «انتهى»، أو عبارة «انتهى موضع الحاجة من كلامه»، «انتهى كلامه رُفِع مقامه»، للدلالة على نهاية الاقتباس؛ لذلك لا يستبعد أحداً، ولا يُصدر أحكاماً بالإدانة أو التخطئة أو الكفر الصّراح على عادة أهل السنة في استعمال سلاح التكفير. ويحمل عدداً من ألقاب التعظيم والتفخيم، مثل الأستاذ الأعظم والمحقق الكبير، الأخوند الشيخ، قدّس سره، وهو مثل كل عالم آخر فريداً عصره وأوحد زمانه. ونظراً لتلخيصه الشديد فإنه كان موضع عديد من الشروح والحواشي والترجمات والتعليقات.^{١٥٣}

ويقوم الوعي على بنية ثلاثية محكمة؛ المقدمة والمقاصد والخاتمة؛ فقد أُدخلت كل موضوعات علم الأصول في المقاصد، وهي ثمانية؛ الأوامر، النواهي، المفاهيم، العام والخاص، المطلق والمقيد، الأمارات، الأصول العملية، تعارض الأدلة والأمارات. أكبرها الأصول العملية، وأصغرها المطلق والمقيد.^{١٥٤} وكل مقصد به فصول، ويمكن ضم هذه المقاصد الثلاثة في ثلاثة؛ مباحث الألفاظ التي تضم الأوامر والنواهي والمفاهيم والعام

^{١٤٩} مثل: إن محل الإشكال والتأمل، ويأتي تحقيق الكلام فيه في غير المقام، كما يظهر بعد النظر والتأمل، فإنه دقيق وبالتأمل ضيق، ولا مانع منه عقلاً ولا نقلاً، وليس بمتشابه ولا مجمل.
^{١٥٠} قد عرفت أنه بمكان من الفساد، وهو فاسد، لا يخلو من تكلف بل تعسف، فإنه بعيد جداً، وتأمل في نقضه وإبرامه، فليس مما ذكر إلا شبهة في مقابل البديهة، لا يخلو من قصور، فهو المرجع فيه بلا بينة ولا برهان، وهما قبيحان بشهادة الوجدان، وهم وإزاحة، كما توهم (١).
^{١٥١} كما أفاده، كما تقدم، كما أشرنا، كما مر، كما مر تحقيقه، كما مر آنفاً، كما أشرنا إليه آنفاً، كما هو معلوم، كما سيظهر، كما هو الظاهر.
^{١٥٢} وهو كما ترى.

^{١٥٣} مثل: الهداية في شرح الكفاية عبد الحسين بن أسد الله، الوجيزة للسيد محمد الموسوي الكازروني، نهاية النهاية في شرح الكفاية لميرزا علي إبروآني نجفي، حاشية الكفاية لميرزا أبي الحسن مشكيني أردبيلي، حاشية الكفاية لسيد محمد نجف أبادي أصفهاني، الحاشية على الكفاية لمحمد علي علي قمي، تعليقة وجيزة على الكفاية لسيد حسن يزدي إشكندري. مهدي مهريزي، أصول فقه شيعة، ص ١١٣.
^{١٥٤} الأصول العملية (١٠٠)، الأوامر (٨٨)، الأمارات (٨٠)، تعارض الأدلة (٤٦)، النواهي (٤٤)، العام والخاص (٢٦)، المفاهيم (٢٢)، المطلق والمقيد (١٤)، المقدمة (٥٤).

والخاص والمطلق والمقيد، والأدلة التي تضم الأمارات وتعارض الأدلة والأمارات، والتكليف؛ أي الأصول العملية. وكالعادة في أصول الفقه الشيعي تتقدم مباحث الألفاظ على الأدلة، والأدلة على أحكام التكليف.^{١٥٥} وذلك يعني أولوية التأويل على النص، وأولوية النص على الواقع، سواء في أصول الفقه السني أو الشيعي.

ويستعمل المتن عددًا قليلاً من الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث والأشعار، لطغيان التأمل العقلي والرغبة في الإيضاح الفكري، والأحاديث أي الروايات أكثر من الآيات.^{١٥٦} ومن أسماء الأعلام يتقدم المرتضى على الرسول، وعشرات آخرون من أئمة الشيعة باستثناء بعض السنة.^{١٥٧} ويُحال إلى عديد من المتون الأصولية، في مقدمتها الأصول، ويندر أن يكون من بينها متنٌ أصولي سني مثل «الفصول» و«فواتح الرحموت» و«المستصفى».^{١٥٨}

^{١٥٥} مباحث الألفاظ (١٩٦)، الأدلة (١٢٦)، التكليف (٨٠).

^{١٥٦} الروايات (٦٦)، الآيات (٣٦)، الأشعار (٣).

^{١٥٧} مرتضى (٨٥)، محمد حسين بن محمد رحيم الطهراني الحائري (٢٤)، محمد (الرسول) (١٥)، أبو القاسم الجيلاني القمي (١٤)، حسن بن زين العابدين العاملي الجبعي (٩)، علي بن الحسين الموسوي (٨) الأئمة الأطهار، النعمان بن ثابت الكوفي (٦)، حبيب الله الرشتي، الحسن بن يوسف الحلي، زرارة، عبد الرحمن العضدي، عثمان بن عمرو المالكي الحاجي، القائم بحمل الله فرجه، محمد بن الحسين الجبعي العاملي، محمد تقي الأصفهاني (٥)، أبو القاسم الكلانثري، أحمد بن محمد القاشاني النراقي، محمد بن أحمد الحلي، محمد بن الحسن الطوسي، محمد شريف المازندراني الحائري، يوسف ابن أبي بكر الخوارزمي السكاكي (٤)، أحمد بن محمد الأردبيلي النجفي، الحسين بن عبد الله بن سينا البخاري، حسين بن محمد الخوانساري، زين الدين (الشهيد الثاني)، السيد الصدر (صدر الدين)، عبد الله محمد التوني، المحقق البهبهاني، محمد بن محمد الطوسي (٣)، وما يزيد على مائة أخرى من الأعلام معظمهم من الشيعة، باستثناء أقلية من السنة مثل عيسى بن أبان والغزالي والفارابي وعمر ابن أبي بكر المالكي وعبد الجبار والسكاكي والسبكي، ومن الصحابة عثمان، ومن الأصوليين والفقهاء البيضاوي والبصري والباقلاني والأشعري وأحمد بن حنبل وأبو هاشم وأبو موسى الأشعري وأبو حنيفة وابن الحاجب والنخعي والآمدي.

^{١٥٨} حوالي ١٦٠ متناً أهمها: فرائد الأصول (٧٤)، الفصول (٧٠)، مطارح الأنظار (٥١)، الكافي (٣٠)، التهذيب (٢٩)، قوانين الأصول (٢١)، وسائل الشيعة (٢٥)، بدائع الأفكار، من لا يحضره الفقيه (١٤)، معالم الدين في الأصول، شرح العضدي على مختصر الأصول (١٣)، عوالي اللآلي، حاشية المصنف على فرائد الأصول، الكنى والألقاب (٩)، هداية المسترشدين (٨)، الخصال، زبدة الأصول (٥)، عدة الأصول (٤)، الاستبصار، الإيضاح، حقائق الأصول، دعائم الإسلام، الذريعة إلى أصول الشريعة، روضات الجنان، السرائر، شرح الوافية، الفوائد، الفوائد المدنية، مسالك الأفهام، معارج الأصول، المكاسب (٣)،

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وتنتهي بعض الفقرات باللازمات الدينية، مثل «إن شاء الله تعالى»، «الحمد لله على كل حال».^{١٥٩}

(٦) «فرائد الأصول» للشيخ مرتضى الأنصاري (ت: ١٣٨١هـ ق) ^{١٦٠}

وهو متنٌ مُسهبٌ يبدأ سلسلة من المتون المطوّلة المكوّنة من عدة أجزاء، حتى ليشمل كل موضوع جزءاً أشبه بمتن «البحر المحيط» للزركشي عند أهل السنة، كدائرة معارف أصولية، ويصل إلى حد ثمانية أجزاء في «التحريات في الأصول» للشهيد مصطفى الخميني. يتميز بالإسهاب والتطويل، بل إن الموضوع الجزئي قد يشمل عدة أجزاء، وهو الذي يستدعي فيها بعض التلخيص والتركيز.

وقد انعكس ذلك على الأسلوب؛ أسلوب القيل والقال، والرد على الحجج المعارضة داخل أصول الفقه الشيعي وليس مع أصول الفقه السني. كما يقوم على التأمل الذاتي من أجل البحث عن الاتساق الداخلي دون تعريفات منطقية واضحة؛ فالأسلوب السيّال شيء، والمسار المنطقي شيء آخر.

لذلك سادته التأمّلات النظرية إلى درجة الاتساع دون العمق، وكلما اتّسع النظر ضاق العمل، وكلما أوغل في التأمّلات النظرية اختفى الواقع العملي بالرغم من ظهور مفهوم الواقع، ولكنه واقعٌ نظري، وليس واقعاً عملياً.^{١٦١} وليست المسائل العملية نظرية إلى هذا الحد بالرغم من التخيير والتجري والاستصحاب والبراءة الأصلية، والإغراق في التحليل النظري في النهاية ابتعاد عن الواقع العملي؛ لذلك قال الشاطبي في «الموافقات»: «إن كل مسألة نظرية لا ينتج عنها أثرٌ عملي فوضعها في أصول الفقه عارٍ» أي زائد لا لزوم له.

الإبهاج في شرح المنهاج، أجوبة السيد على مسائل التباينات، الاحتجاج، أعلام الزركلي، أعيان الشيعة، أمل الآمل، التبيان، توحيد الصدوق، جامع أحاديث الشيعة، الجوامع الفقهية، الخلاف، الذريعة، الواحد للسيد المرتضى، رسالة قاعدة نفي الضرر، شرح الإرشاد للأردبيلي، طبقات أعلام الشيعة، الغنية، فواتح الرحموت، كشف الغطاء، مجمع البيان، مجمع الفائدة والبرهان، مستدرک الوسائل، المستصفى، مشارق الشموس، معاني الأخبار، ملاحظات الفريد على فوائد التوحيد، منتهى الدراية، وفيات الأعيان (١).

^{١٥٩} إن شاء الله تعالى (٤)، الحمد لله على كل حال (١).

^{١٦٠} الشيخ الأعظم أستاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاري، فرائد الأصول، إعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم (أربعة أجزاء)، قم، الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي ١٢١٤-١٢٨١ق.

^{١٦١} السابق، ج ١، ١٢٦.

وهو إسهاب خالٍ من الإبداع يقوم على التجميع والنقل عن الآخرين، والاقتباس من المتون السابقة بعلامة «انتهى» لبيان نهاية الاقتباس.^{١٦٢} وهذا أحد أسباب تضخم العمل في مجلدات أربعة.

ويقترب أحياناً من الأسلوب الشفاهي، الأمالي التي تعود عليها علماء الشيعة في الحوزات العلمية، وجمعها الطلاب. وهو ليس عيباً في ذاته في ثقافة شفاهية سابقة على التدوين حتى إلى وقت متأخر؛^{١٦٣} لذلك تظهر بعض التعبيرات الشفاهية، مثل «وينبغي التنبيه على أمور» أو «الكلام في أمور».^{١٦٤} وتبدأ بعض الفقرات بلفظ «اعلم»؛ فالأسلوب الشفاهي في حاجة إلى مُتكلّم ومخاطَب.^{١٦٥}

ويتوجه مسار الفكر إلى الداخل وليس إلى الخارج، والرد على الاعتراضات من الداخل وليس من الخارج؛ فالحوار مع النفس وليس مع الآخر.

وقد اتّسم المتن بالانمنمات الجزئية دون الرؤية الشاملة للموضوع، والتوهان في الجزئيات دون تركيز على الكليات بالرغم من التذكير بمسار الفكر أحياناً في أواخر الفصول.^{١٦٦}

ويُغرق المتن في الروايات عن الأئمة المعصومين عليهم السلام أكثر من الأحاديث المتواترة عند أهل السنة. ويستوي الشيعة والسنة في كثرة ألقاب التعظيم والتمجيد والتقديس، ويتم التحول من «رحمه الله» إلى «قدّس الله روحه» أو «قدّس سره»، ومن «رضي الله عنه» إلى «عليه السلام». ويدل تعظيم الأئمة في كلتا الحالتين على تقدير العلم والعلماء. والإمام المعصوم قطب الرّحى في الرواية والإجماع، وما يتصف به من تقية وغيبة ورجعة ردُّ فعل على المدلس في الرواية والمزور في الإجماع.

^{١٦٢} السابق، ج ١، ١٠٢، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٦-٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٧، ٤٣٥ ... إلخ؛ ج ٣، ٢٣، ٩١.

^{١٦٣} بل إن معظم مؤلفات هيجل التطبيقية لمنهج الجدلي النظري في «ظاهريات الروح» و«علم المنطق» محاضراتٌ مثل «دروس في تاريخ الفلسفة»، «دروس في فلسفة التاريخ»، «دروس في فلسفة الدين»، «دروس في علم الجمال».

^{١٦٤} فرائد الأصول، ج ١، ٣٧، ٤٣٧؛ ج ٢، ٩٣، ١٢٧، ١٤٩، ٣٠١، ٣٦١، ٤٣٣؛ ج ٣، ١٣، ١٩١.

^{١٦٥} السابق، ج ١، ٢٥، ٣٢، ٦٧، ١٦٦.

^{١٦٦} مثل: «ولنذكر أولاً ما يمكن أن يحتجّ به القائلون بالمنع ثم نُعقبه بأدلة الجواز» السابق، ج ١، ٢٤١. «لما سيجيئ من الأدلة»، السابق، ج ١، ٢٥١؛ ج ٣، ٢٥٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وتنتهي كثير من الفصول والفقرات باللازمات الدينية المعهودة، مثل «إن شاء الله تعالى» و«الله العالم».^{١٦٧}

وتظهر بعض المفاهيم الأصولية عند الشيعة، مثل القطع والظن والشك والاستصحاب والتجري ومنجزية العلم والفتوائية وأصالة البراءة والاشتغال والاحتياط والتخير والاحتياط والانسداد والأمارات والحجية والحكومة والرجالية والصدور والأجزاء والشهرة والتسامح والمحصورة وغير المحصورة والمانعية والقاطعية والظنية والركنية وقاعدة الفراغ والتجاوز وقاعدة اليد ... إلخ، بالرغم مما قد يبدو من تعارض بين بعضها البعض، مثل التجري والبراءة الأصلية، وأيضاً مثل الفقहاني والانحصار ومجاري الأصول والاستحباب والتوليدية، وهناك بعض المشاكل الخاصة بأصول الفقه الشيعي مثل الخلاف بين الإخباريين والاجتهاديين، وهو ما يُعادل عند أهل السنة التقابل بين النقل والعقل، وبين المأثور والمعقول، وبين الأثر والرأي، وبين الرواية والدراية كأحد آليات الإصلاح في العصر الحديث.

ويُحاور النص المعاصرين أكثر مما يُحاور القدماء في التراث الأصولي الشيعي. ويعتمد على المصادر الشيعية أكثر مما يعتمد على المصادر السنية. ويغوص في أصول الفقه الشيعي، مفاهيمه وأصوله وقواعده، أكثر من اللحاق بالأصول الأولى للشافعي والجصاص والكرخي والبزدوي عند السنة، وأصول الطوسي والمفيد والمرتضى عند الشيعة، حيث يبدو علم الأصول في المذهبين من حيث القواعد علماً واحداً قبل أن ينشغل علم الأصول الشيعي بالانفراد من أجل تصحيح مسار التاريخ وليس التشريع، تحريك الأمر الواقع وليس تثبيته، العودة إلى الاحتمالات ضد التقنين، والدخول في الذاتية ضد الموضوعية، والتأويل في مُقابل التنزيل.

ولأول مرة يُعاد بناء العلم كله على أسس معرفية نظرية، في حين أن علم أصول الفقه هو تأسيس العمل وليس تأسيس النظر؛ إذ يقوم العلم على ثلاثة مقاصد؛ القطع والظن والشك، بالإضافة إلى مقدمة عن الأصول العملية، وخاتمة عن التعارض والتراجيح، بل إن الاستصحاب نفسه، وهو ما يرتكز عليه أصول الفقه الشيعي، إنما يدخل في هذه البنية الثلاثية المعرفية؛ فالمكلف إذا ما التفت إلى الحكم الشرعي يحدث له الشك أو القطع أو الظن، طرفان ووسط. والمرجع في الشك إلى القواعد الشرعية، وهي الأصول العملية،

^{١٦٧} السابق، ج ١، ٢٩٥؛ ج ٣، ٣٨٦.

وهي مُنحصرة في أربعة احتمالات؛ الاستصحاب في حالة ملاحظة الشك، والثاني البراءة إذا كان الشك في التكليف، والثالث الاحتياط إن لم يكن الشك في التكليف، والرابع التخيير.^{١٦٨} والأولية للظن على الشك، وللشك على القطع من أجل القضاء على قطع السلطان والشك فيه وإيجاد البدائل؛ فالكل ظنون، وليس ظن السلطان الذي حوَّله إلى قطع بأولى من ظنون مُعارضِي السلطان.

ويكون التأسيس على المعرفة الشعورية الخالصة وأنماط الاعتقاد، القطع والظن والشك. والظن أكبرها ثم الشك، والقطع أقلها لأنه صعب المنال.^{١٦٩} وفي مقاصد الشك يتم الإعلان عن البراءة والاشتغال دون تناولهما، ويتم عرض باقي موضوعات علم أصول الفقه من خلال هذه البنية الثلاثية المعرفية، مثل مباحث الألفاظ والأدلة الشرعية الأربعة. والقطع لا ينقسم إلى موضوعات، بل يضم مجرد مباحث عن التجري والقطع الحاصل من المقدمات العقلية وقطع القطاع والعلم الإجمالي، في حين أن الظن ينقسم إلى مقامين؛ إمكان التعبد بالظن ووقوع التعبد بالظن، كما يتضمن الأدلة الثلاثة الأولى، الكتاب والسنة والإجماع، ممثلةً في حجية ظواهر الكتاب وقوله اللغوي والإجماع المنقول وحجية الشهرة الفتوائية وجر الواحد ومطلق الظن ودليل الانسداد وكون الظن جابراً أو موهناً أو مرجحاً. ويتضمن الشك الشك في نفس التكليف، والشك في المكلف به. ويضم الأول الشبهة التحريمية، والشبهة التحريمية الموضوعية، والشبهة الوجودية، والتمييز بين أدلة البراءة وأدلة الاحتياط. ويتضمن الثاني الشبهة المحصورة وغير المحصورة، ودوران

^{١٦٨} «اعلم أن المكلف إذا التفت إلى حكم شرعي فإما أن يحصل له الشك فيه أو القطع أو الظن؛ فإن حصل له الشك فالمرجع فيه في القواعد الشرعية الثابتة للشك في مقام العمل، وتُسمى بالأصول العملية، وهي منحصرة في أربعة؛ لأن الشك إما أن يلاحظ فيه الحالة السابقة أم لا، وعلى الثاني فإما أن يمكن الاحتياط أم لا، وعلى الأول فإما أن يكون الشك في التكليف أو في المكلف به؛ فالأول مجرى الاستصحاب، والثاني مجرى التخيير، والثالث مجرى أصالة البراءة، والرابع مجرى قاعدة الاحتياط. وبعبارة أخرى، الشك إما أن يلاحظ فيه الحالة السابقة أو لا؛ فالأول مجرى الاستصحاب، والثاني إما أن يكون الشك فيه في التكليف أو لا؛ فالأول مجرى أصالة البراءة، والثاني إما أن يمكن الاحتياط فيه أو لا؛ فالأول مجرى قاعدة الاختيار، والثاني مجرى قاعدة التخيير. وما ذكرنا هو المختار في مجاري الأصول الأربعة، وقد وقع الخلاف فيها، وتام الكلام في كل واحد موكول إلى محله؛ فالكلام يقع في مقاصد ثلاثة؛ الأول في القطع، والثاني في الظن، والثالث في الشك.» السابق، ج ١، ٢٥-٢٦.

^{١٦٩} الظن (٥١٦)، الشك (٤٦٨)، القطع (٧٤).

الأمر بين المتباينين، وبين الأمر والأكثر، وبين المحذورين في الشك الأول. وتضم الخاتمة العمل بالأصل، وقاعدة لا ضرر ولا ضرار. والمقام الثاني في الشك هو الاستصحاب دون أن يكون أصلاً مستقلاً؛ أخباره، والأقوال في حجيته، وشرائط العمل به، والتنبيه عليه، والتعارض بين الاستصحابين أو بينه وبين سائر الأمارات والأصول، بالإضافة إلى قاعدة الفراغ والتجاوز، وأصالة الصحة في فعل الغير. وتضم الخاتمة «في التعادل والتراجع» قاعدة «الجمع مهما أمكن أولى من الطرح»، والتمييز في الأدلة بين المتكافئين والراجح والمرجوح، والأخبار العلاجية التي يتم بواسطتها الجمع، والمرجحات المنصوص عليها، وأنواع المرجحات الداخلية والخارجية والدلالية، ثم الترجيح بموافقة الأصل.

ونظراً لهذا التأمل الداخلي تقل الأدلة النقلية، والآيات والأحاديث، والأحاديث أكثر.^{١٧٠} ويعتمد النص على روايات الشيعة التي تُسمى «الروايات الموصوفة»، والتي تُعادل الإصحاحات الخمسة عند أهل السنة، وهي الصحيحة وفي مقدمتها روايات زرارة، والحسنة وفي مقدمتها رواية حسنة بن المغيرة، والموثقة مثل موثقة ابن أبي يعفور وعمار، والمقبولة وهي التي تضم روايات مقبولة عمر بن حنظلة، والمكاتبة مثل القاساني، والمرسلة مثل مرسلة الفقيه، والمرفوعة مثل زرارة، والروايات مثل النبوي وعبد الأعلى مولى آل سام وأبان بن تغلب وأبي بصير وحفص بن غياث.^{١٧١} ومن الأنبياء والأئمة المعصومين الإمام علي ثم النبي ثم الأئمة ثم أبو عبد الله ثم رسول الله ثم الإمام الصادق. وقد يأخذ الرسول أكثر من لقب؛ فهو النبي والرسول ونبينا ونبيه ومحمد، كما يأخذ علي أكثر من لقب؛ فهو الإمام وأمير المؤمنين والوصي، ويأخذ آل النبي أكثر من لقب؛ آل محمد وأهل العترة وأهل البيت وأهل الذكر والحجج المعصومون والأئمة وأهل بيت الوصي والأوصياء، مع الدعوة لبعض الأئمة بأن يعجل الله فرجهم؛^{١٧٢} فقد أسره الظالمون وهو يُقاوم الظلم.

^{١٧٠} الأحاديث (٤٧٠)، الآيات (١٢٨).

^{١٧١} مجموع الرواة الثقة عند الشيعة (٦٨).

^{١٧٢} مجموع المعصومين (٥٧): الإمام (١٤٣)، (٦٧)، الأئمة (٥١)، أبو عبد الله (٤٨)، رسول الله (٣٧)، الإمام الصادق (٢٤)، محمد (٢٠)، المعصوم (١٩)، أمير المؤمنين (١٧)، أبو جعفر (١٦)، نبينا (١١)، الإمام علي (١٠)، عيسى بن مريم (٩)، الإمام الرضا (٨)، آل محمد (٧)، أهل البيت، أهل الذكر، أبو الحسن الرضا، أبو الحسن (٦)، الوصي (علي)، جعفر بن محمد، العسكري (٥)، نبيه، الحجة (الإمام)، الأنبياء، موسى بن عمران (٤)، أئمتهم، الإمام الباقر (٣)، الحجج المعصومون، الحسين بن علي،

ويُذكر عددٌ آخر من الرواة في مقدمتهم زرارة ثم محمد بن مسلم ثم ابن أبي يعفور ومئات من الرواة الثقات لا يروي عنهم أهل السنة.^{١٧٣}

ومن أسماء الأعلام يتقدم الطوسي ثم الحلي المؤسسان مع المفيد لعلم أصول الفقه الشيعي، ثم المرتضى ثم الشهيد الأول، ثم يتوالى باقي الأصوليين مثل الخوانساري والقمي والسبزواري والطببائي وغيرهم. ويظهر الغزالي وأبو حنيفة وسط أعلام الشيعة كجزء من علم الأصول الجامع للفرق. ويُسمى العلم باسم مؤلفه، مثل صاحب الفصول، صاحب القوانين، صاحب الذخيرة، صاحب المسالك، شارح المختصر، وصاحب الزبدة، وصاحب الوافية ... إلخ. ويختلط الاسم باللقب، مثل الفاضلان، المشايخ الثلاثة، الشهيد الأول، الشهيد الثاني، الصدوق، الأستاذ، أمين الإسلام، فخر الدين ... إلخ.^{١٧٤}

العبد الصالح، العالم (الإمام الرضا)، الإمام عجل الله فرجه (٢)، أحمد، بعضهم، الأوصياء، أهل بيت الرسول، أهل بيت الوصي، أمناء النبي، أوصياء النبي، العترة الطاهرة، المعصومون، الصادقون، ولي الله، فاطمة، الإمام الحسن، علي بن الحسين، محمد بن علي، الإمام الجواد، أبو الحسن الثالث، أبو محمد (العسكري)، صاحب عجل الله فرجه، ذو الكفل، شعيب، يحيى، يوسف، جبريل (١).

^{١٧٣} الرواة (١٢٩): زرارة (٣٩)، محمد بن مسلم (١٢)، ابن أبي يعفور، عبد الله مولى آل سام (٧)، أبان بن تغلب، أبو بصير، عمار الساباطي، عمر بن حنظلة (٦)، عبد الرحمن ابن الحجاج (٥)، يونس بن عبد الرحمن، ابن المغيرة، جميل بن دراج، حفص بن غياث، علي بن جعفر، ابن حنظلة (٤)، ابن بكير، أبو إسحاق الإرجائي، إسماعيل بن جابر، الجعفي، سماعة بن مهران، العمري، الفيض بن مختار، الكناسي، مسعدة بن صدقة، هشام بن الحكم (٣)، ابن مسلم، ابن يعقوب، أبو القاسم الحسين بن روح، أبو محمد، أحمد بن إسحاق، أحمد بن محمد، البنظطي، حمزة ابن الطيار، داود بن الحصين، الزهري، سليم بن قيس، عبد الله بن سنان، علي بن إبراهيم، القاساني، القمي، محمد بن عبد الله، محمد بن علي، السمعي، النعمان بن بشير (٢)، ومئات آخرون (٩٨).

^{١٧٤} الطوسي (١١٧)، المحقق الأول (الفاضلان) (٧٣)، العلامة الحلي (٧١)، المرتضى (٦٠)، الشهيد الأول (٣٦)، الخوانساري (٢٧)، القمي (أبو القاسم) (٢٥)، الشيخ حسن (نجل الشهيد الثاني) (٢٢)، السيد الصدر (٢٠)، المرتضى (١٨)، الحلي (١٧)، المفيد (١٦)، الصدوق، المحقق الثاني (١٥)، الشهيد الثاني، الشهيدان (١٤)، البهائي، صاحب المدارك، الفاضل التوني (١٣)، العضدي، الفاضلان (١٢)، الاسترابادي، الغزالي (١١)، السبزواري، شارح الوافية، صاحب الحقائق (١٠)، البحراني، صاحب الفصول، الطببائي (٨)، صاحب الوافية، المجلسي (٧)، ابن زهرة، ابن قبة، صاحب القوانين (٦)، أبو حنيفة، أبو المكارم، إسماعيل ابن أبي عبد الله، البهبهاني، الحاجبي، السيدان (المرتضى وابن زهرة)، شارح الدروس، شارح المختصر، الطبرسي، الطوسي، العاملي (٥)، ابن الوليد، الأربلي، التفتازاني، سمرة، صاحب الزبدة، فخر الدين، الكشي، الكليني (٤)، الأحسائي، الأستاذ سعد بن عبد الله، صاحب

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن الجماعات يتقدم العلماء ثم جماعة من العلماء تقديراً للعلم والعلماء، ثم الأصحاب ثم العقلاء مما يدل على إمكانية الجمع بين المذاهب باسم العقل، ثم الإخباريون التقليديون في صراعهم مع الاجتهاديين؛ لذلك كان الحوار قائماً بين القدماء والمحدثين، بين المتقدمين والمتأخرين. ويظل الحديث متأرجحاً بين مذهبنا، أصحابنا، علمائنا، مشايخنا، فقهاءنا، وبين الصحاب والعلماء والمشايخ والفقهاء والأصوليين والعقلاء والمتأخرين والمتقدمين والمعاصرين وأهل اللغة وأهل اللسان وعلماء الإسلام وأصحاب الجملة وأهل الشرائع وأصحاب الحديث والأنصار وأهل الخبرة وأهل العرف وأهل النار والمحققين والمتكلفين الذين لا ينتسبون إلى مذهب معيّن، والذي يدل على إمكانية تجاوز المذاهب.^{١٧٥} ومن ضمن الجماعات المذكورة مرةً واحدة جماعات العلم واللغة واللسان والعلم والدين، تعظيماً للعلماء بصرف النظر عن المذهب، وتقديراً لعلماء مذهب بعينه هو مذهب الإمامية، وهم علماء الاجتهاد والاستدلال والنظر والفتيا الذين جمعوا بين المعقول والمنقول، وهم أهل الحق، مُتفرقون في الأمصار والأعصار، منهم المتقدمون والمتأخرون، القدماء والمعاصرون. وقد تكون المعاصرة مع علم من الأعلام، الفارق في التاريخ، من يأتي قبله أو بعده، من يلحق به أو يفوته.^{١٧٦}

الرسالة، صاحب الرياض، علي بن بابويه، كاشف غطاء (٣)، ابن إدريس، ابن طاوس، أبو بكر، أمين الإسلام، الجزائري، صاحب الذخيرة، صاحب المسالك، علم الهدى، قطب الدين، كاشف اللثام، الكاظمي، المشايخ الثلاثة (الكليني، الصدوق، الطوسي)، المغيرة بن سعد، المفيد الثاني، النجاشي (١).

^{١٧٥} العلماء (١٠٧)، جماعة من العلماء (٨٣)، الأصحاب (٦١)، العقلاء (٥٥)، الإخباريون (٥٢)، بعض العلماء (٤٣)، أصحابنا، بعض المعاصرين (٢٤)، بعض العلماء (٣٢)، المتأخرون (١٨)، الفقهاء (١٧)، القدماء (١٦)، أصحاب الأئمة (١٤)، أهل اللسان (١٣)، الأصوليون (٨)، أهل العلم (٧)، أهل الكتاب، بعض الأصحاب، بعض مشايخنا، المحققون، المعاصرون (٦)، بعض الأساطين، بعض أصحابنا، علماء الإسلام، علمائنا، المجتهدون، جماعة من متأخري المتأخرين، القميون (٥)، أصحاب الجملة، بعض المتأخرين، بعض من عاصرنا، جماعة من الأصحاب، بعض المحدثين، الصحابة، علماء الشيعة، العوام، اللغويون، متأخرو المتأخرين، من تأخر عن الشيخ (٤)، أهل الشرائع، بعض سادة مشايخنا المعاصرين، بعض متأخري المتأخرين (٣)، الأشعريون، أصحاب الحديث، الأنصار، أهل الخبرة، أهل العرف، أهل النار، بعض غفلة أصحاب الحديث، بعض المحققين من المعاصرين، جماعة من الأصوليين، الخراسانيون، علماء جميع الأعصار، علماؤهم، فقهاء أهل البيت، فقهاؤنا، المتكلمون، المحدثون، مشايخنا.

^{١٧٦} أرباب العلوم، أصحاب الكتب المشهورة، أهل العلم، من العقلاء، من العلماء، (بعض الفضلاء السادة، بعض الفقهاء، أمة محمد، إخوة يوسف، الأنصار، عوام أمتنا، المؤمنون، بعض الأمة، بعض أهل الكتاب،

ومن البلدان يتقدم العراق دون خصومة أو ضغينة، ولا تتجاوز خراسان باقي مدن العراق، بغداد والبصرة والنجف، والحجاز ومكة والمدينة واليمن.^{١٧٧} كما يرتبط علم الأصول بالبيئة الحيوانية العربية؛ الكلب، والغنم إيجاباً، والخنزير سلباً.^{١٧٨} ومن المذاهب والفرق والطوائف تتقدم العامة، مما يدل على دور العامة في تكوين المادة الأصولية قبل الشرع والشرعية والإسلام والمسلمين، بل وقبل المذهب كالإمامية والشيعة، وقبل تنظير الخاصة في مذاهب، وقبل المؤمنين والكافرين، اليهود والنصارى وأهل الكتاب، وقبل الأشاعرة والشافعية من أهل السنة، والغلاة من الشيعة، وقبل انقسام الأمة شيعاً وطوائف خوارج ومرجئة وحشوية ... إلخ.^{١٧٩}

بعض السادة الفحول، بعض السادة الأجلة، بعض الفضلاء، الصلحاء، الصحابة، أرباب اللسان، من أهل اللغة، الأصوليون، علماء الأصول، فحول الأصوليين، الأطباء، فحول العلماء، أهل الاستدلال، أهل عصر الاجتهاد، أهل الفتاوى، أهل الفتاوى المأثورة، أهل الفتوى، أهل الفن، أهل المعقول والمنقول، أهل النظر، من المجتهدين، من المحققين، أهل الأسواق، بعض القدماء، بعض متأخري المتأخرين، بعض متأخري المتأخرين من المعاصرين، بعض المتأخرين، بعض المعاصرين من الأصوليين، بعض معاصريه، بعض من تأخر عن العلامة، عن كاشف الغطاء، عن السيد أبي المكارم، بعض من قارب عصرنا، من الفحول، جماعة ممن تأخر عن العلامة، ممن تأخر عنه، ممن تقدم عليه، من القدماء، من القدماء المتأخرين، من متأخري المتأخرين، من المعاصرين، من قارب عصرنا، علماء الأعصار، قدامؤنا، متأخرو الإخباريين، متأخرو الإمامية، المتقدمون، مشايخنا المعاصرون، المعاصرون، من تأخر عن الشيخ، أصحاب أبي الخطاب، أصحاب أبي جعفر، أصحاب الصناعات، أصحاب الصادقين، أصحابنا، أصحابه، أفاضل علمائنا، بعض فقهاءنا، بعض من وافقنا، من الإمامية، رواة أصحابنا، رؤساء المذاهب، العصابة، علماء المذهب، علماء الميزان، علمائنا، فقهاء الشيعة، فقهاء العامة، فقهاء المسلمين، فقهاؤهم، المستسلمون من سبقونا، المستضعفون، بعض شراح الوافية، بعض شراح الوسائل، بعض محشّي الروضة، أهل الحق، أهل الجنة، أهل الشرائع، بعض المدققين، بعض المشايخ، جماعة أهل العدل، من أجلاء الرواة، من الإخباريين، النقلة الأفاضل، أهل الباطل، أهل الظنون الخاصة، أهل الوسوسة، بعض من لا خبرة له، بعض من لا تحصيل له، أهل البصرة، أهل خراسان، أهل الشام، أهل الكوفة، أهل المدينة، أهل مصر، أهل مكة، الخراسانيون، علماء المدينة.

^{١٧٧} العراق (٤)، بغداد، البصرة، الكوفة، مكة، المدينة، اليمن، النجف، الشام، خراسان (١).

^{١٧٨} الكلب (٦) الغنم، البهائم، الخنزير (٥)، الحمار، الذباب، الفأر، الحيوانات (٣)، الدابة، دود القز، الطير، الطيور (٢)، البق، الحشرات، الحشرات، الحيوان غير المأكول، الديان، السبع، الشاة، الطائر، العصفور، الغراب، الفرس (١).

^{١٧٩} العامة (٧٥)، الشرع (٦٦)، المسلمون (٣٦)، الشريعة (٣٤)، الإسلام (٢٩)، الإمامية (٢٦)، الشيعة (٢١)، الخاصة (١٩)، المؤمنون، اليهود (٧)، الطائفة، الكفار، بنو فضال (٦)، أهل الكتاب (٥)، مذهب

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويُحال إلى عديد من المتون الأصولية السابقة كبداية للتراكم التاريخي،^{١٨٠} ويأتي في المقدمة بطبيعة الحال الكتاب وكتاب الله والقرآن باعتباره المصدر الرئيسي للعلم، ثم «العدة»، ثم «معارج الأصول»، ثم «معالم الدين في الأصول» و«تذكرة الفقهاء» و«نهاية الوصول» وعشرات أخرى من المتون في الفقه والتوحيد.^{١٨١}

(٧) «أصول الفقه» للشيخ محمد رضا المظفر (ت: ١٣٩٥هـ ق)^{١٨٢}

وهو كتابٌ تعليمي مدرسي يخلو من أي موقف، ولا يُحاجج أي مذهب أو اتجاه، تجريدي نظري خالص، هادئ وواثق، لا يفعل بشيء، ويكتفي بالعرض النظري الفلسفي الخالص، بل يخلو من الأمثلة الفقهية أو الواقع المعاصر، وهو ابن الثورة الإسلامية. وكان بالإمكان التحول إلى أصول فقه الثورة خاصةً بعد الحديث عن المغصوب في الفقه القديم.^{١٨٣} ومع ذلك يبدو منطق الاستدلال من تحليل بعض الألفاظ المميزة، مثل استدلال، نتيجة، إبطال، توليد، زيادة إيضاح، دفع وهم، تنبيه، وباقي ألفاظ الشعور.

العامة، الفريقان (العامة والخاصة)، الشافعية، المقلدة (٣)، المذهب، الأشاعرة، الغلاة، الفطحية، المجبرة، الواقفية، النصارى، قريش (٢)، دين الإسلام، شريعة سيد المرسلين، الحنيفية، النصرانية، الإمامية، مذهب أهل الحق، مذهب الخاصة، مذهب المخطئة، الأمة، أمة النبي، الطائفة المحقة، الحشوية، الحقية، الحنفية، الخوارج، الكافرون، المشركون، العرب، بنو أمية، بنو سماعة (١).

^{١٨٠} الكتاب، كتاب الله (١٣٥)، القرآن (٣٣)، العدة (٥٢)، معارج الأصول (١٩)، معالم الدين في الأصول، تذكرة الفقهاء (١٨)، نهاية الوصول (١٧)، مسالك الأفهام (١١)، الغنية (١٠)، المعتمد (٩)، الكافي، ذكرى الشيعة (١٣)، تحرير الأحكام (٨)، عوالي اللآلي، السرائر، الاحتجاج (٧)، الحقائق، الخلاف للطوسي، الوسائل (٦)، الاستبصار، بحار الأنوار، شرح الوافية للسيد الصدر، محاسن البرقي، شرح الوافية، مشارق الشموس (٥)، الباب الحادي عشر، جامع المقاصد، التذكرة بأصول الفقه، تفسير العياشي، الخصال، الذريعة لأصول الشريعة، قوانين الأصول، مجمع البيان، نوار الحكمة، الوافي في شرح الوافية (٤)، تهديد القواعد، حاشية الشرائع، الدروس، ذخيرة الحصاد، الغيبة، مدارك الأحكام، منتهى الطلب (٣)، الأربعون حديثاً للبهائي، أمالي المفيد الثاني، بصائر الدرجات، البيان، التوحيد، حاشية شرح المختصر، الحيل المتين، الدرر النجفية، الرحمة، رياض المسائل، زبدة الأصول، شرائع الإسلام، شرح التهذيب، الصحاح، عيون أخبار الرضا، الفوائد المدنية، قواعد الأحكام، القواعد والفوائد، الكتب الأربعة، المبسوط، مجمع الفائدة والبرهان، من لا يحضره الفقيه.

^{١٨١} حوالي سبعين متناً أصولياً.

^{١٨٢} المرحوم الشيخ محمد رضا المظفر، أصول الفقه، منشورات الفيروزآبادي، قم (د. ت.).

ونظرًا لهذه السمة البارزة في أصول الفقه الشيعي في مُقابل أصول الفقه السني، تقابل بين الداخل والخارج، بين القطع والشك، بين القياس والاستصحاب، بين الاحتمال واليقين، بين العقل والشعور، بين الوضوح والغموض، بين الألفة والغربة في المصطلحات، بين التركيز والإسهاب، بين الأدلة الشرعية الأربعة ومباحث الألفاظ. وهو تقابل له ظروفه التاريخية ودوافعه النظرية؛ فأصول الفقه السني فقه الدولة مُتجه إلى الخارج، قاطع، يقوم على القياس والاحتمال نظرًا لأن اليقين في السلطة. وهي أصولٌ عقلية؛ فالعقل للتشريع، واضحة لسهولة الحكم، أليفة اللغة حتى يفهمها الناس، مركّزة، تقوم على الأصول الشرعية الأربعة المعطاة سلفًا، في حين أن أصول الفقه الشيعي أصول مُعارضة تتّجه إلى الداخل وعالم الشعور، ميدان الحرية؛ تشك وتظن فيما ظنّه أهل السنة قطعًا ويقينًا. تتجه إلى الشعور حيث التأويل والاشتباه دون حسم العقل وتشريعه، وتُوحى بالغموض لأنه مدعاة إلى التساؤل، وتُوهَم بالغرابة اللغوية من أجل الدهشة والاستغراب، وتُسهب حتى يسهل زحزة التركيز، وترفض السجن داخل المصادر الشرعية الأربعة، وتنطلق في رحاب اللغة والأصول العملية.

والبنية رباعيةٌ تدور حول أربعة مقاصد؛ الأول مباحث الألفاظ، والثاني الملازمات العقلية، والثالث مباحث الحجة، والرابع الأصول العملية. وأكبرها الثالث مباحث الحجة.^{١٨٤} وتشمل مباحث الألفاظ المشتق، والأوامر، والنواهي، والمفاهيم، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، وأكبرها الأوامر ثم العام والخاص، وأصغرها النواهي.^{١٨٥} والملازمات العقلية تنقسم إلى قسمين؛ المستقلات العقلية، وغير المستقلات العقلية، والثانية أكبر.^{١٨٦} ومباحث الحجة تتضمن ما يُعادل الأدلة الشرعية الأربعة عند أهل السنة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس، بالإضافة إلى بعض فروعها مثل الدليل العقلي والشهرة والسيرة والتعادل والتراجيح وهو أكبرها؛^{١٨٧} فالتأويل هنا هو ركيزة البنية، وله الأولوية على النص والواقع. ابتلعت الذاتية الموضوعية، واختفى الوجود في المعرفة.

^{١٨٣} السابق، ص ٢٦٥.

^{١٨٤} مباحث الحجة (١٩٦)، الملازمات العقلية (١٣٤)، مباحث الألفاظ (١١٦)، الأصول العملية (٥٢).
^{١٨٥} الأوامر (٣١)، العام والخاص (٢٤)، المفاهيم (٢٣)، المطلق والمقيد (١٨)، المجمل والمبين (٩)، المشتق (٥)، النواهي (٤).

^{١٨٦} غير المستقلات العقلية (٩٥)، المستقلات العقلية (٢٤).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وفي الشواهد النقلية تغلب عليه الآيات أكثر من الأحاديث، ويأتي الشعر على استحياء؛ إذ إن التجربة الشعرية تجربة إنسانية عامة مثل الوحي،^{١٨٨} وهي تجربة شعرية عربية لا فرق بين عرب وعجم.

وبتحليل الأسلوب ومسار الفكر يتضح التركيز على النتيجة ثم تتساوى الألفاظ، الإيضاح وانتفاء السر، ودفع الوهم، وبيان المقصود، ونهاية الاستغراب. وبعد التنبيه والتحقيق وتبديد الوهم يظهر المختار في المسألة. وتتم مخاطبة القارئ للاحتفاظ به. وأثناء مسار الفكر يتم البيان والإيضاح والشرح والتعبير بعدة عبارات، والتنبيه على مواطن الزلل.^{١٨٩} ومع ذلك تظهر على استحياء بعض المصطلحات الأصولية الشيعية الخاصة، مثل الدليل الفقهاء، والجهتي، والمقدمية، والطريقة ... إلخ.^{١٩٠} ويتم إبراز مراحل الفكر وتطوره المنطقي وتمفصلاته، وإحالة السابق إلى اللاحق، واللاحق إلى السابق.^{١٩١}

وأسماء الأعلام كثيرة تتراوح بين أصوليي الشيعة ورواتهم؛ فمن الأصوليين يتقدم الأنصاري ثم النائيني ثم الطوسي ثم الأخوند ثم الشريف المرتضى ثم القمي والكاظمي، ثم صاحب الكفاية وصاحب الفصول نسبةً إلى مؤلفاتهم، وعشرات آخرون من علماء الأصول.^{١٩٢} ومن روااتهم وثقاتهم وعلمائهم أصحاب الإصحاحات والموثوقات يتقدم زرارة، ثم ابن عبد الله وابن إدريس والطبرسي، وعشرون آخرون مثل محمد بن مسلم والصادق

^{١٨٧} التعادل والتراجيح (٤٦)، السنة (٢٨)، الإجماع (٢٦)، القياس (٢٠)، حجية الظواهر (١٨)، السيرة (٦)، الكتاب، الدليل العقلي، الشهرة (٥).

^{١٨٨} الآيات (٧٥)، الأحاديث (٣٣)، الشعر (٣).

^{١٨٩} الحاصل (٦)، الخلاصة (٥)، السر في ذلك، وتوضح ذلك (٤)، النتيجة (٣)، زيادة إيضاح، وهم ودفع، تنبيه وتحقيق، وتمهيد وتنبيه، وبعبارة أوضح، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان، والسر واضح، توضيح التوهم، والجواب الصحيح ... إلخ (١).

^{١٩٠} الدليل الفقهاء؛ أصول الفقه، ص ٦؛ الجهتي، ص ٤٦٧؛ المقدمة، ص ٢٢٣؛ الطريقة، ص ٣٠٨.

^{١٩١} التمفصلات (١٢)، إحالة السابق إلى اللاحق والعكس (١٠).

^{١٩٢} الشيخ الأنصاري (١٦)، شيخنا المحقق الكبير النائيني (٩)، الشيخ (١٠)، الطوسي (٨)، شيخ أساتذتنا الأخوند (٧)، السيد الشريف المرتضى (٦)، القمي، الكاظمي (٣)، الكليني، صاحب الكفاية، صاحب الفصول، شيخنا المحقق الأصفهاني (٢)، الخوانساري، القاساني، الطيبطائي، صاحب المعالم، صاحب الجواهر، القوشجي، صاحب عوالي اللآلي، الفاضل النراقي، القطب ... إلخ (١).

وإسماعيل الصدر والحلي والمجلسي والكراكجي وابن طاوس وابن زهرة والقاضي وعبد الله الصادق وأبان؛ فالروايات عن أئمة الشيعة مثل الرواية عن الرسول، والأقوال عن الأئمة مثل الأقوال عن الرسول، الأوائل عليهم السلام، والثاني عليه الصلاة والسلام.^{١٩٣} ومن آل البيت يتقدم المعصوم فعلاً وقولاً والحسين.^{١٩٤} ومن أهل السنة يُحال إلى ابن حزم في «إبطال القياس» و«الإحكام»، والغزالي في «المستصفى»، وأبي حنيفة.^{١٩٥}

ومن الطوائف والفرق يُحال إلى الأشاعرة والعدلية (المعتزلة) والإمامية والإخباريين والفقهاء وعلماء اللغة والمعتزلة والشيعة الإمامية وفقهاء الشيعة، ومن الفلاسفة الشيخ الرئيس.^{١٩٦} ومن كل فرقة وطائفة هناك المتقدمون والمتأخرون، القدماء والمحدثون؛ مما يدل على الإحساس بالتاريخ والتقدم وتوالي الأجيال؛^{١٩٧} فالأئمة في العصر، والعصر عصر الأئمة.^{١٩٨}

ويُحال إلى بعض المتون الأصولية القديمة المشهورة والأقل شهرة، وتتم مراجعتها والحكم عليها؛ «وهذا الكلام صحيح».^{١٩٩} كما يُحال إلى بعض المتون المعاصرة، مثل «مدخل إلى الفقه المقارن» لتقي الدين الحكيم.^{٢٠٠} وتتأكد وحدة العمل والصلة بين الأصول والمنطق طبقاً للتراث الأصولي التقليدي، والذي أبرزه محمد باقر الصدر، كما يُحال إلى باقي الكتب المنطقية.^{٢٠١}

^{١٩٣} زارة (٦)، ابن عبد الله، الشيخ ابن إدريس (٣)، الطبرسي، الباقر (٢)، الإمام الصادق، إسماعيل الصدر، الحلي، المجلسي، الكراكجي، ابن طاوس، ابن زهرة، القاضي، ابن بزيع، عبد الله الصادق، أبان، الحسن بن جهم، الرضا، الحارث بن مغيرة، أبو الحسين، عمرو بن حنظلة، الحميري ... إلخ (١).
^{١٩٤} آل البيت، المعصوم، الحسين (٢)، الأئمة عليهم السلام، الأئمة الأطهار، الإمام، فاطمة ... إلخ (١).
^{١٩٥} ابن حزم (٣)، الغزالي (٢)، أبو حنيفة (١)، الراوندي، الشهيد الأول، محمد تقي الأصفهاني، صاحب الحاشية على المعالم.

^{١٩٦} الأشاعرة (٨)، العدلية (٥)، الإمامية (٤)، الإخباريون، الفقهاء (٢)، علماء اللغة، المعتزلة، الشيخ الرئيس، الشيعة الإمامية، فقهاء الشيعة (١).

^{١٩٧} المتقدمون (٤)، المتأخرون (٣)، العصور المتأخرة ... إلخ (١).

^{١٩٨} عصر أئمتنا، أصول الفقه، ص ٣٠٠.

^{١٩٩} العدة (٣)، جواهر الكلام، جامع السعادات، شرح التجريد، سلطان العلماء، المحقق في المعتمد، كتاب البيع للشيخ الأعظم، المعالم، المحصول، رسائل الشيخ، كتاب القضاء. أصول الفقه، ص ٣٠٢.

^{٢٠٠} أصول الفقه، ص ٤٣٠.

^{٢٠١} السابق، ص ١٧٣، ٣٢٨.

(٨) «منتهى الأصول» للجنوردي (١٣٩٦هـ ق) ٢٠٢

وهو مؤلف جامعي مدرسي مثل المتن السابق، لا اتجاه له ولا يمثل مدرسة، من نوع الموسوعات التي تضيق وتتسع طبقاً لحجم المادة المنقولة؛ لذلك يتسم بالرزانة والهدوء، وغياب السجال مع المذاهب والفرق داخل الشيعة وخارجها، ويظهر الاعتزال على استحياء في شكر المنعم، ٢٠٢ كما يظهر المستوى الشعوري للتحليل في وصف الكلام النفسي.

والبنية ثنائية طبقاً للجزأين؛ فالأول يتضمن مقاصد ستة؛ الأوامر والنواهي، والمفاهيم، العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين. وهي مباحث الألفاظ. أكبرها الأوامر ثم النواهي ثم العام والخاص مع المفاهيم ثم المطلق والمقيد، وأصغرهما المجمل والمبين؛ فقرة واحدة. ٢٠٤ والثاني ثلاثية القطع والظن والأصول العملية بديلاً عن الشك. وأكبرها الأصول العملية، وتشمل أصالة البراءة وأصالة الاشتغال والاستصحاب. وينتهي الجزء بخاتمة في التعادل والتراجيح، وفي الاجتهاد والتقليد. ٢٠٥ وهناك وعي بالبنية الثلاثية؛ القطع والظن والشك. ٢٠٦ وليس الغرض من مباحث الألفاظ استنباط حكم، بل تأسيسها على اليقين أو الظن أو الشك. وهو أقرب إلى التعريفات المنطقية والأسلوب التعليمي منه إلى التجديد والتطوير لأصول الفقه الشيعي. وأحياناً يجعل المؤلف البنية ثلاثية؛ المقدمة والمقاصد والخاتمة. ويدمج الجزأين معاً في قسم واحد في المقاصد الست بالإضافة إلى القطع والظن والأصول العملية. ٢٠٧

٢٠٢ آية الله العظمى السيد ميرزا حسن الجنوردي، منتهى الأصول (جزءان)، مطبعة مؤسسة العروج، قم ١٤٢١هـ.

٢٠٣ السابق، ج ١، ١٨٠، ٢٨٠.

٢٠٤ الأوامر (٣٦٨)، النواهي (٦٦)، المفاهيم، العام والخاص (٣٢)، المطلق والمقيد (٣٠)، المجمل والمبين (١).

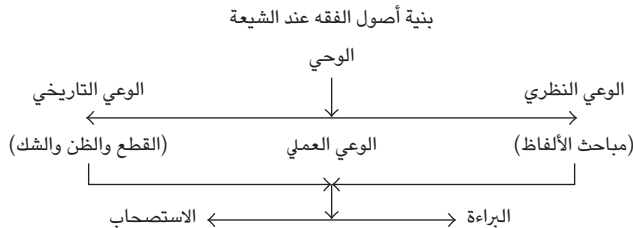
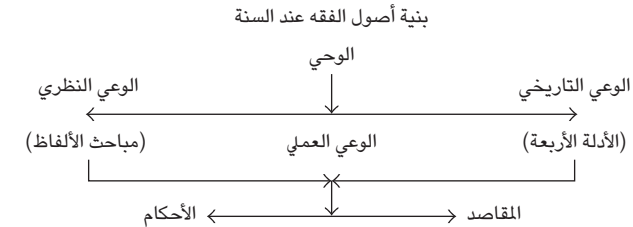
٢٠٥ الأصول العملية (٤٩٤)، الظن (١٢٤)، التعادل والتراجيح (٨٤)، القطع (٧٦)، الاجتهاد والتقليد (٤٠).

٢٠٦ «وجه تثليث مقاصد البحث. وبعد فاعلم أن المكلف القادر على استنتاج المسائل الفقهية عن أدلتها التفصيلية إذا التفت إلى حكم شرعي لا يخلو من حالات ثلاث؛ إما أن يقطع به أو يظن به أو يشك فيه. واحتمال الوهم مندرج في هذه الثلاثة باعتبار أن الوهم بأحد الطرفين به ظن بالطرف الآخر.» السابق، ج ٢، ٧.

٢٠٧ «وسمّيته بـ «منتهى الأصول»، وربّته على مقدمة ومقاصد وخاتمة.» السابق، ج ١، ١١.

وهناك تشابه واختلاف بين البنية الثلاثية في أصول الفقه عند السنة وعند الشيعة؛ فعند السنة يبدأ الوعي التاريخي في الأدلة الشرعية الأربعة، حوامل الوحي، الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ثم يأتي الوعي النظري الذي ينجلي في مباحث الألفاظ، وأخيرًا يتحقق الوعي العملي في المقاصد والأحكام. أما عند الشيعة فتبدأ مباحث الألفاظ، أي الوعي النظري، لأولوية النظر على العمل، والمعرفة على السلوك، ثم تأتي أنماط الاعتقاد والقطع والظن والشك كبديل عن الوعي التاريخي؛ فليس المهم هو الأدلة الأربعة، بل صحتها ويقينها وقطعها خارج الظن والشك، ثم تأتي الأصول العملية، البراءة والاستصحاب، كبديلين عن المقاصد والأحكام،^{٢٠٨} وعن طريقهما يتم التحول من النظر إلى العمل؛ فاللغة لها الأولوية على التاريخ عند الشيعة، في حين أن التاريخ له أولوية على اللغة عند السنة؛ فالسنة أصحاب سلطة، ومن يملك التاريخ يتحكم في اللغة، والشيعة أهل معارضة، ومن يملك اللغة يحرك التاريخ.

مباحث الألفاظ مشتركة بين السنة والشيعة تُغني عن الأحكام، أحكام التكليف خاصة، عند الشيعة، ولا تُغني عنها عند السنة، وهي مشتركة بين الفرقتين. ولما كانت



من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الأحكام من وضع الحاكم الجائر عند الشيعة وخاضعة للغة، توجد مطوية داخل مباحث الألفاظ. والأدلة الأربعة أيضًا خاضعة لمباحث الألفاظ، خاصة الكتاب والسنة، ورواية الإمام المعصوم، وضرورة وجوده في الخبر، وفي الإجماع، ويُغني عن القياس الشكلي والصوري عند أهل السنة؛ لذلك تعطي الأصول العملية حرية أكثر في السلوك عند الشيعة أكثر مما تُعطيها أحكام التكليف الخمسة عند السنة، بعدما طوّر الشيعة المباح إلى البراءة، والمندوب والمكروه إلى الاستصحاب.

وبتحليل الأسلوب يتّضح أولوية «وبعبارة أخرى»؛ مما يدل على الإسهاب والتطويل والشرح بأكثر من صياغة، كما يظهر بوضوح أسلوب القيل والقال، والرد على الاعتراضات مسبقًا من أجل اتساق الفكر، ثم يظهر خطاب الجمهور والدعوة إلى المشاركة في الفكر والمساهمة في المعرفة. ويكشف المؤلف عن السر، ويبين ما خفي، ويحل الإشكال، وينبّه على الغامض، ويدفع التوهمات، ويُزيل الشكوك، ويبين الصحيح، ويُنصف في الحكم، ويُعطي الأدلة، ويوجز الكلام، ويعبّر عن المراد والمقصود. ويُحيل السابق إلى اللاحق تأكيدًا على وحدة العمل وترابط الأجزاء وشمولية النظرة.^{٢٠٩} ومعظم اللزمات في أول الفقرات وليس في آخرها.

ويعتمد النص على عديد من الآيات والأحاديث، والآيات أكثر.^{٢١٠} ويغيب الشعر العربي كليةً بالرغم من التقارب بين التجريبتين الشعريتين العربية والفارسية. وتكثر أقوال الأئمة المعصومين، وقد تفوق الأحاديث النبوية. كما يستعمل أسلوب القيل والقال والرد على الاعتراضات مسبقًا.^{٢١١}

^{٢٠٩} بعبارة أخرى (٢٢٥)، القيل والقال (٢٢٠)، أنت خير (١٣٨)، الحاصل (١٠١)، ومما ذكرنا ظهر (٨٦)، وإذا عرفت (٦٥)، والتحقيق أن (والحقيقة) (٦٠)، بيان ذلك (٤٧)، السر في ذلك (٤٦)، الإشكال (حل) (٣٨)، تنبيه (تنبيهات) (٣٠)، توهم (٢٦)، الإنصاف (٢٣)، صحيح (ليس بصحيح) (١٨)، لا شك، على كل حال (١٦)، لا يخفى (١٥)، اعلم (معلوم) (١٤)، الدليل (يدل)، خلاصة الكلام (١٢)، من الواضح (يتضح) (١١)، ويتلخص، النقلات، إن شاء الله (٧)، وبعبارة أوضح، إحالة اللاحق إلى السابق (٦)، ولذلك نرى، والشاهد، مدفوع، الضابط، العجيب (٥)، وأنت تدري، أفاد، المراد، المقصود، تتميم (٣)، فساد، واضح الفساد، ليس كما ينبغي (٢)، وهذا خلف، بعيد جدًا، اعترض، يؤيد ما ذكرنا، بناءً على ما ذكرنا، النتيجة، على كل حال، المختار، الصواب، ولعمري هذا واضح جدًا، لا شبهة، دعوى، تتأمل (١).

^{٢١٠} الآيات (٧٣)، الأحاديث (٣٤).

^{٢١١} القيل والقال (٢٢٥).

وتكثر الأعلام بأسمائها أو ألقابها، والألقاب أكثر. ونظرًا لتكرار بعضها مثل شيخنا، أستاذنا، العلامة، المحقق، الفقيه، فإنه يتم التداخل بين أصحابها. وقد يأخذ نفس الشخص أكثر من لقب، كالمحقق والعلامة والفقيه والشيخ والأستاذ. ويتقدم أساتذة المؤلف، مثل «شيخنا الأستاذ»، أستاذنا المحقق، شيخنا الأعظم (النصاري)، ثم المؤلفون بمؤلفاتهم وليس بأسمائهم، مثل صاحب الكفاية ثم صاحب الفصول ثم صاحب المعالم ثم صاحب الحاشية ثم صاحب المدارك وصاحب الجواهر ... إلخ. كما يظهر المؤلفون بألقابهم وأسمائهم، مثل المحقق الطوسي، الفقيه (المحقق) الهمداني، المحقق النائيني، المحقق الشريف ... إلخ.^{٢١٢} كما تتم الإحالة إلى محدثي الشيعة ورواتهم وأئمتهم المعصومين، مثل زرارة وأبي عبد الله وأبي جعفر وغيرهم،^{٢١٣} ويضاف إليهم النبي. ويظهر بعض علماء السنة وفرقهم، مثل أبي حنيفة، وأبي هاشم، والفارابي من أصحاب الاتجاه العقلي.^{٢١٤} ومن الطوائف والفرق يتقدم الإخباريون ثم الأئمة والمعتزلة، لقربة الشيعة بالاعتزال، ثم الأشاعرة.^{٢١٥}

ويُحال إلى عديد من المؤلفات في معظمها شيعي، مثل الكفاية للخراساني والعديد من الحواشي عليه، وعوالي اللآلي للأحسائي، والعدة للطوسي، وغيرها من المتون.^{٢١٦}

^{٢١٢} شيخنا الأستاذ (١٦٠)، أستاذنا المحقق (٨٠)، شيخنا الأعظم (النصاري) (٥٤)، الإمام (٤٥)، صاحب الكفاية (٣٥)، صاحب الفصول (١٧)، المحقق القمي (١٠)، صاحب المعالم (٦)، صاحب الحاشية الشيخ (٤)، صاحب المدارك، صاحب الجواهر، المحقق الطوسي، الفقيه (المحقق) الهمداني، الأردبيلي، البهبهاني، بعض المحققين، المعصوم (٣)، المحقق النائيني، المحقق الشريف، الشيخ الأعظم، المحقق الثاني العلامة، المحقق (٢)، الشيخ البهائي، المحقق الرشتي، الشيخ الكبير، المحقق الخوانساري، ابن قبة، الطبرسي، علم الهدى، الأستاذ، السيد، السيد المجاهد، المفيد الثاني، الأستاذ العراقي، السيد الصدر، المحقق السبزواري (١).

^{٢١٣} زرارة، أبو عبد الله، أبو جعفر (٥)، أبو جهور الأحسائي، الحسين (٣)، زكريا بن آدم، أمير المؤمنين الصادق (٢)، محمد بن الحسن، الصادق، أبو الحسن، كميل، مقام بن سالم، صفوان، ابن إدريس، الحلبي، إسحاق بن عمار، حسن بن جهم، أبان بن تغلب، ابن أبي يعفور، العرقوقي، أبو بصير، علي بن المسيب، يونس بن عبد الرحمن، ابن إدريس النبي، الفاضل التوني، محمد القاشاني، سيدنا الأستاذ، المحقق العلامة النراقي، الشيخ محمد تقي، صاحب الفرائد، مشايخ أساتذتنا، الشارح المقدسي، المحقق المحشي، فخر المحققين، صاحب الحجة (١).

^{٢١٤} أبو حنيفة، أبو هاشم المعتزلي، الشيباني، الباقلاني، الشيخان الفارابي وابن سينا.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وتظل بعض مصطلحات الأصول الخاصة بالشريعة في صيغة المصدر الصريح، مثل الهوهوية، والتمامية، والتلبسية، والداعوية، والمانعية، واللاحرجية، والقهرية، والفتوائية، والمنجزية، أو في صيغة النسبة مثل الأعمى المولدي (الأمر)، المقدمي.^{٢١٧}

ثالثاً: تجديد علم الأصول

(١) «المعالم الجديدة للأصول» لمحمد باقر الصدر (ت: ١٤٠٠ ق/ ١٣٥٩ ش)^{٢١٨}

ثم جاءت نهضة ثانية لعلم الأصول الشيعي بعد النهضة الأولى، في القرنين الثالث والرابع عشر، يمثلها محمد باقر الصدر الذي أخذ كبداية للإصلاح مع غيره من البدايات في علم التفسير، التفسير الموضوعي للقرآن، وفي علم التاريخ، السنن التاريخية في القرآن، بل وفي المنطق في الأسس المنطقية للاستقراء. ويبدو الإحساس بالجدة في عنوان كتابه «المعالم الجديدة للأصول»، والهدف إعادة بناء علم الأصول ككل وليس مجرد تجديد أحد جوانبه الجزئية، مثل مشروع «التراث والتجديد» الذي يُحاول إعادة بناء العلوم الإسلامية القديمة كلها طبقاً لظروف العصر. وهو مركزٌ للغاية، يحمل الدعوة للتجديد، ويُعطي النموذج. ويدل العنوان الفرعي «دراسة تمهيدية في علم الأصول» أنه كتاب للمبتدئين، بالإضافة إلى تقديم معلومات عامة للهواة.^{٢١٩} وكانت النية تقديمه على ثلاث حلقات ثم اكتفى بالحلقة الأولى.^{٢٢٠} ويعتمد على الاقتباس في صلب الصفحة كما هو الحال في التأليف المدرسي.^{٢٢١}

^{٢١٥} الإخباريون (٥)، الأئمة، المعتزلة، الإمامية (٤)، الأشاعرة، بعض المتحققين (٢)، المنطقيون، المنطقي، الفقهاء المجتهدون، جمع من المحققين، مشايخ أستاذنا (١).

^{٢١٦} الكفاية (٧)، حاشية على الكفاية، العوالي اللآلي (٣)، العدة، التقريرات (٢)، المسالك، المعالم، حاشية على المعالم، البرهان، الخصال، حاشية على فرائد الشيخ الأعظم (١).

^{٢١٧} منتهى الأصول، ج ١، ٨٦، ٩٩، ١١٢، ٥٠٠، ٥٢٤، ٥٩٧؛ ج ٢، ١٠٢، ١٢٧-١٢٨، ٣٤٣، ٤٣١، ٧٨٥.

^{٢١٨} السيد محمد باقر الصدر، المعالم الجديدة للأصول (دروس تمهيدية في علم الأصول)، دار التعارف للمطبوعات، ط ٣، بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، وكُتب سنة ١٣٨٥ هـ في النجف الأشرف.

^{٢١٩} لذلك يُعطي نماذج الأسئلة التي يُجيب عليها علم الأصول، السابق، ص ٢١، ثم أعيد نشر الحلقة الأولى مع الثانية والثالثة بعنوان «دروس في علم الأصول»، دار المنتظر، بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

^{٢٢٠} السابق، ص ٦-٧.

^{٢٢١} السابق، ص ٣٧، ٤٩، ٨٦-٨٧.

وتتمثل الحدة في نقد المدرسة الإخبارية، التي تُعادل أهل الأثر وأنصار النقل عند أهل السنة، من أجل الدفاع عن المدرسة العقلية، والتي تُعادل أهل الرأي وأنصار العقل عند أهل السنة. وهو الصراع بين المحافظين والإصلاحيين. وبالرغم من هذا النقد إلا أن الكتاب لم يشأ الخوض في المناقشات والاحتجاج، وتجاوز المنهج الجدلي إلى المنهج البرهاني.^{٢٢٢} والتأريخ للعلم قبل بنيته دلالة على التحول من مرحلة إلى مرحلة، نهاية الإخباريين وبداية الإصلاحيين، كما حدث في الفلسفة اليونانية لدى أرسطو مؤرخاً، وفي الفلسفة الإسلامية لدى ابن رشد مؤرخاً، وكما حدث في علم الكلام عند محمد عبده مؤرخاً لنشأة الفرق في مقدمة «رسالة التوحيد». كان العقل عند أهل السنة رد فعل على النقل الشيعي، وكان النقل عند الشيعة رد فعل على العقل السني.^{٢٢٣} ويعتمد أصول الفقه الشيعي على بعض الأصول الاعتزالية، مثل الحسن والقبح العقليين.^{٢٢٤}

ويجمع الكتاب بين الدراسة والتجاوز، بين التاريخ والبنية، بين وصف الحالة الراهنة لعلم الأصول ثم الدعوة إلى تجديده؛ فالدراسة أشبه بالدراسات التاريخية الثانوية المعاصرة التي يكتبها الأساتذة والمتخصصون في علم الأصول. والتجاوز في الدعوة الجديدة لتجاوز الإخباريين إلى التجديديين؛ فهي دراسة تاريخية ونصّ إبداعي من دارسٍ مجدد؛ لذلك انقسم إلى قسمين مُتساويين تقريباً؛ الأول المدخل إلى علم الأصول، والثاني بحوث علم الأصول.^{٢٢٥} ويضم القسم الأول تعريف العلم، وجواز عملية الاستنباط، والوسائل الرئيسية للإثبات في علم الأصول، وتاريخ علم الأصول، ومصادر الإلهام للفكر الأصولي، وعطاء الفكر الأصولي وإبداعه، وأخيراً الحكم الشرعي وتقسيمه. وأكبرها تاريخ علم الأصول الذي يستغرق نصف المدخل.^{٢٢٦} أما القسم الثاني «بحوث علم الأصول» فتنقسم إلى نوعين؛ الأول العناصر المشتركة في الاستنباط القائم على أساس الدليل، والثاني العناصر

^{٢٢٢} السابق، ص ٦.

^{٢٢٣} السابق، ص ٤٢-٤٤.

^{٢٢٤} السابق، ص ١٤٩-١٦٠.

^{٢٢٥} المدخل إلى علم الأصول (١٠٠)، بحوث علم الأصول (٩٠).

^{٢٢٦} (١) تاريخ علم الأصول (٤٤). (٢) تعريف علم الأصول (١٧). (٣) الوسائل الرئيسية للإثبات في علم الأصول (١٦). (٤) مصادر الإلهام للفكر الأصولي (٩). (٥) جواز عملية الاستنباط (٨). (٦) عطاء الفكر الأصولي وإبداعه (٥). (٧) الحكم الشرعي وتقسيمه (٣).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

المشتركة في الاستنباط القائم على أساس الأصل العملي. وهو التقابل بين النظر والعمل، والأول أكبر من الثاني بمقدار ثلاثة أضعاف.^{٢٢٧} والأدلة ثلاثة؛ الدليل اللفظي، والدليل البرهاني، والدليل الاستقرائي. وقد تتعارض الأدلة. وأهمها اللفظي ثم البرهاني ثم الاستقرائي. وهو التقابل بين اللفظ والمعنى والشيء.^{٢٢٨} والأصول العملية أربعة؛ العقل، وأصالة البراءة، ومنجزية العلم الإجمالي، والاستصحاب. وأهمها منجزية العلم الإجمالي ثم الاستصحاب.^{٢٢٩} وكما تتعارض الأدلة النظرية تتعارض أيضاً الأصول العملية؛ ومن ثم غابت البنية الأصولية عند السنة، مصادر الشرع الأربعة، والأحكام والمقاصد، والمفتي والمستفتي.

وقد تطوّر علم أصول الفقه في التاريخ، وشتان ما بين الزمن الأول وهذا الزمن؛^{٢٣٠} فقد وُلد علم الأصول في أحضان علم الفقه، وكان هشام بن الحكم تلميذ الإمام الصادق في «رسالة الألفاظ» هو المؤسس للعلم قبل الشافعي! وظل علم الأصول مُتذبذباً بين علم الفقه وعلم أصول الدين. كانت الحاجة إلى علم الأصول حاجةً تاريخية خالصة، ثم سبق السنة الشيعية في وضع أصول العلم، ثم توقّف بعد الشاطبي، ثم استأنف الشيعة العلم في القرنين الماضيين قبل أن يُحاول علال الفاسي محاولة تجديد مقاصد الشريعة. لقد أسّس الطوسي العلم ثم توقّف بعده وساد التقليد، ثم استأنف ابن إدريس، ثم سار من صاحب السرائر إلى صاحب المعالم، ثم مُني العلم بصدمة جديدة من الإخباريين ورأدهم الاسترابادي معتمدين على أهل الظاهر في نفي القياس، وبيدأ التجديد الحديث بتغيير الجذور المزعومة للحركة الإخبارية حتى ينتصر العلم وتظهر المدرسة الإصلاحية الجديدة؛ وبالتالي مرّ علم الأصول عند الشيعة بثلاثة عصور؛ الأول العصر التمهيدي ووضع البذور الأساسية بفضل ابن عقيل وابن الجنيد، وينتهي بظهور الطوسي. والثاني عصر العلم،

^{٢٢٧} (١) العناصر المشتركة في الاستنباط القائم على أساس الدليل (٦٧). (٢) العناصر المشتركة في الاستنباط القائم على أساس الأصل العملي (١٨).

^{٢٢٨} (١) الدليل اللفظي (٣٤). (٢) الدليل البرهاني (١٥). (٣) الدليل الاستقرائي (١١). (٤) التعارض بين الأدلة (٥).

^{٢٢٩} (١) منجزية العلم الإجمالي (٦). (٢) الاستصحاب (٤). (٣) العقل (٣). (٤) أصالة البراءة «تعارض الأدلة» (٣).

^{٢٣٠} المعالم الجديدة، ص ٦، ٤٦-٨٩، ٩٣-٩٥.

عصر الطوسي وابن إدريس والحلي والعلامة والشهيد الأول. والثالث عصر الكمال بفضل الوحيد البهبهاني.^{٢٣١}

ونظرًا لتاريخ علم الأصول كثرت أسماء الأعلام وأسماء المصادر القديمة والحديثة، ويتقدم الأعلام الشيخ الطوسي أو الشيخ أو الشيخ الرائد فقط مؤسس علم الأصول الشيعي، فالنهاية أو البداية الجديدة تُحيل إلى البداية الأولى، ثم السيد المرتضى وهو المؤسس الثاني للعلم، ثم المحقق الحلي، والوحيد البهبهاني أو الأستاذ الوحيد، ثم المفيد المؤسس الثالث للعلم، ثم الاسترآبادي مؤسس المدرسة الإخبارية التي يتم نقدها، ثم الخونساري والقمي والكليني والمجلسي والنراقي والخراساني وعشرات غيرهم من المحطات الرئيسية في تطور علم أصول الفقه الشيعي. ويُذكر أعلام السنة نظرًا للتقريب بين المذهب كأحد التيارات الإصلاحية المعاصرة، مثل أبي حنيفة والشافعي والغزالي.^{٢٣٢} وأحيانًا يُكتفى بالمؤلف ونسبته لكتابه، مثل صاحب السرائر وصاحب المعالم سواء المؤلف أو ابنه.^{٢٣٣} وتتجمع الأعلام في القسم الأول التاريخي في حين يكاد يخلو القسم الثاني البنيوي منها.

^{٢٣١} وقد تعاقبت ثلاثة أجيال في العصر الثالث؛ الأول تلامذة الوحيد، مثل بحر العلوم (ت: ١٢١٢هـ)، جعفر كاشف الغطاء (ت: ١٢٢٧هـ)، القمي (ت: ١٢٢٧هـ)، الطبطبائي (ت: ١٢٢١هـ)، التستري (ت: ١٢٣٤هـ). والثاني محمد تقي ابن عبد الرحيم (ت: ١٣٤٨هـ)، محمد شريف بن حسن بن علي (ت: ١٢٤٥هـ)، الأعرجي (ت: ١٢٢٧هـ)، النراقي (ت: ١٢٤٥هـ)، النجفي (ت: ١٢٦٦هـ). والثالث مرتضى الأنصاري (ت: ١٢٨١هـ) الذي عاصر نشأة المدرسة الجديدة.

^{٢٣٢} (الشيخ) الطوسي (٧٣)، السيد المرتضى (١٦)، المحقق الحلي، الوحيد البهبهاني (الأستاذ الوحيد) (٩)، الشيخ المفيد، أبو حنيفة، ابن زهرة الحلبي (٧)، الاسترآبادي (٦)، ابن عقيل (٥)، الشافعي، البحراني، صدر الدين، الأنصاري، الشيخ الرائد (٣)، الخونساري، القمي، الغزالي، محمد تقي الدين عبد الرحيم، الكليني، ابن بابويه القمي (٢)، ابن المطهر، ابن زين العابدين، البهائي، الأعرجي، العافي، الإسكافي، المجلسي، القاساني، النراقي، النجفي، الخراساني، التونسي، الشيرازي، محمد شريف، جمال الدين، بحر العلوم، كاشف الغطاء، الميرزا، القمي، الطبطبائي، التستري، الزبيدي، الهمداني، المدني، النوبختي، النجاشي، الطرابلسي، الكركجي، الشيخ منتجب الدين، المظفر، الصهرشتي، الشعبي، ابن سيرين، الأصفهاني، الأشعري، الجزائري، البحراني، الأعرجي، الحمصي، الحسن القمي، الإسكافي، الشيباني، الديلمي (١).

^{٢٣٣} صاحب المعالم (٢)، صاحب السرائر، صاحب الرياض، ابن صاحب الحاشية على المعالم (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن أعلام الشيعة ورواتهم وأئمتهم يتقدم ابن إدريس، ثم ابن الحفيد، ثم المعصوم، ثم الإمام الصادق، ثم النبي والحسن، ثم زرارة والإمام، وعشرات غيرهم.^{٢٣٤} ونظرًا لأن من بواعث التجديد الثقافة الغربية الحديثة يُشار لأول مرة إلى أعلامها، مثل رسل ثم بيكون ولوك وهيوم، وكلهم من المذهب التجريبي الاستقرائي؛ لذلك كتب المؤلف أيضًا «الأسس المنطقية للاستقراء» لتفنيد الاستقراء الساذج، أن التجربة تصنع فكرًا، وأن الإحصاء يُنتج قانونًا؛^{٢٣٥} فالتجربة والبداية أساسًا التحديث في علم الأصول.^{٢٣٦} كما يستعمل بعض الأسئلة اللغوية كما هو الحال في علم اللغة الحديث. ويبرز الأساس النفسي للغة، ويميّز بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية.^{٢٣٧}

ومن المجموعات، الطوائف والفرق والمذاهب، يتقدم الأئمة والفقه الإمامي والإماميون والأئمة وأصحاب الأئمة بطبيعة الحال، ثم يأتي الإخباريون والإخبارية، وهي المدرسة التقليدية التي تعتمد على النقل دون العقل، والتي يتم نقدها لإفساح المجال للاجتهاد الجديد مع آل البيت أهل الاستقامة وعلماء الشيعة، ثم الأصوليون على الإطلاق وأصحابنا على التقيد، ثم الفقهاء والمحدثون إحالة إلى القدماء والمحدثين وغيرهم. ويُحال إلى أهل السنة وبعض فرقهم مثل الأشاعرة، ومذاهبهم مثل الحنفي.^{٢٣٨}

ومن المصادر القديمة والحديثة المُحال إليها تأتي الأمهات التأسيسية الأولى لعلم الأصول، مثل «المبسوط» و«العدة» للطوسي، ثم «الذريعة» للسيد المرتضى، و«السرائر»

^{٢٣٤} ابن إدريس (٢٦)، ابن الحفيد (١٠)، المعصوم (٩)، الإمام الصادق (٦)، النبي، الحسن (٣)، زرارة، الشيخان، الفاضلان، الشهيدان، الإمام (٢)، محمد بن مسلم، علي بن مهزيار، هشام بن الحكم، أبو جعفر الموسوي، ابن الحسن، موسى بن جعفر، محمد بن الحسن، الصدوق، أبو عبد الله، حسن بن زين العابدين، أمير المؤمنين، محمد ابن أبي عمير، يونس ... (١).

^{٢٣٥} محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، دراسة جديدة للاستقراء تستهدف اكتشاف الأساس المنطقي المشترك للعلوم الطبيعية والإيمان بالله، دار التعارف للمطبوعات، ط٤، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، وهو نفس موقف لاشيليه في كتابه الشهير «أسس الاستقراء» Lachelier: Les Fondement de l'Induction.

^{٢٣٦} المعالم الجديدة، ص ٣٠، ٣٣، ٤٤-٤٥.

^{٢٣٧} السابق، ص ١٢٢-١٢٦.

^{٢٣٨} الإمامية، الفقه الإمامي (١٥)، الإماميون (٨)، الأئمة (٥)، أصحاب الأئمة (١)، الإخباريون، أهل البيت (٩)، الإخبارية، علماء الشيعة (٧)، الأصوليون، أصحابنا (٤)، الفقهاء، المحدثون (٢)، فقهاء العامة، الرواة، الصادقون، المعصومون (١)، السنة (٣)، الأشاعرة، الحنفي، الحمديّة (١).

لابن إدريس، ثم «الغنيمة» لابن زهرة الحلبي، و«الدرر النجفية» للبحراني، ثم «الانتصار» و«التهذيب» و«المعالم» و«الوسائل» و«الكافي»، وبعض الكتابات السجالية من المدرسة الإخبارية للرد على أنصار القياس.^{٢٣٩}

ومع ذلك تربط «المعالم الجديدة» بين شقي الأصول، علم أصول الدين وعلم أصول الفقه، بالرغم من التمايز بين العلمين؛ الأول لأصول النظر، والثاني لأصول العمل.^{٢٤٠} ونظرًا للطابع المعرفي النظري الخالص لأصول الفقه الشيعي تداخل العلمان،^{٢٤١} كما يتداخل علم أصول الفقه مع علم الفقه بالرغم من التمايز بين العلمين. وما زالت عصمة الأئمة تلعب دورًا منطقيًا معرفيًا في علم الأصول، وهي مقولة خارج نسق العقل والمنطق.^{٢٤٢} وبالرغم من نوايا التقريب إلا أنه ما زال ينقد أهل السنة وفقهاء العامة، ورفض تصويب الجميع احترامًا لآل البيت، ويتعاطف مع الأشعرية أكثر مما يتعاطف مع الاعتزال. وما زالت بعض المصطلحات المميزة لأصول الشيعة عن طريق المصدر الصريح، مثل «حجية» و«منجزية».^{٢٤٣} ويعتبر القياس خطوة من الاستقراء بالرغم من التمييز بينهما.^{٢٤٤}

وما زالت تظهر في محاولة التجديد بعض المصطلحات القديمة المكونة من المصدر الصريح، مثل حجية.^{٢٤٥}

^{٢٣٩} المبسوط (١٥)، العدة (١١)، الذريعة، السرائر (٧)، الغنيمة، الدرر النجفية، الانتصار، التهذيب (٢)، تهذيب الوصول إلى علم الأصول، مبادئ الأصول، المعالم، زبدة الأصول، البحار، الوافي، الحقائق، البرهان، الوافية في الأصول، مشارق الشموس، الفوائد الحائرية، نهج الأصول إلى معرفة الأصول، رسالة في الألفاظ، النهاية، من لا يحضره الفقيه، كتاب المعارج، الوسائل، التقريب في أصول الفقه، المختصر، مقابيس الأنوار، الكافي، الفوائد، وسائل الشيعة، شرائع الإسلام، الاستفادة في الطعون على الأوائل والرد على أصحاب الاجتهاد والقياس (الزبيدي)، الرد على من رد آثار الرسول واعتمد على نتائج العقول (المدني)، الرد على عيسى بن أبان في الاجتهاد (النوبختي)، الرد على ابن الجنيد في الاجتهاد والرأي (الشيخ المفيد) ... إلخ (١). السابق، ص ٢٤-٢٥.

^{٢٤٠} لذلك يربط العلم بالإيمان بالله في البداية، وبالتمييز بين العالم التكويني والعالم التشريعي في النهاية. المعالم الجديدة، ص ٥، ١٤٧.

^{٢٤١} السابق، ص ٥-٨.

^{٢٤٢} السابق، ص ٣٢، ٣٧، ٤٠، ١٦٧-١٧٥.

^{٢٤٣} السابق، ص ١٣٩-١٤٤، ١٨٠-١٨٧.

^{٢٤٤} السابق، ص ١٦٤.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

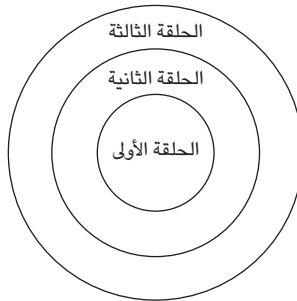
(٢) «دروس في علم الأصول» لمحمد باقر الصدر^{٢٤٦}

ويشمل الحلقات الثلاث التي أعلن عنها من قبل، وهي مادة مكرّرة في الحلقات الثلاث إنما تضيق وتتسع من الحلقة الأولى إلى الثانية إلى الثالثة كدوائر مُتداخلة.^{٢٤٧} والغاية منها تدريس مادة علم أصول الفقه على ثلاث سنوات مُتتالية، أو على ثلاث مراحل مُتعاقبة،^{٢٤٨} وهو ما يُصرّح به في العنوان الفرعي تحت الحلقة الأولى «كتاب دراسي في علم أصول الفقه أُعدّ للمبتدئين في دراسة هذا العلم»؛ لذلك تكثر الكتب وتتضخم بسبب تكرار المادة العلمية، خاصةً وأنها منقولة عن السابقين، والإبداع فيها قليل. ولم يحدث التراكم التاريخي الكمي ليحدث اختراقاً نوعياً جديداً. الإعلان ضخم في البداية عن ضرورة التجديد، ثم تأتي الدروس في النهاية مدرسية تقليدية كما فعل ابن سينا في «منطق المشركين»، الإعلان عن إبداع منطق للمشرقيين غير المنطق اليوناني، ثم أتى في النهاية منطقاً صورياً أرسطياً خالصاً.^{٢٤٩} وقد كُتبت الحلقات الثلاث في مدة شهرين!^{٢٥٠} والعلم عائلي من الجد إلى الأب إلى الحفيد، كما اتضح ذلك في علاقة مصطفى الخميني بأبيه جد

^{٢٤٥} السابق، ص ١٠.

^{٢٤٦} السيد محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، المجلد الأول، الحلقة الأولى والثانية، المجلد الثاني، الحلقة الثالثة، دار المنتظر، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

^{٢٤٧}



^{٢٤٨} مثل مرحلة اليسانس ثم الماجستير ثم الدكتوراه، وهما حلقتان في الحوزة العملية؛ مرحلة تمهيدية، مرحلة السطح، والثانية مرحلة عالية، مرحلة الخارج. وتعني الحلقة هنا كلمة Cycle.

أولاده. كذلك تُهدى الدروس إلى ولد المؤلف البار العزيز السيد عبد الغني الأردبيلي الذي قضى نحبه قبل الانتهاء من كتابة الحلقات.

ويُعلن في المقدمة عن الرغبة في التطوير والتجديد عن طريق الكتب المدرسية وتحسينها. وهناك عدة مبررات لاستبدال كتب التدريس الشائعة في الحوزة العلمية ووضع كتب أخرى؛^{٢٥١} الأول أن الكتب القديمة تعبر عن مراحل مختلفة للفكر الأصولي؛ ومن ثم الحاجة إلى وضع كتاب جديد يعبر عن المرحلة الحالية. والثاني أن الكتب السابقة تعبر عن آراء مؤلفيها وليست كتباً مدرسية «محايدة»، وكأن التأليف الأصولي لا يكون إلا مدرسيًا. والثالث كتابة المؤلفين لأمثالهم بما في ذلك الاستطرادات، وليس لطلابهم أو للثقافة العامة، وكأن التأليف الأصولي لا يكون للأصوليين، بل للطلاب وللعمامة. والرابع أن مضمون العلم الأصولي القديم ومصطلحاته لم تعد تعبر عن الواقع الحالي، وشتان ما بين زمان الوحيد البهبهاني واليوم. والحقيقة أن النتيجة الجديدة لم تختلف في مضمونها ومصطلحاتها عن النتائج القديمة.^{٢٥٢}

وقد صدرت عدة محاولات لتجديد العلم الأصولي المدرسي، مثل «مختصر الفصول» بدلاً من «القوانين»، و«الرسائل» الجديدة «اختصاراً لـ»الرسائل» القديمة، و«أصول الفقه» كوسيط بين المعالم من ناحية والرسائل والكفاية من ناحية أخرى، ولكنها لا تفي بكل مقتضيات التجديد لعدة أسباب؛ أولاً: الاختصار على السطح دون الدخول في العمق. ثانياً: التغير في البنية إلى رباعية بدلاً من الثنائية كان مجرد تقسيم شكلي. ثالثاً: عدم تعبير الكتب الجديدة عن فحوى واحد مُتقارب كمّاً وكيفاً.^{٢٥٣}

لذلك تم تقسيم الدروس إلى ثلاث حلقات للتدرج في العلم مع وحدة المنهج مع اختلاف المستويات، ودون الدخول في كل التفصيلات والأدلة، مع الإبقاء على بعض التواصل مع البنية الثنائية القديمة، مباحث الألفاظ والأدلة العقلية، مع تغيير التسمية

^{٢٤٩} من النقل إلى الإبداع.

^{٢٥٠} دروس في علم الأصول، ج ١، ٥.

^{٢٥١} جرى العرف في الحوزة العلمية على اختيار المعالم والقوانين والرسائل والكفاية. السابق، ج ١،

٩-١٠.

^{٢٥٢} السابق، ص ١٠-١٩.

^{٢٥٣} السابق، ص ١٩.

إلى مباحث الأدلة والأصول العلمية، ثم قسمة الأدلة إلى شرعية وعقلية، ثم قسمة الدليل الشرعي إلى بحث في الدلالة وبحث في السند والبحث في حجية الظهور. وتمتاز هذه البنية على البنية الثنائية التقليدية وعلى البنية الرباعية للمحقق الأصفهاني. كما ابتدأت الدروس من البسيط إلى المركب. وميزة الحلقات الثلاث هو التفكير في تخلق البنية من الأصول إلى الفرع مع الحرص على التواصل والانقطاع بينها، تواصل الأصول، وانقطاع الفروع. ومع ذلك تم الإبقاء على العبارة الأصولية التقليدية حتى لا يقع الانقطاع مع التراث الأصولي القديم، يعرفها العربي والفارسي ولا تخص لغة قوم بعينهم. وأخيرًا توخّت الدروس الجديدة الوضوح وسلامة العرض دون الوقوع في الاختيارات المذهبية حتى لا يتأثر الطلاب بها.^{٢٥٤} وبالنسبة للطلاب، القادر على معرفة القديم مثل «الكفاية» و«المعالم» قادر على معرفة الجديد؛ فالجديد لا يُغني عن القديم، والقديم لا يُغني عن الجديد. والقادر على قراءة الحلقة الأولى قادر على الثانية والثالثة. وفي «المعالم الجديدة للأصول» خلاصة للدروس، وكلاهما لا يُغني عن الأستاذ.^{٢٥٥}

والبنية تقليدية. الحلقة الأولى هي البنية الثنائية في «المعالم الجديدة للأصول»، المقدمة والبحوث، والبحوث أكبر.^{٢٥٦} في المدخل التاريخ، وفي البحوث البنية. وهي نفس البنية في الحلقة الثانية أيضًا مع مزيد من التفصيل في الدليل الشرعي، اللفظي وغير اللفظي، والدليل العقلي ثم الأصول العملية. والدليل اللفظي أكبر. والأصول العملية هي نفسها الأصول الأربعة السابقة، العقل وأصالة البراءة ومنجزية العلم الإجمالي والاستصحاب.^{٢٥٧} والحلقة الثانية لها نفس البنية السابقة للحلقتين الأولى والثانية مع مزيد من التفصيل والمصطلحات الجديدة، مثل «الأدلة المحرزة» و«حجية القطع» والشك. ويوازي الدليل الشرعي الأصول العملية من حيث الكم، والأقل الدليل العقلي.^{٢٥٨} ويتم تفصيل الدليل اللفظي إلى مباحث الألفاظ الشهيرة عند أهل السنة، الأمر والنهي، والإطلاق (دون التقييد)، والعموم (دون الخصوص)، والمفاهيم مثل الشرط والوصف.^{٢٥٩} وتدخل مباحث الأخبار، التواتر والآحاد،

^{٢٥٤} السابق، ص ٢١-٢٨.

^{٢٥٥} السابق، ص ٢٨-٣٠.

^{٢٥٦} البحوث (٨٢)، المقدمة (٤٨). السابق، ج ٢، ٢٩.

^{٢٥٧} الدليل اللفظي (٣٦)، الأصول العملية (٢٢)، الدليل العقلي (١٥).

^{٢٥٨} الدليل اللفظي (٩٨)، الأصول العملية (٩٥)، الدليل العقلي (٥٦).

^{٢٥٩} دروس في علم الأصول، ج ٢، ٦٦-١٠٤.

في وسائل الإثبات الوجداني.^{٢٦٠} والحلقة الثالثة تكرار للحكم الشرعي وأقسامه والدليل الشرعي والدليل العقلي (الجزء الأول)، وتكرار للأصول العملية الأربعة في حالة الشك. ونظرًا لأهمية الاستصحاب فإنه يدخل في الأدلة مع الدليل الشرعي والدليل العقلي، كما يدخل في الأصول العملية مع الشك والتعارض في النوعين من الأدلة الشرعية والعملية. وقد يكون الجديد هو نقل العلم من المستوى الصوري الخالص إلى المستوى الوجداني والمعرفة الوجدانية والإثبات الوجداني.^{٢٦١}

والشواهد النقلية قليلة، والآيات أكثر من الأحاديث.^{٢٦٢} والشرح العقلي واضح للتلاميذ. ولا يُشار إلى الأعلام إلا في المقدمة التعليمية التاريخية، أما البحوث فتعتمد على العرض العقلي النظري الخالص. وتغيب الشواهد الشعرية؛ فالشعر العربي ليس رصيدًا رئيسيًا في الوجدان الفارسي.

كما أن أسماء الأعلام قليلة، وهما نوعان؛ الأول أعلام الأصول، سواء بأسمائهم أو بنسبتهم إلى مؤلفاتهم، مثل المحقق النائيني ثم صاحب الكفاية والمحقق العراقي ثم الشيخ الأنصاري ثم المحقق الأصفهاني ثم المحقق الخراساني ثم صاحب الفصول وغيرهم.^{٢٦٣} والثاني رواة الشيعة وأعلامهم وأئمتهم، وفي مقدمتهم بطبيعة الحال زرارة ثم أبو عبد الله ثم عبد الله بن سنان ثم الإمام والصادق ثم أبو جعفر والحسن والباقر وحنظلة والحجة والحميري وغيرهم،^{٢٦٤} ومن الطوائف الأصوليون والأعلام ثم المحققون.^{٢٦٥}

(٣) مباحث الدليل اللفظي «مباحث الحجج والأصول العملية»

لمحمد باقر الصدر^{٢٦٦} (١٣٥٩ش)

«مباحث الدليل اللفظي» مع «مباحث الحجج والأصول العلمية» يكوّنان معًا القسمة الثنائية لعلم أصول الفقه الشيعي التي تضم ما يُعادل مباحث الألفاظ ومصادر الشرع دون الأحكام والمقاصد المعروفة عند أهل السنة، وهو كتابٌ واحد من سبعة أجزاء؛

^{٢٦٠} السابق، ص ١٠٨-١٣٠.

^{٢٦١} الإثبات الوجداني، السابق، ج ١، ١٠٨-١١٨؛ ج ٢، ١١٩-١٢١.

^{٢٦٢} الآيات (٢٨)، الأحاديث (٢).

^{٢٦٣} المحقق النائيني (١٢)، صاحب الكفاية، المحقق العراقي (٧)، السيد الأستاذ (٥)، الشيخ الأنصاري (٤)، المحقق الأصفهاني (٣)، المحقق الخراساني، المحقق الثاني، صاحب الفصول، الميرزا (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ثلاثة للدليل اللفظي، وأربعة للحجج والأصول العملية، بالرغم من تمايز العنوانين. وهي تقارير من تأليف السيد محمود الهاشمي، وليست من تدوين محمد باقر الصدر. كُتبت لطلاب الدراسات العليا لتطوير برامج الدراسة؛^{٢٦٧} لذلك ارتبط بتاريخ التأليف المدرسي في الحوزات العلمية مقارنة بتأليف القدماء. وقد وضع أسس هذه المدرسة الجديدة محمد الباقر وولده الصادق تطويرًا للكتب القديمة مثل «أصول آل الرسول»، «الأصول الأصلية»، بعد الرُّواد الأوائل مثل الشيخ المفيد، والإرهاصات الأولى قبله عند هشام بن الحكم في «مباحث الألفاظ»، ويونس عبد الرحمن في «اختلاف الحديث»، والشافعي في «الرسالة».^{٢٦٨} ويتَّسم الكتاب بالشمول والموسوعية، والاستيعاب والإحاطة، والإبداع والتجديد، والمنهجية والتنسيق، والنزعة المنطقية والوجدانية، والذوق الفني والإحساس العقلاني وبالقيمة الحضارية المقارنة.^{٢٦٩} ونظرًا لضخامة العمل يُحيل السابق إلى اللاحق، واللاحق إلى السابق.^{٢٧٠}

وكالعادة تبدأ مراجعة التاريخ والمقارنة بين القدماء والمحدثين، وبإعادة تحديد علاقة العلم بالفقه واللغة والفلسفة.^{٢٧١} ومع ذلك تظهر المصطلحات الشيعية الخالصة المكوّنة من النسبة أو من المصدر الصريح.^{٢٧٢} ويغلب على الأصول الطابع المعرفي اللغوي المنطقي على مستوى الشعور؛ لذلك يغيب الواقع كله، الواقع العريض والواقع الثوري، بالرغم من الإشارة إليه كإطار خارجي للعصر.^{٢٧٣} ومع ذلك يُحال إلى موضوع الصلاة في المكان المغصوب الذي يمكن أن يؤدي

^{٢٦٤} زارة (٦)، أبو عبد الله (٤)، عبد الله بن سنان (٣)، الإمام، الصادق (٢)، أبو سعيد الزهري، أبو جعفر، الحسن، جميل، الباقر، حنظلة، عبد الرحمن ابن أبي عبد الله، الحجة، الحميري، علي بن مهزيار (١).

^{٢٦٥} الأصوليون، الأعلام (٢)، المحققون (١).

^{٢٦٦} السيد محمد باقر الصدر، مباحث الدليل اللفظي (٣ أجزاء)، تقارير الشهيد السعيد الأستاذ آية الله العظمى، تأليف السيد محمود الهاشمي، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط ٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

^{٢٦٧} السابق، ج ١، ١٥.

^{٢٦٨} السابق، ص ٥-٦.

^{٢٦٩} السابق، ص ٧.

^{٢٧٠} السابق، ج ٤، ١٨٢.

^{٢٧١} السابق، ج ١، ١٩-٣٥، ٢٨٣، ج ٤، ٢٣٣.

إلى لاهوت الأرض ولاهوت التحرير.^{٢٧٤} يدخل في المسائل النظرية مثل المسائل الكلامية والحديث عن الجبر والاختيار، ويحتاج الفرق الإسلامية، المعتزلة والأشاعرة والشيعة.^{٢٧٥} ونظرًا لتعظيم كاتب التقرير للمُحاضر تكثُر الألقاب؛ مما يمنع من أخذ موقف نقدي وسيادة جانب التبجيل والاحترام؛ فإذا ساد أصول الفقه السني الطابع العملي فإن الطابع النظري الخالص هو السائد على أصول الفقه الشيعي بالرغم من عنوان «الأصول العملية»،

^{٢٧٢} النسبة مثل: الملوي، ج ٢، ٢٣٠؛ ج ٤، ٢٨-٣٠، ١٥٢-١٥٣؛ ج ٥، ١٧٩، ٣٨٥؛ ج ٦، ٢٩٩؛ ج ٧، ٩٦. التزامح الملاكي، ج ٣، ٦٤، ٦٦؛ ج ٤، ١٥١، ٢٠٨. تنجيزي، ج ٤، ١٥٢، ١٦٦-١٦٧. التزامح اللحطي، ج ٤، ١٥١، ٢٠٨. التزامح الامتثالي، ج ٤، ١٥١. القهقرائي، ج ٦، ١٤. الفوقائي، ج ٧، ٣٢٣. الجهتي، ج ٧، ٤٠٩. الولائي، ج ٧، ٥٥.

المصدر الصريح مثل: الكبرى، ج ١، ٢٦، ٦٠؛ ج ٢، ١٣٥؛ ج ٣، ٣٩، ٩١، ٣٣٤؛ ج ٤، ١٦١، ٢٥١؛ ج ٥، ٧١؛ ج ٦، ١١٠. الصغرى، ج ١، ٢٦، ٦٠؛ ج ٢، ٨٩، ٢٨٨؛ ج ٣، ٣٩، ٩١، ٣٣٤؛ ج ٤، ٢٥١؛ ج ٥، ١٤٠. الإيجادية، ج ١، ٢٩٢-٢٩٣. المحبوبة، ج ٢، ٨٧-٨٨، ١٣٩-١٤٠. الميغوضية، ج ٢، ٨٧-٨٨، ١٣٩-١٤٠؛ ج ٣، ٣٠، ٧١، ٨٠، ٩٥، ١٢١. المقدمة، ج ٢، ٢٣٩، ٢٨٦؛ ج ٣، ٩١. الفوقية والتحتية، ج ٣، ٤٣. الكاشفية، ج ٤، ٧٠-٧١، ٨٤، ١٢٤؛ ج ٦، ٣١١؛ ج ٧، ٤١٧. لحاظ المنجية، ج ٤، ٧٨. الطريقية، ج ٤، ٨٤؛ ج ٧، ٤١٧. الأعلمية، ج ٤، ١٩. المانعية، ج ٤، ١١٤-١١٥، ١٩٨؛ ج ٥، ١٦٤. الحجية، ج ٤، ٢١٩؛ ج ٧، ٤٢، ٢٤٦. المعلولية، ج ٤، ١٢١. المنجية والمعدنية، ج ٤، ١٤٠، ١٩٣؛ ج ٥، ١٨٩. المنجية، ج ٤، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٧؛ ج ٧، ٢٨٢. الترخيصية، ج ٤، ١٥١. التمامية، ج ٤، ١٦٦؛ ج ٦، ٣٢١؛ ج ٧، ٣٣٠. العقلانية، ج ٤، ١٩٢-١٩٣، ٢٣٤؛ ج ٥، ١٨١؛ ج ٦، ١٧. التشريعية، ج ٤، ٢٣٦. فتوائية، ج ٤، ٣٢٤. الأمارية، ج ٦، ١٠، ١٩. الحكائية، ج ٦، ٣٦. القرينية، ج ٧، ١٦٥. العلامة، ج ٧، ٤٢. الأحذية، ج ٧، ٤١٧.

^{٢٧٣} «في مثل هذه الظروف العصيبة التي أَلَمَّتْ بعالمنا الإسلامي بعد قيام الثورة الإسلامية المباركة في إيران الإسلام بقيادة إمام الأئمة آية الله العظمى السيد الخميني (مد ظله). هذه الظروف التي جاءت نتيجة تكالب قوى الكفر والاستكبار العالمي، وتحالفها في التصدي والمواجهة للمد الإسلامي الظافر، الذي كان لسيدنا الشهيد الدور الأساسي في ترسيخ دعائمه وإرساء قواعده على الصعيدين الفكري والعملي في العالم الإسلامي أجمع، وفي العراق على وجه الخصوص ...» ج ١، ٧.

«وقد قدَّر الله سبحانه وتعالى، أن تخرج هذه الندوة إلى النشر بعد استشهاد ذلك الرجل الربَّاني الصالح، وفي ظروف الهجرة إلى بلاد إيران الإسلام في ظل الحكومة الإسلامية المباركة، وبقيادة قائد الأمة وأمل المستضعفين في العالم الإمام الخميني، مُنَّعَ الله الإسلام والمسلمين بطول عمره الشريف ... ما سلبته يد الخيانة والطغيان البعثي الفاشي حينما أقدمت على الجناية التاريخية العظمى في هذا العصر، فاعتقلت أستاذنا إلى محراب شهادته وصادرت مكتبته ...» ج ٦، ٥-٦.

^{٢٧٤} السابق، ج ٣، ٨٨-٩٦؛ ج ٤، ١٤٠.

^{٢٧٥} السابق، ج ٢، ٢٧-٣٩.

ويغيب مقياس الحكم ومعايير الصدق في المسائل النظرية الخالصة، كما تغيب المصالح العامة وهي مقياس الصدق عند أهل السنة. الواقع الموضوعي خارج النفس، والتحليلات الشيعية داخل النفس؛ فهي أقرب إلى فلسفة الأصول منها إلى علم الأصول. كان يمكن للاستصحاب، مصاحبة الحال، أن يُخرج علم الأصول من هذا العالم المعرفي المغلق والإطار النظري الخالص للدلالة على براءة الأشياء، ومع ذلك ظل أيضاً عالماً معرفياً مغلقاً. تحضر الأمثلة الفقهية الجزئية دون الرؤية الكلية لدلالة الاستصحاب.

ويغلب أسلوب التقرير وما عُرف عنه من لازمات في أول العبارات تدل على مسار الفكر، مقدماته ونتائجه، ملاحظاته واستنتاجاته. توضع الحقائق بلا براهين ودون السجال فيها، بحيث أصبح العلم عالماً مغلقاً يغيب عنه الواقع والأمثلة. هناك محاولة للتلخيص والاستنتاج والوصول إلى نتائج جزئية في موضوع جزئي، وليست رؤية كلية في موضوع كلي.^{٢٧٦} وتغيب أسماء الأماكن باستثناء النجف الأشرف ومكة والمدينة وعرفة.^{٢٧٧} والبنية ثنائية؛ الدليل اللفظي، والأصول العملية، والأصول العملية أكبر.^{٢٧٨} والدليل اللفظي أيضاً ثنائي البنية؛ البحوث اللفظية التحليلية، والبحوث اللفظية اللغوية، واللغوية أكبر.^{٢٧٩} والتحليلية ثنائية البنية أيضاً بين الحروف والهيئات، والهيئات أكبر.^{٢٨٠} والبحوث اللغوية رباعية البنية؛ المشتق، والأوامر، والنواهي، والمفاهيم، والأوامر أكبر.^{٢٨١} وتشمل المفاهيم باقي مباحث الألفاظ؛ العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين. أما مباحث الحجج والأصول العملية فهي رباعية البنية؛ الحجج والأمارات، والأصالة وتشمل أصالة البراءة وأصالة التخيير والاحتياط، ثم الاستصحاب، وأخيراً تعارض الأدلة الشرعية. وأكبرها ثلاثية أصالة البراءة وأصالة التخيير والاحتياط، وأصغرهما الاستصحاب.^{٢٨٢} وفي

^{٢٧٦} السابق، ج٤، ٤٢١-٤٢٣.

^{٢٧٧} السابق، ج٧، ٣٤، ١٣٧، ٢٣٠، ٣٨٦.

^{٢٧٨} الدليل اللفظي ثلاثة مجلدات تقع في ١٢٦٥ ص، والأصول العملية أربعة مجلدات تقع في ١٧٥١ ص.

^{٢٧٩} التحليلية ١٣٩ ص، اللغوية -ص.

^{٢٨٠} الهيئات (٩٧)، الحروف (٣٢).

^{٢٨١} الأوامر (٤٢٨)، النواهي (١٢٨)، المفاهيم (٨٢)، المشتق (٢٧).

^{٢٨٢} أصالة البراءة، أصالة التخيير، الاحتياط (٥١٥)، الحجج والأمارات (٤٤٩)، تعارض الأدلة الشرعية (٤١٨)، الاستصحاب (٣٦٢).

الحجج والأمرات الظن أكبر من القطع.^{٢٨٣} والاحتياط أكبر من أصالة البراءة، وأصغرها أصالة التخيير.^{٢٨٤} والاستصحاب خماسي البنية، أكبرها الحجية، وأصغرها نسبة الأمارات والأصول العملية.^{٢٨٥} وتعارض الأدلة الشرعية ثلاثية البنية، أكبرها التعارض المستقر ثم غير المستقر، وأصغرها تعريفه.^{٢٨٦} والتعارض المستقر ينقسم إلى الأخبار والحجية، والأخبار أكبر.^{٢٨٧} وتغيب المصادر الشرعية الأربعة المعروفة عند أهل السنة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس، لصالح الأصول العملية. مباحث الدليل اللفظي تُعادل مباحث الألفاظ عند أهل السنة، ومباحث الحجج والأصول العملية تُعادل المصادر الشرعية الأربعة، وتغيب أحكام التكليف وأحكام الوضع، كما تغيب مقاصد الشارع ومقاصد المكلف. وهنا يغلب التأويل على النص، ويغلب كلاهما على الفعل في العالم والتحقق في الواقع. والشواهد النقلية، والآيات أكثر من الأحاديث.^{٢٨٨} كما تقلُّ الحاجة العقلية، ويغيب القيل والقال نسبياً.

ويظهر الأسلوب النمطي للتقرير ابتداءً من الملاحظة والاستنتاج والتحقق ووضع الدعاوى والردود على الاعتراضات حتى يتَّضح الصحيح.^{٢٨٩} ومن حيث أسماء الأعلام يتقدم النائيني ثم العراقي ثم السيد الأستاذ؛ مما يدل على انتساب السيد الأستاذ، وهو محمد باقر الصدر، إلى مدرسة النائيني والعراقي؛ إذ يُحيل

^{٢٨٣} الظن (٢٦٧)، القطع (١٥٨).

^{٢٨٤} الاحتياط (١٥٦)، أصالة البراءة (١٣٠)، أصالة التخيير (١٥).

^{٢٨٥} الحجية (١٠٨)، مقدار ما يثبت به (٤٤)، الأقوال (٤٠) تطبيقات (٣٠)، النسبة بين الأمارات والأصول العملية (٢٤).

^{٢٨٦} التعارض غير المستقر (٢١٢)، التعارض المستقر (٧٤)، التعريف (١٣).

^{٢٨٧} الأخبار (٩٦)، الحجية (٨١).

^{٢٨٨} الآيات (٧٤)، الأحاديث (٢٤).

^{٢٨٩} ويتضح ذلك خاصةً في الجزء السادس، الاستصحاب؛ والسابع، تعارض الأدلة الشرعية، دونما حاجة إلى تحليل كامل لأسلوب التقرير. ومع ذلك يمكن رصد الأسلوب النمطي في الجزء السادس كالآتي: يلاحظ (٢٧)، الصحيح (١٦)، الجواب (١٣)، التحقيق (١٢)، توضيح ذلك (٨)، الحاصل (٦)، دعوى، مدفوعة (٥)، قلنا، يرد عليه (٣)، أقول، ويرد على البيان (٢)، ويرد على الجواب، ويرد على ما ذكره، والملاحظة (١). وفي الجزء السابع على النحو الآتي: الصحيح (٣١)، التحقيق (٢٢)، وهكذا يتضح، القيل والقال (٢٠)، الجواب، ويرد على البيانين، الجواب على الاعتراض (٤)، ويتلخص، الاعتراض (٣)، بعبارة أخرى (٢)، ظهر، تحصل، عرفنا فيما سبق، وهكذا يتبرهن، تلخيص واستنتاج، دعوى (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

إليها باعتبارهما مدرسة وليساً شخصين، مع نقد بعض المواقف المتطرفة،^{٢٩٠} ثم يأتي الأصفهاني ثم صاحب الكفاية والخراساني ثم الشيخ الأعظم ثم الميرزا ثم الأنصاري، ثم يأتي الطوسي من الرواد الأوائل، والاسترابادي مؤسس المدرسة الإخبارية التي أحدثت رد فعل عليها في الحركات الإصلاحية الحديثة، ثم يتوالى المؤسسون مثل المفيد، ويظهر ابن سينا مع الأصوليين لما كانت أصول الفقه الشيعي أقرب إلى المعرفة الإشراقية، مع عشرات أخرى من أعلام الشيعة؛^{٢٩١} لذلك يكثر الحديث عن الكاشفة الوجدانية، واليقين الوجداني، «الوجدان المعرفي»، «العلم الوجداني».^{٢٩٢}

ومن رواة الشيعة وأعلامهم ومحدثيهم يتقدم أبو عبد الله ثم زراراً ثم إسماعيل الجعفي والكليني ثم النجاشي ثم أبو جعفر ثم عمرو بن حنظلة ثم يونس عبد الرحمن، وعشرات آخرون من رواة الشيعة من أجل التحقق من صحة سند الروايات.^{٢٩٣} وتتم الإحالات إلى إصحاحات أهل السنة؛ سنن ابن ماجه وأبي داود والبخاري وأحمد، ورواة الأحاديث مثل أنس وشراح ابن مالك.^{٢٩٤}

^{٢٩٠} السابق، ج ٤، ١٥٨، ١٦٥-١٦٦.

^{٢٩١} النائيني (٣٦٢)، العراقي (٢٣٥)، السيد الأستاذ (١٧٥)، الأصفهاني (١٤٩)، صاحب الكفاية (١٣٥)، الخراساني (١٢٨)، الشيخ الأعظم (١٠٤)، الميرزا (٨٠)، الأنصاري (٢٥)، الطوسي (٢٢)، الشيخ الصدوق (١٠)، الاسترابادي (٧)، صاحب الوسائل، السيد المرتضى (٦)، صاحب الفصول (٥)، السبزواري، الشيرازي الكبير، الوحيد البهبهاني، النراقي، الشيخ (٤)، الخوانساري، المفيد، المحقق (٣)، الدواني، صاحب الحقائق، صاحب الجواهر، الشيرازي، ابن زهرة، بحر العلوم (٢)، ابن سينا، صاحب العروة، صاحب القوانين، المحقق القمي، السكاكي، البروجردي، الشهيد الثاني، الميرزائي، الأخوندي، الشهيد، العلامة، صاحب المعالم، الفاضل التوني، سيدي الوالد، الكاظمي، صاحب مدارك الأحكام، الحائري، الشيخ الحر (١).

^{٢٩٢} السابق، ج ٤، ٤٠٠-٤٠٧؛ ج ٦، ٣٢؛ ج ٧، ١٨٨، ٢٥١.

^{٢٩٣} أبو عبد الله (٥٧)، الراوندي، زراراً (٢٠)، إسماعيل الجعفي، الكليني (١٦)، النجاشي (١٥)، ابن شهر آشوب، ابن علي ابن عبد الصمد (١٤)، أبو جعفر (٨)، سمره بن جندب، محمد بن عيسى الرضا (٧)، أبو البركات، عمرو بن حنظلة، يونس عبد الرحمن، أبو عمر الكنائى (٦)، النيسابوري (٥)، الطبرسي، منتجب الدين، الحميري، أحمد بن إسحاق، أبو عمرو ابن سعيد (٤)، الباقي، العسكري، محمد بن مسلم، محمد بن يحيى، الحلبي، الحسن بن روح، الحسين بن جهم، أبو الحسن الرضا (٣)، النوبختي، ابن طاوس (٢)، أو الحسن، جابر الحميري ... إلخ (١).

^{٢٩٤} ابن ماجه، أبو داود، البخاري، أحمد بن حنبل، شرح ابن مالك (١).

ومن المصادر يتقدم الكفاية ثم الوسائل ثم المعبر وغيرها من أمهات الكتب الأصولية.^{٢٩٥} ومن أئمة آل البيت يتقدم الإمام ثم الأئمة ثم النبي ثم المعصوم ثم المعصومون ثم الصادق ثم الصدوق ثم رسول الله ثم أمير المؤمنين ثم أصحاب الأئمة، وكل ما يتعلق بالإمامة والإمامية والشيعة وآل البيت.^{٢٩٦} ومن أهل السنة يتقدم الأشعرية والأشاعرة والأشعري، ثم المعتزلية والمعتزلة والمعتزلي، ومن باقي الفرق يتقدم الفلاسفة.^{٢٩٧} ومن مجموع العلماء يتقدم المحققون والأصوليون والفقهاء والمشايع والأعلام والشيوخ والعلماء والإخباريون، ومنهم المتقدمون والمتأخرون، الأقدمون والمحدثون، ومنهم متأخرو المتأخرين،^{٢٩٨} وقد تكون الطائفة على الإطلاق بلا متقدمين أو متأخرين، مثل: شيوخ القميين، المسلمون، علماء الطائفة، الإخباريون، المسلمون، الأصحاب ... إلخ.^{٢٩٩} كما يُحال إلى اللغة العربية وقواعد العربية واللغة العربية.

ونظرًا لارتباط الحركات التحديثية الأصولية بالتراث الغربي يُحال إلى الفيلسوف المادي رسل وأرسطو والمنطق الأرسطي،^{٣٠٠} كما تتم الإحالة إلى الغرب بين الحين والآخر، وعلى استحياء في نقد المنطق الصوري، واكتشاف «الأسس المنطقية للاستقراء» نظرًا لارتباط الأصول بالاستقراء، وهو ما سمّاه الشاطبي «الاستقراء المعنوي»، حوار حضارات

^{٢٩٥} الكفاية (٧)، الوسائل (٤)، المعبر، رياض العلماء، أمل الآمل، الرسالة، التهذيب، الخصال والتوحيد، الفهرست، كتاب الإيمان، كتاب البرهان، كتاب الحقائق، عوالي اللآلي، الكافي.

^{٢٩٦} الإمام (١٥١)، الأئمة (٥٥)، النبي (٤٧)، المعصوم (٤٦)، المعصومون، الصادق (١٩)، رسول الله (١٧)، الصدوق (١٦)، أمير المؤمنين (٩)، أصحاب الأئمة (٧)، الرسول، نبينا محمد، الإمامية (٦)، الإمام الصادق (٤)، الإمامي، الشيعة (٣)، أهل البيت، الباقر، الأصحاب، أصحابنا (٢)، الصادقون، العسكريون، آل محمد، بيت العصمة (١).

^{٢٩٧} الأشعرية (٤)، الأشعري (٣)، الأشاعرة (٢)، المعتزلية (٣)، المعتزلة (٢)، المعتزلي (١)، الفلاسفة (٥)، المتصوفون (١).

^{٢٩٨} المحققون (٢٤)، المحققون المتأخرون (١)، الأصوليون (٤)، علماء الأصول، الأصوليون المتأخرون (٢)، الأقدمون من علماء الأصول، مشهور المحققين المتأخرين من علماء الأصول، متأخرو المتأخرين (١)، الفقهاء (٢)، الفقهاء المعاصرون، الفقهاء الأقدمون (١)، الأئمة الأقدمون، الأقدمون، مشايخنا المتقدمون، الأعلام المتأخرون (١).

^{٢٩٩} شيوخ القميين، الحكماء (٢)، العلماء، الإخباريون، علماء الطائفة، المسلمون، الأصحاب، نصراني، يهودي (١).

^{٣٠٠} الفيلسوف المادي رسل، ج ٤، ٢٧٩، ٣٣١؛ أرسطو، ج ٤، ٣٢٢؛ المنطق الأرسطي، ج ٤، ٣٥٥.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بين المثالية والواقعية، بين الثقافتين الغربية والإسلامية، بل إن الاستقراء يعمُّ ويتجاوز التعليل إلى أن يصبح أساسًا للتواتر والتحقق من صحة السند.^{٣٠١}

(٤) «الأصول العامة للفقه المقارن» لمحمد تقي الدين الحكيم (١٩٢٤م) ^{٣٠٢}

وفي الاتجاهات التحديثية الحالية تظهر الدراسات المقارنة بين أصول الفقه السُّني والشيوعي بدعوى التقريب من ناحية، وبين أصول الفقه الإسلامي والغربي من ناحية أخرى. والأول هو الأكثر شيوعًا نظرًا لأهمية التقريب بين المذاهب بعد دعوة القمي وشلتوت، وإنشاء مؤسسة بأكملها ومجلة باسم «التقريب» على رأسها علماء فضلاء من إيران يعملون للقضية؛ لذلك أصبح علم أصول الفقه عند الفريقين، السنة والشيعة، مُتقاربين للغاية في النهاية، كما بدأ مُتقاربين في البداية في «العدة» عند الطوسي، وفي «التذكرة» للشيخ المفيد، وفي «الذريعة» للشريف المرتضى. ويرصد المؤلف فوائد الفقه المقارن؛ البلوغ إلى واقع الفقه الإسلامي، تطوير الدراسات الأصولية، اتساع روح البحث العلمي، تقريب شُقة الخلاف بين المسلمين. كانت المقارنة مع الداخل أكثر من المقارنة مع الخارج، مع أهل السنة أكثر من المقارنة مع الغرب الحديث؛ فالحوار مع الذات يسبق الحوار مع الغير. وهو تطوير لعلم الخلاف القديم ليس بمنهج الرصد كما هو الحال في تاريخ الفرق، أو بمنهج السجال كما هو الحال عند المتكلمين، بل بهدف وحدة العلم، وتجاوز الخلاف القديم في الأصول والفروع، والتأكيد على وحدة العلم. وتتمُّ المقارنة بين القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء. ونظرًا لأن المنهج المقارن منهجٌ تحديثي، والمؤلف على وعي به تمامًا، جاءت المقارنة أيضًا مع المدارس التحديثية في علم أصول الفقه في النجف استئنافيةً لتيّار المُصلحين، كما حدث عند أهل السنة عند علّال الفاسي في «مكارم الشريعة ومقاصدها» تطويرًا للشاطبي.^{٣٠٣} ويُشار إلى بعض المسائل القديمة الحديثة مثل شبهة

^{٣٠١} السابق، ج ٤، ١٢٥، ١٣٠-١٣٢، ٣٢٨. مثال ذلك آية النبا وآية النفر وآية الكتمان وآية الذكر، ج ٤، ٣٦٣-٣٥١، ٣٧٤-٣٩٥؛ ج ٥، ٥٨-٦٧.

^{٣٠٢} العلامة السيد محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، مدخل إلى دراسة الفقه المقارن، تحقيق المجمع العالمي لأهل البيت، ط ٢، قم ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

^{٣٠٣} السابق، ص ١٠، ٥١.

التحريف في القرآن.^{٣٠٤} كما يبرز أن الشيعة تفتح باب الاجتهاد،^{٣٠٥} ويناقش كتبها دون تطويل.^{٣٠٦} ولا يُذكر المعصومون إلا نادراً.^{٣٠٧}

والمقارنة مع الخارج، الغرب، أقل بكثير من المقارنة مع الداخل، القدماء والمحدثين؛ إذ يُعرّف الخارج من الداخل، من الفقه المقارن الذي قام بين علماء مصر، مثل السنهوري وأحمد حشمت وأبي زهرة والخفيف وخلاف والدواليبي؛^{٣٠٨} فتحديث العلوم ومقارنة الأنا بالآخر جزءٌ من تجربة التحديث في مصر. ولا يُذكر الفقه الغربي إلا في أقل الحدود، عمداً كليات الحقوق في باريس بلوندو وجيني ونقلًا عن المصريين.^{٣٠٩} جاءت المقارنات إذن قليلة مع الداخل والخارج، مع المذاهب الفقهية في تراثنا القديم من أجل حوار جديد حول أصول الفقه عند السنة والشيعة، أو مع القانون الغربي بكل مدارسه وفلسفاته، خاصة القانون الطبيعى الذي يُعادل الفطرة في تراثنا القديم، بل يُذكر «نقد العقل النظري» و«نقد العقل العملي» دون الإشارة إلى كانط، بل مجرد العنوانين، ودون ذكر سواهما من عمد فلسفة القانون في الغرب.^{٣١٠} ومع ذلك فالكتاب على وعي بموضوعه ومنهجه وجدته، يتحدث عنه صاحبه في المقدمة كعملٍ موضوعي مُنفصل عنه دون التوحد معه كما هو الحال في المتون المذهبية؛^{٣١١} لذلك تقلُّ عقائد الشيعة ومناهجها وتصوراتها باستثناء بعض الروايات النمطية لأحقية علي بن أبي طالب وصالحه.^{٣١٢} ويُحيل النص إلى بعض المستشرقين مثل جولدتسيهر وسخاو.^{٣١٣}

وبالرغم من النية الصادقة في المقارنة والتحديث إلا أنه جاء كتاباً تعليمياً، أقرب إلى الكتب الجامعية المقررة للتدريس للطلاب؛ فقد كانت محاضرات الحوزة العلمية بالنجف

^{٣٠٤} السابق، ص ١٠١-١١١.

^{٣٠٥} السابق، ص ٥٨٤.

^{٣٠٦} السابق، ص ٢٥٦.

^{٣٠٧} السابق، ص ٣٦٨.

^{٣٠٨} السابق، ص ٤٣-٤٤.

^{٣٠٩} السابق، ص ٤٤-٤٥.

^{٣١٠} السابق، ص ٢٦٩.

^{٣١١} السابق، ص ٧٧-٨٨، ١٤١، ٦٥١-٦٥٤.

^{٣١٢} السابق، ص ١٦٨-١٨١.

^{٣١٣} السابق، ص ٣٣٥-٣٣٦.

للسنين الثالثة والرابعة؛ لذلك جاء واضحاً مرتّباً سهل الاستذكار، وخلا من النوايا الأولى المعلّنة؛ فهو كتاب للطلاب أكثر منه لتطوير العمل كما فعل الشاطبي في «الموافقات». يعتمد على المنهج الحديث في التأليف، الاقتباسات بين معقوفتين، والإحالة إلى المصادر والمراجع في الهوامش مع أرقام الصفحات، وتُضاف خلاصة بعد كل باب وقسم،^{٢١٤} كما يُضاف تمهيد لكل باب ورصد لعناصره، ويتم الحديث عن المصادر في آخر الكتاب كما هو الحال في الرسائل العلمية الحديثة.^{٢١٥} ومن طرق التعليم تحديد مصطلحات العلم في البداية.^{٢١٦} كما يتم الإعلان عن ضرورة الاختصار دون الإطالة ليسهل الاستذكار.^{٢١٧} ويغيب أسلوب «التقرير» الشيعي ولازماته. والأقسام الفرعية قصيرة مما يُساعد على الاستذكار، والتفصيلات الكثيرة كلها تدخل في موضوع هو الاشتباه الذي حاول أصول الفقه الشيعي ضبطه معرفياً ببنية الثلاثية؛ القطع والظن والشك.

والبنية خماسية؛ الأدلة، والاستصحاب، والبراءة والاحتياط والتخيير الشرعي، والبراءة والاحتياط والتخيير العقلي، وأخيراً القرعة. وأكبرها الأدلة، وأصغرها القرعة. وفي البداية مقدمة، وفي النهاية خاتمة.^{٢١٨} وتشمل الأدلة الأربعة ليس فقط الكتاب والسنة والإجماع والقياس، بل أيضاً سبعة أدلة أخرى؛ العقل، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وفتح الذرائع وسدها، والعرف، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي. كما أن البراءة والاحتياط والتخيير هي نفس القسمة مرةً شرعاً ومرةً عقلاً؛ مما يبيّن أثر المعتزلة، والصلة بين العقل والنقل، والحسن والقبح العقليين، على الفكر الشيعي الأصولي، في الدين وفي الفقه. أما «القرعة» فهو لفظٌ جديد في اختيار الأفعال طبقاً للمصادفة، وهو ما يُنافي القصد والنية. أما الخاتمة فتشمل الاجتهاد والتقليد. وتدخل الأحكام في البحوث التمهيدية الأولى، وليست في صلب العلم. والمؤلف على وعي بالبنية، ويُسميها «هيكل» الكتاب،^{٢١٩} ويعد بوضع جزء

^{٢١٤} «تلخيص وتعقيب»، السابق، ص ٣٨٨، ٤٤٠. «خلاصة البحث»، ص ٣٤٢، ٤٦٠، ٤٨٥، ٤٩٢، ٥٢٧،

٥٣٨. «الخلاصة»، ص ٤٢٠-٤٢١. و«خلاصة الجواب»، ص ٦٣. «ملاحظة»، ص ٤٢١.

^{٢١٥} السابق، ص ٦٥١-٦٥٤.

^{٢١٦} السابق، ص ٨٤-٨٥.

^{٢١٧} السابق، ص ٢٦٢.

^{٢١٨} الأدلة (٣٣٨)، الخاتمة (١١٦)، البحوث التمهيدية (٨٤)، البراءة والاحتياط والتخيير الشرعي (٣٤)، البراءة والاحتياط والتخيير العقلي (٣٤)، الاستصحاب (٣٢)، القرعة (١٠).

^{٢١٩} الفقه المقارن، ص ٧٩-٨٨.

ثانٍ من الكتاب في «القواعد الفقهية».^{٣٢٠} وتظل الأولوية للمعرفة على الفعل، وللتأويل على النص، وللوعي النظري على الوعي العملي، وللداخل على الخارج، وللوعي على التاريخ. ويعتمد النص على عديد من الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث، والآيات أكثر، والشعر أقل.^{٣٢١} وتتأكد وحدة المشروع بإحالة السابق إلى اللاحق، واللاحق إلى السابق.^{٣٢٢} ومن أسماء الأعلام يتقدم بطبيعة الحال النبي ثم الغزالي ثم الرسول الذي يتكرر بعد ذلك في النبي ومحمد. ومن القدماء يتقدم الشافعي السائد عند أهل السنة، وخلاف وأبو زهرة والدواليبي والمراغي من المحدثين المجددين المصريين في الفقه وأصوله. ويتداخل الصحابة مثل عمر وعلي، مع الأصوليين السنة مثل الآمدي، والشيعة مثل النائي، ثم يُحال إلى مؤسسي المذاهب مثل أحمد ومالك وأبي حنيفة، مع باقي الصحابة مثل أبي بكر، والمحدثين مثل البخاري. ويذكر أعلام الأصوليين السنة مثل ابن حزم والشاطبي وابن القيم وابن تيمية والطوفي والشوكاني، قبل أعلام الأصوليين الشيعة مثل الخوئي. ويُحال إلى بعض المتكلمين مثل النظام والجبائي، وإلى الفلاسفة مثل ابن رشد، وإلى الفقهاء مثل ابن الصلاح، ثم يتداخل الكل مع الكل لتثبيت وحدة الحضارة الإسلامية، سنة وشيعة، فقهاء ومتكلمين وأصوليين وصوفية وفلاسفة ومحدثين ومفسرين وكتاب سيرة، ومستشرقين، قدماء ومحدثين، ناقلين ومُجددين.^{٣٢٣}

^{٣٢٠} السابق، ص ٦٥١.

^{٣٢١} الآيات (١١٠)، الأحاديث (٧٣)، الشعر (٤). (ويغيب من التحقيق فهارس تفصيلية للآيات، والأحاديث، والأشعار والأمثال، والفرق والطوائف، والأماكن.)

^{٣٢٢} الفقه المقارن، ص ٣١.

^{٣٢٣} مجموع الأعلام (٣١١)، منهم (٢١٥) مرة واحدة. النبي (٦٢)، الغزالي (٤١)، الرسول (٣٠)، الشافعي، عبد الوهاب خلاف (٢١)، الآمدي، عمر (١٩)، النائي (١٧)، علي (١٦)، أبو زهرة، أحمد بن حنبل (١٥)، الطوفي (١٣)، مالك (١٢)، أبو بكر، أبو حنيفة، البخاري (١٠)، ابن حزم، الخضري، الشاطبي، معاذ (٩)، ابن عباس، ابن القيم، الشوكاني، الطوسي (٨)، الخوئي، محمد (الرسول) (٧)، ابن مسعود، أبو عبد الله (الإمام الصادق)، أبو موسى الأشعري، أم سلمة، الكليني، مسلم (٦)، ابن حجر، الحسن (الإمام)، الحسن بن يوسف (٥)، ابن الصلاح، أبو داود، الحاكم، الدواليبي، الطبرائي، عثمان، عكرمة، فاطمة، المراغي، النظام (٤)، ابن تيمية، ابن همام، أبو سعيد الخدري، الترمذي، العسكري، الرازي، زرارة، زيد، السرخسي، سلام، شرف الدين (السيد عبد الحسين)، عائشة، العباس، ابن مسعود، القاضي، الكرخي، محمد يوسف موسى، المرتضى، المقدسي، ابن الحاجب، الهادي (٣). ومن (٣٤)

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن الطوائف يُذكر الأحناف والمتكلمون والأصوليون والأشاعرة والفلاسفة والمعتزلة والماتريدية. ومن الشيعة يُذكر الإخباريون الذين يُعادلون أهل الأثر عند السنة.^{٢٢٤} كما يُحال إلى بعض المصادر والمراجع القديمة والحديثة، سنة وشيعة.^{٢٢٥}

رابعاً: هل تغيّرت البنية بعد الثورة؟

وقد تعدّدت مؤلّفات أصول الفقه الشيعي عند قائد الثورة الإسلامية في إيران وثوارها الذين فجّروها، والسؤال هو: هل كان أصول الفقه الشيعي بمفاهيمه عن الاستصحاب والتجري، والبراءة والاحتياط، والتخيير، والشك والقطع والظن، أحد عوامل تفجير الثورة الإسلامية في إيران؟ ولماذا ازدهر أصول الفقه الشيعي بعد اندلاع الثورة؟ وهل هناك علاقة بين التشيع والثورة في علم أصول الفقه، أم أن العلاقة بينهما في العلاقة بين الأصول النظرية التقليدية والممارسة الثورية المعاصرة كما هو الحال عند الإمام الخميني؟ وإن كان الجواب بالنفي، فكيف يقود الثورة مُحافظٌ نظري وثورى عملي؟ هذا هو الخلف بين النظرية والممارسة، بين النظر والعمل، بين الرؤية والتطبيق.^{٢٢٦} هل تغيّرت البنية الرباعية بعد الثورة؟ فإن كان الرد بالإيجاب، فما هي البنية الثورية الجديدة؟ لقد كتّبت المؤلّفات الأصولية للإمام الخميني قبل الثورة عندما كان أستاذًا بقم أولاً، أو بعد نفيه إلى النجف الأشرف ثانياً؛ لذلك تغيب الأصول الثورية التي تهدف إلى «تشوير»

علماً ذُكر كلُّ منهم مرتين: أبان، ابن رشد، أبو بكر القاضي، أبو هريرة، الاسترابادي، إمام الحرمين، أنس، الجبائي، الجصاص، جعفر بن مبشر، جولدسيهر، حذيفة بن النعمان، الخفيف، الرشتي، زيد بن أرقم، زيد بن ثابت، السيوطي، جعفر الصادق، النسائي ... إلخ (٢). وأهم الأعلام الذين ذُكروا مرةً واحدة: ابن برهان، ابن جرير، ابن حنظلة، ابن خلدون، ابن عابدين، ابن العربي، ابن عقيل، ابن ماجه، ابن هشام، الباقلاني، أبو بكر الرازي، القرافي، أبو الحسين البصري، أبو ذر، أبو سفيان، الماتريدي، الطبرسي، الإسفراييني، الأصم، امرؤ القيس، البزدوي، البطليموسي، البيهقي، الجرجاني، جعفر بن حرب، الجويني، المحاسبي، الكرابيسي، الخازن، الخليل، داود الظاهري، الراغب الأصفهاني، السجستاني، السنهوري، الشهرستاني، الشهيد الثاني، الصيرفي، الخفيف، الصعدي، القاشاني، القرافي، القفال، اللخمي، المازري، الماوردي، أبو زهرة، مسروق، مصطفى الزرقا، مصطفى عبد الرزاق، الدواليبي، النسفي، النيسابوري، الواحدي ... إلخ (١).

^{٢٢٤} الإخباريون (٦)، المتكلمون، المعتزلة (٣)، الأحناف (٢)، الأصوليون، الفقهاء، الماتريدية، الفلاسفة، الأشاعرة (١).

علم الأصول ونقله من المستوى النظري إلى المستوى العملي، ومن مباحث الألفاظ إلى التكاليف، وتغيير ترتيب الأدلة الأربعة من الترتيب التنازلي إلى الترتيب التصاعدي، كما يغيب الواقع الثوري والتحليل الإحصائي، وتطبيق مسالك العلة في الواقع الإيراني خاصة، والإسلامي عامة، حتى يُمحي هذا الانفصال بين الخطاب الأصولي والخطاب السياسي.

وربما غابت الثورة من الأعمال الأصولية للإمام الخميني لأنها من مستلزمات الوظيفة والدرجة العلمية، أو من مقتضيات المهنة، سواء كان كُتِبَ قبل الثورة أو بعدها، وفي الأغلب قبل الثورة عندما كان الخميني أستاذًا في الحوزة العلمية في قم أو في النجف الأشرف؛ فالأصول مهنة، والثورة رسالة. العلم صنعة، والثورة قضية. التدريس حرفة، والثورة دعوة. الحوزة نظام، والثورة انقلاب. ومع ذلك يتطور الفكر ويتغير المفكر تبعًا لأحداث الزمان، وإن لم ينعكس ذلك بوضوح على موضوع الفكر وبنية الأصول.^{٣٢٧}

ليس المهم آثار الثورة في الشباب المُقاتل والتحول من الترف إلى الجدية والدفاع عن الثورة ضد خصمها، فهذه هي الثورة على المستوى العملي وليس على المستوى النظري. وليست أهمية اشتهاار عقائد الشيعة في العالم، فهذا مكسبٌ طائفي، أو ارتباط التشيع بالثورة على الحاكم الظالم، فهذا ما يعرفه القاصي والداني.^{٣٢٨}

وتتراءى المقاصد الثورية عند الإمام الخميني في عباراتٍ قصيرة وأمثلة نادرة؛ ففي خاتمة «مناهج الوصول» يُضيف الإمام إلى البسمة التقليدية «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم».^{٣٢٩} كما يضرب المثل بيزيد الفاسق،^{٣٣٠} وكان يمكن استمرار تحديث أمثلة الفسق المعاصر من الحكام الظالمين.

^{٣٢٥} وذلك مثل «نيل الأوطار» للشوكاني، «القياس في الشرع الإسلامي» لابن تيمية وابن القيم، «الميزان» للشعراني، «المنهاج» للشيرازي.

^{٣٢٦} لذلك يقوم «من النص إلى الواقع» بتثوير علم الأصول بحيث يُمحي هذا الخُلف بين النظر والعمل. انظر دراستنا.

^{٣٢٧} تنقيح الفصول، ج ٤، ٤٠.

^{٣٢٨} الخميني، مناهج الوصول إلى علم الأصول، مقدمة محمد الفاضل اللنكراني، ج ١، ١١ (د. ت.).

^{٣٢٩} الخميني، مناهج الأصول، ج ١، ٣٣.

^{٣٣٠} الخميني، عند الأصول، ص ٣٣١.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ونادرًا ما تظهر مصطلحات الثورة، مثل «المستسلمون من مشايخنا»، «المستضعفون».^{٣٣١} كان من الممكن تحليل ظاهرة استسلام الأئمة خوفًا من الحاكم الظالم وإيثار السلامة، وعزل الدين عن الحياة اكتفاءً بإيمان العجائز. وتُضرب الأمثلة الخاصة بالعسكر وسوقهم لفتح الأمصار؛ فالغرض لا يتعلق بواحد واحد، بل بمجموع العسكر الموجب لإرعاب الأهل.^{٣٣٢} كان يمكن تطوير هذا المثال إلى ما كان يفعل رجال «السافاك» عسكر الشاه لإرعاب المثقفين واصطياد المناضلين في الداخل والخارج حتى تتجدد مادة الأصول؛ فلربما أثر ذلك على تجديد بنية الأصول؛ فالعمل يفرض نفسه على النظر، والواقع يفرض نفسه على الفكر. وكان يمكن تثوير علم الأصول عن طريق ما سمّاه الفقه الحنفي «الصلاة في الدار المغصوبة»، وعدم جوازها لاستحالة الجمع بين الحسن والقبيح في نفس الوقت، حسن الصلاة وقبح الاحتلال، وهي ممكنة عند الشيعة بالرغم من الدفاع عن الحسن والقبح العقلين اعتمادًا على المعتزلة ضد الأشاعرة.^{٣٣٣} والأمثلة واضحة في الواقع المعاصر؛ ففلسطين وكشمير وسبته ومليليه دورٌ مغصوبة، ومال الأغنياء مالٌ مغصوب من عمل الفقراء، وعائدات النفط مغصوبة من ثروات الأمم. ومن مقدمات الثورة التمييز بين القديم والجديد، بين القدماء والمحدثين، بين المتقدمين والمتأخرين، إحساسًا بالتطور والزمن. والثورة علامةٌ فارقة تحوّل التطور الكمي إلى تغييرٍ كيفي، وإلا انتهى مسار التطور إلى مجرد الإصلاح. ويظهر لفظ «الواقع» عند الإمام الخميني وإن لم يظهر مضمونه، مثل «إجزاء الظاهري عن الواقع»، أو «إجزاء الاضطراري عن الواقع». وهو الواقع الفردي عندما تكون له الأولوية على الفعل الشرعي الظاهر؛ فالضرورات تُبيح المحظورات.^{٣٣٤} لم يتم استثمار اللفظ، وتغيير أولويات الأصول كلها ابتداءً من الواقع كما هو الحال في «من النص إلى الواقع».

^{٣٣١} الشيخ مرتضى الأنصاري، فرائد الأصول، ج ١، ٣٠٤، ٥٦٤.

^{٣٣٢} مناهج الأصول، ج ١، ٣٣٣.

^{٣٣٣} السابق، ج ٢، ١١٩-١١٢، ١٤٢-١٤٧؛ معتمد الأصول، ص ٢٠٣، ٢٠٧؛ تنقيح الأصول، ج ٢، ٢١٨،

٢٢٨، ٢٣٨؛ منتهى الأصول، ج ١، ٥٥٨-٥٦٠.

^{٣٣٤} تنقيح الأصول، ج ١، ٢٩٣، ٢٩٨.

لذلك غلب على أصول الفقه الشيعي الجانب النظري المعرفي الداخلي التأملي أكثر من الجانب العملي الوجودي الخارجي، وهو أقرب إلى فكر الجماعات السرية التي تنشأ تحت الأرض، وليس إلى فرقة السلطان التي تتحكم في الأرض، وهو نفس الطابع في الكلام والفلسفة والتصوف. أصول الفقه السني يبغي السيطرة على العالم من خلال الأوامر والنواهي والتكاليف الشرعية المستقطبة بين الحلال والحرام، في حين أن أصول الفقه الشيعي يبغي التحرر من قبضة العالم الخارجي عن طريق المعرفة؛ فالتكاليف فهم، والأوامر والنواهي مباحث لفظية، والتكاليف براءة واصطحاب وقواعد أصولية عامة. ويظهر البعد الشعوري في علم أصول الفقه الشيعي بالإحالة المستمرة إلى الوجدان، الرؤية الوجدانية والمعرفة الوجدانية.^{٢٣٥}

ويكثر علم الأصول الشيعي من استعمال المصدر الصريح بطريقة تبدو اصطلاحية، وهي في الحقيقة غربة لغوية لم تتعود عليها الأذن العربية، وليست جزءاً من مصطلحات العلم، مثل الفورية، الكاشفية، التصرفية، الإخطارية، الإيجابية، الهوهوية، القيدية، المقدمية، التمامية، الطولية، الاستعجالية، المحكومية، أصولية المسألة، كبروية النزاع.^{٢٣٦} وتُستعمل النسبة بشكل غير مألوف، مثل الرابطي، الآلي والاستدلالي، المقامي، الصحيح، الأعمى، الاقتضائي، التعليقي، التهيئي،^{٢٣٧} بل ويؤخذ اسم الإشارة نسبةً مثل الكذائي،^{٢٣٨} ويثنى الاسم بطريقة غير مفهومة مثل اللحاذان،^{٢٣٩} ويُستعمل الجمع أيضاً بنفس الطريقة مثل اللبيات.^{٢٤٠}

^{٢٣٥} «فنحن نرى بالوجدان.» الإمام الخميني، معتمد الأصول، ص ٤١٨.

^{٢٣٦} السابق، ج ١، ٩٢، ١١٨، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٩١، ٣٤٢، ٣٩١، ٣٩٢؛ ج ٢، ١٠، ٢٣، ٨٢، ١١١، ١١٥، ٢٤١، ٢٦٠-٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٠.

^{٢٣٧} السابق، ج ١، ٧٨، ١٠٨، ١٣٧، ١٤١، ١٤٦-١٤٨، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٧، ١٦١.

^{٢٣٨} السابق، ج ١، ٣؛ ج ٢، ٢٩٨.

^{٢٣٩} السابق، ج ١، ١٨١.

^{٢٤٠} السابق، ج ٢، ٢٥٥. إخطارية، إيجابية، ج ١، ٧٣. اللحاذ الآلي والاستدلالي، ج ١، ١٠٨. الهوهوية التصديقية، ج ١، ١١٨، ٢١٩، ٢٢٩. الصحيح، ج ١، ١٤٦، ١٦١-١٦٢، ١٦٤. الاقتضائي أو التعليقي، ج ١، ١٤٧. الصحيح والأعمى، ج ١، ١٤٨-١٩٧. اللحاذان التابعيان الآليتان، ج ١، ١٨١. البنئية، ج ١، ١٩٥. التهيئي، ج ١، ٢٠٢. التصرفية، ج ١، ٣٤٢. الكاشفية، ج ١، ٣٩١.

وأحياناً تكون الغربة في المصطلح ذاته مثل «الإمكان المزبور»، والخميني على وعي بهذا الاسم المصدرى وكثرة استعماله.^{٣٤١} وأحياناً تدل بعض الألفاظ على معانٍ حرفية وليست عرفية، مثل المجتمع الذي يعني الاجتماع، وليس جماعة من الناس.^{٣٤٢، ٣٤٣} وهناك نوعان من مؤلفات أصول الفقه عند الإمام الخميني؛ الأول متونٌ كتبها بنفسه، سواء نشرها في حياته أم حققها أحد تلاميذه أو أعوانه بعد وفاته. وهي نوعان؛ كلية مثل «مناهج الأصول» و«أنوار الهداية في التعليق على الكفاية»، أو جزئية مثل «الاجتهاد والتقليد» و«الاستصحاب» و«التعادل والتراجيح». والثاني تقارير كتبها؛ أي ألفها تلاميذه وخلفاؤه عن دروس في الحوزة العلمية، سواء كاملة أو ناقصة، مثل «معتمد الأصول» و«جواهر الأصول» و«تنقيح الأصول». تُعطي الأولوية في عرضها إلى مؤلفات الخميني التي كتبها بنفسه الكلية أولاً مثل «مناهج الأصول»، والجزئية ثانياً مثل «الاجتهاد والتقليد»، والتعليقات على الآخرين ثالثاً مثل «أنوار الهداية في التعليق على الكفاية»، ثم التقارير رابعاً طبقاً لسنوات نشرها، ابتداءً من «جواهر الأصول» إلى «تنقيح الأصول» حتى «معتمد الأصول». ولما كان مصطفى الخميني كثير الإحالة إلى مؤلفات الوالد، جد أولادي، وإعلان الانتساب إليه، فقد أضيف ضمن المدرسة الخمينية.

وهي طريقة تأليف يتميز بها أصول الفقه الشيعي، الأفكار من إمام عالم، والتحرير من أحد طلابه وخلصائه، كما هو الحال في علاقة الأفغاني بمحمد عبده في «العروة الوثقى»، أفكار الأفغاني وتحرير محمد عبده. «معتمد الأصول» دروس الخميني وتحرير النكراني. يصف المحرّر فكر المحاضر ويعرض آراءه. وهذا التأليف المزدوج؛ واحد

^{٣٤١} الإمام الخميني، معتمد الأصول، ص ٤١٣.

^{٣٤٢} الصحيح، تنقيح الأصول، ج ١، ١٠٤، ١١١، ١١٤، ١٢٣، ١٢٨-١٢٩. الجامع المقولي، السابق، ج ١، ١٠٨. الأعمى، السابق، ج ١، ١١٦، ١٢٨-١٢٩، ١٧٤. الأخصى، السابق، ج ١، ١٧٢. المحبوبة، المبعوضة، ج ٢، ٢٢٩. المفهومية، المواظية، المجهولية، المجموعي، الكبروياء، السفروياء، السابق، ج ٣، ١٥، ١٨٣، ٤٠٩، ٤٣٢-٤٣٤، ٥٦٩، ٦٣٥. العهدة، الأعدلية، الصدقية، الأفقهية، الأشهرية، المرجحية، الفتوائية، السابق، ج ٤، ٣٢١، ٥٥٢، ٥٦٤، ٥٧٤، ٦٢٨. الأمر الارتكازي، الاجتهاد والتقليد، ص ١١٣. التخيير اليدوي، ص ١٢، ١٥١. المحاورات العرفية، ص ٩.

^{٣٤٣} تنقيح الفصول، ج ٢، ٢١٠: «المقدمة»، معتمد الأصول، ص ١١٢-١١٣. «المحبوبة»، «المبعوضة»، ص ١٩٥-١٩٦. الطريقية، المعلوماتية، المعلية، الكاشفية، الأدلة اللبية، الهووية، المحبوبة، المبعوضة، الطريقية، أنوار الهداية، ج ١، ٣٧، ٦٦، ٧١، ١١٥، ١٧١، ١٧٧، ٢١١، ٢١٨؛ ج ٢، ١٦٧.

للمعنى والثاني للعبارة، يضع تساؤلات عدة، مثل: هل كان المحاضر يتكلم بالعربية أم بالفارسية؟ هل كان المحرّر يدون أثناء سماع الدروس أم أن كان يسترجعها بعد السماع؟ هل كان المحاضر يُلقي الدروس شفاهًا أم أنه كان يقرأ من مذكراتٍ جمّعها المحرّر؟ هل كان المحاضر يتكلم ببطء ويُملي حتى يُعطي للمستمع الفرصة للتدوين، أم أن المدوّن مجرد ملخّص للدروس كما حفظتها الذاكرة؟ هل كان المحرّر يدوّن أثناء السماع أو بعد ذلك آخر النهار أو آخر الأسبوع، قصّرت المدة أم طالت؟ إلى أي حد يكون المعنى من المحاضر والأسلوب من المحرّر، أم أن المحرّر حافظ قدر الإمكان على أسلوب المحاضر وألفاظه وطريقة إلقائه؟ هل أسلوب التحرير يرجع إلى المحاضر أم أنه أسلوب نمطي في هذا النوع من التأليف يستعمله كلّ المقررين، مثل النائيني في تقريره عن «الخراساني» في «فوائد الأصول»؟ هل هو تلخيص يتجاوز الأسلوب الشفاهي ويحوّله إلى أسلوب التدوين، ويعتمد على الاقتباس بين الحين والآخر بدليل وجود لفظ «انتهى»؟ هل التقرير شرح فقرات من المحاضر والربط بينها؟ وهل الإحالة إلى المصادر من المحاضر أو من المقرّر؟ وهل النقد والمراجعة من المحاضر أو من المقرّر؟ هل وظيفة المقرّر مجرد النقل والتدوين مثل الراوي أم أنه أيضًا له موقفه ورأيه ونقده لما يسمع؟ هل مراجعة الأدبيات ونقدها من المحاضر أو المقرّر؟^{٣٤٤}

ويكون الإشكال عندما يتم التحدث بالشخص الأول؛ من المتحدث، المحاضر أم المقرّر، المتكلم أم السامع؟ وأحيانًا يتم التحدث بالشخص الثالث، فمن هو المشار إليه؟ هل يصبح المقرّر هو المؤلف، والمحاضر هو الآخر؟

وليس التقرير مجرد عرض أو تأييد، بل هو أيضًا نقد وتفنيد، سواء من المحاضر أو من المقرّر، يكشف عن أغلاط المقدمات، وأخطاء الاستدلال، وتناقض النتائج.^{٣٤٥} وفي كلتا الحالتين تتم الإحالة إلى المصادر في الهوامش كالدراسات الحديثة، لا فرق بين المصدر والمرجع، كما يتم شرح النفس والاعتماد على المصادر للمؤلف أو للمقرّر بالإضافة إلى الإحالة إلى مصادر الآخرين.^{٣٤٦}

^{٣٤٤} مثل: «ونقدم فساد ما في الكفاية»، الخميني، معتمد الأصول، ص ٢٦٦. «ومما ذكرنا ظهر فساد ما في الكفاية»، السابق، ص ١٧٠. نقد صاحب الكفاية من الخميني أم من اللنكراني؟ السابق، ص ٣٨٣.

^{٣٤٥} «أقول هذه المقدمات من مغالطة وقع فيها.» تنقيح الأصول، ج ٢، ١٠٨.

^{٣٤٦} الإمام الخميني، تنقيح الفصول، ج ١، ٢٦.

(١) «مناهج الوصول إلى علم الأصول» للإمام الخميني (ت: ١٤٠٩ ق/ ١٣٦٨ ش)^{٢٤٧}

وهو تكرر لنفس المادة الأصولية الموجودة في باقي المؤلفات الأصولية للإمام أو في التقارير التي ألّفها المریدون، وهو مكتوب بمنهج جامعي حوزوي هادئ رصين يكشف عن شخصية الإمام. يتكلم من علي، وينظر إلى الموضوع من أعلى. يدل على معرفة صاحبه بأصول الصنعة ومقتضيات الحرفة. وأقل استعمالاً للأسلوب النمطي للتقارير، خاصة في لازمات العبارة في الأوائل والأواخر. ومع ذلك يظهر أسلوب القيل والقال، والسؤال والجواب، والشبه والردود، والتوهمات والدفع، والإشكالات والحلول، والإيقاظات والتنبيهات. ولا يتنازل عن منهج الإيضاح بتحليل العبارات وضرب الأمثلة.^{٢٤٨} وفي نفس الوقت يغلب على التحليل اللغوي التحليل الفلسفي الصوفي الخالص؛ أي الرؤية الإشراقية للعلم؛ فالإمام إشرافي النزعة، تلميذ صدر المتألهين حتى ولو كان منطقياً أصولياً.^{٢٤٩} ومع ذلك يعتمد على العقل أكثر من النقل، وأقل استعمالاً لتراث السابقين، ويضيفه إلى آخر الكتاب مرة واحدة كنوع من مراجعة الأدبيات.^{٣٥٠} وهو ما زال مرتبطاً بالفقه والأمثلة الفقهية.^{٣٥١}

ويقوم «مناهج الأصول» على قسمة خماسية للعلم كلها في مباحث الألفاظ؛ الأوامر، النواهي، المفاهيم، العام والخاص، المطلق والمقيد. أكبرها الأوامر، وأصغرها المطلق والمقيد.^{٣٥٢} ويضاف إليها مقدمة وافية من عدة أوامر لتحديد موضوع العلم والوضع وبعض مباحث الألفاظ، مثل المجاز والاشتراك ومعاني الألفاظ؛^{٣٥٣} فالتأويل كل شيء للنص وللعمل، والتأويل قادر على تحريك كل شيء.

ويعتمد الأسلوب في أول الجملة أو الفقرة على القيل والقال، والسؤال والجواب، والشبهة والدفع، والبحث والتحقيق، والتنبيه والإيقاظ؛ وذلك من أجل توضيح السر وبيان

^{٢٤٧} الإمام الخميني، مناهج الوصول إلى علم الأصول (جزءان)، تحقيق مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم ١٤١٤ هـ (د. ت.).

^{٢٤٨} وهو المنهج السائد في فلسفة اللغة المعاصرة في الغرب.

^{٢٤٩} مناهج الأصول، ج ١، ١٥١، ج ٢، ١٥٠، ٢٢٦.

^{٣٥٠} السابق، ج ١، ٣٨٨-٤١٩.

^{٣٥١} السابق، ج ٢، ١٩٤.

^{٣٥٢} الأوامر (٢٧٤)، العام والخاص (٨٤)، النواهي (٧٢)، المفاهيم (٥٤)، المطلق والمقيد (٢٩).

^{٣٥٣} المقدمة (٢٢٨) مكوّنة من أربعة عشر أمراً.

الغامض وحل الإشكال ودفع الوهم ودحض دعوى، فلا يخفى شيء، وبيان وجه الدفع. ويتم ذلك بإيراد الأدلة والتحقق من صدقها في مضمونها، وإيراد العمدة في الموضوع. ويتم الاستنتاج من المقدمات إلى النتائج؛ فإذا عُرفت المقدمات عُرفت النتائج، فتحصل النتيجة، ويظهر من القول. ويتم وصف الخطوات بأنها بحث وتحقيق، نقل وتنقيح ونقل كلام، نقل وتحصيل. وتأتي النتائج بالجملة في رؤية كلية وخاتمة نهائية، ثم يُضاف تكميل أو تميم، تذكرة أو تنمة أو تذبذب. وتتم مشاركة القارئ بدعوته إلى التأمل والتدبر والتذكر والمراجعة والفهم وعدم الغفلة، وعادةً ما يكون في آخر الكلام، والقارئ خبير بالموضوع، ثم يصدر الحكم في النهاية بالصحة أو الفساد، بالإمكان أو الامتناع، وهو حكمٌ يقوم على الإنصاف. ويتم الإعلان عن الخطوة القادمة في مسار الفكر. ويتم التعبير عن النتيجة بعدة صياغات حتى تتضح الأمور دون تطويل، كما يتم اقتباس أقوال بنصها أو بمعانيها والإعلان عن نهايتها، من المتقدمين والمتأخرين نظرًا لتطور العلم، ثم يُعلن عن الحمد والمشيئة الإلهية، فكل شيء بيده. وأهم خطوة في مسار الفكر هو التحقق من صدق الأدلة والنتيجة العامة، والإعلان عن نهاية الاقتباس من أقوال الآخرين، مع أهمية عمليات الإيضاح والبيان ومشاركة القارئ.^{٣٥٤}

ويعتمد «مناهج الأصول»، وأصول الفقه الشيعي عامةً، على شواهد نقلية أقل، وعلى حجج عقلية أكثر؛ فقد احتكر السلطان النقل، واعتمدت المعارضة على العقل. ويعتمد على الآيات أقل من الاعتماد على الأحاديث؛ فالآيات محكمة يصعب تأويلها، في حين أن الحديث يمكن التلاعب بصحته، خاصةً وأن لكل فرقة إصحاحاتها، الإصحاحات الخمسة عند السنة، وإصحاحات زارة وحظلة وغيرها عند الشيعة، كما يستعمل القليل من الشعر نظرًا لخصوصية التجربة الشعرية.^{٣٥٥} ويوضع الأئمة مع الأنبياء، ويأتي علي بطبيعة

^{٣٥٤} والتحقيق (٤١)، وبالجملة (٣٢)، الحاصل (٢٢)، انتهى (٢٠)، التوهم والدفع (١٧)، الإيضاح، وبعبارة أخرى (١٢)، الظهور (١١)، التنبيه (١٠).
مشاركة القارئ (١٩): فتدبر (٦)، فراجع (٥)، فلا تفعل، فتأمل (٢). فافهم واغتنم، فافهم واستقم، فتذكر، فانتظر (١).

كشف السر (٢): والسر فيما ذكرنا، والسر فيه (١).

وبعد لا يخفى على أحد: كما لا يخفى (٢)، ولا يخفى وهو واضح (٢)، ويراها القارئ، وهو كما ترى (٤)، والوضوح لا يحتاج إلى تطويل، وتقريره (١)، العمدة (٣)، وإذا عرفت ذلك فاعلم، وإذا عرفت ما تقدم فالتحقيق (٣)، إن شاء الله (١).

^{٣٥٥} الأحاديث (٣٧)، الآيات (٣٥)، الشعر (٥).

الحال بعد النبي، ويأتي جعفر الباقر، ثم أبو عبد الله الصادق، ثم سيد الشهداء والإمام الحجة ولي العصر «عجل الله فرجه»، ثم الإمام الرضا والإمامان الصادقان قبل الأنبياء مثل إبراهيم وموسى ويحيى ويوسف، ومعهم باقي أئمة الشيعة، مثل السجاد والكاظم والجواد والهادي والعسكري،^{٣٥٦} وأحياناً يتم الإشارة إلى الشيخ الأعظم أو شيخنا العلامة، وإلى بعض المحققين أو الأعاضم على العموم.^{٣٥٧}

ومن أسماء الأعلام يأتي الخراساني أولاً، ثم الأنصاري ثم الحائري ثم الحائري صاحب الفصول ثم الهمداني والطببائي ثم الشيرازي، ثم يدخل الفلاسفة مثل ابن سينا نظراً للطابع الفلسفي المنطقي لأصول الفقه الشيعي، والجبائي (أبو هاشم) من المعتزلة نظراً لاعتماده أيضاً على أصول الاعتزال في التوحيد والعدل وخاصة الحسن والقبح العقليين، مع الأصوليين مثل العراقي والأصفهاني والكمباني محقق المحشّي والمرتضى، وبعض علماء اللغة السنة مثل السكاكي، ثم يأتي الشيخ الطوسي صاحب «العدة» والبهائي والقمي (الشيخ الصدوق) والشيخ المفيد والنائيني والطهراني (المحقق) والأصفهاني (شيخ الشريعة) وصاحب المعالم، ومعهم أبو حنيفة النعمان فقيه أهل السنة، والزركلي صاحب الأعلام الحديث،^{٣٥٨} ثم يتوالى باقي الأصوليين الشيعة، مثل الحلي (العلامة) والمحقق الرشتي والمحقق الهمداني والاسترابادي والحلي (فخر المحققين) وكاشف الغطاء والبهبهماني، ومعهم بعض مُتَكلمي السنة معتزلة وأشاعرة، مثل الأشعري والبصري والباقلاني،^{٣٥٩} ثم يتوالى باقي الأعلام من الأصوليين الشيعة، مثل إبراهيم النخعي

^{٣٥٦} النبي (٩)، أمير المؤمنين (علي) (٨)، الباقر، عبد الله الصادق (٤)، سيد الشهداء، الإمام الحجة (٣)، الرضا، الإمامان الصادقان (٢)، السجاد، الكاظم، الجواد، الهادي، العسكري، الكاظمين، العسكريان (١)، إبراهيم، موسى، يحيى، يوسف (١).

^{٣٥٧} بعض الأعاضم، بعض المحققين (٦)، أعاضم العصر، محقق العصر، بعض المحققين (١)، جمع من المحققين (١)، شيخنا الأعظم (٥)، شيخنا العلامة (١).

^{٣٥٨} الخراساني (٦٤)، الأنصاري (٢٩)، الحائري (٢٥)، الحائري صاحب الفصول (٩)، الهمداني، الطببائي (٦)، الشيرازي (٥)، ابن سينا، الجبائي (أبو هاشم)، العراقي، الأصفهاني، الكمباني، المرتضى، السكاكي (٤)، الطوسي، البهائي، القمي، المفيد، الطهراني، الأصفهاني، صاحب المعالم، أبو حنيفة، الزركلي (٣).

^{٣٥٩} الشيخ جعفر الكبير النجفي، العلامة الحلي، المحقق الرشتي، المحقق الهمداني، الحاجي، الأهوازي الدروقي، الحلي (فخر المحققين)، الاسترابادي، كاشف الغطاء، البهبهماني (٢)، الأشعري، البصري، الباقلائي (٢).

وأُسعد الدواني والميرزا باقر والأعرجي والخوئي والخوانساري والبرجوردي والنيسابوري والسبزواري والأراكي والأعرجي والداماد والشهيد الأول، ومن الفلاسفة الكرمانلي، ومن المحدثين زرارة، مع أصوليّ أهل السنة مثل القاضي عبد الجبار ومالك ومحمد بن حسن الشيباني وأبي الحسين البصري وأبي الحسن الأشعري وأبي موسى الأشعري والتفتازاني والرازي والغزالي، مع بعض الشعراء مثل امرئ القيس، والصوفية مثل الحلاج، ومن فلاسفة اليونان أفلاطون وأرسطو.^{٣٦٠}

كما يلجأ الخميني إلى التجربة البشرية التاريخية كأساس لعلم الأصول، مثل بساطة الحياة الأولى حين الحديث عن «الواضع وكيفية الوضع» في أول العلم، وهو ما يُعادل نظرية التوقيف والإصلاح في اللغة في أصول الفقه السني.^{٣٦١}

ومن الطوائف والفِرَق تأتي الشيعة أولاً بطبيعة الحال، ثم الفُرس والإمامية والأشاعرة، ثم العرب، ثم قریش، ثم المذاهب الفقهية مثل الشافعية ومذهب أبي حنيفة ومذهب مالك والحنابلة، وفِرَق المعتزلة مثل البهشية والجبائية، والخوارج، وأهل المدينة، وبنو أمية، والقميون.^{٣٦٢}

ومن الأماكن يأتي النجف الأشرف لوفرة علمائها، ثم تتداخل مدن البصرة والكوفة وبغداد وسامراء وكربلاء من العراق، مع مدن أصفهان وقم من إيران، والصحن المطهر (قبر علي) مع شيراز، ودمشق ومكة مع أراك وهمدان وإيران كيف،^{٣٦٣} ثم تتداخل المدن العربية مع الإيرانية مع قلة من مدن اليونان.^{٣٦٤}

^{٣٦٠} ومجموعهم حوالي (٩٣) علماً.

^{٣٦١} «لا شبهة في أن البشر في الأزمنة القديمة جداً كان في غاية سذاجة الحياة وبساطة المعيشة، وبحسبها كان احتياجه إلى الألفاظ محصوراً محدوداً، فوضعها على حسب احتياجه المحدود ...» مناهج الأصول، ج ١، ٥٥.

^{٣٦٢} الشيعة (٥)، الإمامية، الفرس، الأشاعرة (٤)، العرب (٣)، قریش (٢)، الشافعية، مذهب أبي حنيفة، مذهب مالك، الحنابلة، المعتزلة، البهشية، الجبائية، الخوارج، أهل المدينة، بنو أمية، القميون، بنو مرجانة (١).

^{٣٦٣} النجف الأشرف (١٣)، البصرة (٨)، الكوفة (٧)، بغداد، أصفهان (٦)، قم (٥)، إيران، سامراء، العراق، كربلاء (٤)، الصحن المطهر، شيراز (٣)، أراك، إيران، كيف، دمشق، مكة، همدان (٢).

^{٣٦٤} حوالي (٤٧) مكاناً، منها مدنٌ إيرانية (٣٠)، وعربية (١٥)، ويونانية (٢).

وقد أُحيلَ إلى مئات من النصوص الأصولية القديمة، يأتي في مقدمتها كفاية الأصول للخراساني ثم فوائد الأصول، وتجمع بين الأصول والتاريخ مثل وسائل الشيعة، والعقائد مثل معالم الدين، وبين المتون والشروح والحواشي مثل «حاشية البرجوردي على كفاية الأصول»، وتضم المعاجم مثل «لسان العرب»، والقواميس وكتب الأعلام مثل ابن خلكان والزركلي، القدماء والمحدثين، كما يُحيل الإمام الخميني إلى بعض رسائله مثل الاجتهاد والتقليد، ورسالة الاستصحاب، ورسالة التعادل والتراجيح، ورسالة الطلب والإرادة، وإلى بعض كتب الفقه الشيعي مثل كتاب الصلاة للحائري والأنصاري، كما تضم بعض كتب التاريخ مثل تاريخ بغداد وأعيان الشيعة، كما يُحيل إلى بعض النصوص الفلسفية مثل الشفاء والإشارات والنجاة والقانون في الطب لابن سينا، وإلى بعض متون المنطق مثل «البصائر النصيرية»، وكتب التاريخ مثل البداية والنهاية لابن كثير، وكتب التفسير مثل «البرهان في تفسير القرآن».^{٣٦٥}

^{٣٦٥} أُحيل إلى ١٩٢ نصًّا مؤرَّعة كالآتي: الكفاية (١٤٥)، فوائد الأصول (١١٢)، مطارح الأسفار (٥٨)، الفصول الفردية (٥٣)، نهاية الدراية (٥٢)، نهاية الأفكار (٥٠)، بدائع الأفكار (٤٣)، درر الفوائد (٤٢)، أجود التقريرات (٣٦)، مقالات الأصول (٣٢)، قوانين الأصول (٢٩)، وسائل الشيعة (٢٥)، نهاية الأصول (٢٤)، الإسناد، هدية المسترشدين (١٩)، معالم الدين (١٤)، الحاشية على كفاية الأصول (البرجوردي)، روضات الجنات (١٢)، الكنى والألقاب (١١)، أعيان الشيعة، التهذيب (الطوسي)، الكافي (٩)، لسان العرب، معارف الرجال، وفيات الأعيان (٧)، تنقيح المثال، الشواهد الربوبية، معجم رجال الحديث، من لا يحضره الفقيه، نقيب تنقيح المثال والبشر (٦)، الرسائل (الإمام)، شرح الشمسية، شرح المنظومة، فوائد الأصول، مفاتيح الأصول (٥)، تاريخ بغداد، حاشية المشكيني على الكفاية، شذرات الذهب، شرح الكفاية، الفوائد الرضوية، مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام (٤)، الأعلام (الزركلي)، إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد، حاشية ملا عبد الله، رجال النجاشي، رسالة في الاستصحاب (ضمن رسائل الإمام)، السرائر، الشفاء (ابن سينا)، الكرام البررة، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، مصباح الفقيه (الهمداني)، المطول، مفتاح العلوم (السكاكي)، وقاية الأذهان (٣)، أمل الآمل، البصائر النصيرية، البهجة المرضية، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، تشریح الأصول، ثواب الأعمال، جواهر الكلام، حاشية المحقق الدواني على شرح التجريد، دعائم الإسلام، الذريعة إلى أصول الشريعة، رجال العلامة، رياض العلماء، زبدة الأصول، سلافة العصر، شرح ابن عقيل، شرح التجريد (القوشجي)، شروح التلخيص، طبقات أعلام الشيعة، عوالي اللآلي، مجمع البحرين، مجمع البيان، محاضرات في أصول الفقه، محجة العلماء (المحقق الطهراني)، المعتبر، منتهى الأصول، نقد الرجال، الوافي بالوفيات، مستدرک الوسائل (٢)، بالإضافة إلى عدد من الأعمال (١١٧) يُذكر منها كلُّ واحد مرةً واحدة، مثل رسالة الاجتهاد

كما يُحيل إلى عديد من المصادر السنية مثل المذاهب الفقهية الأربعة، وكتب الإصحاحات الخمسة، ومسند أحمد بن حنبل، وإلى بعض متون أصول الفقه عند أهل السنة مثل المنحول للغزالي، وإلى بعض المؤلفات الفقهية والأصولية للمعتزلة مثل الشامل في الفقه وتذكرة العالم لأبي هاشم الجبائي، ومن الكتب الكلامية الملل والنحل للشهرستاني واللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، وبعض دواوين الشعر العربي مثل ديوان امرئ القيس، ويُحيل إلى بعض متون اللغة مثل ألفية ابن مالك، كما يُحيل إلى بعض متون التصوف مثل «توليفات على نصوص الحكم» و«حلية الأولياء» ومفاتيح الغيب وشواهد الربوبية للاصدرا، كما يُحيل إلى بعض دوائر المعارف العربية مثل دائرة المعارف للبستاني، ودائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي، والموسوعة الفلسفية؛ فعلم أصول الفقه جزء من منظومة العلوم الإسلامية كلها عند الشيعة والسنة.

(٢) «الاجتهاد والتقليد» للإمام الخميني^{٣٦٦}

وهو موضوعٌ جزئي مثل رسالة الاستصحاب، ورسالة التعارض والتراجيح. وتدل كثرة الألقاب المُعطاة له، مثل «فخر المجتهدين»، «ملجأ المؤمنين»، «زعيم المسلمين»، «آية الله العظمى»، «السيد»، «روح الله»، «الإمام» ... إلخ، على تعظيم المؤلف على حساب العمل. يتبع فيه أسلوب القيل والقال، والرد على السؤال، والإجابة عن الشبهة. يقدم فكرًا إشكاليًا يقوم على السجال والحجاج. ومع ذلك يتكلم الإمام من علٍ، باسم سلطة خفية باطنية، يضع الحقائق أكثر مما يُبرهن عليها.

ويغلب عليه الأسلوب النمطي عند الشيعة الذي يبدأ بوضع الإشكالات، ودفع التوهم، والتنبيه والإيقاظ، والتوضيح وعدم الإخفاء، والتحقق من الأدلة، والعمل بالجمال، وتحصيل

والتقليد، ورسالة الطلب والإزادة، ورسالة التعادل والتراجيح للإمام، وإصحاحات أهل السنة لابن ماجه أبي داود والنسائي ومسلم، والشامل في الفقه، والعمدة في الأصول للجبائي، وقواعد الأحكام للحلي، والقانون في الطب والشفاء والنجاة لابن سينا، وكتاب القضاء للعراقي، وكشف الغطاء، والمنحول للغزالي ... إلخ.

^{٣٦٦} فخر المجتهدين، وملجأ المؤمنين، وزعيم المسلمين، آية الله العظمى، السيد روح الله الموسوي، الإمام الخميني، الاجتهاد والتقليد، تحقيق مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، مطبعة مؤسسة البروج، قم ١٤١٨هـ.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

النتائج وظهورها، وتبديد الأسرار، ومشاركة القارئ، والاعتماد على خبرته من أجل إصدار الحكم المُنصف.^{٣٦٧}

وهو في مادة الاجتهاد وليس في شكله، في موضوعه وليس في بنيته. يتراءى فيه موضوع المفضول والأفضل من علم أصول الدين، كما تظهر بعض عقائد الشيعة خاصة الغيبة التي تبرّر الاجتهاد، غيبة ولي العصر، وزمان الغيبة.^{٣٦٨} ومع ذلك يُشير إلى العلوم العربية وعلوم العرب.^{٣٦٩}

ويظهر البعد السياسي في استعمال ألفاظ الحكم والحكومة والحاكمية والسلطان الجائر، أي السلطة، وذكر الأحاديث عنه مع أهل الجور والأمراء والسلطين.^{٣٧٠} والبنية خماسية تدور حول شئون الفقيه، أي شروطه، وشرط الحياة، وتبدل الاجتهاد، والتخيير، واختلاف الحي والميت في مسألة البقاء.^{٣٧١} ولما كان الحي والميت يتكرران فتُرد البنية الخماسية إلى رباعية؛ الشروط، والحياة والمحك، وتبدل الاجتهاد، والتخيير. أكبرها الأول، وأصغرها الرابع.^{٣٧٢} وفيها تكون الأولوية للتأويل والنظر والاجتهاد دون قطع أو حرفية أو ثبات لنص أو لفعل.

ومن الأنبياء والأئمة يتقدم أئمة آل البيت ثم الإمام الصادق ثم الرسول ثم الرضا ثم أمير المؤمنين ثم الباقر والهادي والعسكري وداود،^{٣٧٣} ومن الأعلام يتقدم أبو خديجة ثم زرارة،^{٣٧٤} ومن الكتب يُحال إلى الفهرست، ثم إلى تفسير العسكري وعيون أخبار الرضا ومعاني الأخبار وغيرها.^{٣٧٥}

ويعتمد على عدد من الآيات والأحاديث.^{٣٧٦} ويقطّع الحديث عبارةً عبارة لشرحه على نحو جزئي للاستدلال به.^{٣٧٧} ويتحقق من صدق الرواة؛ لذلك يُكثّر ذكرهم. ويعتمد

^{٣٦٧} وبالجمله، الحاصل (٩)، الإنصاف (٦)، التوضيح وعدم الخفاء والعلم (٧)، ظهور السر، والتوهم والدعوى والامتناع والإشكال (٥)، وأنت خير (٢)، والمخلص، والشهادة، وبعبارة أخرى (٣).

^{٣٦٨} السابق، ص ١٤، ٢٠، ٢٣، ٣٨، ٧٤.

^{٣٦٩} زمان الأئمة (٧)، علوم العرب، العلوم العربية (١).

^{٣٧٠} السابق، ص ٣٣-٣٨، ٤٠، ٤٥.

^{٣٧١} (١) ذكر شئون الفقيه. (٢) في أنه هل تُشترط الحياة في المفتي أم لا؟ (٣) في تبدل الاجتهاد. (٤) هل التخيير بدوي أو استمراري؟ (٥) في اختلاف الحي والميت في مسألة البقاء.

^{٣٧٢} ذكر شئون الفقيه (١١٤)، «في أنه هل تُشترط الحياة في المفتي أم لا؟» في تبدل الاجتهاد (١٦)، في اختلاف الحي والميت في مسألة البقاء (١٢)، هل التخيير بدوي أو استمراري؟ (٦).

على السابقين بألقابهم، حتى لقد تختلط الأسماء نظرًا لتكرار الألقاب، مثل العلامة (الحلي والحائري)، والمحقق (للخراساني وللنائيني). ومع ذلك يقلُّ تردد الأسماء.^{٣٧٨} كما يقلُّ ذكر المذاهب والفرق باستثناء الإخباريين والصدوقيين. كما تُذكر بعض إصحاحات الشيعة، مثل مقبولة حنظلة وصحيحة زرارة وكتب الأعاضم وكتب ابن فضال وعيون الأخبار (العيون) وكتاب أبي نصر والفهرست.^{٣٧٩} وتُذكر المؤسسات مثل المشيخة، مع التفرقة بين المتقدمين والمتأخرين. كما يعتمد على بعض الخبرات الخاصة والروايات الشفاهية من أعظم العلماء.^{٣٨٠}

(٣) «أنوار الهداية في التعليق على الكفاية» للإمام الخميني^{٣٨١}

وهو ليس متناً أو تقريراً، بل تعليق على «الكفاية» للخراساني، وهو نفس النوع الأدبي في أصول الفقه السني، يبدأ بأول المتن دون عبارة كاملة مُنفصلة عن التعليق، ثم يبدأ التعليق كما هو الحال في تفسير القرآن بورود آية كاملة، أو الشرح الكبير لابن رشد بالفصل بين المتن والشرح كما هو الحال في «تفسير ما بعد الطبيعة»، وأحياناً يكون جزءاً من المتن داخل التعليق استناداً إليه. وهو لا يشرح العبارة لفظاً لفظاً لغوياً، مُضيفاً إليه

^{٣٧٣} أئمة آل البيت (٢١)، الإمام الصادق أبو عبد الله (١٧)، الرسول (١٠)، الإمام الرضا (٧)، أمير المؤمنين (٢)، الباقر، الهادي، العسكري، داود (١).

^{٣٧٤} يُذكر ٥٤ علماً، في مقدمتهم أبو خديجة (سالم بن مكرم الجمال) (٧)، زرارة (٦)، الثقفي (محمد بن مسلم)، زكريا بن آدم، الحائري، الصدوق (٥)، ابن أبي ليلى، الحلي، علي بن المسيب (٤)، الأسدي، أحمد بن هاشم، الحسين بن سعيد، الطوسي، الكني (٣)، أبان بن تغلب، ابن عيسى، ابن مهران، شريم، المرتضى الأنصاري، النجاشي، هشام بن سالم، أبو الجهم، أحمد بن عائذ، داود بن فرقد، سليمان بن خالد (٢)، وحوالي ٣٠ علماً مفرداً مثل قتادة وقيس بن عباس والحلي والقداح.

^{٣٧٥} نذكر عشرة كتب هي: الفهرست (٤)، تفسير الإمام العسكري، عيون أخبار الرضا، معاني الأخبار (٢)، تذكرة الفقهاء، جواهر الكلام، السرائر، الغيبة، قواعد الأحكام، نهج البلاغة (١).

^{٣٧٦} الأحاديث (٣٨)، الآيات (١٦).

^{٣٧٧} الاجتهاد والتقليد، ص ٥.

^{٣٧٨} أبو عبد الله جعفر بن محمد (٨)، الرضا (٥)، شيخنا العلامة (٤)، محمد بن عيسى (٣)، أبو محمد الحسين بن علي، أحمد بن عائذ، زكريا بن آدم، محمد بن مسلم الثقفي، شريم (٢)، شيخ الطائفة، داود بن فرقد، المحقق الخراساني، العلامة الحائري (١).

معلومات من النحو أو الفقه وباقي العلوم النقلية، بل يدخل في موضوع المتن ويُعيد دراسته، أشبه بـ «الجوامع» عند ابن رشد، وينقد المتن الأول، ويُقارن بينه وبين متون أخرى؛ فالتعليق أقرب إلى الاستقلال عن المتن الأول منه إلى التبعية، على عكس شروح وحااشي وتعليقات أهل السنة. ويرد على التساؤلات، ويدفع الشبهات، ويبدد الأوهام، ويحل الإشكالات بأسلوب القيل والقال والردود المسبقة على الاعتراضات المفترضة. ويقوم التعليق أحياناً بتلخيص المتن دون اقتباس مباشر منه.

والعنوان إشراقيٌّ خالص «أنوار الهداية»، بالإضافة إلى الإحالة إلى صدر المتألهين وأستاذه الداماد؛ مما يجعل الخميني حفيداً للتلميذ والأستاذ معاً. ويُغرق في الفلسفة الإلهية، ويتحدث عن عالم الملكوت، وباطن النفس، والمادية الهيلونية والهيولى.^{٢٨٢} لا تظهر عقائد الشيعة ومصطلحاتهم إلا نادراً مثل المعصوم.^{٢٨٣}

ويتمّ أسلوب بنفس خصائص أسلوب أصول الفقه الشيعي المتون أو التقارير؛ إذ يدل تحليل الألفاظ في أول العبارات والفقرات وأواخرها على أن أهم شيء هو النتيجة الكلية والرؤية العامة التي تحصل بعد انتهاء تحليل الموضوع، واقتباس الفقرات بعلامة «انتهى»، فيتّضح الأمر وضوحاً تاماً فلا يخفى على أحد، ويراه القارئ أو المستمع. ويظهر السر بعد المعرفة والعلم، فيظهر الخفي وينكشف السر بعد التحقق من الأمر. ويتم التعبير عنه بطرق عديدة وعبارات مختلفة بعد الاستدلال والإقناع وتحاشي الدور. ويصدر الحكم بالإنصاف، والاختيار بعد السؤال والجواب، والاعتراض والرد في الكلام الدقيق جداً مع حذر من التطويل ورغبة في الاختصار. وتتم إحالة اللاحق إلى السابق،

^{٢٧٩} أبو خديجة وصحيحه (سالم بن مكرم) (٤)، أبو الجهم (بكير بن أيمن)، مقبولة عمر بن حنظلة (٢)، صحيحة سليمان بن خالد، إسحاق بن عمار، القداح، أبو البحري محمد بن علي بن محبوب، الحسين بن سعيد، الحسين، المعلى بن خفيس، الصادق، الصدوق، ابن أبي عمير، أحمد بن محمد بن خالد، يعقوب بن سعيد، الحسين بن سعيد، الشيخ الأعظم، علي بن أسباط، الحسين بن رواح، أبو جعفر، أبان بن تغلب، زرارة، الصادق الأسدي، النجاشي (١).

^{٢٨٠} «سمع من أبي وكان عنده وجهاً». الاجتهاد والتقليد، ص ١٠٢.

^{٢٨١} الإمام الخميني، أنوار الهداية في التعليق على الكفاية (جزءان)، تحقيق مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم ١٤١٥ هـ.

^{٢٨٢} السابق، ج ٢، ٦٨، ٨٥، ٨٩.

^{٢٨٣} المعصوم، السابق، ج ٢، ٨٧.

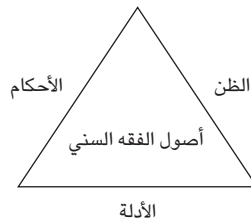
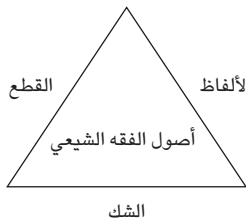
والسابق إلى اللاحق، وختامًا بألفاظ المشيئة والإرادة الإلهية.^{٣٨٤} وفي آخر الفقرات تدل ألفاظٌ أخرى على مشاركة القارئ، مثل: فتدبر، فتأمل وراجع، فانتظر، وغيرها.^{٣٨٥} ولا ينقسم التعليق إلى أبواب أو فصول مرقمة أو غير مرقمة، بل يقوم على بنية ثلاثية تقليدية هي بنية علم أصول الفقه الشيعي التي تُعادل بنية أصول الفقه السني؛ مباحث القطع، ومباحث الظن، ومباحث الشك. وأكبرها مباحث الشك، ثم مباحث الظن.^{٣٨٦} تشمل مباحث القطع التجري والإرادة، ومباحث الظن على الظاهر والمثول، ومباحث الشك على الأدلة الأربعة وبعض مباحث الألفاظ. مباحث القطع تُعادل أحكام التكليف عند أهل السنة، ومباحث الظن تشمل مباحث الألفاظ، ومباحث الشك تشمل الأدلة الأربعة.^{٣٨٧} والثلاثة تقع تحت عنوان الأمارات المعتبرة عقلاً أو شرعاً؛ فكل أبعاد الشعور الثلاثة أمارات، أي علامات، لا فرق بين أحكام وأدلة وألفاظ؛ فالبنية الثلاثية في الأصول الشيعية بنيةٌ معرفية خالصة تبتلع النص والفعل.

^{٣٨٤} وبالجمله (١١٠)، فتحصل، حاصل محصل (٦٢)، انتهى (٤١)، واضح (جداً)، توضيح، نقل كلام وتوضيح مرام، اتضح، كما ترى (٣٦)، ما لا يخفى (٢١)، ظهر، السر (١٠)، إذا عرفت، اعلم (٢٣)، والتحقيق والحق (٢٢)، وبعبارة أخرى (٢٠)، فظهر، الظاهر (١٤)، الرد، الجواب، الكلام الدقيق جداً (١١)، الدليل، الاستدلال، الشاهد، الدعوى، لزوم الدور، اقتناع (٩)، الإنصاف، الاختيار (٧)، حذف الطويل (٦)، ألفاظ السابق واللاحق، سيأتي، أشرنا كما مر (٤)، ألفاظ المشيئة والإرادة (٢)، ليت شعري، اللهم إلا أن يقال (١).

^{٣٨٥} فتدبر (جداً) (٧)، فتأمل، فراجع (٥)، فانتظر (٢)، فاستقم، فلا تفعل، وأنت خير، فلتكن على ذكر (١).

^{٣٨٦} مباحث الشك (٤٣٦)، مباحث الظن (٢٠٠)، مباحث القطع (١٥٦).

^{٣٨٧} الأحكام، الألفاظ، القطع، الظن، الأدلة، الشك. أنوار الهداية، ج ١، ٣١.



من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويعتمد التعليق على الآيات والأحاديث، والأحاديث أكثر.^{٣٨٨} ويغيب الشعر الذي يتناقض مع تجربة التعليق، وليس إبداع النص الجديد. ويتقدم النبي على الأئمة، كما يتقدم أبو عبد الله الصادق على الباقر والكاظم والحسين وعلي،^{٣٨٩} ثم يتقدم أعلام الشيعة مثل الكاظمي ثم الأنصاري ثم الحائري ثم الخراساني ثم الصدوق ثم السيد الإمام ثم الطوسي وغيرهم، بالإضافة إلى عديد من الصحابة والفلاسفة والنحاة، سنة وشيعة على حدٍّ سواء.^{٣٩٠} ويُحال من الفرق إلى المتأخرين والإخباريين.^{٣٩١} ومن المؤلفات يُحال إلى «فوائد الأصول» ثم «الكفاية» ثم «فرائد الأصول» ثم «الوسائل» ثم «الكافي» ثم «درر الفوائد» ثم «نهاية الأفكار» ثم «التهذيب» إلى آخر أمهات أصول الشيعة، بالإضافة إلى بعض التفاسير وبعض الموضوعات الجزئية، التسامح في أدلة السنن، وبعض أصول السنة للرازي والسرخسي، مع بعض الشروح والتفاسير وعلم ميزان الرجال.^{٣٩٢}

^{٣٨٨} الأحاديث (١٣٠)، الآيات (٤٧).

^{٣٨٩} النبي (٢٨)، أبو عبد الله الصادق (٢٤)، الأئمة من آل البيت (٢١)، أبو جعفر الباقر (١١)، أبو الحسن الكاظم، أمير المؤمنين علي (٦)، أبو عبد الله الحسين (٥)، الرضا، صاحب الزمان، فاطمة، الحسن، الصادقان، الجوادان، العسكري، المهدي (١).

^{٣٩٠} يُذكر ٢٣٨ علماً: المحقق الكاظمي (٦٣)، الشيخ العلامة الأنصاري (٦٠)، المحقق الخراساني (٤٥)، المحقق الحائري (٢٦)، الشيخ الطوسي (٢٠)، الصدوق (١٩)، الشيخ المفيد (٨)، الحسن بن موسى، السيد الإمام (٧)، النجاشي (٦)، البنزطي، ابن زهرة، النجفي، بكير بن أعين، جابر الأنصاري، النجفي (جعفر)، حرمان بن أعين، الهمداني، سماعة بن مهران، عبد الله بن سليمان، الفاضل المهدي، المحقق القمي، الكليني، زرارة، صاحب الفصول، الأصفهاني، النائيني (٤)، بحر العلوم، زرارة بن أعين، البرقي، الخميني، الصفار، الأسدي (٣)، البهبهاني (٢)، وحوالي سبعين علماً مثل أبي بكر وأبي هريرة وأبي ذر وعثمان وابن عباس والحسن من الصحابة، وأحمد بن حنبل من الفقهاء، والبخاري من المحدثين، والشهيد الثاني والحلي والشيرازي والطوسي والمرتضى والمفيد من الشيعة، وابن سينا والرازي من الفلاسفة، وسيبويه من النحاة، والزركلي من المحدثين ... إلخ.

^{٣٩١} المتأخرون، الإخباريون (١).

^{٣٩٢} يُحال إلى ٣٥١ مؤلفاً: فوائد الأصول (٢١٣)، الكفاية (١١١)، فوائد الأصول (٨٨)، الوسائل (٨١)، الكافي (٦٩)، درر الفوائد (٥٣)، نهاية الأفكار (٤٨)، التهذيب (٣٥)، التهذيب (٢٧)، الفقيه (٢٤)، حاشية على فرائد الأصول (١٨)، نهاية الدراية في شرح الكفاية (٢٠)، الأسفار (١٥)، توحيد الصدوق (١٢)، مستدرک الوسائل (١١)، الاستبصار، القوانين، مطارح الانتظار، معالم رجال الحديث (١٠)، أعيان الشيعة، الكنى والألقاب (٩)، رجال النجاشي، روضات الجنات، عوالي اللآلي، (٨)، الخصال،

ويُضاف إليهم بعض كتب الصوفية مثل «شواهد الربوبية» لصدر الدين الشيرازي و«القبسات»، والقواميس مثل «لسان العرب»، وكتب أصول الفقه السني مثل «المحصول»، كما يُحال إلى كتب إبطال القياس عند الظاهرية والشيعة، وإلي كتب أصول أهل السنة مثل «الإحكام» لابن حزم و«المحصول» للرازي، وإلى عشرات الحواشي على الكفاية، وأصول الفقه للشيخ المفيد، والمعالم الجديدة للأصول لباقر الصدر، وإلى كتب الفرق مثل الردود على الديانات المنحرفة وكتاب الغيبة، وإلى كتب الفلسفة مثل الإشارات والشفاء لابن سينا خاصةً الطبيعيات، وإلى إصحاحات أهل السنة كالبخاري، وإلى كتب التصوف مثل «إحياء علوم الدين» للغزالي و«حلية الأولياء»، ومن كتب النحو «القاموس المحيط»، ومن كتب المصطلحات القديمة «التعريفات» للجرجاني، ومن كتب التاريخ «تاريخ الطبري»، ومن كتب القواميس المحدثّة «أعلام الزركلي».

(٤) «جواهر الأصول» للإمام الخميني^{٣٩٢}

وهو من نوع التقارير التي ألّفها الخلاء من دروس الإمام الخميني، وهو غير كامل، يتضمن فقط المقدمة (أربعة عشر أمرًا) والمقصد الأول فقط «في الأوامر»؛ لذلك لا يمكن الحكم على بنيته إلا قياسًا على باقي الأعمال الأخرى، متونًا أو تقارير. يتّسم بنفس الأسلوب، سواء كان الأسلوب الشفاهي للخميني أو المدوّن للمحرّر. يعتمد على القيل

الرسائل (للخميني)، رسالة في الاستصحاب (للخميني)، معارف الرجال (٧)، مناهج الوصول، غنية النزوع (٦)، أمالي الشيخ الطوسي، أوثق الوسائل في شرح الوسائل، الفوائد (للخراساني)، فهرس الطوسي، الكرام البررة، مقالات الأصول، منابس الأنوار (٥)، التبيان في تفسير القرآن، مجمع البيان، وفيات الأعيان، هداية المسترشدين، نقيب البشر (٤)، أجود التقريرات، الاختصاص، بصائر الدرجات، أمل الآمل، تفسير نور التقليد، تقريب التهذيب، ثواب الأعمال، الذريعة إلى أصول الشريعة، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، رجال الكشي، رياض المسائل، علل الشرائع، كشف المراد، المبسوط، مجمع الفائدة والبرهان، المحاسن (للبرقي)، مدارك الأحكام، مستدرك الوسائل، معالم الدين، الوافي (٣). كما يُحال إلى حوالي ٤٢ مؤلفًا منهم مرتين مثل إرشاد الطالبين، وأسد الغابة، وتاريخ بغداد، وبعض الحواشي وغيرها، ثم يُحال إلى ١٧٣ مؤلفًا كلّ منها مرة واحدة.

^{٣٩٢} الإمام الخميني، جواهر الأصول، تقرير أبحاث الأستاذ الأعظم والعلامة الأخرم آية الله العظمى السيد روح الله الموسوي، تأليف آية الله السيد محمد حسن المرتضوي للكرودي (جزءان)، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم ١٤١٨هـ.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والقال، والحوار الداخلي. كما يتَّسم بالطابع التأملي، والانكشاف نحو الذات، والعتور على بناء معرفي داخلي، وليس وضع نظرية في الفعل في العالم الخارجي. والتأليف حديث، يُحيل إلى الدراسات الحديثة، المصادر والمراجع في الهوامش.

لذلك يُحال إلى الفلسفة والمنطق والتصوف، الشيخ الرئيس ابن سينا وملاصدرا. ولما كان لكل علم مصطلحاته تُعرض الفكرة مرةً باصطلاح المنطق، ومرةً أخرى باصطلاح الفلسفة. ويتم الإحالة إلى «إيساغوجي» في الشفاء لابن سينا. وينقد الفكر باستعمال الدور المنطقي، بل إنه يتم التطرق إلى موضوع الله والعالم كما هو الحال في الفلسفة أو التصوف، مقام الثبوت والفرق بينه وبين مقام الإثبات، بل يتم ذكر العرفانية، وهو النيار الأثير عند الإمام الخميني والذي ينتسب إليه.^{٣٩٤}

وتستمر المصادر الصريحة على غير العادة في المصطلحات الفلسفية العربية، ومما يكشف عن بعض التكلف اللغوي،^{٣٩٥} وقد يكون الاشتقاق عن طريق النسبة.^{٣٩٦} ويظهر نفس الأسلوب الذي يكشف عن مسار الفكر، والذي يهدف إلى الرؤية الشاملة والحصيلة النهائية «بالجملة» بعد التوضيح، توضيح النظر والعبارة، وإظهار الخفي ورؤيته، والمعرفة والعلم من أجل «الحصول» على النتائج بعد انقداح النظر وترتيب المقدمات. والعلم شعوري في حاجة إلى إيقاظ وبيان وتنبية على الوهم، ودفعه أو إزاحته، وكشف السر، والظهور الجلي، والتحقق من صدق الرؤية، ودفع الإشكال والإجابة عليه، والانتهاه إلى الحكم بالصحة أو الفساد، بالإمكان أو الامتناع. وبعده ذكر وتعقيب أو تذنب أو نقل وتعقيب. ونظرًا للاعتماد على الاقتباسات يظهر لفظ «انتهى» ملخصًا أو محررًا. ويُعاد التعبير عن الموضوع بعدة عبارات. وتُطلب مشاركة القارئ الخبير والتدبر والمراجعة والملاحظة والفهم والتأمل والترقب، ويصدر الحكم بالإنصاف. ويُعلن عن اللاحق بالإضافة إلى عبارات النقل من موضوع إلى آخر، والتعبير عن المشيئة الإلهية، وطلب الاستعانة والتوفيق.^{٣٩٧}

ويتم التطرق إلى بعض الموضوعات الحديثة مما تُوحى بوجود الواقع الحي والعالم الخارجي، والتأسف على ما نُشاهد في عصرنا، ونقد الاتجاه التقليدي في التأليف، والخلط

^{٣٩٤} السابق، ج١، ٢٧، ١٤٦، ٣٩، ٤٦، ١١٣، ١٩٧، ٢٠٠، ٣٣٥؛ ج٢، ٢٧، ٧٠، ٧٥.

^{٣٩٥} مثل: الهووية، جامعية، إيجادية، العرضية، الطولية، المحدودية. السابق، ص٥٩، ١٢٢، ١٥٥، ٣٠٠، ٢٨٥.

بين العقل والأصول، وعدم الخبرة.^{٣٩٨} ولا تتطور هذه الجزيئات إلى نظرية كلية ثورية كاملة بالرغم من وجود بعض عناصرها.

ويتم الاستشهاد بالآيات والأحاديث، والآيات أكثر.^{٣٩٩} ويُستشهد بالشعر العربي، ومرة واحدة بالشعر الفارسي؛^{٤٠٠} فالشعر تجربة وجدانية، والتحليل الوجداني أحد مستويات التحليل في علم الأصول، تحليل الشعور؛ إذ يتحدث الإمام عن الأثر الوجداني والأمر الوجداني.^{٤٠١}

ومن أسماء الأعلام يتقدم العراقي ثم الخراساني ثم النائيني ثم الحائري ثم الأنصاري والأصفهاني ثم الخميني ثم صدر المتألهين ثم الطوسي، وعشرات آخرون من الأصوليين.^{٤٠٢} وقد يُكتفى باللقب لشهرته، أو بأنه مؤلف أو صاحب هذا الكتاب أو ذاك، فردًا أو جماعة، مثل «صاحب الفصول».^{٤٠٣} كما يُذكر رواية الشيعة مثل عبد الله وزرارة، ثم ابن إدريس وغيرهم.^{٤٠٤} ويُذكر أئمة آل البيت، ثم الإمام والمعصوم والإمام

^{٣٩٦} مثل: الصحيح، الوجود الكذائي، الاقتضائي، الأعمى. السابق، ص ٢٩٨، ٣١٥-٣١٦، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٥.

^{٣٩٧} مشاركة القارئ (١٥٠)، وبالجملة (١٣٨)، ألفاظ التوضيح (٨٧)، ألفاظ الظهور (٧٧)، التعقيب (٤٤)، الحصول (٤٤)، التنبيه واليقظة (٤٠)، علامات الانتهاء (٣٨)، العلم والمعرفة (٢٣)، دفع الإشكال، التحقيق (١٨)، إصدار الحكم الصحيح (١٠)، الإعلان عن اللاحق والسابق (٧)، المشيئة والاستعانة (٥).
^{٣٩٨} السابق، ص ١٤-١٥، ١٧، ٢٥، ٣٤.

^{٣٩٩} الآيات (٩١)، الحديث (٤٥)، الشعر (٦)، كلام العرب، العرب (١).

^{٤٠٠} بالإضافة إلى ذكر كلمة بالفارسية «برستش» مرتين.

^{٤٠١} جواهر الأصول، ج ١، ١٢١، ٢٨٦.

^{٤٠٢} العراقي (٩٠)، الخراساني (٦٨)، النائيني (٢٧)، الحائري (٢٢)، الأنصاري، الأصفهاني (١٦)، الإمام سماحة الأستاذ، صدر المتألهين (٥)، الطوسي (٤)، القوجاني (تعليق على كفاية الأصول)، المحقق الرشتي، السكاكي (٣)، المرتضى، السجاد، علي بن أبي طالب (٢)، السبزواري، عباد بن سليمان، الهمداني، ابن طباطبا، سيد مشايخنا المحقق الفشاركي، الكاظمي (١).

^{٤٠٣} صاحب الفصول (١٣)، الشيخ، المحقق (٣)، الشيخ الشهيد، الشيخ الأعظم، بعض الأعظم، المحقق الشريف، بعض الأكابر (٢)، بعض المحققين، فخر المحققين، أصحابنا الأصوليون، القدماء، العلامة، الصادقون، الأدباء المحققون، بعض المتأخرين، صاحب الجواهر، المحقق صاحب الحاشية، صاحب المعالم، صاحب القوانين (١).

^{٤٠٤} عبد الله (٨)، زرارة (٣)، ابن إدريس، ابن مالك، العلماني (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الصادق والأئمة المعصومون وأمير المؤمنين والمتشعبة والإمامية.^{٤٠٥} ويُحال إلى عديد من المصادر مثل «المقالات» و«وقاية الأذهان» و«الفصول» و«الكفاية»، وغيرها من التعليقات والحواشي.^{٤٠٦}

(٥) «تنقيح الأصول» للإمام الخميني تأليف الاشتهادي^{٤٠٧}

وهو تقريرٌ ضخم مكوّن من أربعة أجزاء للمؤلف عن دروس الإمام كما هي العادة. يعتمد على الأسلوب المعروف لكتابة التقارير، القيل والقال، ويتم الردود على الاعتراضات، والاعتراض يُسمى توهماً، والرد يُسمى دفعاً.^{٤٠٨} وبالرغم من أصول الفقه الشيعي فإن الخميني يرد على غلاة الشيعة في العقائد وفي الأصول على حدٍّ سواء،^{٤٠٩} ويتم ذلك باحترام كامل، والصحيح لديه هو المختار.^{٤١٠} وبالرغم من الحديث عن التأثير بين العلوم تظهر بعض مصطلحات الصوفية مثل مقام الثبوت؛^{٤١١} لذلك يظهر العلم الوجداني؛ أي تحليل العلم على مستوى الشعور.

وتظهر بعض مصطلحات علم أصول الفقه عند أهل السنة خاصةً الشاطبي، مثل «المناط» و«الأحكام الوضعية»؛^{٤١٢} كما تظهر مصطلحات المعتزلة، مثل الحسن والقبح، واللطف بعد أن يتحول إلى قاعدة.^{٤١٣}

^{٤٠٥} أئمة آل البيت (٥)، الإمام، المعصوم، الإمام الصادق، أمير المؤمنين، الأئمة المعصومون، المتشعبة، الإمامية (١).

^{٤٠٦} المقالات، الفصول (٢)، وقاية الأذهان، الكفاية (١).

^{٤٠٧} الإمام الخميني، تنقيح الأصول، تقرير أبحاث الأستاذ الأعظم العلامة الأفخم آية الله العظمى السيد روح الله الموسوي، تأليف آية الله الشيخ حسين التقوي الاشتهادي، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم ١٤١٨ هـ (أربعة أجزاء).

^{٤٠٨} السابق، ج٤، ٥٥٠.

^{٤٠٩} السابق، ج٣، ١٣١.

^{٤١٠} السابق، ج٢، ٢٤؛ ج٣، ١٣، ١٠٩.

^{٤١١} السابق، ج٣، ٤٠٣.

^{٤١٢} السابق، ج٢، ٢١١، ٣٦٠، ٤٤٦؛ ج٣، ٢١، ٥٧٣؛ ج٤، ٧٣، ٢٥٣، ٢٦٨-٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٤.

^{٤١٣} السابق، ج٣، ١٣، ١٤٠، ١٤٢.

وينقسم الكتاب إلى مطالب وليس إلى مقاصد، ستة مطالب؛ الأوامر، والنواهي، والمنطوق والمفهوم، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والأمارات المعتمدة عقلاً وشرعاً، وتشمل القطع والظن والبراءة مع الاشتغال، ويضاف إليها الاستصحاب، والتعارض واختلاف الأدلة، وخاتمة في الاجتهاد والتقليد. وأكبرها الاستصحاب ثم البراءة والاشتغال، وأصغرها المطلق والمقيد.^{٤١٤} فواضح أن الأمارات العقلية والشرعية هي ما يُعادل الأدلة الأربعة عند أهل السنة، وأن أهم ما فيها هي القطع والظن والشك، أي الأساس المعرفي مع حل التعارف بين الأدلة، والاجتهاد والتقليد، وما دون ذلك في مباحث الألفاظ، وهي الأصغر حجماً، تصل إلى ما يقرب الثلث.^{٤١٥} وألفاظ القطع والظن والشك، وهي البنية الثلاثية المعرفية في أصول الفقه عند الشيعة، ألفاظ قرآنية، مثل الأصول والفروع والكتاب والسنة والإجماع والقياس عند السنة؛ فالبنية كلها تقوم على التأويل لتحريك النص والتاريخ والفعل.

وهناك وعي بالبنية.^{٤١٦} وتقوم الأمارات على الأصول جوهر الأصول عند الشيعة.^{٤١٧} وتظهر عبارات «التمفصلات»، الإعلان عن اللاحق والتذكير بالسابق، مع بعض اللزمات الدينية، والدعوة بالتوفيق على ما تم إنجازه، والاستعانة على ما لم يتم إنجازه بعد.^{٤١٨} ويُحال إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآيات تتجاوز الأحاديث عدة أضعاف؛^{٤١٩} فالقرآن كدليل مدعاة للثقة أكثر من الحديث؛ فصحة القرآن أعلى درجة من صحة الحديث. ويقال الشعر للغاية؛ فالشعر ديوان العرب، ومخزون ثقافي للعرب العاربة قبل العرب المستعربة، مع أن العروبة هي اللسان. ومن الأعلام يتقدم النائي ثم العراقي ثم الحائري ثم الكليني ثم الخراساني، ويظهر بعض أعلام السنة مثل أبي الحسين البصري والغزالي والرازي والسيوطي، بل

^{٤١٤} الاستصحاب (٤٤٦)، البراءة والاشتغال (٤٣٩)، الأوامر (٢٠٢)، المقدمة (١٨٤)، التعارف واختلاف الأدلة (١٣٢)، الظن (١٢٠)، الخاتمة، الاجتهاد والتقليد (١١٨)، العام والخاص (٨٨)، النواهي (٧٦)، القطع (٦٦)، المنطوق والمفهوم (٥٤)، المطلق والمقيد (٣٦).

^{٤١٥} الأمارات العقلية والشرعية (١٣٢١)، مباحث الألفاظ (٤٥٦).

^{٤١٦} السابق، ج ٣، ٥-٧، ٢٠٠.

^{٤١٧} السابق، ج ٣، ٢٠١.

^{٤١٨} السابق، ج ٤، ٢٤٨، ٥٨١.

^{٤١٩} الآيات (٢٦٣)، الأحاديث (٣٥)، الشعر (٤).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

يظهر أكابر فقهاءهم مثل أبي حنيفة والشييباني، ومن أعلام السيرة ابن هشام، ومن الأنبياء إبراهيم.^{٤٢٠} ويقل عدد الأنبياء في الأصول بالرغم من كثرتهم في العقائد، وتحويل مراحل النبوة إلى فلسفة في التاريخ.^{٤٢١}

وقد يتحول الاسم إلى لقب، ونظرًا لشهرته يُكتفى باللقب دون الاسم. ولما شاع لقب المحقق والعلامة والشهيد الأول والثاني تداخلت الألقاب، فاختلطت الأسماء أفرادًا وجماعات، ويأتي في مقدمتها الشيخ الأعظم.^{٤٢٢}

وتُذكر أسماء الأعلام بأكبر قدر من الاحترام والتبجيل دون طعن أو تكفير لأحد كما يبدو ذلك أحيانًا في مؤلفات بعض أهل السنة خاصة ابن حزم وابن تيمية، وتلحق بعد اسم كل علم عبارات مثل «قدّس سره»، «رحمه الله»، وأحيانًا يكون اسم العلم عنوانًا لفقرة لما يُمثله من اتجاه.

ويُحال إلى مؤلفات أسماء الأعلام بأشخاصهم أو بألقابهم، يتقدمها «الكفاية» ثم «الدرر» ثم «دعائم الإسلام» ثم «الفصول»، وغيرها من أمهات المتون الأصولية، وتغيب متون أهل السنة.^{٤٢٣}

ومن الفرق يتقدم الإخباريون الذين يُعادلون أهل الأثر في مُقابل أهل الرأي، أو أهل النقل في مُقابل أهل العقل، أو أهل التقليد في مُقابل أهل التجديد عند أهل السنة،

^{٤٢٠} النائيني (١٥٦)، العراقي (١١٢)، الحائري (٤٩)، الكليني (٢٣)، الخراساني (٣١)، الهمداني (١٣)، القرافي (٦)، الطبرسي، المحقق القمي (٥)، السكاكي، الأصبهاني، المجلسي، حسين الأصفهاني (٤)، ميرزا الأصفهاني، البهائي، الشيخ المفيد، القاشاني، الأخوند، الطبطبائي، الفشاركي، السبزواري (٣)، أبو حنيفة (٢)، البهبهاني، الفشاركي، الشيرازي، أبو الحسين البصري، الميرزا حسن الشيرازي، الحذاء، الحلي، الأنصاري، سيد علي القاشاني، الحاجي، البهائي، الغزالي، الرازي، الكاشاني، السيوطي، الشييباني، الهمداني، الأصبهاني، القمي، ابن هشام، إبراهيم النبي (١).

^{٤٢١} من النقل إلى الإبداع، مج ٣، ج ٣، فص ٣.

^{٤٢٢} الشيخ الأعظم (٨٥)، الشيخ (٨٢)، بعض الأعظم (١٧)، صاحب الكفاية (١٠)، صاحب الفصول، صاحب المعالم، أبو بكر (٨)، المحقق (٧)، بعض المحققين (٦)، الطائفة، صاحب الحاشية، المحققون، العلامة (٢)، فخر المحققين، شيخنا العلامة، أعظم أهل النظر، الموثقة، محققهم، صاحب الجواهر، صاحب الدرر، شيخ الشريعة، الشيخ الرئيس، بعض الفقهاء، بعض المحشين، بعض المحققين من المحشين، الشهيد (١).

^{٤٢٣} الكفاية (١٠٨)، الدرر (١٧)، دعائم الإسلام (١٣)، الفصول (٨)، الحاشية (٧)، كتاب الطهارة، القوانين، الهداية (٦) المقالات الفرائد (٢)، المحاسن، الوسيلة، المبسوط، الفقيه، المستدرک، الخلاف، التذكرة، النهاية (١).

ثم المتأخرون إحساسًا بتطور العلم في التاريخ من المتقدمين إلى المتأخرين ومتأخري المتأخرين وهم المعاصرون، كما تظهر فرق الفلاسفة (الحكماء) والمتكلمين، أشاعرة ومعتزلة، ويُسمَّون أيضًا العدلية؛ أي أنصار العدل والإمامية، بل تظهر الشافعية كمذهب فقهي.^{٤٢٤}

ويأخذ آل البيت ومحدِّثو الشيعة مكانةً بارزة، ويتقدم الإمام على العموم، ثم المعصوم وهي أول صفة له، ثم الصدوق وهي أيضًا إحدى صفاته، وألقاب الأئمة على الإطلاق أو على التعيين. والأئمة في الزمان، ولهم أعصارهم وأزمانهم، وصاحب الزمان هو ما ظهر في الصلة بين النبوة والتاريخ في علم العقائد.^{٤٢٥} وبطبيعة الحال يظهر علي بلقبه أمير المؤمنين، أو باسمه علي، ثم يتوالى باقي الأئمة مثل الرضا والحسن والصادق والباقر، دون تقابل بين الترتيب الزماني والترتيب الكمي الكيفي. ويوصف أئمة آل البيت بالطاهرين والمعصومين، وتُخصَّص فاطمة الزهراء. ومن أهل السنة يتقدم أبو بكر ثم خديجة؛ فالصديق لا يقل عن الصادق والصدوق، وخديجة التي نزل في منزلها الوحي لا تقلُّ عن فاطمة الزهراء.^{٤٢٦}

وللشيعة محدِّثوهم ورؤاتهم الثقات وصحيحاتهم، مثل زرارة وحنظلة، المتبائية عن رِوَاة أهل السنة ومحدِّثيهم وإصحاحاتهم الخمسة المعروفة مثل البخاري ومسلم. ويتقدمهم أبو عبد الله ثم محمد بن الحسن ثم أبو جعفر ثم زرارة ثم أحمد بن سعيد، وغيرهم مما لا يذكرهم أهل السنة، كما لا يذكر الشيعة رِوَاة أهل السنة مثل أبي هريرة وغيره؛^{٤٢٧} فصحة المتن في صحة السند، ويكثران في الجزأين الثالث والرابع الخاصين بالقطع والظن والشك والاستصحاب، وهي أركان أصول الفقه الشيعي بالأصالة.

^{٤٢٤} الإخباريون (٦)، الفلاسفة (٤)، المتأخرون (٣)، الأشاعرة، المعتزلة (العدلية)، المتكلمون القدماء (٢)، الإمامية، الشافعية، الحكماء، الأكثرون، محققو المتأخرين، محققو متأخري المتأخرين (١).
^{٤٢٥} الإمام (٤٨)، المعصوم (١٦)، الصدوق (١٣)، الأئمة، أعصار الأئمة (١٠)، أمير المؤمنين (٩)، فقه الرضا، أبو بكر (٨)، الحسن، الصادق (٤)، الأئمة الطاهرون، علي، الحسن، الرضا، إسماعيل الصدر، جعفر الباقر، أهل البيت، الصادقون، فاطمة الزهراء (٢)، الحسين، الإمام الصادق، المقنع، الصديقة، خديجة (١).

^{٤٢٦} السابق، ج ٤، ٦٢٥، ٦٣٩.

^{٤٢٧} أبو عبد الله (٥٢)، أبو جعفر (٤٢)، محمد بن الحسن (٣٤)، زرارة (٢٦)، أحمد بن محمد (١٠)، الحسن بن سعيد (٥)، عمر بن حنظلة (٤)، إسحاق بن عمار، ابن أبي يعفور، يونس، محمد بن حكيم (٣)، الطيار، حفص بن غياث، الحسن بن الجهم، ابن داود (٢)، الصفار، أبو المكارم بن زهرة، جميل

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وبتحليل عناصر الأسلوب، ألفاظ أوائل الجُمْل، يتقدم لفظ «وبالجملة» من أجل إعطاء الرؤية الكلية للموضوع، وبيان نهاية التلخيص أو الاقتباس في التقرير. ولما كان التقرير يُتابع استدلال الفكر فإنه ينتهي إلى الحاصل؛ أي النتيجة من المقدمات، سواء الظاهرة أو الخفية. وقد يكون الاقتباس ملخصاً أو «محزراً» وليس نصاً. ويتم الاستدلال والانتهاء إلى النتيجة بعد التحقق من صدقها، وحل الإشكال بعدد من العبارات مع التنبيه ودفع التوهمات، واشترط المشاركة في المعرفة بالرغم من قلة الدعوة إلى ذلك في آخر الفقرات، ثم يصدر الحكم بالإنصاف بعد الكشف عن الفاسد والمخدوش والعويص وغير المقبول والممنوع والمغالطة والدور والخلط والبُطلان والتناقض، وعلى هذا النحو تتحقق الفائدة القائمة على دقة النظر. ونادراً ما يطلب مشاركة القارئ ومطالبته بالمرجعة.^{٤٢٨} كما تظهر بعض العبارات الإنشائية مثل «ليت شعري»، «لعمري»، وبعض اللزمات الإيمانية.^{٤٢٩}

(٦) «معمد الأصول»، تقرير وأبحاث الأستاذ الأعظم والعلامة الأفخم آية الله العظمى السيد روح الله الموسوي الإمام الخميني، تأليف آية الله الحجة الشيخ محمد الفاضل اللنكراني^{٤٣٠}

وتدل أيضاً كثرة الألقاب على مدى تعظيم المؤلف على حساب العمل؛ مما يجعل نقد العمل وتطويره أمراً صعباً نظراً لعظمة المؤلف، كما تبدو من ألقاب صاحب الفكر وصاحب القلم، مبدع الأفكار وكاتب التقارير. ويتسم بالاختصار، جزء واحد بالرغم من اعتماده

بن دراج، هشام بن الحكم، النجاشي، محمد بن علي، ومئات أخرى من الرواة مثل القمي، أبي الحسن الثالث، الحميري، علي بن الحسين ... إلخ.

^{٤٢٨} وبالجملة (١٨٣)، انتهى (١١٧)، الحاصل (٨٦)، الظاهر (٨٥)، ملخصاً (٨٤)، فالحق (٧٥)، التحقيق (٦٣)، الإيضاح (٥٩)، فالإشكال (٤٨)، وبعبارة أخرى (٣٣)، التنبيه (٢٥)، الدفع (٢٢)، المعرفة (٢١)، الاستدلال، الانتقاد في النفس (١٧)، التوهم (١٥)، الإنصاف (١٤)، ما لا يخفى (١٣)، الجواب (١١)، الرد (٦)، العلم، الحل، فاسد (٥)، الشبهة، المختار، الخاتمة (٢)، الشاهد، البرهان، الدعوى، الفائدة، دقة النظر، راجع، تكملة، نكتة، تذييل (١).

^{٤٢٩} ليت شعري، لعمري، اللهم، الله تعالى، إن شاء الله (١).

^{٤٣٠} الإمام الخميني، معتمد الأصول، تقرير وأبحاث تأليف آية الله الحجة الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم ١٤٢٠هـ.

على الأدبيات السابقة. ومع ذلك يستعمل أسلوب القيل والقال للججاج النفسي الداخلي، ويبقى الاختصار وعدم إطالة العرض. ويتم التلخيص، ويُعلن عن اللاحق ويذكرُ بالسابق فيما يُسميه المغاربة «التمفصلات».^{٤٣١}

وهو ججاجي سجالي. يتَّسم بنفس السمات الأسلوبية للتقارير، مثل تقرير «فرائد الأصول» للنائيني عن «كفاية الأصول» للخراساني. ولا يوجد ذكر لأصول الفقه السني، ولا مراجعة له، إنما الخلافات داخل أصول الفقه الشيعي في دقيقات، وليس في بنيته الكلية.

ومن ثمَّ بدا فلسفيًا تأمليًا حوارًا مع الداخل، أقرب إلى «المونولوج» منه إلى «الديالوج»، إلى الحديث مع النفس أكثر من الحديث مع الآخر؛ فأصول الفقه الشيعي تهدف إلى معرفة الحقيقة النظرية قبل التوجه العملي؛ لذلك تقدَّمت مباحث الألفاظ على بنية علم الأصول على الأدلة الأربعة وعلى التكاليف بعد أن أصبحا هما أيضًا من الأمور النظرية، كما أن معظم المفاهيم الأصولية الشيعية الجديدة، مثل التجري والاستصحاب والبراءة، إنما هي قواعد معرفية أكثر منها قواعد عملية، وأصبح علم الأصول كله دراسة لأنماط الاعتقاد، القطع والظن والشك، وتكون الأولوية المطلقة للمعرفة على النص والفعل.

وتظهر بين الحين والآخر تعريفات لغوية منطقية تأكيدًا لهذا الطابع النظري المعرفي للأصول، خاصةً وأن المؤلف أستاذ للمنطق والفلسفة، ويعتمد على فساد الدور المنطقي في الججاج «وهو دور صحيح».^{٤٣٢} كما يتم البحث في اللغة بحثًا نظريًا خالصًا، ووصف الكلام من حيث هو كلام أشبه باللسانيات المعاصرة في الغرب.^{٤٣٣}

وتكشف لازمات العبارات والفقرات في البداية والنهاية عن الطابع المعرفي الخالص لعلم أصول الفقه الشيعي؛ فاللازمات عن الوضوح مثل: كما هو واضح، وهذا واضح جدًا، وهذا واضح، ولعمري إن هذا واضح جدًا، والوجه فيه واضح تأتي في المقدمة. وبعدها لازمات كشف السر وعدم الخفاء، مثل: كما لا يخفى، أظهر من أن يخفى، كما هو واضح لا يخفى، جمعًا بين الوضوح وعدم الخفاء. ثم تأتي لازمات الحق والتحقيق

^{٤٣١} السابق، ص ١، ١٠٩، ١٢٠، ١٤١، ١٦٩، ١٨١، ٢٣٠، ٢١٣، ٢٧٢، ٣٦٦، ٣٦٩، ٤١٠، ٤١٤.

^{٤٣٢} السابق، ص ٣٦٥.

^{٤٣٣} السابق، ص ٤٤٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ثم الظهور، مثل الظاهر ويظهر وظهر.^{٤٣٤} ثم يأتي الانقذاح في الظهور والبيان والتنبيه، والوهم والدفع والشك. ونظرًا للاعتماد على الاقتباس فإن لفظ «انتهى» يتكرر كثيرًا، وكذلك الألفاظ التي تدل على الوصول إلى النتيجة، مثل: الحاصل، ويتحصل، والجملة، والتفصيل. ويتم ذلك بشرط المعرفة وشروطها، مثل: «إذا عرفت»، «كما عرفت». ثم يصدر الحكم في النهاية بالإنصاف مع بيان فساد الأحكام الأخرى وامتناعها،^{٤٣٥} بالإضافة إلى التذنب والتعبير بعبارة أخرى.^{٤٣٦}

ويشترك الآخر مع المؤلف في المراجعة والاستدلال والحكم مثل «وأنت خير»، والدعوة إلى التأمل والنظر واليقظة.^{٤٣٧} هذا بالإضافة إلى العبارات التي تفيد «التمفصلات» والربط بين السابق واللاحق.^{٤٣٨}

والبنية ثمانية، يتقدمها الأوامر ثم النواهي ثم المفاهيم ثم العام والخاص ثم المطلق والمقيد ثم أحكام القطع ثم أحكام الظن ثم مبحث البراءة. وأكبرها النواهي ثم الأوامر، وأصغرها البراءة.^{٤٣٩} فالأولوية لمباحث الألفاظ كما هي العادة في أصول الفقه الشيعي. وتدخل الأدلة الأربعة في أحكام الظن، كما تدخل أحكام التكليف في الأوامر؛ ومن ثم يكون للتأويل الأولوية المطلقة على النص والفعل.

ويعتمد على عدد قليل من الحجج النقلية، الآيات والأحاديث.^{٤٤٠} ويغيب الشعر العربي كليةً لأنه يعبر عن التجربة الإنسانية العامة كما صاغها العرب خاصة. كما يعتمد

^{٤٣٤} لازمات السر وعدم الخفاء (١٢٣)، لازمات الوضوح (١٠٣)، الواضح الذي لا يخفى (٢٥)، لازمات الحق والتحقيق (٢٨)، لازمات الظهور (٢٢)، لازمات الانقذاح (١١)، والتنبيه (٦)، والوهم والدفع والشك (١١).

^{٤٣٥} انتهى (٥٦)، وبالجملة (١٦)، الحاصل (٨)، المعرفة (٥٠)، الإنصاف (٤)، الفساد، الامتناع (٣)، الخدش (١).

^{٤٣٦} وبعبارة أخرى (٣)، تذنب (٢).

^{٤٣٧} فراجع (١٣)، فتأمل جيدًا (١٠)، فتدبر (٧)، فانتظر (٣)، فانظر، فتدبر جيدًا، فتأمل، وأنت خير (٢)، فتأمل فإنه دقيق حتى لا يختلط عليك الأمر (١).

^{٤٣٨} معتمد الأصول، ص ١٠٩، ١٢٦.

^{٤٣٩} النواهي (١٦٨)، الأوامر (١٥٠)، العام والخاص، أحكام الظن (٧٦)، أحكام القطع (٤٠)، المفاهيم (٣٠)، المطلق والمقيد (٢٧)، البراءة (٢٤).

^{٤٤٠} الآيات (٢٣)، الأحاديث (١٥).

على كثير من الأدبيات الأصولية الشيعية في معظمها، والسنة في أقلها. ومن الأصوليين الأعلام يأتي النائيني ثم العراقي ثم الخراساني، ثم صاحب الفصول اكتفاءً به كمؤلف وليس كعلم، ثم الأنصاري وآخرون،^{٤٤١} ومعهم من الفلاسفة ابن سينا، ومن السنة الغزالي والرازي وأبو حنيفة والشيباني وعدد من الرواة.^{٤٤٢} وتأتي الألقاب بدلاً من الأسماء جمعاً أم مفرداً، مثل بعض الأعظم، بعض المحققين في الحاشية على الكفاية.^{٤٤٣} وفيهم المتقدمون والمتأخرون إحساساً بتطور العلم في التاريخ.^{٤٤٤}

ويُحال إلى مؤلفات الأصول على العموم مثل حاشية على الكفاية، أو على الخصوص مثل «الدرر».^{٤٤٥} ولا تظهر عقائد الشيعة إلا على استحياء في ألفاظ مثل: الأئمة، الإمام المعصوم، قائمهم، صاحب الأمر، زمانهم.^{٤٤٦}

(٧) «تحريرات في الأصول» لمصطفى الخميني (ت: ١٣٩٧ق/ ١٣٥٦هـ ش)^{٤٤٧}

وهو عملٌ ضخم مكوّن من ثمانية أجزاء، ولم يكتمل بعد، تفصيلي تجميعي تقليدي.^{٤٤٨} يخلو من الفهارس العامة مما يجعل تحليل مكوّناته صعباً للغاية اعتماداً على الجهد الفردي. يقوم على الاقتباسات من السابقين بين معقوفتين أسوة بالتأليف الحديث مع الإحالة إلى المصادر في الهوامش وأرقام الصفحات.^{٤٤٩} هو أقرب إلى التأليف التقليدي، نقل العلم دون تطويره أو الإبداع فيه. يصعب فيه تحليلٌ كامل للمضمون لضخامته، تكفي

^{٤٤١} المحقق النائيني (١٩)، المحقق العراقي (١٠)، المحقق الخراساني، صاحب الفصول (٦)، أبو جعفر (٤)، الشيخ الأنصاري (٣)، التوجاني (٢)، الحسين، البهبهاني، الحائري، الأصفهاني، البهائي، ابن زهرة، الطبرسي، ابن إدريس، الكافي أبو جعفر، الحكم بن عيينة، إبراهيم النخعي، منصور بن حازم، أبو عبد الله، المحقق الهمداني (المصباح)، الشيخ الرئيس، أبو الحسن (١).

^{٤٤٢} من الرواة: ابن قبة، الكليني، الحميري، محمد بن يحيى، عبد الله بن جعفر، أحمد بن إسحاق، أبو محمد (١).

^{٤٤٣} بعض الأعظم (٧)، بعض المحققين في الحاشية على الكفاية (٤).

^{٤٤٤} الشيخ (٤)، بعض الأعظم من المعاصرين، ومن المحققين المعاصرين (٢)، الأعظم من الفلاسفة، بعض المحققين، الأفاضل المتصدرين، المحققون من الأصوليين، المحقق المحسّي، محسّي الكفاية، صاحب الحاشية، العلامة، الشيخ الأعظم، السيد، القاضي، الشيخ، المفيد، الصدوق، الصفاء، العسكري (١).

^{٤٤٥} الدرر (٤)، الفصول (٢)، حاشية على الكفاية، كتاب القضاء من الوسائل، الرسالة (١).

^{٤٤٦} الإمام، الأئمة (٩)، المعصوم (٣)، صاحب الأمر، زمانهم، قائمهم (١).

الدلالات الكيفية دون تحليل كمي كامل خاصة لقلّة الدلالات، سواء من حيث الأسلوب أو المكونات. تظهر فيه اللزيمات الشائعة في مصنّفات الشيعة، وتدور كلها في إطار معرفي واحد. يعتمد على القيل والقال أكثر من التحليل المباشر للموضوع. ويُحيل اللاحق منها إلى السابق، والسابق إلى اللاحق، كما يتم الإعلان عن النقلات والتمفصلات إبرازاً لبنية الموضوع.^{٤٥٠} ويبدو بعض التحذلق في الأسلوب، مثل «بعد اللتيا واللتيا»، مشهورياً أو متصرمة.^{٤٥١}

وتقلّ الشواهد النقلية بالرغم من تكرار الآيات والأحاديث، وتقطيعها للاستدلال بها فقرةً فقرة أو عبارةً عبارة أو حتى لفظاً لفظاً،^{٤٥٢} وتفوق الآيات الأحاديث نظراً لأن الشيعة لهم إصحاحاتهم الخاصة، مثل حنظلة وزرارة وغيرهم، بالإضافة إلى إصحاحات أهل السنة. كما يتم الاستشهاد بالشعر العربي خاصة الشعر التعليمي.^{٤٥٣} ويتم الاعتماد على تحليل اللغة العربية اعتماداً على سيبويه، والمقارنة بينها وبين الفارسية.^{٤٥٤} وأهم ما في الأسلوب هو القدرة على نحت المصطلحات الجديدة مثل المصادر الصريحة، والإكثار منها كما يفعل المستشرقون أحياناً، أو صيغ مثل الهوهوية والمفهومية،^{٤٥٥} والنسبة

^{٤٤٧} العلامة المحقق آية الله المجاهد الشهيد السعيد مصطفى الخميني، تحريريات في الأصول (٨ أجزاء)، تراث الشهيد الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، طهران ١٤١٨ هـ. وبالرغم من أنه استشهد قبل والده إلا أن الابن يُنسب إلى الوالد جد أولاده؛ لذلك أتى عرض مؤلفه بعد مؤلفات الوالد، وله كتبٌ أصولية أخرى مفقودة مثل «المختصر النافع في علم الأصول»، «رسالة في قاعدة لا ضرر ولا ضرار»، «كتاب الاجتهاد والتقليد»، تحريريات، ج ١، ٥-٦.

^{٤٤٨} السابق، ج ٨، ٥٥٥.

^{٤٤٩} وأحياناً يُذكر لفظ «انتهى»، ج ٨، ٢٨٤.

^{٤٥٠} السابق، ج ١٣-١٩.

^{٤٥١} السابق، ج ٣، ٤٦٩؛ ج ٤، ٢١٢؛ ج ٥، ٥٧، ٤٢٩؛ ج ٧، ٤٣، ٧٦، ٣٧٧؛ ج ٨، ٩٣. المتصرمات، ج ٨، ٥٠٨، ٥١٨، ٥٢٥. الأمور المتصرمة بما هي متصرمة، ج ٨، ٥١٦.

^{٤٥٢} القرآن (٤١١)، الحديث (٦٣)، الشعر (١٠)، ويذكر الفرزدق (١)، وسيبويه، ج ٨، ٢٦٥.

^{٤٥٣} السابق، ج ١، ١٣٧؛ الشعر الفارسي (المتنوي)، ج ٧، ٦١.

^{٤٥٤} منظومة السبزواري، ج ٨، ٤٢٥، ٤٨١.

^{٤٥٥} التمامية، ج ١، ١٠. الملمية، ج ٤، ٦٨. الهوهوية، ج ١، ٥٩؛ ج ٢، ٣٣٨. الخرجية، ج ٤، ٢١٨. المفهومية، ج ١، ٣١٠. اتقائية، ج ٤، ٢٦٨. السنخية، ج ١، ٤٠. المحبوبة، ج ٤، ١٧٤، ٢١٧. التوصلية، ج ٢، ١١٦. المبعوضية، ج ٤، ١٧٤، ٢١٧. الكلبية، ج ٤، ٦٨. العقودية، ج ٤، ٢٧٨. الركوبية، ج ٤، ٢٧٨.

مثل اللحاظي والكذائي والأعمي،^{٤٥٦} كما تبدو بعض المصطلحات غريبة على الأذن مثل «المزبور»،^{٤٥٧} وأيضاً المنجز، المعلق، التحري، الجعل، الاشتغال، المولوي ... إلخ. وهي مجموعة من الحوائط الفكرية سابقة التجهيز، تخلو من الوقائع السياسية والاجتماعية بالرغم من جهاد الإمام الشهيد ودوره في الثورة الإسلامية واستشهاده؛^{٤٥٨} فهي نموذج انفصال العلم عن العمل، والأصول عن الواقع، بالرغم من ظهور لفظ الواقع، والمصالح والمفاسد، والتقابل بين القدماء والمحدثين، والمتقدمين والمتأخرين، إحساساً بالزمان والتطور وبضرورة التجديد.^{٤٥٩} كما تكثر الإحالة إلى موضوع «الصلاة في الدار المغصوبة» الذي كان يمكن أن يكون النواة الأولى لأصول فقه تحرير الأراضي المحتلة.

القيامية، ج، ٤، ٢٧٨. الجودية، ج، ٤، ٢٧٨. المجهولية، ج، ٤، ٢١٧. المعلوماتية، ج، ٤، ٣٢٧. الكاشفية، ج، ٦، ٢٢، ١٠٠. الطريقية، ج، ٦، ٢٢، ١٠٠، ١٢٧. ٣٠٠. المنجزية، ج، ٦، ٢٥. الإمارة، ج، ٦، ٣٠٠. الفتوائية، ج، ٦، ٦٧٧، ٣٩٩. الجابرية، ج، ٦، ٣٩٥. الكاسرية، ج، ٦، ٣٩٥. المعزوغية القطعية، ج، ٧، ٣٥٥. موهوبية، ج، ٧، ٤٣١. الفقهائية، ج، ٨، ١٤٣. المانعية، ج، ٨، ١٦٠. القاطعية، ج، ٨، ١٦٠. الظهيرية، ج، ٨، ٢٤١. العصرية، ج، ٨، ٢٤١. المعذرية، ج، ٨، ٤٤٤. المنجزية، ج، ٨، ٤٤٤. المطهرية الناقضية، ج، ٨، ٤٣٣.^{٤٥٦} اللحاظي، ج، ١، ٣٩. المجموعي، ج، ٧، ٢٠٩-٢١١. الأعمي، ج، ١، ٢٢٤. المبشري، ج، ٧، ٢٧٢. الكنائسي، ج، ١، ٥٩. التعليقي، ج، ٨، ٤٠٨. التجريبي، ج، ٨، ٤٠٨. الكذائي، ج، ١، ٣٠٣-٣٠٤؛ ج، ٢، ٢٩١؛ ج، ٤، ٣٦٨. الكذائية، ج، ٥، ٤٣، ٢٢٩، ٢٩٢، ٣٤٨. صفروي، ج، ٢، ١١٠، ١٨٨؛ ج، ٤، ١١٣، ١٦٨، ٣٠٣. صفروية، ج، ٨، ٢١٧. كبروي، ج، ٤، ١١٣. العقلاني، ج، ٦، ١٤، ١٦٢، ٣١٣، ٣٢٠، ٤١٢؛ ج، ٨، ١٤٩، ٢٣٩. العقلائية، ج، ٧، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤.

^{٤٥٧} الوجوه المزبورة، ج، ٤، ٣٦٦. العلامة المزبورة، ج، ٤، ٣٤٤. المثل المزبور، ج، ٢، ١٣٩؛ ج، ٤، ١٩. الوهم (التوهم) المزبور، ج، ٢، ١٤١؛ ج، ٥، ٣٢٥. الإجماع المزبور، ج، ٢، ٣٠٩؛ ج، ٥، ٢٨٢. الانقلاب المزبور، ج، ٤، ٢٤٨. الشوق المزبور، ج، ٢، ٥٥. الحشّي المزبور، ج، ٢، ١٢٦. القيود المزبورة، ج، ٤، ٣٤. العنوان المزبور، ج، ٤، ١١٤، ٣٥٧. التصرف المزبور، ج، ٥، ٦٨. السيد المزبور، ج، ٥، ٢١٦. البحث المزبور، ج، ٥، ٢٨٠. الشبهة المزبورة، ج، ٥، ١٠٨. الأصل المزبور، ج، ٥، ٢٣٦، ٤٣٨. الأسلوب المزبور، ج، ٥، ١٧٣. الزمان المزبور، ج، ٥، ٤٨٠. الإطلاق المزبور، ج، ٥، ٤٩٣. التقسيم المزبور، ج، ٥، ٤٠٧. القول المزبور، ج، ٥، ٤٤٧. الاعتقاد المزبور، ج، ٥، ٣٢٦. العناوين المزبورة، ج، ٥، ٣٢٣. المشكلة المزبورة، ج، ٥، ٣٠٩. المسألة المزبورة، ج، ٦، ٨. التعريف المزبور، ج، ٦، ٨. المعنى المزبور، ج، ٦، ٢١. الإيجاب المزبور، ج، ٦، ٣٨. الدليل المزبور، ج، ٦، ١٠٥. الإتيقان المزبور، ج، ٦، ٢١٧. البعد المزبور، ج، ٦، ٢٢٤. الوجه المزبور، ج، ٦، ٣١١. القسمة المزبورة، ج، ٦، ٣٦٨. العلم المزبور، ج، ٦، ٤٣١. المقصد المزبور، ج، ٦، ٤٤١. البيان المزبور، ج، ٦، ٦٧. الظن المزبور، ج، ٦، ٣٤٤. التعرف المزبور، ج، ٧، ٣٥١. التفضيل المزبور، ج، ٨، ٤٢٠.

^{٤٥٨} السابق، ج، ١، ٩-١٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وتظهر الثورة فقط في البسملة والحمدلة الأولى.^{٤٦٠} وإذا كانت الصحة والفساد من الأمور الواقعية فقد كان يمكن الخروج من النظر إلى العمل، ومن عالم الأذهان إلى عالم الأعيان.^{٤٦١} وتطول الأبحاث النظرية في الضرر مع أن الأمر العملي واضح.^{٤٦٢}

وقد دخلت كثير من العلوم النظرية الكلامية والفلسفية، والتي لا ينتج عنها أي أثر عملي، في علم أصول الفقه؛ فالعلم عند الشيعة نظري معرفي خالص متوجّه إلى الداخل، ربما تحت أثر الباطنية والمقاومة من الداخل لسيطرة الخارج، في حين أنه عند الشيعة متوجّه إلى الخارج ربما تحت تأثير الدولة والسلطة القائمة والرغبة في السيطرة على العالم؛ فمثلاً توجد مباحث نظرية طويلة في الإرادة، «سيكولوجية» الإرادة وليس فعل الإرادة، إلى الداخل وليس إلى الخارج، نوعاً من الباطنية.

وبالرغم من عدم اكتمال الكتاب إلا أن البنية واضحة تجمع بين غلبة مباحث الألفاظ عند السنة، والقطع والظن والبراءة والاشتغال والاستصحاب عند الشيعة. تشمل مباحث الألفاظ ستة مقاصد بعد التعريف بموضوع العلم وبمباحث الألفاظ، وهي الأوامر، والنواهي، والمفاهيم (التعليل والوصف، والغاية والحصر، واللقب والعود، والموافقة)، والعلم والخاص، والمطلق والمقيد. وتشمل أصول الفقه الشيعي خمسة مقاصد؛ القطع

^{٤٥٩} لذلك يصعب الحكم الذي أصدرته مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني فرع قم المقدسة أن الكتاب «أرّخ للحوادث السياسية والاجتماعية والشخصية الواقعة أثناء تسجيده لبحوثه في الفقه والأصول وغيرها، وأكثر ما يؤرخ للأحداث السياسية التي تحل في أمته؛ فكثرًا ما نعى وشنّع على الشاه العميل جرائمه بحق شعبه ودينه وعلماء الدين المجاهدين، وبالأخص في حق والده الإمام الثائر — طاب ثراه — وما نال من ظلم الشاه وتطلعه البائد ... وأرّخ ضمن كتابه هذا أيضًا لجريمة النظام الحاكم في تفسير وتهجير الكثير من أبناء الشيعة من العراقي خصوصًا طلبة العلوم الإيرانيين؛ مما أدّى إلى اضمحلال الحوزة العلمية في النجف الأشرف حتى أوشكت على الزوال، وحذر من مغبّة هذه الأعمال الإجرامية والعدوانية التي قام بها طاغوت العراق المتفرعن لأغراض سياسية خبيثة خدمةً للكفر والاستكبار العالميين.» السابق، ج ١، ٥١٤.

^{٤٦٠} بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، واللجنة الدائمة على أعدائهم والمُعاندين أجمعين إلى قيام يوم الدين، ج ١، ١. والأرض المغصوبة، ج ٣، ٢١٣. الماء المغصوب، ج ٤، ١٧٣. الصلاة في الدار المغصوبة، ج ٦، ١٥٣. مصالح الدنيا ومفاسدها، ج ٧، ٤٧٠.

^{٤٦١} التحريات، ج ٤، ٣١٨.

^{٤٦٢} ج ٨، ٢٤٩-٣٠٩.

والظن والبراءة والاشتغال والاستصحاب ودون الشك. ولباحث الألفاظ الأولية من حيث الكم على الأصول المعرفية.^{٤٦٣} وأكبر مباحث الألفاظ الأوامر ثم التعريف ثم المبادئ العامة للألفاظ ثم النواهي ثم العام والخاص ثم المفاهيم ثم المطلق والمقيد،^{٤٦٤} وأكبر مباحث الأصول المعرفية التي اشتهر بها الشيعة الاشتغال ثم الظن ثم البراءة ثم الاستصحاب ثم القطع،^{٤٦٥} وهي مقولات مستمدة من القرآن؛ فالأولوية هنا أيضاً للتأويل على النص والفعل.

ويُحيل العمل إلى بعضه البعض تأكيداً على وحدته لتجاوز ضخامته، كما يُحيل إلى باقي أعمال المؤلف تأكيداً على وحدة الرؤية.^{٤٦٦} كما يبدو التحليل الشعوري المعرفي في تكرار الحديث عن الكلام النفسي.^{٤٦٧} وبالرغم من ضخامة الكتاب إلا أنه كان حريصاً على الاقتصار دون التطويل!^{٤٦٨}

وفي أسماء الأعلام يتقدم الوالد أستاذ المؤلف ومُعلمه ومُلهمه ومُرشده وقائد الثورة، وكأن العلم وراثته من حفيد عن أب عن جد، وطلب العلم عند الشيعة مثل طلب الطاعة عند السنة. وله ألقابٌ عديدة؛ الوالد، السيد الوالد، السيد، السيد الأستاذ، المحقق الوالد، الوالد المحقق، المحقق الفحل، سيدنا الوالد المحقق الأستاذ، السيد الوالد المحقق الوالد الخميني، الوالد المؤسس، الوالد المعظم الجليل مد ظله تعالى ... إلخ، وأحياناً يُحال إليه كجد الأولاد، مثل: جد أولادي، شيخ مشايخنا جد أولادي، السيد جد أولادي الكوة كمري ... إلخ،^{٤٦٩}

^{٤٦٣} مجموع مباحث الألفاظ ٢١٦٧ ص، والأصول المعرفية ١٦٤٢ ص.

^{٤٦٤} الأوامر (٩٤٠)، المبادئ العامة (٣٩٠)، النواهي (٣٣٠)، العام والخاص (١٩٥)، المفاهيم (١٩٤)، المطلق والمقيد (١١٨).

^{٤٦٥} الاشتغال (٥٢٤)، الظن (٣٣٤)، البراءة (٣٠٠)، الاستصحاب (٢٤٤)، القطع (٢١٠).

^{٤٦٦} الإحالة إلى القواعد الحكيمة للمؤلف، ج ٣، ١٣، ٥، ج ٤٠١، ٦، ج ١٤٣، ٢٧٢.

^{٤٦٧} تحريريات الكلام النفسي، ج ٢، ٧، ٣٠، ٣٣-٣٤، ٤٩-٤٨: الأمر النفسي، ص ١٨٨-١٩٢، ١٩٥؛ الواجب النفسي، ص ١٠١؛ الوضوح الوجداني، ص ١٤٢؛ طلب نفساني، ج ٣، ٤؛ في النفسي والغيري، ج ٣، ١٢٩-١٨١؛ الوجوب النفسي، ج ٤، ٢٠٦؛ الأفعال النفسانية، ج ٦، ٦٨؛ التكليف النفسي، ج ٧، ٣١١.

^{٤٦٨} التحريريات، ج ٣، ٤٧١؛ الإحالة إلى كتاب الطهارة، ج ٧، ٤٦٠.

^{٤٦٩} الوالد ومشتقاته (١٣٠)، النائيني (١١٥)، الأراكي (٩٦)، البروجردى (٣٨)، الأصفهاني (٣٥)، الخراساني (٣٣)، الأنصاري، جدي العلامة (٣١)، النزاقى، الكاظمي، العراقي (١١)، الفشاركي (١٠)، الحائري، الكليني (٩)، صدر المتألهين، السبزواري، الفاضل القمي، الفاضل الإيرواني (٧)، الميرزاي

ثم يأتي النائيين بألقابه المتعددة، العلامة، الميرزا، ثم الأراكي؛ ثم البروجردي وألقابه المتعددة، السيد، الأستاذ، أستاذنا، سيدنا الأستاذ، الفقيه الكبير؛ ثم الأصفهاني مع ألقابه المتعددة، مثل العلامة المحقق، الشيخ، شيخ الشريعة، العلامة المحشي، الوصية المحشي، ثم العلامة المحقق الخراساني؛ ثم الشيخ المعظم الأنصاري مع لقب العلامة شيخنا، مع جدي العلامة وجدي الأعلى؛ ثم الكاظمي والعراقي والنراقي، ثم الفشاركي الأستاذ السيد، ثم الحائري والكليني، ثم صدر المتألهين وألقابه المتعددة، الحكيم المتأله، والسبزواري والفاضل القمي مع لقب المحقق، والفاضل الإيرواني مع لقب العلامة، ثم الميرزا الشيرازي وألقابه، مثل العلامة والسيد المجد والتقي النقي والوحيد، والبهبھاني والفاضل التوني، ثم تتوالى أسماء الأعلام بالعشرات مثل البهائي، والهمداني، والحلي، والمفيد، وكاشف الغطاء، والسيد المرتضى، والمجلسي، والطببائي، والطوسي، والخنوساري، والطبرسي والكاشاني. ويُذكر العديد من أعلام أهل السنة مثل الباقلاني والأشعري والهروي، ومن النحاة السكاكي، ومن المتكلمين الدواني وأبو الحسين البصري، ومن المؤرخين البلخي وابن الأثير، ومن الفقهاء الأوزاعي وأبو حنيفة وابن مالك، ومن الفلاسفة ابن سينا وابن حيان، ومن الصوفية الغزالي ومحمد الداماد، ومن فلاسفة اليونان المعلم الأول،^{٤٧٠} ومن الشعراء عبادة بن الصامت.

ويكثر ذكر رواة الشيعة وأعلامهم، مثل: أبو عبد الله ثم زرارة ثم أبو جعفر ثم أبو الحسن ومحمد بن يحيى ثم سمرة ثم حنظلة، وغيرهم من أعلام الشيعة الذين لا يعرفهم إلا الشيعة،^{٤٧١} ومن الصحابة المبجلين الحسين والحسن،^{٤٧٢} ومن الأنبياء موسى وأدم وإسماعيل.^{٤٧٣}

الشيرازي، البهبھاني، الفاضل التوني (٦)، البهائي، الفقيه الهمداني، اليزدي (٤)، الحامي، الحلي، الفخر، علي بن إبراهيم، المفيد (٣)، الأربيلي، الكعبي، كاشف الغطاء، الكركي، السيد المرتضى، النهاوندي، المجلسي، الحلبي، العطار (٢).
^{٤٧٠} المعلم الأول (٣).

^{٤٧١} أبو عبد الله (٣١)، زرارة (١٨)، أبو جعفر (١٧)، أبو الحسن، محمد بن يحيى، علي بن أدهم (٧)، عبد الله بن محمد (٦)، سمرة بن جندب (٥)، عمر بن حنظلة (٤)، علي بن إبراهيم، الصدوق، أبو إسحاق، أحمد بن فضال، منصور بن حازم (٣)، محمد بن سنان، السجاد، محمد بن عبد الله، ابن محبوب، أبو جميل، أبان بن تغلب، أحمد بن إسحاق، الهادي، معتبر الطيار، عبد الله بن سنان، محمد بن الحسن، جعفر بن محمد، جابر بن يزيد، محمد بن مسلم، سعد بن صدقة، علي بن محمد، علي بن مسكان، الحسين بن سعيد (٢)، وعشرات آخرون ذُكر كلٌّ منهم مرةً واحدة، مثل هشام بن سالم،

وأحياناً يختفي اسم العلم لصالح اللقب طبقاً لدرجة التعظيم والتبجيل، ويتقدم لقب الشيخ الذي يمكن أن يُطلق على أي اسم علم دون تعيين،^{٤٧٤} ويخصّص الرسول. وتكثر عند الشيعة ألقاب التعظيم والتبجيل كما هو الحال في المجتمعات التقليدية؛ مما يمنع أحياناً من النقد والتطوير ويدعو إلى النقل والتقليد،^{٤٧٥} كما تكثر الأدعية لهم، مثل «قدّس سره»، «مد ظله» ... إلخ.

وأحياناً يُذكر المؤلف منسوباً إلى عمله نظراً لشهرته، ولأهمية العمل على الشخص، مثل صاحب الكفاية ثم صاحب المقالات ثم صاحب الفصول ثم صاحب الحاشية ثم صاحب الحجة وصاحب الدردير ثم صاحب الحقائق ثم صاحب المعالم ومحشّي القوانين وصاحب التقريرات ومُعلق الفصول. ويظهر النوع الأدبي في العنوان، مثل الحاشية والتقرير والتعليق. ولهذه الإحالات دلالات خاصة عند أصحاب الثقافة الشيعية، كمن يقول عند السنة صاحب الرسالة (الشافعي)، وصاحب المُستصفى (الغزالي)، وصاحب الموافقات (الشاطبي).^{٤٧٦}

ومن المصادر يُحال في معظمها إلى المصادر الشيعية، مثل الكفاية ثم الدرر ثم تهذيب الأصول ثم الكافي ثم الأصول ثم الرسائل ثم التقريرات ثم المعالم ثم التهذيب والوسائل ثم المستدرک ... إلخ، ومنها نصوص ومنها حواشٍ وتفسير، ومن كتب السنة سنن ابن ماجه

علي بن عبد الحكم، العياشي، الكراکجي، علي بن جعفر، عمرو بن شمر، هارون بن حمزة، ذيبان الثقة، عبد الأعلى بن أعين، الباقر، أحمد بن محمد ... إلخ.

^{٤٧٢} مقتل الحسين (٧)، الحسن (١).

^{٤٧٣} موسى (٢)، آدم، إسماعيل (١).

^{٤٧٤} الشيخ (٧٢)، العلامة المحشّي (١٩)، الشيخ الأعظم (١٥)، السيد (٩)، المحشّي المدقق (٨)، شيخ مشايخنا (٧)، السيد الأستاذ (٥)، سلطان العلماء (٤)، المحقق المحشّي (٢)، الشيخ العلامة، الشريف، تلميذه المحشّي، المحشّي المزبور، الأستاذ، الشهيد، السيد الشهيد، السيد المزبور، العلامة الأعظم، الشيخان، المحقق الثاني، الشيخ الثاني، العلامة، العلامة المزبور، العلامة الأستاذ.

^{٤٧٥} الرسول (١٠)، الإمام (١٩)، النبي، المعصوم، أمير المؤمنين (٩)، الصادق (٦)، النبي الأكرم (٤)، الرسول الأعظم (٣).

^{٤٧٦} صاحب الكفاية (١٦)، صاحب المقالات (١٠)، صاحب الفصول (٦)، صاحب الحاشية (٥)، صاحب المحجة، صاحب الدردير (٣)، صاحب الحقائق (٢)، صاحب المعالم، محشّي القوانين، صاحب التقريرات، مُعلق الفصول (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومسند ابن حنبل وسنن النسائي وكتاب أبي الحسين البصري، ومن مؤلفات أهل السنة الأصولية «الرسالة»، وفي التفسير «التفسير الكبير»، ومن مؤلفات أهل السنة اللغوية «تاج العروس»، «القاموس»، ومن المصادر اليونانية «الإيساغوجي»، ومن الكتب المقدسة يذكر التوراة والإنجيل.^{٤٧٧}

ومن المجموعات مثل الفرق والطوائف والجماعات، يأتي الأصحاب، أي الشيعة كطائفة، ثم وجودها في الزمان بين المتقدمين والمتأخرين، بين الأوائل والأواخر، ثم اختيار بعض الأعلام منهم وبعض الأفاضل أو الفضلاء، ثم الأئمة باعتبارهم أهل الهدى، والسادة من أساتيدنا، والفقهاء والأصوليون والنحاة واللغويون. ويُذكر الإخباريون الذين يُعادلون أهل النقل أو الأثر عند السنة، والمتكلمون، ويخصص الشيعة بآل البيت، والإمامية والأئمة المعصومون وأبناء التحقيق أو جماعة من المحققين وصحابة النبي والصادقون وأهل العقول والأساطين. ويُذكر فرق السنة الأشاعرة والمعتزلة وأهل السنة على الإطلاق.^{٤٧٨}

خامساً: نهاية التجديد والعودة إلى التقليد

(١) «الرافد في علم الأصول» للسيستاني (تأليف ١٤١٤هـ) ^{٤٧٩}

وهو نوع من التقرير لمحاضرات للسيستاني كتبها القطيفي، وهي الحلقة الأولى لتدريس علم أصول الفقه، وربما أقرب للمُبتدئين. يعرض لتاريخ العلم مما يُنذر بنهاية إبداعه وازدهاره في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، كما كان أرسطو مؤرخاً مُنذراً بنهاية الفلسفة اليونانية، وكما كان ابن رشد مؤرخاً مُنذراً بنهاية الفلسفة الإسلامية.

^{٤٧٧} الكفاية (١٣٦)، الدرر (٦٨)، تهذيب الأصول (٤٧)، الكافي (٢٢)، الأصول (١٩)، الرسائل (١٣)، التقريرات، المعالم (٨)، التهذيب، الوسائل (٦)، المستدرك (٥)، العوائد، مقالات، جامع الأحاديث، أمالي الشيخ الطوسي (٤)، التهذيبان، الإيساغوجي، الذكرى، تاج العروس، القاموس (٣)، نهاية الوصول، النافع في الأصول، العدة، العوالي اللآلي، الفقيه، نهج البلاغة، الدعائم (٢)، وعشرات أخرى من المصادر يُذكر كلٌ منها مرة واحدة، مثل الكافية، الوقاية، القوانين، الصافي، المعتمد، جامع الأحاديث، الحكمة المتعالية، المطارح، الاحتجاج، مصباح الفقيه، النوادر، دعائم الإسلام، فقه الرضا، الغايات، المحصل، المحاسن، العلل، المجمع، الإيضاح، مجمع البحرين، جامع الرواة، أقرب الموارد، تنقيح المقال، الفوائد، كتاب ابن خالد، موثقة معدة ... إلخ.

ومن الحواشي حاشية الإيرواني، حواشي الأسفار، الحاشية، تفسير العياشي.

ويُناقش الكتاب دعاوى السابقين ويتحقق من صدقها؛ فمَهِّمَةُ النهاية مراجعة البداية، والتحقق من صدق المسار التاريخي. ويبدأ تجديداً آخر مُستَقَى من التراث الغربي والانبهار بالعلوم الطبيعية، وأخذ أمثلة أصولية منها.^{٤٨٠} وبعد مراجعة التاريخ يضع الحقائق كما هو الحال في التأليف المدرسي. وتبدأ كل فقرة بحرف «إن» للتوكيد. والقال قليل.

وهو كتابٌ نظري خالص مثل باقي الكتب بعد الثورة الإسلامية، يبتعد عن العمل ولا يقترب من المصالح العامة. تتحول فيه أصول الفقه إلى نظرية في المعرفة. يتجه إلى الداخل أكثر مما يتجه إلى الخارج، مثل الفلسفات الإشراقية السنيوية، بل إن الحوادث العملية مثل استشهاد الحسين تتحول إلى تحليلاتٍ نظرية عن الزمان، يغيب مقياس الصدق حتى يمكن مراجعة الفكر والحكم عليه، وقد يصل الإغراق في التحليلات النظرية إلى حدٍّ تصبح فيه النماذج غير مفهومة.^{٤٨١} وكان من المأمول بعد الثورة الإسلامية التحول من التقليد إلى التجديد، ومن النقل إلى الإبداع، وتأسيس أصول فقه ثوري كما هو الحال في هذه المحاولة «من النص إلى الواقع».

ويُعلن المحرّر عن البنية العشرية منذ البداية بعد البسملة ثم لا يلتزم بها في صلب الكتاب. يصفها في وصف العلم من الخارج؛ تطوره وبنيته وأهميته في المدرسة الإمامية وعلاقته بباقي العلوم مثل الفقه والأدب والفلسفة، ومنهج التأليف فيه وترتيبه وموضوعه، والباقي موضوعاتٌ أربعة؛ الإسناد الحقيقي والمجازي، وميزان الأصول، وحقيقة الوضع،

^{٤٧٨} الأصحاب (٣٦)، المتأخرون (٢٤)، بعض الأعلام (١٤)، الأئمة (٩)، الأشاعرة (٦)، المعصومون (٥)، المعتزلة، السادة من أساتذتنا (٤)، الفقهاء (أهل الفقه)، الأصوليون، النحاة، اللغويون، القدماء، أصحابنا، أهل البيت، الإمامية، بعض الأفاضل، الفضلاء (٣)، الإخباريون، المتكلمون، الأقدمون، الأئمة المعصومون، المتأخرون، المحققون (٢)، أهل اللغة، أهل الفقه، أبناء التحقيق، متأخرو الأصحاب، أصحابنا الأصوليون، جماعة من الأقدمين، الأصحاب الأقدمون، جماعة من المحققين، طريق المعصومين، صحابة النبي، الأفاضل المتأخرون، جماعة من الأفاضل، الصادقون، العسكريون، بعض المعاصرين، بعض السادة من أساتذتنا، أهل العقول، الأساطين، أهل السنة (١).

^{٤٧٩} آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله، الرافد في علم الأصول (محاضرات)، بقلم السيد منير السيد عدنان القطيفي (الحلقة الأولى)، قم ١٤١٤ هـ.

^{٤٨٠} السابق، ص ٨١.

^{٤٨١} السابق، ص ٢٢٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

واللفظ والمعنى والمشتق.^{٤٨٢} وفي التنفيذ الفعلي زادت الموضوعات العشرة إلى أحد عشر موضوعاً، بقي الموضوعان الأولان، ثم انقسم الثالث، العلاقة بالفقه والأدب والفلسفة، إلى ثلاثة موضوعات، الرابع والخامس والسادس، ثم أصبح الموضوع الرابع عن المنهج هو الثالث، والخامس في الإسناد هو السابع، والسادس في موضوع العلم هو الثامن والعاشر، والسابع ميزان الأصول هو الحادي عشر، والثامن حقيقة الوضع، والتاسع اللفظ والمعنى، والعاشر المشتق، اختلفت وأصبحت موضوعاتٍ فرعية، وزاد موضوعٌ تاسع وهو تمايز العلوم.^{٤٨٣} وتختلف الموضوعات فيما بينها من حيث الكم لدرجة الخل؛ فبينما يستحوذ الموضوع الحادي عشر ميزان المسألة الأصولية على ما يقرب من ثلثي الكتاب، تقع الموضوعات العشر الأخرى في ثلثه. والموضوع الحادي عشر هو مضمون علم الأصول، في حين أن الموضوعات العشرة الأولى مجرد مقدمات.^{٤٨٤} البنية كلها نظرية. الأولوية فيها للتأويل على النص والفعل.

الشواهد النقلية قليلة نظراً للطابع النظري العام، والآيات أكثر من الأحاديث.^{٤٨٥} ويتكرر نفس الشاهد الشعري دون تجربة شعرية.

^{٤٨٢} هذه الموضوعات العشرة هي: (١) أهمية علم الأصول في المدرسة الإمامية. (٢) الأدوار التطورية التي قطعها أثناء مسيرته الصاعدة. (٣) علاقته بعلم الفقه والأدب والفلسفة. (٤) المنهج المختار في طريقة تنظيمه وترتيبه. (٥) ألوان الإسناد الحقيقي والمجازي. (٦) موضوع علم الأصول. (٧) ميزان المسألة الأصولية. (٨) حقيقة الوضع. (٩) مسألة استعمال اللفظ في عدة معانٍ. (١٠) المشتق. السابق، ص ٧-٨.

^{٤٨٣} هذه الموضوعات الأحد عشر هي: (١) علم الأصول عند المدرسة الإمامية. (٢) أدوار الفكر الأصولي. (٣) منهج علم الأصول. (٤) الارتباط بين الفكر الأصولي والفلسفي. (٥) في علاقة علم الأصول بالعلوم الأدبية. (٦) علاقة علم الأصول بعلم الفقه. (٧) في الإسناد. (٨) موضوع العلم. (٩) تمايز العلوم. (١٠) موضوع علم الأصول. (١١) ميزان المسألة الأصولية.

^{٤٨٤} ترتيب الموضوعات من حيث الكم: (١) ميزان المسألة الأصولية (٢٠٣). (٢) منهج علم الأصول (٢٧). (٣) أدوار الفكر الأصولي (١٦). (٤) موضوع العلم (١٥). (٥) في الإسناد (١٤). (٦) تمايز العلوم (١٢). (٧) موضوع علم الأصول (١٢). (٨) علاقة علم الأصول بالعلوم الأدبية (٨). (٩) علاقة علم الأصول بعلم الفقه (٨). (١٠) علم الأصول عند المدرسة الإمامية (٦). (١١) الارتباط بين الفكر الأصولي والفلسفي (٦).

^{٤٨٥} الآيات (١٩)، الأحاديث، الشعر (٤).

ومن حيث أعلام الشيعة يتقدم الأستاذ الخوئي ثم المحقق النائيني ثم الشيخ الطوسي ثم الشيخ المفيد والمحقق الأصفهاني والسيد المرتضى وصاحب الكفاية ثم المحقق العراقي ثم العلامة الأنصاري ثم العلامة الحلي، وغيرهم من أعلام الشيعة، ومن الفلاسفة يُذكر الشيخ الرئيس ابن سينا، ومن أعلام أهل السنة يُذكر الشافعي وأبو حنيفة والمذهب المالكي وابن تيمية، ثم التفتازاني في شرح المقاصد والمذهب الحنبلي، والشيخ أبو زهرة وفريد وجدي وغيرهم، جمعاً بين القدماء والمحدثين من أجل التقريب، ومن فلاسفة اليونان يُذكر أرسطو.^{٤٨٦}

ومن رواة الشيعة وأئمتهم يُذكر ابن الجنيد ويونس بن عبد الرحمن، ثم الفضل بن شاذان والصادق، ثم زرارة ثم الصدوق ثم الأئمة، العسكري والهادي والباقر والرضا وعلي والحسين وغيرهم.^{٤٨٧}

ومن المصادر القديمة والحديثة يتقدم الإشارات لابن سينا بعد أن أصبح فيلسوف الإشراق المعتمد قبل ملا صدرا في إيران، والأساس النظري الفلسفي لعلم أصول الفقه المعرفي الشيعي، ثم الكافي والأسفار والذريعة، ثم الانتصار والعدة، وغيرها من أمهات الأصول الشيعية.^{٤٨٨} ونظراً للتقريب فيُحال إلى أمهات أصول الفقه السني كالرسالة للشافعي.^{٤٨٩}

^{٤٨٦} الخوئي (١٥)، الشيخ الطوسي (٩)، المحقق النائيني (٨)، الشيخ المفيد، المحقق الأصفهاني، المرتضى صاحب الكفاية (٦)، المحقق العراقي (٥)، العلامة الأنصاري (٤)، العلامة الحلي (٣)، النهاوندي، البروجردي، الكليني، الشيخ الأعظم، الشهيد الثاني (٢)، السيد الأستاذ، النوبختي، المحقق، السيد الشاهرودي، الشيخ، المحقق القمي، الوحيد البهبهاني، السر العاملي، الفيض الكاشاني، الاسترآبادي، المجلسيان، المحقق العلامة، الشهيد الأول، صاحب الوسائل، صاحب الحقائق، السبزواري، المحقق الطهراني (١)، ومن الفلاسفة الشيخ الرئيس ابن سينا (٤)، ومن المؤرخين ابن خلدون (٣)، ومن أهل السنة الشافعي، أبو حنيفة، المذهب المالكي، ابن تيمية (٢)، التفتازاني في شرح المقاصد، المذهب الحنبلي، أبو زهرة، فريد وجدي، الشيخ داود، ابن الحاجب، القطب الرازي (١)، ومن الصحابة معاوية (٣)، عمر (٢)، أبو ذر الغفاري، الفقيه الشامي، ابن عباس (١)، ومن فلاسفة اليونان أرسطو (١).

^{٤٨٧} ابن الجنيد، يونس عبد الرحمن (٦)، الفضل بن شاذان، الصادق (٤)، زرارة (٣)، جميل براغين، علي بن راشد (٢)، الصدوق، العسكري، الإمام الهادي، الإمام علي، الإمام الحسين، الإمام الباقر، الإمام الرضا، محمد بن مسلم، حمدان الفلاح، عمر العبدي، أيوب بن نوح، الملا إسماعيل، ابن أبي عمير (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

أما من حيث المجموعات والطوائف والفرق والمذاهب فيتقدم الشيعة بطبيعة الحال، ثم التشيع، ثم الإمامية، ثم بعض الأعاضم، ثم علماء الشيعة والإخبارية وآل البيت، ثم أهل بيت العصمة وأهل بيت العلم،^{٤٩٠} ومن الفرق الأخرى، سنة وشيعة، الأصوليون، ثم الحشوية، ثم الفلاسفة والمتكلمون والأصوليون، المتقدمون منهم والمتأخرون، القدماء والمحدثون، والفقهاء والمحدثون.^{٤٩١} ومن النسبة إلى الطائفة أو القوم اليوناني ثم الفارسي ثم العربي والإمامي.^{٤٩٢}

(٢) «محاضرات في أصول الفقه» للخوئي^{٤٩٣}

وهو تقريرٌ كتبه محمد إسحاق الفياض عن محاضرات الخوئي مدوّن من أحد المستمعين إليه والمُرَيدين له. كُتبت بطريقة الاسترسال والإفاضة والمحاضرة الشفاهية دون وعي بالبنية أو انتباه إليها، تخلو من الأقسام، الأبواب أو الفصول، ويبدو أنها غير كاملة؛ لأنها لا تعرض بعد المقدمة الأولى عن موضوع العلم وغايته وتاريخه إلا الأوامر والنواهي. هي إفاضة واحدة، تيار جارف لا «تمفصلات» فيه ولا أرقام حتى الفهرس الذي وضعه

^{٤٨٨} الإشارات (٥)، الكافي، الأسفار، الذريعة (٣)، الانتصار، العدة، رسالة الإعلام في الفقه الخلافي (٢)، رسالة في بطلان العلل، منتهى الوصول إلى علم الكلام والأصول، الفهرست، مصابيح الأنوار في الرد على أهل الأخبار، أوائل المقالات، الفصول، حاشية الشفاء، كشف القناع، المعارج، تهذيب الوصول، التذكرة، كشف الظنون، تمهيد القواعد، الفضاء، المختصر، وقاية الأذهان، الأصول، شرح المطالع، حاشية الشوارف، تشريح الأصول (١).

^{٤٨٩} الرسالة للشافعي (٣)، دائرة معارف القرن العشرين (٢).

^{٤٩٠} الشيعة (١٤)، التشيع (٥)، الإمامية (٤)، بعض الأعاضم (٣)، علماء الشيعة، الإخبارية، الفقه الشيعي، أهل البيت (٢)، أهل بيت العصمة، أهل بيت العلم (١).

^{٤٩١} الأصوليون (٣)، الحشوية (٢)، بنو نوبخت، الديالة، الفلاسفة، المتكلمون، علماء الحديث المتأخرون، المحدثون، السنة، الفقهاء المحدثون، الفقهاء الأصوليون، الفقهاء المتأخرون، قدماء الفلاسفة، علماء العرب، التتار، الصفوية، السلاجقة (١).

^{٤٩٢} اليوناني (٤)، الفارسي (٣)، العربي، الإمامي (١).

^{٤٩٣} السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، محاضرات في أصول الفقه (خمسة أجزاء)، تقرير البحث آية الله العظمى، كتبه محمد إسحاق الفياض، ط ٤، قم ١٩٩٦م / ١٤١٧هـ / ١٣٧٥ش.

المقرر،^{٤٩٤} بل إن العناوين الرئيسية في النص تبدو تائهة في الفهرس وانتقائية، مثل غيرها من العناوين الفرعية. والترقيم المتبع غير دقيق وكامل في النص تحت عنوان «الأمر». ويتبع أسلوب الإحالة إلى الهوامش كما هو في المؤلفات الحديثة من أجل مزيد من المعلومات التفصيلية.^{٤٩٥}

وكما هي العادة في مصنّفات الشيعة يغلب الطابع النظري الخالص، وتظهر الموضوعات الكلامية والفلسفية خاصة في المقدمات الأولى، ويسود المنهج التأملي الصّرف والاعتماد على العقل الصريح.^{٤٩٦} ومادة العلم منقولة من الماضي عن طريق استدعاء الذاكرة. ويُحال إلى التجارب النفسية والاجتماعية، بل وإلى التجارب التاريخية من قصص الأنبياء منذ عصر آدم؛^{٤٩٧} ومن ثمّ يغيب الواقع بالرغم من ظهور موضوع الدار المغصوبة، وكل ألوان الغضب للمياه والماء والأشياء، وليس فقط للديار وللأرض.^{٤٩٨} ومع ذلك يظهر العلم الوجداني،^{٤٩٩} ويقترن بذلك أيضًا موضوع الإفراج عن الإمام الحبيس.^{٥٠٠}

ومع ذلك يُعلن عن بنية واضحة في بداية الجزء الأول، وهي بنية رباعية تدور حول أربعة أقسام؛ الأول معرفة الحكم الشرعي بعلم وجداني، وتضم ما يُعادل عند أهل السنة مباحث الألفاظ خاصة الأمر والنهي. والثاني ما يوصل إلى الحكم الشرعي التكليفي أو الوضعي بعلم تعبدية، وهي مباحث الحجج والأمارات بتعبير الشيعة، وهو استمرار لباقي مباحث الألفاظ، وما يُسميه أهل السنة الأحكام، أحكام الوضع وأحكام التكليف. ويفصل هذا القسم الثاني في موضوع القطع والظن والشك، وظواهر الكتاب وحجبتها، كما تضم حجج خبر الواحد والإجماع والكتاب، وهو ما يُعادل الأدلة الشرعية الأربعة عند أهل السنة.

^{٤٩٤} هذا على عكس محاضرات هيجل التي نُشرت بعد وفاته المرقمة ذات البنية الدقيقة، مثل «محاضرات في فلسفة الدين»، «محاضرات في فلسفة التاريخ»، «محاضرات في تاريخ الفلسفة»، «محاضرات في علم الجمال».

^{٤٩٥} السابق، ج ١، ٢٢-٢٣، ١٠٥-١٠٨، ١٦٣-١٦٥، ٢١٩-٢٢٧، ٢٦٢-٢٦٣. نص الروايات، ج ٢، ٨٣-٨٦، ١١٢-١١٣؛ ج ٣، ٢٤٦-٢٤٨؛ ج ٤، ٣٣٦-٣٣٨؛ ج ٥، ٩٤-٩٥، ٣٤٠-٣٤١.

^{٤٩٦} السابق، ج ٢، ١٨-١٢١.

^{٤٩٧} عصر آدم، ج ١، ٣٦-٣٧.

^{٤٩٨} السابق، ج ٤، ٢١٧، ٢٩٥.

^{٤٩٩} العلم الوجداني، السابق، ج ١، ٦؛ الوجدان والبرهان، ج ٢، ٧٧؛ الوجدان ج ٣، ١٠٢.

^{٥٠٠} السابق، ج ٥، ٣٢٢.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والثالث ما يسمّى الأصول العملية الشرعية، مثل الاستصحاب والبراءة والاشتغال. والرابع الأصول العملية العقلية، مثل البراءة والاحتياط واليقين، وهي الوظيفة العملية العقلية في مرحلة الامتثال في حالة فقدان الوظيفة الشرعية.^{٥٠١} وهي البنية المنقولة المحفوظة والخطة العامة للعلوم التي وراء «المحاضرات». ويغلب عليها التأويل للنص وللعمل.

وتظهر نفس الجعبة من المصطلحات المميزة لأصول الفقه الشيعي المكوّنة من المصادر الصريحة عن طريق النسبة، مثل الحجية والطريقة والكاشفية والمحبوبة والمبغوضية، أو عن طريق النسبة دون مصدر مثل الصحيح والأعمي،^{٥٠٢} كما تبدو بعض الغربة اللغوية في استعمال لفظ «المزبور». وهناك إحساس بالتمايز اللغوي بين الصيغ العربية والفارسية والسريانية.^{٥٠٣} وما أسهل من العود إلى بساطة المصطلحات، مثل فرض الكفاية بدلاً من الواجب الكفائي، والمندوب بدلاً من الواجب التخييري، كما تبدو بعض الغربة في صياغة مثني لحاظان.^{٥٠٤}

ولا يعني التقرير مجرد تقريظ وتعظيم وتبجيل للمُحاضر، بل لأول مرة يظهر الاتجاه النقدي من التلميذ إلى الأستاذ إلى درجة المُغالاة، ويزداد النقد تباً كلما تقدّمت المحاضرات من الجزء الأول إلى الجزء الخامس. ويبدأ النقد بعرض الإشكال والمناقشة، ثم النقد، ثم إصدار الحكم بالصحة أو البطلان.^{٥٠٥} وقد تكون الحاجة أكثر تفصيلاً، تبدأ بالنظر ثم المناقشة ثم الدفع ثم التحقيق ثم الحكم بالصحيح. واللفظ الأكثر شيوعاً هو «النقد» ثم الحكم بالصحيح ثم المناقشة ثم التوهم ثم البطلان، ثم النظر والحكم بالفساد، ثم التحقيق والإنكار، ثم إصدار أحكام مخفّفة بعدم التمامية وغياب المانع؛

^{٥٠١} السابق، ج ١، ٦-٧.

^{٥٠٢} الحجية، ج ١، ٦. الطريقة والكاشفية، ج ١، ٢٥٣، ٢٥٨؛ ج ٥، ٢١٩٤. المحبوبة والمبغوضية، ج ٤، ٣١١، ٣٩٩؛ ج ٥، ٣٩. الصحيح والأعمي، ج ١، ١٤١، ١٧٨، ١٨٠. الفرضان المزبوران، ج ٤، ٣٩. الأقسام المزبورة، ج ٥، ٥٣. الصفات المزبور، ج ٥، ١٤٢. البرهان المزبور، ج ١، ١٦. القاعدة المزبورة، ج ١، ١٧. الأُمُران المزبوران، ج ٢، ١٤٦. التفسير المزبور، ج ٢، ٢٥٨. النقطة المزبورة، ج ٢، ١١٢. العنوان المزبور، ج ٤، ١١.

^{٥٠٣} السابق، ج ٢، ٩٤.

^{٥٠٤} للحاظان، ج ١، ٢٧.

^{٥٠٥} النقد (١٢٠)، الصحيح (غير الصحيح) (١٢)، المناقشة (١١)، التوهم (٧)، البطلان (٦)، النظر، الفساد (٤)، التحقيق، الإنكار (٢)، عدم التمامية، عدم المانع (١).

فلأول مرة لا توضع حقائق ولا تُعرض أمور، بل تتم المحاجّة مع السابقين ومع المحاضر نفسه، وهو الأستاذ. وكاتب التقرير ليس مجرد مدوّن لما سمع، بل هو صاحب مذهب مُتميز، أستاذ يدوّن لأستاذ؛ لذلك يستعمل لفظ «مذهبنا»، وهي عادة نادرة عند علماء الأصول الشيعة.^{٥٠٦}

وبالرغم من قلة الشواهد النقلية نسبياً، الآيات والأحاديث، والآيات أكثر، إلا أن البداية باستمرار من التراث الأصولي الشيعي.^{٥٠٧} ويخلو الجزء الثالث من الشواهد النقلية اعتماداً على العقل الخالص. ومن المصادر الأولى يتقدم «الكفاية» ثم «الفصول» و«شرح المواقف».^{٥٠٨} كما تغيب الشواهد الشعرية العربية.

وأسماء الأعلام قليلة، ومع ذلك يتقدمها شيخنا الأستاذ، أي الخوئي، ثم صاحب الكفاية ثم العلامة الأنصاري ثم المحقق النائيني ثم العود إلى شيخنا المحقق ثم صاحب الفصول مع الطبطبائي، ويُشير صاحب التقرير إلى نفسه نظراً لدوره الفاعل في النظر والمناقشة والنقد ودفع الوهم وإصدار الحكم بالصحة والبطلان، ثم يأتي صاحب المعالم ثم الفخر الرازي، ثم صدر المتألهين باعتباره الأساس النظري المعرفي ليس فقط لعلم الأصول، بل لكل العلوم العقلية النقلية، ثم يأتي المحقق الأصفهاني ثم الشيخ البهائي والكعبي والجدال معه باعتباره من أئمة المعتزلة، ثم يأتي السكاكي والجدال معه لإنكاره المجاز، وكاشف الغطاء، ثم العود إلى شيخنا الأعظم بعد أن تعددت ألقابه، ثم يأتي في النهاية صاحب العروة والسبزواري والقمي، وأحياناً يأتي العلم نسبة إلى مؤلفه لشهرته، ولأولوية المؤلف على الشخص، وأحياناً نسبة إلى شخصه نظراً لسمعته وشهرته.^{٥٠٩} ومن فقهاء أهل السنة يُذكر أبو حنيفة والشافعي والشيباني، ومن مُتكلمهم أبو الحسن الأشعري والحسن البصري.^{٥١٠}

^{٥٠٦} السابق، ج ١، ٤٨.

^{٥٠٧} الآيات (٧١)، الأحاديث (٦).

^{٥٠٨} الكفاية (٢)، الفصول، شرح المواقف (١).

^{٥٠٩} شيخنا الأستاذ (٢٢٠)، صاحب الكفاية (١٢٧)، العلامة الأنصاري (٢٢)، المحقق النائيني (١٩)، شيخنا المحقق (١٦)، صاحب الفصول، الطبطبائي (٩)، صاحب التقرير (٧)، صاحب المعالم (٦)، الفخر الرازي (٤)، صدر المتألهين (٣)، المحقق الأصفهاني، الشيخ البهائي، الكعبي (٢)، السكاكي، كاشف الغطاء، صاحب الكفاية، شيخنا الأعظم، صاحب العروة، السبزواري، المحقق القمي (١).

^{٥١٠} أبو حنيفة، الأشعري (٣) الشافعي، الحسن البصري، الشيباني (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويُحال إلى كثير من رواة الشيعة ومحدثيهم وأعلامهم ونقلة علومهم في إصحاحات وموثقات مثل إصحاحات أهل السنة، يتقدمهم كالعادة أبو عبد الله ثم أبو جعفر ثم زرارة ثم هشام بن سالم ثم محمد بن مسلم وأبو الحسين والعياشي، وعشرات آخرون من أصحاب الموثقات مثل ابن بكير وسماعة.^{٥١١} ومن الأنبياء والأئمة وآل البيت يتقدم الإمام والأئمة الأطهار، ثم الإمامية، ثم أمير المؤمنين، ثم النبي الأكرم وألقابه المتعددة، ثم المعصوم والرضا، ثم الصدوق وآل البيت وأولاد الحسين والمعصومون،^{٥١٢} ومن الأنبياء موسى وعيسى؛ مما يجعل علم الأصول أقرب إلى تاريخ الأديان المقارن، ومن باقي الفرق والطوائف الأشاعرة، ثم الفلاسفة، ثم المعتزلة نظرًا لأهمية الفلاسفة في موضوع الوجود، والمتكلمون في الحسن والقبح والجبر والاختيار.^{٥١٣}

والسؤال هو: إلى أين أصول الفقه الشيعي، من البنية الرباعية التقليدية منذ «العدة» للطوسي، إلى محاولات التجديد عند محمد باقر الصدر وتقي الدين الحكيم، إلى محاولات التنوير عند الإمام الخميني وابنه مصطفى، إلى العود إلى التقليد عند الأنصاري والخوائي؟ كيف تعود إليه الثورة فتَهْزُ بنيته وتُعِيد تأسيسه بناءً على روح العصر، أولوية الواقع على النص، والمصالح العامة على الحرف؟

^{٥١١} أبو عبد الله (١٢)، أبو جعفر (٩)، زرارة (٦)، هشام بن سالم، محمد بن مسلم، أبو الحسين، العياشي (٢)، صفوان بن يحيى، حفص بن البختري، إسحاق بن عمار، محمد بن إسماعيل، أبو الحسن، ابن أبي عمير، ابن مسكان، علي بن جعفر، إسماعيل بن سعد، محمد عبد الجبار، ابن أبي يعفور، إسماعيل الجعفي، علي بن الحسين، ابن سنان، عمار بن موسى، ابن بكير، سماعة (١).

^{٥١٢} الأئمة الأطهار، الإمام (٧)، الإمامية (٥)، أمير المؤمنين (٤)، النبي الأكرم، النبي (٣)، نبينا الأعظم، نبينا محمد، نبينا، رسول الله (١)، المعصوم، الأئمة، الرضا (٢)، الصدوق، المروزي (١)، آل البيت، أولاد الحسين، المعصومون، الشيعة (١)، ومن الأنبياء موسى، عيسى (٢).

^{٥١٣} الأشاعرة (١٥)، الفلاسفة (١١)، المعتزلة (١٠)، بعض الأعظم (٥)، العلماء (٢)، الفقهاء، المجبرة، جماعة من المحققين، مشايخنا المحققون (١).

الفصل الخامس

تثبيت البنية

أولاً: البنية والتاريخ

(١) ماذا يعني تثبيت البنية؟

يعني تثبيت البنية إزاحتها جانباً وتغطيتها بطبقات من الشروح والحواشي والتقارير والتخريجات حتى يكاد يختفي النص الأصلي مع بنيته. لا تتغير البنية ذاتها، بل تظل قائمة؛ فهي عصب المادة وهيكلها العظمي؛ فالشارح أو صاحب الحاشية أو التقرير أو التخرّيج ليس له رؤية خاصة أو إبداع خاص، بل طاحونة هواء، وساقية بلا ماء. لا تتحرك البنية كشفًا عن أبعاد الشعور الثلاثة تشعيًا وتفريغًا، بل تتحجّر البنية لأنه لم يعد في الوعي الأصولي التاريخي، ربما بعد «الموافقات» للشاطبي (٧٩٠هـ)، أي إمكانية لتشكّل بنية أخرى، أو لرسم هندسي آخر لبناء أصولي جديد. تُنقل الفرق من التاريخ، وتوضع في البنية؛ فالتاريخ محل البنية، والبنية تتكشف في التاريخ.^١ وقد تتكوّن البنية من طرفين ووسط، ويستطيع الشارح أن يدرك الوسط بعد ذكر الطرفين.

ولا يُعلن عن تثبيت البنية دائمًا إلا في أوائل بعض الأبواب أو الفصول بإعادة ذكر ترتيبها ومنطقها الداخلي كنوع من الشرح، وليس للتحقق منها أو لمراجعتها وإقرارها.^٢ وقد يكون ذلك عن طريق وضع الفصل داخل الباب، والباب داخل القسم، إدخالًا للجزء في الكل. ويكون الشرح في هذه الحالة إبرازًا للبنية الكلية للموضوع.^٣

^١ الجزري، معراج المنهاج، ج٢، ١٣٣، ٢٤٣، ٢٧٥.

^٢ الكافي، ج٢، ٦٥٩، ٦٩٩، ٨٣٨؛ ج٣، ١١٥٣، ١١٨٩، ١٢١٠، ١٢٤٠، ١٢٥٤، ١٣٢٩، ١٤٢٢، ١٤٤١، ١٥٥٠؛ ج٤، ١٥٨١، ١٧٣٨، ١٧٦١، ١٨٠٢، ١٨٣٦، ١٨٦٨، ١٩٤١، ١٩٨٦؛ ج٥، ٢١٢٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

فإذا كان النص المشروح مقالاً سيّلاً بلا أبواب أو فصول دون تمفصلات، قام الشارح بذلك لإبراز الهيكل العام للكتاب وأقسامه المختلفة. وإذا كان النص مركّزاً قام الشارح بالتفصيل والإسهاب، وهو ما يُعادل كتب «قواعد العقائد» في علم الكلام المتأخر.^٤ الشرح إبقاء على البنية والهيكل مع زيادة في المادة، إبقاء على العظم مع زيادة في اللحم، إبقاء على الأساس مع زيادة في أدوار البناء. وتضم عناصر البنية كل احتمالات الموضوع؛ لذلك قد يبدأ الشرح ببيان خطة الموضوع وأقسامه، الهيكل قبل المادة، والرؤية قبل التحقيق. كما يبدأ بترتيب المسائل، من الأصول إلى الفروع، ومن الكليات إلى الجزئيات.^٥ والشرح بالنسبة إلى النص مثل اللحم بالنسبة للعظم، والإنسان بالنسبة إلى الهيكل العظمي، والمنزل بالنسبة إلى الأسمت المسلّح أو البناء بالنسبة إلى الرسم الهندسي.^٦

الشرح تجميع لمادة قديمة تالية على النص وتعليقها عليه؛ فالنص مشجّب، والشرح ما يُعلّق عليه؛ لذلك يبدو الشرح إسهاباً والنص تركيزاً. الشرح إذابة النص كقطعة من السكر في كوب ماء حتى يبدو كبيراً وهو في حقيقته صغير، وحتى يبدو إضافة وهو في حقيقته إذابة. الشرح حركةٌ تزيد المزيد ولكن مقيّدة بالنص، تزيد الحركة ولكن مكبّلة بالقيد. الشرح إبداع في زنزانة، وسير في المكان، وحركة دائرية وطاقة تدور حول المركز. الشرح حوار مع الداخل إذا ما انغلق الخارج، وتوجّه نحو الذات إذا ما استعصى اللحاق بالموضوع. الشرح زوبعة في فئجان، حركة في المكان، دوران مُتكرر حول مركز واحد مثل دوران العجلة حول محورها. النص هو الجذر، والشروح الأوراق والثمار. النص مجرد الإشارة الخضراء التي تسمح بمرور المركبات، هو

^٢ «اعلم أن المصنّف ... جعل الكلام في اللغات مقدّمًا على سائر أبواب أصول الفقه، وقد بيّنًا وجهه، ثم جعل الكلام في اللغات مرتّبًا على تسعة أبواب ...» الكاشف، ج ١، ٤٠٧.

^٤ ابن النجيم، فتح الغفار بشرح المنار، مشكاة الأنوار في أصول المنار، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

^٥ «فاعلم أن التقسيم رباعي، وبيانه أن تقول»، الكاشف، ج ١، ٢٨٢؛ ج ٢، ٣٣٥، ٤٩٤. «رتّب المصنّف الكلام في الأوامر والنواهي على مقدمة وثلاثة أقسام»، ج ٣، ٦. «إن هذه المسألة تتفرع على المسألة الأولى»، ج ٣، ٣٠٦. «اختلف فيه العلماء على ثلاثة مذاهب ...» ج ٥، ٤٤٠.

^٦ الأصفهاني، شرح المنهاج، ج -، ٢٥٨٣-٥٩٤، مناهج العقول، إكمال المعلومات (٣٠).

الرصاصة الأولى التي يندفع بعدها الجنود. النص هو الخيط الرفيع الذي ينتظمه حَبَّات العقد.^٧

وقد يبدأ الشرح بدراسة جديدة للموضوع بمجرد ذكره في العنوان. الشرح في هذه الحالة دراسة للمسألة صورةً ومضموناً.^٨

كان يمكن لبعض الموضوعات القديمة، مثل الصلاة في الأرض المغصوبة، أن تكون بدايةً جديدة بعد أن توالى الغارات على العالم الإسلامي، ولكنها ظلت في إطار التحليل العقلي الصوري القديم دون الانتقال إلى أيديولوجيا في تحرير الأرض المحتلة.^٩

(٢) البنية كقسمة

ويبدأ الشرح ببيان القسمة في النص المشروح أو من عقل الشارح؛ فلا وجود للجزء إلا في الكل، والقسمة أحد أنواع التعريف، والإحصاء الشامل هو الموضوع الكامل من كل أوجهه.^{١٠} يبدأ الشرح بالتقسيم الأعم لإدخال الجزء فيه، كما يبدأ بحصر الأدلة من أجل إعادة عرضها والرد على ما ورد فيها. وقد يكون التقسيم كما جرت العادة في

^٧ السابق، ج ٤، ٢١٣. نهاية السؤل، ج ١، ٢٥٨؛ ج ٢، ١٠. ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٠٦، ١٠٨، ١٢٧، ١٢٩، ١٨١. الجزري، معراج المنهاج، ج ١ (٢٦)، ج ٢ (١٣). الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٤٤-٤٥، ٦٣، ٦٦، ٦٩، ٧٦، ٨١، ١٢٥، ١٨٣، ٢٢٥، ٢٤٥؛ ج ٢، ٥٣٦، ٥٨٤.

^٨ شرح المنار، ص ٢٩٤؛ الإبهاج في شرح المنهاج، البنية (١٤).

^٩ الكاشف، ج ٤، ١٥٢-١٥٥، ١٦٢-١٦٧، ١٩٣-١٩٧.

^{١٠} السابق، ج ١، ١٧٥، ٢٠٥-٢١٠؛ ج ٢، ١٣٤. فهذه أمور ستة، ج ٣، ٨٤. «وإذا عرفت ذلك علمت أن اختيار المصنّف ها هنا اختيار لأحد الأقوال الثلاثة، وهو أنه حقيقة في اللفظ مجاز في المعنى.» ج ٣، ٨٥. «إن النهي الوارد عقيب الوجوب للعلماء فيه مذهبان.» ج ٣، ٢٨٦. «وإذ قد أتينا على نقل المذاهب المنقولة في هذه المسألة مع تعيين القائمين بها، فلنتكلم الآن في شرح الدلائل الدالة على المختار من هذه المذاهب.» ج ٣، ٣٢٧-٣٢٨. «هذه الوجوه الثلاثة التي عوّل عليها المصنّف.» ج ٣، ٤٣٨. «إنه جعل مباحث هذا القسم محصورة في أنظار أربعة.» ج ٣، ٤٧٥. «إن عادة كثير من المصنّفين في أصول الفقه جعل المقصود بما ضمّنه المصنّف في هذا التقسيم في مسألتين.» ج ٣، ٤٨٣. «إنه لا بد من نقل كلمات الأئمة الدالة على مذاهب العلماء في هذه المسألة، وليعلم الناقل الكتاب المنقول عنه لتحصل الإحاطة بالقدر الذي اشتركوا في نقله، وبما انفرد به بعضهم من نقل المذاهب في هذه المسألة.» ج ٣، ٥١٠. «إن العلماء اختلفوا في الواجب المطلق هل يستلزم إيجابه ما لا يتم ذلك الواجب إلا به على أقوال.» ج ٣، ٥٣٦. «إننا نرى أن نذكر أولاً أقوال الأئمة في هذه المسألة ثم نشرح كلام المصنّف؛ فإن شرحه موقوف على فهم مذاهب المخالفين

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

علم الأصول، تبدأ البنية بالقسمة، والتقسيم عقلي ونصي، يقوم على بنية العقل وبنية الموضوع في آنٍ واحد.^{١١} وقد ينبّه الشرح أحياناً على أن الحصر غير ثابت أو كامل دون أن يُكمله؛ فقد توقّف الإبداع وبدأ التقليد، ولم يعد العقل قادراً على الاجتهاد ثانية كما اجتهد أولاً.^{١٢}

وقد يكون الشرح تذكيراً بالعد والإحصاء؛ فالقياس تابعها ورابعها.^{١٣} وقد يتم تعليل التقديم والتأخير في الموضوعات مثل مباحث الألفاظ.

في المسألة، وذلك لا يتأتى إلا بنقل أقوالهم.» ج ٣، ٥٦٠. «إنه لا بد من نقل ما اختاره الغزالي في هذه المسألة مع نقل مذاهب الناس فيها.» ج ٣، ٥٨٨. «إن الخلاف في هذه المسألة على طائفتين.» ج ٣، ٥٩٧. «إن هذه المسألة مسألة عظيمة الشعب، فيجب على المحصل الاعتناء بتحقيقها وتحصيلها، فلنجر على عادتنا في نقل مذاهب العلماء فيها، ثم نشرع في شرح الدليل وتقريره وإيراد الأسئلة عليه والانفصال عنها.» ج ٤، ٣. «هذا هو الكلام في نقل مذاهب العلماء العقلاء في هذه المسألة.» ج ٤، ٧. «إننا ننقل مذهب العلماء في هذه المسألة ثم نعطف بعد ذلك على شرح المتن.» ج ٤، ٥١. «أن ننقل أولاً مذاهب الناس واختيار أئمة الأصول فنقول ...» ج ٤، ١٣٥. «إننا ننقل مختار أئمة الأصول في هذه المسألة.» ج ٤، ١٤٤. «إننا ننقل الكلام في نقل أقاويل العلماء في هذه المسألة.» ج ٤، ١٥٠. «إننا ننقل كلام الأئمة ومختارهم في هذه المسألة.» ج ٤، ١٥١. «إننا نتكلم في منقول أئمة الأصول ومختار كل واحد منهم أولاً ثم نعطف على شرح المتن.» ج ٤، ١٦٨. «إن هذه المسألة تتضمن بيان أقسام الألفاظ العامة، سواء كان العموم بدلاً أو استغراقياً.» ج ٤، ٢٢٩. «وإذ قد أتينا على نقل أقاويل العلماء واختياراتهم في العموم ومساائله فلنتكلم الآن في شرح المتن.» ج ٤، ٢٦٣.

^{١١} نهاية السؤل، ج ١، ١٩٨، ٣٠٧، ٣٤٦؛ ج ٢، ٢٦، ٢٨، ٦٢، ٧٠، ٨٢، ١١٠، ١١٤، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٦١، ١٨١، ١٨٥، ١٩٢، ٢١٩، ٢٦٣، ٤٠٧، ٤٣٧، ٤٥٠. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٨٦، ١٨٣، ١٨٦؛ ج ٢، ٦٦٨، ٨٣٦. «في تحرير المفهوم وأقسامه»، القرافي، نفائس الأصول، ج ٣، ١٣٩٠؛ وأيضاً ج ٥، ٢١٣٧.

^{١٢} «يورد عليه أن الحصر غير ثابت»، ج ٤، ٤٩٣.

^{١٣} الكافي، ج ١، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٥٤؛ ج ٢، ٦٠٩، ٦٩٩، ٨٣٨، ٨٨٥؛ ج ٣، ١٣٠٠، ١٣٥٨. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٤٣، ٧٥؛ ج ٢، ٤٥، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٩، ١٥٤، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٣. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٣١٦، ٣٤٣. شرح المنار، القسمة (١٦) (عدد مرات القسمة). شرح مختصر المنار، ص ٧-٩، ١٢. الإبهاج في شرح المنهاج، العد والإحصاء (٢)، القسمة (٣٣). مناهج العقول، العد والإحصاء (١١٠). «التقرير والتحجير» (٩). فتح الودود على مراقي الصعود، ص ٥٥. نشر البنود على مراقي السعود، العد والإحصاء (٨). مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر (٤). فواتح الرحموت، ج ١، ٢٥٤.

(٣) وضع الجزء في الكل

ويضع الشرح الجزء في إطار الكل، والموقف في إطار التاريخ، والحالة الخاصة داخل البنية العامة. يعرض النص الشارح للمذاهب كلها أولاً في الموضوع، ثم يتحقق من صدقها مع رأي النص المشروح. يعرض النص الشارح الاختلافات كلها حول الموضوع، ثم يوضع النص المشروح داخلها لتصبح جزءاً من كل؛ فالشرح تجاوز لتضارب علم الخلافات إلى وحدة الرؤية واكتمال الموضوع، وكل الآراء جوانب متعددة للموضوع، كل منها يأخذ منظوراً، وكل التفصيلات تدخل في مجملات، والجزئيات في كليات.^{١٤} كما يتم رد الفروع إلى الأصول، وحل المسائل الفرعية بالاتجاه نحو قواعدها الكلية.^{١٥} وتعرض المسألة طبقاً للأصل والفرع لذلك كثرت ألفاظ: قاعدة، تفريع، فرع، فروع، تكميل، وبالجمله ويسمي أحياناً التأسيس.^{١٦}

^{١٤} الإيهاج في شرح المنهاج، الجزء في إطار الكل، والخاص داخل العام (٢٤). «وجه المذهبين ظاهر؛ لأن أحدهما ينظر إلى الحال، والآخر إلى المآل؛ فإن نظرنا إلى الحال فقد ضاق الوقت، وإن نظرنا إلى المآل فقد زالت غلبة الظن. والكشف خلاف ذلك، فيبقى الأمر على التوسيع.» الكشف، ج ١، ٢٨٨. «إن عبارات المصنفين في علم الأصول وما يختار كل واحد منهم مختلفة في هذه المسألة وغيرها، وكذلك اختياراتهم، فلننقل ما قاله المصنفون في علم الأصول.» ج ٤، ٦٨. «ونشأ من ذلك الخلاف في هذه المسألة التي تشرحتها.» الكاشف، ج ٣، ١٠٢. «إن هذه المسألة ذكرها المصنف ولم يقل فيها خلافاً بين العلماء، والفرع الذي فرّع عليه مختلف فيه بين الشافعي وأبي حنيفة.» ج ٤، ٨٥. «إن الناس اختلفوا في أن المكروه على الفعل هل يكلف بفعل ما أكره عليه، وهل يكلف بترك ما أكره عليه؟ فلنشرح مذاهب الناس في المسألة ...» ج ٤، ١١٩-١٢٠. «إننا ننقل أولاً ما اختاره كل واحد من أئمة الأصول في هذه المسألة من المذاهب فيها، وما اختاره كل واحد منهم، ثم نشرح ما قاله المصنف.» ج ٤، ١٢١-١٢٢. «هذا هو الكلام في منقول أئمة الأصول في هذه المسألة، وإذا تأمل المتأمل لا يخفى عنه القدر المشترك بين منقول الكل وما انفرد به بعضهم.» ج ٤، ١٢٦. «إننا نجري على عادتنا أولاً ثم نعطف منه إلى شرح المتن.» ج ٤، ٣١٥. «إن هذه المسألة نشأت من مسألة جزئية من الفروع.» ج ٤، ٣٧٢. «الكلام فيما يرجع إلى حكم المسألة من أقاويل علماء الأصول.» ج ٤، ٣٩٨. «إننا ننقل أولاً أقاويل علماء الأصول في هذه المسألة ثم نذكر شرح المتن.» ج ٤، ٤٠٣. «إن الناس اختلفوا في كون العقل مخصصاً.» ج ٤، ٤٩٨. «هذه الأقوال المنقولة في هذه المسألة.» ج ٤، ٥٤٨. «اعلم أن المصنف نقل جملة من أقوال العلماء في هذا الموضوع، غير أننا ننقل ما قاله غيره جرياً على عادتنا.» ج ٥، ١٣٠. «إن هذه المسألة تتفرع على أن ...» ج ٥، ٤٦٩. «إن وجه تفريع صدق خبر الله على قاعدتين؛ إحداهما قاعدة الحسن والقبح العقليين، والأخرى قاعدة المخلوق.» ج ٦، ٢١.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويعني الشرح أيضًا وضع الجزء في إطار الكل ليس على مستوى العبارات، بل على مستوى المعاني والموضوعات؛ فحقُّ النبي شيء، وحقُّ الأمة شيء آخر، وبيان العام والخاص، والمطلق والمقيد في المتن؛ فمباحث الألفاظ أحد طرق الشرح. إذا كان المتن خاصًا جاء الشرح عامًا، وإذا كان المتن عامًا أصبح الشرح خاصًا، وإذا كان المتن مطلقًا قيده الشرح، وإذا كان المتن مقيدًا أطلقه الشرح؛ فأشهر الحجج من هذا العام، والتعارض للحال، والباب الأول أي السنة، والقسم أي الخبر المتواتر. وتوضع التفصيلات في إطار العموميات، والخاص في إطار العام؛ فإذا عرض النص العموميات فإن الشرح يأتي بالتفصيلات، وإذا عرض النص الكليات فإن الشرح يأتي بالجزئيات؛^{١٧} لذلك يتَّسع الحكم في الشرح أو يضيق، يعم أو يخص، يتضمن أو يُقصي، يضم أو يستبعد، طبقًا لمنطقي أصولي لغوي في مباحث الألفاظ، المطلق والمقيد، العام والخاص.^{١٨}

(٤) ذاكرة التاريخ

والغرض من اللجوء إلى السابقين هو تحرير العبارة، ومعرفة أوجه الاختلافات ومحل النزاع فيها.^{١٩} الشرح دراسة للسابقين على النص وللأحقين عليه؛ أي وضع للنص في

^{١٥} «إن الوجوه التي ذكرناها في هذا الباب ذكرها المصنّف في قاعدة التحسين والتقبيح العقليين، وذكرها أيضًا في تكليف ما لا يُطاق.» ج ٦، ٣٧٧. «إن العلماء اتفقوا على جواز تعليل الحكم بالوصف الوجودي مع بيان المُقتضي في أصل المسألة، واختلفوا في جوازه من غير بيان المُقتضي.» ج ٦، ٥٧٤. «ويمكن الجواب عن أصل الإشكال.» ج ٤، ٩٥.

^{١٦} نفائس الأصول، تفريع، فرع، فروع (١٥)، قاعدة (٩)، تكميل، وبالجمله (١). «الأصل والفرع»، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٤١. الجزري، معراج المنهاج ج ٢، ٣٤، ٦٥، ٢٠٦، ٢١٠-٢١٤، ٢٩٥، ٢٥٦. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ١٠٦، ٣٢٧؛ ج ٢، ٥٠٨. شرح المنار، الأصل والفرع (٧). الإبهاج في شرح المنهاج، الأصل والفرع (١٣).

^{١٧} الكافي، ج ١، ٢٣٨-٢٣٩، ج ٢، ٥٧٤، ٥٨١، ٥٨٥، ٦٦٤، ٦٨٣، ٦٨٦-٦٨٧، ٧٦٦، ٧٨٩، ٨٠١، ٨٢٠، ٨٧٠؛ ج ٣، ١٠٧٣، ١١٣٣، ١٢٤٠-١٢٤١. الإسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ٤٨. ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٢٢٢، ١٤١. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٢٢، ٢٤١. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٢٠٠، ٢٨٢، ٣٥٢، ٣٦٣، ٣٨٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١١، ٤٤٠، ٤٦٤، ٤٧٥؛ ج ٢، ٥١٠، ٥٣١، ٥٥٤، ٥٦٥، ٦٩٣، ٦٩٧، ٧٠٢، ٧٠٥-٧٠٦، ٧٠٨.

^{١٨} شرح المنار، اتساع الحكم وضيقه (١٢)، الضم والاستبعاد (٤).

إطاره الزماني الكلي؛ أي في مساره التاريخي. مهمة الشرح تحرير وضع المشكلة في النص، والتحقق من صدق المنقول والمعقول، ووضعها في سياقها التاريخي واختلاف المذاهب واتفاقها.^{٢٠}

وقد يفضل الشرح اختيارات ومواقف شروح سابقة على النص المشروح؛ فالشرح مراجعة تاريخية كاملة منذ النص حتى الشرح. وفي الشروح السابقة هناك متقدمون ومتأخرون؛ فالشرح وعي مزدوج بالتاريخ، بتاريخ التاريخ. وقد تتغير المصطلحات من المتقدمين إلى المتأخرين،^{٢١} وهو مفيد لطلبة العلم؛ فبالرغم من وضوح المتن إلا أن الشرح يُعطي مادة وافرة لطلبة العلم لمعرفة باقي المواقف السابقة والتالية على المتن.^{٢٢} وقد يكون من مميزات الشروح تجميع مواد لم تعد تُذكر؛ فهي نوع من الذاكرة أو الحافظة

^{١٩} «إن عبارة أئمة الأصول في هذه المسألة مختلفة، فلننقلها ليتأملها الناظر، وبها تتلخص صورة المسألة ومحل النزاع.» ج ٤، ٤١٩. «وإذ قد أحطت علماً بأدلة أئمة الأصول في المسألة فاعلم أن هذه المسألة لها صورتان.» ج ٤، ٤٢٢. «نقل في هذا الموضع عن العلماء تعريفات ثلاثة للخبر.» ج ٥، ٥٦١. «إن العلماء ذكروا في تعريف القياس رسوماً كثيرة مختلفة في القوة والركاكة أشدّها تليخياً وجهان.» ج ٦، ١٣٤. «ونتكلّم الآن في نقل مذاهب العلماء في هذه المسألة.» ج ٦، ١٨٢. «ولننقل ما قاله الأصوليون في هذا الموضع ثم ننعطف إلى شرح المتن.» ج ٦، ٣٠٢. «معنى الإمارة فيه ثلاثة أقوال.» ج ٦، ٥٥٤. «قد سبق بيان مذاهب الناس في المسألة السابقة، وقد نقلنا كلام صاحب المعتمد في ذلك.» ج ٦، ٦٠٩. «في تحرير محل الخلاف»، القرافي، نفائس الأصول، ج ٣، ٣٨٨.

^{٢٠} «المسألة من مشكلات المواضع، وفيها اضطراب في المنقول وعُور في المعقول، ونحن نذكر مقالات الناس والتنبيه على جهة الاختلاف، ثم نعمد إلى الرأي الأسد فنناضل عنه فنقول ...» الإيهاج في شرح المنهاج، ج ١، ١٦٥. «فانظر إلى هذه المواضع وتأملها ونزل كلام العلماء عليها، ولا يظنّ الظانّ مخالفة ما ذكرناه لعبارات الأصوليين؛ لأنهم إنما قالوا التكاليف بالفروع فلا يرد خطاب الوضع عليهم.» السابق، ص ١٨١.

^{٢١} «واعلم أن هذا الكلام (لصاحب الصحاح وصاحب الأحكام) أسدّ مما ذكره المصنّف.» الكاشف، ج ١، ١٣٤. «وذكر إمام الحرمين في كتاب «البرهان» أنه عبارة عن العلم بأحكام التكليف، وقريب من هذا ما ذكره صاحب المستصفى، وهما ضعيفان.» السابق، ج ١، ١٤٤. «إن هذه القاعدة اعتنى بها المتقدمون والمتأخرون، واختلف طرائقهم في الدلالة على أنها تفيد العلية، ونحن نرى نقل طرق المتقدمين والمتأخرين، وتصحيح ما يمكن تقريره بما تصل إليه القدرة ...» ج ٦، ٤٠١. «إن اصطلاح الأئمة النظر من المتأخرين ...» ج ٦، ٥٢٧.

^{٢٢} «هذه جملة الشبه التي ذكرها المصنّف، وهي واضحة من المتن إلا أنا قصدنا بسطها بالتماس بعض طلبة العلم.» ج ٤، ٣٠٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

أو السجّلات لكثير من المواد الفقهية والأصولية واللغوية مثل الطريقة البرغوتية.^{٢٣} ميزته أيضاً جمع المادة الأولى التي ربما تكون قد ضاعت متونها أو التي لم تُنشر، وأخذ اقتباسات منها في الشروح المتأخرة.

ونادراً ما يكون الشرح قراءة، قراءة النص الشارح للنص المشروح طبقاً لأصول علم القراءة، التحليل ثم التركيب طبقاً لظروف العصر، التفكير ثم إعادة البناء من منظورٍ جديد؛ فالشرح بهذا المعنى خطوةٌ إيجابية، نوع من الإبداع، التنويع على لحنٍ قديم، وهو ما سمّاه الشارح «تحرير الكلام على نحو آخر».^{٢٤}

الشرح سلبٌ لأنه في حاجة إلى «عكاز» يستند إليه وهو النص، في حاجة إلى بؤرة يلتف حولها كالشّرقة، في حاجة إلى نقطة بداية ينطلق منها، وإلى سُلّم يصعد عليه، وإلى روح يتخلق فيها الجسد؛ فلم تعد الذات الحضارية واثقة بنفسها على إبداع النصوص ذاتها، على إبداع أول، خلقٍ من لا شيء، بل على إبداع ثانٍ، خلق شيء من شيء. وفي نفس الوقت الشرح إيجاب؛ فهو تواصل مع القديم واستئناف له، وتراكم تاريخي، وجمع القديم والجديد في موسوعاتٍ ضخمة تُغني عن النصوص الضائعة. تكشف عن الحالة الراهنة للعلم، وعن بعض مظاهر الإبداع الجزئية التي تبدو بين السطور. الشرح على وعي بتطور الزمان وبتغير التعريفات حتى للقرآن بتغير الأزمان.^{٢٥} وربما يُبرز الشرح نقاط إبداعه وإضافته بوضع عناوين جانبية لها، مثل: «فائدة، فرع، مفرداً أو جمعاً، تذييب، تنبيه، خاتمة».^{٢٦}

الشرح موقفٌ نفسي من النص، التعامل معه والبناء عليه بصرف النظر عن توضيح الغامض، وتركيز المسهب، وإسهاب المركّز؛ إذ يعترف الشارح بوضوح النص، ومع ذلك يقوم بشرحه؛ لأنه لا بد أن يقول شيئاً بصرف النظر عن هدف القول؛ فهو شرح لا جديد فيه.^{٢٧}

^{٢٣} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ٤، ١١٨١.

^{٢٤} «ولنا أن نُحرر هذا الكلام على وجهٍ آخر». الكاشف، ج ٣، ٥٢٥.

^{٢٥} «هذا التعريف للقرآن الذي هو حجة في زماننا لا المطلق للقرآن». الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار، ج ١، ١١٦. «فأما رواية مثل هذا المجهول في زماننا فلا تُقبل ما لم يتأيد بقبول العدول لغلبة الفسق على أهل الزمان». السابق، ج ٣، ٦٨٥-٦٨٦.

^{٢٦} الإنسوي، نهاية السؤل، ج ١، ١٠١؛ ج ٢، ٤٥، ١٢٣، ١٩١، ١٩٣، ٢٩٢، ٣٥٨، ٣٩٣-٣٩٤، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥٤٠، ٥٤٢. الإبهاج في شرح المنهاج، تنبيه (٨)، تذييب (١)، فائدة (١٠)، خاتمة (٢).

الشرح عود إلى الماضي بعد أن تأزَّم الحاضر، وبحث عن القديم بعد أن عزَّ الجديد، ورجوع إلى الوراء بعد أن صعب التوجه إلى الأمام. لم يكن الشرح حركةً إبداعية تُعيد بناء النص القديم طبقاً لظروف العصر الجديد، بل كانت مجرد قراءة شارحة كما هو الحال في علوم التفسير التاريخية. لم يهدف الشرح إلى شيء، تغيير بنية أو إضافة علم أو نقد مجتمع كما فعل ابن رشد في الشرح الكبير مثل «تفسير ما بعد الطبيعة».

وتدل الشروح والملاحظات على مرحلة تاريخية معيّنة توقَّف فيها الإبداع بعد انتهاء المرحلة التاريخية الأولى التي أرَّخ لها ابن خلدون؛ فقد توقَّف الإبداع في الداخل بعد أن نشأت العلوم الإسلامية وتطوّرت وبلغت الذروة في القرنين الرابع والخامس، وبدأ التجميع في القرنين السادس والسابع. وقد أدَّت الغزوات على العالم الإسلامي من الغرب والشرق إلى حصاره وانكفائه على ذاته، وتكوُّره حول نفسه، وتجميع إبداعاته السابقة حول منظومات نصية في حُرْم حتى لا تتناثر.^{٢٨}

(٥) وحدة العلوم

وقد يكون الشرح جمعاً للعلوم كلها في رؤية واحدة، سواء كانت العلوم العقلية النقلية أم العلوم النقلية الخالصة؛^{٢٩} فالموضوع قد يكون له معنى عند النحويين وعند الفقهاء بالرغم من التمايز بين العلوم أو تكاملها. ويختلف شرح عن شرح في مقدار اعتماده على العلوم الإسلامية كمادة للشرح بين الإكثار والإقلال.^{٣٠}

وقد تأتي المادة من علم الأصول من أجل استكمال الموضوع؛ فالشرح بهذا المعنى تأليفٌ غير مباشر في حاجة إلى نقطة بداية من النص ليرتكز عليها، ويدور حولها كدعامة لتدفق الدماء في شرايين القلب مثل الإفاضة في شرح النسخ؛ إذ يبيِّن الشارح أن المؤلف

^{٢٧} «اعلم أن كلامه هذا لا يحتاج إلى بيان.» شمس الدين محمد بن يوسف الجزري، معراج المنهاج، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (جزءان)، مقدمة وقُدِّم له د. شعبان محمد إسماعيل، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ج ١، ٤٥.

^{٢٨} الكافي للسنگافي، المقدمة، ص ١٣٧-١٤٢.

^{٢٩} الكافي، ج ٢، ٧٣٦، ٩١٦؛ نهاية السؤل، ج ١، ٢٦٠، ٢٦٣.

^{٣٠} نقل العلوم الإسلامية في «معارج المنهاج» للجزري.

«سكت عن نسخ الكتاب بالسنة».^{٣١} ويُحال إلى مصنّفات الأصول عند الشيعة مثل الشريف المرتضى، ويتناولها بالنقد والتحصيص؛ لذلك تظهر بعض مصطلحات الشيعة مثل الجعل والجعلية.^{٣٢} وقد يوصي الشرح بأن أصول الفقه هي فروع لأصول الدين بالرغم من التمايز بين العالمين.

وقد تأتي المادة من علم الكلام، تظهر المادة الكلامية بالرغم من الفصل بين العلمين، علم أصول الفقه وعلم أصول الدين.^{٣٣} وكثيراً ما يُرد علم أصول الفقه إلى علم أصول الدين قبل رد الفروع إلى الأصول مثل الحسن والقبح، والواجبات العقلية، وحكم الأشياء قبل الشرع، بل إن هناك فصولاً بأكملها في النص والشرح في موضوعات كلامية خالصة؛ فالقواعد كلامية خالصة تُرد إليها مبادئ الأصول.^{٣٤} ويُحال إلى علم الكلام لمزيد من الاطلاع، وإلى مناهج الجدل فيه مثل قياس الغائب على الشاهد.^{٣٥} ويتم الإسهاب في علم الكلام باستعارة نظرية العلم منه، وإدخالها في تحديد علم أصول الدين؛ فالعلم واحد، أصول الدين وأصول الفقه.^{٣٦} ويطغى علم الكلام على علم الأصول، وهو علم قواعد العقائد في المقدمة في نظرية العلم، وفي الخاتمة بدلاً من الاجتهاد والإفتاء. وقواعد العقائد

^{٣١} شرح الورقات لابن الفركاح، ص ١٤-١٥؛ مادة أصولية، ص ١١٣، ١٣١، ٣٠٨؛ فوائح الرحموت، شرح أصولي فقهي مطوّل، ج ١، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١١٩، ١١٢، ١٤٢، ١٦٧، ٢٣٥، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣١٠-٣١١، ٣١٨، ٣٧٩، ٣٨٥.

^{٣٢} «سواء كان ذلك الشيء علة حقيقية أو جعلية.» ج ٦، ٥٤٩.

^{٣٣} «الجواب المذكور مبني على قاعدة كلامية، وهي «...» الكاشف، ج ١، ٤٣٥. «ولكن الاستقصاء بذلك يليق بالكتب الكلامية.» ج ٣، ٦٤. «ومن أراد استحضارها فليراجع الكتب الكلامية.» «وإنما تكلمنا على هذه الشبهة في هذا الفن لأن بعض المصنّفين أورد هذه الشبهة ها هنا؛ فلهذا تكلمنا عليها في هذا الموضوع.» الكاشف، ج ٢، ٨٨. «الترجيح الثاني للقدرة والإرادة المذكور في علم الكلام.» ج ٣، ٩٤.

^{٣٤} الحسن والقبح، الكاشف، ج ١، ٢٩٩-٣٥٣؛ الواجبات العقلية، ج ١، ٣٥٤-٣٦٧؛ حكم الأشياء قبل الشرع، ج ١، ٣٦٨-٣٦٩، ٣٨١؛ الكلام في المقدمات، الفصل الثامن، في أن شكر المنعم غير واجب عقلاً، الكاشف، ج ١، ٣٥٤-٣٦٧؛ الفصل التاسع في حكم الأشياء قبل الشرع، ج ١، ٣٦٨-٣٨١. وفي «شرح المنار» نادراً ما تظهر الموضوعات الكلامية (مرتين فقط).

^{٣٥} «إن قياس الشاهد على الغائب هو اختيار أكثر المتكلمين.» ج ٦، ٥٨٦، مناهج العقول، الشرح الكلامي (١٠).

^{٣٦} «وأما تحقيق الحق في ذلك ففي أصول صناعة أخرى هي أجل من هذه الصناعة، وهي علم الكلام. وفي هذه المسألة تدقيقات حكمية وكلامية تركناها طلباً للإيجاز.» الكاشف، ج ٢، ٨٩. «كل ذلك يتبين

مغلقة لا خلاف عليها، وفي نفس الوقت عدم تكفير أحد.^{٣٧} وبالرغم من ارتباط علم الأصول بباقي العلوم إلا أنه مُتمايز ومستقل عنها؛ فموضوع الكلام النفسي موضوعٌ أصولي، ولكن يتم استيفاؤه في علمٍ آخر.^{٣٨} وهناك شروحٌ أصولية فقهية أو أصولية فقهية فلسفية.^{٣٩} تصبُّ الشروح المتأخرة في علم أصول الدين، ولصاحب المتن منظومة في علم العقائد.^{٤٠} وتظهر في الشروح الفرق غير الإسلامية مثل اليهود في النسخ، والنصارى في الرواية، والمانوية والزرادشتية وعبدّة الأوثان والبراهمة والسوفسطائية، وكما هو الحال في علم الكلام.^{٤١}

وتأتي مادة الشرح من الفلسفة والمنطق في تعريف التصور، لكن في أقل الحدود، وليس بقدر علم الكلام. وكان يمكن للفلسفة أن تتطور بتطور علم الأصول، وأن يتطور علم الأصول من خلالها؛ فالذاتية مثلاً ما زالت في علم الأصول بالمعنى المنطقي، الذاتي في مُقابل العرضي، في حين أن الذاتية عند إقبال وفي المثالية الترنسندنتالية في الغرب الحديث لها معنى الذات الإنسانية الباطنية،^{٤٢} وتأتي مادة الشروح من علم المنطق، ولا يُستطرد فيه، بل يُحال إليه،^{٤٣} كما تكثر في بعض الشروح كثرة التعريفات بالمترادفات،^{٤٤} وتغيب

في علم الكلام». ج٢، ٢٨٠. «والمحقق في علم الكلام يعلم مآخذ هذا الكلام». ج٣، ٧٠. «وجوابه إبطال قاعدة التناسخ في علم الكلام». ج٣، ٧٣.

^{٣٧} «فقد اختلف اصطلاح المتكلمين والفقهاء». الكاشف، ج١، ٢٧٧. ابن الفركاح، شرح الورقات، مادة كلامية، ص ٢٢٠، ٣٤٧؛ الجزري، معراج المنهاج، ج١، ٦٣؛ تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي، ج٢، ٣٢٧-٣٩١، ٣٥٣؛ فواتح الرحموت، ج١، ١١، ٢٤١؛ شرح مطوّل عن تاريخ النبوة، ج١، ٤٩.

^{٣٨} «والحق أن هذه المسألة مشكلة، وإثباتها بناءً على إثبات كلام النفس صعبٌ في الشاهد، وفي الغالب أصعب، وبناء الشاهد على الغالب ضعيف. ولا يحتل أصول الفقه تحقيق ذلك؛ فإنه خروج من الفن إلى فنٍّ آخر». الكاشف، ج٣، ٧٩.

^{٣٩} فواتح الرحموت، ج١، ٨٣، ٨٤، ١١٥، ١٢٥.

^{٤٠} شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، ج١، ١٦٤.

^{٤١} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج٣، ٦٣٩، ٦٤٠-٦٤٤، ٧٣٦.

^{٤٢} للسبكي شرح المحلي على جمع الجوامع، ج٢، ٣٧٤؛ فواتح الرحموت، شرح فلسفي مطول، ج١، ٦٠.

^{٤٣} «وتحقيق الحق في ذلك في علم المنطق فليطلب منه». الكاشف ج٢، ١٢٧. «وقد مرّ بيانه في المنطق وفي مواضع أخرى». ج٦، ٥٢٩. الجزري، معراج المنهاج، ج١، ٤٥، ٢٧٥.

^{٤٤} مثال ذلك السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

المسائل الميتافيزيقية المجردة.^{٤٥} ومع ذلك قد يكون الاستطراد نظرياً معرفياً خالصاً، وقد يكون استطراداً نظرياً فلسفياً كلامياً.^{٤٦} وقد يقع الخلاف بين المتكلمين والفلاسفة في موضوع الواحد والكثير.^{٤٧} كما تأتي مادة الشرح من علوم الحكمة، من ابن سينا وأبي البركات، خاصة المنطق في تعريف الحدود.^{٤٨} وقد ترتبط اللغة بالمنطق كما هو الحال في مقدمة «المستصفى». والصلة بين المنطق والفلسفة مثل الصلة بين أصول الفقه والفقه؛ فالمنطق آلة الفلسفة، وأصول الفقه آلة الفقه.^{٤٩}

كما تصبُّ الشروح في علوم التصوف، أي العقيدة والحقيقة، وتتخلَّى عن الشريعة والحكمة.^{٥٠} وفي الشروح المتأخرة، مثل «مناهج العقول» للبدخشي، يظهر الشرح الصوفي المحدود؛ فالشارح صوفي قام بشرح المنهاج للبيضاوي أثناء اشتغاله باقتناص علوم الأولياء الإلهيين، وتعلق البال باقتباس معارف الصوفية المتألهين، مع التزام مجاورة الطلاب بطريقة الشيخ والمريد،^{٥١} ويُشير إلى «رسالة توحيد الصوفية المتألهة» التي ألفها، كما يُحيل إلى ابن عربي والفتوحات، وإلى أرباب المكاشفات والمشاهدات. يُخبرون الظاهرية بما انكشف لهم في النفس في مجال القدس ومجالس الأنس مع نقد العلوم الصورية عند الظاهر، بل واتهام المعتزلة بأنهم أصحاب العلوم الصورية التي تعتمد على مجرد العقول والمحسوسات. كذلك يختم «شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي» شرحه بالإيغال في التصوف «خاتمة في التصوف» مثل المتن. وكلها في الموضوعات السمعية التي تجمع بين

^{٤٥} وذلك كثير في شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح.

^{٤٦} فواتح الرحموت، ج ١، ١٨١، ٢٠٠.

^{٤٧} «المصنّف نقل هذا الكلام من مسألة مشهورة بالخلاف بين المتكلمين والفلاسفة ...» ج ٦، ٥٢٠.

^{٤٨} الكاشف، ج ٣، ٤١.

^{٤٩} فوائد الرحموت، ج ١، ١٠.

^{٥٠} شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، ج ٢، ٤٠١-٤٣٠.

^{٥١} مناهج العقول، ج ١، ٢٢٤. «كما أن أرباب الكشوف والمشاهدات يُخبرون الظاهرية بما انكشف لهم في مجال القدس، ومجالس الأنس، وفضاء الملكوت، وساحات الجبروت، وحضرات اللاهوت، من العلوم الدنية، والأسرار الربانية، والظهورات الصورية والنورية والمعنوية والذوقية، والمشاهدات الصفائية الجمالية والجلالية، والتجليات الذاتية الإلهية. والظاهريون خصوصاً المعتزلة لجمود نظرهم وخمود طبيعتهم، واحتباسهم في عالم الشهادة، وقصر نظرهم في مضيق عائم الحواس على المحسوسات، وإغراهم بأفكارهم الملطخة بالكدورات، وعقولهم المدنسة بالشهوات، يُنكرون ما أخبر به هؤلاء الربانيون الإلهيون. وإذا لم يهتدوا فسيقولون هذا إفك عظيم.» السابق، ج ٢، ٥٥٤-٥٥٥.

الكلام والتصوف، مثل عذاب القبر ومشاهد القيامة جمعًا بين الأشعرية والتصوف، العقائد والغيبيات، وكلاهما الفرقة الناجية. كما تتم الإحالة إلى استشهاد الحلاج.^{٥٢} كما تغلب الروح الصوفية على «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» شرح الزركشي على السبكي؛ إذ يغلب الإيمان في الطبيعيات والميتافيزيقا الخالصة بعد غلبة الأمور الميتافيزيقية على الأمور العلمية، والإيمان على الاستدلال.^{٥٣} والفرقة الناجية ليست فقط الأشعرية، بل الصوفية أيضًا.^{٥٤} والجهاد في النفس، وهو موقف الصوفية، هو الجهاد الأكبر.^{٥٥}

وتأتي مادة الشرح من علوم اللغة؛ فاللغة ركيزة الثقافة العربية الإسلامية، تقلُّ أو تكثر طبقًا للشارح، وقد تغلب على بعض الشروح، الشروح اللغوية، مثل «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي. وتكثر الشواهد اللغوية، إما بأمثلة من القرآن والحديث، أو بأمثلة مؤلفة من عبارات عادية كما هو الحال في التحليل اللغوي في الغرب المعاصر.^{٥٦} وقد تكشف عن بعض الكلمات المعربة مثل «بنج»، والتي نطنها أنها عربية مع أنها فارسية الأصل.^{٥٧} وقد تكون المادة فقهية نظرًا لارتباط الفقه بالأصول ارتباطًا بالمادة بالصورة، والفرع بالأصل؛ فتذكر المذاهب الأربعة بلا استثناء.^{٥٨}

وقد يعود علم الأصول إلى مصدره في علم الحديث خاصة في موضوع الأخبار، ويحل المحدثون والرواة محل الأصوليين والفقهاء، بل إن أبا حنيفة والشافعي يظهران كرواة كظهورهم كأصحاب مذاهب، وكذلك أبو يوسف ومحمد، ويظهر الصحابة والتابعون أيضًا كمصادر للشرع.^{٥٩} وقد تأتي مادة الشرح من التاريخ، تاريخ السير والرجال، أثناء

^{٥٢} خاتمة فيما يُذكر من مبادئ التصوف المصقّي للقلوب، شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، ج ١، ٤٣٩-٤٣٠.

^{٥٣} تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ج ٢، ٢٣٧-٣٩١.

^{٥٤} السابق، ج ٢، ٣٥٥-٣٥٧.

^{٥٥} السابق، ج ٢، ٤١.

^{٥٦} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ٥، ١٢٥٩.

^{٥٧} تقلُّ المادة اللغوية في معراج المنهاج للجزري، وتكثر في «مناهج العقول» للبدخشي، وأيضًا شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (٧٧١هـ)؛ فواتح الرحموت، استطراد لغوي، ج ١، ٢٥٧، ٣٣٤، ٣٦٠.

^{٥٨} الكاشف، ج ٣، ٧، ١٢؛ نهاية السؤل، ج ١، ١٢٠، ١٥٩-١٦٠؛ فواتح الرحموت، ج ١، ٧٠، ٧٢، ٧٩، ٩٠، ٩٣، ١٧١، ١٧٣، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤٥، ٣٦٦.

^{٥٩} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ٣، ٧٠٥. يتضح ذلك أيضًا في «التقرير والتحبير»، ج ٢، ٢٤٣، ٢٧١؛ ج ٣، ٨-٩.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

التحقق من الروايات وبيان أسبقية المروي عنه عن الراوي منه في الزمان حتى تصح الرواية. وقد تأتي المادة من علم التفسير أيضاً؛ أي من مجموع العلوم النقلية.^{٦٠} وتكثر بعض الأحاديث عن القتل، مثل «من بدل دينه فاقتلوه»، دون مراجعة للمتن، وليس فقط للسند، خاصة وأن الحياة أو النفس أول مقصد من مقاصد الشريعة.^{٦١}

كما تعود بعض الشروح إلى مصدرها في علوم القرآن، خاصة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ،^{٦٢} كما يعود البعض إلى علوم التفسير.^{٦٣}

وفي الشروح قد يعود علم أصول الفقه إلى أحد مصادره وهو الفقه.^{٦٤} وهناك أمثلة أخرى كثيرة من فقه النساء القديم عن الحيض والنفاس والطلاق وعدد مرآته والميراث والشهادة، دون محاولات لتجديد مادة العلم القديمة بمادة جديدة من ظروف دولة الخلافة، ومخاطرها الداخلية من ضعف وتسلط وتأخر، ومخاطرها الخارجية من أطماع القوى الخارجية في أراضيها وثرواتها وشعوبها. وإذا كان أصول الفقه غير الفقه في البداية فقد يغلب الفقه على أصول الفقه في النهاية في «الأحكام».^{٦٥} ويعود علم الأصول إلى علم الفقه بعد أن صدر منه من أجل تنظير قواعد الاستدلال. وبعد ضعف التنظير العقلي عاد علم الأصول إلى الرحم الذي خرج منه انتظاراً لشافعي جديد يُعيد التنظير في عصرٍ جديد وفي مرحلة تاريخية أخرى.

وما زالت بعض الأمثلة تُعطى من الفقه القديم مثل «العبيد»؛ مما يدل على أن الشارح لم يعد مُجدداً يتحمل مسئولية تجديد العلم في بنيته أو في تاريخيته، في صورته أو في مادته.^{٦٦} وكثير من الأمثلة في العصور المتأخرة من موضوعاتٍ فقهية لم تعد قائمة

^{٦٠} التقرير والتحبير، ج ١، ١٥٨؛ ج ٢، ٣١٦؛ ج ٣، ١٥، ٦٢، ١٧٣؛ تيسير التحرير، ج ١، ٦، ١٥٤؛ فواتح الرحموت، ج ١، ١٠، ١٠٩، ١١٧، ٢٠٢، ٢٣٠، ٣٧٤.

^{٦١} فتح الودود على مراقي الصعود، ص ٩٤؛ نشر البنود على مراقي السعود، ج ١، ١٩٣؛ فواتح الرحموت، ج ١، ٢٦٣، ٢٨٠، ٢٨٤، ٣٦١، ٤٠٨، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٣٠.

^{٦٢} تيسير التحرير، ج ١، ٣٦٧.

^{٦٣} السابق، ج ١، ٣٨٢، ٣٨٤.

^{٦٤} مثل الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي؛ ابن الفرکاح، شرح الورقات، ص ٣٥٦.

^{٦٥} وذلك مثل شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، ج ٢، ٣٩٢-٣٢٧؛ وكذلك شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (جزءان).

^{٦٦} وذلك مثل «شرح المنار».

وتجاوزها العصر، بل لم تعد «نازلة» مثل الرّق والغنائم، وما زال مثال «العبد الآبق» يُضرب به المثل بالرغم من انتهاء عصر العبودية.^{٦٧} وما زالت بعض الأمثلة التي تقوم على الخرافة، مثل الآثار غير المنظورة للآيات والصور؛ فسورة «الملك» تُحرر، والقرآن يشفع.^{٦٨} ويظهر موضوع «الصلاة في الدار المغصوبة» في الشروح أيضاً دون تطويره والانطلاق منه خاصة في الأوقات الصعبة؛ هجمات الصليبيين من الغرب، أو التتار والمغول من الشرق، والاستعمار الغربي الحديث من الشمال.^{٦٩} وقد كُتبت بعض الشروح المتأخرة في موريتانيا أثناء الاحتلال الفرنسي، ولم تظهر قراءة جديدة لعدم جواز الصلاة في الدار المغصوبة. والشروح في معظمها نظرية أكثر منها عملية، لا تعبّر عن الواقع الاجتماعي. وما كان أسهل من الانتقال من مثل الماء المغصوب والغرس المغصوب والمال المغصوب إلى الأرض المغصوبة!

ثانياً: الشروح

(١) الأنواع الأدبية

«الشرح» لفظٌ تقليدي مستعمل في النصوص الفلسفية القديمة. هو نوعٌ صاغه ابن رشد بعد المترجمين مثل الفارابي في الشرح الأكبر، أي التفسير، والشرح الأوسط وهو التلخيص، والشرح الأصغر وهو الجوامع. الشرح مع المختصر نوعان أدبيان في علوم الحكمة، الشرح والتلخيص، بل وظهر نوعٌ ثالث لم يظهر في علم الأصول هو الجوامع؛ فالشرح يبدأ من اللفظ والعبارة، لفظاً بلفظ، وعبارةً بعبارة، والتلخيص يبدأ بالمعنى، ينطلق من العبارة من أجل الوصول إلى المعنى، ويعبّر عن أكبر قدر ممكن من المعاني في أقل قدر ممكن من الألفاظ. هذا بالإضافة إلى نوعٍ ثالث هو «الجوامع» الذي يبدأ من الشيء ذاته ويعبّر عنه

^{٦٧} تيسير التحرير، ج ١، ٣٤١.

^{٦٨} فواتح الرحموت، ج ١، ٤٠٢.

^{٦٩} القراني، نفائس الأصول، ج ٤، ١٥٧، ١٧٤٢-١٧٨٧؛ الإبهاج في شرح المنهاج، ج ١، ١٣١؛ ج ٢، ٦٩؛ مناهج العقول، ج ١، ٦٠؛ ج ٢، ٣٥٣؛ الصلاة في المكان المغصوب، ابن قاوان، التحقيقات في شرح الورقات، ص ٢١٩؛ التقرير والتحبير، ج ٢، ١٨٧-١٨٩؛ تيسير التحرير، ج ٢، ٣٧١-٣٧٣؛ فتح الودود على مراقبي الصعود، ص ٦٨؛ فواتح الرحموت، ج ١، ٤٠٤، ٨٦، ١٠٥-١٠٦، ١٠٩.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

في صياغة جديدة لفظاً ومعنى، رؤيةً للشيء وليس شرحاً لعبارة أو فهماً لمعنى.^{٧٠} وكما زادت علوم الحكمة الجوامع زاد علم الأصول الحواشي، وهو شرح الشرح، بل والتقرير، وهو تأويل شرح الشرح وإضافة أجزاء عليه، ما دام في الحضارة بقايا من حركة ورغبة في المزيد حول نفس البؤرة الأولى، النص الإبداعي الأول بعد أن يتحول إلى شرنقة الشروح والملخصات والحواشي والتقارير.

ويُستعمل لفظ «ترجمة» بمعنى شرح وتفصيل؛ فإذا قال النص «الذي يدخل في الأمر والنهي وما لا يدخل» حكم الشرح بأن «هذه ترجمة»،^{٧١} كما يُستعمل لفظ الترجمة بمعنى بيان المسألة.

ومع لفظ ترجمة قد يُضاف لفظ النسخ لإفادة نفس المعنى، وهو الشرح، وأحياناً تعني «نسخة» المعنى الشائع، وهو النص المكتوب بخط آخر، وقد يعني اللفظ المعبر عنه في العنوان.^{٧٢}

كما يُستعمل أيضاً لفظ «التقرير» بمعنى العبارة الشارحة والتحرير؛ أي التوضيح والبيان.^{٧٣} والتقرير غير الجواب، ويأتي بمعنى الشرح والبيان. وغالباً ما يكون اسماً «وتقريره» أكثر منه فعلاً «تقرر»، وهو اللفظ الجامع للشرح في أول الفقرة تأتي بعده ألفاظاً فرعية للشرح، مثل «سؤال»، «فائدة» ... إلخ، وهو اللفظ الأثير عند الشيعة بمعنى تقرير التلميذ عن الدروس الشفاهية للأستاذ.^{٧٤}

^{٧٠} من النقل إلى الإبداع، المجلد الأول، النقل، ج ٣، الشرح.

^{٧١} السابق، ص ١٠.

^{٧٢} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ٤، ١١١٤؛ القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج ٣، ١٣٦٧، ١٤٠٠، ١٤٣٢، ١٤٣٥، ١٤٧٥، ١٥٠٥؛ ج ٤، ١٨٦٢. «وهذه الدعوى محررة»، القرافي، نفائس الأصول، ج ٦، ٢٥٤٩. «مُترجماً إياه بمناهج العقول في شرح منهاج الأصول»، مناهج العقول، ج ١، ٥.

^{٧٣} «اعلم أن ترجمة المسألة»، الكافي، ج ٤، ٤٥٨. «الشرح: تقريره أن»، الكافي، ج ٦، ٢٢٧. «وتحريره أن»، ج ٦، ٣٠٠. «فقد شرحنا كلام المصنّف وقرّرناه على وجه لا يرد عليه ما ذكره هذا القائل»، ج ٦، ٥٤٦. «وتقريره أن»، نهاية السؤل، ج ٢، ١٣.

^{٧٤} نفائس الأصول: «تقرير» (٤٣٣)، تقدير (٤)، تحرير (١)، وتحقيقه (١). ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٤٧-١٤٨، ٢٥٧؛ الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ١٤٧، ٣٩٧، ٤٣٣؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، التقرير، ج ١، ٢٧١، ٣٣٧؛ التحرير، ج ١، ٤٢٧؛ التقرير، ج ٢، ٦٤٧؛ التقرير نسخة بالمعنى الشائع (٩)، شرح المنار، ص ٨٣.

واستعمل أخيراً لفظ «مذكرة» التي تقوم بوظيفة الشرح والمختصر والحاشية في آن واحد، وتعني اختصار نص قديم بطريقة الشرح، وفصل «المتن» عن الشرح، وهو جزء من المتن وليس المتن كله،^{٧٥} وهو شرحٌ تقليدي يقوم على الاقتباسات دون تأليف نص واحد. يفصل بين المتن والشرح. يسبق المتن «قال المؤلف رحمه الله تعالى»، ويسبق الشرح «قال مقيده عفا الله عنه»؛ مجرد إثبات للنفس، والعودة إلى الماضي، وأداء وظيفة مدرسية جامعية، ومذكرات فصل دراسي مقسم بين السنوات الأربع.^{٧٦}

والعناوين دالة على مضمون النصوص، المتون أو الشروح، يُعلن عنها في المقدمات مما يدل على وعي كامل بالأنواع الأدبية ومصطلحاتها وفروقاتها بالرغم من أن اللفظ العام هو «الشرح».^{٧٧}

(٢) المتن والشرح

ويتم الفصل بين النص والشرح كما هو الحال في علم التفسير، مع توضيح الفرق بينهما. يسبق النص عبارة «قال المصنف»، ويسبق الشرح لفظ «الشرح». وهي نفس الطريقة التي اتبعتها الفارابي في «شرح العبارة»، وابن رشد في «تفسير ما بعد الطبيعة».^{٧٨} وأحياناً يذكر الشارح اسمه، مثل «قال القرافي»، للتمييز بين النص المشروح والنص الشارح. وإذا ما استشهد الشارح بنص فإنه يذكره مع «انتهى كلامه» التي تُعادل علامة التنصيص الآن أو «ما نصّه».^{٧٩} وقد تُستعمل حروفٌ رمزية للفصل بين النص المشروح والنص

^{٧٥} الشيخ محمد الأمين ابن المختار الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة رحمه الله، ط ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

^{٧٦} مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة رحمه الله للشنقيطي، مقرر السنة الأولى، ص ٣-٩٣؛ مقرر السنة الثانية، ص ٩٣-١٦٨؛ مقرر السنة الثالثة، ص ١٦٩-٢٤١؛ مقرر السنة الرابعة، ص ٢٤٢-٣٥٩.

^{٧٧} «ولعله إذا فتح الله تعالى بإتمامه، ومنً بالفراغ من إتقانه واختتامه، أن يكون مسمى «التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير» التقرير والتحبير، ج-، ٥.

^{٧٨} من النقل إلى الإبداع، مج ١، النقل، ج ٢، الشرح.

^{٧٩} القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، الكاشف، ج ٤، ٣٨٩، ٤٣٥؛ ج ٦، ١٧٠؛ نهاية السؤل، ج ١، ٣٨٨؛ ج ٢، ١٥٦، ١٨٩، ٢٢٢، ٢٩٤، ٣٠٥، ٤٧٩.

الشارح؛ «ص» للمشروح، و«ش» للشارح.^{٨٠} وأحياناً «قال المصنف»، سواء للشرح أو للنص؛ مما يدل على وعي الشارح بالنوع الأدبي.

وقد تكون عبارات المتن قصيرة، وعبارات الشرح مُسَهَّبة، وقصر تعريفات المتن وتركيزها هو الذي استدعى الشرح المُستفيض.^{٨١} يجمع الشرح بين سيولة «المنار» وتجميع «البحر المحيط» للشارح أيضاً.

وقد يُذكر المتن المشروح كله فقرة أو عبارة، وقد يُذكر أول العبارة فقط ويُضاف «إلى آخره»،^{٨٢} لا يُذكر المتن كله، بل بداية العبارة فقط. ويتم الفصل بين المتن والشرح إما بلفظ «قوله» أو بأساليب الطباعة الحديثة؛ المتن «بُولد»، والشرح عادي، أو الفصل بينهما بعدة نجوم، المتن في أعلى الصفحة متصلاً، والشرح بعد ربعها الأول. وقد تتكرر بعض ألفاظ المتن داخل الشرح للدلالة على أهميتها، ويتم الشرح حينئذٍ لفظاً بلفظ.^{٨٣} يسبق النص فعل «قال»، ثم يتم تقطيعه عدة مرات حتى يسهل مضغه قطعة قطعة باسم «قوله». وقد يذكر الشارح أو الناسخ اسم الشارح في بداية الشرح قبل تقطيع النص المشروح في فقرات أو عبارات أقصر حتى يتم مضغ النص جزءاً جزءاً، وقبل كل فقرة «قوله».^{٨٤}

وغالباً ما يكون الشرح بعد المتن كما هو الحال في علوم التفسير وشروح الفلاسفة، وأحياناً أخرى، وهو الأقل، يأتي المتن بعد الشرح، وكأن الشرح هو المتن، والمتمن هو الشرح.^{٨٥}

وقد يكون اللفظ الدال بعد المتن أو قبله، والغالب بعده. وليس بالضرورة أن يكون مُلصقاً له، والمُلصق هو الأغلب. وهو الذي يكشف عن منطق الشرح كما تكشف ألفاظ

^{٨٠} وذلك مثل الأصفهاني، شرح المنهاج البيضاوي، ج ١، ٢٧٢، ٣٧٧؛ وفي «شرح المنار» لا يرد «قال المصنف» إلا أربع مرات؛ وفي «الإبهاج في شرح المنهاج»، السبكي، قال المصنف ج ١ (٤٢)، ش (شرح)؛ ج ٣ (٥١).

^{٨١} تشنيف المسامع بجمع الجوامع (السبكي) للزركشي (جزءان)، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه للمارديني الشافعي.

^{٨٢} الكافي، ج ٤، ١٥٩٦؛ شرح السؤل، ج ١، ٥، ٢٩.

^{٨٣} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، نموذج المتن المجزأ أجزاء قصيرة، «تيسير التحرير» لأمر باد شاه، باستثناء بعض الفقرات الطويلة، مثل: ج ١، ١٨٣، ١٨٥.

^{٨٤} نفائس الأصول، «بحث آخر» (١)؛ شرح التلويع على التوضيح لمتن التنقيح، ج ٢، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٤.

^{٨٥} الكافي، ج ٢، ٦٩١، ٨٥٢، ٨٥٩.

الرواية عن درجة صحتها. وإذا ابتعد اللفظ الرابط بين المتن والشرح فإن الشرح يكون للمضمنون كله، وليس فقط للفظ أو للعبارة، يكون دراسةً شاملةً للموضوع نفسه. وقد يكون المتن كله عبارةً واحدةً يتم شرحها مرةً واحدةً، أو قد تُقَطَّع العبارة في مجموعة من الألفاظ يتم شرحها لفظاً لفظاً.^{٨٦}

يقصّر الشرح أو يطول؛ يقصّر عندما يكون الشرح حرفاً بحرف أو لفظاً بلفظ أو عبارةً بعبارة، ويطول عندما يدخل الشارح مؤلفاً ويذكر كل ما حول النص من علاقات، ويُعطي كل المعلومات المتاحة عنه كما هو الحال في التفسير التاريخي. يطول عندما يُستعمل النص الأول كمجرد مشجب يتم عليه تعليق كل شيء معروف حتى يتجمع العلم ولا يضيع، ويقصّر عندما يكتفي الشرح بتوضيح الواضح أو إكمال الناقص على مستوى الخبر. وقد يصبح الشرح أطول من النص الأصلي، تضخماً فارغاً، بالون هواء أو كيساً دهنياً بلغة الأطباء. الشرح الطويل طموحٌ صبي أو شيخ يجمع كل شيء، والشرح القصير تواضعٌ معاق يعرف حدود حركته بالالتفاف في المكان.^{٨٧} وإذا كان الشرح طويلاً فإنه يكون دراسةً كاملة، والمتن مجرد مناسبة. الشرح في هذه الحالة دراسة لموضوع، وليس فقط موضوعاً لدراسة؛ لذلك يأتي أحياناً أكبر من النص عشرات المرات، ويمكن ترك النص المُتقطع والإبقاء على الشرح متصلًا ويكون تأليفاً كاملاً، ثم ينتهي الاستطراد بالتنبيه عليه؛ «فلنرجع إلى شرح كلام المصنّف».^{٨٨} ويتفاوت الطول والقصر من الطويل إلى المتوسط إلى القصير. وينبّه الشارح على الاستطراد في النص أو الشرح.^{٨٩}

^{٨٦} السابق، ج ٣، ١٢٨٣.

^{٨٧} ويظهر ذلك في الكافي أيضاً، مثلاً ج ١، ١٥٤-١٥١. ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٢٣١-٢٣٩، ٢٤٠-٢٥٦، ٢٥٧-٢٦٧، ٢٧٩-٢٨٨، ٢٩٤-٣٠٣، ٣١١-٣٢٥، ٣٢٥-٣٣٥، ٣٣٦-٣٤٧.

^{٨٨} وقد استمر هذا النوع من التأليف حتى في عصر النهضة العربي الحديث، كما فعل الطهطاوي في «تخليص الإبريز» وفي «مناهج الألباب»، وكما فعل علي مبارك في «علم الدين» عندما يتخذ الواقعة أو الحادثة مناسبة لاجترار كل ما هو معروف حولها من تاريخ أو جغرافيا أو علوم طبيعية أو إنسانية.

^{٨٩} نهاية السؤل، ج ١، ٧-٨. وفي «شرح المنهاج» للبيضاوي الشرح أطول نسبياً من النص، خاصة ج ٢، ٦٣٨-٦٤٠. «وهو إطناب أو تطويل لا يليق بإيجاز المصنّف»، السابق، ج ١، ٦١٠. «إذ لا حاجة إلى التطويلات»، السابق، ج ٣، ٦٨١. «مُجْتَنِباً عن التطويل المُمل والإيجاز المُخل، مُراعياً شريطة الاقتصاد، ومُتَجَانِفاً عن التعسف والعناد»، مناهج العقول، ج ١، ٥؛ ج ٣، ٧١٣. الطويل أكثر من ثلاث صفحات، مثل الكافي ج ١. «نموذج الفقرة الطويلة» شرح المحلي على جمع الجوامع، ج ١، ٤٩-٥٣؛ الكافي، ج ٢،

يتم تقطيع النص إما قطعاً طويلة قد تصل إلى مسائل كاملة، أو فقرات أو عبارات قصيرة. في الحالة الأولى يكون النص مُسهباً، والشرح مركزاً؛ وفي الحالة الثانية يكون النص مركزاً، والشرح مُسهباً؛ ثم يتم تقطيع النص من جديد مرات ومرات عبارةً عبارة، وربما لفظاً لفظاً حتى يسهل مضغه وهضمه قطعةً قطعة. وتطول الفقرات تباعاً بتوالي الأجزاء. تقصّر في البداية، وتطول في النهاية؛ فالشرح أيضاً دافع حيوي يقوى في البداية ويضعف في النهاية. في الأجزاء الأخيرة تظهر وحدة الشرح، الموضوع وليس النص.

والغاية من تقطيع النص هو التدرج في عرض مسار الفكر على مراحل من أجل كشف المسار الكلي، وتكون اللازمة «وإذ قد عرفت ذلك فاعلم...»^{٩٠} الشرح كالسير خطوة فيكون قصيراً، أو خطوات فيكون طويلاً.

وأحياناً يكون الشرح إضافة فعلية على النص وأقوى منه، وأحياناً أخرى يكون النص أظهر من الشرح وأقوى منه؛ فالشرح ليس بالضرورة إضافة فعلية على النص، بل قد تكون خصماً منه.

ويقل الشرح في نهاية الكتاب ويزيد النص؛ ربما لأن الشرح كقوة دافعة قد خفّ ولم يعد قادراً على احتواء النص وبعد استنفاد كل أغراضه، وربما كان الموضوع هو السبب في قلة الشرح مثل الإجماع. وقد يبدأ قسم وينتهي بلا شرح، وهناك مسائل وفقرات وموضوعات ليس لها شرح.^{٩١}

٥٣٨-٥٣٥، ٦١١-٦١٤؛ ج ٣، ١٣٧١-١٣٧٦، ١٤٠٣-١٤٠٧. والمتوسط صفحتان، ج ٢ (١٠)؛ ج ٣ (٨). والقصير صفحة واحدة، ١٥٠٧-١٥٠٨، ١٥٣٥-١٥٣٩. «وفي هذه بحثٌ طويل أعرضت عنه خشية التطويل»، الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ١٣٤؛ ج ٢ (٤٢)؛ ج ٣ (٣٤). «والجواب على وجه الاختصار»، الكافي، ج ٢، ٦٨٩. «إذا علمت هذه المقدمة فلنرجع إلى الحد»، نهاية السؤل، ج ٢، ٣١٥. «وقد أطلنا في هذا لأننا لم نجد من حَقَّقَه هكذا»، الإبهاج في شرح المنهاج، ج ١، ٣٠. «وقد أطلنا في ذلك فلنرجع إلى غرضنا»، السابق، ج ٢، ٧٩. «ولا ينبغي أن يحل التطويل في هذه المسألة؛ ففيه من الفوائد ما لا يوجد في سواه»، السابق، ص ٨٠.

^{٩٠} الكاشف، ج ١، ١٦٠. والباب الثاني كله غير مشروح فيما عدا التواتر، ومن الطرق الدالة على كون الخبر صدقاً، والقول في الطرق الصحيحة، الكاشف، ج ٥، ٦١٥-٦٢٧. نموذج النص الطويل، الكاشف، ج ١ (١)، ج ٢ (٦)، ج ٤ (٧)، ج ٥ (٣٢)، ج ٦ (٣٣).

^{٩١} الكاشف، ج ٥، ٥٤٣-٥٤٤، ٥٥١-٥٥٥.

والشرح على علم بطول أجزاء النص وقصرها طبقاً لأهمية الموضوع أو تكراره؛ فالأوامر أطول من النواهي لأن النواهي هي الأوامر سلباً؛ فالموضوعات واحدة مرة إيجاباً ومرة سلباً؛ فإذا تم عرض الأوامر بالتفصيل فإنه يتم عرض النواهي في عمومياتها منعاً للتكرار.^{٩٢}

وتكون النصوص المشروحة طويلة في الموضوعات الكلامية التي لا تحتاج إلى تفصيل؛ لأنها أقرب إلى علم أصول الدين منها إلى علم أصول الفقه، مثل حسن الأشياء وقبحها، شكر المنعم غير واجب عقلاً، في حكم الأشياء قبل الشرع، أو في موضوعات أصولية تمهيدية مثل ضبط أبواب علم أصول الفقه، وفي البحث عن المواضع.^{٩٣} وعندما يكون التقطيع صغيراً، عبارة عبارة، وأحياناً كلمة كلمة، بل وأحياناً حرفاً حرفاً، يضيع المعنى، ويصبح الشرح لغوياً خالصاً، إعراباً واشتقاقاً، وتصبح قراءته بلا فائدة.

ويغيب السجال مع الفرق والردود على الاعتراضات، كما تغيب الإشكالات والأسئلة والأجوبة؛ مما يجعل الجهد في تحليل آليات الشرح عديم الفائدة، كم بلا كيف، جهد بلا نتيجة. ولتعويض ذلك النقص يعم السجع، وتكثر المحسنات البديعية؛ فإيقاع الشعر وجرس اللفظ فيهما غنى عن خواء الفكر وفراغ العقل، في ثقافة الشعر ما زال جوهرها كما هو الحال في الشعر التعليمي نُظمت معظم العلوم الإسلامية شعراً بعد توقفها في عصر الشروح والمخصصات مع العواطف الإيمانية والبسملات والدعوات والابتهالات جمعاً بين الشعر والتصوف.

وقد يصل حد التقطيع إلى قدر اللفظ، لفظاً بلفظ.^{٩٤} وأحياناً يكون النص قصيراً والشرح قصيراً أيضاً.^{٩٥} وإذا كان المتن شعراً فإنه يُقَطَّع لفظاً لفظاً، ويحوّل الشعر إلى نثر. وهو شعرٌ تعليمي على أي حال خالٍ من أي تجربة شعرية.^{٩٦} والشروح المُستفيضة دراساتٌ مستقلة عن موضوعات النص وليست شروحاً له، هي أشبه بالمتون ولكنها في حاجة إلى نقطة ارتكاز، نقطة بداية، عكاز وسند؛ لذلك

^{٩٢} إن مسائل النهي جاءت في قسم النواهي أقل منها في قسم الأوامر؛ والسبب أن أكثر أحكام الأمر تثبت مقابلاتها في النهي، فلا حاجة للتكرار والإعادة». ج ٤، ١٤٠.

^{٩٣} نفائس الأصول في شرح المحصول، ج ١ (٥)، ج ٢ (٨)، ج ٣ (٢٠)، ج ٤ (٧)، ج ٥ (٦)، ج ٦ (١٥)، ج ٧ (١٨)، ج ٨ (٤)، ج ٩ (١١).

قد لا يتجاوز المتن سطرًا أو جملة أو لفظًا ثم يُسهب الشرح بحيث يكون المتن مجرد رأس موضوع. وقد يبدأ الفصل بالشرح وليس بالمتن نظرًا لأهمية الشرح باعتباره دراسة مستقلة،^{٩٧} تبدو وكأنها قطعٌ خرسانية سابقة التجهيز، أو مقالات دوائر معارف شاملة. والشروح الطويلة تجمع مادةً أصولية قديمة، وتعلّق أكبر قدر ممكن من المعلومات على شماعة المتن.^{٩٨} ويكون المتن طويلًا في غير حاجة إلى تقطيع حفاظًا على وحدة الموضوع،^{٩٩} ومع ذلك يكون هناك وعي بالطول والإطناب، ويُحاول تجنّبه.^{١٠٠}

وقد يتحول الشرح إلى دراسة كاملة للموضوع من أوله إلى آخره اعتمادًا على لفظ أو عبارة. هنا يتحدث شارح باعتباره مؤلفًا، وليس باعتباره شارحًا، إنما المتن هو

^{٩٤} وذلك مثل «شرح المنار» للعالم العلّامة، والبحر الفهّامة، وحيد دهره، وفريد عصره، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك، دار سعادت، مطبعة عثمانية ١٣١٥هـ، ص ٢-٩؛ وأيضًا نماذج من القطع الصغيرة في «مناهج العقول»؛ وأيضًا «شرح غاية السؤل إلى علم الأصول» لابن المبرد؛ وأيضًا «شرح الكوكب المنير» لابن النجار.

^{٩٥} وذلك مثل شمس الدين محمد بن يوسف الجزري، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، حقّقه وقَدّم له د. شعبان محمد إسماعيل، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

^{٩٦} وذلك مثل فتح الودود على مراقي الصعود للولائي (١٣٣٠هـ)، نموذج التقطيع الصغير أيضًا في مذكرة في أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة للشنقيطي.

^{٩٧} وذلك مثل «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي الوالد والابن (ثلاثة أجزاء). نماذج من الشرح المطول في مناهج العقول، ج ١، ٥٢، ١٤٦-١٤٧، ١٦٢-١٦٣، ٢٣٤-٢٣٥. ومعظم الفقرات الشارحة لابن النجوم في «فتح الغفار» أيضًا من الشروح الطويلة.

^{٩٨} شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، ج ١ (١٦)، ج ٢ (٣١).

^{٩٩} السابق، ج ٢، ٢٠-٢١.

^{١٠٠} شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، ج ٢، ٢١٠؛ شرح الكوكب المنير المسمّى بمختصر التحرير، أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه لابن النجار (أربعة أجزاء). «ومهما كان لفظ «المحصل» غنيًا عن البيان تركته إلا أن يكون عليه سؤال، ومتى كان محتاجًا إلى بيان وهو يحصل من أثناء الأسئلة عليه تركت بيانه لحصوله من الأسئلة طلبًا لتقليل الحجم وترك الطويل». القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج ١، ٩٦-٩٧. «وقد توسّع المصنّف فيها توسعًا كبيرًا ...» ج ٣، ١٢٨٦. «إنما ذُكر الفرع على سبيل الاستطراد»، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١. «وقد رُسم الواجب في المطوّلات بأشياء كلّها مدخولة»، السابق، ص ٩٣. فواتح الرحموت، الإحساس بالاستطراد، ج ١، ٢٤٦، ٢٩٠، ٤١٣.

الذي أعطاه المناسبة؛ «العكان» الذي يستند عليه،^{١٠١} وذلك مثل الدراسة على الإطلاق والتقيد للمعاني والاستعارة، أو حول التعارض. وقد يكون الشرح طويلاً مُتصلاً غير مُنقطع؛^{١٠٢} ومن ثم يكون السؤال: هل الشروح المطوّلة تأليف فتكون إبداعاً، أم اقتباس فتكون نقلاً؟ وإن كانت نقلاً، فلماذا لم تقوَّس بلفظ «انتهى» أو بحرفي «ا.هـ.» مثل باقي الاقتباسات؟

ومن عيوب الشرح الضخامة؛ فالشرح في عدة أجزاء أقلها ستة؛ مما يبعث في النفس الضيق والملل؛^{١٠٣} لذلك كانت قراءة النص أفضل من قراءة الشرح، وكانت قراءة الشرح ليس لمعرفة العلم، علم أصول الفقه، بل لمعرفة كيف حدث التراكم التاريخي في العلم، وما هي النصوص التكوينية التي ما زالت حاضرة منذ زمن النص حتى زمن الشرح. ميزته التفصيل وجمع المعلومات والرؤية الكلية، وعيبه التسطيح والتعدد و«الفلطحة». ومع ذلك يكشف الشرح عن علم أكثر من النص بطبيعة الفترة الزمانية بينهما، وتراكم المعلومات فيها لدى الشارح دون المشروح.

ومع ذلك قد يكون الشرح تلخيصاً؛ أي إجمالاً، أو تركيزاً كما يبدو أحياناً.^{١٠٤} وقد تُعقد خاتمة لإجمال الشرح، وقد يقع الشرح فيتمّ الالتفات إليه والتنبيه عليه.^{١٠٥} ولا يتكرر الشرح ولا يُعاد تكرار المادة.^{١٠٦} وكلما تدخلت الدوائر، شرح النص ثم تلخيص الشرح ثم شرح التلخيص ثم الحواشي، اختلطت الأمور، ولم يعد يعرف الدارس من يشرح من، ومن يلخص من، كالشرنقة التي تدور حول الخلية الأولى، أو النسيج الحي الذي يتكون حوله الخلية-النواة؛ فقد دار الفكر حول نفسه، وفقد مسار التقدم، وأصبح خارج الزمن.

(٣) شرح الغير وشرح النفس

وقد يكون الشارح شارحاً لغيره أو شارحاً لنفسه؛ فإذا كان شارحاً لغيره فالحضارة تُبدع من ذاتها، وتعيش على ما أنتجت، وتهضم ما أكلته من قبل؛ وإن كان شارحاً لنفسه فإن الحضارة تجرّ ذاتها، ويأكل المؤلف برأسه ذيله. والنتيجة واحدة في كلتا الحالتين، وهو عدم القدرة على تجاوز الإبداع القديم إلا بالنسج على منواله، والدور في فلكه، والسباحة في بحره، والاقتنيات على مائدته. شرح الآخر فيه شجاعة أكثر في الخروج على الذات والعودة إلى النصوص الأولى لاستجماع القوى واستنهاض الهمم؛ فهو سير

^{١٠١} الكافي، ج ٢، ٧٣٢-٧٣٥، ٧٧٧؛ ج ٣، ١٣٧٠-١٣٧٧؛ ج ٤، ١٤١-٤١٥.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

في غرفةٍ واحدةٍ زهابًا وإيابًا. أما شرح الذات فهو سير في المكان، ودوران حول النفس، ومحاولة الكشف عن الجديد من خلال القديم. يحتاج الإبداع الجديد، حتى ولو كان شرحًا أو مختصرًا، إلى «عكاز» من القديم يستند عليه، ويتجوهز حوله، ويقوم عليه. والسبب في شرح النفس هو أهمية علم الأصول؛ فلا يكفي للمؤلف أن يكتب متنًا، بل يُضيف عليه شرحًا؛ فالشرح سمة العصر وأحد وسائل الإبداع فيه عن طريق الشرنقة حول المتن الأول. ١٠٧

ومن نماذج شرح النفس «شرح غاية السؤل إلى علم الأصول» لابن المبرد الحنبلي. ١٠٨ ويمكن اعتباره كمتن أو كشرح في آنٍ واحدٍ لأنه لنفس المؤلف. كان المتن صغيرًا مركّزًا فاحتاج إلى شرح؛ فهو اختصار وشرح في آنٍ واحد. ١٠٩ تم جمع مادته من على كتب أصحاب المذهب الحنبلي، مثل ابن مفلح وابن اللحام، قدر الاستطاعة مع بعض التنظير اعتمادًا على المتقدمين والمتأخرين. ١١٠ وكانت الغاية توضيح الأسلوب من أجل سهولة الحفظ. ١١١

١٠٢ التقرير والتحبير، ج ٣، ٣١٣-٣١٤؛ فواتح الرحموت، شروح مطوّلة، ج ١، ١٣، ٢٨، ٣١-٣٢، ٣٨-٣٦، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٥١-٥٣، ٥٦، ٦٣-٦٥، ٦٩، ٧٧؛ المقدمة المستقلة للشرح، ج ١، ٣، ٦. ١٠٣ شرح الأصفهاني «الكاشف» على «المحصول» للرازي ستة أجزاء، وكذلك شرح السنغاقى على «أصول البزدوي» خمسة أجزاء.

١٠٤ فنلخص مما ذكره المصنّف، ج ٣، ٥٣٤؛ تلخيص، ج ٦، ٣٤٤؛ خاتمة، ج ٤، ٢١٢، ٤٨٦؛ ج ٥، ٧٦؛ ج ٦، ٣٤٧، ٣٨٣، ٤٤٤، ٥٣٤، ٦٢٤.

١٠٥ «فلنرجع إلى شرح ما قاله المصنّف»، ج ٤، ٧٧.

١٠٦ «هذا الوجه قد سبق تقريره وبيانه فلا نُعيد»، ج ٤، ٣٢٧.

١٠٧ كتب الإمام القاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي «تنقيح الأصول»، ثم شرّحه بنفسه في «التوضيح في حل غوامض التنقيح» قبل أن يشرح الشرح الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفّازاني الشافعي في «التلوّيح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه»، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت. (جزءان)).

١٠٨ الإمام يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الشهير بابن المبرد، شرح غاية السؤل إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق أحمد بن طريقي العنزي، دار البشائر الإسلامية، ط ١، بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

١٠٩ «إشارة إلى المختصر الذي وضعناه وسمّيناه بـ «غاية السؤل»».

وقد يكون الشرح تعليقاً على اختصار مثل «شرح الكوكب المنير»، والمسمى «مختصر التحرير» لابن النجار، بعد أن اختصره من كتاب «تحرير المنقول وتهذيب الأصول»، للمرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، ويسمى أيضاً «المختبر المبتكر شرح المختصر».^{١١٢}

وقد يكون الشرح عملاً جماعياً بين الأب والابن، مثل «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكيين؛ تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين (٧٧١هـ). وقد يكون شرح الابن مجرد تعقيب على بعض شروح الوالد، وليس على المتن كله، ويتم ذلك بناءً على إعجاب الابن بالأب مبتدأً بعبارة «قال والدي».^{١١٣}

وشرح النفس متنٌ جديد مع تقطيع المتن الأول وإعادة كتابته لدرجة صعوبة التمييز بين النصين، المتن وشرحه. وقد يتم الحديث عن النفس بضمير الغائب، وكأن الشارح غير صاحب المتن. وأحياناً أخرى يكون الشرح بضمير المتكلم الجمع «قولنا».^{١١٤} وأحياناً تطول الدراسة وكأنها دراسة جديدة،^{١١٥} وأحياناً يكون المتن طويلاً نسبياً.^{١١٦}

ومن آليات الشرح الحصر والتقسيم الصريح، وكثرة «أي» لأن الشارح يشرح نفسه. وتكرر نفس الشواهد النقلية في المتن والشرح. ويحكم بالصحة.^{١١٧} وتقلُّ أسماء الأعلام.

^{١١٠} «اختصرته من عدة كتب من أصحابنا الأصولية. عُمدتي فيه على أصول ابن مفلح وابن اللحام حسب الإمكان، طاقتي وما أمكنني.» السابق، ص ٨٠. «لم أفرط في اختصاره، ولم أهمل التحرير، بل بذلت الجهود فيه ليسهل الحفظ له باختصاره على الطالب الذي أراد حفظه إذا كان مطوَّلاً.» السابق، ص ٧٩.

^{١١١} «لما سهل، ويقرب فهمه؛ إذ اللفظ القليل أقرب تناوُلًا للراغب من التطويل؛ لأن التطويل ربما سئم الإنسان منه ومل، واللفظ اليسير لا يُمل ولا يُضجر منه.» السابق، ص ٨٠.

^{١١٢} شرح الكوكب المنير، ج ١، ٢١-٢٢.

^{١١٣} «وهذا آخر ما كتبه الشيخ الإمام العلامة المُجتهد شيخ الإسلام والمسلمين تقي الدين بقية المجتهدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي، رحمه الله ورحم أموات المسلمين، ونمَّه ولده قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب، فسَّح الله في مدته، ونفع به، آمين.» الإبهاج في شرح المنهاج، ج ١، ١٠٤-١٠٥. «قال والدي»، السابق، ج ١، ١٧٩، ١٨١، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٨٢.

^{١١٤} «التلويح على التوضيح لمتن التنقيح» لصدر الشريعة البخاري الحنفي (٧٤٧هـ)، ج ١، ٤٠، ٤٢، ٨٥.

^{١١٥} السابق، ج ١، ٤٠-٤٥.

^{١١٦} السابق، ج ١، ٦٢-٦٣، ٣٢٨-٣٥١.

^{١١٧} السابق، ج ١، ١٥١.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وتظهر الماتريدية والحنفية في خراسان. والغالب الاتفاق بين العلماء. ويكثر الشعر نقلًا، ويقلُّ إبداعًا.

وتتشابه آليات الشرح بالمقارنة بين الشرح الأول والشرح الثاني، يتقدمها «أي»؛ أي الترادف اللفظي أو المعنوي، ثم الإحالة إلى الشيء باسم الإشارة ... إلخ.^{١١٨} ولا يخلو من النقد والحكم بالتطويل.^{١١٩}

وقد يعتمد شارح على شارح غيره، وفي هذه الحالة يكون الشرح الثاني أقرب إلى الحاشية، ولكن في صورة شرح، ويكثر ظهور لفظ «الشارح» الأول.^{١٢٠} ولا تختلف آليات الشرح عن آليات شرح الشرح من حيث الشرح اللغوي والكلامي، والشرح بتعريف اللفظ أو بالعبارات الشارحة، والتعيين في الخارج، والعد والإحصاء.^{١٢١} وقد تقلُّ الخلافات المذهبية؛ ففي الشرح الأول الكفاية. وقد تقلُّ الشواهد الشعرية؛ فشرح الشرح ليس تجربة شعرية أصيلة، بل تمارين عقلية لشد المتن ومطه درجة أكثر.^{١٢٢} وقد تقلُّ فيه أسماء الأعلام نظرًا لاحتواء الشرح الأول على ما يكفي منها.

وكما ازدوج الشرح، شرح النفس أو شرح الغير، ظهر السجع وامتلاً الأسلوب بالمحسنات البديعية الغالبة على العصور المتأخرة. كما تكثر عبارات التفخيم والتعظيم والتبجيل والاحترام والانبهار بالقدماء، ويتم ذلك في جو من الإيمانيات والدعوات الإلهية والابتهالات الدينية والمناجاة الصوفية، وتكثر العبارات الإيمانية في آخر الفقرات مثل «الله أعلم».

ونظرًا لما في شرح النفس وشرح الغير من إطالة ذكر المتن، ثم شرحه ثم شرح الشرح، فقد تحول إلى تجارة بين المحقق والناشر نظرًا لضخامة الشروح وتعدد أجزائها

^{١١٨} أي (٨٠٠)، اسم الإشارة (١٠٢)، التعليل (٨٨)، الإعراب (٦٦)، اعلم (٥٤)، الجواب والسؤال (٢٨)، الشرط، ضرب المثل (٢٢)، القصيدة (٢٠)، المعنى أو الدلالة (١٨)، القاعدة (١٦)، فاء التعقيب للنتيجة، الشرح (١٤)، تعيين الوجه، القسمة (١٠)، المذاهب، التفصيل (٨)، الجواب على الإشكال، التقابل، مسار الفكر (٦)، التقرير، الإطلاق والتقييد، إذا، المصادر، اللفظ، الأصل والفرع، البيان (٤)، الاشتقاق، الإدخال والإخراج، الموضوع، الاستدراك، والله أعلم، الفهم، اللغة، الحجاج، الغائية، السياق، وجوازًا ظاهر، تعيين الموضوع (٢).

^{١١٩} «شرح التلويع على التوضيح لمتن التنقيح» للفتنازاني، ج ٢، ٥٨، ٧٨.

^{١٢٠} مثل اعتماد أمير باد شاه في «تيسير التحرير» على شرح «التقرير والتحرير» لابن أمير الحاج.

^{١٢١} وذلك مثل «شرح التلويع على التوضيح لمتن التنقيح» للفتنازاني (جزءان).

^{١٢٢} الآيات (٢٣٢)، الأحاديث (٥٥)، الشعر (٢).

دون إضافة الجديد، وربما لنيل درجة علمية من إحدى الجامعات الدينية. وتكون البلية أعظم عندما تُطَبَّع الشروح على أنها تأليف من المحقق المعاصر.^{١٢٣}

(٤) وحدة المذاهب

وقد تَمَّت شروح على كل المصنَّفات المذهبية الأربعة. وغالبًا ما يكون الشارح من نفس مذهب المتن المشروح، إحياءً للمذهب وتعظيمًا له. وأحيانًا يكون من مذهبٍ آخر؛ مما يدل على وحدة الأصول بصرف النظر عن تعدُّد المذاهب؛ فبين الماتريدية والحنفية قرابة، كما بين الأشعرية والشافعية صلة. وبطبيعة الحال يُثني الشارح على مؤسس مذهبه، الحنفي على أبي حنيفة، والشافعي على الشافعي، والحنبلي على أحمد، والمالكي على مالك.^{١٢٤} قد يشرح شافعيُّ مثل سعد الدين التفتازاني حنفيًّا مثل صدر الشريعة البخاري الحنفي؛ مما يدل على وحدة علم الأصول بصرف النظر عن المذاهب الفقهية.^{١٢٥} وقد يكون الهدف من الشرح الجمع بين المذاهب من أجل التقريب بينها، وإيجاد وحدة علم الأصول بصرف النظر عن الاختلافات بين المذاهب، خاصةً وأن الاختلاف مذموم وإن كان الخلاف محمودًا؛ فشرح «التقرير والتحبير» يجمع بين اصطلاحَي الحنفية والشافعية، والإعلان عن ذلك في العنوان. وقد يكون الهدف في المتن أيضًا كما أعلن ذلك الشاطبي في «الموافقات»، وأيضًا ابن أمير الحاج في «التقرير والتحبير».^{١٢٦} وبين المذاهب كلها مياة جوفية تجعلها تتداخل فيما بينها وتتبادل المواقف والمصطلحات؛ فيظهر في شروح أهل السنة بعض المصطلحات الأثرية عند الشيعة مثل «التنجيزي».^{١٢٧}

^{١٢٣} مثل الإمام القاضي صدر الشريعة المتوفى سنة (٧٤٧هـ)، «التلقيح شرح التنقيح»، تأليف نجم الدين محمد الدركاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م؛ وكذلك «التحقيقات في شرح الورقات»، ص ٨١-٨٢.

^{١٢٤} أبو حنيفة «أول من دَوَّن الفقه ورَتَّب كتبه وأبوابه»، التقرير والتحبير، ج ١، ٨٨.

^{١٢٥} الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (٧٩٢هـ)، «شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه»، والتنقيح مع شرحه المسمَّى «التوضيح» للإمام القاضي صدر الشريف عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (٧٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت.) (جزءان)، الكاكي حنفي يشرح في «جامع الأسرار في شرح المنار» للنسفي، وهو شافعي.

^{١٢٦} «مع جمعه بين اصطلاحَي الحنفية والشافعية»، التقرير والتحبير، ج ١، ٤.

^{١٢٧} التقرير والتحبير، ج ٢، ١٠٤، ١٣٤.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ومن ثمّ يمكن تصنيف الشروح طبقاً لإمكانات تعدّد المذاهب؛ فهناك أربعة احتمالات لكل شارح مذهبي بشرح مذهبه؛ المالكي للمالكي، والحنفي لحنفي، والشافعي لشافعي، أو الحنبلي لحنبلي. وقد يشرح مذهباً مخالفاً. وهناك ستة احتمالات لكل شارح لمذهبٍ مُخالف؛ مالكي لحنفي، ومالكي لشافعي، ومالكي لحنبلي أو العكس، ثم حنفي لشافعي، وحنفي لحنبلي أو العكس، ثم شافعي لحنبلي أو العكس.

وتقتصر الفترة الزمنية أو تطول بين المتن والشرح أو التلخيص، قد يكون في نفس العصر وقد تتباعد الفترة الزمنية بينهما إلى ثلاثة أو أربعة قرون؛^{١٢٨} فإذا كان المتن والشرح من نفس العصر غلبت عليهما نفس الروح، وكلما تباعد زمن المتن عن زمن الشرح اختلف العصران؛ وبالتالي الروحان.^{١٢٩}

وقد تمّت مُراعاة الترتيب الزماني؛ فلربما يكون هناك تطور في آليات الشرح والتلخيص. وهو أكثر خصوبةً ودلالة من تجميع الشروح من مختلف الأزمنة حول متن واحد مثل «المحصول» للرازي، أو «المنهاج» للبيضاوي، أو «المنار» للنسفي.

وتكثرُ الشروح والملخصات في القرون المتأخرة ابتداءً من القرن السادس عندما توقّفت الحضارة عن الإبداع، وعاشت على نفسها تجرّ ما أبدعته من قبل؛ فأول شرح هو «الكاشف على المحصول» للأصفهاني (٦٥٣هـ)، وآخرها ما تم في القرن الماضي من علماء الأزهر أو الجامعات والمعاهد الدينية المُشابهة مثل «فتح الودود على مراقي السعود» للولائي (١٣٣٠هـ).

(٥) كيفية عرض الشروح

ويمكن عرض الشروح بطريقتين؛ الأولى شرحاً شرحاً، ومختصراً مختصراً، وحاشيةً حاشية، كما هو الحال في كشف البنية، وحجب البنية، واجتزاء البنية، وتجديد البنية. وفي هذه الحالة تتكرر الأحكام والأمثلة ويغيب منطق الشرح، بالإضافة إلى أن الشرح ليس متناً جديداً له بنيته الخاصة، بل هو تكرار للبنية القديمة. الشرح مجرد تجميع يخضع

^{١٢٨} مثلاً الكافي في شرح البزدوي (٤٨٢هـ) للسنغاق (٧١٤هـ) بين المتن والشرح ٢٣٢ عاماً.

^{١٢٩} في «شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه» لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، والتنقيح وشرحه للبخاري الحنفي (٧٤٧هـ)، المسافة بينهما لا تتجاوز نصف قرن.

لمنطقٍ آخر هو منطق الإسهاب والإكمال والتفصيل والتعيين، والذي يمكن معرفته بدراسة العلاقة بين المتن والشرح وتجميعها في آلياتٍ واحدة من أمثلةٍ عديدة من مجموع الشروح. والثانية تجميع هذه الشروح في آليات تحدّد العلاقة بين المتن والشرح طبقاً لشرح اللفظ أو العبارة، وطبقاً لمنطق اللغة الثلاثي؛ اللفظ والمعنى والشيء المُحال إليه في العالم الخارجي. وهو في نفس الوقت منطق الإبداع الصوري، الحركة في المكان. وميزة هذه الطريقة تفادي التكرار ورصد الجزئيات دون الكليات، وعلم الأصول هو رد الفروع إلى الأصول.

الطريقة الأولى عرضُ شرحٍ شرح طبقاً للترتيب الزماني لمعرفة منطق كل شرح وآلياته حرصاً على وحدة العمل وخصوصيته؛ فربما اختلف شرح عن آخر، وتفرّد شرح بميزاتٍ خاصة. وعيب هذه الطريقة الوقوع في التكرار إذا كان منطق الشرح واحداً وآلياته واحدة. والثانية عرض منطق الشرح وآلياته عبر الشروح مخترقةً إياها زمانياً أيضاً وجمعاً بين البنية والتاريخ. وميزتها عدم الوقوع في التكرار، واكتشاف وحدة المنطق والآليات التي تتحكم في الشرح.

ونظراً لثقل منهج تحليل المضمون في العد والإحصاء وكثرة الأمثلة التي تتجاوز آلاف الصفحات، فإنه تم الإحالة أحياناً إلى أمثلةٍ مختارة كنماذج مكرّرة حتى لا يتحول منهج تحليل المضمون إلى غاية في ذاته، ويزداد التراكم الكمي دون أن يتحول إلى دلالةٍ كيفية، وحتى لا يتم التضحية بالدلالة في سبيل حواملها، ولا بالكيف من أجل الكم. ليس المطلوب هو إحصاءٌ شاملاً للألفاظ، وإلا لخرج البحث العلمي عن غايته، وتحوّل الخطاب إلى غاية في ذاته كما هو الحال في بعض مناهج تحليل الخطاب في اللسانيات المعاصرة. والنتائج الإحصائية نسبية؛ إذ قد يزيد العدد أو يقل، ولكن تظل في مجموعها مؤشراتٍ كليةً على اتجاهاتٍ عامة. كما قد يزيد تكرار أسماء الأعلام أو يقل نسبياً، ولكن يظل التردد في مجموعه صحيحاً. وقد تبدو أعلامٌ غير معروفة طواها النسيان عبر التاريخ بعد أن كانت معروفة في عصرها.

ليس المقصود في الشرح والتلخيص إعطاء إحصاء كامل؛ فالأمثلة كثيرة. ولا يمكن وضع الشروح والمختصرات كلها في الهوامش، وإلا تضخّمت كما يفعل بعض الشُّراح الألمان المعاصرين، خاصةً من مؤلفٍ معروف بالإسهاب. يكفي تجميع الأمثلة في عدة نماذج على غير عادة الإحصاء الكامل، بل إنه يصعب الإحالة المستمرة للهوامش، وإلا تحوّلت إلى الآلاف من أرقام الصفحات. يكفي الفكرة العامة التي تجد أمثلتها في صفحات

الكتب الصغيرة والمطوّلة. وأغلب الشروح مطوّلة، ويمكن التحقق من صدقها بالعودة إلى الشروح والمخصصات ذاتها.

ومع ذلك يُفيد الإحصاء الشامل على الأقل لأمّهات الشروح في بيان وجوه المنطق الغالبة على الشرح، مثل البيان والإيضاح، أو التعليل، أو التجربة المشتركة بين الكاتب والقارئ، أو المصادر المُحال إليها. وبالرغم من إرهاق هذا الإحصاء الشامل يتم الوقوع في الاجتزاء والعينات الممتثلة والعشوائية.

وتصعب الإحالات إلى الفقرات الشارحة لكثرتها، ولصغر النص، ولخلوها من أي جديد لدرجة السماح للنفس بالتوقف عن تحليل المضمون الكامل في آليات الشرح منذ الشروح على «جمع الجوامع» للسبكي (ت: ٧٧١هـ)، وهي حوالي عشرة شروح.^{١٣٠}

المهم الدلالة وليس الدال، المعنى وليس الحامل، سواء كان في شرح واحد أو في مائة شرح. ويتوقف تحليل الدوال والحوامل عندما لا تأتي دلالة جديدة، وهو ما سمّاه الشاطبي «الاستقراء المعنوي»؛ أي التوقف عن حصر الجزئيات إذا ما ظهرت الكليات، وهو ما يُسمّى أيضًا في المنطق الغربي الحديث «الاستقراء الناقص»؛ إذ ليس من الضروري إحصاء كل الجزئيات من الحديد لمعرفة أن يتمدد بالحرارة بناءً على مبدأ الاطراد في الطبيعة، وإلا تحوّل تحليل المضمون إلى غاية في ذاته، وجداوله إحصائية كمية دون دلالات كيفية، وكأن الخطاب عالمٌ مستقل بذاته، حرفة يتقنها الحرفي، وصنعة يحسنها الصانع. وكان من الطبيعي أن يتوقف تحليل المضمون في وقتٍ يتم فيه التشبع بالدلالات،

^{١٣٠} وهي:

- (١) شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (٨٦٤هـ).
- (٢) الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات للمارديني الشافعي (ت: ٨٧١هـ).
- (٣) التقرير والتحجير لابن أمير الحاج (ت: ٨٧٩هـ).
- (٤) شرح غاية السؤل إلى علم الأصول لابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ).
- (٥) تيسير التحرير لأمر باد شاه (ت: ٩٥١هـ).
- (٦) شرح الكوكب المنير لابن النجار (ت: ٩٧٢هـ).
- (٧) فتح الغفار بشرح المنار (مشكاة الأنوار في أصول المنار) لابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ).
- (٨) نشر الورود على مراقبي السعود للشنقيطي (تأليفه ١٢١٤هـ).
- (٩) مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للشنقيطي.
- (١٠) فتح الودود على مراقبي السعود للولائي (ت: ١٣٣٠هـ).

وحين تتوقف الدوال عن إعطاء دلالات جديدة؛ ومن ثم يبدأ التحول الطبيعي من القراءة إلى الكتابة، ومن التحليل إلى التركيب، ومن الأخذ إلى العطاء، ومن المعلومات إلى العلم، ومن النقل إلى الإبداع. وتبدأ هذه المرحلة بصعوبة تحليل المضمون بشكله الكامل أو الجزئي، وثقله على النفس، وبطئه في الإنجاز مثل بطء الحضارة ذاتها؛ إذ لا فرق بين الوعي الفردي والوعي الجماعي.

وبالإضافة إلى غياب الدلالة قد يتضخم الجسد لغياب الروح كما هو الحال في الشروح التي تضخمت كمًّا على حساب الكيف؛ فكثيرٌ من الشروح تتكوّن من عدة أجزاء. وإذا كان القدماء مؤلفين وشراحًا قد أحسُّوا بقصر العمر، فإن المحدثين أيضًا يشعرون بنفس الشيء؛ التبعات لا محدودة، والأجل محدود.

ما غاب في تحليل المضمون في الشروح العشرة الأخيرة هو المقارنة بين المتن والشرح لمعرفة آليات التضخم واتجاهات الامتداد، وكما هو الحال في مناهج النقد التاريخي للكتب المقدسة في مقارنات الروايات لمعرفة منطق الزيادة والنقصان وأوجه الاختلاف بينها، وهي لا تخرج عما تم التوصل إليه من قبل في عشرات الشروح الأخرى.

ومع ذلك تم التوصل إلى حلٍّ وسط في تحليل المضمون للشروح المُسهبة في عدة أجزاء، وهو تحليل مضمون نصف المادة العلمية حتى تتضح اتجاهات الشرح ثم ضربها في اثنين، انتقلاً من الجزء إلى الكل، ثم من الكل إلى الجزء، كما هو الحال في الاستقراء العلمي. وفي كلتا الحالتين بقي من «تحليل المضمون» الدوافع التي يُعلنها الشارح في أول الشرح لمعرفة توجُّهات الوعي الحضاري الإسلامي في العصور المتأخرة. كما بقيت أسماء الأعلام والفرق والطوائف لمعرفة على أي وجه استقرَّ الوعي التاريخي، وما هي المذاهب التي تكلست فيه حتى يمكن تفكيكها وتحرير علم الأصول منها كي يستطيع أن يُبدع من جديد في ظروفٍ مُغيّرة.

كما استمرَّ تحليل الأدلة النقلية والعقلية لمعرفة درجة استقلال الوعي الأصولي بين النقل والعقل، ومن أجل الاطمئنان إلى النتيجة الميدانية من تحليل الشروح الأولى، وهي زيادة الحجج النقلية على حساب الحجج العقلية طبقاً لما هو سائد في الأشعرية وتجلياتها في الشافعية، وأن النص هو الذي يتحكم في الواقع.

ونسبة الخطأ في الإحصائيات واردة، ولكنها لا تتجاوز ١٠٪ زيادة أو نقصاناً، وهي نسبة لا تغيّر في صدق الدلالة ذاتها. ومهما كانت الدقة في الإحصائيات اليدوية أو الآلية إلا أن نسبة الخطأ البشري تظل واردةً دون أن تكون مؤثرةً كما هو الحال في الحسابات المصرفية.

ثالثاً: دوافع الشرح

(١) أهمية علم الأصول

ويحدّد كل شرح في المقدمة أسباب الشرح العامة والخاصة؛ فالسبب العام أهمية علم أصول الفقه، وعظم قدره، وعلو شأنه، وعظيم فائدته؛ لأنه أساس الفتاوى التي بها صلاح الأمة.^{١٣١}

ويتم اختيار النص المشروح بناءً على أهمية النص ومدى تأثيره وحضوره في تكوين النص، مثل «المستصفي» أو «شفاء الغليل» للغزالي، أو بناءً على أهمية مؤلف النص كالغزالي.^{١٣٢} ويتأسّى الشارح بالشروح السابقة،^{١٣٣} ويُحال إليهم رمزاً بـ «صاحب التلخيص»، «صاحب التحصيل»، «صاحب التنقيح»، «صاحب التنقيحات»، نظراً لشهرة النص،^{١٣٤} بل يكون الاقتباس منها بالنص وليس بالمعنى حتى يصح الاقتباس لأن الاقتباس بالمعنى تحريف له.^{١٣٥} وميزة «الفصول» للرازي أنه نصّ محبوب مثل «المستصفي»، ومركّز للغاية يسمح بالشرح والتفصيل والاستطراد والإسهاب، فالنص قابل للشرح،

^{١٣١} نهاية السؤل، ج ١، ٢.

^{١٣٢} «فإني شارح في تحرير مؤلف في الأصول يتضمن شرح كتاب العلامة فخر الملة والدين، وحجة الإسلام والمسلمين، جامع أشنات الفضائل أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي». أبو عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني (٦٥٣هـ)، «الكاشف عن المحصول في الأصول»، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، قدّم له الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن مندور (٦ أجزاء)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج ١، ١٢٥.

^{١٣٣} «وأقصد فيه تحرير «الحاصل» منه وتقرير «المنخول». السابق، ص ١٢٥.

^{١٣٤} «وقد تكلم على هذا الكتاب الفاضل نجم الدين النقشواني في مؤلف له يسمّى بـ «التلخيص»، والفاضل سراج الدين الأرموي في مؤلفه المسمّى بـ «التحصيل»، والفاضل أمين الدين التبريزي في مؤلف له يسمّى بـ «التنقيح». فإذا قلت في كتابي هذا «قال صاحب التلخيص» فافهم منه الفاضل نجم الدين، وإذا قلت «قال صاحب التحصيل» فافهم منه الفاضل سراج الدين، وإذا قلت «قال صاحب التنقيح» فافهم منه الفاضل أمين الدين التبريزي، وإذا قلت «قال صاحب التنقيحات» فافهم منه السهروردي؛ فإنني أضيف كل شخص إلى مصنّفه المشهور». السابق، ص ١٢٦.

^{١٣٥} «وأجتهد كل الاجتهاد ألا أنقل عن أحد منهم شيئاً بالمعنى، بل بعبارته؛ فإن في النقل بالمعنى فساداً عظيماً». السابق، ص ١٢٧.

وليس كل نص كذلك؛ لذلك قد يبدأ من الشرح وحده دون اللجوء إلى الكل.^{١٣٦} وأهم محطتين في الشروح الأولى في القرنين السادس والسابع «البرهان» للرازي و«الفصول» للرازي، وبعدهما «المنهاج» للبيضاوي و«المنار» للنسفي في القرون من الثامن حتي العاشر.

والعجيب أن «الموافقات»، وهو نصٌ عمدة، ونصٌ تكويني في تاريخ النص الأصولي، لم يشرحه أحد مع أنه في قلب عصر الشروح والمختصات؛ ربما لأنه نصٌ واضح لا غموض فيه، نصٌ مفتوح لا استغلاق فيه، نصٌ عملي لا تنظير وتقعير فيه، وهو مثل نص «المستقصى» للغزالي الذي بلغ قمة التنظير،^{١٣٧} وهما أهم نصّين تكوينيين في علم الأصول. وتعدُّ الشروح والمختصات للمتن الواحد طبقاً لأهميته ودسامته، وأكثرها شروحاً وتلخيصاً «المحصول» للرازي، وقبل «كشف الأسرار» للبردوي.^{١٣٨} فيصف السنقافي بأن مؤلفه من مهرة هذه الصنعة، وأن فوائده عظيمة، وأنه من طبيعة مُنتجة وقرينة مُبهجة، كلما وقع في ضيق خرج منه. وهو مختصر مُفيد لا بالطول الممل ولا بالمختصر المُخل. كلامه مستقيم تقبّله الأصول وترتضيه العقول.^{١٣٩}

وقد يكون السبب خارجياً محضاً؛ طلب من حاكم أو أمر من أمير. وقد يكون الطلب من صديق أو مجموعة من الأصدقاء والمريدين.^{١٤٠}

^{١٣٦} الكاشف، ج ٥، ٢٣٩؛ الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ١٤٧.

^{١٣٧} لخصه ابن رشد في «الضروري في أصول الفقه». ولم نشأ إدخاله في المختصرات لأنه أقرب إلى النوع الأدبي الفلسفي الذي تمت دراسته من قبل في «من النقل إلى الإبداع»، مج ١، النقل، ج ٢، التلخيص.

^{١٣٨} يبين القرافي في «نفائس الأصول في شرح المحصول» أهمية المحصول للرازي، «وأن يشتغل بأفضل الكتب في تلخيصه ومعانيه. ورأيت كتاب المحصول (للازلي) جمع قواعد الأوائل ومستحسنات الأواخر بأحسن العبارات وألطف الإشارات. وقد عظم نفع الناس به وبمختصراته، وحصل لهم بسببه من الأهلية والاستعداد ما لم يحصل لمن اشتغل بغيره». القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، قرطه الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنة (٩ مجلدات)، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

^{١٣٩} الكافي، ج ١، ١٣٧-١٣٨.

^{١٤٠} «فإنه توجهت إلى إشارة كريمة، أمرها حكم، وطاعتها غنم، بتعليق على كتاب «الورقات» في أصول الفقه المنسوب إلى العلامة إمام الحرمين أبي المعالي ... فبادرت إلى الامتثال على حين فتور من الهمة، وقصور من الحظ، مُستعيناً بالله تعالى، وراجياً من يُمن المُشير عليّ بذلك وسعد جده أن أوفق لما يقع

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وقد يكون السؤال مشفوعاً بطلبٍ خاص هو حجم الشرح، أن يكون متوسطاً، مع التوضيح بالأمثال تجاوزاً للتجريد النظري، واستبعاد الإشكالات؛ أي الخلافات والألفاظ الغريبة على الفهم أو الموضوعات الغامضة، حتى يفهم المبتدئ علم الأصول؛ فالسائل لا يحدّد المتن، بل أيضاً منهج الشرح، ويستجيب الشارح حياةً من الصديق، وأملاً في الجزاء يوم الدين.^{١٤١}

ويعبّر كل شارح عن هموم قصر العمر، وضعف الجسد، ووهن العظم.^{١٤٢} ومع ذلك حرصاً على إتمام الفائدة يتم الشرح. وبالإضافة إلى هموم قصر العمر هناك هموم الوطن؛ فالشرح مثل المتن أحياناً، سجل لأحوال العصر، وحصار الأمة بين قوة أعدائها وضعف أبنائها. ومن ذلك نشأت تعبيرات «مصر المحروسة»، و«حيدر أباد الدكن حفظها الله من الفتن». يبدو الشرح في النهاية أنه تجربةٌ معاشة في وجدان الشارح بالرغم من آليات الشرح الصورية، ونقص الإبداع الحضاري.^{١٤٣}

(٢) توضيح الغامض

وقد يكون سبب الشرح هو توضيح المتن. وبالرغم من أن سبب اختيار المتن هو دقة المسالك، ورقة المدارك، والاشتغال على النقول الغريبة، والمسائل العجيبة، والحدود المنيعه، والموضوعات البديعة، وكثرة العلم، ووجازة النظم، حتى لم يترك الأوائل للأواخر شيئاً إلا أن الشراح أرادوا حل معاقده، وبيان مقاصده، والوقوف على كنوزه، ومعرفة رموزه.

منه بمحل الرضا ومقتضى القصد.» الإمام الفقيه الأصولي تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المعروف بابن الفركاح الشافعي، شرح الورقات، دراسة وتحقيق ساره شافي الهاجري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ص ٧٥.

^{١٤١} «فقد سألني بعض الإخوان، حفظه الله تعالى، أن أشرح له «الورقات» التي للإمام العالم العلّامة إمام الحرمين أبي المعالي، عبد الله بن الشيخ محمد ضياء الدين، شرحاً متوسطاً واضحاً بالأمثال والأدلة من غير إشكال وألفاظ غريبة، ولا لغات عن الإفهام بعيدة، ولا إيرادات غامضة؛ فإن هذه الأشياء مما تُشكّل على المُبتدّي، ويسبق عما به يهتدي. وإنما قصدت به التذكرة للمنتهي، وإيضاحاً للمُبتدّي، وإن اضطررت إلى إيرادٍ آتي به واضحاً ... فأجبت، حياةً لكثرة سؤاله، راغباً من الله الإجابة لدعائه.» الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه للمارديني، ص ٦٥-٦٦. «فلا جرم أن صدقت رغبة فضلاء العصر في الوقوف على شرح يُقرر تحقيقاته، ويُنبه على دقيقاته، ويحل مشكلاته، ويُزيح إبهاماته، ويُظهر ضمائره، ويُبيدي سرائره.» التقرير والتحبير، ج ١، ٤.

وأراد الشارح أيضًا إضافة تعليق نافع «يفتح قُفله، ويوضح مشكله، ويُشهر غرائبهِ، ويُظهر عجائبهِ، دون إقلال مُخل أو إطناب مُمل».^{١٤٤}

فليس كل متن قابلاً للشرح إلا إذا توافرت فيها مميزات المشروح التي لا تقلُّ عن مميزات الشارح، مثل البساطة والإحاطة والدراسة والعدالة والإنصاف؛^{١٤٥} لذلك لزم الشرح لفكَّ الإيجاز والألغاز، وتسليك الأمور الوعرة مع عدم كفاية الشروح السابقة له. ومن هنا أتت دلالة العنوان «تيسير التحرير».^{١٤٦}

والسبب الخاص هو أهمية النص المشروح «المنهاج» للبيضاوي لصغر حجمه، وكثرة علمه، وعذوبة لفظه؛ فهو نصٌّ عمدة في مسار العلم في التاريخ. ومن هنا جاءت أهمية الشرح لتحقيق عدة أهداف، مثل: توضيح المعاني، أي دلالات الألفاظ والعبارات؛ الإفصاح عن المباني، أي بنية العلم؛ تحرير الأدلة، أي إعادة صياغة البراهين؛ تقرير الأصول، أي

^{١٤٢} «فقلت لهم إني وهن العظم مني، وهنت الطبيعة والقوى، وفاحت القطيعة والجوى، ولحبت ولازمني عدة العلل، ووجبت وقاربني عدة الأجل، مع انكدار أواني بفقد مال وخول، وانتشار جناني من نائبات وحول، والعلم حال حاله إلى الفحول وبطل، والجهل جال جاهه إلى الفحول ونطل، فإن الصفاء هيهات إيقاع الأمل.» شرح المنار، ص ٨. «مع أن الخواطر قليلة، والهموم كثيرة، والاستعدادات قليلة»، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه للمارديني، ص ٦٦. «وقد كان يدور في خلدي مع قلة بضاعتي وهن جلدي ... وإلمام بعض عوائق بدنية في الوقت بعد الوقت، وقصور أسباب تقعد عن إدراك ما هو المأمول من الجد والبخت ...» التقرير والتحبير، ج ١، ٤.

^{١٤٣} «بحلب المحروسة، لا زالت رباعها بالبركات والفضائل فانوسة، ورايات الأعداء عنها منكوسة»، التقرير والتحبير، ج ٢، ٤١٦؛ فواتح الرحموت، ج ١، ٤.

^{١٤٤} تصنيف المسامع بجمع الجوامع (السبكي) للزركشي، ج ١، ١٥. بيّن ابن أمير الحاج مزايا نص ابن الهمام قائلاً: «فإنه قد حرّر فيه مقاصد هذا العلم ما لم يُحرره كثير ... مع ترصيع مبانیه بجواهر الفرائد، وتوشيح معانيه بمطارف الفوائد، وترسيخ صنائعه بالتحقيق الظاهر، وتطريف بدائعه بالتدقيق الباهر، وكَم مودّع في دلالاته من كنوز لا يطلع عليها إلا الأفاضل المتقنون، ومبدّع في إشاراته من رموز لا يعقلها إلا الكبراء العالمون.» التقرير والتحبير، ج ١، ٤.

^{١٤٥} «إلى أن ظفرت بمتنٍ بسيط، وبحرٍ محيط بما في الكتب المزبورة، وغيرها من المؤلفات المشهورة، مع تحقيقات خُصّ بها عن غيره، ظله در مصنفه وكثرة خبره ... من سلك معه مسلك الإنصاف، وتجنّب عن التعصب والاعتساف ... يدور مع الحق أينما دار، ويسير مع الصواب حينما سار، غير أنه أفرط فيه من الإيجاز، فكد أن يُجاوز التعمية ويلحق بالألغاز ...» تيسير التحرير، ج ١، ٤.

^{١٤٦} «حيث يَسّر بهذا الشرح ذلك المتن العسير دعنتني هذه المناسبة أن أسميه «تيسير التحرير»، السابق، ج ١، ٥.

إبراز الأصول دون الفروع؛ كشف الأستار، أي قراءة ما بين السطور؛ بحث الأسرار، أي الذهاب إلى بواطن الأمور.^{١٤٧}

وقد يكون سبب شرح النفس تقرير قواعد الفن، وتحرير معاقده، وتفسير مقاصد الكتاب، وتكثير فوائده، وتنقيح بسط الكلام، وتوضيح الاختصار على ضبط المرام حتى تعي الأذان والأذهان، وينشط الوجدان، مع التحقق من الروايات والدرابات مما يُدرکه علماء الفريقين (الشافعية والحنفية)، البارعون في المذهبين، مع بعض التوجيه والتعديل، وإحاطة بقوانين الكسب والتحصيل.^{١٤٨}

وقد تخلو بعض الشروح من دوافعها كليةً، وكأن الشرح وظيفة علمية، كما هو الحال في التأليف الفلسفي المعاصر للكتب المدرسية والمقررات الجامعية.^{١٤٩} وقد تخلو بعض الشروح من المقدمات المبررة للشرح؛ فالشرح حركة تاريخية عامة، تأليف مجهض بصرف النظر عن الدوافع الخاصة للشارح.^{١٥٠}

وآليات الشرح في «تحرير القواعد»، أي اكتشاف البنية؛ و«تحرير المعاهد»، أي حل الإشكالات فيها؛ و«تفصيل مجملاته»، والتحول من المجمل إلى المبين طبقاً لمباحث الألفاظ؛ و«توضيح مكنوناته»، أي إبراز المضمور وإظهار المستور؛ و«فتح أبواب كنوزه»، أي توليد نتائج جديدة من البنية القديمة؛ و«يُذلل صعاب رموزه»، أي إيجاد المعاني والدلالات للرموز والعلامات، وشرح الألفاظ وتوضيح المعاني مع التركيز والتلخيص بالرغم من أن الشرح يعني الإفاضة والاسترسال.^{١٥١}

^{١٤٧} «وهذا من محاسن الكتاب التي غفل عن مثلها الشارحون»، نهاية السؤل، ج ١، ٢-٣، ١٠٧.

^{١٤٨} التلويح على التوضيح لمن التنقيح للبخاري الحنفي (٧٤٧هـ)، ج ١، ٦. «ولكنه (المتن) طويل مُمل، يعجز عن مطالعته المبتدئ المُقل؛ فأردت أن أختصره مع الإيضاح والتفسير لعبارته بعبارة ذات بيان وتحرير، ليسهل الإقرار به ومطالعة على المبتدئين، وتُتضح معانيه ومقاصده للعلماء المُنتهين ... فتح الورود على مراقبي الصعود، ص ٥.

^{١٤٩} مثل مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة للشنقيطي.

^{١٥٠} مثال ذلك «شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول» للأصفهاني (شمس الدين محمود بن عبد الرحمن)، قدّم له وحققه وعلّق عليه د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٠هـ، وتغيب دوافع الشرح أيضاً في «فواتح الرحموت» للأنصاري.

^{١٥١} «شرحاً يحتوي على تقرير قواعده، وتحرير معاقده، وتفصيل مجملاته، وتوضيح مكنوناته، ويفتح أبواب كنوزه، ويذلل صعاب رموزه، ويحل ألفاظه ومعانيه، ويلخص مقاصده ومبانيه ...» مناهج المعقول، ج ١، ٤.

وقد تتعدد الأسباب الخاصة يذكرها الشارح بالتفصيل، وهي: ذكر الأسئلة التي لا جواب عليها أو التي لها جوابٌ ضعيف، التنبيه على أغلاط النقل من الرواة للأمانة التاريخية، بيان مذهب الشافعي المختار من مظانِّه الأولى ليعرفه الشافعية مع شروحاتها ومختصراتها وأماليتها منقولةً لفظاً (النقل المباشر) مع الإشارة إلى مواضعها، أو منقولة عن روايتها (النقل غير المباشر)، ذكر الفائدة من فروع المذهب، التنبيه على المواضع التي خالف فيها الشارح (الإسنوي) المؤلف (الرازي)، أو من المؤلفين الآخرين (الأمدي، ابن الحاجب) العمدة في التصحيح، ذكر الإضافات السابقة على النص، والتي لم يذكرها من أجل الرؤية الموسوعية، التنبيه على أخطاء الشارحين السابقين في تقريراتهم غير المطابقة، والاقتصار على أهمها لكثرتها، التنبيه على بعض الفوائد من النقول الغربية والأبحاث النافعة والقواعد المهمة.^{١٥٢} كما تتم مراجعة الشارح لأحكام النص المشروح لتصحيح الضروري منها.^{١٥٣}

وتتكرر دوافع الشرح في كل شرح، مثل أهمية علم الأصول ونتائجه وفائدته في معرفة مصالح العباد، سبب الفوز بسعادة الدارين، والتمكن من الرسوخ في العلمين، علم العقل والشرع، والأصول والفروع. وأهم نص هو «الورقات» لإمام الدنيا والدين، وناصر الإسلام والمسلمين، إمام الحرمين، الذي درس العلمين، واقتدى الناس به. وكان الشرح منقحاً بعيداً عن الحشو والتطويل الممل، والاقتصار عن المقصود والنقص المخل، توسطاً بين الإفراط والتفريط، وجمعاً للتحقيقات الخالية عن الضعف والتخليط. ومع ذلك جاء الشرح أقرب إلى الطول والإسهاب. وبيِّن الشرح مصادره؛ عضد الدين الإيجي، وسعد الدين التفتازاني. كما يبيِّن نماذج؛ منهاج «التحرير» (ابن الهمام)، و«التلويح» (البخاري الحنفي). أما الأسلوب فإنه التلميح أو التحديد؛ أي الأسلوب غير المباشر أو المباشر، وربط المنحل، والتنبيه على الاعتراض بالتصريح والتعريض، ومُبيِّناً ما تفرَّد به المتن من سمات بارزة؛ لذلك سُمي «التحقيقات». ^{١٥٤} وفي الغالب الشروح واضحة سهلة الفهم. ^{١٥٥}

^{١٥٢} شرح السؤل، ج ١، ٣-٤، ١٦.

^{١٥٣} «وفي هذا الرسم نظراً»، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٢١.

^{١٥٤} التحقيقات في شرح الورقات لابن قايوان (٨٨٩هـ)، ص ٨٣-٨٥.

^{١٥٥} وذلك مثل «فتح الغفار بشرح المنار» المعروف بـ «مشكاة الأنوار في أصول المنار» لابن نجيم الحنفي (٩٧٠هـ).

(٣) بيان المُجْمَل

وأحد أسباب الشرح إطالة المركز وإسهاب المقل، وهو السبب الرئيسي لوضع الجزري شرح «معراج المنهاج» لمنهاج البيضاوي بعد أن اختصره الشيرازي في «المنهاج» بالرغم من سهولة العبارة وإحكام المعنى، وبالرغم من هموم قصر العمر.^{١٥٦} ويكون الشرح على عدة مستويات، أهمها: حل الألفاظ، بيان المقاصد، إظهار ما خفي من الفوائد، عدم الاعتراض إلا فيما كان ضرورياً لتوضيح المعنى، الالتزام بعبارات النص الأصلي. وهو نفس سبب وضع الكاكي شرحه «جامع الأسرار في شرح المنار»؛ فقد اختصر النسفي وأوجز مما دعا إلى الكشف والتوضيح بناءً على طلب الخلّان بالرغم من حسن ترتيب المتن ودقة التحليل.^{١٥٧}

وقد يكون الشرح استكمالاً وإضافة على الشروح السابقة بغيّة تجاوز عيوبها، وفي مقدمته الملل من الإسهاب والتطويل. ويطلب السائل أن يكون الشرح على طريقة الحل من أجل اختصار المتن وعدم الدخول في الإشكالات، وعرض المسائل وإيراد الأدلة. المطلوب شرح عملي يريد الحلول دون المسائل، والنتائج بلا مقدمات، والغايات دون الوسائل، والإضافة والإكمال استدعاءً لمعانٍ من الذاكرة التاريخية في عصر التدوين الثاني، عصر الشروح والمختصات، وحفظ التراث في موسوعات ضخمة خوفاً عليها من الضياع بعد هجمات التتار والمغول من الشرق، والصليبيين والاستعمار الحديث من الغرب.^{١٥٨}

^{١٥٦} «فحملني ما اشتمل عليه هذا المختصر من قلة ألفاظه وكثرة معانيه وسهولة عباراته وإحكام مبانيه ... على أن أخذ في حل ألفاظه وبيان مقاصده وإظهار ما خفي من فوائده، مُعْرِضاً عن الاعتراض إلا فيما لا بد منه حيث توقّف على ذلك فهم ما لا يُستغنى عنه. ولتعلم أنني حيث أجد عبارات الإمام مُوفية بهذا المقصد لا أعدل عنها إلى غيرها؛ لأنها شرح وشهادة، وليكن مبدأ المختصر منها وبالشرح إليها إلا عادة.» الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٣٢-٣٣.

^{١٥٧} «فالكتاب «منار الأصوليين» مشتمل على أبحاثٍ دقيقة، ونكاتٍ لطيفة، مع حسن الترتيب والتهديب، ولطف الإيجاز والتركيب، غير أنه اقتصر فيه على الأصول كل الاقتصار، رَوماً للتخفيف والاختصار. كان مُفتقراً إلى الكشف والتوضيح، فالتمس مني طائفة من الخلّان أن أكتب له شرحاً جامعاً للمسائل، مُوضّحاً للدلائل، فشرعت فيه راغباً للإيجاز، ساعياً للإنجاز.» الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ١، ١٠٨-١٠٩. «فهذا شرح ألفته على المنار في أصول الفقه ... يحل ألفاظه ويبين معانيه ...» فتح الغفار، ص ٨.

وقد يكون النص واضحاً قصيراً وجيزاً حاوياً لب الأصول، متين البنية، شاملاً لأفكار المتقدمين والمتأخرين كالمحكم من الآيات، إلا أنه في حاجة إلى شرح للكشف عن رموزه وخفاياه وحل عقده العويصة.^{١٥٩} وبالرغم من أن الشرح تطويل وإسهاب إلا أن الشارح على وعي بأهمية التركيز وعدم الإطناب دون الإخلال، تجنباً للتطويل الممل والتقصير المخل.^{١٦٠} والشرح حريص على الالتزام بالأصول دون الفروع، وعدم الاستطراد والخروج على الموضوع.^{١٦١}

(٤) التواصل التاريخي

وقد يتم الشرح تقليدياً على عادة المتقدمين؛ فالتقليد في الشرح مثل التقليد في المتن، تقليد المتأخرين للمتقدمين.^{١٦٢} وقد يصل التقليد إلى حد التعظيم والتبجيل والتفخيم.^{١٦٣} ومن مظاهر التكريم الانتساب إلى الشارح في استعمال تعبيرات مثل «شيخنا»، «أستاذنا»، أو

^{١٥٨} «وكان له شروح رفال طوال، ينال من طالعتها ملال كلال. نسألك أن تشرحه شرحاً على طريقة أهل الحل، مختصراً مقاصد المتن حلاً، حاوياً على عوائدها البديعة، خاوياً عن زوائدها البشيعية.» شرح المنار، ص ٧-٨.

^{١٥٩} «إن كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» ... مع صغر حجمه، ووجازة نظمه، كتابٌ حاوٍ لمنتخب كل مديد وبسيط، جامع لخلاصة كل وجيز ووسيط، وافٍ بتمهيد أركان الأصول الشرعية، كافٍ في تشييد مباني القواعد الفرعية، مشتمل على زبدة مطالب هي نتاج أنظار المتقدمين، محتوٍ على نخب مباحث دُرر أبحار أفكار المتأخرين؛ فهو بحرٌ مُحيط يُفرز الدقائق، وكنزٌ مُغنٍ أودع فيه نقود الحقائق، ألفاظه معادن جواهر المطالب الشريفة، وحروفه أكمَامُ أزاهير النكات اللطيفة؛ ففي كل لفظ منه روض من المعنى، وفي كل سطر منه عقد من الدر؛ فلولا تقوى الله لنُظِمَ في سلك المعجزات، ولقليل منه آيات محكمات وأخر مُتشابهات، إلا أنه لاحتوائه على مطويات الرموز والأسرار، وعلى خفايا لم تكشف عن وجوهها الأستار، وكان مُحتاجاً إلى شرح يحل عقد عويصاته الأبيّة، ويفتح مغاليق كنوزه الخفية.» البدخشي، منهاج العقول، ج ١، ٣-٤.

^{١٦٠} «مُجنباً عن التطويل الممل والإيجاز المخل، مُراعياً شريطة الاقتصاد، ومُتجافياً عن التعسف والعناد»، منهاج العقول، ج ١، ٥. «فحينئذٍ استخرت الله تعالى ثانياً في شرح هذا الكتاب، لكن لا على السنن الأولى من الإطناب، بل على سبيل الاقتصاد بين الاختصار والإسهاب ...» التقرير والتحرير، ج ١، ٥. «طوينا عن ذكرها مخافة التطويل ...» السابق، ص ١٣٦. «الإفصاح والاختصار، ولا يخفى على من أتقن هذا المختصر الجامع لما في المختصرات والمطولات مع كمال التدقيق والتحقيق ...» تيسير التحرير، ج ١، ١. «مُعريضاً فيه عن التطويل والإسهاب ...» ابن النجيم، فتح الغفار، ص ٨.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الترحم عليه.^{١٦٤} وتتكاثر الألقاب في الشروح المتأخرة. وفي مُقابل ذلك يتم تقليل شأن الشارح الذي لم يبلغ عظمة أساتذته وأصحاب المتون، تواضعاً يُنسب إلى أدب العلماء، أو شعوراً تاريخياً بأن الشرح مهما بلغ من عظمة فإن المتن أعظم منه؛ ومن ثم يُعطي الشارح لنفسه لقب «العبد الضعيف غفر الله تعالى له».^{١٦٥}

ويعتمد الشرح على سلطة القدماء ومشايخ الشارح، ويقتبس منهم؛ «قال شيخي»، «قال أستاذي»، «قال الأستاذ الكبير». وقد يتحول ذلك إلى تجربة شخصية وسيرة ذاتية للشارح.^{١٦٦}

ويُطلق على صاحب المتن لقب «المصنّف»، وإن كان شرحاً يُطلق على صاحبه «الشارح». وقد يُستعمل لفظ الشيخ أو «شيخنا» إن كان الشارح من أتباع صاحب المتن أو مذهبه. ولزيد من التعظيم يترحم عليه.^{١٦٧}

ومن آليات الشرح تكملة الاسم بالإضافة إلى اللقب؛ فإذا قيل القاضي يُضيف الشارح «الباقلائي» أو العكس.^{١٦٨} وخطورة ألقاب التعظيم تدعيمها للتقليد واحترام سلطة القدماء، فمن يجرؤ على معارضة الشيخ الرئيس أو حجة الإسلام أو إمام الحرمين أو قاضي القضاة أو فخر الإسلام أو شمس الأئمة؟ ويتعدى التعظيم الأساتذة والأئمة

^{١٦١} التقرير والتحبير، ج ١، ٢٧٧؛ ج ٣، ٢٩٦، ٣٣٠.

^{١٦٢} «ولكننا أفردناها بالكلام على عادة المتقدمين»، الإبهاج في شرح المنهاج، ج ١، ١٤٢.

^{١٦٣} «ويقول العبد الضعيف محمد بن أحمد الجندي، ستر الله عيوبه في الدارين: هذه فوائد التقطتها من فوائد شيخنا علامة الوري، جامع الأصول والفروع، شيخنا وأستاذنا وملاننا مولانا علاء الملة والدين، ضياء الإسلام والمسلمين، عبد العزيز بن أحمد البخاري، رحمة الله عليه ورضي عن أسلافه الكرام؛ ومن فوائد الإمام المحقق والحر المدقق والأستاذ الكبير (العالم) النحرير مولانا حافظ الدين النسفي صاحب المنار، والكنز الوافي، ونور الله مرقد، مع أبحاث غريبة تذكراً للمُستفيدين وإجابةً للمُخْتَلِفين». الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ٥، ١٤٤٨.

^{١٦٤} التقرير والتحبير، ج ١، ١٩٨. «الإمام المدقق والعلامة المحقق في الرأي الثاقب ... العلامة المحقق والنحرير المدقق، عضد الملة والدين ... أستاذ المحصلين وخالصة المتأخرين ... الإمام المحقق والبحر المدقق ... فإنه غني عن المديح» تيسير التحرير، ج ١، ٤.

^{١٦٥} التقرير والتحبير، عدد المرات (١٠).

^{١٦٦} الكافي، ج ١، ١٤٢، ١٧٢، ٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٤، ٤٠٤؛ ج ٢، ٥٣٤؛ ج ٣، ١٢٤١.

^{١٦٧} التقرير والتحبير، المصنف (١٠٠)، شيخنا رحمه الله تعالى.

^{١٦٨} السابق، ج ٣، ٣٢١.

والأعلام إلى آل البيت وسيدة النساء.^{١٦٩} وقد يكون الشرح تعظيمًا للأشخاص، وإجلالاً لهم، وترحمًا عليهم، مثل أبي حنيفة «رحمه الله»، ومثل الأستاذ الكبير شمس الدين الكردي، وعمر رضي الله عنه.^{١٧٠} وفي «شرح الشرح» يزداد التعظيم المستمر بالألقاب والترحم والدعوات.^{١٧١} لا فرق بين مذهب وآخر؛ فالجويني إمام الحرمين، والغزالي حجة الإسلام، والرازي الإمام، والبزدوي فخر الإسلام، والديوسي شمس الأئمة. أما أبو بكر الرازي (الجصاص) فإنه ليس إمامًا لأنه حنفي، وليس من الفرقة الناجية، الأشعرية والشافعية؛ لذلك كان من آليات الشرح أن يُضاف للقب إذا ذُكر الاسم، أو أن يُضاف الاسم إذا ذُكر اللقب. وقد يكون الشرح تعظيمًا وتبجيلًا للشخص، مثل «محمد» أفضل الخلق خلقًا. ويحدد الشارح أسلوب المتن ويصفه بأنه للمبالغة.^{١٧٢} ويحتوي الشرح على عبارات التعظيم، مثل ﷺ إذا ما ذُكر الرسول،^{١٧٣} والصحابة رضي الله عنهم. وتعتمد الشروح على الشروح السابقة، المتقدمين والمتأخرين، بالرغم من عيوبها.^{١٧٤} ويذكر الشرح مصادره المتتالية، وتحديد تسلسلها، وخروج بعضها من البعض الآخر.^{١٧٥}

^{١٦٩} فواتح الرحموت، ج ١، ٢٦٧.

^{١٧٠} الكافي، ج ١، ٣٥٧؛ ج ٢، ٧١٤، ٨٠٧، ٩١٣-٩١٤؛ ج ٣، ١٤٢٦، ١٥٢١، ١٥٦٩. شرح مختصر المنار، ص ١٧.

^{١٧١} شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، ج ١، ٨٣؛ شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (٧٧١هـ)، ج ٢، ٦، ٤٠٨.

^{١٧٢} الكافي، ج ١، ٢٢٣؛ شرح مختصر المنار، ص ٤.

^{١٧٣} السابق، ص ١٤، ١٩.

^{١٧٤} «وأودعته فوائد ملتقطة من كتب العلماء المتقدمين، فوائد مقتبسة من تصنيف الفضلاء المتأخرين»، مناهج العقول، ج ١، ٤. «يُحيل أمير باد شاه في «تيسير التحرير» إلى شرح ابن الحاجب وحاشية التفازاني والتنقيح وشرحه التوضيح وحاشيته التلويح لصدر الشريعة»، تيسير التحرير، ج ١، ٤. شرح المنار، الشراح (٧). شرح متن «التحرير» لابن الهمام له على الأقل شرعان: «التقرير والتحرير» لابن أمير الحاج، و«تيسير التحرير» لأمر باد شاه.

^{١٧٥} يذكر الإسني أنه تتبّع في «نهاية السؤل»، وهو شرح «المحصول» للرازي، مصادره في «الحاصل» للفاضل تاج الدين الأرموي الذي اعتمد على «المحصول» للرازي الذي اعتمد بدوره على «المستصفى» للغزالي و«المعتمد» لأبي الحسين البصري، ومنها ينقل الرازي صفحات لفظًا لأنه كان يحفظهما. نهاية السؤل، ص ٤، ج ١، ٨. كما يذكر القرافي في «نفائس الأصول في شرح المحصول» مصادره؛ المحصول للرازي، «بسبب أن ألفه من أحسن كتب السنة، وأفضل كتب المعتزلة؛ «البرهان» و«المستصفى» للسنة،

يَتَّبَعُ الشرح مصادر النص وما فيه من نقلٍ حُرْفِيٍّ، ويُراجع النقل مثل الدراسات العلمية الجامعية الحديثة طلباً للصواب في المنقول والمعقول وفق قصد قائله. ولا فرق بين شرح ومختصر؛ فكلهما مفيد في جمع المادة وإن كان الشرح أكثر.^{١٧٦} ويرجع كل قول إلى مصدره طبقاً للأمانة العلمية والصدق في النقل، والتمييز بين النقل من القدماء والإضافة من المعاصرين؛^{١٧٧} فالنقل من الغير والإضافة من الشارح. وقد تتفق مع إضافة من شارح

و«المعتمد» و«شرح العمدة» للمعتزلة؛ فهذه الأربعة هي أصله، مصاناً بحسن تصرف الإمام، وجودة ترتيبه وتنقيحه، وفصاحة عبارته، وما زاد فيه من فوائد فكره وتصرفه وحسن ترتيبه، وإيراده وتهذيبه ... وجمعت له نحو ثلاثين تصنيفاً في أصول الفقه للمتقدمين والمتأخرين من أهل السنة والمعتزلة وأرباب المذاهب الأربعة، منها «البرهان» و«المستقصى» و«الإحكام» لسيف الدين الأمدي، وكتاب «الترجيحات» له، و«منتهى السؤل» له، و«المعتمد» لأبي الحسين، و«شرح العمدة» له، و«القياس الكبير» له، و«القياس الصغير» له، و«شرح البرهان» للإبياري، و«شرح البرهان» للمازري، و«الإفادة» للقاضي عبد الوهاب في مجلدين، و«الملخص» له، و«الفصول» للباقي في مجلدين، و«الإشارة» له، و«اللمع» للشيخ أبي إسحاق و«شرحه» له، و«المعالم» وشرحها للتمساني، و«المحصول» لابن العربي، و«العمدة» لأبي يعلى (مجلدان)، والواضح لأبي عبيد (مجلدان)، و«التمهيد» لأبي الخطاب (مجلدان)، و«التنقيحات» للسهروردي، و«الأوسط» لابن برهان (مجلدان)، و«الوافي» لابن حمدان الحراني (مجلدان)، و«تعليق على المحصول» لابن يونس الموصل، و«شرح النقشواني للمحصول»، و«كتاب ابن القاضي»، و«كتاب الإحكام» لابن حزم، و«كتاب الروضة» للشيخ موفق الدين، و«شفاء الغليل» للغزالي، و«تعاليق» لجماعة من العلماء المعتبرين في أصول الفقه لا أطول بذكرهم. «القرافي، نفائس الأصول، ج ١، ٩١-٩٥. «والتزمت من مختصراته بـ «المنتخب» و«الحاصل» لضياء الدين حسين، و«الحاصل» لتاج الدين، و«التحصيل» لسراج الدين، و«التنقيح» للتبريزي». السابق، ص ٩٦.

^{١٧٦} «والتزمت أن أعزو كل قول لقائله، وكل سؤال لمُورده، وكل جواب لمُفيدة؛ ليكون المطالع لهذا الشرح ينقل عن تلك الكتب العديدة الجليلة الغريبة، فيكون ذلك أجمل من النقل عن كتاب واحد في التدريس والإفادة، وعند المناظرات، وليكون إذا وقع خلل فيما نقلته وقد أعزيتَه إلى موضع يُستدرك من المواضع الذي أعزيتَه إليه، ويمكن استدراكه من أصله فيكون ذلك أيسر لتحقيق الصواب ورفع الخطأ». السابق، ص ٩٦.

^{١٧٧} «وما فتح الله تعالى به من المباحث والأسئلة والأجوبة والقواعد والتنبيهات أسرده سرّاً من غير إعزاء، ولعلّي أكون قد صادفت خاطر غيري في ذلك ولم أعلم به، غير أن الله تعالى أعلم بمواهبه في صدور عباده، غير أنني أذكر ما وقع لي من ذلك بفضل الله تعالى وفتح رجا النفع به إن شاء الله تعالى. وقد يتفق لي بعد ذلك أن أجده لغيري فلا أعيد ذكره خشية الإطالة. وقد يقع الخاطر على الخاطر في القصائد المنظومة، فكيف بموارد العقول؟ فإنه أقرب؛ لأنه كالمرائي إذا استوت في الجلاء تتجلى في جميعها الصور الواحدة». السابق، ص ٩٦.

آخر نظراً لتوارد الخواطر واتفاق العقول. ويعود الجزري في «معراج المنهاج» لشرح «منهاج الأصول» للبيضاوي إلى أصول النص في «المحصول» للرازي.^{١٧٨}

ويتركب النص الشارح من عدة نصوص أخرى سابقة مُدخلة، وهو ما يُعرَف في علم النص باسم «التناس». يُذكر النص المشروح أولاً مع شروحه ومختصراته السابقة لمعرفة الزيادة والاختصار بين النصين، ثم تُذكر أقوال الشُّراح السابقين الزائدة على النص مع إسقاط المكرَّر منها. هذا هو الشرح في مستوياته الثلاثة؛^{١٧٩} فليس الشرح إبداعاً خالصاً من حيث المادة، بل هو تجميع لها من مصادر سابقة.^{١٨٠} ويبرز النص إذا ما انتهى بلفظ «انتهى» الذي يُعادل المعقوفتين؛ فالشرح مثل الحاشية والتقرير يعتمد ولو بدرجة أقل على الاقتباسات مع بيان نهايتها بالحرفين «ا.هـ.»^{١٨١}. وتوجد العلامة ليس فقط في آخر الفقرة أو في وسطها،^{١٨٢} وتكثر علامة «انتهى» حتى تصل بالآلاف عندما يتحول الشرح إلى مجرد تجميع.

وكتابة الشرح ليست أسهل من النص، بل ربما أصعب منه؛ لأنها تتطلب جهداً زائداً في مراجعة مصادر النص والتحقق من صدق رواياته وبراهينه، يوضح المعاني، ويسهل على القارئ، ولا يتعذر على فهم المبتدئ، ولا يعصى إدراكه على المنتهي، ويبرر تسمية

^{١٧٨} الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٣٥٤، ٤٣١؛ ج ٢، ٥٥.

^{١٧٩} «وأبدأ بـ «المحصول»؛ فإذا تلخَّص كلامه وما عليه ثنَّيت بمختصراته؛ فإن زاد بعضها لفظاً أو غيرَ وضْعاً فأذكر ما يتعلق بذلك التغيير أو بتلك الزيادة من إيراد وتحرير وغير ذلك، ثم أثلثُ بتصانيف الناس المتقدم ذكرها، فأنقل ما فيها جميعها في كل مسألة تكون فيها من زيادة فائدة إن وجدتها، والمتكرر أسقطه. ويصير هذا الكتاب شرحاً للمحصول ولمختصراته من «المنتخب» و«الحاصل» وغيره، فيعظمُ نفعه، ويحل في الوضع وقعه.» نفائس المحصول في شرح الأصول، ج ١، ٩٧.

^{١٨٠} الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٨٢، ٢٧٤، ٤٤٩، ٤٥٥؛ الإبهاج في شرح المنهاج، الاقتباس بعلامة «انتهى» (٢).

^{١٨١} شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، ج ١، ٣٦٠؛ ج ٢، ٢١٧؛ التقرير والتحبير، «ا.هـ.» (٣٤)، «انتهى» (٢٥)؛ ا.هـ. مختصراً، ج ١، ٢٠١؛ ج ٣، ١٤١؛ تيسير التحرير، «انتهى»، ج ١، ٢٤٠، ٢٦٤، ٣٩٠، ٤٠٠.

^{١٨٢} مثل فتح الودود على مراقي الصعود للولائي (ت: ١٣٣٠هـ.)، ويتكرر فعل «انتهى» أكثر من ١١٠٠ مرة. نشر البنود على مراقي السعود، ا.هـ. (١٩)، هـ. (١٥)، انتهى (٢). «مُقْتَصَرّاً فيه غالباً على كلام جماعة من محقّقي المتأخرين من أصحابنا كصدر الشريعة وسعد الدين التفتازاني وابن الهمام والأكمل، مُبَيِّنًا الأصح المعتمد، مُفَصِّحًا عما هو التحقيق والأوجه.» فتح الغفار، ص ٨.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الشرح «نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول».^{١٨٣} واسم الشرح له دلالة على منهجه وموضوعه، مثل «نفائس الأصول في شرح المحصول» للقرافي.^{١٨٤}

والهدف من الشرح مراجعة الشروح السابقة التي حامت حول النص دون الغوص فيه؛ فبعض الشروح اكتفت بآليات اللفظ والمعنى دون الوصول إلى الأشياء ذاتها والبنيات، والبعض الآخر حاول الوصول إلى الأشياء والحقائق والبنيات ولكن حاد عن الصواب.^{١٨٥}

وبالرغم من أن الشرح لا جديد فيه إلا التجميع على بنية المتن، إلا أن الشارح يشعر بأنه مُبدع بإعمال النظر وكشف الأسرار بقوة الفكر، بل يصل الإبداع إلى حد الإبداع المطلق الذي هو على غير منوال، ولم يسبق إليه أحد.^{١٨٦} والغالب أن معظم الشروح لا جديد فيها، مجرد تجميع لمادة، اجترار لما هو معروف، معلومات دون علم.^{١٨٧}

وفي بعض الشروح الأخرى تضعف الذاكرة التاريخية، وتقلُّ أسماء الأعلام والمصادر والمذاهب والفِرَق، وتعيض ذلك بالاقتباسات التي تصل إلى الآلاف دون ذكر مصادرها غالباً، وبالآيات القرآنية.^{١٨٨}

^{١٨٣} نهاية السؤل، ج ١، ٤؛ الإبهاج في شرح المنهاج، المصادر (٣).

^{١٨٤} القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج ١، ٩٧.

^{١٨٥} «فإنه مع كثرة شارحيه وتزاحم مُترجميه كأنه درة ما ثقبوها، ومُهرة لم يركبوها؛ إذ عامة شارحيه وإن بذلوا جهدهم ما حاموا حول سرائق أسرارهم، وجمهور مُتعاطيه وإن بالغوا في استنبصاره ما لاحظوا ما هو معظم أنواره؛ فبعضهم اكتفوا بمجرد حل ألفاظه وبيان ظاهر معانيه، ولم يسلكوا مناهج حقائق خفاياه ودقائق مبانيه، وبعضهم عدوا سلوك طرائق حقائقه أمراً يسيراً، فضلوا عن سواء السبيل وأضلوا كثيراً، وبعضهم اشتغلوا بتطويل الواضحات، وأعرضوا عن حل عقد المُعضلات، فوجوه أبحار أسرارهم يعد في القناع، وهم لعمرى ما تيسر لهم الاقتراح ... فصعدت بصريح الحق حيث مجمع فيه الشارحون، وأصلحت مواقع طعن فيها الجارحون، وأشرت إلى ما وقع للمصنّف من السهو والتساهل، وما عرض للشارحين من الخطأ للغفلة أو التغافل.» مناهج العقول، ج ١، ٤.

^{١٨٦} «ولطائف أبحاث سمح بها جواد نظري، وغرائب أسرار أبدعها قوة فكري، من مخدرات حقائق هي بدائع الزمان، وأبحار أفكار لم يمسه إنس قبلي ولا جان.» مناهج العقول، ج ١، ٤-٥.

^{١٨٧} شرح المحلي (القرن التاسع) على جمع الجوامع للسبكي (ت: ٧٧١هـ) (جزءان)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (د. ت.).

^{١٨٨} وذلك في «فتح الودود على مراقي الصعود» للولائي.

(٥) وحدة النص

ويؤكد الشرح على وحدة النص المشروح مُحيلًا إلى أجزائه السابقة واللاحقة، كأن يؤكّد على وحدة النص الشارح مؤكّدًا أيضًا على وحدته من البداية إلى النهاية؛^{١٨٩} إذ يُحيل الشارح إلى باقي أجزاء النص والشرح. يُحيل الشرح إلى نفسه بدلاً من التكرار خاصة إذا ما تكرر المتن.^{١٩٠} ووحدة العمل نفسها جزء من وحدة المشروع الكلي للشارح، جزء من كل، عملٌ ضمن أعمال أخرى كما هو واضح في «الإبهاج في شرح المنهاج». كما يؤكد الشرح على وحدة العمل الفكري لصاحب النص وصاحب الشرح، واضعًا النص المشروح في إطار مجموع نصوص المصنّف، ومُحيلًا إلى باقي مصنّفات الشارح؛ فالشرح جزء من كل؛^{١٩١} فإذا شعر الشارح بانقطاع في الكلام نبّه عليه.^{١٩٢}

ويبين الشرح وحدة العمل المشروح، ويُحيل إلى اللاحق والسابق، إلى ما سيأتي أو إلى ما أتى من قبل؛^{١٩٣} فوحدة العمل في المتن المشروح وفي النص الشارح على حدٍّ سواء.^{١٩٤}

^{١٨٩} الكاشف، ج ١، ١٣٥؛ ج ٢، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٦، ٣١٣، ٣٤٦. «فلنذكر كلامه هنا على ما هو مذكور في أول الفصل»، ج ٣، ٢١، ٩٠؛ ج ٤، ٣٥؛ ج ٦، ١٢٥، ٢٠٨، ٢٩٣، ٣٤٨، ٣٨١، ٤٦٥، ٦٥٤. يُحيل الأصفهاني إلى كتاب الأوامر والنواهي، السابق، ج ١، ٢٣٦؛ العموم والخصوص، ج ٢، ١٢٩، ١٥٢؛ ج ٣، ٤٧٤. «سيأتي في باب الإجماع»، ج ٢، ٤٢٩. «وقد تقدّم في باب الأوامر»، ج ٥، ١٦٠، ٤١٩. «واعلم أن للمصنّف طريقةً أخرى في هذه المسألة ذكرها في المعالم»، الكاشف، ج ١، ٣٠٢.

^{١٩٠} الكافي ج ٣، ١٣٣٣. «وما كان كذلك كان منشأً للمفسرة على ما سيأتي بيانه مفصّلًا في باب أن الأصل عدم الاشتراك»، الكاشف، ج ٢، ١٣٧. «على ما سنبينه بعد ذلك»، ج ٣، ٥١٥. ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٤٨، ٢٠٦. الإبهاج في شرح المنهاج (١٨)، وحدة العلوم، وحدة المشروع (١). مناهج العقول، وحدة الشرح (١٠). «كما بيّنّا»، الكافي، جامع الأسرار شرح المنار للنسفي، ج ١، ٢٨٧؛ ج ٤، ٩٧٩.

^{١٩١} «على ما صرّح به المصنّف ها هنا، وفي كتاب المصنّف في «التناسخ». الكاشف، ج ٣، ٧٣. «وقال المصنّف في «المحصل» وفي «الأربعين»، ج ٤، ١٦٠. «وله شبه أخرى ركيكة مذكورة في كتاب «المعتمد»، من أراد الاستقصاء فليطالع». ج ٤، ٣٥٥. «وكل هذه المغلطة قد ذُكرت في كتابنا المسمّى «القواعد». ج ٥، ٥٥٧. «قال المصنّف في كتابه الموضوع في القياس وهو المسمّى بـ «الرسالة البهائية في المباحث القياسية»، ج ٦، ١٣٩، ١٥٢، ١٧١، ٥٥١، ٥٨٧.

^{١٩٢} «ولم يتوقف أول الكلام على آخره لعدم الاتصال»، فتح الغفار، ص ١٨٦.

^{١٩٣} السابق، ص ٦، ١٠-١٢، ١٥-١٦، ٢٢، ٢٣؛ نهاية السؤل، ج ١ (١٨)، إحالة، ج ٢ (٣١). القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج ٣، ١٢٠٠. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٨٩، ٣٩٣؛ ج ٢، ١٠٥. شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (جزءان): كما سيأتي (٣٦)، وقد تقدم (٣)، مما سبق (١).

كما تظهر وحدة المشروع كله، مشروع صاحب المتن ومشروع صاحب الشرح؛ إذ يُحيل المتن إلى باقي المتن، كما يُحيل الشرح إلى باقي الشروح.^{١٩٥} كما يبيّن الشارح وحدة العمل في المتن.^{١٩٦} وقد تُضاف فقراتٌ كاملة للربط بين أجزاء الشرح البيان وحدة العمل والمنظور.^{١٩٧}

ويقوم الشارح بوضع النص المشروع ضمن باقي النصوص الأخرى التي كتبها المصنف الأول شرحًا للجزء بالكل. الشرح هنا دراسية للموضوع عبر الأعمال دراسةً مقطعية، وليست مجرد دراسة طولية عبر العمل نفسه؛^{١٩٨} فلا يُفهم نص «المحصول» للرازي إلا بالإحالة إلى «المعالم» و«المحصل» وباقي مؤلفاته في علم الأصول، أصول الفقه أو أصول الدين.

وقد يتضمن الشرح الإحالة إلى مؤلفات الشارح لمزيد من المعرفة، كما يُحيل شارح مختصر المنار إلى كتابه المسمّى «هدى الناظرين». وقد يكتفي باسم الكتاب دون ذكر مؤلفه لشهرته، مثل «صاحب الهداية» و«هدى الناظرين».^{١٩٩} ويقوم الشارح باستعمال باقي مؤلفات المؤلف كمادة للشرح كما يفعل السنغاقى بالاعتماد على مؤلف البزدوي الآخر «شرح الجامع الصغير» أو «مختصر الحاكم» أو «المبسوط». ويستعمل الشارح مؤلفات باقي الحنفية، مثل أبي يوسف وأبي محمد، كمادة للشرح.^{٢٠٠}

آخر الكتاب الثاني (١). الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه للمارديني الشافعي، ص ١٠٥، ١٧٤.

^{١٩٤} التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (عدد المرات) (٢٧).

^{١٩٥} يُحيل ابن أمير الحاج في «التقرير والتحبير» إلى «رسالة المسيرة» لصاحب المتن ابن الهمام، ج ١، ١٢٣. تيسير التحرير، وحدة الشرح (٦)، وحدة المتن (٢). مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، وحدة العمل (٢). نشر البنود على مراقبي السعود، وحدة الشرح (٣). فواتح الرحموت، ج ١، ٩١، ٢٠٧.

^{١٩٦} التقرير والتحبير، ج ١، ٢١٧؛ ج ٢، ١٠٢. الإحالات إلى اللاحق والسابق (٢٧).

^{١٩٧} «وهذا آخر الكلام في المقدمة»، التقرير والتحبير، ج ١، ٩٠. «وهذا آخر ما تيسر من الكلام في شرح ما تضمّنته المقالة الأولى ... واشتملت هذه المقالة (الثانية) بسبب هذا الإدخال في الأحكام»، «وفي أدلة الأحكام من الكتاب والسنة والإجماع والقياس»، ج ٢، ١٠٢.

^{١٩٨} هكذا يفعل القرافي في «نفائس الأصول في شرح المحصول».

^{١٩٩} الكافي، ج ١ (٥)، ج ٢ (٥٠)، ج ٣ (٥٤)، ج ٤ (٢).

^{٢٠٠} شرح مختصر المنار (٣). يُحيل الشنقيطي في «مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر» إلى رسالته المسماة «منع جواز المجاز»، ص ٥٦، ٥٨.

ويعتمد الشارح على أكثر من مخطوط؛ أي على أكثر من نسخة من المتن المشروح اطمئناناً إلى صحة المتن؛ لذلك كثيراً ما ينبّه «وفي نسخة أخرى»، كما يفعل ابن رشد في الشرح الكبير، «تفسير ما بعد الطبيعة».^{٢٠١}

رابعاً: الخلاف والحكم

(١) الاختلافات بين المذاهب

وقد يزيد الشرح أسماء الأعلام والفرق والمذاهب وضعاً للنص في السياق؛ فبعد الوجوب يُذكر الإمام الشافعي، عليه رحمة الله تعالى، أنه بعد الحظر الإباحة. وعادةً ما يكون الشرح من المذهب الذي ينتمي إليه الشارح، مثل الأشاعرة الأساس العقائدي للشافعية. وصاحب الرأي هو أبو يوسف رحمه الله تعالى، أو القاضي أبو يزيد شمس الأئمة فخر الإسلام ومن تبعهم من الأئمة المتأخرين. ويكفي اللقب دون الاسم، بالرغم من كثرة القضاة والشموس. ويفرّق الشرح بين المتقدمين والمتأخرين في كل مذهب لرصد الخلاف بينهم؛ فالمذهب يتطور ويتغير بتغيّر العصور والأزمان، بل قد يُذكر أصحاب المذاهب كلهم الشافعي وأحمد ومالك، أو المذاهب نفسها كالشافعية والحنابلة، أو الفقهاء مثل أبي بكر الدقاق. كما يُذكر الرواة من الصحابة والتابعين كعبد الله بن مسعود وغيره. وتُذكر القدريّة وأهل الاعتزال وأهل الحديث، العلماء والأصوليون والفرق وأصحاب المقالات.^{٢٠٢}

ويُذكر الاتفاق كما يُذكر الاختلاف، ولكن على نحو أقل؛ لأن الاتفاق لا يسمح بالشرح في حين أن الخلاف يُعطي فرصة لذكر الاختلاف وبيان أوجهه وطرق حله. ويكون الاتفاق بين المذاهب الفقهية الأربعة.^{٢٠٣} ويعيّن الشرح المذاهب كلها، كما يعيّن الفرقة أو المذهب الواحد،^{٢٠٤} ثم تتم المقارنة بين المذاهب لبيان أوجه اتفاقها واختلافها.^{٢٠٥}

^{٢٠١} الكافي، ج ٣، ١٣٢٩، ١٣٩٩، ١٤٨٣. القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج ٣، ١٣٨٦. شرح المنهاج، نسخة (٩).

^{٢٠٢} الكافي ج ١ (١)، ج ٢ (١٠)، ج ٣ (٩)، ج ٤ (١)؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١ (١١)، ج ٢ (٦)؛ شرح المنار (١٩)؛ شرح مختصر المنار (٧)؛ الإبهاج في شرح المنهاج، المذاهب (٢٦).

^{٢٠٣} «إن الأئمة الأربعة ذهبوا إلى جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد...» ج ٤، ٥١٩. «إن تقرير الإجماع أن يُقال أجمعت الصحابة على المنع من تخصيص الكتاب بخبر الواحد، وإجماعهم حجة.» ج ٤، ٥٢٤. «وإن الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها أن تلك مسألة واحدة، وكذلك جميع ما ذكرنا من الأمثلة

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وقد يدخل الشرح في القضايا الخلافية بعد أن صمت النص عنها؛ فالقرآن لفظ ومعنى، ثم يُضيف الشرح «خلافًا لمن زعم أن القرآن هو المعنى فقط» لأنه كلامٌ قديم واللفظ حادث،^{٢٠٦} ومثل الدخول في قضية الحسن والقبح العقليين باستفاضة، وهي بعض المسائل الخاصة بعلم أصول الدين، مثل هل الجنة والنار يفنيان. كما يدخل الشرح في المسائل الخلافية المذهبية الفقهية، الحنفية والشافعية غالبًا، وأحيانًا مع المالكية. كما يختار صاحب الكافي المذهب الحنفي، ويدعمه برأي أصحاب المذهب السابقين، الجصاص وعيسى بن أبان والكرخي، ويعود إلى الأصول الأولى عند أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف والشيباني وزفر. وبالرغم من أن المواقف الفقهية لا تبدو كثيرًا من الشارح إلا أنه يُقارن بين الأحكام الفقهية نفيًا وإثباتًا بين الفقهاء، وتتم المقارنة بين المذاهب الفقهية.^{٢٠٧} وبالرغم من عدم المقارنة المستمرة مع المذاهب الشيعية الإمامية أو إسماعيلية، إلا أن الشروح المتأخرة في أواسط آسيا الحنفية والماثريدية منها يبدو في مصطلحاتها أثر أسلوب أصول الفقه الشيعي، مثل «الكبروية» أو العلمية، «التنجيزي»، أو عبارات التعظيم مثل «قدّس الله سره»، أو ألقاب مثل «الشريف».^{٢٠٨} وتنفذ الشروح السابقة لما وقع فيها من أغلاط.^{٢٠٩}

والسؤال هو: هل أحدث هذا التراكم التاريخي الإبداع الضروري والاختراق النوعي والتجاوز والنقلة الحضارية؟

... ج ٥، ٤٥٦. «وبالجملة ليست صورة المسألة الثالثة ما لم يستقر الخلاف على ما توهمه بعضهم، بل صورتها مفروضة عند استقرار الخلاف.» ج ٥، ٤٦٠. ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٠٤، ١٥٠، ٢١٤. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٣٧٥، ٤٤٧؛ ج ٢، ٢٨٧؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٣١٤، ٤٦٧، ٤٩٠؛ ج ٢، ٥٣٤؛ الإبهاج في شرح المنهاج، الاتفاق (٤).
^{٢٠٤} شرح مختصر المنار، ص ٨، ٢٠؛ الجزري، معراج المنهاج، ج -، ١٤١، ١٤٥-١٤٦، ١٦١-١٦٢، ٢٢١، ٣٩١.

^{٢٠٥} السابق، ج ١ (٢٣)، ج ٢ (٢١).

^{٢٠٦} الكافي، ج ١، ١٦٠، ١٦٦.

^{٢٠٧} الكافي، ج ٢، ٩٢٩؛ نهاية السؤل، ج ١، ٢٥٦، ٣٣٦.

^{٢٠٨} فواتح الرحموت، ج ١، ٩، ٥٩، ٧١، ١٦٣، ٢٥١.

^{٢٠٩} «وقد وقع في كثير من الشروح هنا مخالفة لما قرّرت فاجتنبته»، نهاية السؤل، ج ٢، ١٢١.

(٢) الاحتمال أو التوسط أو التوقف عن الحكم

والغالب أن يكون مذهب الشارح هو نفسه مذهب صاحب النص المشروح، أشعري شافعي يشرح أشعرياً شافعيّاً. ومع ذلك يظهر الخلاف بينهما؛ لأن الفرق الكلامية والمذاهب الفقهية ليست دوائر مغلقة وكُتلاً صمّاء، بل تتخلّلها فروع واتجاهات وآراء مُتباينة تتقاطع فيما بينها عبر حدود الفرق والمذاهب؛ لذلك تتعدّد المذاهب ويتم اختيار أحدها، هو في الغالب المذهب الأشعري، مذهب الفرقة الناجية، وهو مذهب «أصحابنا» أو «الأصحاب»^{٢١٠} بل إن الشارح ينبّه على سهو المصنّف ويعذره ولا يدينه.^{٢١١} ومن أهم المهمات تلخيص محل النزاع ومعرفة مواطن الإشكال؛ إذ لا يؤخذ النص كتصديق، بل كإشكال.^{٢١٢}

وقد يكون الحكم توفيقاً بين مذهبين دون استبعاد أحدهما؛ فكلاهما رأيان، لكلّ منهما ما يؤيده، ولا سبيل إلا الاختيار بينهما بناءً على المرجّحات.^{٢١٣} وقد يكون الحكم توسطاً بين موقفين، ويكون هو الأصح.

وقد يكون الشرح احتمالاتٍ ضمن احتمالات عدة دون الوقوع في القطع والجزم؛^{٢١٤} فللاية تأويلان في صيغة «فإن قيل ... قلنا ... أو نقول». ويأتي الاحتمال من الاحتمالين من الاعتراض، ولكل احتمال رد. وقد تأتي صيغة الاحتمال صراحةً في شرح معنى الحديث.^{٢١٥}

^{٢١٠} الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ١٤١. و«المسألة فيها خلاف في مذهبنا والمختار أن ...» نهاية السؤل، ج ٢، ١٨٣. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٥٣، ٧٢؛ ج ٢، ١٢١. «إنه قد اتّضح ما نقلناه من كلام الأئمة أن مذهب الأشعري، أن الأمر موجود بذاته وصفته في الأزل، ولا مأمور في الأزل.» ج ٤، ٩١. و«المختار مذهب الشافعي ...» ج ٥، ٤٨٦. «الحكم بالتجوز»، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٢٠٤.

^{٢١١} «قول المصنف قد سبقت هذه المسألة في علم الكلام من هذا الكتاب سهو من المصنف.» الكاشف، ج ٥، ١٤٣.

^{٢١٢} «إن هذا الكلام يستشكل»، ج ٤، ٥٥٨. «إن أهم المهمات تلخص محل النزاع.» ج ٥، ٢٢١؛ ج ٦، ٥٩١.

^{٢١٣} «إن هذا الكلام فيه إيهام أن يكون الخلاف واقعاً في السنة لوقوعه في الجزء والشرط وليس الأمر كذلك.» ج ٥، ٣٣٩.

^{٢١٤} «فلا تناقض بين الكلامين»، الإيهاج في شرح المنهاج، ج ١، ١٥٥.

^{٢١٥} «وقد وقع في كثير من الشروح هنا مخالفة لما قرّرته فاجتنبته.» نهاية السؤل، ج ٢، ١٢١.

^{٢١٥} الكافي، ج ١ (٢٠)، ج ٢ (٨)، ج ٣ (١٩)، ج ٤ (١٢)، ج ٥ (٧).

وأحياناً يكون الشرح بلا موقف، مجرد شرح وإظهار علم وإعطاء معلومات،^{٢١٦} وفي هذه الحالة يغلب على الشرح الهدوء والتمرينات الصورية. والمذهب الصحيح هو المذهب المختار.^{٢١٧} وبالرغم من أن الشرح مُحايِد لا يأخذ موقفاً ولا يُصدر حكماً إلا ما كان في المتن من قبل، إلا أنه أحياناً ومن أجل إظهار المواقف في شرح لا موقف له يُصدر الحكم بالكفر والضلال، مثل حكم السنغاقى على الفلاسفة وغيرهم ممن اكتفى بالرأي كما اكتفى بظاهر الحديث،^{٢١٨} من أجل استبعاد الطرفين والعودة إلى أصل الموضوع الذي يتحمل آراءً عدة.

(٣) القطع بالصواب أو الخطأ

وليس الشرح مجرد بيان وتفصيل وتوضيح وإحكام للنص، بل قد يكون نقداً وتغييراً ومناقضة له ورفضاً للموقف الذي يعبر عنه؛^{٢١٩} لذلك تكثر عبارات النقد، مثل «لا يصح أن يُقال»، «وهذا فاسد»، «وهذا ضعيف»، ثم اختيار الصحيح منها. وهو أشبه بالسبر والتقسيم في مسالك العلة. ومن أسباب الخطأ إطلاق الأحكام، ورد الجزء على الكل، أو الكل إلى الجزء.^{٢٢٠} وفي هذه الحالة يقوم الشرح على منطق الاستبعاد، وهو منطق قطعي

^{٢١٦} وذلك مثل كثير من الفقرات الشارحة عند ابن الفركاح في «شرح الورقات».

^{٢١٧} شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، ج ٢، ٩٦.

^{٢١٨} «ألا ترى أن الضلال الذين ضلُّوا بسبب الاكتفاء بالرأي من الفلاسفة وغيرهم أكثر من الذين اكتفوا بمجرد ظاهر الحديث؟» الكافي، ج ١، ١٨٨-١٨٩. نهاية السؤل، ج ١، ٣٥. «هذا مذهب مردود عليه»، الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٨٨.

^{٢١٩} «وأما الحد الذي اختاره المصنّف فلنشرحه أولاً ثم ننظر في صحته»، الكاشف، ج ٣، ٣٢. «فاندفع بحمد الله جميع ما أورده على هذا الكلام»، ج ٣، ٩٤. «نقل المذاهب المنقولة في المسألة على سبيل الاستيعاب، ثم نبين ما هو المختار من المذاهب، ثم إقامة الدليل عليه»، ج ٣، ٣٢٣. «إنا ننقل مذاهب العلماء في هذه المسألة، ثم نذكر الدليل على ما يختاره المصنّف، فننظر في صحة تلك الأدلة وفسادها»، ج ٣، ٤٢٦.

^{٢٢٠} «وهذا فاسد»، ج ١، ١٨٦، ٢٢٨-٢٢٩. «وهذا الجواب فاسد»، ج ٢، ١٥٠. «ويبتين مما ذكرناه فساد ما ذكره»، ج ٢، ٢٦٥. «قد بينّا فساد هذا الكلام»، ج ٢، ٥٠٢. «وهو باطل»، الكاشف، ج ٢، ١٢٤. «فلنذكرها مع بيان فسادها»، ج ٣، ٧٧. «قلنا هذا مُندفع لأننا بينّا فساد هذا المذهب»، ج ٣، ٢٠٣. «والذي يوضّح فساد ما ذكره»، ج ٣، ٣٥٠. «وهذا كله خبط وخروج عن القواعد واختيار لمذهب باطل من غير

يُزَيِّحُ المخالف، وليس منطق احتمالياً يقوم على الحوار مع المخالف ﴿قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ
إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.^{٢٢١} ولا يتم ذلك إلا بعد المراجعة؛ فلا حكم إلا بعد
المداولة.^{٢٢٢} ويصل الأمر إلى حد اللعن والسخرية.^{٢٢٣}

والأغلب تضمّن الشرح أحكاماً بالصحة والفساد، بالصواب والخطأ، بالضعف
والقوة.^{٢٢٤} وبعد إصدار الحكم بالفساد والخطأ يتم التصحيح وإصدار الحكم بالصواب.
وقد يكون الحكم تقريبياً احتمالياً، أقرب إلى الصحة منه إلى البطلان، أو أقرب إلى البطلان
منه إلى الصحة.^{٢٢٥} وقد يكون الموقف هو «المختار»؛ أي المفضل دون حكم بالصواب

دليل ولا برهان»، الكاشف، ج ١، ٢٧٥. «وباقى كلامه ساقط جداً فليتأمل فإنه يظهر بأدنى نظر»، ج ٢،
٥٤. «وهذا مذهبٌ باطل باتفاق»، ج ٣، ٤٩٩. «هذا ما قاله المُعْتَرِض وهو فاسد»، ج ٥، ١٠٦. «وأما ما
ذكره من دفع المسلسل ففاسد»، ج ٦، ٤١٧. «وأما على الإطلاق فممنوع، والعجب منه دعوى الضرورة»،
ج ٢، ١٠٦. «وأما الوجه الثاني فضعيف جداً»، ج ٢، ١٠٦. «وهذا ضعيف»، ج ٢، ٢٠٤. «واعلم أن ما
ذكره ضعيف»، ج ٢، ٤٥١. «إن المصنف أجاب عن الأثر بأنه قول صحابي وهو ضعيف؛ أي ليس
بحجة»، ج ٤، ٥٥٥. «وهذا الوجه ضعيف»، ج ٤، ٥٦٠. «وهذا ما يُشعر به ظاهر كلامه وهو ضعيف»،
ج ٥، ٦٨. «فهذا شرح هذا الوجه وهو ضعيف»، ج ٥، ٢٢٦، ٣٢٣، ٤٦٣؛ ج ٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٣٢. «كل
واحد من هذين الدليلين ضعيف»، ج ٥، ٥٦٥. «إذا أريد بالإسعاد الأمر العادي سقط هذا الكلام»، ج ٢،
٢٦٨. «هذا كلامٌ ساقط جداً»، ج ٣، ٢٦٠. «وهذا غلط»، نهاية السؤل، ج ٢، ٢٦٢. «هذا كلامٌ ركيك»،
الكاشف، ج ١، ٢٨٩. «وهذه الأقاويل غير صحيحة»، ج ٤، ٢٢٢. «فقد تبين أن المُعْتَرِض على الفقهاء
هو الذي غلط»، ج ٥، ١٢٣. «واعلم أن هذا وهم»، ج ٤، ٢٤٠. «ولعسر هذا الفرق صار إلى هذا المثال
تحريف محض وهذيان صرف»، ج ٤، ٢٤٦. «وهذا في غاية السقوط»، فتح الودود على مراقى الصعود،
ص ٣٠. «فهذا هو شرح هذا التعريف وهو باطل»، ج ٤، ٤٨٠. «ودعوى ذلك في غاية البعد»، ج ٤، ٥٥٩.
«إنه غلط»، فتح الغفار، ص ١٩١. «إن أصلهما هنا غير صحيح»، ص ٢٢٠. «غير صحيح»، ص ٢٣٤،
نشر البنود على مراقى السعود. وهو مُحال (١). «وهو ساقط»، ج ٦، ٢٧٢. «وهذا كلامٌ ضعيف»، نهاية
السؤل، ج ٢، ١٧٨. «إن مثل هذا الكلام غير معدود من صنيع العلماء، وإنما هو استرواح بما لا يعصم»،
الإبهاج في شرح المنهاج، ج ٢، ١٢٧.

٢٢١ فواتح الرحموت، ج ١، ٦٤، ٤١٨.

٢٢٢ السابق، ج ١، ١٩٦، ٢١٣، ٢١٨، ٣٢٣.

٢٢٣ فواتح الرحموت، لعن (متصل)؛ الطوسي، ج ١، ٣٥١؛ السخرية، ج ١، ٣٧٩.

٢٢٤ الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٣٥٥؛ ج ٢، ١٤٨؛ شرح المنار، الحكم بالصواب والخطأ (٨).

٢٢٥ «ولا غرض لنا الآن في تصحيح هذا المطلوب ولا في إبطاله؛ فقد تبين مما ذكرناه أن ما ذكره
المصنف في هذا الفصل حائل عن الصواب وطريقه». ج ٦، ٤٩٥. «إن الحكم قد يكون بالصحة وقد

وتخطئة المواقف الأخرى.^{٢٢٦} وقد يصل الأمر إلى حد السب واللعن، ووصف المعارضين بالجهلة.^{٢٢٧}

وقد يصدر في الشرح حكمٌ قطعي بالصحة؛ «هذا حدٌ صحيح جامع مانع»، أو هذا فاسد. وهناك غلط في الأصل. وقد يكون مُخالفًا؛ «وعندنا لا يسقط من ألف شيء». وقد يكون الشرح تحديدًا لصيغ القول، الأمر أو النهي أو مدى إلزامها.^{٢٢٨} بل يُحيل الشرح إلى متون شيعية لنقد تعريفاتها، مثل نقد التعريفات الركيكة للشريف المرتضى في «الذريعة».^{٢٢٩} ومع ذلك هناك بعض الإشراقات في الشروح تبين أن روح الحضارة، وهي الاستمرار في التجاوز، ما زالت حاضرة؛^{٢٣٠} ففي «التقرير والتحبير» يُعلن ابن أمير الحاج «أنا لا أقلد أحدًا في المعقولات».^{٢٣١}

يكون بالبطلان» الكاشف، ج ١، ٢٧٦. «أعلم أنه يقرب من الصحة»، السابق، ج ١، ٢٨٣. «والصحيح عندي»، ج ٥، ٢٣٤. «وما ذكره المصنف صحيح لا يتم الدليل بدون الجواب عنه»، ج ٥، ٢٣٨. «إن صوابه أن تقول»، الكاشف، ج ١، ٢٧١. «فالصواب أن يُقال»، ج ٢، ٣. «والصحيح من الجواب»، ج ٣، ٣٤٣. «المصنف احتج على صحة مذهبه بوجه»، ج ٤، ٧. «والجواب الصحيح الأصولي»، ج ٤، ١٨٠. «والجواب الصحيح»، ج ٤، ١٨١. «والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور»، ج ٤، ١٩٨. «وهذا كلامٌ صحيح يتوجه من المعتقد لبطلان الأصل»، ج ٤، ٥٠٠. «والصواب أن يُقال»، ج ٦، ١٠٧. «والحق في هذه المسألة»، ج ٥، ١٨٥. «وهذا خلف»، فواتح الرحموت، ج ١، ١٩٩. «هذه مكابرة»، ج ١، ٣٩١.

^{٢٢٦} «والمختار»، الكاشف، ج ٥، ١٥٣، ١٦٤. «إن هذا القسم يتضمن الكلام في المسائل المختلف فيها في أنها من باب الناسخ، فقال قوم إنه ناسخ، وقال آخرون ليس بناسخ، والمختار أنه ليس بناسخ». ج ٥، ٣٢١. «إن هذه المسألة تصريح بأن الحكم الثابت بالقياس قد يكون مظنونًا وهو اختياري، ومُنَاقَض لقول من يقول إن الأحكام الشرعية بأسرها معلومة». ج ٦، ١٧١. «الإبهاج في شرح المنهاج، المذهب المختار (١)، إصدار الحكم (١٦). تشنيف المسامع بجمع الجوامع، المختار (٢٠). تيسير التحرير، ج ١، ٣٣١. التقرير والتحبير، «المختار»، مثلًا ج ١، ٨٣؛ ج ٢، ١٨١؛ ج ٣، ٤٦٢. «وهكذا هو الصحيح»، ج ٢، ٣٣٤.

^{٢٢٧} فواتح الرحموت، ج ١، ٤٠.

^{٢٢٨} الكاكي، ج ١ (٢)، ج ٢ (٦)، ج ٣ (١١). نهاية السؤل، ج ١، ١٦٧؛ ج ٢، ١٤١، ١٤٩، ٢٠٧. «وما قاله المصنف هو الصواب»، نهاية السؤل، ج ٢، ٣٤٤. «الحكم بالصحة»، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٢٤، ١٧٩. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٨٨، ٢٩٦. «وقد أبطلنا قولهم فيما سبق»، شرح المنار، ص ٥٤٩. «صحة المذهب»، «صحة مذهبنا»، الكاكي، جامع الأسرار شرح المنار للنسفي، ج ١، ٢٤٨، ٢٨٤. «والصحيح مذهب مالك»، فتح الودود على مراقي الصعود، ص ٤٠. نشر البنود على مراقي السعد، الأصح، الصحيح (٢). «والصواب عندي»، ج ١، ٧٣.

(٤) الاحتمال العلمي أم الإيمان الديني؟

وتمتلئ الشروح والمتون أيضاً بعدة «لازمات» وبنية تفوّض الأمر إلى الله باعتباره «أعلم العلماء»، ويمكن أن تتوّل بطريقتين: الأولى أنه يكشف عن الاحتمال العلمي ضد القطع بالحكم، أي نسبية المعرفة، أو يكشف عن إيمان عميق بالحقيقة؛ وبالتالي مع القطع وضد النسبية. وقد يكون الحكم بالاتفاق أو بالأغلبية، وقد يكون الحكم قطعياً أو ظنياً طبقاً لأنماط الاعتقاد، أو لأحكام العقل الثلاثة،^{٢٣٢} وقد يكتفي ببيان الحكم بعد مراجعته.

ومع ذلك تتكرر لازمة «الله أعلم بالصواب» منعاً للقطع، وتأكيّداً على احتمال الأحكام البشرية؛ فالترجيح أفضل من القطع، وكذلك الإعلان عن غرابة موقف دون الحسم ببطلانه.^{٢٣٣} بعد كل هذه الشروح المطولة «الله أعلم» أو «والله أعلم بالصواب»، وأحياناً يُضاف «والله المرجع والمآب»، وأحياناً تكون نفس اللازمة في المتن نفسه ولا تكون في الشرح، وفي الغالب تكون في المتن والشرح معاً. تدور كل الشروح في إطار إيماني عميق يتجلى في كثرة العبارات الإيمانية في آخر الفقرات والفصول والأبواب، مثل «الله أعلم»، «إن شاء الله»، «الله الموفق»، وتكثر «الله أعلم».^{٢٣٤} وقد تظهر التعبيرات وسط الفقرات وليس فقط في آخرها،^{٢٣٥} بل يتم شرح هذه العبارات الإيمانية في البداية مثل البسملات والحمدلات، والنهاية وهي ليست في حاجة إلى شرح. الشرح من أجل الشرح، الشرح قطاراً

^{٢٣٩} الكاشف، ج ٦، ١٤٢.

^{٢٤٠} «سنذكره بعد شرحنا لهذا الحد»، الكاشف، ج ١، ٤١٣.

^{٢٤١} التقرير والتحبير، ج ١، ٣.

^{٢٤٢} شرح المنار، أنماط الاعتقاد (٢)، أحكام العقل الثلاثة (٦).

^{٢٤٣} الكاشف، ج ٢، ١١٣، ٣٨٠، ٤٠٩؛ ج ٣، ٤٧٤؛ ج ٤، ٥٠، ١٣٨، ٢٠٦؛ ج ٥، ٤٧، ١٩٨؛ ج ٦، ٢٨٣. «فلنشرع نحن في ذكر الترجيح فنقول»، ج ٤، ١٨٩. «ونقل عن بعضهم عن كتاب لابن طلحة قولين في بطلانه، وهو غريب إن صح»، ج ٤، ٤٤٦. الإبهاج في شرح المنهاج، الله أعلم (٦)، الدعاء بالتوفيق (٤). «والله أعلم بالصواب»، تيسير التحرير، ج ١، ٢٥١. «والله أعلم»، ج ١، ٣٠٨، ٣٤٨. «والله سبحانه هو الموفق»، ج ١، ٣٢٤.

^{٢٤٤} هي التعبير الشائع في «الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات» للمارديني الشافعي.

^{٢٤٥} التقرير والتحبير، ج ١، ٧؛ ج ٣، ٤٧٣-٤٧٥. «والله سبحانه وتعالى أعلم» (٦٨)، «إن شاء الله تعالى» (٧)، «والله الموفق» (٣)، «والله سبحانه الموفق لحاسن الآداب، والهادي إلى سبيل الصواب»، ج ٣، ٣٨٠.

يسير بصرف النظر عن محطّات الوقوف. وتكثر في أول الكتاب وآخره، وتتحوّل المقدمات والخواتيم إلى خُطْبٍ منبرية تخرج عن حدود البحث العلمي الرصين.^{٢٣٦} وفي الشروح المتأخرة تظهر المحسّنات البديعية بوضوح في الأسلوب خاصّة في المقدمات الإيمانية؛ فالإيمان كمضمون، والبيان والبديع كوسائل في التعبير، صنوان.^{٢٣٧} وقد يكون الشرح أسلوبياً خالصاً؛ فإذا بدأ النص بالبسملة ثم بالموضوع مباشرة أضاف الشرح بينهما فيما بعد؛ فإذا كان في النص اسم إشارة يتم توضيحه ببيان المشار إليه بلفظ أي، وإذا كان السطر لموضوع يتم شرحه بداية باسم الصلة، وإذا كان ضميراً تم إخراجهم من المستتر إلى الصريح؛ أي من ضمير الملكية إلى الموضوع ذاته.^{٢٣٨} يكون الشرح إذن للأسلوب وطرق الصياغة.^{٢٣٩}

خامساً: آليات الشرح

تظهر آليات الشرح خاصّة في أوائل العبارات في بداية الشرح، أو في أواخرها في نهاية الشرح. تكشف عن القصد من الشرح وتبيّن هدفه. وأحياناً يخلو الشرح من أي عبارات دالة تبيّن القصد منه، وهو الشرح المحايد الأقرب إلى العبارة الشارحة. والعبارة الأولى قبل الشرح أهم من العبارة الأخيرة بعده؛ فالأولى تبيّن القصد، والثانية تعلن عن تحقّقه.^{٢٤٠} وتظهر هذه الآليات بوضوح، سواء طال النص أو قصر، وذلك بتحليل أوائل العبارات للشروح.^{٢٤١} ويقتصر تحليل آليات الشرح في الغالب على أوائل الفقرات الشارحة دون مقاطعها الصغرى داخل الشرح.

^{٢٣٦} مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، إن شاء الله (٣)، والله تعالى أعلم (٤). نشر البنود على مراقي السعود، «والله تعالى أعلم» (١). لازمات فواتح الرحموت، «إن شاء الله تعالى»، ج ١، ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٣٨١، ٣٩٠، «وبالله التوفيق»، ج ١، ٩٤، «والله أعلم بحقيقة الحال»، ج ١، ٢٦١، «الله أعلم» (٤)، «والله أعلم بالصواب» (١).

^{٢٣٧} تيسير التحرير، ج ١، ٤؛ فواتح الرحموت، ج ١، ٢-٣.

^{٢٣٨} الإمام جلال الدين المحلي، شرح الورقات، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت.)، ص ٢، ٣، ٦، ١٩.

^{٢٣٩} ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٣٦٣.

^{٢٤٠} «هذا هو شرح ما اختاره المصنف من التقسيم المذكور في المتن»، الكافي، ج ٤، ٤٥٩.

و غالباً لم تتطور آليات الشرح من الشروح المتقدمة حتى الشروح المتأخرة، في حين تطوّر النصّ المشروح؛ فالآليات واحدة، واتجاهات الشرح مختلفة. وقد تغلب بعض الآليات على الأخرى في الشروح؛ قد تغلب العبارة الشارحة على الضبط والإعراب والشروح اللغوية.^{٢٤٢} والشارح على وعي بالأنواع الأدبية.^{٢٤٣} ويحدّد الشارح آليات الشرح بنفسه؛ ضرب الأمثلة، الإشارة إلى الأدلة، إيضاح المُشكِـل، تقييد المهمل والمغفل.^{٢٤٤} ولا تختلف آليات «شرح الشرح» عن آليات شرح المتن؛ فقد يكون شرح الشرح قصيراً أو طويلاً. ويسبق الشرح «قوله». وهو ليس دراسة لموضوع نظراً لاعتماده المطلق على الشرح السابق؛ فقد بعدت المدة بينه وبين المتن الأول، وانتهى الدافع الحيوي؛ فإذا كان المتن سريع الإيقاع فإن الشرح متوسط السرعة، وشرح الشرح بطيء الحركة.^{٢٤٥}

(١) إعراب اللفظ

يبدأ الشرح لغوياً بإعراب الألفاظ؛^{٢٤٦} فالفقه يفسر لغوياً، والمعنى الاشتقاقي أول معاني الألفاظ بالإضافة إلى العُرفي، وأخيراً الاصطلاحي، كما هو الحال في منطق اللغة في علم الأصول.

وقد يكون الخلاف لفظياً، ولا مشاحة في الاصطلاح؛^{٢٤٧} فالشرح تحرير لمحل الخلاف اللفظي، بين الحقيقة والمجاز. ولكل علم مصطلحاته طبقاً للغته، وإلا كان نقل مصطلح من علم إلى آخر أو من لغة إلى أخرى مغشوشاً. وقد يكون الخلاف ظاهرياً يقتضي الذهاب

^{٢٤١} «اكتفينا في الغالب بآليات النص الطويل قبل تقطيعه داخل الشرح، كما اكتفينا بذكر التردد الكمي لهذه الآليات في حالة كثرتها دون الإشارة إلى أرقام الصفحات إلا في حالة قلّتها».

^{٢٤٢} مثل «شرح المنهاج» للأصفهاني.

^{٢٤٣} وذلك مثل «مناهج العقول» للبدخشي.

^{٢٤٤} «يكون مبسوطاً بضرب الأمثلة، والإشارة إلى الأدلة، وإيضاح المُشكِـل، وتقييد المهمل والمغفل»، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٧٥.

^{٢٤٥} شرح التلويح على التوضيح لمُتن التنقيح، الشرح لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، والتنقيح وشرحه لصدر الشريعة البخاري الحنفي (٧٤٧هـ). الشرح الطويل، ج ١، ٣٥-٤٥، ٧٥-٧٨، ٣٣٠-٣٦٠. المتن الطويل، ج ١، ١٢٠-١٣٧.

^{٢٤٦} «إن هذا البحث عن الموضوع وبيان تعيين اللفظ للوضع والدلالة به على المعاني دون الأفعال أو الإشارات...» الكاشف، ج ١، ٤٥٢. «هذا هو البحث العقلي. وأما البحث اللغوي»، ج ٣، ٨٥.

من مستوى اللفظ إلى مستوى المعنى،^{٢٤٨} وقد يكون الخلاف لفظياً في حين أن الاتفاق في المضمون. ويصل الأمر بشرح الألفاظ إلى بيان وضع الهمزة مثل الإخبار بكسرها.^{٢٤٩} وقد يكون الشرح لغوياً، وإعطاء اشتقاق الكلمة مثل: «آله» أي أهله، واشتقاق لفظ رأي. والمثول مفعول «أول» ومنصته بفتح الميم، والاستنباط من النبط وهي الركبة؛ أي البئر التي أخرجها الحافر بجهدٍ عظيم، والواو للعطف، والنقل بفتح الميم، والعمره في اللغة الزيادة، والواو ليست للترتيب، والفاء للتعقيب، والمبتدأ والخبر، والفاء في الأمر تكون للتعليل، واسم الفعل، واسم الفاعل، والحال، والإعراب والإعجام، ولل فعل مع الفاعل عشرة أوجه، وإن «ل» حرف موضوع للشرط، والباء للإلصاق، والتاء في العدد عندما يكون المعدود مذكراً مثل التأويل. بل إنه يتم تشكيل اللفظ في الشرح حتى تحسُن قراءته، مثل الآخر بكسر الخاء، والردعي بالذال المهملة.^{٢٥٠}

^{٢٤٧} الكاشف، ج ١، ١٣٤. «نرى تقديم تفسير ألفاظ ثلاثة مذكورة في الآية ثم نتكلم في شرح الدليل المذكور وتقريره بقدر الإمكان»، ج ٣، ١٣٧. «هذا لفظه ومعناه ما لخصناه»، ج ٣، ٤٨٧. «إن هذه فروق بين النسخ والتخصيص في الجملة، وليست لفظية كما قال المصنف، لا مناقشة في الاصطلاحات»، ج ١، ٤٠٩؛ ج ٤، ٣٩٤. «واعلم أن هذا الاصطلاح مُخالف للمذكور في «المحصل» من بعض الوجوه، ولا مشاحة في الاصطلاح»، الكاشف ج ١، ٢٩٨، ج ٢، ٩٠. «ومن العلوم أن الاصطلاحات لا مناقشة فيها. ولا يلزم من الاصطلاح المنطقي أن يكون موافقاً للأوضاع اللغوية العربية إلا إذا ادَّعى صاحب الاصطلاح الموافقة، وأبو علي لا يدَّعي ذلك، ولا غيره من المنطقيين؛ فهذا النقل مغشوش». ج ٢، ٩١. ^{٢٤٨} «إن هذا الكلام على ظاهره»، الكاشف، ج ١، ٣٢٥. «وذلك تناقض في الظاهر»، ج ٢، ٨٠. «وهذا ظاهر»، ج ٢، ١٢٤.

^{٢٤٩} «اعلم أن العبادة توصف بالأداء والقضاء والإعادة، فلنتكلم عليها كلاماً مُفيداً لتصوراتها شارحاً لمفهوماتها»، الكاشف، ج ١، ٢٨٦. «لا بد من شرح مفردات الألفاظ المستعملة في التقسيم المذكور في الأصل»، ج ٤، ٤٥٨. الإيهاج في شرح المنهاج، اللغة (١٤)، اللفظ (٤). «اعلم أن في هذا الكلام نظراً لأن اسم المصدر مثل «سبحان» اسم للتسبيح، والبيان مصدر لا اسم مصدر، وأيضاً البيان والتبيين مصدران، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر؛ فالمصادر جوامد». ج ٥، ٤١. شرح لفظ الظاهر، ج ٥، ٤٥؛ التأويل، ج ٥، ٤٧. الكاشف، ج ٦، ١٠٥.

^{٢٥٠} الكافي، ج ١ (٧)، ج ٢ (٢٤)، ج ٤ (٢). نهاية السؤل، ج ٢، ١٠٥، ١٣١، ٢٢٦. ابن الفركاح، شرح الورقات، اللغة والنحو، ص ٧٦، ٧٨، ١٣٥، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٧؛ الاشتقاق، ص ٣٢، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠٠-١٠٣، ١١٠، ١١٢، ١١٩، ١٢٦، ١٦٢، ١٩٠، ٢١٢، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٨١، ٣٥٦، ٣٧١. الجزري، معراج المنهاج، اللغة، ج ١، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٤٥؛ ج ٢، ٢٣، ٧٣، ٢٨٣؛ النحو، ج ١، ٢٩٩.

وقد يكون الشرح إعرابياً خالصاً من أجل إضافة معلومات نحوية؛ فالنص يُشير إلى المفرد والشرح يُقارن بينه وبين المثنى والجمع؛ ويكون ذلك لتفسير الآيات، وشرح بـ «أي» بأنها إما تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة.^{٢٥١} ويظهر البعد الجغرافي في الإعراب، مثل «نفل» فإنه في المغرب بفتحتين.^{٢٥٢} وقد تبدو بعض الألفاظ الآن عامية مثل «أيش».^{٢٥٣} وقد تدخل عناصر من الثقافة الوافدة مثل العلل الأربعة كمادة للأصول، ولكنها لم تعد وافدة، بل أصبحت جزءاً من الثقافة العامة.^{٢٥٤}

وَقَلَّمَا تظهر الكلمات المعرَّبة نظراً لأن علم الأصول علماً داخلي خالص نابع من الموروث ولا علاقة له بالوافد، وإن ظهرت بعض الألفاظ اليونانية المعرَّبة فلضرب الأمثلة، وبعد أن أصبحت ألفاظاً شائعة ومتداولة في الثقافة العامة وحتى الآن، مثل السقمونيات وهي المجربّات. ويُضَرَّب المثل بلغة اليونانيين لمعرفة زمان الكلمة.^{٢٥٥} وتُسْتَعْمَل في الشرح بعض الألفاظ اليونانية المعرَّبة خاصةً في الطب، مثل السقمونيا والسوفسطائية.^{٢٥٦} وأحياناً يتم الشرح بلغةٍ أخرى غير العربية، مثل الفارسية القديمة.

اللغة هي اللغة العربية، وقواعدها مبادئ لتفسير القواعد الأصولية.^{٢٥٧} كما يفسَّر اللفظ كمفهوم وتصور الذي يحتاج إلى تعريف؛ فتفسير الألفاظ هو تحديد للمفاهيم والتصورات، وشرح الألفاظ هو وضع للتعريفات.^{٢٥٨}

٢٦٣-٢٦٨. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٤٧، ٢٧٣، ٤٦٠. شرح المنار، الإعراب والاشتقاق والشرح اللغوي (١٤٦). الإبهاج في شرح المنهاج، الاشتقاق (٤). شرح مختصر المنار، ص ٤. نشر البنود على مراقبي السعود، الإعراب (٦)، اللغة (٣)، الضبط (١). فواتح الرحموت، اشتقاق الأفعال والأسماء، ج ١، ٦؛ الإعراب، ج ١، ٦؛ الترادف، ص ٦-٧؛ تحرير محل النزاع، ج ١، ٢٧٦؛ الخلاف اللفظي، ج ١، ١٥٦، ٣٩٣، ٣٠٠.

^{٢٥١} نهاية السؤل، ج ١، ١٣، ٤٦-٤٧؛ ج ٢، ٨٦، ١١٢، ٤٠٧، ٤٣٢. القرافي، نفائس الأصول في شرح الأصول، ج ٣، ١٢٨٢؛ ج ٥، ٢١٤١، ٢٢٧١.

^{٢٥٢} شرح المنار، ص ٣١٩؛ الإبهاج في شرح المنهاج، الإعراب (١١)؛ مناهج العقول، الإعراب (١٢٠)؛ وأيضاً «التقرير والتحبير»، مثلاً ج ١، ٧، ١٣؛ فتح الودود على مراقبي الصعود، ص ٥-٦، ٣٩.

^{٢٥٣} «أيش وجه دعوى الضرورة...؟» الكاشف، ج ١، ٤٨٨.

^{٢٥٤} السابق، ج ٢، ٢٧٤.

^{٢٥٥} السابق، ج ١، ٣٦، ١٧٠.

(٢) تعريف المصطلح

وتحليل الألفاظ لغوياً مقدمة ضرورية لتحليل الألفاظ اصطلاحياً وقبل تحليل المعاني.^{٢٥٩} والشرح للألفاظ عن طريق التعريف، لفظاً لفظاً، إعطاء المبتدأ خبراً، والموضوع محمولاً، مثل شرح ألفاظ الحمد، والله، والساريات في السائرات، والقطع الحزم، والبيان التفسير، ووضع اللفظ في الجملة وإعرابه وعلامة الفضل، والجهاد إعلاء لكلمة الله، والأمر الثقيل؛ لذلك يكثر استعمال لفظ «أي» للمترادفات في كل الشروح.^{٢٦٠}

وقد قامت شروح بأكملها على شرح اللفظ باللفظ؛ أي تعريف الكلمة بالمرادف.^{٢٦١} والغاية مزيد من الدقة، وتوضيح الغامض على مستوى الألفاظ؛ فالمدخل إلى الشرح

^{٢٥٦} الكافي، ج ١، ١٥١، ١٧١، ١٧٤-١٧٥، ١٧٩، ١٨٩، ٢٥٧، ٣٠٣، ٣٣٥؛ ج ٢، ٧٦٣، ٩٢١، ١٠٢٦؛ ج ٣، ١٠٩٦، ١٣٣٩. نهاية السؤل، ج ٢، ١١٠، ١١٢. مناهج العقول، ج ٣، ٧٢٤. التلويح على التوضيح لمن التنقيح لصدر الشريعة البخاري الحنفي، ج ١، ٢٨٩.

^{٢٥٧} الألفاظ المترادفة في اللغة العربية، ج ٢، ١٢٠؛ لغة العرب، ج ٢، ١٢٠؛ ومن تتبع كلام العرب، ج ٢، ٢٨٠؛ العرب، ج ٢، ٣٠٤؛ أئمة العربية، ج ٢، ٤١٨-٤١٩. «وبوضح ذلك غاية الإيضاح من أئمة اللغة العربية ...» ج ٣، ١١٧. «إن هذا الوجه ينبني على النقل عن أئمة اللغة»، ج ٣، ٢٩٢. الإبهاج في شرح المنهاج، الترادف (٣).

^{٢٥٨} «إنه لا بد من تفسير الحركة والسكون»، ج ٤، ١٥٩. «إن هذا التعريف عليه إشكالات ولا بد من شرحه أولاً، ثم نورد عليه الإشكالات، ثم نفصل عن الذي يتأتى الانفصال عنه»، ج ٤، ٢١٤. «إن هذا التعريف مشتمل على قيود وفائدة القيود، وقد بينها المصنف؛ فهو واضح إذن. ويزيده إيضاحاً إيراد الأسئلة عليه والانفصال عنها، فنقول هذا التعريف فيه نظر»، ج ٤، ٢١٧.

^{٢٥٩} «وقد جرت عادة الأصوليين أن يقدّموا بيان المفهومات اللغوية على بيان المفهومات الاصطلاحية في جميع أبواب أصول الفقه؛ ليعلم بذلك أن أحد المفهومين هل هو عين المفهوم الآخر أو غيره، وإذا كان غيره فهل بينهما خصوص وعموم أم هما من المعاني المتباينة». ج ٥، ٢٠٠. «ومن التعريفات الركيزة ما نقله المصنف عن الشريف المرتضى أورده في كتاب الذريعة»، ج ٦، ١٤٢. «اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف الشبه اختلافاً عظيماً، وبحسب ذلك الاختلاف اختلفت معانيه، فلنذكر أقاويل الأصوليين في التعريف أولاً ...» ج ٦، ٣٩١.

^{٢٦٠} مثل شرح الحمد بأنه الوصف الجميل على وجه التبجيل، شرح مختصر المنار، ص ٣، ٥، ١٠. شرح المنار، شرح اللفظ باللفظ (٢). الإبهاج في شرح المنهاج، التعريف (٣). منهاج العقول، يعني (١٠)، بيان (١٠)، تعريف (١٠). نشر البنود على مراقي السعود، الحد والتعريف (١). فواتح الرحموت، اللغة والتحديد اللفظي، ج ١، ٩٣، ١٨٣، ٣٣٨.

^{٢٦١} مثل «شرح غاية السؤل إلى علم الأصول» لابن المبرد الحنبلي.

هو اللغة، واللغة هي شجاعة جميع المادة؛ لذلك بدا الشرح منطقيًا لغويًا، يتَّسم بقدر كبير من الدقة والوضوح. يكون الشرح إذن بإيجاد المترادفات، مثل «الحسن» أي البهاء، و«كهف الورى» أي ملجأ الحق؛ لذلك تكثر ألفاظ الربط مثل «أي»، «يعني»، والقُدوة بمعنى الاقتداء، والتعلُّك إظهار العجز. والقصد من الترادف التأكيد. وقد يكون بلفظ «بيان»، وهو لفظٌ أصولي من الشافعي يدل على مباحث الألفاظ. والقذور اسم امرأة تتقرز من الأقدار، والمحكم هو الذي له معنى واحد، والتهوك التحير. والغرض من ذلك الإيضاح، «ثم ها هنا ثلاث كلمات للإيضاح».^{٢٦٢} وقد يعني اللفظ معنى وقد لا يعني معنى آخر؛ فالإيضاح إيجاب أو سلب. والغائط هو المطمئن من الأرض، والاتساق الانتظام، والتدليس الكتمان، والمزاح المزح، والملاعنة البهدة، والنكاح القيد الحسي، وعزم اعتماد. وقد يُستعمل لفظ «وتفسير ذلك» الذي يدل على وعي بهذا النوع الأدبي، وكذلك يُستعمل لفظ «تأويل». وقد يتم استبدال لفظ بلفظ بين المتن والشرح، مثل المجاز والمبتدأ، وتظهر باقي مباحث الألفاظ في شرح الصيغ اللغوية للمتن.^{٢٦٣}

ويتحدد مستوى التعريف لغة أم شرعًا، أي اصطلاحًا، مثل تعريف النسخ.^{٢٦٤} وتُعقد المقارنات بين اللغويين والفقهاء في معنى الحادثة.^{٢٦٥} ويمكن تحديد معنى اللفظ عن طريق الاستعمال، مثل لفظ «فقه»، ولفظ «قضاء»، ولفظ «أداء». وتُستعمل عدة ألفاظ للدلالة على الطلاق، مثل المشيئة والإرادة والمحبة والرضا والأمر والحكم والإذن والقضاء والقدرة والعلم.^{٢٦٦} وقد يكون للفظ استعمالان عند الخاصة وعند العامة، وقد يتحول اللفظ إلى اصطلاح، من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة.^{٢٦٧} وقد تظهر في الشرح

^{٢٦٢} في «شرح المنار» حرف «أي» أكثر آليات الشرح استعمالاً (٤٥٠). الكافي، ج ١ (٤٣)، ج ٢ (١٧٨)، ج ٣ (١٠٥)، ج ٤ (١٩).

^{٢٦٣} نهاية السؤل، ج ١، ٢٣٥؛ ج ٢، ٢٤-٢٥. شرح المنهاج، ج ١، ٢٥٧. شرح المنار (١٤). شرح مختصر المنار، ص ٥.

^{٢٦٤} شرح الورقات، ص ١٤.

^{٢٦٥} السابق، ص ١٨.

^{٢٦٦} الكافي، ج ١، ١٧٧، ٣٨٤، ٣٨٨، ٩٩٣.

^{٢٦٧} شرح الورقات، ص ١٠٤، ٢٠٣-٢٠٤، ٢١٢. الجزري، معراج المنهاج، المصطلح، ج ١، ٤٢٥.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بعض النظريات الحديثة في اللغة باعتبارها عالماً من الأشباح، فاللفظ شبح.^{٢٦٨} وقد يكون التعريف طبقاً للمشهور عند العلماء.^{٢٦٩}

وقد يكون التعريف تاريخياً طبقاً لمراحل التاريخ؛ فالتعريف يتغير من مرحلة إلى مرحلة؛ فالشرح في الزمان كما هو الحال في التعريف القديم للخبر.^{٢٧٠} والمعنى العرفي هو أحد معاني اللفظ في الاستعمال الحاضر الذي يتحول إلى تاريخ بمرور الزمن.

وقد يكون تحديد اللفظ بنفي العكس، فالجواب ليس النذب ولا الإباحة، والعام ليس الخاص، والمحدود ليس غير المحدود، والزنا ليس اللواط، والعزيمة غير الرخصة. وقد يكون التحديد بالتمييز بين لفظين مثل الفرق بين العموم والتكرار، وبين الموجب والمحتمل. وقد تكون المقارنة بالنقيض والضد طبقاً لمنطق الاختلاف مثل مصالح الدين ومصالح الدنيا. ونكاح الولي خلاف نكاح الأختين.^{٢٧١} قد يكون الشرح بمنطق الهوية، أو الترادف بين لفظين، أو بمنطق التغير، أو الاختلاف سواء في اللفظ أو في العبارة، في الكلمة أو في القول، ما يجوز للصحابي وما لا يجوز لغير الصحابي، العلم لهم والجهل لغيرهم؛ فإذا كان النص عن شروط الإجماع يكون الشرح ما ليس من شروط الإجماع.^{٢٧٢} ويتم الشرح عن طريق القلب، قلب الإيجاب سلبيًا، والسلب إيجابًا، والإثبات نفيًا والنفي إثباتًا، عن طريق اللغة. وهو نفس الشيء، ولكنه تحدد عن طريق الأسلوب؛ فإذا تحدث النص عن الوضع فإن الشرح يبيّن في حالة عدم الوضع.^{٢٧٣} وقد يتجاوز الأمر التقابل اللغوي إلى التقابل الموضوعي؛ فإذا ذكر النص الأحاد أضاف الشرح في مقابل التواتر.^{٢٧٤}

^{٢٦٨} فواتح الرحموت، ج ١، ١٨٠. وفي نظرية فتجنشتين.

^{٢٦٩} ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٣٧٤. «وهذا الرسم قريب لأفهام الفقهاء»، السابق، ص ٩٣.

^{٢٧٠} ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٢٧٧؛ الإيهاج في شرح المنهاج، السياق التاريخي (١).

^{٢٧١} الكافي، ج ١، ٢٠٨، ٣٦١؛ ج ٢، ٥٩٤، ٧٨٨، ٨٠٣، ٨٧٤، ٩٢٧؛ ج ٣، ١٠٦٣، ١١٤٨، ١١٨٥، ١١٩٥، ١٢٠٥، ١٣١٦، ١٤١٥، ١٤٥٣؛ ج ٤، ١٥٩١، ١٦٠٥.

^{٢٧٢} الجزري، معراج المنهاج، ج ٢، ٩٧؛ شرح مختصر المنار، ص ١٠.

^{٢٧٣} السابق، ص ٨.

^{٢٧٤} شرح الورقات، ص ١٩؛ شرح المنار (١)؛ منهاج العقول، القلب (١٠)؛ و«فواتح الرحموت» مملوء بالتعريف عن طريق القلب.

وقد يتحدد اللفظ بمعناه الخاص أو العام؛ فالشرع «بالمعنى الأعم»؛ ومن ثم يطبق الشارح على المتن القواعد اللغوية المستمدة من مباحث الألفاظ في علم الأصول مع باقي مباحث الألفاظ؛ الحقيقة والمجاز، والظاهر والمثول، والمجمل والمبين. وظيفة التعريف هنا الإدخال والإخراج، توسيع المضمون أو تضيقه.^{٢٧٥}

فإذا أعطى الشرح المفاهيم النظرية مثل أحكام التكليف الخمسة، يقوم الشرح بالتعريفات، فيتغير اسم الفاعل مثل «الواجب» إلى اسم المفعول مثل «الوجوب»، والصفة بالموصوف، وتعريف العنونة في النص بأنها نقل فلان عن فلان. وقد يكون الشرح إكمالاً للصورة؛ فإذا تحدّث النص عن «قراءة الشيخ» أضاف الشرح «والمريد يسمعه».^{٢٧٦}

ولأول مرة يتم شرح المتن باعتباره ألفاظاً كما هو الحال في «الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه» للمارديني الشافعي،^{٢٧٧} وكلاهما شافعيان، المارديني والجويني. وهي رؤية جديدة للشرح قائمة على أن الغموض في اللفظ وليس في المعنى؛ فتوضيح اللفظ مقدمة لتوضيح المعنى، بل إن الشرح اللفظي أصبح له مفهوم جديد هو لفظ «حل». وقد اختار الشارح أصغر النصوص وأوضحها، بل ومن أوائلها بعد «الرسالة» للشافعي؛ فقد تقدّم الأحناف على الشافعية في تحرير الأصول، وإن كان الشافعية هم الذين حملوا عبء التدوين بعد ذلك حتى القرن السابع مع الحنابلة، ثم توازى الكل أثناء الدولة العثمانية التي كانت حنفية المذهب خاصة في خراسان. وقد يكون السبب في التركيز على الشرح اللغوي وتعريف المصطلحات أنه لا يوجد تراكمٌ داخلي كافٍ بالرغم من طول الفترة الزمنية بين متن الجويني (٤٧٨هـ) وشرح المارديني (٨٧١هـ)؛ أي حوالي أربعة قرون، وكلاهما شافعي، شافعي يشرح شافعيًا.

^{٢٧٥} الكافي، ج ١، ٢٢٨؛ ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٢٣، ١٥٦، ٢٤٠-٢٤١؛ الإبهاج في شرح المنهاج، الإدخال والإخراج (٤)؛ مناهج العقول، الإدخال والإخراج (٩٠)؛ شرح مختصر المنار، ص ٨.
^{٢٧٦} شرح الورقات، ص ٤، ٢٠؛ الجزري، معراج المنهاج، التعريفات، ج ١، ٥٨، ٤٠٥؛ شرح المنار، التعريف (٥)؛ مناهج العقول، التعريف (١٠).

^{٢٧٧} شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه، قدّم له وحققه وعلّق عليه الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الأستاذ بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٣، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٣) توضيح المعنى

إذا كان الشرح أقرب إلى الدراسة المستقلة منه إلى الشرح اللفظي، أو بالعبارة الشارحة يظهر المعنى.^{٢٧٨} ويكثر استعمال فعل «يعني»، أو اسم «معنى»، أو مُضَافًا إلى ضمير «معناه».^{٢٧٩} يبيّن الشارح نقل النص الموضوع من مستوى إلى مستوى آخر، من مستوى اللفظ إلى مستوى المعنى.^{٢٨٠} الشرح للمعاني وليس للألفاظ، بيان للمعاني وتوضيح لها. وإذا كان المعنى واضحًا فإن الشرح يكون لزيادة بيان.^{٢٨١} ويُستعمل لفظ البيان في صيغة «وبيّنه أن».^{٢٨٢} وهي معانٍ مُستقلة مُتميزة؛^{٢٨٣} فالوضوح والتميز شرطًا التعريف، الواضح بذاته والتميز عن غيره،^{٢٨٤} بل يتحدث البعض عن علم مستقل

^{٢٧٨} وهذا هو الحال في «الإيهاج في شرح المنهاج»، أو عدة عبارات شارحة تُغطي الموضوع كله مثل «مناهج العقول» للبدرشي.

^{٢٧٩} «معناه»، ج ٦، ٣٨٣، ٥٧٩. نفائس الأصول، معنى، يعني، معناه (٣٠)، بيان، دليل (٢)، برهان (١)، مفهومه (١). المعنى، يعني، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٣٩، ١٧٤، ١٧٧-١٧٨، ١٨٢، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٦٧. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٥٨، ٢٠٢، ٤١١؛ ج ٢، ٢٧٩. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٢١١. شرح المنار، يعني (٩٠). مناهج العقول، الشرح (٢٠).

^{٢٨٠} «إن المصنف جعل هذه المسألة من المسائل المعنوية»، ج ٤، ٧٣.

^{٢٨١} «إن هذا النظر هو البحث عن المعاني بحثًا كليًا، وذلك بعد أن بحث عن الموضوع، وهو بحث اللفظ أيضًا بحثًا كليًا»، الكاشف، ج ١، ٤٥٤. «تمسك الصنف بدليل لفظي ... يرجع سنده إلى المباحث اللفظية»، ج ٣، ٥١٨. «وهذا التوجه أقرب إلى لفظ المصنف»، ج ٣، ٥٢٠؛ الكاشف، ج ١، ١٨١. «وهذه قضية بنية»، السابق، ج ١، ١٢٨. «هذا معنى كلام المصنف»، ج ١، ١٣٠. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ١٧١، ٤٠٧؛ ج ٢، ١٣٣، ١٣٥.

^{٢٨٢} الكاشف، ج ١، ١٧٣-١٧٤. «زيادة بيان»، السابق، ج ١، ١٨١. البيان، مناهج العقول (١٠).

«وبيّنه»، السابق ج ١ (٤)، ج ٢ (٦)، ج ٣ (١)، ج ٤ (٤)، ج ٥ (١)، ج ٦ (٤). «وبيّنه ذلك»، السابق، ج ١، ٣٩٥؛ ج ٢، ٨٨؛ ج ٣، ٢٦٤؛ ج ٦، ٥٧٩. شرح المنار، البيان (١٢).

^{٢٨٣} «وهذه حقائق معقولة مُتميزة بعضها عن بعض»، الكاشف، ج ٥، ٢٠٩.

^{٢٨٤} «اعلم أن هذه الأسئلة واضحة، ولكن لا بد من التنبيه على ما يحتاج في الكشف عنها»، الكاشف، ج ١، ٢١٧. «اعلم أن هذا الكلام واضح في نفسه غير أننا نزيده إيضاحًا»، ج ١، ٤٣٨. «وهذه القضية ظاهرة غاية الظهور»، ج ٢، ٨٨. «وباقى الكلام ظاهر»، ج ٤، ٨٣. «إن هذه الأمور ظاهرة غنية عن الشرح، وقد تكرر ذكرها فيما سبق من المباحث، فلا حاجة إلى الإعادة»، ج ٤، ١٤٩. «فالظاهر غني عن الشرح»، ج ٤، ٢٠٣. «وهذا الكلام صريح»، الكاشف، ج ٢، ٩٩. «اعلم أن هذه المسألة واضحة بنفسها غنية عن

للمعاني.^{٢٨٥} الشرح يحل إشكال النص ويوضّحه، ويُزيل لبسه وغموضه، سواءً إشكال النص أو الإشكال الذي يُعالجه النص.^{٢٨٦} وأحياناً يكون النص واضحاً لا يحتاج إلى توضيح، ولكن الشرح يوضّحه أيضاً لأن الشرح نوعٌ أدبي مستقل عن ضبط آلياته.^{٢٨٧} واتفاق العقلاء من مقاييس الصدق والوضوح.^{٢٨٨} وقد يكون الإيضاح تدريجياً، خطوةً خطوة، إذا اتّضحت خطوة أتت الخطوة التالية. وقد يكون مرةً واحدة، جملةً واحدة في خطوة واحدة.^{٢٨٩}

والشرح أيضاً تنبيه بعد البيان، مفرداً أو جمعاً، تنبيهاً أو تنبيهات.^{٢٩٠} وتتوالى التنبيهات، التنبيه الأول ثم التنبيه الثاني؛ ولذلك تُستعمل ألفاظٌ أخرى مثل التذنب والتتميم والتتمة والدقيقة وفائدة.^{٢٩١}

الشرح، ولا إشكال فيها أصلاً»، ج ٢، ١٨٤. «إن هذه المسألة واضحة غنية عن الشرح»، ج ٥، ٣٠. «هذه المسألة غنية عن الشرح إلا أننا نذكر ما يزيدها إيضاحاً فنقول»، ج ٦، ٢٨٠. «إن هذا الكلام واضحٌ غير أننا نبسطه بعض البسط»، ج ٣، ٣٨٥. «وباقى الكلام ظاهرٌ غني عن الشرح»، ج ٣، ٥٠٨. «فقد ظهر من شرحنا لكلام المصنف ما يدفع هذا الكلام ونزيده إيضاحاً»، ج ٤، ٢٧. «اعلم أن هذه المسألة واضحةٌ بيّنة غير أننا نؤثر زيادةً إيضاح لمن لا دربة له بالمعاني المناسبة»، ج ٦، ٣٢٥. ^{٢٨٥} فواتح الرحموت، ج ١، ٢٦١.

^{٢٨٦} «أورد المصنف هذا الكلام جواباً عن إشكاله الأول»، الكاشف، ج ١، ٤٦٩. «أن المصنف أجاب عن الإشكال الثاني»، ج ١، ٤٧١. «والتقسيم على هذا الوجه ما عليه إشكاله»، ج ٢، ٥٦. «اعلم أن المسألة واضحة وفيها إشكالات»، ج ٦، ٢٨١. «إن هذه المسألة تُعد من المسائل الغامضة، فليُدقق الناظر فيها ويمعن النظر»، ج ٦، ٤٤٨. إشكالات النص، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٩٤. وأيضاً هذا ما يتميز به «فتح الغفار بشرح المنار» لابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ). ^{٢٨٧} وذلك مثل كثير من الفقرات الشارحة لابن الفركاح في «شرح الورقات» للجويني. الإبهاج في شرح المنهاج، الإيضاح (٢). فواتح الرحموت، ج ١، ٥٥. التوضيح بزيادة فعل، ج ١، ٦. ^{٢٨٨} الكاشف، ج ٢، ٩٧.

^{٢٨٩} «وإذا اتضح ذلك ...» الكاشف، ج ٢، ٣. «وإذا عرفت ذلك فنقول»، ج ٢، ١٠٠؛ ج ٤، ١٥٣، ١٧٦، ٢٦٤؛ ج ٥، ١١، ١٠٩؛ ج ٦، ٢٦٨، ٣٧٩، ٥٤٥. «وإذا تقرّر هذا فقد صار المراد من قوله»، ج ١، ١٣٧. «وإن قد تبين ذلك»، ج ٤، ٤٥٨. «وبالجملة»، ج ٤، ١٥٣، ١٥٨، ٣٥٧. ^{٢٩٠} التقرير والتحبير، تنبيه (١٥)، تتميم (٢)، تتمة، تذنب (١).

^{٢٩١} «التنبيه»، الكاشف، ج ١ (١٢)، ج ٢ (١١)، ج ٣ (٩)، ج ٤ (٨)، ج ٥ (١٦)، ج ٦ (١٦). «تنبيهات»، السابق، ج ١، ١٧١؛ ج ٢، ٣٤، ٤٥، ٥١؛ ج ٣، ٥٠٦؛ ج ٤، ٢١٠، ٣٤٣، ٣٦٩، ٤٧٨؛ ج ٥، ٤٢. «تنبيهان»،

وقد يكون الشرح تخصيصاً؛ فإذا تحدّث النص عن الفقه خصّص الشرح بالمعنى الشرعي، وعقد مقارنة مع العلم؛ فكلُّ فقهٍ علم، وليس كل علم فقهاً؛ فإذا تحدّث النص عن الصحابة خصّص الشرح بأنه عصر الصحابة، وإذا تحدّث عن الإسناد بيّن الشرح أنه تم إسقاط بعض الروايات؛ فالتخصيص تعيين. السنة هي السنة المتواترة، والأمة المطلقة أمة هداية. وقد يكون التخصيص بالزمان وبالمكان؛ فحكم الأشياء في النص، ويُضيف الشرح بعد البعثة. والتفصيل هو الطريق إلى الحكم الصحيح.^{٢٩٢}

والشرح تفصيل للمجمّلات، مثل الحمد لله «على منواله»، وشرح «على منواله»، وتفصيل نعم الله على الخلق وتفضيله للنوع الإنساني، والتنبيه على أن البيض هي السيوف، وأن الرماح هي السُّمَر، وأن السود هي البنادق، وأن الشرر مُتطائرة، وأن الجاريات هي المنشآت في البحر كالأعلام. ويستخدم الشرح صوراً قرآنية للتقريب إلى الإفهام؛ فالنص مجرد مناسبة للتجميع، وعرض الموضوع كله، والمقارنة مع باقي العلوم، وضم العلمين معاً، أصول الدين وأصول الفقه. وقد تكون التفصيلات بحكايات وأمثلة. ويعطي سياق الموضوع كله بمعلوماتٍ إضافية؛ فإذا كان المتن «العلم نوعان» تم تفصيل النوعين في مسموع ومطبوع. تُضاف التفصيلات لإكمال الموضوع.^{٢٩٣} وقد يكون في ذلك بعض التعالم؛ فناقِل العلم ليس بعالم، والعالم هو الحافظ.^{٢٩٤} والشرح إفاضة في المعاني، مثل «صلى» أي إنزال الرحمة، والفرق بين الصحيح والأصح؛ فمن ضمن آليات تحديد الألفاظ التمييز بين لفظين، مثل الشراء والمِلْك.^{٢٩٥} واجتماع لفظ ولفظ يكوّن عبارة، والشرح النمطي هي العبارة الشارحة.^{٢٩٦}

الكاشف، ج ٢، ١٩٨؛ ج ٣، ٢١٧؛ ج ٥، ١٦١، ٣٠٨، ٥٧٢؛ ج ٦، ١٥٤، ٢٥٦، ٣٢٧، ٤٨٣. «تنبيهات»، ج ٥، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٣٢٩، ٥٠٧؛ ج ٦، ٥٥. «وأما المسألة السادسة فواضحة. ولننبّه على أمرين»، ج ٤، ٤٥٥. نفائس الأصول، تنبيه، تنبيهات (٣٢٦). الإيهاج في شرح المنهاج، التنبيه (٨). مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة للشنقيطي، تنبيه (٣). نشر البنود على مراقي السعود، تنبيه (١٨)، تنبيهان (٣)، تنبيهات (١)، فائدة (١). «دقيقة»، الكاشف، ج ٥، ٤٥.

^{٢٩٢} شرح الورقات، ص ٥، ١٨-١٩، ٢١؛ الكافي، ج ٤، ١٥٨٩، ١٦٠١، ١٦١٥.

^{٢٩٣} الكافي، ج ١، ١٥٠-١٥١، ١٥٤، ١٦٢، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٧، ٢٦٣؛ ج ٢، ٦٧١، ٦٨٢، ٧٧٢؛ ج ٣، ١١٠٣-١١٠٢، ١١٥٨، ١٢٧٨؛ ج ٤، ١٦٠١. شرح المنار، الإضافة وإكمال الموضوع (٣٦)؛ شرح مختصر المنار، ص ٣، ٥؛ فواتح الرحموت، ج ١، ٦، ١٠.

^{٢٩٤} الكافي، ج ١، ٢١٥.

(٤) سياق العبارة

ويكون الشرح لفظاً بعبارة شارحة يسبقها «أي» التي هي مُنظم المياه كي لا يغشى المطيعين موجٌ من النكبات.^{٢٩٧} قد يكون الشرح بياناً لوجه المتن، وجه الورد. كما يتم شرح الأفعال الحسية والأفعال الشرعية بعبارات شارحة؛ فالأولى ما تقوم على الحس، والثانية ما تقوم على الشرع؛ فالصوم طاعة لأنه لا فساد فيه، وعدم الصوم معصية لأنه رد لضيافة الله. ويذكر الشارح صراحةً «وجه الإيراد»، والدرهم أربعة عشر قيراطاً، والكذب غير المشروع هو الحنث في اليمين، وأحكام القرآن اسم كتاب للجصاص، والحال يتصل بالمحل، والسفيه أي الذي يشتغل بما ليس له عاقبة حميدة، والحاشية أي صغار الناس، والإجازة أن يقول أخبرني فلان بن فلان عن فلان، وكذلك المناولة، وتعريف التعارض بأنه التعرض لحكم الدليل بالإبطال، والوجه مثل الحال، والإلهام علم بشر يقع في القلب يدعو صاحبه إلى العمل به من غير استدلال ولا نظر في حجة.

ويتم شرح المصطلح مثل «دلالة النص» بعبارات شارحة عديدة حتى يتضح إذابة السكر في الماء، وكذلك الأمر في «دلالة العبارة»، والتدقيق التعليم من جهة المعلم. وقد يتغير الأسلوب، ويُعاد صياغة العبارة بأخرى أكثر وضوحاً حتى يتضح حكمها.^{٢٩٨} وقد تكون المترادفات لعبارات بأكملها عبارات تعظيم وتبجيل، مثل «الغازي جازه»، «عوناً» أي ونصراً، ووضع له قدرًا وذكرًا؛ لذلك يقتبس الشارح عبارة أو فقرة من المتن بين قوسين، ثم يقوم بشرحها كما هو الحال في شرح آيات القرآن، وبعد غلبة العلوم

^{٢٩٥} السابق، ج ١، ١٩٥؛ ج ٢، ٧٩٥؛ شرح مختصر المنار، ص ٤.

^{٢٩٦} «إن النص قد يكون كلمة مفردة، وقد يكون من كلمتين، وقد يكون مركباً من كلمتين فصاعداً، ويصير المجموع نصّاً»، ج ٥، ٤٣. شرح المنار، العبارة الشارحة (٣١)؛ فواتح الرحموت، العبارة الشارحة، ج ١، ٦.

^{٢٩٧} الكافي ج ١ (٤)، ج ٢ (١٠)، ج ٣ (٢٠)، ج ٤ (٣). العبارة الشارحة، ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١١٤، ٣٠٧. العبارة الشارحة في الجزري «معراج المنهاج»، ج ١ (٦٦)، ج ٢ (٥٠). الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١ (٦٢)، ج ٢ (٦٩). الإبهاج في شرح المنهاج، العبارة الشارحة (٩٢). مناهج العقول، «أي» (٨٠)، وهي أكثر آليات الشرح استعمالاً. شرح مختصر المنار، ص ٥-٦.

^{٢٩٨} الكافي، ج ٢، ٧٥٦، ٧٩٨؛ ج ٣، ١٠٧٧؛ شرح مختصر المنار، ص ٣٠.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

النقلية ومناهجها على العلوم العقلية. وأحياناً يكون الاقتباس من أوله ثم يُقال «إلى آخره» دون ذكر المتن كله.^{٢٩٩}

ويكون الشرح لتركيب الجملة، وعطف ألفاظها بعضها على بعض، والدخول في حركة المتن، ومنطقه الداخلي، بداياته ونهاياته، بواعثه ومقاصده، أسئلته وأجوبته، من أجل البحث عن وحدة الموضوع، سواء ما وقع أو لم يقع، عن قصد أو عن غير قصد. كما أن الشرح يكشف إشكال المتن وكيفية الإجابة عليه. ويتم الرجوع إلى السياق العام. ويظل الشرح في تركيب الجملة وبنية العبارة بعد الإعراب.^{٣٠٠}

يتم الشرح إذن بالسياق، سياق الكلام، ووضع العبارة الصغيرة في سياق الكلام الأعم.^{٣٠١} رد صدر الكلام على الأحوال؛ فالمتن «راجع إلى المذكور قبله». وقد يكون السياق العمل كله، السابق واللاحق، تأكيداً على وحدة الرؤية. وقد يكون السياق نصياً، وضع النص في إطار النصوص الأخرى. وقد يكون تاريخياً، وضع النص في إطار تاريخه السابق واللاحق.^{٣٠٢}

ويحيل الشرح إلى المتن نفسه، شرح النص بالنص كما هو الحال في علوم التفسير، شرح القرآن بالقرآن. مهمة الشرح حينئذٍ تجاوز شرح اللفظ باللفظ، واللفظ بالعبارة الشارحة، والعبارة بمزيد من المعلومات التفصيلية، بل أيضاً بالموضوع نفسه في نصوص أخرى عوداً على بدء؛^{٣٠٣} فالسياق هنا سياق الموضوع كله من خلال النصوص المجمعة.^{٣٠٤} وقد يكون السياق خارج النص في الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي دُون فيها النص، وهو السياق بالمعنى الشائع،^{٣٠٥} ويبدو ذلك في وصف المذاهب تاريخياً بعد أن ذكرها المتن فكرياً.

^{٢٩٩} الكافي، ج ١، ١٥٢؛ شرح مختصر المنار، ص ٥.

^{٣٠٠} الكافي، ج ١ (١٢)، ج ٢ (٢٠).

^{٣٠١} السابق، ج ٢ (٣)، ج ٣ (١٠)؛ شرح المنار، السياق (٣).

^{٣٠٢} الإيهاج في شرح المنهاج، السياق النصي (٥).

^{٣٠٣} الكافي، ج ١، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٩٤؛ ج ٣، ١٢٤٦، ١٥٩٢، ١٦٠٦.

^{٣٠٤} فواتح الرحموت، ج ١، ٣٥٠.

^{٣٠٥} السابق، ج ١، ٣١٦، ٣٥٦.

(٥) اتساق الفكر

ويقوم الشرح بمراجعة فكر النص، مقدماته واستدلالاته ونتائجه؛ فهو دراسة شاملة للنص لوضعه في إطارٍ أعم ولتصحيح أحكامه؛ لذلك تَرِدُ لازمة «وفيه نظر».^{٣٠٦} وقد تكون المقدمات مجرد شُبّه يلزم توضيحها. يبيّن الشرح مقدمات النص، وهي الأسس التي يقوم عليها الفكر ويبدأ منها الاستدلال؛ فإذا وضحت المقدمات استقام الاستدلال، ووضحت النتائج. وقد تكون المقدمات من الشارح تمهيداً للشرح وتأسيساً له. وتتسلسل المقدمات واحدةً تلو الأخرى بعد إيضاح كل مقدمة، وقد تكون مشتركة بين المستدل والمعارض. قد لا تكفي المقدمات وتكون في حاجة إلى مقدماتٍ أخرى.^{٣٠٧} وقد تُستبدل بالمقدمات مقدماتٌ أخرى أكثر وضوحاً وقدرة على الاستنتاج منها والاستدلال بها.^{٣٠٨}

وقد يقوم الشرح بوصف مسار الفكر، مقدماته ونتائجه، بداياته ونهاياته، منطلقاته وغاياته.^{٣٠٩} وقد يكون ذلك في فقرةٍ كاملة قبل بداية الشرح. وفي هذا الحال يكون الشرح للبنية التي لم تُمس، وأُخذت على أنها حقيقة مسلّم بها، دون التساؤل حولها أو إمكانية إعادة بنائها أو تغييرها. وقد يكون المسار للعصر كله؛ أي الفكر من خلال الزمان والتاريخ، والإشارة إلى أهل كل زمان، ومدى استعمالهم لهذا الأصل أو ذاك من أصول الفقه.^{٣١٠} وينتهي الشرح إلى نتائج مُستقاة من المقدمات بعد إحكام منطق

^{٣٠٦} الكاشف، ج ١، ١٣٢. «لما فرغ من ذكر الدليل على ما ادّعاه، شرع في الاعتراض، فمنع المقدمة القائلة إنه إذا صدق عليه أنه ليس بضارب في الحال يصدق عليه أنه ليس بضارب»، ج ٢، ٩٦. «وإذا ثبتت هذه المقدمة نقول»، ج ٢، ١٠٩. «ولنقدم على تحقيق ما اختاره المصنف مقدمات لا بد منها»، ج ٢، ٣٠٠. بيان المقدمة الأولى، ج ٢، ٤٩٥. «إن هذا الدليل مبني على أن الفعل يتوقف على داعية، وقد سبق تقديم الداعية وبيان التوقف»، ج ٤، ٣٦. «إن هذا الدليل مبني على قاعدة كلامية»، ج ٤، ٢٨، ٤٠. «إن هذا الدليل بناه المصنف على المذهبين»، ج ٤، ٤٣. «إن للقائلين بالتركار شُبّهًا»، ج ٣، ٢٩٦. شرح المنار، مسار الفكر (١٥). الإبهاج في شرح المنهاج، مسار الفكر (١٩). «إن المصنف رتب الكلام في صيغ العموم وبيان كونها دالة على الاستغراق بالتفسير المذكور على فصول أربعة»، ج ٤، ٢٤٨. «إن ترتيب الكلام المستفاد من علم النظر ...»، ج ٤، ٢٩٩. نهاية السؤل، ج ١ (٣)، ج ٢ (١٢). ابن الفركاح، شرح الوراقات، ص ١١٦، ١٣٢-١٣٤. الجزري، معراج المنهاج، ج ١ (٣١)، ج ٢ (١٥). الأصفهاني، شرح المنهاج، مسار الفكر، ج ١ (٢٩)، ج ٢ (٢٦).

الاستدلال، وكما هو الحال في المنهج الرياضي؛ ومن ثم يستحيل التناقض والاستحالة، وتندفع الإشكالات بأسرها.^{٣١١}

يكون الشرح إذن بياناً لمسار الفكر، وتوضيحاً لمنطق الاستدلال في النص المشروح.

^{٣٠٧} «فلذا اتضحت هذه المقدمة فنقول»، الكاشف، ج ١، ٢٨٤. «إن دليل الخصم له مقدمات»، السابق، ج ١، ٢٣١. «وهذه المقدمة ضرورية...» السابق، ج-، ٣٣٣. «وبيانه هو أن دليل المعجزة له مقدمتان»، ج ١، ٣٣٨. «وإذا صحت هذه المقدمة»، ج ٢، ٢١٢. «فهذه مقدمات ثلاث لا بد منها»، ج ٣، ١٨٨. «من جملة مقدمات هذا الدليل»، ج ٣، ٢٣٠. «فلنقدم عليه مقدمة كاشفة عن حقيقة المفهوم»، ج ٣، ٣٥٢. «بقي الكلام في شرح المتن فلنقدم عليه مقدمات»، ج ٤، ١٥٣. «ولنقدم على هذا الكلام مقدمة فنقول...» الكاشف، ج ٢، ١٠. «وإذا اتضحت هذه المقدمة»، ج ٢، ١٠. «وإذا اتضحت فائدة المقدمة التي قدمها»، ج ٢، ٥٧. «ومن المعلوم أن هذه المقدمة وحدها لا تفيد المطلوب فقد بان سقوط السؤال»، ج ٣، ١٣١. «لا بد من تقديم مقدمات على الخوض في العموم»، ج ٤، ٢٠٧. «فهذه المقدمة مشتركة بين المعلل والمعتز»، الكاشف، ج ٢، ٩٩. «فيه تفصيل»، ج ٤، ٨٢. شرح المنار، الاستنتاج (٣٤). مناهج العقول، النتائج (١٠).

^{٣٠٨} «إن هذا منع للمقدمة القائلة بأن فعل الشيء مشروط بالعلم به وتوجيهه»، ج ٤، ١٠٧. «ما ذكره المصنف من مغالطة شبيهة بالبراهين، وحل المغالطة ليس بالنقض، بل ببيان فساد مقدمة من مقدماتها كما فعلنا»، ج ٤، ١٥٨. «لا بد من تقديم مقدمة على شرح المتن فنقول»، ج ٤، ٢٩٢. «إن التحقيق أن نُبين فساد مقدمة من مقدمات الدليل، والمعارضة هي الدليل الدال على نقيض ما ذكره المستدل أو ضده، والنقض أن توجه على مقدمة من مقدمات الدليل؛ فهو معارضة في المقدمة وإن توجّه بعد تمام مقدمات الدليل وسلامتها عن المنع والمعارضة؛ فهو معارضة في الحكم». ج ٤، ٣١١-٣١٢. «إن فيما ذكره المصنف منع لمقدمة من مقدمات الفرق، فلا يتجّه منعه أصلاً لما ذكرنا أن المنع لا يستقيم»، ج ٤، ٤٧٧. «بيان هذه المقامات ظاهر»، ج ٥، ١٠٠.

^{٣٠٩} الكافي، ج ٢، ٦٣١؛ ج ٣، ١١٥٣، ١١٩٤، ١٣٩١، ١٤٤٨.

^{٣١٠} «لما كان أهل الزمان يستعملون القياس»، الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ٢، ٧٤٧.

^{٣١١} «وقد اتضح مما ذكرناه أن وجوب القضاء إنما يعتمد انعقاد سبب وجوب الأداء، لا وجوب الأداء، وذلك هو المطلوب، وبه يفسد قول من قال: وجوب القضاء يعتمد على وجوب الأداء». الكاشف، ج ١، ٢٩٠. «وذلك مُحال»، الكاشف، ج ٢، ٨٨. «وذلك هو المطلوب»، ج ٢، ١٤٤؛ ج ٣، ٤٣٢. «فالحاصل أن أحد الأمرين لازم»، ج ٢، ٥٤٤، «والحاصل»، ج ٦، ٢٦٩. «إن هذه الوجوه معارضة في حكم المسألة»، ج ٤، ١٠٩. «أما المعارضة الثالثة والرابعة فظاهرة غنية عن الشرح»، ج ٤، ١١٠. «وذلك ممنوع فاندفعت الإشكالات بأسرها»، ج ٤، ٢٤٨. «وإذا ثبت ذلك فلا يمكن أن ينطق التحريم والتحليل بالأعيان، فخرج اللفظ عن ظاهره، وباقي الكلام ظاهر»، ج ٥، ٥٦.

لذلك يكثر استعمال لفظ «البرهان» و«الدليل».^{٣١٢} ويمكن قراءة الدليل على نحو آخر وتوضيحه وبيان وجه الاستدلال فيه فيما يتعلق بأنماط السلوك، كما يتم توضيح المقدمات التي يستند إليها الدليل، وقد يكون الدليل واضحاً ولكن الشرح يُعطيه مزيداً من الإيضاح. ويسير مع الأدلة المثبتة والنافية، المؤيدة والمعارضة، وما لا دليل عليه يجب نفيه.^{٣١٣} ويتم تفصيل الدليل وبيان مكوناته ومراجعة كل منها حتى يصبح أكثر إحكاماً،^{٣١٤} ويتم بيان وجه الدليل وأوجه الاستدلال.^{٣١٥} يبين الشرح مسار الفكر وطرق الاستدلال في النص، ويبرز أوجه الاستنباط ومقدمات القياس ونتائجها؛^{٣١٦} لذلك يُذكر

^{٣١٢} «لو كان كذلك لما افتقر إلى إثباته إلى البرهان»، ج ٤، ٤٤٩. «إن ما تمسك به المخالف لا دلالة له على محل النزاع أصلاً»، ج ٥، ٥١٣. «فإنه ليس في كلام المصنف عن الأدلة ما يقتضي المُكْنَة من اجتناب المنهي عنه باجتناب أي فرد كان ... وربما افتخر بذكر هذا الكلام المجرد واتجاهه على المصنف»، ج ٥، ٢٩.

^{٣١٣} الكاشف، ج ١، ١٧٦-١٧٧؛ ج ٣، ٤٥٠-٤٥٢. «ولننظر الآن في أدلة المثبت والنافي»، ج ٦، ٥٩٢. «والدليل على ذلك»، ج ٢، ٢٥، ٩٤. «والدليل عليه»، ج ٢، ١٢٥؛ ج ٤، ٢٤٢، ٤٠٨، ٥٧٢. «وحاصل الدليل»، ج ٦، ٤٦٣. «والدليل عليه»، ج ٦، ٥٩٥. «وأما الدليل الذي ذكره فلنشرحه أولاً ثم نبين ما فيه من الخل»، الكاشف، ج ٢، ٩١. «إن تمام إيضاح هذا الدليل»، ج ٣، ١٩٩. «هذا شرح هذا الدليل وهو ضعيف»، ج ٤، ٣٦. «اعلم أن هذا الدليل واضح بأسئلته وأجوبته إلا أنه يحتاج إلى تنبيهين»، ج ٤، ٦١. «إنه يمكن تقرير هذا الدليل على وجه آخر»، الكاشف، ج ٣، ١٧١. «إن هذا الدليل يفيد أن الأمر للوجوب»، ج ٣، ٢٠٧. «إن هذا الدليل مبني على القول بجريان القياس في اللغة»، ج ٣، ٢١٢. «إن هذا الدليل مرگب من مقدمتين»، ج ٣، ٢٢٠. «إن هذا الدليل يعود حاصله إلى أن ثبوت الحكم في إحدى الصورتين»، ج ٣، ٤٦٣. «إن هذا الدليل ظاهر، وهو قياس استثنائي»، ج ٣، ٤٤٧.

^{٣١٤} «إن هذا الدليل مبني على مقدمات»، ج ٤، ٣٠. «وإذا عرفت هذه المقدمات فقد عرفت ...»، ج ٥، ٢١٠. «إن الدليل المذكور مبني على مقدمتين»، ج ٦، ٤٧٦.

^{٣١٥} شرح المنار، الدليل (٢). الكاشف، ج ١، ٢٣٩. «إن هذا الدليل واضح غير أننا نزيدة إيضاحاً وتقريباً»، ج ٣، ٢٣٢؛ ج ٤، ٤٨. «لما فرغ من المعارضة في المقدمة عارض حكم المسألة بوجوه، وهي ظاهرة في الأصل إلا الوجه الثاني والثالث، فنقول ...»، ج ٤، ١٢. «إن هذا الكلام معارضة في حكم المسألة، وبيانه أن تقول»، ج ٤، ١٣٢. «إن المصنف تمسك في إثبات هذا المطلوب بدليين»، ج ٤، ٢٧٣. «إن هذا هو الدليل الثالث الدال على أن صيغة ما للعموم ووجه الدلالة»، ج ٤، ٢٨٦. «إن المصنف أجاب عن الوجوه العقلية بالنقض بأصل التكليف، وهو واضح. والتكليف واقع باتفاق نفاه القياس والقائلون به»، ج ٦، ٣٨١.

^{٣١٦} «إن هذا الدليل مبني على مقدمات»، ج ٤، ٣٠. «وإذا عرفت هذه المقدمات فقد عرفت ...»، ج ٥، ٢١٠. «إن الدليل المذكور مبني على مقدمتين»، ج ٦، ٤٧٦.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

لفظ الدليل والأدلة والاستدلال وفعل يدل.^{٣١٧} ويستكمل الشارح أشكال الاستدلال النظري حتى يكون المتن أكثر إحكامًا.

وقد يكون المسار في أول الكتاب وصفًا للأبواب والفصول والترابط بينهما؛ فالمسار وصف للبنية، والبنية مسار بلا حركة.^{٣١٨} وقد يكون الغالب على أسلوب الشرح هو وصف المسار؛ أي بيان منطق الاستدلال. تبدأ العبارة بحرف «لأ»، ونادرًا ما تكون هناك بدايات خارج هذه الصيغة.^{٣١٩} ويكشف الشرح عن «خيال الدور»؛ أي الدور المنطقي في الاستدلال في الصلة بين المعجز العقلي والتصديق القولي،^{٣٢٠} كما يبيّن مسار الفكر واتجاهه، إما عن طريق القياس، وإما عن طريق مقدمات أخرى تستلزم منها نتائج أخرى.^{٣٢١} ويبين الشرح مسار الفكر من السؤال إلى الجواب، ومن المسألة إلى الحل.^{٣٢٢}

(٦) تعليل الحكم

وإذا كان النص فصلًا من أصول الفقه يبيّن الشرح الانتفاع به؛ فالشرح يُعطي الغاية بحروف العلة مثل لام التعليل. والتعليل بالعلة الغائية بيان القصد والهدف؛ فالعلة

^{٣١٧} شرح الورقات، ص ٢٠-٢١، ٢٣؛ نهاية السؤل، ج ١، ٥١، ١٠٣، ١٣٢؛ ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١٥٥، ٢٧٩، ٣٢٦، ٣٥٢؛ الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٩٢، ٩١، ٢١١؛ الإبهاج في شرح المنهاج، الاستدلال، الدليل (١٢).

^{٣١٨} «لما كان الخوف في العلم مسبوقًا بتصوره قدّم تعريف أصول الفقه على مباحثه»، ج ٢، ٦٧٤.
^{٣١٩} الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه للمارديني الشافعي، مثلًا ص ١٢٣، ١٣٣-١٣٢، ٢٠٧؛ وأيضًا «التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج؛ تيسير التحرير، ج ١، ٢١٥؛ نشر البنود على مراقي السعود، ج ١، ٢٠٧؛ فواتح الرحموت، مسار الفكر، ج ١، ٣٩٥؛ الاستنتاج، ص ٣٤٦؛ إكمال الاستدلال النظري، ج ١، ٣٤؛ البرهان العقلي، ج ١، ٦٧.

^{٣٢٠} «وإنما نشأ خلال الدور من كون المعجز العقلي أفاد مما يفيد التصور القولي. وهذا وهم؛ لأن اشتراك المختلفين بالحقيقة في بعض العوامل لا يوجب اشتراكهما في الجميع.» ج ٦، ٢٣. «إن هذا الكلام ظاهر، والدور ممنوع»، ج ٦، ٥٧٢.

^{٣٢١} «إن هذا الجواب يتّجه اتجاهًا تامًا. أما إذا كان الوجه الذي هذا جوابه مقرّرًا بطريق القياس، وهو ضعيف، فقد نبّهنا على ضعف مثل هذا القياس، وأما إذا قرّر الوجه الذي هذا جوابه بالطريق الذي ذكرناه فلا يتم هذا الجواب إلا بضم مقدمة أخرى إليه.» ج ٤، ٧٤.

^{٣٢٢} «إن المصنف أجاب عن قوله أمر الرسول ...» ج ٤، ٩٣.

الغائية هي العلة الفاعلة بالأصالة؛ فلفظ «لأن الغرض» لا يعني العلة الفاعلة، بل العلة الغائية، وقد يكون بالفاء للتعاقب، وترتيب شيء على آخر.^{٣٢٣} وقد يقدّم الشرح التعليل «لماذا قال المصنف ذلك؟ ولماذا أخذ هذا الموقف؟ ولماذا أصدر هذا الحكم؟» ويكون التعليل بحروف العلة المعرفة خاصةً «لأن»؛ فالعلة هنا هي العلة الفاعلة أو المؤثرة.^{٣٢٤} وتبدو ألفاظ التعليل مثل «لأن»، «فإن»، «لما أنه» ... إلخ. وقد يُذكر اللفظ مباشرة، التعليل أو السبب، بناءً على «وهذا علة».^{٣٢٥}

ويذكر الشرح التعليل للحكم بعد أن تركه النص غير معلّل؛ فالحكم بالكفر على أحد لأن به إنكاراً للشرائع كالصلاة، والعلم هو العلم النافع لأنه وسيلة للعمل، والعلم مقصود لأنه ابتلاء، وتقدير الصحابي لأنه قريب من الرسول، والتقييد بأحكام الشرع لأن فيه عبراً وأمثالاً وإخباراً. في هذه الحالة يكون التعليل اعتذاراً للمتن وتبريراً له، وبيان وجه الاحتراز فيه. ويمكن المصادقة على تعليل المتن دون إعطاء تعليل جديد.^{٣٢٦} وقد يكون التعليل لمسار الفكر احترازاً عن شيء.^{٣٢٧}

وقد يركّز التعليل على النتائج الناشئة عن المقدمات،^{٣٢٨} واتّساق القول؛ «فيستقيم حيث إطلاق القول»؛ فالعلة هنا أقرب إلى الحد الأوسط المشترك بين المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى في القياس. ومن النتائج المستنبطة ما يُعلن عنها في الشرح بلفظ: فائدة، فائدة جليّة، فوائد.^{٣٢٩}

وتكون العلة غائيةً عندما يبيّن الشرح قصد الفكر، وهدف النص، وغاية المؤلف؛ فالفكر قصد واتجاه، وهو الذي يُحدد اللفظ والمعنى والشيء، وهي قدرة على تحليل النص

^{٣٢٣} السابق، ص ٣، ٥-٧، ٩، ١٠، ١٤، ٢٣. «ولأجل هذا»، نهاية السؤل، ج ٢، ٧. الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٩٨، ١٢١، ٢٠٣، ٤٩٢. مناهج العقول، التعليل (٥٠). وفواتح الرحموت مملوء بالتعليل.
^{٣٢٤} الكاشف، ج ١، ١٢٩، ١٧٠.

^{٣٢٥} الكافي، ج ١ (١٩)، ج ٢ (٥٠)، ج ٣ (٦٥)، ج ٤ (٦). ابن الفركاح، شرح الوراقات، ص ١١٧، ١٥٩، ١٩٢، ٢١١، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٤٠. شرح المنار، التعليل (١٧٩). الإبهاج في شرح المنهاج، التعليل (٥). شرح مختصر المنار، ص ١٠. شرح المنار، ص ٢٤٣، ٤٣٩.

^{٣٢٦} الكافي، ج ١، ٢٠٩.

^{٣٢٧} السابق، ج (٧)، ج ٣ (٤). نهاية السؤل، ج ١، ١٠٢؛ ج ٣، ١٠٨٣، ١٣٠٧، ١٤٨٧، ١٥١٣.

^{٣٢٨} الكافي، ج ٢، ٦٠٦، ٧٧٦؛ ج ٣، ١٥٣٣.

^{٣٢٩} نفائس الأصول، فائدة، فائدة جليّة، فوائد (٣٠٢).

كقصد في وعي المؤلف أولاً قبل أن يتحقق في النص. وقد يكون القصد إيجاباً أم سلباً، ما يقصده النص المشروح أو ما لا يقصده، ما يريده مؤلفه وما لا يريده.^{٣٣٠} الموضوع قصد في الشعور، ومسار في الفكر؛ لذلك كثرت ألفاظ الإرادة والقصد، مثل «يريد»، «يقصد»، وأيضاً أسماء «غاية» أو «غرض».^{٣٣١}

(٧) تعيين الشيء وضرب المثل

والشرح إظهار لإحالات حروف العطف مثل «الواو»، وأسماء الإشارة مثل «هذا»، والصلة مثل «الذي»، وصفات الملكية مثل «الهاء».^{٣٣٢} فهذه أي الثلاثة، والأولان هما كلمة «كل» وكلمة «من»، وهذا أي الأصل. وإذا تمت الإحالة إلى ما تقدّم يعيّن الشرح بأنه عمل الراوي، وتعيين «سرف» بأنه جبل في طريق المدينة. وإذا تحدّث المتن عن القسم الثاني يعيّن الشارح بأنه التأييد الذي ثبت دلالة. والثالث هو الواضح، والثاني نسخ الحكم، والثالث نسخ التلاوة، والصيغة هو الإعجاز، وما ذكر هو جواز الصلاة.

وقد يكون التعيين للموضوع أو للوجه أو للغرض.^{٣٣٣} ويكون التعيين بمزيد من التعريف بصاحب النص المشروح، مثل «الورقات» للجويني، نسبه ولقبه ومولده ووفاته وأساتذته وتلاميذه ومؤلفاته.^{٣٣٤}

والشرح إظهار للمضمّر، والنطق بالمسكوت عنه، مثل «الذي جرى به القلم»، وشرحه أهمية الأسلوب واختيار الألفاظ، و«ربنا المجازي» لمن جاهد لقطع عروق الضلال،

^{٣٣٠} الكاشف، ج ١، ١٣١. «اعلم أن هذا الفصل مقصود لبيان أن الحاجة داعية إلى تعريف العلم والظن والنظر والحكم الشرعي والدليل والأمانة»، السابق، ج ١، ١٥٥. «والمقصود في هذه المسألة»، ج ٢، ١٢٢. «إن الغرض المقصود من المسألة»، ج ٢، ٣٢٧. «إن المقصود في هذه المسألة بيان الفرق بين المطلق والعام»، ج ٤، ٢٤٢. «اعلم أن المراد بـ «غيرهما» ما عدا النسخ والاستثناء من أنواع التخصصات بالأمر المنفصلة على ما سيأتي بيانه مفصلاً»، ج ٤، ٣٩٥. «إن المقصود في هذه المسألة»، ج ٤، ٣٩٦. «المراد بقوله ...»، ج ٤، ٥٦٠. «اعلم أن المراد من الفعل ما هو حقيقة وليس المراد منه الفعل الصناعي»، ج ٥، ٦٢. نهاية السؤل، ج ١، ٣٨٤. ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ١١٦، ١٢٤، ١٦٠، ٣٥٥. الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٤٨، ٨٠، ٢٤٣، ج ٢، ١٤٧، ١٥٢. شرح المنار، الإرادة والقصد (٢١). الإبهاج في شرح المنهاج، القصد (٧). مناهج العقول، القصد (٤٠).

^{٣٣١} القرافي، نفائس الأصول، «يريد» (١٢)؛ الجزري، معراج المنهاج (٢٣)؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٤٤؛ ج ٢، ٧٨٧؛ فواتح الرحموت، «التعبيران قصد ...»، ج ١، ٦٤؛ «المقصود»، ج ١، ١١٠.

وحرّض المؤمنين على القتال. والشارح على وعي متى يصرّح المتن «من قبيل التأييد الصريح في الاستعمال»؛ فالنص يوجب حكماً.^{٣٣٥} كما أن الشرح يكون للأسلوب وليس فقط للمضمون، مثل «هذا توسّع في العبارة» من أجل التدقيق فيه، وقد العبارة على قد المضمون.^{٣٣٦}

وقد يكون الشرح إكمالاً للاسم، مثل «عبد المجيد» فيُضاف خان، أو تحديداً للمؤلف، مثل المنار لحافظ الدين عبد الله النسفي، أو للعلم في علم أصول الفقه، والنعمان هو أبو حنيفة، ومشايخنا هما أستاذانا الإمام أحمد الطواويسي والإمام شمس الدين الحلواني. ويعين الشاعر بأنه رؤية. يكون التعيين بالشخص مثل اسم راي هو أبو الحسن البصري وأبو سعيد هو الحزري. والخطابية أي طائفة من الروافض، وتعيين المثبت بأنه النجاسة، والصحابة مثل الحسن وسعيد بن المسيب والنخعي والشعبي.^{٣٣٧} مهمة التعيين الخروج من اللغة إلى العالم، ومن اللفظ إلى الشيء، ومن العبارة إلى الواقع. تُحيل اللغة إلى العالم الخارجي كما هو الحال في المعنى الاشتقاقي، مثل «العربيين» من «عرنة»، وهو وادٍ بحذاء عرفات.^{٣٣٨}

يكون الشرح إذن بالتعيين وزيادة في الوصف، مثل «صحابه» الذين جاهدوا معه في سبيل الله، ومحمد بآثاره وسيرته، و«سلطان الأمم» وهو ولي كل جماعة. ويكون الشرح للعنوان، مثل الفقه الأكبر لشرفه، موضوعه وهي الذات الإلهية، ويتم شرح

^{٣٣٢} الكافي، ج ٢ (٢)، ج ٣ (١٣)؛ شرح مختصر المنار، ص ٤، ٧.

^{٣٣٣} الجزري، معراج المنهاج، تعيين الموضوع، ج ١، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤١٢، ٤٣٦؛ تعيين الوجوه، ج ١، ٢٠٦؛ ج ٢، ٨٧، ١١٦، ٢٨٩؛ تعيين الغرض، ج ١، ١٢٩، ٣٨٣؛ شرح المنار، تعيين الوجوه (٣)؛ مناهج العقول، أسماء الإشارة (٢٠٠).

^{٣٣٤} ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٧٧.

^{٣٣٥} شرح مختصر المنار، ص ٤-٥.

^{٣٣٦} الكافي، ج ٢، ٥٨١، ٩٧٤؛ ج ٣، ١٠٧٤، ١٤٠٢؛ ج ٤، ١٥٩٤؛ ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٣٠٩؛ شرح المنار، إظهار المضمر (٣٠)؛ فواتح الرحموت، ج ١، ١١.

^{٣٣٧} الكافي، ج ١، ١٥٥-١٥٦، ١٧٣؛ ج ٣، ١٣١١، ١٣٦٢، ١٣٦٥، ١٤١٥؛ ج ٤، ١٥٩٣؛ نهاية السؤل، ج ٢، ٢٤٤؛ شرح المنار، تعيين بالإحالة إلى الخارج (١٥١).

^{٣٣٨} شرح المنار، ص ٢٨٩؛ الإبهاج في شرح المنهاج، تعيين بالشخص (٢)؛ شرح مختصر المنار، ص ٥، ١٧، ٦.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

«ونحوهما» أي كقوم ورهط. وإذا ذُكر التعطيل بيّن الشرح أنها فرقة المعتزلة. ويكون التعيين بالبعض أي بالجزء من الكل، مثل بعض المتفقين. ويكون التعيين بالخاص للعام.^{٣٣٩} ويكون الشرح وصفاً للشيء وتعييناً له؛ فإذا كان النص «ورقات» أضاف الشرح «قليلة».^{٣٤٠} وقد يكون التحديد العيني بالتحديد الكمي من أن أكثر الحيض عشرة لا غير،^{٣٤١} والمقدّر هو المقدّر بالكيل، ويكون بالحركة مثل الأرجل بالخفض،^{٣٤٢} ويكون بالموضوع والإشارة إليه وتكراره والتنبيه عليه،^{٣٤٣} ويكون بالشخص، مثل: أبو علي (الجبائي)، أبو الحسين (البصري)،^{٣٤٤} وقد يكون بالشرط مثل «إذا»، والغائية بحروف مثل «حتى»، أو الاستثناء.^{٣٤٥} ويكون في الزمان، مثل الطلاق في الحال.^{٣٤٦} والشبهة في الصدر الأول.

ويكون الشرح بضرب المثل على القاعدة العامة، فalcضاء مثل فعل اللاحق، ويكون المثل حكاية، ويضرب المثل من أجل توضيح الحكم، وهو نوع من التعيين؛ فأفعال الحج مثل الوقوف والطواف والسعي والرمي، وصفاتها كيفية هذه الأفعال، ومعيّارها خلاف الصوم، ومثل تحريم نكاح ما نكح الآباء، وبيع الملائق والمضامين. المثل إضافة وتوضيح، جمع بين العام والخاص. والاسم المطلق هو اسم الصلاة، والشرط هو تعيين النية. وشرط الرخصة هو حقيقة العجز، والنذر هو النفل، وأشهر الحج من هذا العام، والخلل في ركن العقد هو الإيجاب والقبول، وفي محله هو المبيع، والمشتري قد يكون غاصباً، والحكم يتعلق بالحرية.^{٣٤٧} ويضرب الشرح المثل إذا كان المثل مجرداً لمزيد من التوضيح.^{٣٤٨} وتتكاثر

^{٣٣٩} الكافي، ج ١، ١٥٧، ٢٠٧، ٣٤٣؛ ج ٣، ٣٦٠، ١٥٢٣؛ ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٩٠، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٨، ٢٤٥؛ شرح المنار، إكمال الوصف (٩)؛ شرح مختصر المنار، ص ٤، ٥.

^{٣٤٠} السابق، ص ٣.

^{٣٤١} الكافي، ج ٣، ١٣٩٨، ١٤٦٥، ١٤٦٨؛ شرح المنار، التحديد الكمي (٢).

^{٣٤٢} الكافي، ج ٣، ١٤٠٠.

^{٣٤٣} مناهج العقول، التعيين بالموضوع (٤٠).

^{٣٤٤} السابق، ج ٢، ٣٤٢.

^{٣٤٥} الكافي، ج ٢ (١٢)، ج ٣ (١٣).

^{٣٤٦} ج ٢، ١٠٢٧؛ ج ٤، ١٦١٥؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٢٧٨؛ شرح المنار، تحديد الشرط والاستثناء والغاية (٤٩).

^{٣٤٧} الكافي، ج ١ (٢)، ج ٢ (٢٠)، ج ٣ (١٦)، ج ٤ (١)؛ شرح مختصر المنار، ص ١٢.

^{٣٤٨} نفائس الأصول، ص ٣، ٥-٨، ١٠-١٥، ١٩-٢٠، ٢٢.

الأمثلة من أجل التوضيح، وتفصيل العام إلى الخاص؛ فالقواعد الأصولية استقراءً معنوي من جزئيات الشريعة.^{٣٤٩}

وقد يكون المثل حكايةً طويلة أو قصةً تاريخية، وقد يكون قولاً أو فعلاً أو افتراضاً أو مثلاً فقهياً، وقد يكون من الشعر.^{٣٥٠} يكون المثل فقهياً نظراً لارتباط علم الأصول الفقه، وليس مثلاً عقلياً من افتراض الذهن. وقد يكون المثل من الأصول، والمادة أصولية من أجل إكمال المادة العلمية لإعطاء الصورة الكلية؛ فالنص تركيز، والشرح إسهاب؛ ومن ثم يصبح النص الأصولي نصاً وشرحاً نصاً كاملاً وافياً شاملاً.^{٣٥١}

سادساً: الأدلة العقلية والنقلية

(١) الأدلة النقلية

ويُضيف الشرح الشواهد النقلية من آيات وأحاديث لتقوية النص وإرجاعها إلى مصادره؛^{٣٥٢} فالوجوب مخالفته تقتضي العقاب، مثل ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. ويرجع الشارع الخلاف في الآراء إلى خلاف في تفسير الآيات، وأحياناً يتم شرح الدليل بصيغة أكثر تجديداً من المتن وأقل وضوحاً منه.^{٣٥٣} وقد لا تُذكر آية بأكملها، بل نصفها فقط لإكمال النصف الأول المذكور في المتن.^{٣٥٤}

^{٣٤٩} السابق، ج ١، ١٣٠، ٣٢٨؛ ج ٤، ٥٠٠؛ ج ٦، ٥٢٥، ٦٠٢.

^{٣٥٠} السابق، ضرب المثل (٣)؛ ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٢١٢، ٢٣٨؛ الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٣٩، ٤١، ٥٦، ٨١؛ شرح المنار، ضرب المثل (٧٤)؛ مناهج العقول، ضرب المثل (٩٠).

^{٣٥١} السابق، ص ٦-٩.

^{٣٥٢} لم نشأ أن نُعطي إحصائيات عن عدد الآيات والأحاديث المُضافة في كل الشروح على النصوص وقياس مقدار الزيادة؛ حتى لا يُغالى في منهج تحليل المضمون. وأحياناً يتوقف الإحصاء الكمي عن إعطاء أي دلالة كيفية أكثر من الملاحظة الرئيسية.

^{٣٥٣} الكافي، ج ١، (٢)، (٢٢)، ج ٣ (٤٧)، ج ٤ (٣)؛ أمثلة من النقل، ابن الفركاح، شرح الورقات، حديث (٩٤)، آية (٧٧)؛ الجزري، معراج المنهاج، آية (٢١٠)، حديث (١١٨)؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، آية (٢٠٦)، حديث (١٠٣)، الآثار (٢١)؛ ابن نجيم، فتح الغفار بشرح المنار، آية (٢٣)، حديث (٦)؛ شرح مختصر المنار، ص ١٠-١٢، ١٤-١٦، ١٩، ٢٣-٢٦، ٢٩-٣٣؛ شرح المنهاج، آية (١٣٥)، حديث (٤٨)؛ الإبهاج في شرح المنهاج، آية (٦٨١)، حديث (٢٠١)؛ مناهج العقول، آية (٣١٩)، حديث (١٦٢)؛

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

ويكون ضرب المثل بالحجج النقلية زيادةً في مادة الشرح، خاصة الآيات كرسيد أول، ثم الأحاديث كرسيد ثان.^{٣٥٥} وتُضاف الآية إلى الشرح كمثل أو مصدر أو أصل، وتكثر الحجج النقلية وتتوالى تباعاً في وقفة واحدة، تأليف محتبس في قناة واحدة، دفعة في تيار واحد مثل آيات الناسخ والمنسوخ.^{٣٥٦} وعلى هذا النحو يعود علم الأصول إلى أحد المصادر التي نشأ منها، وهي علوم القرآن أو علم التفسير؛ فقد كان أصول الفقه في المصدر الأول وفي كثير من مباحث الألفاظ تنظيراً للقرآن مثل «أحكام القرآن» للجصاص، وكما كانت «الرسالة» تنظيراً لمناهج السنة في الرواية والقرآن في البيان؛ لذلك كثر الرواة والمحدثون والمفسرون والصحابة والتابعون بدلاً من الأصوليين، وطغى السند على المتن.^{٣٥٧} واستمرت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مادةً غزيرة للشرح كمعين لا ينضب، متوافراً دائماً في الموروث الثقافي. والآيات أكثر من الأحاديث، وتتوالى في الشرح آية وراء آية ما دام النبع فياضاً.^{٣٥٨} ويكمل الشرح الآية أو الحديث ثم يُضيف عليهما آيات وأحاديث أخرى.

وبطبيعة الحال تزيد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار في الشرح عنها في المتن،^{٣٥٩} كما قد يكون النقل حواراً أو خبراً أو حكاية. وتكثر الحجج النقلية من الآيات والأحاديث في كل الشروح؛ فهي مادة موفورة من أجل التجميع والزيادة. ويقوم الشرح بمراجعة الشواهد النقلية، الآيات والأحاديث، اعتماداً على علم التفسير وعلم مصطلح الحديث للتحقق من حسن الفهم والتأويل للآيات، وصحة الروايات للأحاديث. ويتم التحقق من حسن التفسير عن طريق تحقيق المناط ومعرفة الأفعال التي يصفها النص في الواقع الخارجي. وقد يكون حسن التأويل عن طريق الألفاظ، وهي مباحث الألفاظ عند الأصوليين؛ ومن ثم أتت ضرورة بيان وجه الدليل النقلي.^{٣٦٠} كما يختلف الأصوليون في فهم الآية بين العموم والخصوص أو الظاهر والمثول.^{٣٦١}

التحقيقات في شرح الورقات، الآيات (١١١)، الأحاديث (٦١)؛ شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، الآيات (٣٦٥)، الأحاديث (١٥٥).

^{٣٥٤} فواتح الرحموت، ج ١، ٦٥، ٤٠٨.

^{٣٥٥} السابق، ص ٦، ٩-١٢.

^{٣٥٦} شرح الورقات، ص ١٥.

^{٣٥٧} مثل شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (٧٧١هـ)، (جزءان).

كما يتم الاستشهاد بالأحاديث ووجه التمسك بها. وإذا خالف مذهب الراوي روايته أو إذا خالفها مذهب الصحابي أو التابعي، فلمن الأولوية؟^{٣٦٢} فإذا كان الشرح من الحديث تَمَّتْ الإضافية في السند واختلاف الروايات من أجل إضافة مادة علمية، صولات وجولات في لا موضوع، حول نقطة هامشية تُفيد في السجل أكثر مما تُفيد في الموضوع نفسه.^{٣٦٣}

وتعتمد الشروح على المنقول أكثر من اعتمادها على المعقول، تجمع العلوم الأخرى من اللغة والفقه والتفسير حول المتن المشروح دون هدف أو غاية. وقد تكثرُ الحجج النقلية في بعض الشروح مثل «الإيهاج في شرح المنهاج»، حيث تبلغ الآيات والأحاديث بالمئات، والشعر بالعشرات. تقلُّ الشواهد النقلية في المتن، وتكثرُ في الشرح؛ فالقرآن والحديث مادة خِصبة في الشرح.^{٣٦٤}

وفي شرح الشرح تكثرُ الشواهد النقلية والحجج العقلية معاً؛ فهو إسهاب في الأدلة.^{٣٦٥} وتفاوت زيادة أو نقصاناً طبقاً لطبيعة الموضوع؛ تقلُّ في القياس، وتزيد في النسخ.

^{٣٥٨} الكاشف، الآيات (٥٦٩)، الأحاديث (١٤١)؛ نهاية السؤل، ج ١، ٣٨٠؛ الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه للمارديني الشافعي، الآيات (٦٤)، الأحاديث (١٢)؛ التقرير والتحبير، الآيات (١٣٩٠)، الأحاديث (٢٥٧)؛ فتح الغفار، الآيات (٢٦٥)، الأحاديث (٧٠)؛ فتح الودود على مراقي السعد، الآيات (١١٠٠)، الأحاديث (٢٠)؛ مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، الآيات (٢٣٣)، الأحاديث (٥٠)؛ فواتح الرحموت، الآيات (١٦٢)، الأحاديث (١٠٨).

^{٣٥٩} الكافي شرح البزدوي للسنغاق، الآيات (٣٤١)، الأحاديث (١٧٩)، أفعال الرسول (٢٠)، الآثار (٢٢)، عمر (٦)، علي (٤)، ابن مسعود (٣)، ابن عباس، أنس، عائشة (٢)، مجاهد، ابن عمر، أبو بكر (١)، الأمثال (٨). «جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي» للكاكي، الآيات (٤٥٠)، الأحاديث (١٩٥).
^{٣٦٠} «اعلم أنه لا إجماع في هذه الآية»، ج ٥، ٥٧.

^{٣٦١} «اعلم أن الآية الأولى عامة لأنها ذُكرت بصيغة الجمع المحلّ بالألف واللام وهي للعموم، والثانية خاصة»، الكاشف، ج ٤، ٥٠٢؛ ج ٥، ٥٠٩. «فيلزمه التخصيص»، نهاية السؤل، ج ٢، ١٨٣، ٥٢٦-٥٢٧، ٥٥٦. «وهذا ظاهر كلام القائل»، فواتح الرحموت، ج ١، ١٠٦.

^{٣٦٢} «إن هذه الأخبار من باب الآحاد... إن هذه الطريقة فيها نظر، وبيانه يتوقف على ذكر صورة الدليل مرتبة»، الكاشف، ج ٢، ٤١٧؛ ج ٦، ٩٨. فواتح الرحموت، التحقق من السند، ج ١، ١٧١، ٢٧١، ٣٥٩.
^{٣٦٣} شرح الورقات، ص ١٧، ٢٤.

^{٣٦٤} تشنيف المسامع بجمع الجوامع للسبكي (جزءان)، القرآن (١٨)، الحديث (٥).

^{٣٦٥} شرح التلويح على التوضيح لمُتن التنقيح، القرآن (١٧٣)، الحديث (٨٣).

ومن آليات الشرح إضافة الأدلة النقلية على العقلية حتى تُستكمل كل طرق الاستدلال، أو استكمال الأدلة النقلية. وأحياناً تبدو الأصول الحنفية أكثر اعتماداً على العقل دون النقل، وأقل اعتماداً على الحجج النقلية. ومع ذلك تكثر الروايات، ويزداد المحدثون والرواة وأسماء الصحابة والتابعون خاصة في الشروح المتأخرة،^{٣٦٦} وذلك على عكس «التقرير والتحبير» المملوء بالحجج النقلية.

(٢) التجربة الشعرية

ويُستشهد بالشعر لما كان الشعر ديوان العرب، فيه تفسير الكتاب. ويُستشهد به في موضوعات البخل. وقد كان الشافعي شاعراً له «الأم» كما له ديوان شعر. وأحياناً يُذكر الشعر بصرف النظر عن الشاعر وهو الأغلب؛ فالشعر تجربة إنسانية عامة تبدأ بالشاعر، وأحياناً أخرى يُذكر الشاعر طبقاً للرواية ونسبتها، ومعظمهم من كبار الشعراء مثل المتنبي وأبي العتاهية والكميت وطرفة ... إلخ. ويقلُّ الشعر كلما قلَّت الموهبة الشعرية والتذوق الفني.^{٣٦٧} والشعر هو مقياس صحة فهم الشواهد النقلية بعد أن حل القرآن محل الشعر، مركزاً للثقافة العربية، ويتم الاستشهاد بالشعر كما يتم الاستشهاد بالآيات

^{٣٦٦} وهذا واضح في تيسير التحرير لأمير باد شاه: «والراجع عند العقل»، ج ١، ١٤٦؛ إكمال الآية والحديث، ج ١، ٣٥١، ٣٨٢.

^{٣٦٧} الكافي، ج ١، ١٥، ١٦، ١٧٣، ١٧٨، ٢٥٢، ٣١٩، ٣٣٠-٣٣١، ٤٠٧؛ ج ٢، ٧١٢، ٧٤٥، ٧٧٨، ٧٦٤، ٩٥٠، ٨٣٧، ٨٩٧-٨٩٨، ١٠١٨؛ ج ٣، ١٢١٦، ١٤٦١، ١٨٢٩؛ ج ٤، ١٥٧٨، ٢٠٣٢؛ ج ٥، ٢٠٣٣، ٢١٧٩، ٢٢٢٦؛ نهاية السؤل، ج ٢، ١٩٠-١٩١، ٢٣٩، ٢٤٩؛ نفائس الأصول، الشعر (٨٤)؛ ابن فركاح، شرح الورقات، الشعر (٧)؛ الجزري، معراج المنهاج، الشعر (٧)؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، الشعر (٧)؛ شرح المنهاج، الشعر (١١)؛ الإبهاج في شرح المنهاج، الشعر (٦٩)؛ مناهج العقول، الشعر (٩)؛ «جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي» للكاكي، الشعر (١١)؛ شعر الشافعي، ج ١، ١٥٧، ٣٠٧-٣٠٨؛ فتح الغفار، الشعر (١٥)؛ فواتح الرحموت، الشعر (١٢)؛ الولاتي، فتح الودود على طريق السعود، الشعر (١)؛ مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للشنقيطي، الشعر (٣٠)؛ شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، الشعر (١٣)؛ نهاية السؤل، ج ١، ٧٧، ٢٤٦، ٣٨٠؛ ج ٢، ٧٥؛ الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه للمارديني الشافعي، الأشعار (٢)؛ التقرير والتحبير، الأشعار (٥٤)؛ جامع الأسرار في شرح المنار للكاكي، الأشعار (١١).

والأحاديث.^{٣٦٨} وقد تحوّلت الآيات والأحاديث والأشعار إلى تراثٍ شعبيٍّ ومخزونٍ نفسي وثقافيٍّ يومية، إلى حجة سلطة مثل النص المباشر.^{٣٦٩}

ونظرًا لأن الإبداع الشعري هو الإبداع المستمر قبل الإسلام وبعده، وكما نُظمت المتون شعرًا دُونَ كثيرٍ من الشرح نثرًا بكل مواصفات النثر من محسّناتٍ بديعية، من جناس وطباق وتورية وقافية موحّدة في نهايات العبارات. وقد يكون الشعر تعليميًا خالصًا كما هو الحال في المنظومات الشعرية النحوية والمنطقية والكلامية.^{٣٧٠} فالشعر هو الثابت في الوجدان العربي، والصورة الشعرية هي الوعاء الثقافي، وعليها قام النص الديني.

(٣) الأدلة العقلية

وقد يتضمن الشرح حجاجًا وسجالًا وردًا على أسئلة من أجل إكمال العرض النظري والتخفيف من المعارض العقلي، خاصةً بين المعتزلة والأشاعرة، والرد على حجج الخصوم، ومطالبته بالبرهان. وظيفة الدليل العقلي هو إعطاء الأساس النظري للدليل النقلي الذي يركز أساسًا على اللغة.^{٣٧١} وتُرصد الحجج واحدةً تلو الأخرى من أجل التأسيس النظري أو من أجل تبديد المعارض العقلي.^{٣٧٢}

^{٣٦٨} «يُنسب إلى عمر قوله «كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علمٌ أصح منهم»، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، وغفلت عن الشعر وروايته؛ فلما جاءت الفتوح واطمأنّت العرب راجعوا رواية الشعر...» الكاشف، ج ١، ٤٨٤.

^{٣٦٩} الكاشف، ج ٢ (٣٢)، ج ٣ (١)، ج ٤ (٢).

^{٣٧٠} وذلك مثل:

حياة وعلم قدرة وإرادة كلام وإبصار وسمع مع البقا

نهاية السؤل، ج ٢، ٧٥.

وجمع التكسير شعراً:

بأفعل وبأفعال وأفعله وفعله يعرف الأدنى من العدو

نهاية السؤل، ج ٢، ٣٩٤.

يدخل الشرح في المحاجة والسجال ورفض حجج المذاهب المعارضة، ويستدل على الحكم، ويرد على الاعتراض المسبق، ويحوّل الآية إلى دليل، ويُقيم حجج الخصوم ما لها وما عليها، يذكر الشرح الحجج ويرد على الشبهات.^{٣٧٣} وقد يكون الاستدلال لغوياً أو عقلياً أو شرعياً؛ فالشرح يقوم على العقل والنقل.^{٣٧٤}

ويبدو السجال في أسلوب القيل والقال، وترديد حجج السابقين والدخول في خلافاتهم وسجالاتهم، وأخذ طرف دون طرف في معارك القدماء. ويدل القيل والقال على كثرة الخلافات في علم الأصول والحجج والمضادة.^{٣٧٥} ويرد على شبه الخصوم القوية، ويترك الضعيفة.^{٣٧٦} ويقال في الأصول الحنفية أسلوب القيل والقال وأساليب الجدل

^{٣٧١} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ٤، ١١٤٢-١١٥٠. «اعلم أن الخصم احتج لمذهبه...» الكشف، ج ١، ٣٣٤. «احتج الخصم»، ج ٢، ٥٤١. «إن هذا السؤال مع الجواب ظاهراً غير أن بعضهم أورد عليه سؤالاً فلنورده ونُجيب عنه»، ج ٣، ١٣١. «إن المصنف أورد على الدليل المذكور أسئلة، وانفصل عنها بأجوبة صحيحة»، ج ٣، ١٥١. «إن هذه الأسئلة ظاهرة»، ج ٣، ٢٥١. «إن هذه وجوه من المعارضة في حكم المسألة فلنبسطها ثم نجيب عليها»، ج ٣، ٢٦٦. «إن هذه المعارضات في حكم المسألة»، ج ٣، ٣٢٢. «إن المصنف أجاب عن المعارضة الأولى بأنه حكاية عن حال...» ج ٣، ٣٤٣. «إن المصنف أورد على نفسه أسئلة فقال»، ج ٣، ٣٨١. «أجاب المصنف على السؤال»، ج ٣، ٣٨٣. «إن هذه معارضات في حكم المسألة»، ج ٣، ٣٩٦. «إن الخصم تمسك بوجهين»، ج ٣، ٤١٤. «إن المصنف أورد على دليله أسئلة ثلاثة»، ج ٣، ٤٩٣. «إنه لا يُجب المصنف على السؤال الأول إلا بإعادة الدليل المذكور... والجواب على السؤال الثالث»، ج ٣، ٤٩٥. «إن هذا الكلام هو معارضة في الحكم»، ج ٣، ٤٩٧. «إن هذا السؤال مع جوابه ظاهر»، ج ٣، ٥٩٠. «إن هذه مطالبة ولا بد من بيان توجيهها فنقول للخصم»، ج ٤، ١٧٦. «إن المصنف أجاب عن المطالبة المذكورة بأن قال»، ج ٤، ١٧٩. «إن ما ذكره من المعارضة في حكم المسألة ظاهرٌ غني عن الشرح، فلنشرح الجواب فإنه محتاج إليه»، ج ٤، ١٨٧. «وجميع ما ذكره بعد هذا مُندفع لما بيّناه في الشرح»، ج ٤، ٤٧٦.

^{٣٧٢} نهاية السؤل، ج ١، ٢٠؛ ج ٢، ٢٥٨؛ الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٤١-٤٢، ٤٨، ٥٠، ٩١؛ الإبهاج في شرح المنهاج، الاعتراض والدليل والبرهان (٩)، الحجاج (٨)، شبه الخصوم (٣)؛ نشر البنود على مراقبي السعد، الاعتراض والرد (٢)؛ فواتح الرحموت، السجال، ج ١، ٧٨، ٩٣، ١٠٧.

^{٣٧٣} الكافي، ج ١ (١٣)، ج ٢ (٩)، ج ٣ (٤)؛ الجزري، معراج المنهاج، ج ١ (١٠)، ج ٢ (٦).

^{٣٧٤} «إما عقلاً فظاهر، وإما شرعاً»، فواتح الرحموت، ج ١، ١١٥.

^{٣٧٥} الكشف، ج ١ (٧)؛ منتهى السؤل، ج ١، ١٢؛ القيل والقال مثلاً، القراني في نفائس الأصول في شرح المحصول، ج ١ (٥)، ج ٢ (١٧).

^{٣٧٦} «وشبهة الخصم ضعيفة، وجوابها ظاهر فلا حاجة إلى شرحه»، ج ٤، ٣٩٩. شرح المنهاج (٣٤)؛ الإبهاج في شرح المنهاج، القيل والقال (٨)؛ مناهج العقول، فإن قلت، قلنا أو قلت أو أقول (٧٢)، أقول

والججاج العقلي لصالح التنظير العقلي المجرد؛ لذلك لا تستبعد مذهباً أو تُقصي فرقة. ويفضل مدخلاً منطقيّاً عقليّاً خالصاً.^{٢٧٧}

ويُحاول الشرح رفع تعارض الأدلة،^{٢٧٨} ويبيّن قوة الاعتراض وضعف الإجابة. وتكثر الشروح عرضُ المعارض العقلي بطريقة «فإن قيل ...» والرد عليه مسبقاً. ويتم الحكم على صحة الاستدلال أو خطئه بعد المراجعة على حجج المتن.^{٢٧٩} وأحياناً يندر الاعتراض على شيء.^{٢٨٠}

ويبيّن الشرح أوجه الاستدلال الصحيح؛ الاستقراء والبرهان دليلان صحيحان، استقراء جزئيات الشريعة في قاعدة كلية يتم استنباط الأحكام منها،^{٢٨١} ثم يُقاس الدليل العقلي والدليل النقلى لمعرفة أيهما أقوى؛^{٢٨٢} لذلك كثر استعمال لفظ الدليل. كما يُستعمل لفظ البرهان، وهو الدليل الشامل، الدليل عقلي نظري، والبرهان عقلي حسي،

(١٣٠)، قوله (٣٠)، قلنا (١٠)؛ الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار (لم نشأ أن نقوم بتحليل مضمون فعل القول لخمسة أجزاء). وهو أسلوبٌ شائع أيضاً في «التقرير والتحبير».

^{٢٧٧} وهذا واضح في «تيسير التحرير» لأمير باد شاه، وأيضاً في فواتح الرحموت، ج ١، ١٧٤.

^{٢٧٨} «إنه تعارض الدليل القاطع ... وتعارض قاطعين مُحال، فلا بد من التوفيق بينهما، وطريق التوفيق ...» ج ٤، ١٦٤. «إن هذه معارضة في حكم المسألة»، ج ٤، ١٧٧. «والحق أن هذه الاعتراضات قوية، وأجوبتها ضعيفة، وإن التعريف المذكور ضعيف. وكيف يتوقع أن يكون كاشفاً بما هو خفي في نفسه غاية الخفاء؟» ج ٦، ١٤٧. «وهذا الجواب ضعيف»، ج ٦، ١٤٦. «إن المصنف عارض في الحكم بوجهين»، ج ٦، ٤٢٠.

^{٢٧٩} «وأما قياس العكس فما ذكره أنه تمسك بنظم التلازم وإثبات لإحدى مقدمتيه بالقياس طرداً فهو صحيح»، ج ٦، ١٦٢. «وهذا الدليل وجوابه يقتضيان أن الإمام يسلم أن ذلك إجماع، وهو مُناقض لما سيأتي من كونه ليس بإجماع ولا حجة»، نهاية السؤل، ج ٢، ٢٧٩. الجزري، معراج المنهاج، ج ١ (١٢)، ج ٢ (٤).

^{٢٨٠} شرح المنهاج، الاعتراض (١).

^{٢٨١} «وهذه الطريقة عمدة المحققين»، الكافي، ج ٦، ٢٢٩. «إن معتمدنا التمسك بالاستقراء، وهو أنه دل على تلازم المصالح والأحكام الشرعية، والبرهان دل على أنه ليس كذلك بطريق الوجوب على ما سبق في علم الكلام؛ فلزم أن يكون ذلك بطريق التفضل. ولا يقدم الفرق فيما صح بما ذكرنا من الاستقراء والبرهان»، الكافي، ج ٦، ٣٨١-٣٨٢.

^{٢٨٢} «واعلم أن الغزالي مال إلى طريقة التمسك بالأحاد، واختار ذلك صاحب الأحكام، وكان صوابه أن يُجيب عن أسئلة المصنف ثم يتمسك بالأحاديث، واستضعف الغزالي طريقة العقل»، الكاشف، ج ٥، ٤٢١. الجزري، معارج المنهاج، الدليل، ج ٢ (١٠).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

نظري عملي، صوري تجريبي.^{٣٨٣} وتُستعمل الحجج العقلية الخالصة أحياناً بما يفوق الحجج النقلية؛ وبالتالي يتأسس علم أصول الفقه على العقل الخالص أكثر مما يتأسس على النقل، خاصةً لو كان الشارح معتزلياً أو حنفياً.^{٣٨٤} وتظهر بعض الحجج العقلية حتى ولو زادت الحجج النقلية، مثل الحجج العقلية لإثبات النسخ، وإثبات أحكام التكليف كأفعالٍ قصدية، وإثبات الإجماع.^{٣٨٥} ويكثر الحديث عن الاستقرار، وهو أحد مناهج علم الأصول، استقرار الجزئيات للوصول إلى الكليات، وكما هو الحال في علم القواعد الفقهية، وذلك قائم على إثبات الطبائع،^{٣٨٦} وهو أيضاً علم الضروريات الدينية؛ فالوحي والعقل والواقع نظامٌ واحد.^{٣٨٧}

(٤) السؤال والجواب

وقد يأخذ الشرح أسلوب السؤال والجواب، الحوار مع الذات ومع الآخرين. الشرح حوار بين الشارح والمؤلف، تفاعل بين النص الشارح والنص المشروع.^{٣٨٨} وينص على ذلك في بداية الشرح كنوع أدبي مقصود؛ فلا يُورد سؤال إلا إذا كان حقاً ولا جواب له، أو

^{٣٨٣} الأصفهاني، شرح المنهاج، ج ١، ٢٩٦؛ ج ٢، ٧٨٣.

^{٣٨٤} وذلك مثل ابن نجيم، فتح الغفار بشرح المنار.

^{٣٨٥} الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، ج ٣ (٦)؛ فواتح الرحموت، البرهان العقلي، ج ١، ٢٨٣.

^{٣٨٦} «وهذا مخالف للضروريات البديهية»، فواتح الرحموت، ج ١، ١١٥.

^{٣٨٧} وذلك واضح في فواتح الرحموت. «وهذه مقدمة استقرائية»، السابق، ج ١، ١٨٥. «فليرجع حقيقة

النزاع إلى النزاع في وجود الطبائع»، السابق، ج ١، ٢٥٩. «وهذا مخالف للضرورات الدينية»، السابق،

ج ١، ٢٠.

^{٣٨٨} الكاشف، ج ١، ١٨٨، ٢٨٢، ٣٥٧. «إن المصنف أورد على المعارضة المذكورة أسئلة بأجوبتها ليس

بواضح من كلامه، فلنذكرها موجهة ثم نشرع في الجواب عنها»، ج ٢، ١٠٠. «هذا هو تحرير هذه

الأسئلة»، ج ٢، ١٠١. «المصنف أورد على الدليل المذكور أسئلة، فلنذكرها بتوجيهها ثم نجيب عنها»، ج ٤،

١٠. «إن المصنف أجاب عن هذا السؤال بأن قال ...» ج ٤، ١٣١. «إن المصنف أورد على الدليل المذكور

أسئلة يجب تحقيقها على الوضع الذي أذكره؛ فإنه اللائق بقوانين علم النظر»، ج ٤، ٢٦٧. «إن الجواب

عن هذه الأسئلة واضح لا يحتاج إلى بسط القول فيه، غير أننا نؤثر الجريان في الشرح»، ج ٤، ٢٧٠. «إن

هذه المسائل واضحة الأدلة والأسئلة والجواب؛ فلهذا تركنا بسط الكلام فيها»، ج ٥، ١٢٨. مناهج العقول،

أجيب (١٠)؛ ابن الفركاح، شرح الورقات، ص ٢٢١؛ الجزري، معراج المنهاج، ج ١، ٤٦، ٧٨، ٨٦، ١٢٤.

له جوابٌ غامض، ولا تُذكر الأسئلة الضعيفة حتى لا يتسلسل السؤال والجواب، ويكون الشرح أقرب إلى علم الخلاف.^{٣٨٩} والمسألة في النص أي مشكلة تتحول إلى سؤال، ويتم التفاعل بين النصين عن طريق السؤال والجواب؛ فالموضوع منظور، والحق متعدد، وكل رأي يرى الموضوع من زاوية وموقع.^{٣٩٠}

وهو سؤال وجواب افتراضيان في صيغة «فإن قيل ... قلت»، أو «فإن قلت ... قلت» أو «قلنا»، حتى يسهل استذكار المتن والشرح بهذه الصيغة المدرسية كما هو الحال في أحكام السؤال والجواب في آخر المصنّفات الأصولية،^{٣٩١} وهو مثل تحليل ألفاظ الرواية في الحديث. وقد يتم الإعلان عن السؤال والجواب صراحةً، مثل «وأما الجواب عن قولهم»، وقد يُستعمل فعل ذكر أو قص أو «قال بعضهم». وقد يختلف أسلوب النص وأسلوب الشرح في درجة استعمال القيل والقال؛ النص أقل، والشرح أكثر، وقد يستمر أسلوب القول صفحات بأكملها كأداة للشرح.

والشرح أسلوب في مخاطبة القارئ وإشراكه مع الشارح في نفس المهمة، وله لازمة تتكرّر دائماً، مثل «اعلم وفقك الله»، كما هو الحال في «رسائل» إخوان الصفا، وأحياناً

^{٣٨٩} «إن المصنف كان ادّعاؤه في أول المسألة أن فعل العبد مشروط بالعلم به، ثم وجّه على نفسه السؤال أعرض عن تلك الدعوى على تلك الصورة»، ج٤، ١١١. «وهو سؤالٌ وارد مشهور سنذكره مع الجواب عنه»، ج٦، ٤٠٣. «والمصنف قد استدل على ذلك بوجوه واضحة غنية عن الشرح، إلا أن في الوجهين الأولين مباحثة، فلنذكر كل واحد منهما على حدة مع ما يتّجه من الأسئلة والأجوبة»، ج٤، ٢٨٩. «إن المصنف أجاب عن الشبهة الأولى بالمنع»، ج٤، ٣٠٦. «إن حاصل جوابه عن الحجة المذكورة»، ج٤، ٣٦٨. «وبقية الأسئلة والأجوبة ظاهرة غنية عن الشرح»، ج٦، ١٩٤.

^{٣٩٠} «ولا أورد من الأسئلة إلا ما هو حق عندي لا جواب عنه، أو ما عنه جوابٌ غير أن كثيراً من الفضلاء يعسر عليهم الجواب عنه، فأذكره لجوابه لا لذاته، وليحترز منه، ويتنبه به على أمثاله. وأما الأسئلة الضعيفة فلا أوردّها لأنها تطويل بغير فائدة مهمة، والعمر أقصر شقّة من أن يطول بالعتاب. وكذلك إذا وقع جوابٌ حق أو سؤالٌ حق لا أورد عليه الأسئلة الضعيفة ثم أجيب عنها، فتصير أجوبة وأسئلة، وأسئلة وأجوبة، فيتسلسل الحال؛ فهذا لا يليق إلا بعلم الخلاف للتمرّن على الجدل والمناظرات، أما بغيره فلا»، القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج١، ٩٦. تحويل النص إلى أسئلة، مثلاً ج١ (١٠)، ج٢ (٤). نفائس الأصول، سؤال (٢٨٢)، مسألة (١١٦)، فائدة وسؤال (١)، جواب، رد (٤٦).

^{٣٩١} الكافي، شرح البزدوي، مقدمة، ص٨٨-٩٣؛ ج١ (٩٥)، ج٢ (١٤٢)، ج٣ (١٣٥)؛ شرح المنهاج، السؤال والجواب (١٢)؛ الإبهاج في شرح المنهاج، السؤال والجواب (٨)؛ نشر البنود على مراقبي السعود، القيل والقال (١٦).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

تأتي «اعلم» فقط دون دعاء بالتوفيق أو رجائه بلفظ «افهم ذلك».^{٣٩٢} وأحياناً يشعر الشارح بالاستطراد في الاعتراضات والخروج على الموضوع، فيُنَبِّه عليه وعلى العودة إلى الموضوع الأصلي،^{٣٩٣} بل إن الشارح يدعو القارئ إلى المشاركة في الشرح ودعوته إلى الملاحظة والتأمل في صيغة «ألا ترى أن...»^{٣٩٤} بل إن المشاركة تكون أيضاً مع الخصوم في نفس التجربة. وقد تتوالى الدعوة للتأمل والمشاركة واحدة تلو الأخرى حتى يتحرك السامع ويبداً بالتأمل والرؤية؛ لذلك تبدأ كثير من الفقرات الشارحة بلفظ «اعلم».^{٣٩٥} وتكون الصيغة عادةً فعل أمر في اللفظ ورجاءٍ وتمنٍّ في المعنى، مثل «فافهم»، «فافهم واستقم»، «فتأمل»، «واعلم»، «فتدبر».^{٣٩٦} الشرح تجربةٌ مشتركة بين الشارح والقارئ، كما أنه تجربةٌ مشتركة بين المؤلف والشارح؛ فالشارح وسيط بين المؤلف والقارئ؛ لذلك تكثر ألفاظ الأمر، مثل «اعلم»، «فليُنظر»، «فليراجع».^{٣٩٧} وتعتمد المشاركة على البدهة وحسن النظر.

سابعاً: الوعي التاريخي

يعني «الوعي التاريخي» مدى ترسُّب علم الأصول بأعلامه ونصوصه ومذاهبه ومناطق انتشاره من المغرب إلى المشرق في الوعي التاريخي، وهو الوعي الحضاري الجمعي، وما هو العلم الأكثر حضوراً، والمتن الأكثر قراءة وشرحاً واختصاراً، والمذهب الأكثر انتشاراً؛ فالشروح ذاكرةٌ جمعية للعلم، من خلالها تبدو تموجاته في التاريخ؛ فالقصيدة ليست فقط في الفرد، بل في الحضارة.

ويبدو أن العلم، بأعلامه ومتونه ومذاهبه ومناطقه، ما زال حاضراً في الوعي التاريخي. لم تحدث قطيعة معه كما حدث مع علوم الحكمة، بل ما زال مستمراً، له

^{٣٩٢} الكاشف، ج ١، ١٣٤، ١٨٣، ١٨٨، ٤٥٩. «وتأمل كلام المصنف؛ فإنه يتضح لك ما ذكرنا»، ج ٥،

١٠٦. نهاية السؤل، ج ١، ٤٦، ٣٤٥.

^{٣٩٣} «ولنرجع الآن إلى شرح الاعتراضات على كلام القاضي»، ج ٦، ١٤٤.

^{٣٩٤} الكاشف، ج ١ (٢٧)، ج ٢ (٤٢)، ج ٣ (٣٧)، ج ٤ (١).

^{٣٩٥} شرح المنار، «اعلم» (٩)؛ نشر البنود على مراقبي السعود، «اعلم» (١١).

^{٣٩٦} فواتح الرحموت، ألفاظ، ج ١، ٣٣، ٤٥، ٦٩، ٧٢، ٧٥، ٨٠، ٩٣.

^{٣٩٧} التقرير والتحبير، «اعلم» (٥).

حركات تجديده، وما زال يمثل دافعاً على الإصلاح خاصةً عند الشيعة لدى محمد باقر الصدر، وعند السنة عند مصطفى عبد الرزاق تنبيهاً على أهمية العلم، وعند علال الفاسي كتابة في المقاصد، وعند جماعة «المسلم المعاصر». وما زال العلم قادراً على أن يكون جسراً بين التيارات الرئيسة في الأمة، السلفي والعلماني، بدلاً من حالة الاستقطاب الحالي؛ فمقاصد الشريعة حلقة الوصل بين التيارات، وضعية الشريعة والمصالح العامة.

(١) الأعلام

إذا كان اسم العلم في المتن فإنه لا يُذكر في الإحصائيات؛ لأنه دالٌّ على المتن وليس على الشرح. وقد يرد اسم العلم بلقبه أو بشخصه؛ اللقب يعني الطاعة والتقدير والتبجيل والتعظيم؛ أي تحويل الشخص إلى سلطة؛ فالرازي هو الإمام، والجويني إمام الحرمين، والباقلاني القاضي، والإسفراييني الأستاذ، والغزالي حجة الإسلام. وقد يتضاعف اللقب تعظيماً مثل قاضي القضاة للباقلاني، وقد يكون اللقب صورةً فنية مثل شمس الأئمة وفخر الإسلام، وقد تتداخل الألقاب بحيث يصعب تمييز الشخص مثل ألقاب الإمام والشيخ والأستاذ. أما اسم العلم فإنه يدل على شخصية تاريخية لم تُنسج حولها هالة التعظيم والتبجيل كما تم لكبار الأعلام. تُذكر الأعلام الكبار لانتشارها عمقاً، وقد تنتشر عرضاً. تزيد الأعلام أكثر مما تتكرر؛ نظراً لتجميع كل من تناول العلم بالرأي أو التعليق.^{٣٩٨} وبالرغم من الإسهاب في تحليل الأسماء والمصادر والمذاهب والفرق إلا أن التحليل الدقيق للوعي التاريخي هو المقدمة الأولى لكل حركة إصلاحية تريد الحوار بين المذاهب المتعددة.

وهناك ثلاث مجموعات من الأعلام؛ الأولى تكشف عن حضور الشافعي والشافعية، والثانية الغزالي والأشعرية كسندٍ نظري من أصول الدين لأصول الفقه، والثالثة محاولة المذاهب المعارضة الحنفية واستنادها إلى الاعتزال والمالكية والحنفية للعودة إلى مركز الوعي التاريخي.

(أ) الشافعي والشافعية: وفي «شرح الورقات» لابن الفركاح يتقدم الشافعي ثم أبو حنيفة وابن برهان. ويتداخل الصحابة مع الصوفية مع الأشاعرة مثل الجويني

^{٣٩٨} الكافي شرح البزدوي، الأعلام (٣٣٩)، إبراهيم أبو عمران، هلال الأنصاري، حافظ الدين، إبراهيم النخعي (٢)، وباقي الأسماء مرةً واحدة.

والباقلائي والرازي والغزالي والإسفراييني، مع المحدثين مثل البخاري ومسلم، والفقهاء مثل أحمد بن حنبل ومالك، وبعض المعتزلة مثل الحسن البصري، وأبي الحسين البصري، وبعض علماء اللغة مثل الخليل.^{٣٩٩} فهناك صراع بين التيار الرئيسي في الوعي التاريخي بين المركز الممثل في الشافعي والشافعية، وبين الأطراف الممثل في أبي حنيفة والأحناف والمعتزلة والمالكية والحنبلية بالإضافة إلى بعض علماء اللغة.

وفي «شرح المنهاج» للأصفهاني يتقدم الأشاعرة مثل الشافعي والباقلاني والرازي، على المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار، أبي الحسين البصري، الجبائين، الكرخي، ثم يتبادل المعتزلة مع الأشاعرة الأولوية، مثل الكرخي والنظام والخياط وأبي الهذيل وعيسى بن أبان والأصم من المعتزلة، والغزالي وابن سريج والأشعري والقفال الشاشي والإسفراييني والآمدي وابن فورك والجويني، ثم يأتي أبو حنيفة والأحناف مثل الجصاص وأبي يوسف ثم مالك وأحمد بن حنبل، ومن النحاة ابن جني، ويتقدم من الصحابة علي ثم عمر وعائشة وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، وهنا يظهر الشافعي والشافعية في مركز الوعي التاريخي يُنازعه المعتزلة والحنفية والمالكية.^{٤٠٠}

^{٣٩٩} الشافعي (٢٠)، أبو حنيفة، ابن برهان (٨)، سعيد بن المسيب، عبد الله بن عباس، عمر بن الخطاب (٥)، أبو بكر، الجويني، علي بن أبي طالب، الباقلاني، مسلم (٤)، أحمد بن حنبل، الحسن البصري، عبد الله بن عمر، أبو الحسين البصري (٣)، أبو علي، ابن أبي هريرة، عيسى بن أبان، مالك بن أنس، البخاري، فخر الدين الرازي، الغزالي (٢)، الإسفراييني، البيهقي، ابن سريج، ابن راهويه، الخليل بن أحمد، سفيان الثوري، الدبوسي، عبد القاهر الجرجاني، أبو موسى الأشعري، الدارقطني، الطبري، الترمذي، وعشرات آخرون (١).

^{٤٠٠} الشافعي (٤٦)، الباقلاني (٣٩)، الرازي (فخر الدين) (٣٧)، أبو هاشم الجبائي (٢٨)، أبو الحسين البصري (٢٢)، أبو حنيفة (٢١)، أبو علي الجبائي (١٩)، علي بن أبي طالب (١٧)، عمر بن الخطاب (١٦)، الكرخي (١٥)، مالك، الغزالي (١٤)، أبو بكر، ابن سريج (١٠)، الأشعري (٨)، عائشة، ابن عباس، الصيرفي (٧)، القفال الشاشي، عبد الجبار (٦)، النظام، عثمان بن عفان، عيسى بن أبان، ابن حنبل، الجويني (٥)، حاتم الطائي، ابن أبي هريرة، المرتضى، أبو مسلم الأصفهاني (٤)، الإسفراييني (أبو إسحاق)، الجصاص، أبو عبد الله البصري، أبو سعيد الخدري (٣)، أبو هريرة، أبو موسى الأشعري، الدبوسي، ابن جني، الإسفراييني (أحمد)، ابن سينا، سفيان الثوري، شريح، الكعبي، ابن الزعبري، ابن أبي السرح، عبيدة السلماني، فاطمة، داود الأصفهاني، معاذ، الأعشى، الفرزدق، أبو يوسف (٢)، المروزي، أبو ثور، أبو إسحاق الشيرازي، ابن علي، المزني، أنس، المريسي، المعلي، الحسين، الصيمري،

وفي «شرح المنار» لعبد اللطيف يتقدم الشافعي ثم أبو حنيفة ثم أصحابه مثل أبي يوسف ومحمد وزفر، مع فقهاء الأحناف مثل البزدوي والسرخسي والجصاص، ويظهر مالك والحسين البصري؛ ومن ثم تُستوفى المذاهب الأربعة باستثناء الحنابلة، ثم يظهر علماء الأشاعرة مثل الغزالي والباقلاني والرازي، وظاهري مثل ابن حزم.^{٤٠١} وهي نفس النتيجة، الحضور الطاغي للشافعية، ومحاولة الحنفية والأحناف والمعتزلة والمالكية بل والظاهرية زحزحتها من المركز.

وفي «جامع الأسرار شرح المنار للنسفي» للكاكي بالرغم من أن الشارح حنفي وصاحب المتن شافعي، إلا أن الشافعي يتقدم باقي الأعلام نظرًا لسيطرة الشافعية وسيطرة الأشعرية منذ الغزالي في القرن الخامس،^{٤٠٢} ثم يأتي أبو حنيفة وأصحابه أبو يوسف ثم محمد بعده، ثم يأتي باقي الأعلام الحنفية الأوائل، مثل شمس الأئمة (السرخسي) وأبي زيد الدبوسي، ثم يأتي صاحب المتن بلبق الشيخ وهو النسفي، ثم يتوالى أعلام الحنفية من جديد مثل فخر الإسلام أو صدر الإسلام البزدوي، ثم يأتي مالك أستاذ أبي حنيفة، ثم زفر أحد أصحاب أبي حنيفة، ثم يظهر الماتريدي (أبو منصور) الجامع بين الشافعية والحنفية كجمعه بين الأشعرية والاعتزال، ومعه أبو بكر الرازي (الجصاص) من أوائل الحنفية، ثم يبرز الغزالي وسط باقي أعلام الحنفية مثل عيسى بن أبان، ويتداخل المعتزلة والأشاعرة على التوالي مما يدل على استمرار الصراع بينهما، المعتزلة مثل الحسن البصري والبلخي، ثم أبي الحسين البصري والجاحظ والنظام، ومن

الأصم، الخياط، الأمدي، البخاري، الطبري، الدقاق، ابن فورك، ابن سيرين، أبو الهذيل، النهرواني، ابن عمران ... إلخ.

^{٤٠١} الشافعي (٥٩)، أبو حنيفة (٢٩)، أبو يوسف (١٤)، محمد، فخر الإسلام (البزدوي) (١٣)، مالك (١٠)، صاحب الكشف (٦)، زفر، الكرخي (٥)، شمس الأئمة (السرخسي)، التلمساني (٤)، عبد الله بن مسعود (٣)، الجصاص، الشيخ قوام الدين الأتقاني، مالك بن الصيف، الحسين البصري، الباقلاني، ابن ماجه، الرازي (٢)، الغزالي، أبو سعيد الخدري، أبو بكر الإسكافي، السراج الهندي، السجستاني (أبو داود)، ابن سحنون، داود الأصفهاني، البروي، ابن الأثير، ابن الزعبري، عيسى بن أبان، الدبوسي، ابن حزم، الحلي، القاضي أبو زيد، ابن أبي ليلى، سريج، القصار، وعشرات آخرون من المفسرين والفقهاء.
^{٤٠٢} الناشر د. فضل الرحمن عبد الغفور الأفغاني ذكر أسماء الأعلام والآيات والأحاديث والطوائف والكلمات الغربية والمصطلحات العلمية وأسماء الكتب دون تردها مما يُخل بمادة تحليل المضمون. الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار، ج ٥، ١٤٥١-١٥١٠.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

الأشاعرة الطحاوي والباقلاني والأشعري وفخر الدين الرازي والجرجاني والسمعاني والإسفراييني والبيهقي، ومن اللغويين والنحاة أبو علي الفارسي وسيبويه والمبرد والفراء، ومن الفرق غير الإسلامية ماني وزرادشت، كما تكثر أسماء الرواة والمحدثين والصحابة والتابعين مما يدل على عودة علم الأصول إلى مصادره الأولى.^{٤٠٣}

وفي «التلويح على التوضيح لمتن التنقيح» لصدر الشريعة البخاري الحنفي يتقدم الشافعي ثم أبو حنيفة ثم أصحابه أبو يوسف ومحمد، مما يبيّن تنازع الشافعية والحنفية للاستقرار كمذهبٍ مستقر في التاريخ، ثم تتداخل الأعلام بين المعتزلة مثل أبي الحسين والكرخي، والحنفية مثل البزدوي، والدبوسي مع الشافعية والأشعرية مثل الأشعري والرازي. ويكشف أساسًا عن جدل المركز والأطراف بين الشافعية والحنفية.^{٤٠٤}

وفي «شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح» للتفتازاني يتقدم أيضًا الشافعي ثم أبو حنيفة ثم البزدوي ثم الأشعري، ويتبادل الشافعية والحنفية، والأشاعرة والمعتزلة،

^{٤٠٣} الشافعي (١٧٥)، أبو حنيفة (٨٩)، أبو يوسف (٦٧)، محمد (٥٦)، شمس الأئمة (٤٤)، فخر الإسلام أو صدر الإسلام (٤٣)، أبو زيد الدبوسي (٣٤)، الشيخ (٣٣)، مالك (٢٢)، الكرخي (١٥)، زفر (١٣)، الماتريدي، الجصاص (أبو بكر الرازي) (١١)، ابن حنبل (١٠)، الغزالي، عيسى بن أبان (٩)، عبد القاهر البغدادي، الحسن البصري (٧)، الطحاوي، أبو اليسر (٥)، الباقلاني، القاضي عبد الجبار، أبو هاشم الجبائي (٤)، الأشعري، فخر الدين الرازي، البردعي، الجرجاني، الحسن بن زياد، الدمشقي، صاحب القواطع (السمعاني)، الإمام أبو القاسم، أبو المعين (٣)، الشهيد السمرقندي، المزني، ابن فورك، الزجاجي، ابن سماعة، أبو الفضل الكرمانی، أبو عبد الله البصري، أبو بكر الدقاق، المروزي، البلخي، الصيرفي، الزهري، الطبري، الأصفهاني، المصقف (٢)، وعشرات أخرى من أسماء الأعلام تجمع بين الأشاعرة والمعتزلة والشافعية والحنفية، مثل ابن شجاع، الإسفراييني، ابن أبي ليلى، إبراهيم النخعي، نجم الدين النسفي، البيهقي، السمعاني صاحب الميزان، ابن شريح، القاشاني، ابن جرير، أبي الحسين البصري، معبد الجهني، النظام، الجاحظ، أو الفقهاء مثل الليث بن سعد، صاحب الميزان، أو من أهل الظاهر مثل داود الظاهري، والنحاة مثل أبي علي الفارسي، والفراء، سيبويه، المبرد، أو بعض أساتذة الشارح مثل شيخي العلامة، أو مؤسسي الأديان مثل ماني وزرادشت.

^{٤٠٤} الشافعي (٣١)، فخر الإسلام (٢٧)، أبو حنيفة (١٢)، السرخسي (٦)، أبو يوسف، محمد (٥)، صاحب الكشف، الرازي (أبو بكر) (٤)، الكرخي (٣)، الأشعري، البزدوي، البردعي، أبو زيد، مالك، عبد الله بن عباس (٢)، أبو الحسين، ابن الحاج، تاج الشريعة سعد، فخر الإسلام، عبد الله بن مسعود، سعيد بن المسيب، الإمام (الرازي)، صاحب الهداية، الإمام سراج الملة والدين، أبو الحسين البصري، الأصمعي، مالك، أبو هاشم، ابن سريج، العقابي، الكعبي، الجبائي، أبو علي، الحماسي (١).

المواقع؛ من الحنفية أبو يوسف ومحمد وشمس الأئمة، ومن المعتزلة الجبائي والحسن البصري، ومن الأشاعرة الأشعري.^{٤٠٥}

وفي «التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج يتقدم الشافعي بالرغم من أن صاحب المتن وصاحب الشرح حنفيان، مما يدل على حضور الشافعية كمذهبٍ نمطي مستقر في الوعي التاريخي، ويتلو السبكي، ثم التفتازاني من أئمة الشافعية، وأخيراً يظهر أبو حنيفة، ثم ابن الحاجب من الحنبلية، ثم يعود الرازي من الشافعية والإيجي قبل أن يظهر محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، ثم يعود الشافعية عند الغزالي وإمام الحرمين والبيضاوي قبل أن يظهر أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، ثم يعود الشافعية لدى الباقلاني والأبهري والإسنوي والأشعري قبل أن يتداخل بينهم ابن حنبل، ثم يظهر بعض أئمة الأحناف الأوائل مثل فخر الإسلام البزدوي والسرخسي والجصاص (الرازي) يتخللهم مالك، ثم يتلو الأشاعرة الشافعية كالإسفرائيني والأصفهاني وصدر الشريعة والشيرازي، ثم يظهر النحويون وعلماء اللغة كالخليل والسكاكي وابن جني وسيبويه والزجاج وغيرهم، ثم يتساوى تقريباً الأشاعرة مثل القفال الشاشي والأرموي وعبد القاهر البغدادى والنسفي، والمعتزلة مثل أبي هاشم والقاضي عبد الجبار والجبائي (أبو هاشم)، والمالكية مثل القرافي والقاضي عبد الوهاب، والحنبلية مثل أبي الخطاب الحنبلي، وباقي الأحناف مثل زفر والأوزاعي والمزني وابن أبان، وبعض الفلاسفة كابن سينا، وبعض المفسرين مثل الزمخشري والطبري، وبعض المتكلمين المتأخرين أصحاب العقائد مثل الطحاوي، وبعض الفقهاء أصحاب «الأحكام السلطانية» مثل الماوردي، وبعض الشيعة مثل الشريف المرتضى.^{٤٠٦}

^{٤٠٥} الشافعي (٥٠)، أبو حنيفة (٣٠)، البزدوي (١٩)، الأشعري (١٢)، ابن الحاجب (٧)، أبو يوسف، محمد، شمس الأئمة (٤)، الجبائي (٣)، الماتريدي، أبو الحسين البصري (١).

^{٤٠٦} الشافعي (١٩٢)، السبكي (تاج الدين) (١٠٢)، التفتازاني (٨٧)، أبو حنيفة (٨٤)، ابن الحاجب (٧٨)، الرازي (فخر الدين) (٦٦)، الأمدي، الإيجي (عضد الدين) (٥٧)، محمد بن الحسن (٥١)، الغزالي (٤٨)، إمام الحرمين، البيضاوي (٤٥)، أبو يوسف (٣٩)، القاضي أبو الطيب، الأبهري (٣٦)، فخر الإسلام (٣٣)، أحمد، الإسنوي، الأشعري (٣٠)، مالك (٢٧)، السرخسي، الإسفرائيني، الأصفهاني، صدر الشريعة، أبو بكر الرازي (٢٤)، الكرمانى (الفاضل)، أبو إسحاق الشيرازي، الكرخي (٢١)، المحقق الشريف، سيبويه (١٨)، القاضي أبو زيد، الصيرفي (١٥)، الخليل، ابن سريج، الكاكي، ابن جريج، صاحب البديع (١٢)، القرافي، الاسترابادي، الكسائي، الماتريدي، شيخنا الحافظ، الأخفش، أبو هاشم،

وفي «تيسير التحرير» لابن بادرشاه يتقدم الشافعي على الإطلاق على الرغم من أن الشارح والمشروح حنفیان، ثم يتلو أبو حنيفة والمصنف (ابن الهمام) والشارح (ابن أمير الحاج) والدبوسي والجصاص والأوزاعي وأبو يوسف وزفر، ثم يأتي المالكية مثل ابن الحاجب ثم مالك، ويكثرُ الشافعية الأشاعرة باعتبارهم التيار السائد في الوعي التاريخي، مثل الأمدي ثم الغزالي ثم إمام الحرمين ثم القاضي ثم الرازي ثم الأشعري، وصدر الشريعة والإيجي والبيضاوي والشيرازي والسبكي والباقلاني وعبد القاهر البغدادي، ويظهر الحنابلة ممثلين في ابن حنبل، كما يظهر النحاة مثل سيبويه والزجاج وابن جني، ومن المعتزلة يظهر الزمخشري، ومن الفلاسفة ابن سينا، ومن المتكلمين محمد بن كرام.^{٤٠٧}

وتقلُّ أسماء الأعلام إذ كان النص أقرب إلى العقل الخالص منه إلى النقل، مثل «فتح الغفار بشرح المنار» لابن نجيم، وفي هذه الحالة يتقدم الشافعي ثم أبو حنيفة ثم

ابن برهان (٩)، القفال، زفر، الحليمي، القاضي عياض، ابن جني، ابن سينا، الزمخشري، الطحاوي، ابن السمعاني، ابن عليّة، الماوردي، صاحب الكشف، الكرابيسي، الطبري، صدر الإسلام (٦)، الزجاج، ابن كيسان، الخطابي، أبو العتاهية، الأعشى، ابن العربي، الأزهرى، الأوزاعي، وكيع، ابن السراج، الحماسي، ابن الصباغ، القاضي عبد الوهاب، الكعبي، الأرموي، المتنبى، الفيروزآبادي، المطرزي، الأصمعي، قطب الدين، ابن الجوزي، الصفي الهندي، الشيخ سراج الدين الهندي، شمس الأئمة الكردي، شيخنا أبو الحسن، الأصبهاني، القاسم بن سلام الكوفي، القاضي عياض، الإصطخري، المزني، الدقاق، عبد القاهر البغدادي، أبو المعين النسفي، ابن أبان، أبو الخطاب الحنبلي، ابن رجب الحنبلي، القاضي عبد الجبار، ابن الأبياري، الشريف المرتضى، ابن خيران، الجبائي (٣)، صاحب القواطع، صاحب الكشف، صاحب المحصول، صاحب الحاصل، صاحب المنار، صاحب البدائع، صاحب التقويم، صاحب التحصيل، صاحب التنقيح، صاحب التحقيق (١).

^{٤٠٧} الشافعي (٩٠)، أبو حنيفة (٦٣)، التفتازاني (٦٠)، المصنف (٥١)، ابن الحاجب (٤٥)، الشارح (٣٩)، الأمدي (٣٦)، الغزالي، أبو يوسف (٣٠)، إمام الحرمين، القاضي (٢٤)، الرازي، فخر الإسلام (٢١)، الأشعري، ابن حنبل (١٨)، سيبويه (١٥)، صدر الشريعة، الإيجي، البيضاوي، ابن سريج، أبو إسحاق الشيرازي، مالك (١٢)، القاضي أبو زيد، القاضي أبو بكر، الصيرفي، الكرخي (٩)، الشيباني (٧)، صاحب الكشف، أبو الحسين البصري، الأبهري، الحليمي، أبو عبيدة، الماتريدي (٦)، الخليل، الزجاج، ابن كيسان، الخطابي، الطحاوي، السبكي، المعتزلي، الباقلاني، الزمخشري، ابن سينا، محمد بن كرام، عبد الله بن سلام، الأخفش، أبو الخطاب، أبو الحسن سعيد، ابن جني، الخطيب البغدادي، القاضي عياض، أبو عبد الله البصري، أبو هاشم، أبو الحسن البصري، ابن المثني، ابن خويزمنداد، الدقاق، الإسفراييني، الأستاذ، الكرمانى، الإمام، صاحب الهداية، ابن جريج، الإسنوي، زفر، وكيع، الأوزاعي.

الكرخي ثم عيسى بن أبان ثم مالك،^{٤٠٨} كما يقلُّ ذكر الفرق والطوائف، ومع ذلك يتقدم المعتزلة.^{٤٠٩}

وفي «مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر» للشنقيطي يتقدم الشافعي بالرغم من أن الشارح مالكي، مما يدل على حضور الشافعية حتى في أقصى المغرب، وسرعان ما يظهر أبو حنيفة والأحناف مثل الكرخي والماوردي وأبي يوسف والأوزاعي لمحاولة الدخول في مركز الوعي التاريخي، ويعضده في ذلك مالك والمالكية مثل صاحب «مراقي السعود» والقاضي عبد الوهاب المالكي وأبي الخطاب وابن خويزمنداد وابن الحاجب والقرافي، كما يؤيده بعض الحنابلة، فصاحب المتن حنبلي، مثل البغدادي الحنبلي وابن حزم الظاهري.^{٤١٠} ويلجأ إلى التجربة الشعرية، ويذكر ثمانية من كبار الشعراء؛ فالنص والشعر صنوان.

(ب) الغزالي والأشعرية: ففي «الكاشف» للأصفهاني يكشف تردُّد أسماء الأعلام عن حضور أعلام الأشاعرة، ويتقدم الغزالي، أبو حامد حجة الإسلام، على الجميع، ثم أستاذه إمام الحرمين، ثم الشافعي، مما يدل على اجتماع الأشعرية والشافعية منذ القرن الخامس، ثم يظهر أبو حنيفة ثم أبو الحسين البصري وأبو الحسن البصري، التيار الثاني الذي ما زال يُصارع من أجل البقاء، ثم تتداخل الأشعرية من جديد عند القاضي أبي بكر الباقلاني ثم الأشعري، ثم يظهر التيار الاعتزالي عند القاضي عبد الجبار وأبي هاشم، ثم تعود الأشعرية عند الرازي والشيروازي والباقلاني، ثم تدخل الحنبلية عند أحمد والقاضي عبد الوهاب، ثم تظهر المالكية. ويظل التداخل بين المذاهب الفقهية الأربعة والتيارين الكلاميين الرئيسيين عند أهل السنة؛ فالحضور الطاعني للشافعية الأشعرية ممثلة في حجة الإسلام ثم إمام الحرمين ثم الشافعي.^{٤١١}

^{٤٠٨} ابن نجيم، فتح الغفار بشرح المنار، الشافعي (٢٠)، أبو حنيفة (٩)، الكرخي (٣)، عيسى بن أبان (٢)، مالك (١).

^{٤٠٩} السابق، المعتزلة (٢)، أصحاب الشافعي، المتكلمون، الفقهاء، أهل اللغة، الأشعرية (١).

^{٤١٠} الشافعي (٢٨)، أبو حنيفة (١٤)، مالك، ابن حنبل (١٠)، الكرخي، صاحب مراقي السعود، القاضي، أبو الخطاب (٦)، زهير، الأمدي، الباجي (٤)، جرير، حسان بن ثابت، علقمة، قيس بن الخطاب، النابغة، امرؤ القيس، الباقلاني، الرازي، ابن الحمير، ابن خويزمنداد، البغدادي الحنبلي، البناني، السيد، لبید، ابن الحاجب، الحلي، ابن قدامة، طرفة، الأوزاعي، العراقي، القرافي، الماوردي، أبو يوسف، ابن حزم، إمام الحرمين، البيضاوي (٢).

^{٤١١} الغزالي (٢٢٣)، إمام الحرمين (١٧٥)، الشافعي (١٧١)، أبو حنيفة (١٠٥)، أبو الحسين البصري (٨٨)، ابن الحاجب (٧٠)، أبو الحسن البصري (٦٥)، القاضي أبو بكر (٦١)، الأشعري (٦٠)، القاضي

وفي «التحقيقات في شرح الورقات» لابن قاوان (٨٨٩هـ) يتقدم أيضًا حجة الإسلام بلقبه وليس باسمه، مما يدل على حضوره في التاريخ وتعليمه في الوعي التاريخي، ثم الشافعي بعد أن استقرت الشافعية كمذهب فقهي يعتمد على الأشعرية، ثم المصنف وهو مؤلف المتن إمام الحرمين، ثم يتناوب أئمة الأشعرية والشافعية كالباقلائي والأشعري والرازي والتفتازاني والعضد، مع أئمة المعتزلة مثل أبي الحسين البصري والقاضي عبد الجبار وأبي بكر الصيرفي وأبي هاشم وابن أبان والنظام والكعبي، أو من فقهاء الأحناف مثل الدبوسي وأبي يوسف، ويظهر إمام الحنابلة أحمد، وشيخ النحاة سيبويه، وبعض الشعراء مثل لبيد، وبعض الصحابة مثل الخلفاء الأربعة.^{٤١٢}

عبد الجبار (٥٤)، أبو هاشم (٥١)، الإمام الرازي (٣٤)، أحمد (٣١)، أبو إسحاق الشيرازي (٢٩)، الصيرفي (٢٢)، ابن برهان (٢١)، الباقلائي (١٩)، القاضي عبد الوهاب الحنبلي، ابن عباس، مالك (١٨)، أبو عبد الله البصري (١٧)، سيبويه، ابن فورك (١٥)، الماتريدي (١٣)، السهروزي، أبو الخطاب الحنبلي، النظام (١٢)، ابن جني، الإسفراييني، أبو علي الحنبلي، عيسى بن أبان (١١)، التميزي (٩)، عباد بن سليمان، قاضي القضاة، ابن سريج (٨)، أبو هريرة (٧)، القفال الشاشي، الجبائي، القاضي التلمساني، الباجي، عمر (٦)، المروزي، الدبوسي، البلخي، الكعبي (٥)، ابن العربي (٤)، أبو بكر، العلمي، علي بن جيزان، الأصمعي، الخليل، ابن سينا، الشريف المرتضى، الزمخشري، أبو الحسن الأبياري، أبو عمرو ابن العلاء، الأرموي، النقشواني، الكرخي، الجاحظ، الجرجاني، ابن عقيل الحنبلي، ابن الزعبي، الدقاق، ابن مسعود، الحسين (٣)، أبو الحسن، الشبخان، المبرد، أبو عمرو، الشيباني، أبو بكر الرازي، عبد الرحمن بن عوف، أبو الهذيل، القزويني، داود، زيد بن ثابت، عيسى، الخليل، إسحاق، مسيلمة، فاطمة، علي، فخر الرازي، الحصري، أبو البركات البغدادي (٢)، وعشرات آخرون ذكر كل منهم مرة واحدة، مثل الأمدي، الفاضل، أبي علي الفاسي، الإصطخري، زفر، أبي الحسن التميمي، المزني، أبي ثور، ابن الفارض، الأبهري، أبي تمام، أبي يوسف، الخوارزمي، جهم بن صفوان، القاشاني، الأخطل، الأبهري، أبو سعيد الخدري، الخياط، الطبري، أبو شمر، ضرار، حفص القرطبي، ابن السكيت، ابن الخطيب، ابن الباقلائي، إبراهيم، موسى، شعيب، وآخرون (١).

^{٤١٢} الغزالي (حجة الإسلام) (٢١)، الشافعي (١٧)، المصنف (١٥)، الباقلائي (القاضي) (١٤)، ابن الحاجب (٩)، أبو الحسين البصري (٨)، أبو حنيفة (٦)، السعد، الأشعري (٥)، القاضي عبد الجبار، ابن سريج، الرازي (٤)، ابن عباس، أبو بكر الصيرفي، أحمد (٣)، سيبويه، عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر الدقاق، العضد، عثمان، علي (٢)، الدبوسي، لبيد، السكاكي، ابن الصلاح، الإسفراييني، أبو هاشم، ابن أبان، أبو ثور، البيضاوي، الأبهري، أبو إسحاق، الأمدي، أبو مسلم الأصفهاني، النظام، أبو موسى الأشعري، ابن فورك، ابن برهان، السبكي، العراقي، الكعبي، المرتضى، المزني، أبو يوسف، مالك، أبو بكر، عمر، أبو هريرة وابنه، ابن مسعود، زيد بن ثابت (١).

وفي بعض الشروح يكون لصاحب النص الأولوية في الظهور، مثل «نهاية السؤل» للإسنوي، وهو شرح لفصول الرازي؛ إذ الأولوية في تردّد الأسماء للإمام (الرازي)، ثم صاحب التحصيل ثم الأمدي ثم الشافعي ثم ابن الحاجب ثم صاحب الحاصل ثم الأصفهاني ثم الغزالي، ثم يتوقف الأشعرية الشافعية ويظهر القراني من المالكية، ثم يظهر الأشاعرة عند الجوهري وابن برهان والباقلاني، ثم يبرز المعتزلة مثل أبي هاشم، أبي الحسين البصري، وبعض النحاة مثل سيبويه، ثم تعود المالكية في شخص القاضي عبد الوهاب، وهكذا يتداخل الأشعري الشافعي مع ما تبقى من مالكية واعتزال وفقهاء ونحاة، ويكون الحضور الطاغي لنفس التيار الشافعي الأشعري ممثلاً في الإمام (الرازي) ثم الأمدي ثم الشافعي، ثم يبرز ابن الحاجب المالكي مُنازِعاً الشافعية الأشعرية قبل أن يُحاصره الغزالي والقراني، ثم تبرز المالكية من جديد ممثلةً في القراني قبل أن يُحاصره الباقلاني، ويتكاتف المعتزلة ممثلةً في أبي الحسين البصري وأبي هاشم، مع المالكية ممثلةً في القاضي عبد الوهاب المالكي لفقّ الحصار الشافعي الأشعري، ولكن سرعان ما يُحاصر أيضاً بالتيار الغالب، ثم يأتي الحنفية ممثلةً في الكرخي لمساعدة التيارات المهمشة، ولكن سرعان ما تذوب في التيار الغالب ممثلاً في الإسفراييني.^{٤١٣}

وفي «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» للسبكي يتقدم الرازي صاحب الحاصل ثم إمام الحرمين ثم الباقلاني ثم الغزالي ثم الأمدي ثم الإسفراييني، وغيرهم من كبار أئمة الأشاعرة، ثم يظهر أبو حنيفة، مما يدل على استمرار المذهب الحنفي في العصور المتأخرة نظراً لتبني الأتراك المذهب، ثم يتبادل الأشاعرة والمعتزلة، الشافعية والحنفية، المواقع؛ مما يدل على صراعهما من أجل السيطرة على العقيدة والشرعية؛ فمن الأشاعرة يظهر ابن فورك والأشعري نفسه، ومن المعتزلة يُذكر الكرخي والصيرفي وأبو الحسين والقاضي

^{٤١٣} الإمام (١٤٨)، صاحب التحصيل (١٤٥)، الأمدي (١١٥)، الشافعي (٧٥)، ابن الحاجب (٧٠)، صاحب الحاصل (٣٩)، الأصفهاني (٣٨)، الغزالي (٣٦)، القراني (٢٤)، الجوهري، ابن برهان (٢٨)، الباقلاني (٢٦)، أبو هاشم (٢٤)، أبو الحسين البصري (٢٣)، الأشعري (٢٠)، ابن التلمساني (١٦)، أبو إسحاق (١٣)، سيبويه، أبو علي (٩)، القاضي عبد الوهاب المالكي (٨)، القاضي عبد الجبار، الكعبي، ابن مالك، الكرخي (٧)، أبو حنيفة (٦)، مالك، الخدري (٥)، الإسفراييني، ابن جني، أبو حيان (٤)، ابن سينا، الصيرفي، صاحب التلخيص، الرافعي، الصيمري (٣)، وعشرات أخرى من الأعلام من مختلف المذاهب الفقهية والعلوم الإسلامية.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

عبد الجبار وأبو علي وابنه، ويظهر بعض أعلام المالكية مثل مالك وابن الحاجب، وبعض أعلام الحنابلة مثل أحمد، وبعض النحاة مثل سيبويه، وقد يتوارى الفقهاء لحساب المتكلمين نظراً لاعتماد أصول الفقه على أصول الدين. وكثير من الأسماء على الاتساع وليس في العمق، باستثناء أئمة الأشاعرة وفقهاء الشافعية.^{٤١٤}

وتكثر أسماء الأعلام في «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكيين، الأب والابن، يتقدمها جميعاً إمام الحرمين ثم الرازي (الإمام) ثم الباقلاني (القاضي أبو بكر) ثم الغزالي ثم الشيرازي (صاحب اللمع) ثم الأمدي ثم صفى الدين الهندي ثم الشافعي؛ فكلهم من الشافعية مما يدل على السيطرة شبه الكاملة للمذهب الشافعي، ثم تظهر المالكية في شخص القرافي، والحنفية في شخص أبي حنيفة، والمعتزلة في شخص أبي هاشم، ثم تتداخل المذاهب الفقهية والكلامية، شافعية أشعرية مثل الإسفراييني وابن فورك والبيهقي والقفال والماوردي والأرموي، ومالكية مثل القاضي عبد الوهاب والباجي ومالك، وحنفية مثل الكرخي والدبوسي، وحنبلية مثل أحمد بن حنبل، ومعتزلة مثل أبي علي الجبائي والقاضي عبد الجبار والنظام وبشر المريسي، وشيعة مثل المرتضى، ولغويون مثل سيبويه والجوهري والخليل والمبرد، وصوفية مثل أبي سعيد الخدري، ومن الوافد جالينوس.^{٤١٥}

^{٤١٤} الرازي (الإمام) (٣٨)، إمام الحرمين (٢٨)، القاضي الباقلاني (٢٥)، الغزالي (٢٤)، الشافعي، الشيخ الإمام (٢١)، أبو حنيفة (١٦)، أبو إسحاق الشيرازي (٩)، الأستاذ، أبو إسحاق، الإسفراييني (٧)، الكرخي، ابن الحاجب (٦)، أحمد، السمعاني، ابن فورك (٥)، الصيرفي، أبو الحسين (٤)، القاضي أبو بكر، عبد الجبار، ابن سريج، مالك، سيبويه (٣)، أبو هاشم، أبو حيان، الأشعري، ابن أبي هريرة، القرافي، ثعلب، الجبائي، ابن عصفور، الزمخشري، العنبري، الشيخ، داود، الخطيب، الماوردي، المزني، المروزي، ابن عبد السلام، الذهبي، الشلوبين، الفارسي (٢)، وعشرات آخرون ذُكر كلُّ منها مرةً واحدة، مثل القاضي الحسين، ابن دقيق العيد، البغوي، أبي شامة، الدقاق، ابن خويزمندان، الأبهري، البلخي، ابن جني، الحريري، النقشواني، ابن جرير، ابن فارس، البيضاوي، الهندي، عياض، الشهرستاني، أبي مسلم، الأخفش، ابن مالك، المبرد، الزجاج، الماتريدي، القزويني، الإصطخري، البصري، البيهقي، ابن سيرين، ابن حزم، الكرخي، القفال، الجاحظ، أبي يوسف، ابن الصلاح، الشهرزوري، الجنيد، الأوزاعي، القشيري ... إلخ (١).

^{٤١٥} إمام الحرمين (١٩٠)، الرازي (١٧٢)، الشافعي (١٣٨)، الباقلاني (١٢٥)، الغزالي (١٠٦)، الشيرازي (٩٩)، الأمدي (٦٨)، المصنف (٥٢)، صفى الدين الهندي (٥١)، أبو هاشم (٤٤)، القرافي (٤١)، أبو حنيفة، ابن الحاجب (٣٧)، الأصفهاني (٢٢)، الشيخ، أبو الحسن (١٥)، الإمام الوالد (١٤)،

وفي «نفائس الأصول» للقرافي واضح أولوية الشُّراح الأشاعرة، مثل التبريزي ثم الآمدي ثم الغزالي ثم النقشواني ثم الجويني ثم الشافعي، نظرًا لارتباط الأشعرية بالشافعية، ثم سراج الدين والمازري والقاضي أبي بكر، ثم يظهر المعتزلة وعلى رأسهم أبو الحسين البصري، ثم يتوالى الأشاعرة من جديد مثل ابن برهان وتاج الدين والرازي وأبي إسحاق الشيرازي، ثم يظهر أبو هاشم الجبائي، ويأتي أبو حنيفة والحنفية، ومالك والمالكية، وابن حنبل والحنبلية بعد ذلك، ثم يتداخل الكل مع الكل على التساوي، المالكية مثل الباجي والطرطوشي، والمعتزلة مثل النظام والخياط والجبائي، والظاهرية مثل ابن حزم، ومن الفلاسفة ابن سينا، ومن النحاة سيبويه وابن جني والخليل، ومن الأنبياء موسى ثم عيسى ثم نوح وحزقيال ويعقوب، وبختنصر من ملوك بابل. ويظل الحضور الغالب في الوعي التاريخي للشافعية الأشعرية، بالرغم من محاولات المالكية والحنفية والاعتزال الخروج من الهامش إلى المركز.^{٤١٦}

المروزي (١٣)، ابن الصباغ، الإسفراييني، الأستاذ (١٢)، النقشواني (١١)، القاضي عبد الوهاب (١٠)، الرافعي، المازري، ابن برهان، جمال الدين بن مالك (٩)، ابن فورك، الكرخي (٨)، البيهقي (٧)، أبو سعيد الخدري، ابن المعلي، المرتضى الشيعي، أبو علي الجبائي، الباجي (٦)، سيبويه، أبو عبد الله البصري، مالك (٥)، الماوردي، الجوهري، داود، أحمد بن حنبل (٤)، القاشاني، أبو الطيب الطبري، القفال (٣)، العز بن عبد السلام، الفراء، القاضي عبد الجبار، الأبهري، أبو عاصم، الحافظ الذهبي، أبو علي الطبري، الصيرفي، النهرواني، النظام (٢)، الدبوسي، الخليل، الأرموي، صاحب التحصيل، ابن التلمساني، الحافظ ابن عساكر، الحلبي، الرازي (أبو بكر)، ابن سريج، ابن حيان، ابن خيران، ابن دقيق العيد، المبرد، الزمخشري، الدارقطني، وعشرات آخرون من المحدثين والفقهاء (١)، ومن الوافد جالينوس.

^{٤١٦} التبريزي (١٣٣)، الآمدي (١٢٧)، الغزالي (٨٩)، النقشواني (٨٧)، الجويني (٦٥)، الشافعي (٤٧)، سراج الدين (٤٦)، المازري (٣٦)، القاضي أبو بكر (٣١)، أبو الحسين البصري (٢٩)، ابن برهان (٢٨)، الرازي (٢٧)، تاج الدين (٢٣٩)، أبو إسحاق الشيرازي (٢١)، عبد الوهاب المالكي (١٨)، أبو حنيفة (١٤)، أبو هاشم الجبائي (١٣)، القاضي أبو يعلى الحنبلي، أبو الخطاب الحنبلي (٩)، العز بن عبد السلام، القاضي عبد الجبار (٨)، أحمد بن حنبل، مالك (٧) الطرطوشي، الباجي، الأبياري (٥)، العنبري، الصيرفي، أبو عبد الله البصري، النظام، أبو مسلم الأصفهاني (٤)، الجبائي، ابن العربي، الخرق، الكرخي، الحاكم، ابن حزم، الماوردي (٣)، عباد، الأشعري، ابن سينا، سيبويه، ابن التلمساني، عيسى بن أبان، شرف الدين التلمساني، قطب الدين المصري (٢)، وعشرات آخرون مثل ابن فورك، أبو يعلى، الخياط، المروزي، الزجاج، امرئ القيس، المتنبي، ابن جني، الجواليقي، القاضي عياض، وآخرين (١)، ومن الأنبياء موسى (٣)، عيسى (٢)، نوح، آدم، حزقيال، يعقوب، بختنصر (١).

وفي «شرح المحلي لجمع الجوامع للسبكي (٧٧١هـ)» يتقدم المصنف، أي صاحب المتن، مما يدل على أن الشرح هو انكباب على المتن وصاحبه، لا يهم اسمه بقدر ما يهم مصنّفه، ثم يتصدر الإمام الرازي صاحب «المحصول»، مما يدل على حضوره ممثلاً للأشعرية الشافعية قبل الشافعي نفسه والآمدي والباقلاني وإمام الحرمين ووالد المصنف، فالعلم عائلي، والإسفراييني وأبي إسحاق الشيرازي والأشعري والبيضاوي، ولا يظهر من باقي الأصوليين بعد الأشعري سوى أبي حنيفة، ثم القرافي من المالكية، ثم الزمخشري من مفسري المعتزلة، وأخيراً الإمام أحمد، ومن المعتزلة أبو عبد الله البصري، ومن الفقهاء ابن عبد السلام، وعشرات آخرون من الأصوليين والفقهاء والمفسرين والنحويين.^{٤١٧} ونظراً لحلول المحدثين والصحابة والتابعين والرواة محل الأصوليين يتقدم الترمذي ثم البخاري ثم ابن ماجة ثم النسائي وغيرهم.^{٤١٨}

وفي «منهاج العقول» للبدخشي يتقدم أصوليون جددٌ من المتأخرين غير المتقدمين سيطروا على الفكر الأصولي ابتداءً من القرن الثامن الهجري. يتقدم أولاً الجاربردي ثم الغزي وإلى حدٍّ ما صدر الشريعة، ومن القدماء يتقدم الرازي ثم العبري ثم الخانجي ثم الشافعي ثم المصنف نفسه ثم المراغي، ومن المعتزلة يتقدم أبو الحسن البصري وأبو هاشم وعبد الجبار وأبو علي الجبائي، مما يدل على بقاء الاعتزال كباعث على المعارضة الفكرية إلى وقتٍ متأخر، ويظهر الشافعية وفي مقدمتهم الشافعي ثم الباقلاني ثم الغزالي ثم الآمدي والشيرازي والجويني والإسفراييني ثم البيضاوي وابن فورك والقفال وغيرهم،

^{٤١٧} المصنف (٨٣)، الإمام الرازي (٥٢)، الشافعي (٤٠)، ابن الحاجب (٣٨)، الآمدي (٣٦)، الباقلاني (٢٩)، إمام الحرمين (١٤)، والد المصنف (١٣)، أبو إسحاق الشيرازي (١٢)، الإسفراييني، الغزالي (١١)، الأشعري، أبو حنيفة (١٠)، البيضاوي (٨)، القرافي، الزمخشري، ابن سريج (٦)، الإمام أحمد، الصفي الهندي، أبو الحسن البصري (٥) أبو الحسين البصري (٤)، الكعبي، الصيرفي، ابن السمعاني (٣)، أبو عبد الله البصري، الحلبي، الرافعي، ابن عبد السلام (٢)، الماوردي، الكيا الهراسي، البغوي، أبو علي الفارسي، النقشواني، الواحدي، ابن حزم، الإسنوي، الماتريدي، المروزي، القاضي عياض، الأصفهاني، ابن برهان، ومن النحويين السكاكي وسيبويه، ومن المفسرين القرطبي، ومن الفلاسفة البيهقي، ومن المعتزلة أبو علي الجبائي والجاحظ وعبد الجبار، ومن الحنفية أبو يوسف، ومن الشعراء الأخطل، ومن الصوفية أبو سعيد الخدري والحلاج والسهوردي.

^{٤١٨} الترمذي (٢٠)، البخاري (٧)، ابن ماجة (٥)، الدارقطني (٤)، النسائي، النووي (٣)، ابن حبان (٢)، ومن الصحابة يتقدم الخلفاء الأربعة، أبو بكر (٧)، ثم عمر (٥)، ثم عثمان وعلي (٤).

ويظهر أيضًا الأحناف ابتداءً من أبي حنيفة محمد وأبي يوسف، ويظهر الماتريدي مما يدل على انتشار الماتريدية في خراسان وبلاد ما وراء النهر، ومن الفلاسفة يظهر ابن سينا صاحب الفلسفة الإشراقية،^{٤١٩} بل ويبدو انتشار ابن عربي لأول مرة والتصوف؛ فالشارح نفسه صوفي النزعة كما يبدو في المقدمة؛ فقد قام بالشرح أثناء اشتغاله باقتناص علوم الأولياء الإلهيين ومعارف الصوفية، ومن اللغويين يظهر سيبويه والخليل.^{٤٢٠}

(ج) المعارضة الحنفية والاعتزالية والمالكية والحنبلية. وتقلُّ أسماء الأعلام في «الأنجُم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات» لابن نجيم، يتقدم أبو حنيفة بالرغم من أن المتن والشرح لشافعيين، ثم الشافعي، ثم أئمة الأشاعرة الشافعية مثل الباقلاني والإسفراييني، ثم يتوالى الشافعية مثل الجويني وابن فورك والجرجاني والغزالي والقفال والرازي، مع بعض المعتزلة مثل أبي الحسين البصري وعبد الله البصري وعيسى بن أبان، ويُذكر ابن حنبل وداود الظاهري مع عديد من الصحابة والتابعين والنحاة واللغويين مثل الزبيدي.^{٤٢١}

^{٤١٩} الجاربردي (٨٠)، الغزي (٧٦)، الإمام (الرازي) (٣٥)، العبري (٣٤)، الخانجي (٣٣)، الشافعي (٣٢)، المصنف (٢٩)، المراغي (٢٦)، أبو الحسن البصري، الباقلاني (٢٤)، الفاضل (٢١)، أبو حنيفة (٢٠)، حجة الإسلام (١٦)، أبو هاشم (١٢)، الكرخي (٩)، الأمدى (٨)، الشيرازي، إمام الحرمين (٦)، الإسفراييني، الأشعري، عبد الجبار، أحمد بن حنبل (٥)، ابن الحاجب، أبو بكر الصيرفي، أبو عبد الله البصري (٤)، أبو زيد صاحب المنتهى، صاحب التنقيح، أبو بكر الرازي (٣)، الماتريدي، ابن عربي، الأصبغي، البغوي (٢)، الزمخشري، البيضاوي، الكعبي، ابن سينا، الخليل، سيبويه، أبو سعيد الخدري، سعيد بن جبير، صدر الشريعة، ابن فورك، البلخي، أبو علي الجبائي، الطوسي، ابن مالك، علي بن عيسى الربيعي، ابن سريج، السكاكي، الأصفهاني، محمد بن الحسن، أبو سعيد المولى، القفال أبو يوسف، سعيد بن المسيب، الشريف المرتضى، عبد الجابر، صاحب الحاصل، صاحب التحصيل، شارح المختصر، الأوزاعي، أبو الهذيل، النظام، عيسى بن أبان، بشر المريسي، وعشرات غيرهم (١).

^{٤٢٠} «أثناء اشتغالي باقتناص علوم الأولياء الإلهيين، وتعلُّق بالي باقتباس معارف الصوفية المتألهين، مع التزام مجاورة الطلاب، وحل كتب أخرى غير هذا الكتاب»، مناهج العقول، ج ١، ٤.

^{٤٢١} أبو حنيفة (٨)، الشافعي (٥)، الباقلاني (٤) الإسفراييني (٣)، الصيرفي، سعيد بن المسيب، سفيان الثوري، ابن عباس، عائشة، ابن سريج، علي، عمر، أبو هريرة، الكرخي (٢)، ابن حنبل، الأزهرى، ابن راهويه، الجويني، أبو بكر، ابن فورك، الجرجاني، الأشعري، أبو الحسين البصري، خالد بن الوليد، داود الظاهري، الرازي (فخر الدين)، الزبيدي، الإصطخري، عبد الله البصري، ابن علي، عيسى بن أبان، الغزالي، القفال، الكسائي، الكميت، عز بن مالك، مالك، محمد بن مسلمة، أبو محمد الجويني، ابن مسعود، معاذ، المغيرة، المقداد، أبو موسى الأشعري، النحاسي، النووي، الحسن بن الحسين (١).

وفي «فتح الغفار بشرح المنار» لابن نجيم يتقدم فخر الإسلام البزدوي، فالشارح حنفي، ليجد مكاناً للحنفية كمركز للوعي الأصولي التاريخي بعد أن سيطرت عليه الشافعية، ويتوالى الأحناف تباعاً ابتداءً من المصنف والهندي والسيرامي وأبي حنيفة والقاءني والبرغري والدبوسي والكرخي وقاضي خان وأبي يوسف وشمس الأئمة وزفر والجصاص والماتريدي وابن الهمام، ويعضدهم المالكية مثل ابن الحاجب ومالك نفسه، ويؤيدهم المعتزلة مثل عبد الجبار وأبي هاشم، ومعهم الإمامية مثل ملا خسرو، والنحاة مثل سيبويه، وذلك لإخراج الشافعية الأشعرية من بؤرة الوعي التاريخي عند الشافعي والتفتازاني والبيضاوي والإسنوي والأشعري والإيجي والطحاوي والسبكي وسيبويه.^{٤٢٢}

وفي «فواتح الرحموت» للأنصاري الحنفي يتقدم بطبيعة الحال فخر الإسلام البزدوي الحنفي، ثم يُنازعه الشافعي، ثم يظهر ابن الهمام الحنفي، ويتوالى فقهاء الأحناف مثل الشيباني وأبي يوسف وأبي حنيفة نفسه مع مالك لفكّ الحصار الشافعي الأشعري ممثلاً في الغزالي والرازي، ويعود فقهاء الأحناف مثل شمس الأئمة والجصاص والمصنف نفسه والقاضي أبي زيد لفكّ الحصار الشافعي الأشعري الممثل في عبد القاهر البغدادي، ويُقابل الماتريدي الأشعري، ويأتي ابن حنبل لمساعدة الأحناف مثل الكرخي، ثم يحاصران بإمام الحرمين، ثم يظهر المالكي مثل ابن الحاجب والفيلسوف ابن سينا لمساعدة التيار العقلي الواقعي، ولكن يُحاصرهما الباقلاني. وهكذا تستمرّ التيارات المهْمُشة الاعتزالية عند عبد الجبار والجبائي وأبي الحسين البصري وأبي الحسن البصري وعباد بن سليمان، والحنفي عند الدهلوي والمزني والكرخي وعيسى بن أبان والسرخسي، بل والإمامي عند جعفر الصادق والطوسي ومحمد الباقر، والمالكي أقل، واللغوي عند سيبويه والسيرافي وابن أبي البقاء، بل والصوفية مثل صاحب الفتوحات المكيّة، ولكن الأشعرية الشافعية

^{٤٢٢} فخر الإسلام (٦٢)، الشافعي (٥٢)، المصنف (٥٠)، أبو يوسف، السيرامي (٢٤)، الهندي (١٨)، صدر الشريعة، أبو حنيفة (١٦)، القاءاني، التفتازاني، شمس الأئمة (١٠)، البرغري، الدبوسي، الكرخي، قاضي خان، الشيباني، شمس الأئمة (٦)، الجرجاني، ابن الحاجب، الزيلعي، عبد الجبار، صاحب الهداية، صاحب الكشف، ملا خسرو، زفر، ابن السبكي الفارسي، امرؤ القيس، الجوهري (٤)، ابن الهمام، الأكمل، البيضاوي، القرطبي، الثلجي، أبو هاشم، الحداوي، الإسنوي، الأخفش، الأشعري، الإيجي، أبو بكر الرازي (الجصاص)، الوالواجي، مالك، القاضي، ابن مالك، الطحاوي، السبكي، الصيرفي، الماتريدي، سيبويه، زهير، الكلبي، شيخ الإسلام ابن حجر، صاحب التقديم، صاحب الكشف، شرح الكنز، شرح الجمع (٢).

تستمر في الحصار مثل السبكي والطحاوي والتفتازاني وصاحب المحصول وصاحب الهداية والإسفراييني والنسفي والدواني وعبد السلام والماوردي.^{٤٢٣} وفي «معراج المنهاج» للجزري يتقدم بعد المؤلف نفسه أعلام المعتزلة على الإطلاق، مثل النظام وأبي الحسين البصري والكرخي والخياط وأبي عبد الله البصري وأبي علي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار، ومن الأشاعرة الأشعري والجويني والأرموي، ومن الظاهرية داود، والفقهاء الأربعة وسفيان الثوري، ومن النحاة سيبويه، ومن الشعراء الفرزدق وأمرؤ القيس.^{٤٢٤}

وفي «نشر البنود على مراقي السعود» للشنقيطي يتقدم بطبيعة الحال أعلام المالكية مثل السبكي والقرافي، لأن الشارح مالكي موريتاني مغربي، حيث تسود المالكية في مركز الوعي التاريخي الفقهي الأصولي، ويحاصر المالكية مثل ابن الحاجب ومالك نفسه والقاضي عبد الوهاب المالكي والباجي وأبي الفرج المالكي والتلمساني الشافعي والرازي

^{٤٢٣} فخر الإسلام البزدوي (٨٨)، الشافعي (٨٤)، ابن الهمام (٧٨)، صدر الشريعة (٣٠)، القاضي مالك، الشيباني (٢٤)، أبو حنيفة، أبو يوسف، حجة الإسلام (٢٢)، القاضي أبو زيد (٢٠)، الرازي (فخر الدين)، شمس الأئمة (١٦)، الجصاص، المصنف، الجصاص البغدادي (عبد القاهر) (١٤)، الماتريدي، الأشعري، ابن حنبل (١٢)، الكرخي، إمام الحرمين، ابن الحاجب، ابن سينا (١٠)، الباقلاني، القاضي أبو بكر، الدهلوي، جدي الولي قطب الملة والدين السيد قُدس سره الشريف (٦)، الكعبي، سيبويه، عبد الجبار، الجبائي، الحسن البصري، أبو الحسين البصري، صاحب الكشف (٤)، المزني، أبو ثور، أعظم مشايخنا وأكبر مشايخ العراق، القاضي الإمام، الطحاوي، جعفر الصادق، التفتازاني، ابن خلكان، صاحب المحصول، السيد، صاحب الهداية، الكرخي، أبو اليسر، صاحب التحرير، صاحب البديع والمختصر، الطوسي، الإسفراييني، الحلبي، العيني، عبد الواحد بن يزيد، عيسى بن أبان، النسفي، ابن الزبير، الفراء، المبرد، الإمام، صدر الإسلام، صاحب الفتوحات المكية، قطب الدين الشهيد، عمر بن الفضل، الشيخ سراج الدين، صاحب البديع، محمد الباقر، جلال الدين الدماي، الشيخ عبد السلام، ابن أبي البقاء، السرخسي، السيرافي، السهيلي، الفارسي، ابن هشام، أمرؤ القيس، الماوردي، قطرب، هشام، الدينوري، ابن مالك، أبو عمر الزاهد.

^{٤٢٤} الجزري (٣)، النظام، أبو الحسين البصري (٢)، أبو الحسن الكرخي، الخياط، أبو عبد الله البصري، الجبائي، (أبو علي، أبو هاشم)، القاضي عبد الجبار، الإسفراييني، ابن جرير الطبري، ابن سريج، الباقلاني، الرازي، الصيرفي، أبو جعفر الطوسي، أبو مسلم الأصفهاني، الأشعري، الجويني، البيضاوي، القفال الشاشي، المازري، أبو بكر الدقاق، الغزالي، الأرموي، أبو داود الظاهري، الشريف المرتضى، أبو حنيفة، أبو يوسف، الشيباني، الشافعي، البخاري، أبو سعيد الخدري، سفيان الثوري، أحمد بن حنبل، مالك بن أنس، سيبويه، الفرزدق، أمرؤ القيس.

وزكريا، ويساعد الأحناف مثل أبي حنيفة نفسه وابن الهمام وعيسى بن أبان وأبي زيد الدبوسي والجصاص والكرخي في زحزة المركز، كما يساعد أيضًا الحنابلة مثل أحمد نفسه، والصوفية مثل ابن عربي، والمعتزلة مثل القاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري والحسن البصري والزمخشري، ولأول مرة يظهر ابن رشد من الفلاسفة دفاعًا عن حق المحيط في أن يصبح مركزًا، ويُزاح الأشاعرة مثل التفتازاني والزرکشي وإمام الحرمين والباقلاني والأشعري والأموي والغزالي والبيضاوي والقفال والشيرازي والإيجي والإسفراييني والإسنوي.^{٤٢٥}

وفي «فتح الودود على مراقي السعود» للشنقيطي يتقدم بطبيعة الحال مالك، فالشارح مالكي المذهب وإن كان شافعي العقيدة، وهو ما يبيّن حضور الغزالي في العقائد ومالك في الشرائع في آن واحد، وهو الحلف المغربي المُتمثل أيضًا في ابن رشد، ظاهري في العقيدة، ومالكي في الشريعة. يظهر مالك مُراحمًا للشافعي، ثم يتوالى المالكية مثل القاضي عبد الوهاب ليُزيح السبكي الأب والابن وإمام الحرمين، ثم يظهر ابن الحاجب والقرافي والأبياري والباقي وأبو الفرج المالكي وحلولو ليُزيح الباقلاني والآمدي والرازي، ويعضد أبو حنيفة المذاهب مع باقي الأحناف مثل أبي يوسف والماتريدي، ويأتي ابن حنبل أيضًا ليجد له مكانًا في المركز، ويساعد النحاة مثل ابن جني والزجاج لإفساح المجال ضد السيادة الأشعرية عند البيضاوي والأشعري والسمعاني، وربما لثاني مرة يظهر ابن رشد كسرابٍ بعيد يتراءى في الوعي التاريخي ما زال في حاجة إلى استدعاء.^{٤٢٦}

^{٤٢٥} السبكي (٧٨)، القرافي (٧٦)، الشافعي (٥٤)، ابن الحاجب (٤٦)، مالك (٤٢)، الرازي (٢٦)، زكريا شيخ الإسلام (٢٤)، القاضي (٢٠)، القاضي عبد الوهاب المالكي (١٦)، اللقاني (١٤)، أبو حنيفة، المحلي، أحمد، التفتازاني، أبو الحسن البصري، الأبياري، الباقي (١٢)، الزركشي، ابن رشد، إمام الحرمين (١٠)، ابن الهمام، الأصفهاني، الشاطبي (٨)، حلولو، الباقلاني، الرهوني، الأشعري، الآمدي، الغزالي، الفهري، البيضاوي (٦)، ابن الماجشون، خليل المالكي، ابن عبد السلام، السمعاني، البرماوي، ابن العربي، القفال، عبد الجبار، إسحاق بن راهويه، الأبهري، عيسى بن أبان، سيبويه (٤)، المحشي، العبادي، أبو زيد، اللبناني، سحنون، عبد الباقي، ابن مرزوقي، الدماميني، الرهوني، ابن دقيق العيد، المصنف، الحميري، أبو بكر الرازي، الشيخ الإمام ابن مالك، الصفي الهندي، التلمساني، الشيرازي، اللخمي، شهاب الدين عميرة، الإيجي، صلاح الدين، المقرئ، الحسن البصري، الزمخشري، البخاري، ابن عربي، أبو طالب، الدبوسي، محمد الجويني، الإسفراييني، الإسنوي.

^{٤٢٦} مالك (٢٤)، الشافعي (٢٢)، القاضي عبد الوهاب المالكي، السبكي (تقي الدين) (٢٠)، إمام الحرمين (١٢)، ابن الحاجب، أبو حنيفة، السبكي (تاج الدين)، القاضي أبو بكر الرازي (الجصاص) (١٠)،

وفي «شرح الكوكب المنير» لابن النجار، وهو حنبلي يشرح حنبلياً، يتقدم بطبيعة الحال أحمد بن حنبل ثم الرسول، وهي سمة الحنبلية، الاقتداء بالرسول، ثم يتبع فقهاء الحنابلة، أبو يعلى ثم ابن مفلح ثم ابن تيمية ثم ابن الحاجب وابن قاضي الجبل وابن قدامة والطوفي وابن القيم الجوزية وابن عقيل وابن الصلاح والماوردي والعز بن عبد السلام وابن الجوزي وابن البناء، ويتخللهم فقهاء الشافعية الأشعرية باعتباره التيار المستقر في الوعي التاريخي، مثل الشافعي والآمدي والباقلاني والغزالي والأشعري والجويني والرازي والإسفراييني والقفال الشاشي وابن فورك والإيجي والشيرازي والسبكي والبغوي، ويتداخل معهم فقهاء المالكية بدايةً بمالك والقرافي وعبد الوهاب المالكي، ويظهر معهم كبار المحدثين النسائي والترمذي والبخاري، ثم يظهر النحاة مثل سيبويه، وابن جني، والزجاج، والسيرافي، ومن الصوفية المحاسبي والقشيري وغيرهم، ومن المعتزلة الجبائيان، الحسن البصري، أبو الحسين البصري، القاضي عبد الجبار، الزمخشري، ومن الأحناف أبو حنيفة، الكرخي، السرخسي، الجصاص، الأوزاعي، أبو يوسف، الشيباني، أبو شمر، ومن الظاهرية ابن حزم وداود الظاهري. ويلاحظ قدرة الحنابلة على الجمع بين النص والعقل والمصلحة، الوعي والعقل والطبيعة.^{٤٢٧}

القرافي، المحلي، الأبياري، الباجي، الباقلاني (٦)، الآمدي، الرازي، حلولو، ابن حنبل، أبو يوسف (٤)، أبو الفرج المالكي، الأبهري، المحلي، الولاتي، ابن حجر، ابن كثير، المصوري، ثعلب، ابن فارس، الزجاج، العسكري، البيضاوي، ابن القشيري، المحشي، ابن جني، النعمان، القشيري، الماتريدي، زكريا، الأشعري، السمعاني (٢)، ابن رشد (١).

^{٤٢٧} ابن حنبل (٣٤٧)، محمد الرسول (٢٤٢)، أبو يعلى الحنبلي (٢٢٥)، ابن مفلح الحنبلي (٢١٣)، الشافعي (١٤٦)، الآمدي (١٣٥)، ابن تيمية (١٠٧)، البرماوي (١٠٦)، ابن الحاجب (٩٨)، ابن قاضي الجبل الحنبلي (٨٦)، ابن قدامة، العلوي (٧٦)، الباقلاني (٧٢)، مالك (٧٠)، الجويني (٦١)، ابن حمدان (٥٤)، ابن تيمية (٥٣)، أبو حنيفة (٤٢)، الغزالي (٣٩)، الأشعري (٣٧)، ابن برهان (٣٥)، القرافي، السبكي (تاج الدين) (٢٩)، ابن السمعاني، صفي الدين (٢٧)، سيبويه (١٨)، ابن حجر العسقلاني (٢٦)، أبو داود السجستاني، البيضاوي (٢٥)، ابن العراقي (٢٣)، الترمذي، النسائي (٢٢)، البيهقي، ابن البناء، ابن حامد (١٨)، الأصفهاني، الخلال (١٦)، الإيجي (١٥)، الجبائي (أبو هاشم)، الكوراني، الجبائي (أبو علي) (١٤)، عبد الوهاب المالكي (١٣)، المروزي، الإسفراييني (١٢)، الشافعي، ابن القيم الجوزية، الماوردي، عبد الوهاب المالكي (١٠)، ابن كلاب المصري، السبكي (تقي الدين)، النيسابوري، الصيرفي، طائوس، ابن الصباغ، أبو حاتم الرازي (١١)، عبد القاهر البغداد، الماتريدي (٩)، أبو علي الفارسي، الحلي، الزجاج، ابن سريج (٨)، المروزي، أبو البقاء (٧)، الطواني، الجصاص (٦).

(٢) المتون والشروح

(أ) المحصول للرازي: والمتن الأكثر حضورًا في الشرح هو «المحصول للرازي»، ثم البرهان «للجويني»، والمستصفى «للغزالي»، ثم الشروح المتأخرة خاصة المالكية والحنبلية. وتبدو أهمية «المحصول» لأنه جمع بين «البرهان» و«المستصفى». ويظهر اسم العمل دون اسم المؤلف نظرًا لشهرته وحضوره في الوعي التاريخي نصًا كان أم شرحًا بعد أن تحوّل الشرح إلى متن مثل المتون الأولى.

ومن المصادر المذكورة في «شرح المنهاج» للأصفهاني يتقدم «المحصول» للرازي كنصّ عمدة، ثم «المختصر» لابن الحاجب، ثم «المصباح» و«المنهاج» للبيضاوي، ثم «الإحكام» للآمدي، ثم «التحصيل» للآرموي، ومن الفقه «شرح الكفاية الشافعية» لابن مالك، ومن النحو «الخصائص» لابن جني.^{٤٢٨}

وفي «منهاج العقول» للبدخشي يتقدم «المحصول» للرازي، ثم شروحه مثل «الحاصل» و«التحصيل»، ثم «المنتهى» لابن الحاجب ومختصراته وشروحه، ثم أمهات الأصول الأشعرية الشافعية مثل «البرهان» للجويني و«المستصفى» للغزالي، وتظهر بعض المتون الحنفية مثل «أصول البزدوي» لسيادة الحنفية والماتريدية في خراسان، وتظهر السيادة الفلسفية الإشراقية يظهر «شرح الإشارات» للطوسي.^{٤٢٩}

وفي «التلويح على التوضيح لمتن التنقيح» لصدر الشريعة البخاري يتقدم أيضًا «المحصول»، ثم متون الحنفية كالمبسوط للسرخسي وأصول البزدوي.^{٤٣٠} وفي «شرح المحلي على جمع الجوامع» يتقدم أيضًا «المحصول»، ثم الشرح للآمدي، وبعض متون الشافعية وشروحها.^{٤٣١}

وفي «نهاية السؤل» للإسنوي شارحًا «المحصول للرازي بطبيعة الحال يتقدم نص «المحصول» على غيره من النصوص والشروح، ثم «المنتخب» و«الإحكام» للآمدي، ثم

^{٤٢٨} المحصول في علم الأصول للرازي (٤)، المختصر لابن الحاجب، المصباح لناصر الدين البيضاوي (٣)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، المنهاج لناصر الدين البيضاوي (٢)، التحصيل من المحصول لسراج الدين الأرموي، الخصائص لابن جني، شرح الكفاية الشافعية لابن مالك (١).

^{٤٢٩} المحصول (١٧)، شرح المحقق (عضد الدين) (٨)، الحاصل (٥)، شرح السنة (٣)، الفتوحات، المختصر (٢)، المنتهى، حاصل المحصول، الصحاح، الحاوي، الوجيز، الكشف، مختصر المنتهى، البرهان، التلويح، الصحاح، شرح الإشارات، صحيح البخاري، شرح مختصر المنتهى، الهداية، المفتاح، التحصيل، أصول البزدوي، المستصفى (١).

شروح المحصول. وتبرزُ النصوص التكوينية للشافعية الأشعرية مثل «المستصفى» للغزالي، و«البرهان» و«الشامل» للجويني. كما تظهر بعض النصوص الاعتزالية مثل «المعتمد» للبصري، و«العمد» لعبد الجبار.^{٤٣٢}

(ب) البرهان للجويني والمستصفى للغزالي: وبعد «المحصول» للرازي يتقدم «البرهان» للجويني؛ ففي «الكشاف» للأصفهاني يأتي في المقدمة «البرهان» للجويني، ثم «المستصفى» و«شفاء الغليل» للغزالي، ثم «المعتمد» لأبي الحسين البصري؛ مما يدل على استمرار الصراع بين الأشاعرة والمعتزلة،^{٤٣٣} ثم يختفي الشخص لحساب المؤلف مثل «صاحب الإحكام»، ثم صاحب التلخيص، ثم صاحب المعتمد (أبو الحسين البصري) ... إلخ. وتدل الإشارات على احتواء العمل للمؤلف وتعريف المؤلف بعمله لا بشخصه.^{٤٣٤} وفي «الإبهاج لشرح المنهاج» للسبكيين الأب والابن يتقدم أيضًا «البرهان» أولاً وشروحه المختلفة، كما أتى من المصنفين إمام الحرمين أولاً، ثم تأتي شروح واختصارات «التقريب» و«الإرشاد» لإمام الحرمين أيضًا، ثم «شرح اللمع» للشيرازي. وتبدو أصول الفقه الاعتزالي مثل «المعتمد» و«شرح العمدة» من بعيد.^{٤٣٥}

^{٤٣٠} المحصول (٢)، المبسوط، أصول البزدوي، شرح الطحاوي، كتب الأصول، الجامع، الصحاح (١).
^{٤٣١} المحصول للرازي، شرح المختصر للآمدي (١٠)، شرح المنهاج (٧)، المختصر (٣)، الكشاف، المستصفى، الصحيحان (٢)، التقريب، المرشد الوجيز، المنحول، شرح البرهان، كتب المغاربة والمشاركة (١).

^{٤٣٢} نهاية السؤل، المحصول (١٧٥)، المنتخب (٤٥)، شرح المحصول (٣٧)، الإحكام (الآمدي) (٢٥)، البرهان (٢٣)، المستصفى (١٩)، التحصيل (١٥)، شرح اللمع (٨)، شرح المعالم، الوجيز (٧)، المعتمد، شرح المعتمد، الشامل (٥)، شرح التنقيح، التنقيح (٤)، وعشرات أخرى من المصادر والنصوص والشروح على السواء.

^{٤٣٣} البرهان (٦٣)، المعتمد (٤٦)، المستصفى (٤٠)، شفاء الغليل (٤٠)، الرسالة البهائية (١٢)، شرح المعتمد (٩)، شرح العمدة (٨)، التنقيح، الملخص، العميد (٧)، الشامل (٦)، المعالم (٥)، التحصيل، الخصائص، الإرشاد (٤)، المحصل، التلخيص، منتهى السؤل (٣)، القواعد للأصفهاني، الأوسط، المنتخب (٢)، العين، الأربعين، الإيضاح، التمهيد، الجامع، الصحاح، الموجز، نهاية الإقدام، المدخل، اللمع، الأساليب، الوصول إلى علم الأصول، الفصول، الطريقة الحسنة (١).

^{٤٣٤} صاحب الإحكام (٢١٢)، صاحب التلخيص (٩٦)، صاحب المعتمد (٧٦)، صاحب التنقيح (٦٥)، صاحب التحصيل (٣٤)، صاحب الحاصل (٢٥)، صاحب التنقيحات (١٥)، صاحب المحصول، صاحب الإفادة (٦)، صاحب كشف الأسرار، صاحب العين، صاحب المنتخب (٢)، صاحب الصحاح، صاحب الكشف، صاحب النهاية، صاحب الملخص، شارح البرهان (١).

وفي «الأنجم الزاهرات في حل ألفاظ الورقات» لابن نجيم يُحال إلى «البرهان» للجويني، ثم الصحاح للبخاري ومسلم مع شرح مسلم للنووي؛^{٤٣٦} فلم يُعد البرهان في حاجة إلى شرح إلا بالحديث؛ أي بالنقل دون العقل، مع غياب أي تحدٍّ آخر من الحنفية أو المعتزلة أو المالكية أو الحنبلية أو الظاهرية أو الإمامية.

وفي «التقرير والتحبير» لابن كمال الحاج يتقدم أيضًا «البرهان»، و«الرسالة» للشافعي مؤسس علم الأصول، و«المواقف» للإيجي آخر نص في علم الكلام الفلسفي، و«المحصل» للرازي، و«شرح الكفاية»، تتلوها عديد من المتون مثل «التقريب»، «جامع الأسماء»، «كشف الأسرار»، «جمع الجوامع»، «المحصل»، «الإحكام»، مع عديد من الشروح مثل «شرح المواقف»، «شرح الهداية»، «شرح المنهاج»، «شرح أصول ابن الحاجب»، «شرح البرهان»، «شرح الطحاوي» ... إلخ. ويبدو التحدي بين الحنفية في «كشف الأسرار» للبزدوي، والمالكية في «المنتهى» لابن الحاجب وشروحه.^{٤٣٧}

وفي «نفائس الأصول» للقرافي المالكي يتقدم «المستصفي» للغزالي الشافعي باعتباره أهم نص تكويني في القرن الخامس، ثم «شرح البرهان» للجويني، وهو صاحب البرهان والإمام، وهما ثنائياً الأشاعرة، التلميذ والأستاذ، ثم «الأوسط» لابن برهان، ثم يظهر بعد ذلك النص الاعتزالي «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري، ثم يعود الأشاعرة من جديد في «اللمع» للشيرازي، ثم تظهر نصوص الحنابلة مثل «العمدة» لأبي يعلى، و«أصول الفقه» لعبد الوهاب المالكي، و«التمهيد» لأبي الخطاب الحنبلي، ثم يعود الأشاعرة

^{٤٣٥} البرهان (٢١)، مختصر التقريب والإرشاد (٢٠)، التلخيص والإرشاد (٢٠)، شرح اللمع، شرح المحصول، التقريب (٩)، شرح البرهان (المازري)، القواطع (ابن السمعاني)، الملخص، عدة المعالم (٦)، شرح المعتمد (٣)، المحصول، شرح المعتمد، التقريب، الرسالة، المعالم (٢)، الحاصل، الإرشاد، الأشباه والنظائر، الوجيز، الإفادة، المعتمد، أحكام القرآن، شرح الكفاية، الإصحاح، شرح المعتمد، التقريب، الرسالة (١).

^{٤٣٦} الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات، البرهان (٣)، البخاري، مسلم، شرح مسلم (١).

^{٤٣٧} الرسالة، المواقف، البرهان، شرح الكفاية (٨)، شرح المواقف، المقاصد، المحصول، شرح المنهاج (٦)، المنتخب، شرح الهداية، التقريب، جامع الأسرار، كشف الأسرار، المنتهى، فتح القدير، الجامع الكبير، المبسوط، المستصفي، جمع الجوامع، شرح المنهاج، المحاصيل، التحصيل، المحصول، المنهاج، الإيضاح، الكفاية، طبقات الفقهاء، الإحكام، شرح أصول ابن الحاجب، شرح الطحاوي، شارحاً أصول ابن الحاجب، جامع العلة، الحكمة، شرح البرهان (٣).

الشافعية من جديد كتيّارٍ دائمٍ مثل «الإحكام» للآمدي، و«شفاء الغليل» للغزالي، ويتبادل الشافعية والمالكية والحنابلة الأدوار مثل «المعالم» للرازي، و«الملخص» للمالكي، و«شرح المحصول» للباجي، و«الواضح» لابن عقيل.^{٤٣٨} وتستمرُّ المدارس الأصولية على التناوب، بين الشافعية والمعتزلة والحنبلية والمالكية، بل والظاهرية، كما تتداخل النصوص اللغوية مثل «الجامع» لابن جني، و«الأُمالي» للزجاج، بل والفلسفية أيضًا مثل «الشفاء» لابن سينا، ومن الكتب المقدّسة التوراة والإنجيل.^{٤٣٩}

وفي «التحقيقات لشرح الورقات» لابن واقان يتقدم أيضًا «المستصفى» و«المنتهى»، ويُحال إلى التوراة.^{٤٤٠}

وبعد «المستصفى» يأتي «جمع الجوامع»؛ ففي «فتح الودود على مراقي السعود» للشنقيطي المالكي تقلُّ الإحالة إلى المصادر باستثناء «جمع الجوامع» للسبكي، و«الرسالة»، و«شرح التنقيح»، بالرغم من ورود ما يزيد على الألف ومائة اقتباس دون الإحالة إلى مصادرها، بل يكفي علامة «ا.هـ.»^{٤٤١}.

وفي «مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر» للولائي تقلُّ الإحالة إلى مصادر خارجية باستثناء «الضيء اللامع في روضة الناظر» للشارح الحنبلي مع حواشي البيضاوي.^{٤٤٢} (ج) المتون والشروح المعارضة. وهي المتون والشروح الحنفية والاعتزالية والمالكية والحنبلية والظاهرية والإمامية، ومعظمها حنبليّة؛ ففي «جامع الأسرار في شرح المنار

^{٤٣٨} المستصفى (٦٤)، شرح البرهان (الجويني) (٢١)، الأوسط (ابن برهان)، المعتمد (البصري) (١٩)، اللمع (الشيرازي) (١٧)، العمدة (أبو يعلى) (١٤)، شرح البرهان (المازني) (١٣)، أصول الفقه (المالكي) (١١)، التمهيد (أبو الخطّاب) (٩)، الإحكام (الآمدي)، المحصول (الرازي) (٧)، شفاء الغليل (٥)، الملخص (المالكي) (٤)، المعالم (الرازي) (٣)، شرح المحصول (الباجي)، الواضح (ابن عقيل)، الحاصل، شرح المعالم (ابن التلمساني)، الأحكام السلطانية (الماوردي) (٢)، الاختصار، الإرشاد (الجويني)، شرح العمدة، القياس (البصري)، الكشف (الزمخشري)، المحصل (الرازي)، المزني، ترجيح الأخبار، الترجيحات، المحصول، القبس (ابن العربي)، المعتمد (أبو يعلى)، الإقرار (الخرقي)، الجامع (ابن جني)، الأُمالي (الزجاج)، الشفاء (ابن سينا)، شرح المحصل (قطب الدين المصري)، النكت (ابن حزم) (١).
^{٤٣٩} التوراة (٤)، الإنجيل (١).

^{٤٤٠} المستصفى، المنتهى، التوراة (١).

^{٤٤١} جمع الجوامع (٦)، الرسالة، شرح التنقيح (٢)، الاقتباسات (١١٠٠).

^{٤٤٢} «الضيء اللامع في روضة الناظر»، «حواشي البيضاوي» (١).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

للنسفي» للكاكي تظهر أيضًا نصوصٌ مثل «المبسوط» وعدد آخر من الشروح والمتون الحنفية والأصولية واللغوية ومجموعات الأحاديث، مثل شرح البزدي وتقييم الأدلة للدبوسي، والمالكية مثل شرح أصول ابن الحاجب، والاعتزالية مثل «المعتمد».^{٤٤٣} ويُحيل «تيسير التحرير» لابن بادرشاه إلى عديد من المصادر؛ أولها «شرح الهداية» ثم «الشرح العضوي» ثم شروح «التنقيح» ثم «شرح المختصر»، وتأتي الشروح قبل المتون، مثل «الكشاف» و«المحصول» و«البدیع» و«الهداية» و«المستصفی».^{٤٤٤} وفي «شرح الكوكب المنير» لابن النجار تتجاوز المصادر المحال إليها ما يفوق أربعمئة مصدر؛ مما يدل على أن الحنبلية أصبحت موسوعةً ضخمة لعلم الأصول والذاكرة الحضارية للوعي الأصولي؛ فالفقهاء هم حُرّاس المدينة الذين يدقون ناقوس الخطر، والذين يقومون بعمليات المراجعة والتصفية حفاظًا على الأصيل ضد الدخيل، يتقدمها جميعًا الكتاب المصدر الأول للتشريع، ثم «شرح التحرير» للمرداوي و«الإنصاف» له، و«الفصول» و«الفنون» و«الإرشاد» و«الواضح» لابن عقيل، و«التمهيد» و«الانتصار» لابن الخطاب، و«الروضة» و«المغني» و«الشرح الكبير» لابن قدامة؛ فالمصادر الحنبلية تأتي أولًا، و«المقنع» و«نهاية المبتدئين» لابن حمدان، و«الأصول» لابن الحاجب، ومختصر، و«أعلام الموقعين» لابن القيم، و«الرعاية» و«الرعاية الكبرى» و«الرعايتان» لابن حمدان، و«شرح المختصر» و«شرح الروضة»، و«أصول وفروع» ابن مفلح، و«المسودة» لآل تيمية، و«المجرد» و«العدة» لأبي يعلى، و«القواعد والفصول» لابن اللحام، ومن مستوى الشافعية «الرسالة» للإمام الشافعي، و«البرهان» للجويني، و«الملخص في الجدل» للشيرازي، و«المحصول» للرازي، و«التقريب» للباقلاني، ومن المالكية «شرح التنقيح» للقرافي، ويُحال إلى الصحيحين وإلى كتب الحديث الخمسة، كما يُحال إلى التوراة والإنجيل.^{٤٤٥}

^{٤٤٣} المبسوط (٤)، المحيط (٢). الشروح مثل: شرح البزدي، شرح الهداية، شرح الجامع، شرح الآثار، شرح التأويلات، شرح أصول الدين (الحاجب)، شرح المنار (للمصنف). والمتون مثل: الصحاح، تقييم الأدلة، معرفة أنواع الحديث، صحيح مسلم، تنويع السماع وتجنيس الإجازة، الاستحسان (محمد)، المعتمد، الكفاية، الجامع الحسابي.

^{٤٤٤} شرح الهداية (٢٧)، الشرح العضدي (١٢)، الكشاف، التنقيح مع شرح التوضيح والتلويح، شروح المختصر (٦)، المحصول، البدیع، المستصفی، الهداية (٣).

^{٤٤٥} المصادر (٢٤٦)، أهمها: الكتاب (المصحف، القرآن) (١٦٣)، شرح التحرير للمرداوي، الواضح لابن عقيل، التمهيد لابن الخطاب (٤١)، الروضة لابن قدامة (٣٩)، جمع الجوامع للسبكي (٣٨)،

وفي «فواتح الرحموت» للأنصاري من المصادر يتقدم «شرح المختصر» ثم «الحاشية» ثم «شرح المختصر» ثم «التحرير» ثم «مطلع الأسرار الإلهية (الربانية)» و«شرح الشروح» ثم «التلويح»، وغيرها من أمهات المتون الشافعية بالإضافة إلى صحيح البخاري والتوراة. ويلاحظ غلبة المتون ثم الشروح ثم الحواشي.^{٤٤٦}

وفي «نشر البنود على مراقي السعود» للشنقيطي تتقدم المتون على الشروح والحواشي، وأهمها «التنقيح» بشروحه وحواشيه، ثم «المحصول» للرازي الذي جمع بين «البرهان» و«المستصفي»، وتظهر بعض المتون مثل «شرح المختصر» لخليل المالكلي.^{٤٤٧}

وفي «فتح الغفار في شرح المنار» لابن نجيم يتقدم «التلويح» ثم «التحرير» ثم «التقرير» ثم «التنقيح». وتتراوح بين المتون والشروح والحواشي، والمتون أكثر من الشروح، والشروح أكثر من الحواشي.^{٤٤٨}

أصول ابن مفلح، الفروع لابن مفلح (٢٨)، شرح الطوفي لمختصره، المسودة لآل تيمية، تحرير المنقول للمرداوي (١٥)، نهاية المبتدئين لابن حمدان (١٤)، فتح الباري للعسقلاني (١٢)، القاموس المحيط للفيروزآبادي، التذكرة للتميمي، المجرى للفراء، الفنون لابن عقيل (١٠)، العدة للفراء، البرهان للجويني، الحاوي للحنبلي، شرح مختصر الطوفي للعسقلاني، شرح التهذيب للنووي، الأصول لابن الحاجب، أعلام الموقعين لابن القيم، الملخص في الجدل للشيرازي، صحيح البخاري، الانتصار لابن الخطاب (٨)، شرح مختصر الروضة للطوفي، التوراة (٧)، شرح المنظومة للبرماوي (٦).

^{٤٤٦} شرح المختصر (٣٨)، الحاشية (٣٠)، التحرير (٢٨)، مطلع الأسرار الإلهية، شرح الشرح (١٢)، التلويح (٨)، شرح المنهاج (٦)، المختصر، فتح الغدير، شرح المنار (٤)، المجتبى، التقرير، الشفاء، الفوائد الغثائية، الكشف، المواقف، الأسرار، شرح الهداية، الدرة المنثورة، الاسم، البدائع، البديع، التلميح والتحرير (٢).

^{٤٤٧} التنقيح (٢٢)، الحصول (١٤)، شرح التنقيح (١٢)، الآيات البيئات (٦)، المختصر (خليل المالكلي)، شرح المحلي على جمع الجوامع (٤)، الرسالة، المنهج، الدر الواقع، مختصر ابن الحاجب، جمع الجوامع، المنتهى، نقاش الدرر، الذخيرة، التلويح على التنقيح، حواشي التلويح، التلويح، شرح المختصر، فيض الفتح على نور الألقاح (للشارح نفسه)، شرح الحصول، حياة الحيوان الكبرى (٢).

^{٤٤٨} التلويح (١٧٦)، التحرير (١٧٠)، التقرير (٤٨)، فتح القدير، التنقيح (٤٢)، المغني (٣٠)، التوضيح (٢٦)، الكشف (١٦)، الكشف، البدائع، الهداية، حاشية العضد، المبسوط، تلخيص الجامع الكبير، شرح الكنز (٤)، فتح الباري، المحيط، العدة، الشارح، صاحب الكشف، شرح المجمع، حاشية العضد، شرح الهداية، الفتاوى البزازية، الكشف الكبير، الحصول، شرح المغني، الإيضاح، المفتاح، مختصر ابن الحاجب، ضياء العلوم، الحاشية، المصابيح، البحر الرائق، شرح كنز الدقائق، المنتهى، البدائع، شرح منهاج البيضاوي، الفتاوى الظهيرية، كتاب السير، العدة، المنار، تفسير الجلالية، شرح المجمع (٢).

(٣) المذاهب والفرق

(أ) التحدي الاعتزالي: في «الكاشف» للأصفهاني من الفرق والمذاهب والطوائف يأتي المعتزلة تحدياً بينهم وبين الأشاعرة، مع توسط الفقهاء والمتكلمين والأصوليين متقدمين ومتأخرين، وبالتفاعل مع المذاهب الفقهية الشافعية والحنفية، وتآزر الفلاسفة والمناطق والنحاة، وبقايا الديانات الشرقية القديمة البراهمية والثنوية. وتمثل المذاهب والفرق ليس المركز بل الأطراف، وليس التيار الغالب، الشافعية الأشعرية، بل تيارات الأطراف التي ما زالت تمثل تحدياً للمركز، وعلى رأسها المعتزلة ثم الحنفية ثم الحنبلية ثم مجموع الأصوليين.^{٤٤٩}

وفي «نهاية السؤل» للإسنوي يتقدم المعتزلة، مما يدل على حضورهم في هذه العصور المتأخرة حتى بعد محنتهم في القرن الخامس، ثم يأتي الفقهاء خاصة «أصحابنا» أي الفرقة التي ينتمي إليها الشارح، ثم مجموع الأصوليين والمتكلمين والنحاة، ثم يظهر الأشاعرة مع الشافعية، والحنفية مع معتزلة البصرة والكوفة، ويظهر المرجئة والحشوية من الفرق السائدة عند أهل السنة، ومن كل فرقة متقدمون ومتأخرون.^{٤٥٠} يتقدم المعتزلة عامةً، ومعتزلة بغداد والبصرة خاصةً، مما يدل على أنهم ما زالوا الحاد الرئيسي في علم أصول الفقه، ولم ينتهوا تماماً كما هو الحال في علم أصول الدين، ثم يأتي الحنفية وهم معتزلة الأصول، ثم الشافعية التيار السائد، ثم الأشاعرة سندهم العقائدي، ثم

^{٤٤٩} المعتزلة (١٩٣)، الفقهاء (٧٨)، الأشاعرة (٦١)، أصحابنا (٤٥)، المتكلمون (٤٢)، الشافعية (١٩)، الأصوليون (١٧)، المتأخرون (١٤)، العلماء، أهل الظاهر (١٢)، الحنفية، المحققون (١١)، الجمهور (٩)، الفلاسفة، الشيعة (٨)، الخوارج (٧)، المالكية، الحنابلة (٦)، الواقعية (٥)، المنطقيون، الكرامية، أصحابنا، الفضلاء، الأئمة، أهل السنة، علماء الأصول (٤)، الأصحاب، النحاة، أئمة العربية، الزيدية (٣)، المتقدمون، الأدباء، أئمة البصرة (البصريون)، أهل العربية، أهل الفقه، المحققون من الحكماء، أئمة الأصول، المرجئة، أهل الحق (٢)، وعشرات ذُكر كلٌّ منها مرةً واحدة، مثل البراهمة والثنوية والبغداديين والكوفيين واليونانيين وعلماء الإسلام والحشوية وأصحاب مالك وأهل اللسان والعرب والسمنية والعيسوية.

^{٤٥٠} المعتزلة (٦٧)، الفقهاء (٢٥)، أصحابنا (١٩)، الأصوليون (١٤)، المتكلمون (١٢)، النحاة (النحويون) (١١)، الشافعية، الحنفية (١٠)، الأشاعرة (٩)، الكوفيون (٨)، البصريون (٥)، المرجئة (٤)، الأقدمون، المتأخرون، الأصحاب، المعتزلة، البصرية، المحققون (٣)، وعشرات أخرى من الفرق والمذاهب، مثل الخوارج، نحاة البصرة، الكوفة، الحشوية، الحنابلة، وغيرهم.

المالكية التيار السائد في المغرب العربي، ثم الحنابلة، ويأتي المتكلمون والعلماء والنحاة، ثم تعود الفرق الكلامية كالخوارج (الرافضة) والإمامية والكرامية والشيعة والمرجئة والحشوية والتعليمية، ثم تأتي فرق تُنسب إلى منهجها، مثل الجدليين والقياسيين، ومنهم المتقدمون والمتأخرون، ثم تأتي فرق تُنسب إلى أقطارها ومدنها كالعراقيين (أهل العراق) والبخاريين، ثم تأتي الفرق غير الإسلامية مثل البراهمة والثانوية والشمعونية والعنانية والعيسوية، ويظهر الفلاسفة كفرقة، والتابعون وأهل زماننا والحكماء والمشايخ والمحققون.^{٤٥١}

وفي «معراج المنهاج» للجزري يتقدم جمهور المعتزلة عامة، وبعد ذلك معتزلة بغداد والبصرة والجبائية والخياطية والنظامية والهاشمية خاصة، وبعدهم أبو حنيفة المدرسة العقلانية في الفقه، ثم الشافعية مع الأشعرية والواقعية وأهل السنة والمرجئة، ثم يأتي باقي المتكلمين الشيعة، ثم الإمامية ثم الزيدية والخوارج (الرافضة)، ثم تأتي المدارس الفقهية كالحنابلة.^{٤٥٢}

وفي «شرح المنهاج» للأصفهاني يتقدم المعتزلة كالعادة، ثم الصحابة، ثم الحنفية أصحاب أبي حنيفة لاعتمادهم على العقل مثل المعتزلة، ثم مجموع الفقهاء، ثم الشيعة والمتكلمون، ثم أهل اللغة قبل أن يظهر الشافعية أصحاب الشافعي، والأصوليون والأدباء والإمامية والحنابلة والعبّارة وآل البيت والنحاة، ثم يظهر الأشاعرة والخوارج وأئمة اللغة والتابعون والخلفاء الأربعة والسلف والشيخان، ومن المتكلمين يُذكر الزيديون والحشوية والأزارقة وأصحاب الصفات وأهل الظاهر وأهل القبلة والسمنية والمجسمة والمرجئة، ومن

^{٤٥١} المعتزلة، الاعتزال، القدريّة (٣٩)، الحنفية، الحنفي (٢٩)، الشافعية، الشافعي (٢٠)، الأصوليون (١٧)، الفقهاء (١٦)، أصحابنا (١٣)، الأشاعرة، الأشعرية (٨)، المالكية، المالكي (٧)، المتكلمون (٦)، الصحابة، العلماء، الحنابلة، النحاة (٤)، معتزلة بغداد، الخوارج، المتقدمون، الجدليون (٣)، الإمامية، المتأخرون، الظاهرية (أهل الظاهر)، الشيعة، اليهود، النصيرية، القياسيون (٢)، الكرامية، البراهمة، الثنوية، النصارى، أهل العرف، الفلاسفة، البصريون، الكوفيون، التابعون، أهل زماننا، العلماء، العراقيون، البخاريون، السني، الجمهور، المشايخ، الحشوية، التعليمية، المحققون (١).

^{٤٥٢} المعتزلة (٥٥)، الحنفية (٢٧)، الشافعية (١١)، المتكلمون (١٠)، الشيعة (٩)، الحنابلة (٧)، الإمامية (٥)، الأشعرية، الظاهرية (٤)، الواقفية (٣)، أهل السنة، البصرية، البغدادية، الزيدية، المرجئة (٢)، الجبائية، الحشوية، الخطابية، الخوارج، الخياطية، الدهرية، الرافضة، السنية، الكعبية، المجسمة، المريسية، النظامية، الهشامية (١)، ومن العراق غير الإسلامية أهل الكتاب، الذمية، المجوس (١).

الأصوليين يظهر المالكية ومشايخ الحنفية، ومن النحاة نحاة البصرة والكوفة، ثم يعود أصحاب أبي حنيفة والمعتزلة البصرية والبغدادية وغيرهم.^{٤٥٣}

ومن الفرق والمذاهب في «شرح المنار» لابن نجيم يتقدم المعتزلة، مما يدل على استمرار وجودهم في الوعي التاريخي حتى هذا العصر المتأخر، القرن التاسع، بعد أن رعاهم الأحناف في الدولة العثمانية، ويتقدم العراقيون باعتبارهم موطن العقل في البصرة وبغداد، ثم يأتي مشايخ أهل السنة والمتقدمون والشافعية والكوفيون والمتكلمون مثل الشيعة والروافض.^{٤٥٤}

وفي «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكيين الأب والابن يتقدم المعتزلة على الإطلاق باعتبارهم النقيض الذي ما زال حاضراً تاريخياً، ولم ينته بعد عصر المتوكل في القرن الخامس قبل الأصحاب أو أصحابنا، وهم الشافعية الأشعرية وجمهور الفقهاء والمتكلمين والأصوليين، وبعد ذلك يأتي الحنابلة والشافعية وأهل السنة، متقدمين ومتأخرين، قبل الخوارج وأهل الظاهر والشيعة والمرجئة، ويظهر النحويون وأهل اللغة واللسان، بصريين وكوفيين، كما تظهر أخيراً بعض الفرق غير الإسلامية مثل أهل الشرك واليهود والنصارى.^{٤٥٥}

^{٤٥٣} المعتزلة (٣٩)، الصحابة (٣٧)، الحنفية، أصحاب أبي حنيفة (٣٠)، الفقهاء (٢٥)، الشيعة، المتكلمون (١٣)، أهل اللغة، الشافعية، أصحاب الشافعي (٧)، الأصوليون (٦)، الأدباء، الإمامية، الحنابلة، المعتزلة (٥)، أهل البيت، النحاة (٤)، الأشاعرة، الخوارج، أئمة اللغة، التابعون، الخلفاء الأربعة، الزيدية، السلف، الشيوخ، العراقيون من أصحاب أبي حنيفة، المحدثون، المعتزلة البصرية، المعتزلة البغدادية (٣)، الأئمة الأربعة، أهل بدر، الكوفيون، أهل الردة، الحشوية (٢)، الأزارقة، أصحاب الصفات، أهل الظاهر، أهل القبلة، أهل العرف، أهل العربية، أهل المدينة، أهل المناظرة، البصريون، بنو قريظة، السمنية، الفضلية، المالكية، الجسمة، المرجئة، مشايخ الحنفية، نحاة البصرة والكوفة (١).

^{٤٥٤} المعتزلة (٧)، العراقيون، أصحابنا (٤)، الفقهاء، مشايخ العراق (٣)، مشايخنا، علماؤنا، الأصوليون (٢)، مشايخ أهل السنة، المتقدمون، علماؤنا الثلاثة، الشافعية، الكوفيون، العلماء، جمهور أهل العلم، المتكلمون، الروافض، الخوارج، الشيعة (١).

^{٤٥٥} المعتزلة (٥٩)، أصحابنا (٥٨)، الفقهاء (٤٠)، المتكلمون (٣٤)، الحنفية (٢٩)، الجمهور (٢٨)، الأصوليون (٢٥)، الحنابلة، اللغويون، النحاة (النحويون) (٩)، الشافعية (٧)، الأشعرية (الأشاعرة) (٤)، المتأخرون (٣)، أهل اللسان، المتقدمون، المالكية، الكوفيون، البصريون، الرافضة (الخوارج)، أهل الظاهر (٢)، الشيعة، المفسرون، الحكماء، أهل الحق، الجدليون، المرجئة، نحاة البصرة والكوفة، أهل الشرك، اليهود، النصارى (١).

وفي «منهاج العقول» للبдохشي يتقدم الحنفية ثم المعتزلة، أي التيار العقلاني الذي ما زال «مهمازًا» للفكر الأشعري المستقر وتحديًا له، ومن المعتزلة يبرز الجبائيان ومعتزلة بغداد والبصرة، ثم يأتي الشافعية والأشعرية مع باقي المتكلمين والفقهاء دون مُمثلين آخرين للتيار السائد، كما يظهر الشيعة والحكماء أو الفلاسفة والمالكية والخوارج وأهل السنة، ومن كل متقدمون ومتأخرون.^{٤٥٦}

وفي «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» للزركشي يتقدم المعتزلة على عكس ما هو شائع من نهاية المعتزلة بعد محنتهم في عصر المتوكل، ثم الجمهور، ثم الحنفية، ثم الظاهرية قبل الشافعية التي ينتسب إليها الشارح، وبعض الفرق الكلامية مثل الحشوية والمرجئة والزيدية، والفقهاء عامة، والحنابلة خاصة؛ فالمعتزلة والحنفية لم ينتهيا كمذاهب للجمهور، وظل العقل دعامة المذهب الكلامي والفقهية مُتحدية الأشعرية والشافعية.^{٤٥٧}

وفي «التلويح على التوضيح لمتن التنقيح» لصدر الشريعة البخاري الحنفي يتقدم المعتزلة كالعادة، ثم أصحابنا أي الحنفية، مما يدل على حضور المذهب الحنفي والعقلانية الاعتزالية حتى هذا العصر المتأخر، ثم يظهر العلماء والفقهاء وأصحاب الظواهر والأشعرية وعلماء البيان، المتأخرون منهم والمتقدمون.^{٤٥٨}

وفي شرح الشرح «شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح» لسعد الدين التفتازاني يتقدم المعتزلة على الإطلاق، ثم الفرق وأهل السنة والفقهاء وأصحابنا والحكماء والعراقيون.^{٤٥٩}

^{٤٥٦} الحنفية (٣٩)، المعتزلة (٢١)، الشافعية (١٩)، الأشاعرة (١٢)، الفقهاء (١١)، المتكلمون (٦)، الشيعة، الحكماء (الفلاسفة) (٥)، الجبائيان، الشارحان (العبري، البارجردي)، الصوفية، الحنابلة، أهل الاصطلاح، الجمهور (٢)، الأصوليون، الفضيلية (الخوارج)، مشايخنا، الشيوخان، مشايخ علماء ما وراء النهر، أهل العربية، البصرية، معتزلة البصرة، الاشتقاقيون، الجبائية، الخلفاء الراشدون (١).
^{٤٥٧} المعتزلة (١٥)، الجمهور (١٢)، الحنفية (١٠)، الإمامية، الظاهرية (٤)، المجوس (٣)، أهل المدينة، علماؤنا، الشافعية، الشيعة (٢)، أصحابنا، المحققون، الحشوية، المرجئة، الحنابلة، الفقهاء، الزيدية، المتأخرون، أهل الحرمين، أهل النحو (الكوفة والبصرة)، الصحابة، الجدليون، الصوفية، المحققون، العلماء، القدريّة (١).

^{٤٥٨} المعتزلة (٩)، أصحابنا (٨)، الأشاعرة (٦)، الصحابة، علماؤنا (٣)، الفقهاء، المتأخرون، المعتزلة، الحكماء (٢)، المحدثون، الشافعية، الشيوخان، علماء البيان، أصحاب الظواهر، مشايخنا، الأشعرية، البصريون، المتكلمون، النحاة، اليهودية، النصرانية (١).

^{٤٥٩} المعتزلة (٤)، الفقهاء، أصحابنا، الفرق، أهل السنة، الحكماء، العراقيون (١).

وفي «شرح المحلى على جمع الجوامع» للسبكي يتقدم المعتزلة كالعادة في الشروح المتأخرة، مما يدل على حضور المعتزلة سلباً من خلال نقد الأشاعرة والشافعية لهم، وباعتبارهم مخزوناً نفسياً في اللاوعي الحضاري بالرغم من التهميش والحنّة، ثم يتلوهم الحنفية مع صفة «الحنفي»، المذهب الفقهي الذي يعتمد على نفس الأصل الذي يعتمد عليه المعتزلة، العقل، ثم يأتي مجموع الفقهاء والمتكلمين قبل الشافعية وصفة الشافعي، ثم مجموع الأصوليين والحكماء والصوفية والأشاعرة، ثم تظهر المالكية والفلاسفة والمحققون والبيانيون والعقلاء والجمهور، ثم تظهر بعض الفرق الكلامية مثل أهل السنة والشيعة والحشوية والروافض والجبرية.^{٤٦٠}

(ب) البديل الحنفي: وبالإضافة إلى التحدي الاعتزالي للشافعية الأشعرية يأتي البديل الحنفي الاعتزالي ليُزحزح المركز؛ ففي «التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج يتقدم الحنفية على الإطلاق، مذهب الشارح، ثم الشافعية المذهب الذي استقرّ في الوعي التاريخي، ثم الحنابلة وأصحابنا عوداً إلى أنصار مذهب الشارح، ثم المعتزلة مما يدل على حضورهم كدافع تاريخي مستمر للحوار والمحاكاة مع الفقهاء ومجموع الأصوليين والمتكلمين، ثم يظهر اللغويون والنحاة والمناطق نظراً لأولية مستوى اللفظ في الشرح مع علماء العربية، ثم يظهر الأشاعرة والمفسرون والأصوليون، ومن المعتزلة يُذكر الجبائيان والبصريان (أبو الحسين وأبو عبد الله)، ومن الفرق أهل السنة (أهل السلف) وأهل الخلف والشيعة وأخيراً المالكية، أقل المذاهب الأصولية ظهوراً، كما يظهر الأمصار مثل العراق، وفقه المدن مثل البصرة وسمرقند. ولدى كل فريق متقدمون ومتأخرون، والمتأخرون أكثر ذكراً.^{٤٦١}

^{٤٦٠} المعتزلة (٤٢)، الحنفية (٣٨)، الحنفي (١٣)، الفقهاء (١٢)، المتكلمون، الشيوخ (١١)، الشافعية (٨)، الشافعي، الأصوليون (٦)، الحكماء، الصوفية، الأشاعرة، المالكية (٤)، الأكثرون، المحققون، الفلاسفة (٣)، المتأخرون، البيانيون (٢)، الكنعانيون، بنو إسرائيل، العقلاء، الجمهور، أهل قسطنطينية، الروافض، أهل السنة، السلف، الحشوية، الشيعة، الجبرية (١).

^{٤٦١} الحنفية (١٥٣)، الشافعية (١٢٣)، الحنابلة، أصحابنا (٢٤)، المعتزلة، الفقهاء (١٥)، أهل اللغة، المنطقيون، النحويون (١٢)، المتكلمون، علماء العربية، الأشاعرة، المفسرون، المتأخرون، المتقدمون (٩)، العلماء، العراقيون، البصريون، المتقدمون، الأصوليون (٦)، الإشراقيون، الجبائيان، مشايخنا، المشايخ، أهل السنة، أهل السلف، أهل الخلف، الشيعة، مشايخ العراق، الصحابة، البصريان (أبو الحسين، أبو عبد الله)، مشايخ سمرقند، الجمهور، أهل العلم، المالكية (٣)، ومن الفرق غير الإسلامية يُذكر البراهمة واليهود والسمنية (٣).

وفي «تيسير التحرير» لابن بادرشاه يتقدم الحنفية، فالشارح حنفي، ثم الشافعية وهو المذهب النمطي في الوعي التاريخي، ثم أصحابنا إلى المذهب الحنفي من جديد، ثم مجموع الفقهاء والمتكلمين والمعتزلة والأصوليين والحنابلة والصحابة متقدمين ومتأخرين، ثم علماء العربية وأهل اللغة والخلفاء الراشدون والسلف والخلف والأشاعرة ومشايخ سمرقند والعراقيون والمفسرون.^{٤٦٢}

وفي «التحقيقات في شرح الورقات» لابن واقان يتقدم الحنفية ثم الحنابلة ثم الشافعية ثم المعتزلة والجمهور ثم الصحابة دون المالكية والأشاعرة، ومن الفرق الكلامية يظهر الشيعة والسنة والظاهرية، ومن الفرق غير الإسلامية يظهر البراهمة واليهود والعيسوية.^{٤٦٣}

وفي «فواتح الرحموت» للأنصاري تتقدم الحنفية لأن الشارح حنفي، ثم المالكية ظهير الحنفية، فالعقل والواقع صنوان، وتُحاصر الشافعية، التيار المركزي، بالمعتزلة والجمهور ومجموعة الأصوليين والمتكلمين، وتُحاصر الأشعرية الحشوية والمرجئة بالصحابة والتابعين والسلف وأهل السنة والحنابلة وأهل النص، وبمشايخ العراق والعراقيين والبصريين أهل العقل، ويحاصر السبكية والشافعية بالحنابلة والحنفية مع البيانين والنحاة، وتحاصر الشافعية بالأئمة الثلاثة الحنفية وبمجموع الأئمة الأربعة.^{٤٦٤}

وفي «شرح الكوكب المنير» لابن النجار تظهر المزاخمة الحنبلية، ويتقدم الحنابلة والمذهب الحنبلي ثم مجموع العلماء، مما يبين تقدير المذهب للعلم في مقابل الهوية، ثم

^{٤٦٢} الحنفية (٦٦)، الشافعية (٦٠)، أصحابنا، الفقهاء (١٢)، الجمهور، المتكلمون، المعتزلة، المتقدمون، المتأخرون، الأصوليون، الصحابة، الحنابلة (٩)، علماء (أهل) العربية، أهل اللغة، الخلفاء الراشدون، السلف، الخلف، البصريان، المشايخ، الأشاعرة، مشايخ سمرقند، العراقيون، المفسرون (٣).

^{٤٦٣} الحنفية (٩)، الحنابلة (٦)، الشافعية (أصحاب الشافعي) (٥)، المعتزلة، الجمهور (٤)، الصحابة (٣)، المنطقيون، الأقلون، الشيعة، البراهمة (٢)، الأصوليون، علماء البيان، المحققون، الأئمة الأربعة، أهل الشرائع، اليهود، العيسوية، الأكثرون، الفقهاء، الظاهرية، أهل المدينة، السمنية، أهل السنة، الفلاسفة، الخلفاء، الأنبياء (١).

^{٤٦٤} الحنفية (٤٠)، المالكية (٣٨)، الشافعية (٣٠)، الجمهور (٢٤)، المعتزلة (١٨)، الأصوليون، أهل الأصول (١٧)، المتكلمون (٦)، الأشعرية، الحشوية، المتأخرون، الصحابة، التابعون، أهل الظاهر، الفقهاء (٤)، العلماء، المحشيان، الفقهاء الثلاثة، المرجئة، الكوفيون، أهل السنة، البيانون، السلف، مشايخ العراق، الأئمة الأربعة، العراقيون، مشايخ الحنابلة، حنفي، شافعي (٢).

يأتي المذهبان الرئيسيان الشافعية القريبية من النص، والحنفية القريبية من العقل، ثم المالكية، ويأتي الصحابة والتابعون والعشرون وأئمة الحديث والقراء السبعة والنحاة والظاهرية والبيانويون والسلف وأئمة التفسير، مما يبين أهمية التقليد، ويتقدم المعتزلة الفرق الكلامية كلها بعد الشافعية، ثم الأشاعرة والروافض من أمهات الفرق الكلامية، ثم البصريون والكوفيون وأهل العراق ممن اعتمدوا على العقل في تأويل النص، ثم الروافض والشيعة والكرامية والجهمية والحشوية والجبائية والمرجئة من أجل مراجعة مقالاتهم.^{٤٦٥} وتتضال الشافعية إلى الأشعرية، وتُحاصر بين الحنفية والحنبلية من ناحية ومجموع الأصوليين من ناحية أخرى.

وفي «جامع الأسرار في شرح المنار» للكاكي يتقدم أصحاب الشافعي على الإطلاق على أصحاب أبي حنيفة، كما يتقدم الشافعي على أبي حنيفة في أسماء الأعلام، ثم يظهر المعتزلة باعتبارهم السند الفكري للأحناف قبل الفقهاء و«أصحابنا» أي أصحاب الأحناف، ومشايخنا أي مشايخ الأحناف، ومنهم المتأخرون والمتقدمون، ثم يظهر الأصوليون والمتكلمون والعلماء والمحققون باعتبارهم الفرق الجامعة للمذاهب، وأخيرًا تظهر الأشعرية بعد الاعتزال مع مشايخ سمرقند الأحناف والماتريدية، وتتم العودة إلى أهل الظاهر وأصحاب الحديث والخلفاء الراشدين وأهل اللغة، مع بعض الفرق غير الإسلامية كاليهود والنصارى والبراهمة وعبدية الأوثان والسوفسطائية، ومن الفرق الكلامية تظهر الإمامية والمرجئة والجهمية، ويظهر البعد الإقليمي في البصريين والكوفيين والعراقيين والبغداديين والحجازيين.^{٤٦٦}

^{٤٦٥} الحنبلية (٤٠٢)، العلماء (٢٢٦)، الشافعية (١٨٩)، الحنفية (١٦٣)، الصحابة (١٣٦)، المعتزلة (٩٣)، المجتهدون (٦٥)، الأئمة الأربعة (٣٩)، الأصوليون، الأشاعرة (٥٨)، الأشعرية، أهل السنة والحديث (أصحاب)، المحدثون (٣٦)، النحاة (٣٤)، التابعون (٣٢)، القراء السبعة (٢٧)، المالكية (٢٤)، الأصوليون (٢٢)، أئمة الحديث (السنة)، المبتدعة (٢٠)، الظاهرية (١٩)، القدريّة (١٧)، الجمهور (١٦)، الروافض (١١)، الشيعة (١٠)، البصريون، أهل اللغة، علماء البيان (البيانويون) (٨)، الخوارج، الكوفيون (٧)، الكرامية، أئمة التفسير (٦)، الحشوية، أهل العراق، المتأخرون (٥)، الخلف، الجبائية (٣)، الصوفية، المرجئة (٢)، وعشرات آخرون كلّ منهم مرة واحدة.

^{٤٦٦} أصحاب الشافعي (٤٤)، المعتزلة (٣٠)، الفقهاء (٢٦)، أصحابنا (٢٢)، مشايخنا (٢٠)، المتأخرون (١٥)، الأصوليون (١٤)، الأشعرية (٩)، المتكلمون، العلماء (٨)، المقدمون (٧)، أهل الحديث، المحققون (٦)، مشايخ سمرقند، أهل الظاهر، أصحاب الظواهر (٤)، الخلفاء الراشدون، النجيدات، الصوفية، أهل

وفي «فتح الغفار لشرح المنار» لابن نجيم من المذاهب والفرق يتقدم الشافعية بالرغم من أن الشارح حنفي، إلا أن الشافعية هي التيار الغالب في الوعي التاريخي الأصولي، ويأتي المعتزلة لمساندة الحنفية تتبعهم الأشعرية، ثم يأتي الفلاسفة والمالكية من الهامش لمنازعة المركز مع الماتريدية أنصاف الأحناف وعلماء اللغة والعراقيين والحنابلة والصوفية والخوارج والبصريين والعقلاء والقدرية والشيعة والأئمة الثلاثة من الأحناف، الشيباني وأبي يوسف وزفر.^{٤٦٧}

(ج) تحديّ الجمهور. ويعني الجمهور مجموع الأصوليين والعلماء الذين يتقدمون مذهب المركز ومذاهب الأطراف؛ ففي «فتح الغفار لشرح المنار» لابن نجيم يتقدم الأصوليون (علماء الأصول) على الإطلاق، ثم الشافعية باعتبارها التيار المركزي المهيمن على الوعي الأصولي التاريخي، ثم تظهر الحنفية كتحدي أول مع المحققين والجمهور والفقهاء والمشايع والشارحين لزحزة المعتزلة، مع الأحناف من مشايخ سمرقند والنجارين والعراقيين، وينضم إليهم الشيعة والنحاة وعلماء البيان.^{٤٦٨}

وفي «فتح الودود على مراقي السعود» للشنقيطي يتقدم الأصوليون (أهل الأصول) على الإطلاق، مما يدل على بداية اختفاء المذهبية وتواريتها خارج الوعي التاريخي، ثم تظهر المالكية كتيار رئيسي في الوعي التاريخي في المغرب لتنافس الشافعية، كما تأتي

اللغة، العيسوية، النصارى، اليهود (٢)، وعشرات أخرى من الطوائف والفرق كل منها مرة واحدة، مثل: مشايخنا المتأخرون، المشايخ، الشيعة، الجمهور، الإمامية، المرجئة، الكلامية، الشارحون، السلف، المحققون، الشافعية، العامة، العراقيون، مشايخ العراق، أهل العربية، الكوفيون، الحجازيون، أهل المشرق، أهل الطب، الشارحون للمنتخب، جمهور المفسرين، الشيوخ، عامة الحديث، القدرية، الجهمية، المحدثون، البصريون، السمنية، عبدة الأوثان، البراهمة، السوفسطائية ... إلخ.

^{٤٦٧} الشافعية (١٢٠)، الحنفية (٥٢)، المعتزلة (٤٦)، الأشعرية (٤٠)، الفلاسفة (٢٤)، المتكلمون (أهل الكلام) (٢٠)، بعض المشايخ (التأخرين)، المالكية (١٦)، أهل العربية (١٤)، الروافض (الخوارج)، الفقهاء، الماتريدية (١٠)، مشايخنا (الكرام)، الأصوليون (٨)، العراقيون (مشايخ العراق)، الحنابلة (٦)، الصوفية، البصريون، الأئمة الثلاثة (٤)، العقلاء، القدرية، الشيعة، أهل الحق، النجارين، المحدثون، الخلفاء الراشدون، علماء الكوفة، المحققون (٢).

^{٤٦٨} الأصوليون (علماء الأصول) (٣٠)، الحنفية (٢٠)، المحققون (١٢)، الجمهور، الأشاعرة (١٠)، الفقهاء، المشايخ (٨)، الشافعية (٦٩)، الشارحون، المعتزلة، مشايخ سمرقند، النجارين، العراقيون، الصحابة، أهل (أرباب) العقول، علماء البيان، النحاة (٤)، الشيعة، أصحابنا، مشايخنا، المشركون، المتأخرون، المتقدمون، المتكلمون، ومن الفرق غير الإسلامية المجوس (٢).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

المعتزلة مع مجموع المتكلمين والفقهاء والجمهور كي تكون سنداً نظرياً للمالكية، فالعقل والواقع صنوان، ثم تأتي الحنفية مع العلماء لتحل محل الأشاعرة، والمحققون والبصريون محل السلف.^{٤٦٩}

وفي «مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر» للولائي يتقدم الأصوليون على الإطلاق، ثم تظهر المالكية، فالشارح مالكي، ومن الجمهور يظهر الحنفية قبل الشافعية مع مجموع المتكلمين، ثم تظهر الحنبلية مع مجموع الفقهاء والقراء السبعة ومتأخري الأصوليين، وتظهر الفرق المهْمَّشة كالقدرية والإمامية مع علماء الحديث والشيخين والخلفاء الراشدين، ومن الفرق غير الإسلامية يُذكر النصارى.^{٤٧٠}

وتقلُّ أسماء الطوائف في «النجوم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات» لابن نجيم، ويتقدم العلماء على الإطلاق والصحابة ثم جمهور العلماء والفقهاء ثم الأصوليون، ثم يظهر الشافعية قبل الحنفية، والمعتزلة قبل الأشعرية، كما تظهر بعض الفرق الإسلامية مثل أهل السنة والسلف والحنابلة والخوارج والشيعة والظاهرية والمالكية والمجسمة والنحويين، كما تظهر بعض الفرق غير الإسلامية مثل المجوس واليهود.^{٤٧١}

(٤) الحضور والغياب

ويظهر البعد الجغرافي في الشرح؛ فالشرح من أقطارٍ مختلفة في المشرق والمغرب، ولكل صقع ثقافته ومزاجه وبيئته، كما يتضح ذلك في فهارس الأماكن والبلدان في بعض

^{٤٦٩} الأصوليون (أهل الأصول) (٤٠)، المالكية (٢٢)، الشافعية (٢٠٩)، المعتزلة (١٤)، المتكلمون، الجمهور (١٢)، الفقهاء (٨)، الحنفية (٦)، العلماء (٤)، الأشاعرة، المحققون، السلف، البصريون (٢).
^{٤٧٠} الأصوليون (أهل الأصول) (١٤)، المالكية، الجمهور (٨)، الحنفية (٦)، الشافعية، المتكلمون (٤)، الحنبلية، الفقهاء، القراء السبعة، متأخرو الأصوليين، القدرية، الإمامية، النصارى، علماء الحديث، الشيخان، الخلفاء الراشدون (٢).

^{٤٧١} العلماء (١٣)، الصحابة (١١)، جمهور العلماء، الفقهاء (٨)، الأصوليون (٦)، الشافعية، الكفار، النصارى (٤)، الأكثرون، الحنفية، المجوس، المعتزلة، معتزلة بغداد، اليهود (٢)، الأئمة الأربعة، أصحاب بدر، التابعون، المتكلمون، بنو المطلب، المعاصرون، الأشعرية، الأمة، أهل السنة، أهل القبلية، الحنابلة، الخوارج، السلف، الشيعة، الظاهرية، القدرية، المالكية، المبتدعة، المجسمة، معتزلة البصرة، الملاحدون، النحويون، بنو هاشم (١).

الشروح؛ فلا يوجد مصرٌ خاص بالأصول وإن تميّز العراق وخراسان^{٤٧٢} بالحنفية، والحجاز بالحنبلية، والمغرب العربي بالمالكية. وقد تتمايز المدن مثل البصرة والكوفة.^{٤٧٣} وتذكر بعض الشروح تعبير «أهل المغرب».^{٤٧٤}

وتغيب أسماء الأعلام من الشرح ربما لغيابها من النص المركز مثل «الورقات» للجويني، ولكن أيضًا لأن الشرح بالرغم من كونه إفاضةً واسترسالاً وإكمالاً للمادة إلا أنه أثر الإبقاء على النص غير المشخص، النص المستقل عن أصحابه؛ حتى تبقى الورقات ورقات بلا أصحاب. ونادرًا ما يوجد متن وشرح أصولي يعتمد على العقل وحده.

والعجب أنه لا ذكر لابن رشد فقيهاً إلا نادرًا، ولا إحالة إلى «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، أو تلخيص «المستصفي» في «الضروري في أصول الفقه»، وكأنه لا يمثل اتجاهًا ولا تيارًا، ولا حتى ضمن المالكية أو الظاهرية؛^{٤٧٥} ومن ثم يكون حضور ابن رشد في الوعي التاريخي في المغرب تمنياً واقعًا، افتراض دون برهان. وهما، الرشدية والمالكية، يمثّلان العقل والواقع، وجهان لعملية واحدة.

ونادرًا ما تظهر الأسماء الوافدة؛ فعلم أصول الفقه هو أكثر العلوم الإسلامية العقلية النقلية أصالةً، يعتمد على الموروث وليس الوافد، على عكس علوم الحكمة التي يتبادل فيها الوافد والموروث الأولوية في التأليف؛^{٤٧٦} فيُضَرَّب المثل بأفلاطون وقوله بالمثل فيما يُعرَف باسم «واقعية المثل»، كما يُذكر السوفسطائيون والواقعيون وأرسطو ومانن وسقراط في معرض رفض الشك والمعرفة الحسية دفاعًا عن العقل.

^{٤٧٢} «لما وصل هذا الكلام إلى أفريقية من المغرب قالوا: «هذه عبارة مُتكررة لا فرق بينها ولا فائدة منها، وأشكل ذلك عليهم....» القرافي، نسي الأصول في شرح المحصول، ج ١، ١٩٢-١٩٣. «أهل العراق يطلعون القبيح على المحرم والمكروه وما لا بأس بفعله، وهو ما فيه شبهة قليلة»، السابق، ص ٢٩٠.

^{٤٧٣} الأصفهاني، شرح المنهاج، المدينة، الكعبة (٣)، بدر، عرفة، مكة (٢٩)، بئر بضاعة، بخارى، البصرة، سمرقند، طيبة، غار حراء، الكوفة، اليمن، الهند (١).

^{٤٧٤} فتح الودود على مراقبي الصعود، ص ٥٨.

^{٤٧٥} من النقل إلى الإبداع، مج ١، الإبداع، ج ٣، الشرح.

^{٤٧٦} في «نهاية السؤل» يُذكر أفلاطون في إثبات الكليات في الخارج، ج ٢، ٥٠؛ وفي «التقرير والتمييز» يُذكر أرسطو، ج ١، ٦٣؛ ومانن وسقراط، ج ١، ٧٠، من الأسماء، ومن الفرق المشاءون والفلاسفة، ج ١، ٦٣.

ثامناً: المختصرات

(١) الشرح والمختصر وشرح المختصر

والأغلب هو الشرح وليس المختصر؛ لأن الحضارة تتمدد أكثر مما تنكمش، وتستطرد أكثر مما تختصر، وتجمع أكثر مما تستبعد. والرغبة في التمدد ما زالت تُعبر عن بقايا حياة أكثر من الرغبة في الانكماش. الشرح إضافة ولو شكلية نصية، في حين أن الملخص تركيز ورغبة في الإمساك بشيء قبل أن يضيع كل شيء. الشرح تجميع وحشو وجهد، والتلخيص تفريق واختصار. الشرح يجلب ويستدعي ويلم، والتلخيص يُفرق ويستبعد ويطرده. الشرح يُغطي ويستر ويحجب، والتلخيص يُعري ويكشف ويُبين. وفي كلتا الحالتين لا جديد هناك إلا من حركتين فارغتين بين الذهاب والإياب، التقدم والنكوص، خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الخلف. الشرح لإطالة المُرْكُز، والتلخيص لتقصير المسهب. وهناك إحساس لدى الشارح بالزيادات التي أضافها أكثر من إحساس المختصر بالأجزاء التي حذفها.^{٤٧٧}

ميزة الشرح أنه يُعطي النصين معاً، المتن والشرح، فيمكن رصد آليات الشرح في حين أن المختصر لا يُعطي إلا النص المختصر فقط دون وضع المتن الأصلي. يمكن رصد آليات الشرح من داخل الشرح وتخمين آليات الاختصار من داخل المختصر كنص، وإن أمكن العود إلى المتن الأصلي من خارج النص.

وإذا كان الشرح يذكر النص بين قوسين أو في الهامش، ومن ثم يتضخم الكتاب، فإن المختصر لا يذكر النص الطويل الذي يتم اختصاره؛ ومن ثم أتت المختصرات أصغر بكثير من الشروح، وأتت الشروح مجلدات أطول بكثير من المختصرات، وذلك مثل تلخيص الأنصاري «لب الأصول» لكتاب «جمع الجوامع» للسبكي،^{٤٧٨} وأيضاً «مختصر التحرير» لابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ) لكتاب «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول».^{٤٧٩}

^{٤٧٧} «وتلقياً للزيادات التي ألحقها بالكتاب»، التقرير والتمييز، ج ١، ٤.

^{٤٧٨} على هامش شرح «لب الأصول» الأنصاري أيضاً.

^{٤٧٩} العلامة ابن النجار الحنبلي (تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المصري الحنبلي المعروف بابن النجار)، مختصر التحرير (الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير)، ضبط نصه وصحّحه وعلّق عليه الدكتور محمد مصطفى محمد رمضان عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات

وإذا كان الشرح كنوع أدبي أقرب إلى «التفسير» كنوع أدبي في علوم الحكمة، مثل «تفسير ما بعد الطبيعة» لابن رشد، فإن المختصرات أشبه بالجوامع التي تذهب إلى الموضوع مباشرةً مُتجاوزةً القول،^{٤٨٠} في حين أن شرح المختصر أقرب إلى التلخيصات التي تبدأ من النص وتنتهي إلى المعنى. وإذا كان الشرح أقرب للفظ والعبارة، فإن المختصر أقرب إلى الشيء ذاته خارج العبارة، في حين أن مختصر الشرح أقرب للجمع بين اللفظ والمعنى؛ فهو وسط بين الشرح والجوامع.

وقد يكون المختصر مختصرًا لغيره يعيش على ذاته ويتعامل مع ما أبدعه غيره، وقد يكون مختصرًا لنفسه يتمدد أو ينكمش على نفسه؛ يمتدُّ حول نفسه طولاً، أو يلتفُّ حول نفسه عرضاً في دوائر مُتداخلة.^{٤٨١} وإذا كان الشرح يكشف عن تراكم تاريخي، فالمتن هو المشجب الذي يتم عليه تعليق الزيادات المتأخرة؛ فإن المختصر يقوم بالوظيفة المعاكسة، وهي تخليص المتن من كل الشوائب العالقة به من الشرح، بل وتطهير المتن نفسه من أسماء الأعلام والفرق والطوائف والمذاهب والمصادر والخلافيات للعودة إلى الأصل نفسه؛ أي الموضوع العقلي، أو بنية الأصول نفسها.

وقد يعني المختصر المتن القصير دون أن يكون اختصاراً لمتن كبير. وفي هذه الحالة يكون أقرب إلى كتب العقائد المتأخرة في علم الكلام عن «قواعد العقائد» من أجل حفظها. وتختلف المختصرات فيما بينها من حيث القصر فتكون مختصرًا، أو الطول فتكون شرحاً للمختصر أو مجرد شرح، مثل المختصر الشارح «حصول المأمول من علم الأصول» لصديق حسن خان، وهو اختصار «إرشاد الفحول» للشوكانبي؛ إذ إنه يتضمن عددًا كبيراً من الشواهد النقلية وأسماء الأعلام والفرق والطوائف والمذاهب والمصادر، كما يدخل في عديد من السجلات والمحاجات والخلافيات ما يجعله أقرب إلى الشرح منه إلى المختصر كما هو الحال في المتن الأصلي «إرشاد الفحول»، والمتون المشابهة مثل «البحر المحيط» للزرکشي.

الإسلامية والعربية جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، دار الأرقم، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م. «فهذا مختصرٌ مُحْتَوٍ على مسائل تحرير المنقول، وتهذيب علم الأصول في أصول الفقه، جمع الشيخ العلامة علاء الدين المرداوي الحنبلي ...» ص ١١.

^{٤٨٠} من النقل إلى الإبداع، المجلد الأول، النقل، الجزء الثالث، الشرح.

^{٤٨١} لا يتجاوز «مختصر المنار» لابن حبيب تسع صفحات، «زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار»، ص ٣١-٣٩.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وهناك وعي بالاختصار وعدم التطويل؛ فالمختصر يُعطي المعارف المباشرة والحقائق المكتشفة ذاتياً، وليس المعلومات عن طريق التقليد والنقل والرواية.^{٤٨٢} وإذا كانت غالبية الشروح تُنكر الدوافع عليها فإن غالبية المختصرات لا تفعل ذلك، بل تدخل إلى الموضوع مباشرة، وتُتَّجه إلى الأشياء ذاتها دون المرور بالعبارة والألفاظ، ودون توسط النص بين الوعي والعالم؛ فلا يذكر ابن حبيب (ت: ٨٠٨هـ) دوافع «مختصر المنار» ربما لأن ذكر الدوافع أقرب إلى الشرح؛ فالمختصر يتَّجه إلى الموضوع مباشرةً مستقلاً عن الذات.^{٤٨٣}

ولذلك ما زال الاختصار مثل الشرح لا يعبر عن تجربة حية عند الشارح أو المُلخص، بل هي مجرد تمرينات في التدوين عندما خبت روح الحضارة وبردت، ولم تعد قادرة على الإبداع من جديد باستثناء المقدمات والخواتيم الإيمانية. ومع ذلك يُشرك المختصر القارئ معه كما تفعل الشروح في تجربة مشتركة، وخطاب مباشر له، ودعوة إلى التأمل والمراجعة.^{٤٨٤}

وهناك مؤلفون غلب عليهم الشرح مثل السنغاقى،^{٤٨٥} وآخرون غلبهم الاختصار. والشرح أكثر شيوعاً من الاختصار؛ لأنه يبين علم العالم وقوة ذاكرته وتنوع مصادره، في حين أن المختصر يكشف عن العقل الصريح والقدرة على التنظير. الشروح لعامة العلماء، والمختصرات لخاصتهم.

^{٤٨٢} في «حصول المأمول» تظهر هذه التعبيرات: «والكلام في هذا البحث يطول»، ص ٣٥؛ «ولا نطول الكلام باستيفاء ما قيل في تلك المسألة وأدلة أجوبتها وما قيل عليها»، ص ١١٦؛ «وطول أهل الأصول الكلام في هذا البحث»، ص ١٢٥؛ «فذلك يُغنيك عن تكثير المباحث في هذا الباب»، ص ١٣٢؛ «وذكروا له اصطلاحاً حدوداً على كل حد منها اعتراضات يطول الكلام بذكرها»، ص ١٥٨؛ «وبالجملة فتطويل البحث في مثل هذا لا يأتي بكثير فائدة؛ فإن أمره أوضح من كل واضح»، ص ١٨٦؛ «ولأهل الأصول في هذه المباحث كلامٌ طويل وليست بحاجة إلى التطويل»، ص ١٩٤.

^{٤٨٣} ابن حبيب، مختصر المنار في «زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار»، تأليف أحمد بن محمد بن عارف الزيلى السبواسي (١٠٠٦هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ج ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٣١-٣٩.

^{٤٨٤} «وإذا تقرّر لك هذا علمت ما هو الصواب»، السابق، ص ٧١.

^{٤٨٥} له مثلاً: شرح تقويم الأدلة للدبوسي، بالإضافة إلى شرح البخاري، شرح الجامع الصغير والجامع الكبير للشيباني، وزيادة الزيادات، وشرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة ... إلخ، الكافي، ج ١، ٢٩-٣٠.

والجديد في بعض المختصرات المتأخرة هو صبُّ علم الأصول في النهاية في «علم أصول الدين»، عودًا بأصول الفقه، أي أصول العمل، إلى أصول الدين، أي أصول النظر.^{٤٨٦} وقد يُصَب علم أصول الفقه ليس فقط في علم أصول الدين، بل أيضًا في التصوف بعد أن أصبحت الأشعرية هي الأساس النظري للتصوف منذ الغزالي.^{٤٨٧} وإذا كان علم الكلام هو الملجأ للفلسفة بعد أن كَفَرها ابن الصلاح، فإن علم الأصول قد انضوى تحت الكلام والفقه واللغة، بل والتصوف، فأصبح الكلام هو العلم الشرعي الوحيد الذي من خلاله تختبئ العلوم الأخرى المستبعدة في العصور المتأخرة، وكأن علم الكلام أصبح زوجًا مُتعدد الزوجات؛ الفلسفة، الأصول.

(٢) آليات الاختصار

من أجل وضع آليات دقيقة للاختصار تُعادل آليات الشرح من الضروري وضع النصين معًا المتن والاختصار لمعرفة كيفية الاختصار، وماذا تم حذفه، مثل معرفة كيفية الشرح، وكيفية الإضافة، وماذا تَمَّت إضافته. وهي دراسات نصية أدخل في «علم النص» منها في علم أصول الفقه تستكملها أجيالٌ قادمة.

والسؤال هو: هل تم الاختصار باللفظ أم بالمعنى؟ هل تم حذف فقرات والإبقاء على أخرى أم تَمَّت إعادة صياغة المتن الأول بأسلوبٍ جديد مع التركيز على المعاني دون الإسهاب في شرحها، وإيجاد الأدلة عليها، ورواية الاختلافات فيها، وذكر الآراء حولها؟ يُوحي المختصر أحيانًا بأنه اتَّبَعَ الطريقة الأولى، طريقة الحذف الكمي وليس الاختصار الكيفي، بدليل الاقتباسات المذكورة، والتي تُعلن عن نهاياتها بلفظ «انتهى».^{٤٨٨}

وكما يؤكِّد الشرح على وحدة النص الشارح داخل وحدة عمل الشارح أو وحدة المتن المشروح داخل عمل مؤلف المتن، كذلك يؤكِّد المختصر على وحدة المتن داخل وحدة الحضارة،^{٤٨٩} وتكون إما بالإحالة إلى ما تقدَّم مسبقًا أو ما سيأتي لاحقًا،^{٤٩٠} وكثيرًا ما يبدو ذلك أيضًا في فترات الانتقال بين الفصول.

^{٤٨٦} لب الأصول، ص ١٥٢-١٦٣.

^{٤٨٧} السابق، خاتمة في التصوف، ص ١٦٣-١٦٦.

^{٤٨٨} حصول المأمول، ص ١١٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٥١، ١٦٥.

ويكون المختصر أيضًا على مستوى اللغة؛ فالنحو هو منطق العرب، كما أن المنطق هو نحو اليونان. ولم يتم التوضيح بباب «الحروف» كما كتب الفارابي كتاب «الحروف» عرضًا لما بعد الطبيعة لأرسطو. ليس المقصود الحرف الجزئي، بل دلالته على السياق الكلي، والخلاف في الأصول فرع للخلاف في اللغة.

وفي «الحاصل من المحصول» يقتفي الأرموي (٦٥٣هـ) أثر المحصول للرازي، ويتبع نفس تقسيمه للعلم إلى أربعة عشر قسمًا يبدأ كل منها بلفظ «الكلام في»، وبزيادة قسم واحد على قسمة المحصول، وهو «الكلام في المقدمات» في البداية.^{٤٩١} وهو شافعيّ مثله. وينقسم كل «كلام في» إلى فصول أو أبواب أو أقسام أو مسائل أو أنواع أو أركان أو أنظار، والغالب القسمة إلى أقسام.^{٤٩٢} ومن كثرة التقسيمات قد يختل البناء، ويظهر النوع الرابع في «المجمل والمبين» بدلًا من «الكلام في».^{٤٩٣}

وتظهر أحكام التكليف والوضع مع تعريف العلم في المقدمات، وهي الثمرة في «المستقصى»، ثم تظهر بعض مباحث الألفاظ مثل الحقيقة والمجاز مع بعض المقدمات اللغوية في الكلام عن اللغات، ثم تستقر باقي المباحث في كلام مستقل مثل الأوامر والنواهي بالجمع، والعموم والخصوص، والمجمل والمبين، بدلًا من الأصل الأول وهو القرآن، ثم يأتي

^{٤٨٩} «وإلى هنا انتهى الكلام في المبادئ والتشريع، الآن بعون الله سبحانه وتعالى في المقاصد فنقول، وبه أجول وأصول»، السابق، ص ٣٨. وحدة المتن الأصلي مثل «وقد بسط الشوكاني القول في ذلك في رسالة مستقلة، وذكر في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» ما إذا رجعت إليه لم تحتج إلى غيره، السابق، ص ٤١. وقد بسط الشوكاني المبحث في تفسيره فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، ولخصنا من ذلك في تفسيرنا فتح البيان في مقاصد القرآن ما يُثلج خاطر المطلع عليه إن شاء الله تعالى»، ص ٤١-٤٢. وحدة عمل الشارح أو المختصر، «وقد أوضحت هذا الكلام في رسالتي «قصد السبيل على ذاك الكلام والتأويل»، فليراجع»، السابق، ص ٤١٤. «ومن أراد استيفاء هذا البحث على وجه الصواب فليرجع إلى كتابي الجنة»، السابق، ص ٢٠١. «عبارات وحدة الحضارة» «والكلام على هذه المسألة مبسوط في كتب الكلام»، السابق، ص ٤٥.

^{٤٩٠} في «حصول المأمول» عبارات وحدة المختصر، مثل «كما تقدم»، ص ٥٠؛ و«كما تقدم في البحث المتقدم»، ص ٥١؛ و«سيأتي بيان ما هو الحق فيها إن شاء الله تعالى»، ص ١٢٦؛ و«سيأتي الكلام على ذلك بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى»، ص ١٣٩؛ «بالمرجحات التي سيأتي ذكرها»، ص ١٨٩.

^{٤٩١} تاج الدين أبو عبد الله بن الحسين الأرموي، الإمام الأصولي والفقيه الشافعي (٦٥٣هـ)، الحاصل من المحصول في أصول الفقه، دراسة وتحقيق د. عبد السلام محمود أبو ناجي (ثلاثة أجزاء)، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١م.

الكلام في الأفعال والناسخ والمنسوخ والأخبار بدلاً من الأصل الثاني، السنة، ثم يأتي الكلام في الإجماع، الأصل الثالث، وأخيراً يأتي الكلام في القياس وتراجيح الأقيسة والاجتهاد والإفتاء وما اختلف فيه المجتهدون من الدلائل في القياس، الأصل الرابع. وتأتي مباحث الألفاظ أولاً من حيث الكم (اللغات، الأوامر والنواهي، العموم والخصوص)، ثم مباحث القياس (القياس، التعادل والتراجيح، تراجيح الأقيسة، الاجتهاد، الإفتاء، فيما اختلف فيه المجتهدون من الدلائل)، ثم مباحث السنة (الأفعال، الأخبار)، ثم الإجماع، ثم القرآن (الناسخ والمنسوخ).^{٤٩٤}

وقد ينقسم الفصل إلى تقسيمات (الفصل الثالث من الكلام في المقدمات)، أو الباب (الثاني من الكلام في اللغات). وقد ينقسم الباب إلى أنظار (الباب الأول من الكلام في اللغات)، أو إلى أقسام (الباب السادس من الكلام في اللغات)، أو إلى فصول (الباب الثالث من الطرف الأول من القسم الثالث من العموم والخصوص). وقد ينقسم القسم إلى مسائل (الأول من الكلام في الأوامر والنواهي)، أو إلى أطراف (القسم الثالث من العموم والخصوص)، أو إلى أبواب (القسم الأول من الأخبار). وقد ينقسم الباب إلى أقسام، والقسم إلى فصول (القسم الثاني من القياس، الباب الثاني من القسم الثاني من الأخبار). وقد ينقسم القسم إلى أبواب، والأبواب إلى فصول. ومن كثرة التقسيمات يختل البناء، ويظهر النوع الرابع «في المجمل والمبين»، وهو أقرب إلى «الكلام في». وقد ينقسم القسم إلى شطور (الأول من العموم والخصوص)، أو إلى أطراف (القسم الثالث من العموم والخصوص)، والطرف إلى أبواب (القسم الثاني من القياس).

وهو ليس شرعاً للمحصول للرازي فقرة فقرة وعبارة عبارة، بل تلخيص إجمالي له. يبدأ بتصنيف العلوم، ويذكر منها الدينية، وهي إما نقلية حرفية كالتفسير والحديث

^{٤٩٢} ينقسم الكلام في الأوامر والنواهي، وفي العموم والخصوص، وفي المجمل والمبين، وفي الناسخ والمنسوخ، وفي الإجماع، وفي الأخبار، وفي القياس، وفي التعادل والتراجيح، أي في ثمانية موضوعات من الخمسة عشر. وقد قسّم الكلام في الأفعال، وفيما اختلف فيه المجتهدون من الدلائل التي ماثل (موضوعان). وينقسم الكلام في المقدمات إلى فصول، وفي اللغات إلى أبواب، وفي الاجتهاد إلى أركان، وفي الإفتاء إلى أنظار، وفي تراجيح الأقيسة إلى أنواع، الحاصل من المحصول، ج ٢، ٣٨٦.

^{٤٩٣} السابق، ج ٢، ٣٨٦-٤١٦.

^{٤٩٤} مباحث الألفاظ (٣٢٣)، مباحث القياس (٢٤٦)، مباحث السنة (١٠٨)، الإجماع (٥٣)، القرآن (٣٨).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

والرواية، أو نظرية مثل أصول الدين وأصول الفقه والفقه. وأصول الفقه فرع من علم الكلام؛ لذلك كثرت الإشارة إلى الفرق الكلامية.^{٤٩٥}

والدافع على التلخيص هو كِبَر حجم «المحصول» بالرغم من حسن النظم. تتجافاه الأطباء لكِبَر حجمه؛ لذلك تم اختصاره من جهة اللفظ وليس من جهة المعنى، «وإيجاز مع استثنائات الباب والمغزى»، وحذف المسائل المتكررة أو التي لم تعد إليها حاجة، وهي في مقدار العُشر، والاقتصار من الدلائل على أوضحها، ومن الاعتراض والأجوبة على أقواها.^{٤٩٦} ومع ذلك هناك شرحٌ داخلي عندما يُذكر تعريفٌ مثل تعريف الكلام الكلام لأبي الحسين البصري، «المؤلف من الحروف المسموعة المتميزة»، لفظاً لفظاً بطريق الشرح الكبير،^{٤٩٧} واختصار حسن صديق خان لإرشاد الفحول للشوكاني مثل اختصار الأرموي للمحصول للرازي.

وكالعادة في المؤلفات المتأخرة، البداية بوجدانيات صوفية يتلوها مدح السلطان.^{٤٩٨} وقد أتى التلخيص بإشارة منه؛ فالسلطان يعرف كل شيء، ولا يتم أي شيء إلا بتوجيه منه. وتنتهي كثير من الأقسام أو الأبواب أو الفصل بلازمة «والله أعلم» أو «إن شاء الله». وتظهر الغربة في تجنب الحشو والتطويل، أتى النص مرتباً وواضحاً، أقرب إلى الحدود المنطقية في عبارات قصيرة وبأسلوب عقلي منطقي وبنية هندسية محكمة،^{٤٩٩} وهو أقرب إلى رءوس الموضوعات والهيكل العام منه إلى الحشو الخليط، يخلو من الأدب والصور الفنية، لا يكفر ولا يستبعد ولا يُقصر أحداً، والرأي الصحيح هو المختار دون تخطئة الآراء الأخرى، وبعد كل خلاف في الرأي مع الاعتراضات والردود، وتظهر وحدة الرؤية في إحالة السابق إلى اللاحق، واللاحق إلى السابق.^{٥٠٠}

ومثال المختصر لذاته «قواعد الأصول ومعاقد الفصول» لصفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق البغدادي الحنبلي ٧٣٩هـ، فهو مختصر تحقيق الأمل في

^{٤٩٥} الحاصل من المحصول، ج ٢، ٢٤.

^{٤٩٦} السابق، ج ٢، ١٥-١٧.

^{٤٩٧} السابق، ج ٢، ٦٤-٦٥.

^{٤٩٨} السابق، ج ٢، ١٣-١٤، ١٦.

^{٤٩٩} يتكرر لفظ «المختار» دائماً، مثلاً ج ٢، ٣٣١-٣٣٣، ٤٦٩-٥٠٧؛ ج ٣، ٣٠٥.

^{٥٠٠} الحاصل من المحصول، ج ١، ١٣١، ١٤٤، ١٦٤، ١٩٩؛ ج ٣، ١١٥، ١٢٢، ١٦٠، ١٩٥، ٢٨٢.

علمي الأصول والجدل.^{٥٠١} وعديد من أعماله الأخرى مختصراً بعد أن قل الإبداع وكثُر الالتفاف حول الذات.^{٥٠٢} وقد وصل حد الاختصار إلى أن أصبح المختصر أقرب إلى التعريفات المنطقية، ووضع رءوس موضوعات دون البرهنة عليها، مجرد هيكل عظمي دون لحم ودم، مجرد رسم هندسي دون مواد البناء.

وظلت البنية ثلاثية؛ الحكم، والأدلة، والاجتهاد والتقليد. وأكبرها الأدلة.^{٥٠٣} والاجتهاد والتقليد جزء من القياس؛ ومن ثم أصبح المختصر ثنائي البنية. الأدلة الثلاثة الأولى سمعية، والرابع عقلي، مع أن الدليل الثالث يقوم على الاجتهاد الجماعي، بين النقل والعقل. والرابع هو استصحاب الحال الدال على براءة الذمة وليس القياس. والأحكام تشمل أحكام التكليف وأحكام الوضع معاً.

ويمكن تقسيم المختصر إلى مسائل، أي إلى رءوس موضوعات، وقد لا تتسق جميعها في نسق عقلي، فينقل التكليف مع المبادئ اللغوية، ويتم تخصيص الأمر والنهي والعام والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والظاهر (دون المثل) والمنطوق والمفهوم أبواب لكلّ منهما، وكلها تدخل في مباحث الألفاظ، كما يتم تخصيص أبواب للنسخ، وهو أدخل في الأصل الأول. وتفصل أبواب في الاستدلال والاجتهاد والتقليد والإفتاء وترتيب أدلة التعارض والتراجيح، وكلها تعريفات للأصل الرابع. ولا يوجد باب أو فصل للأصل الثالث، الإجماع.^{٥٠٤} تخلو بعض الأبواب من الفصول بالرغم من الحاجة إلى التخصيص،

^{٥٠١} صفى الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق البغدادي الحنبلي، قواعد الأصول ومعاهد الفصول، مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل، تصحيح ومراجعة أحمد محمد شاكر، علي محمد شاكر، دار المعارف، مصر، القاهرة (د. ت.).

^{٥٠٢} مثلاً: إدراك الغاية في اختصار الهواية، تلخيص المنقح (في الجدل)، مختصر تاريخ الطبري، مختصر منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية، مختصر معجم البلدان لياقوت. والشرح أقل، مثل: العدة في شرح العمدة، شرح إدراك الغاية، السابق، ص ٧.

^{٥٠٣} الأدلة (٢٩)، الحكم (٥)، الاجتهاد والتقليد (٣).

^{٥٠٤} في «لب الأصول» ٤٣ مسألة مؤرّعة على الكتب السبعة، أكبرها الكتاب الأول (الكتاب) (١٨)، ثم المقدمات (١٠)، ثم الكتاب الثاني (السنة) (٩)، والكتاب الخامس (الاستدلال)، والكتاب السابع (الاجتهاد) (٨)، والكتاب الرابع (القياس) (٢)، والكتاب السادس (التعادل والتراجيح) (١١)، والكتاب الثالث (الإجماع) بلا مسائل.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

مثل باب الأصل الأول، الكتاب، وكثير من أبواب مباحث الألفاظ.^{٥٥} وهناك موضوعات بلا أبواب ولا فصول مثل الأحكام ومسالك الصلة، بل ويتم اللجوء إلى العد والإحصاء كما هو الحال في الشروح من أجل الاستيعاب والاحتواء.^{٥٦}

وقد يقتصر المختصر على بنية العلم، المصادر الأربعة كلُّ منها باب، ثم ينقسم كل باب إلى فصول باستثناء الإجماع لصغر حجم الكتاب (القياس كلُّ منها أربعة فصول، والسنة ثلاثة).^{٥٧}

وفي «حصول المأمول» من علم الأصول، وهو اختصار «إرشاد الفحول» للشوكاني،^{٥٨} تم تقسيم المختصر إلى قسمين: المبادئ، وتشمل المبادئ اللغوية والأحكام؛ والمقاصد، وتشمل المقاصد السبعة: الكتاب العزيز، والسنة، والإجماع، والأوامر والنواهي، والقياس، والاجتهاد والتقليد، والتعادل والتراجيح. وينقسم كل مقصد إلى عدة أبواب، الكتاب أربعة، والسنة أحد عشر، والإجماع عشرون، والأوامر والنواهي تسعة، والسابع منها الظاهر والمثول ثلاثة فصول، والقياس سبعة، والاجتهاد والتقليد اثنان، والتعادل والتراجيح بلا قسمة. والنسخ ليس من مباحث الألفاظ، بل من مباحث المقصد الأول، الكتاب العزيز. والظاهر والمثول من مباحث الألفاظ وليس من المبادئ اللغوية العامة مثل الحقيقة والمجاز. أكبرها مباحث الألفاظ ثم القياس ثم السنة ثم الإجماع، وأصغرها الكتاب.^{٥٩} ويقوم المختصر على نظرية في الوضوح واستبعاد كل غموض واشتباه؛ ربما لأن غرضه تعليمي؛ فالتعليم يقوم على الوضوح والاختصار.^{٦٠} وقد يستعمل أسلوب

^{٥٥} في «مختصر التحرير» ستة عشر باباً على النحو التالي: (١) الأصل الأول الكتاب. (٢) الأصل الثاني السنة. (٣) الأمر. (٤) النهي. (٥) العام. (٦) المطلق والمقيد. (٧) المجلد. (٨) المبين. (٩) الظاهر. (١٠) المنطوق والمفهوم. (١١) النسخ. (١٢) الأصل الرابع القياس. (١٣) باب الاستدلال. (١٤) الاجتهاد. (١٥) التقليد والافتاء. (١٦) ترتيب الأدلة والتعارف والتراجيح.

^{٥٦} مختصر التحرير، العد والإحصاء، ص ١٥٧-١٥٨.

^{٥٧} هذه قسمة «مختصر المنار» لابن حبيب «زبدة الأسرار»، ص ٣١-٣٩.

^{٥٨} المولى الأصيل، ذو المجد الأثيل، الأيسر الهمام، العالي المقام، الكريم الفضال، البليغ القوال، مولانا الملك المفخم النواب السيد محمد صديق حسن خان بهادر، نواب بهويال المعظم، حصول المأمول من علم الأصول، طُبع في مطبعة الجوائب الكائنة أمام الباب العالي في القسطنطينية ١٢٩٦هـ.

^{٥٩} مباحث الألفاظ (عدد الصفحات) (٧٦)، القياس (٥٤)، السنة (٢٢)، الإجماع (١٦)، الكتاب (١٠).

^{٦٠} «وأبدلت منه غير المعتمد والواضح بهما مع زيادات حسنة»، لب الأصول، ص ٤.

التعريفات من أجل الوضوح، وهو مدخلٌ أصولي أيضًا لمباحث الألفاظ. ويكون التعريف أولًا لغةً، أي اشتقاقًا، ثم فكرًا، أي اصطلاحًا. ونادرًا ما يظهر التعريف العرفي الذي يتطور مع الاستعمال في التاريخ.^{٥١١}

ومع ذلك تُضاف عدة ألفاظ وفقرات تكشف عن الرغبة في مزيد من التنبيه وتقديم بعض الفوائد، حتى ولو أدّى ذلك إلى اللجوء إلى بعض الفروع أو التنبيه على الخاتمة.^{٥١٢} كما يخلو من الحجج العقلية والسجال والقليل والقال والرد على المعارض، واقعًا أم افتراضًا، إثارةً لوحدة الموضوع، وتجاوز الخلاف إلى الوحدة، والتشعب إلى أصل الشيء؛^{٥١٣} إذ يقوم الاختصار على نظرية في الوحدة، وحدة الموضوع والأصل بعيدًا عن الخلافات والمذاهب. الاختصار دعوة إلى الأصول دون الفروع.^{٥١٤} ومع ذلك لا يستبعد الملخص المواقف المخالفة، ولا يقطع في حكم، ويتبنّى المختصر موقفًا ليس وحده هو الصحيح، ويعبر عنه بعدة ألفاظ مثل «المختار»، «الأصح».^{٥١٥} وكما لا تستبعد بعض الشروح أيًا من المذاهب أو الآراء احترامًا للخلاف وتأكيدًا على التعددية، فالأولى ألا تستعمل المختصرات أساليب الإقصاء والتكفير؛ لأنها لا تتعرض للخلافيات من أجل إبراز وحدة الموضوع والعودة إلى الأصل، لا تصوّب ولا تخطئ، بل تجعل الآراء احتمالات مختلفة وزوايا متعددة للموضوع. وإذا كان هناك اختيار فإنه يكون مجردًا حتى من احتمالاتٍ أخرى.^{٥١٦}

والمذاهب ليست كتلةً صماءً، بل فيها أجنحة وفروع، وسط ويمين ويسار بلغة العصر. وهناك الجمهور أيضًا إلى جمهور الفقهاء، والعوام أي الفقه الشعبي، وكلاهما

^{٥١١} هذه هي طريقة «مختصر التحرير» لابن النجار.

^{٥١٢} مختصر التحرير، تنبيه (٣)، فوائد، فائدة (٢)، فرع، خاتمة (١).

^{٥١٣} وذلك مثل «مختصر التحرير» لابن النجار، «ومختصر المنار» لابن حبيب.

^{٥١٤} «دون الأقوال، خالٍ من قول ثانٍ إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف، ومن عزو مقال إلى من إياه قال، ومتى قلت في وجهه فالمقدم غيره، وفي أو على قول، فإذا قوس الخلاف أو اختلف الترجيح أو مع إطلاق القولين أو الأقوال؛ إذ لم أطلع على مصرّح بالتصحيح»، مختصر التحرير، ص ١١.

^{٥١٥} لب الأصول، «المختار» (١٠)، «الأصح» (٢).

^{٥١٦} حصول المأمول، «والمختار الحق»، ص ٢١٠؛ «وهو الصحيح»، ص ٧١؛ «ولا يخفك أن كلام أهل العلم في هذا الباب من قبل الإفراط أو التفريط»، ص ١٨٣.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

يُقابل الفقه العالم، فقه المذاهب. ومع ذلك فلرؤساء المذاهب الاحترام والتعظيم، مثل الشافعي سيد الشافعيين.^{٥١٧}

وتقلُّ الشواهد النقلية، من القرآن والحديث من المختصرات؛ فهي زائدة على الخطاب العقلي المركّز الذي لا يعتمد إلا على طبيعة العقل وحده. وقد تزيد الأحاديث على الآيات إذا كان المختصر حنبلياً من أهل السنة والحديث؛ لذلك يغيب أسماء الرواة والمحدثين، والصحابة والتابعين، إيثاراً للمتن على السند، وعرضه عرضاً عقلياً خالصاً؛ فيقينه في داخله وليس في خارجه.^{٥١٨} وقد يخلو المختصر كلفةً من أي آية أو حديث أو شاهد شعري.^{٥١٩}

وقد تغيب الأشعار؛ فالمختصر لا يقوم على تجربةٍ شعرية، بل على تجربةٍ عقلية خالصة بإزاحة الحواشي والإبقاء على اللب.^{٥٢٠}

(٣) الوعي التاريخي

ويعتمد على كثير من الشواهد النقلية، والقرآن أكثر من الحديث، والحديث أكثر من الآثار المروية.^{٥٢١} ومن الأعلام يأتي في المقدمة الشافعي، ثم المتكلمان أبو الحسين البصري والباقلاني، المعتزلي والأشعري، قبل أبي حنيفة، ثم يأتي الجبائي قبل الكرخي مما يدل على وحدة علم الأصول، ثم يتداخل المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار والنظام، مع الصحابة والأشاعرة مثل الغزالي، ثم يتداخل فقهاء الأحناف مثل عيسى بن أبان مع مالك بن أنس واللغويين مثل سيبويه، ثم يستمر التداخل بين الأصوليين، معتزلة وأشاعرة، وأحنافاً وشافعية ومالكية؛ مما يدل على وحدة الحضارة وتكامل الرؤية.^{٥٢٢}

^{٥١٧} «ذهبت طائفة جلة سيدهم الشافعي إلى أن»، السابق، ص ١٤٢.

^{٥١٨} لب الأصول، الآيات (٤)، الأحاديث (٣)؛ مختصر التحرير، الآيات (٦)، الأحاديث (٢٠)؛ حصول المأمول، الآيات (٢٢١)، الأحاديث (٧١)، الأشعار (١١).

^{٥١٩} مثل «مختصر المنار» لابن حبيب، زبدة الأسرار، ص ٣١-٣٩.

^{٥٢٠} لذلك يخلو من الشواهد الشعرية «مختصر التحرير» لابن النجار.

^{٥٢١} الآيات (٢١٩)، الأحاديث (٧٥)، الآثار (١٦)، الشعر (١١).

^{٥٢٢} الشافعي (١)، أبو الحسين البصري (٣٣)، الباقلاني (٢٩)، أبو حنيفة (٢٦)، أبو هاشم الجبائي (٢٢)، الكرخي (١٩)، القاضي عبد الجبار، علي بن أبي طالب، عمر بن الخطاب (١٣)، أبو بكر،

ومن الفرق والطوائف تتقدم المعتزلة باعتبارها المحاور الرئيسي، ثم الشيعة واليهود، مما يدل على أهمية الفرق غير الإسلامية مثل النصارى والبراهمة والسوفسطائية والمجوس والمناوية، ثم تتفرع فرق الشيعة إلى إمامية وزيدية وأهل العترة، ثم تأتي باقي الفرق الكلامية مثل الخوارج والظاهرية والحشوية والرافضة والسمنية والفضيلية والكرامية والمجسمة والمرجئة، مما يدل على ارتباط علم أصول الفقه بعلم أصول الدين. ولا يوجد مذهب فقهي، بل فقهاء.^{٥٢٣}

ومن حيث الأماكن تتقدم مكة ثم المدينة على البصرة وبغداد، مما يدل على الارتباط بالسلف، ثم تتساوى بدر وبيت المقدس وخوارزم والعراق والكوفة واليمن.^{٥٢٤} وتكاد تختفي أسماء الأعلام أيضًا من المختصرات؛ فالهم هو الفكرة لا الشخص، والموضوع وليس ممثله، والموقف وليس صاحبه.^{٥٢٥} وإذا ذكرت بعض الأعلام فكمثال القياس الفرع على الأصل، باللقب أو الاسم الأول.^{٥٢٦}

وفي «قواعد الأصول» لصفي الدين الحنبلي يمثل المختصر بأسماء الفقهاء والأصوليين والمتكلمين والفرق والمذاهب والطوائف والشواهد النقلية؛ فالمختصر أيضًا به روح التجميع الموجودة في الشرح وفي التأليف المتأخر مثل «البحر المحيط» للزركشي، وقد بلغ هذا الحشو

الغزالي، أبو علي الجبائي (١٢)، ابن عباس (١١)، عيسى بن أبان (١٠)، النظام، أبو عبد الله البصري، مالك بن أنس (٨)، سيبويه (٧)، ابن سريج، علي المرتضى، الصيرفي، موسى (٦)، عائشة، القفال (٥)، الإسفراييني، زيد بن ثابت، إمام الحرمين، ابن جني، الأشعري (٤)، إبراهيم الخليل، أبو بكر الرازي، ابن أبي هريرة، شريح، الصيمري، عثمان، الجاحظ، الشيباني، المبرد، أبو مسلم الأصفهاني، الدقاق، أبو يوسف (٣)، أبو ثور، المزني، المريسي، الحسن بن علي العباسي، أبو لهب، الكعبي، أبو موسى الأشعري، الأصمعي، عيسى، ماعز، ابن فورك، العلاف، معاذ (٢)، المروزي، أبو إسحاق الشيرازي، ابن الراوندي، الخليل، داود الظاهري، سفيان الثوري، الأصم، عبد القاهر الجرجاني، الخياط، الزبيري، الواحدي، الكسائي، الطبري، ابن سيرين، الرازي، الفراء، ابن سينا، وآخرون (٦٣).

^{٥٢٣} المعتزلة (٤٢)، الشيعة (٩)، اليهود (٨)، الخوارج، الظاهرية، العترة، الواقفة (٤)، الإمامية (٣)، الحشوية، الزيدية، الملاحدة، النصارى (٢)، البراهمة، السوفسطائية، السمنية، الفضيلية، الكرامية، المجوس، المناوية، المجسمة، المرجئة (١).

^{٥٢٤} مكة (٤)، المدينة (٣)، البصرة، بغداد (٢)، بدر، بيت المقدس، خوارزم، العراق، الكوفة، اليمن (٤).
^{٥٢٥} التوراة (٣)، العين، المحصول (٢)، كتاب سيبويه، الخصائص (١).

^{٥٢٦} مثل «لب الأصول»، الحافظ الذهبي، البيهقي (١)، ص ١٠٤. وتختفي أسماء الأعلام كليةً من «مختصر المنار» لابن حبيب، زبدة الأسرار، ص ٣١-٣٩.

درجةً يصعب معها رصدها. ومع ذلك يتقدم القرآن على الحديث،^{٥٢٧} ومن الأعلام يتقدم القاضي ثم أبو الخطاب على الأئمة الأربعة، أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد، بالرغم من أن المؤلف حنبلي، ثم يظهر باقي الفقهاء مثل التميمي وابن شقلا، ثم الكرخي وأبي حامد، ثم ابن عقيل وأبي يوسف وعيسى بن أبان والبستي وغيرهم بصرف النظر عن اختلاف مذاهبهم، ومن الصحابة يتقدم أبو بكر على عمر، ومن المعتزلة يظهر النظام والجاحظ في مواقفهما الأصولية الخاصة بالإجماع والقياس.^{٥٢٨}

ومن المذاهب يتقدم الشافعية على الحنفية بعد أن أصبحت الشافعية المذهب الرسمي على الأشعرية بعد أبي حامد،^{٥٢٩} ومن الفرق والطوائف يتقدم المتكلمون ثم الجمهور ثم أصحابنا ثم الخلفاء الأربعة والصحابة ثم أصحاب الحديث والأئمة وأهل العربية والنحاة، ولل بعض منهم متقدمون ومتأخرون، أو بالتبعيض، الأغلب أو الأقل.^{٥٣٠}

وفي «حصول المأمول» يتقدم الشافعي بطبيعة الحال، فال مختصر شافعي، ثم الرازي ثم الجويني ثم الغزالي ثم الآمدي ثم إسحاق الشيرازي، مما يبين مدى حضور الشافعية الأشعرية في بؤرة الوعي التاريخي الأصولي، ثم تظهر المالكية مثل ابن الحاجب مع أبي حنيفة لتحدي المركز من الأطراف.

ويستمرُّ الأشاعرة الشافعية في الظهور، مثل الأشعري نفسه والقفال والبيضاوي وابن فورك والأصفهاني والإسفرائيني والشوكاني والمرجاني، ويستمر الحنفية في التحدي مثل الكرخي والسرخسي وأبي يوسف والجصاص والدبوسي والأوزاعي والشيباني والمزني، ومع المالكية مثل مالك وابن الحاجب والباقي والقاضي عبد الوهاب وأبي الخطاب وابن خويزمنداد، ومع الحنبلية مثل ابن قدامة، ومع المعتزلة مثل النظام وأبي الحسين البصري وأبي علي الجبائي وأبي الحسن البصري والقاضي عبد الجبار وأبي هاشم،

^{٥٢٧} القرآن (٢١)، الحديث (١٤).

^{٥٢٨} القاضي (١٩)، أبو الخطاب (١٧)، أبو حنيفة (١٦)، الشافعي (٨)، مالك (٧)، أبو بكر (٤)، أحمد، التميمي، ابن شقلا (٣)، الكرخي، أبو حامد، النظام، الجاحظ، (٢) ابن عقيل، أبو يوسف، أبو بكر عبد العزيز البستي، ابن داود، داود، عيسى بن أبان، الخريزي، ابن جرير، عمر (١).

^{٥٢٩} الشافعية (٢٨)، الحنفية (٢١)، المعتزلة (الثورية) (٩)، الظاهرية (٦)، المالكية (٢).

^{٥٣٠} المتكلمون (١١)، الفقهاء (٧)، أصحابنا، الجمهور (٣)، الصحابة، الخلفاء الأربعة (٢)، متأخرو أصحابنا، أصحاب الحديث، الأئمة، بعض المحدثين، أهل العربية، النحاة (١).

ومع الظاهرية مثل ابن حزم، ومع النحاة مثل سيبويه والفراء والمبرد والزجاج والسيرافي وصاحب القاموس.^{٥٣١}

كما تندر الإحالة إلى المصادر؛ فالمختصر يأتي من طبيعة العقل وليس من المصادر المدونة أو الشفاهية؛ لذلك لا يحتاج إلى إحالات أو تخريجات.

ويعتمد «حصول المأمول» على عدد من المصادر كما هو الحال في الشرح؛ مما يجعله أقرب إلى الشرح منه إلى المختصر، ويتقدمها جميعاً المحصول الجامع بين البرهان والمستصفي، ثم البحر المحيط نموذج التجميع والذاكرة الجمعية، ثم البرهان ثم المستصفي المصدران الرئيسيان للمحصول، ثم الإرشاد والأحكام واللمع، وكلها متونٌ أشعرية شافعية باستثناء شرح البزدوي الحنفي، ومختصر المنتهى للمالكي؛ مما يدل على حضور الأشعرية الشافعية في بؤرة الوعي التاريخي الأصولي.^{٥٣٢}

^{٥٣١} الشافعي (٦٨)، الرازي (٥٨)، الجويني (٥٣)، الغزالي (٤٩)، الآمدي (٣٨)، ابن الحاجب (٣٦)، أبو إسحاق الشيرازي، أبو حنيفة (٣٣)، الزركشي (٢٥)، الباقلاني (٢٣)، الأشعري، أحمد بن حنبل، الصيرفي، ابن السمعاني (٢١)، الصفي الهندي (٢٠)، مالك، ابن برهان (١٨)، الماتريدي، القفال (١٦)، القاضي (١٥)، البيضاوي (١٣)، ابن حزم، أبو الحسن البصري، ابن دقيق العيد (١٢)، الكرخي، سليم الرازي (١١)، ابن فورك الأصفهاني، الإسفراييني، ابن مالك (١٠)، القرافي، سيبويه، الكيا الهراسي، الماوردي، ابن القشيري، ابن حزم (٨)، أبو علي الفارسي، داود الظاهري، الروباني، القاضي عبد الوهاب، القاضي أبو بكر (الجصاص) (٧)، ابن شريح، القاضي عبد الجبار، السرخسي، المروزي، ابن القطان (٦)، أبو هاشم، أبو البقاء، القرطبي، ابن الصلاح، أبو عبد الله البصري، الباجي، أبو يوسف، ابن الصباغ، الرافعي، الطبري، الدقاق، مسلم، ابن الصباغ (٥)، ابن حنبل، الزمخشري، ابن عمر، ابن أبي هريرة، أبو بكر الرازي، داود، ابن عباس، الشوكاني، أبو بكر ابن العربي، ابن عبد السلام (٤)، النظام، أبو الحسين البصري، ثعلب، المبرد، الفراء، السيرافي، ابن عصفور، الكيا، الطبري، القاضي عياض، القاضي أبو الطيب، ابن خوزمندان، أبو داود، القاضي أبو زيد، ابن الساعاتي (٣)، ابن الهمام، أبو علي الجبائي، أبو عبيدة، الشوكاني، الأخفش، النووي، الدبوسي، الخطيب، شمس الأئمة، الأوزاعي، الشيباني، الأستاذ، ابن علي، ابن عائشة، المازني، ابن القيم، البيهقي، أبو الحسن البصري (٢)، ابن سينا، ابن هشام، الأصمعي، صاحب القاموس، صاحب البديع، صاحب المنهاج، التبريزي، اللخمي، ابن كيسان، النحاس، ثوبان، ابن كثير، الإصطخري، الكعبي، البخاري، المزني، الترمذي، ابن ماجه، الأصم، ابن قدامة، الطحاوي، ابن حيان، عيسى الوراق، الجرجاني، أبو ثور، الأنباري، أبو البركات الاسترابادي، السهروردي، ابن تيمية، عيسى بن أبان، أبو الخطاب الحنبلي، الزجاج، وعشرات آخرون (١).

^{٥٣٢} المحصول (١٥)، البحر المحيط (٦)، البرهان (٥)، المستصفي (٤)، الإرشاد، الأحكام، اللمع (٣)، شفاء الغليل، الملخص، شرح المحصول، الودائع، الشامل، المصباح، التحرير، إرشاد الفحول، المغتنم،

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وقد لا يُحال إلا إلى الصحابة والخلفاء الأربعة أو مُتقدمي الإسلام إذا كان المختصر حنبلياً من أهل السنة والاستقامة،^{٥٣٣} وإذا ذُكر شافعي أو حنفي فليضرب المثل على اختلاف الرؤية وتعدد الرأي في أقل القليل.^{٥٣٤}

ومن الطوائف والفرق يظل المعتزلة هم «المهماز» الذي يبعث على الفكر، والتحدي الذي يستعدي الإجابة،^{٥٣٥} والاستجابة هي الفرقة الناجية «عندنا».

وفي «حصول المأمول» يتقدم مجموع الفقهاء بوجه عام، مما يدل على هم العلم أكثر من العلماء، والأصول أكثر من الأصوليين، وكذلك الجمهور أي مجموع الأصوليين بصرف النظر عن المذاهب الفقهية، ثم تظهر الشافعية باعتبارها المكوّن الرئيسي للوعي التاريخي، ثم يظهر التحدي الحنفي والتحدي الاعتزالي والتحدي الفلسفي الممثل في السمنية، أي في البداية، وربما الاقتصار على المعرفة الحسية، ثم يظهر أيضاً مجموع أهل الأصول والصحابة والمتكلمون والحنابلة والظاهرية والمالكية والمتأخرون كمحاولات لزحزحة المركز من الأطراف، ثم تظهر الأشعرية مع التابعين، ويتقدم النحاة للعودة إلى الأصل في اللغة، مجموع النحاة ونحاة البصرة مع أصل الاجتهاد.^{٥٣٦}

نيل الأوطار، فتح القدير، فتح البيان، المنحول، زوائد الروضة، الملل والنحل، المعالم، التقويم، التبصرة، الثقات، التقريب، القواعد، المنهاج، الإعراب، الرسالة، التقويم، الوضعية، المسائل، إجماع العوام، مسائل الخلاف، أدب الطلب ومنتهى الأدب، القول المفيد في حكم التقليد، مدارج السالكين، الهداية، التمهيد، شرح الإلمام، شرح الكفاية، شرح العنوان، شرح البزدوي، شرح مختصر المنتهى، مختصر المنتهى، الملخص (١).

^{٥٣٣} مختصر التحرير، الصحابة، الخلفاء الأربعة، متقدمو الإسلام، ص ٢٥٧.

^{٥٣٤} السابق، ص ٢٤٣-٢١٤.

^{٥٣٥} لب الأصول، المعتزلة (٤)، «ونبّهت على خلاف المعتزلة بـ «عندنا» وغيرهم بـ «الأصح» غالباً»، ص ٤، ٩.

^{٥٣٦} الأصوليون، الفقهاء (٧٣)، الجمهور (٦٢)، الشافعية (٤٢)، الحنفية (٣١)، المعتزلة، السمنية (٣٠)، أهل الأصول (٢٨)، الصحابة (٢٣)، المتكلمون (٢٢)، الحنابلة (٢١)، (الظاهرية) أهل الظاهر (١٦)، المالكية (١٥)، المتأخرون (١٢)، الأشعرية (١٠)، العلماء، أهل العلم (١٢)، المحققون (٨)، نحاة الكوفة، التابعون (٧)، النحاة، نحاة البصرة، المحدثون (٥)، الخلفاء الأربعة، أهل الاجتهاد (٤)، الجدليون، أهل العراق، الأولون، السلف، الأكثرين، الإمامية (٢)، أهل الأصول والأحكام، جمهور النحاة، النحويون، أهل اللغة، أصحاب أبي حنيفة، أئمة الحديث، الأئمة، أهل العراق، أصحابنا، جمهور أصحابنا، أهل الحديث،

(٤) شرح المختصرات

(أ) السمات العامة: ويقع شرح المختصرات بين الشرح والمختصر، كما يقع الشرح الأوسط أي التلخيص في علوم الحكمة بين التفسير والجوامع؛ فقد يكون للمتن شرح ومختصر ثم شرح المختصر. ويتأرجح المتن بين التطويل والتقصير، بين الإسهاب والتركيز.^{٥٣٧} وإذا كان الشرح والمختصر سيرًا في المكان وتمددًا طوليًا في الشرح ودائرًا في المختصر، فإنه يمكن الجمع بين الاثنين؛ الاختصار أولاً ثم الشرح ثانيًا. ولما كان الشعر ما زال وجدان العرب بعد أن توقفت الحضارة والعلوم العقلية النقلية، وعادت إلى الشعر مركز الحياة الثقافية العربية، قبل أن يحل القرآن محله، فيمكن نظم المختصر شعرًا قبل أن يتم شرحه تلمسًا لمظاهر الإبداع. وهذا ما حدث في «نظم وشرح مختصر المنار للشيخ طه أفندي» من علماء الأتراك، و«المنار لحافظ الدين عبد الله النسفي» مع كل مظاهر التمجيد والتعظيم في الألقاب.^{٥٣٨}

وقد يكون شرح المختصر تناقضًا؛ فإذا كانت غاية الشرح الاختصار فإن غاية الاختصار الشرح، خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الخلف، السير في المكان، صورة الفكر دون مضمونه، ألفاظ وعبارات دون تقدم، ثني ومد في الألعاب الرياضية، شد وارتخاء للمطاط دون أن يتغير المطاط نفسه.

الخلفاء، الخلف، المهاجرون، الأنصار، الخوارج، أهل السنة، الأئمة الأربعة، فقهاء الأمصار، أهل الحرمين، المجتهدون، الزيدية، المعترة، ومن الفرق غير الإسلامية البراهمة (١).
^{٥٣٧} الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، طبعة جديدة منقحة مصححة باعتناء مركز البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

^{٥٣٨} نظم وشرح مختصر المنار للعالم المحقق، والمحرر المدقق، فريده دهره، ووحيده عصره، البغدادي الشيخ طه أفندي العريف بسنوي زادة ابن الجهيد الذي علت به كلمة الأستاذ، وزخر به العلم الحديثي، وزاد وأمدَّ بإملائه الصدور بالإرشاد والإمداد، الشيخ أحمد أفندي ابن العلامة الذي بتمهيد المسائل برز على نظرائه في مصر، فأفضت إليه الرياسة العلمية في عصره ومصره، مصدر المعقولات والمنقولات، الشيخ محمد قسيم السنندجي الكوراني، أسكنهم الله تعالى فراديس الجنان بحرمة من أنزلت عليه سورة الفاتحة! سعيًا في جامعه ونشره برخصة من نظارة المعارف العمومية بعدد (٢٠٢)، وفي تاريخ ٦ مارس سنة ١٣١٤هـ، ولذا المؤلف نائب لواء زدر سابقًا إسماعيل سيف الدين أفندي ونائب لواء ديوانيه سابقًا عبد المجيد أفندي. وطُبعت في دار الخلافة العلية في مطبعة (محمود بك) المرقمة (٧٢)، بالقرب من الباب العالي بشارع أبو السعود، وذلك في ١٩ محرم سنة ١٣١٦هـ.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

وبعد أن اختصر الأنصاري الشافعي «جمع الجوامع» للسبكي شرحه في «غاية الوصول شرح لب الأصول» في عمليتي الانكماش والامتداد، لخص غيره، وشرح نفسه.^{٥٣٩} والهدف من شرح المختصر بيان حقائقه، وتوضيح دقائقه، وتذليل صعاب اللفظ، وكشف النقاب عن معانيه. والواقع في «زبدة الأسرار لشرح مختصر المنار» هو حل الألفاظ، وإيجاد نوع أدبي متوسط بين الشرح الممل والاختصار المخل.^{٥٤٠} وتغيب البنية، وتحضر الفصول المتتالية بلا عناوين أو ترقيم. ومع ذلك يمكن اكتشاف بنية ضمنية بتجميع الفصول في موضوعات؛ إذ يتضمن الكتاب مقدمة حول تعريف العلم والمبادئ اللغوية كمدخل له وليس المنطق، بالإضافة إلى ثلاثة وثلاثين فصلاً.^{٥٤١} ويمكن تجميعها حول ثلاثة موضوعات؛ الأحكام الشرعية، أحكام التكليف، أحكام الوضع؛ والأدلة الشرعية الأربعة الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ ومباحث الألفاظ بين الإجماع والقياس. وفي هذه الحالة تكون مباحث الألفاظ أكبرها ثم الأدلة الثلاثة ثم القياس ثم المقدمة، وأصغرها الأحكام.^{٥٤٢} فاللغة رصيد العرب في حالة غياب الشعر. وفي نفس الوقت يُعادل القياس وحده الأدلة الثلاثة الأولى في حين أن النص حنبلي، وكأن النص والعقل قرينان. والأحكام على طول تاريخ النص أصغر الأجزاء.

^{٥٣٩} شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي من أعلام الشافعية في القرن الثامن (السابع الهجري، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر (د. ت.)، ص ٢.

^{٥٤٠} «لما قرأ عليّ بعض الإخوان مختصر المنار ... وألجأني أن أكتب عليه ما يحل ألفاظه ويُزيل إيجازه، فإنه قليل الحجم مقداراً، جليل السهم آثاراً ...» زبدة الأسرار، ص ٤٢-٤٣.

^{٥٤١} أكبرها الفصل ١١ عن خبر الواحد (٣٣)، وأصغرها ٢٨ عن الاستقراء، ٢٩ عن الاستحسان (١). والترتيب الكمي للفصول كالآتي: المقدمة (٦٠)، (١١) خبر الواحد (٣٣). (٢٤) القياس (٣٠). (١٦) العام والخاص (٢٤). (١٣) النسخ (١٨). (٤) الحكم الشرعي، (١٤) الأمر (١٧). (١٢) الإجماع (١٦). (٢٥) أسئلة القياس (١٥). (١) الحروف، (٣٣) الترجيح (١٤). (١٠) السنة، (١٨) الاستثناء، (٣١) الاجتهاد (١١). (٢٣) المفهوم (١٠). (٦) خطاب الوضع (٩). (٣٢) التقليد (٨). (٥) الذنب والمكروه والمباح، (١٥) النهي، (٢١) المجمل (٦). (٣) الأحكام، (٣) المحكوم فيه، (٨) المحكوم عليه، (٢٠) المطلق والمقيد، (٢٢) المبين (٤). (١٧) التخصيص (٣). (٢) اللفظ، (٢٦) الاستصحاب، (٢٧) شرح من قبلنا، (٣٠) الاستصلاح (٢). (٢٨) الاستقراء. (٢٩) الاستحسان (١).

^{٥٤٢} مباحث الألفاظ (٩٤)، الأدلة الثلاثة الأولى (٨٧)، القياس (٨٦)، المقدمة (٦٦)، الأحكام (٤٤).

وتكثر الشواهد النقلية، وتغلب الآيات القرآنية على الأحاديث النبوية، ثم تأتي الشواهد الشعرية والآثار عن الصحابة والتابعين وبعض الأمثال العربية.^{٥٤٣} ويعتمد المختصر على عديد من المصادر في التفسير والحديث وأصول الدين وأصول الفقه، يتقدمها «المحرر» لأبي البركات ابن تيمية، ثم «الروضة» لابن قدامة.^{٥٤٤}

وبالرغم من ذكر شروح المختصرات أيضاً مسألة «الأرض المغصوبة» إلا أنه لم يتم تطويرها، خاصة وأن شرح المختصر قد كُتب أثناء سقوط الأندلس في الغرب، والصراع بين المماليك الجراكسة والأتراك في الشرق.^{٥٤٥}

(ب) آليات الاختصار وآليات الشرح واحدة، سواء في شرح المتن أو شرح الاختصار، وتكرارها بعد تحليلها يحوّل تحليل المضمون من وسيلة إلى غاية، وإلى كم دون كيف، وإلى أرقام دون دلالة وأهمها؛ العد والإحصاء من أجل القسمة ووضع البنية،^{٥٤٦} التحليل اللغوي،^{٥٤٧} والإعراب والتعريب وتحديد الألفاظ الأجنبية، السكنجين، والحديث عن الألفاظ الهندية والحبشية والفارسية، وصف القصد ومسار الفكر والبحث عن الاتساق والحكم بالخلف في الاستدلال،^{٥٤٨} إصدار حكم بالخطأ أو الصواب والاكتفاء بالمختار،^{٥٤٩} استعمال أسلوب السؤال والجواب من أجل حيوية الفكرة والدعوة إلى مشاركة القارئ،^{٥٥٠} وحدة

^{٥٤٣} الآيات (١٤٠)، الأحاديث (٨٥)، الأشعار (١٣)، الآثار (٨).

^{٥٤٤} من كتب الأصول: «المحرر» لأبي البركات ابن تيمية (١٧)، «الروضة» لابن قدامة (١٤)، «التمهيد» للكالوذاني (١١)، «الواضح» لابن عقيل (٧)، «شرح جمع الجوامع» للمحلي (٤)، «الكفاية» لأبي يعلى (٣)، «المغني» لابن قدامة، «جمع الجوامع» للسبكي (٢)، «الإرشاد» لأبي موسى، «المعتمد» «العدة» «المجرد» لأبي يعلى، «المحصول» للرازي، «المسودة» لآل تيمية (١). ومن كتب التفسير: تفسير الرازي (١). ومن كتب الحديث: صحيح البخاري (٢)، شرح مسلم للنووي (١).

^{٥٤٥} السويسي، شرح مختصر المنار، ص ٩٥.

^{٥٤٦} زبدة الأسرار، ص ٦١، ٧٤، ٨٦، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ١٣٤، ١٨٠، ١٩٢، ٢٤٩، ٢٥٠.

^{٥٤٧} السابق، مباحث الألفاظ، ص ٥٣؛ الإعراب، ص ٤٥، ٤٦؛ المعنى اللغوي، ١٠٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٥، ١٨٠، ٢٠٩، ٢٤٨.

^{٥٤٨} السابق، ص ٩٣، ٧٩.

^{٥٤٩} السابق، ص ٦٥، ٩٦.

^{٥٥٠} السابق، ص ٦١، ٨٣. ألفاظ مخاطبة القارئ مثل تأمل، ص ٨١.

العلم والإحالة إلى المطوّلات،^{٥٥١} الإيمانيات والدعوة إلى السلطان التركي.^{٥٥٢} وفي شرح المختصر تكثرُ الشواهد النقلية؛ فالقرآن والحديث منبعان ينصبّان في مادة الشرح. وعلى هذا النحو يعود علم أصول الفقه ويختفي في علوم القرآن أو علوم التفسير، ومنهما نشأ في البداية كما هو الحال عند «أصول الجصاص» ونشأتها من «أحكام القرآن». والشعر هو الشعر التعليمي المتأخر الخاوي من أي تجربة شعرية.^{٥٥٣}

(ج) الوعي التاريخي: ومن الأسماء في شرح «غاية السؤل» يتقدم بطبيعة الحال أحمد بن حنبل، ثم أبو يعلى الفراء الحنبلي وابن عقيل والكلوذاني وابن تيمية وابن القيم وغيرهم، ومعظم الفقهاء والأصوليين الحنابلة، ومن الشافعية يتقدم الشافعي والآمدي والباقلاني والإسفراييني والشيرازي والغزالي وغيرهم، ومن المالكية مالك بن أنس والقراقي، ومن الحنفية أبو حنيفة والكرخي والجصاص وأبو يوسف والشييباني، ومن الظاهرية داود، ومن المعتزلة الجبائي والكعبي، البلخي.^{٥٥٤} هذا بالإضافة إلى الصحابة والتابعين، ومن الأنبياء إبراهيم ثم نوح وعيسى وموسى وأدم، ومن الملائكة جبريل.^{٥٥٥}

^{٥٥١} السابق، ص ٢١٩، ٢٢٦.

^{٥٥٢} الإيمانيات، ص ٤١-٤٣؛ الله أعلم، ص ٩٢؛ السلطان، ص ٢٥٦؛ السلطان التركي، ص ٤٣.

^{٥٥٣} غاية الوصول شرح لب الأصول، الآيات (٣٣٥)، الأحاديث (٧٣)، الشعر (١٢)؛ زبدة الأسرار، الآيات (١١٢)، الأحاديث (٣٨)، الشعر (٣).

^{٥٥٤} أبو يعلى الفراء (٦٢)، علي بن عقيل (٥٨)، أبو الخطاب الكلوذاني (٤٣)، ابن قدامة (٢٤)، الشافعي (٢٣)، الأموي، أحمد بن عبد السلام ابن تيمية (١٦)، أبو البركات، الحلواني (١٥)، مالك بن أنس (١٠)، الباقلاني، أبو حنيفة (٨)، ابن حامد (٧)، داود الظاهري، إمام الحرمين (٦)، الإسفراييني، أبو الحسن التميمي، أبو الفرج، الشيرازي، (٥)، أبو بكر بن جعفر، ابن اللحام، ابن داود، الجبائي، أبو الحسين البصري (٤)، ابن شقلا، القراقي، ثعلب، الفخر البغدادي، ابن البناء، عائشة، أبو هريرة، ابن العباس، ابن الزعفراني، المحلي، البخاري، ابن مفلح المقدسي، أبو يوسف (٣)، ابن برهان، الجصاص، ابن سريج، أبو بكر الخلال، أبو الحسن الجزري، سعيد الأسدي، الطوفي، سهيل السجان، عبد الجبار الهمزاني، البلخي، الكعبي، أبو بكر، عطاء بن أبي رباح، الخرقى، عمر بن الخطاب، الشييباني، الصيرفي، الغزالي، الجرجاني، مسيلمة الكذاب (٢)، أبو إسحاق المرزوي، النظام، ابن فارس، أبو حامد الإسفراييني، أسماء، ابن علي، إسماعيل الجوهري، الأشعث بن قيس، أنس بن مالك، البراء، جابر بن حرام، حسان بن ثابت، الفارسي، ابن أبي هريرة، البربهاري، الحسن البصري، أبو عبد الله البصري، القاضي حسين، البغوي، ابن المغيرة، ذو الديدن، خزيمة الأنصاري، السمان، ربيعة، التميمي، أبو محمد التميمي، السرخسي، الأعمش، الشافعي، عباد بن سليمان، أبو حازم الحنفي، السهيلي، الجبائي، ابن عبد السلام، أبو البقاء، الجهني، الكرخي، أبو الفضل التميمي، القاضي عبد الوهاب، ابن جني، عثمان ابن الحاجب، عكرمة، علي،

وفي شرح المختصر تزيد أسماء الأعلام لدرجة كبيرة؛ فالأعلام، أصوليون وفقهاء ومتكلمون ونحاة وصحابة وتابعون بل وصوفية، منابع رئيسية لتجميع مادة الشرح التي يتم تعليقها على المختصر لدرجة الثقل الزائد لحبّات الخرز على الخيط الرفيع. ويتقدمهم الشافعي، مما يدل على حضوره التاريخي في هذه العصور المتأخرة، ثم أئمة الشافعية مثل الرازي والبرماوي وإمام الحرمين والسبكي، مع أئمة الأشاعرة مثل الباقلاني والغزالي والآمدي، ثم يظهر أبو حنيفة؛ مما يدل على تبادل الحضور في التاريخ بين الشافعية والحنفية، ويكاد يختفي مالك وأحمد، ويظهر بعض النحاة مثل سيبويه والفراء، ويكثر أعلام الصحابة والتابعين، وتغيب أعلام المعتزلة بالرغم من ظهور أبي حنيفة.^{٥٥٦}

ويجمع شرح «غاية السؤل إلى علم الأصول» لابن المبرد (ت ٩٩٠هـ) بين الشرح والتلخيص؛^{٥٥٧} فقد كتب ابن المبرد تلخيصين من عدة كتب أصولية حنبلية لابن مفلح وابن اللحام حتى يسهل استذكاره، ثم شرحه بنفسه لمن شاء التطويل والتفصيل؛ فهو

الأشعري، المرتضى، عمار بن ياسر، العكبري، أبو جهل، عمرة بنت مسعود، ابن أبان، غيلان، فرعون، كعب بن عجرة، مجاهد المكي، محمد الثقفي، ابن القيم، ابن خوزيمنداد، أبو مسلم الأصفهاني، الطبري، ابن الأعرابي، محمد بن سيرين، ابن مالك، الأبهري، القفال، أبو بكر الدقاق، أبو يعلى الصغير، أبو هذيل، الطرطوشي، ابن ماجه، مسلم، معاذ، أبو عبيدة، أبو بردة بن نيار، النووي، ابن عبد البر (١).

٥٥٥ إبراهيم (٣)، نوح، عيسى، موسى (٢)، آدم (١).

٥٥٦ الشافعي (٢٨)، الرازي، ابن الحاجب (١٦)، البرماوي (١٤)، إمام الحرمين (١١)، الباقلاني، الترمذي، الزركشي (١٠)، الغزالي، الآمدي (٩)، السبكي (٨)، النووي (٧)، أبو حنيفة، مسلم، البخاري (٥)، الجلال المحلي، السعد التفتازاني (٤)، الأشعري، الكعبي، ابن عبد السلام، ابن مالك، الصفي الهندي، الزهري (٣)، سيبويه، الإسفراييني، الفراء، ابن الجزري، السكاكي، أبو هريرة، ابن الصباغ، أبو حيان، غيلان، أبو عيسى الأصفهاني، ابن الصلاح، ميمونة، القاضي حسين، القاضي عبد الوهاب (٢)، وعشرات أخرى من أسماء الأعلام، مثل ابن دقيق العيد، ابن ماجه، مالك، الأستاذ، المروزي، الماوردي، البيهقي، البغوي، الشهاب العماد، ابن السمعاني، ابن الدرداء، الكمال بن الهمام، داود الأصفهاني، القرافي، العراقي، الحريري، ابن هشام، ابن مسعود، أبو سعيد الخدري، السيرافي، الشمس الأصفهاني، الدارقطني، ابن عبد السلام، أبو علي الفارسي، الشيرازي، ابن الصلاح، الرافعي، الحلبي، ابن عيينة، الخطيب البغدادي، سعيد بن المسيب، ابن عباس، الطبراني، الأصبمعي، أبو هريرة، أحمد، النسفي، أبو ثور، الزمخشري، ابن جني، الجنيد، والقراء السبعة. ومن الأنبياء: آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى.

٥٥٧ الإمام يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الشهير بابن المبرد (٨٤٠-٩٩٠هـ)، دراسة وتحقيق أحمد بن طريقي العنزي، دار البشائر الإسلامية، بيروت (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

اختصار وشرح، تجميع وتنظير، نقل وعقل، من المتقدمين والمتأخرين. والشرح لفظاً بلفظ، وعبرة بعبارة، من أجل إدخال مادة جديدة؛ فاللفظ شماعة لتجميع المادة الأصولية عليها. ومع ذلك يمتاز بالوضوح والعرض العقلي الذي يقوم على التعريفات، مع كثرة الشواهد النقلية من القرآن والحديث والشعر.

وهو تجميع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وليس لمذهبين، وأحكامه هادئة على المذاهب والآراء المخالفة، ومع ذلك يظل الجدل قائماً مع الشافعية ثم الحنفية ثم المالكية. ومن الفرق الكلامية يتقدم المعتزلة ثم الجبائية ثم الأشعرية والقدرية ثم الظاهرية ثم الإمامية وأهل السنة والبهشمية والجهمية والرافضة والسنية والإرجاء، ومن الفرق غير الإسلامية اليهود،^{٥٥٨} ثم تأتي المجموعات المهنية أو القومية أو الدينية أو القبلية،^{٥٥٩} ومن الأماكن تتقدم البصرة والكوفة، مدينتا العلم.^{٥٦٠}

وفي «شرح مختصر المنار» للسياسي يتقدم الشافعي بالرغم من أن الشارح حنفي، مما يدل على هيمنة الشافعية على مركز الوعي التاريخي، ثم يظهر المصنف أي الشارح نفسه، ثم أعلام الحنفية مثل عيسى بن أبان والكرخي، وأبو حنيفة نفسه، وصاحباها أبو يوسف ومحمد، ثم المزني والدبوسي والسرخسي، ويظهر الأشعرية بعد ذلك؛ الإسفراييني والأشعري والغزالي والباقلاني.^{٥٦١}

ويظهر بعض الأعلام والمصادر من الوافد بالرغم من ندرته، مثل أرسطو وأفلاطون وشرح إيساغوجي.^{٥٦٢}

^{٥٥٨} الشافعية (٥٥)، الحنفية (٤٧)، المعتزلة (١٤)، النحاة (١٢)، المالكية (٩) المتكلمون، الصحابة (٨)، الفقهاء (٧)، الجبائية (٥)، القدرية، الأشعرية، الكوفيون (٤)، الأصوليون، البصريون، التابعون، الظاهرية (٣)، أهل الأهواء، أهل المدينة، الشيعة، بنو هاشم، المحدثون (٢)، الإرجاء، الإمامية، أهل السنة، البهشمية، الجهمية، الرافضة، السنية، اليهود (١).

^{٥٥٩} القومية مثل أبناء العجم، بنو حنيفة، بنو بكر، بنو المطلب، ربيعة، قريش، وائل، والمهنية مثل الأطباء، والدينية مثل أصحاب بدر، أهل البيت، أهل بيعة الرضوان، أهل الحديث، المبتدعة (١).

^{٥٦٠} البصرة، الكوفة (٦)، الجعرانة، عرفة، منى (١).

^{٥٦١} الشافعي (١٤)، المصنف (٥)، عيسى بن أبان، الكرخي (٤)، أبو حنيفة، أبو يوسف (٣٩)، محمد بن الحسن الشيباني، سراج الدين الهندي (٢)، الواسي، المزني، الإسفراييني، العراقي، أبو زيد (الدبوسي)، شمس الأئمة وفخر الإسلام (السرخسي)، الخوارزمي، الأشعري، الغزالي، الباقلاني، ابن الملك، ابن المسيب، النخعي، سريج، علقمة (١).

^{٥٦٢} شرح إيساغوجي (٢)، أفلاطون، أرسطو (١).

ومن المصادر تتقدم الحاشية ربما نفس حاشية الشرح أو حاشية أخرى، ثم بعض الشروح الأخرى، ورسالة في التصوف.^{٥٦٣} ويعترف الشارح بأنه اعتمد في شرحه على المحقق الفهامة الجلال المحلي لسلاسته وحسن تأليفه، ولا ضير من إضافة سبب غيبي هو حصول البركة منها.^{٥٦٤}

ومن الطوائف والفرق والمذاهب يتقدم المعتزلة على الإطلاق، مما يدل على استمرارهم في تحدي الأشعرية والشافعية، بل وفرقهم مثل معتزلة بغداد، ثم تأتي الحنفية باعتبارها تجسيداً أصولياً للاعتزال.^{٥٦٥}

ومن الفرق والمذاهب يتقدم مشايخ العراق، ومعظمهم من الأحناف، ثم مذهبنا وعلماؤنا، أي الحنفية والأحناف، ثم مشايخ ما وراء النهر «الماتريدية»، وهم أيضاً أحناف. ولا يأتي الأشاعرة إلا مؤخراً مع الجمهور؛ مما يدل على نجاح الحنفية في زحزحة الأشعرية داخل الوعي التاريخي الأصولي.^{٥٦٦}

تاسعاً: الحواشي والتقارير

(١) الحواشي على الشروح

وتقلُّ الحواشي بكثير عن الشروح والمختصرات؛ فهي إضافات وزياداتٌ تجميعية؛ فإذا كان المتن إبداعاً فإن الشرح والمختصر وسط بين النقل والإبداع، والحاشية نقلٌ خالص؛ لأنها مجرد تجميع نصوص من مصادر سابقة لتدعيم الشرح بنصوص كما يفعل الدارسون المعاصرون. وللنص المقتبس علامة انتهاء إما بلفظ «انتهى» أو بحرفي «ا.هـ.» دون علامة

^{٥٦٣} الحاشية (١٣)، شرح المختصر (١٣)، شرح المهمة، شرح آداب البحث، جمع الجوامع، شرح الروضة، الإرشاد، شرح رسالة الإمام العارف (٨).

^{٥٦٤} السابق، ص ٢.

^{٥٦٥} المعتزلة (٣٤)، الحنفية (٢٣)، الحنفي (١٥)، الفقهاء (١٢)، الأصوليون (١١)، الشافعي (نسبة إلى المذهب) (٩)، المحققون (٦)، الأشاعرة (٥)، المتكلمون، الحكماء (٤)، المحدثون (٣)، الجمهور، الكوفيون، الشيعة (٢)، الصوفية، البصريون، المتأخرون، بنو هاشم، بنو عبد المطلب، الظاهرية، النصارى، اليهود، العيسوية، النحويون (١).

^{٥٦٦} مشايخ العراق (العراقيون)، علماؤنا، مذهبنا، المعتزلة (٢)، البانيون، مشايخ ما وراء النهر، الأشاعرة، الجمهور (١).

بداية. والدارس المعاصر يضعه بين معقوفتين «...»^{٥٦٧} ويتأرجح المحشّي بين الجوهرى أو محمد الجوهرى مع زيادةٍ تدريجيةٍ في التعظيم بإضافة شيخنا أو العلامة أو كليهما؛ فالحواشي تجميع لا تأليف. وقد تسبق حروف الانتهاء مؤلفين آخرين بالاسم أو بلقب «كاتبه» أو باسم الكتاب،^{٥٦٨} وقد تسبق أول حرفين من اسمي المؤلف علامة الانتهاء،^{٥٦٩} وقد تبدو حروف أخرى غامضة اختصارًا لأسماء أو علامات.^{٥٧٠}

والعلاقة بين المتن والشرح والحاشية مثل العلاقة العنقودية، أو علاقة مستويات الثريا، أو طبقات الهرم المدرج. المتن في القمة، والشرح في الطبقة المتوسطة، والحاشية في القاعدة.^{٥٧١} الحاشية على الشرح وليس على المتن بعد أن بعدت المسافة بين الحاشية والمتن.

وقد يكون الاقتباس باللفظ والحرف والنص، وقد يكون بالتلخيص؛ أي بالمعنى والاقتصار، وأكثر الاستعمالات اقتباس النص بحرفه مفردًا أو بحروفه جمعًا.^{٥٧٢} وفي حالة التلخيص يكون الاقتباس بتصرف،^{٥٧٣} يُذكر الاقتباس مرةً نصًّا، ومرةً ملخصًا.^{٥٧٤}

وقد يكون النص المقتبس تلخيصًا وليس حرفيًا،^{٥٧٥} وفي كلتا الحالتين الحاشية نقلٌ من فلان عن فلان، وفي كلتا الحالتين يتم الفصل بين الشرح والحاشية كما هو الحال في الشرح، الفصل بين الشرح والمتن. ولا تُذكر العبارة كلها، بل أولها فقط مسبوقه بلفظ «قوله».^{٥٧٦}

^{٥٦٧} حواشي الجوهرى على شرح لب الأصول، ا.هـ. (٢٥)، انتهى (٥)، ا.هـ. جوهرى (٢)، ا.هـ. محمد الجوهرى (٢)، ا.هـ. (شيخنا) (١١)، انتهى شيخنا الجوهرى (٦)، ا.هـ. شيخنا محمد الجوهرى (٦)، انتهى شيخنا العلامة محمد الجوهرى (٤)، ا.هـ. شيخنا سيدي محمد الجوهرى (١١)، ا.هـ. من حاشية الشارح على المحلي (١).

^{٥٦٨} ا.هـ. زكريا (١)، ا.هـ. شارح العلامة شيخ الإسلام المحلي (١١)، انتهى شارح المحلي (٢٥)، انتهى كاتبه (٤)، ا.هـ. أنساب السيوطي (١).

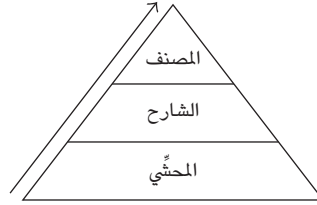
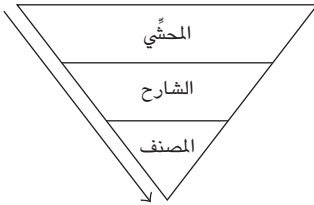
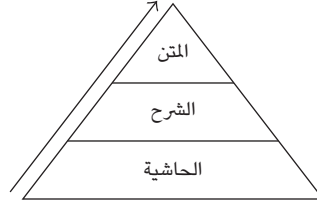
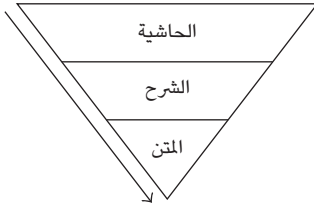
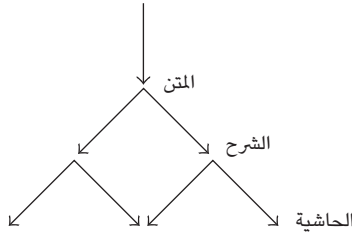
^{٥٦٩} مثل م (محمد)، ج (الجوهرى)، هـ (انتهى)، حواشي محمد الجوهرى على غاية الوصول شرح لب الأصول، ص ١٠٢؛ حاشية نسمات الأسرار لابن عابدين، ا.هـ. (٨٢)، انتهى (٦).

^{٥٧٠} مثل أم ر في حاشية عزمي زادة ص ١١٢؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، انتهى (٨)؛ حاشية الطيعي على نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، انتهى (٢٢٤).

تثبيت البنية

ومع ذلك ازدادت الحاشية كمًّا، وتعدّدت الأجزاء، وأصبحت أكبر من الشرح كما أن الشرح أكبر من المتن طبقًا لقانون التمدد الطبيعي، أضعافًا وأضعافًا، وضاع المتن القصير وسهولته وتركيزه وسط مجلدات الشرح والحواشي، وكلما زادت الحواشي قل الحجم.^{٥٧٧}

^{٥٧١} العنقود، حاشية البناني على شرح الحلي لجمع الجوامع للسبكي، ا.هـ. (٣٦٤)، سم (٣٢٨)، ا.هـ. سم (٣٦)؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، انتهى (٦٩).



^{٥٧٢} بحروفه (٨)، بحرفه (٤)، هو من حاشية المصنف بحروفه (١)، ا.هـ. بالحرف (٩)، بلفظه (٣)، انتهى شيخنا الجوهري من لفظه، ا.هـ. من لفظه (٢)، بنصه (١١)، وكتب العلامة الجوهري ما نصه (١)؛ حاشية نسمات الأسرار لابن عابدين، ا.هـ. (١٨٤)، انتهى (١٢).

والحواشي تعليقاتٌ مجمعة من الشروح السابقة، كُتبت أثناء المذاكرة والتدريس بناءً على طلب أهل العلم والخير.^{٥٧٨} كلها منقول من المصادر السابقة مع إضافات قليلة من المحشّي، قليلة في تغيير بنية الموضوع، وإن كانت تُعطي كثرة من التفصيلات في المقارنات بين المذاهب وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، مع تصحيح لبعض المواقف وبيان فساد البعض الآخر. ويزيد المحشّي في التواضع والمسكنة والحاجة إلى العون من المولى الكريم؛ فالحاشية أداة وليست غاية، «سلم الأصول» وليست قراءة جديدة أو إعادة بناء للعلم. ويُفصل بين الحاشية والشرح، يسبق الحاشية «قال المصنف»، ويسبق الشرح «قال الإنسوي». وبعد النص المقتبس من الشرح أو المتن يُعلن المحشّي «وأقول»، «واعلم»، أو حروف «أي»، أو أسماء إشارة مثل «وذلك»، «وكذا». وقد يذكر المحشّي والشارح في نفس الفقرة.^{٥٧٩}

^{٥٧٣} ا.هـ. وبعضه يتصرف شيخنا العلامة محمد الجوهري (١)، ا.هـ. ملخصاً مع بعض تغيير، حاشية نسمات الأسرار لابن عابدين، ص ٣٣.

^{٥٧٤} حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع للسبكي، ج ١، ص ٣١.

^{٥٧٥} ملخصاً (٨)، انتهى من شرح الزركشي ملخصاً، ا.هـ. من البحر ملخصاً، ا.هـ. ملخصاً من حاشية الشارح على المحلي، ا.هـ. من تلخيص شيخنا العلامة محمد الجوهري، ا.هـ. ملخصاً من حاشية الشارح، ا.هـ. ملخصاً مما نقله الكمال عن القواعد للشيخ عز الدين.

^{٥٧٦} وذلك مثل حاشية نسمات الأسرار لابن عابدين، حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، انتهى (١٥).

^{٥٧٧} الحاشية الأولى للرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي أكبر من الحاشية الثانية لعزمي زادة على نفس الشرح، وهذه أكبر من الحاشية الثالثة أنوار الملك على نفس الشرح والحاشيتين.

^{٥٧٨} «فهذه تعليقاتٌ جمعتها من هوامش شرح المنار لابن فرشته ... وقد كتبتها أثناء المذاكرة وتضاعف الدروس، وكان ذلك بإلحاح جمع ممن وفقه الله تعالى لاستدعاء الخير ...» حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، ص ٤. «وشرعت أن أكتب ما يسر الله لنا نقله من كلام المحققين من علماء هذا الفن المتقدمين والمتأخرين، وما فتح الله به على عبده المسكين المتوسل إليه بسيد المرسلين، فجاءت وافية إن شاء الله بالمقصود؛ فهي وإن كانت قليلة المباني لكنها كثيرة المعاني، تُغني عن كثير من المطوّلات، ويستفيد منها المبتدئ، ولا يستغني عنها المنتهي. وأرجو من الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، عائدة على الطلاب بأكبر فائدة وأعظم نفع عميم، إنه الجواد المحسن المنعم، وسَمَّيْتُها «سُلَّم الوصول لشرح نهاية السؤل»». حاشية المطيعي على نهاية السؤل للإنسوي على شرح منهاج الوصول للبيضاوي، ص ٤.

وقد يكون النص إملاءً؛ أي بطريق شفاهي، أو كتابة بالخط، أو جمعاً بين الإملاء والكتابة.^{٥٨٠} وقد يُضاف الحرف إلى الإملاء للتأكيد على النص الحرفي، وليس مجرد تلخيص الإملاء.^{٥٨١} وقد يجمع الاختصار والخط، وقد يعتمد المحشّي على أكثر من نسخة.^{٥٨٢} وتُبين الحاشية كما بيّن الشرح والمتن الدوافع عليها بتقديم فوائد عظيمة وفرائد يتيمة على حاشية، تعظيماً للفائدة، وإيراد ما قد تكون قد نسيتَه الذاكرة الجمعية؛^{٥٨٣} فالبرغم من أهمية الشرح وعظمته وإبداعه وتفردُه إلا أنه اختصر في بعض المواضع ما يحتاج إلى الإيضاح لخفائه عن الأذهان؛ أي تفصيل المَجْمَل، وبيان المهمَل.^{٥٨٤} وفي العصر

^{٥٧٩} السابق، ص ٦٢، قال الإسْنَوِي (٤٥٣)، «قال المصنف» (٧٥). «الاتفاق والاختلاف بين المذاهب»، ج ١، ١٢٧. «ولا خلاف لأحد من العلماء»، ج ١، ١٣٢. «فلا خلاف في المعنى الحاضر»، ج ١، ١٣٢. «واتفق الفريقان على فساده»، ج ١، ١٤١. «قد اختلفوا في أن هذا الخلاف لفظي»، ج ١، ١٣٧. «إنما قاله لاعتبار خاص لا يُنافي ما هو الحق كما بيّناه من قبل»، ج ١، ١٣١. «لما علمت أن أئمة المذاهب يتفقون على حقيقة الرفض»، ج ١، ١٢٧.

^{٥٨٠} انتهى من خط شيخنا العلامة (٥)، ا.هـ. من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (١)، انتهى وباختصار وبخط شيخنا العلامة الجوهري (١)، ا.هـ. المراد منه وأملاه شيخنا العلامة محمد الجوهري (١)، انتهى في وأملاه شيخنا محمد الجوهري (٣)، ا.هـ. من أملاه شيخنا محمد الجوهري (٥)، ا.هـ. من إملاء شيخنا السيد محمد الجوهري (١).

^{٥٨١} ا.هـ. بالحرف وأملاه شيخنا العلامة محمد الجوهري (١).

^{٥٨٢} حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «فصار ساقطاً من نسخته»، ص ٣٠٢؛ «كذا في جميع النسخ»، ص ٣١٤.

^{٥٨٣} «هذه فوائد عظيمة وفرائد يتيمة وضعتها على شرح المنار»، حاشية نسيمات الأسحار لابن عابدين، ص ٢.

^{٥٨٤} «فإنه شرح لم تسمع أنْ بمثاله، ولم تنسج قريحة على منواله، بيد أنه جرى فيه على عادته من الالتزام بالاختصار، فلم يظهر المراد منه لامتناله من الطلبة الصغار، مع ما أهمله في بعض المواضع من المتن عن البيان مما يحتاج إلى الإيضاح لخفائه عن الأذهان، فأوضحت في هذه الحواشي ما أجمله، وذكرت ما أهمله ...» السابق، ص ٢. «فهذه حاشية وضعتها على شرح المنار في أصول الفقه للشيخ الإمام العالم العلامة عبد اللطيف بن فرشته رحمه الله، تفتح منه مقله، وتبين مجمله، وتبرز ما أهمله، مع بيان ما يرد عليه الجواب منه إن أمكن. وقد أتعرض فيها لكلام المصنف، رحمه الله، لإيضاح أو غيره ... حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، ص ٢. «فقد وضعت هذه الحواشي، مرفوعة عنها الغواشي، مجلوة عليك ولك، في الديجور والملك ... رفعت عن وجهها نقاب الإشكال ليظهر الجمال، وسلكت فيها طريقي التفصيل والإجمال بحسب مقتضى الحال، مشتملة على فوائد صحيحة

الحالي، عصر الكتب المدرسية والمقررات الجامعية، تُدَوَّن الحاشية بهذا الدافع لتوضيح ما أشكل على الطلاب،^{٥٨٥} وتعبّر أيضًا عن هموم قصر العمر.^{٥٨٦}

ومع ذلك لا يتحقق الهدف المعلن في البداية، وتظل الحاشية تدور في المكان «محلّك سر» لغياب الهدف والقصد، فتدور الحاشية حول الشرح، وتلفّ حوله مواد لغوية وفقهية وكلامية حتى تكبر الشرنقة ويموت المتن بداخلها بعد لف عديد من العبارات حوله من الشرح والحاشية على حدّ سواء.

وإذا كان الشرح شرحًا لكل عبارة ولفظ في المتن أو شرح الشرح، فإن الحواشي ليست تعليقات أو جمع مواد على كل شرح، بل جمع ما تيسّر من علم على ما تيسّر من متن؛ فهناك صفحات بأكملها من الشرح بلا حواشي.^{٥٨٧}

ونادرًا ما تطول الحاشية وتخلو من الشرح، وفي هذه الحالة تكون دراسة مستقلة، كما أن الشرح دراسة مستقلة إذا طال واستقل عن المتن،^{٥٨٨} وتكون قطعًا طويلة مستقلة بذاتها ودراسة للموضوع دون الاعتماد على «العكاز»، الشرح أو المتن. ومع ذلك معظم

نقلتها، وزوائد متن سقيمة قد عقلتها، مكتملة بما فيها من نقول، أشهى من النقول، وواردات وردت على المنقول»، حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، ص ٣.

^{٥٨٥} «لما قرّرت رئاسة المعاهد الدينية تدريس منهاج الأصول للبيضاوي وشرحه الإسنوي بالمعاهد المذكورة، طلب مني بعض أفاضل أهل العلم أن أكتب على شرح الإسنوي، المسمّى بنهاية السؤل على منهاج الأصول للعلامة القاضي البيضاوي، تغييراتٍ لطيفة وتحقيقاتٍ شريفة، توضّح ما أشكل على الطلاب في هذا العصر من معانيه، وتشتمل على الجواب عما استشكله على المنهاج ولم يُجب عنه فيه، مع بيان ما كان حقًا من الاعتراض، بدون ميل عن الحق ولا إعراض، وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الناظرين لإحقاق الحق وتمييز الصواب من الخطأ»، حاشية المطيعي على نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، ص ٤.

^{٥٨٦} «ولولا ما كان من هجوم الهموم عن فرط همة، وعموم وخصوص الغموم المظلمة المذلّمة، لم آلّ جهدها في تحريرها وتصحيحها، ولم أطوّ كشحًا عن تهذيبها وتنقيحها»، السابق، ص ٣.

^{٥٨٧} محمد الجوهري، حواشي غاية الوصول شرح لب الأصول للأنصاري، ص ٢٤، ٣٥-٣٦، ٣٩-٤١، ٥٠-٥٥، ٦٤-٦٧، ٧١، ٧٣-٨٢، ٨٥-٩٠، ٩٢-٩٦، ٩٨-١٠٠، ١٠٣-١٢٨، ١٣٠-١٣٤، ١٣٦-١٤٠، ١٤٨-١٥١، ١٥٤، ١٥٦-١٥٨، ١٦٢-١٦٧.

^{٥٨٨} حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، ص ٣٣؛ حاشية البنانى على شرح المحلى لجمع الجوامع للسبكي، ج ١، ١٣٧، ٣١٥؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، ص ٢٠، ٣٣، ٢٣٧؛ حاشية المطيعي على نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي.

الحواشي قصيرة، قطع صغيرة، نفسها محدود، يربطها جميعاً حرف «أي»،^{٥٨٩} ويُفصل بين الحاشية والشرح والمتن، تُذكر أول العبارة فقط من الفقرة وليس النص الكامل. وبالرغم من أن الحاشية لا تُعطي مادةً علمية في الغالب إلا أنها تُشعر أيضاً بالتطويل والإطناب، ويتم تنبيه المحشّي على ذلك.^{٥٩٠} والحاشية أيضاً مثل المتن والشرح على وعي بال طول والقصر، وبالخروج عن الموضوع والإطناب فيه، والحذر من التطويل.^{٥٩١} ونظراً لكثرة الاقتباسات يحيل اللاحق منها إلى السابق تأكيداً على وحدة الحواشي بعبارات مثل «كما سلف»، «كما سيأتي»، حتى يعم الربط بين الاقتباسات المتراسة، الواحد تلو الآخر. ومع ذلك يتوه القارئ بين الاقتباسات فالعقل لا يقدر على فهم ما تستدعيه الذاكرة. وتردد نفس الازمات في عديد من الحواشي.^{٥٩٢} كما يضع المحشّي حاشيته وسط أعماله السابقة، متوناً أو شروحاً أو حواشي.^{٥٩٣}

^{٥٨٩} وذلك مثل حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين. نماذج الحواشي الطويلة، ج ١، ٢٩٨-٣٠٤، ٣٥٣-٣٤٨، ٣٧٠-٣٧٤، ٣٧٤-٣٨٧؛ ج ٢، ٢٣٤-٢٣٦، ٢٩٦، ٣٠٢، ٦١١-٦١٦.

^{٥٩٠} «وإنما أطلنا بذكر هذا البحث»، حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، ص ٤. «فذكرها معنا استطراد»، ص ٣١. «مما يؤدي كتابته إلى التطويل الممل وأما كلام المختصر فقابل للمذهبين بما سمعته من التقرير»، حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، ص ٢٨٦.

^{٥٩١} حاشية البناني على شرح الحلي لجمع الجوامع للسبكي، السابق، ج ١، ١١.

^{٥٩٢} حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، كما سيأتي (١٢)؛ كما سيأتي بيانه، ص ١؛ سيأتي بيان ذلك، ص ٦٣؛ وستأتي هذه المسألة، ص ٥٤؛ كما يأتي بيانه، ص ٥١؛ وفيه كلام يأتي، ص ٦٤؛ سيأتي فيه بحث، ص ٨١؛ كما سيتبين في موضعها، ص ١؛ كما مر ويأتي، ص ١. حاشية البناني على شرح الحلي لجمع الجوامع للسبكي، سيأتي (١٤)، على ما سيجيء (٤)، كما سيذكره (٤)، فسيأتي آخر المسألة (٤)، وسيأتي رد (٤)، على ما سيأتي (٢٠)، كما سيأتي بيانه (٤)، ما سيأتي تحقيقه (٨)، وسيأتي ذلك (٤)، كما تقدم ذلك (٨)، كما في المثال الآتي (٨). حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، كما سيأتي، ص ٢٢٨، ٤٢٤، ٤٣٢؛ لما سيأتي، ص ١٤٩؛ وسيأتي ذكرها، ص ٣٦؛ وسيأتي في محله، ص ٧٧؛ على ما سيجيء، ص ٢٠٦؛ وسيجيء بيانه، ص ٣٢٧، وسنذكر، الكلام فيما مر، ص ٢٠٥. حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «فيما سبق»، ص ١١١، ٢١٦؛ «مبني على ما سبق»، ص ١٦٣؛ «كما سيجيء تفصيله»، ص ١٦٤؛ «كما سيأتي»، ص ١٢١؛ «فيما سيجيء»، ص ٦٦؛ «كما يأتي جوابه»، ص ٢٦٦. حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «على ما يأتي»، ص ١٥٨؛ «فيما سيجيء»، ص ٩٧؛ «بما سيذكره»، ص ٦٨؛ «قال أنفاً»، ص ٤٠٣.

وإذا كان المحشّي من نفس المذهب للشارح، والشارح من نفس المذهب للمصنّف، فإن النصوص الثلاثة تكون من مذهب واحد؛ توسيعاً لرقعة المذهب، ورسداً لتيّاراته وتفرّيعاته واختلافاته الداخلية.^{٥٩٤} وإن كان المحشّي من مذهب آخر غير مذهب الشارح، وكان الشارح من مذهب غير مذهب المصنّف، تكون غاية الحاشية في هذه الحالة جمع المذاهب كلها في مذهب واحد، وهي سمة الحواشي والشروح المتأخرة، أو بلغة العصر الحوار بين المذاهب للتقريب بينها من أجل العودة إلى الأصول الأولى قبل تفرّيعاتها.^{٥٩٥} وفي هذه الحالة يكثر المدح والإطناّب للمصنّف، ويغيب النقد إلا في أقل القليل. وفي الشروح المتأخرة يُعلن عن مذهب المحشّي الحنفي مثلاً وطريقته الصوفية كالقادرية.^{٥٩٦} وتظهر بعض مصطلحات أصول الفقه الشيعي في الحواشي المتأخرة بعد أن تقاربت المذاهب وتوحّد علم الأصول، ومعظمها مصادر وصفات مثل «صلوحي»، و«تنجيزي».^{٥٩٧}

وإذا كان الشارح يضع عناوين للشرح تُشابه أو تُخالف عناوين المتن وتختلف عنه من حيث ترتيب الأبواب والفصول وعددها، إلا أن الحاشية لا تغيّر من بنية المتن شيئاً؛ فقد بعد العهد بينها وبينه، على عكس الشرح الذي يتعامل مع المتن تعاملًا مباشرًا دون توسط نص ثانٍ. أما الحاشية فتتعامل مع المتن بتوسّط الشرح؛ ومن ثم لم تُعدّ قادرة على تغيير بنية المتن، بل تكاد لا تذكر الحواشي أي عنوان جانبي يُوحى بنية الموضوع اعتمادًا على قسمة الشارح، اعتمادًا على قسمة المصنّف.^{٥٩٨}

^{٥٩٣} يُحيل المطيعي في حاشيته على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي إلى متن «القول المفيد في التوحيد»، ص ٥٧، وعلى شرحه «البدر الساطع على جمع الجوامع»، ص ٧٨، ٨٦، ١١٤، ١٤١، وحاشيته على شرح خريدة الدريد، ص ٥٧، ٩٠.

^{٥٩٤} نموذج النوع الأول حاشية نسَمات الأسحار لابن عابدين الحنفي على شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار لمحمد علاء الدين الحصني الحنفي على متن النسفي الحنفي، وكذلك حاشية الرهاوي المصري الحنفي على شرح عبد اللطيف بن فرشته على المنار للنسفي.

^{٥٩٥} نموذج النوع الثاني حاشية البناني المالكي على شرح الجلال المحلي الشافعي.

^{٥٩٦} حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، ص ٣-٤.

^{٥٩٧} حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، ص ٥٤، ٢٧٩-٢٨٨، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣٢٦.

^{٥٩٨} حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، القسمة، ص ٥٠.

ومع ذلك قد لا تخلو الحواشي من علمٍ دقيق ونظراتٍ جزئية فاحصة في موضوع المتن والشرح، مثل التمييز بين العهد الذهني للنحاة والخارجي العلمي للبيانين؛^{٥٩٩} فالمحشي مؤلف أيضًا إذا ما تخلّى عن جسم الشرنقة وعاد إلى بؤرتها والتجربة الحية فيها، كما لا تخلو من مراجعة وتحقق من الروايات.

كما يتوجه المحشي للقارئ بلفظ «اعلم»،^{٦٠٠} ويستعمل الأسلوب الشخصي في ضمير المتكلم المفرد عن الشخص أو الجمع عن أصحاب المذهب.^{٦٠١} وتنتهي كثير من الحواشي بألفاظ «فليتأمل»، «تدبر»، «فلترجع»، من أجل إشراك القارئ مع المحشي في العمل، وأيضًا «انظر» كما هو الحال في الهوامش الحديثة.^{٦٠٢}

وتظهر بعض العبارات الإيمانية بين الحين والآخر مثل «والله أعلم»،^{٦٠٣} وتُقرن الإيمان بالسلبيات، والابتهالات بعدد من المحسنات البديعية، وهي سمة الحواشي والشرح، بل والمتون المتأخرة.^{٦٠٤} ويتم أيضًا تعظيم العلماء وتبجيل المشايخ ومدح الشارح، وهي إحدى درجات التأليه، كما تظهر أيضًا الدعوة إلى السلطان.

^{٥٩٩} حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع للسبكي، ج ١، ٢٢٨؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، ص ٨٦.
^{٦٠٠} حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، «اعلم» (٦).

^{٦٠١} حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع للسبكي (١٦)؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، اعلم (١٢)، فتأمل (٩)؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «فليتأمل» (١٥)؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «فأنت تعلم»، ص ٢٧؛ «اعلم أن»، ص ١٣٩، ٤٢٣؛ «فافهم»، ص ١٣٥؛ «فتأمل»، ص ٢٨، ٢٦٩.

^{٦٠٢} حواشي محمد الجوهري على غاية الوصول شرح لب الأصول للأنصاري، ص ٤٨؛ وأيضًا حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع للسبكي.

^{٦٠٣} حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، «إن شاء الله تعالى» (١٠)، «والله تعالى أعلم» (٤).
^{٦٠٤} حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، ص ٢؛ حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع للسبكي، «الله أعلم» (٨)، الدعوة إلى السلطان، ج ١، ١٦٤؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «والله أعلم» (١٥)، «إن شاء الله» (٩)، «اللهم» (٣)؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «إن شاء الله تعالى»، «الله تعالى أعلم» (٦)؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، «الله أعلم»، ج ١، ٣٥.

(٢) مادة الحاشية

ولا تختلف مادة الحاشية عن مادة الشرح عن مادة المتن، إذ تتكرر المادة بنفس الأمثلة، الزيادة في الكم وليس في الكيف.

وتغلب على الحواشي مادة اللغة العربية؛ فهي المادة الثابتة الصمّاء والتواصل التاريخي في الوعي الثقافي العربي،^{٦٠٥} وتتضمن إعراب اللفظ وضبطه.^{٦٠٦}

كما تعتمد الحاشية على التمييز بين الظاهر والمثول في المتن،^{٦٠٧} وتعتمد على باقي مباحث الألفاظ أو المبادئ اللغوية العامة، مثل تقسيم معاني الألفاظ إلى اشتقاقية واصطلاحية وعُرفية، وبيان أهمية المعنى العُرفي لربطه بالواقع، بالمجتمع والتاريخ.^{٦٠٨} وبالرغم من أن الحاشية مجرد تعليق على الشرح، وتعتمد على مسار فكره، إلا أنها بين الحين والآخر تصف مسار فكر الشارح كما يصف الشارح مسار فكر المصنّف، ويستخلص النتائج من المقدمات،^{٦٠٩} كما تستعمل الحاشية القسمة والاستقراء، كما تردُّ على الاعتراضات أسوةً بالشرح.

وقد تغلب على الحواشي المواد الكلامية إرجاعاً لعلم أصول الدين إلى أصله في علم أصول الفقه، ورد الشريعة إلى العقيدة، والعالم الإنساني إلى العالم الإلهي، وتأسيس العمل

^{٦٠٥} وذلك مثل حواشي الجوهرية على شرح لب الأصول للأنصاري.

^{٦٠٦} حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، ص ٦، ٨، ١٢، ٣٢، ٣٧، ٥٩، ٦٩؛ التوكيد اللفظي، ص ٥٩.

^{٦٠٧} السابق، ص ٤٣.

^{٦٠٨} حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، ص ٢؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، اللغة (١٨)، الإعراب (١٢)، الاشتقاق، الاشتراك اللفظي، الحقيقة اللغوية (٦)؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «ولعله اصطلاح من عنده أراد به المعنى اللغوي»، ص ١٦٥؛ المغايرة اللغوية والمغايرة الاصطلاحية، ص ١٣٦؛ المعنى اللغوي المطلق، ص ١٤١؛ اللغة، ص ٢٤، ٥٢؛ الإعراب، ص ٨٧، ٢٣٤، ٣١٩؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الإعراب (١٢)، اللغة (٦)، الحقيقة الاصطلاحية (١٠)، المشترك اللفظي، ص ١٢٠؛ الألفاظ، ص ١٣٨؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإنسوي على منهاج الوصول للبيضاوي، اللفظ، ج ١، ٥٠؛ عبث لفظي، ج ١، ٨٩؛ الخلاف لفظي، ج ١، ١٤٠.

^{٦٠٩} «وهذا مبني على ما تقدم»، حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين، ص ٣٣؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، القسمة، ص ٥٠؛ الاستقراء ص ١٢٩؛ «فتفسير معترض من قبل المعترض»، ص ١٥٣؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإنسوي على منهاج الوصول للبيضاوي، مسار الفكر، ج ١، ٣٠٥.

إلى تأسيس النظر؛ ومن ثم غابت المصالح العامة كما غاب واقع الأمة، وانحسر الاجتهاد بالرغم من وجود الاجتهاد في اللغة عند البغداديين.^{٦١٠} ومع ذلك فإن الاعتقادات الشعبية العامة غير اعتقادات المتكلمين.^{٦١١} وتكثر المواد الكلامية نظرًا لسيطرتها مع الفقه على باقي العلوم.^{٦١٢} وكان يمكن تطوير «الكلام النفسي» بحيث يدرس الوحي على مستوى التجربة الشعورية.^{٦١٣}

وقد تغلب على الحواشي المادة الفقهية، هذا التاريخ الممتد عبر العصور، والذي يتضمن دائمًا النوازل القديمة والجديدة والأحكام الشرعية بعد أن توقّف علم الأصول باعتباره علمًا استدلالياً،^{٦١٤} بل وتظهر بعض المسائل الفقهية الدالة مثل الصلاة في الغصوب، ويمرّ عليها المحسّي مرّ الكرام كما مرّ الشارح والمختصر وصاحب المتن الأول،^{٦١٥} وتُسمى أيضًا الوضوء بالماء المغصوب، والعيش بالمال المغصوب، وإطعام الشاة المغصوبة، وهل يستمر الضمان عليه؟ كما تُعرّض بعض المسائل التي تجاوزها العصر مثل «من قتل قتيلاً فله سلبه»؛ فالحياة أهم من المتاع. وهناك موضوعات أخرى ولّى عصرها مثل موضوع العبيد، وكذلك حق الفقراء في أموال الأغنياء، ولم يتم التوقف عليه في مجتمع به أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء.^{٦١٦} وكان يمكن تطوير بعض الموضوعات العصرية مثل حقوق الإنسان بناءً على بعض المرويات، مثل «الآدمي بنيان الرب، لعن الله من هدم بنيانه». كان يمكن

^{٦١٠} حواشي الجوهرى على شرح لب الأصول، الأنصاري، ص ٩-١٠؛ حاشية نسمة الأسرار لابن عابدين، ص ٣٣.

^{٦١١} حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع للسبكي، ج ١، ١٥١؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الكلام (١٨).

^{٦١٢} وذلك مثل حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، علم الكلام، ص ٢٥، ٢٤٠؛ علم الأصول، ص ١٢، ٢٣؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الفقه (١٦)، الأصول (٦)؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، ج ١، ٥٧. ^{٦١٣} حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، ج ١، ٢٩٨-٣١٥.

^{٦١٤} حاشية الجوهرى على شرح لب الأصول للأنصاري، ص ١٥.

^{٦١٥} السابق، ص ٣٠؛ حاشية نسمة الأسرار لابن عابدين، ص ٤٩؛ حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع للسبكي، ج ١، ١٧٠، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٣٩٥.

^{٦١٦} حاشية نسمة الأسرار لابن عابدين، ج ١، ١٧، ٢٠٢، ٢٠٤؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، المال المسروق، ص ٩٤؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الملك المغصوب، ص ٢٨١؛ العبيد، ص ٤٨٥؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

تطوير بعض المسائل القديمة مثل الذاتيات في مُقابل العرضيات، وتحويلها من مستوى الطبيعة إلى مستوى الذات الإنسانية نظرًا لتفسير العصر باكتشاف الذاتية الترسندنالية عند إقبال وفي الفلسفة الغربية.^{٦١٧}

وتتحول الحواشي إلى علم نظري خالص في حين أن علم الأصول بين النظر والعمل، يُمهد للعمل بإعطاء الأسس النظرية للسلوك، يتحول علم الأصول إلى بحوثٍ نظرية خالصة لا شأن لها بالواقع العملي. وما دام الفقه لم يتجدد فأصول الفقه لم تتجدد؛ فأصول الفقه تقوم على استقرار الجزئيات للوصول إلى الكليات. غاب عن الحاشية التوجيه والهدف، تطوير القديم أو البحث عن الجديد. والغريب أن يأتي ذلك من كل المذاهب حتى من المالكية التي تقول بالمصالح العامة، وأن ما رآه المسلمون حسنًا فهو حسن. وتظهر بعض الموضوعات الغيبية التي لا فائدة منها في علم الأصول الذي يتعامل مع سلوك الناس ووجود الإنسان في العالم.

وقد تبدأ الحاشية بسيرة ذاتية، والحديث عن أولاد الشارح مُحب الدين وجمال الدين، وقد مات الأول شهيدًا بالغرق، وكُفَّ بصر الوالد حزنًا عليه كما حدث ليعقوب عندما علم بأكل الذئب ليوסף، ولم يُعقب، والثاني هو الذي أعقب.^{٦١٨} كما تضم الحواشي سيرة الأسر العلمية من الجد إلى الابن إلى الحفيد إلى السبط.^{٦١٩}

ويقوم المحقق والناشر بتعليق على الشرح قد يتجاوز كمًّا النص المشروح والنص الشارح على السواء؛ فعقلية الشرح ما زالت سائدة عند المشايخ والأساتذة، وتعليق العلم على مشجب القدماء ما زال هو أسلوب التأليف دون البحث عن نقطة بداية جذرية جديدة؛^{٦٢٠} فإذا كان النص مبدعًا، والشرح مبدعًا في إطار الإبداع الأول، فإن تعليق الناشر

على منهاج الوصول للبيضاوي، الفقه، ج ١، ١٢٢؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، ص ٢٢٠، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٨٠-٢٨١.

^{٦١٧} حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع للسيكي، ج ١، ٨٦؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الفقه (٦)، العلوم كلها، ص ٢٣؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الفقه، ص ٢٥، ١٠١، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٨٣.

^{٦١٨} حواشي الجوهرى لغاية الأصول شرح لب الأصول، الأنصاري، ص ٢.

^{٦١٩} السابق، ص ٦؛ حاشية نسمات الأسعار لابن عابدين، ص ٦.

^{٦٢٠} ج ١ (٥٧)، ج ٢ (١٠٣)، ج ٥ (٨٢)، ج ٦ (١١٥)؛ نفائس الأصول في شرح المحصول، ج - (٢٨)، ج ٣ (٥٥)، ج ٤ (٦)، ج ٥ (٥٦)، ج ٦ (٢٠).

الحديث مجرد مادة صمّاء أقرب إلى مواد شبكات المعلومات والكتب المنقولة، وهو تبرير لما قاله القدماء طبقاً لعادة العصر وأساليبه في التأليف، التعليقات الهامشية لمزيد من المعلومات وتخريجها من بطون النصوص القديمة. ولا يتضمن التعليق الهامشي الحديث أي موقف نقد أو تطوير أو تجاوز؛ مما يدل على مستوى الدراسات الحديثة التي انتشرت في الجامعات من أجل الكتب المقررة أو الرسائل الجامعية، أو التعامل مع الناشرين من أجل إعادة نشر النصوص القديمة غير المحققة تحقيقاً علمياً كما هو الحال في الطبقات الأثرية القديمة أو النافذة، والصمت حول حقوق الناشرين الأوائل لصالح الناشرين المحدثين. ومع ذلك تُفيد هذه الشروح في التعريف بالأعلام والمذاهب وبالمقارنات، وبإعطاء الخلفية التاريخية للموضوع كما تفعل الحاشية؛ مما يُعوض عن نقص الفهارس العامة للأسماء والفرق والمذاهب والأماكن والآيات والأحاديث والأقوال المأثورة.^{٦٢١}

وتُفيد تعليقات الناشر الحديث حتى ولو كانت طويلة عن طريق التعريف بالأعلام، وبتحديد معنى بعض الألفاظ القديمة، وإضافة مادة زائدة ومصادر مُساندة، وربما وضع عناوين جانبية للنص بالرغم من قصره وخطورة الخلط بينها وبين عناوين المؤلف إن لم تكن موضوعة بين معقوفتين.^{٦٢٢} وهي نهاية الحواشي بعد إنزالها في الهوامش التي تضم اختلاف النسخ، والإحالة إلى المصادر والمراجع والقواميس، والتعريف بالأعلام، مع زيادة الأدلة النقلية، ورصد التشابه والاختلاف بين المذاهب وتعيينها، وزيادة معلومات مع بعض المقارنات والمراجعة المحدودة.^{٦٢٣}

وعادةً ما تكون الحواشي بلا موقف أو حكم أو جدال، تصويماً أو تخطئة؛ لأنها مجرد جمع وتعليق للمعلومات على الشرح، ومع ذلك قد يُصحح الناسخ.^{٦٢٤} وإذا كان

^{٦٢١} وذلك مثل «نفائس الأصول في شرح المحمول للقرافي» (تسعة أجزاء)، ج ٦، ٢١٠٧-٢٥١٢، ٢٥٦٤-٢٥٦٧، ٢٨١٥-٢٨٢١؛ ج ٧، ٣٢٠٩-٣٢١٢. وتخريج الأعلام جيد في «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي.

^{٦٢٢} العلامة الحسين بن أحمد بن محمد الكيلاني الشافعي المكي المعروف بابن قاون (رحمه الله)، المتوفى سنة ٨٨٩هـ، تحقيق ودراسة د. الشريف سعد بن عبد الله بن حسين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

^{٦٢٣} وذلك مثل هوامش شرح غاية السؤل إلى علم الأصول لابن المبرد، دراسة وتحقيق أحمد بن طريقي العنزي.

^{٦٢٤} «من غلط الناسخ»، حواشي غاية الوصول شرح لب الأصول للأنصاري، ص ٨٤.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

هناك حكم فلتبرير الشرح وتصويبه،^{٦٢٥} وأحياناً تصدر أحكام بالصحة أو بالإيهام، أو أن «الشارح زاد في الطنبور نطحة»؛ أي تطرف في الحكم. وتقوم الحاشية أحياناً بنقد على استحياء، وتصحيح للمفاهيم والمواقف عن طريق الاقتباسات وضرب بعضها بالبعض الآخر، «قص ولزق» ذكي وموجّه،^{٦٢٦} والغالب هو الاختيار دون التصويب في صيغة «المختار أن».^{٦٢٧} وأحياناً يقوم المحشّي بدور القاضي في الحكم بين المتخاصمين، المصنّف والشارح، أو بين مصنّفين، أو بين شارحين، أو بين محشّيين.^{٦٢٨}

وتقل الأدلة النقلية؛ ففي الشرح ما فيه الكفاية،^{٦٢٩} والشعر أكثر من القرآن، والقرآن أكثر من الحديث؛ فالشعر والقرآن مخزون العرب الأول، ما قبل الإسلام وما بعده. وقد تكثر الأدلة النقلية؛ فالقرآن مادة الأصول الأولى، وتتم العودة إلى النص الخام؛ لذلك يكثر الرواة والمحدثون والصحابة والتابعون، ويقلُّ التنظير والعرض العقلي، وتتعدد الروايات للحديث الواحد، وتُذكر بالتفصيل أوجه الاختلاف في سند الحديث.^{٦٣٠} وتقلُّ الروايات وأسماء المحدثين؛ فالحاشية لا تتحمل ذلك كما يتحمّله الشرح.^{٦٣١}

وقد تغيب الأشعار لأن الحاشية ابتعدت عن التجارب الأصولية، وأصبحت تتعامل معها من خلال الشرح وليس المتن إلا في أقل القليل؛ فهي تتعامل مع نصوص وليس مع وقائع.

^{٦٢٥} السابق، ص ١٥.

^{٦٢٦} حاشية نسمة الأسرار لابن عابدين، «وأثمتنا صَحَّوه»، ص ٤٣؛ «والصحيح»، ص ٢٢، ٢٥، ٣٧؛ «فليكن هذا هو المعتمد»، ص ٤٤؛ «المختار عندنا»، ص ٤٩، ٥٤؛ «والشارح زاد في الطنبور نطحة»، ص ٣٤؛ الإيهام، ص ٣٥.

^{٦٢٧} حاشية البناني على شرح المحلي للسبكي، ج ١، ١٠٤؛ والمختار أن، ج ١، ٢٠٥؛ النقد، ج ١، ٣٢٥؛ «هذا كلام وارد ظاهر حسن»؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، المذهب الصحيح، ص ١٧؛ فيرتفع الخلاف وفيه نظر، ص ٧٢؛ والمختار، ص ٣٠٩؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «حالة الخطأ»، ص ١٨؛ «والأصوب أن يقال»، ص ١١١؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، «ما يندفع به الإيهام اندفاعاً»، ص ٢٥٥؛ «بمعنى صيرورته منكسراً خطأ»، ص ١٣١؛ «فالأصوب أن يقال ...»، ص ١٣٢؛ «التخير هو الصواب»، ص ٤٦٣؛ «خطأ ذلك الظن في كلام طويل له هناك»، ص ٢١٩؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، «باطلة بلا طائل»، ج ١، ١٠٩؛ «فالأصوب ذكره في جميع المواضع»، ج ١، ٨١؛ «فالأصوب قدّمناه»، ج ١، ٩٢.

^{٦٢٨} حاشية نسمة الأسرار لابن عابدين، ص ٤٣.

وتقلُّ الأدلة العقلية لأنه لا يوجد استدلال أو منطق أو مقدمات أو نتائج، بل مجرد تجميع عشوائي لمواد مُتوفرة كنوعٍ من التأليف الخالي من الهدف، دون التمييز بين العلم وهو المتن، والمعلومات وهي الحواشي. ومع ذلك قد تكشف الحاشية وقوع الشارح أو المصنّف في الدّور.

ويختفي أسلوب القيل والقال الذي يغلب على المتن والشرح؛ فالحاشية لا تستدل ولا تُحاجج ولا تعترض ولا تُجيب، بل تجمع مادةً زائدةً على مادة الشرح والمتن دون أن تُغيّر الاتجاه أو تُناصر مذهباً على مذهبٍ آخر.^{٦٣٢} ولا توجد اعتراضات وردود، أسئلة وأجوبة، إلا في أقلّ الحدود؛ فالحاشية لا تتعرض للموضوع أو للمعنى، بل هي أقرب إلى تحليل الألفاظ، ولا يتم الانتقال إلى المعنى أو إلى الشيء إلا من خلال اللفظ.^{٦٣٣} ويظهر أحياناً في الحاشية العد والإحصاء كما يظهر في الشرح وإن كان بصورة أقل؛ لأن الشرح لا يبيّن، بل يفكك.^{٦٣٤}

^{٦٣٩} حواشي الجوهرية على شرح لب الأصول للأنصاري، الآيات (١٠)، الشعر (١٣)؛ حاشية نسيمات الأسرار لابن عابدين، الآيات (٧١)، الأحاديث (٢٠)، الأشعار (٦).

^{٦٣٠} السابق، ص ٢؛ حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، الآيات (٩٨)، الأحاديث (٤٠)، الأشعار (٣٨)؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الآيات (٦٣)، الحديث (٤٨)، ولا توجد أشعار.

^{٦٣١} وذلك مثل حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الآيات (٧٢)، الأحاديث (١٢)، ولا توجد أشعار؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، الآيات (٧٤)، الأحاديث (٦)، ولا توجد أشعار؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على شرح منهاج الوصول للبيضاوي، الآيات (١١٢)، الأحاديث (١٤)، ولا توجد أشعار.

^{٦٣٢} وذلك مثل حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي.

^{٦٣٣} وذلك أيضاً مثل حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، ج ١، ١٠، ١٩، ١٠٢؛ لزوم الدور، ج ١، ١٢٧؛ حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، القيل والقال (٩)؛ حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، السؤل والجواب، ص ١٤٣، ٢٧٠؛ حاشية ابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، السؤل والجواب، ص ١٥٨؛ حاشية المطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، «وحاصل هذا الاعتراض»، ج ١، ١٩؛ الاعتراض الثاني، ج ١، ٦٥؛ «فلا وجه للاعتراض ولا للتصويب»، ج ١، ٩٢؛ «اعتراضاً وجواباً»، ج ١، ١٠٧؛ «اعتراض السيد»، ج ١، ١٠٩؛ «أقول هو اعتراض وجيه»، ج ١، ١١٨؛ «والجواب عن ذلك»، ج ١، ٢١، ٨٧.

(٣) الوعي التاريخي في الحواشي

وتكثرُ أسماءُ الأعلام في «الحواشي» لأنها أحد مصادر تجميع المادة؛ ففي حاشية الجوهرى على شرح لب الأصول للأنصارى يتقدم البدر الزركشى صاحب «البحر المحيط» الذى قام هو نفسه بالتجميع قبل ذلك؛ فهي مادةٌ مجمعةٌ جاهزة، ثم الشارح صاحب الشرح، والمصنف صاحب المتن، وهو شخصٌ واحد، الأنصارى، ثم يأتى العلامة المحلى وصاحب الحاشية، ثم يتقدم أئمة الشافعية والأشعرية ابتداءً من الشافعى، وإمام الحرمين، والسعد التفتازانى، والرازى، والسبكي، والماوردي، والإيجي، وابن السبكي، والغزالي، والبيضاوي. ويظهر أبو حنيفة وحيداً مع صاحب المغني، كما يندُر ظهور المالكية والحنبلية.^{٦٣٥}

وفي «حاشية نسמת الأسفار» لابن عابدين الحنفي يتقدم بطبيعة الحال ابن نجيم الحنفي، صاحب «الأشباه والنظائر»، ثم الشارح محمد علاء الدين الحصري، مُفتي دمشق الحنفي، ثم المصنف وهو النسفي الحنفي صاحب «المنار»، ثم يظهر الشافعى باعتباره بؤرة الوعي التاريخي، ولكن سرعان ما يتم حصاره بأبي حنيفة والأحناف، مثل الشيباني، شمس الأئمة، السراج الهندي، أبي يوسف، السرخسي، الجصاص، ابن الهمام، الدبوسي، ابن أمير الحاج، صاحب المنار، ثم تتراءى الأشعرية الشافعية، مثل الرازي، الأشعري، التفتازانى، الجرجاني، الغزالي، الأمدى، الجويني، ابن السبكي. ويُصارع المعتزلة مع الأحناف مثل القاضي عبد الجبار، ويدخل المالكية أيضاً مثل مالك، ابن الحاجب. ويُساعد النحاة مثل سيبويه، المبرد، الزجاج.^{٦٣٦} ويتم تعظيم البعض، مثل: السيد الشريف وحواشيه

^{٦٣٤} حاشية الرهاوي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي، العد والإحصاء، ص ١٣٦؛ الاستقراء، ص ٣١، ٥٩؛ حاشية الطيعي على شرح نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي، العد والإحصاء، ج ١، ٢٢؛ القسمة، ج ١، ١٢٦.

^{٦٣٥} البدر الزركشى (١٥)، الشارح، المصنف (١٤)، العلامة المحلى محمد الجوهرى، الشافعى (٨)، إمام الحرمين (٧)، السعد التفتازانى، الإمام (الرازى) (٥)، أبو حنيفة، السبكي (٤)، السيد، البرماوي، الماوردي، العضد (الإيجي)، ابن السبكي، الغزالي (٣)، الكمال، المنوفي، الدنوشيري، ابن الساعاتي، القرافي، البيضاوي، ابن جني، المناوي، ابن هشام (٢)، الزمخشري، السهيلي، الطبلأوي، الزنجاني، الباجي، القاضي، الأبهري، الأمدى، الكمال، ابن مكى، المحقق الدواني، العراقي، ابن السمعاني، الدماميني، القرطبي، البخاري، الشهاب، ابن الحاجب، ابن مالك، الشيخ تقي الدين، الزنجاني (١).

^{٦٣٦} ابن نجيم (١٥٨)، الشارح (٩٢)، المصنف (٨٢)، الشافعى (٦٢)، فخر الإسلام (٤٤)، ابن ملك (١٨)، الكرخي (١٦)، أبو حنيفة (١٤)، الشيباني، صدر الشريعة (١٨)، شمس الأئمة (١٢)، الغزي

«قَدَّسَ اللهُ سره». وتكثر عبارات المدح والتعظيم للمشايخ والأعلام والأئمة، وفي نفس الوقت صفات التواضع للمحشي والشارح والمصنف في وصفه بأنه «أصغر المُبتدئين».^{٦٣٧} والنسفي صاحب المتن هو عمدة المتأخرين، وهو أيضًا الشارح له، والإمام الأوحَد، والهمام المفرد.^{٦٣٨} وفي «حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع» للسبكي يتقدم الشارح ثم المصنف، فالحاشية على صلة مباشرة بالشرح، وعلى صلة متوسطة بالمتن، ثم العلامة ثم شيخ الإسلام ثم العلامة الناصر، مما يدل على تدرُّج في التعظيم والتبجيل للأعلام، ثم تظهر المالكية ممثلةً في ابن الحاجب قبل الإمام الرازي من أجل زحزة الشافعية الأشعرية من بؤرة الوعي التاريخي، ثم يتوالى الأشاعرة، الغزالي والجويني والشافعي والإيجي والآمدي والتفتازاني والأصفهاني والزركشي والشيرازي والرازي، مُقابل الأحناف بدايةً بأبي حنيفة، والمالكية بدايةً بمالك، والمعتزلة مثل الزمخشري، والنحاة مثل سيبويه.^{٦٣٩}

(١٠)، السراج الهندي، أبو يوسف، السرخسي، الجصاص، ابن الهمام (٨)، الرازي، أبو زيد، الإمام، صاحب الهداية، الأشعري (٦)، الزمخشري، التفتازاني، الفناري، الجرجاني، زفر، صاحب المنار، الشيخ النافي، جمال الدين بن هشام، ابن السبكي، زهير، الجوهرى، الباقلائي، ابن أمير الحاج (٤)، ابن عابدين، أحمد بن حنبل، الخطيب، ابن القيم، الكوني، الكسائي، يونس، الجرجاني، سيبويه، ابن مالك، أحمد المنيني، الكاكي، أبو الليث، الغزالي، مالك، المحلي، الكعبي، الوالولجي، المبرد، ابن الحاجب، الزجاج، ابن ماجه، الدماميني، البهشي، الشيخ أكمل الدين، القاضي عبد الجبار، أبو اليسر، الشهاب المنيني، الآمدي، إمام الحرمين، الشيخ قاسم، المرتضى، الماتريدي، الزبيري، السهيلي، الزيلعي، شيخنا، شيخ مشايخنا، صاحب البديع (٢)، وعشرات آخرون ذُكر كلُّ منهم مرةً واحدة.

^{٦٣٧} «فيقول أصغر المُبتدئين محمد أمين ابن عم المدعو ابن عابدين، غفر الله ذنوبه، وملأ من زلال العفو ذنوبه»، السابق، ص ٢، ٣٣.

^{٦٣٨} السابق، ص ٢.

^{٦٣٩} الشارح (٥٦٠)، المصنف (٣٨٨)، العلامة (٣٣٠)، شيخ الإسلام (١٩٤)، العلامة الناصر (١٠٨)، ابن الحاجب (٦٤)، الإمام (٥٦)، شيخنا (٤٤)، ا.هـ. سم (٣٦)، الأخفش، الكمال (٢٨)، الشيخ (٢٤)، القاضي زكريا، الغزالي، السيد (رحمه الله) (٢٠)، سيبويه، الشافعي، الإيجي، الآمدي، ابن مالك، التفتازاني، إمام الحرمين (١٦)، مالك، القاضي، الأصفهاني، أبو حنيفة، الزركشي (١٢)، الزمخشري، التفتازاني (ناصر الدين)، العلامة الشهاب، البرماوي، العراقي، صاحب المواقف (٨)، سعد الدين، أرباب الحواشي، الجوهرى، ابن هشام، أبو إسحاق الشيرازي، ابن القاسم الدك، المزني، الإمام الرضي، القاضي أبو بكر، النووي، صاحب الألفية، البيضاوي، الأشعري، الرازي، السهروردي، السيد الصفوي، الرافعي، النووي، الجوهرى.

وفي «حاشية الرهاوي على شرح المنار» يتقدم الشارح على الشافعي بالرغم من أن المتن حنفي والشرح حنفي، مما يدل على زحزحة الشافعية من بؤرة الوعي التاريخي، ثم يستمرُّ الأحناف في أخذ مكانهم والإحلال محلهم ابتداءً من الشارح عبد اللطيف بن فرشته، ثم فخر الإسلام، ثم المصنف نفسه، النسفي، ثم أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف والشيباني، ثم السرخسي، ثم زفر، وباقي الأحناف مثل الكرخي والمزني وابن الهمام والجصاص والبيزدي والماتريدي والدبوسي، ثم يُساعد الحنابلة مثل أحمد، ويعضد هذا الإحلال المالكية مثل مالك وابن الحاجب والباقي، ويُسانده المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار والجبائي والحسن البصري، ومن اللغويين يظهر الفراء والسيرافي، ثم يظهر الأشاعرة مثل الرازي والتفتازاني وأبي إسحاق الشيرازي وعبد القاهر البغدادي والأشعري نفسه.^{٦٤٠}

وفي «حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته» للمنار النسفي يتقدم الشارح بطبيعة الحال، فهو صاحب الشرح الذي تتم عليه الحاشية مباشرة، ثم المصنّف صاحب المتن الذي يتم التعامل معه من خلال الشرح، ثم يتوالى أئمة الحنفية لزحزحة الشافعية الأشعرية من بؤرة الوعي التاريخي، مثل فخر الإسلام وصاحب الكشف، ثم يظهر الشافعي يتلوه بسرعة فقهاء الأحناف لحصاره، مثل القاءاني، وأبي حنيفة نفسه، وشمس الأئمة، وسراج الدين الهندي، وصاحب التوضيح، وأكمل الدين، وابن الهمام، وصاحب التحقيق، وأبي اليسر، وصاحب التلويح، ثم يظهر صاحب أبي حنيفة الشيباني وأبو يوسف، ثم يتلوهما صاحب الهداية وابن كمال باشا والأخسيكتي قبل أن يظهر

^{٦٤٠} الشارح (١٢٣)، الشافعي (١٠٨)، فخر الإسلام (٥٤)، المصنف (٥١)، أبو حنيفة، أبو يوسف (٤٥)، السرخسي (٣٩)، الشيباني (٣٣)، صاحب الكشف (٢٤)، مالك، شيخ الإسلام (ابن حجر)، الجبائي، القاضي، زفر، الرازي (٢١)، ابن الحاجب، ابن حنبل (١٨)، الكرخي (١٢)، السمرقندي، أبو اليسر (٩)، الإمام، الشيخ، المزني، ابن الهمام، البيزدي، الجصاص، صاحب الكشف، صاحب الميزان، صاحب الهداية (٦)، التفتازاني، أبو إسحاق، ابن عطية، الكاكي، ابن أبي يعلى، الرافعي، أبو الدرداء، الزيلعي، الحسن البصري، الكعبي، النسفي، عبد القاهر البغدادي، الفراء، السيرافي، الغزالي، الماتريدي، صدر الإسلام، القاضي عبد الجبار، الزجاجي، قاضيخان، الباجي، الدبوسي، الإيتقاني، البيزدي، النسفي، الأشعري (٣)، وآخرون كلٌّ منهم مرة ومرتين، مثل صاحب البدائع، صاحب الميزان، شيخنا، الشيخ الإمام، الماتريدي، صدر الإسلام، البزاي، القاءاني، شارح الهداية، أكمل الدين، صاحب التحقيق، صاحب المحيط، صاحب التقيوم، صاحب اللواء، شارح ألفية ابن مالك.

الباقلائي والتفتازاني والأشعري نفسه والبيضاوي، ثم يتوالى فقهاء الأحناف من جديد مثل الجصاص والكرخي وأبي زيد وصاحب كشف الأسرار، يؤيدهم بعض علماء الاعتزال مثل الزمخشري وأبي هاشم الجبائي، وبعض المالكية مثل مالك نفسه، ولا يظهر الغزالي والرازي إلا متأخرين.^{٦٤١}

وفي حاشية «أنوار الملك» لابن الحلبي على شرح ابن فرشته للنسفي يتقدم الشارح بطبيعة الحال نظرًا لتعامل الحاشية مع الشرح مباشرة، ثم المصنف، أي المتن، نظرًا لتعامل الحاشية مع الشرح، ثم يتقدم أعلام الحنفية، مثل القاءاني والهندي وشمس الأئمة، لرحمة الشافعية عن بؤرة الشعور. ويستمر أعلام الأحناف في الظهور مثل أبي يوسف وفخر الإسلام وأبي حنيفة نفسه وصاحب التوضيح ابن فرشته الشارح والأكمل وصاحب التوفيق قبل الأشعري، ثم يستمر الأحناف من جديد مثل السيرافي والمزني والشيباني والموزوي والماتريدي، قبل أن يتوالى الشافعية الأشعرية مثل السبكي والتفتازاني والمحلي والباقلاني والشيرازي والرازي، ويأتي المالكية لمساعدة الأحناف مثل ابن الحاجب، كما يأتي الحنابلة للمساعدة نظرًا لوحدة العقل والمصلحة والنص.^{٦٤٢}

^{٦٤١} الشارح (٢١٠)، المصنف (١٣٥)، فخر الإسلام (البزدوي) (٨٤)، صاحب الكشف (٧٥)، الشافعي (٦٩)، القاءاني (٤٥)، أبو حنيفة (٣٦)، سراج الدين الهندي، شمس الأئمة (٢٤)، صاحب التوضيح (٢١)، أكمل الدين (١٨)، ابن الهمام، صاحب التحقيق (١٥)، أبو اليسر، الإمام، صاحب التلويح، الشيباني، أبو يوسف (١٢)، القاضي، الباقلائي، صاحب الهداية، ابن كمال باشا، الأخسيكتي (٩)، التفتازاني، الرضي، الأشعري، البيضاوي، صاحب المغني، صاحب الكشف (٦)، الرازي، الجوهري، الجصاص، الكرخي، أبو زيد (الدبوسي)، صدر الشريعة، مالك، الصدر الشهيد، ابن شهاب، صاحب الترجيح، الفناري، صاحب الميزان، صدر الإسلام، القاضي، الإمام، الغزالي، الزمخشري، أبو هاشم، أبو حيان، الشيخ، صاحب كشف الأسرار، صاحب جامع الأسرار، صاحب القواطع، السيوطي، أبو الفضل، الكرمانلي، الشريف قدس الله سره (٣)، وعشرات آخرون يُذكر كلٌّ منهم مرتين أو مرة واحدة.

^{٦٤٢} الشارح (٦٤)، المصنف (٥٨)، القاءاني (٣٤)، صاحب التلويح (٣٠)، الشارح الهندي (١٨)، شمس الأئمة، الشافعي (١٦)، أبو يوسف (١٢)، ابن الهمام (١٠)، سيبويه، فخر الإسلام (٨)، أبو حنيفة، صاحب التوضيح (٦)، ابن فرشته الأكمل، صاحب التوفيق، الأشعري، السيرافي، المزني، الشيباني (٤)، محمد بن الحنبل، الحلبي، المرزوي، ابن أبي ليلى، ابن الحاجب، السيد الشريف قدس الله روحه، السكاكي، الجوهري، السبكي، التفتازاني، المحلي، القاضي أبو الطيب، أبو إسحاق الشيرازي، السمعاني،

وفي حاشية «المطيعي على نهاية السؤل في الدستور على منهاج الأصول» للبيضاوي يتقدم الإسنوي الشارح مع المصنف وهو البيضاوي، فالحاشية تتعامل مع المتن من خلال الشرح، ثم يتبادل الشافعية والأحناف الصدارة في الوعي التاريخي؛ الشافعية مثل الزركشي وصاحب جمع الجوامع (السبكي) والجويني والرازي والشافعي نفسه والآمدّي والجرجاني والغزالي والأشعري والأصفهاني والألوسي والعضد وصاحب الحاصل وصاحب المحصول (الرازي) والأرموي والشيرازي وابن السمعاني، والحنفية مثل الكمال وصاحب التحرير والصفى الهندي والبزدوي والكرخي، والمالكية مثل القرافي ومالك نفسه، والحنبلية مثل أحمد والشيخ تقي الدين وابن الحاجب. وواضح أن ابن سينا هو الفيلسوف عند الأصوليين لعروضه النظرية للمسائل الفلسفية.^{٦٤٣}

ومن المصادر التي تُجمع منها الحاشية حواشٍ أخرى مثل حاشية المحلي للشارح، وحواشي العضد، وحاشية شرح المختصر، وحاشية الجلال، ومنها الشروح مثل شرح الزركشي، وشرح المختصر، وشرح الإمام، وشرح المواقف، ومنها التلخيص، ومنها المتون الأولى مثل المحصول للرازي، والبحر المحيط للزركشي، وجمع الجوامع للسبكي، والتقريب والبرهان والقواطع للجويني، والأشباه والنظائر لابن نجيم، والمستصفي للغزالي، ومنها قواميس اللغة مثل القاموس والمصباح ... إلخ.^{٦٤٤}

الإمام الرازي، الماتريدي، صاحب الكشف، صاحب التحرير، صاحب البدائع، صاحب عمدة الحفاظ، صاحب فتح المنجي، شارح البديع، صاحب المغني (٢)، وآخرون كلٌّ منهم ذكره مرةً واحدة.
^{٦٤٣} الإسنوي، المصنف (٢٨٠)، البيضاوي (١٥٤)، الزركشي (١١٢)، صاحب جمع الجوامع (٨٥)، الجلال المحلي (٧٠)، السبكي، إمام الحرمين (٦٣)، أبو هاشم (٤٩)، ابن الحاجب (٤٢)، الشافعي، الإمام الرازي، القاضي حسين (٣٥)، الآمدّي، الجرجاني، الكمال، الغزالي (٢٨)، الأشعري، الصفى الهندي، صاحب التحرير، القرافي (٢١)، البدخشي، السعد التفتازاني، أبو حنيفة، مالك، أحمد، صاحب التحصيل، الولي العراقي، الشيخ تقي الدين، البزدوي، الكرخي (١٤)، ابن مالك، عبد الحكيم، الأصفهاني، الألوسي، العز بن جماعة، الجوهرى، العضد، الصفوي، صاحب مسلّم الثبوت، صاحب الحاصل، صاحب المحصول، ابن الحاجب، عبد العزيز، الكيا الهراسي، الروباني، المتولي، الشيخ، الشربيني، المولوي عبد الحق، الأرموي، الشيرازي، ابن القشيري، ابن السمعاني، سليم الرازي، ابن فورك (٧)، وعشرات أخرى من الأعلام يُذكر كلٌّ منها أقل من سبع مرات مثل ابن سينا.

^{٦٤٤} الحاشية (٧)، حاشية المحلي للشارح (٦)، المحصول (الرازي) (٤)، البحر المحيط (الزركشي)، جمع الجوامع (٢)، حواشي العضد، حاشية شرح المختصر، البرلسي على المحلي، شرح الزركشي، شرح المختصر،

وفي حاشية «نسمات الأسرار» لابن عابدين تكثُر المصادر في الحواشي، فمنها تأتي الاقتباسات، ويتقدمها التلويح ثم التحرير ثم التنقيح ثم التوضيح، وهي المتون المتأخرة، ثم تأتي شروحها مثل شرح التحبير، شرح التحرير، ويتم الاعتماد على عدة متون وشروح وحواشٍ بالعشرات كمصادر لتجميع المعلومات.^{٦٤٥} ويعترف المحشّي بمصادره التي اعتمد عليها دون ترتيبها حسب أهميتها التي يكشف عنها منهج تحليل المضمون لرصد تكرارها، مثل «كشف الأسرار» وجامع الأسرار والتوضيح والتلويح ... إلخ، كما يعترف بالنقل الصريح منها دون زيادة عليها، ويُحيل إليها لمن أراد مزيداً من التفصيل.^{٦٤٦}

وفي «حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع» للسبكي تتعدد المصادر، ويتقدم بطبيعة الحال متن جمع الجوامع ثم شرحه، ثم تتوالى المتون والشروح والملاحظات والحواشي؛ فالحاشية أقرب إلى التجميع أكثر من الشرح، والشرح أقرب إلى التفكير من الحاشية.^{٦٤٧}

حاشية الجلال، شرح المغني، شرح مسلم، شرح الإلام، شرح المواقف، التقريب، البرهان، الحاوي، الأشباه والنظائر، التلخيص، المستصفى، نهاية الأصول، منع الموانع، الجامع، القاموس، المصباح، القواطع، المعتمد، محاسن الشريعة (٢)، جمع البحرين (١).

^{٦٤٥} التلويح (١٦٦)، التحرير (١٠٢)، التنقيح (٢٦)، التوضيح، جامع الأسرار (٢٢)، القاموس، العزيمة (١٨)، شرح التحبير (١٢)، الشرح الملكي، فتح القدير (٨)، المبسوط، المرأة في شرح المرقاة، الكشف، الكشف (٦)، كشف الأسرار، التحبير، البدائع، المتن، شرح مختصر المنار، الشروح، التحقيق، التقرير، شرح المنار، إفاضة الأنوار على شرح المنار، شرح ابن فرشته، شرح ابن النجيم، شرح ابن مالك، شرح جمع الجوامع، تفسير التنقيح، تفسير البيضاوي، شرح التلخيص للسبكي، شرح التحرير، كشف الأسرار، التوضيح والتلويح، قسمات الأسرار، فصول البدائع، الصحاح، تغيير التنقيح، أصول ابن الحاجب، التهذيب، الكنز، البحر، حواشي العصام، حواشي الكشف، حواشي التلويح، العرف القاسم على رسالة العلامة قاسم، حاشية الفناري ... (٢).

^{٦٤٦} «مراجعاً لجلة كتب معتبرة في هذا الفن تركن إليها القلوب وتطمئن لشرح المصنف المسمّى بكشف الأسرار، وشرح الكاكي المسمّى بجامع الأسرار، وشرح ابن فرشته، وشرح ابن نجيم، والتوضيح والتلويح، وتفسير التنقيح لابن كمال باشا، والتحرير لابن الهمام، وشرحه التحبير لابن أمير حاج، والمرأة لمولانا خسرو، وغيرها من الكتب المعتمدة المنقحة المحررة. ولم أخرج في الغالب عما ذكرته هذا؛ فمن أشكل عليه شيء فليرجع إلى تلك الأصول.» السابق، ص ٢.

^{٦٤٧} جمع الجوامع، الشرح (١٦)، الشهاب (١٢)، شرح المختصر، شرح المنهاج، شرح ابن الحاجب المواقف، المنحول (٨)، منع الموانع، المحصل، كتاب الأصل، محاسن الشريعة، شرح المحصول، حواشي العضد، تلخيص البرهان.

وفي «حاشية الرهاوي المصري على شرح ابن فرشته على المنار» للنسفي يتقدم عديد من المتون الحنفية مثل الكشف، التحرير، الجامع الصغير، الكشف، المنار، التبيين، البداية، والشروح مثل شرح الهداية، شرح التقويم، شرح المغني، شرح المنار، شرح العقائد، التفاسير مثل تفسير الهداية، والحواشي مثل حاشية المتوسط.^{٦٤٨} ومن المصادر أيضاً التوراة والإنجيل نظرًا لوحدة الوحي بالرغم من مستويات التدوين من حيث الصحة التاريخية.

وفي «حاشية عزمي زادة على شرح ابن فرشته على المنار» للنسفي تتقدم عديد من المتون، مثل الكشف، والتلويح، والتحقيق، والتوضيح، وجامع الأسرار، والكشاف، والهداية والتحرير، والتقريب والأنوار، والمغني، وإشارات الأسرار، وفصول البداية، والأنوار، ومعظمها من متون الأحناف التي يتم الاقتباس منها، كما تُذكر عديد من شروح الأحناف مثل الشرح نفسه لابن فرشته الذي تتم عليه الحاشية مباشرة، وشرح الأكملي، وشرح المغني، وشرح الهداية، وشرح منتخب الأخسيكتي، وشرح المشارق للمحشي نفسه، وشرح المصنف، وشرح ابن الحاجب من المالكية، وشرح الكافية، وشرح الوقاية، ومعها كتب التفسير الاعتزالي مثل الكشف للزمخشري، كما تظهر عدة حواشٍ مثل حواشي التلويح، ويُساند ذلك بعض قواميس اللغة مثل القاموس والصاح.^{٦٤٩}

وفي «حاشية أنوار الحلك» لابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي من المصادر يتقدم التلويح ثم شرح البديع، ثم تتوالى المتون مثل التحرير والكشف وجامع الأسرار والشفاء والبرهان والحقائق وفتح المجني والجنى الداني، ومعظمها من المتون الحنفية، ثم تتوالى الشروح مثل شرح المغني، الشرح الأكملي، شرح العقائد النسفية،

^{٦٤٨} الكشف، شرح الهداية (٩)، التحرير، الجامع الصغير (٦)، الكشف، تقرير الكلام، الجمع المحلي، القاموس، المنار، التبيين، البداية، التحري، الصاح، الإحياء، تفسير الهداية، شرح التقويم، شرح المغني، شرح المنار، شرح العقائد، حاشية المتوسط (٣)، ومصادر أخرى يُذكر كلٌ منها مرةً واحدة أو مرتين.

^{٦٤٩} الكشف (٩٦)، التلويح (٧٥)، الشرح (٤٢)، شرح الأكملي (٣٣)، شرح المغني (٣٠)، جامع الأسرار (١٨)، التحقيق، التوضيح (١٥)، الكشف، شرح الهداية، الصاح (١٢)، الهداية (٩)، تفسير الكشف، شرح منتخب الأخسيكتي، حواشي التلويح، التحرير، شرح المشارق، شرح أصول الفقه لابن الحاجب، التقرير، الأنوار (٦)، شرح الكافية، شرح الوقاية، المغرب، القاموس، أدب القاضي، المتن وبعض شروحه، تحرير الأصول، إشارات الأسوار، شرح المصنف، فصول البداية، الأنوار (٣)، وعشرات أخرى من المتون والشروح والحواشي ذكر كلٌ منها مرتين أو مرةً واحدة.

شرح القاءاني، شرح المفتاح، شرح المنهاج، كما يُحال إلى المختصرات مثل مختصر المزني، ويُحال أيضاً إلى متون العلم على العموم مثل كتب البلاغة.^{٦٥٠}

وفي «حاشية المطيعي على نهاية السؤل» للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي يتقدم «مسلم الثبوت» لابن عبد الشكور، وهو متنٌ حنفي، ثم المحصول «للرازي»، ثم «جمع الجوامع» للسبكي، ثم الشروح العديدة لجمع الجوامع، ثم «حزامة الحواشي» للجرجاني، ثم فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للأنصاري.^{٦٥١}

ومن الفرق والطوائف والمذاهب يتقدم الفقهاء ثم المتكلمون والأصوليون، وهي الفرق الرئيسية في علم الأصول، ثم يتقدم الأشعرية ثم المعتزلة ثم الحنفية والمذاهب الأصولية والكلامية الرئيسية في علم الأصول، والأشعرية الأساس النظري للشافعية، والمعتزلة الأساس النظري للحنفية، ثم يأتي المحققون أو أصحاب التحقيق، أي أصحاب النظر العقلي بعيداً عن أهل الأهواء، مع النحويين، ثم يأتي مشايخ الأصول والكلام المتأخرون منهم المتقدمون، وأخيراً يظهر الحنابلة مع الشافعية.^{٦٥٢} وأحياناً يسبق الأشاعرة حرف النداء «أيها» في تعبير «أيها الأشاعرة» قبولاً وليس رفضاً.^{٦٥٣}

ومن الفرق يتقدم المعتزلة ثم الحنفية ثم مجموع الشراح، مما يدل على إمكانية زحزحة الشافعية الأشعرية خارج بؤرة الشعور، ثم يظهر الشافعية والأشعرية، وسرعان

^{٦٥٠} التلويح، شرح البديع (٢٠)، شرح المغني، التحرير (٦)، الكشف، الشرح الأكملي (٤)، شرح العقائد النسفية، جامع الأسرار، الشفاء، البرهان، شرح القاءاني، شرح المفتاح، شرح المنهاج، كتب البلاغة، الحقائق، فتح المجني، الجنى الداني، مختصر المزني.

^{٦٥١} مسلم الثبوت (٤٢)، المحصول (٣٥)، جمع الجوامع (٢٨)، حزامة الحواشي، فواتح الرحموت (٢١)، المنهاج، الكشف، شرح جمع الجوامع، التلويح (١٤)، التقرير، القواطع، نهاية الوصول، نهاية السؤل، سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، رسالة الأصول، التحرير، النجم اللامع، البحر المحيط، البرهان، التحصيل، المختصر، للمع، روح المعاني، أحكام القرآن، شرح ابن مالك، شرح جمع الجوامع، شرح البزدوي، شرح المختصر، شرح المنهاج، حواشي القطب، حاشية على العضد (٧)، وعشرات أخرى من المصادر ومتون وشروح وحواشٍ وتقارير يُذكر كلٌ منها مرةً واحدة.

^{٦٥٢} حواشي الجوهرية على شرح لب الأصول للأنصاري، الفقهاء (١٣)، المتكلمون، الأصوليون (٦)، الأشعرية (٥)، المعتزلة (٤)، الحنفية (٣)، المحققون، النحويون (٢)، المتأخرون، مشايخ الأصول، متأخرو الأصوليين والكلاميين، أصحاب التحقيق، الأصحاب، أصحابنا، الجمهور، الحنابلة، الشافعية (١).

^{٦٥٣} السابق، ص ٢٠.

ما يتم حصارهم من جديد بمشايش سمرقند الأحناف وبمجموع الفقهاء والأصوليين والجمهور مع الحنابلة والبصريين والماتريديّة وأصحاب الظواهر والعراقيين والمتكلمين وأئمة الفقه والنحويين والبيانين والمحققين من «أصحابنا»؛ فالمحشي يعتمد على شروح وحاوشي وتقارير مذهبه.^{٦٥٤}

وفي «حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع» للسبكي يتقدم المعتزلة على الإطلاق، مما يبين حضور المعتزلة في الوعي التاريخي كتحدٍّ مستمر في موضوعي الحسن والقبح العقليين وشكر المنعم والواجبات العقلية، ثم يأتي مجموع الفقهاء والأصوليين، ثم تظهر الحنفية من أجل زحزحة الشافعية من المركز. ومع الشافعية تأتي الأشعرية والمتكلمون والجمهور والكوفية وأهل السنة، ثم يظهر البصريون والبغداديون، ثم تظهر المالكية عند شارحي ابن الحاجب، ويدخل المناطق لتأييد الاتجاه العقلي مع أهل الجدل، والمحققون والحكماء، المتقدمون منهم والمتأخرون.^{٦٥٥}

وفي «حاشية الرهاوي» على شرح عبد اللطيف بن فرشته على المنار للنسفي يتقدم المعتزلة وليس الأشعرية، ثم مجموع المحققين والشرح والفقهاء والمتكلمين وأهل العراق و«مشايخنا»، أي مشايخ الأحناف والحنفية، قبل أن يظهر الشافعية وأهل السنة والعلماء والمشايش والأشاعرة، ثم يتلو مشايخ الأحناف مثل مشايخ سمرقند، والمالكية مثل شرح أصول ابن الحاجب، والحنابلة من شرح الأصول، والبصريون والمنطقيون (المناطق) والفلاسفة وأهل اللغة والصوفية، والمجوسية من الفرق المهمشة من أجل إحلالها محل فرقة المركز.^{٦٥٦}

^{٦٥٤} المعتزلة (الاعتزال) (٢٢)، الحنفية (١٤)، الشراح (الشارحون)، الشافعية، الأشاعرة (١٠)، مشايخ سمرقند، المشايخ، الحنابلة، الصحابة، المتأخرون (٤)، البصريون، أصحاب الظواهر، الماتريديّة، العراقيون، أئمة التفسير، البخاريون، المتكلمون، أئمة الفقه، التابعون، أهل السنة، المحققون، أصحابنا، النحويون، البيانين (٢).

^{٦٥٥} المعتزلة (١٤٠)، الفقهاء (٨٤)، الأصوليون (٥٦)، الحنفية (٣٦)، بنو هاشم والمطلب (٢٠)، الشافعية، الأشاعرة (الأشعرية)، المتكلمون (١٦)، الجمهور، الكوفيون، المالكية (١٢)، البصريون، شارح الحاجب، المنطقة (٨)، أهل الجدل، البغداديون، أهل السنة، المحققون، الحكماء، المتقدمون، المتأخرون (٤)، وفرق أخرى ذكرت كلّ منها مرة واحدة.

^{٦٥٦} المعتزلة (٥١)، المحققون، مشايخنا، الشراح، الشارحون (٣٣)، الفقهاء (٢٤)، الأصوليون، العراقيون أهل العراق (١٨)، المتكلمون، الشافعية، الحنفية (١٢)، أهل السنة، العلماء (٩)، المشايخ، الحنابلة، شارح

وفي «حاشية عزمي زادة» على شرح ابن فرشته للمنار للنسفي يتقدم من الطوائف مجموعات مثل: المحققون، أهل العربية قبل الشافعية، يتلوهم أيضًا مجموعات أخرى مثل: الشراح، المتقدمون، المشايخ، الفقهاء، المخالفون، أصحابنا، الجمهور، مشايخنا؛ مما يدل على وجود أصوليين فقهاء من غير الشافعية الأشعرية، ثم يأتي المعتزلة لمساعدة الحنفية مع المناطق والعراقيين والمجتهدين قبل أن يظهر أهل السنة وأصحاب الحديث، كما يظهر الحنابلة لحصار الأشعرية.^{٦٥٧}

وفي «حاشية أنوار الحلك» لابن الحلبي على شرح ابن فرشته على المنار للنسفي يتقدم من الطوائف الشافعية التي ما زالت محتلة بؤرة الوعي التاريخي، ثم أصحاب الشافعي، والمحققون وفقهائنا على الإطلاق لزحزة الشافعي وأصحابه من الصدارة، ثم العلماء وأهل العربية وأهل اللغة والبيانين وأصحابنا وأهل مرو وأصحاب أبي حنيفة مع المعتزلة لحصار الشافعية.^{٦٥٨}

وفي «حاشية المطيعي على نهاية السؤل للإسنوي على منهاج الوصول للبيضاوي» يتقدم من الفرق الحنفية مع مجموع الأصوليين والمعتزلة قبل الشافعية، مما يدل على الرغبة في التحرر من الشافعية الأشعرية كبؤرة تقليدية في الوعي التاريخي، ثم يأتي الأشاعرة وأهل السنة مع مجموع الفقهاء، ثم يظهر الحنفية من جديد، وهم «أصحابنا» والمحققون والماتريدية وأهل العلم والمتقدمون باعتبار أن الأشاعرة هم المتأخرون والمتكلمون والمصنفون.^{٦٥٩}

(٤) التقرير

(أ) الشكل الأدبي: التقرير من الدائرة الثالثة المحيطة بالمتن في شرنقة تثبيت النص بعد الشرح والحاشية. يضع الحاشية بين قوسين التي تضع النص بين قوسين؛ فبين التقرير والنص نصان متوسطان، الشرح والحاشية؛^{٦٦٠} فكما يُحيل الشرح إلى المتن، وتُحيل الحاشية إلى الشرح، يُحيل التقرير إلى الحاشية؛ وبالتالي تبعد المسافة بين التقرير والمتن

الأصول، مشايخ سمرقند، المفسرون، أصحابنا، الشاعرة، المناطق (المنطقيون) (٦)، الخلفاء الراشدون، العلماء المتقدمون، المحدثون، أصحاب الحديث، الفلاسفة، أهل اللغة، الظرفية، الصوفية، أهل الأصول، البصريون، شراح أصول الحاحب، المرجئة، الأمة المجوسية (٣)، وُفرق ومذاهب أخرى كل منها مرة واحدة أو مرتين.

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

بعنصرين متوسطين؛ الشرح والحاشية؛ وبالتالي البعد عن غاية علم الأصول وهو وضع قواعد السلوك الإنساني، ويختفي الموضوع لصالح النصوص، ويغيب الواقع لصالح النص. وقد يبدو التقرير أحياناً وكأنه تجاوز للنصين المتوسطين الحاشية والشرح، بل والمتن، ويعود إلى الموضوع الأصولي ذاته، وهو ما ينذر حدوثه، وإذا حدث فإن التقرير في هذه الحالة يبدو وكأنه تخلص للموضوع الأصولي من الشرنقة والخيوط الملتفة حوله التي تخنقه.

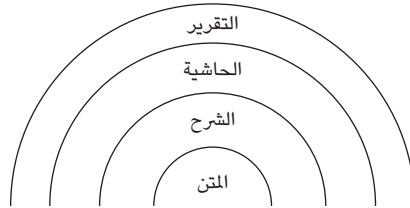
ومع ذلك تغيب الدلالات الجديدة في التقرير على موضوع علم الأصول إلا من دلالات التقرير على نفسه كنوع أدبي؛ فقد بُدِّع التقرير عن موضوع العلم بعد أن التفت الشروح والحواشي حوله فخنقته. ويظهر لفظ «الترجمة» بمعنى «التعبير» كما ظهر في بعض الشروح،^{٦٦١} ومع ذلك لا يخلو التقرير أحياناً من عرض بعد الإشكالات النظرية، ويتجاوز النص إلى المعنى، والحواشي والشرح إلى القضايا.^{٦٦٢}

^{٦٥٧} المحققون (٢٤)، أهل العربية (أئمة العربية)، أهل اللغة، أصحاب الشافعي (الشافعية) (١٨)، الفقهاء، المعتزلة، الواقفية، الشراح، المتقدمون، المشايخ (٩)، المخالفون، أصحابنا، الجمهور (٦)، أهل السنة، مشايخنا، أهل التفسير، الخلفاء الراشدون، الحنفية، المنطقيون، الحنابلة، أصحاب الحديث، العراقيون، المجتهدون، الأشاعرة (٣).

^{٦٥٨} الشافعية (١٠)، المحققون، فقهاؤنا، أصحاب الشافعي (٤)، العلماء، المعتزلة، أهل العربية، أهل اللغة، أصحابنا، البياضيون، أهل مرو، أصحاب أبي حنيفة.

^{٦٥٩} الحنفية، الأصوليون (١٠١)، المعتزلة (١٥٤)، الشافعية (١٤٠)، الفقهاء (٨٤)، متأخرو الأشاعرة (٤٩)، المتأخرون (٣٥)، أهل العلم، المتقدمون، أرباب التحقيق، المتكلمون، المصنفون (٧)، وعشرات أخرى من الفرق والطوائف يُذكر كلُّ منها أقل من سبع مرات.

^{٦٦٠}



^{٦٦١} جملة مباحث الألفاظ المترجمة بها أول الكتاب، التقرير، ج ٢، ١٩٨.

ومع ذلك وعندما يقول المقرّر «قوله» بين قوسين، فإنها تعني قول الشارح وليس المحسّني أو المصنّف؛ فالتقرير هنا مثل الحاشية، يتعامل كلاهما مع الشرح مباشرة وليس مع النص الأول.^{٦٦٣} التقرير نوع أدبي شامل يتضمن الحاشية والشرح والمتن في منظومة كلية واحدة؛ الشرح يفصل، والحاشية توصّل، والتقرير يجمع الكل ويُحاول اللحاق بالأصل، وهو الموضوع؛ فالنصوص مُتمايزة ومُتداخلة في نفس الوقت.^{٦٦٤}

وإذا كان للمتن فضل صياغة العنوان، وللشرح أيضاً تعديل عليه، فإن الحاشية والتقرير مجرد حواشٍ وتقارير بلا عناوين جديدة مُحوية بالمعنى والهدف،^{٦٦٥} كما لا توجد دوافع في بداية الشرح تُبرر تدوينه.^{٦٦٦}

وأحياناً يقفز التقرير فوق الحاشية والشرح للحاق بالموضوع ذاته؛ فالموضوع ما زال يُطل برأسه مُخترقاً شرنقَتَي الشرح والحاشية. في هذه الحالة يتعامل التقرير مع المتن مباشرةً، وكأنها إعادة صياغة له وليس مجرد تعليق على حاشية أو تطوير الشرح. ويحدث ذلك إذا ما تطرّقت الحاشية أو ابتعد الشرح عن المتن، أي الموضوع، دور التقرير هنا التنبيه عليه والتذكير به. وأحياناً يُعجّب التقرير بالمتن نفسه ويُعطيه الأولوية على الشرح والحاشية، وفي هذه الحالة يكون التقرير عوداً إلى الأصول الأولى وليس نصّاً رابعاً.^{٦٦٧}

وقد يكون التقرير أحد مصادر الحاشية بل والشرح؛ فلا يعني هذا البناء الرباعي، المتن والشرح والحاشية، توالي في الزمان باستثناء المتن الذي يكتب أولاً بالضرورة فهو أساس البناء، كما أن الشرح بالضرورة تالٍ للمتن، فهو تعليق عليه، إنما قد يُكتب التقرير

^{٦٦٢} التقرير، ج ١، ١٩٨؛ «فاندفع الإشكال الآتي»، ج ١، ١٩٨.

^{٦٦٣} إحالة إلى الحواشي، تقرير الشريبي على حاشية البناني على شرح المحلي على متن السبكي، ج ١، ٣. وهناك تقارير أخرى، ولكن هذا التقرير يُعتبر نموذجاً. وبالرغم من النشر الأزهرى غير العلمي الذي كان يهدف إلى توفير النص وليس تحقيقه، يرصد المُصحح بعض الاختلافات بين النُسخ؛ ويلاحظ أن «الكلام غير مستقيم، وهو هكذا في النسخ التي اطلعنا عليها»، التقرير، ج ١، ٢٨٢؛ «هذه المقولة لم توجد في نسخ البناني التي بأيدينا»، ج ١، ٢٨٧؛ «وهو خطأ من الناسخ»، ج ١، ٢٤٨.

^{٦٦٤} يتضح مُقابل العناوين في متون الأصول مثل التقابل بين «جمع الجوامع ومنع الموانع».

^{٦٦٥} التقرير، ج ١، ٤٥.

^{٦٦٦} التقرير، ج ١، ٢.

^{٦٦٧} التقرير، ج ١، ١٦٣.

قبل الحاشية ويصبح أحد مصادرها؛^{٦٦٨} ففي هذه الحالة يكون التقرير مثل الحاشية في علاقة كلٍّ منهما بالشرح. والغالب هو البنية الرباعية المتتالية من المتن إلى الشرح إلى الحاشية إلى التقرير. وقد يُسمَّى التقرير تخريجًا؛ أي تأويل الحاشية وتعليقًا عليها. ولا توجد درجة خامسة حتى الآن؛ فالتحقيقات والدراسات والتعليقات الهامشية لدى النص حول اختلافات النسخ وتعريف الأعلام والمذاهب والطوائف والفِرَق، وربما توضيح بعض الأمور الغامضة، هي نهاية المطاف في «تكوين النص» في علم الأصول.

وإذا كانت المتن كثيرة، والشرح أقل منها فلا تُشرَح كل المتن، بل المتن التكوينية فقط مثل «المحصول» للرازي الجامع بين «البرهان» للجويني و«المستصفي» للغزالي، فإن الحواشي أقل من الشروح؛ فليس كل شرح له حاشية، كما أن ليس لكل متن شرح. والتقارير أقل من الحواشي؛ فليس لكل حاشية تقرير، كما أن ليس لكل شرح حاشية، وليس لكل متن شرح.

وكما لا توجد في الشرح والحاشية بنية للموضوع مُخالفة لبنية المتن، كذلك لا يوجد في التقرير أي إشارة إلى بنية الموضوع؛ لأن التقرير مثل الشرح والحاشية لا يتعامل مع الموضوع بل مع النص، ولا ينظر للواقع بل يثول النصوص المدوّنة حوله، شروحًا أو حواشي؛ فلا توجد في التقرير بنية في الذهن ولا في الواقع ولا في الشعور. ومع ذلك تظهر القسمة الكلية، ويتم العد والإحصاء للأجزاء، والإشارة إلى أهمية الاستقراء، ومقارنة بين المناطق والأصوليين.^{٦٦٩}

وكما يُصدِر الشرح والحاشية الأحكام بالصواب والخطأ على موقفي المصنّف والشارح والمحشّي كذلك يُصدِر التقرير أحكامًا على المذاهب الأصولية، ويحكم على مواقفها بالصحة أو البطلان،^{٦٧٠} كما تصدر أحكام على النقول وضرورة مراجعتها، مثل بعض النقول عن الأشعري،^{٦٧١} ويظهر أثر بعض مصطلحات الأصول الشيعية مثل «التنجيزي».^{٦٧٢}

^{٦٦٨} ا.هـ. تقرير، ج (٢)؛ ا.هـ. تقرير العلامة محمد الجوهري (١).

^{٦٦٩} العد والإحصاء، التقرير، ج ١، ٣٩؛ الاستقراء، ج ١، ٢٤٩؛ ج ٢، ٣٤٥، ٣٤٦.

^{٦٧٠} الحكم بالصواب مثل، التقرير، ج ١، ٥٤؛ «المذهب الصحيح»، ج ١، ١٢٩؛ «هذا هو الصواب»، ج ١، ٢٤٨؛ «والصواب حذف هذا الكلام»، ج ١، ٢٥٤؛ «وهذا المذهب هو الصحيح»، ج ٢، ١٢٩؛ «والحكم بالفساد مثل: وهذا نظم فاسد، ج-، ٣٤٤؛ «وكل ذلك أوهام على أوهام» ج ٢، ١٣١.

^{٦٧١} «رأي الأشعري المنقول عنه في الكتب غير المشهورة أو قبله»، التقرير، ج ١، ٧٢.

^{٦٧٢} «التعلق بالتنجيزي»، السابق، ج ١، ٥٥، ٧٧-٧٨، ١٣٩-١٤٠.

وكما يُقطع الشرح المتن إلى فقراتٍ تطول أو تقصُر، وكما تُقطع الحاشية الشرح بنفس الطريقة أيضًا إلى فقراتٍ تطول أو تقصُر، فإن التقرير يُقطع أيضًا الشرح أو الحاشية إلى فقراتٍ معظمها قصيرة؛ لأنها مجرد تعليقات على فقرات وليست دراسة لموضوعات. وبالرغم من أن التقرير تفريع على تفريع، تعليق على حاشية، التي هي نفسها تعليق على شرح، الذي هو نفسه تعليق على متن، إلا أن هناك إحساسًا بالإطناب والتطويل عند المقرّر كما كان عند المحسّي والشارح والمصنّف، يُنبه عليه ويذكّر به.^{٦٧٣}

وكما تعتمد الشروح على الاقتباسات ولو بدرجةٍ أقل، ومعظمها من الشروح المتأخرة، وليست من المتون الأولى لأن الصلة بين الشرح والمتن صلةً مباشرة، وكما تعتمد الحواشي على الاقتباسات لأنها مجرد تجميع على نص من نصوص، فإن التقرير أيضًا يعتمد على عديد من الاقتباسات دون تأليف نص جديد، مجرد تجميع مادة زائدة. وإذا كان الشرح تجميعًا أكثر وتأليفًا أقل، وكانت الحاشية تجميعًا شبه كامل، فإن التقرير تجميعٌ كامل لا تأليف فيه إلا فيما ندر، مثل اللجوء إلى الطبع السليم في الحكم على الأشياء.^{٦٧٤}

وقد كانت هناك فرصة لدى المقرّر أن يقرأ الحاشية التي تقرأ الشرح الذي يقرأ المتن، وأن ينفذ من خلال الشرنقة إلى الموضوع الحي بداخلها ويفك أسرهِ ليُعيد إليه نسمة الحياة، والقدرة على استنشاق الهواء من جديد. كانت هناك فرصة لأن يتم حوار بين المقرّر والمحسّي والشارح والمصنّف، حوار بين أربعة أطراف في تناصٍّ مُتداخل الحلقات كالحجارة في الماء التي تُحدث دوائر مُتتالية ومُتداخلة، ولكن اقتصر التقرير على النص، وليس على الموضوع الذي يُصوره النص، وتُعبّر عنه النصوص المُتداخلة.^{٦٧٥}

ومع ذلك تظهر بعض الإبداعات السابقة دون الإحالة إلى أصحابها، مثل الأحكام الوضعية التي من إبداع الشاطبي في وصفه للشريعة بأنها وضعية، وتمييزه بين أحكام الوضع وأحكام التكليف، كما يدرك التقرير ما تفرّد به الشارح.^{٦٧٦}

^{٦٧٣} التقرير، ج ١، ١٠؛ «وقد أطال المحسّي الكلام فيه فراجعهُ تستفد»، ج ١، ١٠؛ «ولا يُفيد بيان وجوها وإن كان توجيه شيوخه لا ينفع»، ج ١، ١١.

^{٦٧٤} التقرير، ج ١، ٣٤، وعدد الاقتباسات بناءً على مؤشر حربي ا.هـ. حوالي (١٥٠).

^{٦٧٥} التقرير، ص ٣٧.

^{٦٧٦} الحكم الوضعي، التقرير، ج ١، ٥١-٥٣، ٦٨، ١٠٨؛ أحكام الوضع، ج ١، ٥٣؛ «وهذا تدقيق تفرّد به الشارح»، ج ١، ٤٥.

وكما يُحيل المتن والشرح والحاشية إلى نفسه تعبيراً عن وحدة النص، كذلك يُحيل التقرير إلى السابق واللاحق تأكيداً على وحدة الموضوع.^{٦٧٧} وكما توجد في الشروح والحواشي رموز أو علامات تدل على أسماء، كذلك يوجد في التقرير نفس الحروف مثل «سم»، سواء كانت من المقرر أو من المحشّي والشارح، يستعيدها المقرر في تقريره، وقد ترمز إلى «السيد العلامة».^{٦٧٨}

وكما يدعو الشرح والحاشية القارئ للمشاركة كذلك يدعو التقرير القارئ للمشاركة بأفعال التأمل والتدبر والتعرف.^{٦٧٩} كما تظهر الإيمانيات والسجعيات في البداية والوسط والنهاية بالرغم من أن الأصول عقلية استقرائية.^{٦٨٠}

(ب) مادة التقرير: هي مثل مادة الشرح والحاشية؛ اللغة إعراباً واشتقاقاً واصطلاحاً، ورد بعض الخلافات الأصولية إلى خلافات لفظية؛ فاللغة هي الرصيد الأول للثقافة العربية، تنقيتها ضرورية بالرغم من دخول بعض الألفاظ الأجنبية فيها.^{٦٨١} وبطبيعة الحال يشتمل التقرير على مادة من علم الكلام مع استعدادات وتعريفات كلامية تخرج عن القصد، مثل الاستطرادات حول اليقين، وموضوع الذات والصفات بين المعتزلة والأشاعرة، وموضوع التأويل بين أهل السلف، الفرقة الناجية التي تتعد من التأويل لأنه أسلم، ومذهب الخلف الذي يؤول لمزيد من العلم.^{٦٨٢} كما يعتمد على مادة فقهية دون تطوير موضوعاتها الدالة، مثل الصلاة في مكان مغصوب والترس والحرب والجيش ودار الحرب.^{٦٨٣}

^{٦٧٧} فقد عرفت حقيقة الحال، ج ١، ٤٠؛ الإحالة إلى السابق مثل: كما قدّمناه، كما بيّناه، كما تقدّم، ١٩؛ والإحالة إلى المستقبل، مثل: فيما سيأتي (١٣)، كما سيأتي (٩)، وسيأتي بيانه (٣)، وسيأتي (٢)، وسيوضح فيما بعد، كما ستعرف (١). وسيأتي لهذا بقية إن شاء الله تعالى، ج ١، ٢٤٠؛ وتذكر آخر الكتاب (١).

^{٦٧٨} التقرير، ج ١، ٢٨، ٤٥.

^{٦٧٩} التقرير، ج ١، ٤١؛ فتأمل، ج ١، ٣٤٤؛ فتأمل تعرف، ج ١، ١٥؛ وتذكر آخر الكتاب، ج ٢، ٢؛ «فتدبر لتعرف كيفية استخراج دقائق هذا الكتاب»، ج ٢، ٤٩.

^{٦٨٠} التقرير، ج ١، ٤٧؛ «فسبحان من لا تحيط به العقول»، ج ١، ٤٧.

^{٦٨١} مثل السكنجين، السابق، ص ٢٤٢.

^{٦٨٢} السابق، ج ١، ١٣٠، ٢٨٣؛ ج ٢، ٤٠٨.

^{٦٨٣} السابق، ج ١، ١١٧؛ ج ٢، ٢٨٥، ٣٠٨-٣٠٩.

كما تتضمن المادة علوم التفسير؛ أي العلوم النقلية الأولى بعد أن ارتدّت العلوم العقلية النقلية إلى علوم عقلية خالصة، واختفت العلوم العقلية تمامًا في المشرق بالرغم من ازدهارها في بلاد ما وراء النهر؛ خراسان.

كما يتضمن التقرير بعض الموضوعات الصوفية والمصادر الصوفية، بل وبعض الألفاظ مثل «الانكشاف».^{٦٨٤}

والحجج النقلية قليلة نسبيًا عن الحواشي والشروح، والآيات أكثر من الأحاديث، ويغيب الشعر نظرًا لأن المقرّر لا يتعامل مع التجارب الحية مباشرةً حتى يستعدي مثيلاتها من المخزون الشعري العربي، بل يعلّق على نصوص مدوّنة سلفًا، حواشي وشروحًا، تُغلف الموضوع وتعزله عن المقرّر. وتغيب الأشعار إلا شطري بيت؛ فالتقرير ليس تجربة حية تجد سنًا لها في التجربة الشعرية.^{٦٨٥} ويتضمن التقرير بعض الحجج العقلية في صيغة القيل والقال والردود مسبقًا على الاعتراضات.^{٦٨٦}

ويمتلئ التقرير بأسماء الأعلام والفرق والمذاهب والطوائف؛ فقد أصبحت الشروح والحواشي والتقارير حوامل للتاريخ، ووعاءً للذاكرة الجماعية، وبوتقة الوعي التاريخي الأصولي. يتقدم الشارح، وهنا يبدو التقرير مثل الحاشية، يتعامل مباشرةً مع الشارح، ثم يتلو المصنف. يبدو التقرير يتعامل مباشرةً مع المتن قفزًا فوق الحاشية والشرح، ثم يظهر التفتازاني (السعد) باعتباره المصدر الأول للتقرير، ثم عبد الحكيم، ثم السيد (الشريف الجرجاني)، ثم العضد الإيجي، ثم المحسّي، ثم السيد الزاهد، وكلهم من الأشاعرة، ثم يظهر الزمخشري على استحياء ليفكّ الحصار الأشعري الشافعي عن بؤرة الوعي التاريخي، ثم يتوالى الأشاعرة من جديد؛ الدواني والأشعري نفسه والجوهرى والآمدي والشافعي والباقلاني والإسنوي والرازي وابن فورك، ثم يأتي المالكية من الهامش إلى البؤرة مثل ابن الحاجب، ومالك نفسه.^{٦٨٧}

^{٦٨٤} السابق، ج ١، ٤٩؛ ج ٢، ٢٨٣.

^{٦٨٥} الآيات (٣٠)، الأحاديث (٦)، الشعر (٢).

^{٦٨٦} التقرير، ج ١، ٥، ١١٤؛ «فلا يستقيم الاعتراض»، ج ٢، ٢١٦؛ «فاندفع اعتراض الناصر»، ج ٢، ٥٦؛ «فلااعتراض عليه اعتراض على المصنف»، ج ١، ١١٤.

^{٦٨٧} الشرح (٢٤٧٥)، المصنف (١٥٦٥)، التفتازاني (السعد) (٤٥٩)، عبد الحكيم (٣٧٥)، السيد (الشريف الجرجاني) (٢٧٠)، العضد (الإيجي) (١٩٥)، المحسّي (١٥٠)، الزمخشري الجويني (٤٢)،

ثم يأتي الأحناف؛ أبو حنيفة والكمال والكرخي وابن أبان والصفى الهندي، ثم يظهر المعتزلة؛ القاضي عبد الجبار وأبو هاشم وأبو الحسين البصري، ثم يظهر الفلاسفة وعلى رأسهم الشيخ الرئيس والفارابي لمساندة التيار العقلي ممثلاً في الحنفية والاعتزال، ثم يظهر النحاة للعودة إلى مباحث اللغة لضبط الخلافات اللفظية، أصل الاختلافات، مثل ابن جني وسيبويه والزجاج، ثم يظهر الحنابلة الذين استتبَّ لهم الأمر في العصور المتأخرة، مثل ابن تيمية وابن القيم وأحمد نفسه. ويتكرر حرفاً «سم» ربما اختصاراً للقب السيد العلامة.^{٦٨٨} ولا يظهر من الوافد إلا المعلم الأول.^{٦٨٩}

ويعتمد التقرير على عديد من المصادر الأخرى بالإضافة إلى المصادر التي تعتمد عليها الحاشية والشرح، وتتنوع بين المتون والشرح والحواشي، والحواشي أكثر من الشروح، والشرح أقل من المتون. وقد تُنسب الحاشية إلى شرحها أو إلى متنها. ويتقدم الحواشي حواشي العضد والرازي والسيد الزاهد والقطب والعضد والدواني وغيرها، وتتقدم المتون التوضيح ومنع الموانع ثم العقائد العضدية والكشاف والصاح والمصباح والقواطع وطبيعيات الشفاء، مما يدل على حضور المتن الفلسفي لابن سينا دون غيره قبل ابن رشد، كما يظهر «المستصفى» النص المكوّن الرئيسي حتى القرن الخامس. ويتقدم الشروح شرحُ المواقف ثم شرح المقاصد.^{٦٩٠}

الجوهري، ابن الحاجب، الناصر، السكاكي، الشيخ الرئيس، شيخ الإسلام، العز بن الصفوي، الناصر، البيضاوي، صاحب التلويح، الأمدي، مالك، أبو حنيفة، ابن الحاجب، الزركشي (٣٠)، عبد الجبار (٢٣٩)، السرخسي، الهروي، ابن الجوزي، النووي، صاحب القاموس، البيهقي، الخبيصي، الشهاب، صاحب كشك الحقائق، صاحب التوضيح، الروياني، المتولي، الشافعي، أبو حنيفة، القاضي، صاحب الجواهر، الإسنوي، الكمال، الرازي (١٥)، الكرخي، ابن أبان (١٢)، أبو الحسين البصري (٨)، السيوطي، أبو شامة، الكمال، ابن حزم، الغزالي (٤)، مالك، أحمد، الطوسي، الفارابي، أبو هاشم، الباقلاني، ابن السمعاني، ابن جني، الدبوسي، الذهبي، المطرزي، الأصفهاني، سيبويه، الأحمص، الزجاج، الجزومي، الصفى الهندي، عبد القاهر، ابن حجر، ابن فورك، القلانسي، الماوردي، الهروي، القرافي، الأستاذ، ابن الرقعة، البارزوي (٣)، الزجاج، أبو هاشم، الصفى الهندي، ابن تيمية، البرماوي (٢)، وعشرات آخرون من الأعلام كلُّ منها مرة واحدة.

^{٦٨٨} يتكرر الـ «سم» حوالي (٦٠).

^{٦٨٩} السابق، ج ١، ١٤١.

^{٦٩٠} الحواشي حوالي (١٨)، وهي: حواشي العضد (٦٠)، حواشي رسالة العلم (المنسوبة إلى الرازي)، حواشي السيد الزاهد، حواشي القطب (٤٥)، حواشي عقائد العضد، حواشي الدواني، حاشية شرح المطالع،

ومن الفرق والطوائف والمذاهب يتقدم الأشاعرة على الإطلاق ثم المعتزلة، مما يكشف عن الصراع القائم بين الفرقتين الكلاميتين، أو بين الأساسين النظريين لهما النقل والعقل اللذين يستند إليهما الشافعية والحنفية، ثم يأتي مجموع الأصوليين والمتكلمين والبيانين والنحاة دون تمايز بين المذاهب، ثم يظهر الصراع بين الشافعية والحنفية مع جمهور المنطقيين والبصريين والكوفيين والصوفية وأسانيد كلٍّ منهما.^{٦٩١}

هذه هي ملحمة تكوين النص، وهي ملحمة لا تنتهي كمًّا، ولكن يمكن وصفها كيفًا عندما تتكرر المادة ولا تتغير الدلالات أو تزيد، ثم عرضه نصًّا نصًّا منذ كشف البنية ثم حجبها ثم اجتزاؤها ثم تحريكها حتى تثبيتها؛ فالنصوص كائناتٌ حية تولد وتنمو وتتطور وتنتهي، وهي البديل الفعلي عن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يُضاف عادةً دون أن تكون له صلة بالنص، وإن وجدت الصلة فهي صلة علة بمعلول؛ مما يوقع في «الرد التاريخي»، ووقائع التاريخ بين قوسين، والنصوص هي تدوين لها كتجارب معاشة؛ فالنص هو المتوسط بين الذهن والواقع، هو الكاشف عن التجربة الحية التي يعيشها المصنف في التاريخ. «تكوين النص» هو تأسيس النص في التاريخ قبل «بنية النص»؛ أي التأسيس الثاني للنص في الشعور. تكوين النص في مراحل حجب بنيته ثم كشفها ثم اجتزاؤها ثم تحريكها تمت من خلال تحليل النصوص تبعًا عبر الزمان؛ فالبنية تنكشف في التاريخ، والتاريخ هو الحامل للبنية؛ فالنص هو وحدة التحليل، في حين عُرض «تثبيت البنية» كآليات للشرح والملاحظات والحواشي والتقارير؛ فالآلية هي وحدة التحليل. زاد حجم الآليات بحيث قد تبدو وكأنها تُعادل البنية كلها، حجبًا وكشفًا

حاشية الشرح العضدي (٣٠)، حاشية المقدمات، حاشية الطول، حواشي شرح الشمسية، حواشي الجامي، حاشية الكشف، حاشية الزاهد لدواني التهذيب، حاشيتا العضد والشمسية، حاشية شرح المختصر (١٥)، حاشية الشيرازي على شرح التحرير (٢)، حواشي الأشموني، حواشي الجامي (١). والمتون حوالي (١٢)، وهي: العقائد العضدية، الكشف، الصباح، المصباح، المختصر (١٥)، القواطع، طبيعيات الشفاء، المستصفى (٢). والشروح حوالي (٧)، هي: شرح المواظف (٦٠)، شرح المقاصد (٣٥)، شرح الديباجة، شرح المفتاح (١٥)، شروح المنهاج (٥) شروح المفتاح، شرح الكفاية (٢). وعشرات أخرى من المصادر دُكر كلٌّ منها مرةً واحدة.

^{٦٩١} الأشاعرة (١٠٥)، المعتزلة (٧٥)، المحققون، علماء (أهل) العربية، الأصوليون (٣٠)، المتكلمون، البيانون (١٨)، النحاة، أهل السنة، الفقهاء، الحنفية، الشافعية، الأساتيد، المتقدمون، الجمهور (١٥)، المنطقيون (٦)، المتأخرون (٤)، البصريون، الكوفيون، الصوفية (٢).

من النص إلى الواقع: محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه (الجزء الأول)

واجتزاءً وتحريگًا. ومع ذلك فالمنهجان صائبان؛ التحليل والتركيب. عيوب التحليل يمكن تفاديها في التركيب، وعيوب التركيب يمكن تفاديها في التحليل. ولا يوجد خطأً وصواب في مناهج البحث العلمي؛ فكل منهج يكشف عن زاوية للموضوع، وتكامل المناهج يؤدي إلى رؤية الموضوع من جميع زواياه. «تكوين النص» فيه العلم الدقيق القادر على تجنب الأحكام العامة والشائعة دون تأسيس علمي، في حين أن «بنية النص» فيه الفلسفة القادرة على الإيحاء؛ فإذا كان «تكوين النص» هو الأساس، فإن «بنية النص» هو البناء.

